

شرح النخيل

(وهي مختصر العلامة سعد الدين النفاذ في على تلخيص المفتاح للخطيب القروني)
(ومؤلف المفتاح في شرح تلخيص المفتاح لإبراهيم يعقوب الفكري)
(وعرض الأقران في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي)

الجزء الرابع

دار النشر
بيروت لبنان



شَرْحُ التَّلْخِصِ

(وهي مختصر الصلاة سعد الدين النفثاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني)
(ومؤلف الفتاوى في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي)
(مدرس الأئمة في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي)



General Oriental Library (GOAL)
مكتبة المشرق
الكتاب

الجزء الرابع

دار الفوائد
بيروت - لبنان

مؤسسة
دار البیان
للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الرابعة

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

مؤسسة
دار الفکر الأدبي
للطباعة والنشر والتوزيع
تلفون وفاكس: ٨٣٤٢٦٥ - ٣١٧٤٢٥ - تلکس: MCS٢٠٧٧٧ - ٢٢٥٩٧ بلاغ -
ص ٢٥ / ٢٨٦ عنبري - بيروت - لبنان.

مؤسسة
دار السلام العربی
للطباعة والنشر والتوزيع
حارة حریک / حلف ملک بروت والسلام العربیه - ساحة سبي ط ٣
ص ٢٥ / ٩٧ - ٢٥ / ٥٧٨٩ / ١١٣ تلفون ٨٢٦١١٤٢ - ٨٢٦٥٥٧

شرح التلخيص

﴿ وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ﴾

﴿ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ﴾
(وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي)

« وقد وضع بالهامش »

كتاب الايضاح لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وحاشية الدسوقي على شرح السعد

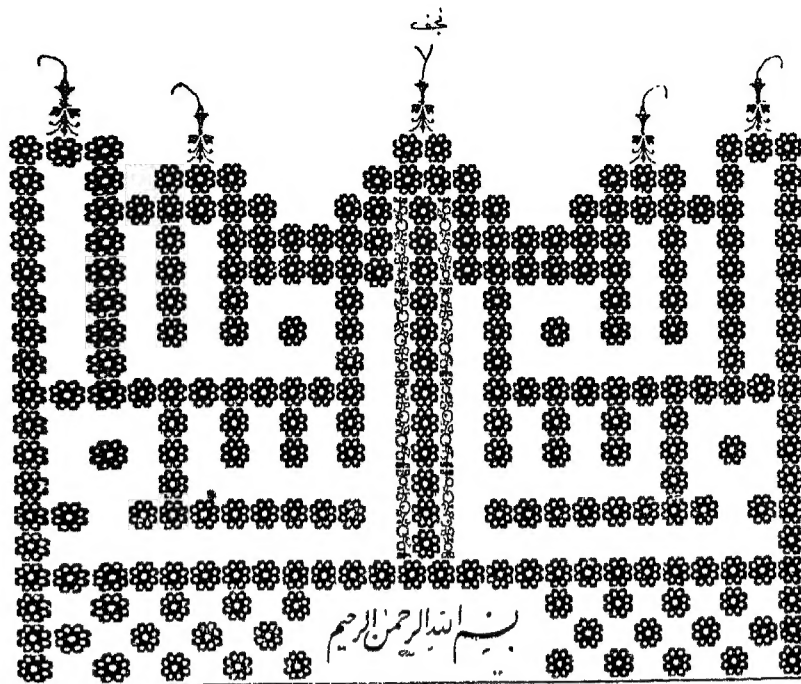
« تفهيم »

﴿ قد بدأنا في صلب الصفحة بشرح السعد ﴾ وثنيًا بمواهب الفتاح ﴾ وثلاثًا بعروس ﴾

﴿ الأفراح ﴾ وصدرنا الهامش بالايضاح وبعده حاشية الدسوقي ﴾

« ملاحظة »

لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص المفتاح صرف النفس
والنفيس حتى جمعت من أفاضى البلدان وطبعت مرتبة ترتيبا بديعا لم يسبق له نظير
حيث جمعت كلها في صفحة واحدة مفصلا بعضها عن بعض بجداول مع اتفاق ابحاثها



﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان أى هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود الأصلي بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى

﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

أى هذا مبحث الحقيقة والمجاز قد تقدم أن فن البيان اعتبر فيه ثلاث مقاصد باب التشبيه و باب المجاز و باب الكناية و لما فرغ من باب الكناية و لما فرغ من المقصد الاول وهو باب التشبيه شرع الآن فى المقصد الثانى وهو المجاز وقد تقدم وجهه عند التشبيه مقصدا مستقلا ووجهه تقديمه على المجاز و اذا كان المقصود فى هذا المبحث هو المجاز لأن مقصود البيانى وهو ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة إنما يتأتى بالمجاز و الكناية لا بالحقيقة وقد تقدم بيان ذلك مع

ص (الحقيقة والمجاز وقد قيدان بالانغوين) ش هذا هو القسم الثانى من علم البيان والمقصود فيه بالذكر انما هو المجاز لكنه احتاج الى ذكر الحقيقة لان المجاز فرع عن الوضع للحقيقة على قول وعن الوضع والاستعمال المستلزمين لوجود الحقيقة على قول ولانه لا بد من انتقال الذهن فى المجاز فاحتاج الى الحقيقة وحاصله أن ذكر الحقيقة فى هذا العلم تع للمجاز بخلاف غيره من العلوم ولذلك يقال المجاز فى علم البيان أصل وأيضا فالمجاز يشير تعريفه الى تعريف الحقيقة لاشتغال تعريفه على العلم وهو قولنا غير ما وضع له واشتغال تعريف الحقيقة على الملائكة وهو قولنا ما وضعت له وتصور العلم يلزم منه تصور الملائكة وانما تقدم تعريفها على تعريف لانها الاصل لغة أولنا تقدم تصور الملائكة على تصور العلم (قوله الحقيقة والمجاز)

﴿ قول فى الحقيقة، والمجاز ﴾

﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

لما فرغ من التشبيه الذى هو أصل المجاز الاستعارة التى هى نوع من مطلق المجاز شرع فى الكلام على مطلق المجاز وأضاف اليه ذكر الحقيقة لكمال تعريفه بها لا لتوقفه عليها (قوله هذا هو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان) أى المقصد الاول التشبيه والمقصد الثالث الكناية

وذلك لان فن البيان مشتمل

على ثلاث مقاصد باب التشبيه و باب المجاز و باب الكناية و لما فرغ من المقصد الاول وهو باب التشبيه شرع الآن فى المقصد الثانى وهو المجاز وقد تقدم وجهه عند التشبيه مقصدا مستقلا ووجهه تقديمه على المجاز (قوله أى هذا الخ) إشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله والمقصود الأصلي) أى من هذا المبحث

وقديقيدان بالاعو بين

(قوله اختلاف الطرق) أى التى يؤدى بها المعنى المراد والمراد اختلافها فى الوضوح والخفاء (قوله دون الحقيقة) أى ولا يتأتى فيها اختلاف الطرق التى يؤدى بها المعنى المراد فى الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت فيها لانها وضعت لشيء بعينه لتستعمل فيه فقط فان كان السامع عالما بالوضع فلا تفاوت والافلا يفهم شيئا أصلا وفى قوله دون الحقيقة (٣) اشارة الى أن حصر تأتى اختلاف الطرق

فى الجار نسي فلا يتأتى أن السكناية يتأتى بها اختلاف الطرق أيضا (قوله الا أنها الخ) جواب عما يقال حيث

كان المقصود الاصلى من هذا المبحث بالنظر لعلم البيان انما هو المجاز فسا وجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه (قوله كالاصل للمجاز) أى بالكاف اشارة الى أنها ليست أصلا حقيقة للمجاز والالكان اكل مجاز حقيقة وليس كذلك ان التحقيق أن المجاز لا يتوقف على الحقيقة ألا ترى أن رحمن استعمل مجازا فى المنعم على العموم ولم يستعمل فى المعنى الأصلي الحقيقي أعنى رفيق القلب فلنظروا فى مجاز لم يتفرع عن حقيقة لكن قول الشارح بعد ذلك فرع الاستعمال الخ يقتضى أن المجاز فرع عن الحقيقة وأنها أصل له فينا فى ما تقدم الا أن يقال ان فى قوله فرع الاستعمال الخ حذف مضاف أى فرع قبول الاستعمال وليس المراد فرع الاستعمال بالفعل

اختلاف الطرق دون الحقيقة الا أنها لما كانت كالأصل للمجاز اذا استعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالمبحث عن الحقيقة أولا (وقديقيدان بالاعو بين) لتمييزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والا كثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعى والعرفى

ما يتلحق به فذكر الحقيقة مع المجاز المناسبة بينهما لانه اذا نظر الى مفهوميهما يوجد بينهما شبهة عدم والمساكة اذا الحقيقة لفظ استعمال فيما وضع له الخ والمجاز لفظ استعمال فى غير ما وضع له الخ فقد اعتبر فى حدها ثبوت الموضوع له وفى حده فنيه واذا نظر الى ذاتهما خارجا فهو كالفرع عنها لان غالب المجاز له حقيقة وانما قلنا غالب المجاز لان التحقيق عدم توقعه عليها كما فى الرحمن فانه استعمال مجازا فى المنعم على العموم والاطلاق ولم يستعمل فى المعنى الاصل والحقيقة يشترط فيه الاستعمال فهو مجاز لم يتفرع عن حقيقة فلماذا قلنا كالفرع عنها ويحتمل أن يقال أنه فرع عنها أى عن محتمل لانه لا يوجد الا فيما تقدم له وضع يصح أن يستعمل فيه حقيقة ولما كان كالفرع عنها باعتبار ذاته وكالعدم مع المساكة باعتبار المفهوم والاصل سابق على الفرع والمساكة سابقة على عدمها جرت العادة بالمبحث عنها أولا (و) الحقيقة والمجاز حيث ذكر كثيرا ما يذكران مطلقين كما تقدم وربما (يقيدان بالاعو بين) ويراد بكونهما العرفيين ثبوت الحقيقة والمجازية لهما باعتبار الدلالة الوضعية لئلا يميزا بذلك عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين ثبتت لهما الحقيقة والمجازية باعتبار الاسناد الذى هو أمر عقلى كما تقدم فى صدر الكتاب وانما كثر اطلاقهما عن التقييد بالاعو بين لأمرين أحدهما أن ما ذكر من فائدة التقييد وهى الاحتراز عن العقليين حاصل بالاطلاق لانهما اذا اطلقا انصرفا الى غير العقليين واذا أريد العقليان قيدا بالنسبة للعقل واذا حصلت الفائدة بالاطلاق فلا حاجة الى التقييد والآخر أن التقييد يوهم اختصاص المبحث بغير الشرعيين والعرفيين ثم ان الحقيقة لما كان المقصود اثبات غيرها وانما ذكرت استطرادا لما تقدم اقتصر على تعريف الغالب منها وذكر أقسامه وهى المفردة دون المركبة بناء على أن التراكيب موضوعة فلماذا عرف المفردة

أى هذا باب الحقيقة والمجاز (قوله وقديقيدان بالاعو بين) يشير الى أن منهم من تكلم فى هذا الباب على الحقيقة والمجاز مطلقا فدخل الاعو بان والعقليان ومنهم من تكلم على الحقيقة والمجاز الاعو بين ولم يتكلم على العقليين بل جعلهما فى علم المعانى كما فعل المصنف فالتقييد بالاعو بين يخرج العقليين قال الخطيب لاجابة الى التقييد بالاعو لان المعنى وقع الكلام عليه فيما سبق بل التقييد بالاعو بين يخرج الشرعى والعرفى ولا يصح لان هذا الباب معقود للكلام عليهما أيضا كما سيأتى ولا يحسن أن يجاب عن ذلك بأن يقال الشرعية والعرفية يدخلان فى الاعو بان اعتبار أن لهما نسبة الى اللغة فسميان حقيقة لغوية يتبين أيضا لانا نقول قولنا الشرعية حقيقة لغوية من المبالغة للسماة فى المنطق اشترك القسمات وتركيب المفصل وهو ما يصدق من القول مفردا ولا يصدق مركبا كقولك طيب

أو يقال قوله فرع الاستعمال أى كالفرع عن الاستعمال فهو على حذف الكاف أو المراد أنه فرع بالنظر للغالب اذا الغالب أن كل مجاز يتفرع عن حقيقة قررته شيخنا العدوى (قوله أولا) ظرف للمبحث أى فلذا قدمها عليه (قوله وقديقيدان) أى الحقيقة والمجاز لا بمعنى الترجمة فى عبارته استخدام (قوله اللذين هما فى الاسناد) ظرفية للعقليين فى الاسناد من طرفية الجزئى فى الكللى أو الخاص فى العام (قوله والا كثر الخ) اشارة الى أن قدنى كلام المصنف للتقليل (قوله لئلا يتوهم أنه) أى المقيد بما ذكره مقابل للشرعى والعرفى أى فنيه رجاء بالتقييد مع أن الفصد ادخالها وانما قال يتوهم لانه فى التحقيق لا يقابلها إلا المراد بالاعو بان اللغة فيه مدخل والعرفى والشرعى يصدق عليهما أنهما كذلك وعورض بأن الاطلاق يقتضى دخول العقليين مع أنهما خارجان وأجيب بأنهما

* الحقيقة

لا يدخلان عند الإطلاق اذ لا يطلق عليهما حقيقة ومجاز الا عند التقييد بالعقل بخلاف العرفي والشرعي فانهما يدخلان عند الإطلاق لانهما اذا دخلا عند التقييد قد دخلهما عند الإطلاق أولى (قوله في الأصل فمیل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول) أى أن حقيقة في اللغة وصف بزنة فمیل اما بمعنى اسم الفاعل (ع) أو بمعنى اسم المفعول فعلى أنها وصف بمعنى اسم الفاعل يكون مأخوذاً من حق الشيء

(الحقيقة) في الأصل فمیل بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت أو بمعنى مفعول من حقيقته أثبتته نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي والناء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وهي في الاصطلاح

وأتبعها بتقسيمها فقال (الحقيقة) هي في الأصل فعيلة بمعنى فاعل من قولهم حق الشيء بمعنى ثبت أو بمعنى مفعول من حققت الشيء بتخفيف القاف أى أثبتته نقلت الى الكلمة الثابتة في معناها الأصلي بالاعتبار الأول أو المثبتة في ذلك المعنى بالاعتبار الثاني والناء فيها اما للنقل عن الوصفية للاسمية لان الناء في أصلها تدل على معنى فرعى وهو التأنيث فاذا روعي نقل الوصف عن أصله الذي هو التذكير الى ما كثر فيه استعماله فصار اسما اعتبرت الناء فيه وأتى بها اشعارا بفرعية الاسمية فيه كما كانت في الوصفية اشعارا بالتأنيث وذلك كقولهم ذبيحة فانها بلا ناء وصف في الأصل الكل مذبوح من ابل أو بقر أو غنم كتر استعمالها في الشاة واعتبر نقلها اسمها لجملة الناء فيها للنقل من الوصفية للاسمية وكذلك لفظ الحقيقة هنا لما اختص ببعض ما يوصف به وصار اسما له جعلت للنقل فيه وقيل ان الناء فيه للوصفية الأصلية وانه نقل من التأنيث كذلك أما على الاعتبار الأول فالتاء في تأنيثه صحيحة لان فعلا اذا كان بمعنى فاعل يؤنث بالتاء كظريف وظريفة وأما على الاعتبار الثاني فيكون نقله بالتاء عن المؤنث بتقديره غير تابع لموصوفه لان الناء انما تمنع من المؤنث فيه ان تبع موصوفه ولا يخلو هذا الاعتبار من التكاف

ماهر تر يدما هرا في الشعر وكذلك حقيقة لغوية معناه اذا أريد الشرعية لغوي أصلا ص (الحقيقة الخ) ش شرع في حد كل منهما فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب فقوله الكلمة جنس وأورد أنه يخرج عنه المركب فانه ليس بكلمة فينبغي أن يقول اللفظ يشمل المركب فانه ينقسم أيضا الى الحقيقة والمجاز لأن يرد بالكلمة ما يقابل الكلام أو أعم فانها حينئذ تناول المركب أيضا أو يقال للمركب ليس بموضوع قلت فيه نظر فان المركبات الاسنادية ولوقلنا انها موضوعة فقد يقال انما تسمى حقائق ومجازات باعتبار العقل فهي عقلية لا لغوية لان للعقل فيها تصرفا فاذا قلنا ان العرب وضعت ز يد قائم لفائدة نسبة القيام يدفكون ذلك حقيقة أو مجاز لا يعرف الا بتصرف العقل في تحقيق الاسناد وعدمه ثم قول الخطيبى الا أن يرد بالكلمة ما يقابل الكلام فيه نظر لانه اذا أراد ما يقابل الكلام دخلت المركبات الاضافية وخرجت المركبات الاسنادية والقاتل بأن المركبات موضوعة قائلة به في المركبات الاسنادية قطعا وقوله المستعملة فصل أخرج الكلمة قبل الاستعمال فانها لفظ موضوع وليس بحقيقة ولا مجاز ومقتضى هذا الاحتراز أن يكون اللفظ قبل الاستعمال وبعد الوضع يسمى كلمة ويشهد له قولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وفيه احتمال وفي كلام كثير ما يقتضى تقييدها بالمستعمل وقوله فيما وضعت له قال الصنف هو احتراز عن شيئين أحدهما ما استعمل في غير ما وضع له غاطا كما اذا أردت أن تقول لصاحبك خذ هذا الكتاب شيئا الى كتاب بين يديك فغلطت فقامت خذ هذا القرس (قلت) فيه نظر لان الغاط ليس بكلام لغوي فلا يسمى كلمة كما أن

بمعنى ثبت وعلى أنها وصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذاً من حققت الشيء بالتخفيف بمعنى أثبتته بالتشديد بمعنى الحقيقة على الأول الثابت وعلى الثاني المثبت (قوله من حق) بانه ضرب ونصر (قوله نقل الى الكلمة الخ) أى نقل ذلك اللفظ من الوصفية الى كونه اسما للكلمة الثابتة في مكانها الأصلي بالاعتبار الأول وهو أنها في الأصل بمعنى فاعل أو المثبتة في مكانها الأصلي بالاعتبار الثاني وهو أنها بمعنى المفعول فقوله الشارح الثابتة أو المثبتة لف ونشر مرتب والمراد بمكانها الأصلي معناها الذي وضعت له أولا وجعل المعنى الأصلي مكانا للكلمة تجوز ثم ان الظاهر من كلام الشارح أن نقل هذا اللفظ من الوصفية الى كونه اسما للكلمة المذكورة بلا واسطة والذي في بعض كتب الأصول أن هذا اللفظ أعنى لفظ حقيقة نقل أو لامن الوصفية الى

الاعتقاد المطابق لثبوته في الواقع ثم نقل للقول الدال عليه ثم نقل للكلمة المستعملة والظاهر أنه منقول الى كل واحد (الكلمة منها بلا واسطة لتحقق العلاقة بينهما وبين المعنى الرضى فتأمل (قوله والناء فيها للنقل) أى للدلالة على نقل تلك الكلمة من الوصفية للاسمية وبيان ذلك أن الناء في أصلها تدل على معنى فرعى وهو التأنيث فاذا روعي نقل الوصف عن أصلها الى ما كثر استعماله فيه وهو الاسمية اعتبرت الناء فيه وأتى بها اشعارا بفرعية الاسمية فيه كما كانت في الوصفية اشعارا بالتأنيث فالتاء الموجودة فيه بعد النقل غير الموجودة قبله (قوله لنقل) أى وليست للتأنيث باعتبار أن الحقيقة اسم للكلمة بدليل أنه يقال لفظ حقيقة ولو اعتبر كونها للتأنيث حذف

الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب

كذا كتب شيخنا الحفني (قوله الكلمة المستعملة الخ) اعترض بأن هذا التعريف غير (ه) جامع لأفراد المعرفة لانه لا يشمل الحقيقة

(الكلمة المستعملة فيما) أي في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له) في اصطلاح التخاطب أي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعني في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه البعض

فالحقيقة في الاصطلاح هي (الكلمة المستعملة) خرجت المهمة وخرجت الكلمة قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجازا (فيما) أي في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له) أي لذلك المعنى (في اصطلاح التخاطب) أي وضعت لذلك المعنى في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب أي المخاطبة بالكلام الذي اشتمل على تلك الكلمة فالجبرور وهو قوله في اصطلاح التخاطب متعلق بالفعل الموالى هو له وهو قوله وضعت وخرج به أعني قوله فيما وضعت له الكلمة المستعملة فيما لم يوضع له وهي أعني المستعملة فيما لم توضع له قيمان * أحدهما الكلمة المستعملة غلطا في التلفظ مع القصد لغير ما استعملت فيه كقولك خذ هذا الكتاب مشيرا لفرس فلا تسمى حقيقة لانه أعني الكتاب لم يوضع للفرس واحترزنا بقولنا مع الفصل الخ من الغلط بدون القصد لغير ما استعملت فيه كما إذا رأيت عمرا وظننته بدا فقلت جاز بدفاذاهو عمرو فالغلط هنا في القصد فقد استعملت فيما وضعت له في زعم المتكلم ولو غلط في قصده فهي حقيقة ولا يقال في الوجه الأول استعمال وضع فيحتاج الى أن يراد فيما وضعت له قصدا لاخراج الغلط لانها وضعت للمعنى الذي وقع الغلط فيه بذلك الاستعمال الآتية لم يقصد لانا نقول الوضع اما تعيين اللفظ للمعنى قبل الاستعمال واما كثرة الاستعمال في الشيء حتى صار حقيقة فيه وكلاهما مني عن الغلط بالمعنى الأول * والآخر من القسمين المجاز المستعمل في غير مالم يوضع له مطلقا أعني لم يوضع له في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كقولك رأيت أسدا في الحمام فان استعمال الأسد في الرجل الشجاع استعمال فيما لم يوضع له في اصطلاح ما ولا يقال الاسد استعارة وسيا في أنها موضوعه بتأويل دخول الرجل الشجاع في جنس الموضوع فيصدق أنه كلمة استعملت فيما وضعت له في الجملة لانا نقول اذا أطلق الوضع ولم يقيد بتأويل ولا تحقيق انصرف الى الوضع بالتحقيق وهو الذي لا تأويل فيه فلا يتوهم دخول هذه الاستعارة وخرج بقوله في اصطلاح التخاطب المجاز للمستعمل فيما وضع له لكن لا في اصطلاح التخاطب بل وضع له في اصطلاح آخر باعتبار اصطلاح التخاطب صار مجازا لانه فيه أعني اصطلاح التخاطب مستعمل في غير ما وضع له كالصلة اذا استعملها الشارع في الدعاء فانها مجاز لانه استعملها في غير ما وضعت له في اصطلاحه وان كانت موضوعة

كلام النائم لا يسمى كلاما قال والثاني أحد قسمي المجاز وهو ما استعمله فيما لم يكن موضوعا له لافي اصطلاح التخاطب ولا في غيره كلفظ أسد في الرجل الشجاع نعم قد خرج بقوله فيما وضعت له الأعلام فانها مستعملة في غير ما وضعت له فليست حقيقة ولا مجازا وقد صرح بهذا الاحتراز القشيري وغيره وقال الشيرازي في شرح المختصر وخرج به ما استعمل فيما لم يوضع له كالوضع الجديد كما اذا قلت لخاطبك هات السكين مشيرا الى الكتاب فان استعمال السكين في الكتاب وضع جديد غير مندرج تحتها لان اللفظ في ابتداء الوضع ليس حقيقة ولا مجازا وفيه نظر لان هذا القائل ان أراد وضعها جديدا وهو ممن له أن يضع فقوله ذلك وضع واستعمال فيكون حقيقة وان كان هذا القول غلطا فقد تقدم الكلام عليه وقولنا في اصطلاح التخاطب أخرج به القسم الثاني من المجاز وهو ما استعمل فيما وضع له لكن لا في ذلك الاصطلاح الذي وقع به التخاطب عند الاستعمال كاستعمال الصلة بعرف الشرع في الدعاء فانه كلمة مستعملة فيما وضعت له ولكن لا في هذا الاصطلاح الذي وقع به التخاطب فهو مجاز شرعي وان كان حقيقة

المركبة كقام زيد فكان الواجب أن يبدل الكلمة باللفظ فيقول اللفظ المستعمل الخ واللفظ بضم المفرد والمركب وأجيب بأن المركب وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكنه لا يطلق عليه حقيقة ولو سلم اطلاق الحقيقة على المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن بل ذكر استطرادا اقتصر على تعريف الغالب منها وذكر أنسامه وهي المفردة دون المركبة (قوله تلك الكلمة) الاولى أن يقول أي تلك الكلمة بأي التفسيرية لبشر الى أن نائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الكلمة لا محذوف فان قلت حيث كان نائب الفاعل ضميرا عائدا على الكلمة لاعلى ما الواقعة على معنى كانت الصفة أو الصلة جارية على غير من هي له فكان الواجب الإبراز كما هو مذهب البصريين قلت لم يبرز لان الصفة فعل وهو يجوز فيه الاستتار باتفاق البصريين والكوفيين والخلاف بينهما اذا كانت الصفة وصفا كذا قال بعضهم وقال بعضهم الخلاف بين الفريقين في الفعل والوصف وعلى هذا فيقال

انه لم يبرز جريا على المذهب الكوفي من عدم الوجوب عند أمن اللبس كما هنا تأمل (قوله في اصطلاح التخاطب) المراد بالتخاطب التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة (قوله أي وضعت في اصطلاح به) أي بسببه يقع التخاطب أي التكلم بالكلام المشتمل الخ وأشار الشارع بذلك الى أن إضافة اصطلاح للتخاطب من إضافة السبب للسبب وحينئذ فلاضافة على معنى لام الاختصاص لان الاصطلاح اذا كان

فقولنا المستعملة أحترز عما لم يستعمل فإن الكلمة قبل الاستعمال لاتسمى حقيقة وقولنا فيما وضعت له احتراز عن شيئين أحدهما ما استعمل في غير ما وضعت له غاطا كما إذا أردت أن تقول لصاحبك خذ هذا الكتاب مشيرا الى كتاب بين يديك فغلطت فقلت خذ هذا الفرس

سببا في وقوع التخاطب كان مختصا به والمراد بوضع الكلمة لذلك المعنى في الاصطلاح أن يظهر ذلك على السنة أهل ذلك الاصطلاح بحيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى اطلاقا كثيرا حتى صار حقيقة فيه سواء كانوا هم الواضعين للفظ لذلك المعنى أو كان الواضع له غيرهم (قوله ما لا معنى له) أى مما لا معنى له صحيح لأن جهة اللفظ ولأن جهة المعنى أما من جهة اللفظ فلا نه لا يجوز تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (٦) وأما من جهة المعنى فلا أن استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء

أما لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لاتسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له

له في اصطلاح اللغة وإنما خرج نحو هذا لانه لا يصدق عليه أنها كلمة استعملت فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب الذي هو اصطلاح الشارع لانه هو المخاطب إذ المعنى الذي وضع له لفظ الصلاة هو الأركان المخصوصة من إحرام وركوع وسجود وقراءة ولم يستعملها فيه وإنما استعملها في غيره الذي هو الدعاء فهي باعتبار اصطلاحه مجاز وباعتبار اصطلاح اللغة حقيقة والمراد بنسبة الكلمة لاصطلاح التخاطب كون التكلم بها كانت في لغته وظهرت على لسانه سواء كان هو الواضع لها أو كان الواضع لها غيره كما هو الراجح أن اللغة توقيفية لاصطلاحية فلا يرد أن يقال نسبة الكلمة لاصطلاح تقتضى اقتصار التعريف على القول بأن الأوضاع اصطلاحية وانما جزئنا بأن قوله في اصطلاح التخاطب يتعلق بقوله فيما وضعت لاقوله المستعملة كما قيل لأنه لا يصح إلا بتكلف وذلك أن المعهود كون الاصطلاح ظرفا للوضع أو سبب له لا للاستعمال فيقال وضع هذا اللفظ في اصطلاحهم لكذا أى وضع في جملة ما اصطالحوا على وضعه لكذا أو بسبب اصطلاحهم لكذا ولا يقال استعمل في اصطلاحهم لكذا إلا أن يكون استعمل بمعنى وضع وأما أن يبقى على أصله وهو التكلم والتعلق بالمستعمل فلامعنى له إذ لا معنى لقولك نطق فلان بهذا اللفظ في اصطلاحهم لأن النطق ليس معه اصطلاح بل النطق بالقصد أصله اصطلاح على وضع المنطوق به وذلك الأصل سابق فلا يقال استعمل فيه الآن يراد استعمل بسببه وبرعايته فيعود الى معنى أن الاستعمال الذى إنما يحصل بحال النطق له تماق بما وضع بالاصطلاح وأيضا المتبادر أن اللفظ المستعمل في كذا معناه أن اللفظ أطلق على ذلك لكذا فيلزم أن الكلمة أطلقت على الاصطلاح ولا معنى له وأيضاً اذا علق قوله في اصطلاح التخاطب بالمستعملة بقى الوضع عاما فيلزم دخول المجاز المستعمل في اصطلاح التخاطب أى في خطاب المتكلم فيما وضع له لكن في اصطلاح

لغوية وقد يقال اذا استعملت الصلاة بعرف الشرع فلا الدعاء لم تستعمل فيما وضع له لأنها وإن وضعت للدعاء فلم تستعمل فيه بالوضع الشرعى فلا توصف حال استعمالها بعرف الشرع أنها استعملت فيما وضعت له بوجهها والالزام أن يكون المجاز موضوعا وسيأتى أنه غير موضوع وقد دخل في هذا الحد الحقائق الأربع اللغوية والشرعية والعرفية العامة والعرفية الخاصة ويمكن أن يقال فيما وضعت له فى اصطلاح التخاطب فصل يخرج المجازات كلها والكلام في اشتقاق الحقيقة والمجاز معروف فى كتب

الأول ويراد ذلك الثانى وظاهر أنه تطلق الكلمة المستعملة ويراد بها اصطلاح التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولاً لكونه مستعملاً فيه على أنه يلزم عليه التخالف لان قوله أولاً فيما وضعت له يفيد أن المدلول هو المعنى الموضوع له وقوله في اصطلاح يفيد أن المدلول هو الاصطلاح والحاصل أن مادة الاستعمال تتمدى بقى للمعنى المراد من اللفظ فمدخول في هو مدلول الكلمة فلو علق قوله فى الاصطلاح بالمستعملة لفسد المعنى ولزم التخالف ولزم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهة اللفظ بأن الجار الاول تعلق بالعامل فى حال كونه مطلقاً والثانى تعلق به حال كونه مقيداً

بالأول فلم يلزم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد بل بعاملين لأن المطلق غير المقيد وتوقف فى كفاية هذا عن الجواب بعض من كتب على الأشعرون وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهة المعنى ومن جهة اللفظ بأن هذا الاعتراض إنما يتوجه اذا أجريت فى على الظاهر المتبادر منها وأما اذا جعلت فى معنى على أى استعمالا جارا على اصطلاح التخاطب أى جمعات للسببية أى بسبب اصطلاح التخاطب أو قدر أن المعنى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح التخاطب وبالنظر اليه يجعل الظرفية مجازية فلا يلزم ذلك المحذور إلا أنه لا صرف للكلام عن المتبادر منه فالجمل عليه تكلف على أن وضعت فعل فهو أولى في العمل من الوصف الذى هو مستعملة خصوصاً وهو أقرب منه للمعول تأمل (قوله عن الكلمة قبل الاستعمال) أى وبعد الوضع

والثاني أحد قسمي المجاز وهو المستعمل فيما لم يكن موضوعه لافي اصطلاح به الخطاب ولا في غيره كلفظة الاسد في الرجل الشجاع وقولنا في اصطلاح به الخطاب احتراز عن القسم الآخر من المجاز وهو ما يستعمل فيما وضع له في اصطلاح به الخطاب كلفظة الصلاة يستعمله الخطاب بعرف الشرع في الدعاء مجازا

(قوله عن الغلط) أي فان اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له ألا ترى أن لفظ فرس في المثال المذكور لم يوضع للكتاب فليس اللفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطاً بحقيقة كما أنه ليس بمجاز لعدم العلاقة فان قلت الوضع كأي شيء معناه تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه والغلط كذلك فكيف يخرج قلت القصد شرط في الوضع فهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى قصد أو الغلط ليس بمقصود واعلم أن المراد بالغلط الخارج بالقيد المذكور الخطأ المتعلق باللسان أما المتعلق بالقلب فهو حقيقة ان كان الاستعمال فيما وضع له بحسب زعم التشكك ولو غلط في قصده كمن قال لا لكتاب الذي رآه من بعد هذا أسد لاعتقاده أنه حيوان مفترس وان كان الاستعمال في غير ما وضع له بحسب زعم التشكك فهو مجازان كان هناك ملاحظة علاقة كمن قال الكتاب الذي رآه من بعد فاعتقداً أنه رجل شجاع هذا أسد فان لم يكن هناك ملاحظة علاقة فليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقة كذا قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله وعن المجاز المستعمل الخ) عطف على قوله عن الغلط وحاصله أنه احتراز بقوله فيما وضعت له عن شيئين الأول ما يستعمل في غير ما وضع له غلطاً فليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع في سائر الاصطلاحات أعني اصطلاحات (٧) اللغويين والشرعيين وأهل العرف وذلك

كلا سد في الرجل الشجاع فان استعماله فيه لم يكن استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاح الخطاب ولا باعتبار غيره لان المتخاطبين ان كانوا لغويين لم يكن استعمال الاسد في الرجل الشجاع استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم أعني الشرعيين وأهل العرف وان كان المتخاطبان من أهل العرف فلكذلك لم يكن استعمال الاسد فيه

عن الغلط نحو هذا الفرس يشير الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح الخطاب ولا في غيره كلاسدي الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعه

آخر كما في استعمال الشارع الصلاة في الدعاء وان أراد المستعملة في اصطلاحه أي في المعنى المصطلح عليه عند صاحب الخطاب وهو ما وضعت له باصطلاحه عادلي المدعي بتكافؤ ذلك قلنا لا يصح الاتساق وأيضاً اذا علق به في الاصطلاح وهو مجرور بالباء (١) وقد علق به فيما وضعت له وهو مجرور بالباء لزم تعاق حرفين لمعنى واحد متعلق واحد وهو ممنوع وأجيب عن هذا بأنه انما يتبع ان لم يعتبر تخصيصه بالمتعلق الاول بأن يعتبر عموميه بالنسبة للمتعلقين وأما ان اعتبر خصوصه بالاول فيكون الاول متعلقاً به وهو عام يخصه ويتعلق به الثاني بعد خصوصه فتختلف جهة التعاقب جاز كما قيل في قوله تعالى كلاً زقوامنا من ثمرة زقافان من ثمرة تعاقب به بعد تخصيصه بكونه من الجنة ومن الجنة متعلق به وهو عام وعلى هذا يكون التقدير هنا الحقيقة هي السكامة المستعملة فيما وضعت له وهذا القيد باستعماله فيما وضع له استعمال في اللغة والاصول وقوله في اصطلاح الخطاب يتعلق بقوله وضعت له أي السكامة المستعملة في شيء وهو موضوع في اصطلاح الخطاب لذلك الشيء في الاصطلاح الذي وقع به الخطاب أي الاستعمال فاذا كان الخطاب بعرف الشرع وأطلقت على الدعاء فهي كلمة مستعملة في شيء وهو موضوع في هذا الاصطلاح

استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم وهم اللغويون وأهل الشرع وكذا يقال فيما اذا كان المتخاطبان من أهل الشرع وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيد الآتي بقي شيء وهو أن قوله فيما وضعت له كما أخرج الشينين المذكورين أخرج أيضاً الكذب كما قال قائل للحجر هذا ماء مثلاً معتمد ذلك القول وليس ملاحظاً لعلاقة وليس ثم قرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقي كان كذباً وصدق عليه أنه مستعمل في غير ما وضع له فهو خارج من هذا القيد أيضاً لكن الشارع سكت عن إخراجها لانه لا ينبغي أن يكون من مقاصد العقلاء كذا قرر بعضهم هذا وذكر بعضهم أن الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارع لذلك فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية بالقرينة الواقعة في تعريف الوضع القرينة العينية اه وما ذكره مبني على أن الكناية من المجاز وقيل انها حقيقة وحينئذ فيجب ادخالها في حدها وقيل انها لاحقيقة ولا مجاز وهذا هو التحقيق وحينئذ فيجب إخراجها عن حديهما (قوله في الرجل) أي المستعمل في الرجل الشجاع (قوله لان الاستعارة الخ) جواب عما يقال ان هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعارة وسيأتي أنها موضوع بالتأويل واذا كانت موضوع بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع وخبر أن محذوف دل عليه قوله الآن للفهم وجملة وان كانت موضوع بالتأويل جملة أي لأن الاستعارة حال كونها موضوع بالتأويل غير موضوع وضاعتداً به في الحقيقة فلذا خرجت بقيد الوضع

(١) قول ابن يعقوب بالباء وقوله بعدها بالباء هكذا في النسخ وهو سبق قلم والواب في اه صححه

و. ب. و.

بقوله بالتأويل) أى وهو كما أتى ادعاء دخول الشبهة في جنس الشبهة وكونه فردا من أفرادها بعد اعتبار معنى التشبيه كما تقول في الحمام أسد فتجعل أفراد جنس الأسد قسمين متعارفا وهو الذى له غابة الجراء ونهاية قوة البطش في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة والقوة لافى ذلك الهيكل المخصوص (قوله من اطلاق الوضع) أى من الوضع عند اطلاقه وعدم تقبيده بتأويل أو تحقيق (قوله إنما هو الوضع بالتحقيق) أى الذى لا تأويل فيه وهذا القدر غير موجود فى الاستعارة أى والمصنف قد أطلق الوضع فيكون مراده الوضع بالتحقيق فصيح اخراجها بهذا القيد (قوله عن المجاز المستعمل الخ) الاولى أن يقول عن السكامة المستعملة فيما وضعته في اصطلاح غير الاصطلاح الذى به التخاطب فانها ليست بحقيقة لكنه عبر بما ذكره للتنبية من أول الامر على أن تلك السكامة الموصوفة بما ذكر مجاز (قوله اذا استعملها المخاطب) بكسر الطاء أى التسكام بعرف الشرع والمراد بالتسكام بعرف الشرع المراسى لأوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ (قوله في الدعاء) متعلق باستعملها وذلك بأن قال ذلك المستعمل لشخص صل أى ادع (قوله فانها) أى الصلاة بمعنى الدعاء (قوله لاستعماله) أى المخاطب ذلك اللفظ وقوله في غير ما أى في غير معنى وقوله وسع أى اللفظ وضمير له عائدا على ما وقوله (٨) أعنى أى بما وضعه في الشرع وكما أن هذا اللفظ مجاز اذا استعمله

المخاطب بعرف الشرع في الدعاء هو مجاز أيضا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة لانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب وان كانت مستعملة فيما وضعت له في غير الاصطلاح الذى وقع به التخاطب والحاصل أن الصور أربع استعمال اللغوى الصلاة فى الدعاء واستعمال الشرعى لها فى الاركان وهاتان حقيقتان داخلتان فى التعريف بقوله فى (١) اصطلاح به التخاطب واستعمال اللغوى

بالتأويل لأن المفهوم من اطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له في الشرع أعنى الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضع له في اللغة (والوضع) أى وضع اللفظ

اصطلاح التخاطب فيرد الى الصحة بأن يراد بالاصطلاح المصطلح عليه عند المخاطب بكلامه أو تجعل في السببية أى استعماله في موضوع لها وذلك الاستعمال بسبب رعاية اصطلاح لهذا المخاطب بمعنى أن الاستعمال في ذلك الموضوع له لولا الاصطلاح الذى للتخاطب بهذا الكلام لم يصح أنها استعملت فيما وضعت له ولكن هذا التصحيح تكلف كما تقدم يعنى عنه تعلقها بوضع تعين العدول اليه وقد أثبتت هنا لما فى الحل من الحاجة الى مزيد تدقيق وبسطة فليتأمل ولما اشتمل تعريف الحقيقة على الوضع الذى اذا أطلق انصرف الى الوضع بالتحقيق عرف الوضع بالتحقيق بقوله (والوضع) أى مطلق وضع اللفظ وانما قلنا

لغيره وقال بعض الشارحين ان قوله في اصطلاح التخاطب يتعلق بقوله المستعملة ثم قال ولو قال على اصطلاح لاسلم من أن يرد عليه أن جار بن متعدين لفظا ومعنى لا يتعلقان بشئ واحد وليس ما قاله مراد المصنف لما ذكره ومن جهة المعنى أيضا فإنه يلزم أن يكون اطلاق الصلاة على الدعاء باصطلاح الشرعى حقيقة لانها كلمة مستعملة في اصطلاح وقع به التخاطب ومستعملة فيما وضعت له لغة وهو عكس مقصوده ص (والوضع)

تعين

لها فى الاركان واستعمال الشرعى لها فى الدعاء وهما مجازان خارجا بقوله باصطلاح به

التخاطب بقى شئ آخر وهو أن اللفظ قد يكون فى الاصطلاح مشتركين معنيين ويستعمل فى أحدهما من حيث أنه ملابس لاخر لا من حيث أنه موضوع وهذا داخل فى التعريف مع أنه مجاز كما لو استعمل الشرعى الصلاة للمشركين بين الافعال المخصوصة وسجدة التلاوة لوقيل بالاشتراك فى سجدة التلاوة من حيث أنها بعض من المعنى الاول وقد يجاب بأن هذه الموصوفة خارجة بقيد الحلية للملاحظة فى التعريف اذ المراد السكامة المستعملة فيما وضعت له من حيث أنها وضعت له واستعمال لفظ الصلاة فى سجدة التلاوة من حيث أنها بعض الافعال المخصوصة ليس من حيث أنها وضعت له تأمل قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والعجاز على معرفته لأخذ المشتق منه فى تعريفه ما ومعرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه (قوله أى وضع اللفظ) أى لامطابق الوضع الشامل اوضع الكتابة والاشارة والنصب والهدم والا لزم التعريف بالاختصاص فيكون غير جامع لان الوضع لما طاق تعيين الشئ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك الشئ لفظا أو غيره فبالقيد الذى ذكره الشارح حصلت مساواة الحد للحدود وفى كلام المصنف والمراد وضع اللفظ المفرد لأن الكلام فى وضع الحقائق الشخصية أعنى السكامات لا يشمل المركب لان وضعه نوعى على القول

(١) قوله فى اصطلاح به التخاطب هكذا فى بعض النسخ وهى التى كتب عليها الاطول وبنى الحشى عليها كلامه هنا اه مصححه

تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه

بأنه موضوع فهو خروج عن الموضوع ويحتمل أن يكون المراد باللفظ أعم من أن يكون مفردا أو مركبا بقطع النظر عن الموضوع (قوله تعيين اللفظ) أي ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة والمراد بتعيين اللفظ أن يخص من بين سائر الالفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص (قوله على معنى الخ) فيه أن الأولى أن يقال للدلالة على شيء لأن المعنى إنما يصير معنى (٩) بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ

والشيء لا اللفظ والمعنى وقد يقال مسلم أن الوضع إضافة بين اللفظ والشيء وأنهما طرفاه لكن الإضافة

أنما تتضح غاية الاتضاح بتعيين طرفيها أن قلت لك أن تستغني عن ذكر هذا القيد في التعريف وتقتصر على ما تقدم قلت ذكره ارتكابا لما هو الأولى من اشتغال التعريف على العلل الأربع فإن التبيين لا بدله من معين فيدل عليه بالانضمام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ والمعنى بمنزلة العلة الصورية والدلالة على المعنى بنفسه هو العلة الغائية فتأمل (قوله على معنى) أي ولو كان لفظا كدلول كلمة (قوله أي ليدل بنفسه) أشار إلى أن قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في الحجاز لأن دلالة بقرينة وليس متعلقا بالتعيين والا فقدم على قوله للدلالة دفعا للابتناس (قوله لا بقرينة تنضم إليه) أي بحيث تكون تلك القرينة محصلة

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف أيضا

مطلق الوضع ليكون ما بعد مخرجا للوضع بالتأويل وقيدنا باللفظ ليعلم كإدلاله عليه كلامه بعد أن المراد تعريف وضع اللفظ لا تعريف الوضع الشامل لوضع الإشارة والامارة ونحو ذلك وهو (تعيين اللفظ للدلالة على معنى) خرج بقوله تعيين اللفظ تعيين نحو الإشارة باليد والأمراس للدلالة فلا يراد هنا كما ذكرنا ومعنى تعيين اللفظ أن يخص من بين سائر الالفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص ليقوم منه عند ذكره العالم بالوضع (بنفسه) خرج به التعيين للدلالة بواسطة القرينة وهو وضع الحجاز كما سيخرجه المصنف وكون الدلالة على المعنى بالنفس لا بالقرينة يفيد أن العلم بوضع ذلك اللفظ كاف في فهم معناه عند إطلاقه عليه فيشمل وضع الحرف كالاسم والفعل لأن وضع الحرف إنما هو على أنه أن سمع حرف فهم معناه من غير توقف على قرينة إذ وضعه واحد ولم تصحبه قرينة فلا يحتاج في فهم معناه إلى قرينة وإنما يحتاج إلى القرينة فيما أريد به غير ما وضعه أولا كالحجاز لسكون برد أن يقال لما معنى قولهم إذا ان دلالة الحرف باعتبار مدخوله فإن هذا أمر مشهور في الحرف حينئذ يتحقق بذلك توقفه على غيره فلا يفهم معناه بمجرد العلم بوضعه فكيف يصدق عليه الحد والجواب عن ذلك كما أشرنا إليه أن سماع الحرف كاف بعد العلم بوضعه في فهم المعنى بالنظر إلى نفسه بمعنى أنه لم تصحب وضعه القرينة ولا جعلت شرطا عند الوضع في فهم معناه وهذا هو المراد بالدلالة بالنفس وإنما جاء التوقف بالنظر إلى المعنى لسكونه نسبيا لا بنفسه الاعتبار ما تعلق به ويشتمل ذلك بأن يدعى أن معنى كونه نسبيا كونه ملحوظا لغيره لا كونه ذاتية متعلق بين شيئين فقط والآن كون نحو البنية والأبوة حرفا وبيان ذلك أن يقال الحرف وضعه الواضع للمعنى الملحوظ ليتوصل به إلى غيره فانه كما يفترق إلى وضع اللفظ للمعنى الملحوظ لذاته نسبيا كان بأن توقف فهمه على فهم غيره أو غير نسي بأن لم يتوقف كذلك يفترق إلى وضع اللفظ للمعنى النسبي الملحوظ لغيره حينئذ يكون الحرف بالنظر إلى نفس وضعه كافيا في الدلالة لأن الواضع لم يعتبر بذلك المعنى الانفس الحرف دون قرينة ولا يضر كون نفس المعنى نسبيا لا يفهم إلا باعتبار معنى آخر يدل عليه لفظ سوى الحرف لأن ذلك أمر غرض التجرياليه الأمر عند الاستعمال فعدم كفايته عند الاستعمال لا بالنظر إلى الوضع الأصلي لأن الحرف لم يوضع مقررا ونابجا للحرف كالم يضر في وضع الاسم للمعنى النسبي المقتدر إلى ملازمة الإضافة لأنها عارضة تابعة كون الاسم احتاج في الفهم عند الاستعمال إلى المضاف إليه وإنما قلنا عند الاستعمال لأن لزوم الإضافة لا يقتضي وضع الاسم معها إذ غاية ما يقتضيه لزومها أن الاستعمال لا ينفك عنها لأنه وضع كذلك ويكون الفرق بينه وبين الاسم الموضوع للمعنى النسبي الملازم للإضافة

تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه

(٣ - شرح النسخة رابع) للدلالة على المعنى وهذا أي قوله لا بقرينة تنضم إليه محصلة للدلالة صادق بأن لا يكون

هناك قرينة أصلا أو كان هناك قرينة غير محصلة للدلالة على المعنى بل معينة للمعنى المراد عند مزاحمة المعاني كما في المشترك (قوله ومعنى الدلالة بنفسه) أي ومعنى دلالة اللفظ المقيدة بكونها بنفسه وقوله أن يكون العلم بالتعيين أي أن يكون علم الخاطب بتعيين اللفظ لذلك المعنى وقوله كافيا في فهم المعنى أي من ذلك اللفظ وقوله عند إطلاق اللفظ أي عند ذكره مطلقا عن القرائن المذكورة والظرف متعلق بقوله كافيا (قوله وهذا) أي تعريف وضع اللفظ الذي ذكره المصنف (قوله شامل للحرف) أي شامل لوضع الحرف كما يشمل وضع الاسم والفعل

(قوله لا نألفهم معاني الحروف) (١٠) أى الافرادية كالاتبدء والاستفهام والتعريف وقوله عند اطلاقها أى عند ذكرها

لأننا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوصافها إلا أن معانيها ليست تامة فى أنفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف

حتى صرح أن يخبر عن الاسم دون ما ذكر من كون معناه روعى ولو حظ غيره لانداته فان الملاحظ لغيره لا يقدر أن يحكم عليه ولا يصلح لذلك ويتضح ذلك بما قالوه وهو أن البصرى إدراك المبصرات كالبعيرة فى المعانى المدركات فكما أن الناظر الى صورة فى امرأة متوجها لتلك الصورة بخصوصها لا يقدر أن يحكم على المرأة حال توجهه الى الصورة ولو كانت المرأة مدركة فى تلك الحالة لتوغل فى الصورة واقباله عليها وجعله المرأة مرآة لتلك الصورة وسيلة اليها فلا يستطيع أن يراعى جوانبها وأحوالها ليحكم عليها كذلك الناظر فى حال الاسم والفعل مقبلا على شأنهما يجعل معنى الحرف الذى هو الابتداء فى من مثلهما اذا قيل سرت من الدار وسيلة اليها وإلى حالها ليفهم السامع أن مضمون الأول ابتدىء من مضمون الثانى ولا يقال الابتداء هو الوسيلة وهو المتوسل اليه لانه وسيلة من حيث انه ابتداء من شئ ما ومتوسل اليه من حيث انه ابتداء السير من مكان مخصوص ولهذا لا يستطيع أن يحكم على معنى الحرف حينئذ لانه لو حظ لغيره ولو لاحظ لانداته لغيره بالاسم ولو جب صحة الحكم عليه كما يصح الحكم على المرأة اذا لم يجعل وسيلة بل جعلت مقصودة للاحاطة حينئذ بأحوال كل منهما حيث قصدا بالذات فنقول المرأة مجلوبة مثلا وابتداء السير من البصرة أحسن من ابتدائه من الكوفة وبمثل هذا لا يصح الحكم على الفعل فاذا قلت قام فهو من حيث دلالة على القيام ملحوظ لانداته وبذلك فارق الحرف ومن حيث ان فيه نسبة مقصودة للفاعل لانداتها لا يصح الحكم عليه اذ لا يستطيع الحكم على غير ملحوظ لانداته كإفهمته فى المرأة ولما كانت دلالة الحرف الحقيقية هى دلالة على المعنى المتوسل اليه وهو الخاص لكون معناه الاصلى نسبيا مقصودا لغيره ولا تحصل تلك الدلالة الا عند ذكر الدال على المعنى المقصودة أحواله وهو الاسم والفعل قيل ان معنى الحرف مخصوص وهو فى من مثلا ابتداء سير من البصرة مثلا فاذا أفاد الحرف هذا المعنى ردت عن الاستلزام وهو استلزام الأخص للأعم الى المستقل الذى هو مطلق الابتداء وفيه يقع التشبيه والاستعارة على ما سياتى وانما اعتبر هذا الخاص الذى لا يستفاد الا فى وقت الاستعمال وان كان الحرف موضوعا للسكى لانه لما لاحظته الواضع ليكون وسيلة لغيره صار كأنه لغو فى البين لتوغل النفس فى طلب المتوسل اليه فسمى معنى الحرف وعاء المعنى الاصلى للموضوع له كاللازم فقوله ليس الابتداء فى من مثلا معنى الحرف والا كان اسما وانما هو لازم يعنون بذلك أنه لم يوضع له استقلال بل مع ملاحظة التوسل به الى غيره وهذا أعنى كون الحرف وضع بمعنى نسبي كلى ملحوظ لغيره الذى يقصد لخصوصه فعاد المتوسل اليه مسمى معنى الحرف وصار هو كاللازم أعيدل ما يتكلف فى بيان معنى الحرف وفى بيان كيفية وضعه اذ هو أوفق لقاعدة الوضع وهى أن الموضوع يدل على الموضوع له كليا أو جزئيا والأفقال الحرف ان جعل لسكى فلامعنى لما يقال من أن السكى المستقل لازم لعنائه وان وضع لما سمي معناه وهو الجزئى لزم كونه فى غير ذلك الجزئى مجازا أو منتقولا وهو أيضا أبقى للأشكال بأنه ان وضع كليا صح الحكم عليه كالمردف له من الأسماء وكذا ان وضع جزئيا وقيل ان الحرف يشترط فى دلالة على معناه الافرادى ذكر متعلقه بخلاف الاسم فانه انما يحتاج الى غيره فى معناه التركيبى فان كون زيد فى قولك قام زيد فاعلا معنى تركيبى لا يستفاد منه الا بالتركيب مع قام على أن هذا لا يحتاج الى الاحتراز عنه لان كونه فاعلا لم يستفد الا من نفس التركيب فلا دخل لنفس الاسم فيه موقوفا على التركيب حتى يحتز عنه الا أن يقال له دخل فى ذلك لانه متعلق التركيب

مطلق وقوله بعد علمنا بأوصافها أى بأوضاع الحروف لتلك المعانى مثلا اذا علمنا أن من موضوعة للابتداء فهماء منها عند سماعها (قوله الا أن معانيها) أى التى تستعمل فيها وقوله ليست تامة فى أنفسها أى ليست مستقلة بالمفهومية بل هى معان جزئية (قوله بل تحتاج) أى تلك المعانى المستعملة فيها الى الغير أى الى ذكر الغير وهو المتعلق مع الحروف لفهم تلك المعانى الجزئية والحاصل أن الحرف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلى ولا يستعمل الا فى جزئى من جزئيات هذا المفهوم فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم وذكر المتعلق لفهم الجزئى الذى يستعمل فيه وهذا مبنى على ما قاله العلامة الرضى فى قولهم الحرف كلمة دلت على معنى فى غيرها ان فى ظرفية أى كلمة دلت بنفسها على معنى ثابت فى غيرها فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل أى متعلق به وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة

قام زيد ومن فى قولنا سرت من البصرة يدل على الابتداء الذى هو فى البصرة وهكذا (قوله بخلاف الاسم والفعل) عند أى فان معنى كل منهما الذى يستعمل فيه تام فى نفسه فلا يحتاج فى فهمه منه الى انضمام الغير له (قوله لا يكون هذا) أى تعريف الموضوع

فقولنا بنفسه احترام من تعيين اللفظ للدلالة على معنى

(قوله عند من يجعل الخ) أى وهو ابن الحاجب وحاصل ذلك أن ابن الحاجب جعل في السببية في قولهم الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها أى بسبب غيرها وهو المتعلق فعنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه وحينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيا في فهم معناه منه بل لا بد من ذكر المتعلق فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذى ذكره المصنف شاملا لوضع الحرف والحاصل أن الحرف فيه مذهبان أحدهما أنه يدل بنفسه والثاني أنه لا يدل إلا بصيغة غيره فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملا لوضع الحرف لا على الثاني ومنشأ هذا الخلاف قول النحاة الحرف ما دل على معنى في غيره وقال الرضى إن في النظر فيه وإن المعنى ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره فالحرف دال على المعنى بنفسه اجمالا ولكن ذلك المعنى الذى دل عليه الحرف لا يتم ولا يتعين الأبدى كالمترى المتعلق لقيامه به وقال ابن الحاجب إن في سببية وإن المعنى ما دل على معنى بسبب غيره (١١)

يذكر المتعلق فمن مثلاً يفهم منها الابتداء ولكن لا يعلم تعيينه إلا بذكر السير والبصرة مثلاً على الأول وعلى الثاني الدال على الابتداء من بشرط ذكر السير والبصرة مثلاً (قوله على معناه الأفرادى) أى كدلالة من على الابتداء ولم على التثنية وهل على الاستفهام وقيد بالأفرادى لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم الأثرى أن دلالة زيد فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى ودلالة الضمير على المفعولية بواسطة ذكر الفعل والفاعل والحاصل أن اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى الأفرادى مختص بالحرف وأما اشتراطه فى

عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره أنه مشروط فى دلالاته على معناه الأفرادى ذكر متعلقه (فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعاً بالنسبة إلى معناه المجازى (لان دلالاته) على ذلك المعنى وبأنهم على هذا القول خروج الحرف عن الحد الوضع الحقيقى لعدم كفايته فى الدلالة بالنظر لاصل وضعه وبأنهم عليه صحة الاخبار عنه عند ضم متعلقه اليه لانه دال دلالة كدلالة ملازم الاضافة وبأنهم كون ملازم الاضافة حرفاً لوجود توقف دلالاته على المضاف اليه فان قيل ملازم الاضافة شرط فيه المضاف اليه لصحة الاستعمال لافى أصل الوضع قلنا فكذا الحرف اذا لم يرد عن الواضع نص فى كون الحرف شرط اتصاله بمدخوله فى أصل دلالاته وملازم الاضافة شرط اتصاله بالمضاف اليه فى صحة الاستعمال فهذه دعوى بلا موجب وبلا دليل عليها بخلاف اعتبار مدلوله معنى كيا ليتوصل به لغيره فانه يدل عليه عدم صحة الحكم عليه وقد ينشأ وجهه المناسب حساً ومعنى وبه يفهم ما ذكرنا فيما أتى من عدم صحة الاستعارة والتشبيه فى معنى الحرف لان ذلك من الحكم عليه وهو لا يقبل الحكم ما ذكرنا وقيل ان معنى قولهم يدل الحرف على معنى في غيره أنه يدل على معنى كائن فى غيره فاللام مثلاً تدل على معنى التعريف الكائن فى لفظ رجل من قولنا جاءنى الرجل وهذا أيضاً نظاهاه فاسد دلالاته بأنهم عليه أن الاستفهام من قولنا هل زيد قائم دلت عليه هل فى اللفظ الذى هو زيد قائم ومعلوم أن الاستفهام قائم بالمتكلم لا باللفظ وان أريد أنه متعلق به دخل فيه دلالة الفعل لانا اذا قلنا ضربت دلت ضربت على معنى متعلق بزيد مثلاً وان أريد أنه دل على معنى موجود فى معنى لفظ آخر لم يكن نحو البياض والسواد من الحروف لانه دل على صفة موجودة فى معنى لفظ آخر وهى ذات زيد فلا يتم الا أن يرد لما ذكرنا من أنه يدل على معنى ملحوظ لغيره فتأمل هنا فان البحث فى شأن دلالة الحرف من دقائق أبحاث الوضع وفيما ذكرنا عند الانصاف ما فيه كفاية والله الموفق بمنه وكرمه (فخرج) عن الحد المذكور للوضع (المجاز) بمعنى أنه اذا كان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فيخرج وضع المجاز لانه موضوع نوعه على الصحيح وإنما خرج (لا) بتعيين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة القرينة حيث جعل الواضع (دلالاته) فخرج المجاز لان دلالاته

الدلالة على المعنى التركيبى فهو مشترك بين الاسم والحرف فلذا قيد الشارح المعنى بكونه أفرادياً اه فزى والمعنى التركيبى هو ما دل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز) هذا مفرع على التقييد بقوله بنفسه أى باعتبار هذا القيد خرج اللفظ المجازى عن كونه موضوعاً بالنسبة لمعناه المجازى أى وان كان موضوعاً بالنسبة لمعناه الحقيقى وفى كلام المصنف مسامحة اذ الخارج بالقيد المذكور فى الحقيقة انما هو تعيين المجاز عن كونه وضعاً فقوله المصنف فخرج المجاز على حذف مضاف أى خرج تعيين المجاز وقول الشارح عن أن يكون موضوعاً محجراً لظاهر المصنف من أن الخارج نفس المجاز فتأمل وكما خرج تعيين المجاز عن كونه وضعاً خرج أيضاً تعيين السكناية بناء على انها غير حقيقة لان كلام المجاز والسكناية أنما يدل على المعنى بواسطة القرينة وان كانت القرينة فى المجاز مانعة وفى السكناية غير مانعة

(قوله فكذا المجاز) أى وحينئذ فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعا دون الكناية (قوله وان أراد أنها) أى الكناية بمعنى اللفظ الكينائي (قوله لانه لا يدل عليه بنفسه) أى لانه لو كانت الكناية موضوعة للآزم المذكور لكانت الكناية خارجة عن فن البيان لان دلالتها حينئذ ليست عقلية بل وضعية (قوله بل بواسطة القرينة) أى (١٣) فالقرينة في الكناية من جملة الدال

كالمجاز وحينئذ فلا وجه لأخراج أحدهما دون الآخر (قوله لا يقال) أى في الجواب عن المصنف على هذه النسخة ولا يقال في دفع السهو عليها وحاصله جوابان تقرير الاول أن يقال نختار الاحتمال الثاني ولا نسلم ما ذكره من الفساد ومعنى قوله في تعريف الوضع بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وليس معناه من غير قرينة مطلقا كما تقدم وحيث كان معناه ما ذكر فيخرج المجاز دون الكناية لان المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له وأما الكناية فيها تعيين اللفظ ليدل بنفسه لا بواسطة القرينة المانعة لان القرينة فيها ليست مانعة عن ارادة الموضوع له فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلي ولازم ذلك المعنى فقول المعترض لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة ممنوع وتقرير الثاني أن يقال نختار الثاني ولا نسلم ما ذكره من الفساد ومعنى قوله في تعريف

فكذا المجاز ضرورة أن الاسدي قولنا رأيت أسدا يرعى موضوع للحيو ان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أراد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية أعني لازم المعنى الأصلي ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ومن غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية لأننا نقول

على المعنى بنفسه أى بالقرينة ثم عينه غير الواضع الاول للمعنى آخر ليدل عليه بنفسه أيضا أو عينه واضعه أولا نسيانا للاول أو بلا نسيان فالقرينة مثلا موضوع تارة ليدل بالاستقلال على معنى الخيض وتارة ليدل كذلك على الظاهر فاذا استعمل في أحدهما واحتيج الى القرينة المعينة للآزم لم يضر ذلك في كونه حقيقة لأن الحاجة الى القرينة فيه لتعيين المراد لا لاجل وجود أصل الدلالة على المراد فقرينة المشترك تفارق قرينة المجاز في أن قرينة المشترك لبيان دلالة عين لها اللفظ أولا بدونها فضررت الحاجة لتعيينها بمزاحة وضع آخر مستقل وقرينة المجاز لبيان دلالة عين لكن اللفظ عين لها ولا بدون القرينة بل عين لها مع القرينة هذا في المشترك المستعمل في أحدهما معنييه وأما المستعمل في معنييه معا أو أكثر بناء على جوازه فان قلنا انه حقيقة فيهما كما قيل فالقرينة أيضا لبيان دلالة كان اعتبارها أولا بدونها وان قلنا انه مجاز فيهما فالقرينة لبيان دلالة اعتبر الوضع لهما مع القرينة وعليه فلا يبقى في الحد جميع أفراد المشترك بل بعضها فليفهم فتقرر بما ذكر أن الخارج عن الحد هو المجاز والكناية دون المشترك كلا أو بعضا وأما ما يوجد في بعض النسخ وهو قوله فخرج المجاز دون الكناية فهو سهو من الناسخ ومن الأصل لانه ان أراد أن الكناية يتناول الحد المذكور للوضع وضعها فيصدق عليها أنها موضوعة وضعها حقيقة فيتناولها حد الحقيقة المشتمل على الوضع فهي كلمة استعملت فيها وضعت له ولكن كونها موضوعة كذلك انما هو باعتبار معناها الأصلي فهو فاسد لأن هذا الاعتبار يصح في المجاز اذ له وضع حقيقى باعتبار معناه الأصلي فان قولك رأيت أسدا يرعى استعملت فيه الاسد مجازا ولا شك أن له في الأصل معنى حقيقيا

المجاز لان دلالة بقرينة ولا يراد عليه ما يوهمه كلامه في حد الحقيقة من أن المجاز موضوع لان المعنى هناك أنه موضوع في اصطلاح آخر والخطيبي ادعى أن هذا الحد تدخل فيه الاستعارة وانما موضوعة وأن تعيين اللفظ للدلالة بنفسه ينقسم الى وضع حقيقى ومجازى وفيما قاله نظر وانما الجأ الى ذلك أنه قصد أن يحمل هذا مقدمة للجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى الذى سبأنى في أواخر الباب وللأصوليين خلاف في أن المجاز موضوع أولا ذكرناه في شرح المختصر (قوله دون الكناية) يريد أن الكناية لا تخرج عن الوضع فانها وضعت لانها تدل على معنى بنفسها لا بقرينة وتقريره يظهر لمن راجع ما حققناه في الكناية من أنها أريد بها موضوعها استعمالا وأريد لازمه إفادة الكناية موضوعة لان اللفظ عين فيها للدلالة على معناه الذى هو موضوع اللفظ بنفسه فكانت موضوعة وكونها دالة على لازم ذلك المعنى بقرينة حالبة كدلالة طول النجاد على طول القامة محتاج الى قرينة لكن ذلك ليس المعنى الذى استعملت الكلمة فيه وقد علم من كلامه أن الكناية قسم من أقسام الحقيقة لكونها قسما من أقسام الموضوع وهذا هو الحق وسيأتى في كلامه ما يخالف هذا وتعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه تارة يكون مع إفادة شيء آخر بقرينة فيكون حقيقة كناية وتارة لا يكون فيكون حقيقة فقط وهذا التحقيق ظهر أن ما ذكره الخطيبي من الاعتراض على المصنف والجواب وقوله ان

الوضع بنفسه أى من غير قرينة لفظية وحينئذ فيخرج المجاز دون الكناية لان المجاز قرينته لفظية والكناية قرينته معنوية فقول المعترض لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة مسلم لكن المراد القرينة المعنوية لا اللفظية المعنوية في المجاز فتأمل (قوله فعلى هذا) أى ما ذكر من الجوابين (قوله لا نأقول الخ) هذا رد للجواب الاول وقوله وكذا حصر الخ رد للجواب الثاني

(قوله أخذ الموضوع) أي اللازم من كون المراد قرينة مأمنة عن ارادة الموضع (قوله لازم الدور) وذلك لتوقف معرفة الوضع على معرفة الموضوع لأخذه جرياً في تعريفه وتوقف معرفة الموضوع على معرفة الوضع لان الموضوع مشتق من الوضع ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه نعم لم يقل ان معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة مأمنة عن ارادة المعنى الاصلى لان دفع الدور لكن ذلك لا يفهم من عبارة التعريف كذا في الاطول قال العلامة القاسمي التعريف المذكور لا يفهم منه بطريق المخالفة سوى في الوضع عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى لا بنفسه بل بانضمام شيء آخر الى النفس وهذا المقدار لا أن تعبر عنه بعبارة شتى منها أن تقول معنى قوله بنفسه أي من غير انضمام شيء آخر اليه أو من غير انضمام قرينة مأمنة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مأمنة مأمنة أو لا ونحو ذلك مما لم يعب فيه بالموضوع له الذي (١٤) عبر به الشارح اللازم عليه الدور على أن لك أن تقول ان الدور مدفوع ولو صرح

أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم الدور وكذا حصر القرينة في اللفظ لان المجاز قد تكون قرينة معنوية لا يقال معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون السكناية فانها أيضاً حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح لأننا نقول هذا فاسد على رأي المصنف لان السكناية

وضع له وهو الحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه الآن فليس له لا يخرج المجاز أيضاً ومعلوم أنه بذلك الاعتبار لا يسمى مجاز فالسكناية بذلك الاعتبار أيضاً لا تسمى سكناية فاذا لم يصح دخوله باعتبار ما هو به مجاز فالسكناية كذلك باعتبار ما هي به كناية وان أراد أن السكناية موضوعة وضاعفة حقيقة بالنسبة للمعنى الذي باعتبارها كانت كناية وهو لازم معناها الاصلى فهو فاسد لان وضعها باعتبارها لا يتناولها الوضع المحدود حتى يدخل ضرورة أن الوضع الحقيقي المحدود (١) وهو تعيين للدلالة بالقرينة وأما التحمل في تصحيح ما ذكر بتفسير قوله بنفسه بأن يقال أي من غير قرينة مأمنة عن ارادة الموضوع له أو بأن يقال من غير قرينة لفظية فكذا قال في حصد الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير قرينة مأمنة عن ارادة ما وضع له أو من غير قرينة لفظية فيخرج وضع المجاز عن هذا الحد لانه هو الذي يكون قرينة مأمنة على ما يأتي أو بقرينة لفظية ولا يخرج وضع السكناية لان قرينتها غير مأمنة من ارادة المعنى الحقيقي بل يجوز معها ارادة المعنى الحقيقي وعلى هذا يكون حد الحقيقة شاملاً لما له وضع بدل به اللفظ بلا قرينة أصلاً وماله وضع بدل به اللفظ بقرينة غير مأمنة من المعنى الاصلى أو بقرينة غير لفظية لأننا إنما أخرجنا بالنفس ما يكون بقرينة مأمنة أو بقرينة لفظية فذلك التحمل السكناية لا حقيقة ولا مجاز بعيد عن الصواب لاحصاء له وقد أورد على المصنف أن قوله بنفسه لا يصح أن يتعلق بالدلالة لخرج الحرف فانه عين ليدل بغيره على معنى لا بنفسه وأول على أنه يتعلق باللفظ على أنه حال التقدير تعيين اللفظ كأننا بنفسه أي مع نفسه أي لا يصاحب ذلك اللفظ غيره وفيه تعسف وقد يلتزم الأول ويقال الحرف وضع بمعنى بعينه ليدل بنفسه على معنى في غيره فان الحرف دل بنفسه على معنى لا يعقل الامتعلق بغيره بخلاف المجاز فانه لا يدل بنفسه على معناه إنما يدل على معناه بالقرينة والى ما ذكرناه يشير كلام ابن الحاجب في أماليه **تنبيه** قد يورد على ما ذكرناه من حد الوضع أنه يخرج عنه المشترك فانه عين في اللفظ للدلالة على المعنى لا بنفسه بل بقرينة وهذا السؤال استشعره السكاكي

بالموضوع في التعريف لان المراد به ذات الموضوع لا مع وصف الوضع فالواجب لضرورة التعريف بالموضوع ادراكه كدراكه كما يمكن بغير وصف الموضوعية وهذا الدفع للدور نظير الدفع في تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم (قوله وكذا حصر القرينة في اللفظ) أي الذي هو مقتضى قواسم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون السكناية فانه يقتضي أن قرينة المجاز دائماً لفظية وهو فاسد لان قرينة المجاز قد تكون معنوية وحينئذ فيكون داخل في التعريف فكيف يخرج به أي والسكناية قد تكون قرينتها لفظية وحينئذ فتكون خارجة منه فكيف يدخلها فيه والحاصل أن الجواب الثاني يستلزم انحصار قرينة

المجاز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة السكناية في غير اللفظية وكل منهما ممنوع فقد تكون قرينة المجاز معنوية * لم فيكون داخل في التعريف فلا يصح اخراجه حينئذ وقد تكون قرينة السكناية لفظية فتكون خارجة من التعريف فلا يصح ادخالها حينئذ فيه (قوله لا يقال) أي في الجواب عن المصنف على نسخة فيخرج المجاز دون السكناية ان معنى كلامه أنه يخرج الجواب عنه أن معنى قوله فيخرج المجاز دون السكناية على التوجيه السابق أنه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في السكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساد ما على هذا التوجيه فعنه فيخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون السكناية فانها لم تخرج من تعريفها لانها من أفراد الحقيقة لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي وهذا الجواب مبني على أن قوله فيخرج مفرع على تعريف الحقيقة لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الاول (قوله على رأي المصنف) أي وان كان يحجج على رأي السكاكي

(١) قول ابن يعقوب وهو تعيين للدلالة الخ كذا في الاصل وفي العبارة نقص ظاهر خرق كتبه مصححه

لم تستعمل فيها وضع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة المازوم وسيجيء له هذا زيادة تحقيق

لا عبرة به لأوجه به أحد هان فيه الدور في التعريف لا تأخذنا الموضوع وهو مشتق من الوضع في تعريفه لأنه آله الامر الى أن صار التعريف بذلك التحمل هكذا والوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى من غير قرينة مائة من ارادة الموضوع له والموضوع المذكور في التعريف لا يفهم الا بالوضع وقد ذكر لي فهم به الواضع بخلاف الدور وهذا الوجه يجاب عنه بأن المراد صدوقه والغرض بيان المعنى في الجملة ولا يتعين التعبير بلفظ الموضوع وانما عبر به لأنه لم يقصد التعريف وإذا أريد التعريف عبر عن مصدوقه بعبارة أخرى فيقال مثلاً الوضع تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير قرينة مائة عن ارادة المعنى الاصل كما قيل وفيه أن الاصل هو ما وضع له اللفظ أولاً ولا معنى له غير ذلك فعاد الدور وثانيها أن المفهوم من قولنا دل اللفظ بنفسه أنه دل بلا شيء آخر وراهه وليس فيه ما يشترط بأن المراد بلا شيء هو القرينة المائعة وباعتبار ذلك في الحد يحتاج الى بيان فيه ولم يوجد به وثالثها أن قوله من غير قرينة لفظية يقتضي حصر قرينة الجاز في اللفظية وهو فاسد فانك لو قلت رأيت أسدا عند قول القائل لك ما أراهيك في مكان لا يتحرك فيه الأسد الحقيقي فهم المعنى العجazy بلا قرينة لفظية به وراعيها أن غاية تصحيح هذا التحمل أن تكون الكناية حقيقة وهو فاسد على مذهب المصنف فلامعني التحمل ما يبطل مذهبه فخله على السهولة وأوجب وبهذا يعلم أن ما يقال لانها منها دون العجazy لا يصح لأنه لا يتم الا بنحو التحمل المذكور وقد تبين فسادها وأما قلنا كذلك لأنه لا يتم حمل شحومها ذكر خرجت الكناية لانها من حيث معناها التي صارت به كناية لا تدل بنفسها بل بقرينة كما تقدم وعلى تقدير تسليم صحة ذلك التحمل لا يركب الا بثبوت كونها حقيقة والمصنف لا يقول بذلك وان صرح به السكاكي فلا يحمل كلامه على ما خالف مذهبه بل يحمل على السهولة أو من الناسخ وذلك أن المصنف إنما يقول بأن لفظ الكناية استعمل فيها لم يوضع له وهو لازم معناه مع جواز ارادة المازوم فليس عنده من الحقيقة وسنحقق مذهبه فيما يأتي إن شاء الله تعالى ولما عرف الوضع ومعلوم أن الحاجة الى تعريفه انما هي بناء على الحق وهو أن دلالة الالفاظ وضعية تبدلها وتختلف اللغات بحسب أوضاع تلك الدلالة أشار الى ما يخالف

حين حد الوضع بأنه تعيين اللفظ بازامعان بنفسها فقال ان المشترك كالقرء معناه الحقيقي ما لا يتجاوز معنييه كالطهر والحيض غير مجموع بينهما قال فهذا ما يدل عليه بنفسه مادام منسباً الى الوضعين أما اذا خصصته بواحد اصاب صرحا كقولك القرء بمعنى الطهر واما استلزام كقولك القرء لاجمع الحيض فانه حينئذ يتصددل بالادالا بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه ثم قال واما ما يظن بالمشترك من الاحتياج الى القرينة في دلالة على ما هو معناه فقد عرفت أن منشأ هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين الوضعين واعتراض المصنف عليه بأننا لنسلم أن معناه الحقيقي ذلك وبأن قوله اذا قلنا القرء بمعنى الطهر أولاً بمعنى الحيض فهو دل بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما تكون معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لاجمع الحيض قرينة (قلت) أصل السؤال انما يتوجه اذا وقع الاشتراك من واضع واحد أو من واضعين لا يشترط أحدهما بالآخر فلا وقول السكاكي معنى المشترك ما لا يتجاوز معنييه معناه أنه عند الإطلاق صالح لكل منهما فهو عند الإطلاق يدل بنفسه على معناه الذي هو أحدهما وذلك بما كان مقصوداً لقصد الإبهام وقد صرح بذلك ابن الحاجب في الامالي وان كان كلامه في المختصر يومهم خلافه حيث قال أورد للمشترك فإن أوجب بأنه يتبادر غير معين لزم أن يكون المعنى مجازاً وقوله أما اذا خصصته بواحد صرحا كقولك القرء بمعنى الطهر فانه دال بنفسه بالتعيين كما كان الواضع عينه فيه نظر فان القرء في هذا التركيب ليس مشتركاً فانك ذكرت كنه القرء وشرحت معناها بقولك الطهر ان أردت بالقرء الذي ذكرته الطهر فليس فيه استعمال القرء بمعنى

(قوله لم تستعمل فيها وضع له)
أى عند المصنف خلافاً
للسكاكي لأنه يقول
الكناية لفظ استعمل في
معناه مراد منه لازم ذلك
المعنى فهمى عنده حقيقة
لاستعمال اللفظ في معناه
وان أريد منه لازم ذلك
المعنى وأما عند المصنف
فهى واسطة بين الحقيقة
والعجazy (قوله مع جواز
ارادة المازوم) أى الموضوع
له ومن المعلوم أن مجرد
جواز ارادة المازوم لا
يوجب كون اللفظ مستعملاً
فيه (قوله وسيجيء) أى في
باب الكناية تحقيق ذلك
أى تحقيق أن ارادة المازوم
وهو المعنى الحقيقي في
الكناية جاز لا لازم
والافتتاح يفيد ذلك في
مواضع وفي موضع آخر
يفيد المازوم

وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه أن يتمتع نقلة الى اللجاء وجعله علما ووضعه للتضادين كالجون للأسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالنزول ولا يتغير باختلاف اللغات باختلاف الامم

(قوله والقول الخ) قال في الاطول لماعرف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه بلغوا الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة لتحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح في الطول هذا ابتداء بحث ليس كذلك وحاصل ما في المقام أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من محقق لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى أن المحقق لوضعه لهذا المعنى دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر أن الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه (١٦) الشيخ أبو الحسن الأشعري من أنه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما

(والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعني ذهب بعضهم الى أن دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين الى أن هذا القول فاسد مادام محمولا على ما يفهم منه ظاهرا لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالة على الالفاظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم

ذلك وأن ظاهر ما قيل مما فيه مخالفة لكون الدلالة وضعية فاسد فقال (والقول بدلالة اللفظ) أى وقول القائل وهو عباد الصيمرى من المعتزلة ان دلالة اللفظ (لذاته) لا يوضع الواضع بل اللفظ بينه وبين معناه ارتباط اقتضاه مناسبة ذاتية له بهاد على ذلك المعنى (ظاهرة) أى ظاهر هذا القول (فاسد) بمعنى أن هذا القول بما يتفق على فساد ما دام محمولا على ظاهره لأن ظاهره أن اللفظ يفهم منه المعنى بالنظر لذاته ويلزم بحصول ذاته عند السامع حصول المعنى لديه لان الامر الذاتي لا يتخلف عن الذات فاذا تصور العقل ذات اللفظ تصور معه مدلوله فتكون دلالة عقالية كدلالاته على وجود الالفاظ به واذا كانت عقالية استوت فيها العقلاء فيلزم أن يفهم كل واحد كل لفظ في كل لغة فيرتب على ذلك أنه لا يختص بلغة قوم على قوم واذا فرض نقل لفظ الى معنى مجازى بقرينة ليفهم منه ذلك المعنى المنقول اليه بالقرينة لم يصح وكذا اذا نقل ليدل بالقرينة لان النقل عرضى فاذا أطلق ليفهم منه المعنى المنقول

الطهر بل هو اخبار عن المجهول بالعلوم كما اذا قلت الانسان ناطق ليس مدلوله الناطق ناطق والا لا تحادل ان مدلول الانسان هو الناطق وأما اعتراض المصنف عليه بأننا نسلم أن معناه الحقيقي ذلك فان أراد أننا لا نسلم أنه وضع ليفيد الابهام بين المعنيين عند الاطلاق فهو موافق لكلام ابن الحاجب في المختصر والحق خلافه لان المشترك يتبادر الذهن منه الى أحسد المعنيين ولا يلزم ما ذكره من كونه لمعين مجاز لأنه دائر بين معنييه بقيد التعيين لبهم كما حققناه في شرح المختصر فالقرينة إنما يحتاج اليها لتعيين أحد المعنيين عند السامع وهو ليس معنى مشترك من حيث هو مشترك واعتراض المصنف الثاني كان مستغنيا عنه لما ذكرناه من الاعتراض نعم يصح أن يعترض به المصنف في نحو قولك اعتدت فلانة بقرء طهر فله أن يقول كلام السكاكي يقتضى أن هذا دل على الطهر بنفسه وليس كذلك بل بقرينة وصفه بالطهر وأجيب عنه بان الطهر هنا ليس قرينة لدلالة اللفظ على المعنى بل لتعيين دلالاته على أحد معنييه بخلاف قرينة المجاز فانه يعينه للدلالة على معناه ص (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد)

بالوحي أو بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا أو جماعة من الناس أو بخلق علم ضرورى في واحد أو جماعة وذهب عباد ابن سليمان الصيمرى ومن تبعه الى أن المحقق لدلالة هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعاني ذات السكامة بنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة اللفظ على هذا المعنى فكل من سمع اللفظ فهم معناه لما بينهما من المناسبة الذاتية ولا يحتاج في دلالاته على معناه للوضع للاستغناء عنه بالمناسبة الذاتية التي بينهما قال المصنف وهذا القول ظاهره فاسد وسأتى تأويله (قوله بدلالة اللفظ) أى على معناه وقوله لذاته أى لا لوضعه له اذ لا وضع (قوله ذهب بعضهم) أى وهو عباد بن سليمان

الصيمرى من المعتزلة (قوله لا تحتاج للوضع) أى التعيين (قوله طبيعية) أى ذاتية وان

(قوله على ما يفهم منه) أى وهو عدم الاحتياج للوضع لان دلالة اللفظ لذاته (قوله كدلالاته على الالفاظ) أى على وجوده وحياته فان هذه الدلالة لذات الالفاظ لانها عقالية لا تنفك أصلا (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات) أى في معنى اللفظ الواحد لان ما بالذات لا يختلف لكن اللازم باطل فبطل المزوم وبيان بطلان اللازم أن لفظ سومعناه بالتركية مامو بالفارسية جانب آب وبالعربية قبيح فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعاني مناسبة ذاتية تنفى عن وضعه لما اختلفت اللغات في معناه بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة

وتأوله السكاكي رحمه الله على أنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصرف من أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجرهم والهمس والشدّة والرخاوة والنوسط بينهما وغير ذلك مستدعية أن العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما فضاء لحق والحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف دخول كسر الشئ من غير أن يبين والقصم (١٧) بالقاف الذي هو حرف شديد كسر الشئ.

حتى يبين وأن للتركيبات كالغملان والفعل بالتحريك كالنزوان والحيدى وفعل مثل شرف وغير ذلك خواص أيضا فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير لا نفس السكلم في اختصاصها بالمعاني

(قوله وأن يفهم كل أحد) عطف على قوله أن لا تختلف أى ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ أى بحيث أنه متى سمع انسان أى لفظ كان فهم معناه ولا يتعسر عليه ولا يحتاج لسؤال الترك مثلان معنى كلامهم لكن اللازم باطل فبطل المزوم وقوله لعدم الخ بيان للضرورة التي احتوت عليها الشرطية (قوله لعدم انفكاك اللول عن الدليل) أى لان الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر الذي هو اللول (قوله ولا يمنع أن يجعل اللفظ الخ) أى لفظ المجاز مع القرينة يمنع فهم المعنى الحقيقي منه فان أسدا مع برى لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلا فلو كان الأسدا دالا بذاته فلا يكون أسدا دالا الا على المعنى الحقيقي (قوله ولا يمنع نقله الخ) أى

وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولا يمنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا يمنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى (وقد تأوله) أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي)

اليه دون معناه الأصلي لم يصح لانه يقتضى المعنى بذاته وما بالذات لا يتخلف بالعارض من نقل مجرد أو بقرينة ويلزم منه أن لا يصح وضعه للضدين لانه وإن أمكن أن يناسب الشيء الضدين معا بحيثين مختلفتين يلزم عليه اجتماعهما عند الاخبار باللفظ الموضوع لهما عن شيء واحد فالجون مثلا الموضوع للابيض والاسود اذا قيل هوجون فهم أنه أبيض وأسود معا واللوازم كلها فاسدة هذا اذا كان معنى قوله يدل بذاته أنه يدل بذاته الظاهرية أى من حيث انه لفظ يدرك عند سماعه بخصوصه وأما أن أريد أنه يدل بأمر يرجع الى حال في ذات اللفظ الخاص فيكون ظاهرا مدركا عند السماع أَوْ خفيا فلا ترتب هذه اللوازم ولكن يلزم عليه أن من أدرك ماصارت به ذات اللفظ دالة فهم المعنى فلا يتأتى النقل باعتبار هذا المدرك والى هذا الاعتبار يشير من يقول ان ادراك الدلالة الذاتية يخص الله به من يشاء ويدركه غيره منه بالتعلم ويناسب هذا ما يحكى أن بعضهم كان يزعم أنه يفهم معنى اللفظ بطبعه فقبله مامعنى أدغاف فقال أجد فيه يسأطنه الحجر وهو كذلك في لغة البربر قيل ان هذا المعنى هو الذى صح عن عبادة أن أرا دحينئذ أن اللغة على هذا النمط وأن الأصل في الادراك الطبع بالمسابقة ثم تدرك تلك المناسبة من تعليم المدرك من غير صحة النقل للمشاهدة تكذبه ضرورة صحة نقل الألفاظ ووضعها بحيث لا يفهم منها غير ما وضعت كما قلنا في الازام الأول وان أراد ذلك مع صحة النقل والوضع باعتبار غير المدرك لها بالطبع لم يحتمه أيضا باعتبارها اذ لا فرق بين أفراد الانسان في أن ما يصح باعتبار فرد منها يصح باعتبار الآخر لصحة جهل الكل لتلك المناسبة فيلزم بطلان كون الدلالة طبيعية لصحة تخلفها فتخلفها الوضعية وغاية ما فيه تجوز منع النقل لبعض الافراد لعارض ولا حكم للنادر العارض وان أراد أن اللفظ لا بد أن تكون فيه مناسبة ولا تنكفي في الدلالة ولكن تحمل الواضع على الوضع والا فلم يختص هذا اللفظ بأن يوضع لهذا المعنى دون هذا حينئذ ان كان مراده مناسبة غير موجبة للوضع بل مرجحة للوضع عند الواضع ولو شاء لأهلها رجع الى نحو ما تأوله به السكاكي كما يأتى وهو خلاف الظاهر وان أراد مناسبة موجبة للوضع فهو فاسد ما تقرّر في الحكمة أن المختار لا يجب عليه شيء والاتقي الاختيار ان كان الواضع هو الله تعالى وهو الراجح وان كان المخلوق فمن المعلوم أنه انما يضع باختيار الله تعالى على أن المشاهدة تكذبه فان المخلوق يضع ألفاظا وينقلها بالاختيار بلا رعاية مناسبة أصلا وان أراد أن الاختيار من المخلوق محال بلا مناسبة فهو فاسد فان اختياره لا يتوقف جزما كأخذ أحد الرغيفين ليكسر سورة الجوع بلا مرجح لاحدهما على الآخر فقد تبين أن هذا القول على ظاهره لا يصح (وقد تأوله) أى القول بأن دلالة اللفظ انما هي لذاته (السكاكي) أى حملة السكاكي على غير ظاهره وذلك أنه قال معنى قوله يدل لذاته أن فيه وضعا ذاتيا يناسب

(وقد تأوله السكاكي) ش لا شك أن دلالة كل لفظ على معناه مع استواء المعاني بالنسبة اليه لا يمكن لانه ترجيح من غير مرجح فاختصاص بعضها ببعض لا بدله من مرجح وذلك إمادات اللفظ أو غيره وذلك الغير اما أن يكون وضع الله تعالى أو وضع العباد على أقوال حقة قناها بأدلتها في شرح المختصر

(٣ - شروح التلخيص - رابع) لانه يدل على معناه بذاته وطبيعته وما بالذات لا يزول (قوله بحيث لا يفهم الخ) كافي الاعلام المنقولة وغيره من المنقولات الشرعية والعرفية كزيدوا الصلاة والدابة فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لا تمنع

نقل لفظ يذمن المصدرية للعلمية ونقل لفظ صلاة من الدعاء الى الأفعال والأقوال المخصوصة ونقل لفظ دابة من كل مآدب على وجه الأرض لذوات الأربع لكن اللازم باطل فكندا المأزوم والخاص أن دلالة اللفظ على معناه لو كانت لذاته للزم عليه أمور أربعة كلها باطلة واعلم أن اللازم الأول نظريه لغة والثاني نظر للأشخاص وان كان لازما لما قبله والثالث نظر فيه للقرائن والرابع نظريه للحقائق المنقولة وإذا علمت أن اللوازم أربعة تعلم أنه كان الأولى للشرح إعادة اللازم في قوله وأن يفهم كل أحد الخ كما فعل في بقية المعطوفات لان ترك أعادته يشعر بأن قوله وأن يفهم الخ من تنمة ما قبله تفسيره كما قيل اه سم (قوله أى صرفه عن ظاهره) أى حملة على خلاف الظاهر منه وذلك لانه قال معنى قوله يدل لذاته أن فيه وصفا ذاتيا يناسب أن يوضع بسببه لمعنى دون آخر لأن المناسبة بسببها يدل اللفظ على المعنى بدون الوضع كما هو ظاهر واعلم أن هذا التأويل خلاف المصحح نقله عن عباد والمصحح في النقل عنه هو ظاهر من كلامه قال في جمع الجوامع وشرحه للعلامة الخلى ما نصه ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصميرى حيث أثبتا بين كل لفظ ومعناه قال والألف اختص به فقيل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك (١٨) من خصه الله تعالى به كما في القافية ويعرفه غيره منه قال القرافي حكى أن بعضهم يدعى أنه

أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك

أن يوضع به معنى دون آخر مناسبة لا تؤدي الى حدالاجاء وقد تقدمت الإشارة لهذا التأويل آنفا فقول هذا القائل على هذا تنبيه على ما عليه أئمة التصريف المشتمل على الاشتقاق وهو ما ذكره من أن للحروف في أنفسها خواص وأوصافها تختلف أجناس الحروف في اختلاف في مخارجها وذلك مثل كون الحرف مجهورا للمقابل لكونه مهموسا أى معه خفاء طبيعي ومثل كون شديدا للمقابل لكونه رخوا ومثل كونه متوسطا بين الشدة والرخاوة وغير ذلك كالتصحيح والاعلال والاستعلاء والانخفاض وأجناس ذوات هذه الأوصاف معاومة في محلها وإذا كانت الحروف كذلك فمن مقتضى حكمة الواضع أن لا يهمل المناسبة عند الوضع ولو جاز عقلا تركها فيضع مثلا ما شتمل على ما فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة ومقاربة وسهولة كالقصم بالقاء الذى هو حرف رخو وقوضع الكسر الشىء بلا ينونة لانه أسهل مما فيه بينونة ولذلك وضع له القصم بالقاف الذى هو حرف شديد لان الكسر مع الينونة أشد وكذا يضع ما فيه مستعمل لما فيه علو وضده وعلى هذا القياس وما ذكره أيضا من أن تركيب الحروف في السكامة هيئة ولما كانت متقاربة وكان الواضح في الفساد هو القول بأن دلالتها لذاته كرهه فقال والقول بدلالة اللفظ أى على معناه لذاته أى لذات اللفظ ظاهره فاسد إنما قال ظاهره لان له عنده تأويل وهذا المذهب منسوب الى عباد بن سليمان المعتزلى وتأوله السكاكى على أن المراد أن للحروف خواص تناسب معناها من شدة وضعف وغيره فان الحروف تنقسم الى مجهورة ومهموسة وغير ذلك ووجه فساد هذا

يعرف المسميات من الأسماء فقيل له ما مسمى أدغاف وهو من لغة البربر فقال أجديفه يسا شديدا وأراه اسم الحجير وهو كذلك قال الأصمهباني والثاني هو الصحيح عن عباد اه بلفظهما فأنت تراه كيف نقل القولين وصحح الثاني منهما عن عباد وهو يخالف تأويل السكاكى (قوله وقال انه) أى القول الذى كور (قوله تنبيه) أى ذنبيه أو المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلامهما علم على حدته وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما

عن موضوع الآخر بالحنية العترة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث أصالة وتلك حروفها وزادتها وصحتها واعتلاها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث انتساب بعضها الى بعض بالإصالة والفرعية كذا ذكره السيد في شرح المفتاح قال الفنى وفيه أن هذا منقوض بالكلمات المغيرة عن أصلها بالابدال ونحوه كما يقال فى قال أصله قول فان هذا من علم الصرف مع أن فيه البحث عن انتساب أحدهما الى الآخر بالإصالة والفرعية وأجيب بأن مراده الإصالة والفرعية المخصوصان أى اللذان بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان فى قال وقول وأملت وأملت لاتحاد معناها بخلاف الفعل والمصدر تأمل (قوله من أن للحروف الخ) هذيان لما عليه أئمة الاشتقاق (قوله فى أنفسها) أى باعتبار ذواتها (قوله خواص) أى صفات وقوله أى بسببها (قوله كالجهر) هو خروج الحرف بصوت قوى ويعلم ذلك بالوقف على الحرف بعد همزة كآب وأخ والهمس هو خروج الحرف بصوت غير قوى والحروف المهموسة يجمعها قولك خنثى شخص سكت وما عداها مجهور (قوله والشدة والرخاوة) الشدة انحصار صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصار انما فلا يجرى في غيره والرخاوة عدم انحصار صوت الحرف في مخرجه عند اسكانه فيجرى الصوت في غير مخرجه جرياناما والتوسط أن لا يتم الانحصار والجرى والحروف الشديدة يجمعها قولك أبجد قط بكت والمتوسطة بين الشديدة والرخاوة يجمعها قولك ابن عمر وما عداها حروف رخاوة (قوله وغير ذلك) أى كالأستعلاء والاستفال والتصحيح

والاعلال (قوله وتلك الخواص) أى الاوصاف (قوله اذا أخذ في تعيين شيء) أى اذا أخذ في وضع لفظ. وقوله مركب منها أى من هذه الحروف (قوله لمعنى) متعلق بتعيين (قوله بينهما) أى بين الحروف والمعنى فيضع مثلاً اللفظ المبدوء بحرف فيخرقوا معنى فيخرقوا وسهولة كالفهم بالفاء الذى هو حرف رخو فانه قد وضع لكسر الشئ بلاينونة وانفصال لانه أسهل مما فيه بينونة ويضع اللفظ المبدوء بحرف فيه شدة معنى فيه شدة كالفهم بالقاف الذى هو حرف شديد فانه قد وضع لكسر الشئ مع بينونة لان الكسر مع البينونة أشد من الكسر بلا بينونة ويضع ما فيه حرف استعلاء لما فيه علو وضده لضده وعلى هذا القياس (قوله قضاء لحق الحكمة) الاضافة بيانية أى أداء لحكمة انصاف الحروف بتلك الخواص وليست هذه الخواص علة مقتضية لذاتها هذه المعاني فانه خرقت للاجماع قال العلامة الفنارى ولا يخفى أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف (١٩) والتراكيب إنما يظهر في بعض الكلمات

كأذكره وأما اعتباره في جميع كلمات لغات واحدة فتعذر لك ذلك باعتباره في كلمات جميع اللغات قال الشيخ يس وعبرة الجويني في المسألة هل للحروف في الكلمات خواص تحمل على وضعها لمعانها أو وضعت لمعانها اتفاقاً فوضع الباب لمعنى والناب بالنون لمعنى آخر ولو عكس لم يمتنع ونبي السئلة على مسئلة حكيمه وهي أن الفاعل المختار هل يشترط في اختياره وجود مرجح أولاً والظاهر لا كاختيار الجائع للذبح جوعاً أحد الرغبةين (قوله لكسر الشئ) أى الذى وضع لكسر الشئ وقوله من غير أن يبين أى ينفصل

وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا أخذ في تعيين شيء ومركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفهم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير أن يبين والقسم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وأن لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواص كالفعلان والفعلى بالتحرريك لمافيه حركة كالنزون والحيدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة (والمجاز) في الاصل مفعول

خاصة تناسب معنى فتوضع له تلك السكامة كفى النزون فانه على هيئة حركات متوالية فيناسب ما هو من جنس الحركة ولذلك وضع لضراب الذكرو نزوه على الاثنى وهو من جنس الحركة وكفى الحيدى فانه على هيئة حركات متوالية فوضع للحجار الذى له نشاط في حركاته وخفته حتى انه يحيدو يفر من ظله وكذا هيئة فعل بضم العين للزوم بمعنى عدم التعدى للفعول لان الانضمام يناسب عدم الانبساط فجعلت دالة على الافعال الطبيعية اللازمة لذواتها ككرم وجبن وشرف ويناسب ما ذكر من رعاية خواص الحروف ما يقوله أرباب علم الحروف من أن لها حرارة وبرودة ورطوبة ويؤيسه تناسبها ما وضعت له الالفاظ المركبة منها وما يقوله المنجمون من أن حروف الاسم تستعمل على مناسبة تدل بها على أحوال مسماها وما يقع له من الحوادث طول عمره وعند أهل الحق أن كل ذلك لله تعالى فعلى تقدير وجود دلالة عادية في شيء من ذلك فهي بالجملة من الله تعالى يمكن تخلفها وكون الحرف مثلاً حاراً أو بارداً حرارة وبرودة تقتضى برودة أو حرارة في طبع مسماها ليس بالذات بل بالجملة ويمكن أن يجعل ذلك الرطب في حرف مضاد له * ولما عرف الحقيقة المقابلة للمجاز أشار الى تقسيم المجاز ثم الى تعريفه فقال (والمجاز) في الاصطلاح

القول أنه يفضى الى عدم نقله الى المجاز والى عدم وضع اللفظ للشئ موضوعه أو ما النقيضان فادعى الامام فخر الدين أنه لا يجوز أن يكون اللفظ موضوعاً لهما معاً لان ذلك لا يفيد غير تردد الذهن وهو حاصل قبل استعمال اللفظ وفيما قاله نزاع ذكرناه في شرح المختصر ص (والمجاز

ذلك الشئ) (قوله حتى يبين) أى ولا شك أن كسر الشئ مع البينونة أشد وأقوى من الكسر الذى لا بينونة فيه (قوله وأن لهيئات الخ) عطف على قوله أن للحروف في أنفسها خواص فقوله أيضاً أى كأن للحروف في أنفسها خواص وهذا بيان لما عليه أئمة التصريف (قوله بالتحرريك) أى تحريك العين (قوله لمافيه حركة) أى فاتها وضما لما فيه حركة (قوله كالنزون) أى فانه مشتمل على هيئة حركات متوالية فيناسب ما فيه حركة ولذلك وضع لضراب الذكر ونزوه على الاثنى وهو من جنس الحركة (قوله والحيدى) أى فانه مشتمل على هيئة حركات متوالية فلذا وضع للحجار الذى له نشاط في حركاته وخفته حتى انه اذا رأى ظله ظنه حاراً حاد منه أى فرمته ليسبقه لنشاطه وفى الفنرى الحيدى صفة مشتقة من حاد اذا مال يقال حمار حيدى أى مائل عن ظله لنشاطه (قوله وكذا باب فعل) عطف على قوله كالفعلان (قوله للافعال الطبيعية) أى الذى وضع للافعال الطبيعية وذلك لان الضم يناسب عدم الانبساط فجعلت دالة على أفعال الطبيعة اللازمة لذواتها قال ابن يعقوب وفى شرح السيد للفتح وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشقيتين فناسب أن يكون مدلوله مضموماً مع الشخص أى لازماله (قوله في الاصل مفعول) أى أنه باعتبار أصله مصدر مبني على وزن

مفرد ومركب

مفعول فاعله مجوز نقلت حركة الواو للساكن قبلها ثم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فصار مجاز لان المشتقات تنسج الماضي المجرد في الصحة والاعلال وهم قد أعادوا فعله الماضي وهو جاز فلذلك أعادوا المجاز (قوله من جاز المكان) أى مشتق من جاز المكان وهذا ظاهر على أن الاشتقاق من الأفعال كما يقول الكوفيون وأما على مذهب البصريين من أن الاشتقاق من المصدر فيقدر مضاف أى مشتق من مصدر جاز وهو الجواز لان المصدر الذي يشتق من المجرد يصح أن يقدّر مأخوذاً من جاز المكان ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق (قوله نقل) أى لفظ مجاز في الاصطلاح إلى الكلمة الخ وحاصله أن لفظ مجاز في الأصل مصدر معناه الجواز والتعدية ثم أنه نقل في الاصطلاح من المصدرية إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانها الأصلي فيكون اسم فاعل أو باعتبار أنها مجوز بها ومتعدية بها مكانها الأصلي فيكون اسم مفعول إذا علمت هذا فقول الشارح الجائز بيان للنسبة بين المنقول والمنقول إليه لأنه من تنمة المنقول إليه لان النقل إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فراد الشارح أنه نقل إلى الكلمة باعتبار كونها جائزة ومتعدية مكانها الأصلي وكذا يقال في قوله الآتي أو المجوز بها أى أو نقل إلى الكلمة باعتبار كونها مجوزاً بها (قوله على معنى الخ) أى حالة كون الكلمة المجوز هامة متبسة بمعنى أنهم الخ وآتى الشارح بهذا إشارة إلى أن الباء في قوله المجوز بها للتعدية لا للسببية (قوله وذكر المصنف الخ) حاصله أن لفظ مجاز في الأصل مصدر ميمي بمعنى مكان الجواز والسلوك وهو نفس الطريق مأخوذاً من قولهم جعلت كذا مجازاً حاجتي أى طريقاً لها ثم نقل ذلك اللفظ في الاصطلاح إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقاً يقال في تصور المعنى المراد منها (٣٠) لاصفاً بمعناها الأصلية لان المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق إلى تصور

المعنى المراد منها والحاصل أن لفظ مجاز مصدر ميمي يصلح للزمان والمكان والحدث فاتفق المصنف والشيخ عبد القاهر على أنه لا يصلح أن يكون المجاز المستعمل في الزمان منقولا هنا اعدم المناسبة بينه وبين النقل إليه أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ثم اختلفا فقال

من جاز المكان يجوز إذا تعداه نقل إلى الكلمة الجائزة أى التعدية مكانها الأصلي أو المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلي كذا في أسرار البلاغة وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي أى طريقاً لها على أن معنى جاز المكان سلكه فإن المجاز طريق إلى تصور معناه فالجواز (مفرد ومركب)

قسماً (مفرد ومركب) وهو في الأصل من جاز المكان يجوز إذا تعداه فهو مصدر ميمي على وزن مفعول قلبت فيه الواو ألفاً بعد نقل حركتها للساكن قبلها كقمام ثم نقل لكلمة انصفت بمعناه وهى الكلمة المستعملة في غير معناها الأصلي لانها متصفة بالجواز إما على أنها جائزة مكانها الأصلي وهو ما

(مفرد ومركب الخ) ش المراد بالمجاز هنا ما ليس عقلياً فانه سبق في المعاني فدخل فيه المجاز اللغوي والشرعي والعرفي ولم يذكر المصنف حداً للمجاز الذي هو أعم من مفرد ومركب اما لانها مختلفان المصنف المنقول هنا والمستعمل اسم مكان وقال الشيخ عبد القاهر المنقول هنا هو المستعمل في الحدث وانما استظهر المصنف ما ذكره لان استعمال المصدر الميمي بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان (قوله أنه) أى لفظ مجاز هشتق أو مأخوذاً من قولهم على مامر (قوله على أن معنى) أى بناء على أن معنى جاز المكان سلكه ووقع جوازه فيه لا بمعنى أنه جاوزه وتعداه وحينئذ فالجواز معناه محل الجواز والسلوك وهو نفس الطريق (قوله فان المجاز الخ) علة لخدوف أى ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لان المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق الخ فهذا إشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه والحاصل أنه على هذا القول لم يعتبر في الكلمة المنقول إليها كونها جائزة أو مجوزاً بها بل كونها محلاً للجواز بخلاف القول الاول لا يقال الحقيقة كذلك طريق إلى تصور معناها فلتسم مجازاً بهذا الاعتبار لأننا نقول ما ذكر وجه للتسمية وترجيح لهذا الاسم في هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضى اطراد التسمية في كل ما وجد فيه ذلك الوجه المعبر لانه انما اعتبر لانشاء التسمية على وجه الخصوص بالمسمى كما لا يلزم انتفاء ذلك الوجه بخلاف اعتبار المعنى في وصف شيء أى فانه يقتضى اطراد الوصف في كل ما وجد فيه ذلك المعنى ويتبنى وصفه به عند انتفاء ذلك المعنى لان ذلك المعنى اعتبر لصحة اطلاق الوصف والحقيقة وان وجد فيها المعنى المذكور وهو كونها طريقاً إلى تصور معناها لا تسمى مجازاً اذ لا يطلق المجاز على معناه ايضاً بالمعنى الذي اشتق منه فبقيته ثبوتاً ونقياً كما في الاوصاف بل اعتبر المعنى فيه لترجيح الاسم للتسمية من غير قصد وضع المعنى الوضعي وملخصه أن اعتبار المعنى في تسمية شيء بشيء يفاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية شيء له حمة بأحمر ووصفه بأحمر فاعتبار المعنى في التسمية انما هو لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان أنه أولى بذلك المعنى من غيره وفي الوصف لصحة اطلاق الوصف على الشيء.

وهما

تستعمل فيه بالاصالة الى غير هاتين كون متصفة بمعناه على أنه وصف الفاعل فهو مصدر أطلق على الفاعل أو على معنى أنها يجوز بها أي جاز وأبهما مكانها الأصلي وعدوها إياه فتكون متصفة بمعناه على أنه وصف المفعول فهو مصدر أطلق على المفعول ونحو هذا ذكره الشيخ عبد القاهر في أسرار البلاغة في وجه تسمية الكلمة بالمجاز واستظهر المصنف أنه نقل من اسم المكان الى الكلمة من قولهم جعلت كذا مجازا لاحتاجي أي طريقا لاحتاجي لأن الكلمة جعلت طريقا لفهم معناها الذي نقلت اليه فلم يعتبر فيها كونه جائزة ولا مجوزا بها بل كونها محالا للجواز وإنما استظهره لأن استعمال المجاز في المكان أكثر ونقله لما يشبهه بالمكان ويتخيل فيه الحاية أنسب وعليه فيكون في الاصل من قولهم جزت المكان لا بمعنى تجاوزته بل بمعنى سلكته ووقع جوازي فيه ولو كان ملازما للتجاوز أيضا وما ذكره الشيخ عبد القاهر لا ينافي أن ينقل من المكان للفاعل أو للمفعول لوجود التلبس بالفعل في كيهما السكن نقل المكان الى ما يؤول بالمكان تأويلا غير بعيد أنسب ولا يقال اذا كان المرعي في الكلمة على ما استظهره المصنف أنها جعلت طريقا لفهم المعنى فالحقيقة جعلت طريقا لمعناها أيضا فليس مجازا بهذا الاعتبار بخلاف اعتبار أسرار البلاغة اذ لم يتجاوز بالحقيقة عن أصلها فياوح من هذارجحان الاعتبار الاول وان كان هذا الاخير قريب المناسب لانا نقول ما ذكر لبيان وجه التسمية ووجه ترجيح هذا الاسم في المعنى على غيره ولا يقتضي ذلك اطراد التسمية في كل ما وجد فيه المعنى المعتبر لانه انما اعتبر لانشاء التسمية على وجه الخصوص بالمسمى كما لا يلزم انتفاؤها عند انتفاء المعنى فانك اذا سميت رجلا بخصوصه بأحمر لوجود الحمر فيه لم يلزم تسمية غيره بالأحمر لان التسمية الخاصة لا تتعدى ولو كانت لسبب كما لا تنتفي بانتفاء السبب فيسمى أحمر ولو انتف الحمر وانما يلزم الاطراد والانتفاء بالانتفاء في الأوصاف التي انما يقصد بها الاشعار بالمعاني دون الذوات بخصوصها فتستحق من المعاني وتوضع وضعا كياها لاقامه والا حمر مثلا اذا كانا وصفتين فيما وضعا لمن وصف بالقيام والحمر من غير رعاية خصوص الموصوف فينبس وجود المعنى في الشيء صحة الاطلاق عليه ويتبع عدمه عدم صحة الاطلاق فالحقيقة ولو وجد فيها المعنى المذكور لا تسمى مجازا اذ لم يطلق المعجاز على معناه ليشعر بالمعنى الذي اشتق منه فيتبعه ثبوتها ونفيا كما في الاوصاف وأساء الا ما كن بل اعتبر المعنى اترجى الاسم للتسمية من غير قصد وضعه للمعنى الوصفي وكذا الحقيقة تختص بمعناها ولا يسمى المعجاز باسمها لوجود معنى الحق والثبوت فيه باعتبار المعنى المنقول اليه* ثم لما كان المعجاز قسمين كما ذكر مفرد ومركب وهما متباينان وجمع للتباينين في حد واحد غير ممكن الا بما يشعر بواحد منهما بخصوصه والمقصود الخصوص عرف

بالحقيقة فلا يمكن حدهما بحد واحد وكان يمكنه أن يحد الاعم منهما ثم يذكر لكل واحد حدا وبدأ المصنف بحد المعجاز المفرد فقال أما المفرد فهو الكلمة وهي جنس فلم يدخل المعجاز المركب لا كما قال الخطيب انه أخرج بها المركب فان الجنس لا يخرج به نعم يرد عليه الاستعارة بالتمثيل نحو فلان يقدم رجلا ويؤخر آخرى فان المعجاز فيه مجموع الكلام لا الكلمة واطلاق الكلمة على أعم من الكلام مجاز لا دليل يجوز دخوله في هذا الحد ولا يقال هذا مركب وكلامنا في المعجاز المفرد لانا انما نريد بالمجاز المفرد ما يقابل مجاز الاسناد وليس في التمثيل مجاز اسنادي وقوله المستعملة مخرج للكلمة قبل الاستعمال وبعد الوضع وهو مراد المصنف بقوله يخرج غير المستعمل وقوله في غير ما وضعت له يخرج الحقيقة فانها مستعملة فيما وضعت له وقوله في اصطلاح التخاطب يخرج استعمال الصلاة للاركان بعرف الشرع فانه لفظ مستعمل في غير ما وضع له لانه ليس غير ما وضع له في عرف الشرع

الموصوف ولهذا شرط بقاء المعنى في الموصوف عند اطلاق الوصف عليه ولم يشترط بقاء المعنى في المسمى عند اطلاق الاسم عليه فعند زوال الحمر لا يصح وصفه بأحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك أي استمرار اطلاق ذلك الاسم عليه (قوله وهما) أي المعجاز المفرد والمعجاز المركب مختلفان أي حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر

أما المفرد فهو السكامة المستعملة في غير ما وضعت له

(قوله فخرجوا كالأعلى حدة) أي لأن الحقائق التباينة لا يمكن جمعها في تعريف واحد على سبيل التفصيل لكل منها بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصه وأما على سبيل الإجمال فيمكن كأن يبر هنا بدل السكامة باللفظ أو القول وكأن يقال في تعريف الإنسان والفرس الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة (قوله السكامة) أي سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا أو خرج عنها المركب ولا يقال خرج بها لأنها جنس والجنس لا يخرج به وكذا (٣٢) قيل ذلك أن تقول لا فرق بين خرج به وعنه إنما الذي يناسب أخرج به الهزمة

فخرجوا كالأعلى حدة (أما المفرد فهو السكامة المستعملة) احتراز بها عن السكامة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (في غير ما وضعت له) احتراز عن الحقيقة

كلانهم على حدة وقدم المفرد منها البساطة فقال (أما المفرد) أي المجاز المفرد (فهو السكامة المستعملة) فالسكامة جنس خرج عنه الكلام بناء على أصل إطلاقها والمستعملة فصل خرج به السكامة الموضوعية قبل الاستعمال فلا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة (في غير ما وضعت له) فصل خرج به السكامة المستعملة فيما وضعت له على الإطلاق وهي الحقيقة سواء كان لها ظاهرا متجلا بأن لا يتقدم له وضع كسعاد وأد أو منقولا بأن تقدم له وضع كزبد علم على شخص وسواء كان الارتجال والنقل في العملية كما مثل أوفي الجنسية كالعين في المعنى الثاني اذ لا بد أن يتقدم أحد الوضهين وكلا في الأول ودخل في النقول المشترك مطلقا اذ ليس من شرط النقل وجود المناسبة نعم المشترك اذا تعدد فيه الوضع مع عدم الشعور بالوضع الأول فلا يسمى منقولا وهو من الحقيقة كما تقدم اللهم الآن يعني بالنقل تقدم الوضع ووجود آخر بعده بالقرينة فلا يخرج ما ذكر عن النقول ولكن العرف في النقل هو أن يكثر استعمال الاسم في بعض ما يصلح له حتى يتناسى الأصل ويهجر ويصير لا يفهم منه الا ذلك الحاصل أو ينقل لمناسبة مع هجران الأول وعليه يكون المنقول مباينا للمشارك وادخل مرتجل الاعلام بناء على أن العلم يسمى حقيقة وأما على أنه لا يكون حقيقة كما لا يابون مجازا فيرد دخوله في الحقيقة مع كونه لا يسمى بها تأمله وكذا يدخل ما ليس مرتجلا ولا منقولا كالاشتقاق فليس مرتجلا لمحضة لتقدم وضع موادها ولا منقولة

الذي وقع به التخاطب ويحتمل أن يكون قوله في غير ما وضعت له فصلا وقوله في اصطلاح التخاطب قيد في هذا الفصل لا لدخاله لا لإخراجه كأنه يقول ليس كل مستعمل في غير موضوعه مجازا إنما يكون مجازا بشرط أن يكون استعماله في غير موضوعه بالاعتبار الذي وقع به التخاطب وتقريره على هذا الوجه مقتضى عبارة الإيضاح لكن هلا صنع ذلك في حمل الحقيقة فيجوز قوله في اصطلاح التخاطب يدخل ما أخرجه قوله فيما وضع له من إطلاق الصلاة لغة على الدعاء فانه لفظ مستعمل في غير ما وضع له بحسب الشرع ولكنه حقيقة بحسب ذلك الاصطلاح وقولنا على وجه يصح يخرج الغلط كما تقدم وعليه ما سبق ومنه يعلم اعتبار العلاقة فيخرج أيضا إطلاق الكلمة على غير معناها للعلاقة عمدا فان ذلك ان كان وضعها جديدا فهو حقيقة ولا يقال انه في غير موضوعه وان لم يكن وضعها والفرس أنه عمده ومن المخبر به عنه كذب ويمكن أن يخرج بقوله على وجه يصح الاعلام فانها ليست لعلاقة والمراد بقوله على وجه يصح اعتبار العلاقة ويمكن أن يخرج أيضا ما منعت العرب من استعماله لمع وجود العلاقة كمنخلة لطويل غير انسان ونحوه ان ثبت ذلك وقد تكلمنا عليه في شرح المختصر بقى أن يقال اعتبار العلاقة شرط للمجاز لاجزائه ذاتياته وشرط الشيء لا يند كرفي حده وقوله

فتأمل (قوله احتراز بها) أي بالمستعملة عن السكامة قبل الاستعمال أي وبعد الوضع كما احتراز بها عن السكامة الهزلة التي لم توضع أصلا حتى انها تستعمل (قوله فانها) أي السكامة التي وضعت ولم تستعمل لامن الوضع ولا من غيره ليست بمجاز ولا حقيقة (قوله في غير ما وضعت له) أي في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت السكامة له فمضمر وضعت ليس راجعا لما فكان الواجب إبراز الضمير لجر بان الصلة على غير من هي لثم انه ان أريد الوضع الشخصي خرج عن التعريف التجوز فيما هو موضوع لمعناه الأصلي بالنوع كالاشتقاق وان أريد الوضع النوعي خرج عن التعريف التجوز فيما كان الوضع فيه لمعناه الأصلي شخصيا كالاسد مثلا وان أريد ما هو أعم من الشخصي والنوعي لم يشمل شيئا من أفراد المجاز الآن

يجاب بأن المراد الوضعان ويرتكب التوزيع أي في غير ما وضعت له وضعها شخصيا في الموضوع بالوضع الشخصي وفي غير ما وضعت له وضعها نوعيا في الموضوع النوعي فتأمل ويرد على التعريف اللفظ المشترك اذا استعمل في أحد معانيه فانه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له كالعين مثلا اذا استعملت في الباصرة كان معناها مغاير لمعناها اذا استعملت في عين الشمس مثلا اللهم الآن يحمل ما في التعريف على العموم والمعنى حينئذ المستعملة في مغاير كل وضعت له وحينئذ فلا يرد للمشارك فتأمل

مرتجلا

في اصطلاح به التخاطب

(قوله مرتجلا كان الخ) تعميم في الحقيقة فضمير كان المستتر يعود على الحقيقة وذ كر الضمير باعتبار أن الحقيقة لفظ والضمير المستتر اسم كان ومرتجلا خبر مقدم ومنقول أعطف عليه والمرتل هو اللفظ الموضوع لمعنى ابتداء من غير نقل عن شيء كعباد وأد وأسد والمنقول هو اللفظ الموضوع لمعنى بعد وضعه لآخر لمناسبة مع هجران المعنى الأول كاللابة والصلاة فان دابة اسم لسكل مادب على الأرض ثم نقل لذات القوائم والصلاة اسم للدعاء ثم نقلت للأركان الخاصة والمناسبة موجودة فيها ما وقد هجر المعنى الأول (قوله أو غيرهما) أى ما ليس منقول ولا مرتجلا كالاشتقاق فانها ليست مرتجلة محضة لتقدم وضع موادها ولا منقولة لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقت له أى وكالمشترك فانه تعدد فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة مناسبة بين المعنيين (٣٣) مثلا ولا يشترط فيه هجران المعنى الأول فهو مغاير للمرتجل والمنقول كالاشتقاق (قوله في اصطلاح التخاطب) أى في الاصطلاح الذى يقع بسببه

التخاطب والتكلم (قوله متعلق بقوله وضعت) يعنى أن المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب بذلك اللفظ فى غير ما وضعت له فى غير ما وضعت له أى بسبب اصطلاح التخاطب يعنى أن المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب بذلك اللفظ اذا استعمل المخاطب ذلك اللفظ فى غير ما كان يحجاز اقال الفنارى ليس المراد من تعلقه بوضعت أن يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والالزم أن لا يكون لفظ الأسد الذى وضع فى اللغة للحيوان المفترس وأقر ذلك الوضع فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل

مرتجلا كان أو منقولاً أو غيرهما وقوله (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء بحجازا فانه

لعدم وضعها بنفسه قبل ما اشتقت له وقوله (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت يعنى أن المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب بذلك اللفظ اذا استعمل المخاطب ذلك اللفظ فى غير ما وضعت له فى غير ما وضعت له أى بسبب اصطلاح التخاطب يعنى أن المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب بذلك اللفظ اذا استعمل المخاطب ذلك اللفظ فى غير ما كان يحجاز اقال الفنارى ليس المراد من تعلقه بوضعت أن يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والالزم أن لا يكون لفظ الأسد الذى وضع فى اللغة للحيوان المفترس وأقر ذلك الوضع فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل

مع قرينة عدم ارادته أى ارادة ما وضع له قال فى الايضاح يخرج به الكناية وقد تبع فى ذلك السكاكى وقد قدمنا ما يتضح به فساد قولهم وقد صرح بجاعة كثيرة بأن الكناية حقيقة وأشار اليه السكاكى

المراد بذلك كونه موضوعا له فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك أولا وهذا وما ذكره من تعلق الظرف بقوله وضعت غير متعين بل يصح تعلقه بالغير لاشتماله على معنى النافية وبالمستعملة بعد تقييده بقوله فى غير ما وضعت له والمضى حينئذ أن السكامة المقيدة بكونها استعملت فى غير ما وضعت له اذا استعملت فى ذلك الغير بسبب اصطلاح التخاطب يعنى أن مصحح استعمالها فى ذلك الغير والسبب فى كونه غير احو اصطلاح التخاطب تكون مجازا ولكن هذا الوجه لا يتخلو عن محل كما تقدم فى تعريف الحقيقة (قوله ليدخل) أى فى التعريف على كل من الاحتمالات الثلاثة التى ذكرناها فى متعلق الظرف وقوله المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر أى غير اصطلاح المستعمل أى والحال أنه مستعمل فى غير ما وضع له فى اصطلاحه (قوله المخاطب) بكسر الطاء أى للتكلم بهذه السكامة (قوله مجازا) أى لأن الدعاء غير الهئية المخصوصة الموضوع لها لفظ الصلاة فى عرف الشرع لاشتمالها عليه وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى الأركان المخصوصة فانه يكون مجازا والحاصل أنه يصدق على كل منهما أنه كلمة مستعملة فى معنى مغاير لما وضعت له فى اصطلاح التخاطب كما أشار لذلك الشارح بقوله أى فليس بمستعمل الخ

(قوله. وإن كان مستعملاً الخ) جملة حالية معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله فليس بمستعمل الخ والغاء فيه زائدة (قوله فيما) أى فى معنى. (قوله فى الجملة) أى فى بعض (٣٤) الاصطلاحات وهو اللغة (قوله فليس بمستعمل فيما) وضعه فى الاصطلاح الذى وقع

وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به الخطاب أغنى الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الأركان الخصوصية فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح الخطاب وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة .

هذا القيد ليدخل في المجاز لانه يصدق عليه أنه كلمة استعملت في غير ما وضع له اذا اركان غير الموضوع له باعتبار اللفظة ولما زاد في اصطلاح التخاطب خرج اذا يصدق عليه أنه مستعمل في غير المعنى الذى وضع له في اصطلاح المستعمل ضرورة أن الاركان وضع لها في اصطلاح المستعمل فلا يكون مجازا باعتبار اصطلاحه فيخرج عن التعريف ثم المراد بالوضع ما يصدق عليه مطابق الوضع في الجملة الشامل للوضع النوعي والشخصي لانه لو أريد به الوضع الشخصى لم يصدق الحد على التجوز في المشتقات اذا يصدق عليه أنه استعمل في غير الموضوع الشخصى لها وذلك أن المجاز يقتضى تقدم الوضع فاذا قيد بالشخصى لم يصدق أن لها وضعاً شخصياً استعملت في غيره ضرورة أن اسم الفاعل مثلاً ما وضع نوعه لا كل شخص من ألفاظه التى يصح أخذها من الفعل وكذا اذا أريد به الوضع النوعى لم يدخل نحو الاسد مجازا اذا لا يصدق عليه أنه استعمل في غير موضوعه النوعى لان تقدم الوضع شرط فاذا خصص بالنوعى لم يصدق عليه أنه وضع نوعى استعمل في غيره واذا أطلق الوضع للنفي مجهما فان قلت يصدق على كل منهما أنه استعمل في غير ما وضع له ولا يلزم منه تقدم الوضع لأن السالبة لا تقتضى وجود الموضوع فيصدق على كل منهما الحد ولو خصص الوضع فلنا هذا اعتبار على محض ليس كثير فى العربية بل للدول عرفا فى قولنا استعمل في غير الموضوع هو له أن له موضوعا نوعيا أو شخصيا فيلزم ما ذكر ثم لو اعتبر ذلك لم يصح حد المجاز لانه ذكر فيه ما يقتضى شرط العلاقة بين الموضوع له وأولائنا وذلك يفيد سبق الوضع فلوجهل على ما يقتضى وجود وضع سابق كان فى الكلام تناقض وتخاذل اديصير التقدير المجاز كلمة استعملت فيما لم توضع له من غير شرط تقدم الوضع لعلاقة بين الموضوع له وأولائنا ولا يخفى تناخذه فليتأمل وقد ورد على هذا الحد أيضا دخول المشترك الذى استعمل فى معناه الثانى اذا كان وضعه فى اصطلاح واحد لانه كلمة استعملت فى غير ما وضعت له أولا فى اصطلاح التخاطب وأجيب بأن المراد استعملت فى غير كل ما وضعت له وضاعقيقيا والمشارك بهذا الاعتبار لم يستعمل فى غير كل ما وضع له وضاعقيقيا بل استعمل فى بعض ما وضع له وضاعقيقيا ولا يخفى ما فى هذا الجواب من اعتبار الغاية الخالى الكلام عن دليلها وأجيب أيضا برعاية الحثية أى المجاز هو السكامة المستعملة فى غير ما وضع له من حيث انه غير ما وضع له والمشارك فى المعنى الثانى انما استعمل من حيثية الوضعية لا من حيثية غير الوضعية ولكن هذا الاعتبار ان تم أغنى عن قوله فى اصطلاح التخاطب لان ما أريد إخراجه وإدخاله به يخرج ويدخل بالحثية كما لا يخفى فافهم (على وجه يصح) هذا فصل خرج به أيضا حيث قال بعد هذا الكلام ومن حق الكلمة فى الحقيقة التى ليست بكناية فافهم ذلك أن الكناية حقيقة وعليه جرى قول السكاكى وكثير من شارحيه وقد أشار اليه المصنف فيما سبق فانه صرح

به التخطاطب أعنى الشرع
أى وإن كان مستعملا فيما
وضع له فى اصطلاح اللغة
فهو مجاز شرعى بمقتضى
اصطلاح الشرع وإن كان
حقيقة لغوية بمقتضى
اصطلاح أهل اللغة فإن قلت
إذا وقع ذلك الاستعمال من
لغوى جريا على اصطلاح
الشرع هل يكون مجازا
لغويا قلت أجاب العلامة
ابن قاسم فى شرح الورقات
بما نصه لانسلم أنه مجاز
لغوى بل هو شرعى ولو حكمنا
إياه (قوله وليخرج) عطف
على قوله ليدخل أى
وليخرج من تعريف المجاز
ما يكون له معنى آخر
باصطلاح آخر الذى هو من
أفراد الحقيقة فصلا يخرج
مخدوف وقوله من الحقيقة
بيان لما بعدها وهو قوله
ما يكون الخ والحاصل
أن المصنف زاد قوله فى
اصطلاح التخطاطب لأجل
أن يدخل فى التعريف
بعض أفراد المجاز ولأجل
أن يخرج من التعريف
بعض أفراد الحقيقة وهو
اللفظ المستعمل فى غير
ما وضع له لكن ليس غيرا

في اصطلاح المتخاطب وانما عبر باصطلاح آخر (قوله لا بحسب اصطلاح المتخاطب) يعني فلا تكون (مع الصلاة المستعملة في الاركان المخصوصة بحسب الشرع من المجاز اذ تعريفه ليس صادقا عليها) (قوله على وجه يصح) يؤخذ منه انه لا بد في المجاز من ملاحظة العلاقة لان محجة استعمال اللفظ في غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها ولذا صرح تفر يع قوله بعد فلا بد الخ عليه

مع قرينة عدم ارادته فقولنا المستعملة احتراز عما لم يستعمل لان السكامة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وقولنا في اصطلاح به التخاطب ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب

(قوله مع قرينة عدم ارادته) أى حال كون تلك الكلمة المستعملة في الغير مصاحبة لقرينة دالة على عدم ارادة التسكك للمعنى الموضوع له وضعا حقيقيا فقرينة المجاز ممانعة من ارادة الأصل واشتراط القرينة المذكورة في المجاز واخراج الكناية بها فيما يأتي انما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالبليانيين أما من جوزه كالأصوليين فلا يشترط في القرينة أن تكون ممانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما صرح بذلك العلامة الحلي فعند هؤلاء يجب اسقاط القيد المذكور من التعريف لأجل سلامته وصدقه على العرف واذا سقط القيد المذكور لأجل ادخال العرف دخلت الكناية أيضا (قوله من العلاقة) المراد بها هنا (٣٥) الأمر الذي به الارتباط بين المعنى

الحقيقي والمعنى المجازي وبه الانتقال من الأول للثاني كالمشابهة في مجاز الاستعارة وكالسببية والسببية في المجاز للرسول وقوله فلا بد من العلاقة أى من ملاحظتها فلا يكفي في المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها فالمصحح لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها والمعتبر من العلاقة نوعها ولذا صح انشاء المجاز في كلام المولدين فاذا عرفنا أن اللفظ استعمالوا لفظا في سبب معناه أو في السبب عن معناه أو في المشابهة لمعناه جاز لنا أن نستعمل لفظا مغايرا لما استعمالوه لمثل تلك العلاقة لان العرب قد اعتبروها رابطا ولا تقتصر على خصوص

(منع قرينة عدم ارادته) أى ارادة الموضوع له (فلا بد) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بقوله على وجه يصح

اللفظ كما يأتي (مع قرينة عدم ارادته) أى المجاز هو الكلمة المستعملة على الوجه المذكور مع مصاحبة قرينة دالة على عدم ارادة التسكك للموضوع له وضعا حقيقيا فقرينة المجاز ممانعة من ارادة الأصل وهو فصل خرج به الكناية كما يأتي ولما أعان ذكر قيود الحقيقة على فهم ما يراد اخرجها بغير هذين القيدين الآخرين لم يتعرض لما يخرج بغيرها وهو أنواع الحقيقة التي تقدم تعريفها ولما لم يتقدم ما يدل على ما يخرج بهذين القيدين تعرض لذلك مع بيان ما أفاده قوله على وجه يصح لاجتماعه فقال وحيث شرطنا في المجاز أن يكون على وجه يصح (فلا بد) له أعني المجاز (من العلاقة) وهي ما أوجب المناسبة والمقاربة للمقتضية لصحة نقل اللفظ عن المعنى الأصلي الى المعنى المجازي كالمشابهة في مجاز الاستعارة وكالسببية والسببية في المجاز المرسل ليتحقق بتلك العلاقة أن الاستعمال على وجه يصح عند العقلاء لغير ان اعتبار ذلك الاستعمال لديهم وبه يعلم أن العلاقة لا يكفي في المجاز وجودها بل لابد مع وجودها من أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها وتكون هي السبب في الاستعمال لان ذلك هو المرعى عند العقلاء في كلامهم والمعتبر من العلاقة النوعية ولذلك صح انشاء المجاز في كلام العرب والمولدين بمعنى أنا اذا عرفنا أنهم استعمالوا لفظا في سبب معناه أو في السبب عن معناه جاز لنا أن نستعمل لفظا آخر لمثل تلك العلاقة أو لمعكسها لوجود الرابطة في كليهما ولا تقتصر على ما استعمالوه فقط فان لم تكن العلاقة واستعمل اللفظ في غير معناه لا تنفاه هذا المعنى خارجا فان كان عمدا فهو كذب وهو مما يلتفت لاخراجه من الحد وان كان حقيقة لان المفهوم منه معناه الأصلي ولو كان غير مطابق وان كان غلطا فان كان اللفظ في الاعتقاد كأن يقول انظر هذا الاسد مشير للفرس معتقدا أنه الرجل الشجاع صدق عليه حد المجاز

في حد الحقيقة بأن الكناية موضوعة فكيف يقول هنا انها غير موضوعة وهذا ما هافت ظاهر فاخرجها من القسمين لتحقيقه وسيأتي في حد المجاز تحرير الأقوال في هذه المسئلة اه فان قلت هب أن الكناية مستعملة في غير موضوعها فكيف يقال انها خرجت باشتراط القرينة ولا شك أن الكناية

(٤ - ب شروح التلخيص - رابع) اللفظ الذي استعمالوه ولو كان المعتبر شخص العلاقة لتوقف استعمال اللفظ في معناه المجازي على النقل عن العرب في تلك الصورة مع أنه ليس كذلك والعلاقة بفتح العين سواء كانت في المعاني كالعلاقة للمجاز والحب القائم بالقلب أو الحسوسات كالعلاقة السيف والسوط وقيل انها بالفتح في المعاني وبالكسر في الحسيات وانما اشترط في المجاز ملاحظة العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الأصلي ولم يصح أن يطلق اللفظ عليه بلا علاقة ويكتفى بالقرينة الدالة على المراد لان اطلاق اللفظ على غير معناه الأصلي ونقله على أن يكون الأول أصلا والثاني فرعاً تشريك بين المعنيين في اللفظ وتفرع لاحد الاطلاقين على الآخر وذلك يستدعي وجه التخصيص المعنى الفرعي بالتشريك والتفريع دون سائر المعاني وذلك الوجه هو المناسبة والافلا حكمة في التخصيص فيكون تحكما ينافي حسن التصرف في التأصيل والتفريع

وقولنا على وجه يصح احتراز عن الغلط كما سبق وقولنا مع قرينة عدم ارادته احتراز عن الكناية كما تقدم

(قوله واشترط العلاقة الخ) يؤخذ من هذا أن المراد بالغلط الخارج من التعريف ما استعمل في غير ما وضع له لالعلاقة من غير تعدد لذلك الاستعمال وهو الغلط اللساني كما إذا أشار إلى كتاب وأراد أن يقول خذ هذا الكتاب فسبق لسانه وقال خذ هذا الفرس وأما الغلط في الاعتقاد فإن استعمال اللفظ في معناه بحسب اعتقاده كان يقول انظر إلى هذا الأسد معتقداً أنه الحيوان المفترس المعلوم فإذا هو فرس فهو حقيقة لاستعماله في معناه الأصلي في اعتقاده وإن لم يصب وإن استعمل في غير معناه بحسب اعتقاده كأن يقول انظر إلى هذا الأسد مشيراً للفرس معتقداً أنها رجل شجاع (٢٣٦) صدق عليه حد المجاز لانه في اعتقاده الذي هو المعتبر استعماله في غير معناه

واشترط العلاقة (ليخرج الغلط) من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتاب لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) أنما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته لتخرج (الكناية) لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له (وكل منهما) أي من الحقيقة

لانه في اعتقاده الذي هو المعتبر استعماله في غير معناه علاقة وإن لم يصب في ثبوت العلاقة في المشار إليه ولهذا إذا استعمله في معناه في اعتقاده فقال انظر إلى الأسد معتقداً أنه هو الحيوان المعلوم فإذا هو فرس فهو حقيقة لاستعماله في معناه الأصلي في اعتقاده وإن لم يصب وإن كان الغلط في اللفظ فهو خارج عن الحد وهذا هو المراد بقوله واشترط العلاقة التي اقتضاها كون الاستعمال على وجه يصح بأن يكون لا ينكر عند العقلاء أنما هو (ليخرج الغلط) عن تعريف المجاز وأراد بالغلط اللفظي كما بينا فإذا قال خذ هذا الفرس مشيراً للكتاب ومريده أنه صدق عليه أنه استعماله في غير معناه لكن لا على وجه يصح لانه بلا علاقة فيخرج عن حد المجاز ثم أشار إلى ما يخرج بقوله مع قرينة عدم ارادته بقوله (و) اشتراط وجود قرينة مانعة عن ارادة المعنى الأصلي لتخرج (الكناية) حيث يصدق عليها أنها لفظ استعمال في غير معناه بقرينة لكن ليست مانعة من ارادة المعنى الأصلي لأنها كسائيات لا بد أن يكون استعمالها في غير ما وضعت له مقارناً لتحقيق جواز ارادة المعنى الأصلي والمراد بجواز ارادة المعنى الأصلي أن لا ينصب القرينة على انتفاءه فعلى هذا إذا انتفى المعنى الأصلي عن الكناية ولم ينصب علم المخاطب بانتفاءه قرينة لم ينتف عنها اسم الكناية وليس المراد أن يوجد المعنى الأصلي معها دائماً فانك إذا قلت فلان طويل النجاد كناية عن طول القامة صح على أن اللفظ كناية ولو لم يكن له نجاد وذلك حيث لا تصدح علم المخاطب بأن لا نجاد له قرينة على عدم ارادة المعنى الأصلي لكن إنما تخرج الكناية فقط بالقياس المذكور ويبقى الحد سالماً للمجاز إن بيننا على أن لفظ المجاز لا يستعمل في معناه الأصلي والمجازي معاً وإن جوزنا ذلك لم يشمل الحد لأن القرينة فيه لا تمنع من ارادة المعنى الحقيقي ثم إذا أسقط القيد المذكور لادخاله دخلت الكناية أيضاً وهو ظاهر ثم أشار إلى أقسام الحقيقة والمجاز فقال (وكل منهما)

تحتاج إلى قرينة وانك لو قلت زيد كثير الماد ولم يكن معه قرينة تصرف إلى الكرم لما فهمت الكناية ولكان الدهن يتندر إلى أنه مخام أو طبخ أو فراق قلت لاشك في احتياج الكناية للقرينة الآن تشتهر الكلمة في الكناية فتستغني عن القرينة كالحقائق العرفية ولكنها ليست قرينة تصرف الاستعمال إلى غير الموضوع كما تصرف للمجاز بل تصرف قصد الافادة (قوله وكل منهما) أي من الحقيقة والمجاز منقسم فالحقيقة تنقسم إلى لغوية وشرعية وعرفية عامة وعرفية خاصة ومنهم من يسمى العرفية

لعلاقة وإن لم يصب في ثبوت العلاقة في المشار إليه كذا في ابن يعقوب وبه يبين رد مافي الشيخ يس نقلاً عن بعضهم أن الغلط الخارج من التعريف لا يقتصر على اللساني أو غيره (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله قيد الخ بين به أن معنى قولهم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحت وهو أن قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازاً لم يلاحظ فيه علاقة لأن استعماله على هذا الوجه لا يصح وحاصل الجواب أن عرفهم تخصيص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحققت معه العلاقة فتأمل (قوله ليس على وجه يصح) أي لعدم ملاحظة العلاقة بين الفرس والكتاب (قوله والكناية) أخرجا بناء على أنها واسطة لاحقيقة ولا مجازاً أما أنها

والمجاز

ليست حقيقة فلائها كما سبق اللفظ المستعمل فيما وضع له والكناية ليست كذلك

وأما أنها ليست مجازاً فلائها اشتراط فيه القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة والكناية ليست كذلك ولهذا أخرجها من تعريف المجاز (قوله مع جواز الخ) أي حالة كون استعمالها المذكور متجاوزاً لجواز الخ وذلك لكون القرينة فيها ليست مانعة من ارادة المعنى الأصل والمراد بجواز ارادة المعنى الأصلي في الكناية أن لا ينصب المستعمل قرينة على انتفاءه فعلى هذا إذا انتفى المعنى الأصلي عن الكناية ولم ينصب المستعمل علم المخاطب بانتفاءه قرينة على عدم ارادته لم ينتف عنها اسم الكناية وليس المراد أن يوجد المعنى الأصلي معها دائماً فانك إذا قلت فلان طويل النجاد كناية عن طول القامة صح على أن اللفظ كناية ولو لم يكن له نجاد حيث لم يقصد جعل علم المخاطب

* والحقيقة لغوية وشرعية وعرفية خاصة أو عامة لان واضعها ان كان واضع اللغة فلعنوية وان كان الشارع فشرعية والافريقية والعرفية ان تعين صاحبها نسبت اليه

بأنه لا تجادل قرينة على عدم ارادة المعنى الاصلى والا كان مجازا لا كناية (قوله والمجاز) أى الفرد (قوله يتعين ناقله) أى يكون ناقله عن المعنى اللغوى طائفة مخصوصة من الناس ولا يشترط العلم بشخص الناقل والاقرب أن اختصاص أهل بلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى عرفا خاصا وانما يسماهان كانوا طائفة منسوبين لحرفة كأهل السكلام وأهل النحول والدخول في جملة أهل البلد لا يتوقف على أمر يضبط أهلها ثم ان ظاهر الشارع أن النقل لابد منه في (٣٧) العرفى وأن كثرة الاستعمال دليل عليه لأنه نفسه وقيل ان النقل هو كثرة

الاستعمال للفظ في بعض أفراد معناه لغة أو في معنى مناسب للمعنى الاصلى وذلك لان كثرة الاستعمال حتى يصير الاصل مجهورا هو المحقق في معنى النقل ولادليل على وجود نقل مقصود أولا (قوله وغير ذلك) أى ماعدا الشرعى كالمتكلمين بقرينة المقابلة وانما لم يجعل الشرعى من العرفى الخاص تشريفا له حيث جعل قسما مستقلا (قوله لا يتعين ناقله) أى عن اللغة أى أن ناقله عن اللغة لا يتعين بطائفة مخصوصة وان كان معناها في نفس الامر فاندفع ما يقال أصل الناقل يتعين كواحد أو ألف غير أنا جعلنا عينه وحيث تعين فهو خاص فأين العام وحاصل الجواب أن المراد

والمجاز (لعوى وشرعى وعرفى خاص) يتعين ناقله كالنحوى والصرفى وغير ذلك (أو) عرفى (عام) لا يتعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلعنوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال في غير ما وضعت له

أى من الحقيقة والمجاز أقسام أربعة (لعوى وشرعى وعرفى) ثم العرفى إما (خاص أو عام) ففي الحقيقة أى به اللغوية والشرعية والعرفية الخاصة والعرفية العامة وفي المجاز مثل ذلك فالحقيقة اللغوية ما وضعها واضع اللغة والشرعية ما وضعها الشارع والعرفية الخاصة ما وضعها أهل عرف خاص كالنحويين في لفظ مخصوص والعرفية العامة ما وضعها أهل العرف العام أى الذى لم يختص بطائفة مخصوصة من الناس وستأتى أمثلتها ويقال في الخاص ماتعين ناقله وفي العام ماتم يتعين والمراد بالتعين أن يكون غير خارج عن طائفة خاصة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل وبه يعلم أن ليس المراد اتفاق جميع أهل العرف أولا في العام ولا في الخاص وظاهر هذا أن النقل لابد منه وأن كثرة الاستعمال دليل عليه لأنه نفسه وقيل النقل كثرة الاستعمال للفظ في بعض أفراد معناه أو في معنى مناسب للمعنى الاصلى واشترط النقل منظور فيه الى أصل دلالة الالفاظ وعدم اشتراطه بأن يجعل هو اتفاق كثرة الاستعمال حتى يصير الاصل مجهورا منظور فيه الى أن ذلك هو المحقق في معنى النقل ولادليل على وجود نقل مقصود أولا ثم النقل قيل لابد فيه من المناسبة وقيل لا وقد تبين بهذا أن نسبة الحقيقة الى اللغة والشرع والعرف عاما وخصوصا بماهى باعتبار الواضع فان كان الواضع واضع اللغة فلعنوية أو الشارع فشرعية أو أهل العرف فعرفية خاصة أو عامة والاقرب أن اختصاص أهل البلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى اللفظ به خاصة وانما يسماهان كانوا طائفة منسوبين لحرفة كأهل السكلام وأهل النحول والدخول في جملة أهل البلد لا يتوقف على أمر متكلف يضبط أهلها ولان الغالب انتشار عرفهم في الكثير للتقارب لعموم أهل البلدان وأما نسبة المجاز الى ما ذكر من الشرع واللغة والعرف عاما وخصوصا فتسكون باعتبار الاصطلاح المنسوب اليه الشخص المستعمل في غيره بمعنى أن مستعمل الالفاظ ان استعمله في غير ما اصطلاح هو أو مقلده على وضعه فان كان ذلك

الخاصة اصطلاحية والمجاز لعوى وشرعى وعرفى عام وعرفى خاص

بالخاص ما كان ناقله طائفة بخصوصهم كالصرفى والنحوى والعام ما كان ناقله ليس طائفة بخصوصهم بل يكون الناقل من جميع الطوائف وقد أشار الحفيد لهذا الجواب بعد اراد الاشكال بقوله وكانهم أرادوا بذلك أن لا يتعين النقل بجماعة مخصوصة كالنحوى والصرفى وأهل الشرع بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أى في لعوى وشرعى وعرفى وقوله في الحقيقة أى الكائنة في الحقيقة بأن يقال حقيقة لغوية حقيقة شرعية حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله بالقياس) أى بالنسبة والنظر الى الواضع (قوله فان كان واضعها) أى واضع الحقيقة (قوله فلعنوية) أى فهمى حقيقة لغوية (قوله وان كان الشارع) أى وان كان واضع تلك الحقيقة الشارع فهمى حقيقة شرعية (قوله وعلى هذا القياس) أى وان كان واضع تلك الحقيقة أهل العرف فهمى حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله وفي المجاز) عطف على قوله في الحقيقة أى وهذه النسبة الكائنة في المجاز في قولهم مجاز لعوى أو شرعى أو عرفى خاص أو عام وقوله باعتبار الاصطلاح أى باعتبار أهل الاصطلاح

كقولنا كلامية ونحوية والا بقيت مطلقة مثال النحوية لفظ أسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع للخصوص ومثال الشرعية لفظ صلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في العبادة للخصوص ومثال العرفية الخاصة لفظ فعل اذا استعمله المخاطب بعرف النحوي في السكامة للخصوص ومثال العرفية العامة لفظ دابة اذا استعمله المخاطب بالعرف العام في ذي الاربع وكذلك الهجاز لفرد لغوي وشرعي وعرفي مثال لغوي لفظ أسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الرجل الشجاع ومثال الشرعي لفظ صلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء ومثال العرفي الخاص لفظ فعل اذا استعمله المخاطب بعرف النحوي في الحدث ومثال العرفي العام لفظ دابة اذا استعمله المخاطب بالعرف العام في الشاة (٢٨) * والحقيقة اما فعيل بمعنى مفعول من قولك حققت الشيء أحقه اذا أثبتته

في ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالهجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والافعري عام أو خاص (كأسد لسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لغوية في السبع هجاز لغوي في الشجاع (وصلاة للعبادة) للخصوص (والدعاء) فانه حقيقة شرعية في العبادة هجاز شرعي في الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعني مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أي نحوية في اللفظ هجاز نحوي في الحدث (ودابة لذي الاربع والانسان) فانه حقيقة عرفية عامة في الاول

المستعمل في غير اصطلاحه لغويا فالهجاز لغوي أو كان شرعيا فالهجاز شرعي أو كان من أهل العرف العام فالهجاز عرفي عام أو كان من أهل العرف الخاص فالهجاز عرفي خاص وان شئت قلت النسبة فيه باعتبار العلاقة فان كان اللفظ باعتبار المعنى الذي انقل عنه الى هذا العلاقة ولولاهما سينشئ لم يصح إطلاقه لغويا فالهجاز لغوي وان كان شرعيا فشرعي أو عرفيا فعرفي خاص أو عام ثم أشار الى مثال الحقيقة والهجاز لكل نوع وبدأ بمثلها لغويا ثم الشرعيين ثم العرفيين خاصين وعامين بقوله (كأسد) فانه وضع (للسبع) وهو الحيوان المعروف لفظة فهو حقيقة لغوية (و) هو بالنسبة (لرجل الشجاع) هجاز لغوي للعلاقة بينه وبين المعنى الاول (و) ك(صلاة) فانه لفظ وضع (للعباداة) المخصوصة شرعا فهو حقيقة شرعية فيها (و) هو بالنسبة الى (الدعاء) حيث يستعمل فيه للعلاقة بينه وبين العبادة هجاز شرعي (و) ك(فعل) فانه وضع في عرف النحويين (اللفظ) مخصوص وهو مادل على أحد الازمنة الثلاثة وحدث وقع أو يقع أو مطلوب الوقوع فيه فهو حقيقة عرفية خاصة في ذلك (و) هو بالنسبة (للحدث) الذي هو وصف قائم بالموصوف صادر منه كالضرب أو غير صادر كالجرة هجاز عرفي خاص حيث يستعمل فيه لعلاقة بينه وبين المعنى الذي وضع له في النحوي (و) ك(دابة) فانه في العرف العام (لذي الاربع) كالحمار فهو حقيقة عرفية عامة فيه (و) هو بالنسبة (للانسان) هجاز عرفي عام حيث يستعمل فيه لعلاقة بينه وبين ما وضع له في العرف العام والعلاقة (قوله كأسد لسبع) مثال للحقيقة اللغوية وقوله والرجل أي وكأسد للرجل الشجاع مثال للهجاز اللغوي وقوله وصلاة للعبادة أي العروفة مثال للحقيقة الشرعية وقوله والدعاء مثال للهجاز الشرعي والاحسن أن يمثل بهجاز ليس حقيقة لغوية وهو اطلاق الصلاة على الطواف في قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا أن الله قدر أحل فيه الكلام يشهد لكونه هجازا شرعيا صحة الاستثناء وهو مثال حسن عزز الوجود لان الاستثناء عينه لذلك (قوله وفعل للفظ) هو مثال للحقيقة العرفية الخاصة وقوله

أو فعيل بمعنى فاعل من قولك حق الشيء يحق اذا ثبت أي الثبوت أو الثابتة في موضعها الاصل فاما التاء فقال صاحب المفتاح هي عندي للتأنيث في الوجهين لتقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة مؤنث غير مجرأة على الموصوف وهو السكامة وفيه نظر وقيل هي لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية الصرفة كما قيل في أكيلة ونطيطحة ان التاء فيها لنقلها من وصفية الى الاسمية وكذلك لا يوصف بهما فلا يقال شاة أكيلة أو نطيطحة * والهجاز (قوله في ذلك الاصطلاح) من وضع الظاهر موضع الضمير والاصل فيه (قوله والدعاء) أي بخير (قوله) فانه حقيقة شرعية في العبادة هجاز شرعي في الدعاء هذا اذا كان الذي استعمله

في الامر من أهل الشرع وأما اذا كان الذي استعمل لفظ الصلاة في الامر من لغويا كان هجازا لغويا في الاول هجاز وحقيقة لغوية في الثاني (قوله وفعل للفظ والحدث) يعني أن لفظ فعل اذا استعمله المخاطب بعرف النحوي في اللفظ المخصوص وهو مادل على معنى في نفسه واقترب زمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية وان استعمله في الحدث كان هجازا نحويا (قوله في الحدث) أي الذي هو جزئي من جزئيات مدلوله لغة لان لفظ فعل مدلوله لغة الامر والشأن والحاصل أن الفعل بالكسر في اللغة اسم بمعنى الامر والشأن نقل في النحوي للسكامة المخصوصة لاشتغالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه أعني الحدث كان هجازا نحويا وليس الفعل حقيقة لغوية في الحدث كما يتوهم (قوله لذي الاربع) أي لذي القوائم الاربع المعهود وهو الحمار والبغل والفرس وقوله والانسان أي المهيان كافي الاطول (قوله فانه حقيقة عرفية عامة في الاول) أي أن المخاطب بالعرف العام اذا استعمل لفظ دابة في ذي

قبل مفعول من جاز المكان يجوز إذا تعداه أى تعدت موضعها الأصل وفيه نظر والظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي أى طريقاً له على أن معنى جاز المكان سلكه على ما فسر الجوهري وغيره فإن المجاز طريق إلى تصور معناه واعتبار التناسب بغير اعتبار المعنى في الوصف كتسمية إنسان له حمة بأحمر ووصفه بأحمر فإن الأول ترجيح الأسم على غيره حال وضعه له والثاني لصحة إطلاقه فلا يصح نقض الأول بوجود المعنى في غير المسمى كما يلحق به بعض الضملاء (٣٩) * والمجاز ضربان مرسل واستعارة لأن العلاقة

المصححة أن كانت تشبيه معناه بأمر موضوع له

مجاز عرفي عام في الثاني (والمجاز مرسل أن كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي

القوائم الأربع يكون

حقيقة عرفية عامة إذا

كان الاستعمال باعتبار

كونها ذات أربع وأما

لو استعمل في ذات الأربع

باعتبار عموم كونها تدب

على الأرض مثلاً كان

حقيقة لغوية كما هو ظاهر

من كلامهم لبقائها في

الاستعمال على موضوعها

(قوله مجاز عرفي عام في

الثاني) قال ابن يعقوب

والعلاقة بين السبع

والشجاع في الأول المشابهة

وبين العبادة المخصوصة

والدعاء في الثاني اشتغالها

عليه وبين اللفظ المخصوص

والحدث في الثالث دلالة

عليه مع الزمان وبين

الإنسان المهان وذوات

الأربع في الرابع مشابته

لها في قلة التمييز (قوله

مرسل أن كانت الخ) سمي

مرسلاً لأن الأرسال في

اللغة الإطلاق والمجاز

الاستعاري مقيد بأدعاء

أن المشبه من جنس المشبه

به والمرسل مطلق عن هذا

بين السبع والشجاع للمشابهة وبين العبادة المخصوصة والدعاء اشتغالها عليه وبين اللفظ المخصوص والحدث دلالة عليه مع الزمان وبين الإنسان وذوات الأربع مشابته لها في قلة التمييز حيث تعتبر تلك المشابهة ولفظ الدابة في الأصل لكل ما يدب على الأرض فإن استعمل في ذات الأربع من حيث كونها مما يدب فهو حقيقة وإن استعمل فيها لمخصوصها وروى الديب لتحقق المناسبة المرجحة لتسميتها بمخصوصها وكان ذلك من أهل العرف العام صار حقيقة عرفية عامة فنقله بعد ذلك إلى الإنسان للمشابهة مجاز عرفي عام وإن استعمل فيها لمخصوصها باعتبار اشتغالها على الديب كإطلاق لفظ الجزء على السكل من غير قصد للتسمية لها بمخصوصها وإنما اعتبر الديب للتحجوز بحيث يصح أن يطلق على مخصوص آخر باعتباره كان مجازاً فاستعمال الدابة في ذات الأربع تصح فيه الاعتبارات الثلاثة وذلك واضح وبالمعارف من تعريف الحقيقة والمجاز وذكر أقسام كل منهما باعتبار النسبة إلى منشئه من اللغة والشرع والعرف العام والخاص شرع في بيان نوعي المجاز الذي هو المقصود بالذات في هذا الباب وهما المرسل والاستعارة وفي بيان أقسام كل منهما وأقسام المرسل لقلة الكلام عليها فقال (والمجاز) - إن (مرسل) أى أحد القسمين ما يسمى مرسل (أن كانت العلاقة) المصححة للتحجوز (غير المشابهة) كما إذا كانت سببية أو مسببية على ما يأتي وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سبباً لشيء أو مسبباً عنه فينقل اسمه لذلك الشيء وسمى مرسل لأن رساله أى إطلاقه عن التقييد بعلاقة المشابهة فصح

والحدث مثال للمجاز بحسب العرفية الخاصة لأن الحدث أحد مدلولي الفعل عند النحوي ومنه قولهم اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به قال في شرح الحاشية أى من مصدر لأن سببه يسمى المصدر فعلاً وحدهً وحدهً ومثال العرفية العامة لفظ دابة لذى الأربع فهو حقيقة عرفية عامة والاحسن أن يقال لذات الأربع ثم أن القول بأن الدابة ذات الأربع فيه نظر فقد قال أصحابنا في الوصية أن الدابة الخيل والبغال والحمير وقد أورد على جعل الدابة حقيقة منقولة أن الحقيقة المنقولة مخالفة للمنقول عنه فالحقيقة العرفية أن كانت إطلاق الدابة على ذات الأربع فذلك الإطلاق حقيقة لغوية وإن كان عدم تسمية غيرها والاقتصار عليها فذلك معنى لاللفظ والحقيقة العرفية لفظ والجواب أن موضوع الحقيقة العرفية مذهب بقيد كونه ذات أربع فهمى مستعملة فيما وضع له بقيد كونه ذات أربع فهمى من إطلاق السكل على الجزء وقد بسط القول عليه في شرح المختصر والإنسان مثال لمجاز عرفي عام والمراد باللفظ ما كان واضعاً واضع اللغة والشرعية ما كان واضعاً الشارع والعرفية الخاصة ما صطلح عليها قوم دون قوم والعامة ما صطلح عليها العرف العام وللأصوليين في إثبات الحقائق الشرعية خلاف يطول ذكره والمجاز اللغوي ما تجاوز فيه عن معنى لغوي والشرعي عن معنى شرعي والعرفي عن معنى عرفي فظهر بذلك أن اللفظ قد يكون حقيقة ومجازاً باعتبار وضعين ص (والمجاز المرسل الخ) ش شرع في تقسيم المجاز إلى مرسل وغيره وأعلم أن السكاكي

التقييد وقيل أنما سمي مرسل لأن رساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بل رددين علاقات بخلاف المجاز الاستعاري فإنه مقيد بعلاقة واحدة وهي المشابهة (قوله أن كانت علاقته) أى المقصودة أخذاً بما يأتي (قوله المصححة) أى لاستعمال اللفظ في غير مواضع له (قوله غير المشابهة) أى كما إذا كانت مسببية أو سببية على ما يأتي وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سبباً لشيء أو مسبباً عن شيء فينقل اسمه لذلك الشيء

فهو استعارة والافهوم مرسل وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبهة في المشبه

(قوله والافاستعارة) أى والأبأن لم تكن العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقي غير المشابهة بل كانت نفس المشابهة (قوله هي اللفظ الخ) أى لأن الماهية المجاز وهو لفظ (٣٠) وقوله فيما أى في معنى شبه ذلك المعنى المستعمل فيه بمعنى ذلك

(والافاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة كما سدد في قولنا رأيت أسدا يرمى (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم اعنى (على استعمال اسم المشبهة في المشبه) فعلى هذا تكون بمعنى المصدر

جربانه في عدة من العلاقات كما يتضح ذلك فيما يأتى من أمثله ان شاء الله تعالى (والا) بان لم تكن العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقي غير المشابهة بل كانت نفس المشابهة كما في اطلاق لفظ الاسد على الرجل الشجاع (ف) لذلك اللفظ الذى كانت العلاقة بين معناه الاصلى والمجازى المشابهة (استعارة) فالمسمى بالاستعارة على هذا هو نفس اللفظ الذى استعمل في غير معناه الاصلى للمشابهة ولذلك تعرف الاستعارة بانها هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى للعلاقة التى هي المشابهة كلفظ الاسد في قولنا رأيت أسدا يرمى فانه استعمل في الرجل الشجاع للمشابهة بينه وبين الحيوان المفترس المعلوم في الجرأة واطلاق لفظ الاستعارة على اللفظ المستعمل من المعنى الاصلى للمجاز من اطلاق المصدر على المفعول كالنسج بمعنى المنسوج وأصل الاطلاق التجوز ثم صار حقيقة عرفية (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) في العرف أيضا على غير اللفظ المستعمل الذى هو المفعول وذلك بأن يطلق لفظها (على استعمال اسم المشبه به في المشبه) وعلى هذا يكون مطلقا على فعل المتكلم الذى هو المصدر وهو الاستعمال وذلك هو الاقرب الى الأصل في الاطلاق وبرعاية هذا الاطلاق أعنى اطلاقه على المعنى المصدرى يصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة كما هو شأن كل مصدر بخلاف اطلاق لفظ الاستعارة على نفس اللفظ المستعمل فانه لا يصح فيه الاشتقاق لان المفعول لا يشتق منه اذهو بمثابة الجوامد

قسم المجاز خمسة أقسام خال عن الفائدة وقد ذكره المنصف في الايضاح قسما من المرسل وسنتكلم عليه ومجازى في حكم الكلمة بالزيادة أو النقص وقد ذكره المنصف في آخر الكلام على المجاز وعقل وقد ذكره في علم المعاني والى مرسل مفيد واستعارة وهما المذكران هنا والالف واللام في قوله المجاز يحتمل أن تعود الى المجاز بنوعيه المفرد والمركب ويحتمل أن تعود الى المفرد فقط وهو ظاهر عبارته لانه قد قدم هذا التقسيم على الكلام في المجاز المركب وسمى في الكلام في تقسيم المجاز المركب لذين القسمين في موضعه ان شاء الله تعالى وعلى تقدير أن يريد بالمجاز المجاز المفرد قال انه ينقسم الى مرسل وغيره فالمرسل ما كانت علاقته غير المشابهة وغير المرسل ما كانت علاقته المشابهة وغير المرسل يسمى استعارة وقيل المجاز والاستعارة مترادفان على معنى واحد حكاه عبيد اللطيف البغدادي والمشهور الاول فالاستعارة مجاز مفرد علاقته مشابهة معناه بما هو موضوعه والمرسل مجاز مفرد علاقته غير مشابهة معناه بما هو موضوعه هكذا قال المنصف وهو مخالف لكلام السكاكي وللتحقيق فقد قدمنا أن التحقيق وهو مقتضى كلام السكاكي أن العلاقة اذا كانت المشابهة ولم تقصد المبالغة فلا يكون ذلك استعارة وان قصدت المبالغة كان استعارة وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه فيقال الاستعارة استعمال اللفظ وهو توسع فان المجاز هو اللفظ المستعمل لا الاستعمال وهذا ليس خاصا بالاستعارة بل كثيرا ما يطلق المجاز على استعمال اللفظ في غير موضوعه فلو ذكر المنصف هذا التوسع في المجاز بجملته لكان أصوب (قوله فهما) أى اذا أردنا بالاستعارة الاستعمال فلا بد لهما من

اللفظ الاصلى به واعلم أن ما ذكره المنصف من أن الاستعارة قسم من المجاز وقسيمة للمرسل منه هذا اصطلاح البيانين وأما الاصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كما لا تقع في العنت اذا رأيت مجازا مرسلأ أطلق عليه الاستعارة قاله الثوري (قوله رأيت أسدا يرمى) كأنه قال رأيت رجلا يشبه الأسد يرمى بالنشاب فقد استعمل لفظ أسد في الرجل الشجاع والعلاقة هي المشابهة في الشجاعة والقرينة هي قوله يرمى واطلاق لفظ استعارة على اللفظ المستعمل من المعنى الاصلى للمعنى المجازى من اطلاق المصدر على المفعول كالنسج بمعنى المنسوج وأصل الاطلاق التجوز ثم صار حقيقة عرفية (قوله وكثيرا ما تطلق الاستعارة) أى وكثيرا ما يطلق في العرف لفظ الاستعارة والمراد أن هذا كثير في نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق

أقل (قوله على فعل المتكلم) أعنى المعنى المصدرى لاعلى اللفظ المستعمل كما ذكره قبل (قوله اسم المشبه به) أى لفظه ليشمل استعارة الفعل والحرف فراده بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف ويصح

و يصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار)

بخلاف المصدر وإذا صح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على إرادة المعنى المصدرى به فيشتق منه لمتعلقاته وهى المشبه به والمشبه واللفظ والمستعمل للفظ فيقال للمشبه مستعار له لأنه هو الذى أتى باللفظ الذى هو لغيره وأطلق عليه فصار كالإنسان الذى استعير له الثوب من صاحبه وألبسه و يقال للمشبه به مستعار منه اذ هو كالإنسان الذى استعير منه ثوبه وألبسه غيره حيث أتى منه بلفظه وأطلق على غيره ويقال للفظ مستعار لأنه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للألبسة وينبغى أن يقال على هذا للإنسان المستعمل للفظ في غير معناه الأصلي مستعير لأنه هو الآتى باللفظ من صاحبه كالاتى باللباس من صاحبه ولكن هذا الاشتقاق أعنى الاشتقاق للمستعمل لم يجز به العرف والى هذا أشار بقوله (فهما) أى المشبه به والمشبه يقال فيهما (مستعار منه ومستعار له) تشبيهاً للاول بصاحب الثوب والثانى بالألبسة من صاحبه كما بينا (واللفظ) أى لفظ المشبه به يقال فيه (مستعار) تشبيهاً باللباس المستعار من صاحبه لغيره كما بينا وهذا يعلم أنه فى هذا الاطلاق أيضاً مجاز صار حقيقة عرفية وعلى هذا فهو مشترك عرفى والاول أكثر وهو الذى يجرى فى التعاريف فإن قيل ما موجب كون المعنى المجازى لا بد فيه من علاقة بينه وبين المعنى الأصلي ولم يصح أن يطلق اللفظ على غير معناه الأصلي بلا علاقة ويكتفى فيه بالقرينة الدالة على المراد قلنا اطلاق اللفظ على غير معناه الأصلي ونقله على أن يكون الاول أصلاً والثانى فرعاً تشريك بين المعنيين فى اللفظ وتفرع لاحد الاطلاقين على الآخر وذلك يستدعى وجهاً لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعانى وذلك الوجه هو المناسبة والافلا حكمة فى التخصيص فيكون تحكما ينأى حسن التصرف فى التأصيل والتفريع ولا يقال المشترك لامناسبة فيه فيكون تحكما لا نأقول لا تفرع فيه ولا تشريك بالقصد الأولى وأيضاً من حكمة الوضع أمران أحدهما الرمز الى المعنى باللفظ مع ضرب من الخفاء فى الدلالة عند الحاجة للاخفاء والآخر الإشارة اليه مع الوضوح فيها عند اقتضاء المقام للوضوح وهذا المقصد انما يكون فى رعاية الانتقال من معنى لاخر لان فيه يتصور الخفاء تارة دون أخرى كما تقدم وأنما ينتقل من معنى لما يبينه وبينه مناسبة والمناسبة هى العلاقة فوضع المجاز لاعتبار العلاقة لفائدة هذا المقصد فان قيل الانتقال فى المجاز من معنى لاخر لمناسبة قديدى ظهره فى الرسل لان فيه الانتقال من ملابس الملابس على ما يأتى وذلك بأن يختلج فى صدر السامع المعنى الأصلي عند اختطاف اللفظ ثم ينصرف بالقرينة الى غيره ويجد أقرب الاشياء اليه ملابس المعنى بالقرينة فالملابسة صححت الاستعمال وأعانت على الفهم لانه كثيراً ما يلتفت الذهن الى ما فى أطراف الشئ والقرينة أعانت أيضاً على الفهم وأكدته وعينت المراد وأما مجاز الاستعارة مما بمعنى الانتقال فيه فانك ان استعملت الاسد لم ينتقل منه الى الرجل الشجاع من حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازماً للاسد وملابسه وانما ينتقل منه الى وصف الشجاع ولم يقصد اذ لا مشابهة بينه وبين معروضه ولو قصد كان من المجاز المرسل قلنا الانتقال من الاسد الى لازمه الذى هو نفس الشجاع الذى هو عارضه ولازمه ولما كان ملابساً أيضاً وعارضاً للرجل انتقل منه الى الرجل الموصوف لانه لا يراد هنا اللزوم

مستعار ومستعار منه ومستعار له والمستعار منه المشبه به والمستعار له المشبه والمستعار هو اللفظ ويشق للمستعار له منه أى من الاستعارة لانها معنى يصح الاشتقاق منه أما اذا أطلقنا الاستعارة على اللفظ فلا يشق منه مستعار له ولا مستعار منه ولا مستعار لكونه اسماً للفظ لا لحدث كذا قال المصنف وأضاف ان

فيسمى المشبه به مستعاراً منه والمشبه مستعاراً له واللفظ مستعاراً وعلى الاول لا يشتق منه لكونه اسماً للفظ لا لحدث

(قوله ويصح منه الاشتقاق) أى ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على اطلاقها بالمعنى المصدرى كما هو شأن كل مصدر فيقال المتكلم مستعير والمشبه به مستعار منه والمشبه مستعار له ولفظ المشبه به مستعار بخلاف اطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار فانه لا يصح منه الاشتقاق لان اسم المفعول لا يشتق منه (قوله أى المشبه به) وهو معنى الاسد مثلاً والمشبه وهو معنى الرجل مثلاً وقوله أى لفظ المشبه به كلفظ الاسد مثلاً وقوله مستعار أى لمعنى المشبه

* الضرب الاول المرسل وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملائمة غير التشبيه كاليد اذا استعملت في النعمة لان من شأنها ان تصدر عن الجارحة ومنها تصل الى المقصود بها او يشترط أن يكون في الكلام إشارة الى المولى لها فلا يقال انست اليد في البلد أو اقميت يدا كما يقال انست النعمة في البلد أو اقميت نعمة وإنما يقال جات يده عندي وكثرت أياديه لدى ونحو ذلك ونظير هذا قولهم في صفة راعي الابل ان له عليها اصبعاً أرادوا أن يقولوا له عليها أثر حذق فدلوا عليه بالاصبع لانه ما من حذق في عمل يد الا وهو مستفاد من حسن تصرف الاصابع واللاطف في رفعها ووضعها كما في الخط والنقش وعلى ذلك قيل في تفسير قوله تعالى بلى قادرين على أن نسوي بنانه أى نجعلها كخف البعير فلا يتمكن من الاعمال اللطيفة فأرادوا بالاصبع الانحرال حسن حيث يقصد الاشارة الى حذق في الصنعة لا مطلقاً حتى يقال رأيت أصابع الدار وله اصبع حسنة واصبع قبيحة على معنى أنى احسن وأنى قبيح ونحو ذلك وينظر الى هذا قولهم ضربته سوطاً لانهم عبروا عن الضربة الواقعة بالسوط باسم السوط فجعلوا أثر السوط سوطاً وتفسيرهم له بقولهم المعنى ضربته

(٣٣)

لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الوضوءة للجارحة المخصوصة اذا استعملت (في النعمة) لكونها

العقل بل مطلق الملائمة الصحيحة لمطلق الانتقال ولو في أحيان وذلك كاف في الاعانة على فهم المراد مع القرينة فصار وجه شبه في التشبيه البني عليه الاستعارة كالآلة للانتقال في جاز الاستعارة فلي تأمل ثم أشار الى أمثلة المرسل والى أنواع علاقته فقال (والمرسل) الذى تقدم أنه هو المجاز الذى ليست علاقته المشابهة (كاليد) التى وضعت في الاصل للجارحة المعلومة فانها تستعمل مجازاً مرسل (في النعمة) والعلاقة كون اليد كآلة الفاعلية للنعمة في أن العلة الفاعلية يترتب عليها المفعول وجوداً كما يترتب وصول النعمة الى المقصود بها عن حركة اليد ويترتب وجودها بوصف كونها نعمة على الغير بالفعل ولا شك في تحقق الملائمة بين العلة الفاعلية ومفعولها المقتضية للانتقال وكذا ما هو مثلها في الترتيب فان الترتيب على الشيء ينتقل الذهن منه اليه وإنما قلنا هو كآلة الفاعلية ولم نقل هي نفس العلة لان للترتيب عليه وصف اليد وحركتها لانفس اليد والترتيب أيضاً وصول النعمة وانصافها بكونها نعمة لانفس وجودها في ذاتها كالملائمة الفهمية موجودة كما لا يخفى في الترتيب الوصفى كما في الذاتى ويحتمل أن تعتبر اليد للنعمة كآلة الصورية اذ بها تظهر كما يظهر المفعول بصورته أو كآلة للمادة لترتيبها على اليد كما يترتب الشيء من مادته وعلى كل حال فالعلاقة هنا تعود الى السببية الفاعلية أو

المجاز لا يشتق منه كما صرح به جماعة وان كان لنافيه نظر وأيضاً فان اللفظ سميناه استعارة فكيف نسميه مستعاراً ص (والمرسل كاليدها) ش شرع في تقسيم للرسول وهو ما بينه وبين موضوعه علاقة غير المشابهة وينبغي أن يقال غير المبالغة في المشابهة كما سبق ومثله المصنف باطلاق اليد على النعمة والقدرة أى على النعمة تارة وعلى القدرة أخرى ولم يبين المصنف العلاقة في هذا الاطلاق ويظهر أنها اذا أطلقت على القدرة من اطلاق السبب على السبب واذا أطلقت على النعمة كذلك لان اليد سبب النعمة أو من اطلاق المحل على الحال لان اليد محل النعمة ومنها تحصل وهى سبب القدرة على البطش

ضربة بالسوط بيان لما كان الكلام عليه في أصله ونظير قولنا له على يدك قول النبي صلى الله عليه وسلم لأزواجه أسرعكن لحوقاً ويرى لحوقاً أطولكن يدا وقوله أطولكن نظير ترشيح الاستعارة ولا بأس أن يسمى ترشيح المجاز والمعنى بسط اليد بالاعطاء وقيل قوله أطولكن من الطول بمعنى الفضل يقال لفلان على فلان طول أى فضل فليس على هذين الوجهين بمعنى النعمة ويحتمل أن يريد أطولكن يدا بالاعطاء أى أمدكن خذف قوله بالاعطاء للعلم به

(قوله لانه) أى لفظ المشبه به وقوله من أحد هو المعنى المشبه به وقوله فألبس غيره هو المعنى المشبه بالتشبيه

بين المعاني والاستعارة للافظاظ والحاصل أنك اذا قلت رأيت أسديرى فقد شبه الرجل الشجاع بالحيوان المقترس واستعير اسم المشبه له للمشبه فالمعنى المشبه وهذات الرجل الشجاع مستعار له لانه هو الذى أتى باللفظ الذى لغيره وأطلق عليه فصار كالانسان الذى استعير له الثوب من صاحبه وألبسه ويقال للمعنى المشبه به وهو الحيوان المقترس مستعار منه اذ هو كالانسان الذى استعير منه ثوبه وألبسه غيره من حيث انه أتى بلفظه وأطلق على غيره ويقال لفظ أسد مستعار لأنه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه لا لبسه ويقال للانسان المستعمل لفظ في غير معناه الأصل مستعير لأنه هو الذى أتى باللفظ من صاحبه كآتى باللباس من صاحبه (قوله كاليد في النعمة) أى كلفظ اليد اذا استعمل في النعمة مثل كثرت أيادى فلان عندي وجلت يده لدى ورأيت أياديه عمت الوجود فاطلاق اليد على النعمة فمما ذكر مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على مسببه لان اليد سبب في صدور النعمة ووصولها الى الشخص المقصود بها (قوله لكونها) أى اليد بمعنى الجارحة لا بمعنى اللفظ ففيه استخدام

بمنزلة

وكاليد أيضا اذا استعملت في القدرة لان أكثر ما يظهر سلطانها في اليد وبها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ والدفع والوضع والرفع وغير ذلك من الأفعال التي تنبئ عن وجوه القدرة ومكانها وأما اليد في قول النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون تنكفأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم فهو استعارة والمعنى أن مثلهم مع أكثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور أن يتخذ بعض أجزاء اليد بعضا وأن تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركون لان كلمة التوحيد جامعة لهم وكلا روية

(قوله بمنزلة العلة الفاعلية) أي لكون الاعطاء صدر منها وانما لم تكن علة فاعلية حقيقة لان العلة الفاعلية في الحقيقة الشخص المعطى واليد آلة لاعطاء كذا قرر بعض الأشياخ وفي ابن يعقوب أن العلاقة في إطلاق اليد على النعمة كون اليد كالعلة الفاعلية للنعمة من جهة أن العلة الفاعلية يترتب عليها وجود المفعول كما يترتب وصول النعمة إلى المقصود بها (٣٣) على حركة اليد و يترتب وجودها

بوصف كونها نعمة على حركة اليد والوصول للغير بالفعل ولا شك في تحقق الملازمة بين العلة الفاعلية ومفعولها المقضية لا انتقال وكذا ما هو مثلها في الترتيب فان المترتب على الشيء ينشأ من الله من الله واما قلنا هو كالعلة الفاعلية ولم نقل نفس العلة لان المترتب عليه وصف آخر غير اليد وهو حركتها لانفسها والمترتب أيضا وصول النعمة واتصافها بكونها نعمة لانفس وجودها فالعلاقة هنا ترجع إلى السببية الفاعلية (قوله وكاليد في القدرة) أي وكاليد اذا استعملت في

بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود بها (و) كاليد في (القدرة) لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد وبها تكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك (والراوية) التي هي في الأصل

الصورية أو المادية قيل ان التجوز في اليد عن النعمة يشترط فيه الإشارة إلى النعم فيقال لا يد يد عندى ولا يقال في البلد يد وورد عليه أن الإشارة إلى النعم ان كان لكونه قرينة لم يختص ذكر النعم بكونه قرينة وان كان لشيء آخر فلا وجه لصحة أن يقال عندى أي الذي لا يقام لها بالشكر من غير ذكر النعم ويكون مجازا قطعاً (و) كاليد أيضا اذا استعملت في (القدرة) فانها فيها مجاز مرسل وذلك لان آثار القدرة وسلطانها تظهر باليد غالباً مثل البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك كالدفع والمنع فينتقل من اليد إلى الآثار الظاهرة بها ومن الآثار إلى القدرة التي هي أصلها فهي مجاز عن الآثار والآثار يصح إطلاقها مجازاً عن القدرة ولا مانع من انبناء تجوز على آخر تقديرها فالعلاقة كون اليد كالعلة الصورية للقدرة واثارها اذ لا تظهر إلا بها كإظهار المصور البصوري أو كون القدرة كالعلة المادية لآثار اليد لانها أصلها كالمادة للصورة ولا شك أن العلة نستلزم مفعولها في الجملة ويفهم منها أو تفهم منه فكذا ما هو بمنزلة أحدهما في الترتيب المقتضى للانتقال والفهم وان لم تكن هنا علة مادية ولا صورية لاستقلال كل من القدرة واليد والآثار في حقيقة ذاته فقد عادت العلاقة هنا أيضا إلى معنى السببية (و) (ك) (الراوية) التي وضعت في الأصل للبعير الذي يحمل المزايدة وهي سقاء

ونحوه قال في الإيضاح ويشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولى لها فلا يقال اتسعت اليد في البلد أو اتسعت يدا كما يقال اتسعت النعمة واقتنيت نعمة واما يقال جلت يده عندى وكثرت أيادي لبي وفيما

(٥ - شروح التلخيص - رابع) القدرة كما في قولك لا أمير يد أي قدرة فان استعمالها فيها مجاز مرسل وذلك لان آثار القدرة تظهر باليد غالباً مثل الضرب والبطش والقطع والاخذ والدفع والمنع فينتقل من اليد إلى الآثار الظاهرة بها ومن الآثار إلى القدرة التي هي أصلها فهي مجاز عن الآثار من إطلاق اسم السبب على المسبب والآثار يصح إطلاقها مجازاً على القدرة من إطلاق اسم السبب على السبب ولا مانع من انبناء مجاز على مجاز آخر تقديرها فالعلاقة في إطلاق اليد على القدرة كون اليد كالعلة الصورية للقدرة واثارها اذ لا تظهر القدرة واثارها إلا باليد كإظهار المصور البصوري أو بصوريته فرجعت العلاقة هنا إلى معنى السببية (قوله لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة) ماصدرية أي لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة أي سلطتها وتأثيرها وقوله في اليد أي باليد (قوله وبها) أي باليد تكون الأفعال الدالة على القدرة أي غالباً بدليل قوله السابق أكثر وهذا عطف تفسير لما قبله وحاصله أن الأفعال الدالة على القدرة لما كانت لا تظهر إلا باليد صارت القدرة واثارها كل منهما لا يظهر إلا باليد وان كان ظهور أحدهما مبشرة والآخر بواسطة وحيث كان كل منهما لا يظهر إلا باليد صارت اليد كالعلة الصورية لها وهذا كله بناء على أن المراد بالقدرة الصفة التي تؤثر في الشيء عند تعلقه به واما اذا أريد بها أثرها كما قال السكاك بن أبي شريف فالعلاقة حينئذ السببية في الجملة اذ قد أطلق اسم السبب وهو اليد وأريد بالسبب وهو الآثار الصادرة عنها (قوله وغير ذلك) كالدفع والمنع

للمزادة مع كونها للبعير الحامل لها الحمل اياها ، والحفص في البعير مع كونه لمتاع البيت لحملها اياه ، وهما في الغيث كقولهم أصابتنا السماء
لكونه من جهة المظلة وكالا كاف في قول الشاعر * يأكلن كل ليلة إكافا * أي علفا بمن الاكاف وهذا الضرب من المجاز يقع
على وجوه كثيرة غير ما ذكرنا * منها تسمية الشيء باسم جزئه

(قوله اسم للبعير الذي يحمل المزادة) الذي في الصحاح الراوية البعير والبغل والحمار الذي يستق عليه والعامة تسمى المزادة راوية وذلك
جائز على الاستعارة اه فقول الشارح اسم للبعير لا مفهوم له (قوله المزادة) بفتح الميم والجمع مزاید والمراد بها كما في شرح السيد على
المفتاح ظرف الماء الذي يستق به على الدابة التي تسمى راوية وقال أبو عبيد الزادة سقاء من ثلاثة جلود تجمع أطرافها طلبا لتحملها
كثرة الماء فهي سقاء الماء خاصة وأما المزود بكسر الميم فهو الظرف الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر وجمعه مزود والراوية
الذي هو اسم للدابة الحاملة للماء أما يستعمل عرفا في المزادة لا في المزود كما في اسم وابن يعقوب فإذا علمت مغايرة المزادة للمزود تعلم أن تفسير
الشارح الزادة بالمزود غير صحيح (قوله حاملا لها) أي يحاور لها عند الحمل فسميت المزادة راوية للمجاورة والمتجاوران ينتقل من أحدهما
للاخر (قوله بمنزلة العلة المادية) عطف (٣٤) على قوله حاملا لها أي والعلاقة كون البعير حاملا لها وكونه بمنزلة العلة المادية

لها وهذا إشارة الى علاقة
أخرى وهي مطلق السببية
كما قبلها بأن يجعل البعير
بمنزلة العلة المادية للمزادة
لأنه لا وجود لها بوصف
كونها مزادة في المادة الا
بحمل البعير لها فصار
توقفها بهذا الوصف على
البعير كتوقف الصورة
على المادة في أن لا وجود
لأحدهما الا مع صاحبه
والتوقف في الجملة يصحح
الانتقال والفهم وإنما
قال بمنزلة العلة الخ لأن
العلة المادية ما يكون
الشيء معه بالقوة كالشئ
للسرير فإن الصورة السريية
موجودة مع الخشب

اسم للبعير الذي يحمل المزادة اذا استعملت (في المزادة) أي المزود الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ
للسفر والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثل الى بعض أنواع العلاقة أخذ
في التصريح ببعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أي من الرسل (تسمية الشيء باسم جزئه)
من ثلاثة جلود تجمع أطرافها لتحملها كثرة الماء فانها مجاز مرسل اذا استعملت (في المزادة) التي
هي سقاء الماء ولا تستعمل الراوية الا فيه والجمع مزاید كسطيحة وسطائح وزنا (١) ومعنى وأما المزود
الذي هو إزاء الطعام للسفر وجمعه مزود فلا يستعمل فيه الراوية الذي هو اسم البعير الحامل
للماء والعلاقة كون البعير حاملا لها عند الحمل والمتجاوران ينتقل من أحدهما الى الآخر
ويحتمل أن تد هذه العلاقة الى مطلق السببية كما قبلها بأن يجعل البعير بمنزلة العلة المادية للمزادة
لأن المزادة لا وجود لها بوصف كونها مزادة في العادة لا بحمل البعير لها فصار توقفها بهذا الوصف
على البعير كتوقف الصورة على المادة في أن لا وجود لأحدهما الا مع صاحبه والتوقف في الجملة
يصحح الانتقال والفهم ولما أشار بالمثل الى بعض أنواع العلاقة وهي ما يكون كالعلاقة السببية
في التوقف والابناء على ما قررناه شرع في التصريح ببعض أنواع العلاقة البيانية فقال (ومنه)
أي ومن المجاز المرسل ما كانت علاقته ملازمة للكل وهو قسبان أحدهما (تسمية الشيء
باسم جزئه) وثانيهما العكس أعني تسمية الجزء باسم الكل ولا يخفى ما في العبارة من التسامح لأن
ذكره نظر لأن كل مجاز فلا بد له من قرينة كما سبق فلاحاجة الى تقييد هذا النوع ثم الإشارة الى المولى لها
لا يتعين بل بذكر قرينة ما فقد تحصل القرينة من غير إشارة الى المولى كقولك رأيت يد اعمت الوجود

بالقوة والبعير وان كان محصلا للمزادة من حيث وصفها فهي من حيث هذا

الوصف معه بالقوة لكن المزادة لم تجعل منه بحيث يكون جزءا لها (قوله بالمثل) ألجنسية (قوله الى بعض أنواع العلاقة) قيل
انها تعتبر وصف المنقول عنه كافي الأمثلة وهو التحقيق وقيل تعتبر وصف المنقول اليه وقيل انها تعتبر وصفا لهما معا (قوله أخذ في
التصريح ببعض الآخر) أي وان صرح في ذلك الآتي بما يشمل بعض ما ذكر أولا فان حاصل العلاقة في اليد اذا استعملت في النعمة
والقدرة السببية في الجملة وهذا داخل في قوله الآتي أو باسم سببه الا ان يقال ان السببية الآتية غير المتقدمة لان المتقدمة سببية
تجزئية بخلاف الآتية فانها حقيقية

(١) قول ابن يعقوب وزنا هكذا في الأصل ولا مشابهة بينهما في الوزن فان مزادة مفعلة ومزاید مفاعل وسطيحة فصيحة وسطائح فمائل
كتبه ٩٥٥٥٣

كالمعين في الر بيئة لكون الجارحة المخصوصة هي المقصود في كون الرجل ر بيئة اذ ما عداها لا يفي شيئا مع فقد هافصارت كأنها الشخص كله وعليه قوله تعالى قم الليل الا قليلا أى صل ونحوه لاتقم فيه أبدا أى لاتصل وقول الذي عليه السلام من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه أى من صلى

(قوله في هذه العبارة نوع من التسامح) أى لان ظاهرها أن المجاز نفس تسمية الشيء باسم جزء مع أن المجاز هو اللفظ الذي كان للجزء وأطلق على السكل للابسة لكونه لما كان السبب في كون ذلك اللفظ مجازا تسمية السكل به مع كونه اسما لجزءه تجوز في جعل التسمية من المجاز (قوله والمعنى) أى المراد من هذه العبارة (قوله أن في هذه التسمية مجازا) (٣٥) في معنى مع أى أن مع هذه التسمية مجازا أى

أن هذه التسمية يصاحبها المجاز المرسل فالمجاز المرسل مصاحب لتلك التسمية لا أنه واقع فيها كما هو ظاهر الشارح ولا أنه نفس التسمية كما هو ظاهر المصنف ويمكن أن يوجه كلام المصنف أيضا بخذف المضاف أى ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه تسمية الخ (قوله وهو اللفظ الخ) أى والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على

في هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى أن في هذه التسمية مجازا مرسل وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء (كالمعين) وهي الجارحة المخصوصة (في الر بيئة) وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق على السكل بما يكون له من بين الأجزاء مزيدا ظاهرها أن المجاز نفسه هو تسمية الشيء باسم الجزء وقد علمت أن المجاز هو اللفظ الذي كان للجزء وأطلق على السكل للابسة ولكن لما كان سبب كونه مجازا معتبرا تسمية السكل به لكونه اسما لجزءه تجوز في جعل التسمية نفس المجاز فالاول وهو الذي صح كونه مجازا انما هي باعتبار كونه اسما للسكل لكونه اسما لجزءه (كالمعين) التي هي الجارحة المخصوصة في أصلها فانها تستعمل مجازا مرسل (في الر بيئة) والر بيئة اسم الشخص الرقيب والعين جزء منه وقد أطلق اسم جزءه عليه ولكن لا يصح اطلاق كل اسم جزء على السكل وانما يطلق اسم الجزء الذي لمزيدا اختصاص بتحقيق ماصار به ذلك السكل حاصل بوصفه الخاص فان الر بيئة انما تحقق كونه شخصار قريبا بالعين اذ لولاها انتفت عنه الرقبيبة فلذلك يقال فيه يجب قتل العين واتخاذ الحذر منه ولا يقال يقتل يدولا يقتل رجل مراد بهما الرقيب وقيل ان الاسناد الى العين لهذا المعنى من المجاز العقلي وان جعل السكل ينسب الى الجزء لكثرة

وقد تحصل الاشارة الى المولى ولا قرينة تصرف الى المجاز كقولك يعجبني بدز يدو تمثيل المصنف بقوله جلت يده عندي فيه نظر لان ذلك ليس فيه ما يعين المجاز اذ لا مانع أن تقول جلت يده عندي مریدا الجارحة وأما كثرت أياديه عندي ففيه قرينة تصرفه الى المجاز ولكن ليست الاشارة الى المولى بل لفظ كثرت الباء المثلثة لان الجارحة لا تكثر وكذلك لفظ الايادي اذ اقلنا ان اليد بمعنى النعمة فيجمع على أياد وبمعنى الجارحة على أيدي وقال المصنف وأما قوله صلى الله عليه وسلم المؤمنين تنكفأ مأوهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم فهو استعارة أى هم مثل اليد وما قاله هو الصواب على ما نختاره الا أنه لا يحسن منه لانه يرى أن مثل ذلك تشبيه لاستعارة الأنا يد بقوله استعارة أنه ليس بمجاز ومرسل ونظير اطلاق اليد على القدرة اطلاق اليمين وقد ادعى ذلك في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وليس كذلك بل هو استعارة بالتخييل واليه أشار الزمخشري بجعله ذلك خارجا عن الحقيقة وعن المجاز أى للمجاز المرسل والقرض من قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه اذا أخذ بجملته ومجموعه تصوير عظمته تعالى ر التوقيف على كنه جلاله لا غير من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين الى جهة حقيقية أو جهة مجازية فان السامع لذلك اذا كان له فهم يقع على الزبدة والخلاصة التي هي الدلالة على القدرة الباهرة وأن الافعال العظيمة التي تتعبر فيها الاذهان هيته عليه هوانا لا يوصل السامع الى الوقوف عليه الا بما تؤديه هذه العبارة من

حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب ومن المعلوم أن الر بيئة انما تحقق كونه شخصار قريبا بالعين اذ لولاها لاتفت عنه الرقبيبة والى هذا أشار الشارح بقوله ويجب الخ (قوله وهي الجارحة المخصوصة) أى بحسب أصل وضعها (قوله في الر بيئة) أى فانها تستعمل مجازا مرسل في الر بيئة مأخوذ من ر اذا أشرف (قوله وهي الشخص الرقيب) أى السمي بالجاسوس الذي يطلع على عورات العدو (قوله والعين جزء منه) أى فقد أطلق اسم جزءه عليه لعلاقة الجزئية (قوله بما يكون) أى من الأجزاء التي يكون لها مزيدا اختصاص بالمعنى الذي يقصد من السكل كالاطلاع في هذا المثال حالة كونه متجاوزا غير من الأجزاء

اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيثة (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله (كالاصابع) المستعملة (فى الانامل) التى هى أجزاء من الاصابع

اللابسة وفيه بعد (و) أما (عكسه) أى عكس ما كان فى تسمية الشئ باسم جزئه وهو ما كان فى تسمية الجزء باسم الكل فى (كالاصابع) الموضوعة للأعضاء المعالمة فانها تستعمل (فى) أجزائها التى هى (الانامل) مجازا مرسل كقوله تعالى يجعلون أصابعهم أى أنامل أصابعهم للعلم بأن جعل الاصابع بنماها فى الآذان غير واقع وقيل ان هذا من باب نسبة الفعل (١) الذى فى نفس الامر للكل لجزئه ولا يسمى مجازا كقوله ضربت زيدا ومسحت بالمدنيل فلا يكون مجازا ولولم تضرب كلا ولا مسح بالكل وفيه

التخييل ولا ترى بآبى علم البيان أدق ولا أطف من هذا الباب ولا أنفع وأعون على تماطى تأويل الشبهات وما أتى من زل الامن قلة عنايتهم بالبحث والتنقيب حتى يعلموا أن فى أعداد العلوم الدقيقة علما لو قدره وحق قدره لما خفى عنهم أن العلوم كلها مفتقرة اليه لا يحل عقدة من عقدها المأور به ولا يفك قيودها المسكرة به الا هو وكمن آية أو حديث قد ضيع وسيم الحسب بالتأويلات البعيدة لأن من تأول ليس من هذا العلم فى غير ولا تغير ولا يعرف فيعلم منه من دبر هذه نبذة من كلام الزخشرى ذكرتها الحسنات غير أنه وقع فى أثنائها وهم فانه ذكر أن سبب نزولها أن جبريل جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اذا كان يوم القيامة جعل الله السموات على اصبع والارضين على اصبع والماء والشجر على اصبع وجميع الخلاق على اصبع ثم يقول أنا الملك فضحك النبي صلى الله عليه وسلم تصديقه ثم قرأ هذه الآية وهذا وهم من الزخشرى وتصحيف وانما القائل ذلك خبر من أخبار المم وقد صدق بذلك التجسيم ولهذا رد عليه بقوله تعالى وما قدروا الله حق قدره وأما قوله فى الحديث تصديقه فهو مؤول وإما على معنى التصديق بحسب اللفظ الذى له محمل صحيح وان لم يرد حقيقة التى أرادوها هم وغير ذلك ومن اطلاق اليد بمعنى النعمة إخبار النبي صلى الله عليه وسلم أن أسرع أزواجه لحوقا به أطولهن يدافأخذوا قسبة يذرعونها وفى البخارى كانت سودة أطولهن بداوى مسلم فكانت أطولنايدا زينب وجمع بينهما بأنتهما مجلسان فالمجلس الذى حضرته زينب غير المجلس الذى حضرته سودة وكانت سودة على الإطلاق أسرعهن لحوقا به على أن فى جملة مجاز انظر الجواز أن يكون كناية كذا قاله بعضهم وفيه نظر لان طول اليد الجارحة لا مناسبة فيه لكثرة الصدقة كالمنااسبة فى طول النجاد أطول القائمة وتطلق أيضا اليد على الانقياد كما يقال نزع يده من الطاعة وقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون يحتمل النعمة والقدره والانقياد أى يعطوها صادرة عن نعمة حاصلة منكم عليهم وهى ابقاء أرواحهم وأصادرة عن قوة واستعلاء لكم أو عن قوة لهم لانهم اذا أعطوا الجزية فقد تجاوزوا قوتهم الى الضعف وهو حسن أو عن انقياد وطاعة منهم * ثم مثل المصنف أيضا المجاز المرسل باطلاق الراوية على الزادة فانها حقيقة فى الحامل لها فأطلق عليها وهو من مجاز المجاورة وظاهر كلام السكاكى أنهم من اطلاق السبب على المسبب لان الراوية سبب لحمل الزادة * ثم أخذ المصنف فى تعداد العلاقات وكان ينبغى أن يذكر هذه الأشئلة فى مواضعها فأشار الى النوع الاول بقوله ومنه أى ومن المرسل تسمية الشئ باسم جزئه أى اطلاق اسم جزء الحقيقة على الحقيقة كلها وقوله تسمية فيه نظر فان المجاز الاسم لا التسمية ومثاله اطلاق العين على الربيثة فان الربيثة اسم للشخص الجاسوس سمى عيناه وهو اسم جزئه فأطلق الجزء على الكل وفيه نظر ان أحدهما أن العين اسم لجزء الانسان مطلقا لا بقيد كونه ربيثة فلم يطلق اسم جزء الربيثة عليه بل أطلق اسم جزء الانسان المطلق على الربيثة اذ ليس فى قولنا للربيثة عين ما يعجزها عن عين

* ومنها عكس ذاك نحو يحملون أصابعهم فى آذانهم أى أناملهم وعليه قولهم قطعت السارق وانما قطعت يده

(قوله الذى يطلق على السكاكى الخ) وأما اطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون الجزء فيه هذه المنابة

(١) قوله الذى فى نفس الأمر الكل لجزئه هكذا فى الأصل ولعل الصواب من باب نسبة الفعل الذى فى نفس الأمر للجزء الى كله فتأمل كتمه ممتدحه

* ومنها تسمية المسبب باسم السبب كقولهم رعيننا الغيث أى النبات الذى سببه الغيث وعليه قوله عز وجل فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكمسمى جزء الاعتداء اعتداء لانه مسبب عن الاعتداء وقوله تعالى ونبلوا أخباركم تجوز بالبلاء عن العرفان لانه مسبب عنه كأنه قيل ونعرف أخباركم وعليه قول عمرو بن كلثوم

ألا لا يجهلن أحد علينا * فنجهل فوق جهل الجاهلينا

الجهل الأول حقيقة والثانى مجاز عبر به عن مكافأة الجهل وكذا قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها تجوز بلفظ السيئة عن الاقتصاص لانه مسبب عنها قيل وان عبر بها عما ساء أى أضر لم يكن مجاز لأن الاقتصاص محزن فى الحقيقة كالجنابة وكذا قوله تعالى ومكر واما مكر الله تجوز بلفظ المكر عن عقوبته لانه سببها قيل ويحتمل أن يكون مكر الله (٣٧) حقيقة لان المكر هو التدبير فيما يضر

الخصم وهذا محقق من الله تعالى باستدراجهم اياهم بنعمه مع ما أعد لهم من نعمه

فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم (وتسميته) أى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحور عيننا الغيث) أى النبات

تعسف لان نسبة مطلق الجعل الى الأصابع كثير اما يريد به الكل فلولا آذان لجرى على الأصل وأما نحو الضرب فلا يتناول من تصوره على الكل فجعل من باب الحقيقة والام يخل كلام عن مجاز غالبا وهو

(قوله يجعلون أصابعهم) أى أناملهم والقرينة

استحالة دخول الأصابع بتمامها فى الآذان عادة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع فى الآذان لتلايم سمع شيئا من الصواعق ويجوز أن يكون التجوز فى الاسناد وأن يكون على حذف مضاف أى أتملة أصابعهم وذكر بعضهم ان هذا من باب نسبة الفعل الذى فى نفس الامر للجزء الى الكل ولا يسمى هذا مجازا كقولك ضربت زيدا ومسحت بالمنديل فلا يكون مجازا ولولم تضرب كما ولا مسحت بأكاه وفيه تعسف لان نسبة مطلق الجعل للأصابع كثير اما يريد به الكل فلولا الآذان لجرى على الأصل

غيره * الثانى أن العين لم تطلق على ما هو كل لها وهو الانسان مطلقا بل على انسان خاص فهو من اطلاق جزء الشئ على أخص من كاه (ثم أقول) ان أراد المصنف أن العلاقة هى الجزئية ففيه نظر لانه لم يطلق العين على الربيئة لأنها جزء مطلقا بل لأنها جزء مخصوص هو المقصود فى كون الرجل ربيئة وماعداها لا يفتى شيئا مع فقدانها كما صرح به فى الايضاح وان أراد أن هذا فيه اطلاق الجزء على الكل والعلاقة ليست مطلقا الجزئية استقام لكنه بعيد من عبارته وعبارة غيره ونظير اطلاق العين على الربيئة اطلاق الرقبة على الانسان فى نحو قوله تعالى فتحرر رقبة ثم قديقال ما الذى صرف ذلك عن أن تكون علاقته المشابهة فيكون شبه الجزء بالكل ألا ترى الى قول المصنف فى الايضاح صارت العين كأنها الشخص كله ولفظ كأن للتشبيه ولك أن تنقل هذا السؤال الى غالب المجاز المرسل وترده الى الاستعارة فاعتبره فيها ثم الذى يظهر أن الربيئة لم يطلق عليه عين لأنها جزء بل سعى عيننا باسم مرسله لانه يشبه عين مرسله فى الاطلاع على الحال كما يقال أرسلوا عينهم وبذلك تتضح الاستعارة فيه وأن يقال سعى الربيئة عيننا لانه يشبه العين أى عين من أرسله وأن أبيت الا ان تقول انه من اطلاق الجزء على الكل فقل بسمى عيننا من اطلاق اسم جزء المرسل على كله ويكون جعله عين من أرسله بمعنى هو الذى أرسله ومثل فى الايضاح بقوله تعالى قم الليل فاطلق القيام وهو جزء الصلاة عليها لكونه أظهر أركانها وكذلك قوله تعالى لا تقم فيه أبدا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم من قام رمضان من قام ليلة القدر ومنه تسمية النافلة مسبحة وقوله وعكسه اشارة الى القسم الثانى وهو اطلاق الكل على الجزء كاستعمال الأصابع فى الأنامل فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم أى أناملهم دل عليه ان العادة أن الانسان لا يضع جميع أصابعه فى أذنه ومنه قطعت السارق وانما قطعت يده ومثله الأصوليون بقوله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين أى الفاتحة (قوله وتسميته باسم سببه) اشارة الى القسم الثالث وهو تسمية الشئ باسم سببه نحور عيننا الغيث أى النبات فسمى النبات غيثا لان الغيث سبب النبات ومنه

وأما نحو الضرب فلا يتناول من تصوره على الكل فجعل من باب الحقيقة والام يخل كلام عن مجاز غالبا وهو مذهب مردود * تنبيه * تكلم المصنف على استعمال اسم الكل فى الجزء وسكت عن اسم السكى اذا استعمل فى الجزئى هل يكون مجازا أيضا أم لا فذهب السكالم ابن الهمام ومن واقفه الى أنه حقيقة مطلقا والله بأن اللام فى قولهم فى تعريف الحقيقة السكامة المستعملة فيما وضعت له لام التعليل ولا شك أن اسم السكى انما وضع لأجل استعماله فى الجزئى وعالله غيره بأن المجاز هو السكامة المستعملة فى غير ما وضعت له أولا والجزئى ليس غير السكى كأنه ليس عينه وذهب بعضهم الى التفصيل وحاصله أن استعمال اسم السكى فى الجزئى ان كان من حيث اشماله على السكى فهو حقيقة وان كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر بل من حيث ذاته كان مجازا (قوله أى ومنه تسمية الشئ الخ) جعله هنا وفيما أتى التسمية المذكورة مجازا تسامح كما تقدم

٢٠ ومنها تسمية السبب باسم السبب (٣٨) كقولهم أمطرت السماء نباتا وعليه قولهم « كأتدين ندان » أى كما تفعل تجازى

وكذا لفظ الاسمية في قوله

يصف غشا

أقبل في السنان من ربابه

أسمة الآبال في سحابه

وكذا تفسير أنزال أزواج

الانعام في قوله تعالى وأنزل

لكم من الانعام ثمانية

أزواج بأنزال الماء على

وجه لانها لانعيش الا

بالنبات والنبات لايقوم

الا بالماء وقد أنزل الماء

فكانه أنزلها ويؤيده

ماورد أن كل مافي الأرض

من السماء ينزله الله تعالى

الى الصخرة ثم يقسمه قيل

وهذا معنى قوله تعالى ألم تر

أن الله أنزل من السماء ماء

فلسكه ينابيع في الأرض

وقيل معناه وقضى لكم

لان قضاه وقسمه موصوفة

بالنزول من السماء حيث

كتب في اللوح كل كائن

يكون وقيل خلقها في

الجنة ثم أنزلها وكذا قوله

تعالى وينزل لكم من السماء

رزقا أى مطرا هو سبب

الرزق وقوله تعالى إنما

ياكلون في بطونهم نارا

وقولهم فلان أكل الدم

أى الدابة التى هى مسببة

عن الدم قال

أكلت دما ان لم أركع

بضرة

بعيدة مهوى القرط طيبة

الشر

(قوله الذى سببه الغيث)

جعله الغيث سببا في النبات

بالنظر للجملة والا فالسبب

بالنظر للحقيقة الماء مطلقا وان لم يكن مطرا (قوله وأورد) من الورد وهو الذكر

الدية

الذى سببه الغيث (أو) تسمية الشيء باسم (مسببه نحو أمطرت السماء نباتا) أى غشا لكون

النبات مسببا عنه وأورد في الايضاح في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم أى

مذهب مردود ولا يخفى صحة الانتقال بعلاقة الجزئية والسكية (وتسمية) أى ومن الحجاز تسمية

(الشيء باسم مسببه) والتسامح هنا وفيما بعده كما تقدم وذلك (نحو) قولهم (أمطرت السماء نباتا)

تسمية اليد قدرة فان اليد سبب القدرة وجعل منه في الايضاح قوله تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا

عليه سمي جزاء الاعتداء اعتداء من اطلاق اسم السبب على المسبب ومنه قوله تعالى ونبأوا أخباركم البلاء

مجاز عن العرفان ومنه قول عمرو بن كلثوم ألا لا يجهلن أحدنا علينا * فنجهل فوق جهل الجاهلينا

فالجهل الأول حقيقة والثاني مجاز وفي الآية لطيفة ليست في البيت وهى ذكر لفظ التشبيه ولفظ

الاعتداء فانهما منفردان عن القصاص ومرغبان في العفو الذى هو مقصود الشارع بخلاف فنجهل في

البيت فانه يخالف مقصوده من طلب الجهل والانتقام وما يوضح التجوز في هذا كله قوله تعالى ولمن

انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس فانه يشير الى أن المجازى

ليس ظالما ثم كد ذلك بقوله تعالى إنما السبيل على الذين يظلمون فصل من مجموع الجلة أن المجازى غير

ظالم وجعل من ذلك قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فانه أطلق السيئة التى هى سبب القصاص عليه

وقيل ليس مجازا فان السيئة كل ما يسوء الشخص من حق وباطل فتكون حقيقة كذا قال المصنف

وهذا الذى قاله هنا من كونه حقيقة جار بعينه في فاعته واعليه وفي فنجهل فاعله وجهه لتخصيصه بالسيئة

ثم نقول فنجهل فوق جهل الجاهلين حقيقة قطعاً لان الجهل فوق جهل الجاهلين ليس مكافأة لانه

ليس مثله بل زائد عليه والزيادة على مقدار القصاص جهل بخلاف مثل ما اعتدى عليكم وبعد

أن خطرلى هذا السؤال رأيت في الانتصار في إعجاز القرآن للقاضى أبى بكر الباقلانى ما يشير اليه وقد

يجاب عنه بأن مقابلة التأديب أكثر منه عند الجاهلية كان محموداً يمتدحون به فليس جهلا حقيقة

فصح أن تسميته جهلا مجاز * ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا يخالف لما سأتى في البدع لانه عد

قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة من المشاكلة وفسرها بما يقتضى أنها سميت سيئة من مجاز المقابلة لذكرها

مع السيئة قبلها لالتشبيه ولو كانت لالتشبيه لجاز تسمية الجزاء سيئة وان لم يذكر قبلها لفظ السيئة

ثم بعد تسليم أن ذلك كله مجاز قيل ان علاقته للمضادة لان الاول محرم والثانى مشروع وقوله تعالى

ومكر وواو مكر الله قيل مجاز كذلك من اطلاق السبب على السبب وقيل من مجاز المقابلة وبفسده قوله

تعالى أفأمنوا مكر الله فانه لم يذكر قبله ولا بعده مكر الا دعى فلما مقابلة قال في الايضاح وقيل يحتتم

أن يكون مكر الله حقيقة فان المكر هو التدبير فيما يضر الخصم وهذا محقق من الله باستدراجه اياهم

بنعمه مع ما أعد لهم من نعمة (قلت) لا يصح ذلك لان التدبير أيضا يستحيل نسبة حقيقته الى الله تعالى

قال الجوهرى التدبير في الأمر أن ينظر الى ما يؤول اليه عاقبته وقال الراغب هو التفكير في دبر الأمور

وقال الغزالي هو جودة الروية في استنباط الأصلح وهو على الله تعالى محال ولذلك فسر قوله تعالى يدبر

الأمر من السماء الى الأرض بأنه أقام بذلك من يدبره وقيل معناه يقضى وقيل ير يدولون المصنف ترك

التعبير بالتدبير وقال المسكر حقيقة في فعل ما يسوء الشخص في عقابه لما ورد عليه وهذا لكنه

لا يوافق اللغة قال الجوهرى المسكر الاحتيال والخديعة وذكر الراغب نحوه فثبت أنه في الآية مجاز

ومن لطيف مجاز التشبيه أو المقابلة قوله تعالى فلا عدوان الا على الظالمين فان الجزاء سمي عدوانا

لمقابلته للعدوان أو تشبيهه عنه ولذلك أخرج من عموميه بالاستثناء فوجه لطيفه أن المقابلة لم تقع بين

كأمتين بل بين مدلولات كلمة واحدة ويمكن أن يقال في مثل ذلك انه جمع بين الحقيقة والمجاز وهذا

كله أيضا يحتتمل أن يكون استعارة كما سبق (قوله أو مسببه) إشارة الى القسم الرابع وهو تسمية

وقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أى أردت القراءة بقريئة الفاء مع استفادة السنة بتقديم الاستعاذة وقوله تعالى ونادى نوح به أى أراد بقريئة فقال رب وقوله تعالى وكم من قرية أهلكناها أى أردنا هلاكها كما بقريئة فجاءها بأسنا وكذا قوله تعالى ما آمنت قبلهم من قرية أهلكناها بقريئة أفهم يؤمنون وفيه دلالة واضحة على الوعيد (٣٩) بالهلاك اذ لا يقع الانكار فى أفهم يؤمنون فى الحز لا بتقدير ونحن على أن نهلكهم

(قوله بل هو من تسمية السبب) أى وهو الدية وقوله باسم السبب أى الذى هو الدم فالدية مسببة عن الدم والدم سبب لها وقد أطلقنا السبب الذى هو الدم على مسببه وهو الدية فصار المراد من الدم فى قولهم فلان أكل الدم أى أكل مسببه وهو الدية وما يؤيد سهو المصنف فى الايضاح تفسيره بقوله

أى الدية المسببة عن الدم فانه قد بين أن الدية المطلق عليها الدم مسببة والكلام فى اطلاق اسم السبب على السبب ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدية علة حاملة على القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل فهى سبب فى الاقدام على الدم فأطلق اسم السبب على السبب عليها ولا تنافي بينه وبين تفسيره لان المعول من وجهه قد يكون علة من وجه فالدم وان كان مسببا عن الدية باعتبار النعقل الا أنها فى الخارج

الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية السبب باسم السبب

أى أمطرت غيثا ولما كان النبات مسببا عن الغيث سمو الغيث بالنبات الذى هو اسم مسببه وقد ذكر فى الايضاح من أمثلة تسمية السبب باسم السبب قولهم أكل فلان الدم وهو بحسب الظاهر سهو اذ الدم اسم السبب وأطلق على مسببه الذى هو الدية الحاصلة عن الدم وزاد اشكالا بقوله فى تفسيره أى الدية المسببة عن الدم فبين أن الدية التى أطلق عليها الدم مسببة والكلام فى العكس أى فى اطلاق اسم السبب على السبب كما فى أمطرت السماء نباتا لافى اطلاق اسم السبب على السبب كما ذكر فى أكل الدم وأوجب بأن المعنى على اعتبار العلة الحاملة وهى سبب فأطلق عليها اسم السبب لان الدية رجاءها هو السبب فى الاقدام على الدم فأطلق الدم الذى هو السبب باعتبار العلة الحاملة على السبب الذى هو الدية وان كان الواقع فى الخارج ترتب الدية على الدم لان العلة الغائية يتأخر وجودها عن مسببها ولا يخفى ما فيه من التعسف لانه اعتبار عقلى بين الرضاء والاقدام وهو خلاف مدلول اللفظ مع ما فيه من الخرج الى الاعتبارات العقلية الخضة التى لا راعيا البلغاء وأوجب أيضا بأن المعبر هو الأكل وأخذ الدية ولا شك أن الأكل مسبب أطلق على السبب الذى هو الاخذ وهو فى التعسف كالاول مع زيادة أن الدم لم يتعرض لوجه اطلاقه حينئذ على الدية مع أن الكلام فى ذلك لافى الاخذ

السبب باسم السبب نحو أمطرت السماء نباتا فذكر النبات وأريد الغيث لان الغيث سبب النبات وهو عكس ما قبله وعليه قوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء فاجعل المصنف منه « كاتدين تدان » أى كات فعل تجازى وكذا قوله تعالى وينزلنا من السماء رزقا أى مطرا هو سبب الرزق وقد يقال ان المطر نفسه رزق لان الرزق بمعنى الرزوق وكذلك قوله تعالى انما يأكلون فى بطونهم نارا وقال الشاعر

أ كات دما ان لم أرعك بضرة بـ بعيدة مهوى القرط طيبة النشـر

كذا فى الايضاح والمراد أ كات الدية والذى يظهر أنه معكوس وانه من اطلاق السبب على السبب نظرا الى دية موروثه المقتول وكان المصنف أراد دية القاتل كأن من أكل الدية أكل دم القاتل لكن نقول الدية ليست سببا للدم بل سببا لعصمته ومنه فاذ قرأت القرآن فاستعذ بالله أى أردت هذا المشهور وعليه سؤال وهو أن الارادة ان أخذت مطلقة لزم استحباب الاستعاذة لمجرد ارادة القراءة حتى لو أراد ثم عن له أن لا يقرأ يستحب له الاستعاذة وليس كذلك وان أخذت الارادة بشرط اتصالها بالقراءة استحالة تحقق استحباب الاستعاذة قبل القراءة وفى البخارى أن معنى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أى اذا استعذت فافرا وجعل المصنف منه ونادى نوح به أى أراد بقريئة فقال رب وكذلك وكم من قرية أهلكناها أى أردنا بقريئة فجاءها بأسنا وفيه نظر لان الأخص من القملين قد يعطف بالفاء على الاعم تقول أكرمى زيد فجاء على تنبيهه اعلم أنه دخل فى قولنا اطلاق السبب على السبب أو عكسه الاسباب الاربعة السادى ويسمى القابلى كاطلاق الخشب على السرى ومثله الامام

مترتبة عليه لان العلة الغائية يتأخر وجودها عن مسببها فكلامه أو لا منظور فيه لاتعلق وتفسيره منظور فيه لارتباج الخارجى ولا يخفى ما فى هذا الجواب من التعسف لانه اعتبار عقلى وهو خلاف مدلول اللفظ وأجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن مراد المصنف أن الأكل مجاز عن الأخذ وهو سبب فى الأكل فهو من تسمية السبب باسم السبب وأما قوله أى الدية المسببة عن الدم فقد أشار الى مجاز آخر فى الدم باعتبار آخر ولا يخفى بهذا الجواب عند صاحب الذوق السليم

* ومنها تسمية الشيء باسمه ما كان عليه كقوله عز وجل وآتوا اليتامى أموالهم أى الذين كانوا يتامى إذ لا يتم بعد البلوغ وقوله انه من يأت ربهم مكرها ما بغير ما يعتبر ما كان عليه في الدنيا من الاجرام * ومنها تسمية الشيء باسم ما يؤل اليه كقوله تعالى انى أراى أعصر خمرًا

(قوله أى تسمية الشيء أى كالأولاد (٤٠) البالغين في المثال الآتى وقوله الذى كان هو عليه أى على صفته أو على معنى من وقوله

(أو ما كان عليه) أى تسمية الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه في الزمان الماضى لكنه ليس عليه الآن (نحو وآتوا اليتامى أموالهم) أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك إذ لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (اليه) في الزمان المستقبل (نحو انى أراى أعصر خمرًا

والا كل (أو ما كان عليه) أى ومن المجاز المرسل عند الجمهور خلافا لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافيا في الاطلاق الحقيقى تسمية الشيء باسم الذى أطلق على الشيء باعتبار الحال الذى كان عليه أولا وليس ذلك الحال الذى باعتباره أطلق اللفظ موجودا الآن وذلك (نحو) قوله تعالى (وآتوا اليتامى أموالهم) فقد أطلق اليتامى على البالغين لان ايتاء المال بعد البلوغ واطلاق ذلك على البالغين انما هو باعتبار الوصف الذى كانوا عليه قبيل البلوغ لانه محل اليتيم وليس موجودا الآن إذ لا يتم بعد البلوغ ولا يخفى أيضا صحة الانتقال لعلاقة ما كان عليه المسمى كما في السببية لان الوصف مشعر بالموصوف في الجملة والموصوف كالسبب المؤدى للشيء لان الصغر يؤول الى البلوغ الا لعرض (أو ما يؤول اليه) أى ومن المجاز المرسل تسمية الشيء بالاسم الذى يطلق على ذلك الشيء باعتبار ما يؤول اليه يقيناً وظناً لا احتمالاً ولا فى الحال فلم يوجد سبب التسمية ولا شك أن الارتباط موجود بين الحال وما يؤول اليه صاحبه وذلك مصحح لانتقال المصحح للتجو زو ذلك (نحو) قوله تعالى حكاية (انى أراى أعصر خمرًا) أى أعصر عنبا يؤول الى أن يصير خمرًا بعد العصر فقد سمي

بقولهم سال الوادى وفيه نظر لان الوادى ليس مادة للسيل ولا لاسائل وهذا القسم أعنى السبب المادى يدخل في علاقه السببية ويدخل في علاقة اطلاق الشيء على ما يؤول اليه فان المادة تؤول الى مسببها ودخل السبب الصورى وهو أيضا يدخل في اطلاق الشيء على ما يؤول اليه لان المادة تؤول الى الصورة ومثل الامام فخر الدين هذا بتسمية اليد بالقدرة واعتراض عليه الاصهاغى بأن القدرة ليست صورة اليد بل لازمة لصورة اليد وجوابه أنها صورة معنوية قال القرافى انعكس الامر على الامام وصوابه كتسمية القدرة باليد فان اليد سبب القدرة وفيما قاله نظر لان القدرة هى سبب اليد لا يوضع الا بها لان من الواضح أن المعنى باليد هنا انما هو المعنى السويع للتصرف لا الجارحة ودخل السبب الفاعلى سواء أكان فاعلا حقيقيا أم لا كتسمية الطرساء وقد ذكرنا أمثله في شرح كلام المصنف ودخل السبب الغائى مثل تسمية العصر خمرًا وهى من تسمية الشيء بما يؤول اليه (قوله أو ما كان عليه) اشارة الى القسم الخامس وهى تسمية الشيء باسمه ما كان عليه كقوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم أى الذين كانوا يتامى لان الرشيد لا يسمى بقيا حقيقة ومنه انه من يأتى به مجرما * واعلم أن قولنا تسمية الشيء باسمه ما كان عليه عبارة قاهما من لا أحصيه عددًا وهى عند التحقيق فاسدة فان اسم ما كان عليه اليتيم والمجرم اليتيم والاجرام لا اليتيم والمجرم واصلاح العبارة أن تقول باسمه بالتين وما صفة له هو وعلم أن فى جعل هذا مجازا فى المشتقات التفتا على ان اطلاق اسم الفاعل باعتبار الماضى مجازا أولا وفيه خلاف محله كتب الاصول (قوله أو ما يؤول اليه) اشارة الى السبب السادس وهو تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه

لكنه أى الشيء الاول ليس عليه أى على الشيء الثانى اى ليس على صفته أو ليس منه وقوله الآن أى عند الاطلاق * واعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشيء باسمه ما كان عليه أولا مجاز هو مذهب الجمهور خلافا لمن قال ان الاطلاق المذكور حقيقى استصحبا لا لاطلاق حال وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كافى في الاطلاق الحقيقى عنده وقيل بالوقف فيه ثلاثة أقوال محكية فى كتب الاصول لكن فى الشئ كالمثال المذكور ثم ان قول المصنف أو ما كان عليه أو ما يؤول اليه ظاهره أن العلاقة هنا هى الكينونة وفيما بعده الابلولة والمناسب أن يقال انها هنا اعتبار ما كان وفيما يأتى اعتبار ما يؤول اليه (قوله قبل ذلك) أى قبل دفع المال اليهم لان ايتاء المال اليهم انما هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون يتامى إذ لا يتم بعد البلوغ وحينئذ فاطلاق اليتامى على البالغين انما

هو باعتبار الوصف الذى كانوا عليه قبل البلوغ (قوله إذ لا يتم بعد البلوغ) علة لم حذف كما علمت بما قرناه أى (قوله باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه) أى تحقيا كما فى انك ميت أو ظنا كما فى ابلولة العصور لا محرم لاحتمال كابلولة العبد للحرية فلا يقال لعبد هذا حر لان الحرية يؤول اليها العبد فى المستقبل احتمالا والمراد الطن والاحتمال باعتبار استعداد الشيء وحاله فى نفسه فلا يراد به قد يظن عتق العبد فى المستقبل بنحو وعد وأن العصور قد يحصل اليأس من نحره ما عارض فينتفى ظن تخمره

* ومنها تسمية الحال باسم محله كقوله تعالى فليدع ناديه أى أهل ناديه * ومنها عكس ذلك نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله أى فى الجنة

(قوله أى عصيرا يؤول الى الخمر) هذا تفسير لقوله خمرًا والداعى له عدم صحة المعنى الحقيقي لان العصور حالة العصور لا تخامر العقل وإنما يخامر به بعد مدة فأشار بهذا التفسير الى أن المراد بالخمر العصور (٤١) وأن العصور يسمى خمرًا باعتبار ما

يؤول اليه لكن كان الاولى للشارح أن يقول أى عتبا يؤول عصيره الى الخمر لان العصور لا يعصر الا يقال

أراد أن أعصر بمعنى أستخرج وهذا بناء ما هو التحقيق الذى يسبق الى الذهن من أن نسبة الفعل وما يشبهه الى ذات موصوفة بوصف إنما تكون بعد انصافها بذلك الوصف بحيث يكون انصافها سابقا على ثبوت الفعل لها فيلزم وقوع العصور على العصور أى المصور وأما أن قلنا ان الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول به وأن المعنى هنا انى أعصر عصيرا حاصلا بذلك العصور فلا حاجة الى تأويل أعصر بأستخرج (قوله باسم محله) أى باسم المكان الذى يحل فيه ذلك الشئ (قوله فليدع ناديه) قال الفريزى يحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل فى قوله تعالى واسأل القرية (قوله

أى عصيرا يؤول الى الخمر (أو) تسمية الشئ باسم محله نحو فليدع ناديه (أى أهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس) (أو) تسمية الشئ باسم (حاله) أى باسم ما يحل فى ذلك الشئ (نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله أى فى الجنة)

العنبر باسم الحال الذى سيحدث ويؤول اليه المسمى وانما لم أقدر أعصر عصيرا يصير خمرًا لانه يحتاج الى تكافؤ فى نسبة العصور الى العصور كنسبة القتل الى القتل الى القتل فانه لا يصح الا بالزام أن الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول به كما يقال فى المفعول المطلق والتحقيق أن المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشقق ويترب عليه صحة الاشتقاق وعليه يكون التقدير فى أعصر خمرًا أستخرج عصيرا يصير خمرًا والتقدير الاول يفتى عن التأويل فليتأمل وما يشبه الاطلاق بحسب التأويل اطلاق اللفظ على الشئ لكونه فى قوة الانصاف بمعنى ذلك اللفظ كقولك هذا الخمر مسكر فى الدن وانصافه بذلك على وجه الاحتمال كاف على ظاهر كلامهم وفيه مخالفة لما ذكر فى العلاقة الآلية (أو) تسمية الشئ باسم (محله) أى ومن المجاز الرسل تسمية الشئ باسم المكان الذى يحل فيه ذلك الشئ ومن ذلك (نحو) قوله تعالى (فليدع ناديه) فان النادى اسم لمكان الاجتماع والمجلس القوم وقد أطلق على أهله الذين يحلون فيه فالمعنى فليدع أهل ناديه أى أهل مجلسه لينصروه فانهم لا ينصرونه ولا تتقال من النادى الى أهله موجود كثيرا فصح التجوز بذلك الاعتبار (أو) تسمية الشئ باسم (حاله) عكس الذى فرغ منه بمعنى أن من الرسل تسمية المكان باسم ما يحل فيه ويقع فى ضمنه (نحو) قوله تعالى (وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله أى فى الجنة) هم فيها خالدون والرحمة فى الاصل الرقة والحنانة والرادى فى جانب الله تعالى لازمها الذى هو الانعام واستعمل فى الجنة لخاله على أهل الجنة فيها ثم ان الانعام أمر اعتبارى اذ هو عبارة عن تعلق القدرة بايجاد النعم به واعطائه للنعم عليه وليس حالا فى الجنة حقيقة وانما الحال بها حقيقة متعلقة فمجاز مرسل عن مجاز ضمني وهو ارادة المنعم

كتسمية العنبر خمرًا فى قوله تعالى انى أراى أعصر خمرًا أى عتبا ومنه همدى للفتن ومنه من قتل فتيلًا كذا قالوه وفى ذلك نظر لان القتل اسم مفعول واسم المفعول لا يصدق حقيقة الاحال تلبس الفعل به كالمقتول قتل وهو قتل لا وهو صحيح كما أن القتل يدل ينكسر مكسورا لا صحيحا لان الكسر والقتل سبب كونه قتيلا ومكسورا والسبب مع السبب فى الزمان لا يتقدم عليه فليتأمل فانه حق وان كان مخالفا لكلام كثيرين به وأشار الى السابع بقوله أو محله أى من أقسام المجاز تسمية الشئ باسم محله نحو قوله تعالى فليدع ناديه أى أهل ناديه وفيه نظر فقد قيل انه من مجاز الحذف كقوله تعالى واسأل القرية وقد ذكره المصنف فى باب اليجاز فيلزمه أن يقول بمثله فى فليدع ناديه والافا الفرق (قوله أو حاله) هو القسم الثامن وهو اطلاق اسم الحال على المحل نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله أطلقت الرحمة وهى حالة على محلها وهى الجنة وأشار الى التاسع بقوله أو أى تسمية الشئ باسم أنه نحو

(٦ - شروح التلخيص رابع) والنادى المجلس) أى أن النادى اسم لمكان الاجتماع والمجلس القوم وقد أطلق على أهله الذين يحلون فيه والمعنى فليدع أهل ناديه أى أهل مجلسه لينصروه مع أنهم لا ينصرونه فى ذلك اليوم (قوله الحال فيه) نصب اللام وتشديد هاء صفة لأهل أى الحال ذلك الأهل فى ذلك النادى وبصح قراءة الحال بالجر صفة للنادى جرت على غير من هى له لكن كان عليه ابراز الضمير (قوله أو تسمية الشئ باسم حاله) هذا عكس ما قبله لان ما تقدم يسمى الحال باسم المحل وما هنا يسمى المكان باسم ما يحل فيه

(قوله التي تحل فيها الرحمة) أى الامور المنعم بها لانها هى التي تحل في الجنة واطلاق الرحمة على الامور المنعم بها مجاز وتوضيحه كما في ابن يعقوب أن الرحمة في الاصل الرقة والحنان والمراد بها في جانب الله لازمها الذي هو الانعام واستعمل في الجنة لخلوله فيها على أهلها ثم ان الانعام اعتبارى اذ هو تعلق القدرة بايجاد المنعم به واعطائه للمنعم عليه وليس حالا في الجنة حقيقة وانما الحال بها حقيقة متعلقة فلهذا المجاز مرسل مبني على مجاز ضمني وهو ارادة للمنعم به بالانعام الذي هو الرحمة (قوله آتته) فرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هى الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة لذلك لاسبابه قاله سم واعترض بأن هذا الفرق لا يظهر اذ قد يقال ان الآلة بهاء حود الشيء ولذا أدخل بعضهم الآلة في السبب فجعلوها من جملة أفرادها (قوله ذكر احسننا) أى فيهم أخذ الحسن من اضافة اللسان للصدق وهذا ويحتمل أن يكون المراد واجعل لى كلاما صادقا باقيا في الآخرين أى اجعل لسانى متكاملا بكلمات صادقة باقية في الآخرين لانسى ولانقطع ولاتحرف (قوله واللسان اسم الآلة الذكر) أى فأطلق اللسان على الذكر لكونه آتله فلهذا لافه الآلية والمراد بالآخرين المتأخرون عنه من الانبياء والامم والاستجابة للمولى دعاءه صارت كل أمة بعده تنسب اليه وتقول أبونا ابراهيم سواء كانوا يهودا أو نصارى أو غيرهم (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال لاى شىء ذكر المصنف المعنى المجازى في الثالين الأخير من دون ما دعاهم من الامثلة وهذا صرح به في الجميع أو حذفه من الجميع

(قوله في الاخيرين) أى في مجازية الاخيرين (قوله نوع خفاء) أى لان المعنى لا يظهر فيهما ظهوره في الامثلة السابقة لان استعمال الرحمة في الجنة واللسان في الذكر ليس من المجاز العرفي العام ولذا حمل الكشف الرحمة على الثواب الخلد والظرفية على الانساع وقيل في الثاني ان المعنى اجعل لى لسانا ينطق بالصدق في الآخرة (قوله صريح به) (٤٣) أى بالخفاء أى بزيه وهو ما بدأى (قوله في

الكتاب) أى في المتن حيث قال أى في الجنة وأى ذكرنا حسنا (قوله فان قيل الخ) حاصله أن اعتبار العلاقة إنما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازى والانتقال فرع الزوم وأكثر هذه العلاقات لا يفيد الزوم بالمعنى الذى مر في المقدمة وهو أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصول المعنى المجازى إما على الفور أو بعد التأمل في القرائن وان كان أكثر هذه العلاقات لا يفيد الزوم فلا وجه لجعلها علاقات هذا حاصله وقد يقال انه لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما مر في المقدمة من أن الاعتبار الزوم الذهني ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره ولعله أعاده تذكرة لما سبق (قوله أن مبنى المجاز الخ) أى بخلاف الكناية فانها مبنية على الانتقال من اللازم الى الزوم فهى بعكس المجاز وقوله مبنى

ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من المألوم الى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد الزوم

الحال الى المحل ومن الآلة الى ماهى له آلة ؟ فصح التجوز في هذين أيضا ولما كان فيهما نوع خفاء لان استعمال الرحمة في الجنة واللسان في الذكر ليس من المجاز العرفي العام فسر المراد بهما فان قيل قد ذكر المصنف في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز إنما هو على الانتقال من المألوم الى اللازم كما أن الكناية بالعكس وبعض أنواع علاقته على ما ذكرها المصنف لا يفيد الزوم بحيث يكون مدلول اللفظ الأصلي لا ينفك عن معناه المجازى بل أكثرها لا يفيد ذلك فان معنى اليتامى لا يستلزم معناه المجازى الذى هو البالغون وكذلك العنب لا يستلزم الخمر وكذلك النادى لا يستلزم أهله لصحة خلوه عنهم وكذلك الرحمة لا تستلزم الجنة لصحة وقوعها في غيرها كما في الدنيا وكذلك اللسان لا يستلزم مطلق الذكر لصحة السكوت هذا اذا اعتبر الزوم في الوجود الذى هو الأصل في الفهم وان اعتبر الزوم فيما يستحق الا في نحو السكوت مع الجزع قلنا قد تقدم أيضا أن المعنى بالزوم هنا الزوم في اعتقاد المخاطب ولولم يعرف ولوى بعض الاحيان لثلايق التنافر والبعد بين المنتقل منه واليه ولا شك أن هذا الزوم حاصل بين كل شيئين بينهما ارتباط مالمصلحة الانتقال في بعض الاحيان من أمر لآخر بينهما التصاق ماوارتباط ما ولو

وكانه استغنى بمثاله عن ذكره فاصل ما ذكره عشرة الآن الاخرى منها هى السابعة كما سبق وقد زاد غيره علاقات كثيرة تقارب هى وما ذكرناه أكثر من ثلاثين وبعضهم يعددها علاقات وبعضهم يعدد أقسام المجاز بحسبهاور بماجموعا بين العبارتين فأخطأوا بأن يقولوا من العلاقات اطلاق الجزء على الكل وهذه ليست علاقة بل العلاقة المبنية منها العشر المذكورة ومنها مجاز اطلاق اسم المألوم على اللازم كقوله تعالى أم أنزلنا عليهم سلطانا فهو يتسكلم بما كانوا يشركون أطلق الكلام على الدلالة لأنها لازمة وفيه نظر لانه دخل في اطلاق السبب على المسبب ومنها مجاز اطلاق اللازم على المألوم كقول الشاعر

قوم اذا حار بواشد وما رزهم * دون النساء ولو باتت بأطهار

أطلق شد المنزع على الاعتزال لان الاعتزال يلزمه شد الانزار وفيه نظر لانه من اطلاق المسبب على السبب ومنها مجاز اطلاق المطلق على المفيد كقوله تعالى فتحرر برقة والمراد مؤمنة وهو يرجع الى التعبير بالجزء عن الكل لان المطلق جزء المفيد الا أنه أخص منه لان الجزء أعم من أن يكون جمليا كالمطلق أو غير جملي كسقف الدار ومنها عكسه وهو أيضا يرجع الى التعبير بالكل عن الجزء ومنها الخالي عن الفائدة وسنفردة بالذكر ومنها مجاز اطلاق العام وارادة الخاص ومشلوه بقوله وحسن أولئك رفيقا ولا يتعين لان لفظ رفيق يستعمل للواحد والجمع ثم هذا القسم هو من التعبير بالجزء عن الكل ومنها عكسه وهو أيضا من مجاز اطلاق الكل على الجزء ومنها مجاز تسمية المتعلق باسم المتعلق كتسمية المعالوم عاملا ومنها عكسه وهما يدخلان فيما سبق ومنها مجاز اطلاق أحد الضدين على الآخر وان شئت قلت تسمية أحد المتقابلين باسم الآخر وهو أعم من الاول كتسمية اللديغ سليبا

المجاز على الانتقال من المألوم الى اللازم أى وذلك الانتقال بسبب العلاقة (قوله بل أكثرها) أى كالتامى فان معناه الحقيقي لا يستلزم معناه المجازى وهو البالغون وكذلك العنب لا يستلزم الخمر وكذلك النادى لا يستلزم أهله لصحة خلوه عنهم وكذلك الرحمة لا تستلزم الجنة لصحة وقوعها في غيرها كما في الدنيا وكذلك اللسان لا يستلزم الذكر لصحة السكوت (قوله لا يفيد الزوم) أى وإذا كان لا يفيد الزوم فلا وجه لجعلها علاقات لان العلاقة أمر يحصل بسببه الانتقال من المعنى الحقيقي للمعنى المجازى لاستلزامه

فلنا ليس معنى الزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط

جزئيا ولولعرف ولولا آلة ولذلك يحتاج في الفهم في المجاز غالبا إلى معونة القرينة بقولنا تقدم أيضا أن المعنى بالزوم ههنا الخ يعلم أنه تقدم ما يغني عن هذا السؤال والجواب فافهم * ولم أفرغ من القسم الأول

والبرية الهلوسة مغازة ومثله الأصوليون وكذلك المصنف فيما سيأتي من البديع بقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها ونحوه وقد تقدم التمثيل بذلك لعلاقة السببية وتقدم أنه لا يصح تمثيله بقوله تعالى ومكروا ومكر الله * وأعلم أنه لا يشترط في مجاز المقابلة أن تقدم السكامة الحقيقية بل قد تقدم مثل ومكروا ومكر الله وقد تتأخر كقوله تعالى يد الله فوق أيديهم وقوله صلى الله عليه وسلم إن الصدقة ترفع في يد الله تعالى قبل وقوعها في يد المسكين وليس منه يد الله مغالوة غلت أيديهم لأن يد الله مغالوة محكي عنهم لم يؤت به للمقابلة بل قد أغرب الخفاجي فقال في سر الفصاحة إن قوله تعالى فبشرهم بهذا أليم من مجاز المقابلة لأنه لما ذكرت البشارة في المؤمنين في آية أخرى ذكرت في الكافرين وهذا يقتضي أن مجاز المقابلة لا يشترط فيه ذكر الطرف الحقيقي لفظا بل يسمى كل اسم ثبت لأحد المتقابلين حقيقة أطلق على مقابلة مجازا وفي هذه التسمية نظر لأنها مخالفة لاصطلاح الناس * ومنها مجاز تسمية المستعد لأمر باسمه كتسمية الحجر في الدين مسكرا كذا قالوه وليس بشئ لأن ههنا من تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه وقد سبق * ومنها مجاز تسمية الشيء باسم مبدله ومثله بقولهم أكل الدم أي الدية وقد تقدم التمثيل بذلك للسببية ومثله أيضا بقولهم

إن لنا أحمره عجافا * يأكل كل ليلة أكافا

ولا يصح إلا بأن تقول أطلق الأكاف على بدل بدله لأن عن الأكاف بدله والعلف المأكول بدل للثمن والافيدل الأكاف وهو الثمن ليس مأكولا لأن بيع الأكاف بالعلف يندري ويحتمل أن يقال تجوز بالأكاف عن الثمن لعلاقة البدلية وتجوز تقدير الثمن عن العلف من علاقة السببية وبمحسن أن يقال إن هذا مثال لعلاقة البدلية وأن يقال هو مثال لعلاقة السببية * ومنها مجاز إطلاق المعرف وإرادة المنكر كقوله تعالى وادخلوا الباب سجدا إن المراد بابا من الأبواب كذا قيل وهو كلام ضعيف لأن الالف واللام تأتي للعهد الذهنى ويؤيده أن مصحوب هذه نكرة معنى وإن كان معرفة لفظا ومنها مجاز إطلاق النكرة وإرادة المعلوم كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وأخرت وقولهم أمر أو ما اختار أي كل نفس ودع كل أمرى وفيه نظر لجواز أن تكون كل ههنا مضافا محذوفا ويحتمل أن يقال أي يد حقيقة النفس التي هي أهم منها بقيد الوحدة والتعدد * ومنها مجاز إطلاق المعرف بالالف واللام وإرادة الجنس نحو الرجل خير من المرأة وهو كلام ضعيف أيضا لأن الالف واللام للجنس حقيقة إلا أن يخرج ذلك على أنها حقيقة في المعلوم فاستعمالها في غيره مجاز ويلزم على هذا أن تكون الأداة العهدية مطلقا مجازا ويفسد قول صاحب المحصول وغيره الالف واللام للمعوم عند عدم العهد * ومنها مجاز النقص والزيادة وسيأتيان في كلام المصنف ويتبين أنهما ليسا مجازين في الحقيقة ومنها مجاز المشابهة وهو الاستعارة وسيأتي مفردا بالذكر * تنبيه * قسم السكاكي المجاز المرسل إلى مفيد وخال عن الفائدة وجعل الخالي عن الفائدة ما يستعمل في أهم من موضوعه كالمرس في فانه مستعمل في الالف لا بقيد كونه لمرسون وهو في الأصل موضوع له بقيد كونه مرسونا وكالمشفر في قولنا غليظ المشافر إذا قامت قرينة على أن المراد الشفة لا غير قال المصنف والشيخ عبد القاهر جعل الخالي عن الفائدة ما يستعمل في شيء بقيد مع كونه موضوعا لذلك الشيء بقيد آخر من غير قصد التشبيه ومثله ببعض ما مثل به السكاكي ونحوه مصرحاً بأن

(قوله قلنا الخ) حاصله أنه ليس المراد بالزوم ههنا الزوم الحقيقي أعنى امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج بل المراد به الاتصال ولوفى الجملة فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر وهذا متحقق في جميع أنواع العلاقة (قوله تلاصق) أي تعلق وقوله واتصال أي ارتباط وعطف الاتصال تفسير وقوله في الجملة متعلق ينتقل وكان الأولى أن يقول ولوفى الجملة وقوله وفي بعض الأحيان تفسير للاتصال في الجملة (قوله وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط) أي فثبت أن أنواع العلاقة كلها تفيد الزوم وبطل مقاله السائل

* الضرب الثاني من المجاز الاستعارة وهي ما كانت علاقته تشبيهه معناه بما وضع له

(قوله والاستعارة) مبتدأ وقوله قد تنقيد خبره والجملة عطف على قوله والمرسل كاليد وأعاد الشارح فيما يأتي المستدأ أطول الفصل وكتب شيخنا الحنفى أن الظاهر حذف أن أو من قوله وهي مجاز ليكون مدخولها خبر الاستعارة لأن الشارح قد خبرها في المتن وهو قد تنقيد خبر المبتدأ محذوف اه ثم إن المراد بالاستعارة في كلام (٤٥) المصنف الاستعارة التصريحية

وهي التي يذ كرفيها المشبه به دون المشبه وأما الملكية وهي التي لا يذ كرفيها الا المشبه فسيأتي يقردها المصنف في فصل ويأتي حكمة ذلك (قوله أي قصد الخ) أشار بهذا الى أن وجود المشابهة في نفس الأمر بدون قصدها لا يكتفي في كون اللفظ استعارة بل لابد من قصد أن اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب التشبيه بمعناه الحقيقي لا بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها (قوله فإذا أطلق المشفر) بكسر الميم شفة البعير (قوله وإن أريد أنه من اطلاق المقيد أي اسم المقيد وهو مشفر فانه اسم المقيد وهو شفة البعير وتوضيح المقام أن المشفر إذا أطلق أي جرد عن قيده وهو اضافته للبعير واستعمل في شفة الانسان من حيث انها فرد من أفراد مطلق شفة كان مجازا مرسلاترتبة وهي التنقيد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقة وصف المنقول

(والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة أي قصد أن الاطلاق بسبب المشابهة فإذا أطلق المشفر على شفة الانسان فإن قصد تشبيهها بمشفر الابل في الغلط والتدلي فهو استعارة وإن أريد أنه من اطلاق المقيد على المطلق

من قسمي المجاز وهو الذي تكون علاقته غير المشابهة ويسمى المرسل كما تقدم أشار الى الثاني وهو الذي تكون علاقته المشابهة ويسمى استعارة كما تقدم أيضاً وهو أكثر الأقسام مباحث ولذلك أخره ليطفرغ لبسطه فقال (والاستعارة) فتطلق فتعرف بأنها مجاز أي لفظ استعمل في غير معناه الأصلي بشرط أن تكون العلاقة بين ما استعمل فيه الآن وبين ذلك الأصلي المشابهة والمراد بكون علاقته المشابهة كون السبب الذي من أجله قصد له مستعمله هذا المعنى الذي ليس بأصلي له هو نفس المشابهة بمعنى أنه لولا المشابهة ما نقله مستعمله الى هذا المعنى الثاني لان وجود المشابهة في نفس الأمر إذا لم يقصد الوصل بها لا يكتفي في تسمية المجاز استعارة ولذلك يكون المجاز مرسلًا ولو وجدت المشابهة إذا لم يقصد جعلها علاقة فإن المشفر الذي هو في الأصل شفة البعير إذا نقل عن هذا المعنى الذي هو الشفة المقيدة بكونها للبعير وأطلق على شفة أخرى من حيث انها مطلق شفة كشفة الانسان لا بقيد كونها للانسان بل من حيث انها شفة كان مرسلًا وان وجدت المشابهة بينها وبين شفة البعير في الغلط والانحلال عن اللفظة مثلاً وهو من باب اطلاق اسم المقيد على المطلق والمقيد شفة البعير والمطلق شفة الانسان لان الغرض

الشفة والأشرف موضوعان للعضو من الانسان وإن قصد التشبيه صار اللفظ استعارة كقولهم في موضع الدم غايظ المشفر فانه بمنزلة أن يقال كأن شفتيه في الغلط مشفر البعير * تنبيه * إذا كان للمجاز علاقة أو أكثر واحتمل التجوز عن كل فمقتضى كلام الأصوليين أن أقوى العلاقات اعتبار الجزئية أن يطلق الكل ويراد البعض ألا ترى أنهم جعلوا التخصيص خبراً من المجاز والتخصيص من اطلاق الكل وإرادة البعض على ما ذكره الامام غفر الدين وإن كان فيه خدش فان دلالة العموم كاية لا كل ومرادنا بالتخصيص اطلاق العام وإرادة الخاص ولا اشكال في أن اطلاق الكل على الجزء أولى من عكسه لاشتمال الكل على الجزء فان اطلاق السبب على السبب أولى من عكسه لاقضاء السبب مسبباً معينا بخلاف العكس وأن أقوى الأسباب السبب الفاعلي لاجتماع السببية والمسببية فيه وأن اطلاق اللزوم على اللازم أولى من العكس لعدم اقتضاء الثاني الأول الا أن يكون لازماً مساوياً وأن اطلاق الحال على المحل أولى من عكسه لاستحالة وجود الحال دون محل * واعلم أن للحقيقة والمجاز مباحث شريفة وتحقيقات لطيفة ذكرتها في شرح المختصر فعليك بمراجعتها ص (والاستعارة قد تنقيد بالتحقيقية الخ) ش هذا هو القسم الثاني من قسمي المجاز وهو ما كانت علاقته تشبيهه معناه بتوضوعه كما قال المصنف وعلى ما حققناه ما كانت علاقته التشبيه بشرط قصد المبالغة ومن الناس من يطلق الكلام على الاستعارة ومنهم من يقيدها بالتحقيقية وإنما كان كذلك لأن الاستعارة تنقسم الى استعارة بالكناية وغيرها والاستعارة بالكناية تنقسم الى مصرح بها وغيره فالمرصوح بها تنقسم الى

عنه أما على القول باعتبار العلاقة وصف المنقول اليه فهي اطلاق وإن أطلق المشفر عن قيده ثم قيد بالانسان كان مجازاً مرسلًا بمرتين التنقيد ثم اطلاق لاستعمال المقيد أولاً في المطلق ثم استعمل ثانياً في المطلق في مقيد آخر فقول الشارح وإن أريد أنه من اطلاق اسم المقيد أي شفة البعير وقوله على المطلق هو شفة الانسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة فمشفر أطلق على شفة الانسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة لا من حيث كونها شفة مقيدة بالانسان والا كان من اطلاق المقيد على المقيد

وفد تقيد بالتحقيقية

(قوله كاطلاق المرسن على الانف) المرسن بفتح الميم وكسر السين وفتحها أيضا وأما ضبط الجوهري له بكسر الميم فهو غلط والمرسن مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقا ومكان الرسن هو الانف لان الرسن عبارة عن حبل يجعل في أنف البعير فالمرسن في الأصل أنف البعير فإذا أطلق عن قيده واستعمل في (٤٦) أنف الانسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا ومرسلا وإذا استعمل في أنف الانسان للمشابهة

كاطلاق الرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا ومرسلا والاستعارة (قد تقيد بالتحقيقية)

كأن يكون فيه اتساع وتسطيع كأنف الدابة كان استعارة والمرسن كالشفر يجوز فيه الأمران بالاعتبارين خلافا لما يوهه كلام الشارح من أن اطلاق المرسن على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل (قوله فاللفظ الواحد) أي كاشفر قد يكون استعارة الخ بحث فيه بأنه مجاز مرسل بالنسبة الى المفهوم الكلى وهو مطلق شفة واستعارة بالنسبة الى خصوص شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددتهما وحيث أنه فلم يتم قول الشارح بالنسبة للمعنى الواحد وقد يقال مراد الشارح أن اللفظ الواحد اطلاقا على المعنى الواحد قد يكون سبيله الاستعارة وقد يكون سبيله المجاز المرسل فشفة الانسان لها اعتباران خصوص كونها شفة الانسان وكونها تحقق

أن الاطلاق لا من حيث التقيد بكونها للانسان والا كان من اطلاق القيد على القيد وإذا أطلق الشفر على شفة الانسان لا من حيث انها مطلق شفة بل من حيث ان شفة هذا الانسان فيها من الغلظ والانخلال مثلا ما شبهت به شفة البعير كان استعارة لانبناء الاطلاق على التشبيه وهذا يعلم أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون باعتبار ما يصدق عليه على وجه التجوز استعارة لافادته أن معناه شبه بمعناه الأصلي ومجازا مرسلا لافادته معنى مطلقا باعتبار أصله فاللفظ الواحد يكون استعارة ومرسلا باعتبارين ومعلوم أن مفهومه يختلف بالاعتبارين ومصدوقه هو المتحد فإذا كان المشفر استعارة كان مفهومه شفة نستلزم غلظا وانخلالا هما كنفس غلظ وانخلال شفة البعير وإذا كان مرسل فمفهومه مطلق الشفة المستلزمة لكونها من حيث الاطلاق بعض معنى أصلها والمصدوق في الخارج متحد في بعض الأوقات وأما قلنا في بعض الأوقات لان شفة الانسان يجوز أن لا يكون فيها وجه شبه فيصدق فيها الارسل دون الاستعارة لا يقال المفهوم من الارسل مطلق الشفة وأما استلزامها لما ذكر فهو رعاية واعتبار للعلاقة لاننا نقول متى لم تفهم العلاقة ولو بالزوم صارت حقيقة عرفية وكذا الاستعارة متى لم تفهم المشابهة صارت حقيقة عرفية وأما قلنا فيها بالاستلزام لما ذكر ولم نقل ان ما ذكر داخل فيما نقله اللفظ لان المنقول له اللفظ في الاستعارة هو الطرف المشبه وحده ولا يدخل فيه وجه الشبه الاتبع حيث يكون داخلا في مفهوم الطرفين وسيأتي تحقيقه والمنقول اليه في المرسل هو نفس المطلق والعلاقة هي السبب ومثل المشفر المرسن الذي هو في الأصل مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقا فإذا استعمل في مطلق الانف كأنف الانسان من حيث انه مطلق باعتبار القيد الذي هو أنف الدابة فهو مرسل وإذا استعمل في أنف الانسان للمشابهة كأن يكون فيه اتساع وتسطيع كأنف الدابة فهو استعارة فيكون لفظا واحدا يصح فيه الارسل والاستعارة في مصدوق واحد باعتبارين والمفهوم يختلف كما تقدم في الشفر وذلك ظاهر ثم هذا التعريف للاستعارة إنما هو إذا أطلقت كما تقدم (وقد تقيد بالتحقيقية) فيكون تعريفها ما استعمل في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع تحقق ما استعملت

تحقيقية وتخيلية فالاستعارة ثلاثة أقسام مصرح بها تحقيقية وهي أن يذكر المشبه به مرادا به المشبه ويكون المشبه أمرا تحقيقيا إحاسا أو عقلا ومصرح بها خيالية وهي أن يكون المشبه المتروك أمرا وهميا لا تحقق له في الخارج واستعارة غير مصرح بها وهي الاستعارة بالكناية وهو ذكر المشبه مرادا به المشبه به مثل * وإذا المنية أنشبت أظفارها * هذه طريق السكاكي فالاستعارة عنده حينئذ ثلاثة أقسام كلها مجاز والمصنف يرى أن الاستعارة على التحقيق مع التحقيقية أما

لتميز

فيها المفهوم الكلى وهو مطلق شفة فاستعمال مشفر في شفة الانسان بالاعتبار الأول سبيله

الاستعارة واستعماله فيها بالاعتبار الثاني سبيله المجاز المرسل فظهر أن اللفظ الواحد يصح فيه الارسل والاستعارة في مصدق واحد باعتبارين والمفهوم يختلف كما علمت (قوله قد تقيد) قد لا تحقق كقوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه وليست للتقليل لان تقيد بها بالتحقيقية كثير في نفسه ويحتمل أن تكون للتقليل لان اطلاق الاستعارة عن التقيد المذكور هو الأكثر وعند اطلاقها تكون شاملة للتحقيقية والتخيلية والممكن عنها

لتنحقق معناها حسا أو عقلا أي التي نتناول أمر معلوما يمكن أن ينص عليه

(قوله لتتميز عن التخيلية والمكني عنها) لان معنى التحقيقية حقيقة المعنى فتخرج التخيلية لانها عند المصنف كالسلف ليست لفظا فلا تكون حقيقة المعنى وأما السكا كي فهي وان كانت لفظا (٤٧) عنده الا انها غير حقيقة المعنى لان معناها عند أمر

وهي وتخرج المكنية أيضا عند المصنف لانها عنده التشبيه الضمر في

النفس وهو ليس بلفظ فلا

تكون حقيقة المعنى وأما

عند السلف فهي داخله

في التحقيقية لانها اللفظ

الستعار الضمري النفس

وهو محقق المعنى فكذا هي

داخله فيها على مذهب

السكا كي لانها عنده لفظ

المشبه ومعناه محقق وهو

المشبه به كالاسد (قوله

أي معاني بها) وهو المعنى

المجازي للمعنى الحقيقي كما

قد يتبادر من المتن (قوله

واستعملت في) صفة

جرت على غير من هي له فلذا

أرر الضمير بخلاف ما قبله

(قوله حسا أو عقلا)

منصوبان على نزع الخافض

أو على الظرفية المجازية

والعامل فيها نحقق

والمراد بتحقيق معناها في

الحس أن يكون معناها

كما يدرك بأحدى الحواس

الحس فيصح أن يشار اليه

إشارة حسية بأن يقال نقل

اللفظ لهذا المعنى الحسي

وبالتحقق العتلى أن

لا يدرك معناها بالحواس بل

بالعقل بأن كان له محقق

لنتميز عن التخيلية والمكني عنها (لنحقق معناها) أي معاني بها واستعملت هي فيه (حسا أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه

فيه نفس الأمر فتتميز عن المكني عنها والتخيلية (لنحقق معناها) حيث لا أي حين استعملت فيه وعن

بها (حسا أو عقلا) دونهما والمراد بالتحقق الحسي أن يكون معناها كما يدرك بأحدى الحواس الحس

فيصح أن يشار اليه إشارة حسية بأن يقال نقل اللفظ لهذا المعنى الحسي وبالتحقق العقلي أن لا يدرك

بالحواس ولكن يكون متحققا في نفسه بحيث يدرك العقل ثابتا بثبوتها لا يصح للعقل نفية والحكم

ببطلان معناه في نفس الأمر باعتبار نظره أعني نظر العقل خاصة بخلاف الأمور الوهمية فان العقل

يحكم ببطلانها دون الوهم فتصح الإشارة إليه إشارة عقلية بأن يقال هذا الشيء المدرك الثابت عقلا هو

الذي نقل له اللفظ أما خروج التخيلية بالتحقق فظاهر على مذهب السكا كي كما يأتي أن شاء الله تعالى

في قوله يتوذا المنية أنشبت أظفارها بيد لان الاظفار عنده استعيرت لصورة وهمية لاحقيقة لها وأما على

مذهب المصنف فالمراد بالاظفار حقيقة فلا يصح اخراجها الا أن يعتبر أن الاستعارة إنما هي باعتبار

اثباتها للمنية فيكون وهميا وأما خروج المكني عنها فلا انها عند المصنف هي اضرار التشبيه في النفس

والاضرار أمر وهمي كما قيل وفيه بحث لان الاضرار وان كان اعتباريا لانه عبارة عن عدم الاظهار

لسكن لا يخرج بذلك عن تحققه عقلا والاخرجت الاعتباريات التي تعف بها العقولات والحسوسات

عن صحة الاستعارة التحقيقية فيها فتختص بالأمور الوجودية ولا قائل به فانها من جملة ما تجري فيه

العدميات وأما عند السكا كي فالمنية أرى يدها الطرف الآخر على ما يأتي وهو حقيقي بل حسي فلا يصح

اخراجها على مذهبه ولكن هذا مبني على الأمر الظاهر في مذهبه والتحقيق أنه أراد أن المنية أرى يدها

الطرف الآخر وهو الاسد ادعاء لاحقيقة فتكون المكني عنها على مذهبه وهمية لاحقيقية أيضا لان

كون المنية أسدا غير محقق عقلا وفي كونها غير حقيقية ولو على هذا الاعتبار نظر لان المعنى الذي

أطلق عليه اللفظ محقق وادخله في جنس الاسد لو كان يكون به المعنى وهميا كانت كل استعارة وهمية

فان الاسد اذا أطلق على الرجل باعتبار الشجاعة لم يطلق عليه حتى أدخل في جنس الاسد فتكون

الاستعارة بالسكنانية فليست عنده استعارة في الحقيقة لان المنية عنده مستعملة في موضوعها كما سيأتي

وأما التخيلية وهو ما اذا كان المشبه وهميا فلا انها عنده لا تستعمل الا تبعا للاستعارة بالسكنانية

وسيأتي افرادها بالذكر فلذلك أطلق هذا الفصل ثم قال وقد تقيد بالتحقيقية أي بناء على انقسامها الى

النوعين فيفيد حينئذ التخصص لافراد تلك بفصل أو بقيد لا يوضح ان مشينا على رأيه وعلى القولين

فجعل هذا الباب مقصورا على الاستعارة الحقيقية وانما تقيد بالتحقيقية لتحقيق معنى الاستعارة

فيها لان المشبه في غيرها ليس محققا وما ليس محققا ليس جديرا بأن يستعار له لفظ موضوع لغيره

ويحتمل أن يكون التقدير سميت بتحقيقية لتحقيق معناها أي معنى الاستعارة وهو المشبه وتحقق ذلك

للمعنى تارة يكون حسا وتارة يكون عقلا فالحس كاطلاق الاسد على الرجل الشجاع في نحو قول زهير

وثبوت في نفسه بحيث لا يصح للعقل نفية في نفس الأمر والحكم ببطلانه فتصح الإشارة إليه إشارة عقلية بأن يقال هذا الشيء المدرك

الثابت عقلا هو الذي نقل له اللفظ وهذا بخلاف الأمور الوهمية فانها لا تثبت لها في نفسها بل بحسب الوهم ولذا كان العقل لا يدركها ثابتة ويحكم ببطلانها دون الوهم (قوله بأن يكون) أي بسبب أن يكون (قوله إلى أمر معلوم) أي وهو المعنى المجازي

و يشار اليه اشارة حسية أو عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصل فيجعل اسماله على سبيل الاعارة للبالغة في التشبيه أما الحسي فكذلك رأيت أسدا وأنت تريد رجلا شجاعا وعليه قول زهير * لدى أسد شاكي السلاح مقذف * أي لدى رجل شجاع ومن لطيف هذا الضرب ما يقع التشبيه فيه في الحركات كقول أبي دلالة يصف بطلته

أرى الشهاب أعجن اذ غدونا * برجلها وتخبر باليدن

شبه حركة رجلها حيث لم تثبت على موضع فتقدم بها عليه وهو ناذاهبتين نحو يديها بحركة يدي العاجن فانها لا يثبتان في موضع بل تزولان الى قدام لرخاوة العجين وشبه حركة يديها بحركة الخابز فانه يثني يده نحو بطنه ويحدث فيها ضرر بامن التقويس كما تجدد في يد الدابة اذا اضطربت في سيرها ولم تقو على ضبط يديها وأن ترى بها الى قدام وأن تشد اعتادها حتى تثبت في الموضع الذي تقع عليه فلا تزول عنه ولا تنثني

(قوله و يشار اليه اشارة حسية) أي لكونه مدركا بأحدى الحواس الخمس وكلام الشارح يوحى للقول بأن اسم الاشارة موضوع للحسوس مطلقا وتقدم أنه خلاف التحقيق والحق أنه موضوع للحسوس بحاسة البصر فقط وأن استعماله في الحسوس بغير تلك الحاسة مجاز وقوله و يشار اليه الخ عطف تفسير لما قبله (قوله أو عقلية) أي لكونه له ثبوت في نفسه وان كان غير مدرك بأحدى الحواس الخمس الظاهرة بل بالعقل (قوله كقوله) أي (٤٨) كالاسد في قول زهير بن أبي سلمى انضم السين وسكون اللام

و يشار اليه اشارة حسية أو عقلية فالجسي (كقوله لدى أسد شاكي السلاح) أي تام السلاح (مقذف أي رجل شجاع)

وهمية وقد تقدم أنها تحقيقية فافهم (كقوله) أي ومثال المتحقق حسا قوله (لدى أسد شاكي السلاح) أي تام السلاح وهو مأخوذ من الشوكة يقال رجل ذو شوكة أي ذو اضرار فأصله شاوك ثم أخرت العين فصار منقوصا ففيل شاكي وفسرت شوكة السلاح بنامه لأن تمام السلاح معناه كونه أهلا للاضرار به فيكون معنى تمامه شدة حده وجودة أصله ونفوذه عند الاستعمال ويحتمل أن يكون تفسيرها بالتمام لان طول السلاح وتمامه يدل على قوة مستعمله فيفهم منه أنه ذو شوكة ونسب الى السلاح لاستلزامه هذا المعنى في صاحبه والخطب في ذلك سهل (مقذف) اسم مفعول من قذفه رمى به وهو يحتمل معنيين أحدهما أنه قذف به في الحروب ورمى به فيها حتى صار عارفا بها فلا تموله

لدى أسد شاكي السلاح مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم
فان أسدنا استعاره تحقيقية لان معناه وهو الرجل الشجاع أمر متحقق حسي ونارة يكون عقليا كقولك أديت نوراً تريد حجة فان الحجة عقلية لا حسية فانها تدرك بالعقل وليست بالاملاط هي الحجة فتسكون

أي

بالحيوان المفترس وادعى أنه فرد من أفراده واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية لان المستعار له وهو الرجل الشجاع متحقق حسا لا درا كحاسة البصر (قوله أي تام السلاح) تفسير لنا كي السلاح فشا كي صفة مشبهة أي تام سلاحه فأضافته لفظية لاتفيده تعريفا فلذا وقع صفة للكسرة وهو مأخوذ من الشوكة يقال رجل ذو شوكة أي رجل ذو اضرار فأصله شاوك قلب قلبا مكانيا فصار شاكو فقلت الواو ياء لوقوعها منطرفة بعد كسرة وفسرت شوكة السلاح بنامه لان تمام السلاح عبارة عن كونه أهلا للاضرار فيكون معنى تمامه شدة حدته وجودة أصله ونفوذه عند الاستعمال ويحتمل أن يكون تفسيرها هنا بالتمام لان تمامه أي اجتماع آلاته يدل على قوة مستعمله فيفهم منه أنه ذو شوكة أي اضرار ونسب الى السلاح لاستلزامه هذا المعنى في صاحبه والخطب في ذلك سهل اه يعقوب (قوله مقذف) هو اسم مفعول من قذفه رمى به وهو يحتمل معنيين أحدهما أنه قذف به في الحروب ورمى به فيها كثيرا حتى صار عارفا بها فلا تموله وثانها أنه قذف بالاحجام ورمى به أي زيد في الخ حتى صار له جسامته أي سم ونباله أي غلظ فعلى المعنى الاول يكون قوله مقذف تجريدا للملازمة المستعار له وعلى المعنى الثاني لا يكون مقذف تجريدا ولا ترشيحا للملازمة لكل من المستعار منه والمستعار له ويحتمل أن يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى أن هذا الاسد من الرجال قذف بلحم أعدائه ورمى به عند تقطيع أجسامهم فصار من جملة المعدودين من أهل القوة الاسدية التي بها توصل وتمسك من تقطيع لحم الحيوانات ورميه به وعلى هذا فيكون قوله مقذف ترشيحا للملازمة المستعار منه بمحمل فتأمل

وأما العقلي فكذلك أبدت نورا وأنت تريد حجة فإن الحجة بما يدرك بالعقل من غير وساطة حس إذا المفهوم من الالفاظ هو الذي ينور القلب ويكشف عن الحق لا الالفاظ أنفسها وعليه قوله عز وجل اهدنا الصراط المستقيم وأما قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف فعلى ظاهر قول الشيخ جاز الله العلامة استعارة عقلية لانه قال شبه باللباس لاستعماله على اللباس ما غشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث وعلى ظاهر قول الشيخ صاحب المفتاح حسية لانه جعل اللباس استعارة لما يلبسه الانسان عند جوعه وخوفه من امتناع اللون ورثائه الهيئة فلاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بعماء ما عني به أى ما يستعمل فيه فلم يتناول ما يستعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه به يجوز زيد أسد ورأيت أسدا ونحو رأيت به أسدا لاستعماله تشبيه الشيء بنفسه على المراد بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها (٤٩) والمجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له وههنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو أنه إذا أجرى في الكلام لفظا دلت اقربته على تشبيه شئ به معناه فيكون ذلك على وجهين أحدهما أن لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدار كقولك غنت لناظبية وأنت تريد امرأة ولقيت أسدا وأنت تريد رجلا شجاعا ولا خلاف أن هذا ليس بتشبيه وان الاسم فيه استعارة والثاني أن يكون المشبه مذكورا أو مقدرا فاسم المشبه به ان كان خبرا أو في حكم الخبر كخبر كان وان والمفعول الثاني لباب علمت

من التنبيه عليه وهو أنه إذا أجرى في الكلام لفظا دلت اقربته على تشبيه شئ به معناه فيكون ذلك على وجهين أحدهما أن لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدار كقولك غنت لناظبية وأنت تريد امرأة ولقيت أسدا وأنت تريد رجلا شجاعا ولا خلاف أن هذا ليس بتشبيه وان الاسم فيه استعارة والثاني أن يكون المشبه مذكورا أو مقدرا فاسم المشبه به ان كان خبرا أو في حكم الخبر كخبر كان وان والمفعول الثاني لباب علمت

(قوله أى قذف) بكسر الذال مخففة في الحليين لامسدة كما قيل والا صار قوله كثيرا ضاعا (قوله ورى به) تفسير لما قبله أى زاد الله أجزاء لحمه حتى صار لحمه كثيرا قالوا

أى قذف به كثيرا الى الواقع وقيل قذف باللحم ورى به فصار له جسامه ونباله فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (وقوله) أى والعقلي كقوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم أى الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا أمر متحقق عقلا قال المصنف رحمه الله تعالى فالاستعارة

فيوصف بالنباله في تلك الحروب وجسامه أى قوة وعظمة خطر فيها من قولهم هذا الأمر جسيم أى عظيم وثانيهما أنه قذف في تلك الحروب بسبب اللحم الذى فيه الدال على قوته وبسبب عقله الدال على أنه أهل لها فصار من جملة من له جسامه بسببها قذف في الحروب ونباله بسببها يقوم لها وهذا الوجه يخالف الاول في معنى الجسامه وفي ترتيب النباله والجسامه في الاول على القذف وتقدمهما على الثانى ويحتمل أن يكون اسم فاعل ويكون المعنى أن هذا الاسد من الرجال قذف باللحم ورى به عند تقطيع أجسام الاعداء فصار من جملة المعدودين من أهل الجسامه أى القوة الاسديه التى بها توصل وتمكن من تقطيع لحم الحيوانات والرمى به عنها ومن أهل النباله التى بها توصل الى ذلك التقطيع فان القوة تحتاج الى حيلة للتوصل الا ترى أن الاسد يحتاج الى تحيل وتخيل يتمكن بهما من المراد لذلك قيل ان الوجه الاول أعنى كون مقذف بصيغة اسم المفعول باحتماليه على ما تقدم ملائم للاستعارة فيكون تجربيد والثاني أعنى كونه بصيغة اسم الفاعل على ما تقدم ملائم للاستعارة منه فيكون ترشيد جاحلا بخاكونه ترشيدنا من تمحل ما وقع علم بما قررنا أن الجسامه والنباله لا تختص بتقدير كونه اسم فاعل ولا بكونه اسم مفعول بل تجري في الاحتمالين تأمله ولا شك أن الاسد فى المثال مستعار لما يصدق عليه الرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (وقوله) أى مثال المتحقق عقلا قوله تعالى فى تعليم العباد دعاه (اهدنا الصراط المستقيم) فان الصراط المستقيم فى الأصل هو الطريق الذى لا اعوجاج به حتى يوصل الى المطلوب واستعير لمعنى متحقق عقلا وهو القواعد المدلوله بالوحى يؤخذ بمقتضاها اعتقادا وعملا ولا شك أن تلك القواعد أمر منموى وهو المسيح بالدين الحق ولهذا فسر الصراط المستقيم بقوله (أى الدين الحق) ووجه الشبه التوصل الى المطلوب بكل منهما قال المصنف فى الايضاح فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما

حسية بل الالفاظ دالة على الحجة وكذلك قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم أى الدين الحق فان الصراط حقيقة فى الطريق الجادة واختلفوا فى قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف فظاهر كلام

(٧ - شروح التلخيص رابع) للتعبية (قوله جسامه) أى سمن ونباله أى غلظ وهو عظم لازم (قوله اهدنا الصراط المستقيم) أى فالصراط المستقيم فى الأصل هو الطريق الذى لا اعوجاج فيه استعير للدين الحق بعد تشبيهه باستعارة تصريحية تحقيقية ووجه الشبه التوصل الى المطلوب فى كل وانما كانت تحقيقية لان استعارة له وهو الدين الحق محقق عقلا وذلك لان الدين الحق المراد به ملة الاسلام بمعنى الأحكام الشرعية وهى لما تحقق وثبتت فى نفسها (قوله قال المصنف) أى فى الايضاح والقصد من نقله لكلام المصنف افادة أن المصنف يجعل زيد أسد تشبيها بليغا لاستعارة لان حد الاستعارة لا يصدق عليه والاعتراض عليه بما ساقى بقوله وفيه بحث (قوله فلاستعارة) أى مطلقا من غير تقييد بكونها تحقيقية بدليل أنه لم يذكر فى هذا التعريف تحقق المعنى حسا أو عقلا

والحال فالأصح أنه يسمى تشبيها وان الاسم فيه لا يسمى استعارة لان الاسم اذا وقع هذه المواقف فالكلام موضوع لاثبات معناه لما يعتمد عليه أو نفيه عنه فاذا قلت بدأسد فقد وضعت كلامك في الظاهر لاثبات معنى الاسد لز يدوا اذا امتنع اثبات ذلك له على الحقيقة كان لاثبات شبه من الاسد له فيكون اجتلابه لاثبات التشبيه فيكون خليقا بأن يسمى تشبيها اذ كان انما جاء ليفيد بخلاف الحالة الاولى فان الاسم فيها لم يحتل لاثبات معناه لشيء كما اذا قلت جاءني أسد ورأيت أسدا فان الكلام في ذلك موضوع لاثبات المجيء واقعا من الاسد والرؤية واقعة كعالية لاثبات معنى الاسد لشيء فلم يكن ذكر المشبه به لاثبات التشبيه وصار قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعلم الا بعد الرجوع الى شيء من النظر ووجه آخر في كون التشبيه مكنونا في الضمير وهو انه اذا لم يكن المشبه مذكورا جازا يتوهم السامع (قوله) ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له أي لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه حين إطلاقه وهو المعنى المجازي بمعناه الحقيقي الذي وضع هو له فالضمير في وضع راجع الى الاولى لا الثانية فالصلة جارية على غير من هي له والمراد بتضمن اللفظ لتشبيه معناه بشيء افادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة من حيث انه لا يصحح أن يستعمل فيه الابلغة المشابهة لعدم صحة الحمل حينئذ قال في الطول وقد افادهم التعريف الذي ذكره المصنف أن اللفظ لا يستعار (٥٠) من المعنى المجازي وان كان مشهورا في معنى مجازي آخر لان المعنى المجازي

ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه معنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو بدأسد ورأيت بدأ أسدا وصرت بدأ أسدا بما يكون اللفظ مستعملا في وضع له وان تضمن تشبيه شيء به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له

وضع له ومعنى تضمن اللفظ تشبيه معناه بشيء افادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة والنظر الى المعنى من حيث انه لا يصحح أن يستعمل فيه الابلغة المشابهة وعلى تقدير صلاحية سواء فالقرينة مانعة من ذلك ثم قال والمراد بمعناه معنى به اللفظ واستعمل اللفظ فيه يعنى بالمعنى الذى وضع له اللفظ وضعا مقيدا بكونه أصليا ولا يضر بيان هذه الارادة في التعريف لان هذا هو المراد عند الاطلاق فالتشبيه عليه لزيادة البيان ثم قال فعلى هذا أى على ما ذكر من أن الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له يخرج عن تفسيرها ما استعمل فيما وضع له نحو بدأ أسدا ورأيت بدأ أسدا ومررت بدأ أسدا لان لفظ الاسد في هذه الأمثلة وان تضمن تشبيه معناه بشيء بواسطة اجراءه على غير معناه لا يصدق عليه على وجه يصح أنه تضمن تشبيه معناه بما وضع له وانما قلنا لا يصدق عليه ما ذكر على وجه يصح فلا يدخل لان المعنى سد في دلالة الكلام ما يصحح وبيان عدم صحته أنه لو دخل والغرض أنه مستعمل في معناه الذى وضع له كان التقدير أن لفظ الاسد فيها تضمن تشبيه معناه الذى وضع له بمعناه الذى وضع له فيكون معنى الاسد في تلك الأمثلة مشبها بنفسه ضرورة أن معناه هو المستعمل فيه اللفظ وهو الموضوع له ذلك اللفظ وفي ضمن ذلك أنه مشبه وهو في نفس الأمر مشبه به وحاصله أن قولنا تضمن هذا اللفظ تشبيه ما وضع له

المرحشرى أنها عقلة لأنه قال شبه ما غشى الانسان من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس وظاهر كلام السكاكي أنها حسية لانه جعل اللباس استعارة لما يلبس الانسان عند جوعه وخوفه من

لم يوضع له اللفظ اه أى وأما تشبيه المعنى المجازي بشيء آخر واثبات لازمه له فهذا لا ضرر فيه كفى قوله تعالى فاذا قمها الله لباس الجوع والخوف فانه شبه ما غشى أهل تلك القرية التي كفرت بنعم الله عند جوعهم وخوفهم من الصفرة وانتقاع اللون والنحول باللباس بجماع الاشتغال في كل واستعير اللباس لذلك استعارة نصريحية تحقيقية ثم شبه أيضا ما غشاهم عند جوعهم وخوفهم بظهور مبرشع تشبيها مضمر في النفس على طريق الاستعارة

بالسكناء واثبات الاذقة تخييل في الآية ثلاث استعارات تحقيقية ومكنية وتخييلية (قوله والمراد بمعناه معنى باللفظ) واستعمل اللفظ فيه يعنى الآن حال اطلاقه أى وليس المراد بمعناه المعنى الذى وضع له اللفظ وضعا مقيدا بكونه أصليا ولا يضر بيان هذه الارادة في التعريف وان كان المراد بالمعنى عند الاطلاق ما ذكر لأن التشبيه عليه لزيادة البيان (قوله فعلى هذا) أى فاذا فرغنا على هذا الحد المذكور وهو أن الاستعارة لفظ تضمن تشبيه معناه بما وضع له يخرج من تفسيرها أسد ونحوه كبحار وبدن قولك ز بدأ أسد أو حمار أو بدر فلا يكون استعارة بل هو تشبيه بليغ بهدف الاداة فقول الشارح نحو بدأ أسد فيه حذف كما علمت أى نحو أسد من قولك ز بدأ أسد (قوله ما يكون اللفظ) بيان للنحو وكان الاولى أن يقول من كل لفظ استعمل فيما وضع له (قوله وان تضمن) أى ذلك اللفظ المستعمل فيما وضع له وقوله به أى بمعناه الموضوع له ولا شك أن لفظ الاسد في الأمثلة السابقة مستعمل في المعنى الذى وضع هو له وهو الحيوان المعتسر وان تضمن تشبيه شيء به لا يمكن ذلك لشيء ليس معنيا بذلك اللفظ وحينئذ فلا يكون ذلك اللفظ مجازا فلا يكون استعارة (قوله وذلك) أى وبيان ذلك اى خروج لفظ الاسد في الأمثلة المذكورة عن حد الاستعارة (قوله لانه) أى الحال والشأن وقوله اذا كان معناه أى معنى لفظ الاسد المستعمل فيه في الأمثلة المذكورة (قوله عين الموضوع له) أى لا معنى المجازي

في ظاهر الحال أن المراد باسم التشبيه ما هو موضوع له فلا يسلم قصد التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمل بخلاف الحالة الثانية فإنه يتمتع ذلك فيه مع كون التشبيه مذكورا أو مقدرًا * ومن الناس من ذهب إلى أن الاسم في الحالة الثانية استعارة لأجرائه على التشبيه مع حذف كلمة التشبيه وهذا الخلاف لفظي راجع إلى الكشف عن معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح وما اخترناه هو الأقرب لما أوضحنا من المناسبة وهو اختيار المحققين كالقاضي أبي الحسن الجرجاني والشيخ عبد انقار والشيخ جابر الله العلامة والشيخ صاحب المفتاح رحمهم الله غير أن الشيخ عبد الفاهر قال بعد تقرير ما ذكرنا فإن أبيت إلا أن تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فإن

وهو الرجل الشجاع (قوله لم يصح تشبيهه معناه) أي المستعمل فيه وهو عين الموضوع له أي لا يصح أن يقال فيه شبه معناه المستعمل فيه معناه الموضوع له لمافي من تشبيه الشيء بنفسه وتشبيهه بشيء بنفسه محال والحاصل أن قولنا تضمن هذا اللفظ تشبيه معناه بما وضع له يقتضي أن ههنا معنى استعمال فيه اللفظ وآخر وضع له شبه أحدهما بالآخر فإذا كان المستعمل فيه هو معناه الذي وضع له اتحاد التشبيه والمشبّه به وهذا فاسد وحيث قد يؤخذ من تعريف الاستعارة السابق أن نحو الاسدي في الأمثلة المذكورة خارج بطريق اقتضاء التعريف المغايرة فيكون هذا الخارج من قبيل التشبيه البليغ لا من (٥١) الاستعارة (قوله لاستحالة الخ) أو رد عليه أن كون

اللفظ مستعملا فيما وضع له مشبها بما وضع له لا يقتضي تشبيه الشيء بنفسه ألا ترى أن المشترك إذا شبه بعض معانيه ببعض واستعمل في التشبيه صدق عليه أنه لفظ استعمال في معناه الذي وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذي وضع له ضرورة أنه وضع لهما معا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه وأجيب بأننا لا نسلم أن المشترك إذا استعمل بتلك الحثيثة يصدق عليه أنه لفظ استعمال في معناه الذي وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذي وضع له لأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة

لم يصح تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أن ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقدرية تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها وأسدي الأمثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لا نالنا لم أنه

يقتضي إذا حمل على الصحة التي هي أصل العبارة أن ههنا معنى استعمال فيه اللفظ وآخر وضع له يصح تشبيه أحدهما بالآخر فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له اتحاد التشبيه والمشبّه به وهو فاسد فاخذ من التفسير السابق أن نحو الاسدي في هذه الأمثلة خارج بطريق اقتضاء التعبير المغايرة فيكون هذا الخارج من التشبيه لا من الاستعارة ويفهم من تعريف الاستعارة ما تضمن تشبيهه معناه بما وضع له أنه لا يصح تشبيهه معناه بالمعنى المجازي إذ لم يوضع له فلا يصح معنى النقل في الاستعارة من المجاز وهو ظاهر أن لم يصر حقيقة عرفية بالشهرة ويرد على ما قرر أن المشترك إذا شبه بعض معانيه ببعض واستعمل في التشبيه صدق عليه أنه لفظ استعمال في معناه الذي وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذي وضع له ضرورة أنه وضع لهما معا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له مشبها بما وضع له لا يقتضي تشبيه الشيء بنفسه حتى يتشكل عليه في إخراج نحو ما تقدم عن التعريف وقد أجبته عنه بما هو غير مرضي ولكن هذه مناقشة في مجرد اقتضاء ما ذكر تشبيه الشيء بنفسه والأفلاحي خروج نحو زيد أسد عن التعريف إذا ليس فيه تشبيهه معناه بما وضع له بل فيه تشبيهه غيره بمعناه ومسألة المشترك داخلية في الاستعارة لصدق حدها عليه حيث يستعمل بتلك الحثيثة تأمل ثم قال على أن الاحتجاج في إخراج تلك الأمثلة إلى اقتضاء التشبيه المغايرة بين المعنى وما وضع

انتفاع اللون وراثته الهية قلت وليس كلام الزمخشري واضحا في أن التشبيه عقلي لأنه جعل التشبيه ما غشي الإنسان من بعض الحوادث فقد يريد به ما يحصل من الجوع والخوف من انتفاع اللون كما قال

فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وإن كان موضوعا له بوضع آخر وحيث أن المشترك المذكور داخل في الاستعارة لصدق حدها عليه حيث استعمل المشترك بتلك الحثيثة (قوله على أن ما الخ) هذه العلاوة من تلمة كلام المصنف مقوية لما ذهب إليه من إخراج الاسدي الأمثلة المذكورة عن الاستعارة وحاصها أنه لا يحتاج في إخراج الاسدي الأمثلة عن الاستعارة إلى اقتضاء التشبيه المغايرة بين المعنى وما وضع له والالزم تشبيه الشيء بنفسه لأن لنا شيئا يفتينا عن هذا التطويل المذكور وهو أن تقول إن لفظ الاسدي الأمثلة كلها خارج عن التعريف بقوله ما تضمن لأن ما واقعة على المجاز وأسدي الأمثلة ليس بمجاز وليست واقعة على لفظ حتى يحتاج للإخراج بما ذكرنا وصح الإخراج بها أيضا وإنما كانت ما واقعة على مجاز لا بالاقسمة المجاز أو إلى الاستعارة وغيرها ثم أردنا تفسير الاستعارة من القسمين بعد التقسيم فالأنسب أن يؤخذ في تعريف الجنس الجامع لقسمي المجاز دون ما هو أبعد لخروجه عن تعريف مطلق المجاز وإنما كان الأنسب أن يؤخذ المجاز جنسا لأنه هو الأقرب للنوع الذي أريد تمييزه عن مقابله وحيث أن تكون ما عبارة عنه (قوله لكونه مستعملا فيما وضع له) هذا آخر كلام المصنف في الإيضاح (قوله وفيه بحث) أي في كلام المصنف بحث من حيث إخراج الأمثلة المذكورة عن الاستعارة (قوله لا نسلم أنه) أي الاسدي الأمثلة المذكورة

حسن دخول أدوات التشبيه لا يحسن إطلاقه وذلك كأن يكون اسم التشبيه معرفة كقولك زيد الأسد وهو شمس النهار فانه يحسن أن يقال زيد كالأسد وختله شمس النهار وإن حسن دخول بعضها دون بعض هان الخطب في إطلاقه وذلك كأن يكون نكرة غير موصوفة كقولك زيد أسد فانه لا يحسن أن يقال زيد كالأسد ويحسن أن يقال كأن زيدا أسد ووجدته أسدا وإن لم يحسن دخول شيء منها إلا بتغيير الصورة الكلام كان إطلاقه أقرب انغموض تقدير أداة التشبيه فيه وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بما لا يلائم التشبيه به كقولك فلان بدر يسكن الأرض وهو شمس لا تغيب وكقولك شمس تألق والفراق غروبها ✖ عنا بدر والصدود كسوفه

(قوله مستعمل فيما وضعه) أي الحيوان المفترس (قوله بل في معنى الشجاع) أي وحينئذ لفظ أسد له معنيان شبه معناه المراد منه وهو الشجاع الذي يذفر من أفراده بالمعنى الموضوع له وهو الحيوان المفترس واستعير اسمه له فيكون أسد حينئذ مجازا بالاستعارة لصدق تمر فيها الذي ذكره المصنف عليه (٥٢) وليس هناك جمع بين الطرفين لما علمت أن زيدا ليس هو التشبيه بالأسد

مستعمل فيما وضعه بل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما رأيت أسدا يرمي بقرينة حملة على زيد ولا دليل لهم على أن هذا

له فيخرج تلك الأمثلة والألزام تشبيه الشيء بنفسه لأن ما في قولنا ما تضمن تشبيهه معناه بما وضع له لا يريد بها لفظ تضمن حتى نحتاج إلى الإخراج بما ذكرنا من صح الإخراج به أيضا وإنما نريد به المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها فإذا أردنا تعريف الاستعارة من القسمين بعد التقسيم أخذ في حدها الجنس الجامع لقسمي المجاز دون ما هو أبعد لخروجه عن تعريف مطلق المجاز وإذا كان المناسب أن يؤخذ جنس هو المجاز لانه هو الأقرب للنوع الذي أريد تمييزه عن مقابله فأتسكون عبارة عنه فيخرج نحو الأسد في الأمثلة السابقة لانه حقيقة اذ هو مستعمل فيما وضع له والمجاز مستعمل في غير ما وضع له ويدل على أنه مستعمل فيما وضع له إجراءه على ما لا يصدق عليه فوجب تقدير أدائه التشبيه ليصح الكلام والا كان كذا وحذف الأداة لإفادة التشبيه البليغ وعلى هذا يكون معنى قولنا زيد أسدا كالأسد فيكون المحمول كونه شبيها بالأسد لا كونه ذاتا هي نفس الأسد مبالغة أو حقيقة وفرق بين المعنيين إله كلامه مع بسط وفيه بحث لأن الإخراج تلك الأمثلة مبني على أن الأسد فيها مستعمل في معناه الذي هو الحيوان المعروف وإن الأداة مقدرة قبل الأسد ونحن لانسلم أن الأداة مقدرة حتى يكون المراد بالأسد معناه الحقيقي لأن المقدر كالمذكور فيلزم انتفاء المبالغة في التشبيه وحيث كان المراد بنحو هذا التركيب إجراء الاسدية على زيد قضاء الحق للمبالغة المقصودة وجب كون الأسد منقولا لمعنى هو التشبيه ثم أجرى على زيد فالمراد بالأسد ذات صدوقة للشجاع ثم أخبر بفهمها عن زيد وإذا تحقق هذا صدق أن الأسد لفظ تضمن تشبيه معناه وهو ذات صدوقة للشجاعة بما وضع له أصالة وهو الحيوان المفترس ولا يقال فقد جمع بين التشبيه وهو زيد والتشبيه به وهو الأسد المعروف والاستعارة بحجب

السكاكي ✖ واعلم أن قولنا إن التشبيه هنا عقلي أو حسي أعماز يد بالحس في الحس الحقيقي لا الخيالي فإن الخيال داخل هنا في حكم الوهمي فيكون من قسم الاستعارة التخيلية ونريد بالعقل أعم من

الحقيقي بل التشبيه كلي زيد المذكور وهو الشجاع وقوله بل في معنى الشجاع أي بل يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الشجاع فالشارح لا يجمع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات تشبيه زيد بالأسد كذا قيل وهذا بعيد من عبارة الشارح المذكورة فنأمل ✖ واعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهها بالأسد قطعا مع أن التشبيه معتبر في الاستعارة بل المراد به الذات المبهمة المشبهة

بالأسد وتعلق الجار بالأسد على هذا باعتبار أنه إنما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي أه فري (قوله فيكون مجازا) أي لأنه مستعمل في غير ما وضع له وقوله واستعارة أي لانه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه بالمعنى الذي وضع له (قوله بقرينة حملة) متعلق بمستعمل المقدر في قوله بل في معنى الشجاع أي بل مستعمل في معنى الشجاع بقرينة حملة ويصح أن يكون متعلقا بقوله فيكون مجازا وحينئذ يكون جوابا عما يقال المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة ولا قرينة هنا وحاصل الجواب أن لا نسلم عدم القرينة هنا بل هنا قرينة وهي حملة على زيد ولا يقال انه لا دلالة للحمل على كون الأسد مستعملا في معنى الشجاع لجواز أن يراد به المعنى الموضوع له وتقدر الأداة لا تقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ومسوخ الكلام بالتقدير مما يلتفت إليه (قوله ولا دليل لهم) أي للقوم التابع لهم المصنف أي لا دليل لهم صحيح منتج لدعواهم من أن أسدا في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقة وعلى هذا فلا نفاة بين قوله ولا دليل لهم وبين قوله بعدوا استدلالهم الخ تأمل (قوله على أن هذا) أي نحو زيد أسد

وجعل دم المجرى الذي هو أقوى الجنس خضاب يده دليل أنه فوقه وكذلك لا يصح أن يشبه بالموت المعروف ثم يجعل الموت يخاف منه وكذا قول البحتري

و بدرأضاء الأرض شرقاً ومغرباً * وموضع رجلٍ منه أسود مظلم

ان رجع فيه إلى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم أن يكون قد جعل البدر المعروف موصوفاً بما ليس فيه فظهر أنه إنما أراد أن يثبت من المدح بدراله هذه الصفة (٥٤) العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحداً له

على ما ذكرنا أن التشبيه في مثل هذا المقام كثير ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله
* أسد على وفي الحروب نعمة *

كل تأكلون لحاظاً بيا إلى آخر الآية فنعين أن يكون تشبيهاً من جهة الصفة لا استعارة أي المؤمن والكافر كالبحرين هذا عذب الخ وههنا أن جعل لفظ التشبيه مكان لفظ التشبيه به صحت أن يكون التقدير زيد ذات صدقت عليها الشجاعة كالأسد يدل على أن الأسد منقول للتشبيه وهو المجترى تعلق الجور به لأن المنقول إليه مشتق بخلاف لفظ الأسد في الأصل وذلك كقوله * أسد على وفي الحروب نعمة * أي مجترى على كاجترأ الأسد وفي الحروب هو نعمة أي جبان لأن النعمة من أجبن الحيوانات ومثل هذا قوله * والطير أغرقة عليه * أي بأكية عليه فإن الأغربة جمع غراب وهو جامد في الأصل وإنما صح تعلق الجور به باعتبار المعنى المنقول إليه وهو بأكية وإنما نقل لفظ الأغربة إلى معنى الباكية لأن الغراب يشبه الباكية الحزين الذي يحزن ومن لا يزعمون أن الغراب يعلم بالموت ومن لا يزعمون ذلك التبحر فقد تقرر أن هذا مثلن بدأسدي صحت أن يكون استعارة وقد بينا كما بسطه في المطول أنه لا يراد عليه أن فيه الجمع بين طرفي التشبيه لأننا حققنا أن المنقول إليه لفظ الاستعارة هو المعنى المخبر به لا زيد وفيما تقرر نظر من وجهين أحدهما أن ما ذكر في الاستدلال على أن أسد على قولنا بدأسداً مستعمل في غير معناه الأصلي ثم حمل على زيد ليسكون استعارة وهو تعلق الجور به لنقله إلى المشتق وهو المجترى إذ لو بقي على أصله كان جامداً فلا يصح التعلق به يراد عليه أن الأسد مستعمل في مفهوم المجترى على أن يكون المجترى هو التشبيه كما هو ظاهر العبارة فهو فاسد كما تقدم لأن المستعار له هو الطرف للتشبيه والمجترى وجه شبه ولا يدخل في الطرف حيث لا يكون داخل في المفهوم كما هنا ولا طلب وجه آخر لصحة التشبيه فتنبه الاستعارة ولا وجه سوى الاجترأ وإذا بطل التشبيه على هذا الاعتبار بطلت الاستعارة المبنيّة عليه وإن استعمل في مصادوقه لم يتعلق به الجور والاعتبار وصفه النابع للعلو عليه بالانتماء حينئذ يصبح التعلق إذا زيد به المعنى الأصلي لوجود الوصف فيه بالتبع أيضاً لا يقال أي مانع من أن يعتبر الوجه ثالثاً للطرفين في التشبيه ثم يستعار لفظ التشبيه إلى التشبيه مع الوصف فلا يقال فهم الوصف بطريق الأزوم لأننا نقول هو خلاف ما صرحوا به من أن المنقول له هو الطرف من غير ادخال الوصف في الدلالة إلا على طريق الأزوم والتبع حيث يكون داخل في مفهوم الطرفين وأيضاً نقل اللفظ إلى مفهوم الوصف من غير رعاية الموصوف لزم كونه هو التشبيه وهو فاسد وإن نقل له مع الموصوف كما فرض في البحث لم يصح التعلق بالمجموع لمجرد الطرف وإنما يصح التعلق حينئذ باعتباره يضمن الوصف والأسد في الوصف يتضمنه أو يدل عليه بطريق الأزوم الواضح فيصح التعلق به أيضاً وقد يجب أن هذا أن المراد بالتعلق بالعقل ثم اعلم أن هذه الآية سيأتي ذكرها عند الكلام على تحقيق معنى الاستعارة التخييلية وسيأتي على كون التشبيه هنا عقلياً أشكالاً وعلى جعل هذا استعارة أشكالاً وكلاهما يناقض هذا فيطلب من

تلك الصفة فالسلام موضوع لا لاثبات التشبيه بينهما ولكن لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم قصد اثبات كونه رجلاً لكن

(قوله على ما ذكرنا) أي من أن أسداً مستعمل في الرجل الشجاع لا في الحيوان المفترس الذي وضع له (قوله في مثل هذا المقام) أي في هذا المقام وما مثله من كل تركيب ذكر فيه التشبيه به والمثبه بحسب الصورة ولم تذكر الآية (قوله كثير ما يتعلق به الجار والمجرور) أي وتعلق الجار والمجرور به دليل على أنه مؤول بمشتق كشجاع ومجترى ونحوهما فإن الشجاع مشتق من الشجاعة والمجترى من الجراء ولو كان التشبيه مستعملاً في معناه الحقيقي مانعاً به الجار والمجرور لكونه جامداً حينئذ والجامد لا يتعلق به الجار والمجرور (قوله كقوله أسد على) أي كقول عمر ابن قحطان

أي

مفتي الخوارج وزاهد هم خطا بالاجتماع نو ببيدخاله أي أنت أسد على وأنت نعمة في الحروب

فعل متعلق بأسد لكونه مجترى صائل وفي الحروب متعلق بنعمة لكونه جبان لأن النعمة من أجبن الحيوانات وتقام البيت * فتعذر تنفر من صغير الصافر * والفتحة جاء الماهلة والمد المسترخية الجناحين عند النزول والمراد من قوله تنفر من صغير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدى وبعد البيت المذكور هلا برزت إلى غزالة في الوغى * بل كان قلبك في جناح طائر الخطاب في برزت للاجتماع وغزاله هي امرأة شبيب الحارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل أنها هجمت السكوفة ليلاني ثلاثين فارساً

اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت محتجبا لاثبات الشبه تبين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم من كون الاسم محتجبا لاثبات الشبه فالكلام فيه مبني على أن كون الممدوح بدرا أمر قد استقر وثبت وإنما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمنع دخول السكاف في هذا ونحوه يتمتع بدخول كأن ونحوه تحسب لافتقارهما أن يكون الخبر والمفعول الثاني أمرا ثابتا في الجملة الآن كونه متعلقا بالاسم والمفعول الأول مشكوك فيه كقولنا كأن زيدا منطلق أو خلاف الظاهر كقولنا كأن زيدا أسد والسكره فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وتحسب عليها كالتعويض على المجهول وأيضا هذا النحو إذا فليت عن سره وجدت محصوله أنك تدعى وكان الحجاج في السكوفة وصحبته ثلاثون ألف مقاتل فخرج هاربا بهم فصارت صلاة الصبح فيها وقرأت في تلك الصلاة سورة البقرة (قوله أي مجترى) تفسير للمعنى المجازي المشبه بالأسد وذلك لأن أسدا لا يصح تعاق الجار والمجرور به إلا إذا كان فيه معنى الفعل ولا يكون فيه معنى الفعل إلا إذا قصد منه الاجترار والاحتراء لا يكون مقصودا منه إلا إذا استعمل (٥٥) فيه مجاز أو أماند استمهاله في المعنى الحقيقي فلا يقصد منه

الاجترار وان كان الاجترار حاصلًا وافرًا بين حصول الشيء قصدًا وحصوله من غير قصد نعم يمكن أن يقال من طرف المصنف ان الجار والمجرور متعلق بالاداة لما فيها من معنى الفعل وهو أشبه كما قيل في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون فان بمجنون متعلق بما فيها من معنى الفعل أي انت في ذلك بنعمة ربك وكذا يقال هنا المعنى أنت تشبه الأسد بالنسبة إلى وحذف ما يتعلق به الجار والمجرور شائع (قوله والطير أغربة عليه الخ) هذا بعض دلت لأبي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها

أي مجترى صائل على وكقوله والطير أغربة عليه * أي باكية وقد استوفينا ذلك في الشرح * واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز أقوى أو علق

التعلق المعنوي لا النحوي بمعنى أن الجار والمجرور إنما يناسب المشبه لا المشبه به فان قوله أسد على لا يصح فيه أنه هو الأسد الحقيقي الذي كان مجترى على بل المعنى أنه إنسان مجترى على واثنيهما أن هذا الاستدلال يفيد أن نحو زيدا أسد يختار فيه كونه استعارة لا تشبها بليغا وقد بين ذلك بأن الاداة ان قدرت لم توجد المبالغة وان لم تقدر فقد وجد نقل اللفظ إلى معنى آخر تحقيقا لحق المبالغة فيقال هب أن فيه المبالغة فلا يقتضى ذلك كون اللفظ استعارة الاموجب نقل اللفظ لكن النقل المدعى غير مسلم وان أمكن بحسب الظاهر وذلك أن صورة الذي سميته تشبها بليغا من باب ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وذلك يكفي فيه اجراء اللفظ في الصورة الظاهرة وثم مرتبة أخرى وهو سوقه مسلما المدعى فقولك مثلا زيدا أسد فيه ادعاء دخول المشبه في المشبه به والصورة الظاهرة كافية في ذلك وقولك رأيت أسدا يرمى فيه اظهار تسليم الدخول بواسطة جحد المشبه في التركيب بالكيفية ولا شك أن المرتبة الثانية أقوى من الأولى فهي أولى بالاستعارة والأولى ينبغي أن تسمى تشبها بليغا ولا يسع المستدل انكار المرتبتين لذكر المشبه في الأولى على وجه يصح فيه تقدير أدانه لفظا وذكر المشبه به في الثانية على وجه لا يصح فهم المشبه معه إلا بالتأمل في القران فكأنه سلم دخوله في الجنس ولذلك حذف ومقصر الاستعارة على المرتبة الثانية لا يجهل معنى الأولى ولا يمكن يرى أن الثانية أولى بالاستعارة وحينئذ يعود الاستدلال إلى البحث في المذهب الاصطلاحي ولا حرج في المذاهب الاصطلاحية لاسيما وقد ظهر وجهه فكأن المستدل يقول لم يجعل من الاستعارة لامكانها فيقال اقتصر على الثانية للأولوية المذكورة فجعل الأسد لمناء مع إمكان نقله في هذا التركيب وذلك أن حاصل التشبيه البليغ الادعاء والادعاء لا يخرج الشيء موضعه * واعلم أن ما جزم به المصنف من كون الاستعارة في اللباس تحقيقية أماعقلية أو حسية مخالف لما قاله السكاكي من أنها تخيلية والحق أنها عقلية لان الضرر الحاصل بالجوع والخوف محقق قال في

الشر يف الظاهر الوسوى مطعها أودى فليت الحادثات كفاف * حال المسيف وغير المستاف وتام البيت المذكور في الشرح * بأسرها * فتح السراة وما كسنت اصاب أودى أي هلك وفاعله حال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام أي ليت الحادثات تسكف الأذى واستاف الرجل اذا ذهب ماله والفتح بالضم جمع فتحاء من الفتح وهو اللين يقال عقاب فتحاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسراة بفتح السين المهذلة جبال بالين يكون فيها هذا وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طيء والشاهد في قوله والطير أغربة عليه فانه ليس المراد بالأغربة الطير المعروف اذ لا معنى له هنا بل المراد الطير باكية عليه فعليه متعلق بأغربة وهي في الأصل اسم للطير المعروف وهو جامد ولا يصح تعلق الجار به فاستعمله الشاعر في الباكية فصيح تعلق الجار به وإنما نقل لفظ الأغربة إلى معنى الباكية لان الغراب يشبهه الباكية الحزين اذ يزعمون أن الغراب يعلم بالموت ومن لازم ذلك الترحن وعلى ما قال المصنف فالمعنى أن كل الطيور في الحزن على ذلك المرنى مثل الأغربة الباكية عليه (قوله واعلم الخ) أشار الشارح هذا إلى أن كلام المصنف رتب على مخدوف (قوله أو علق) أي لا معنى للاسناد إلى غير من هوله بل المعنى الآتي

حدوث شيء هو من الجنس المذكور لأنه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوارها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى وإن لم يكن اسم التشبيه به خبرا للتشبيه ولا في حكم الخبر كقولهم: أيت بفلان أسدا ولقيني منه أسد سمي تجريدا كما سياتي إن شاء الله تعالى ولم يسم استعارة لأنه إنما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجه على ما يدعى أنه مستعار له أما باستعماله فيه أو باثبات معناه له والاسم في مثل هذا غير جار على التشبيه بوجه ولا ينبغي على هذه الطريقة ما لا يتصور فيه التشبيه فيظن أنه استعارة كقول تعالى لهم فيها دار الخلد اذ ليس المعنى (٥٦) على تشبيه جهنم بدار الخلد اذ هي نفسها دار الخلد وكقول الشاعر

فالجهمور على أنها مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمال في غير ما وضع له علاقة المشابهة (ودليل أنها) أي الاستعارة (مجاز لغوي) كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما (أي من التشبيه والتشبيه به فاسد في قولنا رأيت أسدا برى

عن أصله فروع في تقدير الإدارة في نفس الأمر واكتفى بالادعاء بالصورة الظاهرة المفسدة لمطلق المبالغة فأنت كل لفظ على معناه كما قدمنا بخلاف المرتبة الثانية فقدر صير فيها التشبه من مسميات اللفظ فروع في جعل اللفظ منقولا ولا حيز في الاصطلاح وإذا تبين أن الأمر اصطلاحى فمن رأى إدخال المرتبة الأولى فله ذلك ويجب عليه أن يز يد ما يفهم به دخولها ومن لم يرد ذلك أشار إلى إخراج ما ذكر بأن شرط الاستعارة أن لا يذكر التشبه على وجه يتمكن التشبيه فيه ومن ثم كان الخلاف لظننا أنه حاصل أن هناء تركبنا أجرى فيه التشبه على التشبه به وادعى دخول التشبه في جنس التشبه به وهل يجعل فيه لفظ التشبه به باستعارة ويسمى بها نظرا للادعاء أو لا يسمى ولا بقدر النقل ولو أمكن نظرا إلى أن الأولى بها ما هو أعلى فقد اتفق على المعنى واختلف في اتساع اصطلاحا بتقدير النقل وعدمه وأما الحاصل من المعنى في نفس الأمر فسلم من الفريقين فالاستدلال على هذا بحث في أمور اصطلاحية تبين وجهه وعليه لا يدق تشبيهه بائع الإعتبار الصورة اللفظية كما تقدمت الإشارة إلى نحو ذلك في صدر هذا الفن من غير اعتبار ادعاء دخول التشبه في جنس التشبه به أصلا فما أمل في هذا المقام والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل ثم لما اختلفوا في الاستعارة هل هي مجاز عقلي أو لغوي أشار إلى ذلك وإلى توجيه القولين فقال (ودليل أنها مجاز لغوي) أي ودليل كون الاستعارة مجازا لغويا (كونها موضوعة) أي كون اللفظ المسمى بالاستعارة موضوعا (للمشبه به لا) أنه موضوع (للمشبه به لا) أنه موضوع (ل) معنى (أعم منهما) أي أعم من

الإيضاح ومن لطيف هذا الضرب ما يقع التشبيه فيه في الحركات كقول أبي دلالة يصف بغلته

أرى الشهباء تعجن أن غدونا * برجليها وتخبز باليدين

ص (ودليل أنها مجاز لغوي الخ) ش قد علمت أن هذا الباب معقول للاستعارة التحقيقية والاستعارة لفظ تضمن تشبيهه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني به أي ما استعمال فيه وبهذا علم أن الاستعارة لا بد لها من الاستعمال في غير موضوع اللفظ فخرج بهذا نحو يد أسد فانه تشبيه على رأى المصنف ونحوه رأيت أسدا فكل منهما تشبيه كما سبق وخروج به نحو رأيت به أسدا فليس استعارة ولا تشبيها بل هو تجريد

ياخير من ركب المطى ولا يشرب كأسا بكف من بخلا فانه لا يتصور فيه التشبيه وإنما المعنى أنه ليس ببخيل ولا يسمى تشبيها أيضا لأن اسم التشبه به لم يحتل فيه لا ثبات التشبيه كما سبق وعنده الشيخ صاحب المفتاح تشبيها والخلاف أيضا لفظي * والدليل على أن الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما كالأسد فانه موضوع للسمع المخصوص للرجل الشجاع ولا للشجاع مطلقا لأنه لو كان موضوعا لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقق لا من جهة التشبيه وأيضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لاسم جنس (قوله فالجهمور على أنها مجاز لغوي) أي وعليه

موضوع

مسمى المصنف سابقا حيث قال فيهما وقد يقيدان أي الحقيقة والمجاز باللغويين ثم قسم المجاز اللغوي

إلى استعارة ومجاز مرسل فتكون الاستعارة حينئذ مجازا لغويا (قوله بمعنى الخ) أي بهذه العناية دفعا لنوهم أن المراد باللغوي ما قابل الشرعى والعرفى والعقلى فأجابها أن المراد باللغوي ما قابل العقل فقط (قوله ودليل الخ) حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول الاستعارة لفظ استعمال في غير ما وضع له علاقة وقرينة وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوي فالاستعارة مجاز لغوي ودليل كل من الصغرى والكبرى النقل عن أئمة اللغة وأشار المصنف بقوله كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه إلى الصغرى لأن هذا في قوة قولنا الاستعارة لفظ استعمال في غير ما وضع له لأنها موضوعة للمشبه به لا للمشبه المستعمل فيه اللفظ (قوله أي الاستعارة) يعنى الصريحة لأن الكلام فيها (قوله للمشبه به) أي كالأسد بالنسبة إلى السبع المخصوص وقوله لا للمشبه أي كالرجل الشجاع (قوله ولا لأعم منهما) أي وهو الشجاع مطلقا أي رجلا كان أو أسدا أذلو كان اللفظ موضوعا لأعم منهما لكان متواطئا أو مشككا فيكون حقيقة بالنسبة لاسم منها وإذا كان اللفظ لم يوضع للمشبه ولا للقدرة المشتركة بين المشبهين المستلزم لكون إطلاقه على كل منهما حقيقة كان استعماله في المشبه مجازا لغويا إذ يصدق

موضوع للسمع المخصوص للرجل الشجاع ولا معنى أعم من السمع والرجل كالحیوان المجترى مثلًا ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل

من المشبه والمشبّه فإذ لم يوضع للمشبه ولللقدر المشترك بين المشبهين الذي هو أعم منهما المستلزم ليكون إطلاقه على كل منهما حقيقة كان استعماله في المشبه مجازًا لغويًا إذ يصدق عليه حينئذ أنه لفظ استعمال في غير ما وضع له وهذا هو معنى المجاز اللغوي مثلًا لفظ أسد في قولنا رأيت أسدًا يرعى السهام موضوع للسمع وإن استعمل الآن في غيره فليس موضوعًا لما استعمل فيه وهو مصدوق الرجل الشجاع ولا أعم من مصدوق الرجل الشجاع والسمع المعروف وهو اللقدر المشترك بينهما كالحیوان المجترى وإنما قلنا كذلك لأنه لو وضع للقدر المشترك بينهما كان استعماله في كل منهما حقيقة لاستعمال الحيوان الموضوع للقدر المشترك بينهما وبين غيرهما من أنواع الحيوانات فانه حقيقة في كل منها حيث يستعمل فيها من حيث الحيوانية بحيث لم يوضع لمصدوق الرجل الشجاع ولللقدر المشترك الأعم من الرجل الشجاع والأسد كان مجازًا في الرجل الشجاع إذ لم يوضع له عمومًا ولا خصوصًا وكونه لم يوضع لما ذكره مسلم بالأجاء من أهل اللغة وقد تقرر بهذا أن اللفظ الموضوع للمعنى الأعم إذا استعمل فيما يوجد فيه ذلك الأعم من حيث ذلك الأعم أي ليعرف فيه بذلك الأعم ويدل عليه فيه كما وضع له فهو حقيقة فإذا قلت رأيت إنسانًا وأردت بالإنسان زيدًا ولكن من حيث أنه إنسان لا من حيث أنه زيد أي شخص مسمى بهذا الاسم مستعمل على الإنسان فإنه يكون حقيقة وكذلك رأيت رجلاً ترديدًا من حيث وجود الرجولية فيه فإنه يكون حقيقة ولو استعملت العام في الخاص من حيث خصوصه أي للإشارة بخصوصه وجعلت ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطة للاستعمال وجعلت إطلاق اللفظ من استعمال لفظ الأعم في الأخص بسبب ملازمة الأعم للأخص في الجملة كان مجازًا ومن ثم كان العام الذي أراده بخصوص مجاز عند الأصوليين قطعًا فكذلك المتواطىء إذا استعمل في الفرد ليدل على خصوصه أي من غير قصد إشعار بالأعم فيه ولا يضر في التجوز عدم إشعار الأعم بالأخص وعدم استلزامه إياه من حيث خصوصه لأنه تقدم أن الملازمة في الجملة تسكن في التجوز ولذلك يستعان على الفهم بالقرينة وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في بحث التثنية باللام والحاصل أن استعمال الأعم في الأخص من حيث العموم أي ليعرف منه في ذلك الأخص معناه الأعم حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه العام الذي وضع له وصدق اللفظ عند الاستعمال على ذلك الخاص المفهوم بالقرينة لا يضر في كونه حقيقة لأن خصوصه لم يقصد نقل اللفظ له للعلاقة والالتباس بينه وبين الأعم وإنما يكون مجازًا إذا قصد من حيث خصوصه ودلت القرينة على قصد النقل بخصوصه للعلاقة فتأمل له ليندفع به ما يتوهم من أن إطلاق لفظ العام على الخاص مشكل إذ منه قولنا مثلًا رأيت رجلاً ترديدًا وقد عدوه في

وسياق الكلام عليه إن شاء الله تعالى وحاصله أن الكلام إذا اشتمل على المشبه به فالمشبه به فإلما يكون أيضًا مذكورًا لفظًا أو تقديرًا أولًا فإن لم يكن فالكلام استعارة وليس تشبيهًا بخلاف مثل لقيت أسدًا تريد شجاعًا كذلك المصنف وليس كما قال فالخلاف فيه موجود قال أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم في كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء التشبيه بغير حرف شبيه بالاستعارة في بعض المواضع والفرق بينهما أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه فتقدير حرف التشبيه لا يسوغ فيها التشبيه بغير حرف على خلاف ذلك لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه ألا ترى إلى قول الواو الدمشقي

فأطرت أو أؤمن نرجس وسقت * وردا وعضت على الغناب بالبرد

يسوغ لك أن تقدره وعضت على مثل الغناب بمثل البرد وكذلك سائر ما في البيت ولا يسوغ ذلك في

عليه حينئذ أنه لفظ استعمال في غير ما وضع له وهذا هو معنى المجاز اللغوي (قوله موضوع للسمع المخصوص) أي والقرينة المانعة من إرادة المعنى الموضوع له كبرى في المثال لا تمنع من الوضع له وإنما تمنع من إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له (قوله كالحیوان المجترى) مثال للمعنى الأعم والمجترى مأخوذ من الجراءة (قوله ليكون الخ) علة للمعنى أعني الوضع للمعنى الأعم وقوله عليهما أي على السمع والرجل الشجاع (قوله كإطلاق الحيوان الخ) أي حيوان موضوع للمعنى الأعم من الأسد والرجل وهو الجسم الثنائي الحساس المتحرك بالإرادة وحينئذ فاستعماله في كل من الأسد والرجل حقيقة

وقيل الاستعارة مجازة على بمعنى أن التصرف

(قوله وهذا) أي كون الأسد موضوعا للسمع المخصوص وليس موضوعا للرجل ولأن المعنى الأعم منه ومن السبع (قوله فاطلاقه) أي الاستدنى قولنا رأيت أسديرمي (قوله فيكون مجازا لغويا) أي لأعقليا (قوله وفي هذا الكلام) أعني قول المصنف ولأن الأعم منها (قوله بل باعتبار عمومهم) أي تحقق العام فيه وأنه فرد من أفرادهم وهل هذا شرط حين الإطلاق أو الشرط إنما هو إطلاقه عليه من غير ملاحظة المخصوص كذا نظر يس والظاهر من إضراب الشارح الأول (قوله فهو ليس من المجاز في شيء) أي وأما لو أطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازا وعبارة ابن يعقوب وقد تقرر بهذا أن اللفظ الموضوع للمعنى الأعم إذا استعمل فيما يوجد فيه ذلك الأعم من حيث أنه متحقق فيه فهو حقيقة فإذا قلت رأيت إنسانا وأردت بالإنسان زيدا ولكن من حيث أنه إنسان لا من حيث أنه زيد أي شخص مسمى بهذا الاسم فإنه يكون حقيقة وكذلك قولك رأيت رجلا تريد زيدا من حيث وجود الرجولية فيه فإنه يكون حقيقة ولو استعمل العام في الخاص من حيث خصوصه أي لاشعار بخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطة للاستعمال وجعل إطلاق اللفظ من حيث استعمال لفظ العام (٥٨)

وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً فاطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادته ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومهم فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا وإنسانا أو حيوانا بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له (وقيل إنها) أي الاستعارة (مجاز عقلي) بمعنى أن التصرف الحقيقة مع أنه استعمل في غير ما وضع له ووجه الدفع ظاهر لأنه استعمل في زيد ليفهم منه معناه العام الموجود في زيد وفهم الخاص بالقرينة من غير قصد نقل اللفظ له لا يضر في كونه حقيقة وذلك ظاهر (وقيل إنها) أي الاستعارة بمعنى أن الكلمة السبابة بالاستعارة قيل إنها (مجاز عقلي) ولما كان في تحقق كونها مجازا عقليا غموض أشار إلى ما يعنيه القائل من سبب التسمية بالعقلي بقوله (بمعنى أن التصرف) الاستعارة نحو قول ابن نباتة حتى إذا بهر الأباطح والربا * نظرت إليك بأعين النوار

لأنه لا يصح أن تقدر نظرت إليك بمثل أعين النوار اه والتحقيق أنه أن لم يصح تقدير أداة التشبيه فهو استعارة وإن صح فيحتمل أن يكون استعارة وأن يكون تشبيها فإذا قلت رأيت أسدا جاز أن يكون تشبيها والمشبه به باق على حقيقة على تقدير الحذف وأن يكون استعارة ولا تقدير وعليه أنشد الأديب بيت الواو لأنه مقصود الشاعر وذلك يفهم من كل مكان على حسبه والغالب عند قصد المبالغة إرادة الاستعارة كقوله تعالى فقد أنذر تكسم صاعقة وقوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وإن كان المشبه مذكورا فالمشبه به أن كان خبر مبتدأ أو نحوه مثل كان وإن أو المفعول الثاني من باب علمت إذا أطلقا على الفرد باعتبار المخصوص كان مجازا وإذا أطلقا على الحقيقة في ضمن الفرد كان حقيقة ونقل شيخنا الحنفى في حاشيته على رسالة الوضع عن السكالك بن المهام أن استعمال العام في الخاص حقيقة مطلقا بناء على أن اللام في قولهم في تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت له لام الأجل أي فيما وضعت لأجله واسم السكالك إنما وضع ليستعمل في الجزئي وتأمله (قوله بمعنى أن التصرف الخ) الأولى بمعنى أنها تصرف على أي ذات تصرف عقلي وأشار المصنف بقوله بمعنى الخ إلى أنه ليس المراد بالمجاز العقلي هنا إسناد الشيء لغير من هوله لأنه إنما يكون في الكلام المركب المحتوى على إسناد وهو غير متحقق هنا بل المراد هنا المجاز العقلي التصرف في أمر عقلي أي يدرك بالعقل وهو المعاني العقلية والتصرف فيها بإدعاء أن بعضها وهو المشبه داخل في البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملا له على وجه التقدير ولو لم يكن كذلك في نفس الأمر وحسن ذلك الإدخال وجود المشابهة بينهما في نفس الأمر ثم إنه يلزم من كون التصرف في أمر عقلي كون التصرف بنفسه عقليا لأن جعل ما ليس بواقع واقعا في التقدير والاعتقاد بناء على مناسبة المشابهة أمر عقلي وعلم بما ذكرنا أن المجاز العقلي يطلق على أمرين أحدهما إسناد الشيء لغير من هوله والثاني التصرف في المعاني العقلية على خلاف ما في الواقع (قوله أن التصرف) أي وهو الإدعاء المذكور

ثم كان العام الذي أراده المخصوص مجازا عند الأصوليين قطعاً ومثل العام المتواطىء إذا استعمل في أحد أفراد من غير قصد إشعار بالاعم فيه ولا يضر في التجوز عدم إشعار الأعم بالأخص وعدم استلزامه إياه من حيث خصوصه لما تقدم أن الملازمة في الجملة تكفي في التجوز اه وما ذكره من أن استعمال العام في الخاص باعتبار عمومهم حقيقة وأما استعماله في نفسه من حيث خصوصه فمجاز مثله في بحث المعرفة باللام في المعلوم حيث قال ما حاصله أن اسم الجنس وعلم الجنس

فها في أمر عقلي لغوي لانها لاتطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به لان نقل الاسم وحده لو كان استدارة
لكانت الاعلام المنقولة كيزيد وبشكر استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة لانه لا بلاغة في اطلاق الاسم المجرد
عاريًا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسداً يعني زيداً أنه (٥٩) جعله أسداً كما لا يقال لمن سمي ولده

أسداً انه جعله أسداً
لأن جعل اذا تعدى الى

مفعولين كان بمعنى صير

فأفاد اثبات صفة للشئ

فلا تقول جعلته أميراً الا

على معنى أنك أثبت له

صفة الامارة وعليه قوله

تعالى وجعلوا الملائكة

الذين هم عباد الرحمن

إننا المعنى أنهم أثبتوا

للملائكة صفة الانوثة

واعتقدوا وجودها فيهم

وعن هذا الاعتقاد صدر

عنهم اطلاق اسم الاناث

عليهم لأنهم أطلقوه من

غير اعتقاد ثبوت معناه لهم

بدليل قوله تعالى أشهدوا

خلقهم واذا كان نقل

الاسم تبعاً لنقل المعنى

وقوله في أمر عقلي أى وهو

جعل الرجل الشجاع فرداً

من أفراد الاسد حقيقة

(قوله لا لغوي) أى لافى

أمر لغوي وهو اللفظ

بمعنى أن المتكلم لم ينقل

اللفظ الى غير معناه وإنما

استعمله في معناه بعد أن

تصرف في تلك المعاني وصير

بعضها نفس غيرها وبعد

تصيير المعنى معنى آخر

جىء باللفظ وأطلق على

معناه بالجعل وان لم يكن

معناه في الاصل (قوله لانها الخ) هذا دليل لكونها ليست مجازاً لغوياً وحاصله أن الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادعاء

وكل ما هو كذلك لا يكون مجازاً لغوياً يتبع أن الاستعارة ليست مجازاً لغوياً بل عقلياً لان الكلام في المجاز لا في الحقيقة وسند الصغرى

قوله لانها لم تطلق الخ (قوله لانها) أى الاستعارة بمعنى الكلمة كلفظ أسد وقوله على المشبه أى كالرجل الشجاع

في أمر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله (أى دخول المشبه في جنس المشبه به)

الواقع لمن نطق بتلك الاستعارة إنما هو (في أمر عقلي) ويلزم من كون التصرف في أمر عقلي كون التصرف بنفسه عقلياً ولو عبر به كان أظهر والأمر العقلي المتصرف فيه هو المعاني العقلية والتصرف فيها هو جعل بعضها نفس الآخر ولو لم يكن كذلك في نفس الأمر وادخل بعضها تحت جنس غيرها على وجه التقدير والاعتقاد الباطل وحسنه وجود المشابهة في نفس الأمر (لا) في أمر (لغوي) وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ الى غير معناه وإنما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس غيرها كما ذكرنا وبعد تصيير المعنى معنى آخر جىء باللفظ وأطلق على معناه بالجعل ولو لم يكن معناه في الاصل وجعل مالم يس واقع واقعا في التقدير والاعتقاد المبني على مناسبة المشابهة أمر عقلي وإليه أشار بقوله (لأنها) أى لان الكلمة المشابهة بالاستعارة (لما لم تطلق على المشبه) الذي لم توضع له في الاصل (الا بعد ادعاء دخوله) أى دخول ذلك المشبه (في جنس المشبه به) بحيث تصبح حقيقة المشبه بها الموضوع لها اللفظ شاملة للمشبه بإدخاله في جملة أفرادها بالادعاء العقلي وبالاعتقاد التقديرى المبني على المشابهة فالاسد مثلاً لمالم يطلق على الرجل الشجاع حتى جعل فرداً من

فقد تقدم الكلام عليه وان رأى المصنف أنه تشبيه واختار جواز الأمرين فيه فنحن ننازع في تعيين زيد أسداً لتشبيهه كما ذكرناه فيما سبق وننازع في تعيين رأيت أسداً للاستعارة كما ذكرناه الآن وان لم يكن التشبه به كذلك فهو يتجريد وسيأتى الكلام عليه اذا تقرر هذا فالاستعارة اختلف فيها هل هي مجاز لغوي أو عقلي والشيخ عبدالقاهر يردد القول بينهما فالجمهور على أنها مجاز لغوي وإليه ذهب المصنف والحاتمي شيخ السكاكي بمعنى أن أسداً من قولك رأيت أسداً مستعمل في غير موضوعه واستدل عليه بأن القرينة منصوبة به ولو كان حقيقة لما احتاج الى القرينة وهو ضعيف فان القرينة قد تكون لارادة الاسد الذي هو انسان بالداء واستدل المصنف عليه بأنها أى بأن لفظها أى اللفظ المستعمل فيها موضوع للتشبه به فان لفظ الاسد موضوع للحيوان المفترس للتشبه به وهو الرجل الشجاع ولأشئ له الشجاعة أعم من أن يكون الرجل الشجاع أو الحيوان المفترس فإذا لم يكن موضوعاً للرجل الشجاع ولا لأعم منه ومن غيره كان مستعملاً في غير موضعه وهو شأن المجاز وإنما قال ولا لأعم منه لان اللفظ لو كان موضوعاً لأعم منهم كان متواطئاً أو مشكوكاً فيكون حقيقة بالنسبة اليهما وقد يعترض على هذا بأن يقال اطلاق المتواطىء على أحد نوعيه مجاز على قول مشهور لكن ليس هذا موضع تحقيق هذا البحث وقد حققناه في شرح مختصر ابن الحاجب وأيضاً فالمصنف قال في الايضاح لو كان موضوعاً لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه وهذا المعنى وهو لزوم عدم التشبيه لازم لمتواطئ أو سواء كان استعماله في أحدهما حقيقة أم مجازاً لان التجوز في اطلاق الأعم على الأخص باعتبار زيادة قيد الشخص لا باعتبار تشبيه معناه بأصله فهو للتحقيق أى ليس للتشبيه سواء أكان حقيقة أم مجازاً وبهذا ظهر الجواب عن قول الخطيبى لاننا لم نلتحقق اذ الوضع لأعم منها واستدل المصنف في الايضاح بأنه لو كان موضوعاً للشجاع مطافاً لكان وصفاً لاسم جنس وفيه نظر

كان الاسم مستعملا فيما وضع له

(قوله بأن جعل الخ) الء للشيئية (قوله استعمالا) الظاهر أنه حل معنى ولا حاجة له في حل الاعراب اذ يصح تعلق قوله فيما وضعت له بقوله استعمالها على أن كان تاما وعلى أنها (٦٠) ناقصة فالخبر الجار والمجرور (قوله استعمالا فيما وضعت

له) أى لان العقل صير المشبه من أفراد المشبه به الذى وضع اللفظ المستعار لحقيقتها فقتصر الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له لا فيما لم توضع له وقد تقدم أن المجاز اللغوى هو ما استعمل في غير ما وضع له وحينئذ فلا تكون الاستعارة مجازا لغويا بل هي على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والادخال في جنس المشبه به فالتجوز في الحقيقة إنما كان في المعاني يجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق اللفظ قسميته مجازا عقليا ظاهر نظرا لسبب اطلاقه وأما تسميتها استعمالا فباعتبار اعطاء حكم المعنى للفظ لان المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما نبع ذلك اطلاق اللفظ سمي استعمالا اه يعقوبى (قوله وإنما قلنا) أى على لسان المصنف والا فلما نسب إنما قال (قوله

بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد (كان استعمالها) أى الاستعارة في المشبه استعمالا (فيما وضعت له) وإنما قلنا أنها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به لأنها لو لم تكن كذلك

أفراد الاسد بالادعاء (كان استعمالها) أى استعمال الكلمة السبابة بالاستعارة في المشبه (استعمالا فيما وضعت له) ضرورة أن العقل صيره من أفرادها التى وضع لحقيقتها فقتصر مستعملها فيما وضعت له كسائر أفراد الحقيقة الواحدة لا فيما لم يوضع له وقد تقدم أن المجاز اللغوى هو ما استعمل في غير ما وضع له وهى على هذا التقدير مستعملة فيما وضعت له فهى حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والادخال في جنس المشبه به فالتجوز في الحقيقة إنما كان في المعاني يجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق اللفظ قسميته مجازا عقليا ظاهر نظرا لسبب اطلاقه وأما تسميتها استعمالا فباعتبار حكم المعنى للفظ لان المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما نبع ذلك اطلاق اللفظ سمي استعمالا وقد فهم مما تقرر أن ليس المراد بالمجاز العقلى هنا ما تقدم صدر الكتاب لان ذلك تصرف في الاسناد التركيبى بنسبة المعنى لغير من هوله في ذلك التركيب وهذا تصرف في التصورات بادخال بعضها في بعض ثم يطلق لفظ التصور على المدخل الذى تصور أيضا وإنما قلنا ان التشبيه الذى انبث عليه الاستعارة ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وان اللفظ لم يطلق على المشبه حتى جعل نفس المشبه به فأطلق عليه اللفظ على أنه من أفراد المشبه به الذى وضع له حقيقة لان الاطلاق حقيقة لغوية وهو مجاز عقلى باعتبار ما انبنى عليه من التجوز في التصرف العقلى لانه لو لم يكن الامر كذلك لم يكن فيه الامحرد نقل اللفظ من معناه لغيره وذلك يقتضى أن يكون استعماله اذ مجرد نقل اللفظ من غير مبالغة في التشبيه حتى يصير المشبه نفس المشبه به لو صح أن يكون اللفظ به استعمالا لصح أن يكون الاعلام المنقولة استعمالا كزيد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به بل وجود مجرد النقل فيه ولا فائلا به ويؤيد أيضا لو لم تراع المبالغة المقتضية لادخال المشبه في جنس المشبه به الذى بنينا عليه كون الاستعارة مجازا عقليا أن لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في مجرد اطلاق الاسم عاريا عن معناه بمعنى أن الاسم اذا نقل الى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الاصلى في ذلك المعنى المنقول اليه لم يكن في اطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول اليه مبالغة في جعله كصاحب ذلك الاسم كما هو في الحقيقة الذى هو المشترك مثلا فإنه لم يصحبه معناه الاصلى انتفت المبالغة في الحاق المعنى

لان الخصم يقول اسم الجنس موضوعه حيوان شجاع ولم يردى لقد كان المصنف مستغنيا عن الاستدلال على هذا فإنه لا ينافى أحد أن الاستعارة موضوعية في الاصل لعناها الاصلى وأنها ليست موضوعية للاعم أما النزاع في شيء وراء ذلك كما سنبينه وان كان المصنف قصدا أن يستوعب الاقسام الممكنة فبقي عليه أن يكون اللفظ موضوعا لسكل منها بالاشتراك وقيل الاستعارة مجاز عقلى بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلى لا لغوى لأنها لا تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به فلما لم تطلق الاستعارة على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به كان استعمالها فيما وضعت له فيكون حقيقة لغوية

لو لم تكن كذلك) أى مطلقا على المشبه بعد الادعاء بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور وهذا الدليل الذى أشار له بقوله لأنها الخ من قبيل دليل الخلف وهو المثبت للمدعى بإبطال نقيضه واللوازم التى ذكرها الشارح ثلاثة فتدله لما كانت استعارة لازم أول أى وإن التالى باطل فكذا المتقدم فثبت نقيضه وهو المدعى وكذا يقال في بقية اللوازم الانية

(قوله لما كانت استعارة) أى لان حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للاستعارة لانقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى (قوله لان مجرد نقل الاسم) أى لان نقل الاسم عن معناه لم يخرجه عن المبالغة والادعاء (قوله لسكانت الاعلام المنقولة) أى كى زيد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به استعارة لمجرد وجود النقل فيه ولا فائده ويرد بأن نفي الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه الا مجرد الاطلاق حتى يصح كون الاعلام المنقولة التى هى من الحقيقة استعارة وذلك لان النقل بواسطة علاقة التشبيه والاعلام لاعلاقة فيها أصلا فلم يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به كون الاعلام المنقولة يصح أن تكون استعارة لعدم وجود أصل التشبيه فيها (قوله) ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة أى انه يلزم لولم تراعى المبالغة للمتضمنة لدخال المشبه فى جنس المشبه به الذى بنى عليه كون الاستعارة مجازا عقليا أن لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة بل تكون مساوية له مع أنهم جازمون بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة (قوله) ادلا بمبالغة فى اطلاق الاسم المجرى أى عن الادعاء وقوله عاريا عن معناه أى الحقيقى ولو بحسب الادعاء والمعنى أن الاسم اذا نقل الى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الاصلى فى ذلك المعنى المنقول اليه لم يكن فى اطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول اليه مبالغة فى جعله كصاحب ذلك الاسم كما فى الحقيقة المشتركة والمنقولة فانه لما لم يصحبه (٦١) معناها الاصلى انتقلت المبالغة فى الحاق المعنى

المنقول اليه بالغير ورد ما ذكره من أن نفي الادعاء المذكور يلزم منه مساواة الاستعارة للحقيقة فى نفي المبالغة بأنه ان أريد بنفى المبالغة نفي المبالغة فى التشبيه فيصير كأصل التشبيه أو كما لا تشبيه فيه أصلا ففساد من وجهين أحدهما أنه مصادرة حيث علل الشئ بنفسه لأن نفي المبالغة فى التشبيه يعود الى معنى نفي ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به والآخر أن نفي تلك المبالغة لا يستلزم نفي كون الاستعارة أبلغ من الحقيقة

لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لسكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة ادلا بمبالغة فى اطلاق الاسم المجرى عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد به زيدا انه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمي ولده أسدا

المنقول اليه بالغير والوجه الاول من هذين ينظر الى أن عدم الادعاء المذكور يوجب صحة الاستعارة فيما لا يصح فيه ومن لازم ذلك مساواة تلك الحقيقة التى لا تصح فيها الاستعارة للاستعارة والثانى ينظر الى التسوية بين الحقيقة والاستعارة فى عدم المبالغة عند انتفاء ذلك الادعاء ومن لازم ذلك صحة الاستعارة فى تلك الحقيقة المساوية للاستعارة فى نفي المبالغة وانما قلنا كذلك لانه لا يخفى أن صحة كون المنقول حقيقة مبنى على نفي المبالغة التى هى من الخواص التى تفارق به الاستعارة الحقيقة وأن نفي كون الاستعارة أبلغ من التشبيه يقتضى التسوية بين الحقيقة والاستعارة فيصح كون احدهما نفس الأخرى فالوجهان متلازمان اختلافا بالاعتبار ويرد الأول بأن نفي الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه الا مجرد الاطلاق حتى يصح كون الاعلام المنقولة التى هى من الحقيقة استعارة وذلك لأن النقل بواسطة علاقة التشبيه والاعلام لاعلاقة فيها أصلا فلم يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به كون الاعلام المنقولة يصح أن تكون استعارة لعدم وجود أصل التشبيه فيها وأما الثانى وهو أن نفي

ليس فيها غير نقل الاسم وحده وليس نقل الاسم المجرى استعارة لأنه لا بلاغة فى مجرد نقل الاسم لان الاعلام المنقولة نحو زيد ويشكر ليست استعارة فلم يبق إلا أن يكون مجازا عقليا بمعنى أن العقل جعل

لان الابغية الموجودة فى الاستعارة دون الحقيقة هى الابغية الموجودة فى سائر أنواع المجاز وهى كون المجاز كادعاء الشئ بالدليل على ماسيا تى وتلك لم توجد فى الحقيقة سواء كانت تشبيهيا أو غير دوان أر يد نفي المبالغة شئ آخر فلم يتصور حتى يحكم عليه (قوله) ولما صح أن يقال الخ) يعنى أنه يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به فى الاستعارة أن من قال رأيت أسدا يرى وأراد بالاسد زيدا لا يقال فيه انه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمي ولده أسدا انه جعله أسدا استواء الاطلاقين فى عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ فى جنس صاحب الاسم مع أن من قال رأيت أسدا يرى وأراد بالاسد زيدا على سبيل الاستعارة يقال فيه انه جعل زيدا أسدا قطعاً وما ذاك الا باعتبار دخول المشبه فى جنس المشبه به فثبت المدعى وهو أن الاستعارة لم تطلق الا بعد ادخال المشبه فى جنس المشبه به فكانت مجازا عقليا فان قلت يخدش هذا الوجه الثالث فى كلام الشارح أن قولهم جعله أسدا يجرى فى زيدا فدل على أنه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة أنه تشبيه وليس باستعارة وجوابه أن الادعاء المذكور متحقق أيضا فى زيدا أسدا اذ ليس المعنى على تقدير أدلة التشبيه لماسبق تحقيقه بل جعله فردا من أفراد الأسدا فدل ذلك الادعاء لا يتحقق فى المعرف يعنى زيدا بالاسد بل المعنى على تقدير أدلة التشبيه مع أنه يقال لمن قاله أيضا جعل زيدا أسدا فدل ذلك قولهم بذلك فى الصورة المذكورة كان مرادهم أنه جعله شبيها بالاسد فهو على حذف مضاف ولا يجرى هذا فى الاستعارة اه فنى (قوله) وأراد الخ) أى بالاسد زيدا

(قوله انه جعله أسدا) أى صيره أسدا وانما كان لا يقال لمن قال ذلك انه جعل زيدا أسدا لان جعل اذا كان بمعنى صير كما هنا تعدى الى مفعولين و يفيد اثبات صفة لشئ وفيكون مدلول قولك فلان جعل زيدا أسدا أنه أثبت الاسدية له ولا شك أن مجرد نقل لفظ الأسد لن يد واطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنسه (٦٣) ليس فيه اثبات أسدية له (قوله انه جعله أسدا) أى صيره (قوله اذ لا يقال جعله

أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة) أى ومن سمي ولده أسدا لم يثبت فيه الاسدية بمجرد اطلاق لفظ الاسد عليه (قوله واذا كان) هذا مرتبط بما أنتجه الدليل السابق وحاصله أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة ثلاثة لوازم وكل منها باطل فيكون ملزوما وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة باطلا فيثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور في الاستعارة اذا كان الادعاء المذكور معتبرا فيها فيكون اسم المشبه به انما نقل للمشبه تبعا لنقل معناه اليه واذا كان الخ (قوله بمعنى أنه الخ) أى لانك لما جعلت الرجل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلى وهو الحيوان المفترس متحققا فيه حينئذ يكون نقل لفظ الاسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه فيكون استعمال اسم الأسد في الرجل

انه جعله أسدا اذ لا يقال جعله أميرا الاوقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقلي (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صحح التعجب

الادعاء المذكور يلزم منه مساواة الاستعارة للحقيقة في نفي المبالغة فيردأ يضاهيه ان ارد بنفي المبالغة نفي المبالغة في التشبيه فيصير كاصل التشبيه أو كما لا تشبيه فيه أصلا ففساد من وجهين أحدهما أنه مصادرة لان نفي المبالغة يعود الى معنى نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والآخر أن نفي تلك المبالغة لا يستلزم نفي كون الاستعارة أبلغ من الحقيقة لان الإبلغة الموجودة في الاستعارة دون الحقيقة نقول انها هي الإبلغة الموجودة في سائر أنواع المجاز وهي كون المجاز كادعاء الشئ بالدليل على ماساوى وتلك لم توجد في الحقيقة سواء كان تشبيها أو غيره فان ارد بنفي المبالغة شئ آخر فلم يتصور حتى يحكم عليه ويلزم أيضا من عدم اعتبار دخول المشبه في جنس المشبه به أن من قال رأيت أسدا يرعى أراد بالأسد زيدا لا يقال فيه انه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمي ولده أسدا انه جعله أسدا وذلك لاستواء الاطلاقين في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم وانما يقال فيه سماه أسدا فثبت المدعى وهو ادخال المشبه في المشبه به فأطلق عليه لفظه فكان مجازا عقليا ويرد على هذا الوجه أيضا أن قول القائل فما اذا قيل رأيت أسدا انه جعله أسدا بادعاء الاسدية له لو استلزم كونه مجازا عقليا لزم مثله في نحو زيد أسدا يقال فيه جعله أسدا أيضا وهو حقيقة وليس بجازا أصلا فضلا عن كونه عقليا وأجيب بأننا لئلا نلزم كونه مجازا كما تقدم فان قدرت الاداة لم نقل فيه جعله أسدا بل جعله شديدا بالاسد فلا يكون حينئذ الاحقيقة فاذا تقرر بما ذكر أن زيدا جعل أسدا في قولك رأيت أسدا يرعى لزم كما قررنا فيما تقدم أن اللفظ حقيقة لغوية لا طلاقه على معناه وانما جعل التجوز في كون الشئ غيره وهو أمر عقلي وينبغي أن يعلم أن ما تقدم من الاستدلال على جعل المشبه غيره بذلك يصح كون المجاز عقليا بغنى عنه اطباق البلغاء على رعاية المبالغة في التشبيه حتى يجعل المشبه نفس الآخر نعم يرد أن يقال هذه المبالغة وهذا الادعاء لا ينسكروه من جعله لغويا وكون اللفظ أطلق على غير معناه الحقيقي لا ينسكروه من جعله عقليا وانما النزاع في أنه هل يسمى بالاول نظرا للاطلاق على غير المعنى الاصلى أو بالثاني نظرا لذلك الادعاء فعد الخلف لفظيا اصطلاحيا تأمل ثم أشار الى ما يتأ كدبه كون الاستعارة انما أطلقت على معناه الاصلى بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به فكانت مجازا عقليا لان لغويا كما تقدم فقال (ولهذا) أى ولأجل أن اطلاق الاسم على المسمى بالاستعارة وهو اسم المشبه به انما هو بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به فصيح بذلك كونه مجازا عقليا كما قررنا (صحح التعجب) الذى أصله حقيقة الأسد أعظم من الرجل الشجاع وأطلقه عليه فنقل الاسم تبع لنقل المعنى قالوا لذلك صحح التعجب

الشجاع استعماله فيما وضع له وظهر لك من هذا أن المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقة المشبه به أى حقيقة له وهو المشبه ولما تبسح ذلك اطلاق اللفظ سمي استعارة تبعا لاستعارة المعنى (قوله ولهذا) أى ولأن اطلاق اسم المشبه به أى ولأجل أن اطلاق اسم المشبه به المسمى بالاستعارة (قوله انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به) أى المترتب عليه كون الاستعارة مستعملة فيما وضع له وأنها مجاز عقلي فهذا المدخل في صحة التعجب عند هذا القائل وسيا في الجواب عنه وأنه لا مدخل له في الصحه

في قول ابن العميد

قامت تظللني من الشمس * نفس أعز على من نفس قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس والنهي عنه

(قوله في قوله) أي قول ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يظله من حر الشمس وهو أبو الفضل محمد بن الحسين كاتب ديوان الانشاء والرسائل للملك نوح بن نصر مدحه الصاحب بن عباد بقصائد كثيرة منها

قالوا ربيعك قد قدم * فلك البشارة بالنعم قلت الربيع أخو الشتا * أم الربيع أخو الكرم

قالوا الذي بنسأله * يغني المقل من العدم قلت الرئيس ابن العمي * د اذن فقالوا لي نعم

(قوله أي توقع الظل على) فسر بذلك لان الظليل على ما في التاج ايقاع (٦٣) الظل (قوله من الشمس) أي

من حرها وضمن التظليل معنى المنع فلذا عداه بمن أي تمنعي من حر الشمس (قوله نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التأنيث

وان كان القائم غلاما (قوله أعز على) صفة لنفس وحيلة تظللني في محل نصب على الحال والتقدير قامت نفس هي أعز على من نفس مظلة لي من الشمس (قوله قامت) فاعله ضمير يعود على النفس والحيلة مؤكدة لما قبلها وقوله ومن عجب خبر مقدم وشبه مبتدأ مؤخر والحيلة حال والتقدير قامت تلك النفس مظلة لي وشمس مظلة من الشمس

من العجب (قوله أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء) أي فقد شبه الغلام بالشمس وادعى أنه فردد من

في قولك قامت تظللني) أي توقع الظل على (من الشمس) * نفس أعز على من نفس قامت تظللني ومن عجب * شمس) أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تظللني من الشمس) فلولاً أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب في أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهي عنه) أي ولهذا أصبح النهي عن التعجب

أن يشاهد وقوع أمر غريب أو يدرك (في قوله) في غلام قام على رأسه يظله من الشمس (قامت) حال كونها في وقت تمام القيام (تظللني) أي توقع الظل على (من الشمس). وضمن التظليل المنع من حر الشمس ولذلك عداه بمن أي تمنعي من حر الشمس (نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التأنيث وان كان القائم غلاماً من وصف تلك النفس أنها (أعز على من نفس قامت) تلك النفس (تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس) فقد أطلق الشمس على نفس هذا الغلام ولواء اعتبر أن لفظ الشمس استعير في غير معناه الأصلي وذلك الغير هو الغلام الحسن الوجه ولم يدع دخول هذه النفس في جنس الشمس وإنما اعتبر كون اللفظ أطلق على الغلام وهو لم يوضع لم يكن معنى للتعجب إذ لا غرابة في تظليل انسان حسن الوجه كالشمس انسانا آخر بخلاف ما إذا جعل نفس الشمس فيستغرب كون الشمس ومن شأنها طي الظل وإدخالها به أوجبت ظلالها على تقدير حيولتها بين الشمس وبين الانسان المظلل لا يرسم ظل تحتها على ذلك الانسان لان الفرض أن لا مظلل سواها وبه يعلم أن التعجب من كون الشمس نوقم عليه ظلا لأنها موجبة لثبوتها لا من كون شمس تحول بين انسان وشمس أخرى وان كان يمكن التعجب أيضاً من ذلك من جهة أفرادها في الوجود (و) لهذا أيضاً (صح النهي عنه) أي عن التعجب

في قول ابن العميد قامت تظللني من الشمس * نفس أعز على من نفس قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس وضح النهي عنه أي عن التعجب في قوله

أفرادها وأن حقيقتها بحقيقة فيه ثم استعاره اسمها (قوله وجعله شمساً على الحقيقة) أي من حيث أنه جعله فرداً من أفرادها وأن حقيقتها موجودة فيه (قوله ادلا تعجب في أن يظلل انسان الخ) أي لعدم الغرابة بخلاف تظليل الشمس الحقيقية انساناً من الشمس فانه مستغرب وذلك لان الشمس لا يرسم ظل تحتها على انسان مثلاً الا اذا حال بينه وبينها شيء كشيء يحجب نورها وأما إذا كان الحائل بينهما شيئاً له نور فلا يرسم ظل تحتها على الانسان المظلل لان النور لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الغلام شمساً حقيقة استغرب ايقاعه الظل على من ظله الاستغراب كون الشمس التي من شأنها طي الظل وإدخالها به توجب ظلاً على تقدير حيولتها بين الشمس وبين الانسان المظلل (قوله لما كان لهذا التعجب معنى) قال العصام فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له

في قول الآخر
وقوله

لا تعجبوا من بلى غلاته * قد زر أزراره على القمر
ترى الثياب من السكتان يلمعها * نور من البدر أحيانا فيلبسها
فكيف تنكر أن تبلى معاجرها * والبدر في كل وقت طالع فيها

(قوله في قوله) أي في قول الشريف أبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا بن اسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو شاعر مفلق وعالم محقق مولده بأصبهان وبها مات واليت من المنسرح وقبلة يامن حكي الماء فرط رفته * وقلبه في مساواة الحجير * ياليت حظي كحظ ثوبك من * جسمك يا واحد من البشر لا تعجبوا الخ (قوله لا تعجبوا من بلى غلاته) البلى بكسر الباء مقصورا من بلى الثوب يبلى إذا فسد أي لا تعجبوا من تسارع بلى وفساد غلاته ففي الكلام حذف مضاف (قوله هي) أي الغلالة شعار أي ثوب صغير ضيق السكمين كالقميص يلاقى البدن يلبس تحت الثوب الواسع ويلبس أيضا تحت الدرع سمي شعارا لأنه بلى الشعر (قوله قد زر) أي لأنه قد زر أي شد وهو البناء للفاعل والفاعل ضمير المحبوب وضمير أزراره المنصوب على المفعولية راجع (٣٤) للمحبوب أيضا أول الغلالة وذكره باعتبار أنها قميص أو شعار شبه المحبوب الذي

هو مرجع الضمير المستتر في الفعل بالقمر واستعار اسم المشبه له لاستعارة تصريحية والباء ترشيح ويحتمل أن زر البناء المفعول وأزراره نائب فاعل والضمير للغلالة وعلى هذا فالمشبه هو المحبوب الذي هو مرجع الضمير في غلاته (قوله تقول الخ) أفا بهذا أن تعدية زر إلى الأزرار فيه ضرب من التسماعح لأنه إنما يتعدى للقميص ويتضمن الدلالة على الأزرار ولا يتعدى إلى الأزرار والشاعر قد عاده إليها (قوله فإولاً أنه جعله الخ)

(في قوله لا تعجبوا من بلى غلاته) هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زر أزراره على القمر) تقول زرت القميص عليه أزره إذا شدت أزراره عليه فلولا أنه جعله قمرًا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لأن السكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة انسان كالقمر في الحسن لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لأن المشبه مذكور وهو الضمير في غلاته وأزراره لا نأقول لأن سلم أن الذكر على هذا الوجه يناقض الاستعارة المذكورة

(في قوله لا تعجبوا من بلى غلاته) أي لا تعجبوا من تسارع الفساد والبلى إلى غلاته وهي شعار تلبس تحت الثوب ضيقة السكمين كالقميص والشعار ما يلبى الجسد وتلبس أيضا تحت درع الحديد (قد زر) أي شد (أزرار) قميص (ه) أي غلاته (على القمر) يقال زرت القميص عليه أزره إذا شدت أزراره عليه وبه يعلم أن تعديته إلى الأزرار فيه ضرب من التسماعح لأنه إنما يتعدى إلى القميص ويتضمن الدلالة على الأزرار فالقمر في البيت استعارة للشخص صاحب الغلالة بعد أن صيره نفس القمر فنهي عن التعجب من سرعة بلاها لما تقرر أن ثياب السكتان يتسارع إليها البلى عند بروزها للقمر ومباشرة ضوئه لها وذلك أنه لما خشى أن يتوهم أن صاحب الغلالة انسان تسارع

لا تعجبوا من بلى غلاته * قد زر أزراره على القمر
ومنه قوله ترى الثياب من السكتان يلمعها * نور من البدر أحيانا فيلبسها
فكيف تنكر أن تبلى معاجرها * والبدر في كل وقت طالع فيها

كما

حاصله أنه لما خشى أن يتوهم أن صاحب الغلالة انسان تسارع البلى لغلاته فيتعجب من ذلك لأن

العادة أن غلالة الانسان لا تسارع البلى إليها قبل الأمد المعتاد لبلاها نهى الشاعر عن ذلك التعجب وبين سبب النهي وهو أنه لم يبق في الإنسانية بل دخل في جنس القمريّة والقمر لا يتعجب من سرعة بلى ما يباشر ضوؤه لأن هذا من خواصه ومتى ظهر السبب بطل التعجب ولكون ما ذكر من خواص القمر قيل أن من جملة عيوب القمر أنه يهدم العمر ويحل الدين ويوجب أجرة المنزل ويسخن الماء ويفسد اللحم وقرض السكتان ويعين السارق ويفضح الماشق الطارق (قوله لأن السكتان) أي الذي كانت منه الغلالة (قوله لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه يناقض الاستعارة) أي لأنه لا ينبغي أن التشبيه والنافي لها إنما هو الجمع بين الطرفين على وجه يتبىء عن التشبيه بحيث يكون التشبيه واقعا خبرا عن المشبه كما في يد أسد أو حالاً منه أو صفة له نحو مررت بزيد أسدا وجاء في رجل أسد فذلك الجمع يتبىء عن التشبيه ضرورة أنه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فتقدير اداء التشبيه نفيا لما يلزم من فساد الصدق كما تقدم على ما فيه وأما إذا ذكر المشبه لأعلى وجه يتبىء عن التشبيه كما في البيت لعدم جريان المشبه به عليه حتى يسهل تقدير الأداة نظرا للعنفى فهو استعارة وقد سبق كل من هذا البحث وجوابه في بحث المجاز العقلي وأنت خير بأن هذا الجواب يقتضي أن نحو على لجين الماء استعارة وهم صرحوا بكونه تشبيها إلا أن يقال نصريحهم بكونه تشبيها لا ينافي صحة كونه استعارة فتأمل

والجواب عنه أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يخرج اللفظ عن كونه مستعمل في غير ما وضع له

(قوله كما يقال) أى كقولنا أى كعدم المنافاة في قولنا سيف ز يد في يد أسد المراد في يده فقد شبه ز يد بالأسد وادعى أنه فرد من افراده واستعمل اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية فقد جمع بين المشبه وهو ز يد والمشبه به وهو الأسد على وجه لا ينبي عن التشبيه لان هذا التركيب ونحوه لا يتأتى فيه تقدير الأداة الزيادة في التركيب أو نقص منه بحيث يتحول الكلام عن أصله كأن يقال رأيت في يدرجل كالأسد سيفاً (قوله ورد هذا الدليل) حاصله منع الصغرى (٦٥) القائلة الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد

الادعاء أى لانسلم ذلك وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملاً في غير ما وضع له هذا وقد علم من مضمون الكلام أولاً وأخراً أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مسلم عند القائل بأن الاستعارة مجاز لغوي ومعصوم أن كون اللفظ أطلق على غير معناه الأصلي في نفس الأمر مسلم عنه القائل بأنها مجاز عقلي وبقى النزاع في أن الاستعارة هل تسمى مجازاً لغوياً نظراً لما في نفس الأمر أو عقلياً نظراً للبالغة والادعاء فالخلاف على هذا عائد إلى اللفظ والتسمية فتأبر (قوله مستعمل في الرجل الشجاع) أى وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به إذ تقدير الشيء نفس الشيء لا يقتضى كونه إياه حقيقة (قوله وتحقيق ذلك) أى تحقيق أن الادعاء المذكور لا يقتضى كون الاستعارة مستعملة

كما يقال سيف ز يد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد هذا الدليل) بأن الادعاء أى ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضى كونها) أى الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضرورى بأن أسداً في قولنا رأيت أسداً يرمى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع الخصوص وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الأسد

البلى لغالته فيتعجب من ذلك لان العادة أن غلالة الانسان لا يتسارع اليها البلى قبل الامد المعتاد لبلاها نهى عن ذلك وبين سبب النهى وهو أنه لم يبق في الانسانية بل دخل في جنس القمرية والقمر لا تعجب من بلى ما يباشره ضوءه فلولاً أنه صيره نفس القمر ثم أطلق عليه اللفظ مراعاة لكونه قرأ حقيقة لم يكن معنى للنهى عن التعجب من بلى غلالته لان من جملة ما يتعجب منه بلى غلالة الانسان قبل أمد بلاها المعتاد وإنما يتنفي التعجب عن بلى السكتان اذا لابس القمر الحقيقي لا الانسان وربما يتوهم أن القمر هنا لا يصح أن يكون استعارة لذكر طرفي التشبيه في التركيب الذي وجد فيه لان صميم الغيبة فيه عائد إلى الشخص الذي أطلق عليه القمر والجواب أن ذكر الطرفين إنما ينافي الاستعارة بناء على ما تقدم من كون نحو قولك ز يد أسد من باب التشبيه ان جرى امظ المشبه به على المشبه على أنه خبر كالمثال أو نعت أو حال لأن ذلك ينبي عن التشبيه ضرورة أنه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فتقدر أداة التشبيه نفياً لما يلزم من فساد الصدق كما تقدم على ما فيه وأما إذا ذكر التشبيه لأعلى وجه ينبي عن التشبيه كما في البيت لعدم جريان المشبه به عليه حتى يسهل تقدير الأداة نظراً للمعنى ولما جرى به الخطاب كثيراً من وجودها لفظاً فهو استعارة كقولك سيف ز يد في يد أسد وكذا قولك لقيني ز يد رأيت السيف في يد أسد فان نحو هذا التركيب لا يتأتى فيه تقدير الأداة الزيادة في التركيب أو نقص بحيث يتحول الكلام عن ظاهره كان يقال رأيت في يدرجل كأسد سيفاً وما يكون كذلك لا تقدر الأداة فيه فيكون لفظ المشبه به مطلقاً على المشبه فتصدق عليه حقيقة الاستعارة بخلاف ما ينبي عن التشبيه فتقدر فيه الأداة على الأصل فيبقى كل لفظ على أصله فلا يصدق عليه حد الاستعارة ولم يستعمل فيه المشبه به في غير معناه وقد تقدم أن هذا يقتضى كون نحو على لجين الماء استعارة وهم صرحوا بكونه تشبيهاً فانظره (ورد هذا الاستدلال الذي حاصله ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به فيلزم استعمال لفظ المشبه به في معناه الأصلي بذلك الادعاء) (بأن الادعاء) أى ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حاصله للبالغة في التشبيه حتى يفرض الاول نفس الثاني وذلك لا يقتضى كونها مستعملة) أى كون اللفظ المسمى بالاستعارة مستعملاً (فيما وضعت له) حقيقة لان تقدير الشيء

وتسميتهم هذا تعجباً نظراً إلى اللغة فان قوله من عجب ليس تعجباً اصطلاحياً وهذا ان البيتان أحسن مما قبلهما فان الذي يقال انه يبلى بنور القمر هو السكتان لا مطلق الغلالة ووجه التعجب ان الشمس

(٩ - شروح النسخ رابع) فيما وضعت له وحاصل ما ذكره من التحقيق أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له والتجوز في أمر عقلي وهو جعل غير المشبه به مشبهاً به بل معناه جعل المشبه به مؤلاً بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وأن أفراداً قسمين متعارف وغير متعارف ولا خفاء في أن الدخول بهذا المعنى لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو المفرد المتعارف والمستعمل فيه هو المفرد الغير المتعارف

(قوله بطريق التأويل قسمين) متناقض بحمل ان (٦٦) قلت ان الذي بطريق التأويل انما هو أحد القسمين وهو غير المتعارف وأما

بطريق التأويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في تلك الجثة المخصوصة والمهيكل المخصوص وللفظ الاسد انما هو موضوع للمتعرف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وهذا يندفع ما يقال ان الإصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص

نفس شيء آخر لا يقتضى كونه اياه حقيقة فتقدير الرجل الشجاع أسدا بالاصرار على ادعاء كونه أسدا لا يصير أسدا حقيقة فاطلاق الاسد على الرجل الشجاع بعد الادعاء المذكور لا يقتضى أن لفظ الاسد أطلق على السبع الحقيقي ضرورة أنها إنما أطلق على الرجل الشجاع لاعلى ما وضع له وهو السبع ولو ادعى أن الرجل الشجاع صار أسدا وهنا شيء يحتاج الى تحقيق يندفع به وهو أن ما ذكر من كون لفظ الاستعارة أريد به غير معناه انما يكون بنصب القرينة ونصب القرينة على ارادة الموضع له اللفظ ينافي ما أشار اليه من الادعاء والاصرار على أن اللفظ أريد به ما وضع له والتحقيق الذي يندفع به ذلك أن يقال ليس المراد أن الجنس نفسه الذي قد ادعى دخول المشبه فيه وأصر على ثبوته للمشبه نصبت القرينة على عدم ارادته وانما المراد أن للدعي بى ادعاءه على أن الاسد مثلا جعل له بطريق التأويل والمبالغة فردان متعارف وهو الذي له الجراءة المتناهية والغاية في القوة في جثة ذى الاظفار والانياب والشكل المخصوص وغير متعارف وهو فرد آخر له تلك القوة والجرأة بنفسها لكن في جثة الأدمى وكأن اللفظ على هذا موضوع للقدر المشترك بينهما كالمواطىء وادعاء وجود حقيقة في ضمن أفراد غيرها موجود في كلامهم كقول المتنبي في عده نفسه وجماعته من جنس الجن وعد جماله من جنس الطير

نحن جن برزن في زى ناس * فوق طير لها شخوص الجمال

ولما بنى الادعاء على هذا التأويل الذي أشعر به الدخول في الجنسية لاف نفس الاستعار منه تحقق في محل الاستعارة شيان أحدهما وهو للمتعرف هو الذى وضع له الاسد مثلا في الاصل ولواقضى هذا التأويل نفي الوضع له بخصوصه وثانيهما وهو غير المتعارف هو الذى لم يوضع له اللفظ بخصوصه ولا بالعموم وان اقتضى التأويل كونه موضوعا بالعموم فاندفع ما توهم من أن الاصرار على ثبوت الاسدية مثلا للمشبه ينافي نصب القرينة على أنه أريد باللفظ ما ثبتت له الاسدية وذلك لان الذى نصبت القرينة على عدم ارادته هو الفرد الذى ثبتت له الاسدية بشرط أن يكون هذا المتعارف الذى ادعيت له وأصر على ثبوته هو الفرد الغير المتعارف ولم تنصب القرينة على نفس الجنس الذى ادعى الدخول

الحقيقية لا تظلم من الشمس لانها تحتاج الى ما يظلم منها لنورها والبدر الحقيقي يتعجب من عدم تأثيره في بلى السكتان فلو لم يكن حقيقة لما تعجب ورد على هذا القائل فيها احتج به بما قوله انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به وذلك لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له فان قلت كيف لا يخرج (١) وادعاء أنه أسد حقيقي كقوله هذا أسد حقيقي وذلك يصير حقيقة قلت لأن ادعاء ذلك ليس حقيقيا بل ادعاء مجازيا وفيه نظر فان الادعاء المجازى مضمون الجملة لا مضمون الاستعارة فقط وأما التعجب والنهي فللبناء على تناسي التشبيه قضاء للحق والمبالغة وفيها أيضا نوع تجوز ويحتمل أن يقال الاستعارة هنا أصلها التشبيه من كل وجه مبالغة فهو كالتشبيه الشرط في نحو قوله آراؤه مثل النجوم ثوابا * لو لم يكن للثاقبات أقول

فان المراد أنها مثل النجوم من كل وجه فلذلك شرط عدم الاقوال فتقدير الكلام هنا في التعجب كيف لا تنبى غلاته وهو كاليد من كل وجه وحينئذ فالتعجب لا ينافي المجاز واذا كان قولنا كاليد من كل

الآخر وهو المتعارف فبطريق التحقيق فكيف يقول الشارح على أنه جعل أفراد الاسد قسمين بطريق التأويل قلت جعل الافراد قسمين مبنى على كون الاسد موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وهو مجتزئ وكونه موضوعا لذلك ليس الا بطريق التأويل وأما بطريق التحقيق فهو منحصر في قسم واحد وهو المتعارف اه يس (قوله في مثل) أى المودعين في مثل الخ (قوله والمهيكل المخصوص) عطف تفسير (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) أى لاعت ارادة الجنس بقسميه (قوله وهذا يندفع الخ) أى يبين أن القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف فيندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل ينافي القرينة المانعة من ارادة الاسدية ووجه الاندفاع أن الاصرار على دعوى الأسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة انما يمنع من ارادة الاسدية بالمعنى المتعارف وحينئذ فلا منافاة (قوله السبع المخصوص) الانسب أن يقول عن ارادة الاسد ويحذف قوله المخصوص لان ذكره في السؤال يشير الى الجواب تأمل (١) قوله وادعاء أنه أسد الخ هكذا في الاصل وفي الكلام سقم ظاهر فخره كتبه مصححه

وأما التعجب والنهي عنه فهاذكر فلبناء الاستعارة على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة فان قيل اصرار المتكلم على ادعاء الاسدية للرجل ينافي نصبه قرينة مانعة من أن يراد به السبع المخصوص فلنا لامنافاة ووجه التوفيق ما ذكره السكاكي وهو أن يبنى دعوى الاسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الاسد قسمان بطريق التأويل (٦٧) متعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية قوة

(قوله وأما التعجب الخ) هذا إشارة الى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم وهو اذا كان الادعاء لا يقتضي استعمال الاستعارة فيما وضعت له فلا يصح التعجب والنهي عنه في البيتين السابقين لانهما لا يتان الاجمالي للمشبه من أفراد المشبه به حقيقة وحاصل الجواب الذي أشار له المصنف أن التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه وجعل الفرد غير المعارف مساويا للمعارف في حقيقة تشبه حتى ان كل ما يترتب على المعارف يترتب عليه وبما تقر من جعل كلام المصنف إشارة لجواب سؤال مقدر اندفع ما ذكره العلامة العصام من أن التعجب والنهي لم يجعل دليل على كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بل استدلل بهما على الادعاء فلما سلم التعجب الادعاء ومنع اقتضاه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي

(وأما التعجب والنهي عنه) كما في البيتين المذكورين (فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضا

يحتجته وصدق اللفظ ببقائه ولا غرابة في أن يدعى أن ما أطلق عليه الاسد مثلا الآن ثبت له الاسدية العجسية ويعتبر بحسب ما في نفس الامر نقل اللفظ عن غيره الذي وضع له أولا وتنصب القرينة على عدم ارادة ذلك الاصل الشخصي ثم لما كان التأويل السابق حاصله المبالغة المقتضية أن يكون اللفظ كاملا لموضوع المشترك الشامل للطرفين شمل التأويل للطرفين لان المعارف منها اقتضى كونه غير مختص بالوضع وغيره اقتضى كونه موضوعا له بالعموم فعلى هذا لا يقال التأويل انما هو في كون الغير المتعارف داخلا في الجنس تأمله ثم أشار الى دفع اعتراض على هذا الرد وهو أن يقال اذا لم يقتض ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كون اللفظ قد استعمل في معناه نظرا الى أن الادعاء قد لا يطابق في الجملة فالتعجب والنهي عنه فيما تقدم يقتضيه انما هما عن الاتحاد والتساوي في الحقيقة الجامعة للطرفين فقال (وأما التعجب والنهي عنه) أي عن التعجب يعني الموجودين في البيتين السابقين (ف) انما هما (للبناء على تناسي) أي لرعاية تناسي (التشبيه) وذلك يرجع في الحقيقة على ادعاء اتحاد المشبه والمشبه به (قضاء) أي انما تنوسى التشبيه لاجل القضاء أي الاداء (لحق المبالغة) في التشبيه حيث أبدى الناطق بسبب ذلك التناسي أن ما يندب على أحد الطرفين يندب على الآخر فكأن المشبه به لا يتعجب من ذلك الحكم باعتباره كما في البيت الثاني أو يتعجب من الحكم عليه بذلك الحكم كما في البيت الاول كذلك المشبه لان المبالغة تنهت الى الاتحاد واذا عاذا التعجب والنهي عنه الى المبالغة في التشبيه لم يلزم استعمال لفظ المشبه به في معناه الحقيقي كما لم يلزم في الادعاء لعودها لغرض واحد هو المبالغة والحقيقة التي في نفس الامر لا تتبدل بذلك لا يقال اذا كان تسليم الادعاء لا يستلزم اطلاق

وجه لا ينكر التعجب بما ذكره الاستعارة التي هي أبغ منه أولى الآن يقال بلى الغلظة ليس من الاوجه التي يقصد أن يشبه بها المستعار له لانه ليس وصفه مقصودا ومعنى قولنا هو كالبدر من كل وجه أي كل وجه حسن مقصود ثم أورد السكاكي ان الاصرار على ادعاء الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة من ارادة السبع المخصوص كقولك جاء أسديري بالشباب وأجاب بمنع المنافاة لان مبنى دعوى الاسدية لن يدعى ادعاء ان أفراد جنس الاسد قسمان متعارف وهو الحيوان المعروف وغير متعارف وهو الذي له تلك القوة والجرأة لانه تلك الصورة بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب المنهني في عد نفسه وجماعته من جنس النجس وعد جماله من جنس الطير حيث قال

نحن قوم ملجن في زى ناس * فوق طير لها شخص الجلال
ومنه قولهم * تحية بينهم ضرب وجيع * وقوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم وقول الشاعر
وبلدة ليس بها أنيس * الا لليعافير والا العيس
كذا قال السكاكي وفيه نظر لأن البيت والآية على أحد القولين الاستثناء فيهما منقطع واذا كان منقطعا

مميزين على الادعاء اذ بناؤهما عليه لا ينافي كونها مجازا لغويا فالأولى اسقاط قوله وأما التعجب والنهي عنه (قوله وأما التعجب) أي من المشبه وقوله والنهي عنه أي عن التعجب (قوله فللبناء) أي فلبناء الاستعارة وقوله على تناسي التشبيه أي اظهار التناسي والمراد بالتناسي النسيان أي على اظهار نسيان التشبيه (قوله قضاء الخ) أي وانما تنوسى فيه التشبيه توفية لحق المبالغة في دعوى الاتحاد (قوله ودلالة الخ) عطف تفسير على قوله قضاء لحق المبالغة

وأنها لا تدخل في الاعلام لمسبق من أنها تعتمد ادخال المشبه في جنس المشبه به والعلمية تنافي الجنسية وأيضاً لان العلم لا يدل الاعلى
تعيين شيء من غير اشعار بأنه انسان أو فرس أو غيرها فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعيين ونحوه من العوارض العامة التي
لا يكفي شيء منها جاعاً في الاستعارة

(قوله بل يبذل المحمود الخ) يقال بذل يبذل كنصر ينصر والمراد بالمجهود (٣٩) الجهد والوسع والطاقة والمراد بترويح ظاهره

اظهار محبته عند السامع
ومحل كون الكذب يبذل
المتكلم وسعه وطاقته في
ترويح ظاهره اذا عرف
عدم مطابقته وقصد
اظهار محبته لان لم يقصد
ذلك واعتقد الصحة (قوله
ولا تكون علماً) أى
شخصياً لأنه المتبادر من
اطلاق العلم ولان علم
الجنس تجريئاً للاستعارة
كاسم الجنس بخلاف علم
الشخص فلا يصح أن
يشبهه زيد بعمره في الشكل
والهيئة مثلاً ويطلق عليه
اسمه وتخصيص المصنف
الاستعارة بالذكر في
الامتناع يفهم منه أن
الامتناع في العلمية
مخصوص بها وأما المجاز
المرسل فيجوز في العلمية
اذ لا مانع من كون المجاز
المرسل علماً لصحة أن
يكون للعلم لازم ولو غير
مشترط يستعمل فيه لفظ
العلم كما اذا أطلق قيار علم
فرس على زيد مراداً منه
لازمه وهو شدة العدو أى
الجري ثم ان جملة ولا
تكون علماً عطف على

بل يبذل المحمود في ترويح ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علماً) لمسبق من أنها تقتضى ادخال
المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفاً وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم (لما فاته
الجنسية) لأنه يقتضى التشخيص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم

بوجهين أحدهما ان الاستعارة في الكلام مبنية كما تقدم على التأويل أى تأويل دخول المشبه في جنس
المشبه به ثم أطلق لفظ المشبه به على المشبه والكذب أبقى فيه اللفظ على أصله لعدم التأويل فكان فاسداً
أدغم مطابقته وثانيهما أن الاستعارة لا بد فيها كسائر المجازات من نصب القرينة على إرادة خلاف
الظاهر الذى هو الأصل والكذب لا تنصب فيه القرينة على إرادة خلاف الظاهر بل ان عرف المتكلم
عدم مطابقته وقصد اظهار صحة الباطل فهو مجتهد في ترويح ظاهر الكلام أى تسويغ محبته عند
السامع وان لم يقصد واعتقد الصحة فهو أبعد من نصب القرينة وهذا التفريق من منظور فيه إلى ما هو
ظاهر اللفظ في بادىء الرأى ولا يحتاج إليه بعد رعاية وجود النقل الذى هو حاصل الفرق المذكور
والاستعارة من حيث هي لا وجود لها الا بالنقل خفيقتها تنفي توهم الكذب كما أشرنا إليه فيما تقدم وأما
كذب الاستعارة فأن لا يوجد النقل مع اظهاره أو ينتفي الحكم عن النقل إليه فافهم وبقولنا والجملة
التي فيها الاستعارة تفارق الكذب يندفع ما يقال من أن الاستعارة من قبيل التصور وليس معروضا
للكذب حتى يحتاج إلى الفرق وهو ظاهر (ولا تكون علماً) أى لا يكون اللفظ السمي بالاستعارة علماً
بمعنى أن حقيقة ذلك اللفظ لا يتصور فيها كونه علماً في الأصل لان الاستعارة ملازمة للوضع الكلى والعلم
ملازم للوضع الجزئى وهما متنافيان وتنافي اللوازم يؤذن بتنافي اللزومات وذلك لما تقدم وهو أن
المشبه يعتبر دخول جنسه أى حقيقته في جنس المشبه به أى حقيقته ودخول الشيء تحت الشيء
يقتضى عموم المدخول فيه فلمزم اعتبار شيئين لذلك الاعم تحقيقاً لمعنى العموم ولذلك جعل للمشبه به على
طريق الدعوى فردان متعارف وغيره ومعلوم أن العموم العتبر في المشبه به ينافي العلمية فيه
والى هذا أشار بقوله (لما فاته) أى لما فاته كون الشيء علماً (الجنسية) المعتبرة في الاستعارة اذ العلمية

خفى معنوى وهو البناء على التأويل لان الكاذب غير متأول والمستعبر متأول ناظر الى العلاقة الجامعة
وقد التبس ذلك على الظاهرية فادعوا أن المجاز كذب ونفوا وقوعه في كلام المعصوم وهو وهم منهم
الثانى أمر ظاهر لفظى أو غير لفظى وهو كالفروع عن الاول أن المجاز ينصب قائلة قرينة تصرف اللفظ
عن حقيقته وتبين أنه أراد غير ظاهره للموضوع له ص (ولا يكون علماً الخ) ش لما قرر للمصنف
أن الاستعارة لا بد لها من ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به علم أن المشبه به لا بد أن يكون جنساً
فاستحال أن يكون اللفظ المستعار علماً لانه ليس موضوعاً لجنس يمكن أن يدعى دخول المشبه فيه ويرد
على المصنف أمران أحدهما أن هذه علة تستلزم أحد نوعي الدعى وهو علم الشخص أماعلم الجنس
فما ذكره لا يقتضى أن يمتنع التجوز به الى غيره فيقال رأيت أسامة يعنى زيدا الشجاع والظاهر أن ذلك
جائز وقد قررت في شرح المختصر أن علم الجنس كلى وأن ما أطلقوه من أن الاعلام جزئية محمول على

قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على إسمية ولك أن تحمله عطف على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعياً
(قوله ولا يمكن ذلك في العلم) أى الشخصى وقوله لما فاته الجنسية أى التي تقتضيها الاستعارة وقوله لأنه أى العلم وقوله يقتضى
التشخيص أى تشخيص معناه وتعيينه خارجاً وهذا ظاهر في علم الشخص لا في علم الجنس لامكان العموم في معناه لكونه ذهنياً والمعنى
الذهنى لا ينافى تعدد الأفراد

البطش مع الصورة المخصوصة وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة وتلك للقوة لاعم تلك الصورة بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء فى عد نفسه وجماعته من جنس الجن وعد جماله من جنس الطير حين قال نحن قوم ملجن فى زى ناس * فوق طير لها شخوص الجمال مستشهدا لدعواه ها تيك بالخيالات العرفية وان (٣٨) تخصص القرينة بنفيها المتعارف الذى يسبق الى الفهم ليتعين الآخر ومن

(والاستعارة تفارق الكذب البناء على التأويل) فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تأويل فى الكذب (ونصب) أى وبنصب (القرينة على ارادة خلاف الظاهر) فى الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر

اللفظ على معناه فالتعجب والنهي عنه لا يستلزم ان فلاحاجة الى الاعتذار عنهما بتقدير البحث فيهما لأن الادعاء كما تقدم علة فيهما فاذا لم توجب العلة شيئا لم يوجب المعول لانا نقول لا يلزم من التعليل بالشيء ان لاعلة للمعول سوى تلك العلة لجواز تعدد العمل للشيء الواحد فى محال متعددة فالتعجب والنهي بوجهيهما الادعاء وبوجهيهما تناسى التشبيه ويجوز أن يوجهيهما غيرهما كالتساوى الحقيقى فبين الجواب أن بناءهما على الادعاء كما لا يوجب المدعى لا يوجب بناءهما على غيره حتى يكونا أقوى من الادعاء كما يشعر به لفظ كل منهما كما اشرنا اليه لصحة بناءهما على التناسى دون ما يكونان به أقوى كالتساوى الحقيقى لا تنفاه فى نفس الامر وقد علم من مضمون الكلام أولا وآخرا أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مسلم عند الفائل بان الاستعارة مجاز لغوى ومعلوم أن كون اللفظ أطلق على غير معناه الاصلى فى نفس الأمر مسلم عند الفائل بانه على وبقي النزاع فى أن الاستعارة هل تسمى مجازا لغويا نظرا لما فى نفس الأمر أو عقليا نظرا للبالغة والادعاء فالحلاف على هذا عائد الى اللفظ والتسمية الاصطلاحية وقد تقدم ما يفيد ذلك تأمله ولما كان ظاهر الكلام الذى فيه الاستعارة يوهم البطلان والفساد فانك اذا قلت رأيت أسدا فى الحام أو هم أنك تخبر برؤية الاسد المعلوم فى الحام وهو فاسد أشار الى ما يتبين به الفرق بين كلام الاستعارة والكلام الباطل وهو مأخوذ مما تقدم وانما اتى به زيادة فى البيان فقال (والاستعارة) أى والجملة التى فيها الاستعارة (تفارق الكذب) سواء كان ذلك الكلام الذى سميناه كذبا لعدم مطابقة لما فى الخارج على وجه الادعاء وقصد الصحة أو على وجه التعمد للباطل (بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر) أى يفارق كلام الاستعارة الكلام الذى هو كذب

فلا نقدر أن المستثنى فرد من أفراد المستثنى منه اذ لو قدرناه وأطلقنا المستثنى منه على أعم من المستثنى لسكان الاستثناء متصلا ولذلك كان الاستثناء المنقطع بتقدير لكن وما بعده جملة كما صرح به الاكثرون فلو قدرنا المستثنى داخلا فى المستثنى منه مجازا كان متصلا وقول النحاة ان الاستثناء المنقطع لا بد فيه من المناسبة لا يعنون به انا نطلق المستثنى منه على أعم منه مجازا قبل الاستثناء بل يعنون ان المناسبة شرط لصحة استعمال الابعنى لكن فالتعجوز فى المنقطع انما هو فى استعمال الابعنى لكن لا فى المستثنى منه وان كان قد وقع فى كلام بعض النحاة ما يوافق كلام السكاكى والتحقيق ما قلناه ويدل لصحة ما قلناه ان الزحشمى ذكر هذا الوجه ثم قال ولا ان يجعل الاستثناء منقطعاً فدل على تغيرهما ص (والاستعارة تفارق الكذب الخ) ش شرع فى أحكام الاستعارة فالاول منها انها ليست بكذب لامتري احدهما

البناء على هذا النوع قوله * تحية بينهم ضرب وجيع * وقولهم عتابك السيف وقوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس
الا اليعافير والا العيس
* واذا قد عرفت معنى الاستعارة وأنها مجاز لغوى فاعلم أن الاستعارة تفارق الكذب من وجهين بناء على الدعوى فيها على التأويل ونصب القرينة على أن المراد بها خلاف ظاهرها فان الكاذب يتبرأ من التأويل ولا ينصب دليلا على خلاف زعمه

(قوله والاستعارة تفارق الكذب) أى والكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب أى لا يشتبه به بسبب ما ذكر من الامرين فقوالك جاء فى أسد يشتبه بالكلام الكاذب لولا الوجهان فاندفع ما يقال ان الاستعارة تكون فى الفرد لأنها الكلمة المستعملة

فى غير ما وضعت له والكذب يكون فى الحكم فالتصنيف بالكذب الكلام المركب المستعمل فى غير ما وضع له فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق (قوله بالبناء على التأويل) أى بسبب بناءها على التأويل وعدم بناء الكذب عليه (قوله فى دعوى الخ) متعلق بمحذوف صفة للتأويل أى المتحقق فى دعوى الخ من تحقق العام فى الخاص أو فى بمعنى من البيانية

انهم الا اذا تضمن نوع وصفية لسبب خارج

(قوله وتناول الافراد) عطف تفسير وما ذكره العلامة الشارح من أن الاستعارة تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراد قسمين متعارف وغير متعارف وذلك غير ممكن في العلم الشخصي هو طرف بقية صاحب المفتاح حيث قال فيه والذي قرع سمعك من أن مبنى الاستعارة على ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السرفى امتناع دخول الاستعارة في الاعلام الشخصية الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه للمفتاح لان العلم أن الاستعارة تتم على الادخال المذكور لان المقصود من الاستعارة المبالغة في حال المشبه بأنه يساوى للمشبه به فيه وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم جنس أو جعله عينه ادعاء ان كان علم شخص فان القاصد من قوله رأيت اليوم حاتماً أنه رأى عين ذلك الشخص لان رأى فرداً من أفراد الجواد اه قال العلامة عبد الحكيم وفيما قال السيد بحث أما أولاً فلان القول بالادخال (٧٠) في اسم الجنس ما الادعى اليه فان المبالغة تحصل فيه أيضاً بادعاء

وتناول الأفراد (الا اذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتهاؤه بوصف من الاوصاف

تقتضي التشخيص والتعيين والجنسية تقتضي العموم وتناول عدة أفراد وهذا ظاهر في علم الشخص وأما علم الجنس فلا مكان للعموم في معناه لكونه ذهنياً والاشعار بالذهن في معناه كما تقدم لا ينافي تعدد الأفراد وتخصيص الاستعارة بالذكر في الامتناع ر بما يفهم منه أن الامتناع في العلمية مخصوص بها وأما المجاز المرسل فيجوز في العلمية وعبارة السكاكي ولا يكون أي المجاز في الاعلام خلافاً لما في متلح الصفة وما اقتضاه كلام المصنف من صحة كون العلم مجازاً مرسلًا لمانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه العلم بل نقول اذا كان معنى الاستعارة على تأويل مالميس بالواقع واقعا فأى مانع من أن يعتبر في العلم لازم يقع به التشبيه فيقدر وضع العلم له ولولم يوضع له ويكون في الموضوع الاول أقوى فيعتبر له فردان متعارف وغيره فاذا كان التشبيه بمعناه الجزئي فكأن الموضوع كلياً عما كان التشبيه بذلك المعنى السككي وحول في التقدير الى ما هو أعم فان الاسداء وضع للحيوان المعروف المشعر بخواصه المعلومة ثم قدر وضعه للحيوان الجترى فكذا العلم كقياس مثلاً الموضوع للفرس المعين ثم يشبه به انسان معين في الجري مثلاً يمكن أن يقدر تحوله الى ذلك اللازم للفرس فيصير له فردان هذا الانسان وذلك الفرس فتصح الاستعارة فيما هو علم بطريق التأويل ولا يقال هذا هو قوله (الا اذا تضمن نوع وصفية) اعلام الاشخاص الثاني أنه لو كانت الالة في امتناع أن تكون الاستعارة علماً ما ذكره لجاز التجوز في الاعلام بالمجاز المرسل لانه ليس فيه مشبه ولا مشبه به ولا ادعاء والظاهر أن ذلك لا يجوز فلا تقول جاء زيد تعنى رأسه وقد صرح بذلك الامام نضر الدين في المحصول حيث قال ان نحو رأيت زيدا وضرب زيدا مجاز عقلي لان الاعلام لا يتجوز عنها ويشهد لذلك أيضاً أن العجز فرع الحقيقة والعلم ليس حقيقة ولا مجازاً فسكريف يتجوز عنه واستدل المصنف في الايضاح على أن الاستعارة لا تدخل في الاعلام بأن العلم لا يدل الاعلى تعيين شيء من غير اشعار بأنه انسان أو غيره فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعيين ونحوه من العوارض العامة التي لا يكتفى شيء منها جامعاً في الاستعارة (قوله الا اذا تضمن نوع وصفية

الاتحاد وأما ثانياً فلان جعله عينه فيما اذا كان علماً شخصياً ان كان لا عن قصد فهو غلط وان كان قصداً فان كان باطلاً عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض وحينئذ فلا بد من التأويل وهو انما يكون بادخاله فيه والحاصل أن استعمال اسم المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر فلولم يعتبر الوضع التأويلي لم يصح استعماله فيه (قوله الا اذا تضمن العلم نوع وصفية) استثناء من عموم الأحوال وقوله تضمن أي استأنم نوع وصفية وليس المراد أنه دل دلالة تضمينية على

كخاتم

نوع من الاوصاف كالسكرم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر

لا يحتاج في افادة المعنى المصدرى الى الحاق الياء كذا في الاطول (قوله بواسطة) متعلق بتضمن وقوله اشتهاؤه أي العلم أي اشتهاؤه مدلوله وهو الذات فالعلم انضمن نوع وصفية هو أن يكون مدلوله مشهوراً بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستزمنة لذلك الوصف فيكون كلياً أو يلاً فاذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الاصل صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه من أفراد ذلك المعنى ملاحم موضوع للذات المعينة ثم انه بواسطة اشتهاؤه بالسكرم بحيث متى أطلق حاتم بينهم منه الجواد صار حاتم كأنه موضوع للجواد وهو على فيصح أن يطلق لفظ حاتم على زيد الكرم بأن تقول عند رؤيتك زيداً رأيت اليوم حاتماً بسبب تشبهه زيد بحاتم في الحدود والملاحظة أن حاتماً كأنه موضوع للجواد وأن زيداً فرد من أفراد كذا يقال في غيره

كحتم من اسم حاتم الجواد ومادر البخل وما جرى مجراها

(قوله كحتم المتضمن الانصاف بالجود) أي المستلزم للانصاف به فيجعل ذلك الوصف (٧١) لازماله وهو وجه الشبه في الاستعارة

وحاتم في الأصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي (قوله ومادر بالبخل) أي ومادر المتضمن الانصاف بالبخل وهو رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة قيل انما سمي مادرا لانه سقى ابلاله من حوض فلما فرغت الابل من الشرب بقي في أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به أي حرك مائه به بخلاخوف من أن يستقي من حوضه أحد (قوله وسحبان) هو في الأصل صياد يصيد مامر به ثم جعل عاملا للبلغ الشهور والناسبة ظاهرة اه أطول (قوله وابل بالفهامة) أي وابل المتضمن الانصاف بالفهامة أي العجز عن الافصاح عما في الضمير وهو اسم رجل من العرب كان شديد العي في النطق وقد اتفق أنه كان اشترى ظبيا بأحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه ليشير بذلك الى أحد عشر فأنفلت منه الظي ففرب به للشل في النى (قوله خينئذ) أي خين اذ تضمن العلم كحتم

(كحتم) المتضمن الانصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وابل بالفهامة خينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجود سواء كان ذلك الرجل اليهود أو غيره كما مر في الأسد فهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف لليهود والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على اليهود أعني حاتم الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما لانا نقول العلم المتضمن نوع وصفية معناه أن يكون صاحبه مشهورا بوصف حتى يصير متى أطلق فهم منه الوصف وما قرناه أعم من ذلك فبالوجه الذي بحث في متضمن الوصفية تصح بالشهرة في غيره بما يلزمه وصف يقع التشبيه به ولو لم يشتهر به ولا يقال العلم حينئذ على كلا الاعتبارين من الشهرة وعدمها اذا وقعت فيه الاستعارة صار نكرة والعلم اذا صار نكرة كقولك مامر عمر والواهو شعاع لم يسم حينئذ عالما وخرجت المسئلة عما نحن بصدده من العلم فلا حاجة الى استثناء المصنف ذا الشهرة ولا الى ما ذكرنا لاننا نقول التنكير في الاعلام انما هو باعتبار تعدد الوضع فبراعى فيها مطلق السمي ويصير نكرة والاستعارة مبنية على التشبيه واذا فرض في الجز أن فتقدير الاسم تحول بالبدعي لا يصير نكرة اذ ليس هنا تنكير حقيقي بل معناه الأصلي معتبر فيه كما أن تقديره في اسم الجنس موضوعا لاعم لا يخرج عن كونه مستعارة من معناه الأصلي فافهم ثم مثل للذي تضمن نوع وصفية بقوله (كحتم) الموضوع لرجل معين ثم اشتهر بوصف الجود حتى صار لازماله بينا ومثله مادري رجل معين مشهور بالبخل وسحبان في رجل معين مشهور بالفصاحة وابل في رجل معين مشهور بضد الفصاحة وهو الفهامة خاتما اشتهر بالوصف صارا للفظ ولو كان القصد فيه ألا الشخص المعين مشعرا بالوصف على طريق الدلالة الزمنية فيجوز أن يشبه بالشخص الذي وضع له شخص آخر في ذلك الوصف لاشتهار ما وضع له لفظ حاتم بذلك الوصف وقوته فيه في اعتقاد مخاطبين ثم يتأول أن اللفظ موضوع لصاحب وصف الجود المستعظم لامن حيث انه شخص معين فان كان الوضع انما هو أو لا فيفرض له بهذا التأويل فردان كما تقدم في الموضوع الكلي أحدهما متعارف وهو الشخص الطائي المعلوم المشهور بذلك الوصف والآخر غير متعارف وهو ذلك المشبه فيطلق اللفظ على غير المتعارف وهو هذا المشبه بتأويل أنه من أفرادها وانما احتيج الى هذا التأويل في الاستعارة مطلقا ليصح اطلاق اللفظ على ما لم يوضع له في الأصل واذا كان لافرق بين التشبيه والاستعارة ان بقى على معناه وكان كالعاط أو الكذب ان نقل بلا ذلك التأويل وقد تقدم أن التحقيق في مستند هذا الادعاء تراكيب البلاء والا فيمكن أن يدعى أن مجرد التشبيه كاف في نقل اللفظ لغير معناه الأصلي من غير رعاية ادخاله في جنس المنقول عنه ثم الذي بين في نحو حاتم يمكن كما تقدم أن براعى في ذي الوصف الأقوى ولو لم يكن كحتم في الشهرة فعلى ما نقرر اذا قلت كان حاتم جوادا كان حقيقة حيث أريد الطائي المعروف واذا قلت رأيت حاتما مريدا شخصا شبه بحاتم كان استعارة ويتحقق محتم بما ذكرنا كانت الاستعارة من المجاز والمجاز لا بدله من قرينة

(كحتم) يشير الى أن العلم اذا تضمن وصفا كما ان اسم حاتم تضمن وصف الجود لشهرته به ومادر تضمن وصف البخل وما أشبههما فيجوز أن يقال جاء حاتم تعني زيدا (قلت) ولا حاجة لهذا الاستثناء بل هو منقطع لان ذلك انما يفعل بعد تنكير العلم وتنكير العلم قد يكون تقدير او هذا منه ومنه قول أبي سفيان لا قرئ بعد اليوم فالاستعارة حينئذ لم تلاق العلم بل لاقت النكرة ويسمى هذا حينئذ

نوع وصفية يجوز الخ (قوله ويتأول في حاتم الخ) أي قالتا ويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه وهذا اندفع ما يقال انه اذا كان فردا من أفرادها فكيف يصح التشبيه حينئذ

* وقرينة الاستعارة امامعنى واحد كقولك رأيت أسدا يرمى أو أكثر كقول بعض العرب
فان تعافوا العدل والايمان * فان في أيماننا نيرانا

(قوله وقرينتها) أى والقرينة الثابتة لها وانما ثبتت لها لكونها مجازا كما أشار له الشارح قال العلامة عبد الحكيم وأشار الشارح بهذا
الدليل العام الجارى فى كل مجاز سواء كان مرسلا أو استعارة الى أن تخصيص قرينة الاستعارة بالبيان انما هو للاعتناء بشأنها والا
فالقرينة لازمة فى كل مجاز اهـ (٧٢) وفى الأطول أن ما ذكره المصنف من التقسيم غير مختص بقرينتها بل يجرى فى قرينة

(وقرينتها) يعنى أن الاستعارة لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له
وقرينتها (إما أمر واحد كما فى قولك رأيت أسدا يرمى أو أكثر) أى أمران أو أمور يكون كل واحد
منها قرينة (كقوله فان تعافوا) أى تكبروها (العدل والايمان * فان في أيماننا نيرانا)

مانعة من ارادة المعنى الموضوع له أشار الى تفصيل قرينتها فقال (وقرينتها) أى وقرينة الاستعارة
(أما أمر واحد) أى اما أن تكون القرينة أمرا واحدا والمراد بالأمر الواحد المعنى المتحد الذى ليس
حقائق متعددة سواء دل عليه بلفظ التركيب أو بلفظ الافراد وذلك (كما فى قولك رأيت أسدا يرمى)
بالسهم مثلا فان حقيقة الرمي بالسهم قرينة على أن المراد بالأسد الرجل الشجاع اذ منه يمكن الرمي
دون الحقيقى (أو أكثر) أى أو تكون تلك القرينة أكثر من أمر واحد أى معنى واحد بأن تكون
أمرين أو ثلاثة أو أكثر بشرط أن يكون كل واحد مستقلا فى الدلالة على الاستعارة وذلك (كقولك
فان تعافوا) أى تكبروها (العدل) أى الذى جاء به شرعنا المظهر وهو ضد الجور (والايمان) بشرعنا
وجواب الشرط رددتكم وألجأتكم الى العدل والايمان كرها ودل على هذا الجواب قوله (فان في أيماننا)
أى فى أيدينا البنى (نيرانا) أى سيوفا كالنيران فى اللامعان والاهلاك بهما تلجسكم الى الاذعان لجرى
أحكامنا العدلية فيكم مع الجزية أو الايمان بالله تعالى وبشرعنا فتعلق الفعل الذى هو تعافوا بالعدل
يدل على أن المراد بالنيران السيوف وكذا تعلقه بالايمان وكل منهما يكفى فى الدلالة ولوحذف أحدهما لم
يحتاج للآخر وأما دل كل واحد منهما لما أشرنا اليه من أن آية العدل انما يترتب عليه القتال للرجوع

استعارة تبعية كما سبقت وقد قيل انها تتحمل الضمير وأما قوله ان نحو حاتم تضمن وصفا فليس كذلك
فان لفظ حاتم لم يتضمن الجود ولم يدل عليه لاقبل العلمية ولا معها ولا بعدها وانما سمي العلم موصوف
يوصف اشهر عنه وعبارته توهم أن المراد الأعلام المنقولة من الصفات كالفضل مثلا فانه لو اشتهر
شخص سمي بالفضل بفضل جاز أن نقول مررت بالفضل مريدا شخصا يشبه فى الفضل فذلك واضح
ويمكن ادعاء دخول الاستعارة فيه كما قيل انه يتحمل ضميرا لكن ليس هذا المراد بدليل التمثيل بحاتم
ومادر وقوله تضمن الوصفية يوهى هذا وحاتم الطائي خبره فى الجود مشهور ومادر رجل من هلال بن عامر
ابن صعصعة يضرب به المثل فى البخل تقول العرب أبخل من ماذر لانه سقى ابله فى قى فى أسفل الحوض
ماء قليل فسلب فيه ومدر به حوضه بخلا أن يشرب من فضله ص (وقرينتها) أى أمر واحد الخ ش
لما قدم أن الاستعارة تفارق الكذب بنصب القرينة علم أن القرينة لازمة لها فذلك القرينة قد تكون
أمر واحد وقد تكون أكثر والرد بالقرينة ما يمنع معه صرف الكلام الى حقيقته فالأمر الواحد
مثل رأيت أسدا يرمى فان وصفه بالرمي بالشباب قرينة أنه ليس الحيوان الفقير والأكثر منه المصنف
يقول بعض العرب فان تعافوا العدل والايمان * فان في أيماننا نيرانا

المجاز المرسل والمكينة ولا
داعى الى جعل قرينة
المكينة واحدا والزائد
عليه ترشيحا اهـ (قوله
اما أمر واحد) أى من
ملائمات التشبيه فى
الصرحة كبرى ومن
ملائمات التشبيه به فى
المكينة كالظفار (قوله
يرمى) أى بالسهم وليس
المراد مطلق رمي لانه يكون
حتى فى الأسد الحقيقى
تأمل (قوله يكون كل
واحد منها قرينة) أى
وليس واحد منها ترشيحا
ولا تجريدا لعدم ملائمته
للطرفين ملائمة شديدة
وما ذكره المصنف مبنى
على جواز تعدد القرينة
وهو الحق وقال بعضهم
لا يجوز تعدد قرينة
الاستعارة لانه ان كان
العريف عن ارادة المعنى
الحقيقى بجميع تلك
الأمور فلا نسلم تعدد
القرينة وان كان بكل
واحد فلا حاجة لما عدا
الأول وحينئذ فيجعل

ترشيحا أو تجريدا (قوله كقوله فان تعافوا الخ) قال فى معاهد التنصيص هذا البيت لبعض
العرب ولم يعينه وقوله فان تعافوا مأخوذ من عاف يعاف بمعنى كره وأصل عاف يعاف عوف يعوف كعلم يعلم يقال عاف الرجل طعامه وشرا به
أى كرهه أى أن تكبروها العدل والانصاف وتميلوا للجور وتكبروها التصديق بالنبي فان فى أيدينا سيوفا تلعب كالنيران نحار بكم
ونلجسكم الى الطاعة بها والعدل هو وضع الشيء فى محله فهو مقابل للظلم والايمان الأول فى البيت بكسر الهمزة تصديق النبي عليه الصلاة
والسلام فيما جاء به عن الله والايمان الثانى بفتح الهمزة جمع يمين يطلق على القسم وعلى الجارحة المألومة وهو المراد ويصح أن

أى سيفو فاعلم كأنها شعل نيران كما قال الآخر ناهضتهم والبارقات كأنها يمشعل على أيديهم تتلهب فقوله تعافوا باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل وتعلقه بالايان قرينة لذلك لدلالته على أن جوابه انهم يحاربون ويقسرون على الطاعة بالسيف أو معان مربوط بعضها ببعض يقرأ الايمان فى الموضوعين بفتح الهمزة جمع عين والمراد منه القسم فى الاول والجارحة فى الثانى (قوله أى سيفو فاعلم الخ) أى فقد شبه السيوف بالنيران بجمع الامعان فى كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستمارة (٧٣) المصراحة (قوله فتعلق) أى ارتباط قوله

تعافوا بكل الخ ظاهره أن القرينة على أن المراد بالنيران السيوف تعلق الاعافة (١) بكل من العدل والايان وفيه أن الكلام فى القرينة المتعددة وهى لا تكون اللفظية والتعلق والارتباط نيس كذلك فالاولى أن يقول فكل واحد من العدل والايان باعتبار تعلق الاعافة به قرينة على أن المراد بالنيران السيوف وإنما جعل كل واحد قرينة ولم يجعل أحدهما قرينة والآخر تجريدا لان مجموع الامر ينجزلة الشرط فهما بمنزلة شىء واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما لصح قرينة (قوله لدلالته) أى تعلق تعافوا بكل من العدل والايان (قوله تحاربون) أى محذوف تقديره تحاربون وأما قوله فان فى الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف قال فى

أى سيفو فاعلم كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط تحاربون وتجاؤون الى الطاعة بالسيف (أو معان ملتزمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر فساد قول من زعم أن قوله أو أكثر شامل لقوله معان

اليه والقتال للردالى العدل إنما يكون بالسيوف لان النيران الحقيقية ولم تحمل على الرماح لان القتال غالبا إنما ينسب للسيوف فيقال قاتلناهم بأسيا فانا وغلبناهم بالسيوف لانها أعم فى القتال وألزم فسكانه يقول كأن تقدم ان استنكفتم عن العدل ألجأناكم اليه كرها وقائناكم عليه بالسيوف وكذا اباية الايمان فتعلق الفعل بكل منهما على حدة يشعر بالجواب الدال على أن المراد بالنيران السيوف وذلك الجواب هو قوله تحاربون أو تقاتلون وتجاؤون الى الطاعة والادعان للعدل أو الى الطاعة لله تعالى بالايان أو نحو ذلك كأنهم (أو معان ملتزمة) أى مربوط بعضها ببعض بحيث يكون المجموع قرينة لا كل

أى سيفو فاعلم كأنها نيران فقوله تعافوا باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل وتعلقه بالايان قرينة لذلك لدلالته على أن جوابه تحاربون وتقسرون بالسيف كذا قال المصنف وفيه نظر لان تعافوا العدل والايان اذا كان قرينة فى حصول القهر فالقهر لا يستلزم السيف بل يستلزم مطلق العقوبة فقد تكون بالنيران لان النار أحد أنواع القتال فان قيل الغالب القتل بالسلاح قلنا فالقرينة حينئذ ليست ماذ كرفق بل هى منضمة الى هذا وقول الطبى لان العذاب بالنار لا يكون الا للواحد القهار كلام صحيح الا أنه استدلال عجيب لان قائل هذا البيت ان لم كونه مؤمنا لذكره الايمان فمن أين لنا أنه لم يتوعد بالنار وقد يقع من المؤمنين عصيانا أو نحو فاسلما لئلا ليس التوصل الى الكفار بالتحريق جائزا عند الحاجة اليه بلاشكال ولولم يكن جارأ براد نار الآخرة ولمظ الايمان لا ينفى ذلك على معنى أن ايدى المؤمنين كان فيها نار الآخرة مرسل على الكفار سلمنا أنه قرينة تصرف الى السلاح فمن أين له أن المراد السيوف جاز أن يراد أسنة الرماح بل أسنة الرماح هى المشبهة فى الغالب بالنار لانها أشبه بالشعلة من النار لا ارتفاعا وسرعة حركتها ولما عاتى وليس مجموع ذلك فى السيف ثم قد يقال القرينة هنا أمر واحد له متطافان لأمر متعددة ولو كانت القرينة أمور متعددة لكانت قرائن لا قرينة هى أكثر من واحد فان ذلك إنما يتأتى فى الشىء الملتزم من عدة أمور وذلك قسم سيأتى والذي يظهر فى البيت أن القرينة مجموع فان تعافوا مع قوله أيماننا جمع عين لان الاول دل على العقوبة والثانى دل على عدم ارادة النار الحقيقية فان الذى هو فى الايمان السلاح لا النار فان الغالب أنها تأجج ولا يطول مكنتها فى الايدى وقول المصنف أو أكثر ينبغى أن يكون معطوفا على أمر ليكون تقديره إما أكثر من أمر واحد فيكون أمور متعددة ولا يكون معطوفا على قوله واحد فانه يلزم أن يكون التقدير أو أمر أكثر من واحد فان ذلك لا يصح الا بأن يكون الاكثر من أمر واحد يصدق عليه أمر وفيه بعد فان الامر ظاهره الوحدة وإنما يقال أمر واحد لزيادة ابضاح أولا احتراز عن الهيئة الاجتماعية (قوله أو معان ملتزمة) أى معان

(١٠ - شروح التلخيص رابع) الخلاصة بعد ما مضى رفك الجزا احسن به ورفع بعد مضارع وهن * ان قلت ان الحاربة تكون أيضا بالنار الحقيقية فهلا حملت النيران على حقيقتها فيكون القصد تخويفهم بالاحراق قلت ان القائل يرى الاخذ بالشرعية وليس فيها احراق كاره العدل والايان بل تعذيبه بالسيف (قوله مربوط) تفسير الملتزمة وقوله يكون الجميع أى المجموع وقوله لا كل واحداً

(١) قوله الاعافة هكذا فى النسخ وصوابه الاعافة بكسر العين كما فى المصباح اهـ مع حذوه

ثم الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة (٧٥) وباعتبار اللفظ وباعتبار أمر خارج عن ذلك كله

أما باعتبار الطرفين فهي قسمان لأن اجتماعهما في شيء إما يمكن

(قوله فذكر العدد)

بتخفيف الكاف أي ولا

شك أن ذكر العدد قرينة

على أن المراد بالسحاب

الانامل إذ السحاب

الخفيفة ليست خسا

فقط (قوله فظهر من جميع

ذلك) أي من ذكر

الصاعقة ومن كونها

ناشئة من حدسيه ومن

انقلابها على رؤس الاقربان

ومن كون المنقلب بها

خسا وفي كون مجموع

ما ذكره هو الدال على أن

المراد بالسحاب أنامل

المدوح نظرا لو أسقط

بعضها كلفظ الخمس

وأرؤس الأقربان بأن يراد

بالقلب تحريك السيف

بالييد فهم المراد على أن

إضافة الصاعقة لنصل

السيف كاف في القرينة

لأن كورة فبخالف مامر

من قوله مربوط بعضها

ببعض يكون الجميع قرينه

الهمس إلا أن يراد الدلالة

الواضحة البالغة في

الوضوح والحاصل أن

الدلالة الواضحة على المراد

متوقفة على الجميع وهذا

لا ينفي كفاية بعضها في

أصل الدلالة على المراد

وحيث قد قول الشارح

سيف ثم قال على رؤس الاقربان ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحاب الانامل (وهي) أي الاستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه والمستعار له (قسمان لان اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين (في شيء) إما يمكن

ومعنى البيت أن المدوح كثيرا ما يحدث نار من حدسيه يقلبها على رؤس الاقربان ليهلكهم بها والمراد بقلب النار قلب السيف الذي هو أصل تلك النار وأما قلبها بأناملها التي هي كالسحاب في عموم العطايا وكثرة النفع فقد استعار السحاب لانامل المدوح ثم ذكر الصاعقة على وجه التجر يد أو الاستعارة ترسيحا باعتبار أصلها كما تقدم وذكر أن تلك الصاعقة من نصل سيفه وذكر أن تلك الصاعقة يقلبها بقلب أصلها الذي هو السيف على رؤس الاقربان ليهلكهم بها وذكر كلفظ الخمس عدد الانامل فدل مجموع ذلك على أن المراد بالسحاب الانامل وأما لم يقل بدل الانامل الاصابع للإشارة إلى أن قلب السيف على الاقربان لقوة المدوح يحصل بالانامل والمراد العليا فقط بدليل ذكر ما يدل على أن عددها خمس فقط وجمع الأروء بصيغة الفعلة إما لاستعارة صيغة الفعلة للكثرة كما هو موجود في كلامهم وإما للإيماء إلى أن أقران المدوح في الحرب غاية في القلة وإما للاستخفاف بأمرهم وتقليلهم في مقابلته ثم كون مجموع ما ذكره هو الدال فيه أنه لو أسقط بعضها كلفظ الخمس وأرؤس الاقربان بأن يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد اللهم إلا أن يراد الدلالة الواضحة البالغة ويمكن أن يراد بكونها معاني ملتزمة أنها ربطت لأعلى وجه العطف المؤذن بالاستقلال بل على وجه الربط المؤذن بعدم الاستقلال حتى لو حذف بعضها أفاد التركيب تقدير المحذوف (وهي) أي والاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار آخر غير ما ذكره فهي (باعتبار الطرفين) أعني المستعار منه والمستعار له (قسمان) القسم الأول الوفاقية وهي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد والثاني العنادية وهي التي لا يمكن اجتماعهما وإلى هذا أشار بقوله (لان اجتماعهما) أي انما قلنا انها تنقسم إلى قسمين باعتبار الطرفين لان اجتماع طرفيها (في شيء) واحد (إما يمكن) بأن يكون المعنى المقول

أراد أنامل المدوح فذكر أن هناك صاعقة ثم قال من نصله فبين أنهما من نصل سيفه ثم قال على رؤس الاقربان ثم قال خمس فذكر عدد أصابع اليد فبان من مجموع ذلك غرضه كذا قال المصنف وفيه نظر أما قوله أراد أنامل المدوح فالأحسن أن يقال الاصابع كما ذكره هو آخر والسكاكي ذكر الانامل أولا وآخرها وكان مقصودهما أن تشبيه الانامل بالسحاب أبلغ من تشبيه الاصابع لكن قد يعكس لان الانامل على الإطلاق أكثر من خمس وإرادة الانملة العليا من كل أصبع تكاف للاحاجة وأما القرائن فإن كان المراد استعارة الصاعقة للسيف فالقرينة لذلك هي قوله من نصله وذكر السحاب فإن السحاب ليس من شأنها أن تأتي بالصاعقة ويكونان قرينتين متفاصلتين لاحقيقة ملتزمة متماهما وأما على رؤس الاقربان فليس قرينة للصاعقة الحقيقية تنسكي على الرؤس إلا أن يقال معناه على رؤسهم دون غيرهم والصاعقة من شأنها أنها تقسم من واجهته فإن سلمنا هذا فهي قرينة لثالثة منفصلة وأما قوله ثم قال خمس فظاهر أن ذكر هذا العدد قرينة وليس كذلك لان هذا العدد ليس مصر وفاقا ينسب إلى السحاب والخمس وإن لم يكن لها خصوصية بالسحاب وليس لها خصوصية فالمصر وفاقا معناها بل القرينة ذكر السحاب فينبغي أن يقال ثم قال خمس سحاب وحاصله أن القرينة هنا ليست حقيقة ملتزمة وإن كان المراد استعارة السحاب للاصابع كما ذكره الطائي فالقرينة له ذكر الصاعقة لان السحاب الحقيقية لا تنسكي بها الصاعقة وكذلك قوله من سيفه فإن السحاب لا تنسكي بها السيوف فهما قرينتان متفاصلتان ص (وهي باعتبار الطرفين قسمان الخ) ش الاستعارة تنقسم إلى أقسام

سابقا مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ ناطر للدلالة الواضحة البالغة في الوضوح للأصل الدلالة فلا منافاة

أومتنع ولنسم الاولى وفاقية والثانية عنادية أما الوفاقية فكقوله تعالى أحييناه في قوله أومن كان ميتا فأحييناه فان المراد بأحييناه هديناه أى أومن كان ضالا فهديناه والهداية والحياة لاشك في جواز اجتماعهما في شئ، وأما العنادية فمنها ما كان وضع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة وان كانت موجودة لخلوها بما هو ثمرتها والقصد منها وما اذا خلت منه لم تستحق الشرف

(قوله استعار الاحياء) أى استعار هذا اللفظ وقوله للهداية متعلق باستعار أى استعار لها بعد تشبيه الهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل بالاحياء بمعنى جعل الشئ حيا وادعاء أنه فرد من أفرادها ووجه التشبه بين الاحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما كما أن وجه التشبه بين الامانة والاضلال ترتب نفي (٧٦) الانتفاع على كل منهما وانما قال استعار الاحياء مع أن المستعار الفعل

نحو أحييناه في أومن كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناها الحقيقي وهو جعل الشئ حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ واحد وهذا أولى من قول المصنف ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين في استعارة الميت للضلال مما لا يمكن اجتماعهما في شئ اذ الميت لا يوصف بالضلال (ولنسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيهما في شئ (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (وإما تمتنع) عطف على اما يمكن

أعني أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعني الاحياء (قوله مما يمكن اجتماعهما) أى من الشئين اللذين يمكن اجتماعهما في شئ أى فقد اجتماعهما في شئ الله سبحانه وتعالى فانه محيي وهادي (قوله وهذا) أى قولنا والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما (قوله أولى من قول المصنف) أى في الايضاح (قوله لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة) ان قلت مقتضى هذا التعليل أن يكون ما قاله المصنف خطأ وأن ما قاله الشارح هو الصواب قلت انما قال الشارح وهذا أولى لامكان أن يقال مراد المصنف بالحياة الاحياء لكونها أثرا له (قوله وانما قل نحو أحييناه) أى ولم يقل نحو أومن كان ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخل في التشبيه ايضا

اليه ومنه لاننا في بينهما فيصح كونهما وصفين لشئ واحد وذلك (نحو) أى المصدر المشتق منه (أحييناه في) قوله تعالى (أومن كان ميتا فأحييناه أى) كان (ضالا فهديناه) فقوله أحييناه مأخوذ من الأحياء وهو إيجاد الحياة في الشئ واعطاؤها له وقد استعير لإيجاد الدلالة على الطريق الموصلة الى المقصود وترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما كما أن وجه التشبه بين الامانة والاضلال ترتب نفي الانتفاع ولاشك أن الاحياء والهداية يمكن اجتماعهما في موصوف واحد وقد اجتمعما في جانب الله تعالى لانه أحياء وهدي وقولنا الاحياء والهداية يمكن اجتماعهما أولى من قول المصنف في الايضاح والحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما وذلك لأن أحياء فعل مأخوذ من الاحياء لان الحياة فالاحياء هو المستعار حقيقة وان تضمن استعارة الاحياء استعارة الحياة ايضا وانما قلما نحو المصدر المشتق منه أحييناه ولم ندع اللفظ على ظاهره لان الاستعارة في أحييناه تبعية لكونه فعلا جازما في المصدر أولى لاصلته ولم يعتبر المصنف في هذا القسم استعارة الموت للضلال وذلك قال نحو أحييناه لان الطرفين أعني الموت والضلال لا يمكن اجتماعهما اذ الضلال سلوك طريق يؤدي الى العطب كالسكر والوثر لا يجامع ذلك الضلال أعني السكر اذ لا يقال في الميت ضال وأما كون الكافر بعد موته كافرا فذلك باعتبار اعطائه حكم السكر وتسميته بما مضى والا فلا وجود بعد الموت (ولنسم) هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيهما في شئ واحد (وفاقية) لاتفاق طرفيهما أى موافقة كل من طرفيهما صاحبه في الاجتماع مع في موصوف واحد (وإما تمتنع) معطوف على قوله اما يمكن أى اجتماع معنى طرفي واقسامها تارة يكون بحسب اعتبار الطرفين أى طرفي التشبيه المضمحل في النفس وهما التشبه والمشي به وتارة باعتبار الجامع وتارة باعتبار الثلاثة جميعا أى الطرفين والجامع وتارة باعتبار اللفظ وتارة باعتبار

(قوله مما لا يمكن اجتماعهما) أى فقد اجتمع في الآية الاستعارتان الوفاقية والعنادية (قوله اذ الميت لا يوصف) (كاستعارة بالاضلال) أى لان الموت عدم الحياة والاضلال هو السكر والميت العادم للحياة لا يتصف بالسكر الاعتبار ما كان لاحقيقة لان السكر حجب الحق والحجب لا يقع من الميت لانتفاء شرطه وهو الحياة (قوله ولنسم وفاقية) انما سموها وفاقية لان وفاقية أنسب بصادية واللام في قوله ولنسم لام الامر أى ادع الى تسميتها وفاقية وانما لم يقل وتسمى اشمارا بان هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة (قوله لما بين الطرفين من الاتفاق) أى الاجتماع وعدم المباينة وكان الاولى أن يقول لما بين الطرفين من الوفاق لان المفاعلة على بابها اذ كل من الطرفين وافق صاحبه في الاجتماع معه في موصوف واحد

كاستعارة اسم المعلوم للوجود اذا لم تحصل منه فائدة من الفوائد المطلوبة من مثله فيكون مشاركا للمعلوم في ذلك أو واسم المعلوم للعدم اذا كانت الآثار المطلوبة من مثله موجودة حال عدمه فيكون مشاركا للوجود في ذلك أو واسم الميت للحي الجاهل لانه عدم فائدة الحياة والمقصود بها أعنى العلم فيكون مشاركا لحيث في ذلك ولذلك جعل النوم موتا لأن السائم لا يشعر بما يحضرته كالميت لا يشعر الميت أولحي العاجل لان العجز كالجمل يحيط من قس الحى * ثم الضدان ان كانا قابلين للشدّة والضعف كان استعارة اسم الأشد للاضعف أولى وكل من كان أقل علما وأضعف قوة كان أولى بأن يستعار له اسم الميت ولما كان الادراك أقدم من العقل في كونه خاصة للحيوان كان الأقل علما أولى باسم الميت أو الجاهل من الأقل قوة وكذا في جانب الأشفك (٧٧) من كان أكثر علما كان أولى بأن

يقال له انه حى وكذا من كان أشرف علما وعليه قوله الى أومن كان ميتا فأحييناه فان العلم بوحدة الله تعالى وما أنزله على نبيه صلى الله عليه وسلم أشرف العلوم .

(قوله كاستعارة اسم المعلوم) أى وكاستعارة الميت للضال اذ لا يجتمع الموت والضلال فى شيء ثم ان اضافة استعارة للاسم بيانىة وأما اضافة اسم للمعلوم فيصح جعلها بيانىة أيضا ويصح جعلها حقيقة بأن يراد بالمعلوم الأمر الغير الموجود ويراد باسمه اللفظ الدال عليه وهو لفظ معدوم وذلك بأن تقول في زيد الذى لا نفع به رأيت اليوم معدوما فى المسجد أو تقول جاء المعدوم ونحو ذلك فشبه الوجود الذى لا نفع فيه بالعدم واستعير العدم

(كاستعارة اسم المعلوم للوجود لعدم غناؤه) هو بالفتح المقع أى لا تنفاه النفع فى ذلك الموجود كما فى المعلوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم فى شيء ممنوع وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التى تحبذ ذكره وتديم فى الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيهما فى شيء (عنادية)

الاستعارة اما يمكن واما تمنع لكونها متنافيين (كاستعارة اسم المعلوم للوجود) أى كاستعارة اجتماع الطرفين فى الاستعارة التى هى اسم المعلوم اذا نقل وأطلق على الموجود (لعدم غناؤه) بفتح الغين أى لعدم فائدته فان الموجود العديم الفائدة هو والمعدوم سواء فينقل لذلك الموجود لفظ المعلوم لهذه المشابهة ولا شك أن معنى الطرفين أعنى الموجود والمعدوم لا يجتمعان فى شيء واحد بأن يكون موجودا معدوما فى آن واحد لان العدم والوجود على طرفي النقيض وكذلك عكس ما ذكر أعنى استعارة اسم المعلوم للوجود لعدم فائدته وذلك العكس هو أن يستعار اسم الموجود للمعدوم لوجود فائدته وانتشار ما أثره فان ذا المآثر الباقية والانفع المستديمة ولو كان مفقودا هو والموجود سواء فى وجود الآثار عنهم أو بقاءها اذ تحبذ فى الناس ذكره وتديم فيهم اسمه فتكون حياة ذكره كحياته فاذا نقل لفظ الموجود وأطلق على المعلوم المفقود لوجود ما أثره حتى كأنه حاضر تحصل عنه الآن لكونه سببا فيها كانت استعارة لفظ الموجود لذلك المعلوم عنادية كالعكس والبه أشار بقوله (ولتسم) هذه الاستعارة التى لا يجتمع طرفاهما فى شيء واحد لتنافيها (عنادية) لان طرفيهما يتعاندان ولا يجتمعان

أمر خارج عن جميع ذلك ﷻ التقسيم الأول باعتبار الطرفين فهى تنقسم باعتبارها قسمين أحدهما أن يكون اجتماعهما أى الطرفين فى شيء ممكن كقوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه فالاحياء والهداية يمكن أن يجتمعا فى شيء (ولتسم وفاقية) أى تسمى الاستعارة اذا كان طرفاهما يمكن اجتماعهما وفاقية لتوافق طرفيهما * الثانى أن يكون اجتماعهما فى شيء ممنوع والمراد به ما كان وضع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة وان كانت موجودة لحولها عما هو ثمرتها كاستعارة اسم المعلوم للوجود بواسطة عدم غناؤه أى نفعه فان الموجود والمعدوم لا يجتمعان وتسمى هذه الاستعارة عنادية لتعاند طرفيهما فى الاجتماع وكان المصنف مستغنيا عن هذا المثال بأن يجعل أومن كان ميتا فأحييناه مثلا للوفاقية والعنادية فان ميتا الاستعارة فيه عنادية لانه شبه فيه الموجود الضال بالميت والضلال والموت لا يجتمعان لان الضلال هو الكفر الذى شرطه الحياة ولهذا مثل فى الايضاح للعنادية باطلاق

للوجود واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية لان من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان فى شيء قال فى الأطول ولا تتوقف استعارة اسم المعلوم للوجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع فى أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح) أى وللد وأما بكسر الغين مع اللد فهو التزم بالصوت وبكسر الغين مع القصير فاسم لليسار والاستغناء وأما بالفتح مع القصير فهو لفظ مهممل (قوله ولا شك أن اجتماع الوجود) وهو المستعار له وأصله (قوله) وكذلك استعارة اسم الموجود (الح) هذا عكس مثال المصنف في شبه عدم الشيء مع بقاء آثاره الجميلة بوجوده ويستعار الوجود للعدم ويشق من الوجود موجود بمعنى معدوم بقيت آثاره الجميلة فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية لان اجتماع الوجود والعدم فى شيء ممنوع

ومنها ما استعمل في ضده معناه أو نقيضه بتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تهكم أو تمليح على ما سبق في التشبيه كقوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم ويخص هذا النوع باسم التهكمية أو التمليلية

(قوله لتعاين الطرفين) أي تتألفان (قوله وامتناع اجتماعهما) عطف تفسيران قلت أن الواقع بين الطرفين والعناد بينهما كما يتأنيان في الاستعارة يتأنيان في التشبيه فلم يهذراهما أوجب بأن المقصود المبالغة ولا يخفى أن جعل أحدهما من جنس الآخر متحدا به أشد مبالغة وغرابة من تشبيه أحدهما بالآخر اهـ يس (قوله التهكمية) أي ما كان الغرض منها التهكم والهزء والسخرية (قوله والتمليلية) أي ما كان الغرض منها إيراد القبيح بصورة شيء ملبح للاستغراف (قوله أي الاستعارة التي استعملت الخ) أشار بهذا الضابط إلى كل من التهكمية والتمليلية وحاصله أن يطلق اللفظ الدال على وصف شريف على ضده كإطلاق الكريم على البخل والاسد على الجبان ولا يصح فيهما (٧٨) إطلاق البخل على الكريم ولا إطلاق الجبان على الاسد وقد علمت من هذا أن التهكمية

للعناد الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليلية وهما ما استعمل في ضده) أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي (أو نقيضه لما مر) أي لتزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الأخبار

في شيء واحد وانما نص على العناد في الاستعارة دون التشبيه لان العناد في الاستعارة المقتضية للاتحاد أغرب بخلاف التشابهين (ومنها) أي ومن العنادية وهي التي لا يجتمع مفهوم طرفيها الاستعارة (التهكمية) وهي التي يقصد بها الهزء والسخرية بالمستعارة (والتمليلية) وهي التي يقصد بها الظرافة والانيان بشيء ملبح يستظرفه الحاضرون وقد تقدم في التشبيه ما يفهم منه فحتمها في مثال واحد وانما يختلفان في القصد فسرهما باعتبار صورتها الاستعمالية بقوله (وهما) أي التهكمية والتمليلية (ما استعمل في ضده) أي هما الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي (أو نقيضه) أي أو نقيض معناها الحقيقي ومن تفسيرهما ما بشيء واحد يعلم أيضا كما تقدم أنهما لما يختلفان بالقصد لا في الصورة الاستعمالية وانما تتحقق الاستعارة التهكمية والتمليلية (ل) أجل (ما مر) أي بسبب ما مر في التشبيه من أنه ينزل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم فيقال للجبان ما أشبهه بالأسد في تنزيل التضاد ولتفتي الوجود ما أشبهه بالوجود في أنفاعة وقد علم أن اعتبار التضاد والتناقض بحسب الوصف في هذين المثالين إذ لا تضاد ولا تناقض في الموصوف وبيان ذلك على ما سبق في التشبيه أن أظهار الشيء في صورة ضده مما يستظرف فتحصل به الظرافة عند قصدده ومقابلة السامع بضد ما يتعلق به لاشك أن ذلك مما يفيد عدم المبالاة به وتحقير شأنه وتزديدها هاته فيحصل بذلك تهكم به عند قصدده وقد تقدم زيادة تحقيق ذلك هنالك فليراجع ثم مثل للتهكم في الاستعارة فقال (نحو) قوله تعالى (فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم فقص استعيرت البشارة أي لفظ البشارة التي هي

الميت على الخ الجاهل (قوله ومنها) أي من العنادية التهكمية والتمليلية وهما لفظ مستعمل في ضده أي ضد موضوعه أو نقيضه كما مر في التشبيه أن التشبيه قد ينزع من نفس التضاد لا شراك الضدين فيه ثم ينزل

والتمليلية بمعنى الآن الفارق بينهما من جهة أنه ان كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ في ضد معناه الهزء والسخرية بالمقول فيه كانت تهكمية وان كان الغرض الحامل على ذلك بسط السامعين وإزالة السآمة عنهم بواسطة الاتيان بشيء ملبح مستظرف كانت تمليلية فإذا أطلق الاسد على الجبان فقد نزل التضاد منزلة التناسب تهكما أو تمليحا وشبه الجبان بالأسد بجماع الشجاعة الموجودة في المشبه وهو الجبان تنزيلا والموجودة في المشبه وهو الاسد حقيقة واستعير اسم الاسد للجبان استعارة مصرحة (قوله في ضد معناها الحقيقي أو نقيضه

الضدان هما الأمران الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقدير تفعان والنقيضان الأمران

اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان وأحدهما وجودي والآخر عادي (قوله أي لتزيل الخ) تفسير لما مر (قوله بواسطة تمليح) أي الاتيان بشيء ملبح مستظرف وقوله أو تهكم أي استهزاء وسخرية (قوله فبشرهم بعذاب أليم) نزل التضاد منزلة التناسب فشبه الانذار بالبشارة بجماع ادخال السرور في كل وان كان تنزيلا بالنسبة للشبه واستعير اسم البشارة للانذار بسبب ادخال الانذار في جنس البشارة واشتق من البشارة بشر بمعنى أنذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية للتهكمية أو التمليلية العنادية فقول شارح استعيرت البشارة للندارة أي بعد تشبيه الندارة بالبشارة ثم انه ان أريد بالبشارة لفظها لم يصح وصفها بقوله التي هي الخ وان ريد معناها لم يصح الحكم باستعانتها إذ المستعار انما هو اللفظ وقد يجاب بأن المراد الثاني لكن في الكلام حذف مضاف والأصل استعير اسم البشارة الذي هو لفظ البشارة

وأما باعتبار الجامع

(قوله بما يظهر) أي يخبر يظهر سرور أو قوله في الخبر به أي في وجه الشخص الخبر بذلك الخبر (قوله لا أنذار) متعلق باستعير وقوله الذي هو ضده أي فهو الأخبار بما يظهر عبوساً في وجه الشخص الخبر به (٧٩) (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة وتذكير الضمير

نظر السكونها أخبار أو ضد الأخبار (قوله بما يظهر) متعلق باستعير (قوله لا أنذار) أي بسبب ادخال الانذار في جنس البشارة لتزليل التضاد مسئلة التناسب بواسطة التهمك أو التلميح (قوله على سبيل التهمك والاستهزاء) العطف للتفسير وكان عليه أن يزيد والتلميح وكذا قوله بعد على سبيل التلميح والظرافة العطف فيه للتفسير وكان عليه أن يزيد والاستهزاء لان كلامه مثال المستن ومثال الشارح يصلح للتهمك وللتلميح كما علمت (قوله ولا يخفى الخ) هذا بيان لكون الاستعارة في وبشرهم عنادية (قوله من جهة واحدة) أي بحيث يكون

بما يظهر سروراً في الخبر الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهمك والاستهزاء أو كقولك رأيت أسداً وأنت تريد جباناً على سبيل التلميح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجليل (و) الاستعارة (باعتبار الجامع)

الأخبار بما يظهر عند الأخبار به سروراً في وجه الشخص الخبر بذلك الشيء الذي يظهر السرور لا أنذار أي استعير لفظ البشارة للانذار الذي هو ضده أي ضد ذلك الأخبار فيكون الانذار هو الأخبار بما يظهر به خوف وعبوس في وجه الخبر حيث تضمن الأخبار الوعيد بالمسلك وأنه استعير لفظ البشارة لانذار بواسطة تهمك واستهزاء بالذي أمر بإخباره وذلك بأن أدخل جنس الانذار في جنس البشارة على سبيل عدده مناسبة التهمك واستهزاء ونحو قولك في التلميح رأيت أسداً وأنت تريد جباناً على سبيل التلميح والظرافة وفهم أن التهمك أو الملاحة بقرائن الاحوال والذوق شاهد صدق على اعتبارهما في عرف البلاء ولا يخفى أن البشارة والانذار لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة بحيث يكون للبشارة هو المنذر به والمبشر هو المنذر بخلاف ماذا اختلفت الجهة كأنذار العدو بما يسر الجيب أن يقع في عدوه فيكون انذار العدو وتبشيراً للجيب وكذا الشجاعة والجليل لا يجتمعان من جهة واحدة بخلاف جهتين كقوله أسد على وفي الحروب نعامة فقد تبين أن التهمكية والتلميح عنادية ومثال الاستعارة في النقيض أن يقال في انتفاء الحضور لن يدمع وقوع منافع خلفهم حضور ز يدفزاناً يومنا هذا فيستعير الحضور لانتفاءه للشبهة في الانتفاع من غير تهمك ولا ظرافة ولا يخفى مثالها باعتبار وصف المستعارة له فمطلق العنادية أعم من التهمكية والتلميح لانهما مختصتان بالمتنافيين اللذين توصل الى الاستعارة فيهما فاجعل التضاد بينهما كالتناسب ومطلق العنادية تصدق في المتنافيين مع كون الجامع حقيقة ما قررا فيهما كإفي المعدوم بالوجود في الغناء والفائدة ثم أشار الى التقسيم في الاستعارة باعتبار الجامع فقال (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اجتماع الطرفين فيه ويسمى في باب

مسئلة التناسب بواسطة تلميح أو تهمك فيقال للجبان ما أشبهه بالأسد ولا يخيل هو كحاتم ونحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم فالبشارة والانذار لا يجتمعان فالاستعارة عنادية ولك أن تقول استعارة أحد النقيضين لا آخر لم يثل له المصنف وقد عطفه على استعارة اسم المعدوم للوجود واستعارة للمدوم للوجود هو استعارة الوجود والعدم لان الاستعارة فيهما تبعية وهما تقيضان الآن يقال النقيضان هما الوجود وأن لا وجود لا الوجود والعدم فنقول حينئذ ان ثبت ذلك فليكن الوجود والعدم ضددين وحاصلهما التهمكية والتلميح إذا فسر بما ذكره لزم أن يكون كل استعارة عنادية كذلك فينبغي أن يفسر التهمكية والتلميح بما لا يجتمع طرفاه ولم يقصد فيه تهمك ولا تلميح وليعم ان اطلاق البشارة لا يكون الا في الخبر عند الاطلاق وان كانت في أصل اللغة لكل خبر تغير له البشرية من خير وشر فتكون حقيقة لغوية ثم غلب استعمالها في الخبر السار الصادق بالاول حتى صار استعمالها في غيره مجازاً وما ذكره المصنف هو المشهور وقد أغرب الخفاجي فقال في سر الفصاحة ان فبشرهم بعذاب أليم من مجاز المبالغة لانه لما ذكرت البشارة في أهل الجنة ذكرت في أهل النار وقد تقدم النزاع معه في ذلك عند الكلام في مجاز المبالغة (و باعتبار الجامع الخ) ش هذا هو التقسيم الثاني وهو باعتبار الجامع بين المشبه والمشبه به

الشاعر أسد على وفي الحروب نعامة (قوله وباعتبار الجامع قديماً) قد يقال ينبغى أن تكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام لانه اما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنهما أو داخل في مفهوم أحدهما وخارج عن مفهوم الآخر ويمكن أن يقال ان المصنف أثر الاختصار فجعلها مقسمة بين بندرج فيهما الأقسام الأربعة الاول أن يكون داخل في مفهوم الطرفين والثاني أن لا يكون داخل في

فهى قديمان أحدهما ما يكون الجوامع فيه داخل في مفهوم الطرفين كاستعارة الطيران للعدو كما في قول امرأة من بني الحارث ترى قنذلا
لو يشا طار به ذو مية * لاحق الأطلال نهذ ذو خصل

مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخل في مفهوم أحدهما خارجا عن مفهوم الآخر ولعله لذلك عبر في الثاني بغير
داخل لا يتخرج عن مفهومهما (قوله أى ما قصد اشتراك الخ) وهو الذى يسمى في التشبيه وجه الشبه لانه سبب للتشبيه وسموه هنا
جامعا لانه أدخل الشبه تحت جنس الشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد الشبه به تحت مفهومه واعلم أن الجامع في الاستعارة هو متعلق
العلاقة وذلك لان العلاقة في قولك رأيت أسدا لسان هو المشابهة في الشجاعة فالجامع هو الشجاعة لان بسببها أدخل المشبه في جنس
المشبه به ادعاء وجمعه مع أفرادها تحت (٨٠) مفهومه (قوله اما داخل في مفهوم الطرفين) أى بأن يكون جزءا من مفهومهما

لكونه جنسا أو فصلا لذلك
المفهوم (قوله بعنان)
هو بكسر العين اللجام
(قوله طار إليها) أى عدا
الهاشبه العدو الذى هو
قطع المسافة بسرعة فى
الارض بالطيران الذى
هو قطع المسافة بسرعة فى
الهواء واستعار اسم المشبه
به للشبه واشتق من الطيران
طار بمعنى عدا والجامع
قطع المسافة بسرعة وهو
داخل في مفهوم كل من
المستعار له وهو العدو
والمستعار منه وهو الطيران
لانه جنس لكل منهما
وفصل العدو والمميز له عن
الطيران كونه فى الارض
كما أن الفصل المميز للطيران
كونه فى الهواء واسناد
الطيران فى الحديث للرجل

أى ما قصد اشتراك الطرفين فيه (فسمان لانه) أى الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار
له والمستعار منه (نحو قوله) صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل مسك بعنان فرسه (كلام جمع هيعة
طار إليها) أو رجل فى شعبة فى غنيمة ليعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جابر الله الهية الصيحة التى
يفزع منها وأصلها من هاع يهيع رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان
فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤوس بعض الجبال فى غنم له قليل
يرعاها ويكتفى بها فى أمر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل
فى مفهومهما

التشبيه وجه شبه كما يسمى فى باب الاستعارة جامعا (فسمان) وذلك (لانه) أى لان الجامع بين
المستعار منه والمستعار اليه (اما داخل في مفهوم) ذينك (الطرفين) أعنى المستعار منه واليه
بأن يكون جنسا لهما أو فصل الجنس لهما وذلك (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل
أمسك بعنان فرسه (كلام جمع هيعة طار إليها) أو رجل فى شعبة فى غنيمة حتى يأتيه الموت قال
الزخشرى الهية الصيحة التى يفزع منها وأصلها من هاع يهيع يعنى اذا جبن فذل أن الصيحة لما
أوجبت جبن اسميت باسمه والشعبة رأس الجبل والغنيمة بدل اشتغال من الشعبة بتقدير فى غنيمة له
فيها والمعنى خير الناس رجل استعد للجهاد وكفى عن الاستعداد للجهاد بأخذ عنان الفرس لاستلزامه
إياه بقرائن الاحوال أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤوس بعض الجبال فى غنم له فيها قليل يرهاها
ويكتفى فى أمر معاشه بها ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت فقوله صلى الله عليه وسلم طار إليها استعارة تبعية
للطيران وهو مستعار للعدو والجامع بين العدو والطيران داخل فى مفهومهما

فقط وذكره بذلك الاعتبار تقسيمين واليهما أشار بقوله وهما قسمان وأشار الى الاول بقوله لانه أى لان
الجامع بين الشئتين إما داخل فى مفهوم الطرفين يريد أن يكون الجامع أمرا أعظم مافى كل من الطرفين

بجاء عقلى والاصل طار فرسه بسمعه إليها (قوله أو رجل الخ) أول لتقسيم خير الناس مقسم لخصين وليست لالتريد (فان)
(قوله فى شعبة) بفتح الشين المعجمة وتحرى بك العين المهملة وبعدها فاء (قوله فى غنيمة) فى بمعنى مع وهو حال من الضمير المستتر فى الظرف
أو انها باقية على حالها بدل من شعبة بدل اشتغال والرباط محذوف والتقدير له (قوله قال جابر الله) أى جابر ربي الله الحرام والمراد به العلامة محمود
الزخشرى (قوله الصيحة) هى الصوت للفرع أى الموجب للفرع والخوف فقول الذى يفزع منها أى يخاف من أجلها (قوله اذاجين) أى فالهيعة
فى الاصل معناها الجبن واستعملها فى الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم السبب فى السبب وذلك لان الصيحة لما أوجبت الخوف
الذى هو الجبن سميت باسمه وهو الهيعة (قوله واستعد للجهاد) أى بحيث اذا سمع أصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربة
والقائلا قدم لهم بسرعة وأخذ قوله واستعد للجهاد من قوله مسك بعنان فرسه فهو كناية عن الاستعداد للجهاد لاستلزامه إياه (قوله)
أخذ بعنان فرسه) يصح قرأته بصيغة اسم الفاعل و بر شحه قوله فى الحديث مسك و يصح قرأته فاعلا مضيا و بر شحه قوله بعد واستعد
للجهاد (قوله فى بعض رؤوس الجبال) أخذ البعضية من المعنى لان قوله فى الحديث فى شعبة الاراد منه فى أى شعبة وليس الاراد منه فى كل شعبة
لاستحالة ذلك (قولا قليل) أخذ الة من التصغير (قوله للعدو) أى عدو الفرس وهو ذهابها للجهاد بسرعة

ومما جاء في الخبر كالمسمع طار إليها فان الطيران والعدو يشتركان في أمر داخل في مفهومهما وهو قطع المسافة بسرعة ولكن الطيران أسرع من العدو ونحوهما قول بعض العرب فطرت بمنسلى في عمالات * دواحي الأيدى يخبطن السربحا يقول إنه قام بسيفه مسرعا إلى نوق فعقرهن ودميت أيديهن فخبطن السيور المشدودة على أرجلهن وكاستعارة الفيض لا ينسبط الفجر في قوله * كالْفَجْر فاض على نجوم الغيب * فان الفيض موضوع لحركة الماء على وجه مخصوص وذلك أن يفارق مكانه دفعة فينبسط ولا فجر انبساط شبيه بذلك وكاستعارة التقطيع لتفريق الجماعة وإبعاد بعضهم عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الأرض أمما فان القطع موضوع لازالة الاتصال بين الاجسام التي بعضها ملتزم ببعض فالجامع بينهما ازالة الاجتماع التي هي داخلية في مفهومهما وهي في القطع أشد وكاستعارة الحياطة لسرد الدرع في قول الفطامي لم تلتق قوماهم شر لا خوتهم * مناعشية يحرى بالدم الوادى نقرهم لهذميات نقدبها * ما كان خاط عليهم كل زراد

(قوله فان الجامع بين العدو) أي الذي هو المستعار له وقوله والطيران أي الذي هو المستعار منه (قوله وهو) أي قطع المسافة بسرعة داخل فيهما أي لانه جنس من مفهوم كل منهما لان الطيران قطع المسافة بسرعة في الهواء والعدو قطع المسافة بسرعة في الأرض (قوله الأنة) أي ذلك الجامع الذي هو قطع المسافة بسرعة في الطيران أقوى منه في العدو فلذا جعل الطيران (٨١) مشبها به والعدو مشبها لوجوب كون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه الذي هو الجامع (قوله والظاهر الخ) قصد الشارح المناقشة في قول المصنف فان الجامع هو قطع المسافة بسرعة حيث جعل السرعة جزءا من الجامع الواقع جنسا للطرفين (قوله والسرعة لازمة له) أي للطيران وقوله في الأكثر أي بالظرف الغالب ومن غير الغالب يكون الطيران قطع المسافة بالجناح من غير سرعة (قوله لاداخله في مفهومه) أي وليست السرعة داخلية في مفهومه

(فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران الا أنه في الطيران أقوى منه في العدو والظاهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له في الأكثر لاداخله في مفهومه فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع للموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المترفة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الأرض أمما والجامع ازالة الاجتماع

(فان الجامع) أي وانما قلنا ان الجامع داخل في مفهومهما لان الجامع (بين العدو) أي الذهاب بسرعة (والطيران) هو (قطع المسافة بسرعة) وهو داخل في مفهومهما اذ هو جنس لهما فالعدو قطع المسافة بسرعة على وجه الأرض والطيران قطعها بسرعة في الهواء والقطع في الطيران أقوى منه في العدو ولذلك شبه العدو به وانما فسرنا العدو بالذهاب ليناسب الركوب الذي دل عليه الكلام والافعال و عرفا انما يكون على الرجلين فلا يناسب الركوب هذا اذا أريد بالطيران مطلق القطع في الهواء بسرعة وكثيرا ما يطلق الطيران على ذلك بلا جناح كما يقال طارت به الريح ولكن الاظهر أن الطيران وصف

فهو داخل في مفهومهما كتشبيه نوب بأخرى نوعهما أو في جنسهما كما سبق قال نحو كالمسمع هبة طار إليها والذي في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم في الغازي كالمسمع هبة أو فرعة طار عليه هذا لفظه وعليه أي على الفرس فان الجامع بين طار وعدا هو قطع المسافة بسرعة وهو أمر موجود في

(١١ - شروح التلخيص رابع) في مفهوم الطيران بحيث انه لا يوجد بدونها بخلاف العدو فان السرعة لازمة له فهو عبارة عن قطع المسافة بسرعة بقوائمه وحيث كانت السرعة لازمة للطيران وداخلية في مفهوم العدو فلا يكون الجامع داخل في مفهوم الطرفين لانه في أحدهما لازم لاجنس وحيث فلا يتم ما قاله المصنف من التمثيل ولا ما ذكره بعد وانما عبر الشارح بالظاهر لامكان الجواب بأن المتفاته في الجامع قطع المسافة في كل لنفس السرعة ولا شك أن قطع المسافة داخل في مفهوم الطرفين أو للاشارة الى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيا (قوله فالاولى الخ) عبر بالاولى لما مر من أن مبنى الاعتراض ليس قطعيا ولا مكان الجواب عنه بما مر ولان المشاحة في الامثلة ليست من دأب المحصلين لانهما ذكر لا يوضح القاعدة على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة (قوله أن يمثل) أي للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله باستعارة التقطيع) أي باستعارة هذا اللفظ وقوله الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المترفة بعضها ببعض المناسب لقوله بعد والجامع ازالة الاجتماع الخ أن يقول الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزما بعضها ببعض لاجل أن يظهر كون الجامع المذكور داخلا في مفهوم التقطيع وان كان ازالة الاتصال هو في معنى ازالة الاجتماع تأمل من تقرير شيخنا العدوي (قوله لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض) أي الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة غير ملتزم بعضها ببعض والعطف في قول الشارح وإبعاد بعضها عن بعض للتفسير

(قوله والحاصل) أى وحاصل الفرق بين التقطيع والمرسن (قوله أن التشبيه) أى أن المشابهة التي هي علاقة الاستعارة فاندفع ما يقال ان الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه (قوله ههنا) أى في استعارة التقطيع لتفريق الجماعة (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا فكان استعارة (قوله بخلافه) أى بخلاف استعمال المرسن في الالف فان التشبيه غير ملاحظ فيه وإنما لوحظ فيه الاطلاق والتقييد حيث استعمل اسم التقييد في المطاني فكان محازا مرسلا (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول الصنف لان الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين وحاصله أن الحكم بدخول الجامع في الطرفين مخالف لما تقرر في فن الحكمة من أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف ومعالم أن الجامع في الاستعارة يجب أن يكون في المستعار منه أقوى منه في المستعار له فالدخول في مفهوم الطرفين يقتضي عدم التفاوت وكونه جامعا يقتضي التفاوت وهل هذا الاجمع بين متناقضين والجمع بينهما باطل فمأدى الى ذلك وهو كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين باطل (قوله في غير هذا الفن) المراد بذلك الغير فن الحكمة (٨٣) وقوله ان جزء الماهية أى كالحيوانية

والناطقية بالنسبة للانسان وقوله لا يختلف الخ أى لامتناع التشكيك في الذاتات فالحيوانية التي في زيد ليست أقوى منها حالة كونها في عمرو وكذلك الساطعية بل التي في زيد مساوية للتي في عمرو (قوله والجامع يجب الخ) جملة حالية وقوله أقوى أى من نفسه حالة كونه في المستعار له واما واجب ذلك لتشكون الاستعارة مفيدة وقيد بالاستعارة من غير التشبيه فانه لا يجب فيه كون الجامع أقوى في أحد الطرفين لان التشبيه قد يقصد به بيان الحال وهذا يكفي فيه مساواة الطرفين في الجامع (قوله) قلت امتناع الاختلاف الخ) حاصل هذا الجواب أن امتناع الاختلاف

والحاصل أن التشبيه هنا منظور بخلافه فانه قلت قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف أعلاه في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود

طيرانه ولاجل إمكان الاشتراط قلنا لا يظهر والا قرب ولم تقطع بذلك التفسير المقتضى لعدم دخول الوجه في حقيقة الطرفين وعلى الاظهر فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المترتبة بعضها ببعض لتفريق الجماعة أعني ابعاد بعضها عن بعض وذلك في قوله تعالى وقطعناهم في الارض أمسا والجامع ازالة الاجتماع وتلك ازالة داخلية في مفهومهما لان مفهوم التقطيع ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزمة بعضها ببعض ومفهوم تفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزمة فقد أخذ الجامع الذي هو ازالة الاجتماع في حد كل منهما على أنه جنس لهما وتلك ازالة في الشبه به أقوى باعتبار أثرها المترتب عليها وهو صعوبة الائتمام بعده وباعتبار السبب الموجبه عادة لان التقطيع يقتضي المعاناة والمحاولة في المترقات عادة بخلاف مجرد التفريق للجماعة وان كان في الابعاد صعوبة متعلقة بالأفراد لانها لا تتعلق بالمفروق عرفا لصحته عن كلة أو تخويف ووجه الشبه في الاستعارة يجب أن يكون أقوى في المشبه به وان كانت القوة اعتبارية لاحقيقية لتتحقق الحاجة الى معنى البالغة في ادخال المشبه في جنس المشبه به حتى يصبح اطلاق لفظه عليه لأن البلغاء استقرت موارد كلامهم فوجدت جارية على ادخال الاضعف في الجامع في الأقوى فيه بخلاف التشبيه فقد يكون لبيان الحال وشبهه ولا يشترط فيه كون أحد الطرفين أقوى وقد ورد هنا بحث وهو أن مقتضى ما تقرر أن الجزء الداخل في الماهية يصبح أن يكون في بعض أفرادها أقوى منه في بعض آخر لكونه جامعا يجب أن يكون في المستعار منه أقوى

كنا في الصحاح والبيت لمعرب ورأيت في شعره ان يسمعو ربة

بالشدة والضعف في أجزاء الماهية ليس مطلقا بل بالنسبة للماهية الحقيقية وهي المركبة من الذاتيات الاعتبارية أى التي اعتبروها لمفهومها مركبا من أمور غير ذاتيات لها والماهية المفهومة من اللفظ لا يجب أن تكون ماهية حقيقية بل تارة تكون حقيقية فلا تختلف أجزاؤها بالشدة والضعف فلا يصح أن يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد وتارة تكون اعتبارية مركبة من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد (قوله في الماهية الحقيقية) أى وهي المركبة من الاجناس والافصول التي ظفروا بها خارجا للحقائق النوعية الرجعة الى حقائق الجوهر فقط أو الأعراض فقط التي أجزاؤها في الذهن مختلفة وفي الوجود الخارجى متحدة كحقيقة الانسان والفرس وحقيقة البياض والسواد (قوله والمفهوم) أى والماهية المفهومة من اللفظ (قوله بل قد يكون) أى مفهوم اللفظ وقوله أمرا مركبا أى أمرا اعتباريا أى أمرا اعتبروه مركبا من أمور الخ ك مفهوم الاسود المركب من الذات والسواد

فإن الخياطة نضم خرق القميص والسرد يضم حلق الدرع فالجامع بينهما الضم الذي هو داخل في مفهومهما وهو في الأول أشد وكاستعارة النثر لاسقاط المنهزمين وتفر يقهم في قول أبي الطيب

نثرهم فوق الاحيدب نثرة * كما نثرت فوق العروس الدراهم

لأن النثر أن يجمع أشياء في كف أو وعاء ثم يقع فعل تفرق معه دفعة من غير ترتيب ونظام وقد استعاره لما يتضمن التفرق على الوجه الخصوص وهو ما اتفق من نساquat المنهزمين في الحرب دفعة من غير ترتيب ونظام ونسبه الى الممدوح لانه سببه

(قوله الداخلة في مفهومهما) أى في مفهوم التقطيع والتفريق وذلك لما علمت أن مفهوم التقطيع ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض وأن مفهوم تفرق الجماعة واباد بعضها عن بعض ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة غير ملتزقة فقد أخذ الجامع وهو ازالة الاجتماع في حد كل منهما على انه جنس له وقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض فصلا في الأول يميزه عن الثاني وقيد كونها غير ملتزقة فصلا في الثاني بميزاله عن الأول (قوله وهى) أى ازالة الاجتماع في القطع أشد أى أقوى لتأثيرها في الاتصال الاشد وتقرير الاستعارة في الآية المذكورة أن يقال اعتبر تشبيه التفرق بالتقطيع بجامع ازالة الاجتماع في كل واستعير التقطيع للتفريق واشتق من التقطيع قطعنا بمعنى فرقنا فهى استعارة تصريحية تبعية (قوله والفرق الخ) هذا جواب عما يقال انهم جعلوا اطلاق التقطيع على تفرق الجماعة استعارة وجعلوا اطلاق المرسن الذى هو اسم محل الرسن أعنى أنف الدابة على أنف الانسان مجازا مرسلع أنه قد اعتبر في كل من (٨٢) المعنى الحقيقي للتقطيع والمرسن وصف خاص به غير موجود في المعنى

الداخلة في مفهومهما وهى في القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الانف وتفرق الجماعة هو أن خصوص الوصف السكاثن فى التقطيع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف فى المرسن للطير وهو مخصوص بكونه بالجنح واطلاقه على غير ذلك تجوز فالطيران على الاظهر هو قطع المسافة بالجنح وليس من شرط اطلاق الطيران على ذى الجنح وجود السرعة بل هى لازمة غالباعلى هذا لا يكون القطع بسرعة داخلا فى مفهوم الطرفين لانه فى أحدهما لازم لاجنس وقيل ان من شرط اطلاق الطيران على الطير كون القطع بسرعة وعليه يدخل الجامع فى المفهوم ولكن يتوقف ذلك على تحققة لغة والا قرب كونها غير شرط اذ يقال طار الطائر حيث لم ينزل على غصن وشبهه ولو كان متمهلا فى الطرفين اللذين هما العدو والطيران لانه أمم منهم قال الجوهري والهيئة كل ما أفرعك من صوت أو فاحشة نشاع قال الشاعر ان يسمعوها هيئة طاروا بها فرحا * منى وما سمعوها من صالح فدفنوا

المستعمل فيه اللفظ مجازا وذلك لان المرسن اعتبر فى المعنى الذى وضع له ذلك اللفظ خصوص كونه أنفا لبهيمة يجعل فيه الرسن والتقطيع اعتبر فى المعنى الذى وضع له الالتزاق فى الاشياء التى زال اجتماعها وحيث اعتبر فى المعنى الحقيقى لكل من اللفظين وصف خاص به لم يوجد فى

معناه المجازى فلم جعل اطلاق التقطيع على تفرق الجماعة استعارة واطلاق المرسن على أنف الانسان والحاصل

مجازا مرسلع كل منهما مجازا مرسلع أو استعارة وما الفرق بينهما (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفرق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) أى على أنف الانسان حيث جعل مجازا مرسلع (قوله خصوص وصف) أى وصفا خاصا وقوله ليس فى الانف أى ليس فى أنف الانسان وهذا راجع لقوله فى المرسن وقوله وتفرق الجماعة راجع لقوله والتقطيع وأصل العبارة مع أن فى المرسن وصفا خاصا ليس فى أنف الانسان وكذلك فى التقطيع وصف خاص ليس فى تفرق الجماعة وقد علمت أن الوصف الخاص فى المرسن كونه أنفا لبهيمة يجعل فيه الرسن ولا شك أن هذا غير وجود فى أنف الانسان والوصف الخاص فى التقطيع التزاق الاجسام التى زال اجتماعها ولا شك أن هذا غير وجود فى تفرق الجماعة لما علمت أن التفرق ازالة الاجتماع بين الأجسام غير المترفة (قوله وهو أن خصوص الوصف الخ) هذا خبر عن قوله والفرق وتوضيح ذلك أن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه الذى تبني عليه الاستعارة يقتضى قوة المشبه به عن المشبه فى وجه الشبه فالوصف الخاص السكاثن فى التقطيع لما روى ولوحظ صار التقطيع بمراعاته أقوى من التفرق فى ازالة الاجتماع فصح أن يشبه التفرق الذى هو أضعف بالتقطيع الذى هو أقوى ويدعى أنه من أفراده واستعارة اسمعه وأما الوصف الخاص الذى فى المرسن لم يلاحظ وأما لوحظ الاطلاق والتقيد لم يكن استعارة بل مجازا مرسلع لم تشبهه فلولو حظ ذلك الوصف الخاص بشيئ يجعل المرسن مشبهابه لاجل ذلك الوصف لسكان أيضا استعارة كما أن الوصف فى التقطيع ذالم يلاحظ كان مجازا مرسلع أيضا ورى بآؤهم كلام الشارح أن كون المرسن مجازا مرسلع وأن كون التقطيع استعارة أمر لازم وليس كذلك

أعني المركب من السواد والحل مع اختلافه بالشدة والضعف

وأجزاء الماهية تقرر في علم الحكمة أنها لا تتفاوت وأجيب بأن عدم التفاوت إنما تقرر في المساهيات الحلقية المركبة من الاجناس والفصول التي ظفر بها خارجا للحقائق النوعية الراجعة الى حقائق الجوهر فقط والأعراض فقط التي أجزاؤها في الذهن مختلفة وفي وجودها خارجا متحدة كحقيقة الانسان والفرس والماهيات التي تفهم من اللفظ لا يجب أن تكون كذلك اصح أن يوضع اللفظ لمفهوم مركب من حقيقتين كالجواهر والعرض مثل الاسود فانه موضوع لمفهوم مركب من الذات وصفه السواد فثبت صح تركيب الماهية للمفهوم من اللفظ من حقيقة تين جاز أن تكون احدي الحقيقتين من قبيل المشكك وانما يمنع كون الجزء الذي لا يستقل في الحقيقة أقوى كجزء الناطقية أو الحيوانية في الانسان بخلاف الجزء المستقل بكونه حقيقة متقررة خارجا بنفسها فيصح أن يكون أقوى في أفرادها اذ لا يمنع تفاوت الحقيقة التامة وانما يمنع تفاوت جزئها الذي لا يستقل وهذا الجواب قيل انه على خلاف ما اختاره المحققون من المتأخرين لان عدم تفاوت أجزاء الماهية لم يتم دليله واسكن هذا القيل لا عبرة به لأن التحقيق أن تفاوت المشكك لا يصح فكيف بتفاوت الأجزاء وذلك لان ما به التفاوت ان اعتبر في الوضع فالأفظ مشترك وان لم يعتبر فلا تفاوت فلا بد أن ينبغى أن يجاب به عن البحث كما أشرنا اليه أن التفاوت في الماهية أو في الجزء يكفي فيه حصوله بأمر يتعلق بالجزء أو بالماهية وان كان خارجيا والخروج عن هذا دخول في مضيق لا ينفصل عنه اذ مآل الجواب الاول أن التفاوت انما يقع في الحقائق المشككة اذ ادل عليه اللفظ مع غيرها وليس حقيقة التقطيع من ذلك وانما فيه التفاوت باعتبار التعلق كما تقدم فافهم ثم امثل به من التقطيع انما يتم ان سلم أن ازالة الاجتماع جنس له ولا تفريق كما قررنا وأما ان روعي كما يتبادر عرفا أن ازالة الاجتماع لا تنال في الاتزان فلا يتم بل لو قيل في الجامع بين التقطيع وتفريق الجماعة في الارض انه هو عدم إمكان الرجوع الى الحالة الاولى في الالتئام ما بعد ويكون الجامع حينئذ خارجا عليه فيكون الاقرب في التمثيل استعارة الخياطة الموصونة لضم الحرق الى السرد الموضوع لضم الحلق بجامع ضم أشياء بعضها الى بعض كما في قوله * ما كان خاط عليهم كل زراد * فتأمل ثم ان حاصل ما ذكرنا لفظ من نوع الى نوع آخر يشاركه في الجنس لاجل ذلك الجنس فان الطير ان مثلا نقل على ما تقدم من قطع المسافة بسرعة بالجنح الى قطعها بسرعة بغيره وان كان الامر كذلك فلم لا يقال هو مثل نقل الرسن الى الانف لان الرسن فيه خصوص كونه أنفا غليظا لمهيمه يجعل فيه الرسن فنقل الى أنف الانسان من حيث وجود مطلق الانف فيه وان كان الرسن كالطيران في ان كلامهما لفظ نقل من أحد المشتركين في الجنس المختلفين في خصوص الوصف فيكون كل منهما مجازا مرسل لا استعارة والافعال الفرق وأجيب بأن خصوص وصف كون القطع بالجنح الصحيح لقوة الوجه روعي في النقل بمعنى أنا شبهنا العدو به فيما أوجه من الوصف القوي فنقلنا اللفظ الدال عليه وهو الطيران فكان استعارة والرسن لم ينقل بعد تشبيه أنف الانسان به في كونه أنفا واسعا يجعل فيه الرسن لعدم وجدان مثل هذا التشبه فيه وهو في أنف الدابة أقوى كان استعارة (١) والحاصل أن خصوص كون القطع بالجنح الموجب للسرعة الشديدة روعي في التشبيه فالخفي به المدلول تلك السرعة فكان الطيران استعارة واللفظ والانبطاح مع استعمال الرسن لم يراع في نقل لفظ الرسن اذ لم يشبه أنف الانسان به بل نقل لفظ ذلك الخاص الى ما هو أعم من غير تشبيه فكان مجازا مرسل لا بالجملة والطيران والتقطيع مثلا فيما نقل اليه من باب تشبيه نوع بخصوص بنوع بخصوص في وجهه هو في أحد الحاصلين أقوى والرسن فيما نقل اليه

(قوله أعني المركب) أي أعني مفهوم الاسود المركب من السواد والحل أي الذات فهو أي مفهوم الاسود مركب من أمرين الجوهر الذي هو الذات والعرض الذي هو وصف السواد وقوله مع اختلافه أي السواد بالشدة والضعف

(١) قوله كان استعارة هكذا في الاصل والعل قبل هذا سقط فتأمل وحرر كتيبه مصححه

والثاني ما يكون الجامع فيه غير داخل في مفهوم الطرفين كقولك رأيت شمساً وتريد أناساً يتأهل وجهه فالجامع بينهما التلاؤم وهو غير داخل في مفهومهما وتنقسم باعتبار الجامع أيضاً الى عامية (٨٥) وخاصة فالعامية المبتدلة لظهور الجامع فيها

(قوله واما غير داخل أي في مفهوم الطرفين وهذا صادق بأقسام ثلاثة بأن يكون خارجاً عن مفهومهما مما كما في مثال الشارح أو يكون خارجاً عن مفهوم المشبه فقط كقطع المسافة بسرعة في استعارة الطيران بناء على دخوله في مسعى العدو ولزومه لمسمى الطيران أو يكون خارجاً عن مفهوم المشبه فقط كما لو اعتبر العدو للطيران في الهواء بسرعة بناء على أن السرعة داخلية في مفهوم العدو وغير داخلية في مفهوم الطيران (قوله المتأهل أي التلاؤم المتصور في المختار تلاًوا السحاب يرقه تلاًوا وتمهل وجه الرجل من فرحه تلاًوا وتنور (قوله عارض للأسد) أي كما أنه عارض للرجل الشجاع لان المشبه ذات الرجل المقيد بالشجاعة والمشبه به الحيوان المقيد بها أيضاً والتقدير خارج عن المقيد (قوله وكذا التهلل للشمس) أي وللوجه فالجامع في المثالين خارج عن الطرفين (قوله اما عامية) أي يدركها

(وإما غير داخل) عطف على اما داخل (كأمر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه التهلل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للأسد لا داخل في مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضاً) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (إما عامية وهي المبتدلة لظهور الجامع فيها

من باب نقل الخاص الى اعم بحيث لا يشعر فيه بالخصوص الذي كان في المنقول عنه المقضي لا اعتبار وجهه هو فيه أقوى فليتأمل وليس من هذا القبيل نقل الاسد للرجل لان الشجاعة التي هي الوجه لم تعتبر في حقيقة المنقول اليه اذ هو الرجل المقيد بالشجاعة لا الرجل والشجاعة ولا في المنقول عنه لانها فيه قيد أيضاً وقد تقدم ما يفيد هذا (وإما غير داخل) هو معطوف على قوله إما داخل أي الجامع بين الطرفين في الاستعارة اما أن يكون داخل في مفهومهما واما أن يكون غير داخل وغير الداخل يشمل ثلاثة أقسام القسم الاول ما يكون خارجاً عنهما (كأمر) في استعارة الاسد للرجل الشجاع في الجراءة فانها لازمة للطرفين معا لان المستعار منه الاسد المقيد بالجرأة والمستعار اليه هو الرجل المقيد بها والتقدير خارج عن المقيد كما تقدم ومثل ذلك استعارة الشمس للوجه التهلل في الاستدارة والاشراق لظهور خروج الاستدارة والاشراق عن حقيقة كل منهما كما ظهر خروج الجراءة عن الرجل والاسد وذلك لتحقيق كون المستعار منه في الاستدارة والاشراق ليس هو الشمس مع تلك الاستدارة والاشراق كما أن المستعار اليه فيها ليس هو الوجه معهما بل المستعار له هو الوجه المقيد بهما والمستعار منه هو الشمس المقيد بهما وذلك ظاهر بيننا زيادة في الايضاح والقسم الثاني ما يكون خارجاً عن المشبه فقط كقطع المسافة بسرعة في استعارة الطيران بناء على دخوله في مسعى العدو ولزومه لمسمى الطيران والقسم الثالث ما يكون خارجاً عن المشبه فقط كما لو اعتبر العدو للطيران في الهواء وباتمة بناء على لزومه العدو ودخوله في الطيران ولا يخالو المثالان عن بحث ولا ضرر فيه لان المقصود الايضاح (و) نود (أيضاً) لتقسيم الاستعارة باعتبار الجامع تقسماً آخر وهو أنها (اما عامية) يدركها عامة الناس ويصح منهم استعمالها (وهي المبتدلة) لا بتأهل أي امتثالها بتناول كل أحد لها في كل ما رأيت وذلك (لظهور الجامع) بين الطرفين (فيها)

(قوله أو غير داخل) عطف على قوله داخل يعني أولاً يكون الجامع داخل في مفهوم الطرفين بأن يكون وجهه الشبه صفة على ما سبق كتشبيه يده بالاسد في الشجاعة والوجه المنير والوجه التهلل بالشمس في قولك رأيت أسداً وشمساً وقوله أيضاً إشارة الى التقسيم الثاني من نوعي تقسيم الاستعارة بحسب الجامع وانما لم يجهله من الأصل أربعة أقسام لان كلامنا من القسمين السابقين ينقسم لكل من القسمين اللاحقين وعكسه (قوله اما عامية) أي الاستعارة تارة تكون عامية أي منسوبة الى العوام وهي المبتدلة لكون الجامع فيها ظاهراً حوراً رأيت أسداً ويرى وبحراً يتسكك وقد تقدم ذكر هذا في التشبيه والعمري لقد كان المصنف مستغنياً بذلك كثيراً عما هنالك عن كثير مما هيئنا وعكسه فان الاستعارة تشبيه في المعنى وتارة تكون خاصة أي لا تستعملها الا جماعات خواص الناس وهم أصحاب الازهان السليمة وهي الغريبة لانها لا يدركها الا من ارتفع عن درجة العوام * ثم الغرابة قد تكون من نفس الشبه أي يكون التشبيه غريباً كما في تشبيه هيئة العنان في موقعه من قرب بوس السرج بهيئة الثوب

عامة الناس ويصح منهم استعمالها اعامية نسبة لعمامة وهم ما قابل الخاصة (قوله وهي المبتدلة) من البذلة وهي الهنة فكأن الاستعارة لما بلغت الى حد استعمالها العامة صارت متممة مبتدلة

وإذا احتبى قريوسه بعنانه * علك الشكيم الى انصراف الزائر

ضمير عائد على الفرس فكأنه يقول وإذا جمع هذا الفرس قريوسه بعنانه اليه كما يضم المحتبى ركبتيه اليه فعلى الأول ينزل وراء القريوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني بالعكس أى ينزل القريوس في الهيئة منزلة الركبتين وفم الفرس منزلة الظهر والوجه الأول وأن كان فيه مناسبة ما من جهة أن الركبتين فيهما مشيتان فكيف فم الفرس مع التفاوت في المقدار والقريوس متحدث كوسط الانسان وخلفه كظهره لكن فيه بعد من جهة أن القريوس في الهيئة أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا الظهر وحينئذ فالوجه الثاني لهذا الاعتبار أولى لانه أدل عليه فهو أسد في تحقق التشابه (قوله أى مقدم سرجه) كتب شيخنا الحنفى أن هذا تفسير مرادوا فالقريوس كما فى الصراح هو السرج وعليه فقوله فى البيت قريوسه من اطلاق الشكل وإرادة البعض على طريق الحجاز المرسل اهـ لكن الذى ذكره العلامة عبد الحكيم أن الذى فى النسخ الصحيحة من الصراح أن القريوس مقدم السرج كما قال الشارح (قوله بعنانه) أى بلجامه وقوله الى انصراف الزائر أى من عند مزوره (قوله المعارضة فى فم الفرس) أى المدخلة فى فم الفرس مجعولا فى ثقبها الحلقة الجامعة لذقن الفرس الى تلك الحديدية (قوله وأراد بالزائر نفسه) أى نفس القائل لاشخص آخر والأصل الى انصرافى فمير عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر للجيب ويدل على ذلك البيت الذى قبله وهو

عودته فما أوزور حباتي * اعماله وكذلك كل مخاطر

أى عودت ذلك الفرس الاعمال والترك عند زيارة الأعبة وعند فعل كل أمر خطير مهم (قوله شبه هيئة وقوع الخ) أى شبهت الهيئة الحاصلة من وقوع العنان فى موضعه من قريوس السرج بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب (٨٧) فى موضعه من ركبتى المحتبى ووجه

الشبه هو هيئة احاطة شيء
لشيتين ضمنا أحدهما الى
الآخر على أن أحدهما
أعلى والآخر أسفل واستعير
الاحتباء وهو ضم الرجل
ظهره وساقيه بثوب
وشبهه لائقاء العنان
ووقوعه فى قريوس السرج
لأجل ضم رأس الفرس
الى جهته واشتق من
الاحتباء احتبى بمعنى وقع

أى مقدم سرجه (بعنانه) * علك الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هى الحديدية المعارضة
فى فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان فى موضعه

وإذا احتبى قريوسه بعنانه * بفتح الراء ور بما سكنت للتخفيف وهو مقدم السرج

* علك الشكيم الى انصراف الزائر * وأراد الشاعر بالزائر نفسه كادل عليه ماقبله والشكيم بمعنى
الشكيمة وهى الحديدية المعارضة فى فم الفرس المدخلة فيه مجعولا فى ثقبها الحلقة الجامعة لذقن
الفرس الى تلك الحديدية وقوله قريوسه يحتمل أن يكون هو الفاعل باحتبى بتنزله منزلة الرجل المحتبى
فكأن القريوس ضم اليه فم الفرس كما يضم الرجل ركبتيه الى ظهره بثوب مثلاً ويحتمل أن يكون
مفعولا باحتبى مضمنا معنى جمع والفاعل على هذا هو الفرس فكأنه يقول وإذا جمع الفرس
والقريوس بفتح القاف والراء ولا يجوز تسكين الراء الاضرورة لان فاعلولا ليس موجودا

على طريق الاستعارة التصريحية التبعية هذا حاصل كلام الشارح قال العلامة يس ما حاصله لا يخفى أن الكلام فى الاستعارة التى هى
محسان مفرد وقد مر أن كلاماً من طرفى التشبيه اذا كان هيئة كأنما مركبين وحينئذ يجب أن يكون المستعار أيضاً مركباً فمكون
الاستعارة تمثيلية لا مما فيه الكلام مع أن المثال أيضاً ليس كذلك اذ لم يقل الشارح واستعار هيئة الاحتباء هيئة وقوع العنان فى
قريوس السرج بل جعل كلاماً من المستعار والمستعار له مفرداً فلاولى للشارح أن يقول شبه ايقاع العنان بالقريوس بجمع الرجل ظهره
وساقيه بثوب ونحوه واستعير الاحتباء لوقوع العنان بالقريوس واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع وحاصل الجواب أن المشابهة بين
الفعلين لما لم تكن باعتبار ذاتهما بل باعتبار الهيئتين قال الشارح شبه هيئة الخ اشارة الى أن التشبيه ملحوظ من حيث الهيئة لكونها
جامعا ولم يرد الاستعارة المركبة وبهذا تعلم أن قوله واستعار الاحتباء لوقوع الخ هو المطابق للقام وأن قول الناصر اللقانى فى حواشى
المطول الأولى واستعار هيئة الاحتباء هيئة وقوع العنان فى القريوس ليطابق ما قبله لا يوافق الرام انتهى والحاصل أن التشبيه به فى
الحقيقة هو الاحتباء وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه كالحبل والمنشبه الذى نقله لفظ الاحتباء هو القاء العنان على القريوس
لأجل ضم رأس الفرس الى جهته وقد اشتمل كل منهما على هيئة تركيبية لاقتضائه محيطاً مربعاً وضوءاً الى مع كون أحد المضمومين
أرفع من الآخر وهذه الهيئة نشأت فى التعقل من ايقاع العنان أو الثوب مثلاً فى مرقعه الذى هو القريوس وضم الفرس فى الأول والظهر
والساقين فى الثانى فبحث قلنا شبه القاء العنان على القريوس لأجل ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين للظهر فذلك التشبيه انما
هو باعتبار الهيئة المذكورة التى تضمنها كل منهما لان بها يظهر التشبيه وأما ذات الفعلين من غير اعتبارها فلا يتضح فيه التشبيه
فالتشبيه هنا واقع بين مفردين باعتبار ما تضمنه كل منهما من الهيئة لانه واقع بين هيتين كما نوهه السائل ومعلوم أن تضمن كل من

وقد تحصل بتصرف في العامية كما في قول الآخر

الطرفين المفردين هيئة لا يخرجهم (٨٨) عن كونه مفردا كما تقدم في تشبيه العقود بالثر يا بخلاف ما إذا كان كل منهما هيئة فانه يكون

من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو جمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج بجاء الاستعارة غريبة لغرابية الشبه (وقد تحصل) الغرابية (بتصرف في) الاستعارة (العامية كما في قوله)

قربوسه بعنانه اليه كما يضم المحتبى ركبتيه فملى الأول ينزل وراء القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس بمنزلة الركبتين وهذا الوجه ولو كان فيه مناسبة مامن جهة أن الركبتين فيهما شيان كنفكي فم الفرس مع التقارب في المقدار والقربوس متحدث بوسط الانسان وخلفه كظهره لكن فيه بعدو برودة وغموض وفي مخالفة لمقتضى الوجه الثاني الذي يتحقق به قوة المشابهة في الهيئة وظرافة في الاعتبار وذلك أن الوجه الثاني اقتضى كما أثرنا اليه أن القربوس في الهيئة بمنزلة الركبتين والفم بمنزلة الظهر ومعلوم أن القربوس في الهيئة أعلى وكذا الركبتان والفم فيهما أسفل وكذا الظهر والوجه الثاني لهذا الاعتبار أولى وأسد في تحقق التشابه وأكد في اللاحق ثم الاحتباء هو المشبه به وهو أن يضم الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه والذي نقل اليه لفظ الاحتباء هو القاء العنان على القربوس ليضم رأس الفرس الى جهته وقد اشتمل كل منهما على هيئة تركيبية لاقتضائه محيطا مر بها ومضموما اليه مع كون أحدهما مضمومين أرفع من الآخر ومعلوم أن التركيب في الهيئة لا يستلزم تركيب الطرفين كما تقدم في العقود والثر يا ومثل ذلك الاحتباء هنا فلا يرد أن يقال الكلام في الاستعارة الافردية والهيئة تقتضى تركيبا في الاستعارة وهذه الهيئة نشأت في التعقل عن ايقاع العنان والثوب مثلا في موقعه الذي هو القربوس وفم الفرس في الأول والساقان والظاهر في الثاني فحيث قلنا في بيان الطرفين شبه هيئة وقوع الثوب وقوعه من الظهر والساقين بهيئة وقوع اللجام موقعه من القربوس وفم الفرس فباعتبار التضمن الذي هو الهيئة لانها يظهر التشبيه وأمانس الايقاع العام من غير اعتبارها فلا يتضح فيه التشبيه وإنما يظهر باعتبار ما تضمنه واقتضاء وحيث قلنا شبه ضم فم الفرس الى القربوس يضم الساقين الى الظهر فباعتبار أصل الهيئة المنقررة والمعنى المصدرى الناشئة هي عنه ووجه الشبه هو هيئة احاطة شيء كالربيع لشيتين ضامنا أحدهما الى الآخر على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل وهو ايقاع شيء محيط الى آخر ما ذكرناه من وجه الغرابية في هذا التشبيه أن الانتقال الى الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحضار القاء العنان على القربوس للفرس في غاية الدوران لأن أحدهما من وادى القعود والآخر من وادى الركوب مع ما في الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات الموجبة للغرابية ولذلك جاءت الاستعارة غريبة لغرابية ادراك الشبه (وقد تحصل) هو معطوف على قوله قد تكون أى (الغرابية) قد تكون في نفس الشبه لبعاد ادراك ذلك الشبه بين الطرفين وقد تحصل تلك الغرابية لبعاد ادراك الشبه بين الطرفين لذاته بل (بتصرف في) الاستعارة (العامية) بما أوجب أنها على ذلك الوجه لا يدركها الاحوال وذلك التصرف هو أن يضم الى تلك الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاء الحال وصححته للمناسبة وذلك (كما في قوله)

ولما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالأركان من هو مسح

(وقد تحصل) أى الغرابية (بتصرف في العامية) بأن يكون التشبيه مشهورا ولكنه يذكر على وجه غير

مشهور كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالأركان من هو مسح

مركبا فظهر كون المثال من قبيل الاستعارة الافردية لا التمثيلية وأن قول الشارح شبه هيئة الخ على حذف مضاف أى شبه لازم هيئة الخ فتأمل (قوله من قربوس السرج) يجوز أن تكون من بيان لموقعه لأن القربوس موقع العنان وأن تكون تبعية لان الموقع بالفعل بعض القربوس والأول أظهر (قوله لغرابية الشبه) وجه الغرابية في هذا الشبه أن الانتقال الى الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحضار القاء العنان على القربوس للفرس في غاية الدوران لأن أحدهما من وادى القعود والآخر من وادى الركوب مع ما في الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابية ادراك وجه الشبه وبعده عن الأذهان (قوله وقد تحصل الخ) عطف على قوله سابقا قد تكون أى أن الغرابية قد تكون في نفس التشبيه وقد تحصل الخ (قوله بتصرف الخ) أى وذلك التصرف هو أن يضم الى تلك الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاء الحال وصححته للمناسبة

أخذنا

(قوله كما في قوله) أى قول الشاعر وهو كثر عزة وهذا البيت من قصيدة من الطويل وقبله

ولما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالأركان من هو مسح

* وسالت بأعناق الملطى الاباطح * أراد أنها سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة وكانت سرعة في لبن وسلاسة حتى كأنها كانت سيولا وقعت في تلك الاباطح فجرت بها ومثلها في الحسن وعلا الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول ابن المعتز سالت عليه شعاب الحى حين دعا * أنصاره بوجوه كاللنانير
أراد أنه مطاع في الحى وأنهم يسرعون الى نصرته وأنه لا يدعوهم لحطبات الأتوه وكثروا عليه وازدحوا حواله حتى تجدهم كالسيول تجري من ههنا وههنا وتنصب من هذا المسيل وذلك حتى يغص بها الوادى ويطفح منها وهذا شبه معروف ظاهر ولكن حسن التصرف فيه أفاد اللطف والغرابة

وشدت على دهم المهارى رحالنا * ولم ينظر الغادى الذى هو روائح (٨٩) أخذنا البيت وقوله كل

حاجة أى من ربح الجمار وغيره والدم جمع دهماء وهى السوداء والمهارى بفتح الراء وكسر هاء جمع مهريه وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حبيد بن بكسر الحاء وفتحها بطن من قضاة هذا معناه فى الأصل ثم صارت المهريه تطلق على كل نجيبه من الأبل وينظر بمعنى ينتظر والغادى هو السائر من الصبح للظهر والرائح هو السائر من الظهر للغروب وقوله أخذنا بأطراف الخ أى شرعنا فى أطراف الخ وأطراف الاحاديث فنونها وأنواعها فهو جمع طرف بالجر بك بمعنى الناحية والاباطح جمع أبطح وهو محل سيل الماء الذى فيه الحصى الدقيق ضد الغليظ وحينئذ فالمعنى لما فرغنا من أداء المناسك فى الحج ومسحنا أركان البيت

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * (وسالت بأعناق الملطى الاباطح) جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسيار الأبل سيرا حثيثا فى غاية السرعة الشتملة على ابن وسلاسة والشبه فيها ظاهرا على لسكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة

وشدت على دهم المهارى رحالنا * ولم ينظر الغادى الذى هو روائح أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * (وسالت بأعناق الملطى الاباطح) والدم جمع دهماء وهى الناقة السوداء والمهارى جمع مهريه وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حبيد بن بطن من قضاة هذا معناه فى الأصل ثم صار يطلق على كل نجيبه من الأبل والاباطح جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى والدقاق بضم الدال هو الدقيق ويحتمل أن يكون بالكسر جمع دقيق يقول لما فرغنا من أداء المناسك فى الحج ومسحنا أركان البيت لطواف الوداع وغيره وشدنا الرحال وهى ما يحمل على المطايا من الاخيصة وغيرها وارتحلنا ارتحال الاستعجال بحيث لا ينتظر السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح للاستيقاق الى البلاد أخذنا حينئذ بأطراف الاحاديث بيننا أى بكرائم الاحاديث أخذنا من قولهم فلان من أطراف العرب أى من كرائمها ويحتمل أن يراد بأطراف الاحاديث فنونها وأنواعها على عادة المتسعين فى التحديث وفى حال أخذنا بأطراف الاحاديث أخذت المطايا فى السرعة فى سيرها لعلوم السلسل المتتابع الشبيه بسيل الماء فى تنابعه وتداركه وسرعته مع خفاء صوته فى الحصباء وقد استعار لهذا السيل الذى هو فى الماء اصاله وهذه الاستعارة أعنى استعارة سيل الماء لسير الأبل فى الحصباء منبذة بطريقة كثر استعمالها لكن أضاف إليها فى البيت ما أوجب غرابتها وهو تجوز آخر وذلك بأن أسند ذلك السيلان الذى هو وصف للأبل فى الأصل الى محله من باب اسناد ما للحل الى الحل اعلا ما بكثرته فان الواقع فى الحل ان كثر أسند الى ذلك المحل لكثرة

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا * وسالت بأعناق الملطى الاباطح فانه استعمل سالت بمعنى سارت بسرعة وسلاسة ولين حتى كأنها سليل وأصل تشبيه السيل السريع بالسيل معروف وإنما حسن التصرف فيه أفاد الغرابة فانه أسند الفعل الى الاباطح دون الملطى وأعناقها والأنصار أو وجوههم حتى أفاد أن الاباطح امتلات من الأبل كذا قاله المصنف وقديقال الكلام فى

(١٣ - شروح التلخيص - رابع) لطواف الوداع وغيره وشدنا الرحال وهى ما يحمل من الاخيصة وغيرها على المطايا وارتحلنا ارتحال الاستعجال بحيث لا ينتظر السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح للاستيقاق الى البلاد أخذنا نتحدث بفنون الاحاديث وأنواعها وفى حال أخذنا بأطراف الاحاديث أخذت المطايا فى سرعة السيل السلس المتتابع الشبيه بسيل الماء فى تنابعه وسرعته (قوله دقاق الحصى) الدقاق بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد ولا يجوز أن يكون بكسرها على أنه جمع دقيق ككريم وكرام كما قيل لان جمع فاعيل على فعال خاص بالعاقل كما فى عبد الحكيم (قوله حثيثا) أى مسرعا يقال ولى حثيثا أى مسرعا حريصا قاله الفزرى (قوله وسلاسة) أى سهولة (قوله والشبه) أى ووجه الشبه وهو قطع المسافة بسرعة (قوله عامى) أى يعرفه الخاصة والعامة

وذلك ان أسند الفعل الى الاباطح والشعاب دون المطى أو اعناقها والانصار أو وجوههم حتى أفاد أنه امتلأت الاباطح من الابل والشعاب من الرجال على ما تقدم في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وفي كل واحد منهما شيء غير الذي في الآخر يؤكد أمر الدقة والغرامة أما الذي في الاول فهو أنه أدخل الاعناق في السير فان السرعة والبطة في سير الابل يظهران غالبا في أعناقها على ما مر وأما الذي في الثاني فهو انه قال عليه فمدى الفعل الى ضمير المدح بعلى فأكد مقصوده من كونه مطاعا في الحى وكفى في قوله

فرعاء ان نهضت لحاجتها * عجل القضيب وأبطأ الدعص
أوصف القضيب بالعجلة والدعص بالبطء * وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات للحاق الشكل بالشكل كقول امرى القيس
فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف أعجازا وناه بكسل
أراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا تمطى به اذ كان كل ذى صلب يزبد في طوله عند تمطيه شيء * وبالغ في ذلك بأن جعل له أعجازا يردف بعضها بعضا ثم أراد أن يصفه بالثقل (٩٠) على قلب ساهره والضغط لمساكبه فاستعار له كسلا ينبوء به أى يشغل به وقال الشيخ

(اذ أسند الفعل) أعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) وأعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وأدخل الاعناق في السير)
تأمله به حتى صار كأنه موصوفه حيث قال وسالت بأعناق المطى الاباطح أى وسالت الاباطح بأعناق المطى ومن ذلك كون الاعناق في الحقيقة هي السائلة لان مقدم تلك الاعناق وهو المسمى بالهوادى فيه تظهر سرعة السير وثقله وبقية الاعضاء تابعة له واسناد السير الى تلك الهوادى الذى يتضمنه كلامه تجوز آخر اذ هو من اسناد الشىء الى ما هو كالسبب فيه اذ الهوادى سبب فهم سرعة السير وعدمها فكأنها سبب لوجوده وانما قلنا ضمن نسبة السير الى الاعناق لان أصل الكلام وسالت الاباطح أعناقا على حد واشتعل الرأس شيبا والتميز في نحو هذا الكلام هو الفاعل ولكن بمرآة الماء الملبسة لان المسند اليه انما ووصف بذلك والوصف بسبب ملاسته لذلك التميز فانك تقول سال الوادى ماء وسال بالماء فاما ان أضاف الى استعارة السيلان هذين التجوزين وهما اسنادا الى مكانه لفظا واسنادا الى سببه ضمنا وكل ذلك مناسب تقتضيه حال قصيد الكثرة لان ذلك هو الواقع وقصد الاشعار بما يظهر به ذلك الوصف كانت الاستعارة غريبة اذ لا يأتى بها مع هذين التصرفين الا من له ذهن ارتقى به عن العامة الى هذا أشار بقوله (اذ أسند الفعل الى الاباطح) أى وانما قلنا انه تصرف في العامة بما صارت به غريبة لاجل انه أسند في البيت الى الاباطح الفعل الذى هو سالت وفيه وقعت الاستعارة العامة حيث تضمن نقل السيلان الى السير واسناده الى الاباطح من اسناد ملاءمة الى المحل لكثرة الملبسة كما قررنا (وأدخل) معطوف على أسند أى لاجل انه أسند وأدخل (الاعناق في السير) لان التركيب استعارة سالت لسارت وأما اسناد السيل الى الاباطح فذلك مجاز آخر اسنادى لا يتصل بشك الاستعارة السابقة وقول المصنف وأدخل الاعناق في السير بشير الى أن الباء في قوله بأعناق المطى للنعديفة نعم

عبد القاهر لما جعل ليل صلبا قد تمطى به شئ ذلك فجعل له أعجازا قد أردف بها الصلب وثالث فجعل له كسلا قد ناء به فاستوفى له جملة أركان الشخص (قوله اذ أسند الفعل) يعنى المجازى وهو سالت المستعار لسارت وهذا علة لخدوف أى وانما كانت الاستعارة العامة هنا متصرفا فيها بما صارت به غريبة لانه أسند الفعل (قوله دون المطى) أى الذى حقه أن يسند اليه (قوله واعناقها) أى ودون اعناقها (قوله حتى أفاد) أى ذلك الاسناد وقوله انه أى الحال والشأن أى حتى

أفاد ذلك الاسناد أن الاباطح امتلأت من الابل وذلك لان نسبة الفعل الذى هو صفة الحال الى المحل تشعر بشيوعه في المحل واحاطته بكه وتوضيح ذلك أن السيلان للمستعار للسير حقه ان يسند للمطى لانها هى التى تسير فأسند الشاعر لاباطح التى هى محل السير فهو من اسناد الفعل لمحله إشارة الى كثرة الابل وأنها امتلأت الاباطح لان نسبة الفعل الذى هو صفة الحال الى المحل تشعر بشيوعه في المحل واحاطته بكه فلا يسند الجريان للنهر الا اذا امتلأ النهر من الماء وكذا لا يقال سارت الاباطح الا اذا امتلأت بالسائر فيها لانه قد جعل كل محل منها سائرا لاشتغاله على ما هو سائر فيه فلو كان في الاباطح محل خال من الابل لصدق عليه أنه غير سائر لمدم اشتغاله على ما يسير فيه (قوله واشتعل الرأس شيبا) أى انشتر شيب الرأس وظهر ظهورا ما فأسند الاشتغال الذى هو وصف للشعر الحال في الرأس الى محله وهو الرأس إشعارا بأن ذلك الحال وهو الشعر ملائمة المحل من أجل أن وصف الحال انتقل للمحل وصار وصفه فكل جزء من الرأس انما ووصف بالاشتغال لاشتغاله فيه فلو كان جزء منها خاليا من الشعر لصدق عليه أنه غير مشتغل لعدم اشتغاله على المشتغل (قوله وأدخل الاعناق في السير) أى أراد بادخالها في السير جرحا بقاء الملبسة للمقتضية للملبسة الفعل لها وأنها سائرة لان مرجع الملبسة الى الاسناد وحيث فيكون السيل مسندا للاعناق تقديره وذلك الاسناد مجاز على وحيد ينفى الكلام مجازان عقليان لفظى وهو اسناد السيل الى الاباطح وتقديره وهو اسنادا الى الأعناق

لان

وراعى ما يراه الناظر من سواده اذا نظر قدمه واذا نظر خلفه واذا رفع البصر ومده في عرض الجو * وأما باعتبار الثلاثة أعنى الطرفين والجامع فسته أقسام

فالبيت مشتمل على ثلاث مجازات أحدها مجاز بالاستعارة والآخران مجازان عقليان فلما أن أضاف الى الاستعارة هذين المجازين صارت الاستعارة غريبة (قوله لان السرعة والبطء الخ) علة لخدوف أى وإنما أدخل الاعناق في السير وأسند لها تقدير لان سرعة السير وبطأه يظهران غالباً فيها فهى سبب في فهم سرعة السير وبطئه فلما كانت سبباً في فهم (٩١) ذلك وادرا كه صارت كأنها سبب

في وجود السير وحينئذ فاسناد السير تقديره للاعناق من باب اسناد الشيء الى ما هو كالسبب فيه والحاصل أن الشاعر استعار سيل الماء لسير الابل في الحقل الذى فيه دقيق الحصى استعارة مبتدلة لكثرة استعمالها ثم أضاف اليها ما أوجب غرابتها وهو تجوز آخر وذلك بأن أسند السيلان الذى هو وصف للابل في الأصل الى محله من باب اسناد ما للحال الى المحل اشعاراً بكثرتها وأدخل الاعناق في السير حيث قال وسالت بأعناق المطى الأبطح أى وسالت الأبطح ملتبسة بأعناق المطى فقد تضمن ذلك الكلام كون الاعناق سائلة لان الاعناق تظهر فيها سرعة السير وبطؤه وبقية الاعضاء تابعة لها واسناد السير الى الاعناق الذى تضمنه كلامه مجاز آخر من اسناد الشيء الى ما هو كالسبب فيه فلما أن أضاف الى

لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالباً في الاعناق ويتبين أمرهما في الهوادي وسائر الأجزاء تستند اليهما في الحركة وتنبهما في الثقل والخفة (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعار له والجامع (سته أقسام) لان المستعار منه المستعار له اما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلى أو بالعكس تصير أربعة والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلى لا غير

يقتضى كونها هي المسند اليها في الحقيقة كما قررنا ولو كانت مجرورة لفظاً ويحتمل أن يريد من ادخلها في السير جرماً بالباء المقتضية للباسه الفعل لها وقد تقدم أن تلك الملابس مرجعها الى الاسناد وقد تقدم أيضاً أن سبب ادخالها في السير كون هواديهما أى مقدمهما فيه تظهر السرعة وضدها وسائر الأعضاء تابعة لها فيكون ادخالها في السير باعتبار كون التركيب اقتضى أصالة الاسناد لها لأجل كونها كالسيف للدلتها على حال الحركة والدال سبب لفهم المدلول فنزل ذلك منزلة السبب في الوجود فهذه الاعتبارات والمحل اكتملت بالاستعارة للباسه له بدقة وبهذا يعلم أن المراد بالتصرف أن يضم اليها شيء آخر دقيق فيكون استعمالها في محبة ماذق غريباً ثم أشار الى تقسيم الاستعارة باعتبار الثلاثة فقال (و) الاستعارة تنقسم أيضاً (باعتبار الثلاثة) أعنى المستعار منه والمستعار اليه والجامع بينهما انقساماً آخر وذلك أن المستعار منه والمستعار له إما أن يكونا حسيين معاً أو يكونا عقليين معاً أو يكون المستعار منه حسياً والمستعار له عقلياً أو بالعكس أعنى أن يكون للمستعار له حسياً والمستعار منه عقلياً وقد علم مما تقدم في التشبيه وهو أنه متى كان الطرفان أو أحدهما عقلياً لم يكن الجامع العقلياً لاستحالة قيام الحسى بالعقلى لان وجه الشبه المسمى هنا جامعاً لا بد أن يقوم بالطرفين فاذا كانا أو أحدهما عقلياً امتنع قيام الحسى بذلك العقلى منهما أو من أحدهما والثلاثة الأخيرة من هذه الأقسام

قد تحصل الغرابة لادخال الاعناق في السير لان سرعة سير الابل أكثر مما تظهر في أعناقها وقال في الايضاح قد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لاحاق الشكل بالشكل كقول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف أعجازاً وبكسل

أراد وصف الليل بالطول فاستعاره صلماً يتمطى به اذ كان كل صلب يطول عند التمطى وبالع أن جعل له أعجازاً بردف بعضها بعضاً ثم أراد أن يصفه بالثقل على كل قلب ساهر لمساك بده فاستعاره كالسلايين بدأى بثقل قال عبد اللطيف البغدادي ينبغي أن لا تبعد الاستعارة جسداً فتعزب عن الفهم ولا تقرب جداً فتستبرد وخير الأمور أوسطها (و) باعتبار الثلاثة الخ ش أى الاستعارة باعتبار الثلاثة وهى الطرفان والجامع سنة أقسام وإنما كان باعتبارها وان كان التقسيم بالحقيقة للجامع لان اختلاف الجامع كان باعتبار ما للطرفين من حسى وغيره والسته تشبيه محس شيء بمحس شيء بوجه حسى أو عقلى أو مختلف أو عقلى أو مختلفان والحسى المستعار منه أو عكسه والثلاثة لا تكون الابل بوجه عقلى

استعارة السيلان هذين التجوزين وهما اسناده الى مكانه لفظاً واسناده الى سببه ضمناً صارت الاستعارة غريبة (قوله ويتبين أمرهما) أى أمر السرعة والبطء (قوله في الهوادي) جمع هادية وهى العنق يقال أقبلت هوادى الخيل اذا بدت أعناقها وسميت الاعناق هوادى لان البهيمة تهتدى بعنقها الى الجهة التى تميل اليها وقيل ان الهادية مقدم العنق وهو ما فى الصبحا وعلى الأول وهو أن الهوادي هو الاعناق يكون قول الشارح ويتبين أمرهما في الهوادي من قبيل الاظهار في محل الاضمار إشارة الى أن الاعناق تسمى بالهوادي (فرد في الثقل والخفة) أى ثقل السير وخفته

استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي أو بوجه عقلي أو بما بعضه حسي وبعضه عقلي واستعارة معقول لمعقول واستعارة محسوس
معقول واستعارة معقول لمحسوس كل ذلك بوجه عقلي لما مر أما الاستعارة لمحسوس بوجه حسي فكقوله تعالى فأخرج لهم عجلا
لنا ليخوار فان المستعارة ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند لقائه
فيها التربة التي أخذها من موطئ حيزوم فرس جبرائيل عليه السلام

(قوله لما سبق في التشبيه) أي من (٩٢) أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معا فإذا كانا أو أحدهما

لما سبق في التشبيه لكنه في القسم الأول اما حسي أو عقلي أو مختلف أصير ستة وإلى هذا أشار بقوله
(لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه
ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط) التي سبكتها نار السامري عند لقائه
في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل عليه الصلاة والسلام

الأربعة فيمطاطرف عقلي فتعين كون الجامع فيها عقليا وأما القسم الأول وهو ما يكون طرفاه حسيين
معا فيمكن أن يكون الجامع فيه عقليا كما أو حسيا كما أو يكون بعضه حسيا ويكون بعضه الآخر
عقليا فتصور فيه ثلاثة أقسام آخر وقد تقدمت أمثلتها في التشبيه فإذا كان في القسم الأول باعتبار
الجامع ثلاثة أقسام والأقسام بعده ثلاثة فالجميع ستة أقسام وإلى وجه وجود تلك الأقسام كما بينا
وإلى أمثلتها أشار بقوله (لان الطرفين) أي انما قلنا ان هناسة أقسام لان الطرفين (ان كانا حسيين
فالجامع اما حسي) أي اما أن يكون حسيا لما علم أن الحسي يقوم بالحسيين (نحو) قوله تعالى
(فأخرج لهم) أي لبني اسرائيل (عجلا) جسدا له خوار (فان المستعار منه) لفظ العجل (ولد
البقرة) المعنوية (والمستعار له) وهو الذي أطلق عليه لفظ العجل في الآية هو (الحيوان الذي
خلق الله تعالى من حلي القبط) وهم قبيلة فرعون والحلي بضم الحاء جمع حلي بفتحها وسكون اللام

لما سبق في التشبيه وعلل كونها ستة بما يتضمّن ذكر التشبيه فقال لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع
على أقسام * الأول أن يكون حسيا مثاله قوله تعالى فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه
حقيقة العجل وهو ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط والجامع الشكل
والجميع حسي كذا قالوه وفيه نظر لان الجامع ليس مجرد الشكل بل الشكل والحوار اما كل منهما على
انفراد أو مجموع الأمرين ومثله قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فان المستعار منه
حركة الماء على الوجه المسمى موجا والمستعار له حركة الانس والجن أو أيا جوج ومأجوج وهما
حسيان والجامع ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب قال السكاكي ومنه قوله عز اسمه واشتعل
الرأس شيبا فالمستعار منه النار والمستعار له الشيب والجامع بينهما هو الانبساط والثلاثة حسية
(قلت) مراد السكاكي أن الشيب هنا استعارة بالسكناء استعير لفظ الشيب والمراد النار بعداء أن
الشيب فرد من أفراد النار ثم ذكر اشتعل استعارة تخيلية لان الاستعارة التخيلية تقرن بالاستعارة
بالسكناء وقد اعترض عليه المصنف بأن قال ليس ذلك مما نحن فيه لان فيه تشبيها تشبيها الشيب
بشواظ النار في بياضه وانارته وتشبيهه انشاره في الشعر باشتعالها في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه

عقليا وجب كون الجامع
عقليا وامتنع كونه حسيا
لاستحالة قيام الحسي بذلك
العقلي منهما أو من أحدهما
(قوله لكنه) أي الجامع
وقوله أو مختلف أي بعضه
حسي وبعضه عقلي (قوله
تسريسة) أي لان القسم
الأول باعتبار الجامع ثلاثة
أقسام والأقسام بعده ثلاثة
فالجميع ستة وحاصلها
أن الطرفين ان كانا حسيين
فالجامع اما حسي أو عقلي
أو بعضه حسي وبعضه
عقلي فهذه ثلاثة وان
كانا غير حسيين فاما أن
يكونا عقليين أو المستعار
منه حسيا والمستعار له
عقليا أو بالعكس فهذه
ثلاثة أيضا ولا يكون
الجامع فيها الا عقليا (قوله
وإلى هذا) أي الى وجود
تلك الأقسام الستة وإلى
أمثلتها أشار بقوله الخ (قوله
فالجامع اما حسي) أي لان
الحسي يقوم بالحسيين
(قوله فأخرج لهم) أي

فأخرج موسى السامري لبني اسرائيل (قوله جسدا) أي بدنا بلحم ودم وقوله له خوار أي له صوت البقر وهذا
بدل من عجلا (قوله فان المستعار منه ولد البقرة) أي فان الذي استعير منه لفظ العجل ولد البقرة لانه موضوع له (قوله والمستعار له) وهو
الذي أطلق عليه لفظ العجل في الآية (قوله الذي خلقه الله تعالى) أي على شكل العجل (قوله من حلي القبط) بضم الحاء وكسر اللام
والياء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كئدي وثدي والقبط بكسر القاف وسكون الباء قبيلة فرعون من أهل مصر واليهيم
تنسب النياب القبطية بالضم على غير قياس كما في الأطول (قوله التي سبكتها) صفة للحلي لانه اسم جنس والسامري كان رجلا حدادا
في زمن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام واسم ذلك الرجل أيضا موسى منسوب لساورة قبيلة من بني اسرائيل (قوله التربة)
هي لغة في التراب

والجامع لها الشكل والجميع حسى وكتوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فإن الاستعار منه حركة الماء على الوجه المخصوص والاستعار له حركة الانس والجن أو يأجوج ومأجوج وهما حسيان والجامع لهما ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب وأما قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فليس مما نحن فيه وان عدمه لان فيه تشبيهين تشبيه الشيب بشواظ النار في بياضه وانارته وتشبيه انتشاره في الشعر باشتعالها في سرعة الانبساط مع تذكر تلافيه والاول استعارة بالكناية (٩٣) والجامع في الثاني عقلي وكلامنا في غيرها

(قوله من موطئ فرس جبريل) أي من محل وطء فرس جبريل الارض بحوافرها واسم تلك الفرس حيزوم كما في شرح الايضاح وكانت اذا وطئت الارض بحوافرها ينخضر محل وطئها بالنبات في الحال فكشف للسامري عن جبريل وهو راكب لتلك الفرس ورأى اخضرار محل وطئها في الحال فسولت له نفسه ان التراب الذي وطئته تلك الفرس يكون روحا لما ألقى فيه فأخذ منه شيئا وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حلينا من القبط لعمرس عندهم فقال لهم ائتوني بالحلي أجمع لكم الاله الذي تطلبونه من موسى يعني حين قالوا له اجعل لنا إلها كما لهم آلهة فأتوه بذلك الحلي وصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بلحم ودم وله خوار أي صوت كصوت العجل فقال هو وأتباعه لبني اسرائيل هذا إلهكم

(والجامع الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع (حسى) أي مدرك بالبصر

وذلك أن السامري وهو حداد منسوب لسامرة وهو اسم قبيلة كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسولت له نفسه أن تراب ذلك الاثر يكون روحا فيما ألقى فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حلينا من القبط لعمرس لديهم فقال لهم ائتوني بالحلي أجمع لكم الاله الذي تطلبونه من موسى يعني حين قالوا له اجعل لنا إلها كما لهم آلهة فأتوه بذلك الحلي وصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بلحم ودم له خوار كما جعل فقال هو وأتباعه لبني اسرائيل هذا إلهكم وإله موسى الذي تطلبونه من موسى ففسد هنا وذهب يطلبه وكان ذلك في وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للنجاة وسبقهم موسى طلبا لرضوان الله تعالى فوقعت هذه الفتنة بآثره كما نص الله تعالى في كتابه العزيز قيل ان سبب اختصاص السامري بمعرفة ذلك أن أمه كانت ألقته عام ولد في كهف لينجوا من ذبح فرعون اذ كانت ولادته في سنة تذبذب أبناء بني اسرائيل فبعث الله عليه في ذلك الكهف جبريل ليخبره أثر فرسه وذلك لما قضى الله تعالى عليه من الفتنة فلمستعار منه هنا هو ولد البقرة المعلومة والمستعار له هو الحيوان المخلوق من الحلي (والجامع) بينهما هو (الشكل) أي الصورة في الحيوان وولد البقرة اذ شكلهما أي صورتهما المشاهدة واحدة (والجميع) أي المستعار منه واليه والجامع بينهما (حسى) أي مدرك

والاول استعارة بالكناية والجامع في الثاني عقلي وكلامنا في غيرها * قلت فيما قاله نظرأما قوله ليس كلامنا في الاستعارة بالكناية فصحيح بالنسبة الى المصنف فانه لم يتسكّم في الاستعارة بالكناية في هذا الباب أما السكاكي فانه ذكر جميع أقسام الاستعارة ثم عقها بتقسيم الاستعارة على الاطلاق الى هذا التقسيم فكلامه أعم من ذلك نعم المصنف لا يصح منه هذا المثال لان الاستعارة بالكناية عنده مستعملة في موضعها حقيقة فلا مدخل له في هذا القسم اذ الحقيقة ليس فيها مستعار ومستعار منه وجامع وأما قوله الجامع في الثاني عقلي فليس كذلك لان الجامع في الثاني مركب من عقلي وحسى لان الانبساط حسى وتعدر التلافي عقلي لا يقال هذا لا ينحس السكاكي من الاعتراض لانه جعل الجامع حسيا لأنا نقول السكاكي لم يجعل تعدر التلافي جزءا من الجامع بل قال الجامع هو الانبساط ورأى الطيبي في الجواب عن هذا السؤال أن التشبيه هنا على سبيل التمثيل وليس من شرط التمثيل رعاية جميع الالفاظ بل أن يكون التشبيه منتزعا من عدة أمور متوهمة سواء حصل ذلك من كلمة واحدة أم من كلمات وقال انه على رأي الزخشمري لا يكون فيه تشبهان كما في الايضاح بل ثلاثة تشبيه الشيب بالكناية واشتعل بالتحجيل والرأس أيضا فانها كالحطب بالنسبة الى النار وأشار الى القسم الثاني بقوله

وإله موسى الذي تطلبونه من موسى نسبه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للنجاة وسبقهم موسى طلبا لرضوان الله فوقعت هذه الفتنة بآثره قيل ان سبب اختصاص السامري بمعرفة ذلك أن أمه كانت ألقته عام ولد في كهف لينجوا من ذبح فرعون اذ كانت ولادته في سنة تذبذب أبناء بني اسرائيل فبعث الله في ذلك الكهف جبريل ليريه فعرّف أثر فرسه وذلك لما قضى الله من الفتنة (قوله والجامع الشكل) أي الصورة الحاصلة في الحيوان وولد البقرة اذ شكلهما أي صورتهما المشاهدة واحدة ان قلت ان كون الآية من قبيل الاستعارة فيسهل بحث اذ قوله جسدا له خوار صريح في أنه لم يكن جسدا لا يقال للبقرة انه جسده صوت البقر وقد ابدل بدل السكل فظهر أنه ليس عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخطيط الابيض من

* وأما استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي فكقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإن المستعار منه كسحط الجلد وازالته عن الشاة ونحوها والمستعار له إزالة الضوء عن مكان الليل وما بقي ظله وهما حسيان

الخط الاسود من الفجر فان البيان أخرجه من الاستعارة الى التشبيه فقلت ان البديل انما أخرجه عن كون المراد به العجل الحقيقي وعين أن المراد منه العجل الادعائي أعني الحيوان المخلوق من الخلق فالبدل قرينة على الاستعارة كبرحي في آيت أسد ارحمى بخلاف قوله من الفجر فانه أخرج الخط الأبيض عن أن يكون المراد به الخط الحقيقي وهو ظاهر وأخرجه عن أن يكون المراد به الخط الادعائي أعني الفجر اذ لا بين الشيء نفسه فلا بد من تقدير المثل (قوله نحو وآية لهم) أي وعلامة لهم على قدرة الله وقوله نسلخ منه النهار أي نكشف ونزيل عنه أي عن مكان ظلمته أي عن المكان الذي فيه ظلمته فمن بمعنى عن التي للجأزة على حد قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله وفي الكلام حذف مضافين وقوله النهار أي ضوء النهار ففيه حذف مضاف وتقدير السلام هكذا وآية لهم الليل نكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فاذا هم مظلمون فشب إزالة ضوء النهار عن المكان الذي فيه ظلمة الليل بكسحط الجلد واستعير السليخ لازالة واشتق من السليخ نسلخ بمعنى نزيل والجامع ترتب (٩٤) أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السليخ وترتب حصول الظلمة

(وإما عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإن المستعار منه) معنى السليخ وهو (كسحط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضع اقفاء ظله (وهما حسيان

بالبصر كما لا يخفى (وإما عقلي) هو معطوف على قوله إما حسي أي إذا كان الطرفان حسيين فالجامع إما حسي كما تقدم وإما عقلي وإنما صح أن يكون عقلياً في الحسيين لما علم من جوار انصاف المحسوس بالمعقول وذلك (نحو) قوله تعالى (آية لهم الليل نسلخ منه النهار) فاذا هم مظلمون (فان) لفظ نسلخ مشتق من السليخ وهو مستعار من محسوس لمحسوس لان (المستعار منه) لفظ السليخ هو معناه المعلوم وهو (كسحط الجلد عن لحم الشاة والمستعار له) أي والذي استعير له لفظ السليخ المأخوذ منه نسلخ هو (كشف الضوء) أي ازالته (عن مكان) ظلمة (الليل) والمراد بمكان الظلمة الهواء أو المقدار الذي تكون فيه الظلمة من الزمان وإنما قدرنا الظلمة قبل الليل لان الليل عبارة عن الزمان المخصوص وهو الذي يتوهم كونه مكاناً للظلمة ولا يتوهم له من حيث انه زمان مكان آخر الابتساف ويحتمل أن يكون أطلق الليل على الظلمة نفسها (وهما) أي المستعار منه وله هما كسحط الجلد وكشف الضوء (حسيان) باعتبار متعلقهما وذلك كاف

(وإما عقلي) أي تشبيه محسوس بوجه عقلي نحو قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فالمستعار منه كسحط الجلد عن لحم الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهما حسيان والجامع بينهما ما يعقل من ترتب أمر على آخر أي على آخر يضادهو يعقبه وقد يقال الجامع خرج شيء من شيء (قال) المصنف وقيل المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وليس بسد بدله لانه لو كان كذلك لقال فاذا هم مبصرون ولما قال فاذا هم مظلمون أي داخلون في الظلام) قلت عبارة السكاكي هي عبارة الامام

على ازالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل (قوله معنى السليخ) أي معنى لفظ السليخ فلاضافة حقيقية ويصح جعلها بيانیه ولا تقدير (قوله عن نحو الشاة) أي عن الشاة ونحوها (قوله والمستعار له كشف الضوء) أي ازالته وانتراعه وقوله عن مكان الليل المراد بمكان الليل الهواء الذي بين السماء والارض وقيل سطح الارض وعلى كل حال المراد بكون ما ذكر مكاناً ليل أنه مكان لظله أي لظلمته أي أنه مكان تظهر فيه

ظلمته والافاليل والنهار عبارة تان عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحت ولا معنى لسكون أحدهما له مكان في الزمان والجامع الذي تكون فيه الشمس فوق الافق يقوم الضوء بذلك المكان للتقدم وتزال الظلمة عنه فيحصل الابصار وفي الزمان الذي تكون فيه الشمس تحت الافق تقوم الظلمة الحاصلة في ذلك الزمان بالمكان المتقدم ويزال الضوء عنه فيحصل الاظلام وعدم الابصار (قوله وهو موضع اقفاء ظله) أي ظل الليل والمراد باقفاء الظل ظهوره والمراد بظلمة ظلمته وأشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف عن مكان الليل على حذف مضاف أي عن مكان ظله أي ظلمته أي عن المكان الذي يظهر فيه ظله وظلمته وقد علمت أن ذلك المكان الذي يظهر فيه ظله وظلمته اما الهواء أو سطح الارض على ما فيه من الخلاف وإنما قال الشارح القاء ظله ولم يقل القاء ظلمته تبعاً لالاضاح والكشاف اشارة الى أن الظلمة أمر وجودي كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى وجعل الظلمات والنور وحينئذ فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله وهما حسيان) أي مدركان بحاسة البصر إن قلت ان كلام من كسحط الجلد وازالة الضوء أمر عقلي لا وجود له في الخارج لانها مصدران والمعنى المصدرى لا وجود له في الخارج وحينئذ فلا يكونان محسوسين قلت جعله الكسحط والازالة محسوسين باعتبار الهيئة المحسوسة الحاصلة عندهما أو باعتبار متعلقهما وهو اللحم والضوء وذلك كاف في حسيتهما ولا يقال ان الترتب اذ انظر لمتعلقه أيضا كان محسوساً فلهذا نظر لمتعلقه وجعلت الاستعارة في الآية المذكورة طرفاً جامعاً حسيات لأننا نقول ترتب أمر على آخر هذا

والجامع لهما ما يعقل من ترتب أمر على آخر وقيل المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وليس بسد يدانه لو كان ذلك لقال فاذا هم مبصرون ونحوه ولم يقل فاذا هم مطمئنون أى داخلون فى الظلام قيل ومنه قوله تعالى اذ أرسلنا عليهم الريح العقيم فان المستعار منه المرأة والمستعار له الريح والجامع المنع من ظهور النتيجة والآخر فالطرفان حسيان والجامع عقلى وفيه نظر لان العقيم صفة للمرأة لا اسم لها وكذلك جعلت صفة للريح لاسما والحق ان المستعار منه مافى المرأة من الصفة التى تمنع من الحمل والمستعار له مافى الريح من الصفة التى تمنع من انشاء مطر والقاح شجروا والجامع لهما ما ذكر

كللى صادق بترتب محسوس على محسوس وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجة على العلم بالمقدمات فتعلق الترتب ليس دائما محسوسا وان كان فى خصوص ما نحن فيه محسوسا فلذا لم ينظر لتعلقه بخلاف السليخ وازالة الضوء ثم ما قلناه من أن الضوء حسى هو مبنى على القول بأنه أجرام لطيفة تنصل بمحسوس توجب إبطاءه عادة وأن الظلمة أجرام لطيفة تنصل بالأجرام الحسية توجب عدم الابصار لما اتصلت به عادة وأمان قلنا ان الضوء كون الاجرام بحيث ترى لاتصال (٩٥) الاجرام اللطيفة الاشرافية بها والظلمة

كون الاجرام بحيث ترى لاتصال الاجرام اللطيفة غير الاشرافية بها كان كل من الضوء والظلمة عقليا (قوله والجامع ما يعقل) أى والجامع بين الطرفين الأمر الذى يعقل أى يدرك بالمثل وهو مطلق ترتب أمر على آخر ولا شك أن فى الاول ترتب ظهور اللحم على كسحط الجلود وفى الثانى ترتب ظهور ظلمة الليل على كشف ضوء النهار (قوله دائما أو غالبا) أى سواء كان حصوله عقب حصول الامر الآخر دائما أو غالبا وقوله كترتب ظهور

والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقب حصوله دائما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على الكسحط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب أمر عقلى وبيان ذلك أن الظلمة هى الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غرقت الشمس فقد ساخ النهار من الليل أى كسحط وأزىل كما يكسحط عن الشئ الشئ الطارى عليه السانله

فى حسيتهما والافهما مصدران كل منهما عبارة عن تعاقب القدرة بالمقدور وهو أمر عقلى ثم حسية الضوء والظلمة بناء على أن الاول أجرام لطيفة تنصل بحجم الهواء أو بجميع الاجرام الحسية بحيث توجب ابصارها عادة والثانى أجرام كذلك توجب عدم الابصار لما اتصلت به وعليه يكون المراد بالمكان الهواء كما تقدم أو الاجرام الموجودة فى زمن الليل والنهار على وجه التوسع وأمان قلنا ان الضوء كون الأجرام بحيث ترى لاتصال الأجرام اللطيفة الاشرافية بها والظلمة ترفع ذلك فالظلمة عقلية وانما حسيتهما باعتبار أن مقابلها المحسوس تدرك عند انقضاء ابصارها فكأنها لما نشأ ادراكها عند انقضاء الاحساس محسوسة ومقابل فى الظلمة يقال فى الظل على أن كون الضوء مبصرا بنفسه لا يتخلو من توسع ضرورة وانك لا تستطيع أن تزعم أنك أبصرت الاجرام اللطيفة بنفسها بل أبصرت بها كما يبعصر بأشعة العين فى زعم المعتزلة من غير رؤيتها بنفسها (والجامع) بين الطرفين الذكورين الحسيين عقلى اذ هو (ما يعقل من ترتب أمر على آخر) فان فى كل منهما ترتب أمر على آخر فى الاول ترتب ظهور اللحم على

فخر الدين والزنجاني وليس ما ذكره مراد السكاكى بل مراده بظهور النهار من ظلمة الليل زوال النهار وبقاء الظلمة غير أنه تجوز فى اطلاق ظهور النهار على زواله وهذا يستعمل كثيرا كما تقول ظهر فلان من

اللحم على الكسحط راجع لقوله غالبا لأن ترتب ظهور اللحم على الكسحط ليس دائما لانه قد يكسحط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقا به من غير ازالة له عنه فقد وجد الكسحط بدون ظهور اللحم وقوله وترتب ظهور الظلمة الخ راجع لقوله دائما فهو اف ونشر مشوش وقال العلامة السيد هذا التردد يباين معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام وحيث قد قلناه دائما إشارة للمذهب الحكيم من أن النتيجة لازمة للمقدمتين لزوما عقليا فليسكون حصولها عقب حصولها دائما وقوله أو غالبا إشارة الى المذهب المختار من أن لزومها لهما عادى بطريق الفيض وجرى العادة من الله تعالى والمولى سبحانه قى فيفيض وقد لا يفيض فيسكون حصول النتيجة عقب حصول المقدمتين غالبا بهذا الاعتبار لادائما (قوله عن مكان الليل) متعلق بكشف (قوله وبيان ذلك) أى وبيان ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وفى سم أى وبيان التشبيه بين كسحط الجلد وكشف الضوء عن مكان ظلمة الليل (قوله هى الاصل) أى فى كل حادث اذ مرجعها لعدم الظهور وعدم ظهوره أصله وانما يظهر اذا طرأ الضوء عليه وبدل لهذا قوله عليه الصلاة والسلام خلق الله الخلق من ظلمة ثم رش عليهم من نوره (قوله والصور) أى والصور طار عليها وقوله بضوئه الأولى حذفه وجعل الضوء ساتر للظلمة مبنى على أن الظلمة وجودية وحيث كان الضوء طارئا على الظلمة يسترها كان كالجلد الطارى على عظام الشاة ولحمها فيسترها (قوله فقد ساخ النهار) أراد به النور والضوء لا الزمان انقدر بحركة الفلك من طلوع الشمس لغروبها والمراد فقد ساخض

النهار وقوله من الليل أي عن مكان ظلمة الليل فمن بمعنى عن وفي الكلام حذف مضافين (قوله فجعل ظهور الظلمة الخ) كان الاول أن يقول فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ لان السلوخ في الآية بمعنى الاظهار لكن لما كان تشبيه الاظهار بالاظهار مستلزما لتشبيه الظهور بالظهور اختار التعبير به (قوله اهابه) أي جلده (قوله وحيث) أي وحين اذ جعل السلوخ بمعنى كشف الضوء أي زعمه وازالته لا بمعنى ظهوره (قوله صح قوله تعالى فاذا هم مظلمون) أي داخلون في الظلام ولعله تعرض للصحة دون الحسن لانتفاءه على ما ياتي للشارح في آخر العبارة عن العلامة في قوله ولوجعلنا السلوخ الخ (قوله لان الواقع الخ) علة لقوله صح وقوله عن مكان الليل أي عن مكان ظلمته (قوله وأما على ما ذكر في المفتاح الخ) مقابل لمحدوف أي أما على ما ذكره المصنف من أن المستعار له كشف ضوء النهار وازالته عن مكان ظلمة الليل فلا إشكال في قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقب ازالة الضوء عن مكان ظلمة الليل هو الاظلام وأما على الخ (قوله من أن المستعار له ظهور النهار) الاول اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطولع الفجر فهو يقول شبه اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطولع الفجر بكشط الجلد عن نحو الشاة واستعير اسم الشبه به وهو السلوخ للشبه واشتق منه نساخ بمعنى نظهر منه النهار (قوله ففيه) أي في قوله فاذا هم مظلمون إشكال (قوله لان الواقع بعده) أي بعد ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله إنما هو الابصار) أي فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون أي داخلون في الظلام (قوله وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين) أي كلام المصنف القائل ان المستعار له كشف الضوء وازالته عن مكان ظلمة الليل وكلام السكاكي القائل ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وحاصل ما ذكره (٩٦) ذلك البعض أوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق وذكر العلامة

الحفيد في حواشي المطول وجها رابعا وحاصله أن المراد بالنهار في قول السكاكي المستعار له ظهور النهار مجموع المدة التي هي من طلوع الشمس الى غروبها لا ظهوره بطولع الفجر ولا شك أن الواقع عقيب جميع المدة الدخول في الظلام ومعنى الآية على هذا وآية لهم الليل نظهر أي نخرج منه جميع النهار فيعقب هذا الاظهار

فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سخاله اهابه عنه وحيث أنه صح قوله تعالى فاذا هم مظلمون لان الواقع عقيب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام وأما على ما ذكر في المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه إشكال لان الواقع بعده إنما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أي ظهور وظلمة الليل من النهار أو بأن المراد من الظهور التمييز

كشط الجلد أي ازالته عن اللحم وفي الثاني ترتب ظهور الليل أي ظلمته على كشف ضوء النهار عنه وأما نسب السكشط الى الضوء لان الظلمة أصل الحادث اذ عدم ظهوره أصل وإنما يطرأ الضوء عليه فاضوء ظاهري طارئ على الظلمة كالجلد طارئ على أصل عظام الشاة ظاهري ثم الترتب للذ كور اذا كان هذا المكان أي خرج منه وكتب عمر الى أبي عبيدة رضي الله عنهما أظهر من معك من المسلمين الى الارض أي اخرج بهم الى ظاهرها والتحقق أن ما أراد المصنف وما أراد السكاكي متعاكسان الا أنهما راجعان لمعنى واحد فان المصنف بنى على ان النهار والجلد ظرفان للظلمة ولحم الشاة فنقول الدخول في الظلام (قوله على القلب) قد سبق أن السكاكي يقبل القلب مطلقا وان لم يظهر فيه اعتبار لطيف فاندفع ما يقال ان القلب اذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط ولم يظهر هنا اعتبار لطيف وحيث أنه فلا يصح حمل كلام السكاكي عليه لقيحه (قوله أي ظهور ظلمة الليل من النهار) هذا قلب لقول السكاكي ظهور النهار من ظلمة الليل ثم ان قوله من النهار يحتمل التضمن أي ظهور وظلمة الليل منفصلة من النهار أي بفرغه أو أن من لا ابتداء أي ظهور وظلمة الليل مبتدأ ذلك الظهور من مكان النهار أي من مكان ضوئه هذا وما ذكره من الجواب بالقلب يشكل على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون مع الاظلام لآعقبه حتى تتأني المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداءها وبالاظلام التوغل في الظلام والاستمرار فيه * وعلم أن جعل المستعار له ظهور وظلمة الليل من النهار بناء على ارتكاب القاب في كلام السكاكي يؤدي لارتكاب القاب في الآية أيضا لان المعنى حيث ذكره الليل نسلخه من النهار أي نظهر ظلمته بانفساله من النهار فاذا هم مظلمون تأمل (قوله أو بأن المراد من الظهور التمييز) أي ومن في كلام المفتاح بمعنى عن والمعنى أن المستعار له تمييز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام ويرد على هذا الوجه الثاني أنه ان أراد بالتمييز ازالة النهار عن مكان الليل باعدامه في مرأى العين فهذا بعينه الوجه الذي ذكره بعد بقوله أو بان الظهور بمعنى ازالة الخ وان أراد بالتمييز عن مع بقاء وجوده في مكان الليل فهو فاسد اذ الضوء والظلمة لا يجتمعان في محل لتضادهما وان أراد بالتمييز عنه سال كونه موجودا في مكان آخر وهو تحت الارض فهو فاسد لانه من قبيل نقل الأعراض من محل الى محل آخر فلم يبق لهذا الوجه للثاني في كلام البعض معنى مستقل صحيح فتأمل اه يعقوب

(قوله أو بأن الظهور) أى فى كلام المفتاح (قوله بمعنى الزوال) أى وحينئذ فالمنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل ولا شك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام فقد عاد كلام المفتاح (٥٧) لكلام المصنف (قوله كما فى قول

الحامسى) أى كالظهور الذى فى قول الشاعر

الحامسى فانه بمعنى الزوال

(قوله وذلك عار الخ) هذا

عجزيت من أبيات

الحامسة صدره

أعبرتنا ألبانها ولحومها

وذلك عار يا بن ربطة ظاهر

وقبله

أنتسى دفاعى عنك إذ أنت

مسلم

وقد سال من ذل عليك

قراق

ونسوتكم فى الزوع باد

وجوهها

يخلن اماء والاماء حرائر

الاستفهام للانكار ومسلم

على صيغة للمفعول أى

مخلى من أسلحته خلعت

بنمو بن من ير يد النكابة

به وقرقاسم وادأى اشتد

الذل عليك فى ذلك الوادى

حتى صار مثل السيل

الذى يسيل به عليك

والزوع الخوف ويخلن

أى يظن تلك النسوة اماء

لكونهن مكشوفات

الوجوه والجمال أنهن

حرائر فى نفس الأمر

والاستفهام فى أعبرتنا

أى لا انكار أى لم تعيرنا

بألبان الابن ولحومها مع

أن اقتناء الابل مباح

والاقتناع بلحومها وألبانها

جائز فى الدين وفى العقل

أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما فى قول الحامسى * وذلك عار يا بن ربطة ظاهر * وفى قول أبى ذؤيب * وتلك شكاة ظاهر

معناه حصول أمر عقب حصول آخر دائما وغالبا فلا ينافى أن يكون حسيا لان الحاصل ان كان موجودا حسيا كالجرم قبل هذا الحصول فحصوله بعد آخر يكون معناه حصول سكونه أو حر كته بعد سكونه أو حر كة آخر والسكون والحركة حسيان وان كان معدوما فحصوله وجوده والوجود باعتبار متعلقه حسى وذلك كافى فى الحسية وكونه عقليا باعتبار كونه كايا لا يوجب الخروج عن الحسية لان الجامع بهذا الاعتبار حسى كله وجهه عقليا باعتبار أن الحاصل ظهور اللحم عن السكشط وظهور الظلمة عن كشف الضوء والظهور يرجع الى الابصار وهو عقلى يرد عليه أن الظهور حسى باعتبار الظاهر فتأمل ثم قوله ترتب أمر على آخر ان روعى فى الترتب مطلق من غير رعاية نسبة الى الجامع بين السكشط والكشف كان قولنا دائما أو غالبا اشارة الى المذهبين فى ترتب النتيجة على الدليل اذ قيل ان الترتب فيها عقلى لا يتخلف فيكون ترتبها دائما وقيل ليس ترتبها عقليا فيكون غالبا ولكن هذا خروج عما يناسب الحالة الراهنة مع أن المذهب الثانى لا ينافى الدوام كما لا يخفى وان روعى فيه الحالة الراهنة كان الدوام والغلبة اشارة الى أن السكشط لا يستلزم ترتب ظهور اللحم كما اذا أزيل التزاق الجلد بعدو مثلامع بقائه ساترا بناء على أن السكشط ازالة التزاق أو كسطط ليلام ان مقتضى ما ذكر المصنف بل صريحه كما تقدم أن المشبه الذى استعمله السلف هو كشف الضوء عن الليل والمستعار منه هو كسطط الجلد عن الشاة ومقتضاه أن الساتر هو الضوء والمستور الظاهر بعد ازالة الضوء هو الظلمة كما أن الساتر فى جانب المشبه هو الجلد والمستور هو اللحم وبيان ذلك التشبيه المقتضى لما ذكر أن الظلمة كما تقدم هى الأصل لان مرجعها الى عدم الطهور وعدم ظهور الحادث سابق على ظهوره والنور طارىء عليها فهو يسترها أى يزيلها بضوئه أى باشرافه وهو كونه بحيث يظهر به ما اتصل به والنور سببه العادى هو الشمس فادأى وجدت وحده وطراً على الظلمة وادأى غرت ذهب النور عن الظلمة ووضحت الظلمة فصار ذهابه لاستمقابه ظهور مستور بمنزلة كسطط الجلد عن الشاة اذ الجلد ساتر ولحمها مستور يستعقب ظهوره بعد الاخفاء كسطط الجلد عنه كذهاب الضوء واذا كانت الظلمة هى الآتية سبب ذهاب نور النهار المستعار له كسطط الجلد عن الشاة لانه كفو فى استعقاب مستور هو لحم الشاة فى الثانى والظلمة فى الأول صبح بعده فاذاهم مظهره ولا يقال ذهاب الضوء لا يتأخر عنه ظهور الظلمة حتى يكون عقبه لانا نقول ذهاب الضوء وظهور الظلمة مفهومان مختلفان وهب أنهما حصلوا فى وقت

فتقول سلخت النهار عن الليل كما تقول سلخت الجلد عن الشاة والسكاكى بناء على أن الظلمة ظرف للنور ألا ترى أنه قال المستعار له ظهور النهار وظلمة الليل والمستعار منه ظهور المسالوخ من جلده فلا بد أن تتقدم أنه أراد أن الظلمة ظرف للمور ليكون المسالوخ منه مشبها بالمسالوخ منه والمسالوخ مشبها بالمسالوخ والسكاكى من القولين مرجح أما كلام المصنف فيشهد له أمران أحدهما لفظى وهو أن كلام اللغويين بين شهد أن المسالوخ هو الجلد والمسالوخ عنه الشاة ونحوها والشاة وان سميت مسالوخة فلا اعتبار أسماء لوخ عنها الجلد كذا يقتضيه كلام جماعة من اللغويين فلا يشك أن النهار هو المسالوخ لانه مفعول نسخ فليكن هو الظرف والثانى معنوى وهو أن الظلمة سابقة على النور لسبق الليل على النهار والبارى على الشىء المستولى عليه هو الجدير بانظرف وأيضا فان النور هو المنكشف

(١٣ - شرح المخلص - رابع) وتفرقها فى المحتاجين اليها احسان فذلك عار ظاهر أى زائل لا يعتبر (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين مصدر بمعنى الشكاة وصدر البيت وعبرها الواشون أى أحبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

كما أنه يقول وتلك شكايه زائل عنك عار هافنا ذلك بما ذكر محمد أذى لا عار عليك فيه (قوله عنك عارها) هو بكسر الكاف (قوله وذكر العلامة الخ) هذا اشارة الى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح ودفع الاشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قلب في كلامه ولا تاويل الظهور في كلامه بالتمييز والزوال لان الكلام اتمامه موسوق لهذا صريحا (قوله مثل سلخت الالهاب عن الشاة) أى نزعت عنها (قوله سلخت الشاة عن الالهاب) أى أخرجتها منه (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) أى وعليه فمعنى الآية وآية لهم الليل نخرج منه النهار فالساخ مستعار لخراج النهار من ظلمة الليل فقوله صاحب المفتاح المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل مراده بالظهور الاخراج وفيه أنه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد فاذا هم مظلمون لان اخراج النهار من ظلمة الليل بطولع الفجر والاطلام عند الغروب وحينئذ فلا يصح الاثيان باذا الفجائية وأجاب الشارح عنه بقوله وصح قوله الخ (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) أى وذهب المصنف الى الأول لانه قال فان المستعار منه كسحط الجلد أى نزعه عن نحو الشاة ومعولم الذى يناسب أن يتقل اليه اسمه وهو السليخ ازالة الضوء ولذا قال والمستعار له (٩٨) كشف الضوء أى نزعه تأمل (قوله وصح قوله الخ) حاصله أن الليل لما كان عموم

عنك عارها * أى زائل وذكر العلامة في شرح المفتاح أن السليخ قد يكون بمعنى النزع مثل سلخت الالهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الالهاب فذهب صاحب المفتاح الى الثاني وصح قوله فاذا هم مظلمون بالفاء لان التراخي وعدمه مما يختلف باختلاف الأمور والعادات وزمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل الا في أضغاث ذرات الزمان

واحد وتحققا معا كتحقق في القدم مع وجود الحادث لكن لما تعقل أحدهما تعقل الثاني مرتبا عليه في الادراك نزل ذلك منزلة الترتب الزماني ولما لم تكن هناك مهلة صلحت الفاء في الترتب ولا يقال ذهب الضوء مشعر بوجود الظلمة فبأن بينهما ترتبا عقليا يصح به وجود الفاء ولو اتحد زمانهما في الخارج لكن اشعار الذهب بالظلمة ينافي المفاجأة لاقتضاءها عدم خطوط المفاجأة كما تقتضى أنه مما له خطر لانا نقول فن البلاغة مبنى على تحقق أو نزل منزلة المتحقق فعظمة أمر الليل وعمومه أوجب تنزيه منزلة ما لا يخطر بالبال فان الشيء اذا عظم خطره يقال بدلى منه أمر لا يخطر بالبال على وجه البلاغة ولو خطر ذلك الأمر بالبال فللمفاجأة نقول على هذا استعملت فيما من شأنه أن يخطر تنزيلا له منزلة ما لا يخطر لعظمته وعزته شأنه فعبارة المصنف فيما اقتضته على هذا لا يرد عليها شيء لان الواقع بعد المستعار له هذا الاظلام وهو صحيح عليها اذ المستعار له عنده هو ذهب الضوء عن مكان الليل والواقع بعده هو الاظلام على ما قررنا وأما عبارة السكاكى حيث قال ان المستعار له هو ظهور النهار من ظلمة

قال الفراء الأصل الظلمة والنهار طار عليها وهو الذى يشهد له أصول علم الهيئة من أن مخروطات النور الحاصل من وقوع شعاع الشمس على وجه الأرض وانعكاسه محيط بمخروط ظل الأرض احاطة الجلد الأسود بالمساوئ فاذا زال ضوء الشمس عن وجه الأفق بواسطة (١) مخروط الظل اليه فهو زمان الليل وأما كلام السكاكى فيرجحه قوله تعالى منه فان الجلد وان كان مساوئا للشاة مساوئا عنها الا أن الشاة

جميع الأقطار أمرا مستهظما كان الشأن أنه لا يحصل الا بعد مضي مقدار النهار بأضغاث ذرات وما جاء عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط ولم يحصل بعد ما ينبغي له فيما يتبادر نزل منزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شيء وعبر بالفاء الموضوع لما يعد في العادة مترتبا غير مترسخ (قوله مما يختلف باختلاف الأمور والعادات) أى فقد يطول الزمان بين أمرين ولا يعد ذلك الزمان مترخيا لكون العادة تقتضى أطول منه فيستغنى التكلم ويلحقه بالعدم ويجعل الأمر الثاني غير مترسخ فيستعمل الفاء كما في قولك تزوج زيد فولد

له مع أن بين التزوج والولادة مدة الحمل الا أن العادة تعده معاقبا للتزوج وكما في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وقد بقصر الزمان بين أمرين والعادة في مثله تقتضى اعتبار المهلة فيؤتى في ثم كافي قولك جاء الشيخ ثم الطلبة فتأخرهم عنه ولودرجة تعده المادة مهلة لان الشأن مقارنة مجيئهم لحيشه وكما في قوله تعالى ثم أنشأناه خلقا آخر بعد قوله فكسونا العظام الخ (قوله وزمان النهار) أى الذى مبدؤه طلوع الفجر وضايفه زمان للنهار بيانية (قوله وان توسط بين اخراج النهار من الليل) أى بين اخرجه من الليل السابق بطولع الفجر (قوله وبين دخول الظلام) أى دخول الظلام اللاحق بالغروب (قوله لكن لعظم الخ) أى لكن لما كان دخول الظلام بعد اضاءة النهار شأنه عظيم حتى ان من حقه أنه لا يحصل الا بعد نهات متعددة صار حصوله بعد نهار واحد أمرا قريبا فلذا أتى بالفاء (قوله وكونه مما ينبغي) من عطف السبب على السبب (قوله ذلك الزمان) أى وهو النهار

(١) قوله بواسطة مخروط كذا في الأصل ولعل في الكلام سقطا والأصل بواسطة ميل مخروط الخ كتبه مصححه

عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقب اخراج النهار من الليل بلامهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجأة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل

الليل ففيها اشكال لان السالغ على هذا وهو المستعار قد أطلق على ظهور النهار من ظلمة الليل والواقع بعد ظهور النهار بعد خفائه من ظلمة الليل هو الابصار لا الاظلام وقد يؤول التوفيق بين كلام السكاكي والمصنف بأوجه (أحدها) أن ظهور النهار إنما يحصل بظهور جميع أجزائه ولا يكون ذلك الا بظهور آخر جزء منه وبوجود لحظته يقع الغروب فيكون الواقع بعد ظهوره جميعا هو الاظلام فيعود كلامه لكلام المصنف وفيه أن النهار هو انتشار جميع أجزاء الضوء والخصوص وقد وجد ذلك عند الطالع ولم يوجد إظلام والمقدر الذي استمر فيه ذلك الضوء كآزمان كل حادث فان الحادث يوجد بجميع أجزائه فاذا انعدم بعد استمراره لا تجعل لحظة عدمه من أجزائه فكما تعقل هذا في حادث غير النهار فكذلك النهار وهذا ظاهر على أن المراد بالنهار الضوء وهو الاقرب (وثانيها) أن الكلام على وجه القلب والتقدير ظهور ظلمة الليل من النهار والواقع بعد ظهور الظلمة بعد خفائها من النهار وهو الاظلام وفيه أن القلب لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط ولم يظهر هنا اعتبار لطيف وذلك كاف في قبحه (وثالثها) أن المراد بالظهور التمييز ومن معنى عن والمعنى أن الاستعارة تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام ويرد عليه أنه ان أريد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل باعدامه في مرأى العين فهو الوجه الرابع على ما سنذكره وان أريد تمييزه عنه مع بقاء وجوده في مكان الليل فهو فساد لا يجتمعان وتمييزه عن حال كونه موجودا في مكان آخر هو الذي نفي بعده في مكان الليل فلم يبق لهذا الثالث معنى مستقل صحيح تأمله به والوجه الرابع أن المراد بالظهور الزوال كما في قول أبي ذؤيب

وعبرها الواشون أني أحبها * وتلك شكاة ظاهرك عارها

أي زائل عنك عارها والشكاة الشكية يقال شكى وشكاة اذا توجع بعض من أعضائه فكأنه يقول ونأذك بما ذكرنا مجرد أذى لا عار عليك فيه وكذلك قوله * وذلك عار يا ابن رطة ظاهرك *

مسبوخة من الجلد حينئذ ان حملناه على الاول لم تأويل من فيه معنى عن وتكون للجائزة كما قيل في قوله تعالى فويل للفاسية فلو بهم من ذكر الله أي عن أو تأويل نسلخ ينخرج ويشبهه قول الواحدى في الآية نسلخ نخرج منه النهار اخراجا وكذلك قال الرمانى وبالجملة ما ذكره المصنف أقرب والقولان مجتمعان على أن المراد زوال المور ووجود الظلمة بغروب الشمس قال السكاكي إنما أراد بظهور النور خروجه وزواله بالشكية بالعروب فلا يبقى سوى الظلمة قال السيرازى السليخ يستعمل بمعنى النزح تقول سليخت الاهداب عن الشاة أي نزعته عنها ويستعمل بمعنى الاخراج تقول سليخت الشاة من الاهداب فهما صحيحان وتقدير الآية على الأول نزعنا النهار وكان كاللباس فصار ليلا فاذا هم داخلون في الظلام على الفور كما هو موضوع الفاء وتقديرها على الثاني أخرجنا النهار من الليل فلم يبق شيء من الليل وذلك بطالع الشمس ثم أورد على نفسه أنه لو كان كذلك لما قال تعالى فاذا هم مظلمون والفاء للتعقيب وأجاب بأن الفاء قد تستعمل لجرد الترتيب فالمراد فاذا هم مظلمون بعد انقضاء النهار ولما كان النهار المتوسط بينهما يزول قطعا جعل كالزائل واستعملت الفاء واذا الفجائية قال ولا يستقيم اذا الفجائية الا اذا كان السالغ بمعنى الاخراج اذا يستقيم أن تقول نزعنا ضوء الشمس ففاجأ الظلام كما لا يقال كسرت السكون ففاجأ الانكسار بخلاف قولك أخرجت النهار من الليل ففاجأ الليل قلت ما ذكره من أنه لا يقال غابت الشمس فاذا الظلام بمنوع وقد قال تعالى حتى اذا جاءوها بعد قوله تعالى وسيتق الذين

(قوله عد الزمان قريبا)
أى فلذا أنى بالفاء (قوله)
وجعل الليل كأنه
يفاجئهم الخ) أى فلذا أنى
بأذا الفجائية وقوله كأنه
يفاجئهم عقب الخ أى
يحصل لهم من غير توقع
له حينئذ (قوله وعلى هذا)
أى ما ذكر من قوله لكن
لعظم الخ (قوله حسن اذا
المفاجأة) أى لان دخول
الظلام غير خروج النهار
ومفاجئ له بهذا الاعتبار
(قوله ففاجأه) أى الخروج
المفهوم من أخرج

ولو جعلنا السليخ بمعنى النزع فلننزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام

أي زائل وربطة اسم امرأة وإذا كان الظهور بمعنى الزوال فالواقع بعد زوال النهار عن الليل هو الاظلام وهذه الوجوه كلها إذا تمت ردت كلام السكاكي الى كلام المصنف كما لا يخفى والشارح العلامة وجه كلام السكاكي بما لا يحتاج به الى رده لكلام المصنف وبما يقتضي أن عدم رده لكلام المصنف أرجح فذكر أن السليخ قد يكون بمعنى النزع مثل قول القائل سليخت الابهاب عن الشاة أي نزعته عنها وهو الذي اعتبر المصنف النقل عنه لانه قال استعير من كسحط الجلد أي نزعته ومعلوم أن الذي يناسب أن ينقل اليه حينئذ هو إزالة الضوء ولذلك قال استعير لسكشفت الضوء وانما قلنا هو المناسب لان متعلق كل منهما سائر لما يخرج بعد زواله ولا يناسب نقله للظهور بعد الخفاء كما لا يخفى ثم قال وقد يكون بمعنى الإخراج كما يقال سليخت الشاة عن الابهاب والذي يناسب أن ينقل اليه اظهار ماستر بغيره وهو الذي اعتبره السكاكي في هذه الاستعارة ولا يخفى أنه لا يناسب أن ينقل لازالة الساتر واذهابه بل لإخراج المستور وما ذكره العلامة يتم ان صح لغة في كل منهما على الاصل والافيدعي أنه في أحدهما من باب التقلب وأنه مثلا للنزع دائما فقول القائل سليخت الشاة عن الابهاب قلب فعلى الاول يعقبه ظهور الاظلام فناسب الفاء في فاذا هم مظاهرون حقيقة وعلى الثاني يحتاج الى ابداء لطيفة في صحة الفاء لان الذي يكون عقب اظهار النهار من الليل واخراجه منه الذي شبه بإخراج الشاة من الابهاب هو الابصار ووجه ذلك أن الليل لما كان عمومها جميع الاقطار أمرا مستظما كان المتبادر أن لا يحصل الا بعد مضي مقدار النهار بأضعاف ولما جاء عقب ظهور النهار ومضي زمانه فقط ولم يحصل بعد ما ينبغي له فيما يتبادر من نزول منزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شيء لان وجوده لا يكون شأنه أن يحول كعدمه بالنسبة لتلك الحيلولة فغير بالفاء ولا شك أن اعتبار التعاقب كالم يحصل فيه للاشعار بعظمة أمره وأنه مما ينبغي أن لا يكون الا بعد أضعاف أوقات ذلك الشيء ككافي الليل مع النهار مما يستتبع خسفت الفاء المشعرة بالمعاقبة المشار بها لهذه اللطيفة وقد علم

(قوله ولو جعلنا السليخ بمعنى النزع) أي كما ذهب اليه المصنف (قوله عن الهواء) أي الذي هو مكان الليل أي المكان الذي يلي ظلمته فيه

اتقوا بهم الى الجنة زمرا وان كان بحيثهم عقب سوقها اليها والذي ألجأ الشيرازي الى هذا التكشف أنه ظن أن ظهور النور من الظلمة لا يكون الا ببقاء النور ظاهرا وطولع الشمس وليس كذلك فانما يريد السكاكي بخروج النور وظهوره خروجه عن الافق فلا يبقى من شيء عند غروب الشمس وزوال الشعاع والله أعلم به بقي على الجميع اعتراض وهو أن قولهم ان الطرفين حسيان والجامع عقلي ممنوع يحتمل أن يقال ان ترتب أمر من هذين على الآخر حسي فان خروج الجلد وانصراف النهار وظهور الظلمة والشاة كله محسوس مشاهد فهو حسي ويمكن أن يقال كشف الضوء وهو ازالتة غير محسوس بل متعلق وانما المحسوس الضوء نفسه وقد يجاب عنه بأن إزالة النور هو اظابة الشمس وهو مشاهد وبرز الظلمة مشاهد وذلك ترتيب لا ترتب والجامع ليس ذلك بل هو الترتب فالترتيب حسي والترتيب الذي هو أثره عقلي وكذلك كشف النور عن الظلمة حسي وانكشافه للترتب على الكشف عقلي لكن هذا التحقيق يجر الى فساد أن يكون الترتيب هو الجامع ويتقضى أن يكون الجامع هو ترتب شيء على آخر فحينئذ يصح الاعتراض ويرجع حاصله الى أن الجامع ليس بالترتيب بل الترتب والترتيب حسي ومثل السكاكي استعارة ما طرفاه حسيان ووجهه عقلي بقوله تعالى اذ أرسلنا عليهم الرج العقيم فالاستعارة له الرج والاستعارة منه المرأة والجامع المنع عن ظهور النتيجة والاثار فالطرفان حسيان والجامع عقلي قال المصنف فيه نظر لان العقيم صفة للمرأة لا اسم لها ولذلك جعله صفة للرج لا اسما كأنه يريد أن العقيم هو المستعارة منه وهو صفة خير عقلي وقد تقدم لنا في باب التشبيه الكلام على الاستعارة من اسم الفاعل ونحوه وأنهم عدوها عقلية وان كانت واقعة على ذات كقوله ٥٥ أخوالهم

لم يستقم أولم يحسن كما إذا قلنا كسرت الكوز

أن هذا الوجه يقتضى أن الاظلام بعد الفعل الذى هو اظهار النهار ولا شك أن اظهار النهار لا يشعر بالليل ولا يترتب عليه بلامهلة لوجود الملهة حسا وإنما انتفت بالاعتبار السابق ومعلوم أن المفاجىء هو الآتى من غير ترقب ويستعظم أمره غالبا والاظلام هو الذى آتى بالترقب وهذا مستعظم وأما لم يترقب الليل لأن اظهار النهار لا يشعر به خسفت اذا الفجائية هنا على هذا الوجه لاقتضائها أن الاظلام جاء من غير ترقب وخسفت الفاء مع ذلك كما تقدم وأما الوجه الاول فالفاء فيه ظاهرة بأمرها باعتبار الترتيب العقلى كما تقدم والمفاجأة تحتاج أيضا الى تأويل وقد ي بناء فيما تقدم وإنما احتاجت لان ازالة الضوء يعلم منه وجود الاظلام فلا يؤتى فيه بما يقتضى المفاجأة ألا ترى الى قولك كسرت اللبنة لا يصح أولا يحسن فيه أن يقال فاذا هي منكسرة لان الانكسار يشعر بالكسر لانه مطاوعه وهو حاصل بحصوله فكندا اذ هاب الضوء يشعر بالاظلام حتى كأنه مطاوعه ويحصل معه فلا تحسن فيه المفاجأة وإنما لم نقل لا تصح لامكانها بالاولى السابق الذى قد يدعى فيه أنه تكلف فقد ظهرت بهداحة كاذم السكاكى من غير حاجة لاردالى كلام المصنف وترجعه بصحة المفاجأة فيه بلا تكلف والفاء فيه للاعتبار

حتى خالد بعد موته * وكلام المصنف واعتراضه ماش على هذا لأن العقيم صفة لذات وقد تقدم منا الاعتراض على ذلك بأن قولنا أخواله علم حتى معناه رجل حتى غنى صفة جارية على ذات محسوسة وتلك الذات هي المشبه به فيكون المشبه به محسوسا وهذا السؤال جار بعينه هنا وفيه تأييد لما يقوله السكاكى بل عقيم أقرب الى أن يكون محسوسا من نحو الحى والعالم لأن الحى مدلوله شئ له الحياة لا يدل على خصوص جسم أو غيره وعقيم ليس مدلوله على ما ذكره شيثاله العقم بل هو خاص بالعقيم عن اولادة فمدلوله انسان لها العقم فقد يقال انه من هذه الحيثية أقرب للدلالة على الذات فيصح ما زعمه السكاكى ويصح بذلك قوله المستعار له المرء إلا لأن العقيم بعيد ذلك وأما لانه ليس المشبه به على التحقيق بل المشبه به المرء العقيم والمعنى أذكر سلنا عليهم الرج المشبه بالمرء العقيم * واعلم أن هذا المكان أشكل على الشيرازى فمن بعده حتى قالوا ان هذا عند السكاكى استعارة له بالكناية فإنه ذكر المشبه وهو الرج ولم يذكر المشبه به وهو المرء بل ذكر صفة وهو العقيم وهو غلط فان الاستعارة بالكناية أن يراد بالمشبه المشبه به لادعاء أنه فرد من أفراد المشبه به كما تريد بالنية السبع لادعاء أن النية فرد من أفراد السباع ثبت بذلك اغتيالها الذى هو صفة جنس السباع وهذا المعنى لا يتأتى هنا لانه ليس الغرض اثبات أن الرج فرد من جنس النساء فان ثبوت ذلك للرج لا يفيد أنها عقيم لان العقيم ليست صفة ثابتة للنساء مطلقا ولا غالبا والذى أوقعهم فى ذلك قول السكاكى ان المشبه به المرء وهو لا يريد أن المشبه به غير مذكور بل يريد أن المشبه به المرء المستعار من لفظ العقيم على ما سبق فليتأمل ثم قال المصنف الحى أن المستعار منه مافى المرأة من الصفة التى تمنع الحمل المستعار له مافى الرج من الصفة المانعة من انشاء المطر والقاح الشجر والجامع لهما ما ذكر وهو المنع من ظهور الشجر اه وفيه نظر لان المستعار منه هو اللفظ المجازى المسمى بالاستعارة وهو هنا لفظ عقيم فكيف يجعل المستعار له الصفة وهى لم تذكر والاستعارة عبارة عن ذكر أحد طرفى التشبيه وقال بعضهم المشبه والمشبه به ههنا الرج والمرأة وهما حسيان والاستعارة هنا ممكنة لكون المذكور هو المشبه به وهو الرج دون المشبه به وهو المرأة والعقيم استعارة تخيلية لا يعلم أن جميع ما تقدم هو مبنى على أن استعمال عقيم فى الرج مجاز وقد قال الجوهري يقال رجل عقيم ورج عقيم لا تلقح سحبا ولا شجرا فيحتمل أن يكون العقم للرج حقيقة وقال الراغب أصل العقم اليبس المانع من قبول الأثر يقال رج عقيم يصح أن يكون بمعنى فاعل وهى التى لا تلقح سحبا ولا شجرا

(قوله لم يستقم أى لان
الدخول فى الظلام
مصاحب لنزع الضوء
وحينئذ فلا يعقل الترتيب
الذى تفيدده المفاجأة فان
قلت انه مستقيم نظرا
لسكون نزع الضوء علة
فى دخول الظلام ودخول
الظلام معقول له والعلة
والمعقول مترتبان فى
التمتع من حيث
اختلافهما فى الرتبة فالحالة
تلاحظ أولا والمعقول
يلاحظ ثانيا فلنا الاستقامة
وان حصلت بذلك لا يحسن
الحمل على ذلك لا يحسن
لان التبادر من قولنا نزع
ضوء الشمس عن الهواء
فمفاجأة الظلام أن الترتيب
بينهما باعتبار الزمان والمعنى
عليه غير مستقيم كما علمت
والحاصل أن قولنا نزع
ضوء الشمس عن الهواء
فمفاجأة الظلام إما غير
مستقيم ان اعتبر أن الترتيب
الذى تفيدده المفاجأة
زمانى وإما غير مستحسن
ان اعتبر أن ذلك الترتيب
رتبى

ففاجأه الانكسار (وإما مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (كقوله رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة) وهو حسي

اللطيف ولقائل أن يقول المفاجأة في الوجه الاول اعتبرت للطيفة السابقة كما قررناها في تفسير كلام المصنف ولانسلم وجود التكليف فيه أصلا والفاء فيه كذلك والمفاجأة في الثاني تصح بل تأويل والفاء فيه تحتاج لما تقدم فاعتدل الوجهان في وجود الاعتبار اللطيف في الفاء فهما بأن اعتبر في الاول الترتيب العقلي كالخشي وفي الثاني المهلة كعدمها وزاد الاول بالاعتبار اللطيف في المفاجأة وعليه فالوجه الاول أرجح تأمله (وإما مختلف) عطف على قوله اما حسي أي ان كان الطرفان حسيين فالجامع اما حسي كله أو عقلي كله أو مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي وإنما يتأتى الاختلاف عند التعدد وذلك (كقوله رأيت شمسا وأنت) أي والحال أنك (تريد) بلفظ الشمس (انسانا كالشمس) وتعتبر أنك إنما استعرت الشمس لذلك الانسان بعد تشبيهه به (في) وصفين (حسن الطلعة) أي حسن الوجه وسمى الوجه طلعة لانه هو المطلع عليه عند الشهود والمواجهة وقد تقدم أن الحسن يرجع الى الشكل

ويصح أن تكون بمعنى المفعول كالمعجوز العقيم وهي التي لا تقبل أثر الخير والذم لا تقبل ولم تتأثر لم تخط ولم تؤثر ومثل السكاكي أيضا لما نحن فيه بقوله تعالى فجعلناها حصيدا كائن لم نغن بالامس قال فالاستعارة له الارض المزخرقة والمستعار منه النبات وهما حسيان والجامع الهلاك وهو أمر عقلي قال الشيرازي وغيره يريد أن الاستعارة هنا بالكناية لكون المشبه مذكورادون المشبه به بقرينة وهو الحصد وفيه نظر لجواز أن يكون استعارة تحقيقية مصرحاً بما بأن يراد بالارض حقيقتها وقوله حصيدا أي نباتا حصيدا فالمشبه به في حكم المذكور لان حصيدا صفة التقدير فجعلناها نباتا حصيدا ولا شك أنك اذا قلت زيد كالراقم على الماء وطر فالتشبيه مذكوران لان تقديره كالشخص الراقم لا يرتاب في ذلك ثم ان الزخري قال التقدير فجعلنا زرعها حصيدا مشبها بما يحصد من الزرع وكأن لم يغن زرعها على حذف المضاف في هذه المواضع لا بد منه والالم يستقيم المعنى اه وهذا يقتضي أنه لا يرى أن هذا استعارة بالسكية ثم قول السكاكي ان الهلاك عقلي فيه نظر لان المراد به في جانب النبات الحصد وهو حسي وفي جانب الارض زوالها وهو حسي والافأى فرق بين ذلك وبين كشف الضوء عن الظامة وكشف الجلد عن الشاة وكل منهما زوال شيء وقد جعلهما حسيين وان قال ان الحسي انما هو الاهلاك لالهلاك كما ان الكشف والانكشاف عقلي فلنا مسلم ولكن لانسلم أن الجامع الهلاك بل هو الاهلاك لانه مدلول فجعلناها حصيدا ص (واما مختلف الخ) ش هذا هو القسم الثالث وهو أن يكون الطرفان حسيين والجامع مختلف فبعضه حسي وبعضه عقلي كقوله رأيت شمسا تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن والانسان والشمس وحسن الطلعة حسيات ونباهة الشأن عقلي قال المصنف وأعمل السكاكي هذا القسم وأجاب عنه بعض الشارحين بأنه لم يجر له لان التقسيم الى حسي وعقلي منفصلة مانعة الخلو فهي تصدق بكل منهما وبمجموعهما فانها ليست مانعة الجمع (قلت) والتحقق أنه ان أراد بالجامع المختلف أنهم اجماعان مستقلان فهذا القسم داخل في كلام السكاكي وأدل دليل على المصنف أنه صانع ماصنع السكاكي فيمأسا أي فانه قسم الاستعارة الى ثلاثة أقسام مطلقة ومرشحة ومجرد ولم يجعل منهارا بما وهو مجردة مرشحة لكن قال بعد الثلاثة قد يجتمع الترشيح والتجريد فلهذا نظر ماصنع السكاكي في كونه لم يجعل القسمة رباعية فاما أن يفسد تقسيم المصنف الآتي أو يكون السكاكي لاجابة به الى ذكر هذا القسم وأن يريد أنه جامع واحد مركب من أمرين حسي وعقلي فلم يدخل اذ لا يصدق عليه أنه حسي ولا أنه عقلي والظاهر أن المراد الاول لان حسن الطلعة ونباهة الشأن

وأما استعارة محسوس لمحسوس بما بعضه حسي وبعضه عقلي فكقوله رأيت شمسا وأنت تريد انسانا شبيها بالشمس في حسن الطلعة

(قوله ففاجأه الانكسار) أي فالانكسار مطاوع للسكسرو حاصل مع حصوله وحينئذ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضية المفاجأة فهو غير مستقيم فقد ظهر بما قاله الشارح السلامة صحة كلام السكاكي وظهر حسن المفاجأة على ما قاله لاعلى ما قاله المصنف (قوله كقوله الخ) قد نبه بعمل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلذا تركه في الافتتاح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أي الوجه وسمى الوجه طلعة لانه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة وقد تقدم أن الحسن يرجع للشكل واللون وهما حسيان فيكون حسن الطلعة المعتبر في التشبيه حسيا

ونباهة الشأن وأهل السكا كي هذا القسم وأما استعارة معقول لمعقول فكقوله تعالى من بعثنا من مرقدا فان المستعار منه الرقاد (قوله ونباهة الشأن) أى شهرته ورفته عند النفوس وعلو الحال فى القلوب للاشتغال على أوصاف حميدة توجب شهرة الذكر كالكرم والعلم والنسب وشرف القدر (قوله وهى عقلية) أى لانها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالى به وهذا أمر غير محسوس ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة ونباهة الشأن على الانفراد كالسكا كي جعل هذا القسم استعارتين احدهما بجامع حسى والاخرى بجامع عقلى فأسقط عد هذا القسم من (١٠٣) هذه الاقسام لعوده الى الجامع الحسى أو العقلى

(ونباهة الشأن) وهى عقلية (والا) عطف على قوله وان كانا حسين أى وان لم يكن الطرفان حسين (فهما) أى الطرفان (إما عقليان نحو من بعثنا من مرقدا فان المستعار منه الرقاد) أى النوم على أن يكون الرقاد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية أو على أنه بمعنى المسكان

واللون وهما حسيان فيكون حسن الطلعة المعتبر فى التشبيه حسيا (ونباهة الشأن) أى ارتفاع الشأن عند النفوس وعلو الحال فى القلوب وهذه النباهة يحتمل أن يراد بها العزاة التى تحدث فى النفوس بسبب حسن الطلعة وجمال المنظر فتكون لازمة للوصف قبلها ويحتمل أن يراد بها العزاة الحاصلة بأوصاف أخرى توجب ارتفاع الصيت وشهرة الذكر والوضوح عند العام والخاص والارتفاع على الاقران وتلك الأوصاف مثل الكرم والعلم والنسب وشرف القدر فتكون مستقلة عن حسن الطلعة وبكل تقدير فهى عقلية ادلا يخفى أنها بمعنى استعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالى به لرفته وذلك أمر غير محسوس فمجموع هذا الجامع بعضه الاول حسى وبعضه الثانى عقلى ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل منهما على الانفراد جعل هذا القسم استعارتين أحدهما بجامع حسى والاخرى بجامع عقلى فأسقط عد فى هذه الاقسام لعوده الى الجامع العقلى أو الحسى ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما عد كالمصنف وهو الحق كما عد فى التشبيه (والا) يكن الطرفان حسين فهو وجوابه معطوفان على قوله فان كانا حسين عطف الجمل وجوابه قوله (فهما) أى اذا لم يكن الطرفان حسين فذاذك الطرفان حينئذ (إما عقليان) معا يلزم أن يكون الجامع بينهما عقليا لعدم صحة قيام المحسوس بالمعقول كما تقدم ثم مثل للمعقولين فقال (نحو) قوله تعالى حكاية عن قول الكافرين يوم القيامة (من بعثنا من مرقدا) والمرقد يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى الرقاد ويحتمل أن يكون اسم مكان أى مكان الرقاد فان أريد الاول فلا شك أن المستعار منه الرقاد وتكون الاستعارة أصلية وان أريد الثانى فالاستعارة فى المشتقات لمصدرها وان كانت أسماء الاما كن لان تلك المعانى المشتقة من ألفاظها هى القيود اللهم بها فى المشتقات وأما الذات الملازمة لها فقد أخذت فيها على وجه العموم وسيأتى زيادة بيان لهذا فى المشتقات واذا كانت المصادر هى المقصودة بالذات فى المشتقات فالتشبيه فيها ينبغي أن يكون هو المعتبر فعليه أيضا تكون الاستعارة من المصدر أصلا وان كانت فى المرقد الذى هو اسم المكان على وجه التبعية وبشماها قوله (فان المستعار منه الرقاد) أى النوم فان أريد المرقد المصدر فأصلية كما تقدم وان أريد المكان فقد

جامعان لم يقصد منهما النشام حقيقة واحدة (قوله وإلا) إشارة الى القسم الرابع أى وان لم يكن الطرفان حسين (فهما عقليان نحو قوله تعالى قالوا يا ويلنا من بعثنا من مرقدا) فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والثلاثة عقلية وقد يقال المرقد اسم مكان الرقاد كما مضى

ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالمصنف عدده منها وهو الحق كما عد فى التشبيه (قوله عطف على قوله الخ) ظاهره أن المعطوف على قوله ان كانا حسين الشرط فقط وليس كذلك بل المعطوف مجموع الشرط وجوابه وهو قوله فهما إما عقليان الخ عطف الجمل (قوله إما عقليان) أى ويلزم أن يكون الجامع بينهما عقليا لما مر من عدم صحة قيام المحسوس بالمعقول (قوله نحو من بعثنا) أى نحو قوله تعالى حكاية عن قول الكفار يوم القيامة (قوله فان المستعار منه الرقاد) اعلم أن الرقاد فى الآية يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى الرقاد ويحتمل أن يكون اسم مكان أى مكان الرقاد فان أريد الاول فلا شك أن المستعار منه الرقاد وتكون الاستعارة أصلية وتقريرها أن يقال شبه الموت بالرقاد بجامع

عدم ظهور الفعل مع كل منهما واستعير اسم الرقاد للموت استعارة تصريحية أصلية وان أريد الثانى فيكون المستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذى يوضع فيه الميت وحينئذ فلا يتم قول المصنف فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت وأجاب الشارح بقوله الا أنه الخ وحاصله أن المنظور له فى هذا التشبيه هو الموت والرقاد لان المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات أنما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد والموت هنا نفس المكان والذات والتشبيه فى المقصود الا هم أولى وحينئذ فعل هذا الاحتمال الثانى يشبه الموت بالرقاد ويقدر استعارة اسم الرقاد للموت ويشتهق من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت أى المحل الذى يتقرر فيه دوام معنى الموت وهو القبر على طريق الاستعارة التنصير بجهة التبعية فتجده لمما ذكر أن المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت على كل من الاحتمالين الا أنه على الاول

والمستعار له الموت والجامع لها عدم ظهور الافعال والجميع عقلي

المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت أصالة وكذا على الثاني باعتبار الأصل وأما باعتبار النبية فالمستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذي هو المكان الذي يتقرر فيه دوام معنى الموت (قوله لأنه اعتبر التشبيه في المصدر) أى أولاً وفي المشتق تبعاً (قوله) إنما هو المعنى القائم بالذات أى وهو المصدر (قوله) وستسمع لهذا) أى لما ذكر من أن المقصود بالظرف اسم المكان والمشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات (قوله والجامع) أى بين الموت والنوم وقوله عدم ظهور الفعل أى مع كل منهما فكل من النائم والميت لا يظهر منه فعل وقد يشكّل بأن النائم يصدر منه أفعال الآن يقال ليس المراد بالظهور الوجود بل الكثرة والوضوح والمراد بالافعال الاختيارية المتعديها (قوله والجميع عقلي) أراد بالجميع الموت (١٠٤) والنوم وعدم ظهور الفعل أما الموت وعدم ظهور الفعل فكون كل

منهما عقلياً واضح وأما النوم فالمراد به انتفاء الاحساس الذي يكون في اليقظة لا آثار من ذلك الغطيط ولا شك أن انتفاء الاحساس المذكور عقلياً (قوله وقيل الخ) هذا الإشارة لاعتراض وارد على قول المصنف والجامع عدم ظهور الفعل مع كل وحاصله أن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وأشهر ولا شك أن عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له أقوى منه في الرقاد الذي هو المستعار منه وحينئذ فلا يصح جامعاً فالخلق (قوله أقوى) أى لأن في الموت نزال الروح والادراك بالحواس بخلاف النوم فإنه وإن أزيل معه الادراك بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل

الإلانة اعتبر التشبيه في المصدر لأن المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات واعتبار التشبيه في المقصود الأهم أولى وستسمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له أعنى الموت أقوى ومن شرط الجامع أن يكون المستعار منه أقوى فالخلق أن الجامع هو البعث الذي هو في النوم أظهر وأشهر وأقوى

استبرأ أصلها لما تقدم ولهذا عبر بالرقاد وإن كانت في المرقد تبعاً (والمستعار له الموت) على الأول أصالة وعلى الثاني باعتبار الأصل وباعتبار التبعية القبر الذي هو المكان لتقرر دوام معنى الموت (والجامع) بين الموت والنوم (عدم ظهور الفعل) مع كل منهما (والجميع) من الموت والنوم وعدم ظهور الفعل (عقلي) أما الموت وعدم الظهور فأمرهما واضح وأما النوم فالمراد انتفاء الاحساس الذي يكون في اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلاً ولا شك أن انتفاء الاحساس المذكور عقلياً وورد على كون الجامع عدم ظهور الفعل أنه في الموت الذي هو المستعار له أشد ومعنى أشد العدم لزومه للموت وعمومه في الافعال بحيث لا يظهر فعل معه أصلاً ومن لزومه أنكر ضعفاء العقول صحة أصل الافعال بعد الموت وهو الحياة بخلاف النوم فإن الفعل معه موجود في الجملة وأما تسلط العدم فيه على الافعال التي يعتديها وهي الاختيارية التي تقصد لأغراضها ولم يعتد بغيرها لعدم الفائدة مع قتلها ولذلك صح في الافعال عن النوم ولم يعتبر الفعل الملازم للنوم كالنفس فاذا علم أن عدم الافعال في النوم ولو صح باعتبار الاختيارية المذكورة هو في النوم الذي هو المستعار منه أضعف لم يصح أن يكون جامعاً لما تقرر وتقدم من أن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وشرط كون الجامع في المستعار منه أقوى هو المشهور نظراً إلى أن الاسم المنقول إنما ينقل بتأويل أن المشبه داخل في جنس المشبه

فيكون مستعاراً للمات موضع الموت إن كان يطلق عليه أو للمصدر فعلى الأول يكون استعارة محسوساً لمحسوس بجامع عقلي ومثل السكاكي لهذا القسم بقوله تعالى وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً فالمستعار منه القدوم والمستعار له الأخذ في الجزاء بعد الإمهال والجامع وقوع المدة في البين وفيه نظر لأن قدوم المسافر حسى وكون قدومه بعدمدة لا ينفى أن يكون حسياً بقيد عقلي وكذلك مثل بقوله تعالى سنفرغ لكهم أيها النعلان استعير نفرغ لنجاستها وهما عقليان وقد يقال الفراغ من شغل

لكونه

مع أصلاً لأن الروح بخلاف النوم فإن الفعل معه موجود في الجملة وأما تسلط العدم فيه على

الافعال التي يعتديها وهي الاختيارية التي تقصد لأغراضها ولم يعتد بغيرها لعدم الفائدة مع قتلها (قوله فالخلق الخ) هو من جملة القليل وقوله أن الجامع أى بين الرقاد والموت (قوله هو البعث) أى بناء على أنه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ والنشر بعد الموت وذلك القدر هو رد الاحساس السابق أما إذا قيل أنه مشترك بين الايقاظ والاحياء أو أنه حقيقة شرعية في الاحياء بعد الموت فلا يصح كونه جامعاً لعدم وجود معناه في الطرفين معاً (قوله أظهر) أى من حيث الادراك (قوله وأقوى) أى في الشهرة فهو مرادف لما قبله وليس المراد أنه في النوم أقوى بالنظر لمعناه لأن معناه في الموت أقوى لأن فيه رد الحياة واحساسها وفي النوم رد الاحساس فقط

وأما استعارة محسوس لمعقول

(قوله لكونه مما لا شبهة فيه لأحد) أى بخلافه في الموت فقد أنكره قوم وهذا له لكونه أشهر في النوم (قوله وقرينة الاستعارة) أى في هذه الآية أى القرينة المألوفة من أرادة الرقاد بمعنى النوم الذى هو المعنى الحقيقي (١٠٥) وأن المراد الموت وقوله هو كون

هذا الكلام كلام الموت أى بعد بشهم ولا شك أن الموت لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لأنه لم يكن حاصلًا لهم (قوله مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون) أى لأن ما وعد به الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره القائلون أولاً هو البعث من الموت لا الرقاد الحقيقي وأشار الشارح بقوله والقرينة كذا مع إلح إلى أن لتلك الاستعارة قرينتين أولاًها معنوية والثانية لفظية ثم إن طاهر الشارح أن قرينة الاستعارة المذكورة في هذه الآية ما ذكره من كون هذا الكلام كلام الموت بعد البعث سواء قلنا أن الجامع عدم ظهور الفعل أو قلنا أن الجامع مطلق البعث وهو كذلك أم على الثاني فلأن البعث جامع والجامع لا يكون قرينة لا شترًا كما بين الطرفين وأما على الأول فقد ذكر بعضهم أن ذكر البعث هو القرينة واعتضه الشارح في المطول بأن البعث لا اختصاص له بالموت لأنه يقال بعثه من نومه إذا أيقظه وبعث

لكونه مما لا شبهة فيه لأحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموت مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون (وأما مختلفان) أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى

به فيكون هنا فردان متعارف وغيره والمعنى المعتبر للدخال هو الذى يجعل كالجنس لها وكأن الاسم وضع له والاعترافية في أحد الفردين تقتضى أن يكون له أقوى ولو في تلك الأعرفية به وعلى هذا يتضح ورود ما ذكره الآن بحاجب بشبهة عدم الفعل في السوم السكتة شهوده كذا قيل وفيه ضعف لأن عدم الفعل في الموت كالضرورى بخلاف النوم وقيل يشترط كونه أقوى نظراً إلى أنه يكفي في أعرفية أحد الفردين كونه بالاسم أشهر وإن كان الجامع الذى جعل كالجنس لها متساوياً أو أضعف في المشهور بالاسم كما لا يشترط كون الوجه في التشبيه أقوى وعليه فيتنى ورود البحث لكن هذا يناقض ما اشترط أن الاستعارة مبنية على المبالغة في التشبيه حتى كأن الأول نفس الثاني في المعنى فإن هذا يقتضى أن المعنى للمحقق هو في أحد الطرفين أقوى ليحتاج إلى المبالغة في الإلتحاق والتسوية في المعنى لأنه إنما يقال بالغ في كذا إذا أنهى إلى ما هو أكل فالمبالغة في التشبيه توجب إبلاغ التشبيه لما هو أكل ولا مبالغة بغير هذا المعنى الذى ذكرناه إذ لا مبالغة تحصل بغير اعتبار المعنى للمحقق به وبغير اعتبار كماله في التشبيه به وأيضاً لا يقع نقل الاسم حتى يعتبر الجامع كالملة في التسمية والملة في المنقول عنه أقوى وأشهر فتأمل وعلى وروده يجعل الجامع بين الرقاد والموت هو البعث بناء على أنه موضوع للقدر المشترك بين الالفاظ والشعر بعد الموت وذلك القدر هو رد الاحساس المعهود في الحياة وأما إذا قيل أنه مشترك أوهو في الاحياء بعد الموت حقيقة شرعية فلا يصح كونه جامعاً لعدم وجود معناه في الطرفين معاً وعلى أنه هو الجامع بناء على ما ذكره لا يرد فيه البحث السابق لأنه في النوم أقوى في الشهرة وأظهر ادراكاً كذلك لا ينسكه أحد وإن كان معناه في الموت أقوى في المتعلق لأنه رد الحياة واحساسها وفي النوم رد الاحساس فقط وإذا كان الجامع هو البعث لوجوده في الطرفين لم يجعل قرينة على الاستعارة كما قيل بناء على أن الجامع عدم الفعل لأن الجامع لا يكون قرينة لا شترًا كما عاينا القرينة كون هذا الكلام الموت بعد البعث مع قولهم هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لأن الذى وعد الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره القائلون أولاً هو البعث من الموت لا الرقاد الحقيقي (وأما مختلفان) عطف على قوله أما عقليان أى إذا لم يكن الطرفان حسيين فمهما أن يكونا عقليين معاً كما تقدم وأما أن يكونا مختلفين بأن يكون أحدهما عقلياً

البدن حسى (قوله وأما مختلفان) إشارة إلى القسم الخامس وهو استعارة محسوس لمعقول كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر فإن المستعارة منه كسر الزحاجة وهو حسى كذا قال المصنف وفي قوله إن الصدع كسر الزحاجة نظر فإن الصدع في اللغة هو الشق سواء أكان لازجاجة أم غيرها والمستعار له التبليغ والجامع الدأبى وهما عقليان كأنه قال أين الأمر ابانة لا تدمحى كما لا يلتئم صدع الزحاجة كذا قالوه وفيه نظر لأن التبليغ حسى يدرك بحاسة السمع فهم على هذا حسيان ولو أن المصنف قال المستعار له اظهار الدين لكان أقرب فإن الاظهار قد يكون بطريق حسى أو بطريق عقلى قال الفراء أراد فاصدع بالأمر أى أظهر دينك ثم إن الآية لم يرد بها مطلق التبليغ بل التبليغ جهاراً ومطلق التبليغ كان واقفاً قبل نزول الآية والثأبى في الزحاجة حسى وفي التبليغ عقلى فالجامع بعضه حسى وبعضه عقلى

(١٤) - شروح التلخيص - رابع (الموتى إذا أنشروهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار لا حينئذ فتعين أن قرينة الاستعارة ما ذكره الشارح هنا على كالأقوالين في الجامع (قوله أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى) أى ويلزم أن يكون الجامع عقلياً كما مر

فكفوله تعالى فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه صدع الزجاجة وهو كسرهما وهو حسي والمستعار له تبليغ الرسالة والجامع لهما التأثير وهما عقليان كأنه قيل أين الأمر إبانة لانتمجي كما لا يلتزم صدع الزجاجة وكفوله تعالى ضربت عليهم الذلة جعلت الذلة محيطه بهم مشتملة عليهم فهم فيها كما يكون في القبة من ضربت عليه أو ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه اما ضرب القبة (١٠٦) على الشخص واما ضرب الطين على الحائط وكلاهما حسي والمستعار له حالهم مع الذلة

(والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان)

والآخر حسيا وهما حينئذ قد بان لانهما اذا اختلفا فاما أن يختلفا (والحسي) أي والحال أن الحسي (هو المستعار منه) والعقلي هو المستعار له (نحو) أي كالتفرقة في الاستعارة في نحو قوله تعالى (فاصدع بما تؤمر) فان الصدع استعارة طرفاها مختلفان والمستعار منه حسي (إذ أن المستعار منه) لفظ الصدع الذي اشتق منه اصدع هو (كسر الزجاجة) ونحوها مما لا يلتزم بعد الكسر (وهو) أي وذلك الكسر (حسي) باعتبار متعلقه واما قلنا كذلك لان الكسر عبارة عن تعلق القدرة بالفعل الذي هو تفرق الأجزاء على الوجه المذكور والتفرق حسي في موصوفه بخلاف تعلق القدرة به فهو عقلي ولكن يعدون الوصف حسيا باعتبار متعلقه (والمستعار له هو التبليغ) أي تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم ما أمر بأبلاغه باسمه المبعوث اليهم وبيانه لهم (والجامع) بين الكسر والتبليغ (التأثير) في متعلقهما وذلك أن التبليغ في الحقيقة بيان المبلغ والكسر تفريق أجزاء المكسور وهو في الزجاجة مصحوب بمعنى هو عدم صحة الالتئام وقد اشترك في التأثير أمافي التبليغ فلائ المبلغ أثر في العلوم المبلغة ببيانها وأما في الكسر فظاهر والمراد بالتأثير تأثير خاص وهو الموجب لكون التأثير لا يعود الى الحالة الأولى وهو أمر مشترك بين الطرفين أعني تأثير اليعود معه التأثير فيه الى الحالة الأولى وهو في كسر الزجاجة أقوى وأبين وبيانه فيهما أن التبليغ فيه تأثير هو بيان لا يعود للبين معه الى الخفاء بوجهه والكسر فيه تأثير هو كسر لا يعود للكسر معه الى الالتئام ولذلك يقال في تفسير اصدع أين الأمور إبانة لانتمجي أي لا تعود الى الخفاء كما أن كسر الزجاجة لا يكون معه التئام والاقرب أن هذا الجامع داخل في الماهية لدخول التأثير في مفهوم كل منهما لانه في التبليغ تأثير هو البيان المذكور وفي الكسر تأثير هو التفرق المذكور فتأمل فان الموضوع سهل دقيق (وهما) أي الطرف الذي هو التبليغ والجامع الذي هو التأثير (عقليان) فان قيل التبليغ اسماع فهو حسي باعتبار المتعلق قلت المراد تبليغ العاني ببيانها والبيان هو الايمان بما يتبين من غير تقييد بكونه حسيا ومعلوم أن ذلك الايمان عقلي لانه عبارة عن إيجاد شيء يبين من عبارة أو إشارة أو فعل فهو في أصله عقلي وإن كانت مصادقه حسية لان المصادق اذا تعددت وقصد القدر المشترك بينها لا يكون ذلك المقصود بها حسيا اذا لم يقصد القدر المشترك ليتأتى الجمع به من حيث انه كلي كما في سائر الجوامع واما قصد لذاته فصار عقليا تأمله ثم الصدع بمعنى الشق لا يتعدى بالبلاء فالباء في اصدع بما تؤمر

والسكا. كي أخذ في التبليغ قيد بذل الامكان وهو قيد عقلي فهو أقرب من كلام المصنف * ومنه قوله تعالى ضربت عليهم الذلة أي جعلت كالقبة المضروبة عليهم أو ملصقة بهم حتى انها صارت منهم ضربة

(قوله والحسي هو المستعار منه) أي والمستعار له عقلي (قوله فاصدع بما تؤمر) أي بلغ الأمة الأحكام التي أمرت بتبليغها لهم تبليغا واضحا فشبّه التبليغ بالصدع وهو كسر الشيء الصلب واستعير اسم الشبه به للشبه واشتق من الصدع اصدع بمعنى بلغ والجامع التأثير في كل أمافي التبليغ فلان المبلغ أثر في الأمور المبلغة ببيانها بحيث لا تعود لحالتها الأولى من الخفاء وأما في الكسر فلان فيه تأثيرا لا يعود للكسر معه الى الالتئام وهو في كسر الشيء الصلب أقوى وأبين ولذلك قال الشارح في تفسير اصدع أين الأمور إبانة لانتمجي أي لا تعود الى الخفاء كما أن كسر الزجاجة لا يعود معه التئام (قوله كسر الزجاجة الخ) في القاموس الصدع كسر الشيء الصلب وحينئذ فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل فالمراد كسر

الزجاجة ونحوها مما لا يلتزم بعد الكسر وجعل الكسر حسيا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته وذلك لان الكسر مصدر والمعنى المصدري لا وجوده في الخارج لانه مقارنة القدرة الحادثة للفعل وأما متعلق الكسر وهو تفرق الأجزاء (١) فهو أمر وجودي يدرك بالخاصة (قوله والمستعار له التبليغ) أي تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم ما أمر بأبلاغه الى المبعوث اليهم أي بيانه لهم وفي القاموس النبليغ الاصال وهو أمر عقلي يكون بالقول والفعل والتقرير فمن قال ان التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسي لم يأت بشيء اه عبد الحكيم (قوله وهما عقليان) أي والمستعار له الذي هو التبليغ والجامع الذي هو التأثير عقليان (١) وهو تفرق الأجزاء الخ من اضافة الصفة الى الموصوف والافتراق مصدر والمعنى المصدري لا وجوده في الخارج كتبه مصححه

والجامع الاحاطة أو اللزوم وهما عقليان وأما استعارة معقول لحسوس فله قوله تعالى انما لطفي الماء فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء للفرط وهما عقليان

(قوله والمعنى أن الامر) أى أظهره ووضحه وأشار الشارح بهذا الى أن الباء في بما تؤمر للتعبية وما مصدرية أى بأمرك وأن المصدر مصدر المبني للفعول قال في الكشف فاصدع بما تؤمر اجزبه وأظهره يقال صعد بالحجة اذا تكلم بها جهازا ويجوز أن تكون ما موصولة والعائد محذوف أى بما تؤمر به من الشرائع حذف الجار كقولك أمرتك الخير كذا في عبد الحكيم وفي المعنى تقلا عن ابن الشجري أن في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة حذف الأصل بما تؤمر بالصدع به حذف الباء فصار بالصدع حذف آل لإمتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدع ثم حذف المضاف كافي واسأل القرية فصار به ثم حذف الجار كالنال عمرون معدى كرب بـ أمرتك الخير فافعل ما أمرت به بـ فصار تؤمره ثم حذف الهاء (١٥٧) كما حذف في هذا الذي بعث الله رسولا

وبهذا يعلم أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا ويحتاج للحجاب بأن اصدع بمعنى أؤمر (قوله انما لطفي الماء) أى لما كثر حملنا كم أى حملنا آباءكم وأتم في ظهورهم أو المراد حملناكم وأنتم في ظهور آبائكم في السفينة التجارية على وجه الماء فشبه كثرة الماء بالتكبر المبرر عنه بالطغيان واستعبر اسم المشبه به وهو الطغيان لكثرة الماء واشتق من الطغيان طغى بمعنى كثر (قوله كثرة الماء وهو حسي) أى لان كثرة الماء مرجعها الى وجود أجزاء كثيرة للماء ولاشك

والمعنى أن الأمر ابانة لا تمنحى كما لا يلتمس صدع الزجاج (واما عكس ذلك) أى الطرفين مختلفان والحسي هو المستعار له (نحو انما لطفي الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء للفرط وهما عقليان

لا تخلو من تجوز بأن يضمن الصدع معنى تعدى بالباء كالجهر بالشئ والبوح بديانته والتصرح به وما أشبه ذلك (واما عكس ذلك) أى اذا اختلفا فاما أن يختلفا والحسي هو المستعار منه كما تقدم أو يكون العكس وهو أن يختلفا والحسي المستعار له (نحو) أى وذلك كالتطرفين في الاستعارة في نحو قوله تعالى (انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية) فان طغى مشتق من الطغيان وهو استعارة أحد طرفيها عقلى وهو المستعار منه والآخر حسي وهو المستعار له وذلك (أن المستعار له) أى لان الذى استعير له لفظ الطغيان وأخذ منه طغى هو (كثرة الماء) كثرة الماء مرجعها الى وجود أجزاء كثيرة وهى مشاهدة (هو) أى فهذا الطرف الذى هو كثرة الماء (حسي) فاذا كانت الكثرة وجود أجزاء كثيرة للماء فالوجود للأجرام حسي باعتبار ذاتها (والمستعار منه) أى والذى استعير منه لفظ الطغيان هو (التكبر) والتكبر عبارة عن عد المتكبر نفسه كبير اذا رفته امامه الاتيان بما يدل عليها أو باعتقادها ولولم تكن (وهو) بهذا الاعتبار (عقلى) بخلاف ما اذا اعتبرت آثاره (والجامع) بين التكبر وكثرة الماء (الاستعلاء للفرط) أى الزائد على الحد (وهما) أى وهذا الطرف الذى هو التكبر والجامع (عقليان) أما عقلية التكبر فظاهرة من نفسه وأما عقلية الاستعلاء فقيل لان لا زب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالاستعار منه اما ضرب القبة على الشخص أو ضرب الطين على الحائط والمستعار له طلمع مع الذلة والجامع الاحاطة أو اللزوم وهما عقليان وقد يعترض على هذا بأن بعض أهل اللغة وهو صاحب ايراد المقاييس ذكر أن الصدع الاظهار فعلى هذا يكون اصدع الآية الكريمة حقيقة (قوله واماعكس ذلك) اشارة الى القسم السادس وهو أن يكونا مختلفين والحسي مستعار له والعقلى مستعار منه كقوله تعالى انما لطفي الماء حملناكم في الجارية فالاستعار له كثرة الماء

أن الوجود للأجرام حسي باعتبار ذاتها قاله البيهقي فاندفع قول بعض أرباب الحواشي في كون كثرة الماء حسيًا بحث لان الكثرة عقلية لكونها نسبة بين شيئين (قوله والمستعار منه التكبر) أى والذى استعير منه لفظ الطغيان هو التكبر وهو عد المتكبر نفسه كبيرة ذات رفعة إمامه الاتيان بما يدل عليها أو باعتقادها ولولم تكن ولاشك أن التكبر بهذا المعنى عقلى (قوله والجامع) أى بين التكبر وكثرة الماء الاستعلاء للفرط أى الزائد على الحد لظنه (قوله وهما عقليان) أما عقلية التكبر فظاهرة من نفسه والتقدم وأما عقلية الاستعلاء فقيل لان المراد به طلب العلو وهو عقلى وأما لو أراد به العلو بمعنى الارتفاع والذهاب في الجو فهو حسي وموجود في الماء دون التكبر فلا يشتركان فيه وفيه نظر لان الطلب الحقيقي في الماء فاسد فالأولى أن يقال ان عقلية الاستعلاء من جهة أن المراد به العلو للفرط في الجلة أى كون الشئ بحيث يعظم في النفوس اما بسبب كثرة كافي الماء واما بسبب وجود الرفعة ادعاء أو حقيقة كما في التكبر ولاشك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين اه يعقوبى

* وأما باعتبار اللفظ فقسمان لانه ان كان اسم جنس

(قوله والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسبان الخ) فيه ان الاستعارة هي اللفظ المستعار وحينئذ فتقسمها باعتبار اللفظ الذي هو نفسها لا يصح لانه يلزم عليه أن يكون المعنى والاستعارة باعتبار الاستعارة قسبان ولا يحصل لذلك وأوجب بأن الاستعارة تطلق على استعمال اللفظ في غير ما وضع له علاقة المشابهة وتطلق على اللفظ المستعار أى المستعمل في غير ما وضع له للعلاقة المشابهة فيجوز أن يراد بالاستعارة المقتضية للقسمة المستعارة بالمعنى الصدى وهو الاستعمال فيكون الاستعمال أصليا وتبعيا باعتبار اللفظ المستعار ويجوز أن يراد بالاستعارة اللفظ المستعار ويكون قوله باعتبار اللفظ المستعار من وضع الظاهر موضع الضمير وكأنه قال باعتبار نفسها أو يراد باللفظ المستعار المفهوم الكلّي ويراد باللفظ في قوله باعتبار اللفظ ما صدقته وجزئياته وحينئذ فينحل المعنى أن جنس اللفظ المستعار ينقسم باعتبار ما صدقته (١٠٨) الى أصلي وتبعي أى الى ما يسمى بذلك فتأمل ثم ان هذا التقسيم للصراحة

(و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قسبان لانه) أى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويل

المراد به طلب العلو وهو عقلى وأما لو أر يد به العلو فهو حسي في الماء فلا يشترك فيه وفيه نظر لان الطالب الحقيقي في الماء فاسد يتعين أن يراد به الذهاب في الارتفاع في الجو وهو حسي بل كونه عقليا من جهة أن المراد به العلو المفرط في الجملة أى كون الشيء بحيث يعظم في النفوس إما بسبب كثرة كما في الماء وإما بسبب وجود الرفة المعنوية ادعاء أو حقيقة كما في التكبر ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين وأما لو أر يد العلو المشاهد في الجو فليس قائما بالتكبر وكذا اذا أر يد به العلو النفس في الباطن فليس في الماء تأمل ثم أشار الى تقسيم الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار فقال (و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قسبان) فان قيل الاستعارة نفس اللفظ فكيف صح تقسيمها باعتبار اللفظ الذي هو نفسها قلت يحتمل أن يفرض هذا التقسيم في استعمال اللفظ فيكون الاستعمال أصليا وتبعيا على ما يأتي في التقسيم ويحتمل أن يفرض في اللفظ فيكون التقديران جنس اللفظ المستعار ينقسم باعتبار ما صدقته الى أصلي وتبعي أى الى ما يسمى بذلك باعتبار خصوصه فصح التقسيم على الوجهين تأمل (لانه) أى إنما كان فيها باعتبار اللفظ قسبان لان اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) والمراد باسم الجنس هنا ما دل على الذات الصالحة للكثرة بأن كانت كلية كالاسد

وهو حسي والمستعار منه التكبر فان الطغيان حقيقة في التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان وفي اطلاق أن الجامع عقلى نظر لان استعلاء الماء حسي واستعلاء التكبر عقلى وقد مثل السكاكي وابن مالك في الصباح لهذا القسم بقوله تعالى فنبذوه وراء ظهورهم وهو وهم لانه استعارة محسوس لمعقول على العكس عما ذكره فان النيزح حسي والتعرض للغة عقلى ص (و باعتبار اللفظ قسبان الخ) ش الاستعارة تنقسم باعتبار اللفظ قسمين أصلية وتبعية فالأصلية ما كان التجوز به بطريق الاصلية والتبعية ما كان التجوز به تبعيا وضابطه أن لفظ الاستعارة ان كان اسم جنس فهي أصلية ولافتية والمراد باسم الجنس ما وضع للذات اما الاعيان كأسد ورجل أو لعماني كالقيام والقعود وإنما كانت الاستعارة أصلية لأسماء الاجناس لانها تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا

كما يأتي قال الفنارى ولا مانع من جريانه في المكنية ويمثل للأصلية منها بأظفار النية نسبت بفلان ويمثل للتبعية منها بقولنا أراق الضارب دم فلان فشيء الضرب بالقتل واستعير القتل في النفس للضرب واشتق من الضرب الذي استعير له القتل ضارب بمعنى قاتل وطوى ذكر المشبه به وهو القتل ورمز اليه بذكر شىء من لوازمه وهو الاراقة ولمهم لم يتعرضوا لبيان التبعية في المكنية لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء (قوله) ان كان اسم جنس (المراد باسم الجنس هنا كما في الطول ما دل على ذات صالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف في

الدلالة اه وأراد بالذات الصالحة لان تصدق على كثيرين للماهية

كما

الكلية سواء كانت ماهية معنى أو عين كالضرب والاسد وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام والضمير وأسماء الاشارة فانها كلها جزئيات لا تجرى الاستعارة فيها وقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج به المشتقات مثل ضارب وقاتل لانها انما وضعت باعتبار الاوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه فانه دال على الماهية من غير اعتبار وصف من أوصافه لانه وضع للحيوان المفرس من حيث هو لا باعتبار كونه شجاعا وذائرا حتى لو وجد أسد غير شجاع صدق عليه اسم الاسد واحتزرت بقولى هنا عن اسم الجنس بالمعنى المصطلح عليه عند النحاة وهو ككرة الشاملة للمشتقات والجوامد لانه يلزم على ارادته أن يخرج من الاصلية نحو رأيت أسامة يرمى أو في الحمام مع أن ذلك منها وأن دخلها الاستعارة في المشتقات كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والآلة مع أن الاستعارة فيها تبعية

(قوله كما في الاعلام المشتهرة) أي المشتهر مدلولها بنوع وصفية كاستعارة لفظ (١٠٩) حاتم لرجل كريم في قولك رأيت

اليوم حاتما فان حاتما علم
لكنه أول باسم جنس وهو
رجل يلزمه الكرم والجود
بحيث يكون الجود غير
معتبر في مفهومه وانما
قلنا ذلك لانه لو أول بجواد
لدخل في دلالاته وصف
الجود فيكون مثل كريم
المشتق من الكرم
والاستعارة فيه تبعية
لأصلية والحاصل أن
اسم الجنس بالتفسير
المتقدم لا يتناول العلم
الشخصي اذ ليس مدلوله
ذاتا سالحة لان تصديق
على كثيرين والا لكان
كليا ولو تضمن نوع وصفية
لان الوصف الذي اشتهرت
به ذات الشخص خارج عن
مدلوله كاشتهار الإجناس
بأوصافها الخارجة عن
المدلولات الأصلية
لأسمائها بخلاف الأسماء
المشتقة فان المعاني
المصدرية العتيرة فيها
داخلية في مفهوماتها
الأصلية فلذا كانت
الاعلام المشتهرة بوصف
ملحقة بأسماء الإجناس
دون الصفات والحقاها
بأسماء الإجناس يجعل
الوصف المتضمن وسيلة
لتأويلها بكلي ويجعل
ذلك الوصف وجه شبه
على أنه لازم لادخال في
مفهوم اللفظ كالمشتق
ويجعل ملازومه السكلي
فردين أحدهما الفرد المتعارف والا خر غير المتعارف فشمأل ذلك

كما في الاعلام المشتهرة بنوع وصفية

من غير اعتبار وصف في الدلالة فخرج المشتق لان الاسم يدل على الذات والوصف بالجرأة لازم
فيطلق على الذات ولواتفي وصف الجرأة بخلاف القتال يستعمل في الضارب وبخلاف الفعل وأما
نحو حاتم فهو من هذا القبيل باعتبار تأويله بكلي يستلزم أي الرجل الذي يلزمه وصف الكرم وانما
قلنا كذلك لانه لو دخل في دلالاته وصف الكرم على أنه كالمشتق من الكرم كان كمنفس الكريم
ويكون من قبيل ما بعد من التبعية كما يأتي فما يقال هنا من أن الجنس ما أن تكون جنسيته حقيقة أو
تأويل كما في الاعلام المشهورة المتضمنة نوع وصفية يراد بذلك جعل الوصف المتضمن وسيلة لاتخاذ
كليا بأن يجعل وجه شبه على أنه لازم لادخال في مفهوم اللفظ كالمشتق فيجعل ملازومه كليا له فردان
أحدهما هو المستلزم لذلك الوجه في غاية وهو متعارف والاخر كذلك غير متعارف وقد تقدم
بمشاركته للشبه به في وجه فلا بد أن يكون المشبه به أيضا موصوفا لان المشاركة تستدعي شيئا من الطرفين
قال المصنف وانما يصلح الموصوفية الحقائق كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال
والصفات المشتقة منها والحروف فان قلت فقد قيل في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم تحرير
ان باسلا ووصف لشجاع وفياضا وصف لجواد ونحوه وصفا لعالم قلت ذلك متأول بأن التواني لاتقع
صفات الا لما يكون موصوفا بالاول انتهى كلام المصنف وهو معنى كلام المفتاح الا أنه لم يقل انما يصلح
للموصوفية الحقائق بل قال الاصل في الموصوفية هي الحقائق وانما قلنا الاصل ولم نقل ليعقل الوصف
الا لا حقيقة قصر المسافة حيث يقولون في نحو شجاع باسل وذكر السؤل والجواب ووافقهما الخطيبي
وزاد أن قال لان معنى الموصوفية كون الشيء قائما به غيره ومعنى الوصفية كون الشيء قائما بغيره
فالأصل في الموصوف أن يكون جوهره وفي الصفة أن تكون عرضا (قلت) قولهم ان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا مسلم لكن ليس من شرط التشبيه أن يكون
المشبه موصوفا بوصف قائم به بل أن يصح وصفه بأمر ما داخل فيه وأخرج عنه حقيقي أو اضافي وقوله
انما يصلح للموصوفية الحقائق ان أراد قيام الصفة بالموصوف فمسلم بل لا يكون ذلك الا للجواهر فيلزم
أن لا يتجاوز بأسماء الإجناس الموضوعات المعاني كالعالم والجهل لانها لا تقوم بها الصفات فان
العرض لا يقوم بالعرض عند الجمهور وان أراد الصفة المحتاج لها في التشبيه فذلك لا يشترط فيها
ما ذكره ثم قوله ان الوصف انما يكون للحقائق يقال عليه مسلم ذلك ولكن ما الذي صرف الصفات
المشتقة عن أن تكون حقائق ومدلولها ليس هو الصفة بل الذات باعتبار الصفة قال ابن الحاجب
في الذخيرة الصفة مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وقال في مختصره في الاصول الاسود ونحوه
من المشتق يدل على ذات متصفة بسواد وقال الامام في الحصول في باب الاشتقاق مدلول المشتق مركب
والمشتق منه مفرد وقال البيضاوي المشتق مادل على ذي صفة فلا شك أن مدلول الضارب ذات
متصفة بضرب واعتبار الوصف في مدلوله أو اعتبار الزمان لا ينبغي كون مدلوله الذات كما أن اعتبار
التاثير في مدلول الانسان قيدا في كونه حيوانا لا ينبغي كونه اسم الذات لا يقال المراد بالحقايق الذات
المتقررة والصفات غير ثابتة لانا نقول الذات بقيد الضرب السمة بالضارب حقيقة متقررة في ذهن
لا يقال فيها غير ثابتة انما الضرب اذا أخذ صفة للانسان هو الذي يقال فيه صفة غير ثابتة فلما قلنا أن
يقول كل كلى يدخله الحجاز وأطبق الاصوليون على قولهم اسم الجنس اذا دخلته الالف واللام هل يعم
واسم الجنس كلى وغير ذلك لا يريدون به اسم الجنس المصطلح عليه في العربية بل الكلى مشتقا كان أم
غيره وليت شعري اذا كان الرجل اسم جنس يصح أن يوصف بالضرب القائم به اسم جنس يصح أن يوصف

(فأصلية) أى فلاستعارة أصلية (كأسد)

تحقيق ذلك وما فيه (فأصلية) جواب أن أى أن كان اللفظ اسم جنس فتلك الاستعارة أصلية وذلك (ك) لفظ (أسد) إذا استعير للرجل الشجاع فان ذلك اللفظ اسم جنس وهو حقيقة الحيوان

فأصلية كأسد

(قوله فأصلية) أى فتلك الاستعارة أصلية نسبة للأصل بمعنى الكثير الغالب ان قلت ان الأكثر هو التبعية لوجودها في الصفات والأفعال والحروف بخلاف هذه فانها إنما تكون في أسماء الأجناس قلت المراد بالكثرة كثرة الأفراد لا كثرة الأنواع ولا شك أن الأصلية وان كانت لا تجري الا في نوع واحد الا أن الوجود من أفرادها في الكلام أكثر من الوجود من أفراد التبعية ويدل على ذلك أن كل استعارة تبعية معها أصلية ولا عكس ويحتمل أن أصلية نسبة للأصل بمعنى ما كان مستقلا وليس مبنيا على غيره ولا شك أن هذه الاستعارة تعتبر أولا من غير توقف على تقدم أخرى تنبنى عليها بخلاف التبعية أو بمعنى ما تنبنى عليه غيره ولا شك أنها أصل للتبعية لبنائها عليها

فالتركيب منهما وهو ضارب مأمونه من أن يوصف فيستعار منه بحسب المعنى المتركب منهما أو بحسب أحدهما * واعلم أن الصفة في المعنى غير الصفة في اللفظ فأنت اذا قلت مرتب يدا القائم فصفة زيد التي تضمنها كلامك في المعنى هي القيام وصفته في اللفظ هي لفظ قائم وانما أتينا باسم الفاعل لعدم إمكان وصف الذات بالمصدر اذا لا يصح ان تقول مرتب يدا القيام فاحتجنا الى لانيان بالاسم الدال على الذات باعتبار الصفة وكما أن الصفة لا تقوم بنفسها وانما تقوم بموصوفها كذلك الصفة في اللفظ لا يمكن اجراؤها على موصوفها الا بذكر ما يدل على ذاتها واذا تقرر هذا فالحقيقة والمجاز قد علمت أنهما لفظان فالحكموم يكونه مجازا وانما هو اللفظ وتكون المقصودا انما هو الصفة لا يقضى بأن اللفظ لم يستعمل مدلوله أصالة لغيره فقد وضح بذلك استسكال ما ذكره من أن المشتق ليس مجازا بالاصالة ولم يبق الا أن يقال الناطق مثلا اذا كان مشتقا من النطق فلا بد أن يكون فرع له لان المشتق فرع المشتق منه ولا بد أن يكون مشتقا من النطق الحقيقي لان المشتق شرطه أن يوافق أصله بالمعنى والحروف فتعين أن يكون مشتقا من نطق مجازي لتسكون استعارته تبعية بهذا الاعتبار وقد يعترض على هذا بمنع اشتغال المشتق على جميع معنى المشتق منه بل يكون فيه شيء من معناه وقد يكون بين الضارب المجازي والضارب الحقيقي اشتقاق في جزء المعنى بقى أن يقال اذا كان مدلول المشتق مركبا فالتجوز فيه يكون باعتبار الصفة فقط كما اذا أردت أن تكون الصفة التي اشتق الاسم منها هي الجامع وهذا هو الذي يتدبر اليه الذهن لانك اذا شبهت زيدا بالقائم فالظاهر أن تشبيهه في القيام لان ترتب الحكم على الوصف يشعر بالعلية فان كان المصنف يعني بكون الاستعارة فيه تبعية أن المقصود انما هو الصفة في الغالب فنحن نسلم ذلك وقد يكون التشبيه باعتبار الذات والصفة معا فيكونان مقصودين بأن يجعل الجامع تلك الصفة وأمر آخر يشتركان فيه من جنس أو نوع أو غير ذلك على ما سبق في التشبيه ويحتمل أن يكون الجامع هو أمر ذاتي فقط ولا ينظر الى الصفة وجواز هذا بعيد ولا يكاد يقع وقد يكون التشبيه في المشتقات والاستعارة فيها بحسب الزمان كاطلاق الضارب على من وقع منه ضرب ماض لا باعتبار اطلاقه عليه لانه كان عليه فان ذلك مجاز مرسل بل باعتبار تشبيه حاله بعد الضرب بحال الضار فافهم واستعارة باعتبار الصفة وأما قولهم في جواد فياض ان فياضا صفة لجواد فالجواب عنه صحيح انما القول بأن فياضا صفة لجواد هو أحد القولين وقيل انهما صفتان للجواد قبلهما وعلى القولين فليس مما نحن فيه لان ذلك في الصفة النحوية وكلامنا في الصفة العنوية وأما تقرير الخطيبي لمناقلة المصنف وأتباعه بقوله لان الموصوفية للجواهر لا للأرض فالكلام عجيب لانه يقتضى أن لا يتجوز بأسماء الأجناس الموضوعات للعاني وقد مثل هو بها قبل ذلك في هذا الكلام والمصنف والسكاكي لم يقولوا انما تكون للجواهر وانما قالوا انما تكون للحقائق والحقائق أعم من الجواهر والأعراض وقول المصنف نحر يروى باسلا لا يصح أن يكون مثلا المشتق من الاستعارة لان باسلا معناه شجاع ليس حقيقة في الأسد حتى يستعار لغيره والظاهر أن نحر يروى حقيقة قال الجوهري النحرير العالم ثم يرد على الجميع علم الجنس فانه يتجوز به قطعا وكذلك يرد عليهم الأسماء التي أصلها صفات واستعملت استعمال الأسماء فانها لا اشكال أن الاستعارة فيها أصلية حتى ان منها ما يحتاج الى تقدير موصوف قبله بل يباشر العوامل بنفسه كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام فان الجوارى هنا لا تحتاج لموصوف قبلها كما صرحوا به فاذا سلئت ما ذكرناه فانقل منه الى الأفعال

وقتل والا فتبعية كالأفعال والصفات المشتقة منها

(قوله اذا استعير للرجل الشجاع) أى فى نحو قولك رأيت أسدا فى الحمام (١١١) أى رجلا شجاعا فشبه الرجل الشجاع بالحيوان

المفترس بجامع الشجاعة
فى كل واحد عينا أن الرجل
المذكور فرد من أفراد
الحيوان المفترس واستعير
اسم المشبه به للشبه
على طريق الاستعارة
التصريحية الأصلية
لان اللفظ المستعار وهو
لفظ أسد اسم جنس
(قوله اذا استعير للضرب
الشديد) أى فى نحو قولك
هذا قتل أى ضرب عظيم
فشبه الضرب الشديد
بالقتل بجامع نهاية الابداء
فى كل واستعير اسم المشبه به
للمشبه على طريق الاستعارة
التصريحية الأصلية لان
القتل اسم جنس للفعل
الذى هو سبب لذهاب
الحياة (قوله الاول اسم
عين تلح) هذا اشارة لتسكتة
تعداد المصنف المشال
للاستعارة الأصلية
(قوله أى وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس) أى
بعد تحقق كونه صالحا
للاستعارة فلا ينتقض
بما يكون معناه حقيقيا
كالأعلام والضمائر
وأسماء الاشارة والموصولات
(قوله كالفعل) خبر
لمحذوف أى وذلك كالفعل
أى وذلك اللفظ المستعار
الذى هو ليس اسم جنس

اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى
(والا فتبعية) أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فلاستعارة تبعية (كالفعل وما يشق منه)
مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

العلوم المشهور باللازم الذى هو الجراءة فهى أصلية (و) ك(قتل) اذا استعير للضرب الشديد بجامع
نهاية الاذية فانه اسم جنس لفعل سبب خروج الحياة فنقل للضرب فهذه أصلية وسميت هذه أصلية
لجريانها واعتبارها أولا من غير توقف على تقدم أخرى تنبئ عايتها وأصلها الشئ كونه لا ينبنى على غيره
بخلاف التبعية كما أتى لا ينبنى على استعارة المصدر أولسكتتها وكثيرا ما يطلق الاصل على الأكثر فان
التبعية مخصوصة بما يؤخذ من المصدر على ما أتى وهذه أكثر من ذلك (والا) يكن اللفظ
المستعار اسم جنس وقد تقدم المراد منه (ف) تلك (الاستعارة) التى ليس اللفظ فيها اسم جنس
(تبعية) وذلك (كالفعل وما) أى وكالوصف الذى (يشق منه) أى من الفعل مثل اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة

والحرف ما يمكن نقله وبالجملتين ما شئت على ما ذكره الاثمة (قوله والا) أى وان لم يكن اسم جنس
يعنى والفرض أنها استعارة حتى لا يرد عليه الاعلام فانها ليست مجازات به واعلم أن الاستعارات الواقعة
ضمائر أو أسماء اشارات لها حكم ما يلقب به من مفسران كانت ضمائر ومشار اليه ان كانت أسماء
اشارة والظاهر أنها كلها داخلية فى التبعية فان الاستعارة فيها باعتبار الاستعارة فيما ترجع اليه
أو يقال انها لا يتجاوز بها فان وضعها أن تعود على ما يرد بها من حقيقة ومجاز فاذا قلت رأيت أسدا
يرمى فأ كرمته فضمير للمفعول حقيقة لعوده على مفسره وذلك وضعه واذا قلت رأيتها الأسد الراى
بالنيل مشيرا الى الانسان فالضمير فى قولك الراى حقيقة (قوله كالفعل) يشير الى أن الافعال
استعارتها تبعية فانها انما تستعار باعتبار استعارة المصدر فاذا قلت نطق الحال فقد استعرت أولا
النطق للدلالة ثم أطلقت نطقا فالشبه الدلالة وللشبه بالنطق والجامع حصول الفائدة ويرد
عليه ما سبق من أن المجاز لفظ المصدر الذى هو النطق ولم يلفظ به حتى يكون هو المستعار أولا ثم اشتق
منه النطق وجوابه أنه المستعار أولا تقديرا لا تحقيقا ثم يلزم أن يكون نطق الفعل الملفوظ به مستعارا
من النطق المجازى والغزالى فى طائفة من الاصوليين يقولون ان المجاز لا يشتق منه ومراد المصنف
استعارة الفعل بحسب مصدره ولا شك أن الفعل يدل على حدث وزمان ودلالته على كل منهما بالانضمام
وعلى مجموعهما بالمطابقة وقيل يدل على الحدث بالمطابقة وعلى الزمان بالانضمام وقيل يدل على كل منهما
بالمطابقة كالمشترك وفيه مباحث ذكرناها فى شرح المختصر فالفعل اذا تجاوز به تارة يتغير حدته فقط
مثل نطق الحال بمعنى دلت وهو الذى ذكره المصنف وليس اللفظ فيه مستعملا فى غير موضوع
بالسكينة (؟) فى بعض مدلوله وهو الزمان وغير مدلوله وهو الحدث وتارة يتغير زمانه فقط كقولك أتى زيد
بمعنى أنه أتى فالمدلول يتجاوز به بل يتجاوز بالتعبير بالماضى عن المستقبل وهذا شبه المجاز المرسل وقوله
تعالى أتى أمر الله يحتمل أن يكون المراد اقرب الاثنيان أو أنت مقدماته فيكون من تحويل المصدر
ويحتمل أن يكون المراد أتى فيكون من تحويل الزمان وتارة بقصد تحويل مدلولى الفصل فتقول
نطق الحال بمعنى أنها استدلت فهو دائر بين الاستعارة والمرسل بحسب مدلوليه (قوله وما يشق منه) يشير

كالفعل الخ وظاهره ولو افترق بحرف مصدرى وفيه خلاف فقيل انها تبعية نظر اللفظ وقيل أصلية نظرا للتأويل والحق الاول لان
الاستعارة ينظر فيها للفظ لا للتأويل كذا قيل وانظر مع ما مر فى الاعلام المشتهرة بنوع وصفية فانه قد نظر فيها للتأويل لاندات اللفظ
المستعار اذا لو نظر له فقط ماجرت الاستعارة فيه فتأمل (قوله وما يشق منه) أى من الفعل بناء على أن الاشتقاق منه كما هو المذهب

وغير ذلك (والحرف) إنما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه

وغير ذلك كسم التفضيل واسم المسكان واسم الزمان والآلة وإذا علم ما تقدم أن المراد باسم الجنس الذي كانت الاستعارة فيه أصلية ما دل على معنى من غير اعتبار وصف في ذلك في الدلالة علم أن الفعل وكل ما يشتمل من المصدر تكون الاستعارة فيه تبعية (و) كذا (الحرف) إذ ليس اسما فضلا عن كونه اسم جنس ووجه كونها تبعية في الحرف والفعل وسائر المشتقات أن الاستعارة تعتمد التشبيه أي تنبني على التشبيه إذ هي إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد ادخال الثاني في جنس الاول وإذا كانت الاستعارة تعتمد التشبيه بين الطرفين لم يصح أن تكون الاستعارة في مفاد الحرف وفي مدلول الفعل أصلية لان التشبيه يقتضي الانصاف بوجه الشبه بحيث يصح الحكم بذلك الانصاف و يقتضي المشاركة بين الطرفين في وجه الشبه بحيث يصح الحكم بذلك المشاركة أما اقتضاؤه ذلك في المشبه فلا نك إذا قلت زيد كعمر وفي الشجاعة فمدلوله أن زيدا وصف بالشجاعة ووجدت فيه كما وجدت في عمر وأنه مشارك لعمر وفي تلك الشجاعة وأما في المشبه فلاجل أنه لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم على زيد في المثال بأنه ملحق بعمر والذي هو المشبه في تلك الشجاعة ولم يصح الحكم بمشاركته لعمر وفيها وإذا اقتضى ذلك وجود الوجه في المشبه به يصح الحكم به عليه فالتشبيه حالة تقتضي وجود وجه الشبه في الطرفين بحيث يصح الحكم به عليهما الآن تلك الصحة في المشبه كالصرح به في طريق اللزوم والاقتضائي الضمني الذي هو مثل ما كان كالتنصيص (١) وذلك كاف في الصحة وان كانت ليست بالاقتضاء في المشبه وعلى هذا لا يرد أن يقال التشبيه إنما يقتضي الانصاف في المشبه وأما المشبه به فليس في الجملة حكم بالانصاف لأننا نقول هو في المشبه كالصرح وفي المشبه به صحيح بطريق اللزوم ولو لم يكن كالصرح وإذا كان التشبيه يقتضي صحة الحكم بثبوت وجه الشبه والمشاركة وصحة الوصف بهما فمدلول الحرف والفعل لا يصح أن يحكم عليه فلا يصح التشبيه فيه فلا يصح فيسه الاستعارة الاصلية المبنية على التشبيه إذ كون الشيء موصوفا ومحسوما عليه إنما يصح فيه ان كان من الحقائق أي الامور الثابتة المتقررة كالجسم والبياض بخلاف ما لا تقر له لكونه شيئا لا يثبت له كالمشتمل على الزمان والجسم مثلا متقرر فيوصف فيقال فيه جسم أبيض أو أسود وكذا البياض فيقال فيه بياض صاف وناصع بخلاف الفعل كقيام فلذلك لا نه على الزمان السيال الذي لا قرار له لا يصالح مدلوله للموصوفية المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة الاصلية وبخلاف الوصف كقيام فانه ولو لم يدل على الزمان بصيغته لكان يعرض اعتباره فيه كثيرا فيمنعه من التقرر وكذا الحرف من باب أخرى انه لا يستقل بالمفهومية على ما تقدم في وضع الحرف وأنه إنما وضع لمعنى نسي لا يفهم لذاته بل ليتوصل به لغیره فكون غيره هو المقصود في الافادة يمنع من الحكم عليه وإذا كان الفعل لا شتماله على ما لا يثبت له ولا استقلال له في الثبوت يمنع من الموصوفية مع استقلاله بالمفهومية فأحرى الحرف الذي لا يكون معناه الا غير ثابت الاستقلال بالمفهومية أصلا على ما سيزيده وضوحا فلا تصلح الاستعارة في الفعل والمشتقات والحروف الا تابعة لاله ثبات واستقلال وهذا الدليل على لزوم التبعية فيما ذكر لا يتم لأوجه ثلاثة الوجه الاول أنه ان أراد أن الذي يستقل بالموصوفية اللازمة للتشبيه هو الذات دون المعاني التي لا تقرر أن المعنى لا يقوم بالمعنى لم يصح كما اعترف به المستدل في قوله بياض صاف فانه معنى وقد وصف وان أراد أن ما يستقل بالموصوفية هو مجرد ما يصح أن يقوم به وجه الشبه لم يتوقف على كونه ثابتا بغیر سیال بدليل

الى الصفات كالناطق فهو مستعار للدال وكقوله تعالى ذق انك أنت العزيز الكريم وقوله تعالى انك لأنت الحليم الرشيد فالمستعار في الاصل هو المصدر وما قاله ضعيف فان الصحيح أن الصفات مشتقة من

والحرف لان الاستعارة تعتمد التشبيه

السكوني وأن في الكلام حذف مضاف أي وما يشتمل من مصدره بناء على مذهب البصريين (قوله وغير ذلك) أي كالفعل التفضيل واسم الزمان واسم المسكان واسم الآلة نحو حال زيد أنطق من عبارته ونحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ونحو مقتل زيد لآلة ضربه (قوله وإنما كانت تبعية) أي وإنما كانت الاستعارة في الحروف والفعل وسائر المشتقات تبعية (قوله تعتمد التشبيه) أي تعتمد عليه وتنبني عليه إذ هي إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد ادخال الثاني في جنس الاول

(١) قوله الذي هو مثل ما كان كالتنصيص كذا في الاصل ولعل وجه الكلام الذي هو كالتنصيص فتأمل كتبه مصححه

والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً وأما يصلح للموصوفية الحقائق كما في قولك جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف

(قوله يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه) أى بحيث يصح الحكم به عليه وكأن التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه يقتضى أيضاً أن يكون المشبه موصوفاً به بحيث يصح الحكم به عليه أما اقتضاؤه ذلك في المشبه فلا نك إذا قلت زيد كمر وفي الشجاعة فمدلوله أن زيد موصوف بالشجاعة وأنها وجدت فيه كما وجدت في عمرو وأما في المشبه به فلا نك لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم به على زيد في المثال بأنه ملحق بعمرو في الشجاعة وأنه مشارك له فيها وإذا كان التشبيه مقتضياً لوجود وجه الشبه في الطرفين صح أن يحكم به على كل منهما (قوله أو يكون الخ) أعاد ذكر لفظة أو إشارة إلى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود فهى للتشبيه في التعبير فانت خبير في التعبير بكل من العبارتين لأنهما متلازمان إذ يلزم من كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه أن يكون (١١٣) مشاركالاً للمشبه به في وجه الشبه وبالعكس

(قوله وأما يصلح الموصوفية)

أى لكونه موصوفاً بوجه الشبه أو بغيره (قوله أى الأمور المتقررة الخ) هذا التفسير ذكر العلامة في شرح الميفتاح حيث قال المراد بالحقائق الثبات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الأفعال فأنها متحدة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فأنها غير ثابتة أيضاً وإن كان الزمان عارضا لها فتبعية الشارح هنا بوطئة الرد عليه بقوله وفيه بحث (قوله أى الأمور المتقررة) أى التى اجتمع أجزاؤها في الوجود وقوله الثابتة أى في نفسها لاستقلالها بالمفهومية فقوله الثابتة مغاير لقوله

المتقررة (قوله كقولك جسم

أبيض وبياض صاف)

أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق

بين اسم العين واسم المعنى

لأن

سبب التلخيص رابع)

وأن المدار على ثبوت المدلول وتقرره فشكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر رأى ليس

سبب التلخيص رابع)

سبب التلخيص رابع)

سبب التلخيص رابع)

سبب التلخيص رابع)

سبب التلخيص رابع)

سبب التلخيص رابع)

سبب التلخيص رابع)

والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه أو بكونه مشاركالاً للمشبه به في وجه الشبه وأما يصلح الموصوفية الحقائق أى الأمور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال والصفات المشتقة لكونها متحدة غير متقررة

أنا شبه مدلول الفعل المضارع بمدلول الماضى في تحقق الثبوت فنطلق اسم الماضى عليه مع ان الزمان موجود فيهما معا وهو سبيل وكيف يستقيم أن الموصوفية لا تصح فيما لا يقرر له كالزمان والحركة مع صحة أن يقال الزمان ماض والحركة سريعة والوجه الثانى أن مقارنة الحدث بالزمان لا تقتضى تجدد ذلك الحدث بتجده كقولك أبيض الجير فعلى تقدير كون عدم الاستقرار والسيالية موجبا لتفى الموصوفية الموجبة لصحة الاستعارة فيلزم أن لا تصح بنى تلك الموصوفية لا يلزم عدم صحتها باعتبار الحدث لصحة دوامه مع تجدد أجزاء الزمان للمقارن له والوجه الثالث أن هذا الدليل على تقدير تمامه لا يشمل اسم الآلة واسم الزمان والمكان ألا يصح نفي الموصوفية عنها مع الاتفاق على أن الاستعارة فيها تبعية فالدليل لا يشملها لصحة الموصوفية فيها والدعوى أيضا لا تشملها لقولهم ان المراد بالمشتقات هو الصفات دون أسماء الاماكن والازمان والآلة فلا يمكن ادخالها في الدليل بشمل ما به هذا النص صريح بخبرجها عن الدعوى فليس لاحد التزام عدم صحة الموصوفية فيها بأى تمحل كان لأمرين أحدهما صحة كونها موصوفة في نفس الامر والدليل أن ما يصح فيه الموصوفية والآلة آخر اقرار المستدل بأن المستدل عليه هو المشتق المفسر بالوصف دون الآلة والزمان والمكان فإذا كانت الاستعارة في اسم الآلة والزمان والمكان لا يصح أن تكون أصلية لاقطع بأنك إذا قلت هذا مقتل فلان المعرض الذى ضرب فيه ضربا شديداً وأزمانه وهذا مرقده لبقرة ومضى مرقده لوقت موته وهذا مقتله لآلة ضرب به ضربا شديداً فالتشبيه في ذلك إنما هو في المصدر أولا أعنى الموت والنوم والضرب الشديد والقتل ثم تبع ذلك اسم الآلة والزمان والمكان وجب العدول عن الدليل الذى لا يشملها إلى ما يقتضى التبعية في جميع ما يؤخذ من المصدر فعلا كان أو وصفا أو آلة أو ظرفا ولو بأن بوجه بعضها بغير ما وجه به الآخر فتقول ان التحقيق في كون الاستعارة في الفعل تبعية كونه لا تصح فيه الموصوفية اللازمة للتشبيه الذى هو مبنى الاستعارة ونفى اللازم يقتضى نفي الملازم وتحقيق ذلك على ما أشرنا إليه في مبحث وضع الحرف أن الفعل وان دل على الحدث الذى يصح أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لأن وصفه اعتبر

المصدر لأن الفعل وقد تقدم الكلام على كون استعارة المشتقات تبعية وقوله والحروف يشير إلى أن استعارة الحروف تبعية قال السكاكى الاستعارة تقع في متعلقات معانيها ثم يسرى فيها وأعنى بمتعلقات

استعارة الحروف تبعية قال السكاكى الاستعارة تقع في متعلقات معانيها ثم يسرى فيها وأعنى بمتعلقات

استعارة الحروف تبعية قال السكاكى الاستعارة تقع في متعلقات معانيها ثم يسرى فيها وأعنى بمتعلقات

استعارة الحروف تبعية قال السكاكى الاستعارة تقع في متعلقات معانيها ثم يسرى فيها وأعنى بمتعلقات

استعارة الحروف تبعية قال السكاكى الاستعارة تقع في متعلقات معانيها ثم يسرى فيها وأعنى بمتعلقات

استعارة الحروف تبعية قال السكاكى الاستعارة تقع في متعلقات معانيها ثم يسرى فيها وأعنى بمتعلقات

استعارة الحروف تبعية قال السكاكى الاستعارة تقع في متعلقات معانيها ثم يسرى فيها وأعنى بمتعلقات

استعارة الحروف تبعية قال السكاكى الاستعارة تقع في متعلقات معانيها ثم يسرى فيها وأعنى بمتعلقات

استعارة الحروف تبعية قال السكاكى الاستعارة تقع في متعلقات معانيها ثم يسرى فيها وأعنى بمتعلقات

(قوله بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال) أي لانه جزء مفهومها فدلتها عليه دلالة تضمينية بخلاف الصفات فان دلتها عليه دلالة التزامية (قوله وعرضه للصفات) أي لدلتها على ذات ثبت لها الحدث والحدث لا بد منه زمان يقع فيه (قوله ودون الحروف) أي ودون معاني الحروف وهذا محترز القيد الثاني وهو قوله الثابتة (قوله وهو) أي عدم صلاحية معاني الحروف للموصوفية ظاهراً لأن معانيها رابطة وآلات لملاحظة غيرها فهي غير مستقلة بالمفهومية ولا مقصود لذاتها بل ليتوصل بها لغيرها وكون غيرها هو المقصود بالأفادة يمنع من وصفها ومن الحكم عليها فمعاني الحروف بمنزلة المرأة للصورة المقصودة بها فانك مادمت قاصدا للصورة في المرأة لاستطيع الحكم على تلك المرأة ولو أدركتها (١١٤) لشغل النفس بغيرها وكذلك معنى الحرف وإذا كان الفعل لا يشتهل على

مالاتقرر له ولا استقلاله في الثبوت يمنع من الموصوفية مع استقلاله بالمفهومية فأحرى الحرف الذي لا يكون معناه الا غير مستقل بالمفهومية وحيث لا تصلح الاستعارة في الفعل والمشتقات والحروف لعدم صحة التشبيه فيها الا اذا كانت تابعة لماله ثبات واستقلال للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة المقصودين والتشبيه والاستعارة الحاصلين ضمناً بطريق السراية (قوله كذا ذكره) أي كذا ذكره القوم في وجه كون الاستعارة في الافعال والمشتقات والحروف تبعية لأصلية (قوله وفيه بحث) أي وفي هذا الدليل الذي ذكره بحث وحاصله أن لا نسلم أولاً استقامته لان قوله إنما تصح الموصوفية الخ

بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعرضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكره وفيه بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان في المكان والآلة لانها تصلح للموصوفية

فيه نسبته الى الفاعل لالذاتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل الخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لموضعه الواضح ليفيد معنى نسبياً نحو الابتداء في من مثلاً ليتوصل به الى حال متعلقه الخصوص كالكوفة والبصرة في ابتداء السبيل من أحد عملها ليصح الحكم على مداولة لقصده لغيره وإنما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لانه لازم المقصود بالحرف لزوم الاعمال للاخص ولذلك يقال المراد بمعاني الحروف التي تجري الاستعارة فيها ماذا أفادت الحروف معاني ردت لها بنوع استلزام ولو صح الحكم على معاني الحروف عادت أسماء وقد تقدم تحرير ذلك في وضع الحرف وأن ذلك بمنزلة المرأة للصورة المقصودة بها فانك مادمت قاصدا للصورة في المرأة لاستطيع أن تحكم على تلك المرأة ولو أدركتها حيث لا لشغل النفس بغيره وكذا الحرف والفعل لما كان الغرض من معانيهما التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناهما ولا به مادام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وهذا يقتضي ان نسبة الفعل الى الفاعل لما كان القصد به في أصل الوضع استيضاح حال الفاعل لم يصح الحكم عليها وما لا يصح كذلك لا تجري فيه الاستعارة المقضية لصحة الحكم بوجه الشبه وهو كذلك وكان القياس أن لا يصح الحكم بها أيضاً ولكن صح الحكم بها باعتبار الحدث المقصود بالدلالة عليه على وجه الاستقلال وأما قولهم يزعمون أنه بوجهه في تأويل قائم الأب فلم يجز في الحقيقة بالنسبة الفعلية بل بالموصوفية فلا يتوهم انه مما أخبر فيه بالنسبة فقط اذ الحدث ليس له يذوقه تبين بهذا أن الحاجة الى شيء آخر تجري فيه الاستعارة أولاً في الحرف والفعل انما هي لعدم استقلالهما بالمفهومية حيث قصد الواضع معناهما لغيره وقد تقدم هنالك تحقيقه وذلك لان عدم الاستقلال يستلزم عدم صحة الحكم والاستعارة تستلزم الصحة فتناهما وأما الوصف بالمقصود بالذات فيه افادة ذات موصوفة في الجملة وافادة حدث خاص فاذا قلت قائم فعناه ذات ما وحدث انصفت به وهو القيام فمن دلالته على الذات المطلقة بالقصد صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به وأما نسبه الى الفاعل فهو عرضي لتعقيد به تلك الذات فلم تمنع من الحكم عليه كما في الفعل فالوجه في كون الاستعارة فيه

معانيها ما يعبر عنها عند تفسيرها كقولنا من لا ابتداء الغاية فليس الابتداء معناها اذ لو كان معناها لسكانت اسما وانما هي متعلقات معانيها فاذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام

منوع اذ هو منصوص بقولهم حركة سريعة وحركة بطيئة وهذا زمان صعب فكل من الزمان وهم والحركة لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما وان قوله بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعرضه للصفات يقال عليه أن دخول الزمان في مفهوم التعلل ما يقتضي تجدد مجموع مفهومه لا تجدد الحدث الذي هو المقصود منه بتجدد الزمان ويقال عليه أيضاً ان عروض الزمان اذ يمنع جريان التشبيه في الصفات ينبغي أن يمنع جريانه في المصادر لعروض الزمان لمفهومها أيضاً لان المصدر يدل على الحدث والحدث لا بد له من زمان يقع فيه فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات مع أن الاستعارة في المصدر أصلية سلمنا استقامة ذلك الدليل فيقال عليه انه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ومفتاح معتدل و زمان صعب أو معتدل وحيث لا دليل ان الاستعارة فيها أصلية مع أنها تبعية باتفاق

(قوله وهم أيضا صرحوا الخ) أي أنهم كما صرحوا بالدليل المذكور صرحوا بأن المراد بالمشتقات من الفعل التي تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وهذا يترق في الاعتراض على القوم خلاصه أن هذه الثلاثة لا يتناولها مدعاهم أيضا كما لا يتناولها الدليل وحاصل ما في المقام أن القوم ادعوا دعوة وهي أن الاستعارة في الحروف والأفعال وما يشتق منها تبعية وقالوا المراد بما يشتق منها الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة واستدلوا على تلك الدعوة بما تقدم للشارح نقله عنهم فاعترض الشارح عليهم بأن دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الأمور التي تكون الاستعارة فيها تبعية لأنه لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة كما أن مدعاهم أيضا قاصر لا يتناولها فالاعتراض الأول منظور فيه لقصور الدليل والترقي منظور فيه لقصور الدعوى وقد يقال للشارح إن نصير بينهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم تناوله للثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو في مدعاهم فكأن الأولى قصر الاعتراض على الدعوى المصرحة بأخراج الأمور الثلاثة دون الدليل كذا قرر شيخنا العلامة العدوي رحمه الله عليه (قوله فيجب الخ) هذا نفي عن عدم تناول الدليل لما ذكرنا على ما صرحوا به (قوله ونحوه) المراد به اسم المكان والآلة (١١٥) (قوله وليس كذلك) أي وليس الواجب كذلك أي كونها أصلية بل الواجب كونها تبعية

(قوله للموضع الذي ضرب فيه) أي أول الزمان الذي ضرب فيه ضربا شديدا (قوله فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل) أي واستعارة القتل للضرب واشتق من القتل مقتل بمعنى مكان الضرب أو زمنه فهي تبعية لجر يأنها في المصدر أولا قبل جريانها في اسمي المكان والزمان فيجر يأنها فيهما بطريق التبعية لجر يأنها في المصدر وليس المعنى على تشبيه الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا بالقتل أي

وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم المكان والزمان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره وليس كذلك للقطع بأننا إذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا ومرة قد فلان لقهره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وأن الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات

تبعية مع صحة الحكم عليه وبه باعتبار الأخرين المقصودين بالذات في وضعه هو أن الذات فيه في غاية الإبهام وانما المخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان التشبيه في المخصوصات أمكن وأسد وذلك لان الأمور المهمة العامة لا يطلب التشبيه فيها للجهل بأوصافها كالصورف وأما أسماء الأماكن والازمان والآلة فهي ولو دلت على خصوص هو المكان والزمان والآلة لكن المصدر فيها أخص فهو الأولى أن يقصد في التشبيه لأجل خصوصه لان المكان والزمان والآلة لا يتناول كل منهما الموم المنا في لطلب الوجه بينه وبين غيره للجهل بوصفه حتى لو أريد المكان أو الزمان أو الآلة من حيث هي لآتى بأسمائها الخاصة وبالجملة فأهمية المصدر لو انتفت فان كانت الذات أهم آتى بلفظها الخاص وان كانت مساوية في الأهمية فهما متشبهان فيجب الاتيان بلفظ كل منهما فثبت كون المصدر أهم فانصرف له الاعتبار لما ذكر وأيضاً اذا اشتمل الشيء على قيد فالغرض ذلك القيد كما قال عبد القاهر

فاذا أردت استعمال لعل لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترتجي ثم استعملت هناك امل وهذا

بمحل القتل واستعارة المقتل أي محل القتل للضرب أي محل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصلية (قوله والموت بالرقاد) أي واستعارة الرقاد للموت ثم اشتق من الرقاد مرة بمعنى مكان الموت وهو القبر (قوله وان الاستعارة في المصدر) أي أولا لا في نفس المكان فلا ينافي جريانها في اسم المكان بعد ذلك بطريق التبعية للمصدر (قوله بل التحقيق الخ) هذا اضرب انتقالي وقوله وجميع المشتقات يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافي هذا ما تقدم للشارح من أن المشتقات الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة لان ما تقدم بحسب المراد لا بحسب الحقيقة والحاصل أن القوم قصروا المشتقات التي تجري فيها التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وان كانت في الحقيقة من المشتقات واستدلوا على ذلك بما تقدم فأضرب الشارح عن ذلك لقصوره الى ان التحقيق خلافه وهو أن الاستعارة في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية وذلك لان المقصود الأهم في الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لان نفس الذات فاذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلاً ينبغي أن يعتبر التشبيه فيما هو مقصود الأهم أولا وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية فقول الشارح بل التحقيق أي في الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى بقوله ان الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات الخ فآتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وآتى بالدعوى كذلك

فان قلت فقد قيل في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم تحرير ان باسلا وصف لشجاع : ضاوصف لجواد وتحرير اوصف لعالم قلت ذلك متأول بأن الثواني لانفع صفات الانما يكون موصوفا بالاول فالتشبيه في الافعال والنسفات المشتقة منها المعاني مصادرها وفي الحروف لمنعاقات معانيها

(قوله هو المقصود الا هم) أي لان الشيء اذا اشتعمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والالذ كرت الخ) أي والا يكن المقصود الا هم من المعاني المشتقات القائمة بالذوات بل المقصود منها نفس الذوات لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون المعاني القائمة بها بأن يذكر زيد أو عمرو بدل الالفاظ الدال على مقام بهما من الصفات كضارب وقاتل ومضروب ومقتول وأن يذكر مكان فيه الرقاد أو فيه الضرب بدل مرقدا ومضروب وعمرو وهكذا فالمدلول عن مكان فيه الرقاد الى مرقدا مثلا دليل على أن المقصود الا هم من المشتقات المعاني القائمة بذات الفاعل أو المفعول أو بذات (١١٦) المكان أو الآلة لانفس الذات (قوله لمعنى المصدر) أي منصرف لمعنى

هو المقصود الا هم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه والالذ كرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بهامن الصفات (فالتشبيه في الاولين) أي الفعل وما يشق منه (لمعنى المصدر وفي الثالث) أي الحرف (لمتعلق معناه)

ووصى بالمحافظة عليه والتقدير هنا هو المصدر فقيه ينبغي أن يجري التشبيه ومقتضى ما تقرر أن التبعية تجري في المرسل اذا كان فعلا أو محرفا أو مشتقا لانه يستلزم صحة الحكم بالمزومية فلما يستعمل بالحكم لا يتجوز فيه الاتباع والاشتق انما الغرض منه المصدر كما تقدم فيكون المرسل فيه تبعا قيل ان هذا لم يقل عنهم ثم ان هذا في التصريحية وأما المسكن عنها كقولك دلت بلسان فصيح عند قيام القرينة على أن المراد الحال وان المراد بالدلالة النطق على وجه الكتابة فلم يذكرها أيضا واذالم تصح الاصلية فيما ذكر (فالتشبيه) الواقع (في الاولين) أعني الفعل وما يشق منه ينصرف (لمعنى المصدر) أي للحدث المشمول للفعل وغيره دون الزمان في الاول والذات في الثاني وأعني بالذات ملابس الحدث من موصوف أو زمان أو مكان أو آلة وذلك لما تقرر آتيا في الفعل من كونه لا يستعمل بالمفهومية باعتبار نسبه للفاعل فلا يصح الحكم عليه وما يقع فيه التشبيه يصح أن يحكم عليه وفي غيره من كون الذات المدلوله فيها الاهام فلا ينصرف لها التشبيه المقتضى لادراك خصوص في الشبه بخلاف المصدر الذي هو الاصل فيهما (و) التشبيه (في الثالث) أعني الحرف ينصرف (لمتعلق معناه) أي لما تعلق به معنى الحرف وقد تقدم أن الحرف ينبغي أن يجعل معناه مفاده عند الاستعمال وهو أمر جزئي فيكون المعنى السكلي لازم ذلك المعنى فن مثالا لما وضعت لمطلق ابتداء لغاية مع اعتبار التوصل بها الى كل ابتداء مخصوص جعل الابتداء الخصوص كالابتداء من البصرة الى الكوفة هو معنى الحرف لانه هو المال وجعل المعنى السكلي لازمه مع قطع النظر عما اعتبر فيه من معنى قول المصنف (فالتشبيه في الاولين) يعني الفعل والصفات (لمعنى المصدر وفي الثالث) أي

المصدر كما يدل عليه قوله بعد فيقدر التشبيه في نطق الحال والحال ناطقة للدلالة بالنطاق وإنما تعرض التشبيه فقط ولم يقل لمعنى المصدر بمثله لان المشبه هو المقصود في التشبيه والاضافة في قوله لمعنى المصدر بيانية ان أريد بالمصدر الحدث أو من اضافة المدلول للدال ان أريد به الالفاظ وعلى هذا الثاني فيعمم في المصدر أي الحق أو المقدر كما في الافعال التي لا مصادر لها بل ذكر بعضهم أن الاستعارة في أسماء الافعال تبعية لتبعيةها لاستعارة المصدر المقدر من المعنى لامن الالفاظ ولكن الظاهر من اطلاقانهم أن

الاستعارة فيها أصلية فان قلت هل تجري الاستعارة في نسب الافعال تبعا على قياس الحروف قلت ذكر العلامة السيد أنها لا تجري لان النسبة للطلقة التي هي متعلق مدلول نسبة الفعل لم تشتهر بوصف يصلح أن يجعل جامعا بينها وبين نسبة أخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية والجامع لا بد أن يكون أخص أوصاف الشبه به وأشهرها اه كلامه وبحث فيه العلامة الفناري بأن المعنى السكلي الذي يرجع اليه نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص وأوصاف يصح بها الاستعارة فإذا أسند الضرب الى المحرض للدلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التجريز بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتهما بأن يشبه ما ترجع نسبتهما اليه بنوع استلزام كطابق الانصاف والقيام مثلا بما ترجع اليه نسبة أخرى كذلك كطابق الآلية مثلا فيقال قتلى السيف والوسط وعلى هذا التبعية في الافعال لا تنحصر باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر (قوله وفي الثالث الخ) فيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز (قوله لمتعلق) أي منصرف لمتعلق معناه

(قوله أى لما يتعلق به معنى الحرف) أى للمعنى السكلى الذى يتعلق به معنى الحرف كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة من تعلق الجزئى بالسكلى (قوله ما يعبر بها) أى معان كناية يعبر بدالها عن معانى الحروف التى هى معان جزئية وقوله عند تفسير معانيها أى معانى الحروف ويدور علم أن ما ذكره الشارح ليس نص كلام المفتاح بل كلامه وأعنى بتعلقات الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها فظاهره يفيد أن تلك التعلقات معبر عنها لا معبر بها مع أنه خلاف الواقع فكأن الشارح أشار بأفحام لفظ بها الى توجيهه عبارة المفتاح بأن العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل أنه أراد ببيان حاصل المعنى لأن فى العبارة (١١٧) تقدير انظرا الى أن الألفاظ

المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك التعلقات فهى بهذا الاعتبار معبر عنها (قوله مثل قولنا) أى على سبيل التسهيل وقوله ابتداء الغاية أراد بها المغيا وهو المسافة لان الغاية هى النهائية ولا ابتداء لها (قوله الغرض) أى العلة الباعثة (قوله فهذه) أى الابتداء والظرفية والغرض المطلقات ليست معانى الحروف أى ليست معانيها بالاستقلال بحيث تعتبر معانى لها حالة فى ذاتها (قوله والاما كانت حروفا بل أسماء) أى والا لو كان الابتداء والظرفية والغرض المطلقات معانى مستقلة عن وفى وكي لكانت من وفى وكي أسماء لا حروفا (قوله انما هى باعتبار المعنى) أى فاذا كان معنى الكلمة مستقلا بالمفهومية ملحوظا لذاته ولم يكن رابطة بين أمرين فان اقترن بأحد الأزمنة

أى لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والاما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف

التوصل به الى غيره وان كان هو الموضوع له لكن على أنه مقصود لغيره وتقدم ان قصده لذلك المخصوص هو الذى يمنع من صحة الحكم عليه أو به لان ما يقصد لا غير لا يستطيع الحكم عليه أو به كالمرآة عند قصدتها للصورة فلا يستطيع الحكم عليها ولا بها فى تلك الحالة وتقدم أن الحامل على ذلك لزوم أخذ الأمرين فى غير ذلك الاعتبار اما كونه منقولا أو مجازا فى غير المخصوص ان وضعه واما كونه كالأسماء فى صحة الحكم عليه ان وضع لسكلى حال كونه يقصده لذاته وأما من قال معنى وضعه كونه مرصدا للدلالة وليس دالا بالفعل حتى يستعمل مع مدخوله فيلزمه خروجه عن حقيقة الوضع باعتبار ذاته وصحة الحكم عليه عند ذكر متعلقه فاختير فيه الاعتبار السابق ولذلك قال صاحب المفتاح المراد بتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف يعنى ليست معانيها على الاستقلال بحيث لم يعتبر معها حالة فى ذاتها بل هى معانيها على أن يتوصل بها الى المعانى المخصوصة قال والاما كانت حروفا بل أسماء يعنى لو وضعت لها تنفيذها استقلالاً من غير قصد التوسط بها لغيرها وذلك الغير هو المعنى الخاص كما ذكرنا لصح الحكم عليها كالأسماء لان الاسمية والحرفية ليستا مختلفتين باعتبار اللفظ فقط لصحة أن يكون اللفظ الواحد حرفا واسما للمعنيين وانما تختلفان باعتبار المعنى أى باعتبار أن معنى كل منهما ما غير المعنى الآخر اذ لو كان مافسر به أحدهما هو مافسر به الآخر من كل وجه لزم فيه مالزم فى الآخر لكن يتمتع صحة الحكم على معنى الحرف فلم أنه اعتبر فيه التوسطية لغيره لان ذلك هو المانع من الحكم كما ذكر فى مثال المرأة قال (وانما هى) أى تلك الأمور التى تفسر بها الحروف تفسيراً يظهر بها انها موضوعاتها من غير اعتبار حالة أخرى تفارق بها الأسماء فى معانيها (متعلقات لمعانيها) أى تلك متعلقات أى ملازمة لمعانيها التى اعتبر التوصل اليها التى هى المخصوصة كتعلق الخاص بالعام بمعنى أن الحروف اذا أفادت معانى عند الاستعمال وهى التى قصد التوصل اليها عند الوضع ردت تلك المعانى الى هذه بنوع من الاستلزام وهو استلزام الاختصاص لا عم فمن مثلاً موضع لطلق الابتداء من غاية ما يتوصل بذلك الى كل الحرف (متعلق معناه)

الثلاثة فتلك الكلمة فعل وان لم يقرن بواحد منها فتلك الكلمة اسم مثل مطلق ابتداء ومطلق ظرفية ومطلق غرض وان كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا تبعاً لكونه رابطة بين أمرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفا وذلك كابتداء السير من البصرة وظرفية الماء فى الكوز (قوله وانما هى) أى تلك المعانى السكلى التى تفسر بها معانى الحروف على وجه التسهيل (قوله أى اذا أفادت هذه الحروف معانى) وهى الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وهكذا (قوله الى هذه) أى الى هذه التعلقات أعنى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق ونحو ذلك (قوله بنوع استلزام) أى باستلزام نوعى وهو استلزام الخاص للعام لا العكس والحاصل أن من مثلاً موضوعة لا ابتداء الخاص والابتداء الخاص لما كان يرد الى مطلق ابتداء أى يستلزمه

كالجرور في قولنا زيد في نعمة ورفاهية

كان مطلق ابتداء متعلقا بالابتداء الخاص وهكذا (قوله كالجرور) أي كمنى الجرور لان تقدير التشبيه في معناه (قوله ليس بصحيح) أي لان الجرور ليس هو المتعلق بل المتعلق هو المعنى الكلي الذي استلزمه معنى الحرف كاسبق فمتعلق بمعنى الحرف في المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة فقد التبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع فان الجرور متعلق بمعنى الحرف عندهم وأما البيانيون فقد علمت اصطلاحهم (١١٨) في معنى الحرف قال بعض الحواشي وقد بوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف

المضاف أي كطلق متعلق بالجرور في قولك زيد في

نعمة وذلك أن هذا الجرور له متعلق خاص وهو ملابسة وصف النعمة لزيد فيكون مطلق ذلك المتعلق مطلق ملابسة شيء شيء وهذه الملابسة هي المشبهة بالظرفية التي هي متعلق معنى الحرف في وجهه هو اختصاص شيء بشيء واشتماله عليه في الجملة فيعود الكلام الى ما تقدم من أن التشبيه في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أولا ثم تبع ذلك استعمال الحرف في المعنى الخاص بعد نقله عن المعنى الذي وضع له اصالته وتوضيح ذلك أن مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقة حمل على الاستعارة بأن يشبه مطلق ملابسة شيء بشيء بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه للجزئيات فاستمر لفظه في

(كالجرور في زيد في نعمة) ليس بصحيح وإذا كان التشبيه للمعنى المصدر والمتعلق معنى الحرف ابتداء مخصوص فعند الاستعمال في قولك مثلاً سرت من البصرة الى الكوفة يفيد ابتداء سيرك من البصرة الى الكوفة لانه هو المقصود ليتوصل اليه أو الى مثله من الخصوصيات فيريد هذا المعنى الى مطلق الابتداء بأن يقال هو لا ابتداء الغاية لان ذلك الأخص يستلزم هذا الأعم وقد تقدم تحقيق هذا غير ما مررناه ليتضح ولان هذا محله فعل هذا فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف (كالجرور في) نحو قولك (زيد في نعمة) ليس بصحيح لان النعمة ليست متعلق معنى الحرف بهذا الاعتبار ضرورة أنه هو الظرفية والنعمة ليست نفس الظرفية وحمله على معنى كطلق متعلق بالجرور في قولك زيد في نعمة وذلك ان هذا الجرور له متعلق خاص وهو ملابسة أي وصف النعمة أي ملابسته زيدا فيكون مطلق المتعلق مطلق ملابسة شيء بشيء ولا شك أن تلك الملابسة هي المشبهة بالظرفية التي هي متعلق معنى الحرف في وجهه هو اختصاص شيء بشيء واشتماله عليه في الجملة فيعود الكلام الى ما تقدم من أن التشبيه في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أولا ثم تبع ذلك استعمال الحرف في المعنى الخاص بعد نقله عن المعنى الذي يعتبر له اصالته في غاية التكافؤ وينافيه قوله للعداوة والحزن وينافيه ظاهر قوله كالجرور لان الجرور ونفس النعمة لا متعلق بهذا الاعتبار وانما جعل متعلق معنى الحرف الذي وقع فيه التشبيه ما ذكر دون الجرور نفسه وان كان يصدق عليه أن معنى الحرف متعلق به بمعنى أن النسبة التي وضع لها الحرف لها تعلق بذلك الجرور واختصاص به لما ساند ذكره بعد في قوله وفي لام التعليل الخ وهو أن نفس الجرور لو جعل هو محل التشبيه لكان هو محلاً للاستعارة وهذه الاستعارة تصريحية عند المصنف فيقتضي اعتبار الاستعارة في الجرور أولاً أن يذكر التشبيه به هنا وهو الظرف كالدار مثلاً ولم يذكر هنا وانما ذكر المشبه فلم يصح جعل الاستعارة الأصلية في الجرور بل في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق وسياق تحقيق ما في ذلك من البحث نعم لو جعلت الاستعارة مكنياً عن صاحبه اعتبار الاستعارة في الجرور وتكون استعارة الحرف تخيلية ويأتي الآن تحقيق ذلك كما اعتبره السكاكي وإذا تحقق بما تقدم أن التشبيه في الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الحرف لمعنى معناه

(قوله كالجرور في زيد في نعمة) مثال للاستعارة في الحرف قال الخطيب وفيه نظر لان الجرور هو قولنا نعمة وليست متعلق معناه وهو مطلق الظرفية ومعناه هو ظرفية النعمة للاستقرار فيها وقرره غير الخطيب بأن المعنى أن في معناها الظرفية والظرفية متعلق بالفتح قام ذلك المعنى به وهو الدار مثلاً في الظرف الحقيقي فهنا وقع تشبيه النعمة المشتبهة على زيد بالدار المشتبهة عليه واستعمل في النعمة كما في التي من حقها أن تستعمل في الدار والاستعارة في الحرف استعماله فيما لا يكون متعلق معناه بل هو شبهة بمتعلق معناه

الموضوعة للظرفية الخاصة للملابسة النعمة لزيد فلابسة زيد للنعمة مستعار له والظرفية الخاصة مستعار منها (فيقدر) وللفظ في مستعار فلا خلل في كلام المصنف على هذا اه وأنت خبير بأن حمل كلام المصنف على ما ذكر مع ما فيه من التكلف ينافية سياق كلام المصنف الآتي فانه اعتبر التشبيه في العداوة والحزن الذي هو نفس الجرور فالأولى جعل كلامه باقياً على ظاهره (قوله وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر) أي وإذا كان التشبيه في الأولين منصرفاً لمعنى المصدر وفي الثالث منصرفاً لمعنى الحرف فيقدر الخ وأشار الشارح بهذا الى أن الفاء في قول المصنف فيقدر واقعة في جواب شرط مقدر

فيقدر التشبيه في قولنا ناطقت الحال بكذا والحال ناطقة بكذا للدلالة بمعنى النطق وعليه في التكمية قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم بدل فأنذرهم وقوله تعالى أنك أنت الحليم الرشيد بدل السفية الغوى

(قوله في نطق) أى في قولك نطقت الحال وفي قولك الحال ناطقة بكذا (قوله للدلالة بالنطق) أى واقعا بين الدلالة والنطق (قوله أى يجعل دلالة الحال) أى يجعل دلالة حال انسان على أمر من الامور مشبها (قوله لإيضاح المعنى وايصاله الى الذهن) الاولى للشرح أن يجعل وجه الشبه ايصال المعنى الى الذهن ويحذف ايضاح المعنى لانه نفس المشبه الذى هو الدلالة اللهم الا أن يجعل وجه الشبه داخل في مفهوم المشبه وخارجا عن مفهوم المشبه به يتسكف بأن يجعل المشبه (١١٩) ايضاح المعنى بالحال ووجه الشبه جنسه

وهو مطلق ايضاح المعنى والنطق الذى هو المشبه به مازوم للايضاح فوجه الشبه حينئذ داخل في مفهوم المشبه ولازم للمشبه به (قوله ثم يستعار للدلالة لفظ النطق) أى ثم يقدّر استعارة لفظ النطق للدلالة فالاستعارة المذكورة أمر تقديري لا تحقيقي اذ لا دليل على أنه لا بد أن يستعار لفظ المصدر أولا والمحقق انما هو تقدير الاستعارة لجواز أن يسمع إطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل (قوله أصلية) أى لاوليتها (قوله تبعية) أى لتأخرها وفروعيتها (قوله وان أطلق الخ) هذا مقابل المحذوف أى هذا اذا جعلت العلاقة المشابهة فإن جعلت العلاقة لازم بأن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له كان مجازا

(فيقدر التشبيه) في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق (أى يجعل دلالة الحال مشبها وناطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلًا وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحدة استعارة ومجازا مرسلًا باعتبار العاليتين

(فيقدر التشبيه) لاجل ذلك (في) نحو قولك (انطقت الحال) بكذا (و) قولك (الحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أى يقدّر التشبيه فيما ذكر واقعا بين الدلالة والنطق وذلك بأن تجعل دلالة حال انسان على أمر من الامور مشبها ويجعل نطق الناطق مشبها به ووجه الشبه بينهما ما لا يس كلامهما من اوضح المدلول والمعنى للذهن بكل منهما ولم يجعل الوجه ايضاح المعنى لانه نفس الدلالة فلا يصح الا يتسكف بأن يجعل وجه الشبه داخل في مفهوم الدلالة وخارجا عن مفهوم النطق فيكون اوضح المعنى بالحال هو المشبه ووجه الشبه جنسه وهو مطلق ايضاح المعنى والنطق الذى هو المشبه به مازوم للايضاح وأكثر وجه الشبه ما يكون خارجا عن الطرفين فالحمل عليه مع الامكان أقرب ثم اذا قدر أن التشبيه كان أولا بين الدلالة والنطق قدر أن لفظ النطق استعير أولا للدلالة بذلك التشبيه ثم يشتق من النطق المستعار الفعل وسائر المشتقات فتكون الاستعارة في المصدر أصلية لاوليتها وفي الفعل وسائر المشتقات تبعية لتأخرها وفروعيتها واتمنا قلنا قدر أن لفظ النطق استعير لانه لا دليل على أنه لا بد أن يستعار لفظ المصدر أولا فالفعل المحقق هو تقدير الاستعارة لجواز أن لا يسمع إطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل فان قيل الدلالة كل قررت لازمة للنطق فكيف يجعل الدلالة مشبهة بالنطق مع أنه مازومها اذ لا فائدة في تشبيه الشيء بمزومه ولا في ادخال اللازم في جنس المزموم الذى هو معنى الاستعارة بل اطلاق النطق على الدلالة من اطلاق اسم المزموم على اللازم مجازا

(قوله فيقدر) أى التشبيه في قولنا نطقت الحال بكذا وهو مثال للفعل وفي قولنا الحال ناطقة بكذا وهو مثال للصفة للدلالة بالنطق بجامع ما بينهما من الايضاح ثم يعبر عن ذلك بالفعل أو الوصف فتقول نطقت الحال وهى ناطقة بكذا قلت وقولنا الحال ناطقة بكذا كيف يصح عده من الاستعارة وهو عند المصنف تشبيه فهذا الخالف الكلام الماضى وموافق لما حققناه

مرسلا علاقته الزوم الخاص أعني لزوم السبب للسبب لا مطلق الزوم فلا يقال ان الزوم لازم لكل مجاز سواء كان استعارة أو مرسلا فاعتبار ذكر المزموم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد من بيان أنها من نوع من أنواعها وتحصل عما ذكره الشارح أن النطق اذا استعمل في الدلالة بطريق التشبيه بحيث يكون الانتقال من المزموم الى اللازم بواسطة التشبيه وجعل وجه الشبه وسيلة الزوم بين المنتقل عنه واليه كان استعارة ويلزم أن تكون تبعية في الفعل وما يشتق منه وان استعمل فيها رعاية علاقة الزوم بلا تشبيه ولا جعل وجه الشبه وسيلة كان مجازا مرسلا ويلزم أن يكون تبعية في الفعل وما يشتق منه (قوله وقد عرفت) أى عما ذكره سابقا في المشفر (قوله اللفظ الواحد) أى كالنطق وقوله بالنسبة الى المعنى الواحد أى كالدلالة وقوله الملاقطين أى المشابهة والزوم العارى عن التشبيه

وفي لام التعليل كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية للالتقاط وما يتصل بهذا أن يا حرف وضع في أصله لنداء البعيد ثم استعمل في مناداة القريب لتشبيهه بالبعد باعتبار أمر راجع إليه أو إلى النداء أما الأول فمكتولك لمن سها وغفل وان قرب بإفلاق وأما الثاني فمكتول الداعي في جواره يارب الله وهو أقرب إليهم من حبل الوريد فإنه استقصار منه لنفسه واستبعاد لها من مظان الزلفي وما يقرب به إلى رضوان الله تعالى ومنازل المقربين هضم لنفسه وإقرارا عليها بالتفرط في جنب الله تعالى مع فرط التهالك على استجابة دعوته والاذن لندائه وأبتهاله

(قوله وفي لام التعليل) أى في استعارة لام التعليل (١٣٠) للعاقبة والغاية فقوله في لام التعليل ليس متعلقا بالتشبيه لانه ليس

(و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو فالتقطه) أى موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) أى يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط بعلة) أى علة الالتقاط (الغائية) كالحبة والتبني في الترتيب على الالتقاط

مرسلا فلا يكون من الاستعارة التبعية قلنا لانسلم أن النطق استعمل في لازمه الذي هو الدلالة به بل في دلالة الحال بخصوصها وجه التشبيه بينهما متحقق كما تقدم وهو انضاح المعنى بكل منهما وان كان انضاحه في النطق بواسطة مطلق الدلالة وفي دلالة الحال بنفس دلالتها فيكون اللفظ استعارة وعلى تقدير تسليم أنه مستعمل في مطلق الدلالة فلا نسلم عدم صحة تشبيه لازم الشيء به عند وجود وجه ملائس لسكل منهما يصح به التشبيه فنقول اعتبر التشبيه بين معنى النطق والدلالة في ملائسه الانضاح لانه بالنطق أشهر فاستعمل اللفظ وغايه ما في الباب أن لفظ النطق يصح أن يستعمل في الدلالة بطريق التشبيه فيكون الانتقال فيه من الملزوم إلى اللزوم بواسطة التشبيه وجعل وجه التشبيه وسيلة للزوم بين المنتقل عنه واليه كما تقدم فيكون استعارة وان يستعمل فيها برعاية علاقة اللزوم بالتشبيه ولا جعل وجه التشبيه وسيلة وهو صحيح إذا لفظ الواحد يجوز أن يكون استعارة ومجازا مرسل باعتبار علاقة التشبيه ومطلق اللزوم العارى عن التشبيه وإذا كان الانتقال باللازم في كل منهما فلفظ النطق ان استعمل في مطلق الدلالة لكونها لازمة لدلوله فهو مجاز مرسل ولازم كونه مجازا مرسل باعتبار علاقة التشبيه ومطلق اللزوم لم يذكره كما تقدم وان استعمل في الدلالة لكونها تشبيه في انضاح المعنى بكل منهما لكون الانضاح في النطق أشهر كما هو المراد هنا على ما قرر كان استعارة ولازم كونه استعارة تبعية في المشتقات وإذا فهمت ما قررنا نوضح المراد وانكشف الاتقاد والله الموفق عنه (و) كذا يقدر التشبيه حيث وجدت الاستعارة التبعية (في لام التعليل) وذلك (نحو) الاستعارة في قوله تعالى (فالتقطه) أى التقط موسى (آل فرعون ليكون) أى ليكون (لهم) موسى (عدوا وحزنا للعداوة والحزن) أى يقدر في استعارة الادم في الآية ان العداوة والحزن الحاصلين (بعد الالتقاط) شبا (بعلة) أى بعة الالتقاط (الغائية) وبعة

(قوله وفي لام التعليل) أى ويقدر التشبيه في لام التعليل في نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط على ارادة العلة الغائية للالتقاط لترتب وجودهما على وجود الالتقاط وليست اللام هنا للغرض لان حقيقة الغرض ترتب أمر على أمر وهما مطلوبان ولا شك أن العداوة والحزن لم يكونا مطلوبا بين بالالتقاط وقول المصنف للدلالة أى التشبيه للدلالة يعني أن الدلالة هي المشبه وكذلك قوله للعداوة أى العداوة هي المجموعة كالعلة الغائية فالجوز وقع في اللام هنا

منصرفا للام بل لمتعلقها كما تقدم (قوله للعداوة والحزن) أى منصرفا للعداوة والحزن أى يقدر التشبيه في استعارة لام التعليل في الآية واقعا بين العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط وهو متعلق معنى الحرف على كلامه وبين علة الالتقاط وهي الحبة والتبني وحاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية على مذهب المصنف بناء على ما ذكره الشارح أن يقال قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالحبة والتبني بجماع الترتيب كل على الالتقاط واستعمل اسم المشبه به للمشبه ثم استعملت اللام للوضوعة لترتب العلة الغائية على معلولها كترتب الحبة والتبني على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية كترتب العداوة والحزن عليه فالاستعارة في اللام

تابعة للاستعارة في المجزور الذي هو متعلق الحرف عنده (قوله بعلة الغائية) علة الشيء الغائية هي التي تحمل على تحصيله والحصول لتحصل بعد حصوله وذلك كحبة موسى لآل فرعون وتبينهم له أى اتخاذهم له ابنا فإنه انما حملهم على ضمهم له وكفانهم له بعد الالتقاط ما رجوه في موسى من أنه يحبهم ويكون ابنهم فيرجون به فلما كان الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوة والحزن شبه ذلك بالعلة الغائية بجماع ترتب كل على الالتقاط وان كان الترتيب في العلة الغائية رجائيا وفي العداوة والحزن فعليا اه يعقوبى ومن كلامه يعلم أن قول الشارح كالحبة أى حبة الملتقط بالفتح وهو موسى عليه السلام كالحبة الملتقط بالكسر وهو آل فرعون لانها متقدمة على الالتقاط وليست حاصلة بعده والذي في عبد الحكييم أن المراد بالحبة محبة الملتقط بالكسر وتبينه لانها متقدمة في الذهن وترتبان

على الالتقاط في الخارج وما قيل انه أراد بالحبة محبة موسى أو آثارها لمحبة للقط وهو آل فرعون لانها علة متقدمة عليه ليس بشيء (قوله والحصول بعده) عطف تفسير إشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط والازوم اذ لا زوم هنا (قوله ثم استعمل في العداوة) أي في ترتب العداوة وقوله ما كان حقه أي اللام وقوله في العلة أي في ترتب العلة (قوله فيها) الضمير لما كان وأنت الضمير نظرا الى أن اللام بمعنى السكامة (قوله تبع الاستعارة في المجرور) أي الذي هو متعلق معنى الحرف على مقال المصنف ولا يخفى ما في قوله تبع الخ من المساحة اذ استعارة اللام تابعة للتشبيه على مقال الآن يقال ان في كلامه حذف لعل عليه ما هنا والأصل قدر تشبيه العداوة والحزن بعلة الغائبة كالحبة والتبني واستعير اسم المشبه به وهو الحبة والتبني المشبه به وهو العداوة والحزن (١٢١) ثم استعمل في العداوة والحزن

اللام التي كان حقه أن تستعمل في العلة الغائبة فتكون الاستعارة فيها تبع الاستعارة في المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصروفة لان المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق

الشيء الغائبة هي ما يحمل على تحصيله ليحصل به حصوله وذلك كحبة موسى لآل فرعون وتبنيهم له أي اتخذهم له ابنا فإنه إنما حملهم على ضمهم له وكفالتهم له بدلا لقاط ما رجوه في موسى من أنه يحبهم ويكون ابنا لهم يفرحون به فلما كان الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوة والحزن شبهت العداوة والحزن بالعلة الغائبة المذكورة وهي الحبة والتبني إما على طريق التهمك إشارة الى أن ذلك فعل الجاهل بالعواقب ويكون وجه الشبه منزعاً من التضاد بأن يجعل كالتماثل بواسطة التهمك وإما على طريق التشبيه الحقيقي ويكون وجه الشبه مطلق الترتب وان كان في العلة الغائبة تقدير يا وفي العداوة والحزن حصولها بواسطة تخيل أن الحاصل كمقدر الحصول وتخيل أن المقدر أقوى في الترتب اذ يكون أشهر وأكثر وقوعا باعتبار أصله ولما قرر تشبيه العداوة والحزن بالحبة والتبني فبما ذكر استعيرت اللام من أصلها وهي الحبة والتبني فاستعملت في العداوة والحزن وقد كان حقه أن تستعمل في الحبة والتبني اللذين هما العلة الغائبة فالاستعارة الأصلية بين الحبة والتبني والعداوة والحزن اللذين حصولهما هو المجرور فكانت الاستعارة في اللام تبع الاستعارة في المجرور لان اللام لا تستقل فيكون ما اعتبر فيها تابعا للمجرور وهذا الطريق أعني جعل التشبيه لعداوة والحزن بالعلة الغائبة فبما ذكر مأخوذ من كلام صاحب الكشف وفرضه المصنف بناء على مذهبه في الاستعارة التصريحية لان التبعية عنده من التصريحية وجعل متعلق معنى العزن هو المجرور ليكون التشبيه فيه موافقة لصاحب المفتاح وذلك حيث قال أعني صاحب الكشف معنى التعليل في اللام وأراد على طريق المجاز لانه لم تكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة الالتقاط لهم وثمرته شبه بالداعى الذي يفعل الفاعل لأجله وهو غير مستقيم على ما ذهب اليه المصنف من أن الاستعارة في ذلك نصريحية وذلك لان المذكور في النصريحية يجب أن يكون هو المشبه به سواء كانت تبعية أو أصلية الآن التبعية لا يكون التشبيه فيها نفس المفهوم من اللفظ المستعمل بل في ملائمة كالمصدر المشتق منه الفعل والوصف ومقتضى ذلك حيث قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف باعتبار أن ما استقرت عليه عاقبة الالتقاط من العداوة صير الالتقاط كأنه علة الغائبة بجامع ما بين العلة الغائبة والعداوة التي صار اليها الالتقاط من شيء مترتب على فعل كان غايته في الواقع وان لم يكن غايته في الذهن عند وجدان الالتقاط والعداوة والحزن مشبهان والعلة الغائبة وهي الارتفاع مشبه به وقال

اللام التي كان حقه أن تستعمل في العلة الغائبة فتكون الاستعارة فيها تبع الاستعارة في المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصروفة لان المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق

الشيء الغائبة هي ما يحمل على تحصيله ليحصل به حصوله وذلك كحبة موسى لآل فرعون وتبنيهم له أي اتخذهم له ابنا فإنه إنما حملهم على ضمهم له وكفالتهم له بدلا لقاط ما رجوه في موسى من أنه يحبهم ويكون ابنا لهم يفرحون به فلما كان الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوة والحزن شبهت العداوة والحزن بالعلة الغائبة المذكورة وهي الحبة والتبني إما على طريق التهمك إشارة الى أن ذلك فعل الجاهل بالعواقب ويكون وجه الشبه منزعاً من التضاد بأن يجعل كالتماثل بواسطة التهمك وإما على طريق التشبيه الحقيقي ويكون وجه الشبه مطلق الترتب وان كان في العلة الغائبة تقدير يا وفي العداوة والحزن حصولها بواسطة تخيل أن الحاصل كمقدر الحصول وتخيل أن المقدر أقوى في الترتب اذ يكون أشهر وأكثر وقوعا باعتبار أصله ولما قرر تشبيه العداوة والحزن بالحبة والتبني فبما ذكر استعيرت اللام من أصلها وهي الحبة والتبني فاستعملت في العداوة والحزن وقد كان حقه أن تستعمل في الحبة والتبني اللذين هما العلة الغائبة فالاستعارة الأصلية بين الحبة والتبني والعداوة والحزن اللذين حصولهما هو المجرور فكانت الاستعارة في اللام تبع الاستعارة في المجرور لان اللام لا تستقل فيكون ما اعتبر فيها تابعا للمجرور وهذا الطريق أعني جعل التشبيه لعداوة والحزن بالعلة الغائبة فبما ذكر مأخوذ من كلام صاحب الكشف وفرضه المصنف بناء على مذهبه في الاستعارة التصريحية لان التبعية عنده من التصريحية وجعل متعلق معنى العزن هو المجرور ليكون التشبيه فيه موافقة لصاحب المفتاح وذلك حيث قال أعني صاحب الكشف معنى التعليل في اللام وأراد على طريق المجاز لانه لم تكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة الالتقاط لهم وثمرته شبه بالداعى الذي يفعل الفاعل لأجله وهو غير مستقيم على ما ذهب اليه المصنف من أن الاستعارة في ذلك نصريحية وذلك لان المذكور في النصريحية يجب أن يكون هو المشبه به سواء كانت تبعية أو أصلية الآن التبعية لا يكون التشبيه فيها نفس المفهوم من اللفظ المستعمل بل في ملائمة كالمصدر المشتق منه الفعل والوصف ومقتضى ذلك حيث قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف باعتبار أن ما استقرت عليه عاقبة الالتقاط من العداوة صير الالتقاط كأنه علة الغائبة بجامع ما بين العلة الغائبة والعداوة التي صار اليها الالتقاط من شيء مترتب على فعل كان غايته في الواقع وان لم يكن غايته في الذهن عند وجدان الالتقاط والعداوة والحزن مشبهان والعلة الغائبة وهي الارتفاع مشبه به وقال

(١٢١ - شروح النسخ رابع) أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك أي العداوة والحزن لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذي يفعل الفاعل لأجله (قوله لكنه) أي ذلك الطريق غير مستقيم على مذهب المصنف أي ولا على مذهب الجمهور أيضا وإنما اقتصر على المصنف لكون الكلام معه وحاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة أصلية وأنه يريد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة الأصلية لانه يجب فيها ترك لفظ المشبه

(قوله الشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك) أي وحينئذ لاستعارة في اللام تبعاً ولا في الجور أصله قال العلامة عبد الحسك
أقول مفاد كلام المصنف هنا وفي الإيضاح أن الاستعارة في اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه أن
الاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في الجور وإنما هذه زيادة من الشارح ونقول على المصنف وحاصل كلام المصنف أنه يقدر التشبيه
أولاً للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه ترتبها على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه فتستعار اللام للموضوع
لترتب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة في الجور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر الخثار ثم اسناد الانبات
إليه وهو المفاد من الكشف حيث قال بعد ما نقله من كلامه فاللام هنا حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل
كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد وهو الحق عندي لأن اللام لما كان محتاجاً لذكر الجور كان الالتاق أن تكون الاستعارة والتشبيه
فيها تبعاً لتشبيه الجور لا تبعاً (١٣٣) لتشبيه معنى كل معنى كل معنى الحرف من جزئياته كما ذكره السكاكي وتبعه

الشارح اه ومثل ما قيل
في الاستعارة في الآية
المذكورة على مذهب
المصنف يقال في قوله تعالى
لأصلبكم في جذوع
النخل فيقدر تشبيه الجذوع
المستعمل عليها بالظروف
فيسرى ذلك التشبيه إلى
تشبيهه بلبس المستعمل
بالجذوع بلبس الظرف
بالمظروف فاستعيرت في
الموضوعه للبس الظرف
بالمظروف للبس المستعمل
بالجذوع المستعمل عليها
وكذا يقال في نحو زيد في
نعمة شبت النعمة بالظرف
الحسنى فسرى التشبيه
للبس زيد بالنعمة بلبس
الظرف بالمظروف
فاستعيرت في الموضوعه
للبس الظرف بالمظروف
للبس زيد بالنعمة وهكذا
يقال في أمثال ما ذكر

المشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية هنا أنه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل في التشبيه اللام الموضوعه للمشبه به أعني
ترتب علة الغائية عليه

وأريد به الجور أن يذكر المشبه به وهو العلة الغائية في المثال والظرف كالدار في نحو زيد في نعمة ولم
يذكر بل هو المتروك هنا نعم يستقيم على مذهب السكاكي الذي يجعل التبعية مكنياً عنها وسواء اعتبر
في كونها مكنياً عنها ما اعتبره المصنف في الكناية وهو أن يضم التشبيه في النفس ثم يذكر لوازم
المشبه به أو ما اعتبره السكاكي فيها وهو أن يطلق المشبه على المشبه به ادعاء اذ يصح أن يعتبر أنه
أضمر تشبيهه العداوة والحزن بالعلة الغائية في النفس ثم ذكر ما هو لازم المشبه به وهو اللام وأنه
أطلقت العداوة والحزن على العلة الغائية ادعاء ثم ذكر ذلك اللازم فالذي ينبغي أن يعتمد في استعارة
الحرف والفعل وشبهه أن التشبيه حيث جعل في الجور تكون به الاستعارة مكنياً عنها كما قررنا ولا
يستقيم حينئذ جعلها تبعية لأنها نصريحية على مذهب المصنف وقد علم أنه يجب أن يذكر فيها المشبه به
وهو متروك في المثالين فإن أريد جعلها تبعية على مذهبه وجب أن يجعل التشبيه في متعلق معنى
الحرف على ما قررناه في المراد بمتعلق معنى الحرف فيما تقدم فيجعل التشبيه في ليكون لهم عدوا
وحزناً في متعلق معنى اللام وهو ترتب العلة الغائية بأن يقدر تشبيه ترتب العداوة والحزن بترتب
تلك العلة على طريق التهنك بجعل التضاد كالتماثل كما تقدم والوجه هو حصول مطلق الترتب وإن كان
في العلة الغائية رجائياً وفي العداوة والحزن فعلياً كما تقدم أو هو حصول بعد طلب النفع على التقدير
أو الفعل أيضاً فلما شبه الترتب بالترتب جرت الاستعارة أولاً في ذلك الترتب اللازم لعلية أو لسكون
الشيء علة مع ما يشبهه وتبع ذلك نقل الحرف فيكون نقله واستعماله نظيراً للأسد حيث نقل إلى الشجاع
لنقل الحرف إلى ترتب شبيهه بالترتب العلى الذي هو الأصل في الحروف وذلك كما مر في نطق
الحال وهو أن الاستعارة جرت في المصدر ثم تبع ذلك استعارة الفعل المأخوذ عنه فيظهر بهذا جريان
بعضهم أن الاستعارة في الآية ليست في اللام وأسند ذلك بأن ما تعلقت به هو السكون المستفاد من أن
ويكون لا العداوة والحزن قال بل الاستعارة في عدوا وحزنا وهي تهكمية أي ليكون لهم حبيباً وفرحاً

(قوله بل بتحقيق الاستعارة التبعية ههنا) أي في هذه الآية والمراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم فحرت
(قوله شبه ترتب العداوة) أي ترتب مطلق عداوة وحزن سواء تعلقا بموسى أو غيره فالمراد العداوة والحزن السكبان وقوله على الالتقاط
أي على مطلق السقاط (قوله بترتب علة الغائية عليه) أي علة المطلقة عليه بجماع مطلق الترتب في كل وفي الكلام حاف والأصل
ثم استعير ترتب العلة الغائية على الالتقاط لترتب العداوة والحزن عليه فسرى التشبيه للجزئية ثم استعمل الخ وإنما احتجنا لذلك لأجل
قوله بعد جرت الاستعارة أولاً في العملية والفرضية أي في ترتبها وتبعيتها الخ فاندفع ما يقال أن الاستعارة في الحرف على كلامه غير
تابعة لاستعارة أصلها وهذا يخالف قوله بعد فجرت الاستعارة أولاً في العملية الخ (قوله ثم استعمل في المشبه) أي جزئى المشبه وذلك الجزئى
ترتب العداوة والحزن الخاصين أي المتعلقين بموسى وقوله الموضوعه للمشبه به أي الجزئى المشبه به وقوله أعني ترتب علة الالتقاط أي الخاصة
وهي محبة الملقط لموسى وتبنيه إياه وهذا بيان للجزئى المحذوف وهذا الذي قررناه كلام الشارح هو ما قررناه به شيخنا العدوى

(قوله فجرت الاستعارة أولاً في العلية والغرضية) أى في ترتبها وقوله وتبعيتها أى تبعية الاستعارة الأولى الجارية في ترتب العلية والغرضية الاستعارة في اللام وفي نسخته وتبعيتها في اللام أى وجرت في اللام بسبب تبعيتها أى تبعية الاستعارة في ترتب العلية والغرضية وقوله كما في نطق الحال أى فكأن الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في (١٢٣) المصدر كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة

العلية والغرضية للعداوة والعزى وهذا الكلام يقتضى أن التبعية في الحروف تابعة لاستعارة لفظ قبلها، وأنا شبه معنى كلياً بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى ثم نستعير اسم المشبه للمشبه فيسمى التشبيه للجزيئات فنستعير الحرف الموضوع لجزئى من جزيئات المشبه به لجزئى من جزيئات التشبيه وهو طريقة لبعضهم وقال بعض أن الاستعارة في الحرف تابعة للتشبيه فأولا نسبة المعنى السكى بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى فيسمى التشبيه للجزيئات فنستعير الحرف الموضوع لجزئى من جزيئات المشبه به لجزئى من جزيئات المشبه والحاصل أن الاستعارة التبعية في الفعل وما يشق منه هى أن يقدر نقل المصدر أو ينقل بالفعل لغیر معناه الاصلى ثم يشتق منه الفعل وشبهه فهى تابعة

لجرت الاستعارة أولاً في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما في نطق الحال فصالح حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا الجرور على ما ذكره المصنف سهواً وفي هذا المقام زيادة تحقيق وأردناها في الشرح

التبعية على طريق التصريح حيث صرح باللفظ المنقول عن أصله من حرف أو فعل ثم استعمل في غير ذلك الأصل وهو ما شبه بمعناه فيجب أن يراد بمتعلق معنى الحرف العلية أى كون الشيء علة يترتب على غيره لأن ذلك معنى الحرف الذى إليه يرد بطريق الاستئزام على ما تقدم لا الجرور كما ذكره المصنف سهواً هكذا يقرر هذا المحل ولكن يجب أن يتنبه في هذا المقام للفرق بين التبعية في الفعل وشبهه وبين التبعية في الحرف فإن التبعية في الفعل وما يشتق منه هى أن يقدر نقل المصدر أو ينقل بالفعل لغیر معناه الاصلى ثم يشتق منه الفعل وشبهه ولا يمكن تصور مثل ذلك في الحرف إذ ليس هناك لفظ استعير أولاً وتبعه استعارة الحرف وإنما هناك تقدير التشبيه بين شيئين إما أن يكونا معنيين أحدهما السكى الذى يرد إليه معنى الحرف الجزئى والآخـر شبهه بذلك المعنى على ما اخترناه في متعلق معنى الحرف فيما تقدم ومعلوم أن أحدهذين لم ينقل للآخر أو يكونا معنيين أحدهما الذى ينبغى أن يجر بالحرف في الأصل والآخـر هو الجرور لأن ولم ينقل أحدهما إلى الآخر أيضاً فالتبعية في الحرف برعاية أنه لما كان التشبيه في معناه مادام معنى له متممراً اعتبر فيما يمكن فيه فتبع ذلك التجوز في الحرف وعلى هذا فقد تعذرت الاستعارة التصريحية فيه باعتبار ما وقع فيه التشبيه إذ لا يصح نقل المشبه به إلى المشبه كما لا يخفى وإذا تقرر هذا فجعل الاستعارة في الحرف مكنياً عنها أقرب إذ ليس هنالك إلا إضمار التشبيه في النفس وجعلها في نفس الحرف على ما تقرر آنفاً يفضى إذا أُجريت الاستعارة على أصلها من بناءها على التشبيه إلى صحة التشبيه في معناه وهو متعذر اللهم إلا أن يكون ذلك على طريق التسميح وتسمية مطلق التجوز استعارة وإدعاء أن المراد بالاستعارة الأصلية للتبعية الحرف هنا كون الجرورين مشبهين أو المعنيين كذلك فاستحق ملابس الحرف ونقل اللفظ فيه وتبع ذلك نقل الحرف لغیر أصله لا يحدى في كون الاستعارة تصريحية لا في الحرف ولا في التبعين أما في الحرف فلأن التشبيه لم يقع في معناه لتعذر كما تقدم وأما الجرورين أو المعنيين فلأن الحاصل وجود التشبيه واضاره ولا تصريح فيه ثم لا يستقيم بل لا يصح نقل لفظ الجرور ونقل لفظ أحد المعنيين والاخرجت المسئلة عن التبعية في الحرف وما لا يصح لا تبني التبعية عليه فالاستعارة في الحرف كون الاستعارة مكنياً عنها على أن يكون التشبيه في الجرورين فما قيل وقدرنا ما يفيد فيما تقدم من أن المشبه أن قدر في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق كانت الاستعارة تصريحية وأن قدر في الجرورين كانت مكنياً عنها مستقيم في الجرورين غير واضح في غيرهما إذ ليس هناك استعارة حقيقية بتبعها استعارة الحرف وإنما هناك تشبيه فقط نعم فترق حال الاعتبارين في أن متعلق معناه بالاعتبار السابق أقرب لما استعمل فيه من الجرور فكان مفيد الأصل مصرح به إذا الحرف أفاد الأصل والتابع معا وقربت إلى التصريحية بذلك الاعتبار فتأمل في هذا المقام وكذلك حلهم قرينة لهذا المعنى ولو أريد حقيقة العداوة لقليل عليهم * ولما كانت التبعية لا بد لها من

مذهب الجمهور فقل إنها تابعة لاستعارة أصلية وهو ظاهر كلام الشارح وقيل إنها تابعة للتشبيه إذ لا حاجة لاستعارة اسم المشبه بالسكى للمشبه ولا توقف استعارة الحرف على ذلك وقصار نفي العلامة العصام هذه الطريقة (قوله حكم الاسد) أى حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس (قوله حيث استعيرت) أى بعدسريان التشبيه للجزيئات (قوله هو العلية والغرضية) أى المطلقة

* واعلم أن مدار قرينة الـبـيـة في الـاـدـمال والـمـفـاتـمـة المـشـتـقـة مـنـها عـلى نـسـبـها عـلى الـفـاعـل كـما مـررنا قـولك نـطـقـت الـحـال أو عـلى الـمـفـعـول كـقـول ابن الـمـعـز

(قوله ومدار قرينة الخ) أي ودوران قرينتها على الفاعل والمراد بدورانها على الفاعل رجوع القرينة إلى كونها نفس الفاعل لسكون الاسناد الحقيقي له غير صحيح كما في المثال المذكور (١٢٤) (قوله في الأولين) إنما قال في الأولين لأن قرينة التبعية في الحروف

(ومدار قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية (في الأولين) أي في الفعل وما يشق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال) بكذا فإن النطق الحقيقي لا يسند إلى الحال (أو المفعول نحو) جمع الحق لنا في امام * (قتل البخل وأحيا السباح) فإن القتل والاحياء الحقيقيين

ثم أشار إلى قرينة التبعية فقال (ومدار) أي ودوران (قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية لمكان كانت تلك التبعية (في الأولين) أي في المذكورين أولاً وهما الفعل وما يشق منه (على الفاعل) أي دوران جنس القرينة كائن على فاعل ذلك الفعل أو ما يشق منه اللذين وقعت فيهما التبعية ومعنى دورانها عليه عودها إلى كونها نفس الفاعل ليسكون الاسناد الحقيقي إليه لا يصح وذلك (نحو) قولاك (نطقت الحال بكذا) فإن النطق الحقيقي يستحيل إسناده للحال فدل كون المسند إليه وهو الفاعل نفس الحال المستحيل فيها النطق على أن المراد بالنطق ما يصح إسنادها ومعلوم أنه هو الدلالة الشبيهة بالنطق في فهم المراد ولما كان دوران الشيء لا يقتضي اللازم الأبدية عرفنا أنه كثيراً لصحة انعكاس الدوران كما يقال مدار عيش بنى فلان البر ويصح أن يتعشوا بغيره عبر بالمدار لغيره فدل أن القرينة أكثرى لصحة كونها حالية كأن يقال نطق لي فالمراد حيث يدل الحال على أن الفاعل المحذوف هو ما لا ينطق بل يدل (أو المفعول) أي تدور قرينتها على الفاعل أو على المفعول بأن يكون تسليط الفعل أو ما يشق منه على المفعول غير مناسب فيدل ذلك على أن المراد بمعناها ما يناسب وذلك (نحو) قوله جمع الحق لنا في امام * (قتل البخل وأحيا السباح)

فإن تسليط القتل على نفس البخل والاحياء على السباح وهو الجود لا يصح فدل ذلك على أن المراد بكل منهما ما يصح تسلطه على متعلقاته مما يناسب والمناسب للأول أن يراد بهارة البخل والجامع بين الأزالة والقتل اقتضاء كل منهما اعداءاً فيما تعاقب به بحيث لا يظهر ذلك المتعلق والمناسب للثاني أن يراد به أكثر السباح والجامع بين أكثر السباح وأحياء ما في كل منهما من ظهور متعلقه

القرينة كسائر الاستعارات أخذت في بيان قرينتها فقال (ومدار قرينتها في الأولين) أي في الفعل والصفة المشتقة منه (على الفاعل) أي بأن لا يكون صالحاً لأن ينسب الفعل أو الوصف إليه على سبيل الحقيقة نحو نطقت الحال بكذا فإن الحال ليست مما ينطق حقيقة وهذا مثال للفعل ومثال الوصف رأيت رجلاً ناطقاً حاله بكذا وكذلك قولك الحال ناطق بكذا فإن الفاعل هو الضمير وهو قرينة على الاستعارة (أو) على (المفعول) بأن لا يكون الفعل أو الوصف قابلاً لأن ينسب إليه حقيقة كقوله ابن المعز

جمع الحق لنا في امام * قتل البخل وأحيا السباح أي أزال البخل وأظهر السباح فالقرينة في هاتين الاستعارتين جعل البخل والسباح مفعولين وقد تكون القرينة كلاماً من الفاعل والمفعول كقوله تعالى يكاد البرق يخطف أبصارهم كذا قيل وفيه نظر لأن وقوع الخطف على الأبصار ليس هو متعدياً على سبيل الحقيقة هذا في المفعول الأول وثارة تكون

غير مضبوطة (قوله نحو نطقت الخ) فإن قلت حاصل القرينة في هذه الأمثلة استحالة قياس المسند بالمسند اليه وقد تقدم أن استحالة قياس المسند بالمسند اليه من قرائن الجواز العقلي قلت لا يضر ذلك لأن المقصود بالقرينة ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وإن صلت للجواز العقلي (قوله لا يسند إلى الحال) أي لاستحالة وقوع النطق منه فدل استحالة وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يصح إسناده للحال ومعلوم أنه الدلالة الشبيهة بالنطق في أفهام المراد (قوله أو المفعول) المتبادر أن المراد المفعول به أي بأن يكون تسلط الفعل أو ما يشق منه على المفعول غير صحيح فيدل ذلك على أن المراد بمعناها ما يناسب ذلك المفعول (قوله جمع الحق الخ) هذا البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم ابن الرشيد بوسع له بالخلافة بدس خلع المعتز بالله واقب بالمرتضى وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد أدركته حرفة

الادب فاضطراب أمره ولم تكن خلافته الاثلاث ساعات من نهار وهذا البيت من قصيدة له مدح بها أباه حين خلع المقتدر من الخلافة لفساده وتولى هو أي المعتز فقام بالخلافة كما ينبغي وبعد البيت

ان عظاما فأتى الله حقاً * أوسطاً لم تخش من جناحا ألف الهيجا طفلاً وكهلاً * تحسب السيف عليه وشاحا (قوله السباح) هو بالفتح والسكر الجود والكرم كما في القاموس

وقول كعب بن زهير
والفرق بينهما أن الثاني مفعول ثان دون الأول وظاهر الثاني قوله
أوالى المفعولين الأول والثاني كقول الحريري
صبيحتا الخرز جية مرهفات * أباد ذوى أرومتها ذووها
نقرهم لهذميات نقدبها * ما كان خاط عليهم كل زراد
وأقرى السامع إما نطقت * بياناً في قود الحرون الشموسا

(قوله لا يتعلقان بالبخل والجود) أى لا تنهما من المعاني لأروح لهما والقتل والاحياء انما يتعلقان بالجسم ذى الروح فقدم محقة تسلط
القتل على البخل والاحياء على الجود دليل على أن المراد بالقتل معنى يناسب البخل وأن المراد بالاحياء معنى يناسب الجود والمناسب
لأول الأزالة أى أزال البخل فشبّه أزاله البخل بالامانة بجامع اقتضاء كل منهما أعدم لما تعلق به بحيث لا يظهر ذلك المتعلق فى كل
واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من القتل قتل بمعنى أزال والمناسب للثاني الاكثار أى وأكثرت السباحة فشبّه الاكثار بالاحياء بجامع
ظهور المتعلق فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاحياء أحياء بمعنى أكره على طريق الاستعارة النصر بحية التبعية (قوله
ونحو نقرهم الخ) هذا البيت للقطاى بالضمة من قصيدة أولها
(١٢٥) ما اعتاد حب سليحي حين

معتاد

ولا تنقضى بواقي دينهم الطامدى

ببضاء محطوطة المتسعين

بمكة

ريا الروادى لم تبجل بأولاد

ما للسكواعب ودعن

الحياة كما

ودعنى واتخذن الشيب

ميعادى

أبصارهن الى الشبان مائلة

وقد أراهن عنى غير صداد

(١). بانوا وكانت حياتى

فى اجتماعهم

وفى تفريقهم قتلى واقصادى

الى أن قال

لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو

نقرهم لهذميات) نقدبها * ما كان خاط عليهم كل زراد

واشار آثاره (ونحو) أى وما كانت فيه القرينة هى المفعول قوله (نقرهم) أى
نجعل قراهم وهو الطعام المقدم للضيف أول نزوله (لهذميات) وتعدي قوله نقرهم الى
اللهذميات التى هى بمنزلة الطعام يدل على أنه يصح أن يقال نقرهم الطعام ولا يخلو من وجودنا كيد
مصمون الفعل لان القرى هو الطعام المقدم للضيف وفى القاموس قراءه أضافه وهو يدل على عدم
تمديه بنفسه وكأنه على اسقاط الجار واللهذميات نسبة الى اللهذم وهو القاطع من الاسنة والنسب
الى اللهذم هو الطعنات أى نجعل قراهم عند الاقاء الطعنات باللهذم ويحتمل أن يراد باللهذم
نفس الاسنة وتكون بيا النسبة زائدة للمبالغة كما يقال رجل أحمر أى أحمر فزبدت البيا لافادة

القرينة المفعول الثانى نحو قوله

نقرهم لهذميات نقدبها * ما كان خاط عليهم كل زراد

قال فى الايضاح أوالى المفعولين الأول والثانى كقول الحريري

وأقرى السامع إما نطقت * بياناً في قود الحرون الشموسا

لم تلق قوما هم شر لاخوتهم * متاعشية يجرى بالدم الوادى
والظرف أعنى قوله منا متعلق بشر والعشية ما بين المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهى منصوبة على الظرفية ومضافة للجمل
بعدها والوادى فاعل يجرى على طريق الاسناد المجازى والمراد بجريان الوادى بالدم فى العشية ظهور الشر وكثرة الفتن وضمير نقرهم
للاخوة بمعنى الاعداء وجملته نقرهم استئناف متعلق بقوله لم تلق والمعنى لم تجد قوما أقوى منا فى إيصال الشر لاخوتنا أى أعدائنا فى
عشية جرى الدم فى الوادى لانا نقرهم لهذميات أى نجعل قراهم ذلك والقرى الطعام الذى يقدم للضيف عند نزوله وتعدي قوله نقرهم
الى اللهذميات التى هى بمنزلة الطعام يدل على أنه يصح أن يقال نقرهم الطعام ولا يخلو من وجودنا كيد مضمون الفعل أوارتكاب
التجريد لان القرى هو الطعام المقدم للضيف كما علمت وفى القاموس قراءه أضافه وهو يدل على عدم تمديه للمفعول الثانى بنفسه وكأنه
على اسقاط الجار أى نقرهم لهذميات (قوله نقرهم) بفتح النون من قرى بفتح القاف وقراءه اذا كسرت القاف قصرت واذا
فتحتها مددت (قوله لهذميات) بفتح الذال (٢) وكبرها وكذا يقال فى مفردة وهو لهذمى وضم من خاط معنى قدر فمدها بلى وأأن على
للتعليل والمعنى تقدوا ونقطع بها الزرديات التى خاطها ونسجها لاجلهم كل زراد أى نساج

(١) بانوا الخ ترك المحشى قبله بيتين بهما ينظم هذا البيت اذ فيه ما يرجع ضميره كما يعلم من جملة معاهد التنصيص (٢) قوله
وكبرها لوجه للسكسر فان الذنوب اليه كجعفر فقط كافى القاموس وغيره وليس فى الصحاح أنه كيز بروج كانسب اليه المحشى فيما
يأتى كتبه مصححه

أوالى الجرور كقوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم قال السكاكى أوالى الجميع كقول الآخر
تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا وفيه نظر

(قوله اللهم) أى المنسوب اليه لهدى مفرد لهدميات وفى القاموس لهدم كجعفر وفى الصحاح لهدم كزبرج (قوله فأراد بلهدميات طعنات) أى فاعلى نجعل قراهم عند اللقاء الطعنات بالهدم أى بالالسة القاطعة (قوله منسوبة الى الالسة) أى من نسبة الشيء لآلته والالسة جمع سنان وهو نصل الرمح (قوله أوأراد) أى بالهدميات نفس الالسة أى فاعلى أنانجعل تقديم الالسة اليهم قراهم (قوله والنسبة) أى على الثانى للبالغة وهذا جواب عما يقال اذا كان المراد بالهدميات الالسة كان فيه نسبة الشيء الى نفسه وهى ممنوعة وحاصل الجواب أن النسبة هنا للبالغة فى المنسوب وكأنه لم يوجد ما هو أعلى منه حتى ينسب اليه فذهب الى نفسه كما يقال للرجل شديد الحمة أحمري فريدت الياء فيه (١٣٦) لافتادة للبالغة فى وصف الحمة فقولهم ان نسبة الشيء الى نفسه ممنوعة أى

الهدم من الالسة القاطع فأراد بلهدميات طعنات منسوبة الى الالسة القاطعة أوأراد نفس الالسة والنسبة للبالغة كأحمري والقند القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالفعول الثانى أعنى لهدميات قرينة على أن تقرهم استعارة (أو الجرور) نحو فبشرهم بعذاب أليم) فإن ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية

للبالغة فى الوصف بالحمة فيكون المعنى أنانجعل تقديم الالسة اليهم قراهم والمآل فى المعنى واحد فالفعول الثانى وهو قوله لهدميات لا يصح تعلق القرى به على أصله اذ هو تقديم الطعام فعمل أن المراد به ما يناسب وهو تقديم الطعنات عند اللقاء أو الالسة ووجه الشبه اعطاء ما يصل من خارج لداخل عند أول اللقاء فكان تقرهم استعارة تبعية لكونها فعلا وقد كانت أصلية للمصدر وتام البيت قوله بنقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد والقند القطع وزرد الدرع هو سردها أى نسجها والدرع مثل التميميص ينسج من حلقات الحديد (أو الجرور) أى مدارق يرتد بها على الفاعل والفعول والجرور لكون تعلق ذلك الجرور به لا يناسب (نحو) قوله تعالى (فبشرهم بعذاب أليم) فإن التبشير إخبار يسر فلا يناسب نعله بالعذاب فلم أن المراد به ضده وهو الإخبار بالحزن ووجه الشبه منتزع من التضاد بواسطة التهكم كما تقدم فى الشبهة فصار ذكر العذاب الذى هو الجرور قرينة على أنه أرى بد بالتبشير ضده فإن قيل اذا كان التبشير إخبارا بمفروح به والعذاب هنا بمنزلة المفروح به تضمن الكلام نوعا من التكرار اذ لو استعمل فى المفروح به وقيل بشره بقدم أليه كان التقدير أخبره بمفروح به بقدم أليه فيسكون كالتكرار أو كالبذل

(قوله أو الجرور) أى قد يكون الجرور قرينة فى صرف الفعل للاستعارة نحو فبشرهم بعذاب أليم فذكر العذاب قرينة فى صرف فبشرهم بعذاب أليم الى الاستعارة التهكمية وكان المصنف مستغنيا عن ذكر هذا فإن الجرور هنا مفعول فى المعنى قال السكاكى أو تكون الفرينة الجميع فالشيرازى يعنى الفاعل والمفعول الاول والثانى والجرور كقوله

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا
قال المصنف وفيه نظر قيل وجه النظر أن مجموع ذلك ليس قرينة بل كل واحد منهما قرينة مستقلة ورد

تقدم لهم الطعنات أو الالسة على طريق الاستعارة التبعية (قوله أو الجرور) أى أو على الجرور وإنما بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشق منه بالمجرور غير مناسب فيدل ذلك على أن المراد بمعناها ما يناسب ذلك المجرور (قوله نحو فبشرهم بعذاب أليم) أى فإن التبشير إخبار بما يسر فلا يناسب تعلقه بالعذاب فلم أن المراد به ضده وهو الإنذار أعنى الإخبار بما يحزن فنزل التضاد منزلة التناسب تهكما فشببه الإنذار بالتبشير ووجه الشبه منتزع من التضاد بواسطة التهكم كما مر فى التشبيه واستعير التبشير للإنذار واشتق من التبشير بشر معنى أنذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية فصار ذكر العذاب الذى هو الجرور قرينة على أنه أرى بد بالتبشير ضده (قوله تبعية تهكمية) فيه أن ذكر العذاب أنما يدل على أن بشر استعارة وأما كونها تبعية وتهكمية فأنما هو معلوم من خارج فكونها تبعية أنما علم من كون بشر فعلا وكونها تهكمية فمن تنزيل التضاد منزلة التناسب ووضع البشارة موضع الإنذار

ما لم يكن المقصود بتلك النسبة المبالغة والإفلا منع (قوله وزرد الدرع وسردها) هو بصيغة الفعل أو المصدر وكذا قوله نسجها (قوله قرينة على أن تقرهم استعارة) وذلك لأن الهدميات لا يصح تعلق القرى الحقيقي بها اذ هو تقديم الطعام للضيف فلم أن المراد به هنا ما يناسب الهدميات وهو تقديم الطعنات عند اللقاء أو الالسة فشبه تقديم الطعنات أو الالسة عند اللقاء باللقاء بالقرى وهو تقديم الاطعمة الشبهة للضيف بجماع أن كلا تقديم ما يصل من خارج لداخل واستعير اسم القرى لتقديم الطعنات أو الالسة واشتق من القرى تقرهم بمعنى

* وأما باعتبار الخارج فثلاثة أقسام أحدها المطلقة وهي التي لم تقترب بصفة ولا تفرع كلام

(قوله) وإنما قال ومدار قرينتها على كذا أي ولم يقل وقرينتها الفاعل والمفعول والمجرور (قوله) لان القرينة لا تنحصر أي ولو قال قرينتها الفاعل والمفعول والمجرور لا يقتضي أن قرينة التبعية منحصرة فيما ذكر لان الجملة للعرضة الطرفين تفيد الحصر بخلاف قوله ومدار قرينتها على كذا فانه لا يفيد الانحصار فيما ذكر لان دوران الشيء على الشيء لا يقتضي ملازمته أبدعافا لصحة انفكاك الدوران كما يقال مدار عيش بني فلان البر ويصح أن يعيشوا بغيره فقوله ومدار قرينتها على كذا بمنزلة قوله والأكثر في قرينتها والأصل في قرينتها أن تكون كذا (قوله) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ بل باعتبار (١٢٧) وجود الملائم لأحد الطرفين وعدم وجوده (قوله) لانها اما أن

وجوده (قوله) لانها اما أن لا تقترب بشيء يلائم الخ أي بعد تمام القرينة اذ هي مما يلائم المستعار له فلو اعتبرت لم توجد مطلقة كذا قيل وفيه أنه لا حاجة لذلك لان القرينة من جملة الاستعارة فتدونها لا يقال لها استعارة (قوله) يلائم المستعار له أو المستعار منه أي يناسبه بحسب اللفظ أو المعنى كما قال سم (قوله) الأول مطلقة أي الاستعارة التي تسمى مطلقة لاطلاقا عن وجود اللاتينات ثم ان تقدير الأول والثاني والثالث يشعر بأن قوله مطلقة وبجردة ومرشحة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد يمكن أنه حل معنى والقريب الإبدال أو أن الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أي هي مطلقة وبجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الأخبار ليصح جعلها خبرا عن

وأما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقوله قتل زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لانها اما أن لا تقترب بشيء يلائم المستعار له أو تقترب بما يلائم المستعار منه * الأول (مطلقة) وهي مالم تقترب بصفة ولا تفرع أي تفرع كلام بما يلائم المستعار له والمستعار منه

وجمل ما بمنزلة قرينة يدل على خروجه عن معنى الفعل قلنا التبشير اخبار يسر في الجملة والمتعلق وهو المجرور خاص زائد على ذلك فاذا قيل ثلاثه فغناه أو وقع له السرور في خبرك وقولك بعده بقدم أبيه زائد على هذا المعنى فصيح كونه خارجا عن معنى الفعل فيصح كون ما بمنزلة قرينة زائدة على الفعل ولو سلم فلا مانع من كون المتعلق كائنا كيد للفاعل وما بمنزلة يكون قرينة ولو كان جزأ والاول أظهر وقد تقدم أن قوله مدار يفيد أن القرينة قد تكون غير الفاعل والمفعول والمجرور فلذلك عبر به كالقرينة الحالية كقوله قتل زيدا بداعدا لالة حال التكلم على أن الزاد يقتل بضمير مبتدأ ثم أشار الى تقسيم آخر في الاستعارة فقال (و) الاستعارة ينظر فيها (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والوجه الجامع واللفظ المستعار واذا نظرت فيها بذلك الاعتبار وهو وجود الملائم لأحد الطرفين وعدمه فهي (ثلاثة أقسام) اما أن لا تقترب بشيء يلائم أحد الطرفين وهما المستعار منه واليه أو تقترب بما يلائم المستعار منه فهذه ثلاثة أقسام أولها (مطلقة) أي التي تسمى مطلقة لاطلاقا عن وجود قيد الملائم (وهي) أي المطلقة (ما) أي الاستعارة التي (لم تقترب بصفة) تلائم أحد الطرفين (ولا تفرع) يلائم أحدهما ولا عبرة بوجود صفة أو تفرع في الكلام لا يلائم أحدهما والمراد بالتفرع ذكر حكم يلائم أحد الطرفين

عليه بأن السكاكي ما قصد الا ذلك ويحتمل أن يكون مراد المصنف بالنظر أن لا ناسم أن في الأجفان هو قرينة لانه ليس مجرورا معلوما للاستعارة التي هي تقرى بل هو محمول لقوله تقرى واعتراض على المصنف في قوله ومدار قرينتها على الفاعل الخ بأن ما دار على الشيء غيره فيقتضي أن مدار القرينة غير الفاعل والفرض أنه هو وأجيب عنه بأنه تجريده كونه مجردا من الفاعل حقيقة جعلت مدارا وان كان الفاعل نفسه هو المدار والأحسن في الجواب أن مدار القرينة والقرينة نفسها غير الفاعل إنما الفاعل شيء تكون القرينة حوله والقرينة مسبب عن الفاعل ونحوه وقد استحسن الطيبي ذلك ص (و باعتبار آخر ثلاثة أقسام الخ) ش هذا هو التقسيم الخامس والمراد ما كان باعتبار غير الطرفين والجامع واللفظ أي باعتبار أمر خارج عن ذلك وفيه نظر لان انقسام الاستعارة لثلاثة هو باعتبار

ضمير الأقسام الثلاثة (قوله) وهي مالم تقترب أي وهي الاستعارة التي لم تقترب بصفة أي بصفة تلائم أي تناسب أحد الطرفين ولا تفرع كلام يناسب يلائم أحد الطرفين ولا عبرة بوجود صفة أو تفرع في الكلام لا يلائم أحدهما فقوله بما يلائم الخ بيان لكل من الصفة والتفرع والمراد لم تقترب بصفة ولا تفرع حقيقة أو حكما فيشمل ما اذا اشتملت الاستعارة على تجريده وترشيح والفرق بين الصفة والتفرع أن الملائم ان كان من بقية الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا جيء به بعد ذلك الكلام الذي فيه الاستعارة مبنيًا عليه كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم بعد قوله أو أهلك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فهو تفرع سواء كان بحرف التفرع أو لا قال الشاعر في شرح المفاتيح في قولنا رأيت بعرا ما أكثر علومه ان جعل صفة فتقدير القول وان جعل تفرع كلام

والمراد المعنوية للاثنت وثانيتها المجردة وهي التي قرنت بما يلائم المستعار له كقول كثير

كان كلاما مستقلا وكذا نحو رأيت أسدا يرمى ان جعل جملة يرمى مستأنفة كأنه قيل ماشأنه فقيل يرمى كان تفر يعاوان جعلت لغتالاسد كان صفة (قوله نحو عندي أسد) هذا مثال للاستعارة التي لم تقترب بشيء. وعندى قرينة (قوله والمراد بالصفة) أي والمراد هنا بالصفة التي قلنا ان الاستعارة قد لا تترن بها ولا بالتفريع فتكون مطلقة (قوله معنى قائم بالغير) أي سواء كان مدلول الالنت نحوي أولا وقوله لا الالنت النحوي أي فقط واعلم أن بين ذاتيهما (١٢٨) التباين لان النحوي من قبيل الالفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين

نحو عندي أسد (والمراد بالصفة (المعنوية) التي هي معنى قائم بالغير (لا الالنت) النحوي الذي هو أحد التوابيع (و) الثاني (بجردة وهي ما قرنت بما يلائم المستعار له كقوله

سواء كان بصيغة التفريع والترتب بالفاء أولا مثال مالم يقترب بأحد هما قولك عندي أسد عند قيام القرينة الحالية على أن المراد بالاسد الذي عندك الرجل الشجاع (والمراد) بالصفة هنا التي قلنا انها قد لا تترن الاستعارة بها ولا بتفريع فتكون مطلقة الصفة (المعنوية) أعنى ما دل على معنى من شأنه أن يقوم بالغير (لا) الصفة التي هي (النت) النحوي فقط الذي هو أحد التوابيع وقد تقدم مثل هذا الكلام في باب القصر وتقدم بسطه وبيانه (و) الثاني من أقسام هذه الاستعارة المنظور اليها باعتبار وجود الملائم وعدمه (بجردة) أي التي تسمى بجردة لتجردها عما يقويها من اطلاق أو ترشيع (وهي) أي المجردة (ما) أي الاستعارة التي (قرن) لفظها (بما يلائم المستعار له) وهو المشبه سواء كان الملائم تفر يعا كقولك رأيت أسدا يرمى فاجأت الى ظله ربحه أو كان صفة حسية كقولك رأيت أسدا راميها ملسا كإقرانه أو صفة معنوية (كقوله

الطرفين لان المرشحة اعتبر فيها المستعار منه والمجردة اعتبر فيها المستعار والمطلقة لم يعتبر واحد منهما وحاصله أن الاستعارة ثلاثة أقسام لان الاستعارة اما أن تقترب بشيء أو لا واذا اقترنت فاما بما يلائم المستعار أو المستعار منه وسيا في نظري أن هذا التقسيم حاصر * الاول تسمى مطلقة وهي مالم تقترب بصفة ولا بتفريع كلام والمراد بالصفة هنا المعنوية لا الالنت كقولك رأيت أسدا ومثل له الطيبي بقولك رأيت أسدا يرمى بالشباب قال وان كان يرمى صفة ملائمة للمستعار له فلا يخرجها ذلك عن كونها مطلقة لان يرمى قرينة صارفة عن الحقيقة لولاها لما حصلت الاستعارة والتفريع والتعقيب انما يكونان بعد تمام الاستعارة (قلت) وفيما قاله نظرفان القرينة لا مانع أن يحصل بها التجريد وقوله انما يحصل التفريع بعد تمام الاستعارة صحيح ولكن تمام الاستعارة ليس بالقرينة فان القرينة كاشفة عن الاستعارة لاجزء منها لا يقال فيلزم أن تكون كل استعارة مجردة فان كل استعارة لا بد لها من قرينة لا نأقول ليس من شرط القرينة أن تكون لفظية فقد تكون حالية فتكون الاستعارة مطلقة فتى كانت القرينة لفظية كانت الاستعارة غير مجردة ويحتمل أن تكون لفظية والاستعارة مجردة بأن تكون القرينة ليست من أوصاف المستعار ولا المستعار منه * الثاني تسمى مجردة وذلك ما قرنت بما يلائم المستعار له كقول كثير

عمر الرءاء اذا تبسم ضاحكا * علققت لضحكته رقاب المال

المستعار هنا هو الرءاء استعير للمعروف بجامع الصون والستر فان المعروف يستعرض صاحبه ستر الرءاء

دال المعنوية والنحو. وي وكذا بين المعنوية ومدلول النحوي مسموم من وجه لتصادقهما في أعجبني هذا التمام ونفسار قهما في العلم حسن فالحسن صفة معنوية لاننت نحوي وفي مررت بهذا الرجل فان الرجل نعت نحوي لالصفة معنوية (قوله والثاني) أي من أقسام هذه الاستعارات المنظور اليها باعتبار وجود الملائم وعدمه (قوله مجردة) أي تسمى بجردة لتجردها عما يقويها من اطلاق أو ترشيع لان المشبه الذي هو المستعار له صار بذكر ملائمه بعيدا من دعوى الاتحاد التي في الاستعارة ومنها تنشأ المبالغة (قوله وهي ما قرنت) أي وهي الاستعارة التي قرنت بما يلائم المستعار له فذكر الفتح لنظرا لالفظ ما أو نظرا الى أن الاستعارة لفظ والمراد أنها قرنت

بدلك الملائم زيادة على القرينة اذ بدونها لا تسمى استعارة وسواء كان ذلك الملائم تفر يعا نحو رأيت أسدا يرمى فاجأت الى ظله ربحه أو كان صفة نحوية نحو رأيت أسدا راميها ملسا كإقرانه أو كان صفة معنوية كافي مثال المصنف (قوله كقوله) أي كقول كثير عزة بن عبد الرحمن الخزاعي الشاعر المشهور أحد عشاق العرب وانما صفوه لشدة قصره قال الوقاص رأيت كثيرا يطوف بالبيت فن حدثك أنه يزيد على ثلاثة أشبار فلا تصدقه وكان اذا دخل على عبد الملك بن مروان أو على أخيه عبد العزيز يقول له طأطأى رأسك لا يصبه السقف

غمر الرءاء اذا تبسم ضاحكا * غلقت لضحكته رقاب المال

فانه استعار الرءاء للمعروف لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرءاء ما يلقى عليه وصفه بالغمر الذي هو وصف المعروف لا الرءاء فنظر الى المستعار له وعليه قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث قال أذاقها ولم يقل كساها فان المراد بالاذاقة أصابتهم بما استعير له اللباس كأنه قال فأصابها الله بلباس الجوع والخوف قال الزمخشري الاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يس الناس منها فيقولون ذاق فلان البؤس والضرر واذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر والبسع فان قيل الترشيح أبلغ من التجريد فقل فكساها الله بلباس الجوع والخوف قلنا لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللبس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة فان قيل لم يقل فأذاقها الله طعم الجوع والخوف قلنا لان الطعم وان لاءم الاذاقة فهو مفوت لما يفيد لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف عمائرهما جميع البدن عموم اللباس.

(قوله غمر الرءاء) بفتح الغين خبر لبتدأ المحذوف تقديره هو أي المدحوخ في الآيات السابقة غمر الرءاء (قوله أي كثير العطاء) أراد بالعطاء الاعطاء الذي هو بذل المال فهو اسم مصدر بمعنى المصدر وليس المراد بالعطاء الاخذ للمال (قوله لانه يصون الخ) بيان للجامع وحاصله أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكره اذ هو مشترك بينهما لان الرءاء يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره وحسوا الاعطاء يصون عرض صاحبه (قوله ثم وصفه) أي الرءاء وصفه معنويا (قوله الذي يناسب العطاء) أي اذا (١٢٩) كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا

كثرت وأما اذا كان من قولهم ثوب غامر أي واسع فهو ترشيح قاله عبد الحكيم (قوله دون الرءاء) أي لأن الذي يلائم الرءاء سائب دون كثير لان الرءاء شأنه الاتحاد وعدم التعدد بخلاف الاعطاء فان شأنه التعدد والكثرة (قوله والقرينة) أي على أن الرءاء مستعار للاعطاء لانه مستعمل في معناه الحقيقي وهو الثوب (قوله سياق الكلام) أي الكلام

غمر الرءاء) أي كثير العطاء استعار الرءاء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرءاء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء دون الرءاء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعني قوله (اذا تبسم ضاحكا) أي شارعا في الضحك آخذا فيه وتماه * غلقت لضحكته رقاب المال * أي اذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين يقال غلق الرهن في يد المرتهن

غمر الرءاء اذا تبسم ضاحكا * غلقت لضحكته رقاب المال
فالرءاء وهو الثوب مستعار للعطاء وجه الشبه يصون كل منهما صاحبه عما يكره فالثوب يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره حسا والعطاء يصون عرض صاحبه ومطلق الصون عما يكره مشترك بينهما وقد أضاف اليه الغمر الملائم لأنه طاء الذي هو المستعار له اذ الغمر هو المحيط بالشيء المتراكم عليه وكونه يلائم العطاء يقتضي كون استعماؤه في العطاء أرجح ولو كان قد يستعمل في الثوب أيضا اذ لو كان مشتركا بينهما لما يلقى عليه والصفة هي قوله غمر لانه صفة تلازم المعروف لا الرءاء ثم فرع على ذلك قوله اذا تبسم ضاحكا فانه صفة صاحب الرءاء وليس صفة للرءاء * قال المصنف وعليه قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث قال أذاقها ولم يقل كساها فان المراد بالاذاقة أصابتهم بما استعير له اللباس كأنه قال فأصابها الله بلباس الجوع والخوف قال الزمخشري الاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة

(١٧ - شرح التلخيص - رابع) المسوق والمذكور بعد (قوله أعني قوله) أي أعني سياق الكلام قوله اذا تبسم أي انه

اذا تبسم ضاحكا أخذ الفقهاء ما له فهذا يدل على أن المراد بالرءاء الاعطاء لاحقيقته التي هي الثوب الذي يجعل على الكتفين وقال العلامة عبد الحكيم ويؤخذ منه أنه اذا كان في الكلام ملائمة للاستعارة له كل منها يعين المعنى المجازي يجوز أن يكون كل واحد منها قرينة وتجريدا الا أن اعتبار الاول قرينة أولى لتقدمه والبقية تنمة للاستعارة فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسيلق الكلام قرينة محل نظر (قوله أي شارعا في الضحك) لما كان التبسم دون الضحك على ما في الصحاح ولم يكن الضحك مجامعاه فسر به شارعا في الضحك فجعلها حالا مقارنة لان الشروع فيه عبارة عن الاخذ في مباديه وهو مقارن للتبسم في الوقوع وقوله آخذنا تفسير لقوله شارعا ويصح حمل الضحك على حقيقته فتكون الحال منظره وفي قوله تبسم ضاحكا مدح بأنه وقورا لبقية وقوله بأنه يباسم بالسائلين (قوله غلقت لضحكته رقاب المال) غلق بفتح الغين العجمة وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن والضحكة بفتح الضاد المرة من الضحك (قوله أي اذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين) أي تمكن من أيديهم ولا يقدر على نزعها منهم وحاصل المعنى على ما قاله الفري أن السائلين يأخذون أموال ذلك المدحوخ من غير علمه ويأتون بها الى حضرته فيتبسم ولا يأخذها منهم فضحكه موجب لتمككهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم فساكنه يباح لهم بضحكه قال العلامة عبد الحكيم وفي قوله غلقت إشارة الى أن المدحوخ يعلم أن للسائلين حقا عليه بواسطته صارت الاموال مرهونة عندهم وأنه عاجز عن أدائها الخي فذلك لم يقدر على انشكالك الاموال منهم

* وثالثها المرشحة وهي التي قرنت بما يلائم المستعار منه كقوله

ينازعني ردائي عبد عمرو * رويدك يا أخامرو بن بكر
فانه استعار الرداء للسيف لشحوم سابق ووصفه بالاعتجار الذي هو وصف الرداء فنظر الى المستعار منه وعليه قوله تعالى أولئك الذين
اشترؤا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاختيار وقفاه بالرجح والتجارة الذين هم امن متعلقات الاشتراء فنظر
الى المستعار منه (١٣٠)

إذا لم يقدر على انفكاكه (و) الثالث (مرشحة وهي ما قرنت بما يلائم للمستعار منه نحو أولئك الذين
اشترؤا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار

على السو يلم يكن قسيما يلائم للمستعار منه والارجحية بكثرة الاستعمال فيه دون الثوب وهي تصح مع
كونه في الأصل مجازا فيه كالاداقة في الشدائد ولما كان ملائما للعطاء صارت تجر يد الاستعارة مجازا فيها
من ترشيح واطلاق أما التقوية في الترشيح فظاهرة وأما في الاطلاق فلم يظهور من شعر بالأصل لفظا
والقرينة على الاستعارة ماسبق في الكلام وهو قوله إذا تبسم ضاحكا * غلقت لضحكته رقاب المال *
لان معناه انه إذا تبسم ضاحكا على الضحك عرف السائلون أنهم تمكنوا من أخذ المال كيف أرادوا والضحك
صار من عادته أنه إذا تبسم فقد أذن في ماله بالتحجير يقال غلق غلق الرهن إذا لم يكن انفكاكه فجعل ضحكته
موجبا للتمكن من المال بحيث لا ينفك من أيدي السائلين وقولنا في تفسير ضاحكا شارحا في الضحك
يحتمل أن يراد بالضحك فيه ما زاد على التبسم فتكون الحال مؤسسة وتوسع في التقارن بين التبسم
والضحك بأن يجعل متقارن في الوقوع في الزمن الواسع ويحتمل أن يراد بالشروع نفس التبسم والأخذ
في مبادئ الضحك فتكون الحال مؤكدة ومعلوم أن النمر ليست صفة نعتية في التركيب (و) الثالث
من هذه الاقسام (مرشحة) بفتح الشين (وهي ما قرنت بما يلائم للمستعار منه) دون ما يلائم المستعار له
وسميت بذلك لان الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه حتى كأن الموجود في نفس الامر هو الشبيه به
دون الشبه وان اسمه هو الذي يطلق على معنى الطرفين لكونهما من حقيقة واحدة وذكر ما يلائم الشبه
به دون الشبه يزيد في افادة قوة ذلك التناسي فتقوى الاستعارة بتقوى مبنائها لوقوعها على الوجه الاكمل
أخذ من قولك رشحت الصبي إذا ربيت بالابن قليلا قليلا حتى يقوى على المص ومنه المرشح للوزارة
أي المرئي لها حتى تقوى عاها والترشيح أيضا كما تقدم في التجريد اما أن يكون بذكر صفة كقولك رأيت
أسدا ذا لبد يرى وإيمان يحصل بتفريع (نحو) قوله تعالى أولئك الذين اشترؤا الضلالة بالهدى فما
ربحت تجارتهم) وما كانوا مهتدين فان الاشتراء مستعار من استبدال مال بأخر إلى استبدال الحق

لشبهوعا في البلاء وما تبسم منها يقولون ذاق فلان البؤس وأذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضر
والألم بما يدرك من طعم المرفاق قيل الترشيح أبلغ من التجريد فقليل كسائه الله لباس الجوع قلنا لان
الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللسان غير عكس فكان في الاداقة اشعار بشدة الاصابة فان قيل
ما الحكمة في أن لم يقل فأذاقه الله طعم الجوع قلنا لان الطعم وان لاءم الاذاقة فهو مفقود لما يفيد
لفظ اللباس من بيان أن الجوع والحوفة عم أثرهما جميع البدن عموم اللباس اه وحاصله أن تجريد
الاستعارة ههنا احتاج الى اضاح لان الاداقة لا تلائم المستعار له وهو انزال العذاب اذ الذوق حقيقة في
الطعم فذلك احتاج الى أن يحصل الذوق استعارة عن اصابة العذاب ثم أوقع على اللباس فصار

(قوله إذا لم يقدر على
انفكاكه) أي إذا لم يقدر
الراهن على انفكاكه كملصق
أجل الدين وحاصله أن
عادة الجاهلية إذا حبل أجل
الدين الذي له رهن ولم يوف
فان المهرن يتملك الرهن
ويتمكن منه ولا يباع
قوله في الاطوار (قوله
مرشحة) من الترشيح وهو
التقوية سميت الاستعارة
التي ذكر فيها ما يلائم
المستعار منه مرشحة لانها
مبنية على تناسي التشبيه
حتى كأن الموجود في نفس
الامر هو المشبه به دون المشبه
فإذا ذكر ما يلائم المشبه به
دون المشبه كان ذلك موجبا
لقوة ذلك المبنى فتقوى
الاستعارة بتقوى مبنائها
لوقوعها على الوجه الاكمل
أخذ من قولك رشحت
الصبي إذا ربيت بالابن قليلا
قليلا حتى يقوى على المص
(قوله وهي ما قرنت أي
يلائم المستعار منه أي
زيادة على القرينة فلا تعد
قرينة المكنية ترشيحا

وسواء كان ما يلائم المستعار منه الذي قرنت به الاستعارة صفة كقولك رأيت أسدا ذا لبد يرى وجاورت
اليوم بحر آخر متلاطم الامواج أو كان تفريرا كافي الآيه التي مثلها الصنف (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أي أنه شبه
استبدال الحق بالباطل واختياره شبه بالشراء الذي هو استبدال مال بأخر بجاع ترك مرغوب عنه عند اتارك والتوصل لبديل
رغوب فيه عنده واستعير اسم الشبه به للشيء والقرينة على أن الاشتراء ليس متعلقا في حقيقة استحالته ثبوت الاشتراء
لتقوى الضلالة بالهدى

ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة

بالباطل واختياره عليه دليل تعلقه بالضلالة والهدى بجامع ترك ما هو أخص بالتارك للاتصال ببذله المرغوب عند التارك ولما استعير الاشتراء للاستبدال للذكور فرع عليه ما يلائم الشراء من نفي الربح في التجارة ونفيه يلائم التشبيه وذلك لما يزيد في قوة تناسي التشبيه حتى كأن التشبيه هو الوجود فكان ترشيحاً أي تقوية للاستعارة فتكون الاستعارة مرشحة ثم إن الربح المنفي عنهم ينبغي أن يعلم أنه استعير للشواب والانتفاع الأخرى وأن التجارة استعيرت لاتخاذهم ارتكاب الضلالة بدلا عن الهدى دأباً فكونهم مترشحيها أعماهو باعتبار أصل إطلاقهما لا باعتبار المعنى المراد في التركيب وبهذا يعلم أن الترشيح وكذا التجز يدق بكونان باعتبار المعنى المراد في الحين كما في قوله غمر الرءاء بالنسبة للتجريد وقد يكونان باعتبار الأصل كما في هذا المثال بالنسبة للترشيح ثم إن هذا التقسيم أعماهو بعد وجود القرينة الدالة على الاستعارة والآن توجد تجز يديدة بدون الترشيح ويزم أيضاً أن لا توجد مطلقة أصلاً وذلك لأن الاستعارة لا بد لها من القرينة والقرينة تلائم التشبيه فلو لم يعتبر التقسيم بعد وجودها كانت ترشيحية دائماً مع وجود التجز يدأماً لا ويزم عدم وجود المطلقة ويحتمل أن يعتبر مطلقة فتكون المطلقة الخالية من التجز يد والترشيح هي التي قرنتها غير لفظ بأن تكون خالية كما مثلنا لها بذلك فيما تقدم ولا يشترط كون التفرع بصيغته كما ذكرنا فلا يرد أن نحو قولك اشترى فلان حبة الظامة بصحبة المساكين ولا ربح له فيها خارج عن التفرع والوصف مع أنها مرشحة لأن ذلك تفرع ولو لم يكن

اللباس استعارة تجز يديدة لأنها وإن كان ما قرنت به لا يلائم الاستعارة على سبيل الحقيقة فإنه يلائم على سبيل الاستعارة فعلم بذلك أن قولنا في الاستعارة التجز يديدة والترشيحية الاقتران بما يناسب المستعار أو المستعار منه أعماهو ما يلائم سواء كانت ملائمة له حقيقة أم مجازاً ونظير الآية الكريمة في أن تجز يد الاستعارة وقع بما يلائمها مجازاً بيت كثير السابق فإن الغمر حقيقة في الماء الكثير فإطلاقه على الكثير من المعروف وتجزيده لاستعارة الرءاء المعروف تجز يد بما يلائم المستعار له مجازاً الحقيقة * والقسم الثالث المرشحة وهي المقرونة بما يلائم المستعار منه كقوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فإنه استعير الشراء للاختيار فرشع بالربح والتجارة اللذين هما من متعلقات الشراء وقال الطيبي إنه اجتمع في هذه الآية الكريمة الترشيح والتجز يد والترشيح في قوله تعالى اشتروا والتجز يد في قوله تعالى وما كانوا مهتدين وفيه نظر ومنه قول الشاعر:

ينازعني ردائي عبيد عمر و * رويدك يا أخا عمرو بن بكر

لي الشطر الذي ملكت يعني * ودونك فاعتجز منه بشرط

فقد استعار الرءاء لل سيف ووصفه بالاعتجار الذي هو وصف الرءاء رعاية للاستعار وقوله وقد يجتمعان أي يجتمع العجز بدو الترشيح كما في قول زهير:

لدي أسد شاكى السلاح مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم

(تنبيهات) أحدها علم أن المراد بقولنا الوصف اللائم في هذا الباب ما كان مناسباً سواء كان بالحقيقة أم المجاز يمكننا أم مستحيلاً فإن المستحيل قد يوصف به باعتبار التخيل وغير اللائم ما لم يكن مناسباً سواء كان ممكناً أم مستحيلاً وأعني المناسب ما يند كرمعه غالباً ويختص به إذا قرر ذلك فاعلم أن الوصف المذكور مع الاستعارة على أقسام الأول ما لا يلائم واحداً من الطرفين لاحقيقة وللمجاز مثل رأيت أسداً يحرقا فإن محراً استعارة ثانية لا يحصل بها ترشيح لقولك أسداً لأن البخر ليس مناسباً للشجاع ولا مناسباً للحيوان المفترس الثاني ما لا يلائم واحداً منهما باعتبار الحقيقة وبلائهما باعتبار المجاز كقوله

(قوله ثم فرع عليها) أي على الاستعارة المذكورة (قوله من الربح والتجارة) الأولى من نفي الربح في التجارة أي ولا شك أن نفيه يلائم التشبيه وذلك مما يزيد في قوة تناسي التشبيه حتى كأن التشبيه هو الموجود فكان ترشيحاً أي تقوية للاستعارة فتكون الاستعارة مرشحة ثم ينبغي أن يعلم أن الربح المنفي عنهم مستعار للانتفاع الأخرى وأن التجارة مستعارة لارتكابهم الضلالة واتخاذهم إياها بدلا عن الهدى فكونهم مترشحيها باعتبار المعنى المراد من التركيب وبهذا يعلم أن الترشيح وكذا التجز يد قد يكونان باعتبار المعنى المراد في الحين كما في قوله غمر الرءاء بالنسبة للتجريد وقد يكونان باعتبار الأصل كما في هذا المثال بالنسبة للترشيح

(وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح

بصيغته ثم أشار إلى أن التجريد والترشيح لا مانع من اجتماعهما بقوله (وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما لا ذكر ما يلائمها

غمر الرداء فان لفظ غمر لا يلائم باعتبار الحقيقة الرداء الحقيقي ولا المعروف وباعتبار المجاز يناسب كلا منهما فيقول ثوب غمر ومعروف غمر على سبيل المجاز وهذا يتبين لك أن ما دعاه المصنف وغيره من أن قول كثير غمر الرداء متعين لأن يكون مقرونا بما يلائم المستعار له فيه نظر نعم قد تكون ملاءمة ذلك الوصف المجازي للمستعار له أول المستعار منه أوضح من ملاءمته للأخر حينئذ يترجح ذلك مثل قوله تعالى فإذا قم الله لباس الجوع والخوف فان استعارة الاذافة للحوادث والدواهي أوضح من استعارتها للباس * الثالث أن يكون الوصف يلائم كل واحد منهما حقيقة كقولك رأيت أسدا قويا أو بالاسلافنا وصف يلائم كلا منهما فيصدق عليه انهما استعارة مجردة مرشحة ولفظ القوى والباسل حقيقة والمراد بهما لرجل الشجاع * الرابع أن يكون الوصف ملائما للمستعار له حقيقة ولا يلائم المستعار منه كقولك رأيت أسدا يرى بالشباب زيد حقيقة الرى فهدى استعارة مجردة لمرشحة خلافا للطبي فانه زعم أنها مطلقة وقدر دنا عليه فياسبق * الخامس أن يكون الوصف ملائما للمستعار له حقيقة ولكنه تجوز فيه فذ كر على وجه يلائمها معا كقولك رأيت أسدا ترى هيئة القلب بالنبل فهذا وصف يلائمها أيضا لكن على سبيل المجاز فيهما فقد يقال ان هذه تسبى مرشحة ومجردة أيضا * السادس أن يكون الوصف ملائما للمستعار منه بأن يكون وصفا حقيقيا له ولا يلائم للمستعار له لا حقيقة ولا مجازا فهذا القسم متعذر لأن ذلك الوصف مالم يلائم المستعار له لا يدخله في الكلام لأن المراد بالاستعارة أعما هو المستعار له فلا واصل لا بد أن تكون له معنى اذ لا يصح أن تقول رأيت أسدا عشى على أربع مريدا حقيقة المشى على أربع ومريدا بالاسد الرجل الشجاع * السابع أن يكون الوصف ملائما للمستعار منه حقيقة ويلائم المستعار له مجازا وهذه هي المرشحة فلا يمكن أن يراد بقوله تعالى ربح تجارتهم حقيقة الربح والنجارة الموجودين في حقيقة الشراء بل المراد بهما الربح والتجارة الواقعان في الاختيار على سبيل المجاز فليتنبه لذلك ولا يمكن أن يراد في قوله يودونك فاعتجرتهم بشطر * حقيقة الاعتجار وقد اتضح بهذا أن الاوصاف في قوله لدى أسد البيت كما يلائم المستعار له فبعضها يلائم المستعار له حقيقة ويلائم المستعار منه مجازا كقوله شاكى السلاح غير أننا نقول استعماله حقيقة لأن شاكى السلاح لا يمكن أن يراد به الحيوان المفترس حتى يكون مجازا بل هو صفة واقعة على المستعار له فكان حقيقة وإنما أردنا بملاءمتها للمستعار منه جواز استعمالها في الحيوان المفترس مجازا وبعضها يلائم المستعار منه حقيقة ويلائم المستعار له مجازا كقوله أظفاره لم تقل فان المراد به المستعار له ولم يقصد حقيقة أظفاره ولا حقيقة القلم وإنما قصد شجاعته فهو وصف يلائم الشجاع مجازا لا يقال هو وصف يلائمها أيضا باعتبار الحقيقة لأن الشجاع أظفارا لا نأقول حقيقة تقليم الأظفار لا تقصد في الشجاعة أصلا وبهذا صرح قولهم ان لدى أسد مرشحة وبجدة لانها قرئت بما يلائم المستعار منه حقيقة ويلائم المستعار له مجازا وبما يلائم المستعار له حقيقة وإذا تأملت ما ذكرناه ظهر لك أن كلام المصنف وغيره في هذا الباب غير محرج وأن غالب ما أطلقوه يحتاج الى تقييد وفي كثير منه منع وأما قول الخطيبى ان لدى أسد يلائم المستعار منه فغريب لأن أسد نفس الاستعارة لا ملائم لها * التنبيه الثانى وهو كالفروع عما قبل قد علم بما ذكرناه أن التحقيق خلاف ما ذكره المصنف وغيره من وجوه منها قوله ان الاستعارة بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام وأعماهى أربعة مطلقة ومجردة ومرشحة ومرشحة مجرمة فان قيل اذا ثبت انها تكون مرشحة وتكون مجردة ثبت

وقد يجتمع التجريد والترشيح

(قوله وقد يجتمعان) أى في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط وأما ذكر ما يلائمها معا فليس من قبيل اجتماعهما كما قاله سم قيل والأقرب أن هذا القسم أى قسم اجتماعهما لا يسمى بأحدهما ولا بهما وأنه فى مرتبة الاطلاق لتساوقهما تعارضهما

الرجل الشجاع فيكون مجربا ويحتمل أن يكون هذا من قبيل المبالغة في النفي لأن في المبالغة رد كثيرا في كلام العرب مراد منه المبالغة في النفي وحيدته فالمعنى أظفاره اتني تقليمها انتفاء مبالغ فيه ولا شك أن هذا ما يلائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقي نظير ما قيل في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد ان هذا من المبالغة في النفي أي اتني الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه لامن في المبالغة والا لاقتضى ثبوت أصل الظلم لله وهو محال فيكون هذا ترشيحا اذا علمت هذا فقول الشارح هذا ترشيح المشار اليه ما بعد مقصد بقوله عدم تفسيره أما جعل له ليدترشحا فظاهرا وأما جعل قوله أظفاره لم تقلم ترشيحا فبالنظر لاحتمال الأول أو الاحتمال الأخير وأما قوله مقصد فقد علمت أن

والترشيح أبغ من النجر بدلا شتاله على تحقيق المبالغة ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه

لا يصلح أن يكون ترشيحا بل هو ما تجر يد أو مشتركة فلا يحمل نجر يد ولا ترشيحا (قوله والترشيح) أى الذى هو ذ كر ملائم المستعار منه (قوله أبغ) أى أقوى فى البلاغة وأنب بمقتضى الحال وليس المراد أنه أقوى فى المبالغة فى التشبيه لانه معلوم من ذ كر حقيقته فلا يحتاج للص عليه وإنما كان أقوى فى البلاغة لان مقام الاستعارة هو حال اراد المبالغة فى التشبيه والترشيح أقوى تلك المبالغة فيكون أنسب بمقتضى حال الاستعارة (١٣٤) وأحق بذلك المقتضى من الاطلاق ومن النجر يدل عدم تأ كد مناسبتها ل حال

(والترشيح أبغ) من الاطلاق والنجر يد ومن جمع النجر يد والترشيح (لاشتاله على تحقيق المبالغة) فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أى مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه) وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لاشئ شبيه به

كجائى فى الاستعارة التخيلية وتناسي التشبيه يقتضى الاعتبار الثانى كجائى فى قوله وبصداخ تأمله فقد ظهر أن استعارة الأسد فى البيت مقارن للنجر يد والترشيح قيل والا قربان هذا القسم لا يسمى بأحد هما ولا بهما وأنه فى مرتبة الاطلاق لتساوقهما بتعارضهما كالسنتين لان كلا منهما يشهد فى أمر تناسي التشبيه بخلاف ما يشهد به الآخر والخطب فى مثل هذا سهل (والترشيح) الذى هو ذ كر ما يلائم المستعار منه (أبغ) أى أقوى فى البلاغة وأنسب لمقتضى الحال وليس المراد به أقوى فى المبالغة فى التشبيه لانه معلوم من ذ كر حقيقته وإنما كان أقوى فى البلاغة لان مقام الاستعارة هو حال اراد المبالغة فى التشبيه والترشيح أقوى تلك المبالغة كما لا يخفى فيكون أنسب لمقتضى حال الاستعارة وأحق بذلك المقتضى من النجر يد والاطلاق لعدم تأ كد مناسبتها ل حال الاستعارة وكذا يكون أبغ من الجمع بين الترشيح والنجر بدلا لانه فى رتبة الاطلاق كما تقدم (ومبناه) أى وبناء الترشيح بمعنى إيجاده وتفرعه أما يكون (على تناسي) أى اظهار نسيان (التشبيه) ولو كان موجودا فى نفس الأمر ويحصل ذلك التناسى بادعاء أن المستعار له هو نفس المستعار منه لاشئ شبيه به فان هذا الادعاء يقتضى أن الموجود فى الحاضر هو المستعار منه فيتفرع على ذلك لوازمه لاوازم المستعار له المقتضية لبقائه فى الحاضر وما ذ كر المصنف من بناء الترشيح على التناسى لا يقتضى أنه لا يبنى على التناسى غيره بل يبنى عليه أيضا غيره كما تقدم فى التعجب والنهى عنه بل نفس الاستعارة مبنية على التناسى وإنما خص الترشيح بالذ كر فى هذا البناء لمافيه من شدة ظهور الدلالة على التناسى كما بينا وان كان التعجب والنهى عنه

قول السكاكى فانه جعل المرشحة والمجردة ماعقت بما يلائم وهو يقتضى أن الوصف للملائم لا بد أن يكون متأخرا وهو فاسد فانه لا فرق بين أن يتأخر أو يتقدم كقوله غمر الرداء ولمس أى الشيرازى هذا الكلام ظاهر الفساد أولا على أن المراد بالتعقيب الزيادة على معنى الاستعارة سواء كان المعقب قبل المستعار أم بعده أم كان بعضه بعده وبعضه قبله قال كالا مثله التى ذ كرها المصنف فانها كلها من هذا القبيل قلت وجميع الأمثلة التى ذكرها السكاكى كلها ليس فيها ترشيح الا بعد الاستعارة بخلاف ما قاله الشيرازى ص (والترشيح الخ) ش الترشيح أبغ من النجر يد فتكون الاستعارة المقرونة بما يلائم المستعار منه أبغ من المقرونة بما يلائم المستعار له وإنما كان الترشيح أبغ من النجر بدلا لاشتاله على

الاستعارة اه يعقوبى وحاصله أن الترشيح أقوى فى بلاغة الكلام بمعنى أنه موجب لزيادة بلاغته لانه أنسب بمقتضى الحال على ما بينه وهذا معنى قول بعضهم الترشيح أبغ كلامه أى انه موجب لزيادة بلاغة الكلام المشتمل عليه فكلامه بالجر باضافته لا بلغ لا بالرفع بدل من الضمير فى أبغ كما قيل فتأمل وذ كر بعضهم أن المراد بكون الترشيح أبغ انه أعظم بلوغا ووصولا للعقود الذى هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله لاشتاله على تحقيق المبالغة) أى تقويتها فأصل المبالغة جاء من الاستعارة بحمل التشبيه فردا من أفراد المشبه به وتقويتها حصلت بالترشيح (قوله لذلك) أى لما ذ كر من المبالغة وقوله وتقوية تفسيره لتحقيق

(قوله ومبناه) أى والأمر الذى بنى عليه الترشيح تناسي التشبيه أى اظهار نسيان التشبيه الكائن فى الاستعارة وان كان موجودا فى نفس الأمر وما ذ كر المصنف من بناء الترشيح على التناسى لا يقتضى أنه لا يبنى على التناسى غيره بل يبنى عليه أيضا غيره كالاستعارة فانها مبنية عليه أيضا وإنما خص الترشيح بالذ كر فى هذا البناء لمافيه من شدة ظهور الدلالة على التناسى ولو قال المصنف ومبناه على كمال تناسي التشبيه أى كمال اظهار نسيانه كان واضحا (قوله وادعاء) عطف تفسيره للتناسى أو انه عطف سبب على مسبب أى ويحصل ذلك التناسى بسبب ادعاء الخ ولا شك أن هذا الادعاء يقتضى تفرع لوازم المستعار منه على المستعار له واثباته (قوله نفس المستعار منه) الأول جزئى من جزئيات المستعار منه أو من أفراد المستعار منه لكنه نظر لتحقيق الماهية فى الفرد فلذا جعله نفس المستعار منه تأمله

(حقى)

حتى انه يوضع الكلام في علو المنزلة ووضعه في علو المكان كما قال أبو تمام:

ويصعد حتى يظن الجهول * بأن له حاجة في السماء

فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصم على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه
وكما قال ابن الرومي:

يا آل نوبخت لا عدتمكم * ولا تبدلت بعدكم بدلا

ان صرح علم النجوم كان لكم * حقا اذا ما سواكم اتحلا

أعلاكم في السماء مجديكم * فليست تجهلون ما جهلا

وكما قال بشار: أنتنى الشمس زائرة * ولم تك تهرح الفلسا (١٣٥) وكما قال أبو الطيب:

كبرت حول ديارهم لما بكت

منها الشمس وليس فيها

المشرق

وكما قال غيره

ولم أرقب لي من مشى البدر

نحوه

ولا رجلا قامت تعانقه

الاسد

(حتى انه يبنى على علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله:

ويصعد حتى يظن الجهول * بأن له حاجة في السماء)

استعار الصعود لعلو القدر والارتفاع

قريبين منه * ثم أشار الى جزئية من جزئيات ما فيه الترشيح لظهور البناء فيه على تناسى التشبيه بقوله (حتى انه) أى فان الشأن لأجل ذلك التناسى هو هذا وهو أنه (يبنى على علو القدر) الذى يستعار له لفظ علو المكان (ما يبنى على علو المكان) الاستعار منه حتى هنا ابتدائية وذلك (كقوله ويصعد) ذلك المدح ومعنى معلوم أن ليس المراد بالصعود معناه الاصل وهو الارتفاع في المداير الحسية والطلوع في الجو اذ لا معنى له هنا وإنما المراد به العلو في مدارج السكال والارتفاع في الاوصاف الشريفة فهو استعارة من الطلوع الحسى الى الطلوع المعنوى والجامع مجرد الارتفاع المستعظم في النفوس أى كون الشيء رفيعا أى بعيد التوصل اليه ثم رتب على هذا العلو المستعار له ما يبنى على الارتفاع الحسى تناسيا تشبيها بذلك الحسى وأنه ليس ثم الا الارتفاع الحسى الذى وجه الشبه به أظهر فقال (حتى يظن الجهول) أى يصعد في تلك المداير الى أن يبلغ الى حيث يظن الجهول (بأن له حاجة في السماء) لبعده عن الارض وقر به من السماء ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة فيها مما يختص بالصعود الحسى فقد

تحقيق المبالغة ولهذا كان منبها على تناسى التشبيه قال الصنف حتى انه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كقوله وهو أبو تمام:

ويصعد حتى يظن الجهول * بأن له حاجة في السماء

فانه قصده تناسى التشبيه والتصميم على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية ومنه قول ابن الرومي:

شافهم البدر بالسؤال عن الـ * أمر الى أن بلغتم زحلا

وكقول بشار

أنتنى الشمس زائرة * ولم تك تهرح الفلسا

وفول غيره

ولم أرقب لي من مشى البدر نحوه * ولا رجلا قامت تعانقه الاسد

(قوله حتى انه الخ) حتى

تفريعية وضميرانه للحال

والشأن وقوله يبنى أى

يجرى وصيغة المضارع

لحكاية الحال الماضية

أى فان الحال والشأن

لأجل ذلك التناسى بنى

وأجرى على علو القدر الذى

يستعار له لفظ علو المكان

ما يبنى على علو المكان الذى

يستعار منه والحاصل أنه

لما وجد تناسى التشبيه في

الاستعارة صح لك الايتار

بالترشيح كما صرح أن يبنى على

علو القدر المستعار له علو

المكان ما يبنى على علو

المكان المستعار منه وصح التعجب والتهنى عنه في البيتين الآتين فلولا وجود التناسى ما صح شيء من ذلك (قوله كقوله) أى كقول

أبي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر فيها مدح أبيه وهذا البيت في مدح أبيه وذ كر علو قدره (قوله ويصعد)

أى ويرتقى ذلك المدح في مدارج السكال فليس المراد بالصعود هنا معناه الاصل الذى هو الارتفاع في المداير الحسية اذ لا معنى

له هنا وإنما المراد به العلو في مدارج السكال والارتفاع في الاوصاف الشريفة فهو استعارة من الارتفاع الحسى الى الارتفاع المعنوى

والجامع مطلق الارتفاع المستعظم في النفوس بحيث يبعد التوصل اليه والى هذا أشار الشارح بقوله استعار الخ (قوله حتى يظن) أى

الى أن يبلغ الى حيث يظن الجهول وهو الذى لا ذكاء عنده أن له حاجة في السماء لبعده عن الارض وقر به من السماء

ومن هذا الفن ما سبق من التعجب

(قوله في مدارج) أى مراتب (قوله ثم بنى عليه) أى ثم رتب عليه أى على علو القدر المستعار له وقوله ما يبنى على علو المكان أى وهو الارتفاع الحسى الذى هو المستعار منه وذلك البناء بعد تناسى تشبيه علو القدر بالعلو الحسى وادعاء أنه ليس ثم الا الارتفاع الحسى الذى وجه الشبه به أظهر (قوله من ظن (١٣٣) الجهول الخ) بيان لما ولا شك أن القرب من السماء ووطن أن له حاجة فيها لما

يختص بالصعود الحسى ويرتب عليه لاعلى علو القدر ثم ان ظن الجهول أن له حاجة فى السماء لم ينقل من معناه الاصلى الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له وانما هو ذلك لازم من لوازم المشبه به لاظهار أنه الموجود فى التركيب لاشئ شبيه به وهذا يعلم أن الترشيع قد يستعمل فى معناه الاصلى الملائم للمستعار منه وليس ذلك من الكذب لان الغرض افادة المبالغة وتقوية الاستعارة بذكر الالزام وذلك كافى فى نفى الكذب كما أنه قد ينقل من معناه الاصلى لمعنى ملائم للمستعار له (قوله الى أن هذا) أى كونه له حاجة فى السماء (قوله انما يظنه الجهول) أى لانه الذى لا كمال لعقله (قوله لانصافه بسائر السكالات) أى فلم يكن هناك كمال لم يتصف به حتى انه يحتاج له فيطلبه من جهة السماء وحيث كان العقل يعرف انه لا حاجة له فى السماء لانصافه بسائر السكالات كان علما بأن افراطه فى

فى مدارج السكالات ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتفاع الى السماء من ظن الجهول أن له حاجة فى السماء وفى لفظ الجهول زيادة مبالغة فى المدح لمافية من الاشارة الى أن هذا انما يظنه الجهول وأما العاقل فيعرف أنه لا حاجة له فى السماء لانصافه بسائر السكالات وهذا المعنى لما خفى على بعضهم فتوهم أن فى البيت تقصيرا فى وصف علوه حيث أثبت هذا الظن لكامل الجهول بمعرفة الاشياء (ونحوه) أى مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه (مامر من التعجب) فى قوله

بنى على علو القدر المراد ما يبنى على علو المكان الحسى المستعار منه لفظ الصعود وذلك المبنى هو قربه من السماء ووطن الجهول أن سفره نحو السماء حاجة لان السفر أصله قضاء الاوطار ومع لوم أن ظن الجهول أن له حاجة فى السماء لم ينقل لمعنى فى المستعار له وانما هو ذلك لازم من لوازم المشبه به لاظهار انه الموجود فى التركيب لاشئ شبيه به وبه علم أن الترشيع قد يكون للمعنى حاصل فى الحالة الراهنة يكون غير معناه الاصلى وليس ذلك من الكذب لان الغرض افادة المبالغة بذكر الالزام وذلك كافى فى نفى الكذب وهذا الكلام يحتتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد بيان بعد هذا الصعود فى الجول لاشئ آخر ويكون للرد على من عسى أن يزعم أن الصعود قريب فكأنه يقول له صعود عظيم وعلوه هو بحيث يظن فيه الجهول القرب من السماء ويرد عليه أيضا أن صيغة الجهول التى هى للمبالغة لا تناسب لانه اذا كان بعده يظن فيه الجهول القرب من السماء أفاد أنه قاصرا لان الصعود حينئذ باعتبار ذى النظر الصحيح ليس بحيث يظن أن له حاجة فى السماء لعدم قربه منه فذلك النظر الصحيح ويلزم على هذا أن يكون الجهول وعدمه باعتبار الانتهاء فى الصعود وعدمه فى الجول يرى الانتهاء فى ذلك الصعود والقرب من السماء فيظن ما ذكر وذو النظر الصحيح لا يرى ذلك فلا يظن فعلية يكون الصعود قاصرا فى نفسه لان العبرة بالنظر الصحيح وقصره لا يناسب المدعى وهذا هو الذى اعتبره بعضهم فأورد البحث المذكور والآخر أن يكون المراد الاشارة الى كمال المدح واتصاله بجميع ما يحتاج اليه ويكون الانتهاء فى الصعود مساهما من كل أحد وانما النزاع فى أنه هل بقيت له حاجة فى السماء أم لا فذكر أن كثير الجهول هو الذى يتوهم بذلك الارتفاع المفرط أن ذلك الحاجة وأما ذو النظر الصحيح فهو يعلم أن ذلك الافراط فى العلو مجرد التعلالى على الأقران لا حاجة له فى السماء لكامله فيتضمن جميع الخواص وهذا هو المراد وبه تعلم مناسبة ذكر الجهول بصيغة المبالغة وأن فيه زيادة مدح فلا يرد كون العلو قاصرا لانه مسلم وانما النزاع فى الحاجة وعدمها فيبين أنه انما يتوهم بقاءه فى السماء كثير الجهول والمراد بالحاجة هنا المعتادة لا طلب فى الارض فلا يرد أن نبي الحاجة السماء سوء أدب لما فيه من نبي الحاجة الى الرحمة السماوية والتوجه له بالدعاء على أن المراد المبالغة المجوزة فى المستحيلات لا الاخبار بالحقائق حتى يكون هناسوء أدب أو غيره تأمل (ونحوه) أى ونحو ما ذكر وهو أنه يبنى على علو القدر المستعار له ما يبنى على علو المكان المستعار منه لأجل تناسى التشبيه حتى كأنه لا يخطر غير المشبه به (مامر) فى صدر هذا الباب (من التعجب) فى قوله :

(وقوله ونحوه) أى فى البناء على تناسى التشبيه مامر (من التعجب والنهى عنه) فى قوله

قامت

العالو مجرد التعلالى على الاقران وفى قوله لانصافه الخ اشارة الى أن المراد بالحاجة للتنفية هنا المعتادة

لاطلب فى الارض فلا يرد أن نبي حاجة السماء سوء أدب لمافية من نبي الحاجة الى الرحمة السماوية والتوجه لها بالدعاء لا بالصعود (قوله وهذا المعنى) أى التفصيل بين العاقل والجاهل (قوله فتوهم أن فى البيت الخ) منشأ ذلك التوهم أن التصديق من البيت الاشارة بمزيد صعدده المشار به بقوله حتى يظن الخ الى علو قدره واذا كان مزيد الصعود انما هو فى ظن كامل الجهول لا العارف بالاشياء فلا يكون له

والنهي عنه غير أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فإن مذهبه اثبات وصف يتمتع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه

ثبوت فلا يحصل كبير مدح بذلك وحاصل الرد أن مزبدا الصعود محذور به ومسلم من كل أحد وإنما النزاع في أنه هل حاجة في البناء أم لا فذكر أن كثير الجاهل هو الذي يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط حاجة وأما العاقل ذو النظر الصحيح فيعلم أن ذلك الإفراط في العلو لمجرد التعالي على الأقران لا الحاجة له في البناء لا تصافه بسائر الكمالات واستغنائه عن جميع الحاجات (قوله قامت تظليلي ومن عجب الخ) إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء لأن إيجاد هذا التعجب لولا (١٣٧) تناسي التشبيه لم يوجد له مساع كما أن إيجاد

ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى وتحقيقه في التعجب ما تقدم من أنه لا عجب من تظليل إنسان جميل كالشمس من الشمس الحقيقية وإنما يتحقق التعجب من تظليل الشمس الحقيقية من الشمس العلومة لأن الإشراق مانع من الظل فكيف يكون صاحبها موجبا للظل ومعالمه أنه لولا التناسي ما جعل ذلك الإنسان الجميل نفس الشمس ليتعجب من تظليله بل شبه بها (قوله لا تعجبوا الخ) من المعالم أن القمر الحقيقي هو المعتاد ليلي الغلالة فلا تعجب من بلاها معه لا الإنسان الشبه بالقمر وكونه جعل المستعار له قرا حقيقيا إنما هو لتناسي التشبيه حتى كأن الوجود في الخارج هو القلب هو المستعار له قرا حقيقيا إنما هو لتناسي التشبيه حتى كأن الوجود في الخارج والباطن في القلب هو القمر الحقيقي والافتال تشبيه مادام متذكرنا ينفي النهي عن

قامت تظليلي ومن عجب * شمس تظليلي من الشمس (والنهي عنه) أي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا ومن بلى غلالته * قد زر أزراره على القمر
اذلوا لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة على ما سبق ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال

قامت تظليلي ومن عجب * شمس تظليلي من الشمس
وإنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء في وجهه وهو أن إيجاد هذا التعجب لولا تناسي التشبيه لم يوجد له مساع كما أن إيجاد ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى كما تقدم بيانه وتحقيقه في التعجب كما تقدم ما علم من أنه لا عجب في تظليل إنسان كالشمس من نفس الشمس الحقيقية وإنما يتحقق التعجب في تظليل الشمس الحقيقية من الشمس العلومة لأن الإشراق مانع من الظل فكيف يكون صاحبها موجبا للظل ومعالمه أنه لولا التناسي ما جعل ذلك الإنسان نفس الشمس ليتعجب من تظليله بل شبه بها (و) نحو ما ذكر من البناء أيضا ما مر من (النهي عنه) أي عن التعجب في نحو قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته * قد زر أزراره على القمر
فإن القمر الحقيقي هو المعتاد ليلي الغلالة فلا تعجب من بلاها معه لا الإنسان الشبه بالقمر وكونه جعل المستعار له قرا حقيقيا إنما هو لتناسي التشبيه حتى كأن الوجود في الخارج والباطن في القلب هو القمر الحقيقي والافتال تشبيه يبقى الأصل للناسي للنهي عن التعجب لأن من جملة ما يتعجب منه بلى غلالة إنسان كالقمر إن كان ذلك سريرا فلا معنى للنهي عن التعجب مادام التشبيه متذكرا لانياته عن الأصل الذي تقرر فيه التعجب ثم أن التعجب هنا سببه اثبات ما لا يناسب الفرع الذي هو المستعار منه والنهي عنه سببه كون المثبت مناسبا له فاختلغا في ثبوت المناسبة ونفيها وهو ظاهر ولما كان هذا مظنة أن يقال حاصل ما ذكر بناء ما لا فرع على الأصل وبناء ما لا فرع على الأصل من باب جعل ما ليس بالواقع واقعا وهو كالكذب فما وجه صحته احتاج إلى مزيد تقرير لما تقرر بهذا الكلام فأشار إلى أن البلاء اعتبر به لقصد المبالغة وأنه أحرر وي بالنسبة إلى ما وقع لهم من نفي ما هو للفرع على الأصل وهو الشبه مع

قامت تظليلي ومن عجب * شمس تظليلي من الشمس
لا تعجبوا من بلى غلالته * قد زر أزراره على القمر

وقوله

(١٨ - شرح التلخيص - رابع) التعجب * واعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهي عنه لأن التعجب هنا سببه اثبات ما لا يناسب المستعار منه والنهي عنه سببه اثبات ما هو مناسب للمستعار منه ألا ترى أنه في الأول قد أثبت التظليل للشمس وهو يتمتع فلذا تعجب من تظليلها وفي الثاني قد أثبت بلى الغلالة والقمر وهو من خواصه فلا يصح حينئذ أن يتعجب منه فلذا نهى عن التعجب من ذلك (قوله وانكاره) عطف لازم وقوله جهة أي وجه وقوله على ما سبق أي من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات جميلة تظلل شخصا من الشمس ولا معنى للنهي عن التعجب من كون ذات جميلة تبلى غلالة (قوله) ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام (أي قوله ومبناه علو تناسي التشبيه حتى أنه ينبغي على علو القدر ما ينبغي على علو السكان وقوله لهذا الكلام فيه حذف أي لما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسي التشبيه

وإذا جاز البناء على الشبه به مع الاعتراف بالشبه كما في قول العباس بن الأحنف

هي الشمس مسكنها في السماء * فجز الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها الصعود * ولن تستطيع اليك النزول

(قوله وإذا جاز الخ) حاصل ذلك أنه إذا جاز البناء على الفرع أعني الشبه به في التشبيه في الاستعارة أولى وأقرب لان وجود الشبه الذي هو الأصل كأنه ينفي ذلك البناء فإذا جاز البناء مع وجود منافيته فالبناء مع عدمه أولى وأقرب (قوله وإذا جاز البناء على الفرع الخ) المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه والمراد بالاعتراف بالأصل ذكر ما يلائم المعنى وإذا جاز ذكر ما يلائم المشبه به في التشبيه الخالي عن الاستعارة وهو الذي ذكر طرفاه (١٣٨) (قوله وذلك) أي وبين ذلك أي كون المشبه به فرعاً والمشبه أصلاً وهذا جواب عما يقال

(وإذا جاز البناء على الفرع) أي المشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أي المشبه وذلك لان الأصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف الا أن المشبه هو الأصل من جهة أن الغرض يعود اليه وأنه المقصود في الكلام بالنفي والاثبات (كما في قوله هي الشمس مسكنها في السماء * فجز) أمر من عزاء حملة على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا

ذكرهما معاً على طريق التشبيه رعاية لكون التشبيه روعى فيه الاتحاد بين الطرفين فقرر ذلك بذكر بعض ما وقع لهم بقوله (وإذا جاز البناء على الفرع) أي المشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أي المشبه وأراد بالبناء على الفرع ذكر ما يلائمه وإنما سمي المشبه به فرعاً مع أنه أقوى من المشبه غالباً في وجه الشبه وأعرف به ومع أنه هو الأصل المقيس عليه وسمى المشبه أصلاً لان المقصود في التركيب وهو المتحدث عنه اذهب والخبر عنه في المعنى فان النفي والاثبات في الكلام يعود اليه أي الى شبهه فانك اذا قلت زيد كالأسد فقد أثبت للمشبه شبهه بالأسد وهو المقصود بالذات وإذا قلت ليس كالأسد فقد نفيت شبهه به أيضاً بالقصد الأول وان كان ثبوت الشبه أو نفيه للمشبه به حاصلًا أيضاً لكن تبعاً وحيث كان هو المقصود لا فائدة أحواله في التراكيب عاد الغرض من التشبيه اليه وهو بيان حاله أو مقدارها أو إمكانه أو تميزه أو تشبيهه كما تقدم وذلك لانه هو المحلول أمره ولما كان المشبه بهذه المنزلة سماه أصلاً وسمى المشبه به فرعاً لان ما استفادته في التركيب تابع لما استفاد للمشبه كتنبيه الفرع للأصل (كما في قوله) أي ومثال ما بنى فيه على الفرع الذي هو المشبه به مع الاعتراف بالأصل الذي هو المشبه قوله (هي الشمس) أي هذه المحبوبة نفس الشمس فقد اعترف بالأصل وهو الضمير وبنى على الفرع وهو الشمس قوله (مسكنها في السماء) وإذا كان مسكنها في السماء (فجز الفؤاد) أي فاحمل فؤادك على العزاء وهو الصبر فقوله عز فعل أمر من عزاء حملة على الصبر (عزاء جميلا) وهو العزاء الذي لا قلقي معه ولا تطلب وذلك بالنسبة لعدم إمكان الوصول فان طلب ما لا يمكن ليس من العقل في شيء ثم أكد بيان (قوله وإذا جاز) يريد أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب اثبات وصف يتمتع بثبوت المستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه وإذا جاز (البناء على الفرع) أي بناء الكلام على الفرع وهو المشبه به سماه فرعاً لانه مجاز في الاستعارة والمجاز فرع الحقيقة ولان الغرض من التشبيه في الاستعارة في الغالب عائد الى المشبه لا المشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أي مع ذكر المشبه ليكون الكلام تشبيهاً لاستعارة كقوله وهو العباس بن الأحنف

هي الشمس مسكنها في السماء * فجز الفؤاد عزاء جميلا

كيف سمي المصنف المشبه به فرعاً والمشبه أصلاً مع أن المعروف عندهم عكس هذه التسمية لان المشبه به هو الأصل المقيس عليه ولانه أقوى من المشبه غالباً في وجه الشبه وأعرف به وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف إنما سمي المشبه أصلاً نظراً لكونه هو المقصود في التركيب من جهة أن الغرض من التشبيه يعود اليه كبيان حاله أو مقدارها أو إمكانه أو تميزه وغير ذلك مما صر في باب التشبيه ولكونه هو المقصود في الكلام بالنفي والاثبات فان النفي والاثبات في الكلام يعود اليه أي الى شبهه فانك اذا قلت زيد كالأسد فقد أثبت للمشبه شبهه بالأسد وهو المقصود بالذات وإذا قلت ليس كالأسد فقد نفيت شبهه به أيضاً بالقصد الأول وان كان ثبوت الشبه أو نفيه

للمشبه به حاصل أيضاً لكن تبعاً وتحصل من هذا أن المشبه أصل باعتبار رجوع الغرض اليه وكونه المقصود بالنفي والاثبات والمشبه به أصل باعتبار كونه أقوى وأعرف بوجه الشبه فشكل من المشبه والمشبه به أصل باعتبار وفرع باعتبار وحيث فلا معارضة بين ما ذكره المصنف من التسمية وبين ما هو معروف عندهم (قوله وان كان الخ) جملة حالية وقوله الا أن الخ هذه الجملة دالة على خبر أن الأصل لان الأصل في التشبيه هو المشبه من جهة أن الغرض الخ وان كان المشبه به أصلاً من جهة أنه أقوى الخ (قوله كما في قوله) أي قول الشاعر وهو العباس بن الأحنف (قوله هي الشمس) مبتدأ وخبر أي هذه الحبيبة هي الشمس وقوله مسكنها في السماء خبر بعد خبر أو دقة للشهس لان تعريفتها للعهد الذهني (قوله أمر من عزاء الخ) أي وحيث قد علمنا معنى فاحمل فؤادك على الصبر (قوله زاء جميلا) أي لافاق معه ولا تطلب وذلك بالنسبة لعدم إمكان الوصول لان طلب ما لا يمكن ليس من العقل في شيء

وقول سعيد بن حميد قلت زورى فأرسات * أنا آتيتك سحره قلت فالليل كان أخفى وأدنى مسره فأجابت بحجة * زادت القلب حمره
أنا شمس وأما * تطلع الشمس بكره فلا ن يجوز مع حججه فى الاستعارة أولى ومن هذا الباب قول الفرزدق

(قوله فلن تستطيع الخ) أى لانك لا تستطيع الوصول الى تلك الشمس اذهى فى السماء الممتنع الوصول اليها عادة (قوله هو المصدر بعدهما) أى وهو الصعود والنزول (قوله ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر) أى على عامله المصدر وهو الحق على ماسبق له فى شرح الخطبة عند قوله أكثرها الاصول جميعا (قوله والافحذوف) أى وان لم يجوز تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل فى اليها وفى اليك محذوفا والتقدير فلن تستطيع أن تصعد اليها الصعود ولن تستطيع الشمس أن تنزل اليك النزول ويكون للمصدر المذكور مفسرا لذلك النامى المحذوف (قوله تشبيهه) أى بليغ بخلاف الاداة والاصل هى كالشمس خذفت الاداة للبالغة فى التشبيه بحول المشبه عن المشبه به (قوله لاستعارة) أى لانه يشترط فيها ان لا يذ كر (١٣٩) الطرفان على وجه يبنى عن التشبيه وهما هنا مذكوران كذلك

المشبه بضميره والمشبه به بلفظه الظاهر (قوله اعتراف بالمشبه) أى ذكره (قوله ومع ذلك) أى ومع الاعتراف بالمشبه (قوله فقد بنى الكلام على المشبه به) أى ذكر ما يناسبه وهو قوله مسكنها فى السماء وقوله أعنى أى بالمشبه به قال الفسرى ان قلت الاستشهاد على ما ذكره من جواز ذكر ما يناسب المشبه به مع ذكر المشبه بهذا البت ممنوع لجواز أن يحمل الضمير المنفصل أعنى هى على ضمير القصة لا على المحبوبة

فلن تستطيع أنت (اليها) أى الى الشمس (الصعود * ولن تستطيع) الشمس (اليك النزولا) والعامل فى اليها واليك هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر والافحذوف بفسره الظاهر فقوله هى الشمس تشبيه لاستعارة وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح فقوله واذا جاز البناء بشرط جوابه قوله (فع حججه) أى حججه الاصل كما فى الاستعارة البناء على الفرع (أولى) بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا

عدم إمكان الوصول بسبب كونها فى السماء بقوله (فلن تستطيع اليها الصعود) أى فانك لا تستطيع أنت الصعود الى تلك الشمس اذهى فى السماء الممتنع الوصول اليها عادة فقوله اليها مجرور متعلق بالمصدر (وهو الصعود بناء على جواز تقديم المجرور على المصدر وان ينباعلى امتناعه فيتمتع بمقدر والتقدير لن تستطيع أن تصعد اليها الصعود ويكون المذكور مفسرا للمحذوف (ولن تستطيع) تلك الشمس (اليك النزولا) والمجرور فى تملفه بالمصدر الذى هو النزول كما قبله واذا جمل الضمير كما تقدم عائدا على محبوسه فقد اعترف بالاصل بأن ذكر وبني على الفرع ما تقدم فاذا جاز البناء على المزمع مع ذكر الاصل المنافى ذكره لتناسى التشبيه الذى يبنى عليه البناء (فع حججه) أى حججه الاصل الذى هو المشبه بأن يذ كر المشبه به فقط وذلك فى الاستعارة (أولى) بالجواز لانه عند الاعتراف بالاصل يبعد

فلن تستطيع اليها الصعودا * ولن تستطيع اليك النزولا
فع حججه أولى (أى اذا جاز البناء على تناسى التشبيه بذكر الفرع يع على المشبه به فى التشبيه فى الاستعارة التى فيها حججه جوازه أولى وقد يعترض على هذا بأن يقال البناء على المشبه فى الاستعارة

قلت قوله فمن الفؤاد عزاء جميلا بدل على أن الضمير راجع للجمعية لأنهم المأمور بالعزاء عنها وأيضاً شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب للمشكوك فى الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية فى السماء جلى لكل أحد ويحاجب أيضا بأن الغرض التمثيل وهو يكفى فيه الاحتمال (قوله فع حججه أولى) مع ظرف المحذوف أى فالبناء على الفرع مع حججه الاصل وانكاره وعدم ذكره أولى بالجواز ووجه الاولوية أنا عند الاعتراف بالاصل قد وجد ما ينافى البناء لان ذكر المشبه يمنع تناسى التشبيه يقتضى للبناء على الفرع ومع حججه الاصل يكون الكلام قد تقلل للفرع الذى هو المشبه به لطفى ذكر المشبه فيتناسبه التناسى للمقتضى أنه لا خطور للمشبه فى العقل ولا وجود له فى الخارج وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع فاذا جاز البناء فى الاول مع وجود ما ينافى فجوازه مع عدم المنافى أخرى وأولى فان قلت اذا كان البناء على الفرع أى ذكر ما هو له موقوفا على تناسى التشبيه كما تقدم والتناسى ينفيه الاعتراف بالاصل كما قررت كان البناء على الفرع عند ذكر الاصل متمنعاً فكيف يدعى جوازه قلت تناسى التشبيه عند حججه الاصل ظاهر وأما عند ذكره فنقول المنافى للبناء على الفرع هو ذكر المشبه مع الاشعار بأنه باق على أصله وهو أنه لم يبق قوة المشبه به ومجرد ذكر الطرفين لاشعارهما بما ذكر فيتأتى منه تناسى التشبيه بأن يجعل الطرفين ولو ذكرهما متحدين ويدعى أنهما شئ واحد فى الحقيقة وانما اختلفا بالوارض التهجى لانبافى بناؤهما هذا التناسى لاصل التشبيه وهذا ظاهر فى التشبيه الخالى عن الاداة وأما عند ذكرها ففيه بطلان الاداة تشه

أبي أحمد الفقيهين صهبة الذي * متى تخلف الجوزاء والبلو بطر أجار بنات الواثدين ومن يحجر * على الموت ما علم أنه غير مخفر ادعى لابييه اسم الغيث ادعاء من سلم له ذلك ومن لا يخطر بباله أنه متناول له من طريق التشبيه وكذا قول عدى بن الرقاع يصف حمارين وحشين

يتعاوران من القبار ملاءة * بيضاء محكمة همانسجاها (١٤٠) تطوى اذا وردا مكانا محزنا * واذا السنا بك أسهلت نشرها

وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبهه وقد وقع في بعض أشعار المعجم النهي عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كاللال ووجهه كالر يسع والليل في الر يسع مائل الى القصر وهذا المعنى من الغرابة والملاحه بحيث لا يخفى

التناسي لا يقتضى لعدم خطوره وأن الموجود الفرع فينبى عليه ما يناسبه ومع حجهه يكون قد نقل الكلام للفرع وهو المشبه به حيث طوى ذكر المشبه فناسبه التناسي لا يقتضى أن لا يخطر ولا وجود للمشبهه في الخارج والعقل وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع فاذا جاز البناء في الاول مع وجود ما يناسب بحسب الظاهر فلا يجوز في التناسي لعدم المنافي أخرى وأولى فقله فمع حجهه أولى جواب اذا كما قدرناه بقر به لبعده ما ينه وبين الاول فان قلت اذا كان البناء أعنى ذكر ما هو للفرع موقوفا كما تقدم على تناسي التشبيه والتناسي كما قررت بنا فيه الاعتراف بالاصل امتنع البناء على الفرع عند ذكر الاصل فكيف يدعى جوازه قلت تناسي التشبيه عند جحد الاصل طاهر وأما عند ذكره فقول المنافي للبناء على الفرع هو ذكر التشبيه مع الاشعار بأنه باق على أصله وهو أنه لا يقوى المشبهه قوة المشبه به بمجرد ذكر الطرفين لاشعار فيه بما ذكر في تناسي معه تناسي هذا التشبيه الاصل بأن يجعل الطرفين ولو ذكرهما متحدين ويدعى أنهما شئ واحد في الحقيقة وإنما اختلغا بالعوارض التي لا تنافي البناء فهنا تناسي لاصل التشبيه أيضاً ونقول المشبهه ذكر عند ذكر الطرفين معاً معاً لازمه ولكن هذا فيه محذور لان ذلك لا يقتضى العراء عن المشبهه في المثال اذ يمكن الوصول اليه حينئذ وأما امتنع الوصول الى المشبهه به وان كان يمكن تصحيحه بتكافؤ ليقال تقدم ما يقتضى أن مثل ما ذكرنا فيه بناء ما للمشبهه به على المشبهه في قوله حتى انه يبنى على علو القصر ما يبنى على علو المكان وهذا الكلام يقتضى أن الواقع بناء ما للفرع وهو المشبه به على نفس ذلك الفرع لانا نقول ما تقدم باعتبار ما في نفس الامر لان المراد في الحقيقة هو المشبهه وما هنا على الادعاء لان المشبهه به هو المراد ادعاء فتمل وهذا الذي يقرر قد ظهر أنه مبنى على أن المراد بالضمير هو المحبوبة وأما الوأر يده بالقصة والجملة بعده خبر لم يكن هذا البيت شاهداً على المدعى وإنما لم يحمل على ارادة القصة في تنافي الاستشهاد بالبيت بل حمل على ارادة المحبوبة لوجهين أحدهما أن قوله فعز الفؤاد يعين ارادة المحبوبة لأنها هي المأمور بالعزاء عنها والآخرا ما ذكرنا من أن ضمير القصة تكون الجملة بعدها مما يشك فيه اي فيد الاخبار تأكيدهم الاثبات والجملة هنا متعينة المعنى

أولى من البناء على المشبهه به في التشبيه أما البناء على المشبهه في التشبيه فلا يدل على جواز البناء عليه في الاستعارة وما ذكره من الدليل هو شامل لصورتي البناء على كل منهما فلا يصح ذلك بل إنما يدل على جواز البناء على المشبهه به في الاستعارة بما يلائم الاستعارة منه

بضعف المشبهه عن المشبهه به وقد يقال يمكن دعوى الاتحاد فيه أيضاً اذ لا مانع من تشبيه أحد المتحدتين في الحقيقة بالآخر بآلة التشبيه وتحصل مما تقدم أن الاعتراف بالاصل المنافي للبناء على الفرع بحسب الظاهر فقط وأما عند جحد الاصل فليس هناك منافي للبناء على الفرع لا بحسب الظاهر ولا في الواقع فتأمل (قوله) وجعل الكلام خلوا عنه) أى لانه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبهه في جنس المشبهه به وأنه فرد منه (قوله) وقد وقع الخ) هذا مغاير لما سبق في المتن لان ما سبق فيه البناء على الفرع وهو المشبهه به مع الاعتراف بالاصل من غير ذكر لأداة التشبيه وما هنا فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل والتصريح بأداة التشبيه وهذا مما يقرر الكلام

الذكر (قوله) لا تعجبوا من قصر ذوائبه أى شعره وقوله كالر يسع أى في البهجة والنضارة (قوله) والليل في الر يسع مائل الى القصر من المعلوم أن المائل الى القصر في الر يسع الليل الحقيقي والذي لا تعجب من قصر ليله هو الر يسع فلما تنوسى التشبيه وادعى أن الذوائب نفس الاليل الحقيقي وأن وجه المحبوب نفس الر يسع الحقيقي نهى من التعجب من قصر الذوائب التي هي الاليل الحقيقي السكا في زمان الر يسع فقد بنى على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالاصل والتصريح بالاداة فتأمل (قوله) وهذا "معنى الخ" اسم الإشارة مبتدأ وقوله بحيث الخ خبر أى وهذا المعنى وهو البناء الواقع في كلام بعض المعجم ملتبس بحالة كائنه من الغرابة والملاحه لا يخفى

✱ وأما الجواز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الاصل تشبيه التمثيل

(قوله وأما المركب) عطف على قوله أما المفرد من قوله سابقا والجواز امام مفرد أو مركب أما المفرد فهو الكلمة الخ ثم قال وأما المركب فهو اللفظ الخ (قوله فهو اللفظ) أى المركب كما فى الايضاح وترك المصنف التقييد هنا اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيد فخرج عن الجنس وهو اللفظ الجواز العقلى (قوله المستعمل) (١٤١) خرج به اللفظ قبل الاستعمال وقوله

فما أى فى معنى شبه ذلك
المعنى بمعنى اللفظ الاصل
أى من حيث انه شبه بمعناه
الاصلى فخرج الجواز
المرسل الذى ليس بمعناه
مشبه بمعناه الاصل قبل
الاستعمال لعدم وجود
الشبه بين المعنيين وكذا
المرسل الذى استعمل فيما
شبه بمعناه قبل ذلك لوجود
الشبه لكن انما استعمل
لملازمة غير الشبه لانه لم
يستعمل من حيث الشبه
(قوله أى بالمعنى الذى يدل
عليه ذلك اللفظ بالمطابقة)
أى بالوضع وهذا بيان
للمراد بمعنى اللفظ الاصل
وما ذكره الشارح مثله
فى الاطول ثم قال بقى أن
كون الصورة المنتزعة معنى
مطابقا للفظ المستعار غير
ظاهر اهـ (قوله بالمطابقة)
هذا يقتضى أن دلالة
اللفظ على المعنى الجازى
ليست بالمطابقة وهو
خلاف ما صرح به
الشارح فى شرح الشمسية
وغيره وأجيب بأن مراد
الشارح بالمطابقة المطابقة
التي لا يحتاج معها الى
توسط قرينة وهذا انما

(وأما الجواز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصل) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز به هنا

لايجرى فيها شك لاحد وهو أن مسكن الشمس السماء ثم هذا حيث حذف أداة التشبيه كما فى المثال لان الاتحاد الذى ذكرناه منه منشأ تناسى أصل التشبيه ظاهر فيه وأما عند ذكر الاداة ففيه بعد لان الاداة تشمر بضعف المشبه عن مرتبة المشبه به ولكن يمكن الاعتبار المذكور فيه أيضا وهو ادعاء الاتحاد اذ لا مانع من تشبيه احد المتحددين فى الحقيقة بالآخر بآلة التشبيه وقد وقع فى كلام العجم النهى عن التعجب بناء على الاتحاد مع التصريح بالاداة وحاصل معناه النهى عن التعجب من قصر ذنوب أى شعر شخص شعره كالليل ووجهه كالربيع والليل فى الربيع مائل الى القصر ومعلوم أن المائل الى القصر فى الربيع هو الليل الحقيقى والذى لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع الحقيقى وقد غاص هذا الاعجمى على معنى لطيف قل من يتنبه له لغرابته فهو من الحسن والملاحة بمكان كما لا يخفى ثم لما كانت المسائل المتقدمة فى الجواز وأمثالها جارية على الافراد أشار الى مجاز التركيب فقال هذا الجواز المفرد (وأما الجواز المركب فهو اللفظ) خرج العقلى عنه (المستعمل) خرج به اللفظ قبل الاستعمال (فما شبه بمعناه الاصل) أى من حيث انه مشبه بمعناه الاصل فيخرج المرسل الذى ليس بمعناه مشبه بمعناه الاصل قبل الاستعمال لعدم وجود التشبيه بين المعنيين وكذا المرسل الذى استعمل فيما شبه بمعناه قبل ذلك لوجود التشبيه لكن انما استعمل لملازمة غير الشبه لانه لم يستعمل من حيث الشبه وأراد بالمعنى الاصل المعنى الذى دل لك اللفظ عليه بالمطابقة وتريد بدلالة المطابقة هنا الدلالة التى يوصل فى حصولها بالازم أصلا لانها أنسب بالمطابقة فتخرج دلالة الجواز مطلقا لان أصلها كما تقدم الانتقال من المعلوم الى اللازم على الوجه الذى قررناه فى أول هذا الفن ولم ترد بالمطابقة ما يستفاد من اللفظ حال الاستعمال ولو بالوضع الثانى المتوصل اليه بالازم ورعاية القرينة اذ لو أريد بذلك لم يصح اختصاص المطابقة بالمعنى الاصل فان الدلالة بعد رعاية ذلك يصح أن تكون مطابقة أيضا لان المذهب الصحيح أن اللفظ الجواز يدل بالمطابقة أيضا وانما تنفى عنه باعتبار رعاية سبب دلالة وأصلها اذ بذلك تكون لزومية بالوضع الثانى فليفهم (تشبيه التمثيل) خرج به مجاز الافراد لان تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد ومجاز الافراد كالاسد للرجل الشجاع ليس وجهه وهو الشجاعة منتزعا من متعدد كما تقدم وفى ذلك نظر لانه يقتضى أن عنقود الملاحة لو فرض استعارته لأثرى لم يكن مجازا مفردا لان وجهه منتزع من متعدد ولو كان أصل مجاز التركيب كون الوجه منتزعا من متعدد كان نحو العنقود فى الثريا مجاز التركيب ولا فائز به فتعريف مجاز التركيب بما ذكر لا يتخلو من تسامح

ص (وأما المركب الخ) ش لما فرغ من الجواز للمفرد شرع فى الجواز المركب وهو المسمى بالتمثيل وحقيقة التمثيل أن تريد العبارة عن معنى فتعدل عن المعنى والعبارة الدالة عليه الى معنى آخر يكون مثالا للمعدل عنه ورسمه المصنف بأنه اللفظ المركب المستعمل فأخرج المهمل واللفظ قبل الاستعمال

يكون فى الحقيقة (قوله تشبيه التمثيل) معمول لقوله شبه وأتى المصنف بذلك للتنبيه على أن التشبيه الذى يبنى عليه الجواز المركب لا يكون الا تمثيلا ولم يكتف بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التشبيه الذى وجهه منتزع من متعدد وان كان الطرفان مفردين كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحة وبين الاستعارة التمثيلية فاحترز عن أخذ اللفظ المشترك فى التعريف (قوله واحترز بهذا) أى بقوله تشبيه التمثيل

للمبالغة في التشبيه أى تشبيهه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى ثم تدخل المشبهة في جنس المشبه بهامبالغة في التشبيه فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه

(قوله عن الاستعارة في المفرد) أى لان وجه الشبه لا يكون فيهما منتزعا من متعدد واعترض بأنه قد مر في مبحث التشبيه أن تشبيهه الثريا بنقود الملاحية من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد وحينئذ فيجوز أن يطوى المشبه ويذكر المشبه به ويتناسى التشبيه ويكون استعارة في مفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد فيكون التعريف صادقا بتلك الاستعارة وحينئذ فلا يصح إخراجها من التعريف وأجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله أنا لان سلم جواز جريان الاستعارة في مفرد ووجه الشبه فيها منتزع من متعدد لان الاستعارة لا بد فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعاره والجامع فإذا ذكر المستعار منه وكان مفردا ووجه الشبه منتزع من متعدد في الواقع كما اقول قيل رأيت غنقه ودملاحية في السماء لا يدري هل وجه الشبه منتزع من متعدد أولا فيصير الكلام لنوا وهذا بخلاف التشبيه فإنه اذا ذكر فيه كل من المشبه والمشبه به وكانا مفردين فإنه قد يدرك العقل تركيب وجه الشبه من مجموع أوصاف لهما اذا لم يكن وجه الشبه مذكورا وبالجملة فليس كل تشبيه تجري فيه الاستعارة لما علمت أن تشبيه المفرد بالمفرد مع كون وجه الشبه منتزعا من متعدد صحيح ولا تجري فيه الاستعارة والا كان الكلام (١٤٢) لغوا فتم ما ذكره الشارح من الاحتراز والحاصل أن قول المصنف

عن الاستعارة في المفرد (للمبالغة) في التشبيه

لأنه ان جعل قوله تشبيه التمثيل ملقى في الإخراج به دخل مجاز الأفراد كله وان اعتبر دخل قسم العقود وهو مفرد وقد يجب بأنه معتبر ولكن تشبيه التمثيل لا يسمى ذو اللفظ المفرد به وان كان الوجه فيه منتزعا من متعدد وفيه نظر لتقديم خلافه أو يقال يخرج نحو العقود بالمانال فكانه يقال ما وقع فيه تشبيه التمثيل بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفردا وفيه تمحل وقوله (للمبالغة) متعلق بقوله المستعمل أى هو اللفظ المستعمل فيما ذكر لاجل المبالغة في التشبيه بان يدعى دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقدم وهو يتركب من إخراج ما أخرجه بقلوبه شبه بمعناه وهو المجاز المرسل وقبل الوضع وخرج المجاز المفرد بقوله المركب وقوله فيما شبه بمعناه الأصلي يحترز عن الحقيقة فإنها مستعملة لا فيما شبه بمعناها وقوله تشبيه التمثيل للمبالغة أى تشبيهها على أسلوب التمثيل بالشىء لغيره أى تشبيهه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى ثم تدخل المشبهة في جنس المشبه بها بمبالغة من غير تغيير بوجه من الوجوه كما كتب به الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له أما بعد فإني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فإذا أناك كتابا في هذا فاعلم على أيهما شئت والسلام شبه صورة تردده بصورة تردد من قام ليندب فتارة يزبد الزهاب فيقدم رجلا وتارة لا يزبد فيؤخر أخرى ومنه قولهم لمن يعمل في غير عمله أراك تنفخ في غير فمخ ويخط على الماء ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وذكر في الإيضاح كثيرا من أمثله وتحقق ذلك أن الكلام في نفسه

تشبيه التمثيل خرج به مجاز الأفراد لان تشبيه التمثيل ما كان وجهه منتزعا من متعدد ومجاز الأفراد لا يكون وجهه منتزعا من متعدد والا كان الكلام لنوا وهذا محصل كلام الشارح فان قلت ان تقييد المعرف بالتركيب يفيد أن المراد بقول المصنف فهو اللفظ أى المركب وأن في الكلام حذف الصفة فتكون تلك الصفة المحذوفة للدليل مخرجة للمجاز المفرد استعارة أو غير استعارة وشارحنا قد أخرج

الاستعارة في المفرد بقوله تشبيه التمثيل قلت الشارح لم يلتفت لتلك الصفة لكونها محذوفة من التعريف

(كما

وأنما يحترز بالفصول المصرح بها ولو التفت لتلك الصفة لجعل المجاز المفرد خارجا عنها وكان قوله تشبيه التمثيل بياناً للعناية بالاحتراز عن شئ كما هو الأصل في القيود المذكورة في المعارف وعلم مما ذكر أن تشبيه التمثيل عبارة عن التشبيه الذي وجهه منتزع من أمور متعددة سواء كان الطرفان مركبين أو مفردين وأما اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل السمي المجاز المركب والاستعارة التمثيلية لا بد فيه من كونه مركبا كما أن وجه الشبه لا بد فيه من كونه مركبا المراد بالتركيب المعتبر في الجار المركب أى تركيب كان ولا يشترط خصوص الاسنادى ولا غيره فمهل يشترط التصريح بتام اللفظ المركب أو يكفي الاقتصار على بعضه خلاف بين الشارح والعلامة السرد فالسيد بقوله لا بد في المجاز المركب من التصريح بتام المركب الدال على الصورة المشبه بها والشارح يقول يكفي التصريح ببعضه (قوله للمبالغة في التشبيه) علة لقوله المستعمل فيما شبه الخ أى وإنما استعمل اللفظ المركب فيما شبه بمعناه لاجل المبالغة في التشبيه وأشار المصنف بهذا إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصل المجاز المركب أن يشبه إحدى صورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على هذه الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها

كما كتب به الوليد بن يزيد لما بوجع الى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له أما بعد فاني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فإذا
أتاك كتمانى هذا فاعتمد على أهمها شئت والسلام شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردده من قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد يؤخر أخرى وكما يقال لمن يعمل في غير مهله أراك تنفخ في غير فخم وتحط على الماء والمعنى أنك في فعلك كمن يفعل ذلك
وكما يقال لمن يعمل الحيلة حتى يميل صاحبه الى ما كان يمتنع منه ما زال يقتل منه في الذورة والغارب حتى بلغ منه ما أراد والمعنى أنه لم يزل
يرفق بصاحبه رفقا يشبه حاله فيه حال من يحبى الى البعير لصعب فيحكه ويقتل الشعر في ذر وتو غار به حتى يسكن ويستأنس وهذا
في المعنى نظير قولهم فلان يقر فلا نأى يتلطف به فعل من يزع القراد من البعير ليتذبل ذلك فيسكن ويثبت في مكانه حتى يتمكن من
أخذه وكذا قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله فإنه لما كان التقدم بين يدي الرجل خارجا عن صفة التتابع له
صار النهي عن التقدم متعلقا باليدين مثلا للنهي عن ترك الاتباع وكذا قوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة اذ المعنى والله
أعلم أن مثل الارض في تصرفها تحت أمر الله تعالى وقدرته مثل الشيء يكون في قبضة الآخذ له منا والجامع يده عليه وكذا قوله تعالى
والسماوات مطويات بيمينه أى يخاف فيهما صفة بالطنى حتى ترى كالمكتاب المطوى بيمين الواحد منا وخص اليمين ليكون أعلى وأفخم للمثل
لأنها أشرف اليدين وأقواها والتي لا غناء للآخرى دونها فلا يهش انسان لشيء الا بدأ بيمينه فهما ألهاميه ومتى قصد جعل الشيء في جهة
العناية جعل في اليد اليمنى ومتى قصد خلاف ذلك جعل في اليسرى كما قال ابن ميادة

ألم تك فى معنى يدك جعلتني * فلا تجعلى بعدها فى شمالكا أى كنت مكرما عندك فلا تجعلى مهانا وكنت فى المسكان
الشريف منك فلا تحطنى فى المنزل اوضح وكذا اذا قلت للمخلوق الامر (١٤٣) بيدك أردت المثل أى الامر كالشيء يحصل فى

يدك فلا يمتنع عليك وكذا
قوله تعالى ولما سكنت

عن موسى الغضب قال
الزخشرى كأن الغضب
كان يغريه على ما فعل
ويقول له قل لقومك كذا
وألق الألواح وجرب رأس
أخيك اليك فترك النطق
بذلك وقطع الاغراء ولم
يستحسن هذه السكامة ولم
يستفصدها كل ذى طبع

(كما يقال للتردد فى أمر انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده فى ذلك الامر
تم أشار الى المثال الذى قلنا انه أخرجه بما فيه تشبيه التمثيل مع افراد اللفظ بقوله كما يقال للتردد (فى
أمر) فيتوجه اليه ويقدم عليه بالعزم تارة ويحجم بالعزم على غيره أخرى (انى أراك تقدم رجلا وتؤخر
أخرى) وأصل هذا الكلام أن بعض ملوك بني مروان بلغه أن بعض من رآه ليس أهلا للبيعة توقف
فى بيعته وامتنع منها فكتب اليه أما بعد فاني أراك فى بيعتنا تقدم رجلا وتؤخر أخرى فإذا أتاك
كتمانى هذا فاعتمد على أهمها شئت يقول القائل أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى مجاز مركب لابتناؤه
حقيقة باعتبار مفرداته ولكنه جعل مثلا لغيره فالاستعارة تقع فى مجموعها فهو يخالف مجاز الافراد لان
التجوز فيه يقع فى السكامة المفردة ويخالف المجاز العقلى المسمى بالمجاز المركب أيضا فان التجوز يقع
فيه فى الاسناد وأما التمثيل فالمفردات فيه حقائق وكذلك ما فيها من اسناد بعضها لبعض والتجوز يقع

سلم وذوق صحيح الا لذلك ولانه من قبيل شعب البلاءة والافراء معا وبه بن قرة ولما سكن عن موسى الغضب لا تجد النفس عندها
شيئا من تلك الهرة وطرفا من تلك الروعة وأما قولهم اعتمدت بحبله فقال الزخشرى أيضا يجوز أن يكون تمثيلا لاستظهاره به وثوقه
بحبائته بامتساك المتدلى من مكان مرتفع بحبل وثيق يأمن من انقطاعه وأن يكون الحبل استعارة لعهد والاعتصام لوثوقه بالعهد أو
ترشده لا تمارة الحبل بما يناسبه وكذا قول الشماخ
الشبه فيه مأخوذ من مجموع التلقى واليمين على حد قولهم تلقية بكتمانى اليدين ولهذا لا يصلح حيث يقصد التجوز فيها وحدها فلا
يقال هو عظيم اليمين بمعنى عظيم القدرة ولا عرفت يمينك على هذا بمعنى عرفت قدرتك عليه

(قوله كما يقال) أى كالقول الذى يقال وقوله للمتردد فى أمر أى فى فعل أمر وعدم فعله بأن يتوجه اليه بالزم تارة ويتوجه للاحجام عنه
بالعزم تارة أخرى وقوله انى الخ بيان لما وليس مقول القول تأمل (قوله انى أراك تقدم رجلا) أى تارة وقوله وتؤخره مقوله مخذوف
أى وتؤخرها يعنى تلك الرجل للتقدمة وقوله أخرى نعمت لمرة والتقدير انى أراك تقدم رجلا مرة وتؤخرها مرة أخرى وإنما لم يجعل
أخرى نعمتا لرجل أى وتؤخر رجلا أخرى لئلا يفيد السلام أن الرجل المؤخرة غير المقدمة وليس هذا صورة التردد فى الذهاب وعدمه
لان الانسان اذا أراد الذهاب رعى رجله أماما واذا أحجم عنه رد تلك الرجل الى موضعها ويسمى ردها موضعا أخرها باعتبار ما انتهت اليه
أولا (قوله شبه صورة الخ) أى وإنما كان هذا القول مجازا مكرما بيمينا على تشبيه التمثيل لانه شبه صورة تردده فى ذلك الامر أى الهيئة
الحادثة من تردده فى ذلك الامر فتارة تقدم على فله بالعزم عليه وتارة يحجم عنه

ومثله قول الآخر وكذا ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ (١٤٤) أنه قال إن أحدكم إذا تصدق بالتمر من الطيب ولا يقبل الله إلا

بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يد الذهب فيقدم رجلا وتارة لا يد فيؤخر أخرى فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (و) هذا المجاز للركب (يسمى التمثيل)

على تشبيه التمثيل لانه شبه الصورة التي هي كون الانسان مترددا في أمر فيقدم بالعزم عليه تارة ويحجم عنه بالاستخارة مرة أخرى بالصورة التي هي كون الانسان القائم للذهب حسا فيقدم رجلا تارة لارادة الذهب ويؤخر أخرى لعدم ارادته ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية والجامع بينهما ما يعقل من الصورة التركيبية التي هي كون كل منهما له مطلق الاقدام بالانبعاث لأمري الجملة تارة والاحجام الحاصل بترك الانبعاث أخرى وهو أمر عقلي قائم في صورتين مركبتين باعتبار تعلقه بمتعدد لانه هيئة اعتبار فيها اقدم متقدم وإحجام مستعقب ولما اعتبر التشبيه بين صورتين في الوجه المذكور نقل اللفظ الذي أصله أن يستعمل في الصورة الحسية واستعمل في الصورة العقلية للمبالغة في التشبيه بأن ادعى المستعمل دخول العقلية في جنس الحسية وذلك اللفظ هو قوله أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وهو الدال على الحسية بالمطابقة وقد تقدم ما يؤخذ منه أن تخصيص الحسية التي وضع لها بالاصالة بالمطابقة إنما هو بالنظر إلى أن وضعا لا يتوصل اليه بواسطة اللزوم بخلاف العقلية التي كان اللفظ فيها مجازا فلم تسم الدلالة فيها مطابقة نظرا إلى أن أصلها اللزوم الذي به الانتقال من المعنى الأصلي إلى الثاني وإن كان مجموع المعنى للدلول عليه بالوضع الثاني مطابقياً عند المحققين أيضاً وقوله تقدم رجلا يعني تارة وقوله وتؤخر مفعول تؤخر مخدوف أي تؤخرها يعني تلك الرجل المقدمة وقوله أخرى تارة مرة والتقدير أراك تقدم رجلا مرة وتؤخر مرة أخرى أعالم تجعل أخرى نعتا للرجل لثلاثي فيد الكلام أن الرجل المؤخرة غير المقدمة وليس ذلك صورة التردد لان الواقع أنه إذا أراد الذهاب رمى رجلاه أماما وإذا أحجم عنه رد تلك الرجل إلى موضعهما وسمى ردهما إلى موضعهما تأخيرا باعتبار منتهاهما ولا فافهم فإن قلت قوله أراك هل له دخل في التجوز والقل أم هو حقيقة والتجوز فيما بعده قلت الظاهر أن لا دخل له لأننا قلنا فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى حصل التمثيل أيضا ويحتمل أن له دخلا في خصوص المثال لأن أصله الرؤية الحسية ولم توجد في المنقول اليه تأمل (ويسمى المجاز المركب المذكور التمثيل)

في مجموعها فإن قلت إذا كان التمثيل حقيقة فقد قصدت مفردانه فكيف يكون مجموع مجازا قلت قد عرفت في الكلام على الكناية فيما سبق وستعرف فيما سيأتي أن الارادة على سمين ارادة استعمال وارادة افادة والتمثيل قريب منه فإن قولك زيد يقدم رجلا ويؤخر أخرى حقيقة لانه قصد مدلوله استعمالا ولم يقصد افادة بل المقصود بالافادة ما يماثل معناه التركيب من التردد إلا أن الفرق بينهما أن الكناية يكون مدلول لفظها واقفا فإذا قلت زيد كثير الرماد فانت تقصد الاخبار بكثرة رماده ليفهم لازمه وكثرة رماده واقم والتمثيل لا يشترط فيه وقوع ذلك الخبر به وفي كلام الطيبي في شرح التبيان ما يقتضي أنك إذا قلت زيد كثير الرماد لا يلزم أن يكون ذلك بنفسه واقعا وفيه نظر ويحتاج إلى شاهد (قوله ولهذا (١) أي ولكون المقصود بالافادة ليس من معنى التمثيل بل صورة تشابهه (يسمى التمثيل

الطيب جعل الله ذلك في كفه فيريها كجاري أحدكم فلو حتى يبلغ بالتمر مثل أحد والمعنى فيهما على انزع الشبه من المجموع وكل هذا يسمى التمثيل

(قوله بصورة تردد الخ) أي بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب الخ ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية وبهذا التقرير تعلم أن المشبه ليس هو التردد في الامر والمشبه به ليس هو التردد في الذهاب بل كل من المشبه والمشبه به هيئة يلزمها التردد وحيثئذ فلاضافة في قوله صورة تردده لامية وليست ببيانية والا لو ردد عليه أن التردد ليس معنى مطابقياً للفظ المذكور بل لازم لمانه المطابق الذي هو الصورة المنتزعة من التردد وقد

صرح الشارح سابقا بأن المشبه به إنما يكون معنى مطابقياً (قوله وهو الاقدام تارة الخ) أي وهو الهيئة المركبة من الاقدام والاحجام وحاصله أن وجه الشبه وهو الجامع بين الصورة المشبهة والصورة المشبه بها ما

يعقل من الصورة التركيبية التي هي كون كل واحد منهما له مطلق الاقدام بالانبعاث لأمري تارة والاحجام عن ذلك الأمر بذلك الانبعاث تارة أخرى وهذا أمر عقلي قائم بالصورتين مركب باعتبار تعلقه بمتعدد لانه هيئة اعتبار فيها اقدم متقدم وإحجام مستعقب في شيء آخر وهو أن قوله أراك هل له دخل في التجوز والنقل أو هو حقيقة والتجوز فيما بعده قلت ذكر العلامة

(١) قوله ولهذا كذا في الأصل وهو مخالف لعبارة التاميز كما ترى كتبه مصححه

اليقو بأن الظاهر أنه لا دخل له لاناقلنا فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى حصل التمثيل على وجه الاستعارة ويحتمل أن له دخلا في خصوص المثال لان أصله الرؤية الحسية ولم توجد في النقول اليه فتأمل (قوله لسكون وجهه منتزعا الخ) قضيته أن التمثيل لا بد فيه من انتزاع وجهه من متعدد وهو كذلك ووجه ذلك أن التمثيل في الأصل هو التشبيه يقال مثله تمثيلا اذا جعل له مثيلا أى شبيها ثم خص بالتشبيه المنتزع وجهه من متعدد لانه أجدر أن يكون صاحبه مثيلا وشبيها لكثرة ما اعتبر فيه اذ كثرة ما اعتبر في التشبيه مما يوجب غرابته وكل ما كثر ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو أحق بالمثالة لان الماثلة الحقيقية (١٤٥) لانكون الابد وجودا شيئا

ووجود أشياء أصعب من وجود الجملة (قوله لانه قد ذكر فيه المشبه به) أى لفظه (قوله وقد يسمى) أى المجاز المركب (قوله ويمتاز الخ) حاصله أن المجاز المركب يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة و يسمى أيضا تمثيلا مطلقا والتسمية الأولى لانتمس بتشبيه التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنتزع وجهه من متعدد كقولك للتردد فى أمر أنت كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى وكتشبيه الثريا بعنقود والملاحية وكتشبيه الشمس بالمرأة فى كنف الاشل للتقيد فيها بقولهم على سبيل الاستعارة وكذلك التسمية الثانية لانتمس بتشبيه التمثيل لانه لا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا فقول الشارح ويمتاز أى التمثيل عند الإطلاق وقوله عن التشبيه أى

لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر فيه المشبه به وأرى المشبه كاهو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقيد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي

على سبيل الاستعارة) أما نسبته تمثيلا فلأن وجهه منتزع من متعدد كما تقدم فى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وأما التقيد بكونه على سبيل الاستعارة فللاحتراز من الالتباس بتشبيه التمثيل اذ من الجائز التماسا لفظ التشبيه ويبقى لفظ التمثيل وقد يقال زيادة قيد قولنا على سبيل الاستعارة ليطابق الاسم المسمى لان الواقع فى هذا المجاز كما قدما أن تشبه حالة بأخرى على وجه المبالغة بادخال جنس الأولى فى الثانية ثم يستعمل لفظ الثانية فى الأولى وذلك شأن الاستعارة فزبد لتبيين مطابقة الاسم للمسمى ولكن هذا التوجيه فى التسمية إنما يقين ان ظهر وجه تسمية التشبيه الذى انتزع وجهه من متعدد بتشبيه التمثيل ووجهه أن التمثيل فى أصله هو التشبيه يقال مثله تمثيلا جعل له مثيلا أى شبيها ثم خص بالتشبيه المنتزع وجهه من متعدد لانه أجدر أن يكون صاحبه مثيلا وشبيها لكثرة ما اعتبر فيه اذ كثرة ما اعتبر فى الشبه مما يقرب الماثلة ويصعب تحقيق ما اعتبر لكثيرته وتزداد بذلك غرابته فهو أحق بالمثالة لان الماثلة الحقيقية لانكون الابد وجودا شيئا ووجود أشياء أصعب من وجود الجملة وخص المجاز المذكور باسم المثل والتمثيل لتلك الأجدرية والغرابته بنقل اسم المثل المشعر مصدوقه بالغرابة والاعجاب الى الصفة الرفيعة كما قال تعالى ولله المثل الأعلى أى الصفة الرفيعة العجيبة والى القصة العجيبة كقوله تعالى مثل الجنة التى وعد المتقون أى قصتها العجيبة مما يتلى عليكم وهو قوله تعالى فيها أنهار الآيات والى الحالة العجيبة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوفى نارا الى آخر الآيات أى حالهم الغريبة ثم أشار الى أن هذه التسمية قد تختص بقوله (وقد يسمى) المجاز المركب المذكور (التمثيل) أى يسمى بهذا اللفظ حال كونه (مطلقا) من التقيد بقولنا على سبيل الاستعارة أما التسمية الأولى فلا تلبس فيها كما تقدم وأما هذه فقد يقال لتلبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل وأجيب بأن الاصطلاح على أنه اذا أطلق انصرف للاستعارة واذا أريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل وبه يعلم أن ما تقدم فى التشبيه فى قوله خص باسم التمثيل ينبغى أن يكون على تقدير مضاف أى خص باسم تشبيه التمثيل ولكن يقال حينئذ لا يقال ان زيادة قيد قولنا على سبيل على سبيل الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا) أى ولا يسمى استعارة وكأن ذلك اجتناب للفظ الاستعارة فانه يوهم التجوز فى المفردات

(١٩) - شروح التلخيص - رابع

عليه مطلقا بل مقيدا وبعبارة قوله ويمتاز الخ جواب عما يقال أن تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لابس فيها وأما نسبته تمثيلا من غير تقيد فقد يقال انها تلبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل وحاصل الجواب أن الاصطلاح جار على أن التمثيل اذا أطلق انصرف للاستعارة واذا أريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلي (قوله وفى تخصيص الخ) التخصيص مستفاد من تعريف الطرفين باللام وحاصله أن قول المصنف تبعا للقوم فى تعريف المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فى ما شبه بمعناه الأصلى يقتضى أن المجاز المركب لا يوجد فى غير ما شبه بمعناه لا متناع صدق العرف على غير التعريف وكون المجاز المركب لا يوجد فى غير ما شبه بمعناه

ينبغي أن يحصى بالاستعارة ومنحصر فيها وجعله منحصرا فيها عدول عن الصواب ووجهه أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص وجع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع وقد اتفقوا على أن المفرد إذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة فإن كانت تلك العلاقة غير المشابهة فهو مجاز مرسل والا فاستعارة فكذلك المركب إذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة فإن (١٤٦) كانت هي المشابهة فاستعارة تمثيلية وإن كانت غير المشابهة كاللزم كان مجازا

وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لانه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك لعلاقة فإن كانت هي المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير في الكلام

الاستعارة للاحتراز لانه لا يدكر التمثيل في التشبيه الا مقيدا ويحجب بما أشرنا اليه من أن الاحتراز عن أمر مجرول لا واقع والخطب في مثل هذا سهل وإنما تنازلنا للبسط هنا حيث ظهر منهم الاهتمام بهذه النسبة وقوله في تعريف مجاز التركيب هو اللفظ المستعمل فيما يشبه معناه الأصلي يقتضي أن المجاز المركب لا يوجد في غير ما يشبه معناه لا متنازع صدق المعرفة على غير التعريف وفيه بحث لان ما تحقق في المفرد باعتبار الوضع الشخصي يتحقق في المركب باعتبار الوضع النوعي فإن مجازية المفرد إنما تتحقق بنقله عما وضع له بالشخص فلاسد مثلا وضع للحبوان المعلوم فنقله الى ما يشبهه يصيره استعارة والعين مثلا وضع بالشخص للعين الباصرة فنقله الى الرينة لكون وصفه بها قوامه وكونه كلا والعين جزء يصيره مرسلًا فإذا تحقق هذا بالوضع الشخصي في المفرد فليتحقق مثله في الوضع النوعي في المركب فنقولنا في أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى نقله لما يشبه الحالة التي وضع لها نوعه وأعني بنوعه هيئة ان واسمها مع كون خبرها فعلا متعديا مثل ما ذكر يصيره استعارة وقوله * هو اى مع المركب الجانين مصعد * نقله عما وضع له نوعه وهو هيئة المبتدا المخبر عنه باسم يتعاق به الطرف المضاف لمثل ما ذكر الى التحزن والتحسر اللازم لمضمون القول المذكور وهو كون المحبوب مصعدا مع المركب اى مبعدا فانه يستلزم تحزن الحب وتحسره يصيره مجازا مرسلًا فخصيص المجاز المركب بما استعمل فيما يشبه معناه مع ورود ما يصح أن يكون من المرسل في المركب ومع صحة جريان قاعدة في المجازين فيه باعتبار الوضع النوعي كجر يانها في المفرد بالوضع الافرادى لا يظهر له وجه فيقال ما المانع من أن يقال حيث صح فيه الوضع النوعي الذي يتضمنه الاستعمال الشخصي ان نقل لغير ما وضع له لعلاقة المشابهة فاستعارة تمثيلية وان نقل لغيره لعلاقة أخرى كاللزم كان مجازا مرسلًا تركيبيا وهذا مما أهملوا تسميته والتعرض له مع أن الوجه الذي صح به التمثيل يصح به غيره من المجاز فلم يظهر وجه للاهمال نعم لو كان التجوز المذكور لا باعتبار النقل عن المعنى الموضوع هوله نوعا بل باعتبار التركيب العقلي كما في الاسناد العقلي أمكن أن يقال لا يتصور فيه النقل الذي في المرسل بخلاف المفرد لوضعه لكن هذا التجوز باعتبار النقل المستلزم للوضع فكما صح بواسطة التشبيه يصح بواسطة غيره كما في المفرد فالتخصيص يحكم لا يقال المركب المنقول لأجل اللزوم يدخل في باب الكناية لاننا نقول لا مانع من نصب القرينة المانعة فيما يصح أن يكون كناية فيكون مجازا وقد ذكرنا أن الكناية قد يتفرع عنها المجاز كما في قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيامة فانه عند الزخشرى مجاز متفرع عن الكناية فان في النظر المنضم لنحو هذا التركيب كناية باعتبارهم من يصح منه النظر الحسى عن الغضب على الذي لا ينظر اليه ومجاز متفرع عنها باعتبار من لا يصح منه النظر الحسى كما في الآية وحاصل

تركيبيا وهذا مما أهملوا تسميته والتعرض له مع أن الوجه الذى صح به التمثيل يصح به غيره من المجاز المذكور فلم يظهر لاهماله وجه (قوله بحسب الشخص) أى الشخص والتعين بأن يعين الواضع اللفظ المفرد للدلالة على معناه وان كان كائيا (قوله بحسب النوع) أى من غير نظر لخصوص لفظ بل ياتفت الواضع لقانون كلى كأن يقول وضعت هيئة التركيب في نحو قام زيد من كل فعل أسند لفاعل للدلالة على ثبوت معنى الفعل لذلك الفاعل ووضعت هيئة التركيب في نحو زيد قائم لثبوت الخبر به للمخبر عنه فالهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوعة لثبوت القيام لا يدركها غيرهما من الهيئات التركيبية المخصوصة تبعا لوضع نوعها (قوله فلا بد أن يكون ذلك) أى الاستعمال وقوله لعلاقة أى بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه

كالجمل

والا كان الاستعمال فاسدا (قوله فان كانت هي المشابهة) نحو اى أراك تقدم رجلا

وتؤخر أخرى فانه نقل لما يشبه الحالة التي وضع لها نوعه وأعني بنوعه هيئة ان واسمها مع كون خبرها فعلا متعديا (قوله والا) أى وان لم تكن العلاقة المشابهة بل كانت غيرها كاللزم (قوله فغير استعارة) أى فهو مجاز مركب غير استعارة (قوله وهو كثير) أى استعمال المركب في غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة كثير

ومتى فشا استعماله كذلك

(قوله كاجل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار) أي وذلك نحو قوله هو أي مع المركب الجاني مصدرا جنيب وجناني بمكة موثق فان هذا المركب موضوع للاخبار بكونه هو أي موهوبه ومحبوبه مصدرا أي بمبدأ مع المركب الجاني وجسمه موثق ومقيد بمكة لكن ذلك المركب لم يستعمل في ذلك المعنى بل الفرض منه اظهار التحسر والنعوز على مفارقة المحبوب اللازم ذلك للاخبار بها لان الاخبار بوقوع شيء مكره يلزمه اظهار التحسر والنعوز فالعلاقة اللازمة فقد صدق على ذلك المركب أنه نقل لغير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية فتعين أن يكون مجازا مرسل تركيبا وهذا ما أهمل القوم التعرض له ولم يظهر لاهماله وجه قال العلامة الفناري وقد عتذر عنهم بأنهم لم يتعرضوا لهذا القسم الاخير من المجاز المركب أعني ما ليس استعارة تمثيلية لقلته وقلة طائفة اه وأجاب بعضهم بأن المركب المنقول لاجل لازم كالبيت المذكور من قبيل السكناية فهو مستعمل فيما وضع له لينتقل الى لازمه وحينئذ فهو حقيقة فلذا نكرنا التعرض له فقول التعرض اللفظ المركب ان يستعمل في (١٤٧) غير ما وضع له لعلاقة المشبه فاستعارة تمثيلية وان استعمل لعلاقة غيرها فهو مجاز غير استعارة ممنوع لان اللفظ المركب متى استعمل في غير ما وضع له لا يكون الالافقة المشابهة وما أورد من المركبات المنقولة لاجل اللزوم فلا نسلم أنها مجازات لم لا يجوز أن تكون كنيات مستعملة فيما وضعت له لينتقل الى لوازمها وقد يقال على ذلك الجواب ان اللفظ الذي يراد به اللازم مع محبة ارادة اللزوم كناية يجوز أن يعرض له قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصل فيكون مجازا متفردا عن

كاجل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار (ومتى فشا استعماله) أي المجاز المركب (كذلك) أي على سبيل الاستعارة

ذلك أن اللفظ الذي يراد به اللازم مع محبة ارادة اللزوم كناية وإذا عرضت لذلك اللفظ قرينة مانعة عن ارادة الاصل كان مجازا متفردا عن الكناية فلا يتم ما ذكره حجة في ترك التعرض لما ذكر وقد أجيب عنه بأن كل تركيب نقل الى غير أصله كنقل الاخبار الى الانشاء لا يخلو بالاستقراء من التجوز في مفردة ومنه نشأ التجوز فهاكتفي بما في ذلك المفرد من استعارة أو ارسال عن أن يعتبر في المركب بخلاف التمثيل لا يعتبر فيه التجوز في مفرداته بل هي على أصلها وإنما التجوز في المجموع ويرد بأن الاستقراء لا يتم وكيف يتم مع صحة نقل ما نسبته خبرية لانشائية كإسماه المحبوب من غير رعاية شيء من مفرداتها لا يقال النسبة من حيث هي متحدة وإنما الاختلاف في المفردات لا نأقول معلوم بالضرورة الخلف بين الانشائية والخبرية وكلاهما لا يستفاد الا من التركيب لامن المفرد ونعني بالنسبتين ما يحسن السكوت عليه منه أولا لنعيم ما من حيث تصورهما حتى يمكن التجوز في المفرد الدال عليهما نعم النسبة الخبرية التي هي الوقوع وأن لا وقوع متحدة في المفهوم فنقل لفظا معنية منها إلى أخرى ليس بالاعتبار بعض المفردات لاتحادها تأمل (ومتى فشا استعماله) أي استعمال المجاز المركب حال كونه (كذلك)

(وإذا فشا) أي أكثر (استعماله كذلك) أي على سبيل الاستعارة (فانه يسمى مثلاً) فعمل أن المثل تشبيه تمثيلي وليكون الامثال وارادة على سبيل الاستعارة لانغير لانها مستعملة في معناها الاصل وانما يستعملها الانسان

السكناية وحينئذ فلا يتم ما ذكره حجة في ترك التعرض بقى ههنا شيء وهو الاستعارة التمثيلية هل تكون تبعية أم لا ظاهر كلام القوم أن التبعية إنما تكون في المجاز للفرد وفي الكشف ما يقتضي جواز كون التمثيلية تكون تبعية فانه قال ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم أنه مثل لتمسكهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به فشبّه حالتهم بحالة من اعتلى الشيء وركبه قال الشارح في حواشيه يعني أن هذه استعارة تمثيلية تبعية أما التبعية فلجريانها أولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف وأما التمثيل فلشكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور اه ورده السيد بأن معاني الحروف مفردة اذ المعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد وان كان ذلك المعنى مركبا في نفسه بدليل أن تشبيهه زيدا لاسد تشبيه مفرد بمفرد وان كان كل منهما اذا اجزا ولم يصح بأن كل واحد من طرفي التشبيه ههنا حالة منتزعة من عدة أمور لزمه أن يكون كل واحد منهما مركبا وحينئذ لا يكون معنى الاستعلاء مشبهه أصالة ولا معنى على مشبهه تبعافى هذا التشبيه المركب الطرفين لانهم معنيين بمفردان واذا لم يكن شيء منهما مشبهه سواء جعل جزءا من التشبيه أو خارجا عنه لم يكن شيء منهما مستعارا منه فكيف سرى التشبيه من أحدهما الى الآخر فتأمل (قوله كذلك) خال من الضمير المضاف اليه أي فشا استعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة أي مما لاها واغترض بما جاصله أن الاولى حذف قوله كذلك لانه ان احتز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الاصل ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الاصل غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحتز عنه بقوله كذلك ويلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه لان المجاز المركب

سمى مثلاً ولذلك لا تفسر الامثال وما يبنى على التمثيل نحو قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب معناه لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغي أن ينظر فيه واع لم يجب وعيه ولكن عدل عن هذه العبارة ونحوها الى ما عليه التلاوة لقصد البناء على التمثيل ليفيد ضرباً من التخيل وذلك انهما كان الانسان حين لا يتنفع بقلبه فلا ينظر فيما ينبغي أن ينظر فيه ولا يفهم ولا يعي جمل كانه قد عديم القلب جملة كما جعل من لا يتنفع بسمعه وبصره فلا يفكر فيما يؤدى اليه بمنزلة العادم لها ولم على هذا أن لا يقال فلان له قلب الا اذا كان يتنفع بقلبه فينظر فيما ينبغي أن ينظر فيه وبنى ما يجب وعيه فكان في قوله تعالى لمن كان له قلب تخييل أن من لم يتنفع بقلبه كالعادم للقلب جملة بخلاف نحو قولنا لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغي أن ينظر فيه واع لم يجب وعيه وفي نظم الآية فائدة أخرى شريفة وهي لا يكون الاستعارة وان احتراز به عن مجاز التركيب الذي ليس على حسب الاستعارة فهذا المبدأ كروه ولم يعتبره كما تقدم نعم لو وجد واعتبر أممكن تصحيح الكلام بجعل الضمير في فشا عائد على مطلق المجاز المركب من باب الاستخدام اسكنه لم يعتبر فعلى كل حال قوله كذلك لم يظهر له كروه وجه مستقيم اذا جعل (١٤٨) المشار اليه الاستعارة كما فعل الشارح والوجه أن المراد بقوله كذلك عدم

(سمى مثلاً ولها) أى ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تفسر الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه

أى كائن على حسب الاستعارة (سمى مثلاً) فالمثل هو المجاز المركب الفاشى الاستعمال فهو أخص من التمثيل على سبيل الاستعارة وقوله كذلك ان احتراز به عن تشبيه التمثيل لم يكن له معنى لان الكلام في المجاز فلامعنى للاحتراز عن التشبيه و ياتر فيه تشبيه الشيء بنفسه لان المجاز المذكور هو ما كان على حسب الاستعارة وان احتراز به عن مجاز التركيب الذي ليس على حسب الاستعارة فلم يذكروه ولم يعتبره كما تقدم وأيضاً الضمير في فشا عائد على المجاز المركب على سبيل الاستعارة فلا معنى لتشبيهه بالمجاز على سبيل الاستعارة ليعخرج مجاز آخر اذ هو تشبيه الشيء بنفسه واخراج ما لم يعتبر لديهم أولاً وجود له أصلاً ولو وجد واعتبر أممكن تصحيح الكلام بجعل الضمير في فشا عائد على مطلق المجاز المركب من باب الاستخدام لاسكنه لم يعتبر فعلى كل حال قوله كذلك لم يظهر له كروه وجه مستقيم ومثل هذا في عبارة الايضاح (ولها) أى ولاجل ان أصل المثل تمثيل على سبيل الاستعارة يقال (لا تفسر الامثال) وذلك لان أصل المثل الذى هو الاستعارة انما حقيقتهما أن ينقل نفس لفظ المشبه به الى المشبه من غير تغيير اذا لاستعارة مأخوذة من استعارة الثوب من صاحبه ولا شك أن الثوب المستعار هو الذى كان عند صاحبه لا غيره ومتى غير اللفظ صار غير المستعار ولان الالفاظ تختلف بالتغيير ولو في الهيئة وتعد ألفاظاً أخرى فاذا كان هذا طريق الاستعارة والمثل فرد من الاستعارة الا أنه مخصوص بالفتو وجب أن يكون على سبيلها فلو غير خرج عن كونه لفظ المشبه به فيخرج عن كونه استعارة فيلزم خروجه عن كونه مثلاً لان رفع الاعم يستلزم رفع الاخص استعارة على سبيل المثل فتستعمل في المفرد والجمع وان كانت جمعا أو تثنية وفي الذكر وان كانت مؤنثة وعكسهما

التعبير أى متى فشا استعماله حالة كونه كذلك أى باقيا على هيئته في حال المورد بحيث انه لم يغير في حالة مضربه عن هيئته في حالة المورد تأنيثاً ولا تذكيراً ولا افراداً ولا تثنية ولا جمعا والمراد بفشو استعماله كذلك أن يستعمل كثيراً في مثل ما استعمله فيه التناقل الاول مع عدم التغيير مثلاً الصيف ضيقت الابن (١) أصل مورده أن دسوس بنت لقيط بن زرارة تزوجت شيخاً كبيراً وهو عمرو بن عويس وكان ذا مال فكبرهته وطلبت منه الطلاق في زمن الصيف فطلقها وتزوجت شاباً فقيراً وهو عمرو بن معبد بن زرارة ثم أصابها جذب

وقط في زمان الشتاء فأرسلت للشيخ الذى طلقها تطلب منه شيئا من الابن فقال لارسول قل لها الصيف ضيقت الابن أى لما طلبت الطلاق في زمن الصيف أوجب لها ذلك أن لا تبطل لبنا فقال لها الرسول ذلك فوضعت يدها على زوجها الشاب وقالت مذق هذا خيراً من لبن ذاك أى ابن هذا القليل المخلوط بالماء على جماله وشبابه مع فقره خيراً من الشيخ وابنه الكثير ثم نقله التناقل الاول المضرب وهو قضية تضمنت طلب الشيء بعد تضيقه والتفریط فيه ثم فشا استعماله في مثل تلك القضية مما طلب فيه الشيء بعد التضييق في ضياعه في وقت آخر من غير تغييره في حالة المضرب عن هيئته في حالة المورد (قوله سمي) أى التمثيل (قوله لا تفسر الامثال) أى لا تغير بتذكير ولا بتأنيث ولا بافراد أو تثنية أو جمع في حال مضربها عن حال موردها (قوله لان الاستعارة) علة للمل مع علته أى وصح هذا الحكم وهو عدم تغير الامثال لهذه العلة لان الاستعارة الخ

(١) قوله الصيف الخ هكذا ذكره في الصحاح بنصب الصيف على الظرفية وروى أيضاً في الصيف وبالصيف كما في الفهرى والباله بمعنى في فيه ثلاث روايات كلها صحيحة مقبولة كما يؤخذ من التجريد اه مصححه

تقليل اللفظ مع تكثير المعنى ونقل الشيخ عبد القاهر عن بعض المفسرين أنه قال المراد بالغلب العقل ثم شد عليه التكبير في هذا التفسير وقال إن كان المرجح فيما ذكرناه عند التحصيل إلى ما ذكره واسكن ذهب عليه أن الكلام مبنى على تخييل أن من لا يتنفع بقلبه فلا ينظر ولا يبني هزلة من عدم قلبه جملة كما تقول في قول الرجل إذا قال قد غاب عني قلبى أو ليس يحضرنى قلبى أنه يريد أن يخيّل إلى السامع أنه غاب عنه قلبه بجملة دون أن يريد الأخبار أن عقله لم يكن هناك وإن كان المرجح عند التحصيل إلى ذلك وكذا إذا قلنا لم أكن ههنا يريد غفلة عن الشيء فهو يضع كلامه على التخييل هذا معنى كلام الشيخ وهو حق لأن المراد بالآية الحث على النظر والتفريع على تركه فإن أراد هذا المفسر بتفسيره أن المعنى لمن كان له عقل مطلقاً فهو وظاهر الفساد وإن أراد أن المعنى لمن كان له عقل يتنفع به ويعمله فيما خلق له من النظر فتفسير القلب بالعقل ثم تقييد العقل بما قيده عري عن الفائدة لصحة وصف القلب بذلك بدليل قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها يد وأعلم أن المثل السائر لما (١٤٩) كان فيه غرابة استعمل لفظ المثل للعالم أو الصفة

فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به يرفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة لأنها أخص منه إلى مضار بها تذكروا أني شأوا فراداً وتثنية وجمعاً بل إنما ينظر إلى موارد كما يقال للرجل الصيف ضيحت اللين بكسر تاء الخطاب لأنه في الأصل لامرأة

فتغير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة لأنها أخص منه إذ كل استعارة لفظ المشبه به وليس كل لفظ للمشبه به استعارة فيلزم من رفعه رفعها ثم يلزم من رفعها رفع ما هو أخص وهو المثل وذلك ظاهر ولما وجب أن لا يغير المثل وجب أن لا يلتفت إلى ما استعمل فيه وهو ما يقتضيه الحال من تذكير وتأنيت وتثنية وفراد جمع فيؤثّر أن كان كذلك في أصله وإن استعمل في مقام التذكير وكذا العكس ويفرد أن كان أصله كذلك وإن استعمل في مقام التثنية والجمع وكذا العكس وأصل لفظ المثل هو المسمى بمورد المثل وما استعمل فيه بعد ذلك هو المسمى بمضر به فلا يلتفت إلى مقام المضرب وإنما المعتبر المورد للوجه الذي ذكرنا وهو التحافظ على كونه استعارة لا للتحافظ على غرابته لأن الغرابة فيه قد لا ينافيها بعض التغيير ونعني بشوا استعمال أن يستعمل كثيراً في مثل ما استعمله فيه القائل الأول مثلاً قولهم الصيف ضيحت اللين كان أصله ومورده أن امرأة تزوجت شيخاً كبيراً ذاملاً فكرهته فطلبت منه الطلاق فطلقها فتزوجت شاباً فقبراً ثم أصابها سمنة فأرسلت إلى الشيخ الأول تطلب منه اللين فقال الرسول قل لها الصيف ضيحت اللين أى لما طلبت الطلاق في الصيف أوجب لها ذلك أن لا تعطى لبناً فلما قال لها الرسول ذلك وضعت يدها على زوجها الشاب فقالت مذق هذا خير أى لبنة المخلوط بالماء على جماله وشبابه مع فقره خير من الشيخ ولبنه ثم نقله الناقل الأول لمضرب هو قضية تضمت طلب الشيء بعد تضييعه والتفريط فيه ثم فشا استعماله في مثل تلك القضية مما طلب فيه الشيء بعد التضييع في ضياعه في وقت آخر فصار مثلاً لا يغير بل يقال ضيحت بكسر التاء والأفراد ولو خوطب به المذكر أو المثني أو المجموع ثم لما كان قولنا أنشبت المنية أظفارها بفلان قد انفق على أن فيه الاستعارة المسكن عنها والاستعارة التخيلية

أو الفصاة إذا كان لها شأن وفيها غرابة وهو في القرآن كثير كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً أى حالهم القبيحية الشأن كحال الذي استوقد ناراً وكقوله تعالى وفيه المثل الأعلى أى الوصف الذي له شأن من العظمة والجلالة وقوله تعالى مثلهم في النور أى ضلقتهم وشأنهم المتعجب منه وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون أى فيها قصصنا عليك من العجائب قصة الجنة العجيبة ثم أخذ في بيان عجائبها إلى غير ذلك

(قوله فلو غير المثل) أى بأن قيل في المثل المتقدم مثلاً ضيحت اللين بالصيف على لفظ المتكلم أو مخاطب (قوله لما كان) أى المثل

لفظ المشبه به (قوله فلا يكون مثلاً) أى لأن الاستعارة أعم من المثل فإن المثل فرد منها إلا أنه مخصوص بالشوا فإذا لم يكن استعارته لم يكن مثلاً لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص والحاصل أن تغير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة لأنها أخص منه إذ كل استعارة لفظ المشبه به وليس كل لفظ للمشبه به استعارة فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو المثل وذلك ظاهر (قوله ولهذا) أى لأجل كون الأمثال لا تغير (قوله إلى مضاربها) جمع مضرب وهو الوضع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو الاستعارة وذلك كحالة من طلب شيئاً بعد ما تسبب في ضياعه وأما المورد فهو للشعار منه لفظ المثل وذلك كحالة المرأة التي طلبت اللين بعد تسببها في ضياعه والحاصل أن المثل كلام استعمل في مضر به بعد تشبيهه بمورده لأضر به ما استعمل فيه الكلام الآن ومورده ما استعمل فيه الكلام أولاً (قوله لأنه في الأصل لامرأة) أى خطاب لامرأة وهي دوس بنت

لقبط بن زرار

﴿فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية﴾

أى على مذهب المصنف واعلم أنه قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا أظفار اللنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخيلية لكن اختلفت في تعيين المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان وحصل الاختلاف في المسكنية يرجع الى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء وهو أن المسكنية اسم المشبه المستعار في النفس للمشبه وأن انبثاق لازمته لاستعارة تخيلية والثاني ما ذهب إليه السكاكي من أن المسكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبه به بصورة متوهمة متخيلة شبهت به أثبتت للمشبه والثالث (١٥٠) ما أورده المصنف من أن المسكنية التشبيه المضمرة في النفس للدلول عليه بانبات

﴿فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية﴾

ولما كانت عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أو ردهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال

واختلف في تقرير الاستعارتين وفي تحقيق معنهما فيه على أوجه ثلاثة أحدها ما يفهم من كلام الأقدمين وثانيها ما اعتبره السكاكي وسيأتيان وثالثها ما ذهب إليه المصنف وكان مقتضى مذهب المصنف أنهما ليستا من الاستعارة السابقة اذ هما عند فعلان من أفعال النفس لالفاظ في الاستعارة المتقدمة جعل لهما فصلا على حدة لخالقتهما ما تقدم عنده فقال

﴿فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية﴾ وقد تقدم أنهما عند المصنف فعلان من أفعال النفس أحدهما اضمحار التشبيه والآخر انبثاق الوازم على ما سيذكره المصنف ومع ما علم أنهما بهذا الاعتبار غير داخلين في تعريف المجاز اذ هو لفظ فلاستعارة الداخلية في تعريف المجاز السابقة إنما أطلقت عليهما على سبيل الاشتراك اللفظي فلما أراد المصنف استيعاف ما يطلق عليه لفظ الاستعارة ولو كان الإطلاق على سبيل الاشتراك اللفظي أتى بهذا الفصل لبيانهما كما بينا آتافا فإشار إلى بيانهما بقوله

ص ﴿فصل قد يضر التشبيه في النفس الخ﴾ ش لما أن فرغ من الاستعارة التحقيقية شرع في الاستعارة بالكناية وتحقيق معنى الاستعارة بالكناية يأتي في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى وحاصله أن المصنف يرى أن الاستعارة بالكناية حقيقة لغوية وأعني بكونها حقيقة لغوية أنها لم تستعمل في المشبه به لأنها يلزم أن تكون حقيقة بل يجوز أن يتجاوز بها عن معنى بينها وبين معناها علاقة كما سيأتي ذكره في بيت زهير وقد قدمنا الاعتراض على المصنف عند ذكر صور التشبيه الثمانية لهذا الكلام فليراجع قال وأما تبسعي الاستعارة بالكناية استعارة مجاز اصطلاحيا فلذلك قد يضر التشبيه في النفس فسما تشبيها باعتبار حقيقته الاصطلاحية فلا يصرح بشئ من أركان سوى المشبه أى ويطوى بقية الأركان وهى التشبيه والأداة والوجه وقد قدمنا الاعتراض على المصنف عند ذكر صور التشبيه الثمانية بهذا الكلام فليراجع قال ويدل عليه بأن يثبت للمشبه المذكور أمر يختص بالمشبه به أى يثبت له لازم مساويا أو انما شرطنا أن يكون مساويا وإن أطلق الجمهور اللازم لأن اللازم غير المساوى لا يدل به على المشبه به اذ لا يفهم منه وقولهم أمر يختص بالمشبه به معكوس وصوابه أن

لازم المشبه به للمشبه وهو الاستعارة التخيلية وحصل الخلاف في التخيلية يرجع الى قولين أحدهما مذهب المصنف والقوم وصاحب الكشف أنها انبثاق لازم المشبه به للمشبه والثاني للسكاكي وهو أنها اسم لازم المشبه به المستعار للصورة الوهمية التي أثبتت للمشبه ثم إن صاحب الكشف كما يوافق القوم في التخيلية من أنها انبثاق لازم المشبه به للمشبه

يزيد عليهم أن قرينة المسكنية كما تكون تخيلية تكون أيضا استعارة حقيقية فلم من هذا كله أن في المسكنية ثلاثة مذاهب وفي التخيلية مذهبان وفي قرينة المسكنية ثلاثة مذاهب

(قوله أمرين معنويين) يعنى فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه (قوله غير داخلين في تعريف المجاز) أى وهو

اللفظ المستعمل في غير ما وضع له علاقة مع قرينة مانعة من ارادته

ووجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الالفاظ وهما عند المصنف ليسا بالفظين بل فعلان من أفعال النفس أحدهما التشبيه المضمرة والآخر انبثاق الوازم المشبه به للمشبه (قوله ليستوفي المعاني الخ) أى وهى ثلاثة معنى الاستعارة المصروفة ومعنى الاستعارة المسكنية ومعنى الاستعارة التخيلية فلفظ استعارة يطلق على هذه المعاني الثلاثة بطريق الاشتراك اللفظي لكن بعضها داخل في تعريف المجاز وبعضها غير داخل فيه عند المصنف واعتراض بأن هذه العلة لا تنتج إيراد المسكنية والتخيلية في فصل نعم تنتج إيرادها لا بقيد أن يكونا في فصل مستقل فلو قال الشارح أوردهما فصلا على حدة لخالقتهما له عنده كان أظهر الآن يقال إن هذا تحليل لا لإيراد لا بقيد كونهما في فصل تأمل

(قد)

﴿فصل﴾ قد يضم التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بأن ثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت جسداً أو عقلاً أجرى عليه اسم ذلك الأمر

(قوله قد يضم التشبيه في النفس) أي في نفس المتكلم أي قديس تحضر المتكلم في نفسه تشبيه شيء بشيء على وجه المبالغة وإدعائه في نفسه أن المشبه داخل في جنس المشبه به (قوله من أركانه) أي من أركان التشبيه المستحضر في النفس (قوله سوى المشبه) أي الا بالمشبه وإنما اقتصر على التصرح به لأن الكلام يجري على (١٥١) أصله والمشبه هو الاصل ولوصح معه بالمشبه به

أو بالأداة لم يكن التشبيه مضمراً كما لا يخفى (قوله) وأما وجوب الخ جواب عما يقال قد سبق في التشبيه أن ذكر المشبه به واجب في التشبيه البتة وهذا يعكس على قول المصنف فلا يصرح الخ (قوله) وأما وجوب ذكر التشبه به أي باقياً على معناه الحقيقي (قوله) فأنما هو في التشبيه المصطلح عليه أي وهو ما لا يكون على وجه الاستعارة بحيث يدل عليه بالأداة ظاهرة أو مقدرة وأما التشبيه الذي على وجه الاستعارة فلا يذكر فيه المشبه به باقياً على معناه الحقيقي ألا ترى للمصنف أنه ذكر فيها لفظ المشبه به لسكن ليس باقياً على معناه الحقيقي (قوله) وقد عرفت أي من تعريف التشبيه حيث قال فيه والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فقول

(قد يضم التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فأنما هو في التشبيه المصطلح عليه وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أي على ذلك التشبيه المضمّر في النفس (بأن ثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حساً أو عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر

(قد يضم التشبيه) أي قديس تحضر المتكلم تشبيه شيء بشيء على وجه المبالغة وإدعائه في نفسه أن المشبه داخل في جنس المشبه به ويحتل أن يراد بالاضمار استحضار أن لفظ المشبه تضمن ما شبهه بغيره على وجه المبالغة فيكون الاضمار متعلقاً باللفظ وهو في التحقيق عائد للاحتمال الأول كما لا يخفى إذ لا معنى للاضمار في اللفظ الاستحضار أن معناه شيء بغيره والاسحضار نفسى وإذا ضم التشبيه في النفس على الوجه المذكور أتى الكلام على أصله (فلا يصرح بشيء من أركانه) أي من أركان التشبيه المضمّر في النفس (سوى المشبه) أي لا يصرح من الأركان الا بالمشبه لأن الكلام يجري على أصله والمشبه هو الاصل إذ لو صرح مع ذلك بالمشبه به أو بالأداة لم يكن التشبيه مضمراً كما لا يخفى وماتقدم من أنه يجب في التشبيه أن يذكر المشبه به أنما هو في التشبيه المصطلح عليه وهو ما يدل عليه بالأداة ظاهرة أو مقدرة وهذا التشبيه المضمّر المسمى بالاستعارة بالكناية ليس من قبيل التشبيه المصطلح عليه لأن الاضمار والدلالة بالأداة المفروضة أو المقدرة في المشبه به متنافيان مع زيادة أن التشبيه المضمّر يظهر فيه المبالغة وإدعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بخلاف التشبيه الاصطلاحي ولما كان التشبيه المضمّر خفياً والكلام يحتاج فيه إلى بيان المقاصد احتيج إلى ما يدل عليه ويسمى اثبات ذلك الدال تخيلية كما يأتي وإلى ذلك أشار بقوله (ويدل عليه) أي وتقع الدلالة من المتكلم على ذلك التشبيه المضمّر (ب) أمر وهو (أن ثبت لـ) ذلك (المشبه) الذي لا يذكر من الأطراف غيره (أمر مختص بالمشبه به) بأن يكون من لوازمه المساوية له فإذا أضمّر تشبيه المنية بالسبع مثلاً ثبت للمننية التي هي المشبه ما هو من خواص الأسد الذي هو المشبه به ويجب أن يكون ذلك اللازم ما يكون به كمال وجه المشبه في المشبه به أو قوامه على ما ذكره المصنف ومثال ما به الكمال الاظفار في الاسد فان الشجاعة والجرأة فيه التي هي الوجه لم يكمل مقتضاها الذي هو الافتراس الابتكالاظفار كما قيل

﴿وما الاسد لولا البطش الاهائم﴾ ولا بطش بدون الاظفار ومعلوم أن الذي أثبت للمشبه على هذا نفس خاصة المشبه به ولم توجد في المشبه فيكون اثباتها للدلالة على التشبيه لأن اثبات خواص الشيء لغيره يدل على أنه الحق به ونزل منزلته فيهم التشبيه والا كان الكلام تهافتاً وإذا كان المثبت

يقال أمر يختص به المشبه به يظهر بالتأمل

الشارح وقد عرفت أنه أي التشبيه المصطلح عليه غير الاستعارة بالكناية أي وغير التصريح بالتحقيقية وغير التجريد أيضاً (قوله) ويدل الواو بمعنى مع أي مع الدلالة عليه من المتكلم بأمر هو أن ثبت للمشبه الذي لم يذكر من الأطراف غيره (قوله) أمر مختص بالمشبه به أي بأن يكون من لوازمه المساوية له ومن البين أن اثبات خاصة الشيء لغيره يدل على أنه الحق به ونزل منزلته (قوله) من غير أن يكون هناك أي للمشبه أمر متحقق حساً أو عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به كما في أظفار المنية نسبت به لأن فانه ليس للمشبه اظفار محقة حساً أو عقلاً يطلق عليها لفظ الاظفار وأما وجد مجرد اثبات لازم للمشبه به للمشبه لأجل الدلالة على التشبيه المضمّر

فيسمى التشبيه استعارة بالكناية ومكنيا عنها واثبات ذلك الامر

(قوله فيسمى الخ) الحاصل انه قد وجد على ما ذكره المصنف فعلان اضمار التشبيه في النفس على الوجه المذكور والاخر اثبات لازم المشبه به للمتشبه وكلاهما يحتاج (١٥٢) لان يسمى باسم مخلف لاسم الآخر فذكر المصنف ان الامر الاول وهو التشبيه

(فيسمى التشبيه) للضمير في النفس (استعارة بالكناية ومكنيا عنها) أما الكناية فلا يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به

نفس الخاصة للدلالة على التشبيه فليس ثم شيء أطلق عليه لفظ الخاصة متحقق حسا وعقلا وانما وجد ثم مجرد اثبات اللازم للدلالة فمنا على ما ذكره المصنف فعلان كما تقدم اضمار التشبيه في النفس على الوجه المذكور والاخر اثبات لازم للمشبه به المشبه وكلاهما يحتاج الى أن يسمى باسم يخالف الآخر (فيسمى) الامر الاول وهو (التشبيه) المذكور للضمير في النفس (استعارة بالكناية أو) يسمى استعارة (مكنيا عنها) اما تسميته بالكناية بأن تقيد التسمية بلفظ الكناية أو يقال مكنيا عنها فلا ن التشبيه المذكور لم يصرح به بل دل عليه بذكر خواص المشبه المفيدة بنسبتها للمشبه أنا الحقناه بالمشبه به وجعلناه في مرتبه وأما تسميتها بالاستعارة فمجرد تسمية اصطلاحية عارية عن المناسبة وقيل في بيان المناسبة انه لما ذكر التلازم وأثبت للمشبه به ذلك على أن المشبه ادعى دخوله في جنس المشبه به حتى استحق خواصه وادعاء الدخول شأن الاستعارة فسمى ذلك التشبيه لأجل ذلك استعارة (و) يسمى الامر الثاني وهو (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به كالاظفار في المثال السابق

(قوله فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) وانما سميت استعارة بالكناية ان فسرنا الاستعارة بالكناية بما فسر به المصنف لان فيها حقيقة الكناية لاصطلاح عليها لانه أطلق فيها اللفظ على شيء لا فائدة لازمه فأطلقت النية على حقيقة الثبوت لا فائدة لازمه وهو أن لها اغتيال السبع المدلول عليه بقوله أن ثبت أظفارها وكان الواجب على هذا عدها من قسم الكنايات وتسميتها كناية لكانت لما كان هذا اللازم الذي دل عليه لفظ النية من السبعية لازما بطريق الادعاء لا بطريق الحقيقة فان حقيقة اغتيال السبع لا يوجد في النية فسميت استعارة فأشير الى المعنيين بقولنا استعارة بالكناية وأما على رأي السكاكي فيحتمل أن يقال انما سميت بذلك مراعاة أيضا للكناية والاستعارة للمصطلح عليها على العكس مما سبق فان النية استعملت في السبع فكان تسميتها استعارة حقيقة اصطلاحية ولما كان كونها استعارة غير مقصود بالافادة بل المقصود افادة أن لها اغتيال السبع ذكر فيها لفظ الكناية لان اللفظ استعمل في شيء والمراد افادة لازمه وفيه نظر لان ذلك يستلزم أن الاستعارة التحقيقية أيضا تسمى استعارة بالكناية لانك اذا قلت رأيت أسدا لا تريد الاخبار بكون زيد من جنس الاسد بل تريد استعماله في ذلك لا فائدة لازمه وهو الشجاعة ويحتل أن يريد بالكناية الكناية اللغوية وأما تسميتها مكنيا عنها فلي رأى المصنف واضح لان اللفظ ليس استعارة حقيقة بل هو حقيقة وليكن كنى به عن الاستعارة أى لم يصرح بها لان جملة الكلام معناه استعارة فلاستعارة غير مصرح بها وعلى رأي السكاكي فلان الاصل انما هو استعارة السبع للنية لاستعارة النية للسبع فاما عكس في الصورة كانت استعارة مكنيا عنها فان الاستعارة بالحقيقة اصطلاحية هي استعارة السبع للنية وهي غير مصرح بها بل كنى عنها وما ذكرناه أحسن من قول من قال سميت استعارة بالكناية ومكنيا عنها لان المشبه به غير مذكور بل كنى عنه بذكر لازمه (قوله واثبات ذلك الامر

الضمير في النفس يسمى باسمين أحدهما استعارة بالكناية والآخر استعار مكني عنها وذكر أن الامر الثاني وهو اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه به يسمى استعارة تخيلية (قوله أما الكناية) أى أما تسمية ذلك التشبيه المضمير بالكناية أى أما تقييد اسمها بلفظ الكناية أو بلفظ المكني عنها وانما فلنا ذلك لان التسمية بمجموع الاستعارة بالكناية أو الاستعارة المكني عنها (قوله فلا ن) لم يصرح به) أى فلان ذلك التشبيه لم يصرح به وقوله بل انما دل عليه أى على ذلك التشبيه وقوله بذكر خواصه أى خواص المشبه به فالضمير ليس على وتيرة واحدة وقوله ولوازمه عطف تفسير (قوله وأما الاستعارة) أى وأما تسمية ذلك التشبيه المضمير بالاستعارة (قوله فمجرد تسمية) أى فتسمية مجردة أى خالية عن المناسبة لان الاستعارة هي الكناية المستعملة الخ والتشبيه المضمير ليس كذلك قل الفنى وقد يقال انما

(للمشبه)

سمى ذلك التشبيه استعارة لانه أشبهها بحقه وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به

وحاصل ذلك أنه لما ذكر التلازم وأثبت للمشبه به ذلك على أن المشبه ادعى دخوله في جنس المشبه به حتى استحق خواصه وادعاء الدخول شأن الاستعارة فسمى ذلك التشبيه استعارة لاجل ذلك

لشبه استعارة تخيلية والعلم في ذلك قول لبيد
فانه جعل للشمال يدا ومعلوم أنه ليس هناك أمر ثابت حساً وعقلاً تجرى اليد عليه كاجراء الاسد على الرجل الشجاع والصرط على
ملة الاسلام فيما سبق ولكن ما شبه الشمال لتصرفها في القرية على حكم طبيعتها في التصريف بالانسان المصروف لما زمامه بيده أثبت
لها يدا على سبيل التخييل مبالغة في تشبيهها به وحكم الزمام في استعارته للقرية حكم اليد في استعارتها للشمال فجعل للقرية زماما ليكون أتم في اثباتها
مصروفة كاجعل للشمال يدا ليكون أبلغ في تصيرها متصرفه فوفي المبالغة حقها من الطرفين فالضمير في أصبحت وزمامها للقرية وهو قول
الزخشي وشيخ عبد القاهر جعله للعادة والاول أظهر * وعلم أن الامر المختص المشبه به المثبت للمشبه منه لا يكمل وجه الشبه في المشبه
به بدونه كما في قول أبي ذؤيب الهذلي

(قوله لانه قد استعير) أي قد نقل وأثبت للمشبه المخوّل ما ذكره الشارح أن تسمية أثبات ذلك الامر استعارة لاجل أن متعلقه
وهو الامر المختص بالمشبه به قد استعير أي نقل عما يناسبه ويلائمه واستعمل مع ما شبه بما يناسبه وأما تسميته تخيلية فلأن متعلقه
وهو الامر المختص بالمشبه به ما نقل عن ملائمه وأثبت للمشبه صار يتخيل السامع أن للمشبه من جنس المشبه به (قوله وبه يكون كمال
الشيء به) أي كافي البيت الاول وقوله أي وقوامه أي كافي البيت الثاني فأو للتوزيع والقوام مثلث القاف بمعنى الحصول والوجود
وأشار الشارح بذلك إلى أن الامر الذي ثبت للمشبه من خواص المشبه به يجب أن يكون به كمال وجه الشبه في المشبه

به أو به قوام وجه الشبه
ووجوده من أصله في
الشيء به (قوله في وجه
الشيء) تنازعه كمال وقوام
وفي العبارة قلب أي وبه
يكون كمال وجه الشبه في
الشيء به أو قوام وجه
الشيء في المشبه به وقوله
ليخيل علة لقوله لانه قد
استعير (قوله كافي قول
الهذلي) أي كاضار
التشبيه وأثبت ما يخص
الشيء به للمشبه في قول
أبي ذؤيب الهذلي من
قصيدة من الكامل قالها

(للمشبه استعارة تخيلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص للمشبه به وبه يكون كمال المشبه به
أو قوامه في وجه الشبه ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كافي قول الهذلي

(للمشبه استعارة تخيلية) أي يسمى أثبات ذلك للمشبه استعارة تخيلية أما تسميته استعارة فلاجل
أن متعلقه استعير أي نقل عما يناسبه ويلائمه واستعمل مع ما شبه بأصله وأما تسميته تخيلية فلأن
متعلقه وهو ذلك المنقول مختص بالمشبه به بحيث لا يوجد في غيره وله معه خصوصية اذ به كمال وجه
الشيء به أو قوامه على ما شئنا اليه فيأمر وسنحققه في كلام المصنف فكان استعماله مع المشبه مع
ذلك الاختصاص وتلك الخصوصية تشعر أنه نفس المشبه به حيث نسب له ما يخص به ويخيل للسامع
أنه من جنسه حيث لا يسه ما يلائمه ثم لما كان الامر المختص بالمشبه الذي يكون اثباته تخيلا لا بد أن
يكون به كمال وجه الشبه في المشبه أو قوامه كذا ذكرنا احتاج الى مثالين للاستعارة المسكنى عنها
باعتبارهما فأشار الى مثال الأول بقوله وذلك (كما) أي كاضار التشبيه وأثبت ما يخص بالمشبه به
السكاكين (في قول الهذلي

للمشبه) أي يسمى أثبات ذلك الامر الذي هو اللازم المساوي للمشبه (استعارة تخيلية) لانها ليست
ثابته للمشبه بالتحقيق بل بالتخييل وعلم منه أن الاستعارة بالسكناية لا توجد دون الاستعارة التخيلية

(٣٠ - شروح السليخ - رابع) وقد هلك له خمسة بنين في عام واحد وكانوا فيمن هاجر الى مصر فرأهم بهذه القصيدة ومطامها
أمن المنون ورهبها تنويع * والدهر ليس بمعتب من يجزع
أم ما لجنبك لا يلائم مضجعا * الا أفص عليك ذلك الضجع
أودى بني فأعقبوني حسرة * عند الرقاد وعبرة لا تنقلع
فقيمت بعدهم بعش ناصب * وإخال أني لاحق مستتبغ
ولقد حرصت بأن أدافع عنهم * وإذا المنية أقبلت لا تدفع
ونجلى للشامتين أريهم * أني لرب الدهر لأضعضع
والدهر لا يبق على حدائنه * جون السراة له جدائد أربع

يروى أن عبد الله بن عباس أو الحسن بن علي رضي الله عنهم استأذن على معاوية في مرض موته ليعوده فآذنه معاوية وأمر أن
يقعد ويسند وقال أنذ نواله بالدخول وليسلم قائما وينصرف فاما دخل عليه وسلم أنشد معاوية قوله في هذه القصيدة وتجلدى للشامتين
أريهم البيت فأجابه ابن عباس أو الحسن على الفور وإذا المنية أنشبت أظفارها البيت ثم ما خرج من داره حتى سمع الناعبة عليه
* وأبو ذؤيب اسمه خويلد بن خالد بن محرق انتهى نسبة لنزار وهو أحد المخضرمين الذين أذكروا الجاهلية والاسلام ولم يثبت له اجتماع

وإذا المنية أنشبت أظفارها * ألفت كل تيممة لا تنفع
فانه شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فأثبت
للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك في السبع

بالنبي صلى الله عليه وسلم حدث أبو ذؤيب قال بلغنا في البداية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليل فبت بأطول ليلة حزنا حتى قرب
السحر فسافرت حتى أتيت المدينة فوجدت بها ضجيجاً بالبكاء ضجيج الحج بعرفة فقلت مه فقالوا رسول الله قد مات فعجبت إلى
المسجد فوجدته خالياً فأثبت بيت رسول الله فأصبت بينه مرتجاً وقيل هو مسجى وقد خلا به أهله فقلت أين الناس فقيل في سقيفة بني
ساعدة صاروا إلى الانصار فغثت السقيفة فحضرت مبايعه عمر لا يكر ومبايعه الناس له أيضاً ثم رجع أبو بكر ورجعت معه فشهدت
الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت (١٥٤) مدفنه وعن الزبير بن كابر قال حدثني عمي قال كان أبو ذؤيب الهذلي

* وإذا المنية أنشبت (أى عقلت (أظفارها) * ألفت كل تيممة لا تنفع التيممة الخرزة التي تجعل
معاذة أى تعويداً أى اذا علق الموت مخالبه فى شئ لينذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلي في نفسه
(الفية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار) ولا رقة لمرحوم
ولا بقيا على ذي فضيلة (فأثبت لها) أى للمنية (الأظفار التي لا يكمل ذلك) (الاغتيال فيه) (أى فى السبع
وإذا المنية) وهى الموت (أنشبت أظفارها) أى عقلت أظفارها بهالك ومكنتها منه (ألفت) أى
وجدت عند ذلك الانشاب (كل تيممة) أى كل معاذة وهى الخرزة بفتح الراء تعلق على الصبي لتكون
له حجاباً من العين والهلاك والجنون في زعمهم (لا تنفع) أى اذا علق الموت مخالبه بشئ لينذهب به ويهلكه
بطلت الوقايات والحيل وأسباب النجاة ثم أشار إلى بيان التشبيه في ذلك وإلى بيان الوجه وتحقيق أن
اثبات ما يختص بالمشبه به في المثال به كمال الوجه فقال (شبه) الهذلي في نفسه (المنية بالسبع في
اغتيال النفوس) واتلافها وأخذها (بالقهر والغلبة) بحيث لا يتصور عند نزوله مقاومته ودفاعه
بل تأخذها بسطوة القهر (من غير تفرقة) في الناس (بين نفاع) أى كثير النفع منهم (وضرار)
أى كثير الضرر أى لا تنبأ بأحد ولا ترحم به بل تأخذ من نزلت به أيا كان بلارقة منها على من يستحق
الرحمة ولا بقيا أى رحمة منها على ذي فضيلة يستحق أن يراعى وذلك شأن السبع عند غضبه أو شره
على الاقتراس (ف) لما شبه المنية بالسبع فيما ذكر (أثبت لها) أى لتلك المنية (الأظفار التي لا يكمل
ذلك) (الاغتيال والاخذ) (فيه) أى في السبع

وأما عكسه فظاهر كلام الصنف أنه كذلك فلا توجد التخيلية دون المسكنية وكلام السكاكي على خلافه
وأشار إلى أن الاستعارة التخيلية معنى لالفظ بقوله ويسمى اثبات ذلك تخيلية ولم يقل ويسمى ذلك
اللازم استعارة وسياً في تحقيق ذلك وتحقيق المراد بالاستعارة التخيلية في الفصل بعده ان شاء الله تعالى
وقد مثل الصنف في الايضاح للاستعارة المسكنية والتخيلية بقول لبيد
وغدا قد يرج قد كشفت وقرة * اذا أصبحت بيد الشمال زمامها

خرج في جند عبد الله بن
سعد بن أبى سرح أحد بني
عامر بن أوى الى افرقية
غازى فى سنة ست وعشرين
فى زمن خلافة عثمان رضى
الله عنه فاما فتح عبد الله بن
سعد افرقية وما والاها
بعث عبد الله بن الزبير فى
جند بشيرا لعمان وكان
من جملة الجند أبو ذؤيب
الها قدموا مصر مات أبو
ذؤيب فيها كآولاده (موله
المنية) من معنى الشئ اذا
قدر سعى الموت بها لانه
مفسد اه فترى (قوله
أى عقلت أظفارها) أى
مكنتها من هالك (قوله
ألفت) أى وجدت كل
تيممة لا تنفع يعنى عند ذلك
الانشاب (قوله الخرزة)
تفتح الحاء والراء المهملة
وبعدها راء معجمة مفتوحة

(قوله معاذة) المعاذة والتعويد والعود كما يعنى وهى الشئ الذى يعلق على عنق الصبيان
صونا لهم عن العين أو الحن على زعمهم (قوله أى تعويداً) أى تحصينا (قوله فى اغتيال) أى اهلاك (قوله بالقهر والغلبة) الباء
للإبسة أى اغتيالاً ملتبساً بالقهر والغلبة بحيث لا يتأتى عند نزوله مقاومته ومدافعته وقوله الغلبة عطف تفسير (قوله من غير
تفرقة) أى فى الناس وقوله بين نفاع أى كثير النفع منهم وقوله وضرار أى كثير الضرر منهم أى أنها لا تنبأ بأحد ولا ترحم به بل تأخذ من
نزلت به أيا كان بلارقة منها على من يستحق الرحمة ولا تبقى على ذي فضيلة يستحق أن يراعى وذلك شأن السبع عند غضبه (قوله
لمرحوم) أى لمن يستحق أن يرحم (قوله ولا بقيا) هى اسم من أبقت على فلان اذارحمته أى ولا رحمة على ذي فضيلة كعالم وصالح
(قوله التي لا يكمل الخ) فيه إشارة الى أن اغتيال النفوس واهلاكها يتقوم ويحصل من السبع بدون الأظفار كالأنياب لاسكنه
لا يكمل الاغتيال فيه بدونها

بدونها تحقيقاً للمبالغة في التشبيه ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به كما في قول الآخر
ولئن نطقت بشكر برك مفصحا ✖ فلسان حالي بالشكائية أنطق
فانه شبه الحال الدالة على المقصود بانسان متسكلم في الدلالة فأثبت لها اللسان الذي به قوام الدلالة في الانسان

(قوله تحقيقاً الخ) علة لقوله فأثبت لها الاظفار الخ أي لأجل تحقيق المبالغة الحاصلة من دعوى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به
(قوله وكافي قول الآخر) قال صاحب الشواهد لأعلم (١٥٥) قائل ذلك البيت وقبله كما في الاطول

لا تحسبن بشاشتي لك عن
رضي

فوحق جودك اني أمتلي
(قوله ولئن نطقت الخ)

جواب الشرط محذوف
أي فلا يكون لسان مقالي

أقوى من لسان حالي
فمحذوف الجواب وأقام

لازمه وهو قوله فلسان
حالي الخ مقامه (قوله بشكر

برك) متعلق بمفصحا أي
ولئن نطقت بلسان المقال

مفصحا بشكر برك وقوله
بالشكائية متعلق بأنطق

أي فلسان حالي أنطق
بالشكائية منك لان ضرك

أكثر من برك ويحتمل
أن المراد فلسان حالي

ناطق بالشكائية من لسان
مقالي حيث يعجز عن أداء

حق شكرك فهو كلام
موجه كذا قيل لكن

البيت الاول يبعد هذا
الاحتمال الثاني تأمل

(قوله شبه الحال الخ) هذا
على تقدير أن يكون لسان

حالي ليس من قبيل اضافة
المشبه به للمشبه كالجبن الماء

(بدونها) تحقيقاً للمبالغة في التشبيه فتشبيه النية بالسبع استعارة بالكناية واثبت الاظفار لها استعارة
تخييلية (وكافي قول الآخر

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا ✖ فلسان حالي بالشكائية أنطق
شبه الحال بانسان متسكلم في الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها) أي للحال (اللسان
الذي به قوامها) أي قوام الدلالة (فيه) أي في الانسان المتسكلم وهذا الاثبات استعارة تخيلية فعلى
هذا كل من لفظي الاظفار والنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له

(بدونها) أي لا يكمل بدون تلك الاظفار وانما قال لا يكمل لانه يمكن الاغتيال في السبع بالانياب و يوجد
بها ولكن تمامه بالاظفار التي يقع البطش بها ويضم بها للانياب وذلك لان غيره يشارك السبع في
الاغتيال والاخذ بالانياب لكن مع الضعف عن أفعال الاسد المختصة بالاظفار ولهذا قيل كما قدمناه
✖ وما الاسد لولا البطش الابهائم ✖ والمراد بالاظفار أظفار مخصوصة يقع بها الاغتيال لا مطلق
الاظفار كما لا يخفى ولما أثبت للنية الاظفار المختصة بالاسد كان في ذلك اشعار بالمبالغة في التشبيه
وتحقيق أنه جعلها من جنس الاسد حيث أثبت لها ما هو من خواصه التي لا ثبت الا له فاقضى ذلك
تشبيه النية بالسبع في نفسه على وجه المبالغة وهو المسمى عند المصنف استعارة بالكناية وصار اثبات
الاظفار لها استعارة تخيلية أي يسمى بذلك لما تقدم ثم أشار الى مثال الثاني وهو ما تكون فيه القرينة
بها قوام الوجه بقوله (وكا) أي وكالتشبيه والتخييل الكائنين (في قول الآخر ولئن نطقت بشكر
برك) أي بشكر احسانك وعطفك حالاً كوني (مفصحا) بذلك الشكر ولما صح أن يكون النطق
على وجه الاجمال كان قوله مفصحا حالاً مؤسسة وجواب الشرط مقدر أي فلا يكون لسان مقالي
أقوى في النطق من لسان حالي محذوف هذا الجواب وأقام مقامه لازمه وهو قوله (فلسان حالي
بالشكائية أنطق) هذه القضية انفاقية لدفع ما يتوهم من كون النطق الحسي لا يجاء به كون النطق
الحالي أقوى منه فقوله فلسان حالي أنطق بالشكائية (شبه) فيه (الحال بانسان متسكلم) فأضمر التشبيه
في النفس ومعلوم أن التشبيه بين الحال وذلك الانسان انما هو (في الدلالة) أي وجه الشبه فيها هو
دلالة الحاضر (على المقصود) أضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية كما تقدم ثم (أثبت لها)
أي أثبت للحال (اللسان الذي به قوامها) أي به حصل قوام تلك الدلالة وأصل قوام الشيء ما يقوم به
ويوجد منه كأجزاء الشيء ولذلك يقال في الحيوط التي يضفر منها الحبل انها قوامه والمراد به هنا نفس

فانه شبه الشمال بالانسان في تصرفها به فجعل لها يداً بالتخييل وكذلك الزمام مع القرنة التي هي مرادة
بالضير في قوله زمامها فالقرنة استعارة بالكناية والزمام للتخييل ونسباً الى على التخييل بهذا البيت
بالنسبة الى يد الشمال سؤالان ومثل المصنف هنا وهو مثال لاحد قسميها على ما سيأتي بقول الهذلي

(قوله الذي به قوامها) أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة وأصل قوام الشيء ما يقوم به ويوجد منه كأجزاء الشيء ولذلك يقال للخيوط التي
يضفر منها الحبل انها قوامه والمراد به هنا وجوده وتحققه وذلك أن الدلالة في الانسان المتسكلم الذي هو المشبه به لا تقرر لها من حيث انه
متسكلم حقيقة الا باللسان وأما وجود الدلالة في الانسان بالاشارة فلا يرد لان المشبه به على ما ذكره المصنف هو الانسان من حيث انه
متسكلم لا من حيث انه مشير ولا انسان مطلقاً (قوله فيه) أي منه في معنى من (قوله على هذا) أي ما ذكره المصنف في بيان
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية

وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية فلان من أفعال التكلم

قوام الشيء أي وجوده وتحقيقه وذلك أن الدلالة في الإنسان للتكلم وهو المصنف به لا يقرر لها من حيث أنه متكلم حقيقة الأبالسان وأما وجودها من الإنسان بالاشارة فلا يرد لأن المشبه به على ما ذكر المصنف هو الإنسان من حيث أنه متكلم لا من حيث أنه مشبه ولما أقيمت لها اللسان الذي به القول كان ذلك لإثبات استعارة تخيلية وقد تقدم وجه تسميتها تخيلية فتحصل مما تقرر عند المصنف أن لفظي الاظفار والمنية كل منهما حقيقة لاستعمالها في معناها الحقيقي وهو ما وضع له في الأصل وكذا لفظ الحال واللسان وليس في كلا البيتين وصفا كل ما يشبهه مجاز لغوي أصلا لانه لفظ الوجود فهما على ما ذهب اليه المصنف كما تقدم فلان من أفعال النفس وأحد الفعلين في الاول اضرار تشبيه المنية بالاسد في النفس وذلك الاضرار كما تقدم فعل من الأفعال وثانيهما فيه اثبات الاظفار للنية وأحد الفعلين في الثاني اضرار تشبيه الحال بالإنسان للتكلم وثالثهما فيه اثبات اللسان لها ويسمى الاول وهو الاضرار فيه ما استعارة بالكناية ويسمى الثاني وهو اثبات ما به كمال الوجه أو قوامه فهما استعارة تخيلية كما تقدم وهذان الفعلان متلازمان أعني اضرار التشبيه المسمى بالاستعارة بالكناية واثبات ما يختص بالمشبه به المسمى بالاستعارة التخيلية لان التخيلية قرينة المكني عنها فلا تخلو المكني عنها عن قرينتها والتخيلية يجب أن تكون مع المكني عنها اذ لو حجت في التصريحية أو في مجاز آخر كانت ترشيحا للفرق بين الترشيح والتخييل مع أن كلا منهما لازم للمشبه بخصوص به أن الترشيح في غير المكني عنها والتخييل في المكني عنها فإن قلت فهل يتصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحية والمجاز للرسول وكون التخييل قرينة للمكني عنها قلت قد قيل ان التخييل لا بد أن يكون به كمال الوجه أو قوامه كما يؤخذ من كلام المصنف وتمثله والترشيح يكون عطفا للالزام المختص وورد على ما ذكر من تلازم التخييل والمكني عنها أن نحو قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع نشبت بفلان ليس فيه مكني عنها للتصريح فيه بالتشبيه والمكني عنها يجب اضرار التشبيه فيها والاظفار تخييل لانها استعملت مع المنية على نحو استعمالها معا عند كون الكلام فيه الاستعارة بالكناية وأوجب بأن هذا الكلام على تقدير محتمل في كلام البلغاء ووروده تكون الاظفار فيه ترشيحا للتشبيه لا تخيلا لان الترشيح لا يختص بالاستعارة التصريحية بل يكون في التشبيه ويكون في المجاز المرسل بل ويكون في المكني عنها بعد وجود قرينتها التي هي التخيلية فضايط الترشيح أن يذكر ما يلائم المشبه به أو المتجوز فيه من غير اشتراط المبالغة في التشبيه وان كانت هي أنسب من غيرها لان ذكر ما يلائم الاصل يقوى الاهتمام بمناسبته للفرع في الاستعارة يعتبر بعذر ينهها وكذا المجاز المرسل وفي التشبيه يعتبر مطلقا أمامثاله في التشبيه فالتركيب المذكور انصح وأمامثاله في المكني عنها على هذا فكان يقال أنشبت المنية اظفارها بفلان ولها لبد وزير مثلا وأمامثاله في التصريحية فكما تقدم في قوله

وهو أبو ذؤيب الهذلي يرى بنين له خمسة ماتوا في عام واحد مطعونين وكانوا بمن هاجر الى مصر ومات أبو ذؤيب في زمن عثمان رضى الله عنه ومستهل القصيدة

أمن المنون وريبه تتوجع * والدهر ليس بمعتب من يجزع
أودى بنى وأعقبوني حسرة * عند الرقاد وعبرة ما تقام
فالمين بعدهم كأن حذاقها * سملت بشوك فهي عور تدمع
سبقوا هوى وأعنفوا هواهم * فتخزموا ولكل جنب مصرع
ولقد حرصت بأن أدافع عنهم * وإذا المنية أقيمت لا تدفع

(قوله وليس في الكلام مجاز لغوي) لانه السكامة المستعملة في غير ما وضع له لملازمة مع قرينة وليس في الكلام أعني قوله وإذا المنية أنشبت اظفارها لفظا مستعمل في غير ما وضع له على كلام المصنف وأما المجاز الذي في ذلك الكلام هو اثبات شيء على شيء ليس هو له وهذا مجاز عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق (قوله والاستعارة بالكناية الخ) عطف على قوله كل من لفظي الخ (قوله فعلم ان الخ) الاول التشبيه الماضر والثاني اثبات لازم المشبه به للمشبه وقوله فعلم ان أي لا لفظان والمجاز اللغوي من عوارض الالفاظ وهذا وان فهم مما سبق لكنه أعاده توطئة لقوله متلازمان واعلم أن المصنف إنما خالف القوم في المسكنية وأما التخيلية فهم موافق لهم فيها بخلاف السكاكي فانه خالفهم في كل من المسكنية والتخيلية كما يتضح لك مذهبه فيما يأتي

(قوله متلازمان) أى كل منهما لازمة للأخرى فلا توجد أحدهما بدون الأخرى (قوله يجب أن تكون قرينة للمسكنية) فلا توجد التخيلية بدون المسكنية أى لأنها لو صحت مع التصريحية أو مع مجاز آخر كانت ترشيحا اذ الفرق بين الترشيح والتخييل وإن كان كل منهما لازما للمشبه به مخصوصا به أن الترشيح يكون في غير المسكنية عنها والتخييل يكون في المسكنية عنها فإن قلت فهل تصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحية أو المجاز المرسل وكون التخييل قرينة للمسكنية عنها قلت قد قيل إن التخييل لابد أن يكون به كمال وجه الشبه أو قوامه كإمرو والترشيح يكون بمطلق لازم مختص (قوله والمسكنية يجب أن تكون قرينتها تخيلية) أى عند المصنف كالقوم خلافا لصاحب الكشف كما يأتى (قوله فمثل قولنا الخ) الأولى فمثل الأظفار في قولنا الخ وهذا جواب عما يقال كيف تقول إن المسكنية والتخييلية متلازمان مع أن التخيلية قد وجدت بدون المسكنية في المثال المذكور لأنه صرح فيه بالنسبة وهو كما يمنع في المصراحة يمنع في المسكنية وحاصل الجواب بالمنع أن الأظفار في المثال المذكور ترشيح للتشبيه لا تخيل اذ كما ترشح الاستعارة برشح التشبيه وكذلك المجاز المرسل كما في الحديث والحاصل أن الترشيح لا يختص بالاستعارة التصريحية بل يكون للتشبيه ويكون للمجاز المرسل وللمعجاز العقلي ويكون للمسكنية عنها بعد وجود قرينتها التى هى التخيلية ويصح جملة في (١٥٧) هذه الحالة ترشيحا للتخييلية الواقعة قرينة للمسكنية لأنها إما

مصرحة كما يقوله السكاكي أو مجاز عقلي كما يقوله غيره وكل منهما يجوز ترشيحه فضا بطر الترشيح أن يذكر ما يلائم المشبه به أو المتجاوز عنه أو الأصل الذى حق الاسناد أن يكون له في الاستعارة والمجاز المرسل يعتبر بعد قرينتهما وفي التشبيه والمجاز العقلي يعتبر مطلقا أمامثاله في التشبيه فكما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالنسج أهلك فلانا وأمامثاله في المسكنية عنها فكأن يقال أنشبت المنية أظفارها بفلان ولها

متلازمان اذ التخيلية يجب أن تكون قرينة للمسكنية البتة والمسكنية يجب أن تكون قرينتها تخيلية البتة فمثل قولنا أظفار المنية الشبيهة بالنسج أهلك فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطولكن في قوله عليه الصلاة والسلام أسرعن تلوقا في أطولكن بدا أى نعمة

لدى أسدشا كى السلاح مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم وأما مثاله في المجاز المرسل فمك قوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه الطاهرات أسرعن لحوقا في أطولكن بدا فإن البد مجاز مرسل عن النعمة لحصولها عن اليد والطول الذى هو الانعام والتفضل الذى أخذ منه أطول يناسب اليد الأصلية لأن الانعام باليد ولكن رد على هذا أن الانعام يلائم النعمة أيضا لاعتقادهما فيكون مشتركا بين الأصل والفرع فلا يكون ترشيحا ومعنى أطولكن أكثر كثر طولها بفتح الطاء أى تفضلوا وعطاء وحمله على الطول الذى هو ضد القصير ليناسب اليد الأصلية فيكون ترشيحا يؤدى إلى خلو الكلام عن الأخبار بكثرة الجود المقصود اللهم إلا أن يقال استعير الطول للتوسع في العطاء فيكون ترشيحا باعتبار أصله على ما تقدم وسنقرر ثم ما فسر به المصنف الاستعارة بالسكنية وهو اضرار التشبيه في النفس شيء لاستدله في كلام السلف ولا هو مبنى على المناسبة اللغوية أما عدم

واذا المنية أنشبت أظفارها * ألفت كل تميمه لا تنفع
وتجلى للشامتين أريهم * أتى لرب الدهر لا أنضع
حتى كأتى للحوادث مروة * بصفا المشرق كل يوم تفرع

لبد وزئير وأمامثاله في التصريحية فكما مر في قوله
وأمامثاله في المجاز العقلي فكما في قوله
فانه بعدما شبه السير بالسيلان وعبر به عنه أسنده إلى الأباطح جمع أبطح وهو المكان المتسع الذى فيه دقاق الحصى اسنادا لمجاز أو اعتناق الطى مناسب لمن ثبت له السير حقيقة وهم القوم فهو ترشيح للمعجاز العقلي وأمامثاله في المجاز المرسل فكما في قوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه الطاهرات أسرعن لحوقا في أطولكن بدا فإن اليد مجاز مرسل عن النعمة لصعودها عن اليد وقوله أطولكن ترشيح لذلك المجاز لأنه مأخوذ من الطول بالفتح وهو الانعام والاعطاء وذلك ملائم لليد الأصلية لأن الانعام إنما يكون بها وقد يقال إن الانعام والاعطاء كما يلائم اليد الأصلية لأنه يكون بها يلائم النعمة أيضا لأنها متعلقة فيكون مشتركا بين الأصل والفرع فلا يكون ترشيحا ومعنى أطولكن أكثر كثر طولها أى انعاما وعطاء وجعل أطولكن مأخوذا من الطول بالضم وهو ضد القصير ليناسب اليد الأصلية فيكون ترشيحا يؤدى إلى خلو الكلام عن الأخبار بكثرة الجود المقصود اللهم إلا أن يقال انه استعير الطول بالضم للتوسع في العطاء وكثرته فيكون ترشيحا باعتبار أصله لما تقرر من أن الترشيح يجوز بأقواؤه على حقيقة لم يقصد منه إلا التقوية ويجوز استعارته للملائم المعنى المجازى المراد من اللفظ

(قوله ترشيح للجواز) أى المرسل كما علمت (قوله هذا) أى افهم هذا (قوله بما ذكره المصنف) أى من أنها التشبيه المضر في النفس (قوله لا مستند له في كلام السلف) أى (١٥٨) لأنه ينقل عن أحد من السلف مثل ما ذكره المصنف (قوله ولا هو مبني على

ترشيح للجواز هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصريح بذلك الاستعارة بل بذلك رديفه ولازمه الدال عليه فالقصد بقولنا أظفار المنية استعارة السبع المعنى كاستعارة الأسد للرجل الشجاع إلا أنا لم نصريح بذلك الاستعارة أعني السبع بل اقتصرنا على ذلك لازمه وهو الأظفار لينقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية

بنائه على المناسبة اللغوية فلأن أظهار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلى غير معناه فيكون مناسباً لأن يسمى بالاستعارة كما يناسب نقل اللفظ الذي هو الجواز اللغوي وأما كونه لا مستند له في كلام السلف فلا أنه لم ينقل عن أحد منهم مثل ما ذكر المصنف نعم الشيخ عبد القاهر ذكر فيما سماه المصنف تخيلاً ما يناسب ما ذكره المصنف فقال في يد الشمال أن اليد ثبتت لاشمال مع أنها ليست من لوازمه لا معنى أطلقت عليه ونقلت له بل لتدل على تشبيهه لاشمال بالمثل له تصرف ويد ولكن لم يسم التشبيه الذي جعلت اليد دليلاً عليه استعارة لابل الكناية ولا بغيرها وإنما قال اليد استعارة ولكن لاشيء يشار إليه إشارة حسية أو عقلية بل استعير ليدل على التشبيه وأما السكاكي فجعل المنية في المثال السابق استعارة بالكناية لأنها استعيرت للسبع ادعاء وجعل التخيلية هي الأظفار على أنها نقلت الصورة وهمية وسيأتي البحث معه في ذلك المصنف فهذا مذهبان في تفسير الاستعارة بالكناية في نحو × وإذا المنية أنشبت أظفارها × والمذهب الثالث وهو أقر بها وأنسبها بالتسمية اللغوية ما يفهم من كلام السلف وهو أن إيجاد الاستعارة بالكناية بأن يكون ثم لفظ قصد استعارته بعد المبالغة في التشبيه ولكن لا يصريح بذلك اللفظ بل بذلك رديفه الدال عليه الملازم له لينقل منه إلى ذلك المستعار على قاعدة الكناية في أن ينتقل من اللازم المساوي إلى اللازم فقولنا أظفار المنية نشبت بفلان يقصد بالأظفار فيه أن تكون كناية عن السبع المقصود استعارته للمنية كاستعارة أسد للرجل الشجاع فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أن لم نصريح بالمستعار المقصود الذي هو السبع بل كنيانا عنه ونهنا عليه بمرادف لينقل منه إلى المقصود استعارته فيتحقق بهذا الاعتبار هنا مستعار منه وهو حقيقة الأسد الذي هو الحيوان المفترس والمستعار له وهو المنية واللفظ المستعار وهو لفظ السبع الذي لم يصريح به ولكن كنيانا عنه برفيذه فلفظ السبع يناسب أن يسمى استعارة على هذا لأنه منقول حكماً وكونه بالكناية ومكنياعنه برفيذه أمر واضح على هذا أيضاً ونحو هذا صرح صاحب الكشف كإفهامه عن الأقدمين حيث قال إن من أسرار البلاغة وإطائفها معنى أن المقام إذا اقتضى الاستعارة

والنفس راغبة إذا رغبتها × وإذا ترد إلى قليل تقنع فشمه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفع وضرر فإن المنية لا توقر أحداً ويستوى فيها مستحق النفع والضرر كما أن السبع لا يعرف حقيراً ولا عظيماً بل يقتال من وجده فأثبت للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك أي الاغتيال في السبع بدونها تحقيقاً للمبالغة في التشبيه وليس للمنية شيء موجود حساً أو عقلاً يكون مشبهاً بالأظفار بل هو أمر موجود في المنية على سبيل التوهم فلذلك سميت تخيلية وقد قسم المصنف في الإيضاح الاستعارة بالكناية إلى قسمين أحدهما كان الأمر المذكور معها المختص به المشبه به أمراً لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه وهذا البيت مثال لهذا

مناسبة لغوية (أى لأن أظهار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلى غير معناه حتى يكون مناسباً لأن يسمى بالاستعارة كما يناسب نقل اللفظ الذي هو الجواز اللغوي (قوله هو أن لا يصريح الخ) أى ذو أن لا يصريح أى اسم المشبه به المستعار في النفس الموصوف بعدم التصريح به فالاستعارة بالكناية عند السلف اللفظ المذكور لا عدم التصريح به كما هو ظاهر الشارح (قوله بل بذلك) أى بل يصريح بذلك رديفه وقوله ولازمه تفسير للرديف (قوله لم نصريح بذلك المستعار) أى بما ذكر هو المستعار وقوله أعني السبع (قوله على ذلك لازمه) أى لازم مدلوله لأن الأظفار إنما هي لازمة لمدلول لفظ السبع أعني الحيوان المفترس (قوله لينقل منه) أى من ذلك اللازم إلى المقصود أى إلى المقصود استعارته وهو السبع (قوله كما هو شأن الكناية) أى فانه ينتقل فيها من اللازم المساوي إلى اللازم والحاصل أن قولنا أظفار المنية نشبت بفلان يقصد بالأظفار فيه أن تكون كناية عن السبع المقصود استعارته للمنية

كاستعارة الأسد للرجل الشجاع فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أن لم نصريح بالمستعار الذي هو السبع بل كنيانا عنه ونهنا عليه بمرادف لينقل منه إلى المقصود استعارته (قوله هو لفظ السبع الغير المصرح به) أى بل كني عنه برفيذه

قال

(قوله قال صاحب الكشف) هذاسند لما نقله عن السلف وحينئذ فالمراد بهم صاحب الكشف ومن قبله ومن معه (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) أى اذا كان المقام مقتضيا للاستعارة دون الحقيقة بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغة في مدح أو ذم أو كان المقام مقام خطاب الذكي دون الغبي فان من لطائف تلك البلاغة التي هي الاتيان بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يستعملوا عن ذكر الشيء المستعار الخ وإنما كان ذلك من أسرار البلاغة لان التوصل الى الجواز بالكناية أعذب وأقوى من ذكر نفس الجواز كالألفي (قوله عن ذكر الشيء) أى اللفظ (قوله ثم رمزوا الخ) أى يشير واوبابه ضرب ونصر (قوله من روادف) أى لوازمه أى لوازم معناه (قوله على مكانه) الضمير للمستعار والمكان هنا مصدر لكان التامة أى على كينونته ووجوده أى ملاحظته في الذهن (قوله نحو شجاع يفترس أقرانه) أى فقد شبه الشجاع بالاسد تشبيها مضمرا في النفس وادعى أنه فرد من أفراد واستعمله اسما على طريق الاستعارة بالكناية واثناب الافتراض تخيل وهو عند صاحب الكشف مستعار لاهلاك الاقران فهو استعارة تحقيقية قرينة للكناية (قوله ففيه تنبيه) أى في هذا الكلام تنبيه على أن الشجاع ثبت له الاسدية وأنه فرد من أفراد وقدر من ذلك بشئ من روادف وهو الافتراض ان قامت المسكنى عنه على هذا هو ثبوت معنى الاسد لفظه فلم يكن عنه حتى يسمى استعارة بالكناية فالتكناية بالاظفار مثلا عن ثبوت معنى الاسدية للمنية مثلا مسببة عن تمجية اطلاق لفظ السبع على المنية فهذا الاعتبار كانت الاظفار كناية عن اللفظ أيضا لاشعاره به (قوله وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك) أى فصريح كلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف في معنى الاستعارة بالكناية الا أنه يخالفهم في قرينتها وذلك لانها عند السلف يجب أن تكون تخيلية وأما عند صاحب الكشف فلا يجب أن تكون تخيلية بل قد تكون تحقيقية فضابط قرينتها عنده أن يقال ان لم يكن (١٥٩) للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كانت القرينة تخيلية كما في أظفار المنية

قال صاحب الكشف ان من أسرار البلاغة ولطائفها أن يستعملوا عن ذكر الشيء المستعار ثم رمزوا اليه بذكر شيء من روادف فيه وبذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه

دون الحقيقة لقصد التأكيد وباللغة المناسبة لمدح أو ذم أو يكون ذلك خطاب الذكي دون الغبي فان من لطائف تلك الالاعة التي هي أن يؤتى بالاستعارة المناسبة للمقام أن يستعملوا عن ذكر الشيء المستعار ثم رمزوا اليه أى يشير واليه بذكر شيء من روادف المساوية له فيه وبذلك الرمز على مكانه أى على ثبوت

القسم على ما قال المصنف هنا وسيا في منه ما يقتضى خلافه والقسم الثاني ما يكون اللازم المذكور معه به قوام وجه الشبه في المنسب به ولما كان الوجهان متقاربان لم يصرح بهذا القسم في التلخيص بل اقتصر على المثالين وأشار الى الثاني بقوله وكذا في قول الآخر

البحر للعالم في الثابت عند السلف تخيلية وهي اثبات النقص الذي هو من روادف الجبل للعهد واثناب الافتراض الذي هو من روادف الاسد للشجاع واثناب الاعتراف الذي هو من روادف البحر للعالم وأما صاحب الكشف فيقول قد شبه العهد بالجبل في النفس بجوامع الربط في كل هان العهد بربط بين المتماهدين كما يربط الشيطان بالجبل وادعى أن العهد فرد من أفراد الجبل واستعمله اسما في النفس على طريق المسكنى وشبه بطل العهد بنقض طقات الجبل واسمير النقص للإبطال واشتق من النقص ينقضون بمعنى يبطلون على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية التبعية وفي المثال الثاني يقول انه شبه الشجاع بالاسد وادعى أنه فرد من أفراد واستعمل في النفس اسما على طريق الاستعارة بالكناية وشبه بطش الشجاع وقتله لأقرانه بافتراض الاسد واستعمله اسما للمشبه به لاشبه واشتق من الافتراض يفترس بمعنى ببطش ويقتل على طريق التصريحية التحقيقية التبعية وفي المثال الثالث شبه العالم بالبحر بجوامع الانتفاع بكل وادعى أنه فرد من أفراد واستعمل في النفس اسما على طريق الاستعارة بالكناية وشبه انتفاع الناس بالعالم بالاعتراف من البحر واستعمل الاعتراف للانتفاع واشتق من الاعتراف يفتري بمعنى ينتفع على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية التبعية وكذا يفتري على ما ذكر ما مثله قال العلامة السيد فان قلت اذا كان النقص ونظائره من الافتراض والاعتراف على مذهب صاحب الكشف استعارات مصرية حاشا فقه شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كنايةات عن الاستعارات المسكنى عنها مع استعمالها في معنى هو لازم المشبه قلت هذه الاستعارات من حيث انها متفرعة عن الاستعارات الأخر المسكنى عنها صارت كنايةات عنها فان النقص انما شاع استعماله في ابطال العهد من حيث تسميته العهد بجلا فهازلوا العهد منزلة الجبل وسموه به نزل ابطاله منزلة نقضه فلو لا استعارة الجبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقص للإبطال وقس على ذلك استعارة الافتراض والاعتراف فانها ناعمة لاستعارة الاسد للشجاع

تخيلية كما في أظفار المنية
أى مخالبها نشبت بقلان
وان كان للمشبه لازم يشبه
رادف المشبه به كانت تلك
القرينة استعارة تحقيقية
كما في ينقضون عهد الله
وشجاع يفترس أقرانه وعالم
يفتري منه الناس فالقرينة
لاستعارة الجبل للعهد في
الاول ولاستعارة الاسد
للشجاع في الثاني ولاستعارة

وسيجي الكلام على ما ذكره السكاكي

السبع مثلاً وتقرر معناه للنية و به يعلم أن هذه الكناية من قبيل الكناية في النسبة للملم بأن الأظفار ليست كناية عما يتصور من السبع بل عن أبنائه وأنه كان معناه متحققاً بالدعوى للشبه وذلك نحو شجاع يفترس أقرانه فإن هذا الكلام فيه تنبيه على أن الشجاع ثبت له الاسدية ورمز إلى ذلك بشيء من ر وادفه وهو الافتراس المستعمل في إهلاك الأقران لا يقال للمكنى عنه على هذا هو ثبوت معنى الاسد للفظه فلم يكن عنه حتى يسمى استعارة بالكناية بل نقول إنما كنى في الحقيقة عن تشبيه النية بالاسد فيعود لما ذكرنا الصنف من أن التخيلية أتى بها للدلالة على التشبيه لانا نقول كون الأظفار كناية عن ثبوت معنى الاسدية للنية يستدعي تبعية إطلاق لفظ السبع على النية فهذا الاعتبار كانت الأظفار كناية عن اللفظ أيضاً لاشعارها به وأما رد كلام الصنف إلى هذا فهو نهاية التكلف لأن كون التخيلية دليلاً على التشبيه كما هو صريح مذهبه لا يستلزم كونه دليلاً على ثبوت معنى التشبيه للشبه المستلزم لاعتبار نقل اللفظ الذي هو مذهب غيره فظاهر مذهبه ينافي ما ذكرنا وان كانت البالغة في التشبيه تقتضي النقل لكن نصريح للصنف بالتشبيه يبعد كون التخيلية دليلاً على النقل لا يقال بعد ذلك كله لا يصدق أنه لفظ استعمل في غير معناه فلا يكون مجازاً لغوياً أيضاً لانا نقول المجاز اللغوي هو ما استعمل حقيقة أو تقديرًا فهذا المذهب أحق من غيره وأقرب لما تقرر تأمل فقد ظهر بمآذ كر الزخشرى أنه فهم من كلام الأقدمين أن المستعار في المثال لفظ السبع مثلاً وقد ترك تصریحاً ورمز إليه ببعض ر وادفه وهذا الكلام ذكره في قوله تعالى الذين ينقصون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في إبطال العهد بعد تشبيه العهد بالحبل في كونه وصلة بين المتعاهدين كما يصل الحبل بين متعلقيه ثم نظر بشجاع يفترس أقرانه وقد فهم من كلام الزخشرى أن قرينة الاستعارة بالكناية فتكون استعارة نصرة بحجة فإن النقض على ما ذكره استمر لا بإبطال العهد وكذا الافتراس استعمل لإهلاك الأقران ومع ذلك فكل منهما أقرينة وذلك حيث يقتضي الحال أن التشبيه في الأصل للمكنى عنه كالحبل هنا فإن استعارة النقض إنما تعتبر بعد تشبيه العهد بالحبل إذ لم يستعمل النقض مستقلاً عن العهد فيكون ضابط القرينة على هذا أن يقال إن كان التشبيه في المكنى عنها لازم يشبه ما يرادف التشبيه كانت تلك القرينة منقولة استعارة تحقيقية كما في ينقصون عهد الله وشجاع يفترس أقرانه وإن لم يكن التشبيه لازم يشبه الرديف كانت القرينة تخيلية كما في أظفار النية وإنما صح كون الافتراس والنقض كناية عن الاستعارة للمكنى عنها مع استعمالهما في معنى هو لازم التشبيه لانهما استعمالهما ادعى أنه نفس أصلهما فساكنا كنايةتين باعتبار الأشعار بالأصل و به يعلم أن مذهب السلف لا يقتضي ملازمة التخيلية للمكنى عنها الصحة كون قرينتهما عندهم استعارة نصرة بحجة الأمان بدعى أنها نصرة بحجة باعتبار المعنى المقصود في الحالة الراهنة وتخيلية باعتبار الأشعار بالأصل وعلى ظاهر مذهب الصنف من أن التخيلية استعملت في معناها حقيقة يكون نحو شجاع يفترس أقرانه ليس من المكنى

والنطق بشكر برك مفصحا * لسان حالي بالسمية أنطق

فانه شبه الحالة الدالة على المقصود بالسان متكام في الدلالة على المقصود فأثبت لها اللسان الذي به قوام الدلالة في الإنسان وقد أورد على الصنف أنه وقع فيما رعى به السكاكي في أول الكتاب حيث قال هناك انه لو صح ما ذكره السكاكي من أن نحو أنبت الرضيع البقل استعارة بالكناية لما سحت الإضافة في قولنا نهارة صائم لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه لانه يصير المراد النهار الأصائم فهذا لازم هنا لانه جعل الحال استعارة بالكناية والإنسان استعارة تخيلية لانه شبه الحال بالسان متكام وذكر اللسان لانه

وأما قول زهير

صحا القلب عن سامي وأقصر باطله * وعري أفراس الصبا ورواحله

(قوله وكذا قول زهير) هذا إشارة الى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية والتخييلية فيها كما يكون به قوام الوجه الذي هو أحد القسمين السابقين وإنما أتى به مع تقدم مثال آخر له للإشارة الى أن من أمثلة المسكني عنها ما يصح أن يكون من التصريحية التحقيقية على ما يقرره بتأويل سيد كره فيه والمراد بزهير المذكور زهير بن أبي سامي بضم السين وسكون اللام والدكعب صاحب بابت سعاد القصيدة المشهورة (قوله أي سلا) هذا بيان للمعنى المراد من اللفظ وقوله مجاز انصب على الحال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة النفس أي أقصره بسلا حالة كونه مجاز أو قوله من الصحو خبر لمبتدأ محذوف أي وهو أي صحامشتق من الصحو خلاف السكر وهذا بيان للمعنى الأصلي من اللفظ وحاصل ما أراده الشارح أن صحامشتق من الصحو الذي هو في اللغة زوال السكر والافاقة منه أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذي هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه فشبّه السلو الذي هو زوال العشق بالصحو الذي هو زوال السكر والافاقة منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المراد والصلح واستعارة اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق من الصحو صحا بمعنى سلا (١٦١) فصحا بمعنى سلا كما قال الشارح

استعارة نصريحية تبعية هذا والاولى للشارح أن يقول من الصحو بمعنى خلاف السكر لان الصحو في اللغة كما يطلق على خلاف السكر يطلق على ذهاب النيم خلافا لظاهر الشارح من قصره على الاول فتأمل (قوله عن سامي) أي عن حب سامي أي رجع القلب عن حبها بحيث زال حبهامنه وأل في القلب عوض عن المضاف اليه أي فصح وفي الاطول عن سامي أي معرضا عنها (قوله وأقصر باطله) أعلم أن المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيارا والتعدي

(وكذا قول زهير صحا) أي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سامي وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشيء اذا أفلع عنه أي تركه وامتنع عنه أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله

عنه أي شيء وكذا نحو يتقصون عهد الله بل يكون الافتراس والنقض نصريحتين تبعيتين والعهدة تجريدي الثانية والافراق والشجاع تجريدي الأولى وذلك يخالف مادقة الرخصي فيهما حتى ادعى أن ذلك من لطائف البلاغة وأما كان ذلك من لطائف البلاغة لان التوصل الى المجاز بالكناية أغرب وأقوى من ذكر نفس المجاز كما لا يخفى ثم أشار الى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية والتخييلية فيها كما يكون به قوام الوجه الذي هو أحد القسمين السابقين وإنما أتى به مع تقدم مثال آخر فيه للإشارة الى أن من أمثلة المسكني عنها ما يصح أن يكون من التصريحية على ما يقرره بتأويل سيد كره فيه فقال (وكذا قول زهير صحا) من الصحو وهو الافاقة من السكر استعبر هنا للسلو وارتفاع العشق والرجوع عنه بجامع انتفاء ما يغيب عن المراد والصلح فصحا بمعنى سلا (القلب عن حب) سامي وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشيء اذا أفلع عنه وتركه مع القدرة عليه وقصر عنه اذا تركه مع عدم القدرة عليه وبطل القلب ميله الى الهوى ومعنى أقصر باطل القلب امتنع عنه وتركه بحاله الاولى فعلى هذا لا يحتاج الى أن يحمل الكلام من باب الفاعل وأن الأصل أقصر القلب عن باطله ومعلوم أن الاسناد الى الباطل مجازي لازم الانسان للتكلم وقد أضاف الانسان الى الحال الذي هو مضاف الى الانسان فقد أضاف الشيء الى نفسه (قوله وكذا قول زهير

صحا القلب عن سامي وأقصر باطله * وعري أفراس الصبا ورواحله)

قد جعله في المفتاح قسما ثالثا وهو ما احتمل أن تكون تحقيقية أو تخييلية فلذلك جوز فيه في الايضاح وجهين أحدهما هو الذي بدأه في كلامه في التلخيص أن تكون استعارة تخييلية أي تكون لفظ الصبا بأن يراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل والغنى وأعرض عن معاودته فبطلت

(٣١ - شروح التلخيص - رابع)

أقصرت عن الشيء أي كفت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه

قلت أقصرت عن الشيء بلألف وبطل القلب ميله الى الهوى فهو ليس ذا قدرة واختيار وحينئذ فكيف يصح اسناد أقصر اليه في كلام الشاعر وأجاب بعضهم بأن في قول الشاعر وأقصر باطله قلبا والأصل وأقصرت عن باطله خلق أقصر أن يسند الى القدرة ويتعدى لغيره كالباطل بمن قلب الكلام وجعل الباطل فاعلا بعد أن كان مجرورا وراضمير مضافا اليه وأجاب بجواب آخر وحاصله انه لا حاجة لذلك القلب لجواز أن يراد بالاقصر معناه المجازي وهو مطلق الامتناع لا الامتناع مع القدرة كما هو معناه الحقيقي فيقول الشارح يقال أقصر أي فلان عن الشيء وقوله أي تركه وامتنع عنه أي مع القدرة عليه وهذا إشارة لبيان المعنى اللغوي للاقصر وقوله أي امتنع باطله عنه أي انتفى باطل القلب عنه تفسير لقول الشاعر وأقصر باطله تفسير مراد إشارة الى أن المراد من الاقصر معناه المجازي وهو مطلق الامتناع وقوله وتركه أي وترك الباطل ذلك القلب ملتبسا بحاله الأصلي وهو الخلو من العشق تفسير لقوله أي امتنع باطله عنه

فيحتمل أن يكون استعارة تخيلية وأن يكون استعارة حقيقية أما التخيل فأن يكون أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه أو أن المحبة من الجهل والتي وأعرض عن معاودته فتمطلت لأنه كأي أمر وطلت النفس على تركه فانهتمل لأنه فتمطلت

(قوله وعري أفراس الصبا) يحتمل أن يكون نائب الفاعل ضمير القلب وأفراس بالنصب مفعوله الثاني أي عري القلب أفراس الصبا ورواحل الصبا والرواحل جمع راحلة وهو البعير القوي في الأسفار ومعنى تعرية القلب عن أفراس الصبا وعن رواحله أن يحال بينه وبين تلك الأفراس والرواحل بحيث تزال عنه ويحتمل أن يكون نائب فاعل عري هو الأفراس فيكون المعنى أن أفراس الصبا ورواحله عريت من سروجهن وعن راحلها التي هي آلات ركوها لا تعرض عن السير المحتاج إليها فيه (قوله أراد زهير الخ) قد علمت أن البيت المذكور يحتمل أن تكون الاستعارة المعتبرة فيه بالسكناء وأن تكون حقيقية فأشار المصنف إلى تحقيق معنى الاستعارة بالسكناء في البيت وإلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله بعد ويحتمل الخ وأعلم أنه عند حمل الاستعارة في البيت على التحقيق تنفي الاستعارة بالسكناء عند المصنف وكذا عند القوم لأنهم يقولون إن المسكنية والتخييلية متلازمان لا توجد أحدهما بدون الأخرى وأما على مذهب صاحب الكشف من جواز كون قرينة المسكنية حقيقية (١٩٢) فلا تنفي المسكنية عند الحمل على التحقيق (قوله أن يبين) أي بهذا الكلام

(وعري أفراس الصبا ورواحله أراد) زهير (أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والتي وأعرض عن معاودته فتمطلت لأنه كأي أمر وطلت النفس على تركه فانهتمل لأنه فتمطلت

بناء على أن الأفراس ترك الشيء مع القدرة عليه (وعري) القلب (أفراس الصبا ورواحله) أي رواحل الصبا ومعنى تعرية القلب أفراس الصبا أن يحال بينه وبين تلك الأفراس وتزال عنه ويحتمل أن يكون نائب فاعل عري هو الأفراس فيكون المعنى أن أفراس الصبا ورواحله عريت من سروجهن وآلات ركوها ويكون ذلك كناية عن ترك الانتفاع بها في الأسفار وعلى كل حال فهو مما يلائم المشبه به فيكون تخيلاً ثم أشار إلى تحقيق معنى الاستعارة بالسكناء في البيت وإلى بيان المراد به على تقدير وجود الاستعارة المذكورة فيه بقوله (أراد) زهير (أن يبين) بهذا الكلام (أنه ترك ما كان يرتكبه) أي يفعله (زمن) أي في زمن (المحبة) والهوى لسمي واضربها (من الجهل والتي) بيان لما والمراد بالجهل والتي الأفعال التي يعدم تركها ما يعود عليه بالضرر من المعصية وما يتركه العقلاء (وأعرض) عطف على ترك أي ترك ما تقدم من الجهل والتي وأعرض (عن معاودته) بالعزم على ترك الرجوع إليه (ف) لما أعرض عنه (بطلت لأنه) التي توصل إليه من حيث أنه توصل إليه من الحيل والمبال والمال لأنه فشب الصبا بحجة من جهات السير كالحيج والتجارة وقد قضى منها الوطر فأهملت لأنها فأنبت لها الأفراس والرواحل على سبيل الاستعارة بالسكناء فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الليل إلى الجهل

(قوله يرتكبه) أي يفعله (قوله زمن المحبة) أي في زمن المحبة فهو منصوب على الظرفية واعترضه العصام بأنه لا دلالة في الكلام على ترك ما كان يرتكبه من المحبة مطلقاً على ما يقتضيه السوق وإنما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلمي إلا أن يراد بسلمي جنس المحبوب كما قد يراد بحاتم السخري أو يجعل آل في المحبة للعبد أي محبة سلمي تأمل (قوله من الجهل والتي) بيان لما والمراد بالجهل والتي الأفعال التي

يعدم تركها جاهلاً بما ينبغي له في دنياه أو في آخرته ويعد بسببها من أهل التي أي عدم الرشد لا تركها (فشب) ما يعود عليه بالضرر من المعصية وما يتركه العقلاء (قوله وأعرض عن معاودته) عطف على ترك أي أنه ترك ما كان يرتكبه له زمن المحبة من الجهل والتي وأنه أعرض عن معاودته بالعزم على ترك الرجوع إليه وهذا مستفاد من قوله وأقصر باطله لأن معناه كما مر امتنع باطله عنه وتركه بحاله ولو كان القلب قاصداً للمعاودة لما تركه لم يكن مهملاً لأنه بالكيفية فلم يكن باطله تاركه على حاله الأصلي (قوله فبطلت لأنه) أي فلما أعرض عما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والتي بطلت لأنه التي توصل إليه من حيث أنها توصل إليه من الحيل والمبال والاختوان والأعوان والمراد ببطلانها تعطيلها فهو من بطل الأجبر بطلاً أي تعطيلها من بطل الشيء بطلاناً بمعنى ذهب لأن المترتب على الأعراس عن الشيء إنما هو تعطيل لأنه لا ذهابها وليس قوله فبطلت لأنه تفسيرا لقوله وعري أفراس الصبا ورواحله كما فهم بعضهم والازم كون الأفراس والرواحل أو تعريتها استعارة حقيقية كما يأتي في الوجه الثاني باحتماليه للمقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المسكنية عنها فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء وهجرانه مستلزماً لبطلان ما يوصل إليه من حيث أنه يوصل إليه رتب قوله فبطلت لأنه على ذلك الترك وأما الأفراس والرواحل وتعريتها أو التمرى عنها فعلى حقيقتها لأنها تخييل والتخييل عند المصنف على حقيقته كما تقدم

فشبه الصبا بجهة من جهات المسير كالخج والتجارة قضى منها الوطر فأهملت آلائها فتمطلت فأثبت له الافراس والر واحل فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة لاي معنى الفتاة

(قوله فشبه زهير الصبا بالخ) أى أنه لما أراد أن يبين ما تقدم لزم أن يكون الصبا بالكسر مع القصر وهو الميل الى الجهل الذى أهمله وأعرض عنه فتمطلت آلائه بمنزلة جهة من الجهات أعرض عنها بعد قضاء الوطر فشبه في نفسه ذلك الصبا بجهة من الجهات التى يسار اليها لاجل تحصيل حاجة كجهة الخج وجهة الغزو وجهة التجارة الخ فقول المصنف كالخج الخ على حذف مضاف كما علمت وهذا بناء على أن المراد بالجهة ما يتوجه اليه المسافر لاجل تحصيل غرض وقال سم المراد بجهة المسير الغرض الذى يسير السائر لاجله كالخج وطلب العلم والتجارة الخ وحينئذ فلا حاجة الى تقدير (قوله الوطر) أى الحاجة الحاملة على ارتكاب الاسفار لتلك الجهة (قوله فأهملت) أى فلما قضى منها الوطر أهملت آلائها الموصلة اليها مثل الافراس والر واحل والاعوان والاقوات السفرية والقرب وغير ذلك (قوله ووجه الشبه الخ) أى فهو مركب من عدة أمور وفيه اشارة (١٦٣) الى أن وجه الشبه في المسكنية قديكون مركبا قاله فى الاطوار

(قوله الاشتغال التام أى لأجل تحصيل المراد من الصبا والمراد من الجهة (قوله وركوب المسالك الصعبة فيه) أى فى كل من السير والصبا (قوله غير مبال بمهلكة) أى من غير مبالاة فى ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه ولا احتراز عن معركة تنال فيه وقوله غير مبال حال من فاعل المصدر المخذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة غير مبال (قوله الى بها قوام جهة المسير) أى قوام المسير الى الجهة قاله سم أو المراد التى بها قوام الجهة التى يسار اليها من حيث المسير اليها ان قلت كثيرا

(فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كالخج والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلائها) ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمرة فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) أى للصبا بعض ما يخص تلك الجهة أعنى (الافراس والر واحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فائتات الافراس والر واحل استعارة تخيلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة

والاخوان والاعوان فالضهير فى معاودته وآلائه عائدان على ما فى قوله لما كان يرتكبه وهو ظاهر وليس قوله فبطلت آلائه تفسيراً لقوله وعرى أفراس الصبا والالزم كون الافراس والر واحل أوتعرت بها استعارة حقيقة كما فى فى الوجه الثانى المقتضى لخر وج السكلام عن وجود الاستعارة المسكنى عنها فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء وهجرانه مستلزما لبطلان ما يوصل اليه من حيث انه يوصل اليه رب قوله فبطلت آلائه على ذلك الترك وأما الافراس والر واحل وتعرتها أو التعرى عنها فعلى حقيقتها لانها تخييل والتخييل عند المصنف على حقيقته كما تقدم فلما أراد زهير ما تقدم لزم كون الصبا بكسر الصاد مع القصر وهو الميل الى الجهل والفتوة الذى بين أنه أعرض عنه وأهمله فبطلت آلائه بمنزلة جهة من الجهات التى أعرض عنها بعد قضاء الاوطار (فشبه حينئذ) ذلك (الصبا بجهة من جهات المسير) أى من الجهات التى يسار اليها (ك) جهة (الخج و) كجهة (التجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر) أى الحاجة الحاملة على ارتكاب الاسفار اليها (ف) لما قضى منها الوطر (أهملت آلائها) الموصلة اليها طلبا لقضاء الاوطار لان اتخاذها لتلك الاوطار وقد قضيت وذلك مثل الافراس

فالاستعارة بالكناية هو لفظ الصبا وهو المشبه والمشبه به جهة الاسفار كالخج والتجارة بجامع ما بينهما من الجهد والمشقة والاهتمام ولازم المشبه به وهو السفر الافراس والر واحل فذكرها استعارة تخيلية

مانقطع المسافات بدون الافراس والر واحل بل بالمشى وحينئذ فلما نسب ان بها كماله لاقوامه قلت الكلام فى السير المعتد به وهو الذى يتحقق به الوصول بسرعة وهو لا يكون عادة بدون الافراس والر واحل ولو باعتبار حمل زاد المسافر ومائه وأن قوله التى بها قوام جهة المسير بناء على الغالب لان الغالب فى الجهة البعيدة التى يحتاج فيها الى المشاق وهى المشبه بها انعدام السفر فيها بانعدام الآلات فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه (قوله على هذا التقدير) وهو أن يكون هو المشبه وجهه السير مشبهاتها (قوله من الصبوة) أى مأخوذ منها فيفسر بمعناها وقوله لا من الصبا أى لانه مأخوذ من الصبا بحيث يفسر بمعناه وهو اللعب مع الصبيان ثم انه لما كان أخذه من الصبوة يصدق بأن يراد به السكون صبيا كما فعل السكاكى أى المصنف بقوله بمعنى الميل الى الجهل الخردا عليه كذا فر شيعنا العلامة عطية الاجهورى (قوله بمعنى الميل الى الجهل) أى الى الافعال التى يعدم تركها جاهلا بما ينبغى له فى دنياه أو آخرته (قوله والفتوة) أى والميل الى الفتوة وهى المروءة والسكرم وتستعمل فى استيفاء اللذات وهو المراد هنا اه سيراى (قوله يقال صبا) بفتح الصاد والباء (قوله وصبوا) بضم الصاد والباء وتشديد الواو

وأما التحديق فأن يكون أراد دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات

(قوله كذا في الصبح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين كسر الصاد على أنه جمع صحيح كظرف وظراف ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبة بعض الرؤساء مولاي ان وافيت بابل طالبا * (١٣٤) منك الصبح فليس ذلك بمنكر البحر أنت وهل يلام في سنى بطلب حركى بلقى صحاح الجوهر

كذا في الصبح لامن الصبا بالفتح يقال صبا صبا مثل سمع سماعا أى لعب مع الصبيان (و يحتمل أنه) أى زهيرا (أراد) بالأفراس والرواحل (دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات

والرواحل والاعوان والأقوات السفريّة ومزادتها وجه الشبه بينهما الشغل التام بسبب كل منهما لاستيفاء مراد الصبا واستيفاء المراد من الجهة وركوب المسالك الصعبة في كل منهما من غيرهما إلا في ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه ولا احتراز عن معركة تنال فيه حتى قضى بذلك الشغل الوطر فأهمل آلات كل منهما فوجه الشبه يدخل فيه قضاء الوطر والاهمال لان التشبيه انما هو باعتبار الفراغ والاهمال بعده ويحتمل أن يريد بالصبا ما يدعو اليه من الجرائم فيكون الوجه الشغل لاستيفاء تلك الجرائم واستيفاء المراد من الجهة الخ وعلى كل فالمشترك فيه كون الشغل لطلقى الاستيفاء فصار التشبيه اللد كور استعارة بالسكنية لضمارة في النفس (ف) احتاج الى قرينة من التخييل ولذلك (أثبت له) أى للصبا بالمتنيين السابقين بعض ما هو مختص بتلك الجهة وأثبت له (الأفراس والرواحل) التي بها قوام الوجه في جهة السير والسفر وانما قلنا انها قوامه بناء على الغالب لأن الغالب في الجهة البعيدة التي يحتاج فيها الى مشاق وهي الشبه بها انعدام السفر فيها بالانعدام الآلات لينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه أو بناء على السير المتعبر بالحق به الوصول بسرعة والأفالسير يوجد بدونها فيكون المناسب أن بها كماله لا قوامه كما قال فصار اثبات الأفراس والرواحل بناء على هذا التشبيه تخيلا لانها من خواص التشبيه واستعملت على حقيقتها مع الشبه (فالصبا) على هذا التقدير وهو أن يكون هو التشبه (من) الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة (وقد تقدم بيان ذلك يقال صبا صبا بالقصر وكسر الصاد وصبوة وصبو أى مال الى الجهل والفتوة والمراد بالفتوة الافعال المرتكبة في حال الشباب وتفسير الصبا بما ذكر موجود في الصبح للجوهري وليس هو الصبا بفتح الصاد والمسمى الصبا مع الصبيان يقال صبا صبا بالماء كسمع سماعا اذا لعب مع الصبيان واعلم يكن كذلك لانه لا يتأتى فيه التشبيه اللد كور الا على تكلف ولم نحتز بقولنا على هذا التقدير عن الاحتمال الآتي فانه لا يتأتى فيه التشبيه بالصبا بمعنى اللعب مع الصبيان الا بتكلف أيضا كما لا يخفى وسنشير اليه (ويحتمل أنه) أى زهيرا (أراد) بالأفراس والرواحل (دواعي النفوس وشهواتها) من عطف المرادف في هذا المحل اذا الدواعي هنا هي الشهوات (والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات) فان أراد بالقوى الحاصلة في الاستيفاء ما يحتمل على الاستيفاء فهي الشهوات والدواعي المذكورة أيضا وان أراد ما تستعين به النفوس من الصحة والفراغ والتدبير والجهد الروحاني والبدني كان من عطف المابين وعلى كل حال فوجه التشبيه بين الدواعي وما ذكر وبين الأفراس والرواحل كون كل منهما آلة لتحصيل ما لا يخلو الانسان عن المشقة في تحصيله وأشار الى الاحتمال الثاني بقوله ويحتمل أنه أراد دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات أو الاسباب التي قلنا أننا خذفي اتباع النبي الأوان الصبا كالمال والاخوان فتكون استعارة الأفراس حينئذ تحقيقية على التقديرين لكون المشبه المتروك محققا قليلا على الاول وحسبنا

(قوله بالفتح) أى بفتح الصاد مع اللد (قوله يقال صبي) هو بكسر اللوحدة كسمع كما قال الشارح وانما كان الصبا في البيت على التقدير المتقدم وهو كونه مشبها مأخوذا من الصبوة لامن الصبا لان المناسب تشبيه القصر بالمقصر لا تشبيه حال الصبي بالمقصر ولان قوله صحا القلب عن سلمى الخ يدل على أن حاله المحبسة والعشق لا اللعب مع الصبيان اذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله صحا القلب الخ ولا يناسبه الأفراس والرواحل ولا استعارتها الآن يراد باللعب مع الصبيان فعل أهل المسوى والشبان فيعود لمعنى التفسير الاول فتأمل (قوله ويحتمل أنه) أراد بالأفراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها أى فشيء دواعي النفوس وشهواتها بالأفراس يجامع أن كلا منهما آلة لتحصيل ما لا يخلو الانسان عن المشقة في تحصيله واستعار اسم المشبه به

أو

للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية وعطف الشهوات على دواعي النفوس

في كلام للنص من قبيل عطف المرادف لان الدواعي هنا هي الشهوات (قوله والقوى الحاصلة لها) أى للنفوس في استيفاء الذات ان أريد بالقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات ما يحتملها على الاستيفاء فهي الشهوات والدواعي المذكورة وحينئذ فيكون العطف مرادفا وان أريد بها ما تستعين به النفوس من الصحة والفراغ والتدبير والجهد الروحاني والبدني كان من عطف المماير

أوالاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع النفي الأوان الصبا

(قوله أو أراد بها) أي بالافراس والرواحل الاسباب الظاهرية في اتباع النفي مثل المال والاعوان فشبّه تلك الاسباب بالافراس والرواحل بجامع أن كلا يعين على تحصيل المقصود واستعار اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة التنصيرية الحقيقية (قوله تتأخذ) ضبط بتشديد الحاء وتشخيفها مع مد الهمة أي تجتمع وتتفق مأخوذ من قولك تأخذت هذه الامور إذا أخذ بعضها بعضا بعض (قوله في اتباع النفي) أي عند اتباع أفعال النفي أي أن هذه الاسباب قل أن يعين بعضها على ارتكاب المفسد الا في أو أن الصبا فانها تدعو الشخص لذلك (قوله وعنفوان الشباب) أي أوله وأفواه (١٦٥) وهذا تفسير للصبا فهو يشير إلى أن المراد بالصبا في البيت على هذا الاحتمال

البيت على هذا الاحتمال

نهايته وهو أو أن ابتداء الشباب فانه أو أن اتباع النفي لا الميل إلى الجهل كافي الاحتمال الاول والحاصل أن الصبا في البيت على الاحتمال الاول بمعنى الميل إلى الجهل فهو مأخوذ من الصبوة واما مع الاحتمال الثاني فهو مأخوذ من الصبا أي اللعب مع الصبيان وميند في البيت حذف مضاف أي نهاية الصبا أي اللعب مع الصبيان وهو أو أن الابتداء الشباب ووجه ارادة ابتداء الشباب من الصبا على الاحتمال الثاني أن الصبا على حقيقة المعنى والافراس والرواحل بمعنى الشهوات أو الاسباب المذكورة وهي مناسبة لابتداء الشباب لاليل للجهل لانه عين الشهوات فلا يصح أن يراد بالافراس والرواحل الشهوات

(أو أراد بها) (الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع النفي الأوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والاعوان (فتكون الاستعارة) أي استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) ان تحقق معناها عقلا اذا أريد بها الدواعي وحسا اذا أريد بها أسباب اتباع النفي من المال والاعوان مثل المصنف بثلاثة أمثلة الاول ماتكون التخيلية اثبات ما به كل المشبه به والثاني ماتكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ماتحتل التخيلية والتحقيقية

(أو الاسباب) أي يحتمل أن يريد زهير ما ذكر ويحتمل أن يريد بالافراس والرواحل الاسباب الظاهرية (التي قلما تتأخذ) أي تجتمع من قولك تأخذت هذه الامور اذا أخذت بعضها بعضا فاجتهدت أي لا تجتمع غالبا (في اتباع) أي عند اتباع أفعال (النفي الأوان الصبا) وتلك الاشياء التي لا تجتمع غالبا الا في وقت الصبا وعنفوان الشباب هي مثل المال والاعوان لكثرة المساعدين من الاقران حينئذ ولوجود جهد الاكتساب للمال اذ ذاك واذا أراد زهير هذا التشبيه (ف) حينئذ تكون الاستعارة أي الاستعارة المعتمدة في البيت وهي استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لان المعنى الذي نقل له لفظ الافراس والرواحل متحقق عقلا اذا أريد الدواعي لانها وجودية ولولم تحس ومتحقق حسا اذا أريد بها أسباب اتباع النفي من المال والاعوان والافراس لوجودها حسا بالسمع والشم والذوق وانما قلنا لا يصح على هذا الاحتمال ولا على الاول أن يراد بالصبا اللعب مع الصبيان لان اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله سلا القلب عن سلمي ولا تناسبه الافراس والرواحل ولا استعارتها الا ان يراد باللعب فعل أفعال أهل الحموى والشبان فيعود لمعنى التفسير الاول وينبغي أن يعلم أن كون الاستعارة تحقيقية لا ينافي وجود المكني عنها على ما تقدم في مذهب السلف وانما ذلك على مذهب المصنف وانما زاد هذا المثال مع كونه بناء على ان الاستعارة فيه بالكناية داخلية في القسم الثاني للإشارة إلى أن من الأمثلة ما يمكن فيه اعتبار الامرين أعني الاستعارة بالكناية والتحقيقية ولذلك

على الثاني ويكون لفظ الصبا حقيقة وعلى التقديرين في البيت استعارة تبعية ونظير البيت في تجويز الوجهين قوله تعالى واخفض لها جناح الذل من الرحمة وقوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف على ما ذكره السكاكي وان كان المصنف قد جزم بانها تحقيقية فان قلت المصنف يرى أن الاستعارة بالكناية حقيقة لغوية وقد جعل هنا لفظ الصبا على الاحتمال الاول استعارة بالكناية وجعله مجازا عن الميل والجهل فقد جعل الاستعارة بالكناية مجازا قلت عنه جوابان أحدهما أن الصبا ليس مجازا

ونضاف للصبا بمعنى الميل بخلاف الاحتمال الاول فانه شبه الصبا بجهة المسير فالمناسب أن يراد بالصبا ما كان يرتكبه والافراس والرواحل على حقيقتها (قوله مثل المال الخ) تمثيل للاسباب وقوله والنال بضم النون أي ما يطلب وينال وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله ماتكون التخيلية) أي كلام تكون التخيلية فيه الخ فانسكرة موصوفة والعائد محذوف على حدواتقوا بوما لا تجوز نفس عن نفس ولا يصح أن تكون ماموصولة لان العائد مجرور بحرف ليس الموصول مجرور به (قوله والثاني ماتكون اثبات الخ) أي والثاني كلام تكون التخيلية فيه اثبات الخ (قوله والثالث ماتحتل الخ) أي والثالث كلام تحتل الاستعارة فيه التخيلية والتحقيقية ففاعل تحتل ضمير عائذ على الاستعارة والتخيلية بالنصب مفعوله

﴿فصل﴾ اعلم أن كلام السكاكي في هذا (١٦٦) الباب أعني باب الحقيقة والحجاز والفصل الذي يليه يخالف لمواضع ما

ذكرناه فلا بد من التعرض لها وليبين ما فيها منها أنه عرف الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع وقال إنما ذكرت هذا القيد يعني قوله من غير تأويل في الوضع ليحترز به

﴿فصل﴾ عرف السكاكي الخ

(قوله من الحقيقة الخ) من بمعنى في وفي الكلام حذف مضاف أي في أحكام الحقيقة وظرية الفصل في المباحث من ظرفية الكل في أجزائه لأن الفصل اسم لالفاظ مخصوصة الدالة على المعاني الخاصة والمراد بالمباحث القضايا لأن المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث وهو إثبات الحمولات للموضوعات وعمل ذلك هو القضايا وظرية المباحث في أحكام الحقيقة ومعها من ظرفية الدال في المدلول أو أن من باقية على حالها وهي لتبعض أي من جملة مباحث الحقيقة الخ (قوله

﴿فصل﴾ في مباحث من الحقيقة والحجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية وقعت في المفتح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) أي غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت هي له من غير تأويل في الوضع واحتترز بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع

سماه بعضهم الاستعارة المحتملة فالامثلة على هذه ثلاثة الأول ما تكون فيه التخيلية هي إثبات ما به كمال وجه الشبه والثاني ما تكون فيه بها قوامه والثالث ما يحتمل التخيلية على أنها اقوام أو كمال ويحتمل التحقيق والذي يقع به تمييز المراد قرائن الاحوال فإن قلت ما المانع أن تكون كل تخيلية تحقيقية فيقدر في أظفار المنية تشبيه سكرات الموت وموجعاتها بالظفار ويقدر في نطق الحال تشبيه افهامها المراد بالنطق وفي يد الشمال تشبيه قوة الشمال باليد وعلى هذا القياس فعليه يقال ما من مثال الا ويحتمل فيرجع في فهم المراد إلى تضييع التكلم على مراده أو قرائن الاحوال قلت تشبيه المنية والحال والشمال بمقابلتها هو الظاهر المشهور الموجود كثيرا واستخراج لوازم يشبه بها بعد تلك الشهرة والظهور فيه خفاء وتغصن المسكن عنها في أمثالها فافهم

﴿فصل﴾ تعرض فيه المصنف لبعض كلام السكاكي في الحقيقة والحجاز والبحث معه في ذلك وذلك أنه ذكر الاستعارة بالكناية والتخيلية على خلاف ما ذكر فيها المصنف وعرف الحقيقة والحجاز بما ترد عليه فيه أبحاث فتعرض المصنف لما ذكره وما يرد عليه فقال (عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) احتترز بهذا عن الحقيقة العقلية التي هي اسناد الفعل أو معناه لمساوئه فليس غرضنا الآن التكلم عليه (بالكلمة) أي عرفها بالكلمة الخ وهي جنس خرج اللفظ المهمل عنه وغير اللفظ مطلقا (المستعملة) فصل خرج به اللفظ الموضوع قبل الاستعمال فلا يسمى حقيقة ولا مجازا كما تقدم (فما) أي في المعنى الذي (وضعت هي) أي تلك الكلمة (له) فصل خرج به الكلمة المستعملة في غير مواضعه بكل اصطلاح فإنه مجاز قطعا أو غلط ولما كانت الاستعارة موضوعة قطعا على كل قول وإنما الخلاف في أنها مجاز لغوي أو عقلي على ما تقدم بيانه فعلى أنها مجاز عقلي فهي حقيقة لغوية لا يصح إخراجها وإنما يخرج المجاز المرسل وعلى أنها مجاز لغوي يحتاج إلى إخراجها لا يخرج بالوضع للاتفاق على وضعها لكن وضعها للشبه بتأويل أي ادعائه من جنس المشبه به الذي وضع له اللفظ أصالة احتياج إلى زيادة قيد لإخراجها أذهى مجاز لغوي على هذا وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء فلذلك زاد قيد قوله (من غير تأويل في الوضع) الذي استعملت تلك الكلمة بسببه فخرجت الاستعارة بهذا لأنها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل في ذلك الوضع ولا يصدق عليها أنها استعملت فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع وإلى هذا أشار بقوله (واحتترز) السكاكي (بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع

عن الضبوة بل حقيقة فيها أيضا كما يقتضيه كلام الجوهري الثاني أنه إنما أراد بكون الاستعارة بالكناية حقيقة أنها غير مستعملة في ما لزوم اللازم المذكور الذي هو من خواص المشبه به والامر هنا كذلك فإن الصبا لم يستعمل في السفر الذي يلزمه الأفراس أما كون لفظ الاستعارة بالكناية تجوز به عن معنى من المعاني فالمصنف لا يمنع ذلك

ص * (فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية الخ) ش هذا فصل يتضمن اعتراضات على السكاكي في تعريف الحقيقة والحجاز والاستعارة وفي أقسام الاستعارة فنقل عن السكاكي أنه حد

عن (عن) إلى أن المراد باللغوية ما قابل العقلية التي هي اسناد الفعل أو معناه لما هو له وحينئذ تشمل العرفية والشرعية وليس المراد باللغوية ما قابلها (قوله بالكلمة) هي جنس خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقا وقوله المستعملة فصل خرج به

عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيها هي موضوعها على أصح القولين ولا نسمةا حقيقة بل نسمةا مجازا لغويا لبناء دعوى المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل كما مر

الكلمة الموضوعية قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجازا وقوله فما أى فى المعنى الذى وضعت هي أى تلك الكلمة لفصل ثان خرج به الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بكل اصطلاح فانه مجاز قطعاً أو غلط وقوله من غير تأويل فى الوضع أى الذى استعملت تلك الكلمة بسببه فصل ثالث خرجت به الاستعارة لانها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل فى ذلك الوضع بخلاف الحقيقة فانها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع والى هذا أشار بقوله واحترز أى السكاكى بالفيد الاخير الخ (قوله على أصح القولين) متعلق باحترز أى وهذا الاحتراز بناء على أصح القولين و يصح أن يكون حالاً من الاستعارة وحاصل ما فى المقام أن الاستعارة موضوعية قطعاً على كل قول وانما الخلاف فى أنها مجاز لغوى بمعنى أن التصرف فى أمر لغوى وهو اللفظ لانه استعمل فى غير ما وضع له ابتداء أو عطفى بمعنى أن التصرف فى أمر عطفى وهو جعل غير الاسد اسدا وأما اللفظ (١٦٧) فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه فعلى أنها مجاز عطفى فهى حقيقة

لغوية لا يصح اخراجها وانما يخرج به المجاز المرسل وعلى أنها مجاز لغوى وهو الاصح يحتاج لاخراجها بقيد زائد على قوله فيما وضعت له اذ لا يخرج بالوضع للاتفاق على وضعها لكن وضعها للمشبه بتأويل أى ادعاء أنه من جنس المشبه به الذى وضع له اللفظ أصالة فلما بنى السكاكى تعريفه على هذا القول الاصح وهو أنها مجاز لغوى احتجنا زيادة قيد لاخراجها وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء وهو معنى قوله من غير تأويل فى الوضع (قوله وأما على القول بأنها

عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقة فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عطفى واللفظ مستعمل فى معناه اللغوى فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أى أما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به يجعل أفراداً قسمين متعارفاً وغير متعارف (عن الاستعارة) وأما احتياج الى الاحتراز عنها هذا القيد بناء (على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوى كما ذكرنا لانهما ولو بولغ فى التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به على ما تقدم لا يقتضى ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له حقيقة وانما استعملت فى غير ما وضعت له بالاصالة فاحتيج الى الاحتراز عنها كما بينا للتخرج اذ هى مجاز لغوى فلو دخلت فى الحقيقة فسد حدها وأما ان يبنى على القول بأنها حقيقة لغوية بناء على أنها استعملت فيما وضعت له حقيقة لان التصرف وقع أولاً فى أمر عطفى بأن جعل المشبه نفس المشبه به فلما جعل نفسه أطلق اللفظ على ذلك المشبه لأعلى أنه مشبه بل على أنه نفس المشبه به فقد استعملت فى معناها الاصلى فكانت حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها بل يجب ادخالها وقد تقدم بيان ضعف هذا القول ثم بين وجهه وخرجها كما ذكرنا بقوله (فانها) أى أما خرجت بهذا القيد المحترز به عنها وهو قولنا من غير تأويل فى الوضع لان الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) ولكن لا يصدق عليها أنها استعملت فيما وضعت له من غير تأويل بل فيما وضعت له (بتأويل) أى بواسطة التأويل بمعنى أن المعنى الذى استعملت له انما يصح كونه موضوعاً له بتأويل وهو ادخاله فيما وضع له بالادعاء والتأويل فى الاصل أن يجعل للشئ ما لا يؤول اليه وقد يطلق على نفس المآل ولما كان تفسير الشئ وحمله على غير ظاهره بدليل حاصله الحقيقة اللغوية بأنها الكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل فى الوضع عن الاستعارة فانها على أصح القولين الذهاب الى أنها مجاز لغوى مستعملة فيما وضعت له وضعاً بالتأويل وهو ادعاء أن أفراد جنس الاسد قسمان متعارف وغيره والمستعار له داخل فى

مجاز عطفى) أى مجاز سببه التصرف فى أمور عقلية أى غير ألفاظ كجعل الفرد الغير للتعرف من أفراد المعنى المتعارف لللفظ مثل جعل الشجاع فرداً من أفراد الحيوان المفترس الذى هو معنى متعارف للأسد فليس المراد بكون الاستعارة مجازاً عقلياً على هذا القول أنها من أفراد المجاز العقلى المصطلح عليه فيما تقدم وهو اسناد الفعل أو ما فى معناه لغير من هو له (قوله مستعمل فى معناه اللغوى) أى وهذا الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلاً معنى لغوى للأسد بسبب الادعاء وجعل الاسد شاملاً له (قوله فلا يصح الاحتراز عنها) أى لوجوب دخولها فى التعريف لانها من جملة المحدود على هذا القول وانما ضعف ذلك القول لان الاستعارة ولو بولغ فى التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداء وانما استعملت فى غير ما وضعت له بالاصالة فتأمل (قوله بتأويل) أى بواسطة تأويل فى الوضع وأن الباء للملابسة متعلقة بوضعت أى فيما وضعت له وضعاً ملتبساً بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التحقيق

ثم عرف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها

(قوله وعرف المجاز اللغوي) أراد به ما قابل الحقيقة اللغوية التي عرفها أولاً وحينئذ فالمراد به غير العقلي فيشمل الشرعي والعرفي (قوله المستعملة في غير ما هي موضوعه له) أي المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت الكلمة له (قوله بالتحقيق) الباء للاستعانة متعلقة بالموضوع أي المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا ملائماً للتحقيق أي لتحقيقه أي تثبيته وتقريره في أصله بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الذي هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه فخرج بقوله في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعا حقيقيا وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل لانه إنما أخرج المستعملة في المعنى الموضوع له وضعا حقيقيا لأن التأويل بأن تكون الكلمة مستعملة فيها هي موضوعه له وضعا صاحب التأويل الذي هو كون اللفظ بحيث يستعمل فيما أدخل بالادعاء في جنس الموضوع له بالتحقيق (قوله استعمالاً في الغير) مفعول مطلق لقوله المستعملة وإنما صرح به مع فهمه من قوله المستعملة في غير ما هي موضوعه له توطئة لذكر الغير بعده ليعلم به قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها متعلق بقوله بالنسبة بغيره من قوله في غير ما هي موضوعه له ماضر (١٦٨) لكنه صرح به بطول الفصل (قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها) متعلق

(وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها

جعل معنى للفظ غير أصله فتعقل فيه أن له مبدأً هو أصله وما لا هو المعنى المحمول عليه أطلق على ذلك الحمل وذلك التفسير لفظ التأويل بجامع ما ينقل في كل منهما من ملازمة كون الشيء جعل له مبدأ واستقرار في غيره ثم توسع فيه وأطلق على مطلق العدول بالشئ عن أصله الى غيره كما هنا فان معنى التأويل في الوضع أن الوضع عدل به عن كونه تغيير اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه الذي هو الأصل الى أن جعل هو كون اللفظ بحيث يدل على ما جعل داخل تحت حقيقة غيره بالادعاء لان ذلك يصبره كالمطلق عليه بالوضع الحقيقي فاطلاقه على المعنى الأول من الفرعين وهو حمل اللفظ على غير ظاهره لدليل قد صار حقيقة عرفية عند الأصوليين وعلى المعنى الثاني قد صار مشهوراً هنا كذلك أيضاً وقد تقدم أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به الذي هو حاصل التأويل هنا يقرر مع كون اللفظ في المشبه مجازاً منقولاً له يجعل المشبه به له فردان متعارف وغيره فيعتبر نقل اللفظ عن المتعارف الى غيره وأنه لولا ذلك الاعتبار لم يتحقق نقل (وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي) الذي هو المقابل للحقيقة اللغوية التي عرفها أولاً (بالكلمة المستعملة) أي عرفه بأنه هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه له جنس المستعار منه بهذا التأويل ثم ذكر عنه انه عرف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح التخاطب مع قرينة مانعة من ارادته وأتى بقيد التحقيق المتعلق بالوضع لتدخل الاستعارة في قسم المجاز على ما مر تقريره من أنها مجاز لغوي فانها مستعملة فيما وضعت له يمكن

بالغير كما قال الشارح وحينئذ فالمعنى المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا حقيقيا وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة الى نوع حقيقتها أي الكلمة عند المستعمل وأورد عليه أن الحقيقة هي اللفظ ويجب أن يكون نوعها لفظاً آخر وحينئذ فينحل كلامه الى قولنا المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة الى نوع أي لفظ آخر هو حقيقة لهذا اللفظ المجازي فأسد مثلاً اذا

استعمل في الرجل الشجاع كان مستعملاً في غير ما وضع له بالنسبة الى كلمة أخرى حقيقة لتلك الكلمة أعني لفظ أسد فيكون مع لفظ أسد له كلمة أخرى حقيقة في ذلك اللفظ هذا ظاهره ولا معنى لذلك بل اللفظ واحد لكن ان استعماله في معنى كالحیوان المفترس كان فيه حقيقة وان استعماله في معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازاً وأجيب بأن إضافة نوع الى حقيقتها إضافة بيانية أي الى نوع هو حقيقة عند المتكلم بها ومحملة أن المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وضعا حقيقيا وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة الى كونها حقيقة أي بالنسبة الى معناها الموضوع له عند المتكلم فلفظ الصلاة اذا استعمله الشرعي في الدعاء صدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعه له ومغاير لذلك بالنسبة الى معناها الحقيقي عند الشرعي لان الدعاء مغاير للاقوال والافعال وكذا يقال في الاسد اذا استعمله اللغوي في الرجل الشجاع فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة لمعناها الحقيقي عنده وإنما أتى بقوله بالنسبة الى النعريف بدونه غير مانع وغير جامع اما كونه غير مانع فللدخول بعض أفراد الحقيقة فيه كالصلاة يستعملها اللغوي في الدعاء فانه يصدق عليها أنها كلمة استعملت في غير ما وضعت له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق لذات الاركان أيضاً فهي في الدعاء مستعملة في غير الموضوع له في الجملة وهي ذات الاركان وكذا يقال في الصلاة اذا استعملها الشرعي في الاركان أي انه يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق للدعاء أيضاً فهي في الاركان مستعملة في غير الموضوع

له في الجملة ولما كان التعريف بدون ذلك القيد صادقا بما ذكره من أنه من أفراد الحقيقة احتيج إلى إخراج مثل ذلك بقوله بالنسبة إلى نوع حقيقتها وذلك لأن اللغوي إذا استعمل الصلاة في الدعاء وان صدق عليه أن الصلاة كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة وهو الأركان إلا أن تلك للغير ليست بالنسبة للمعنى الحقيقي للصلاة عند المستعمل بل عند غيره وهو الشارع وأما بالنسبة لذلك المستعمل فالصلاة مستعملة فيما وضعت له لا في غيره وكذا يقال في الشرعي إذا استعمل الصلاة في الأركان وأما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلا أنه لولا هذا القيد لخرج مثل لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعي في الدعاء لانه يصدق أنه كلمة مستعملة فيها هي موضوعه في الجملة أي في اللغة ولما زاد هذا القيد دخل ذلك في التعريف لانه يصدق على الصلاة حينئذ أنها مستعملة في غير ما هي موضوعه له بالنسبة لنوع حقيقتها عند المستعمل وأما كونها مستعملة فيها هي موضوعه له فذلك ليس بالنسبة إلى نوع حقيقتها عند المستعمل بل عند غيره فظهر لك أن هذا القيد مذکور في التعريف للدلالة والإخراج (قوله مع قرينة الخ) (١٦٩) خرجت السكينة وقوله في ذلك النوع أي النوع الحقيقي عند

مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للمعنى أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي السكينة موضوعه له في اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك السكينة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويًا تكون السكينة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازا لغويًا وعلى هذا القياس ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها

بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع فقوله بالتحقيق يعني وضعت له وضعا صاحب التحقيق أي تثبيته وتقريره في أصله بأن يبقى على معناه الذي هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه فخرج بقوله في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيما وضعت له حقيقة وأدخل بقيد التحقيق السكينة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل لانه إنما أخرج المستعملة في الموضوع التحقيق لا التأويل ونعني بالتأويل أن تكون مستعملة فيها هي موضوعه له وضعا صاحب التأويل الذي هو كون اللفظ بحيث يستعمل فيما أدخل بالدعاء في جنس الموضوع له بالتحقيق ولما كان هذا السلام يشمل ما هو حقيقة كالصلاة تستعمل في عرف اللغة في الدعاء لانها يصدق عليها أنها كلمة استعملت في غير ما وضعت له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق لذات الأركان أيضا فهي في الدعاء استعملت في غير الموضوع له في الجملة وهي ذات الأركان احتيج إلى إخراج مثل ذلك بأن بقيد الوضع المنفي بما يفيد معنى في اصطلاح الخطاب بمعنى أن ما استعملها فيه هذا التسليم غير المعنى الذي وضعت له في اصطلاحه ولا شك حينئذ أن نحو الصلاة إذا استعملها اللغوي في الدعاء لا يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح اللغوي ضرورة أنها استعملت فيما وضعت له في هذا الاصطلاح أعني اصطلاح اللغة وأما صدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت هي له باعتبار اصطلاح آخر وهو اصطلاح الشرع ولولا هذا القيد أيضا لخرج مثل لفظ الصلاة إذا استعمله بالأمور بل لا بالتحقيق ثم أورد المصنف عليه أمرين أحدهما أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل فلا حاجة إلى قوله في حد الحقيقة فيما وضعت له بتأويل ولا حاجة إلى قوله في حد المجاز بالتحقيق

(٢٢ - شروع التلخيص - رابع) اليهود هو غير ما وضعت له ثم إن الغير المعبود هو ما غير أفراد الحقيقة أعني اللغوية والشرعية والعرفية ولانعين واحدا من تلك الأفراد ولهذا أتى بقوله بالنسبة إلى نوع حقيقتها فإذا كانت الكلمة موضوعه في عرف الشرع لمعنى ثم استعملت في شيء آخر كانت مجازا شرعيا وإن كانت موضوعه في اللغة لمعنى ثم استعملها اللغوي في معنى آخر كانت مجازا لغويا وكذا إذا كانت موضوعه في العرف لمعنى واستعملها أهل العرف في غيره كان العرف عاما وأخصا كانت مجازا عرفيا (قوله بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك السكينة) أي بالنسبة إلى نوع كون تلك السكينة حقيقة (قوله حتى لو كان الخ) أي كما إذا استعمل اللغوي الصلاة في الأركان فإن حقيقتها عنده الدعاء فيكون قد استعملها في غير ما وضعت له من حيث اللغة فتكون مجازا لغويا (قوله ١) ولما كان هذا القيد أي قوله استعمالا في الغير بالنسبة الخ وإن كان محط القيدية قوله بالنسبة الخ وأما قوله استعمالا في الغير فهو توطئة لذكر القيد معلوم من قوله المستعملة في غير ما وضعت له وهذا جواب عما يقال إن السكاكي لم يقل في اصطلاحه الخطاب فها نقلته عنه تقول عليه وحاصل ما أجابه الشارح أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى فورد عليه أنه لم ينقل عنه اللفظ الصادر منه فاجاب الشارح بأن ما عدل

(١) ليست هذه عبارة الشارح كما ترى فلعلها نسخة أخرى وقعت للمعشى ككتبه مصححه

أليه المصنف أوضح وأدل على المقصود (١٧٠) (قوله بمنزلة قولنا في اصطلاح الخ) إنما كان بمنزلة لان معناه أن المجاز هو الكلمة

بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه آخذاً بالخاص من كلام السكاكي فقال

الشارع في الدعاء لانه يصدق عليه أنه كلمة استعملت فيها هي موضوعة له في الجملة أي في اللغة ولما زاد في اصطلاح التخاطب دخل لانه استعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب وهو اصطلاح الشرع والاحتياج الى اخراج وادخال مثل ما ذكره بالقييد المشار اليه زاد في الحد بعد ما ذكر ما يفيد ذلك وهو قوله استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها وكان يكفيه في التمييز عما ذكر أن يقتصر على قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها ويجعل الباء متعلقة بالغير في قوله غير ما وضعت له لكن زاد لفظة الاستعمال ليتبين أن المجزور وهو قوله في الغير متعلق به أطول عهد ذكره مع الغير الأول وادعاء الغير ليتبين أن قوله بالنسبة متعلق بالغير وعرفه باللام للإشارة الى أن المراد به الغير المذكور لزيادة البيان ولم يحتجز بالتعريف عن شيء إذ لا يتوهم غير ذلك ضرورة أنه لا معنى لقولنا المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له استعمالاً في غير آخر بالنسبة الى نوع حقيقتها فقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها إشارة لمعنى قولنا في اصطلاح التخاطب لان معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي هي له موضوعة بشرط أن تكون تلك المغايرة انما هي بالنسبة الى النوع الذي كان له حقيقة عند الاستعمال لذلك فإن كانت حقيقتها النوع الذي هو الشرعية لكون هذا المعنى الذي استعملت فيه غيراً بالنسبة اليه عند الاستعمال الذي هو المخاطب بعرف الشرع كان مجازاً شرعياً وعلى هذا القياس أي أن كان النوع الذي هو حقيقتها اللغوية كانت مجازاً لغوياً أو عرفياً كان مجازاً عرفياً خاصاً أو عاماً فأقادهما الكلام أن ثم مغايرة بالنسبة الى كل نوع فاعتبار كل نوع يثبت التجوز و بالنسبة الى تلك المغايرة يتم على ما ذكرنا ثم لما شمل هذا الحد الكناية لانها قد تستعمل في غير معناها بالنسبة الى نوع حقيقتها زاد في الحد أيضاً قوله مع قرينة مانعة عن ارادة الاصل في ذلك النوع من شرعي ولغوي وعرفي وقد عرفت بهذا أن ما أفاده قوله استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها حاصله هو ما أفاده قولنا في اصطلاح التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المراد لذلك أني به المصنف بدلاء عما ذكر السكاكي كما سند ذكره وقولنا ان قوله بالنسبة متعلق بالغير يحتمل وجهين أحدهما أن يكون التعلق على ظاهره فيكون التقدير هكذا استعمالاً في معنى مغاير للأصل بالنسبة الى ذلك النوع من الحقيقة ثانيهما أن يكون التعلق بعنوايا بأن يكون المجزور نوعاً للغير فيكون التقدير استعمالاً في غير كائنه مغايرته وحاصله بالنسبة الى ذلك النوع وقولنا ان التقييد باصطلاح التخاطب عبر به لانه أدل وأوضح على المراد لا إشكال فيه إذ لا يخفى ما في قولنا بالنسبة الى نوع حقيقتها من الإبهام بل نقول ان فيه من البحث عند الانصاف ما يوجب العدول عنه فان قوله نوع حقيقتها لا يفيد المراد الا بتكلف وزيادة تقدير و بيان ذلك أن الصلاة مثلاً اذا استعملت في الدعاء فهي فيه حقيقة باعتبار اللغة وهي اذا استعملت في الأركان الخصوصية حقيقة باعتبار الشرع فاذا استعملها الشارع في الأركان فهي نوع من الحقيقة وإذا استعملها اللغوي في الدعاء فهي فيه نوع آخر من الحقيقة فاللفظ الواحد هو الوصف بكونه نوعاً من حقيقة باعتبارين فإضافة النوع الى الحقيقة في قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها يجب أن تكون على

لان لفظ الوضع والفعل المشتق منه انما ينصرف عند الإطلاق الى الحقيقة وحقيقة الوضع بالتحقيق من غير تأويل وأورد على السكاكي في هذا القيد أنه اذا صدق أنها مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق صدق أنها مستعملة في غير ما وضعت له مطلقاً لان صدق الأخص يستلزم صدق الأعم قاله بعض

المستعملة في غير المعنى الذي يقع به التخاطب والاستعمال بمعنى أن المغايرة انما هي بالنسبة الى حقيقة تلك الكلمة عند الاستعمال فإن كانت حقيقتها شرعية وكان المعنى الذي استعملت فيه غيراً بالنسبة اليه عند الاستعمال الذي هو المخاطب بعرف الشرع كان مجازاً شرعياً وإن كانت حقيقتها لغوية وكان المعنى الذي استعملت فيه غيراً بالنسبة اليه عند الاستعمال اللغوي كانت مجازاً لغوياً وهكذا يقال في المجاز العرفي العام والخاص ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها لما علمت أن إضافة نوع حقيقتها إضافة بيانية وأن المعنى بالنسبة الى حقيقتها من كونها شرعية أو لغوية أو عرفية وهذا يرجع لقولنا بالنسبة لما عند المستعمل من كونه لغوياً أو عرفياً أو عرفياً فتأمل (قوله وأدل على المقصود) عطفاً على معلول أو سبب على مسبب وانما كان أدل لان قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها ربما يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص أي كونها حقيقة لغوية أو شرعية أو عرفية مع أن المراد ما هو أعم من ذلك بخلاف قوله في اصطلاح به التخاطب فانه لا توهم فيه لان المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة في الاصطلاح الذي يقع به التخاطب والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغوياً أو عرفياً

(في) (قوله) بشرط أن تكون تلك المغايرة في الاصطلاح الذي يقع به التخاطب والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغوياً أو عرفياً

(في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأي) السكاكي (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعه له بالتحقيق

معنى بالنسبة الى نوع هي كونها حقيقة مخصوصة وبه يعلم أن الحقيقة أو يدبها معنى الحقيقة بزيادة الياء الدالة على المصدرية وادفاعة الحقيقة يجب أن تكون على معنى اضافة الصفة للوصف لاعلى معنى اضافة المغاير اذ المراد بحقيقتها كونها حقيقة وذلك أن الحقيقة في أصلها لفظ فلو أقيت الاضافة على أصلها من المغايرة كان المعنى بالنسبة الى النوع الذي هو لفظ آخر هو حقيقة لهذا اللفظ المجازي ولا معنى له لان اللفظ واحد لكن اذا استعمل في معنى كان فيه حقيقة وفي آخر كان فيه مجازا باعتبار كونه حقيقة في ذلك الآخر في اصطلاح ذلك الاستعمال واذا كان هذا معنى اللفظ لم يفهم منه مجازيته باعتبار كون معناه غير المعنى المخصوص عند الاستعمال بل غاية ما يدل عليه أنه غير بالنسبة الى كونه حقيقة في معنى آخر مخصوص ذلك المعنى بكونه كان فيه اللفظ حقيقة عند الشرع أو اللغوي أو العرف وذلك لا يفيد أنه غير عند التخاطب المستعمل فعلى هذا لفظ الصلاة مثلا اذا استعمله اللغوي في الدعاء صدق عليه أنه استعمل فيما يغاير معناه مغايرة كائنه بالنسبة الى نوع من الحقيقة الثانية له وهي كونه دالا على الاركان عند الشارع فيكون مجازا وهو فاسد فلا بد من زيادة قولنا عند المستعمل فحينئذ لا يصدق عليه أنه غير عند المستعمل فلا يكون مجازا فيخرج عن الحد وقولنا عند المستعمل هو معنى قوله في اصطلاح التخاطب فبإثره لم توف بالمراد إلا بهذه الزيادة التي صرح بها المصنف ولا يقال المعنى أن اللفظ المستعمل في غير ما تحقق أنه معناه في الاصل وعلم أنه مجاز في ذلك الغير يكون باعتبار ذلك المعنى مجازا باعتبار ذلك الاصل فان كان ما كان فيه حقيقة ونقل الى هذا شرعا فالجواز شرعي أو لادعوا بالغاوي أو عرفيا فعرفي لا ناقل وهذا يقتضي أن مجازيته معلومة وانما بقي النظر فيما تنسب اليه وكلامنا في تعريف أصل المجاز فلو كان المراد أن اللفظ المقيد بكونه مجازا هو كذا وكذا كان الحد خارجا عن المراد تأمل وقد تقرر بهذا أن الصواب في قاعدة المراد هو ما أشار اليه المصنف عدولا عن عبارة السكاكي لاتعبيرا عن معناه بقوله (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادة معناها الاصل في ذلك الاصطلاح وقد تقدم في بيان كلام السكاكي ما خرج بقوله في غير ما وضعت له بالتحقيق وتقدم أن قولنا في اصطلاح التخاطب الذي لم يوف به عبارة السكاكي على ما ذكرنا لا يخرج نحو الصلاة يستعملها اللغوي في الدعاء فانه حقيقة ولو استعمل في غير ما وضع له في الجملة لانه ليس غير في اصطلاح التخاطب اذ هو معناه في اصطلاح التخاطب ثم لما كانت زيادة قوله بالتحقيق لادخال ما استعمل مصاحبا للوضع بالتأويل كما ذكرنا وذلك المستعمل بمصاحبة الوضع بالتأويل هو الاستعارة وكان في تلك الزيادة لذلك الادخال بحث نبه على مقصوده بقيد التحقيق ليرتب على ذلك ما ورد عليه من البحث فقال (وأي) السكاكي في حده للمجاز اللغوي (بقيد التحقيق) حيث قال في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق

مع قرينة مانعة عن ارادة
معناها في ذلك النوع
وقال قولي بالتحقيق

(قوله في اصطلاح الخ)
يجوز تعلقه بغير وتعلقه
بوضعت (قوله وأي السكاكي)
أي في تعريف المجاز

شرح المفتاح قلت ليس هذا من الاخص والاعم بل من العام والخاص لان قوله في غير وضع في معنى النفي فهو صيغة عموم وقوله بالتحقيق تخصيص أدخل ما استعمل في وضع وتأويل الثاني ان التقييد باصطلاح التخاطب المذكور في حد المجاز لا بد من ذكره في حد الحقيقة أيضا لتدخل الحقائق الثلاث كما أن ذكره في حد المجاز أدخل الحقائق الثلاث الشرعية والعرفية واللغوية قال المصنف لا يقال قوله من غير تأويل في الوضع يعني عن التقييد باصطلاح التخاطب فان الحقيقة الشرعية اذا استعملت في معناها اللغوي كاطلاق الصلاة يعرف الشرع على الدعاء لا يصدق عليه أنه مستعمل فيما

احتراز أن لا يخرج الاستعارة التي هي من باب المجاز نظرا الى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له - على ما مر وقوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في تعريف المجاز في اصطلاح به التخطاب على ما مر وقوله مع قرينة الخ احتراز عن الكناية كما تقدم

(قوله لتدخل الاستعارة) أي لان قوله في غير ما وضعت له بالتحقيق صادق باستعمالها في غير الموضوع له أصلا كما في المجاز المرسل و باستعمالها في الموضوع له بالتأويل كما في الاستعارة فلو لم يزد قيد التحقيق كان المنفي الاستعمال في مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد (١٧٣) الحدانها لا يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وبصدق عليها

(لتدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) التي هي مجاز لغوي (على ما مر) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم بقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح هاهنا فاسد لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن أن لا يخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لاعتد عدم خروجها فوجب أن تكون لازمة أو يكون المعنى احترازا لا لا يخرج الاستعارة

(١) يكون المخرج عن الحد هو استعمال في الموضوع بالتحقيق لا ما استعمل في الموضوع بالتأويل وهو الاستعارة فليثبت يجب أن (تدخل الاستعارة) في تعريف المجاز اللغوي اذ هي مجاز لغوي (على) أصح القولين (ك) (ما مر) من أنها مستعملة في غير ما وضعت له حقيقة وفيما وضعت له بالتأويل وأن ذلك يحقق كونها مجازا لغويا وأما على غير الأصح وهي أنها حقيقة لغوية ومجاز عقلي فلا يصح ادخالها في تعريف المجاز فلا يزداد قيد التحقيق لادخالها ووجه ادخالها بزيادة قيد التحقيق هو ما أشرنا اليه من أن الخارج حينئذ هو اللفظ المستعمل في الموضوع له بالتحقيق وهو الحقيقة اللغوية وأما الكلمة المستعملة في الموضوع له بالتأويل فلا تخرج لان المنفي هو الوضع التحقيق لا التأويل وأما لو لم يزد قيد التحقيق كان المنفي الاستعمال في مطلق الوضع والاستعارة فيها الاستعمال في مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد لانها لا يصدق عليها أنها كلمة استعملت في غير ما وضعت له اصدق أنها استعملت فيما وضعت له في الجملة فكان زيادة قيد التحقيق لادخالها حيث خصص الخارج بالحقيقة اللغوية كما بينا وفي عبارة السكاكي هنا مظاهره فاسد وذلك أنه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن أن لا يخرج الاستعارة فظاهره أن المحترز عنه هو عدم خروجها وإذا احتراز عن عدم خروجها كان مقتضى القيد خروجها لان المحترز عنه منفي عن التعريف وإذا كان المنفي عن التعريف عدم خروجها كان الثابت في التعريف خروجها اذ لا واسطة بين النقيضين ومن المعلوم أن المطلوب بزيادة التحقيق دخولها لا خروجها كما بينا في ما تقدم فمقد ظهر فساد ظاهر العبارة الآن يجب بحمل كلامه على أن لازمة على حد قوله تعالى لتلايهم أهل الكتاب اذ المقصود ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدر على شيء من فضل الله وأن الفضل بيد الله أو يجب بأن المحترز عنه محذوف

وضع له من غير تأويل بل هو مستعمل فيما وضع له بالتأويل لان وقوع هذا الاستعمال الشرعي يؤذن بأن اطلاقها على الصلاة بتأويل لا نأقول التأويل بالوضع لا يعلم المجازات كلها بل إنما يكون في الاستعارة على أحد القولين ولذلك قال إنما ذكرت هذا لخراج الاستعارة يعني فبأنه أخرج

أنها كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة فظهر مما قاله السكاكي أن قيد التحقيق لادخالها (قوله) لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل أي بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فمجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يدخلها (قوله) احتراز عن أن لا يخرج (الخ) أي فظاهره أن المحترز عنه والمتباعد عنه عدم خروجها وإذا احتزنا بالقيد عن عدم خروجها كان خروجها من التعريف ثابتا لان المحترز عنه منفي عن التعريف وإذا كان المنفي عن التعريف عدم خروجها كان الثابت له خروجها عنه اذ لا واسطة بين النقيضين ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها منه فقد ظهر فساد ظاهر

عبارته (قوله وظاهر) أي من كلامهم (قوله انما هو عن خروج الاستعارة) أي لانه اذا تحرز وتبعد عن خروجها من التعريف ثبت دخولها فيه (قوله عن عدم خروجها) أي لانه اذا تحرز عن عدم خروجها من التعريف كان الثابت للتعريف خروجها كما علمت وهذا خلاف المطلوب (قوله فيجب أن تكون لازمة) أي على حد قوله تعالى لتلايهم أهل الكتاب اذ المقصود ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدر على شيء من فضل الله (قوله أو يكون المعنى احترازا لا لا يخرج الخ) أي فمن في كلامه لتعليل وعلى هذا فصلة الاحتراز محذوفة فالمعنى احتراز عن خروج الاستعارة لاجل تحقق عدم خروجها الذي هو دخولها

(ورد)

وفيهما نظر لان لفظ الوضع وما يشتق منه اذا أطلق لا يفهم منه الوضع بتأويل وإنما يفهم منه الوضع بالتحقيق لما سبق من تفسير الوضع فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم إلا أن يراد زيادة البيان لاتعميم الحد

(قوله ورد ماذكره السكاكي) أي رد مقتضى ماذكره السكاكي من الاحتياج الى زيادة قيد التحقيق ومن غير تأويل في الوضع وحاصله أن السكاكي ادعى أنه إنما زاد في تعريف المجاز اللغوي قيد التحقيق لاجل دخول الاستعارة فيه وزاد في تعريف الحقيقة اللغوية قيد من غير تأويل في الوضع لاجل أن تخرج الاستعارة عنه ومقتضى (١٧٣) هذا أن قيد التحقيق محتاج اليه في تعريف المجاز وأنه لو لم يزد ذلك القيد في تعريفه لخرجت عن الاستعارة

(ورد) ماذكره السكاكي (بأن الوضع) وما يشتق منه كالموضوعة مثلا (اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل لان السكاكي نفسه

وتجعل أن وما بعدها للاحتراز عن المحترز عنه ويتم هذا بجعل عن بمعنى لام التعليل ويكون المحترز عنه محذوفا دل عليه لفظ الاحتراز أو يحذف مجرورها ثم تقدر لام التعليل بعدها فيكون التقدير والمعنى احتراز عن خروجها وعلية الاحتراز عن الخروج والحامل عليه هو طلب عدم خروجها وذلك بادخالها مكانه يقول أوقعنا الاحتراز عن خروجها بذلك القيد لئلا تخرج وفيه من النعسف والتقدير مالا ينبغي ثم أشار الى ما فيه رد مقتضى زيادة التحقيق ومقتضى زيادة قوله من غير تأويل بقوله (ورد) مقتضى ماذكره السكاكي في التعريفين وهو أنه إنما زاد قيد قوله بالتحقيق لتدخل الاستعارة وقيد قوله من غير تأويل لتخرج عن حد الحقيقة وذلك أن مقتضى ذلك أن قيد التحقيق محتاج اليه في التعريف وأنه ان لم يزد في تعريف المجاز خرجت عنه الاستعارة مع أنها مجاز لغوي وقيد قوله من غير تأويل محتاج اليه في تعريف الحقيقة والادخلت الاستعارة أي رد مقتضى ماذكره من الحاجة الى زيادة قيد التحقيق ومن غير تأويل (ب) لأنه لا يحتاج الى زيادة القيد لان الاستعارة واخراجها بل ذكر الوضع مطلقا كاف في ادخال الاستعارة واخراجها (أن الوضع) وما يشتق منه كالموضوعة والموضوع له (اذا أطلق) ولم يقيد بالتحقيق ولا بالتأويل (لا يتناول الوضع بالتأويل) حتى يحتاج الى زيادة التحقيق ليكون المنفي عن التعريف هو التحقيق فيبقى التأويل وهو الذي للاستعارة فلا تخرج ولا الى زيادة قوله من غير تأويل لتخرج الاستعارة عن الحقيقة اذ هي موضوعة لكن بالتأويل إنما قلنا لا يتناول التأويل عند الاطلاق لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع المطلق بتعيين اللفظ بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وقال قولي في تعريف الوضع المطلق بنفسه احتراز عن وضع المجاز فانه تعيين بازاء معناه ولكن بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع على وجه الاستعارة إنما هي بالقرينة والتأويل فلم يدخل وضع الاستعارة في الوضع اذا أطلق حتى يحتاج الى تقييده بالتحقيق لئلا تخرج عن التعريف كما لا تدخل في وضع الحقيقة حتى يحتاج الى زيادة من غير تأويل لئلا تدخل في تعريف

الاستعارة فما الذي يخرج بقية أنواع المجازات وأورد عليه في الايضاح أيضا أن حد المجاز يدخل فيه الناطق فلما اعترضه بأن الوضع اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل فصحيح وقد سبق حد الوضع بما يخرج المجاز بجميع أنواعه فتسخية المجاز موضعا ان أطلق فهو مجاز فلا حاجة الى الاحتراز عنه

تعريف المجاز لان الوضع اذا أطلق ولم يقيد ماذكره لا يتناول الوضع بالتأويل بل ينصرف للفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي وحينئذ فلا يحتاج الى زيادة التحقيق لكون المنفي عن التعريف هو الوضع الحقيقي فيبقى التأويل وهو الذي للاستعارة فلا تخرج ولا الى زيادة قوله من غير تأويل لاجل خروج الاستعارة عن الحقيقة لان الاستعارة وان كانت موضوعة لكن بالتأويل (قوله كالموضوعة) أي التي عبر بها السكاكي في تعريف المجاز وقوله مثلا أي كالفعل في قول السكاكي في تعريف الحقيقة وضعت له (قوله اذا أطلق) أي عن التقييد بالتحقيق أو بالتأويل (قوله لا يتناول الخ) أي لا يراد به المعنى الاعم للتناول لئلا يخل من التحقيق والتأويل بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو التحقيق وقوله الوضع بالتأويل أي بواسطته والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كامر

(قوله قدفسر الوضع) أى المطلق (قوله بازاء المعنى) أى فى مقابلته (قوله بنفسه) أى ليدل عليه بنفسه من غير قرينة (قوله بقرينة) أى حالة كون ذلك التعمين ملتبسا بقرينة (قوله ولاشك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع) يعنى على وجه الاستعارة وقوله انما هو بالقرينة أى والتأويل أى وحينئذ فلم يدخل وضع الاستعارة فى الوضع اذا أطلق (قوله فحينئذ) أى فحين اذ كان الوضع اذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل (قوله لاحاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل) أى لاجراج الاستعارة وذلك لانه لا يقال ان السكامة مستعملة فيما وضعت له الا اذا لم يكن هناك تأويل بأن استعملت فيما وضعت له تحقيقا للاستعارة خارجة بقيد الوضع وقيد عدم التأويل بعده غير محتاج له فى اخراجها (١٧٤) (قوله وفى تعريف المجاز) أى ولا حاجة لتقييد الوضع فى تعريف

المجاز بالتحقيق يعنى لادخال الاستعارة فيه وذلك لانه حيث قيل كلمة مستعملة فى غير ما هى موضوعة له لا ينصرف اغير الوضع الحقيقى فيكون الوضع الحقيقى منقيا فيبقى التأويل وهو الذى للاستعارة وحينئذ فلاستعارة داخلية فى التعريف بقيد الوضع ولا يحتاج لتقييد التحقيق بعده لادخالها فيه (قوله اللهم الخ) جواب أول من طرف السكاكى بالتسليم وحاصله أنا لا نسلم أن الوضع اذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل بل لا يدل الاعلى الوضع بالتحقيق وأن السكاكى لاحظ ما ذكر لكنه زاد لفظ التحقيق وزاد قوله من غير تأويل فى الوضع ليقض المراء من الوضع كل الانضاح بمنزلة أن يقال جاء الانسان الساطق بالتصريح بفسله حتى لا يتطرق اليه امكان

قدفسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولاشك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو بالقرينة فحينئذ لاحاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الآن يقصد زيادة الايضاح لاتعميم الحدويمكن الجواب بأن السكاكى

الحقيقة فذكر الوضع مطلقا فى التعريفين بقيد المراد لانه نفس الوضع الحقيقى لأعم منه حتى يفيد فحينئذ لاحاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق وقول السكاكى ان المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة بالقرينة يقتضى ظاهره أن المجاز موضوع وأن وضعه شخصى اذ ظاهره أن كل متكلم بالمجاز وضعه للمعنى المنقول اليه بالقرينة وبواسطة تأويل دخوله فى جنس الشبه به ان كان استعارة وفيه أن التقرر أنه موضوع بالنوع وأن التأويل يقتضى أن الموجود هو ادعاء انسحاب الوضع الاول على المعنى المنقول اليه وهو التحقيق لأن ثم وضعا وتعيينا اذا بعد الادعاء على اطلاق اللفظ على المعنى المجازى اللهم الآن يتسامح فى اطلاق الوضع على الانسحاب بالادعاء وعلى النقل بالقرينة فيكون مطابقا لما تقدم من التأويل فى الوضع والالزام أن ثم وضعا لتأويل فيه أى لم يعد فيه عن أصله بل هو صحيح لسكن مع القرينة فتأملوه وحاصل البحث المشار اليه بالنسبة الى تعريف المجاز بقوله ورد الخ أن الوضع يختص عند الاطلاق بالوضع التحقيقى فلا حاجة الى زيادة قوله بالتحقيق فقوله بالتحقيق زدناه للاحتراز عن الوضع بالتأويل لئلا يخرج الاستعارة لا يصح لانه انما يحتز عما تاوله اللفظ ولفظ الوضع لمية تاوله وأجيب بجوابين أحدهما أن زيادة قوله بالتحقيق لزادة الايضاح وذلك أن السكاكى يلاحظ كما ذكر أن الوضع المطلق ليس دالا الا على الوضع بالتحقيق ولكن زاد لفظ التحقيق ليوضح المراد كل الانضاح بمنزلة أن يقال جاء الانسان الناطق بالتصريح بفسله حتى لا يتطرق اليه امكان حمله على غير معناه الحقيقى بادعاء قرينة تجوز مثلا وعلى هذا يكون قوله للاحتراز معناه لزادة ظهور الاحتراز الذى كان فى لفظ الوضع والثانى أن تلك الزيادة يلاحظ فيها السكاكى أن تكون قرينة على أن اللفظ أريد به أصله وهو أن مطلق الوضع المستعمل أريد به الوضع الحقيقى لا الوضع الذى قد يستعمل فيه اللفظ أحيانا وقول الخطيبى ان ذلك موضوع عندهم يقول الاستعارة موضوعة فيه نظر لان القائل انها موضوعة انما يريد وضعا وتأويلا وقوله اذ لو كان كذلك لما صح استفسار يقال عليه لا نسلم صحة الاستفسار بل اذا أطلق الوضع تبادر الذهن الى الحقيقى وهذا الكلام منه هو الذى ألجأ الى أن يقول فيما سبق ان

حمل على معناه الحقيقى بادعاء قرينة تجوز مثلا وعلى هذا يقول السكاكى وقولى بالتحقيق للاحتراز الخ معناه لزادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع لانه لاصل الاحتراز والا كان ذلك القيد تميها لاحتراز زيادة الايضاح (قوله ويمكن الجواب الخ) هذا جواب ثان من طرف السكاكى بالمنع وكان اللائق تقديمه على الجواب الاول لانه بالتسامح وحاصل هذا الجواب أنا لا نسلم ما قبله المصنف من أن الوضع اذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من غير الاشتراك اللفظى فأتى السكاكى باهيد ليسكون قرينة على أن المراد بالوضع فى التعريفين الوضع التحقيقى لا مطلق الوضع الصادق بالتحقيق والتأويل وعبر الشارح بالا مكان لعدم اطلاعه على مقصود السكاكى قال العلامة عبد الحكيم وفى هذا الجواب نظر اذا لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع لان التبادر من الوضع عند الاطلاق الوضع التحققيقى وانما أطلق على التأويل وضع تجوزا.

(قوله لم يقصد أن مطلق
الوضع) أى لم يقصد أن
الوضع المطلق الذى لم يقيد
بقيد وقوله بالمعنى أى
المفسر بالمعنى الذى ذكره
وهو تعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه (قوله يتناول
الوضع بالتأويل) أى
بحيث يكون الوضع المطلق
المفسر بما ذكره من قبيل
التواطىء حتى يعترض
عليه بما تقدم من عدم
التناول (قوله اشتراك)
أى لفظى بين الامرين
للمذكورين بحيث انه
وضع لكل منهما بوضع على
حدة (قوله فقيده
بالتحقيق) أى فى تعريف
المجاز وقيد بعدم التأويل
فى تعريف الحقيقة (قوله
ليكون قرينة الخ) أى
ليكون قرينة على أن
المراد بالوضع أى الواقع
فى التعريف أحد معنياه
وهو الوضع النحقيقى لأن
المشترك اللفظى اذا وقع
فى التعريف لابد له من
قرينة تعيين المراد منه
فقوله على أن المراد بالوضع
أى الواقع فى التعريف
وقوله معناه المذكور أى
الذى ذكره السكاكى وهو
تعيين اللفظ بازاء المعنى
بنفسه الذى هو الوضع
التحقيقى

لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ
الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كفاى الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون
قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور

حتى صار معروضا للاشتراك بين معنيين أحدهما الاصلى والآخر التأويلى فصار قوله بالتحقيق ليس
للاخراج بل ليكون قرينة على أن مطلق الوضع المستعمل أى يده أصله لاخراج المعنى الذى عرضت
مشاركته وهو الذى يؤدى لفساد الحد بمنزلة سائر الالفاظ المشتركة تستعمل فى الحد فانه يحتاج الى
قرينة على أنه أى بالمعنى الفلافى لا غيره فعلى هذا يكون قوله للاحتراز معناه للاحتراز وهو دفع
ماتوهم ارادته لأن معناه الاحتراز الحقيقى الذى هو لاخراج ما دخل والفرق بين الجوابين أن الاول
لو حظ فيه الوضع الحقيقى وأنه هو المراد فز بدلفظ التحقيق كالتفسير لثلاثتهم نقله الى المعنى المجازى
والثانى لو حظ فيه أن مطلق الوضع ربما يصرف لغير أصله من معنى مشترك فز بدت لفظه بالتحقيق
ليبين به أن مطلق الوضع أى يده أصله لا ما يعرض له من المعنى المشترك ويكون قرينة على المراد
كذا قيل ومن أنصف جزم بأن الجوابين يرجعان لشيء واحد لأن الوضع مسلم له أنه ليس موضوعا
للقدر المشترك بين الوضعين حتى يكون متواطئا والا كان الجواب منع تسليم عدم تناول الوضع بالتأويل
فحينئذ انصح فيه الاشتراك فبالتحقيق قرينة على أن المراد بالوضع المطلق فى التعريف أحد معنياه
وهو التحقيق فتكون زيادة لفظه بالتحقيق ضرورة ليطرح المراد انصاحا محتاجا اليه فقد استوى
الجوابان فى هذا المعنى وعادا الى أن الزيادة المذكورة لدفع الالتباس الموجود حقيقة وان لم يصح فيه
الاشتراك فهو فى التأويل مجاز فالزيادة المذكورة لدفع الحمل على المعنى المجازى بادعاء القرينة فتكون
الزيادة لزادة الوضوح والاحتراز ولا احتراز وتكون ضرورة للجوابين يعودان لشيء واحد على
هذا الاعتبار أيضا وحمل الاول على تسليم أنه مجاز فى التأويل فيكون القيد بزيادة الايضاح للاحتراز
وحمل الثانى على ادعاء الاشتراك فيكون الايضاح لدفع الالتباس للاحتراز بناء على أن الاحتراز اخراج
ما دخل قصور فى كل من الجوابين لبقاء أحد الاحتمالين فى كل منهما مع صحة العموم فيهما معا فنبغى
أن تحمل زيادة الايضاح حيث ذكر على ما يشمل دفع التجوز والاشتراك انصح فيصير ما أجيب
به واحدا والا كان فيه تطويل بل وقصور فى كل على حدته فليتأمل قيل ويخرج من هذا الجواب
أعنى الجواب بأن الزيادة ليست لدفع ما دخل بل للاحتراز لدفع ارادة التجوز أولا زلة الالتباس بنفى
الاشتراك بالقرينة جواب عن سؤال آخر ومعنى خروج الجواب بهذا عن جواب سؤال آخر أنا نجعل
ذلك الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال فهو باعتبار ذلك السؤال جواب آخر وذلك السؤال هو أن يقال
البحث السابق وجوابه مبنيان على أن الوضع المطلق لا يتناول الوضع بالتأويل ونحن نقول لو سلمنا تناوله
ايه لم نحتاج الى زيادة قيد التحقيق فى تعريف المجاز وذلك لأن قوله فيه هو السكامة المستعملة فى غير ما هى
موضوعه لوافقصر عليه ولم يزد قوله بالتحقيق لم يتعين أن يراد بالوضع المنفى فى تعريف المجاز الوضع
بالتأويل بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ويفيد دخول الاستعارة فى الجاز
كما قررنا وحمله على الوضع بالتأويل فيكون المعنى أن المجاز هو السكامة المستعملة فى غير ما وضعت له
بالتأويل فتخرج الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لافيا لم توضع له بالتأويل تحكم
الجاز موضوعه ثم قال وأيضا ذكر قوله بتأويل لدفع من يتوهم أن الاستعارة موضوعة بالتحقيق وهذا
الجواب قد أشار اليه المصنف فى الايضاح ولا يصح لانه لو كان كذلك لكان قوله بغير تأويل
للايضاح للاحتراز والسكاكى قد صرح بأنه احتراز بها عن الاستعارة على أصح القولين فهذا التأويل

(قوله لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عرض الاشتراك اللفظى وقد يقال الواجب عند عدم التقييد إرادة جميع معانى الوضع الشاملة للمعنى المذكور والمعنى الذى يستعمل فيه أحيانا لا الثانى فقط وحيث أن الأولى للشارح أن يقول لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا أيضا (قوله وهذا) أى الجواب الثانى الذى هو بالنمى (قوله يخرج) أى يحصل الجواب عن سؤال آخر وارد على السكاكى من حيث تعبيره بالتحقيق فى تعريف المجاز ومعنى خروج جواب السؤال الآخر من هذا الجواب أن يجعل هذا الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال الآخر وحاصل ذلك السؤال الآخر أن يقال لا نسلم تناول (١٧٦) الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج لتقييده بالتحقيق لأجل دخول الاستعارة ولو

لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع بالتأويل وهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا يخرج الاستعارة أيضا لأنه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت له فى الجملة أعنى الوضع بالتحقيق وحمل اللفظ على المعنى المرجوح ولا يقال حمله على المعنى الحقيقي لتدخل اذ يصير المعنى أن المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير المعنى الحقيقي وهى مستعملة فى غير المعنى الحقيقي تتحكم أيضا فى محتاج الى زيادة التحقيق لانا نقول المرجح لهذا الحمل موجود وهو كون الوضع اذا أطلق يكون حقيقة فى الحقيقي وإذا قبل أن يحمل على ما ذكر ووجد المرجح بأصل الوضع وأنه لا وجه لتخصيصه بالوضع التأويل مع وجود المرجح لتخصيصه بالوضع التحقيق لم يحتج الى زيادة لفظ بالتحقيق لئلا يخرج الاستعارة والجواب الخارج مما تقدم أن لفظه بالتحقيق لم يزد لا خراج شئ دخل بل نقول الوضع كما قلت أيها السائل محمول على الوضع بالتحقيق ولوحذف لفظها وما يزيد لدفع التوهم ولتكون قرينة على أن اللفظ باقى على أصله ولم يرد منه المعنى الذى قد يشارك كذا قرر هذا الكلام فى هذا المحل ومن تأمل وأنصف علم أن هذا السؤال هو نفس السؤال الاول كما أن الجواب هو نفس الجواب الاول وتحقيق ذلك أن قوله لو سلمنا أن الوضع يتناول الوضع بالتأويل اذا أراد أنه يتناوله على سبيل التواطىء لم يكن معنى لقوله بل يحمل على المعنى الحقيقي لأنه الاصل وهو الرجوع وكذا ان كان المعنى أنه يتناوله بالاشتراك الحقيقي اذ لا وجه لترجيح أحد التواطئين ولا أحد المشتركين فمعين المحل على إرادة أنه يتناوله على طريق المجاز المحتاج الى القرينة وأنه اذا أطلق لا يتناوله وإذا حمل على ذلك فهو السؤال السابق بعينه وحاصل الجواب فيه على ما قررنا كما تقدم أن التعبير لدفع توهم التجوز وان أراد السائل أنه فى التواطىء والاشتراك يمكن المحل على ما يصح فهو كلام فاسد لان الوضع اذا كان متواطئا وقد نفي فى تعريف المجاز وجب نفي جميع أفراد ما يصدق عليه لان الالفاظ فى التعريف تؤخذ على العموم وتعتبر مفاهيمها على العموم والامروئى بتعريف لا احتمال أن يحمل على بعض ما يصدق عليه دون بعض وإذا كان مشتركا فكيف فيه الاحتمالان فيكون التقييد محتاجا اليه أيضا ولا نسلم أنه يكون حيث لا الاحتراز اذ يصح هو دفع التوهم بل هو الاحتراز اذ يصح أن يراد بالاشتراك معناه وعلى تقدير أن لا يصح ارادتهما فدفع اللبس واجب فهو مصادم لصريح كلام السكاكى ثم انى أقول على كلام السكاكى والمعتزين عليه معا أن هذا التقييد لا يحتاج له سواء أكان الوضع أعم من الحقيقي أم لا فان المجاز ليس فيه وضع لا بالتحقيق ولا بالتأويل أما بالتحقيق فظاهر وأما بالتأويل فلان الاستعارة لفظ مستعمل بالتأويل فى غير ما وضع له مطلقا فلا استعمال فى غير الموضوع وقع مصاحبا للتأويل أو بسبب التأويل وليس الاستعمال فى وضع لا بالتحقيق ولا بالتأويل وغاية ما فى الاستعارة ادعاء أن الاستعارة داخل فى جنس المستعار منه وهذا هو

سلم تناوله فلا نسلم خروج الاستعارة من تعريف المجاز اذ لم يقيد الوضع بالتحقيق لان قوله فى تعريفه هو الكلمة المستعملة فى غير ما هو موضوعه لوافق قصر عليه ولم يزد قوله بالتحقيق لم يتعين أن يراد بالوضع المنفى الوضع بالتأويل بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ويفيد دخول الاستعارة فى المجاز نعم يخرج لو خصص الوضع بالتأويل لسكنه لاجبه لتخصيص وحيث فلا حاجة للتقييد المذكور وحاصل الجواب عن ذلك السؤال أن يقال ان السكاكى لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذى هو تعيين اللفظ بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل فقيده بالتحقيق

ليكون قرينة على المراد (قوله لو سلم تناول الوضع) أى المنفى المذكور فى التعريف وقوله للوضع بالتأويل أى بحيث يجعل الوضع من قبيل التواطىء (قوله فلا يخرج الاستعارة) أى من تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الاخير وقوله أيضا أى كما لا يخرج عند زيادة القيد الاخير أى حيث كانت غير خارجة عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للتأويل وعلى تقدير تناوله فلا حاجة لتقييد الوضع بالتحقيق لأجل دخولها فى تعريف المجاز لدخولها فيه بدون ذلك القيد (قوله فى الجملة) أى بالنظر لبعض الاوضاع وهو الوضع بالتحقيق لا باعتبار جميع الاوضاع لانها مستعملة فيما وضعت له باعتبار الوضع التأويل

ثم تقييد الوضع باصطلاح التخاطب ونحوه اذا كان لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمالها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فلا بد منه في تعريف الحقيقة أيضا ليخرج نحو هذا اللفظ منه كما سبق وقد أمله في تعريفها ليقال قوله في تعريفها من غير تأويل في الوضع أغنى عن هذا القيد فان استعمال اللفظ فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب انما يكون بتأويل في وضعه لان التأويل في الوضع يكون في الاستعارة على أحد القوانين دون سائر أقسام المجاز ولذلك قال وأما ذكر هذا القيد ليجتز به عن الاستعارة ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط كما تقدم

(قوله ادغاية ما في الباب) أي ما في هذا المقام وهذا العمل مع علمه (قوله لـكن لاجهة) أي لوجه ولا سبب وقوله لتخصيصه أي الوضع المنفي الواقع في تعريف المجاز (قوله حتى تخرج الاستعارة) أي من تعريف المجاز وهذا انفرج على تخصيصه بالوضع والتأويل أي لـكن لوجه لتخصيص الوضع في تعريف المجاز بالوضع والتأويل فتخرج الاستعارة من التعريف البتة فيحتاج للتقييد بالتحقيق لادخالها فيه بل الوجه تخصيصه بالتحقيق وحينئذ يدخل الاستعارة في التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لادخالها ليقال تخصيص الوضع بالتحقيق لوجه له أيضا بل هو تحكم كتخصيصه بالتأويل لانا نقول المرجح محل الوضع على (١٧٧) التحققي وتخصيصه بموجود وهو كون الوضع

اذا أطلق يكون حقيقة في التحققي (قوله ورد أيضا ما ذكره) أي ورد مقتضى ما ذكره السكاكي في تعريف الحقيقة والمجاز من جهة تقييد الاستعمال في تعريف المجاز باصطلاح التخاطب وعدم تقييد الاستعمال في تعريف الحقيقة بذلك القيد فان صنيعه هذا يقتضي الاحتياج لذلك القيد في تعريف المجاز وعدم الاحتياج له في تعريف الحقيقة وحاصل الرد عليه أن ما اقتضاه هذا الصنيع مردود بل ذلك القيد يحتاج إليه في التعريفين معا وذلك لان وجه الحاجة اليه في تعريف المجاز هو أنه لو لم يذكر فيه

ادغاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لـكن لاجهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (و) رد أيضا ما ذكره (بأن التقييد باصطلاح التخاطب) أو ما يؤدى معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعماله الشارع في الدعاء مجازا كذلك (لا بد منه في تعريف الحقيقة) أيضا

لا احتراز أقرب منه للاحتراز اذ لو لم وجد الخلل في التعريف فكون ما ذكره سؤال المستقل عما تقدم لم يظهر بعد وكذا كون لفظ التحقيق لا يحتاج اليه بعد تسليم الاشتراك غير مسلم وبه يعلم أن رد الجواب الثاني الى الاول ليطابق السؤال اذهو مبنى على نفي التواطىء والاشتراك واجب فتأمل منه نصفا (و) رد أيضا مقتضى صنيعه في التعريف للمجاز (بأن التقييد باصطلاح التخاطب) الذي ذكر معناه في تعريفه دون الحقيقة (لا بد منه في تعريف الحقيقة) أيضا فما اقتضاه صنيعه في التعريفين من كون القيد الذي هو اصطلاح التخاطب محتاجا اليه في تعريف المجاز حيث ذكر فيه غير محتاج اليه في تعريف الحقيقة حيث لم يذكر فيه مردود بأنه محتاج اليه في التعريفين معا وذلك لان وجه الحاجة اليه في تعريف المجاز هو أنه لو لم يذكر خرج نحو الصلاة تستعمل باصطلاح الشرع في الدعاء اذ يصدق عليها انها مستعملة فيما وضعت له في الجملة مع انها مجاز ولو لم يذكر أيضا دخل اللفظ

التأويل والاستعمال بنشأ عنه فان سميت هذا التأويل وضعافا لمشاحة في الاصطلاح وأما السؤال الثاني من أن التقييد باصطلاح التخاطب لا بد منه في حد الحقيقة فأجاب الخطيب عنه باننا اكتفى عن ذكره فيها بذكره في المجاز لكون البحث عن الحقيقة في هذا العلم غير مقصود بالذات وليس بطائل والذي يظهر في جوابه ما ذكره المصنف ولم يرضه وهو أن قوله من غير تأويل في الوضع يغني عن قوله في اصطلاح التخاطب لان اطلاق الصلاة بعرف الشرع على الدعاء وان كان استعمالا في الموضوع لسكه

(٣٣ - شروح التلخيص - رابع) لكان غير جامع لانه يخرج عنه نحو لفظ الصلاة اذا استعماله الشرعي في الدعاء فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة أي باعتبار وضع اللغويين واصطلاحهم مع انها مجاز وعند ذلك القيد تدخل في حد المجاز اذ يصدق عليها انها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له باصطلاح التخاطب وان كانت مستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح آخر مغاير لاصطلاح التخاطب ووجه الحاجة اليه في تعريف الحقيقة هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير مانع لانه لو لم يذكر ذلك القيد في التعريف دخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعماله الشرعي في الدعاء فانه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى وضعت له في الجملة مع أنه مجاز وعند ذلك القيد يخرج من حد الحقيقة لانها وان كانت مستعملة فيما وضعت له في الجملة أي باعتبار وضع اللغة الانها لم تكن مستعملة في المعنى الذي وضع له اللفظ في اصطلاح التخاطب وهو اصطلاح أهل الشرع فظهر أن قيد في اصطلاح التخاطب يحتاج الى التقييد به في التعريفين وحينئذ فما اقتضاه صنيع السكاكي من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقة مردود (قوله أو ما يؤدى معناه) أي كالذي عبر به السكاكي

(قوله ليخرج عنه نحو هذا اللفظ) أي لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في الدعاء (قوله في الجملة) أي باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح اللغويين (قوله وإن لم يكن) أي والحال أنه لم يكن مستعملاً في المعنى الذي وضع له في هذا الاصطلاح أي الشرعي وحينئذ فهو مجاز فلولاً زيادة ذلك القيد لكان تعريف الحقيقة غير مانع من دخول هذه الصورة فيه (قوله ويمكن الجواب الخ) حاصله أن السكاكي استغنى عن ذكر قيد اصطلاح التخاطب في تعريف الحقيقة لأن الحقيقة تفيد ما يفيد ذلك القيد والحقيقة مرعية عرفاً ولم تذكر في تعريف الأمور الاعتبارية وهي التي يكون مدلولها واحداً وإنما اختلفت فيه بالاعتبار ولا شك أن الحقيقة والمجاز والسكائية من ذلك القبيل فإن مدلول الثلاثة السكائية المستعملة (١٧٨) وإنما اختلفت بالاعتبار فإذا قيل المجاز هو السكائية المستعملة في غير ما وضعت له فقط كان

ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة وإن لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحقيقة

المذكور يستعمله اللغوي إذ يصدق عليه أنه استعمل في غير معناه في الجملة أي في اصطلاح الشرع مع أنه حقيقة ولو ذكر ذلك القيد لم يصدق عليها بالتقدير الأول إنما مستعملة فيما وضعت له بل فيما لم توضع له في ذلك الاصطلاح فدخلت في حد المجاز ولم يصدق عليها بالتقدير الثاني أنها استعملت في الغير إذ هي مستعملة في الموضوع في ذلك الاصطلاح وهو اللغة فلم يدخل في حد المجاز بل بقي على أصله من كونه حقيقة وإذا كان هو الموجب لذلك القيد في حد المجاز فكذلك في حد الحقيقة لأنه إذا لم يدخل في حدها ما أدخل في ذكره في حد المجاز وهو الصلاة يستعملها المتكلم باصطلاح الشرع في الدعاء وخرج عن حدها ما أخرج بذكره عن حد المجاز كالصلاة أيضاً استعمل في الدعاء باصطلاح اللغة أمادخلها على الأول مع أنها مجاز فلا أنه يصدق عليها أنها كلمة استعملت فيما وضعت له باصطلاح التخاطب الذي هو الشرعي وأما الثاني فلا أنه يصدق عليها أنها كلمة استعملت في غير ما وضعت له في الجملة فيصح دخولها في المجاز بهذا الاعتبار وخروجها عن حد الحقيقة وإذا زيد في اصطلاح التخاطب خرجت عن المجاز ودخلت في الحقيقة جزئاً لانهما فمما وضعت له في اصطلاح التخاطب الذي هو اللغة فقد تقرر بما بسط أن اصطلاح التخاطب يحتاج إلى التقييد به في التعريفين ثلاثاً يدخل باسقاطه في أحد التعريفين ما يخرج عن الآخر ويخرج عن أحدهما ما يدخل في الآخر والمطلوب عدم ذلك الدخول والخروج وينبغي أن يعلم أن هذا القيد لا يصح بعبارة السكاكي إذ لو قال في تعريف الحقيقة استعمالاً في الموضوع بالنسبة إلى نوع مجازها كان دوراً لأنه عرف المجاز بذكر الحقيقة والحقيقة بذكر المجاز وهو ظاهر ويمكن الجواب بأنه استغنى عنه في حد الحقيقة لأن الحقيقة تفيد ما يفيد والحقيقة مرعية عرفاً ولم تذكر في الأمور التي يكون مدلولها واحداً وإنما اختلفت فيه بالاعتبار فإذا عرفت ذلك الأمور في ذلك الأمر الواحد فأنما يكون نفس أحدها دون الآخر من حيث ما صدق عليه بما عرف به أحد تلك الأمور

بتأويل في الوضع وهو استعمال الصلاة في الدعاء لعلاقة بينهما وبين ذات الأركان لا يقال فكان يستغنى عن ذكرها في حد المجاز أيضاً لأن قول له ذكرها لاخراج المستعمل في غير موضوعها بالتحقيق للعلاقة فإنه صدق عليه أنه مستعمل في غير موضوع بالتحقيق لأن ما استعمل لافي وضع بالتحقيق ولا بالتأويل يصدق عليه أنه استعمل في غير وضع بالتحقيق فاما اعتراض المصنف على هذا الجواب بأن التأويل في الاستعارة دون سائر أنواع المجاز ففقه نظر فإن الذي ليس في سائر أنواع المجاز هو هذا

المراد هو الكلمة من تلك الحقيقة وهي كونها مستعملة في غير الموضوع له فقط وهي بذلك الاعتبار تختلف نفسها باعتبار آخر وإذا قيل الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له كان المراد أن الحقيقة هي الكلمة من تلك الحقيقة وهي كونها مستعملة في الموضوع له فقط وهي بذلك الاعتبار تكون غير المجاز والسكائية وإن كان الجميع شيئاً واحداً في نفسه وإذا قيل السكائية هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادة المعنى للموضوع له كان المراد أن السكائية هي الكلمة من تلك الحقيقة أي كونها مستعملة في الغير مع صحة إرادة الموضوع له وهي بهذا الاعتبار تختلف نفسها حالة كونها موصوفة بغير معنى

السكائية وإذا علمت أن قيد الحقيقة مرعية عرفاً في تعريف الأمور الاعتبارية وأن الحقيقة والمجاز من ذلك القبيل تعلم أن قول السكاكي في تعريف الحقيقة هي السكائية المستعملة فيما وضعت له مفيد للعرا من غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح التخاطب أمفاده حينئذ أنها هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث أنها وضعت له فإن قلت هـ لاكتفي بقيد الحقيقة بالنسبة للمجاز أيضاً قلت الأصل ذكر القيد وأيضاً إذا اعتبرت الحقيقة في تعريفه يصبر المعنى أن الجار السكائية المستعملة في غير ما وضعت له من حيث أنه غير ما وضعت له واسعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث أنه غير الموضوع له بل من حيث أن بينهما وبين الموضوع له نوع علاقة

مراد

(قوله مراد في تعريف الامور التي تختلف الخ) احرز بذلك عن الماهيات الحقيقية التي تختلف بالفصول وهي الامور المنبانية التي لا تتجمع في شيء واحد كالانسان والفرس فليس قيد الحيشية معتبرا في تعريفها اذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها فاذا عرفت الانسان بالحيوان الناطق والفرس بالحيوان الصاهل لم يحتج الى أن يرعى في الانسان (١٧٩) من حيث انه ناطق لاخراج الانسان الذي

هو فرس من حيث انه

صاهل ولا أن يرعى في

الفرس من حيث انه صاهل

اذلا التباس بين الصاهل

والناطق في الماصدق

(قوله والاضافات) عطف

مرادف (قوله كذلك)

أي مختلفان بالاضافة

والاعتبار (قوله لان

الكلمة الواحدة) أي كلفظ

صلاة وقوله بالنسبة الى

المعنى الواحد أي كالدعاء

وقوله قد تكون حقيقة

أي باعتبار وضع اللغة

وقوله وقد تكون مجازا أي

باعتبار وضع الشرع وكذلك

لفظ صلاة بالنسبة للذوال

الخصوص فانه حقيقة

باعتبار وضع الشرع

ومجاز باعتبار وضع اللغة

(قوله فالمراد الخ) هذا

تفريع على ما مر من أن

قيد الحيشية مراد في

تعريف الامور الاعتبارية

وأن الحقيقة والمجاز منها

أي واذا علمت ذلك فمراد

السكا كأي الحقيقة الخ

(قوله لاسيا أن تعليق

الحكم بالوصف) المراد

بالحكم الاستعمال المأخوذ

من مستعملة والمراد

بالوصف الوضع المأخوذ

مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له من حيث انها موضوع له لاسيا أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد

مثلا اللفظ الواحد يجوز أن يصدق عليه أنه مجاز وحقيقة وكناية فكونه مجازا باعتبار كونه موصوفا بما اعتبر في المجاز وهو الاستعمال في غير موضوعه الذي هو اللازم فقط وكونه حقيقة باعتبار كونه موصوفا بما اعتبر في الحقيقة وهو الاستعمال في نفس الموضوع وكونه كناية باعتبار كونه موصوفا بما اعتبر في الكناية وهو الاستعمال في غير الموضوع مع صحة ارادة الموضوع فاذا قيل المجاز الكلمة المستعملة في غير موضوعه فقط كان المراد هو تلك الكلمة من تلك الحيشية وهي كونه في غير الموضوع له فقط اذ بذلك تخالف نفسها بالاعتبار الآخر واذا قيل الحقيقة هي الكلمة المستعملة في الموضوع له فقط كان المراد أنه تلك الكلمة من تلك الحيشية أي من كونها استعمال في الموضوع له فقط اذ بذلك يكون غير المجاز والكناية وإن كان واحدا في نفسه واذا قيل الكناية هي الكلمة المستعملة في غير الموضوع له مع جواز ارادة المعنى الموضوع كان هو تلك الكلمة بعينها من تلك الحيشية أي من كونه مستعملا في غير موضوعه اذ بذلك يخالف نفسه موصوفا بمعنى غير الكناية فلي هذا يكون قوله في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مفيدا للمراد من غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح الخطاب اذ مفاده حينئذ أنها هي المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له ويؤيد ذلك تعليق الاستعمال بما يشعر بكونه علة لذلك الاستعمال لان اوضع يناسبه الاستعمال ضرورة أن اللفظ انما يوضع لمعنى يستعمل فيه فان تعليق الحكم على وصف مناسب يشعر بعليته كما اذا قلت الجواد لا ينجب السائل أي هو من حيث انه جواد لا يصف بان ينجب لان المنافي للتنجيب هو الوجود فهو العلة في نفيه وأما الورع مصدوقه بعدم مفارقة الوصف وهو كونه انسانا صحيح أن ينجب لمرض البخل فتسليم القضية انما هو باعتبار الوصف وكذا اذا قلت أطعم المسكين كان تعليق الامر بالطعام بوصف المسكين يشعر كما لا يخفى بعلمية المسكنة واذا قرر رعاية الحيشية في الامر الواحد الذي أراد بيان تلك الامور المختلفة فيه بالاعتبار وأكذلك في التعريف المذكور تعليق الاستعمال فيه على وصف يناسب كونه علة له وهو الوضع وكان المعنى ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له خرج عن الحدجز مامثل الصلاة

التأويل الخاص وهو كون الشبه فردا من جنس المشبه به أما مطلق التأويل وهو باعتبار المناسبة بين الموضوع وغيره بالعلاقة فلا بد منه ولذلك ذهب جماعة من الاصوليين الى أن المجاز بجميع أنواعه موصوع وفرله انه ذكر هذا القيد لاخراج الاستعارة يجوز أن يريد لاخراجها وغيرها من المجازات وذكر الاستعارة لانها المقصود بالكلام وأجيب عن السكا كأي بأنه ترك ذكر هذا القيد في حد الحقيقة اكتفاء بتعداد أفرادها وتقسيمها الى الحقائق اللغوية والشرعية والعرفية وأما المجاز فاما

من فوائده صحت وقوله لهذا المعنى أي المراد المشار له بقوله فالمراد الخ وهذا تايد لما ذكره من أن مراد السكا كأي ما ذكر من اعتبار الحيشية فكأنه قال ويؤيد ما ذكر من أن مراد السكا كأي أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له أنه علق الاستعمال بما يشترط كونه علة له وهو الوضع لان الوضع يناسب الاستعمال ضرورة أن اللفظ انما يوضع لمعنى يستعمل فيه وتعلق الحكم على وصف مناسب يشعر بعليته

(قوله لا يخيب سائله) هو بالرفع فاعل بحيب مخففاً أي أن سائله لا يردخائماً من غير عطية أو أنه بالنصب مفعول بخيب مشدداً أي لا يرد سائله خائباً فقد علق الحكم وهو عدم الردخائبا على الوصف وهو جواد فيشعر بأن العلة في ذلك الحكم كونه جواداً لا كونه انساناً والافهم من هذه الحيشية قديخيب سائله لمر وض البخل بعدم فارقة الوصف فتسليم القضية إنما هو باعتبار الوصف (قوله وحينئذ) أي وحين إذا كان قيد الحيشية مراداً للسكاكي في تعريف الحقيقة (قوله يخرج عن التعريف) أي عن تعريف الحقيقة (قوله بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع له) أي (١٨٠) وهي الهيئة المجتمعة من الأقوال والأفعال أي وإذا كان استعمال الصلاة

في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة له بل من حيث ان الدعاء جزء من المعنى الذي وضعت له فتكون مجازاً بقي شيء آخر وهو أن رعاية الحيشية في التعريف إحالة على أمر خفي فانه بعد تسليم انه أمر عرفي يراعى ولو لم يذكر يكون خفياً الا على الخواص أهل العرف والمطلوب في التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحيشية في الحد والا كان معيباً بالحالة المذكورة وقد يجاب بان الامر وان كان كذلك لكن الكلام مع من له دخل في العرف وأيضاً هذا نهاية ما يمكن من الاعتذار ولذا قال الشارح ويمكن الجواب ولم يقل هذا الجواب جزماً قاله البيهقي (قوله وقد يجاب) أي بجواب ثان وحاصله أن هذا القيد وهو في اصطلاح المتخاطب وان كان متروكاً في تعريف الحقيقة الا أنه

لا يخيب سائله أي من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة للاستعملة في عرف الشرع في الدعاء لان استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصطلاح المتخاطب مراد في تعريف الحقيقة لسكنا كتنفي بذكره في تعريف المجاز لسكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للمهاد أي الوضع الذي وقع به المتخاطب فلا حاجة الى هذا التقييد

تستعمل بعرف الشرع في الدعاء اذ لم تستعمل من حيث الوضع بل من حيث ان المعنى جزء الموضوع أو لازم وهو غير الموضوع له فكانت مجازاً ودخل فيها جزماً لفظها يستعمل في الدعاء باصطلاح اللغة لانها استعملت فيه من حيث الوضع فعلى هذا الاحتياج الى اصطلاح المتخاطب لان الغرض منه الذي هو اخراج وادخال مثل ما ذكر جزماً حاصل بدونه وإنما لم يكتفى في حد المجاز بالحيشية لان مقتضاه على ما ذكر في تعريفه ان الاستعمال فيه في غير الموضوع من حيث انه غير الموضوع ولم يستعمل في المقصد الاول في الغير من حيث انه غير بل من حيث انه جزءاً وأولاً كما تقدم في صدر الفن وان كان الجزء أو اللازم غيراً أيضاً لكن الحيشية التي بها وقع التخالف بينه وبين الحقيقة بالمطابقة هو كونه في جزءاً وأولاً كما تقدم في اصطلاح المتخاطب لاخراج ما ذكر بما هو أصرح وان كان يمكن الاخراج برعاية الغيرية أيضاً ولما دفع توهم أن الغيرية هي الحيشية المرعية أصالة وذلك لان الباب باب المجاز فناسبه ارتكاب ما فيه تارة كيد تحصيل المراد من التعريف ودفع توهم أن الغيرية هي الحيشية المقصودة بالذات في المجاز وقولنا ان الحيشية تراعى في الامور التي تختلف بالاعتبار في الشيء الواحد ليعتبر كونه موصوفاً بأحدهما بالاعتبار الخاص به والاختلطت فيه بسبب صدقها جميعاً فيه من حيث هو وإنما تمايزت فيه بالحيشيات فيجب رعايتها وانما قلنا احترازاً من الامور المتباينة التي لا تجتمع في الشيء الواحد فلا حاجة فيها لرعاية الحيشية اذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها فإذا عرفت الانسان بالناطق والفرس بالصاهل مثلاً لم يصحح إلى أن يراعى في الانسان من حيث انه ناطق لاخراج الانسان الذي هو فرس من حيث انه صاهل ولا أن يراعى في الفرس من حيث انه صاهل اذ لا التباس بين الصاهل والناطق في المصدوق وذلك ظاهر فان قامت رعاية الحيشية في نحو ما ذكر من التعريف إحالة على أمر خفي فانه بعد تسليم انه عرفي ولو لم يذكر يكون خفياً الا على خواص أهل العرف في الحدود والمطلوب في التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحيشية

لم يقسمه احتياج الى زيادة تدخل أقسامه وأما الاعتراض بأنه يرد عليه الغلط فأجاب الخطيب عنه بأن الغلط خرج بقوله مع قرينة عدم ارادته فان الغلط لا ينصب قرينة على عدم ارادة الوضع وفيه نظر لجواز أن يكون نصب القرينة أيضاً غلطاً بأن تكون قرينة تصرف عن الحقيقة ولا تنصرف الى ذلك المجاز كقولك مشيراً الى كتاب يأبى الأسد الراعي بالنبل نعم قد يجاب بأمرين أحدهما أن

مراد للسكاكي فهو محذوف من تعريفه الدلالة العيد المذكور في تعريف المجاز عليه (قوله لكن) جواب عما قال وفي حيثاً كتنفي بذكر القيد في أحد التعريفين لدلالته على اعتباره في الآخر فهذا عكس وذكره في تعريف الحقيقة وحذفه من تعريف المجاز لدلالته ذكره في تعريف الحقيقة على اعتباره في تعريف المجاز (قوله وبأن اللام الخ) عطف على قوله بأن قيد في اصطلاح المتخاطب مراد الخ فهو جواب ثالث وحاصله أن اللام في قوله في تعريف الحقيقة من غير تأويل في الوضع لام العهد والمعهود وهو الوضع الذي وقع بسببه المتخاطب والوضع الذي وقع بسببه المتخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المتخاطب وحينئذ فلا حاجة لزيادة قيد في اصطلاح

التخاطب في تعريف الحقيقة (قوله وفي كايهما نظر) أي في كل من الجوابين الأخيرين وهما المتأطافان نظر أما النظر في الأول فهو أن التعريف يجب أن يكون كل واحد منهما مستقلاً منقطعاً عن غيره فلا دلالة لغيره على ما حذف منه السكالك العناية فيها ببيان للماهية فلا يجوز أن يترك قيد من تعريف ويشكل في فهمه على ما في تعريف آخر وأما النظر في الثاني فمأخذه أن المجهود هو الوضع المدلول لقوله فيما وضعت له ولا شك أنه يدل على مطلق الوضع لأن الاستعمال إنما يقتصر لمطلق الوضع الذي هو أعم من الوضع الذي روعي في اصطلاح التخاطب ومن غيره فإذا كان ذلك هو المجهود وهو أعم (١٨١)

في اصطلاح التخاطب فلا يخرج به ما ذكرنا من معنى الكلام حينئذ أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة في

مطلق ما وضعت له من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق ولا شك أن الصلاة إذا استعملت في عرف الشرع في الدعاء صدق عليها أنها كلمة استعملت في مطلق ما وضعت له وهو اللغة من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق الصادق بالنعوى في الحالة الراهنة فالعهدية التي وجدت في التعريف ليس فيها عهديّة الوضع المعبر في التخاطب فلا بد من التصريح بها والا فالكلام على أصله فيبقى البحث أه يعقوب (قوله واعتراض أيضاً الخ) المعترض هو المصنف في الإيضاح فقد اعترض فيه على تعريف السكاكي للبحار بأنه غير مانع لأنه يتناول الغلط فكان على السكاكي أن يزيد بعد قوله مع قرينة مانعة عن إرادته على وجه يصح بأن تكون

وفي كايهما نظر واعتراض أيضاً على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط لأن الفرس في خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والإشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي

في الحد والوا كان معيياً بالاجمال قلت وإن كان الأمر كذلك لسكن الكلام مع من له دخل في العرف وأيضاً هذا نهاية ما يمكن من الاعتذار ولذلك قلنا يمكن الجواب ولم نقل هذا هو الجواب بجزء ما وأما الجواب بأنه أسقط اصطلاح التخاطب في أحد التعريفين إنكاراً على الآخر فهو مردود بأنه لا يشكل في التعريف على كلام مستقل عنه وكذلك الجواب بأن اللام في قوله في تعريف الحقيقة من غير تأويل في الوضع لام العهد والمجهود هو الوضع الذي وقع به التخاطب مردود أيضاً بأن المجهود هو الوضع المدلول لقوله فيما وضعت له ولا شك أنه يدل على مطلق الوضع لأن الاستعمال إنما يقتصر لمطلق الوضع الذي هو أعم من الوضع الذي روعي في اصطلاح التخاطب أو من غيره وإذا كان ذلك هو المجهود وهو أعم فلا شعار له بالأخص الذي هو الوضع المرعي في اصطلاح التخاطب فلا يخرج به ما ذكرنا من معنى الكلام حينئذ أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة في مطلق ما وضعت له من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق ولا شك أن الصلاة إذا استعملت في عرف الشرع في الدعاء صدق عليها أنها كلمة استعملت في مطلق ما وضعت له وهو اللغة من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق الصادق بالنعوى في الحالة الراهنة فالعهدية التي وجدت في التعريف ليس فيها عهديّة الوضع المعبر في التخاطب فلا بد من التصريح بها والا فالكلام على أصله لا دليل على غير أصله فيبقى البحث كما هو وقد اعترض على تعريف المجاز أيضاً بأنه يتناول الغلط إذ لو قيل خذ هذا الكتاب مشيراً إلى فرس صدق أن الكتاب استعمل في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن

السكاكي صرح في أثناء هذا البحث بأننا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه أو في غيره حتى يقول القرض الأصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه فيخرج الغلط الثاني أنه خرج بقوله كلمة فإنه ليس من كلمات العرب كما سبق بقى على المصنف والسكاكي معاً اعتراض هو أقوى من جميع ما سبق وهو أن قولهم أن قول السكاكي في الحد الحقيقة من غير تأويل احتراز عن الاستعارة فإنها مستعملة في موضوعها على أصح القولين يقتضي أنا إذا قلنا أن الاستعارة حقيقة لا يكون محترزا عنها بهذا القيد بل تكون داخلية في الحد الحقيقة وفيه نظر لأنها حينئذ تكون خارجة عن الحد الحقيقة فيكون الحد غير جامع فإن القائل أنها حقيقة لا يقطع النظر عن التأويل وأيضاً فإن مفهوم قوله أهم مستعملة في موضوعها على أحد القولين يقتضي أنها على الآخر غير مستعملة في موضوعها وليس كذلك بل هي على القولين مستعملة في موضوعها وإنما استعمالها في موضوعها على القولين بأنها حقيقة أوضح

القرينة ملاحظة لإجل إخراج ذلك وأجيب عنه بأن قوله مع قرينة على حذف مضاف أي مع نصب قرينة ولا شك أن نصب التكمال قرينة يستدعي اختياره في المنصوب والشعور به لأن النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والإرادة وذلك مفقود في الغلط لأن الغلط لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم إرادته معنى الفرس مثلاً نعم إن كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل الغلط قطعاً في تعريف المجاز * وأعلم أن الاعتراض يتناول تعريف المجاز لا غلطاً إنما يرد أن كان المراد بالغلط سبق اللسان لأن الغلط إنما أطلق الفرس على معناه قاله

* ومنها أنه قسم المجاز الى الاستعارة وغيرها

(قوله وقسم المجاز الى آخر قوله وعد التمثيل منها) القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد وعد التمثيل منها لانه محط الاعتراض عليه وما قبله كلمة تمهيد له واحترز بقوله اللغوى من القلى وبقوله الراجع الى معنى السكامة من الراجع الى حكمها كما فى قوله تعالى وجاء ربك فالاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصل فى الكلام لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز ومدار المجاز الراجع لحكم السكامة على اكتساء اللفظ حركة لاجل حذف كلاً لا بد من معناها أو لاجل اثبات كلة مستغنى عنها استغناء واضحاً كما لكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شيء (قوله التضمن للعائدة) بالنصب نعت للمجاز اللغوى بأن استعملت السكامة فى معنى غير ما وضعت له فتلك السكامة التى هى مجاز فهم منها فائدة وهى المعنى المستعملة فيه (١٨٢) واحترز بذلك عن اللفظ الدال على التقييد اذا استعمل فى اللطاف كالمرس فى فانه

(وقسم) السكاكى (المجاز اللغوى) الراجع الى معنى السكامة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بانه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة

ارادة الموضوع له وتلك القرينة هى الاشارة لغير معناه وأجيب بأن قوله مع قرينة على اسقاط للضاف أى مع نصب القرينة ولا شك أن النصب يستدعى تقدم الاختيار فى المنسوب والمشعور به وذلك مفقود نعم ان كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل اللفظ قطعاً فى تعريف المجاز فليشأ لم أشار أيضاً الى تقسيم المجاز للسكاكى تمهيداً للاعتراض عليه فقال (وقسم) السكاكى (المجاز اللغوى) الى الراجع الى حكم السكامة الى أى اعرابها كما فى واسأل القرية أى أهلها وسيأتى الى الراجع الى معناها وهو اللفظ المستعمل فى غير معناه ثم قسم الراجع الى المعنى الى قسمين أحدهما ما تضمن الفائدة والآخر ما لم يتضمنها وعنى بما لم يتضمن الفائدة اللفظ الدال على التقييد اذا أطلق على المطلق كالمرسن فانه أنف البعير يستعمل فى أنف الانسان من حيث انه مطلق أنف لامن حيث تشبيهه به فى الانبطاح مثلاً قال فان اطلاق المقيّد على المطلق لا فائدة له وفيه نظر لانه ان عنى فائدة مخصوصة كالمبالغة فى التشبيه عند اقتضاء المقام اياه كما فى الاستعارة وكاطلاق اسم الجزء على الكل حيث أريد اقامته فى مقامه للأشعار بأن لذلك الجزء خصوصية الكل وانّه لا يتم الا به كالعين يطلق مجازاً مرسلًا على الربيئة فهو مسلم ولا يفيد نفي مطلق الفائدة حتى يكون فى مقامه للأشعار بأن لذلك الجزء خصوصية الكل وانّه لا يتم الا به كالعين يطلق مجازاً مرسلًا على الربيئة فهو مسلم ولا يفيد نفي مطلق الفائدة حتى يكون قسماً لكل ما يفيد هاتين العائدتين أو غيرهما وان أريد أنه لا فائدة فيه أصلاً لمسلم فان المجاز مطلقاً لا يتخلو عن فائدة ولو كانت تلك الفائدة هى أن الدلالة على معناه كدعوى الشئ بالدليل المقيّد للثبوت فى الذهن حيث تضمن ملاحظة الاصل اذ بذلك يحصل مع القرينة والعلاقة الانتقال منه الى لازمه ثم قسم المعنوى المتضمن للفائدة وقد عرفت أنه يشمل بعض المجاز المرسل وغيره (الى الاستعارة وغيرها) حيث قال ان تضمن ذلك للمعنوى الذى فيه الفائدة المبالغة فى التشبيه كالاسد يستعمل فى الرجل الشجاع فهو استعارة وان لم يتضمنها ولكن فيه فائدة أخرى كما تقدم فى اطلاق العين على الربيئة فهو غير الاستعارة وهو بعض أقسام

ص (وقسم المجاز الى الاستعارة وغيرها الخ) ش هذا اعتراض آخر على السكاكى وهو أنه قسم المجاز الى الاستعارة وغيرها فزعم أن يكون كل استعارة مجازاً وعرف الاستعارة بأنّه ذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيًا دخول المشبه فى جنس المشبه به (وقسمها) أى الاستعارة

بمخالو عن فائدة ولو كانت تلك الفائدة هى أن دلالة على معناه كدعوى الشئ بالدليل المقيّد للثبوت فى الذهن وعرف حيث تضمن ملاحظة الاصل اذ بذلك يحصل مع القرينة والعلاقة الانتقال منه الى لازمه اه (قوله الى الاستعارة) أى الى مطلق الاستعارة أعم من التصريحية والسكنية (قوله بأنه) أى بسبب أنه أى المجاز اللغوى المتضمن لفائدة ان تضمن المبالغة فى التشبيه كالاسد يستعمل فى الرجل الشجاع فهو استعارة وان لم يتضمنها ولكن فيه فائدة أخرى كما تقدم فى اطلاق العين على الربيئة فانه يشعر بان العين الذى هو العضو المعلوم جزءه وان الشكل الذى هو الربيئة لا يتم الا به فهو غير استعارة بل هو مجاز مرسل فالجواز المرسل عنده ما تضمن فائدة غير المبالغة فى التشبيه وأما ما لم يستعمل فى المطلق فهو قسم خارج عن المجاز المرسل عنده يسميه المجاز الخالى عن الفائدة

وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتر يد الطرف الآخر مدعي ادخول المشبه في جنس المشبه به

(قوله وعرف الاستعارة) أي التي هي أحد قسمي المجاز اللغوي المتضمن للامانة (قوله بأن تذكر أحد طرفي التشبيه) لا يخفى أن أحد طرفي التشبيه في الحقيقة هو المعنى وأن الموصوف بالذكري حقيقة هو اللفظ وحينئذ فيجب أن يجعل في الكلام حذف مضاف أي بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه ولا يقال إن المراد أن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لأن هذا يقتضي أن المراد به معناه وليس كذلك بل المراد الطرف الآخر وقوله أي بالطرف المذكور أي باسم الطرف (١٨٣)

المتروك أي المتروك اسمه وحاصله أن تذكر اسم أحد طرف التشبيه وتر يد باسم ذلك الطرف المذكور الطرف الآخر المتروك اسمه وكذا يقال في قوله الآتي وعني بالمرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أي الطرف المذكور اسمه هو المشبه به ومقتضى قوله بأن تذكر الخ أن مسمى الاستعارة نفس الذكرو وهو يوافق ما صرح من أن الاستعارة نطاق على استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع قرينه ملغسة عن ارادة معناها الأصلي لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من أقسام المجاز فيكون لفظا لأن المجاز لفظ (قوله مدعي) حال من فاعل تذكر أي أن تذكر اسم أحد الطرفين وتر يد به الطرف الآخر حالة كونك مدعي ادخول المشبه في جنس ذلك المشبه به أي في حقيقةه وبذلك الدعوى صرح إطلاق اسم

(وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتر يده) أي بالطرف المذكور (الآخر) أي الطرف المتروك (مدعي ادخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحمار أسد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعي أنه من جنس الأسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه

المجاز المرسل (وعرف) السكاكي (الاستعارة) التي هي أحد قسمي ذي الفائدة باعتبار كونها مصدرا لأن معرفة المشتق منه تغني عن تعريف المشتق الذي إنما يعرف باعتباره المشتق منه فقال الاستعارة (باعتبار أنها مصدر هي) (أن تذكر أحد طرفي التشبيه) أي أن تذكر اسم أحد الطرفين (وتر يده) أي باسم ذلك الطرف المذكور الطرف (الآخر) أي المعنى الذي هو الطرف الآخر المتروك اسمه وإنما قدرنا الاسم في الطرف المذكور وفسرنا الآخر بالمعنى لأن المذكور هو اللفظ والذي يراد باللفظ هو المعنى (مدعي) أي تذكر اسم الطرف مراد به الآخر حال كونك تدعي بقرينة طالك حيث سميت المشبه باسم المشبه به أو العكس (دخول) أي تدعي دخول ذلك (المشبه في جنس) ذلك (المشبه به) وبذلك الدعوى الحالية صرح إطلاق الثاني على الأول وصح إطلاق اسم الأول على الثاني لاشتراكهما بالدعوى في جنس المسمى وبذلك يعلم أن معنى وضع المجاز مع القرينة ادعاء انسحاب حكم الوضع الأول على المشبه به لأن ثم وضما أي تعيينا حسيما زائدا على ذلك الادعاء اذ لا دليل عليه سواء قلنا إن المجاز موضوع نوعا أو شخصا لأن النوع لا بد من شخص يشعق فيه والذي حصل بالتحقيق في الشخص الذي حصل به وضع النوع هو ذلك الادعاء وقد تقدمت الإشارة إلى هذا فليتأمل ولما كان هذا الكلام يشمل ما ذا ذكر اسم المشبه به وأريد به المشبه ويشمل ما إذا ذكر اسم المشبه وأريد به المشبه به احتيج إلى مثالين فالأول هو أن تذكر اسم المشبه به وتر يده المشبه كما تقول في الحمار أسد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعي أنه من جنس الأسد فلما ادعيت دخول المشبه وهو الرجل الشجاع في جنس المشبه به وهو الأسد أثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه أي حقيقة الذي هو لفظ الأسد وقد تقدم أنك تجعل لفظ الأسد بذلك الادعاء له فردان متعارف وغيره والقرينة إنما هي لنفي التماثل لئلا يفتقد عن المستعمل فيه والا كان ذلك منافيا للأصرا على أن له تلك الحقيقة والثاني وهو أن تذكر لفظ المشبه وتر يده المشبه به كما تقول أن ثبتت الأظفار بافلان وأنت تريد بالمنية التي هي اسم المشبه معنى السبع الذي هو المشبه به ولكن لا تريد بالسبع الحقيقي بل السبع الادعائي لأنك تدعي السبعية لمعنى المنية وبهذا يعلم أن قول السكاكي أن تذكر أحد الطرفين وتر يد الآخر يعني الآخر حقيقة أو ادعاء فلما أطلقت لفظ المنية على

إلى المصريح بها المشكك عنها وعني بالمرح بها أن يكون المذكور هو المشبه به وفي العبارة توسع لأن كون المذكور هو المشبه به ليس الاستعارة بل ذلك ليكون متعلقا بالاستعارة وكذلك قوله أن تذكر ليست الاستعارة الاصطلاحية أن تذكر بل المذكور وجعل منها أن من المصريح بها تحقيقية وتخييلية

المشبه به على المشبه في المصراحة وصح إطلاق اسم المشبه على المشبه به في المسكنية لاشتراكهما في الجنس بالدعوى (قوله كما تقول الخ) لما كان قوله أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتر يده الآخر يشمل ما ذا ذكر كإسم المشبه به وأريد به المشبه كما في المصراحة ويشمل ما إذا ذكر اسم المشبه وأريد به المشبه به كما في المسكنية عنده مثل الشارح بمنالين الأول للأول والثاني للثاني (قوله فتثبت له ما يخص المشبه به) أي فلما ادعيت دخول المشبه وهو الرجل الشجاع في جنس المشبه به وهو الأسد أثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه أي اسم حقيقة الذي هو لفظ الأسد فإنه اسم لجنسه وحقيقته الذي هو الحيوان المفترس

(قوله) وكما نقول أن ثبت المنية (الخ) فأنت لم ترد بالمنية التي هي اسم المشبه معناها الحقيقي الذي هو الموت المجرد عن السبعية الادعائية بل أردت بها معنى السبع الذي هو المشبه به لكن لم ترد بها السبع الحقيقي بل السبع الادعائي وهو الموت الذي ادعيت سبعيته ولما أطلق لفظ المنية على السبع الادعائي وهو الموت المدعى له السبعية أثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار هذا حاصل كلامه وأنت خير بأن هذا لا يلائم قول المصنف وتريد به الآخر لانه لم يرد بالمنية هنا الطرف الآخر الذي هو السبع الحقيقي الآن يقال ان قول السكاكي أن تذكر أحد الطرفين (١٨٤) وتريد الآخر معناه وتريد الآخر حقيقة أو ادعاء وحاصل تقرير الاستعارة بالكناية

وكما نقول أن ثبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فثبتت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعار منه ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويسمى المشبه مستعاراً له

السبع الادعائي وهو معنى المنية المدعى لها السبعية أثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ولما أثبت لها الاظفار التي هي للسبع الحقيقي صارت مع الاظفار كالسبع معها في أنها كذلك ينبغي أن تكون لانه كذلك ينبغي أن يكون فأبرزت في الاظفار بروز المستعير في العارية كما برز الرجل الشجاع في لفظ الأسد بروز المستعير في العارية فانه يساوي صاحبها في التلبس وأما اقترنا في أصل التملك نحو هذا الكلام عند السكاكي وهو يشعر بأن الاظفار في المثال الثاني الذي هو مثال الاستعارة بالكناية هي المستعارة لانه شبهها مع المنية بالعارية وقوله أعني السكاكي ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعار منه ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويسمى المشبه أى المعنى الذي شبه بالمشبه به مستعاراً له يقتضى أن المستعار هو لفظ المشبه به سواء ذكر كما في المثال الأول أو ترك كما في المثال الثاني ويكون معنى كونه مستعاراً أنه يستحق الاستعارة اللفظية وتركه مكنياً عنها بلوازمه كما فهم عن الأفدين كما تقدم وسيأتي للسكاكي ما يخالف مقتضى الكلامين وهو أن المستعار في الاستعارة بالكناية هو لفظ المنية المعبر به عن الأسد الادعائي وهو مقتضى قوله أولاً أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الآخر وذلك لان الاستعارة فسرنا بالذكر فتعلق الذكر هو المستعار فتقرر مجموع ما ذكر أن في كلامه بالنسبة للاستعارة بالكناية خطا

وفيه توسع لان المصريح بها كلها تحقيقية وتخيلية وتحير المارة أن يقال قسم الحجاز الى الاستعارة وغيرها وعرف الاستعارة بذكر أحد طرفي التشبيه مراداً به الآخر وقسمها الى مصرح بها ومكنى عنها وعنى بالمصرح بها أن يذكر المشبه به مراداً به المشبه وقسمها الى تحقيقية وتخيلية وفسر التحقيقية بما مر أى ما كان المشبه فيه حسياً أو عقلياً وعد التمثيل منها أى من الاستعارة التحقيقية فلزم أن يكون التمثيل قسمين التحقيقية التي هي قسم من المصرح بها التي هي قسم من الاستعارة التي هي قسم من الحجاز الذي هو كلمة والكلمة مفرد فيلزم أن يكون التمثيل مفرداً ورد ذلك بأن التمثيل مستلزم للتركيب لانه مركب والتركيب منافي للأفراد فيلزم أن يكون التمثيل مفرداً ومركباً وذلك جمع بين الضدين وهو محال وأجاب الخطيب بأن المركب قد يطلق عليه كلمة فيكون مراده بالكلمة في حـد الحجاز ما هو أعم من المفرد والمركب وفيه نظر لان إطلاق الكلمة على الكلام مجاز وأيضاً فانه يستلزم أن يكون المركب موضوعاً لانه وصف الحجاز بأن له موضوعاً استعمال في غيره إلا كثر ونوع على خلافه وأجاب أيضاً بأننا لا نسلم أنه عد التمثيل من المصرح بها التحقيقية فجاز أن يكون ذكره في فصلها

في أن ثبت المنية أظفارها بـفـسـلان على مذهب السكاكي أن نقول شـبـهت المنية وهي الموت بالسبع وادعينا أنها فرد من أفرادها وأن له فردين الفرد للعلوم وهو السبع الحقيقي أعني الحيوان المفترس والفرد الادعائي وهو الموت المدعى سبعيته ثم أطلقنا لفظ المنية على السبع الادعائي ولما أطلقناه عليه أثبتنا له ما يخص السبع وهو الاظفار (قوله ويسمى) بالبناء للفاعل وفعاله ضمير عائد على السكاكي وكذا يقال فيما بعد (قوله) سواء كان هو المذكور أى كما في المثال الأول وقوله والمتروك أى كما في المثال الثاني والمراد سواء كان مذكوراً أو اسمه أو متروكاً كما علمت (قوله) ويسمى اسم المشبه به مستعاراً أى سواء كان اسم المشبه به هو المذكور كما في المثال الأول والمتروك كما في المثال الثاني ومعنى كونه مستعاراً أنه متروك

أنه يستحق الاستعارة اللفظية لكننا تركه مكنياً عنها بلوازم المشبه به هذا كلام السكاكي وهو دال على أن (وقسمها) المستعار في قولنا أظفار المنية نشبت بـفـلان هو لفظ السبع والمستعار له المنية وسيأتي له ما يخالف ذلك وهو أن المستعار في الاستعارة بالكناية هو لفظ المنية المعبر به عن الأسد الادعائي وهو مقتضى قوله أولاً أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الآخر وذلك لانه فسر الاستعارة بالذكر ومتعلق الذكر هو المستعار فعلمت ما ذكر أن في كلام السكاكي بالنسبة للاستعارة بالكناية تناقض لان كلامه في بعض المواضع يفيد أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه بالمتروك وفي بعض المواضع يفيد أنها لفظ المشبه المذكور

وقسم الاستعارة الى المصريح بها والمكنى عنها وعنصر المصريح بها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعلها ثلاثة أضرب تحقيقية وتخيلية ومحتملة للتحقيق والتخييل

(قوله) وقسمها الى المصريح بها والمكنى عنها) يستفاد منه أنها لا يجتمعان وهو كذلك من حيث المفهوم وأما من حيث الصدق في مادة فقد يجتمعان كما في قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف فقد اجتمع الاستعارتان في لباس فانه شبه ماغشى الانسان عند الجوع من أثر الضرر كالنحول والاصفرار من حيث الاشتغال باللباس واستميرله اسمه ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشع فتكون استعارة مصرحة نظرا الاول ومكنية نظر الثاني وتكون الاضافة تخيلا (١٨٥) (قوله أن يكون الطرف المذكور)

أي المذكور اسمه هو المشبه به أي وعنصر المكنى عنها أن يكون الطرف المذكور اسمه هو المشبه ولا يخفى ما في كلامه من التسامح لان كون الطرف المذكور اسمه مشبها أو مشبها به ليس هو المصريح بها أو المكنى عنها لان المصريح بها والمكنى عنها هو اللفظ لا الكون المذكور (قوله وجعل منها) أي من الاستعارة المصريح بها تحقيقية وتخيلية أي ولم يجعل مثل ذلك في المشبه ولعل ذلك أن المشبه به في التحقيقية لا يكون الاثبات في الحس أو العقل والمشبه به في التخيلية لم يكن ثابتا الا في الوهم والمكنية عند السكاكي لا يكون المشبه به فيها الا تخيلا كالسبع الادعائي في أنشبت المنية أظفارا بفلان فان المشبه عنده المنية والمشبه به السبع الادعائي وهو

(وقسمها) أي الاستعارة (الى المصريح بها والمكنى عنها وعنصر المصريح بها أن يكون) (الطرف المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أي من الاستعارة المصريح بها (تحقيقية وتخيلية) وإنما لم يقل وقسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على الجزم وهو قد ذكر قسم آخر سماه المحتملة للتحقيق والتخييل

(وقسمها) أي وقسم السكاكي الاستعارة (الى المصريح بها والمكنى عنها) أي قسمها قسمين أحدهما ما يسمى استعارة مصرحها والآخر ما يسمى مكنيا عنها وعنصر المكنى عنها أن يكون اسم الطرف المذكور هو لفظ المشبه به كما تقدم في أنشبت المنية أظفارا (وعنصر المصريح بها أن يكون الطرف أي اسم الطرف المذكور من طرفي التشبيه (هو المشبه به) أي هو اسم المشبه به ولا يخفى ما في تسمية الكون بالمصرحة والمكنى عنهما من التسامح لان المصريح به والمكنى عنه هو اللفظ لا كونه (وجعل) السكاكي (منها) أي جعل من الاستعارة المصريح بها قسمين (تحقيقية) ويأتي ذكر مافسرهما به (وتخييلية) وسيأتي أيضا مافسرهما به ولم يقل المصنف قسمها الى قسمين المشعر بأخصارها في القسمين بل عدل الى قوله جعل منها كذا وكذا المشعر ببقاء شيء آخر وراء التخيلية والتحقيقية وذلك أن السكاكي ذكر أن للاستعارة المصريح بها قسم آخر سماه المحتملة للتحقيق والتخييل فعبّر بما يشعر ببقاء شيء آخر وهو ذلك القسم ومثل ذلك المحتمل بيت زهير المتقدم وهو قوله

سحبا القلب عن سلمي وأقصر باطله * وعري أفراس الصبا ورواحله

فقد وجه فيه وجهين كما تقدم أحدهما أن يكون شبه الصبا بالجهة المقضى منها الوطر وأضر التشبيه في النفس استعارة بالسكنية فعليه تكون الأفراس والرواحل تخيلا وتكون قرينة للمكنى عنها والآخر أن يكون شبه أسباب استيفاء اللذة أو ان الصبا بالأفراس والرواحل فتكون الأفراس والرواحل تحقيقية وذكر الصبا على هذا تجريد فهذه محتملة للتحقيقية والتخييلية فتكون قسما خارجا عنهما لا يقال هي داخل في التحقيقية أو التخيلية لاننا إذا قلنا تنقسم الاستعارة النصريحية

لمشابهته لها من جهة تحقيق معنى التشبيه المتروك عقلا وذكر المشبه به فقط وأجيب أيضا بأن السكاكي لم يلتزم في التمثيل أن يكون مركبا بدليل أنه جعل منه قوله وصاعقه من نضله وعدمه والارض جميعا قبضته وأجيب أيضا بأنه عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية لاني كونه مركبا في جهات آخر تظهر بالتأمل بقى هنا بحث وهو أن الاستعارة المصريح بها قسمت الى تحقيقية وتخيلية ولم تقسم المكنية الى ذلك لما المانع من تقسيم المكنية أيضا الى تحقيقية وهو ما كان المشبه به فيها ثابتا في الحس

(٣٤ - شروح الناحيص - رابع) اللوت المدعى سبعته فلما كان المشبه به فيها عذله لا يكون الا تخيلا امتنع تقسيمها للتحقيقية والتخييلية وأما على رأي المصنف في السكنية فامتناع تقسيمها اليها ظاهر (قوله وإنما لم يقل) أي المصنف وقسمها اليها المشعر بأخصارها في القسمين بل عدل الى قوله جعل منها كذا وكذا المشعر ببقاء شيء آخر وراء التحقيقية والتخييلية لأن المتبادر الخ (قوله لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية الخ) أي من اطلاق لفظ التحقيقية واطلاق لفظ التخيلية وقوله ما يكون على الجزم أي ما يكون استعارة تحقيقية جزما وما يكون استعارة تخيلية جزما لا على سبيل الاحتمال وإنما كان المتبادر الى الفهم ما ذكر لان الاصل اطلاق اللفظ على ما يوجد فيه معناه فتكون تسميته به جزما واطلاقه على ما يحتمل أن يوجد فيه معناه فتكون التسمية به احتمالا خلاف المتبادر (قوله وهو قد ذكر) أي

وفسير التحقيقية بما مر وعد التمثيل على سبيل الاستعارة

السكاكى أى الحال أنه قد ذكر المصراحة قسما آخر (قوله كذا كرى بيت زهير) أى وهو قوله سابقا
صحا القلب عن سامى وأقصر باطله ✕ وعرى أفراس الصبا ورواحله
فقد وجه فيه وجهين كما تقدم أحدهما أن يكون شبه الصبا بالجهة المقضى منها الوطر وأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالسكنية وعليه
تكون الأفراس والرواحل تخيلا قرينة للسكنية والآخر أن يكون شبه أسباب استيفاء اللذة وأن الصبا بالأفراس والرواحل فتكون
الأفراس والرواحل تحقيقية وذكر (١٨٦) الصبا على هذا تجريد والحاصل أنه لو قال المصنف وقسمها إلى

كما ذكر فى بيت زهير (وفسير التحقيقية بما مر) أى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا
(وعدا التمثيل) على سبيل الاستعارة كما مر فى قولك أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى

إلى التحقيقية فمعناه إلى التحقيقية جزما أو احتمالا وإلى التخيلية جزما أو احتمالا لا ناقول
المتبادر من إطلاق لفظ التحقيق والتخييل ما يكون كذلك جزما لاحتمالا لأن أصل إطلاق اللفظ
وجود معناه وتسميته به جزما وإطلاقه على ما يحتمل أن يوجد فيه معناه فتكون التسمية به احتمالا
خلاف المتبادر فلماذا عدل إلى ما يقتضى أن ثم قسما آخر وهو قسم الاحتمال رعاية لاصل ما يفيد
بالتبادر إطلاق اللفظ إذ لا يفهم خلاف ذلك إلا قرينة أو نصريح فلو لم يقل ما: كرفات التنبيه على وجود
قسم زائد نعم يرد ههنا أن يقال هذا التقسيم أعنى قولنا هذه الاستعارة مجزوم بتحقيقيتها وهذه مجزوم
بتخيليتها وهذه محتملة للتخيلية والتحقيقية تقسيم فى الامثلة لأن المحتملة مثال وبيت والمجزوم مثال
كذلك وليس كلامنا فى تقسيم الامثلة إلى ما يحزم فيه بأن استعارة تحقيقية وإلى ما يحزم بأنها تخيلية
والى ما يحتمل كلامهما وإنما كلامنا فى تنوع نفس الاستعارة التصريحية وهى منهجزة فى نوعى
التخييل والتحقيق والمثال المحتمل غير خارج عن النوعين فافهم وما ينظر فيه هنا اجتماع التصريحية
والمسكنى عنها فى مثال واحد هل يمكن باعتبارين كما صرح وجود التخيلية والتحقيقية باعتبارين قيل انه
موجود فى مثال واحد كما فى قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع فان اللباس ثقل لما يلبس الانسان
من الوجع فلمعومه البدن شبه باللباس فكان استعارة تصريحية ومن حيث ان تلك الوجع فيها أذى
شبهت بشىء مريض يذوق فأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالسكنية وذكر الأذافة تخييل وعلى هذا يكون
اجتماع التصريحية بالمسكنى عنها أقوى من اجتماع التحقيقية والتخيلية لأن الحمل على احدهما ينافى الحمل
على الأخرى بخلاف التصريحية والمسكنى عنها كما فى المثال تأمله (وفسير) السكاكى الاستعارة
(التحقيقية بما مر) أى بالاستعارة التى هى لفظ المشبه ينقل للمشبه المتر وك لفظه والحال أن
معنى المستعار له متحقق حسا كرايت أسدا فى الحمام أو متحقق عقلا كوقع فى قلبى نور أضواء به أرباء
الحواس فان المنقول اليه لفظ الاسد وهو الرجل الشجاع محسوس والمنقول اليه لفظ النور وهو
العلم معقول محقق وذلك ظاهر (وعدا) السكاكى (التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية وقد تقدم
أنها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وذلك كما فى قوله أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فانه تقدم
أو العقل وتخييلية وهو ما لم يكن ثابتا فى الحس ولا العقل بل فى الوهم كذا كره بعض شراح المفتاح وقد
يجاب بأن المسكنية لا يكون المشبه به فيها إلا تخيلا لأن المشبه به هو ألفرد المدعى دخوله فى حقيقة المشبه

التحقيقية والتخيلية
لاقتضى أن السكاكى
حصرها فى القسمين
وهو لا يصح لأنه ذكر
للمصراحة قسما آخر
وهى المحتملة للتحقيقية
والتخيلية فلماذا عدل
عن قوله وقسمها إلى قسمين
وجعل منها الخ المقتضى
أن ثم قسما آخر وهو قسم
الاحتمال ولا يقال قسم الاحتمال
داخل فى التحقيقية والتخيلية
لأننا إذا قلنا المصراحة تنقسم
للتحقيقية والتخيلية
فمعناه للتحقيقية جزما
أو احتمالا وللتخيلية
جزما أو احتمالا لا ناقول
المتبادر من إطلاق لفظ
التحقيق والتخييل ما يكون
كذلك جزما لاحتمالا
كما تقدم وقد يقال ان
هذا التقسيم أعنى قولنا
هذه الاستعارة مجزوم
بتحقيقيتها وهذه الاستعارة
مجزوم بتخيليتها وهذه

(منها)

محتملة للتحقيقية والتخيلية تقسيم فى الامثلة وليس كلامنا فى تقسيم الامثلة
إلى ما يحزم بأن الاستعارة فيه تحقيقية أو تخيلية أو محتملة وإنما كلامنا فى تقسيم مفهوم الاستعارة المصراحة ولا شك أنه منهجزة فى نوعى
التحقيقية والتخيلية والمثال المحتمل غير خارج عن النوعين فتأمل (قوله أى بما يكون الخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام من المساحة لأن
الاستعارة التحقيقية ليست كون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا ولم يتقدم له هذا أصلا فكان الأولى أن يقول أى لفظ المشبه
به المنقول للمشبه المتروك لفظه المتحقق حسا أو عقلا والاول كانظ أسد المنقول للرجل الشجاع فى قولك رأيت أسدا فى الحمام
والثانى كانظ الصراط المستقيم المنقول للدين القيم معنى الأحكام الشرعية فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم (قوله وعد التمثيل) أى

منها وفيه نظر لان التمثيل على سبيل الاستعارة لا يكون الا مركبا كما سبق فكيف يكون قسما من المجاز المفرد ولو لم يقيد الاستعارة بالافراد وعرفها بالمجاز الذي اريد به ما شبه بمعناه الاصلى مبالغة في التشبيه دخل كل من التحقيقية والتمثيلية في تعريف الاستعارة

الاستعارة التمثيلية وتقدم انها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وتسمى تمثيلا مطلقا وحينئذ فلا حاجة لتقدير الشارح قوله على سبيل الاستعارة قاله في الاطول وقديقال قصدا لشارح زيادته على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله أى من التحقيقية) أى التى هى قسم من أقسام المجاز المفرد ولذا جاء الاعتراض الآتى (قوله مع القطع) أى لالتحقيقية مع الاحتمال (قوله ومن الامثلة) أى ومن أمثلة التحقيقية على القطع وهذا مقول القول (قوله التحقيقية مع القطع) صفة للاستعارة (قوله استعارة وصف احدى صورتين منزعيتين من أمور لوصف صورة أخرى) (١٨٧) فيه بحث لان المستعار

أبدا هو اللفظ الدال على الصورة الشبه بها لوصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة فان تأول ذلك بأن المراد بالوصف اللفظ بناء على أن اللفظ كوصف يكسبه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل في قوله لوصف صورة أخرى لأن المستعار له نفس المشبه لالفظه اللهم الا أن يقدر مضاف وهو بان فكأنه قال ومن الامثلة استعارة لفظ احدى صورتين منزعيتين من أمور لبيان الصورة الأخرى فتكون اللام في قوله لوصف صورة أخرى للعرض لالة لاستعارة اه فترى أو يقال المراد بالوصف الهيئة وتكون اضافته لما بعده بيانية ويجعل في الكلام مضاف محذوف والمعنى استعارة دال هيئة هى احدى هيئتين منزعيتين من عدة

(منها) أى من التحقيقية مع القطع قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منزعيتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للافراد)

أنه يستعار مجموعه لحال المتردد في أمر وقد تقدم بيان ذلك (منها) أى عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية وذلك أنه لما ذكر القسم الذى هو الاستعارة المصرح به للتحقيقية على سبيل القطع بناء على ما ذكر من أن ثمة قسما من التصريحية ليس هو على سبيل القطع قال ومن الامثلة أى معنى من أمثلة التحقيقية على سبيل القطع استعارة وصف احدى صورتين منزعيتين من أمور لوصف صورة أخرى وعنى بالوصف الاول اللفظ لانه هو المستعار وبه تتعلق الاستعارة وعنى بالوصف الثانى لبيان لان الوصف يطلق عليه وهو المناسب هنا والتقدير ومن الامثلة استعارة لفظ احدى صورتين منزعيتين من أمور لبيان صورة أخرى ومن المعلوم أن الاولى أن يقول لبيان الصورة الأخرى بالتعريف لان التنكير يوهم أن المستعار لها غير احدى الصورتين المنزعيتين والفرض أن لفظ احدهما استعير للأخرى لغيرها وذلك كما تقدم في استعارة اللفظ الدال على حالة الذى يريد الذهب فيقدم رجلا ثم يريد الرجوع فيؤخرها وذلك اللفظ هو قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى لبيان حالة المتردد بين فعل الامر وتركه ومعنى بيانها الدلالة عليها وقد تقدم أن تلك الحالة فى الطرفين انتزعت من متعدد وذلك ظاهر (ورد) عد التمثيل من الاستعارة التى هى من قسم المجاز المفرد (بأنه) أى رد ما ذكر بأن التمثيل الممدود من الاستعارة (مستلزم للتركيب) اذ التمثيل كما تقدم أن ينقل لفظ حالة تركيبية الى حالة أخرى مثلها كما فى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى واذا كان التمثيل مستلزما للتركيب (المنافى للافراد) فلا يصح عد أى التمثيل من الاستعارة كما فعل السكاكى وذلك لان الاستعارة من أقسام المجاز المفرد فهى تستلزم الافراد اذ هو وصف غير مفارق لها والتمثيل يستلزم التركيب اذ هو وصفه الذى لا يفارق فلو كانت الاستعارة تمثيلا لزم كونها موصوفة بالافراد والتركيب معا وهما متنافيان فيلزم من تنافى هذين اللازمين تنافى ملازميهما أعنى الاستعارة والتمثيل فلا يجتمعان فى شئ واحد بأن يكون استعارة وتمثيلا كما اقتضاه عد التمثيل استعارة اذ لو اجتمعا لاجتماع لازمهما المتنافيان وذلك ظاهر وأجيب عن هذا بأن السكاكى انما عد التمثيل من مطلق الاستعارة الشاملة للافردية والتركيبية به كأن النية مشبهة بالسبع الذى هو مجازى فالشبهه المنية والمشبه به الذى هو مجازى السبع الذى هو

أمور بهيئة هى الهيئة الأخرى فتأمل هذا وكان الاولى للسكاكى أن يقول لوصف الصورة الأخرى بالتعريف لان التنكير يوهم أن المستعار له غير احدى الصورتين المنزعيتين والفرض أن لفظ احدهما استعير للأخرى لغيرها كما تقدم في استعارة اللفظ الدال على حالة الذى يريد الذهب فيقدم رجلا ثم يريد الرجوع فيؤخرها وذلك اللفظ هو أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى لبيان حالة المتردد بين فعل الامر وتركه ومعنى بيانها الدلالة عليها وقد تقدم أن تلك الحالة فى الطرفين انتزعت من متعدد وذلك ظاهر (قوله وورد ذلك) أى عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية التى هى قسم من المجاز المفرد (قوله مستلزم للتركيب) أى لان التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حالة تركيبية وضع لها الى حالة أخرى (قوله المنافى للافراد) أى الذى هو لازم للاستعارة التحقيقية وذلك لان الاستعارة من أقسام المجاز المفرد فهى مستلزما للافراد اذ هو وصف غير مفارق لها كأن التركيب وصف لازم للتمثيل لا يفارقه

(قوله فلا يصح الخ) أى وإذا كان التركيب الذى هو لازم للتمثيل منافيا للأفراد اللازم للاستعارة فلا يصح الخ (قوله لان تنافى اللوازم) أى كالأفراد والتركيب وقوله يدل على تنافى المزومات أى كالتمثيل والاستعارة التحقيقية فلا يجتمعان فى شيء واحد بأن يكون استعارة تحقيقية وتمثلا فوجب أن التمثيل لا يكون استعارة تحقيقية (قوله واللازم الخ) أى والا يدل تنافى اللوازم على تنافى المزومات بأن كان يمكن اجتماع المزومات مع تنافى اللوازم لزم اجتماع اللازمين المتنافيين كالأفراد والتركيب ضرورة وجود كل لازم عند وجود مزومه واجتماع اللازمين المتنافيين كالأفراد والتركيب محال بالبداهة لأدائه لاجتماع التقيضين وهو أفراد ولا أفراد وتركيب ولا تركيب (قوله والجواب الخ) هذا شروع فى أجوبة خمسة أتى بها الشارح انصارا للسكاكى وحاصل الاول أن السكاكى عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية الشاملة للأفرادية والتركيبية ولا شك أن مطلق الاستعارة التحقيقية يكون عميلا مستلزما للتركيب ولم يعد التمثيلية من الاستعارة التحقيقية الفردية حتى يرد البحث (قوله وقسمه المجاز المفرد الخ) جواب عما يقال السكاكى قد قسم المجاز المتضمن للفائدة كما مر الى استعارة وغيرها بعد أن سماه لغويا وعرف اللغوى كما تقدم بأنه السكامة المستعملة (١٨٨) فى غير ما وضعت له فلزم أن يكون المتضمن للفائدة قسما من المفرد وإذا

فلا يصح عدده من الاستعارة التى هى من أقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى المزومات واللازم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود المزوم والجواب أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لامن الاستعارة التى هى مجاز مفرد وقسمه المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الأبيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون

لان مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية أعم من الاستعارة التى هى مجاز مفرد وإذا كان العدانما هو من مطلق الاستعارة الشاملة لما يوجد فيه التركيب فعد التمثيل منها صحيح اذا غابته أن مطلق الاستعارة تكون تمثيلا مستلزما للتركيب وهو صحيح لصحة ملاقاتها حينئذ للتركيب وانما يرد البحث لوعدها من الأفرادية فان قيل السكاكى قد قسم المجاز المتضمن للفائدة كما تقدم الى الاستعارة وغيرها بعد أن سماه لغويا واللغوى عرفه كما تقدم بأنه هو السكامة المستعملة فى غير ما وضعت له ومن المعلوم أن المتضمن للفائدة قسم حينئذ من المفرد وإذا كانت الاستعارة قسما من المتضمن وقد تقرر أن قسم الشيء أخص منه فيلزم كون الاستعارة أخص من المفرد فتكون كل استعارة مجازا مفردا حينئذ تستلزم الأفراد لكونها أخص من المفرد لان لازم الاعم لازم للأخص فيلزم من عدتها تمثيلية عدتها وهى مفردة مما يكون مركبا وهو فاسد فلا يصح دفع البحث بما ذكر قلنا يلزم من تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها وجعل الاستعارة قسما من المفرد أن تكون أخص من المفرد فتكون كل استعارة موت هذا على رأى السكاكى فى معنى الاستعارة بالكنية وأما على رأى المصنف فلا يأتى ذلك

كانت الاستعارة قسما من المتضمن لزم أن تكون مفردة لأن قسم الشيء أخص منه ولزم الاعم لازم للأخص وإذا كانت الاستعارة يلزم أن تكون مفردة فيسلم على عد التمثيل منها كون المركب مفردا وهو باطل فلا يصح دفع البحث بما ذكر من الجواب (قوله لا توجب الخ) أى بل يصح تقسيم الشيء الى ما هو فى نفسه ليس أخص من القسم بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه كما فى تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها فان

المجاز والاستعارة يجتمعان فى نحو الاسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطة المبالغة فى التشبيه وينفرد المجاز المفرد فى نحو العين تطلق على الرينة مجازا مرسلا وتنفرد الاستعارة عن المفرد فى نحو أراك تقدم جلا وتؤخر أخرى وكما فى تقسيم الأبيض الى حيوان وغيره فان الحيوان الذى قسمت اليه الأبيض بينه وبين الأبيض عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى الحيوان الأبيض وينفرد الأبيض فى العجص وينفرد الحيوان فى الزنجى واذا صح كون الاستعارة ليست أخص من المفرد بل بينهما وبينه عموم وخصوص من وجه صح تقسيمها للتمثيل وغيرها فيلزم التركيب فى التمثيل ويلزم للأفراد فى غيره فيكون صدق المجاز المفرد عليها انما هو فى الفرد الذى تجتمع معه فيه لا فيما تنفرد عنه وانما قلنا بل يصح تقسيم الشيء الى ما هو فى نفسه أى من حيث ذاته ليس أخص من القسم اشارة الى انه من حيث انه قسم لا بد أن يكون أخص لان الحيوان من حيث انه قسم انما يصدق على الحيوان الأبيض لكن الذى يخبر به عنه يجوز أن لا يكون مفهومه أخص كما فى المثال وهذا اندفع ما يقال محصل هذا الجواب الذى أشار له الشارح بقوله وقسمه الخ أن قسم الشيء قد يكون أعم منه وهذا خال عن التحقيق اذ العقلاء مطبقون على أن قسم الشيء لا بد أن يكون أخص منه والحاصل أنه ليس غرضه بقوله كقولنا الخ الاستدلال بأن قسم الشيء قد يكون أعم منه بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد للاستعارة وغيرها لا يقتضى حصر الاستعارة فى المجاز المفرد كما أن تقسيم الأبيض الى الحيوان وغيره لا يقتضى انحصار الحيوان فى الأبيض فتأمل

(قوله على أن الخ) هذا جواب ثان يمنع كون القسم الذي قسمه السكاكى للاستعارة وغيرها المجاز المفرد وحاصله لأنسلم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد حتى يقال كيف يجعل التمثيل الذي هو مركب من أقسام المفرد بل المقسم في كلامه مطلق المجاز فقسمه الى الاستعارة وغيرها ثم قسم الاستعارة الى التمثيلية وغيرها وحينئذ فالمقسم صادق بالمركب (١٨٩) الذي هو بعض الاستعارة فلا يلزم اجتماع الافراد من حيث ان المقسم مفرد والتركيب من حيث كون المقسم مركبا والدليل على أن المقسم في كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد أنه

على أن لفظ المفتاح صريح في أن المجاز الذي جعله منتقسما الى أقسام ليس هو المجاز المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة

مجازا مفردا وذلك أنه يصح تقسيم الشيء الى ما هو في نفسه ليس أخص من المقسم بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه كما اذا قسمت الأبيض الى الحيوان وغيره فان الحيوان الذي قسمت اليه الأبيض بينه وبين الأبيض عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في الحيوان الأبيض وينفرد الأبيض في نحو الجص وينفرد الحيوان في نحو الرخى فعلى هذا تقسيم المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يستلزم كون الاستعارة أخص منه بل يجوز أن تؤخذ في التقسيم على أن بينها وبينه عموم مان وجه فيجتمعان في نحو الاسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطة المبالغة في التشبيه وينفرد المجاز المفرد في نحو العين تطلق على الرينة مجازا مرسلًا وتنفرد الاستعارة عن المفرد في نحو أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فاذا صح كون الاستعارة ليست أخص من المفرد بل بينها وبينه عموم من وجه صح تقسيمها الى التمثيل وغيره فستلزم التركيب في التمثيل وتستلزم الافراد في غيره فيكون صدق المجاز المفرد عليها انما هو في المفرد التي تجتمع معه فيسه لا فيما تنفرد عنه فيه وانما قلنا لا يلزم أن يكون القسم أخص في نفسه أى من حيث ذاته اشارة الى أنه من حيث انه قسم لا بد أن يكون أخص لان الحيوان من حيث انه قسم انما يصدق على الحيوان الأبيض اسكن اللفظ الذي عبر به عنه يجوز أن لا يكون مفهومه أخص كما في المثال على أنا انما نحتاج الى هذا في دفع البحث أعني جعل الاستعارة التي انقسم المجاز اليها أعم من الاستعارة في المفرد اذا ارتبنا بأن المجاز اللغوي أراد به السكاكى المجاز المفرد المفسر بالكلمة الخ وأما ان تبين أنه أراد به مطلق المجاز فتقسيمه الى الاستعارة وغيرها ثم تقسيم الاستعارة الى التمثيلية وغيرها لا يضر لان المقسم حينئذ يصدق بالمركب الذي هو بعض من الاستعارة فلا يلزم اجتماع الافراد من حيث ان المقسم مفرد والتركيب من حيث كون المقسم مركبا وقد تبين من تقسيم السكاكى انه أراد بالمجاز ما هو أعم حيث قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف يعنى مطابق المجاز لا المعرف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة يعنى أنه نقل من معنى الى معنى آخر وراجع الى حكم الكلمة يعنى أن اعرابه جعل موضع اعراب آخر بنقصان كلمة أوز يادتها مع بقاء اللفظ على معناه كما يأتي والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة وقد تقدم تمثيله بالمقيد يطلق على المطلق ومتضمن لها والمتضمن لفائدة قسمان استعارة وغيرها استعارة فقد ذكر من جملة أقسام المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة وبالضرورة أن كلامهما ليس هو المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أما كون العقلي ليس من هذا المجاز المعرف فلا نه هو اسناد الفعل أو ما في معناه الى غير ما هو له فليس بداخل في جنس الكلمة أصلا وأما أن الراجع الى حكم الكلمة ليس من هذا المعرف فلا نه الاعراب الذي هو محل التجوز ان فلنا انه معنوى فليس داخل في جنس الكلمة قطعا وهو ظاهر وان قلنا

اجتماع الافراد من حيث ان المقسم مفرد والتركيب من حيث كون المقسم مركبا والدليل على أن المقسم في كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد أنه قال بعد تعريف المجاز الخ وأما الجواب الأول فهو بتسليم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد ومنع كون القسم أخص من المقسم مطلقا خاصله أنا نسلم أن المقسم هو المجاز المفرد لكن لا مانع من كون قسم الشيء كاستعارة - أعم منه وحيث كان الجواب الأول بالتسليم والثاني بالمنع فكان الواجب تقديم الجواب الثاني على الأول لأن الجواب بالمنع يجب تقديمه صناعة في مقام المناظرة على الجواب بالتسليم (قوله ليس هو المجاز المفرد) أى بل مطلق المجاز (قوله لانه قال بعد تعريف المجاز) أى بعد تعريف المجاز المفرد بالتعريف المذكور (قوله أن المجاز عند السلف) يعنى مطلق المجاز لا المعرف بما ذكره

أولا الذي هو المفرد (قوله راجع الى معنى الكلمة) وهو أن تنقل الكلمة عن معناها الأصلي الى غيره (قوله راجع الى حكم الكلمة) أى وهو أن تنقل الكلمة عن اعرابها الأصلية الى اعراب آخر بسبب نقصان كلمة أوز يادتها مع بقاء اللفظ على معناه كما سيجيء في الفصل الآتى (قوله خال عن الفائدة) وهو اسم المطلق المستعمل في المقيد وعكسه فهو عند السكاكى ليس بمجاز مرسل كما هو عند القوم

المتضمن للفائدة ما يعبر المركب فيكون تقسيم الاستعارة الى التمثيل المركب وغيرها لا ينافيه (قوله فيجب أن يرد الخ) تفريع على ما لم ينضم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أى وظاهر أن المجاز العقلي والراجع لحكم السكامة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور واذوجب كون المراد بالمقسم أعم من السكامة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظاً أو غيره كلاً وغيرها ويجب أن يراد بالراجع لمعنى السكامة (١٩١) أعم من المفرد والمركب ليصح

حصر المجاز بالمعنى الاعم في القسمين العقلي واللغوي اذ لو أريد بالراجع لمعنى السكامة المفرد فقط كان حصر المجاز في القسمين المذكورين باطلاً لأن اللغوي حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى السكامة اذا كان مركباً فيقسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوي الراجع لمعنى السكامة المركب (قوله وأجب) أى عن هذا البحث الذى أورده المصنف على السكاكى (قوله أن المراد بالسكامة) أى الواقعة في تعريف المجاز وقوله اللفظ أى وحيث أريد بالسكامة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم وحينئذ سقط الاعتراض (قوله نحو كلمة الله) أى من قوله تعالى وكلمة الله هى العليا فان المراد بكلمته تعالى كلامه لان قوله هى العليا أى في البلاغة والبلاغة لا تكون في السكامة بل في الكلام قاله يس وردها الجواب بأن اطلاق السكامة على اللفظ من اطلاق الاخص

فيجب أن يرد بالراجع الى معنى السكامة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين وأجب بوجوده آخر الاول أن المراد بالسكامة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله الثانى أننا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة

على أصله من الاستيفاء فيلزم أن يراد بالمجاز المتضمن للفائدة ما يعبر المركب فيكون تقسيم الاستعارة الى التمثيل المركب وغيرها لا ينافيه فافهم والله الموفق بمنه وكرمه وقد أجب عن هذا البحث بأجوبة أخرى أحدها أن المراد بالسكامة في تعريف المجاز اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو وكلمة الله هى العليا أى كلامه واذا أريد اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم ورد بأن اطلاق السكامة على اللفظ من اطلاق الاخص في عرف العربية على الاعم وهو مجاز يحتاج الى قرينة ولا قرينة ثانها اما لان سلم أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيل فحينما صح ذلك التشبيه صحت الاستعارة التمثيلية لا ببناءها عليه اذ لا يمنع من الاستعارة فيما صح التشبيه الا النعوض وكونها في ذلك التشبيه كالانفاذ والاصل عدم ذلك في كل فرد من أفراد التشبيه واذا صحت الاستعارة المذكورة فيما صح فيه التشبيه المذكور بناء على الاصل والتشبيه يجوز أن يكون طرفاه مفردين كما تقدم في تشبيه التراب بالنعقود وكفى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً لان المثل لفظ مفرد وقد شبه بالمثل وهو مفرد فيصح في نحو ذلك مما كان طرفاه مفردين والتشبيه فيه تمثيل أن ينقل لفظ المشبه به الى المشبه فيه فيكون استعارة تمثيلية يكون تشبيهها تمثيلاً وقد تقدم أن الاستعارة التمثيلية هى ما يكون تشبيهها تمثيلاً فعلى هذا يصح عد الاستعارة تمثيلاً مع افرادها اذ لا تستلزم التركيب حينئذ ورد بأن غايته أن الاستعارة لا تستلزم أبداً التمثيل المركب لصحة أن تكون تمثيلاً مفرداً كما لا يصح انفاذاً أن تكون تمثيلاً مركباً وظاهر التقسيم أن كل تمثيل من أقسام المجاز للمفرد ولا يصح ذلك في المركب فيصحت التقسيم على ظاهره وذلك كاف في البحث وحمله على تمثيل المفرد حمل على نادر يحتاج الى قرينة اذ الاكثر في التمثيل التركيب نعم يصح هذا الجواب دفعا لكلام المصنف لانه عند التواخذة فظاهره يقتضى أن التمثيل لا ينفك عن التركيب لقوله مستلزم للتركيب والجواب يقتضى انفكاكه عنه وأما قلنا لانه عند التواخذة فظاهره اشارة الى أنه يمكن حمله على غير الظاهر بأن يحمل على معنى أنه قد يستلزم التركيب المنافى للأفراد فاذا حمل على ذلك لم يدفع بما ذكر بل يبقى البحث كما هو وهذا كما اذا سلم أن مجاز التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائماً وسلم أن ذلك التشبيه يجرى في المفردين وأما ان ادعى أن مجاز التمثيل أخص من التشبيه المذكور وأنها لا يجريان معاً في المفردين فلا يصح هذا الجواب أصلاً وكونهما لا يجريان في المفردين هو الذى نسب الى المحققين وعليه فما تقدم مما قرر به تشبيه التمثيل وأنه يجرى في التراب مع النعقود ضعيف قيل ولم ينقل عن أحدهم المحققين أنه تشبيه تمثيل أم قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً فثبت اتفاق على أنه تشبيه تمثيل يحمل على أن القضيةين المخصوصتين المشتملتين على أشياء متعددة اعتبرت ههنا طرفين فشبها أحدهما بالآخرى ولا يضر في التركيب صحة التعبير عن ذلك بمفرد لان

على الاعم وهو مجاز يحتاج الى قرينة ولا قرينة هنا تدل عليه والتعاريف يجب صونها عن المجازات الخالصة عن القرينة المعينة على أن التنظير بكلمة الله لا يناسب لان المراد منها الكلام لا اللفظ الشامل للمفرد والمركب فالتنظير بها يقتضى تخصيصها في التعريف بالمركب وقد يقال ان التنظير بها من حيث ان السكامة لم يرد بها في كل من الآيات والتعريف بمعناها الحقيقي وهو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى تأمل (قوله أن التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية لا تستلزم التركيب لان الدعوة المنعزعة من منعدها لا تستلزم

(قوله وغير استعارة) أى وهو المجاز المرسل (قوله وظاهر الخ) هذان تنمة الدليل الذى استدله على أن المقسم فى كلام السكاكى مطابق المجاز لخصوص المجاز المفرد المشار له بقوله لأنه قال الخ وحاصل كلامه أن السكاكى قد جعل من جملة أقسام المجاز المجاز العقلى والراجع إلى حكم الكلمة وبالضرورة أن كلا منهما خارج عن المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أما كون العقلى خارجا عنه فلا أنه هو اسناد الفعل أو ما فى معناه إلى غير ما هو له فليس داخلا فى جنس الكلمة وأما كون الراجع إلى حكم الكلمة ليس داخلا فى ذلك المعرف بما ذكر فلا أن الاعراب الذى هو محل التجوز سواء قلنا أنه معنوى أو لفظى غير داخل فى جنس الكلمة قطعا أما على القول بأنه معنوى فظاهر وأما على القول بأنه لفظى فلا أن المراد باللفظ في تعريف الكلمة وهو لفظ وضع لمعنى مفرد اللفظ المستقل لا ما لا تحقق له الابتهاق لفظ آخر كهذا وإذا كان هذان القسمان أعنى المجاز العقلى والراجع إلى حكم الكلمة ليسا داخلين فى المجاز المعرف بالكلمة الخ وقد أدخلهما السكاكى فى أقسام المجاز وجب أن يريد بالمجاز المقسم أهم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيره (١٩٠) لأجل صحة حصر المجاز فى القسمين العقلى واللغوى وحيث كان المراد بالمجاز للمقسم

وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلى والراجع إلى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور

أنه لفظى فلا يصدق عليه لفظ الكلمة أيضا لأن المراد بالكلمة ما يستقل والاعراب لا يستقل ولوقيل أنه لفظى وإذا كان هذان القسمان أعنى الراجع إلى حكم الكلمة والعقل ليسا داخلين فى المجاز المعرف بالكلمة الخ وقد أدخلهما السكاكى فى تقسيم المجاز وجب أن يراد بالمجاز ما هو أعم من المفرد المعرف بما ذكر إذ لو أراد بالمعرف لزم إدخال أقسام فى الشيء وليست منه جميعا وإذا أريد مطلق المجاز فالجاءى على أصل التقسيم والذى يحمل عليه التقسيم متى أمكن استيفاء جميع الأقسام بالعموم أو بالخصوص ومن جملة أقسام المجاز المركب الذى يناسب إدخاله فيه هو القسم المتضمن للفائدة كما لا يخفى لأن المركب فيه فائدة للمبالغة فى التشبيه فيجب أن يراد بالمجاز المتضمن للفائدة ما هو أعم من المركب لاستيفاء أقسام مطلق المجاز حيث أريد إجراء التقسيم على أصله الممكن إذ لا وجه للعدول عنه ولا يضر فى ذلك تعريف المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لأن التعريف قصد به ما ينصرف له اللفظ عند الإطلاق كثيرا والافعال المجاز اللغوى لنا أن نطقه على ما يعم الحكيمى والافرادى والتركيبي والاسنادى لأن ذلك كله مجاز وأصله اللغة إذ فيها اعتبار العقل المحض وإذا تقرر ما ذكر لم يرد البحث لأن المجاز المتضمن للفائدة لا يستوفى أقسامه والاستيفاء مطلوب فى أصل التقسيم إذا قسم إلى مطلق الاستعارة الشاملة للأفرادية والتركيبية إلى الاستعارة الخاصة بالمفرد حتى يرد البحث إذ لو لم يرد مطلق الاستعارة اختل التقسيم إذ هى قسمة الأخص إلى معنى وغيره وهو فاسد مع أن أصل التقسيم يأتى بالتخصيص فتحصل من هذا أن الجواب بأحد أمرين إما أن يلتزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائدة الراجع إلى معنى الكلمة هو المجاز المفرد فتجعل الاستعارة مرادها مطلق بناء على أنه قد يعبر عن قسم الشيء بما يكون بينه وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول ونجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح فيجعل التقسيم

مطلق مجاز وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمة أعم من المفرد والمركب لا المفرد فقط والا كان المحصر فى القسمين المذكورين باطلا لأن اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة إذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعنى الكلمة المركب اه تقرر شيخنا العدوى وهو مأخوذ من سم وقال عبد الحكيم وتفصيل هذا أن السكاكى قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذى تجاوز عن موضعه الأصلى سواء كان معنى أو اعرابا أو نسبة ليدخل فيه

فيجب

المجاز العقلى والمجاز الراجع إلى حكم الكلمة ويكون المراد باللغوى ما ليس بعقل أى أنه المجاز الذى له

اختصاص بكانه الأصلى بحكم الوضع سواء كان فى معنى اللفظ أو فى حكمه بخلاف العقلى فإن اختصاصه بموضعه الأصلى بحكم العقل كافى المفتاح واللغوى بهذا المعنى قسمان راجع إلى معنى الكلمة أى إلى معنى اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح المحصر بينه وبين الراجع إلى حكم الكلمة والراجع إلى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة فكل من الاستعارة وغير الاستعارة قسم من المجاز الراجع إلى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون المجاز المركب قسما من المجاز المفرد انتهى كلامه وتحصل من كلام الشارح أن الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى بأحد أمرين إما أن يلتزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائدة الراجع إلى معنى الكلمة هو المجاز المفرد فتجعل الاستعارة التى جعلت قسما من المجاز المفرد مرادها مطلق الاستعارة الشاملة للأفرادية والتركيبية بناء على أنه قد يعبر عن قسم الشيء بما يكون بينه وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول أو نجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح فتجعل التقسيم على أصله من الاستيفاء للأقسام فيلزم أن يراد بالمجاز

ينتزع منه ولا تمنع الدلالة عليها بلفظ مركب فيجوز أن يبرعن الصورة المنتزعة بلفظ مفرد مثل المثل (قوله مبنية على التشبيه التمثيلي) أى وهو ما كان وجهه منتزعا من متعدد حيثما صح ذلك التشبيه تحت الاستعارة التمثيلية لا بمنافا عليه لانه اذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبهه صار استعارة تمثيلية مفردة (قوله وهو) أى التشبيه التمثيلي فديكون طرفاه مفردين أى فكذلك الاستعارة المبنية عليه (قوله كما في قوله تعالى) أى كالتشبيه في قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فالمثل بمعنى الصفة لفظ مفرد وقشبه حالة الكفار بحالة من استوقد النار أى وكتشبيهه الثريا بعنقود الملاحية في قول الشاعر :

وقد لاج في الصبح الثريا كاترى * كعنقود ملاحية حين نورا

واذا صحت الاستعارة التمثيلية فيما يصح فيه التشبيه المذكور والتشبيه المذكور يجوز أن يكون طرفاه مفردين فيجوز أن ينقل لفظ المشبه المفرد الى المشبه بعد حذف لفظه فيكون لفظ المشبهه استعارة تمثيلية فصح عد الاستعارة التمثيلية من أقسام المجاز المفرد واندفع الاعتراض على السكاكى ورد هذا الجواب بأمر منها وان كان مبطلا لسكلام المعترض وهو المصنف القائل باستلزام التركيب للتمثيل لكنه لا ينفع السكاكى المحجوب عنه لأنه مثل للتمثيل بمركب وهو أنى أراك تقدم رجلا الخ اسكونه برى اشتراط التركيب في التمثيل ومنه أن هذا الجواب مبنى على أن مجاز التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائما وأن ذلك التشبيه يجرى في المفردين والذى نسب للحقوقيين أن كلام من مجاز التمثيل وتشبيه التمثيل لا يجرى ان في المفردين أصلا وعليه فماتقدم من أن تشبيه الثريا بالعنقود من تشبيه التمثيل فهو خلاف التحقيق ولا ترد الآية المذكورة لاحتمال أن المراد بالمثل الهيئة واعلم أن الخلاف في كون التمثيل يستلزم التركيب أولا يستلزمه حاصل بين الشارح والعلامة (١٩٢) السيد أيضا فذهب الشارح في حاشية الكشف الى عدم الاستلزام وأنه أى التمثيل

قد يكون تبعية كما في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم قال صاحب الكشف تمثيل لخالهم من تلبسهم بالهداية فقال الشارح في حاشيته يريد أنه استعارة تمثيلية ورد السيد بأن التبعية لا تكون الا في المفردات ضرورة انها لا تكون الا معنى الفعل

مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الآية مناط التركيب في الطرفين والوجه هو اعتبار أشياء ليست بأجزاء لكنها ضمت وتلاصقت حتى صارت كالأجزاء وهو موجود فيما ذكر وعليه يكون المثل ليس أحد الطرفين في الحقيقة وإنما دخلت أداة التشبيه عليه توسعا من حيث انه يصدق على الهيئة وان كان مفهومه محالفا وفائدة التعبير به الاشعار بالتركيب وان المعترض هو الهيئة المتضامة لانه بنفسه أعنى المثل لا يصح فيه التشبيه من حيث المفهوم كما لا يخفى اذ لا معنى لقولنا مثلهم كمثل المثل فلم أن الطرفين هما الهيئتان المعترتان في أشياء عديدة مخصوصة اذ لو اولى أداة التشبيه لفظا آخر فرما توهم أنه هو المشبه به والمشبه بخلاف المثل فهو من حيث ذاته ومفهومه لا يصلح لذلك فأهأ أن المقصود الهيئة والاصل في الهيئة المشبه بها أن ينقل

ومتعلق معنى الحرف والتمثيلية لا تكون الا في المركب فيبينها تناف وأجاب الشارح بأننا لانسلم أن الاستعارة التمثيلية لا تكون الثالث الامر كله بمدارها على كون وجهه المشبه منتزعا من متعدد ورد السيد بأن وجهه المشبه منتزع من الطرفين واذا كان كذلك فلا بد فيها من التعدد وأجاب الشارح بأنه بعد انتزاع وجهه منها لا مانع من اعتبار التضام والتلاصق حتى تصير جميع الاشياء كالشيء الواحد ورده السيد بأن هذا بعيد من تقرير القوم في الاستعارة التبعية من أن معنى الحرف لا بد أن يكون جزئيا وتعتبر الاستعارة فيه بعد اعتبارها في المطلقات والشيء الجزئى لا ينتزع من متعدد والالزم التنافى لان الجزئى مفرد يوجد دفعة والمنتزع يوجد شيئا بعد شيء وقال العلامة عبد الحكيم والحق أن هذا تحامل من السيد على الشارح والزام بما لا يلزم اذ معنى الحرف نسبة جزئية وهي لا تعقل الا بين متعدد أعنى المنسوب والمنسوب اليه فماتدخلان في الموضوع له معنى الحرف فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد على أن لو سلمنا ذلك فيؤخذ منه التعدد بطريق الزوم وان كان مفردا في حد ذاته فتأمل وذكر العلامة العيقوبى أن قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم يحتمل ثلاثة أوجه من التجوز فان قدر تشبيه الهدى بمركوب يوصل للمقصود تشبيها مضمرا في النفس وأتى معه بلازمه الدالة عليه وهو لفظ على كان ذلك التجوز من باب الاستعارة بالسكناية وان قدر تشبيه تسكهم بالهدى وأخذهم به بعلموا كب مركوبا له والتصاق به ثم اسمعمت فيه على التى هي من حروف الجر تبعاً لذلك التشبيه كان ذلك التجوز من باب الاستعارة التبعية وان قدر أن فيه تشبيه مجموع هيئة المهتدى والهدى وتسكبه به هيئة راكب ومركوب فنقل لفظ احدى الهيئتين لاخرى كان من التمثيل وكان الاصل أن ينقل مجموع ألفاظ الهيئة المشبه بها كما أن يقال في غير القرآن أولئك على مركوبهم الموصول للمقصود أو نحو ذلك لكن استعنى عن تلك الالفاظ بل لانه انابى عن راكب ومركوب وتقدير تلك الالفاظ لافى نظام الكلام بل فى المعنى انتهى

(قوله الثالث أن إضافة الخ) المراد بالاضافة اللغوية فقوله واقتراها عطف تفسير وحاصله أن التمثيل فيه استعارة مركب وانما فيه استعارة مفردة وكلمة واحدة وحيث لا تنافي بين الاستعارة التي (١٩٣) هي قسم من الحجاز المسمى بالكلمة

وبين التمثيل لان التمثيل كلمة على هذا أيضا فقولهم أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى المستعار هو التقديم والمستعار له هو التردد والتقديم كلمة واحدة وأما إضافته من جهة المعنى الى الرجل واقترا تلك الرجل بكونها تؤخر مرة أخرى فلا يخرجها عن تسميته كلمة فان اللفظ المقيد لا يخرج بتقييده عن تسميته الاصلية وأصل هذا الكلام التردد كتقديم الرجل مع تأخيرها ثم استعيرت هذه الكلمة المفيدة للتردد وأخذ منها الفعل تبعاً وهذا الجواب مردود لافطع بأن مجموع اللفظ المركب هو المنقول عن الحالة التركيبية الى حالة أخرى مثلها من غير أن يكون لبعض المفردات اعتبار في الاستعارة دون بعض وحيث لا يخرج بتقييده قولنا تقدم رجلاً وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الاصل والحجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصل اعني صورة تردده من يقوم اليذهب فتارة يريدها فتيقظ رجلاً وتارة لا يريدها فيؤخذ

الثالث أن إضافة الكلمة الى شيء أو تقييدها واقتراها بالف شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمة فلا استعارة في مثل أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وفي الشكل نظر أو رده في الشرح

لفظها التركيبي جميعاً الى الشبهة وقد يستغنى ببعض ألفاظ تلك الهيئة لكونه أخص دلالة من غيره وذلك كما في قوله تعالى على هدى من ربهم فان فيه ثلاثة أوجه من التجوز الاول أن يقدر أن فيه تشبيه الهدى بمركوب يوصل الى المقصود فأضمر التشبيه بالنفس وأتى معه بلازمه مما يدل على الركوب وهو لفظ على وهذا الوجه يصير ما في التركيب من التجوز من باب الاستعارة بالسكناء والثاني أن يقدر أن فيه تشبيه تمسكهم بالهدى وأخذهم به بعلاً أو كعب مركوباً والتصاق به ثم استعملت فيه على التي هي من حروف الجر تبعاً لذلك التشبيه وعلى هذا تكون الاستعارة فيه تبعية في الحرف والثالث أن يقدر أن فيه تشبيه مجموع هيئة المهيتمى والهدى وتمسكه به بهيمة راكب ومركوب ومركوب فنقل لفظ احدى الهيئتين الى الأخرى فيكون من التمثيل وكان الاصل أن ينقل مجموع ألفاظ الهيئة المشبه بها كأن يقال في غير القرآن مثلاً أولئك على مركوبهم الموصول الى المقصود أو نحو ذلك لكن استغنى عن تلك الالفاظ بعلى لأنها منبهة عن راكب ومركوب وتقدير تلك الالفاظ لا في نظم اللفظ بل في المعنى كما تقدم نظيره في التشبيه وهو أنه يجوز حذف الشبه لا في نظم اللفظ كما في قوله تعالى وما يستوى البحران فان التقدير لا مؤمن كالبحر العذب والكافر كالبحر المر ولا يوجد في نظم التركيب إمكان هذا التقدير والفرق بين هذا التشبيه وبين الاستعارة اذ يخالف النظم فيها عن التشبيه أيضاً أن التشبيه لا يصح جعل المشبه مكانه اذ لا يصح هناك أن يجعل مكان البحرين المؤمن والكافر بدليل قوله تعالى ومن كل تأكلون لحاظاً الى آخر الآية الابتساف بنافي البلاغة بخلاف الاستعارة واذا تحقق على ما ذكر أن التمثيل يستلزم التركيب دائماً لم تتخيل لهذا الجواب صحة أصلاً والثالث أن لا نسلم أن التمثيل فيه استعارة مركب وانما فيه استعارة مفردة وكلمة واحدة وقولهم أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى المستعار فيه هو التقديم والمستعار له هو التردد والتقديم كلمة واحدة فلا تنافي بين الاستعارة التي هي قسم من الحجاز المسمى بالكلمة وبين كونه تمثيلاً لان التمثيل كلمة على هذا أيضاً وأما إضافة هذا التقديم من جهة المعنى الى الرجل واقترا ما أضيف له بكون الرجل يؤخر مرة أخرى وإلف تلك الكلمة بما اقتربت به أي موافقتها ومقارنتها بما ذكر لا يخرجها عن تسميتها كلمة فان اللفظ المقيد لا يخرج بتقييده عن تسميته الاصلية فأصل التسمية أن التردد كتقديم الرجل مع تأخيرها ثم استعيرت هذه الكلمة المفيدة للتردد وأخذ منها الفعل تبعاً ورد هذا بأن فيه سد باب التمثيل الذي هو استعارة مركب لعدم موافقه بهذا الاعتبار الى استعارة المفرد وكيف يصح هذا ومواقع كلام العرب في الاستعارة وترا كيب البلاغة فيها دالة بالاستقراء كما فهمه من له ذوق في الفن وهو صحيح النقل عن البلاغة فيه على أن مجموع اللفظ المركب هو المنقول عن الحالة التركيبية الى حالة أخرى مثلها من غير أن يكون لبعض المفردات اعتبار في الاستعارة دون بعض وهذا ما لا يخفى وهو المسمى بالتمثيل فقد تبين أن جميع الوجوه مردودة وهذه الردود هي المذكورة في المطول وأوردناها مع زيادة بيان وإضافة ما يحتاج اليه والله الموفق بمنه وكرمه ثم أشار الى ما ذكر السكاكي في الاستعارة التخيلية

(٢٥ - شروح التلخيص - رابع) تلك الرجل مرة أخرى وهذا ظاهر عند من لم يعرفه بلم البيان بقى شيء آخر وهو أن

الجواب الثالث بتسليم أن الكلمة الواقعة في التعريف باقية على حقيقتها والجواب الاول من هذه الثلاثة الأخيرة يمنع ذلك فكان الاداء تقديم هذا الثالث على الاول كما هو عادة النظر (قوله وفي الشكل) أي وفي كل من الاجوبة الثلاثة الأخيرة

ومنها أنه فسر التخيلية بما استعمل في صورة وهمية محضة قدرت بمشابهة لصورة محقة هي معناه كلفظ الاظفار في قول الهذلي فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال على ما تقدم أخذ الوهم في تصويرها بصورته

(قوله بما لا تحقق لمعناه) (١٩٤) أي بلفظ لا تحقق للمعنى منه عند التجوز لا في الحس لعدم ادراكه

(وفسر) أي السكاكي الاستعارة (التخيلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) أي معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها شيء من التحقق العلى أو الحسى (كلفظ الاظفار في قول الهذلي) وإذا المنية أنشبت أظفارها * ألفت كل تيممة لا تنفع (فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها) أي المنية (بصورته) أي السبع

باحدى الحواس الخمس الظاهرة ولا في العقل لعدم ثبوته في نفس الامر ولما كان لا لا تحقق له حسا ولا عقلا شاملا لما لا تحقق له في الوهم أيضا أضرب عن ذلك بقوله بل هو الخ (قوله صورة وهمية) أي اخترعتها المتخيلة بأعمال الوهم أياها لان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة وإذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له بأعمال الوهم أياها سمي استعارة تخيلية كذا في الاطول (قوله محضة) أي خالصة من التحقق الحسى والعقلى فقوله لا يشوبها الخ تفسير لقوله محضة ونص كلامه في المفتاح المراد بالتخيلية أن يكون المشبه المتروك شائبا وهميا محضا لا تحقق له الا في مجرد الوهم وهذا بخلاف اعتبار السلف فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم النبوت

تمهيدا للاعتراض عليه بما فسر به فقال (وفسر) أي السكاكي الاستعارة (التخيلية) التي تقدم هي أن تذكر لوازم المشبه به مضافة للمشبه لندل على أنك أضمرت تشبيهه في النفس (بسا) أي فسر بها بأنها لفظ نقل معنى (لا تحقق لمعناه) أي لا يثبت لذلك المعنى الذي نقل اليه اللفظ المسمى بالتخييل (حسا) أي ليس بمعنى محسوس كعنى لفظ الاسد اذا نقل للرجل الشجاع (ولا عقلا) اذ ليس ذلك المعنى بأمر متحقق عقلا كعنى لفظ النور ينقل للعلم فإنه ثابت في نفس الامر بالعقل ولم يحس (بل هو) أي بل ذلك المعنى الذي نقل اليه لفظ التخيل (صورة وهمية محضة) أي معنى صورته الوهم وفرض ثبوته فرضا وهميا محضا أي خالصا للفرضية لا تتفاته في نفس الامر بمعنى الخالص أنه لا يشوب ذلك المعنى شيء من الثبوت بالحس أو العقل الذي يثبت الاشياء على وجه الصحة في نفس الامر بل تلك الصورة وثبوتها أمر متوهم متوهم محضا في كونه باطلا في نفس الامر وخالص النسبة الى الوهم الذي يثبت ما لا يثبت له وتلك الاستعارة التخيلية التي فسرنا بما لا تحقق لمعناه (كلفظ الاظفار) المنقول لما يشبه الاظفار من صورة وهمية محضة (في قول الهذلي)

وإذا المنية أنشبت أظفارها * ألفت كل تيممة لا تنفع ثم أشار الى منشأ ثبوت تلك الصور بالوهم وكيفية ذلك التصوير بالوهم بقوله (فإنه) أي السبب في اثبات تلك الصور الوهمية أذن الهذلي (لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال) أي أخذ النفوس وأهلاكمها بالقهر والغلبة انعم بذلك التشبيه ارتباط بين الموت والسبع في ذلك الاغتيال فانتقلت النفوس من الشعور بالاغتيال الى ملزوماته التي يهايتحقق والى الصورة المعهودة لتلك الملامات فلاجل ذلك الارتباط الموجب لان ينقل ويثبت لأحد المربطين ما ثبت للآخر (أخذ الوهم) الذي من شأنه فرض المستحيلات وتقدير الاباطيل (في تصويرها) أي طفق الوهم بصور المنية (بصورته) ص (وفسر التخيلية الخ) ش هذا اعتراض ثالث وهو أن السكاكي فسر الاستعارة التخيلية بما لا تحقق لمعناه أي المراد منه وهو للمشبه اذ لا يكون للمشبه تحقق في الحس ولا في العقل وبعبارة المصنف حسا وعقلا وبلغنى أن يقول حسا ولا عقلا ليسكون نعتا لكل منهما لا لمعناها بل هو أي المشبه به صورة وهمية محضة كلفظ الاظفار في قول الهذلي * وإذا المنية أنشبت أظفارها * فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورته واخترع لوازمه للمنية من

لأنه فهاك اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما اعتبره فإنه أمر وهمي محض لا تحقق له باستتار ذاته (قوله فإنه) أي الهذلي (قوله في الاغتيال) أي أخذ النفوس وأهلاكمها بالقهر والغلبة (قوله أخذ الوهم) أي شرع الوهم الذي من شأنه فرض المستحيلات وتقدير الاباطيل بأعمال المتخيلة في تصويرها بصورته لان ذلك مقتضى المشابهة والارتباط ولو لم يكن صحيحا في نفس الامر والمراد بالوهم القوة الواهية

واختراع مشتل ما يلائم صورته و يتم شكله لها من الهيئات والجوارح وعلى خصوص ما يكون قوام اغتياله للنفس به فاخترع للنسبة صورة مشابهة لصورة الاظفار المحققة فأطلق عليها اسما وفيه نظر لان تفسير التخيلية بما ذكره بعيد

(قوله واخترع) عطف على تصوير أى وفي اختراع لوازم لها مثل لوازمه كالاظفار (قوله وعلى الخصوص) على معنى الباء وهو متعلق بكون بعده وما يكون عطف على لوازم عطف تفسير وقوله به مؤخره من تقديم أى أخذ الوهم فى اختراع لوازمه أى فى اختراع ما يكون به قوام أى حصول اغتيال السبع للنفس بالخصوص وأشار بهذا الى أنه ليس المراد مطلق (١٩٥) اللوازم لان السبع لوازم كثيرة

كعدم النطق لكن ليست مرادة بل المراد لوازم خاصة يكون بها قوام وجه الشبه فان قلت جعله قوام الاغتيال بالاظفار ينافى ما سبق للشارح من أن الاظفار بها كمال الاغتيال لا قوامه لان الاغتيال قد يكون بالناب بخلاف اللسان فان به قوام الدلالة فى التكلم قلت فى الكلام حذف مضاف والاصل وما يكون به كمال قوام اغتيال السبع للنفس على الخصوص فلا منافاة وفى الاطول ان ما هنا منقول عن السكاكى فهم عبارته ولم ينفه الشارح على فسادها اعتمادا على ما سبق فلا يقال أن ما هنا مناقض لما تقدم (قوله فاخترع لها الخ) أى فلما صور الوهم المنية بصورة السبع بالتصوير الوهمى وأثبت لها لوازم يكون بها قوام حصول وجه الشبه اخترع الوهم لتلك المنية صورة وهمية مثل

(واختراع لوازمها) أى لوازم السبع للنسبة وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفس به (فاخترع لها) أى للنسبة صورة (مثل صورة الاظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أى على ذلك المثل أعنى الصورة التى هى مثل صورة الاظفار (لفظ اظفار) فيكون استعارة تصريحية لانه قد أطلق اسم الشبه به وهو الاظفار المحققة على الشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية

أى بصورة السبع اذ ذلك مقتضى المشابهة والارتباط ولولم يكن صحيحا فى نفس الامر (و) أخذ فى (اختراع لوازمها) أى لوازم تلك الصورة التى استعمرها وهى مزومات الاغتيال (لها) أى للنسبة بمعنى أن الوهم انتقل بسبب ذلك الارتباط التشبيهى الى تصوير المنية بصورة السبع واعطاء المنية لوازم صورته جميعا واخترع لها بالخصوص ما يكون به قوام أى حصول وجه الشبه الذى هو الاغتيال لان هذه اللوازم أنسب بالاثبات من غيرها اذ لها دخل فى تقرير وجه الشبه فكأنها هو بخلاف اللوازم الاخرى فانما اخترعها وأثبتها تبرعا بواسطة شدة الارتباط والا فلا يحتاج اليها فى التشبيه (و) لما صور المنية كذلك ثبت لها بالتصور الوهمى أنه قد (اخترع لها) أى لتلك المنية صوراً وهمية (مثل) صور (الاظفار) المحققة للأسد المشبه به (ثم) لما اخترع لها صوراً تشبه فى الشكل والقدر اظفار الاسد الحقيقية (أطلق) حينئذ (عليه) أى أطلق على ذلك المثل أعنى مثل تلك الصور التى أشبهت الاظفار الحسية (لفظ الاظفار) أى أطلق على تلك الاشكال الوهمية لفظ الاظفار الموضوع للصورة الحسية بعد رعاية التشبيه فعلى هذا تكون الاستعارة تخيلية تصريحية أما كونها تخيلية فلان اللفظ نقل ل معنى متخيل أى متوهم بلا ثبوت أولاه أثبت مدلوله لما لا يثبت له أصله بواسطة تخيل ثبوت ذلك المدلول، فالمتخيل يفرض فى الصورة وفى ثبوتها وأما كونها تصريحية فلا تنفاه التكنية لانه أطلق صراحة لفظ المشبه به وهو الاظفار الموضوع لما فيه المحققة على المشبه الذى هو الصور الوهمية الشبيهة بصور الاظفار المحققة حسا وكما صرح بلفظ المشبه به ل معنى المشبه سواء تحقق

الهيئات والجوارح وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله للنفس به فاخترع لها مثل صورة الاظفار ثم أطلق عليها لفظ الاظفار قلت وهذه العبارة تقتضى أن الاظفار يكون بها قيام وجه الشبه لأنهما من القسم الآخر وهو ما يكمل به وجه الشبه وقد تقدم عند الكلام فى الاستعارة بالكناية عكسه فهذا مخالف لما سبق من كلامه فى التناخيص تأويلها فى الايضاح تصريحا والمذكور هنا أقرب الى الصحة فان بالاظفار يكمل وجه الشبه لا يكون به قوامه فان الاغتيال يكون بالأياب أيضا وبقي هنا سؤال آخر على المصنف وهو أن يقال لان لم أن المنية ليس لها أمر عقل من المقدمات ولا شك أن له تحققات العقل يكون مشبها بالاظفار كما جعلتم للخوف والجوع لباسا متحققا فى العقل فكانت استعارته بتحقيقية

صورة الاظفار المختصة بالسبع فى الشكل والقدر (قوله ثم أطلق عليه لفظ الاظفار) أى الموضوع للصورة الحسية بعد رعاية التشبيه (قوله) فيكون استعارة تصريحية أى وتخيلية فتسمى بالاستعارة التصريحية التخيلية أما كونها تخيلية فلان اللفظ نقل من معناه الاصل ل معنى متخيل أى متوهم لا ثبوت له فى نفس الامر وأما كونها تصريحية فلانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو الصورة الوهمية (قوله وهو) أى المشبه به الاظفار المحققة (قوله والقرينة) أى على أن الاظفار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر (قوله اضافتها) أى الاظفار الى المنية فان معنى

لما فيه من التأسف وأيضا فظاهر تفسير غيره لها بقولهم جعل الشيء الشيء كجعل لبيد الشهاب يدا

الافطار الحقيقي ليس موجودا في المنية فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون الاوهما لعدم امكانه حسا أو عقلا (قوله والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكنية) أي وأما عند المصنف والقوم فهما تلازمان لا توجد احدهما بدون الاخرى فالافطار في المثال المذكور عندهم ترشيح للتشبيه وأما الممكنية فانها لا تكون بدون التخييلية كما يأتي عند السكاكي وكذا عند القوم خلافا لصاحب الكشف فانه جوز وجود الممكنية بدون التخييلية (قوله ولهذا) أي لكون التخييلية توجد بدون الممكنية (قوله مثل لها) أي للتخييلية (١٩٦) المنفكة عن الممكنية (قوله فصرح بالتشبيه لكون الاستعارة

والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالسكناية ولهذا مثل لها بنحو افطار المنية الشبيهة بالسبع فصرح بالتشبيه لكون الاستعارة في الافطار فقط من غير استعارة بالسكناية في المنية وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام (وفيه) أي في تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف)

أوتوهم كانت تلك الاستعارة تصريحية لا ممكنية اعنيها والقرينة على أن الافطار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر كون معناها لا يوجد فيما أضيفت هذه الافطار اليه وذلك المضاف اليه هو المنية والمعنى الاصلى غير صحيح فيها فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون الاوهما لعدم امكانه حسا أو عقلا ولما فسر التخييلية باللفظ المنقول من معنى محقق الى معنى متوهم صح عنده أن تستقل هذه التخييلية عن الممكنية عنها بأن لا تعتبر فيه للمبالغة في التشبيه أصلا بل يصرح معها بالتشبيه فلها مثل السكاكي للتخييلية بنحو افطار المنية الشبيهة بالاسد فقد صرح بالتشبيه ولا استعارة ممكنية اعنيها عند التصريح بالتشبيه والقرينة على التخييل يكفي فيها اضافة المنية الى غير ما يصلح له أصله بل ونسكني قرينة ما يقرر بما ذكر أن التخييلية أعم محلا عند السكاكي من الممكنية عنها بخلاف المصنف فانه جعل التخييلية اثباتا للوازم لتدل على التشبيه فاذا صرح بالتشبيه لم يحتج للدلالة فتبطل علة التخييل فيبطل التخييل فلا توجد بدون الممكنية عنها كالعكس فقرر بهذا أن نحو لفظ الافطار قد يكون تخييلا بدون الاستعارة بالسكناية كما في المثال المذكور وعند المصنف اذا وجد نحو هذا التركيب تكون الافطار ترشيحا للتشبيه لا تخييلا وقد تقدم ذلك قال المصنف انه أي ما اقتضاه كلامه من وجود نحو هذا التركيب بعيد جدا لا يوجد له في كلام البلغاء مثال ويحتمل أن يراد ما ذهب اليه من تفسير التخييل هو البعيد ويدل عليه قوله (وفيه) أي وفي تفسير التخييلية بما ذكره (تعسف) أخذ على غير الطريق السهلة لادراك المناسبة لما تقرر من القواعد بسهولة لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تمس الحاجة اليها وتلك الاعتبارات هي تقدير الصور الحالية ثم تشبيهها بالحققة ثم استعارة اللفظ وفيه مع الممكنية عنها اعتبار مشبهين ووجهين ولفظين وقد لا يتفق امكان صحة ذلك في كل مادة

في قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف فأنكم قلتم ان الاستعارة فيه تحقيقية اما لان المشبه فيه حسي ولا تفرع عليه أو عقلي بأن يكون أر يد باللباس الشدايد والدواهي فكما جعلتم اللباس أر يده الشدايد الحاصلة من الجوع وقلتم تحقيقية لان المشبه فيه متحقق في العقل فاجعلوا مقدمات الموت المتحققة في العقل افطارا ولا يراد هذا على السكاكي لانه جعل الاستعارة في الآية خيالية فاعترض المصنف عليه بأمور أحدها أن فيما ذكره تعسفا لكثرة الاعمال المذكورة والثاني أنه يخالف لتفسير

في الافطار فقط من غير استعارة بالسكناية في المنية (أي لانه عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها ممكنية لبناء الاستعارة على تناسي التشبيه فالتخييلية عنده أعم محلا من الممكنية (قوله انه) أي وجود التخييلية بدون الممكنية (قوله لا يوجد له مثال في الكلام) أي البليغ والا فقد وجد له مثال في الكلام غير البليغ كالمثال المذكور وكقولك لسان الحال التشبيه بالمستكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة فان قلت بل قد وجد له مثال في كلام البلغاء كقول أبي تمام لا تسقني ماء الملام فأنني صب قد استعذبت ماء بكائي فانه لما أضاف الماء للسلام أخذ الوهم في أضواء شيء للام يناسب الماء فاستعار لفظ الماء الموضوع للتحقق

لا صورة المتوهم الشبيهة بالماء الحسي استعارة تصريحية تخيلية وهي غير تابعة للممكنية قلت قال في الايضاح لا دليل في هذا البيت على انفراد التخييلية عن الممكنية لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف شراب مكروه لاشتماله على ما يكرهه الشارب لمرارته أو بشاعته فتكون التخييلية مباينة للممكنية عنها أو أنه شبه الملام بالماء المكروه نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء المكروه يسكن قليل الايام ثم أضاف المشبه به للمشبه كافي لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء ومعنى البيت لا تسقني ماء العلامة فان ماء بكائي قد استعذبت وحصل به الزى وانقطع به العطش

أي

(قوله أى أخذ على غير الطريق) أى جرى على غير الطريق الجادة السهلة للادراك (قوله لمافيه) أى لمافهاذ كره من كثرة الاعتبارات وهي تقدير الصور الخيالية ثم تشبيهها بالحققة ثم استعارة اللفظ للموضوع للصور المحققة لها وفيه مع المسكنى عنها اعتبار مشبهين ووجهين ولفظين وقد لا يتفق إمكان صحة ذلك فى كل مادة أوقدا يحسن بخلاف ما ذكره الصنف فى تفسير التخيلية فإنه خال عن تلك الأمور لانه فسرهما باثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه (قوله ولائس اليها حاجة) أى ولا تدعو الحاجة اليها (قوله وقد يقال) أى فى وجه التعسف (قوله ان التعسف فيه) أى فيما ذكره السكاكى فى تفسير التخيلية وقوله أنه لو كان أى من جهة أنه لو كان الخ (قوله لوجب أن تسمى توهيمية أى لانها تقرر بالوهم لما تقدم من أن للصور للنية بصورة السبع والمخترع لها صورة أظفار شبيهة بالاظفار المحققة انما هو الوهم أى القوة الواحمة (قوله وهذا) أى توجيه التعسف بالشار بقوله وقد يقال الخ (قوله لانه يكفى فى التسمية) أى فى تسمية شئ باسم (قوله أدنى مناسبة) أى بن الاسم (١٩٧) وذلك السعى والمناسبة هنا

موجودة وذلك لان الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها أن تقرر ما لا يثبت له فى نفس الأمر فهما مشتركان فى التعلق وحينئذ فيجوز أن ينسب لآحد القوتين ما ينسب للآخرى للمناسبة بينهما والحاصل أن تصوير المشبه بصورة المشبه به واختراع لوازم للمشبه بمثاله للوازم المشبه به وان كان بالوهم لكنه نسب للخيال للمناسبة بينهما كما علمت كذا فى سم والأحسن ما تقدم عن الأطول وهذا انما يحتاج اليه أن لم يقرر فى الاصطلاح تسمية حكم الوهم تخيلا لكنه قد تقرر ذلك وحينئذ فلا يحتاج الى الاعتذار عن السكاكى بأنه يكفى

أى أخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولائس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهيمية لا تخيلية وهذا فى غاية السقوط لانه يكفى فى التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخيلا ذكرى الشفاء أن القوة السامة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخيليا (ويخالف) تفسيره للتخيلية بما ذكر (تفسير غيره لها) أى غير السكاكى للتخيلية

أوقدا يحسن وقيل ان التعسف هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهيمية لانها انما تقرر بالوهم لا تخيلية وهذا فى غاية السقوط لانه يكفى فى التسمية أدنى مناسبة وهي موجودة بين الوهم والتخييل اذ هما قوتان باطنيتان من شأنهما تقرير ما لا يثبت فى نفس الأمر فيجوز أن ينسب لآحدى القوتين ما ينسب للآخرى للمناسبة بينهما هذا اذا قلنا ان التصوير بالوهم وأمان قلنا انه لا تخيال نفسه فالتوسع فى قوهم وأخذ الوهم فى تصوير النية الى آخره لافى التسمية وهذا انما يحتاج اليه ان لم يقرر فى الاصطلاح تسمية حكم الوهم تخيلا لكنه تقرر فلا يحتاج الى الاعتذار عن السكاكى بأنه يكفى به فى ارتكاب هذه التسمية أدنى مناسبة وانما يحتاج الى ذلك فى توجيه الاصطلاح ويدل على أنه تقرر ذلك قبل السكاكى اصطلاحا قول صاحب الشفاء ان القوة السامة بالوهم هي الرئيسة يعنى أنها هي الغالبة غالبا كما قيل ما فادك شئ مثل الوهم وهي الحاكمة حكما غير عقلى أى غير صحيح ولكن حكما تخيلا فقد سمي صاحب الشفاء حكم الوهم تخيلا وهو ولو أمكن أن يكون هو الذى اخترع التسمية أيضا لكن الأقرب أنه فى مقام التعريف انما يتكلم بالاصطلاح أو نقول يثبت بذكره اصطلاح يرتكبه السكاكى بعد فلا اعتراض عليه (و) فيما ذهب اليه السكاكى من تفسير التخيلية بما ذكر وهو أنها نقلت بصورة وهمية وجه آخر يعاب به أيضا وهو أنه (يخالف) فى تفسيره التخيلية بما ذكر (تفسير غيره لها) أى يخالف السكاكى غيره فى تفسير ذلك الغير للتخيلية

غيره فان غيره فسرهما بأنها جعل الشئ لشيء أى على سبيل المبالغة ومثله بقول لبيد

فى ارتكاب هذه التسمية أدنى مناسبة الى هذا أشار الشارح بقوله على أنهم يسمون الخ (قوله ذكر فى الشفاء) أى ذكر الامام أبو على الحسن بن عبد الله بن سينا فى الشفاء وهذا دليل لما ذكره العلامة وكانه قال وما يدل على أن ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكى قول أبى على فى الشفاء ان القوة الخ (قوله هي الرئيسة) أى الغالبة على الحيوان كما قيل ما فادك شئ مثل الوهم (قوله غير عقلى) أى غير صحيح كأن نحكم على أن رأس زيد رأس حمار (قوله ولكن حكما تخيلا) أى فقد سمي صاحب الشفاء حكم الوهم تخيلا (قوله) ويخالف تفسيره الخ عطف على قوله وفيه تعسف أو أنه عطف على تعسف بأن يراد من الفعل مجرد الحدث فيكون اسما أى وفيه مخالفة لتفسير غيره لها وحاصله أنه يعاب على السكاكى فيما ذهب اليه من تفسير التخيلية بأنها لفظ لازم للمشبه به المنقول بصورة وهمية تخيل ثبوتها للمشبه من وجه آخر وهو أن تفسيره التخيلية بما ذكر يخالف لتفسير غيره لها يجعل الشئ الذى تقرر ثبوته لشيء آخر غير صاحب ذلك الشئ كجعل اليد للشمال بفتح الشين وهي الريح التى تهب من الجهة المعروفة باليد انما هي للحيوان المتصرف

أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد لأن يجعل لها يدا فاطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة وعلى تفسير غيره حقيقة والاستعارة اثباتها للشمال كما قلنا في المجاز العلى الذى فيه السند حقيقة لغوية وأيضاً فيزعمه أن يقول بمثل ذلك أعني باثبات صورة متوهمة في ترشيح الاستعارة لأن كل واحد من التخيلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه غير أن التعبير عن المشبه في التخيلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه وهذا لا ينفرد فرقاً والقول بهذا

وقد جعلت لشيء آخر مزاراً صاحب اليد وهو الشمال (قوله بجعل الشيء) متعلق بتفسير أى بجعل الشيء الذى هو لازم للمشبه به للشيء الذى هو المشبه (قوله كجمل اليد للشمال) أى في قوله

وغداة ريح قد كشفت وقرة * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها
أى رب غداة ريح قد أزلت برودته بطعام الطعام للفقراء وكسوتهم وايقاد النيران لهم وقوله وقرة بكسر القاف أى برد شديد عطف على ريح واذ ظرف لكشفت وزمامها (١٩٨) فاعل أصبحت (قوله والظفار المعنية) أى وجعل الاظفار المعنية في قول الهذلى

(بجمل الشيء للشيء) كجمل اليد للشمال والظفار المعنية قال الشيخ عبد القاهر انه لاختلاف في أن اليد استعارة ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء اذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا ولبهضم في هذا المقام

(بجمل الشيء للشيء) أى خالفه حيث قال هو جعل الشيء الذى تقرر ثبوته للغير لشيء آخر غير صاحب ذلك الشيء كجمل اليد للشمال بفتح الشين وهى الريح من الجهة المألومة واليد أعاهى للحيوان المتصرف جعلت لشيء آخر هو الشمال وهى غير صاحب اليد وكجمل الاظفار المعنية قال الشيخ عبد القاهر لاختلاف أن اليد استعارة يعنى اليد المجمولة للشمال قال ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء شبه بمعناها الأصل بل اليد بمعناها السكن جعلت لغير صاحبها وذلك لانه ليس المعنى على أنه شبه شيئاً بمعنى اليد ثم نقل لفظها إلى ذلك الشيء المشبه اذ ليس ثم شيء شبه باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا ليدل ذلك على أنك شبهت الشمال بالمالك المتصرف باليد في قوة تأثيرها لما تعرض له هذا كلام الشيخ مع زيادة بسط فيه وهو دليل على أنه وقع الاجماع على أن نحو اليد للشمال ونحو الاظفار المعنية اتفق على أنها استعارة وقد يقال كيف يحكى الاجماع على أن نحو ذلك استعارة مع أن مذهب المصنف أن نحو ذلك حقيقة والجواب أن ذلك مغالطة لان محل الاجماع هو في اثبات اليد وتسميته استعارة بالاشتراك اللفظي نظراً الى أن الاظفار ونحوها برزت المنية فيها وما أشبهها بروز المستعير في العارية وليس اطلاق الاستعارة عليها باعتبار ما فسرت به من أنها كلمة استعملت فيما شبه بمعناها الأصل لانه ذلك مخصوص بغير التخيلية والمكنى عنها اذها ليس على مذهب المصنف وعلى

* اذ أصبحت بيد الشمال زمامها * فان تفسيره يقتضى أن يجعل للشمال صورة متوهمة كصورة اليد لأن يجعل لها يدا فاطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة وعلى تفسير غيره حقيقة وإنما الاستعارة

واذا المنية أنشبت أظفارها * ألقيت كل جمجمة لا تنفع فعلى تفسير السكا كى يجب أن يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخيلية واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له وكذا يقال في أظفار المنية على المذهبين (قوله قال الشيخ عبد القاهر) هذا استدلال على ما ادعاه المصنف من أن التخيلية عند غير السكا كى جعل الشيء للشيء (قوله لاختلاف في أن اليد استعارة الخ)

كلمات

أى لاختلاف في أن اليد من حيث اضافتها للشمال أو أن في

الكلام حذف مضاف أى لاختلاف في أن اثبات اليد استعارة ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتى اذ ليس الخ فاندفع ما يقال ان قول الشيخ حجة على المصنف لانه لان كون اللفظ استعارة ينافى مادعاه من كون اللفظ حقيقة لغوية والتجاوز إنما هو في اثبات الشيء للشيء فان قلت قول الشيخ لاختلاف الخ لا يصح اذ كيف يبنى الخلاف مع وجود خلاف السكا كى قلت الشيخ عبد القاهر متقدم على السكا كى فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكا كى فنفي الخلاف منه صحيح (قوله ثم انك لا تستطيع الخ) أى لا تقدر على ذلك وهذا كناية عن عدم قبول ذلك لانه مستحيل والافتقار تكسبه السكا كى وهذا الذى قاله الشيخ تقرير لمذهب القوم وإبطال لمذهب السكا كى وان كان الشيخ لم يقصد الرد عليه لان السكا كى متأخر عن الشيخ ولا يتأتى أن المتقدم يقصد الرد على المتأخر (قوله قد نقل عن شيء) كالجراحة إلى شيء كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله اذ ليس المعنى الخ) أى كما يقوله السكا كى (قوله بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا) أى ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد في قوة تأثيرها لما تعرض له فالاستعارة في اثبات اليد للشمال لا لفظ اليد (قوله ولبهضم) أى وهو الشارح الخ

(قوله كماله واهية) زيف بها كلام المصنف واعتراضه على السكاكي وحاصلها أن تفسير السكاكي واعتباره الصورة الوهمية وتشبيهها بلزوم المشبه واستعارة لفظها ومخالفته لغيره في تفسير الاستعارة التخيلية لاجل أن يتحقق معنى الاستعارة في التخيلية ألا يتحقق معناها الأعلى مذهبه لأعلى مذهب المصنف وذلك لأن الاستعارة كلمة استعملت فيما شبه بها وأولاً لا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء من غير توهم وتشبيه بمعناها الحقيقي ولا يمكن أن يخصص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخيلية لأن التخصيص المذكور يخالف لما أجمع عليه السالف من أن الاستعارة التخيلية قسم من أقسام المجاز اللغوي وحينئذ فلا يمكن ذلك التخصيص وحاصله أن السكاكية المستعملة في غير ما وضعت له الخ تفسير لنوع من المجاز اللغوي الذي هو الاستعارة فيشمل كل استعارة تكون من المجاز اللغوي والتخيل استعارة ومجاز لغوي باتفاق فلو خصص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخيلية لزم أنها ليست قسم من المجاز اللغوي وقد أجمع السالف على أنها منه (قوله ينافسها في الشرح) وحاصله أننا نختار تخصيص تفسير (١٩٩) الاستعارة المذكور بغير التخيلية وقولك اتفق على أن التخيل مجاز لغوي باطل إذ لم يتفق على أن التخيلية مجاز لغوي بمعنى أنها كلمة استعملت فيما شبه بمعناها والأما تأتي الخلاف وإنما اتفق على أنه مجاز كالمجاز العقلي إذ فيه أثبات شيء لغير من هو له وأنه استعارة بالمعنى السابق وهو أن اللفظ المسمى بالتخيل منقول لغير من هو له وأثبت له فرز فيه بروز المستعير في العارية ولما كان هذا محل الوافق تأتي الاختلاف في أنه هل هناك أمر وهمي مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ المسمى بالتخيل فيكون التخيل أطلق عليه مجازاً لغوياً أولاً تشبيهه فهو حقيقة لغوية وهذا

كثا واهية ينافسها في الشرح نعم يتجه أن يقال إن صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره يخالف لما ذكره غيره

مقتضى كلام الشيخ من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة إلى آخر ما تقدم بل التخيل شبه بالمجاز العقلي ولكن إطلاق الاستعارة على السكاكية أكثر ولذلك يحتاج غيره إلى قرينة ومحل الخلاف إنما هو في إطلاق نحو الاظفار هل هو على معناه فكان أثباته استعارة متفقا عليها أو على أمر وهمي فكان أثباته كذلك أيضاً وليس منهم كلام ضعيف ما حصله أن مذهب السكاكي المائل بأن التخيلية اعتبر فيها تشبيه ما أطلقت عليه وهو وهمي بالحسي هو الجاري على ما فسرت به الاستعارة إذ هي كلمة استعملت فيما شبه بمعناه ولا يمكن تخصيص هذا التعبير بغير التخيلتين لوجوب أحدهما أنه لو خصص كان النزاع لفظياً إذ يصير التخيل متفقاً على أنه ليس استعارة من جهة المعنى إذ هي كلمة استعملت الخ والفرض على هذا أن الكلمة إلى آخر التعريف الذي هو الاستعارة لا يصدق على التخيل فليس التخيل استعارة قطعاً على هذا من جهة المعنى يبقى النزاع في أنه هل يسمى بها أولاً والآخر أنه لا يتأتى إذن الواضح أنه تفسير لنوع من المجاز اللغوي الذي هو الاستعارة فيشمل كل استعارة تكون من المجاز اللغوي والتخيل استعارة ومجاز لغوي بالاتفاق وقد رده في المطول بما حصله مع البسط أن المجاز اللغوي المفسر بالسكاكية المستعملة الخ مخصوص بغير التخيلية والمكتنى عنها ونفى بالاختصاص أن غيرهما مقطوع بدخوله في التعريف وأما ما في احتمال أن يدخل بناء على أنهما لغويان وأن لا يدخل بناء على أنهما من أفعال النفس والتخصيص على هذا الوجه لا ينافي وجود الخلاف اللغوي فيهما كما سيأتي وأما قولك اتفق على أن التخيل مجاز لغوي فباطل إذ لم يتفق على أن التخيلية مجاز لغوي قطعاً على معنى أنه كلمة استعملت فيما شبه بمعناها والأما تأتي الخلاف اللفظي وهو معروى كما سيأتي وإنما اتفق على أنه مجاز كالمجاز العقلي إذ فيه أثبات الشيء لغير أهله وأنه استعارة بالمعنى السابق وهو أن اللفظ المسمى بالتخيل

في أثباتها للشمال كما قلنا في المجاز العقلي الذي للشبه فيه حقيقة قلت هذا من المصنف يقتضي أن المجاز العقلي استعارة بالكناية وهو لا يرى ذلك بل رد على السكاكي القول به فهو مناقض لما قاله في أوائل

الاختلاف معنوي قطعاً إذا ما ترتب على كونه حقيقة خلاف ما ترتب على كونه مجازاً فقد تبين أن تزيف كلام المصنف بما ذكره الخاطيء فاسد (قوله نعم الخ) هذا استدراك على الاعتراض على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخيلية لتفسير غيره وحاصله أن اعتراض المصنف على السكاكي بأن تفسيره يخالف لتفسير غيره لا يتوجه عليه لأنه ليس مقلاً لغيره وإذا صح خروجه عن مرتبة التقليد في هذا الفن كان له مخالفة غيره إذا صح ما يقول لاسيما في الأمر الذي يرجع إلى اختلاف في اعتبار ولا يهدم قاعدة لغوية كما هنا وقد يجاب بأن مخالفة الاصطلاح القديم من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها لا يعتد به ثم انه يشكل على قول السكاكي ما ذاع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالسكناية كما تقول أظفار البنية والسبع أنشبت بفلان فإن أظفار البنية عنده مجاز وظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والبيانين يقولون بجوازه وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المأثور لأن الأظفار حقيقة وإنما التجوز في أثباتها للنية وإضافتها إليها قال الفهرست ويمكن الجواب عن السكاكي بأنه يقرر في مثل هذا التركيب أظفار آخر بأن يقول التقديم

منى كانت تابعة لها كما في قولك فلان بين أنياب المنية ومخالبها وقلمنا تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولذلك استهجن في قول الطائي

لانسقني ماء الملام فأننى * صب قد استعذبت ماء بكائى

فان قيل لم لا يجوز أن يريد بغير التابعة للمكئى عنها التابعة لغير المكئى عنها (٢٠١) قلنا غير المكئى عنها هي المصريح

بها فنكون التابعة لها

من الرمح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالظفار فليعتبر ههنا أيضاً أمر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالرمح ليكون استعمال الرمح والتجارة بالنسبة إليهما استعارتين تخيليتين اذ لا فرق بينهما إلا بأن التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلاً في التخيلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له

منهما ويكفي في الفساد أن يصح في كل منهما ما يصح في الآخر لأن ذلك يحقق الاختلاط بين حقيقة كل منهما مع حقيقة الآخر والتفريق بينهما بأن ما صح في أحدهما اعتبر وقوعه فيه وما صح في الآخر لم يعتبر وقوعه في ذلك الآخر دعوى بلا دليل وتفريق بما يصح ارتفاعه فلا يوثق بوجود الحقيقة المخالفة والناس كلهم على اختلافهما ولا يقال الفرق بينهما أن الترشيح عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به كما تقدم في قوله

لدى أسد شاكي السلاح مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم

أتى باللازم للمشبه به وهو اللبد مع المشبه لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الاسد والتخيل عبر فيه عن المشبه باسمه كما تقدم في قوله * واذا المنية أنشبت أظفارها * فان الأظفار أتى بها وهو اسم اللازم للمشبه به مع المشبه لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه وهو المنية لأننا نقول هذا تفريق بمجرد التحكم ولا عبرة به اذ المعنى الذي صحح اعتبار الصورة الوهمية موجود فيهما معاً كما قررناه فكما لا يمنع التعبير عن المشبه المصاحب للصورة الوهمية بنفس لفظه فكذا لا يمنع التعبير عنه بلفظ مصاحبه لأن التعبير ليس ضداً للصورة الوهمية التي اقتضاها وجود المبالغة في التشبيه المقتضية لاختراع الاوادم فالباحث يقول اذ اصح اعتبار الصورة الوهمية في التخيل والترشيح فليقدر في كل منهما أو بسقط اعتباره في كل منهما فان سلم الخصم المساواة فليدعي البيان اذ لا بيان بما ذكر وان ادعى اعتبارها في كل منهما إلا أن أحدهما يسمى ترشيحاً وهو ما عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به والآخر يسمى تخيلاً وهو ما عبر فيه عن المشبه باسمه واعترف بأنه لا تفريق من جهة المعنى وان التفريق اصطلاحى رد عليه بأن الاصطلاح التحكمي لا عبرة به وأن الترشيح حقيقة أو مجاز حقيقي فلا صورة وهمية فيه انفاً فاذ من يجوز في الترشيح المجاز كما تقدم انما يجعله مما أطلق في اللفظ على ما تحقق حساً أو عقلاً ويجعل افادة ذلك اللفظ للترشيح باعتبار أصله فاذا تحقق أن ما اعتبر في التخيل يصح في مسمى الترشيح فما

ويدل أيضاً على ارادته ذلك أنه قال حسن التخيلية بحسب حسن المكئى عنهما متى كانت تابعة لها كما في قولك فلان بين أنياب المنية ومخالبها وقلمنا تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولذلك استهجن في قول الطائي

لانسقني ماء الملام فأننى * صب قد استعذبت ماء بكائى

وهذا منه يقتضى أن التخيلية قد تكون غير تابعة للمكئى فان قيل لم لا يجوز أن يريد بغير التابعة للمكئى التابعة لغير المكئى قلنا غير المكئى هي المصريح بها فنكون التابعة لها لغير المكئى وهو

(٢٢٦ - شروح التلخيص - رابع)

لدى أسد شاكي السلاح مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم

فقد أتى بلازم المشبه به وهو اللبد مع المشبه لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الاسد وأما التخيل فقد عبر فيه عن المشبه باسمه كما تقدم في قوله واذا المنية أنشبت أظفارها فان الأظفار أتى بها وهو اسم اللازم للمشبه به مع المشبه لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه

(قوله من الرمح الخ) بيان لما يخص المشبه به (قوله ههنا) أى في الترشيح وقوله أمر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالرمح أى ويعتبر تشبيه ذلك الأمر الوهمي بالرمح والتجارة الخنفسين واستعارة اسمهما للأمرين المتوهمين والحاصل أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحاً كما أن لفظ لازم المشبه به في التخيل نقل لصورة وهمية والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيح والتخيل وهو المبالغة في التشبيه والرباط بين المشبهين رباطاً يصح معه أن يكسو الوهم أحدهما بما يكسو به الآخر (قوله اذ لا فرق بينهما) أى لانه لا فرق بينهما يقتضى عدم صحة قياس أحدهما على الآخر (قوله إلا بأن الخ) استثناء منقطع لكن هنا فارق غير مانع من الحاق أحدهما بالآخر وهو

يقضى أن يكون الترشيع ضرر بام التخييلية وليس كذلك وإضافته للتخييلية أعم من أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية كما في بيت الهدى أو غير تابعة بأن (٣٠٠) يتخيل ابتداء صورة وهمية مشابهة لصورة محققة فيستعار لها اسم الصورة

(ويقضى) ما ذكره السكاكي في التخييلية (أن يكون الترشيع) استعارة (تخييلية لازوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أى في الترشيع لأن في كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض ما يخص المشبه للمشبه فكما أثبت للنسبة التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه من الاظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه الذي هو الاشتراء الحقيقي

منقول لغير معناه وأثبت له فبرز فيه بروز المستعير في العارية ولما كان هذا محل الوفاق كما تقدم تأتي الاختلاف في أنه هل شبه بأمره وهى يفرض هنالك معناه فيكون التخييل أطلق عليه مجازا لغويا أولا تشبيه فهو حقيقة لغوية وهذا الاختلاف معنوي قطعا اذ ما يترتب على كونه حقيقة خلاف ما يترتب على أنه مجاز وعلى كل حال فقد اتفق على أن اللفظ قد استعير وأثبت مدلوله لما لا يناسب معناه الاصلى فمعدنين أن تزييف كلام المصنف بما ذكره فاسد نعم يقال اعتراض المصنف على السكاكي بأن تفسيره يخالف تفسير غيره حاصله أنه لم يقل غيره واذا صح خروجه عن مرتبة التقايد في هذا الفن فله مخالفة الغير اذا صح ما يقول لاسيا في الامر الذي يرجع الى اختلاف في الاعتبار ولم يهدم قاعدة لغوية كما في هذا اذ حاصله التصرف فيما اتفق على ماله ومعناه انما زاد بهذا التصرف احتمالا يقبله الوضع والتعبود بالذات فانه قد اتفق على أن الاظفار مثلا ما أثبتت لصاحبها واختلاف هل يعتبر أمروهمى ينقل اليه أولا مع الاتفاق على أن الامر الوهمى عدم لاحاصل له خارجا وذلك لا يهدم قاعدة ولا يفسد حاصل المعنى وهو تشبيه ما أضيفت اليه بغيره ولو كان الخلف بنفسه معنويا اذ لا ضرر فيه باعتبار المقصود بالذات قيل ولكن لا يخفى أن مخالفة الاصطلاح القديم من غير ضرورة مما لا ينبغي تأمله ثم أشار الى اعتراض آخر على السكاكي في تفسيره للتخييلية فقال (ويقضى) ما ذكره السكاكي في التخييلية وهو أن يؤتى بلفظ اللازم للمشبه به ويستعمل مع المشبه بصورة وهمية تشبه بمعناه الذي هو لازم المشبه به (أن يكون الترشيع) أى يقتضى صحة كون الترشيع استعارة (تخييلية) بل وصحة كون التخييلية ترشيحا والذي عليه المعتبرون من أهل الفن التفريق بينهما وانما فلان مذهبه يقتضى ما ذكر (اللزوم) صحة (مثل ما ذكره) السكاكي في التخييلية (فيه) أى في الترشيع واذا صح في الترشيع ما ذكر في التخييل صح في التخييل ما ذكر في الترشيع اذ ليس في أحدهما حينئذ ما ينشأ في الآخر والذي ذكر في التخييل هو كذا ذكر أن ينقل لفظ اللازم للمشبه به الى صورة وهمية في المشبه وهذا صحيح في التخييل والذي ذكر في الترشيع هو أن يذكر لفظ اللازم مع المشبه أيضا ولا شك أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحا والسبب في الصورة الوهمية موجود فيما سعى بكل منهما وهو المبالغة في التشبيه والربط بين المشبهين بطايع معناه أن يكسى الوهم أحدهما ما كسى به الآخر وهذا المقدار استويا فيه وهو كاف في صحة ما اعتبره في كل

الكتاب فليتأمل الثالث أنه يلزم أن يكون ترشيح الاستعارة استعارة تخييلية لازوم ما ذكره لان الترشيع فيه اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للعشبه الا أن التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيع بغير لفظه وهذا لا يفيد فرقا والقول بذلك يقتضى أن يكون الترشيع ضرر بام التخييلية وليس كذلك الرابع ذكره المصنف في الايضاح أن اطلاق التخييلية ما استعمل في صورة متوهمة مشابهة لحقيقة يقتضى أنه لا يشترط في التخييلية اقترانها بالاستعارة بالكناية لانه أطلق

الحقيقة والثانية بعيدة جدا ويدل على ارادته دخول الثانية في تفسير التخييلية أنه قال حسننا بحسب حسن السكاكي عنها

أظفار للنسبة وأظفار السبع كما تفرق نظائره (قوله) ويقضى ما ذكره السكاكي في التخييلية) وهو أنه يؤتى بلفظ لازم المشبه به ويستعمل مع المشبه في صورة وهمية شبيهة بلزوم المشبه به (قوله) أن يكون الترشيع أى ترشيح الاستعارة المصروفة كما يدل عليه بيان الشارح وانما قال ذلك لان وجود الترشيع للاستعارة السكينية خلافا والمتفق عليه انما هو ترشيح المصروفة (قوله) لزوم مثل ما ذكره (فيه) أى فاما أن يلزمه فيلزمه مزيد النصف ومخالفة الغير واما أن لا يلزمه فيلزمه التبحر وقد يقال ان هذا الاعتراض لازم للقول أيضا فكما قالوا ان اثبات الاظفار تخييل يلزمهم أن يقولوا ان اثبات الهدى في قولك رأيت أسدا له لبد تخييل أيضا لان كلا منهما فيه اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه مع أنهم جعلوه ترشيحا

وحاصل اعتراض المصنف، طالبة السكاكي بالفرق بين الترشيع والتخييل (قوله) كذلك أثبت الخ) أى فقد شبه اختيار من الضلالة بالاشتراء واستعبر له اسمه واشتق من الاشتراء اشتروا بمعنى اختاروا واثبات الرجح والتجارة في قوله فارجح تجارتهم ترشيح

ترشيح الاستعارة وهو من أحسن وجوه البلاغة فكيف يصح استهجانها وأما قول أبي تمام فليس له فيه دليل لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتراكه على ما يكره المعلوم كأن الظرف قد يشتمل على ما يكره الشراب لبشاعته أو مرارته فتكون التخييلية

(قوله وهذا الفرق لا يوجب الخ) إنما كان هذا الفارق غير مانع من الحاق أحدهما بالآخر لأن هذا تفریق بمجرد التحكم لا عبرة به إذ المعنى الذى صحح اعتبار الصورة الوهمية موجود فيهما كما علمت فكما لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية التعبير عن المشبه بنفس لفظه فكذا لا يمنع من اعتبارها (٢٠٢) التعبير عنه بلفظ مصاحبه لأن التعبير ليس ضدا للصورة الوهمية التى اقتضاها

وجود المبالغة فى التشبيه المقتضية لاختراع اللوازم وحينئذ فإذا صح اعتبار الصورة الوهمية فى كل من الترشيح والتخييل فاما أن يقدر فى كل منهما أو يسقط اعتبارها فى كل

وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم والجواب أن الأمر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به ولم يحتاج إلى ذلك لأن المشبه به جعل كذا فهو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى أن المشبه به فى قولنا رأيت أسدا يفترس أقراؤه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى من غير احتياج إلى توهم صورة واعتبار مجاز فى الافتراس

تقدم مما اتفق على أنه ترشيح وهو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين لقائل أن يجعله من باب التخييل بأن يجعل الربح والتجارة تخيلا فيقول لما استعبر الاشتراء لاختيار الضلالة على الهدى أثبت للمشبه وهو اختيار الضلالة على الهدى صورة وهمية هى صورة الربح والتجارة اللذين هما من لوازم المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى فأطلق لفظ اللازم على الصورة الوهمية المثبتة للمشبه فيكون فى الربح والتجارة تخييلية على حد ما قبل فى الاظفار مع المنية إذ لا مانع من ذلك فستوى محال الترشيح والتخييل والناس على اختلافهم ما وقد تقدم أن التعبير عن المشبه بلفظه فى الترشيح وعنه بلفظ المشبه به فى التخييل لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية فان قيل الترشيح ليس الا حقيقة أو مجازا حقيقيا والتخييل لا يمكن فيه إذا أراد أن يكون مجازا فويا لا باعتبار الصورة الوهمية فافترا قلنا ما عين فيه المجاز الحقيقى كفى الآية إذ نفي الربح فى التجارة استعير لنفى الاتعاف بالأعمال قطعا كما هو للتبادر وعلى تقدير تسليمه أنما يفيد أن بعض المحال يصلح للترشيح دون التخييل وكل ما صلح فيه التخييل صلح فيه الترشيح والمطلوب المبينة لا العموم بالاطلاق على أنا لان لم يبين بعض المحال للتجاوز الحقيقى بل نقول لا مانع من أن نعتبر الصورة الوهمية فى الآية كما قررنا ولا نراعى استعارة اللفظ لمعنى حقيقى وأى ضرر فيه فتحصل ما ذكرنا تفسير السكاكى للتخييلية بفضى

منهما واعتبارها فى أحدهما دون الآخر تحكم (قوله والجواب) أى عن هذا الاعتراض الوارد على السكاكى المشار له بقول المصنف ويقتضى الخ وحاصله أن المشبه فى صورة التخييل لما عبر عنه بلفظه وقرن بما هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافيا للمشبه ومنعنا للفظه جعلنا لفظ اللازم المقرون عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه لأن إثبات ما ينافر حقيقة ظاهرا وباطنا عند التبادر مما يجب اجتنابه وفى صورة الترشيح لما عبر عن المشبه بلفظ المشبه به وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به لم يحتاج إلى اعتبار الصورة

من أحسن البلاغة فكيف يصح استهجانها ورأى المصنف أن التخييلية لا بد أن تكون تابعة للسكنية وأجاب عن بيت أبي تمام بجواز أن يكون شبه الملام بظرف الشراب لاشتراكه على ما يكره المعلوم كأن الظرف قد يشتمل على ما يكره الشراب لبشاعته أو مرارته فتكون التخييلية تابعة للسكنى عنها أو بالماء نفسه لأن اللوم قد يسكن حرارة الغرام كأن الماء يسكن غليل الاوام فيكون تشبيها على حد قوله

والربح تابع بالنصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء فيكون تشبيها كما صرح به المصنف فى التشبيه كما سبق ولا يكون استعارة والاستهجان حاصل على

الوهمية لعدم النافرة مع امكان اعتبار نقل لفظ المشبه به مع لازمه للمشبه (قوله وفى الترشيح) لما قرن أى الأمر الذى هو من خواص المشبه به (قوله لم يحتاج إلى ذلك) أى إلى جعله مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه (قوله كأنه هو هذا المعنى) أى الحقيقى والسكاكية منصبة على القيد أعنى قوله مقارنا والا فالمشبه به هو هذا المعنى الحقيقى قطعا وعطف الخواص على اللوازم عطف مرادف (قوله حتى أن المشبه به الخ) حتى للتفريق بمنزلة الفاء أى فالمشبه به فى قولنا رأيت أسدا يفترس أقراؤه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى فاستعير اسمه مقارنا لازمه للمشبه وهو الرجل الشجاع فلا حاجة إلى اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الافتراس الذى هو الترشيح مجازا

في قوله تابعة للمكنى عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيهه على حد الجين الماء فها مر لا استعارة والاستعارة على الوجهين لانه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه ولهذا لم يستعمل نحو قولهم أغلظت لفلان القول وجرعته منه كأسا مرة أو سقيته أمر من العلقم

(قوله بخلاف ما إذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه) هذا التركيب فيه استعارة ممكنة ويفترس تخييل وقوله فانا نحتاج الى ذلك أي لتوهم صورة واعتبار مجازي الا فراس لانه لم يذكر في السكنية المشبه به حتى يقال استعير اسمه مقارنا لازمه وانما ذكر فيها المشبه وهو لا ارتباط له بل لازم المشبه به بل همام متنافران فاحتيج الى اعتبار أمر وهمي يكون لازم المشبه به مستعملا فيه هذا حاصله وفي هذا الجواب بحث وهو أنه مبنى على أنه لا ترشيح الا في الصراحة ولا ترشيح في المكنية (٢٠٣) والحق جوازها فيها وحيث

فيشكل الأمر لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو محالب النية نسبت بفلان فافترسته فمقتضى ما ذكره من الجواب أنه لا بد من اعتبار أمر وهمي يستعمل فيه الترشيح كالتهييل الا أن يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اعتبار صورة وهمية كذا أجاب الفري وحاصله أنه لما ذكر المشبه به لازمان مع المشبه واعتبر في أحدهما وهو التخييل استعماله في صورة وهمية خفى الترشيح فلم يجز فيه ما جرى في الأمر الآخر الذي هو التخييل فان قلت اذا كان المشبه به في قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه الأسد الموصوف بالافتراس والمستعار اسمه المقارن لازمه يلزم أن يكون الترشيح غير خارج عن الاستعارة

بخلاف ما إذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فانا نحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتأمل الى استوائها والترشيح والناس على اختلافهما وان وجه الاستواء أن الصورة الوهمية يصح اعتبارها في الاستعارة التصريحية كما يصح اعتبارها في المكنى عنها اذ التعبير بلفظ المشبه لا يمنع من اعتبارها كما عبرت في التعبير عن المشبه بلفظ المشبه وقد أجيب بان عند التعبير عن المشبه بلفظه وقرانه بما هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافيا للمشبه ومنافرا للفظه وهو صورة التخييل جعلنا لفظ اللازم المقرون عبارة عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه لان اثبات ما إذا فر حقيقة ظاهرا وباطنا بالتبادر ما يجب اجتنباه وعند التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به وقرانه بما هو من لوازم ذلك المشبه به وهو صورة الترشيح لم نحتاج الى اعتبار الصورة الوهمية لعدم النافرة مع إمكان اعتبار نقل لفظ المشبه به مع لازمه وهذا هو السر عند من يجعل الفرق بينهما هو كون التخييل مع المكنية والترشيح مع التصريحية مع زيادة أن الترشيح يز يدبكونه بماه القوام والكمال بخلاف التخييل فان قيل نقل لفظ اللازم في الترشيح ان كان لدخول معناه في التشبيه فليس ترشيحا لخروج الترشيح عن التشبيه اذ هو تقوية له وان كان مع عدم دخول معناه في التشبيه فقله مع معناه لالمنى آخر يصير كاللفظ لعدم الفائدة وعدم صحته في نفسه بل صورته صورة الكذب حيثن اذا لا يجوز يتق به الكذب قلنا بل يجب خروج معناه عن التشبيه ليكون تقوية وكونه كاللفظ لعدم الفائدة غير مسلم بل فيه فائدة التقوية ويكنى في صحته في نفسه تلك الفائدة وفي أني كونه كذا وبذلك ظاهر فلي هذا قول من قال اذا قلنا رأيت أسدا يفترس أقرانه فالمشبه به هو الأسد الموصوف ونقل اللفظ مقارنا لوازمه وخواصه اذ كان المجموع هو المشبه به فلا يحتاج الى اعتبار صورة وهمية بخلاف قولنا شجاع يفترس أقرانه فانه يحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع يجب حمله على معنى أشبهنا بذات الأسد من حيث هي وتلك اللوازم جعلناها قيودا له لئلا يتبين

لتقدير ين لانه كان ينبغي أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه ولهذا لم يستعمل نحو قولهم أغلظت لفلان القول وجرعته منه كأسا مرة أو سقيته أمر من العلقم هذا ما أورده المصنف على السكاكي واعلم أن جعله لجين الماء ماء الملام تشبيها يقتضى جعل لباس الجوع والخوف تشبيها وقد عده في أول الكلام على الاستعارة اسعارة وانما رد القول في أنها تحقيقية أو تخيلية فهذا الكلام مخالف لما سبق وأجاب الخطيب عن الأول والثاني بأن ما ذكره السكاكي هو الموافق لاجماع الناس على أن الاستعارة التخييلية مجاز لا حقيقة وما ذكره المصنف يقتضى أنها ليست مجازا فلا تكون استعارة وعن الثالث بأنه لا يلزم أن يكون الترشيح تخيلية لان الترشيح المبالغة في الاستعارة والتخييل لحصول الاستعارة

وغير زائد عليها مع أنهم صرحوا بأنه خارج عنها وزائد عليها فالت فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به في المرشحة هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة التي جعلت قيداً وهي الترشيح خارجة عنه لأن المشبه به هو المجموع المركب منهما كما في التخييلية كذا أجاب الشارح في المطول ورده العلامة السيد بأن المشبه اذا كان هو الموصوف المقيد بالصفة يكون الموصوف من تنمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنياً على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الأسد الموصوف في نفس الأمر بالصفة المذكورة لأنه الموصوف من حيث انه موصوف ولوسلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلوله المستفاد منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة من التشبيه ودالا على تناسيه ولا يفترس توقف تمام التشبيه على ملاحظته ألا ترى أن المشبه به في قولك

في الكلام دقما (وعنى بالمسكنى عنها) أى أراد السكاكى بالاستعارة المسكنى عنها (أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه

بها الذات الشبهة بها كما يعبر عن الشيء بالزومه من غير أن يدخل في التشبيه أصلا فذكرها لبيان مقارنها الذى هو التشبيه به واعتبارها للارتباط في نفس الأمر الكائن بينها وبين ملزومها وهو معنى قوله كان المجموع هو التشبيه به ويكون اثباتها للترشيح وليس معناه أناشئها بهذا الموصوف من حيث انه موصوف والا كان الجواب خرجا للمسئلة عما نحن بصدده من الترشيح لانا اذا شئنا بالمقيد من حيث انه مقيد كان ذكر المقيد من تمام ذكر ما لا بد منه في الاستعارة لامن الترشيح فان قيل ففيه حينئذ اثبات الشيء لغير ما يوافقه في نفس الأمر قلنا نعم وقد تقدم جوابه وهو أن ذلك لما نداء التقوية بعد ثبوت المراد فان قيل قولكم ان التخييل أحوج اليه أنا ان لم تثبت الصورة الوهمية كان فيه اثبات الشيء لغير ما هو له يقتضى أن كل ما كان مشبها لغير معناه احتيج للصورة الوهمية وذلك ينافى ما ذكر في الترشيح قلنا لا منافاة لانا بيننا أن نفس اثبات الشيء لغير ما هو له لم نكتف به في اثبات الصورة الوهمية بل مع زيادة وجود المنافرة ظاهرا كما كانت باطنا حيث صرح بلفظ المشبه فان قيل قولكم ان الصورة الوهمية يمكن اثباتها للمشبه ينافى ما قررتم فما تقدم من أن اثبات استعارة كالحجاز القلى على كل قول قلنا معنى امكان اثبات امكانه بالتوهم والا فلا يخفى أن اثبات موهوم منتف في نفس الأمر لما تحقق تجوز فان النية معنى متحقق وثبوت الاظفار الوهمية ليس بأمر كائن في نفس الأمر لفرض أنه توهم والتوهم لاحقيقة له في نفس الأمر فهو تجوز على كل حال ومع هذا كله فلقائل أن يقول ما السانع من أن يدعى أن كل محل صح فيه الترشيح صح فيه التخييل والعكس ولا يقتضى ذلك اتحاد حقيقة منهما وذلك بأن نقول ان اعتبار لازم التشبه به مع معنى التشبيه حقيقة أو مجازا لتثبت الاستعارة كان تخيلا لانه لا ثباتها اذ لا تثبت المسكنى عنها الا بالتخييلية ولذلك اختصت بذكر اسم التشبه وان اعتبر اللازم حقيقة أيضا ومجازا لنقرر الاستعارة وتقويتها بعد ثبوتها كان ترشيحا فمن مفهومهما يؤخذ اختلافا وما لا يضر احتمال الحال لسلك منهما كما تقدم في المسكنى عنها مع التصريحية تأمله ثم أشار الى ما أراد السكاكى بالمسكنى عنها مبيضا على تفسيره الاستعارة بأن ذكر أحد الطرفين وتريد به الآخر ليكون تمهيدا لاعتراض عليه في ذلك فقال (وعنى) أى وأراد السكاكى (ب) الاستعارة (المسكنى عنها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه

و بينهما فرق وهذا هو الفرق الذى ذكره المصنف وقال لا يحصل به فرق والظاهر مع الخطيب لان ما يقوى الشيء الحاصل هو الجدير باسم الترشيح وما لا تعلم الاستعارة الابه هو الجدير باسم الاستعارة وعن الرابع بأن عدم وجدان استعارة تخيلية دون استعارة بالكناية لا يقتضى أن يكون اقترانها بالكناية شرطا ويشهد لما قاله أن السكاكى قال الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية وستقف في آخر الفصل على تفصيل هنا ثم ذكر في آخر الفصل أن الكنية توجد دون التخيلية فقد حصل انفسك احدا معان اخرى واذا صح انفسك الكنية فكذلك يصح انفسك التخيلية ومن جهة المعنى أن الأصل عدم توقف احدى الاستعارتين على الاخرى فمدعى الاشتراط هو المحتاج الى دليل ص (وعنى بالمسكنى عنها الخ) ش هذا اعتراض آخر على صاحب المفتاح حاصلة أن المصنف يرى أن الاستعارة بالكناية أن يذ كر لفظ المشبه مراد به حقيقة ويدل على أن القصد تشبيهه بغيره بذكرى من لوازم ذلك الغير والسكاكى يرى أن المسكنى عبارة عن ذكر المشبه مراد به المشبه به بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به فان قلت يلزم أن تكون النية مثلا في بيت الهذلى

ومنها أنه عنى بالاستعارة المسكنى عنها أن يكون المذكور من طرفى التشبيه

رأيت بحرا تتلاطم أمواجه البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى وتعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتملقها بالبحر المقيد بتلاطم الأمواج في افادة المبالغة المطلوبة (قوله في الكلام دقما) أى في هذا الكلام الجواب به عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى دقة ما من جهة أن كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج الى تأمل (قوله أن يكون الطرف المذكور) أى الطرف المذكور اسمه هو المشبه والمصنف لا يخالف في هذا وقوله ويراد به المشبه به المصنف يخالف فيه فهو محل النزاع ثم لا يخفى أن المسكنى عنها نفس اللفظ وتسمية كون المذكور استعارة مكتبا عنها انما هو باعتبار المصدر المتعلق باللفظ والخطب في مثل ذلك سهل لازوم العلم بأحدهما من العلم بالآخر

هو المشبه على أن المراد بالمنية في قول الهذلي السبع بادعاء السبعة لها وانكار أن يكون شيئاً غير السبع بقريضة اضافة الاظفار اليها (قوله على أن المراد) أى وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنية هو السبع أى وأما عند المصنف فالمراد به الموت حقيقة (قوله بادعاء الخ) لما كان ارادة السبع الحقيقي من المنية في نحو المثال لا تصح اشارة الى ما يصح به ارادة الطرف الآخر الذى هو السبع من المنية بقوله وانما يصح ارادة السبع من المنية مع ان المراد منها الموت قطعاً بسبب اعتبار (٢٠٥) ادعاء ثبوت السبعة لها وانكار أن

تكون المنية شيئاً آخر غير السبع (قوله بقريضة) أى وادعاء ثبوت السبعة لها كائن ومتحقق بقريضة هي اضافة الاظفار الى

هي من خواص السبع اليها وتقرير الاستعارة بالسكنية في المثال المذكور على مذهب السكاكي أن يقال شهبنا المنية التي هي الموت المجرد عن ادعاء

السبعة بالسبع الحقيقي وادعينا انها فرد من أفرادها وانما غير مغيرة له وأن

السبع فردين فرد متعارف وفرد غير متعارف وهو الموت الذى ادعيت له

السبعة واستعير اسم المشبه وهو المنية لذلك الفرد الغير المتعارف أعني الموت الذى ادعيت

له السبعة فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبه وهو المنية الذى هو أحد

الطرفين وأريد به المشبه به الذى هو السبع في الجملة وهو الطرف الآخر (قوله

فلاستعارة بالسكنية الخ) هذا تفرغ على قول المصنف بقريضة الخ وذلك

(هو المشبه) ويراد به المشبه به (على ان المراد بالمنية) في مثل أنثبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعة لها) وانكار أن يكون شيئاً غير السبع (بقريضة اضافة الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) أى الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد به المشبه وهو السبع فلاستعارة بالسكنية لانفك عن التخيلية بمعنى أنه لا توجد استعارة بالسكنية بدون الاستعارة التخيلية لان في اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخيلية

(هو المشبه) أى لفظ الطرف المشبه ويراد الآخر الذى هو المشبه به ولا يخفى أن المكنى عنها هو نفس اللفظ وتسمية كونه هو المذكر استعارة مكنيا عنها إنما هو باعتبار المصدر المتمنى باللفظ والخطب في مثل ذلك سهل لازوم علم أحدهما من علم الآخر ويجرى كلام السكاكي المذكور ويصح (على أن المراد بالمنية) في مثل وإذا المنية أنثبت أظفارها (هو السبع) وذلك لان المشبه هو المنية وهو المذكور فيلزم أن يكون المراد هو الطرف الآخر وهو السبع ولما كان ارادة السبع الحقيقي في نحو المثال لا تصح اشارة الى ما يصح به ارادة الطرف الآخر بقوله وانما يصح ارادة السبع مع أن المراد الموت قطعاً (باعتبار ادعاء) ثبوت (السبعة لها) وذلك بسبب انكاره بالدعوى الحالية أن تكون المنية شيئاً آخر غير السبع وادعاء ثبوت السبع لها كائن ومتحقق (بقريضة اضافة الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) أى الى المنية فقوله وإذا المنية ثبت فيه على هذا أنه أطلق المنية على السبع الادعائى فصح بذلك أنه أطلق المشبه وهو المنية الذى هو أحد الطرفين وأراد به المشبه الذى هو السبع في الجملة وهو الطرف الآخر وقوله بقريضة يفد أنه لا قريضة المكنى عنها الا ماسماه تخيلاً وانما أفاده ولولم تكن هنا صيغة حصر لانه معلوم من مذهبه أنه لا قريضة لها الا التخيل حيث قال لانفك المكنى عنها عن التخيلية فتقرر بذلك ما يتجه به الاعتراض عليه الآتى وهو أن المكنية لانفك عن التخيلية في مذهبه لما هو ضرورى من أن اضافة ما هو من خواص المشبه به في الاصل لا بد منه ليكون قريضة والقريضة المذكورة ليست عنده الا تخيلية حيث قرر أنه لا توجد المكنى عنها بدون التخيلية

أريد بها السبع لانه المشبه به فيكون استعارة حقيقية ولا يكون معنى المنية مقصوداً والقطع حاصل بخلافه قلت بل المنية يعبر بها عن السبع الذى هو الموت بعد ادعاء أن الموت فرد من أفراد السبع فالمراد بالمنية السبع لكن ليس السبع الحقيقي بل السبع المجازى فلاستعارة في الاصل للسبع كما عبرنا بالسبع عن المنية ثم عبرنا بالمنية عن ذلك السبع فيصح أن يقال حينئذ المراد بالمنية السبع وأن يقال المراد بها الموت وعلى التقديرين المراد المشبه به ووضح بذلك أن المنية في البيت مشبه أريد به المشبه به فالمشبه المنية التي هي موت مطلق والمشبه به المينة التي هي موت مقيد بكونه له صورة السبع ولما كان المصنف مخالفاً للسكاكي في ذلك ويرى أن المراد بالمشبه الحقيقية للمشبه اعترض عليه فقال وعنى بالمكنى عنها أن يكون المذكور هو المشبه على أن المراد بالمنية السبع أى السبع المجازى الذى ادعى دخوله في أفراد السبع الحقيقي بادعاء السبعة أى صفة السبع لها بقريضة

لان قوله بقريضة اضافة الاظفار اليها يفيد أنه لا قريضة للمكنية الا ماسماه تخيلاً وانما أعاد ذلك وهو غير صيغة قصر لانه معلوم من مذهبه انه لا قريضة لها الا التخيل حيث قال لانفك المكنى عنها عن التخيلية (قوله بمعنى انه) أى الحال والشأن لا توجد الخ أى لا معنى أن كلامهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخيلية عند السكاكي قد تكون بدون المكنية (قوله لان في اضافة الخ) أى لان في خواص المشبه به المضاف للمشبه استعارة تخيلية وانما أولنا العبارة بما ذكرناه المناسب لمذهب السكاكي

وفيه نظر للقطع بان المراد بالمنية في البيت هو اللوت لالحيو ان الفترس فهو مستعمل فيما هو موضوع له على التحقيق وكذا كل ماهو نحوه ولا شيء من الاستعارات مستعملا كذلك وأما ذكره في تفسير قوله من أنا ندعى وهنا أن اسم المنية اسم السبع مرادف للفظ

(قوله بان لفظ المشبه فيها أي في الاستعارة بالكناية) اعترض على المصنف بان لفظ المشبه نفس الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وحينئذ فلا يصح جعل الاستعارة ظرفا له فلو قال بان لفظ المشبه الذي ادعى انه استعارة كان أحسن وقد يجاب بان جعله لفظ المشبه مظهروفا في الاستعارة باعتبار أنه أعم (٢٠٦) منها وان كان مصدوقهما متحدا بحسب المراد وكون الاخص ظرفا للاعم صحيح

(ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها (بان لفظ المشبه فيها) أي في الاستعارة بالكناية كافة المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه قد فسر ها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه لو أراد بالمنية معناها الحقيقي فمعنى اضافة الاظفار اليها أشار الى جوابه بقوله

بخلاف العكس وهو انفكاك التخيلية عن المكنى عنها لما تقدم أن كلامه يقتضي صحة وأما قلنا لانفك في مذهبه لما تقدم أنها تنفك على مذهب السلف كما قرر عن الزحشرى الهم الآن تعلق التخيلية عندهم على ما يدل على المكنى عنها في الجملة ولو كانت مجازا حقيقة فيصح أنها لانفك عندهم أيضا فتأمل وهذا أيضا إنما هو مأخوذة له ببعض كلامه والافتقار صرح بما يقتضي وجود المكنى عنها بدون التخيلية ويأتي التنبيه عليه (ورد) ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة المكنى عنها وهو أن يطلق لفظ المشبه ويراد به الطرف الآخر الذي هو المشبه به (ب) يؤخذ من كلامه الاخير وهو (أن لفظ المشبه) السكاكي (فيها) أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية في قول الهذلي وإذا المنية أنشئت أظفارها (مستعمل فيها) أي في المعنى الذي (وضع له تحقيقا) وهو الموت الحقيقي وهذا مما يقطع به فان السكاكي بنفسه قال المراد بالمنية فيما ذكر الموت بادعاء السبعية لما فقد اعترف بان المراد في نفس الامر الموت وأما ما ذكر من ادعاء السبعية لها فلا يخرجها عن معناها الحقيقي على ما يأتي تحقيقه وجعل لفظ المشبه مظهروفا للاستعارة التي هي لفظ المشبه أيضا كما اقتضاه كلامه باعتبار أنه أعم من الاستعارة بالكناية وان كان مصدوقهما متحدا في المعنى المراد وكون الاخص ظرفا للاعم صحيح على وجه التوسع كما يقال الحيوان في الانسان (و) اذا كان المراد بالمنية في نحو المثال الموت فلا تكون المنية فيه استعارة على مذهبه اذ (الاستعارة) على مذهبه (ليست كذلك) أي لا يصح أن تكون لفظ أطلق على معناه الاصلى وإنما يصح لانه فسر ها بأن يذكر لفظ أحد طرفي التشبيه ويراد به معنى الطرف الآخر لا يقال قد تقدم في بيان كلامه حيث فسر الاستعارة أن المراد أن يذكر لفظ أحد الطرفين ويراد معنى الآخر حقيقة أو ادعاء فلا يرد هذا البحث على السكاكي أصلا لانا نقول فسرنا ما تقدم بذلك رعاية لما وقع في نفس الامر والافعال تقرر صحة في ارادة نفس الطرف الآخر ويدل على ذلك أن

اضافة الاظفار اليها أي اضافتها لمبرها أي بمعنى نسبتها لها ورد المصنف هذا بأن لفظ المشبه فيها أي في المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا وغير المصنف هنا بلفظ المشبه لانه يرى أن ذلك تشبيه لا استعارة وهذا استدلال بنفس السعوى قال في الايضاح للقطع بان المراد بالمنية في البيت الموت لالحيو

على وجه التوسع كما يقال الحيوان في الانسان بمعنى أنه متحقق فيه وحاصل ما ذكره المصنف من الرد اشارة الى قياس من الشكل الثاني فترى أنه يقال لفظ المشبه الذي ادعى انه استعارة مستعمل فيما وضع له ولا شيء من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له ينتج المشبه ليس استعارة (قوله والاستعارة ليست كذلك) اشارة لكبرى القياس الذي ذكرناه أي ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقا عند السكاكي لانه جعلها من المجاز اللغوي وفسرها بما ذكره الشارح وهو أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر لا يقال قوله وتريد الطرف الآخر أي حقيقة أو ادعاء وحينئذ فلا يرد هذا البحث على السكاكي لانا نقول عبارة صريحة في ارادة الطرف الآخر حقيقة وأيضا

لو حمل كلامه على ما ذكر من إطلاق الآخر في كلامه على حقيقته ومجازه وهو ممنوع لاسيما في مقام التعريف وعلى تقدير جوازه (واضافة فلا بد من قرينة التعميم وهي منتفية (قوله بان تذكر أحد الخ) أي يذكر أحد أي ذكر أو بمذكور هو اسم أحد طرفي التشبيه ويراد به الآخر وإنما احتجنا لذلك لانه جعلها من المجاز اللغوي الذي فسر به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له (قوله مظنة سؤال) أي من طرف السكاكي واراد على قوله مستعمل فيما وضع له تحقيقا وحاصله انه اذا كان المراد بالمنية نفس اللوت لا السبع فما وجه اضافة الاظفار اليها مع انها معاملة الانتفاء عنها فلو لانه أراد بالمنية معنى السبع لم يكن معنى لذكر الاظفار معها واضافتها لها لان ضم الشيء لغيره من هو لهدر ولغو يتعاشي عنه اللفظ البليغ

السبع بار تكاب تأويل وهو أن تدخل النية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه ثم نذهب على سبيل التخيل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيهما لأن هذا الطريق يدعو السبعية للنية مع التصريح بلفظ النية فلا يفيد (قوله وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) أي لأنه لا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ النية وإضافة الاظفار لها لأن إضافة نحو الاظفار في الاستعارة المسكنة إنما كانت لأنها قرينة على التشبيه النفسي لأنها تدل على أن الموت ألحق في النفس بالسبع فاستحق أن يضاف لها ما يضاف إليه من لوازمه فإضافة الاظفار حينئذ مناسبة لتدل على التشبيه المضم (قوله المضم في النفس) أي على مذهب المصنف (قوله وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي) لعل (٧ + ٢) الشارح أخذ قوته عند المصنف من حيث اعتناؤه ببيان رده وكان في.

كلام الشارح محتلة لتحقيق والظن (قوله وقد يجاب عنه) أي عن رد المصنف على السكاكي وقوله بأنه أي الحال والشأن (قوله إلا أن المراد به السبع ادعاء) أي وهو الموت المدعى سبعيته وحينئذ فليس لفظ النية مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافي كونه استعارة فثبتته الصغرى (قوله من أنا) بيان لما في قوله كما وإضافة اسم للنية بيانية (قوله مرادفاله) أي حالة كون اسم النية مرادفا لاسم السبع (قوله بأن ندخل الخ) هذا وما عطف عليه بيان المرادفة وأشار به إلى أن جعل اسم النية مرادفا لاسم السبع إنما هو بالنسبة وليس بأحداث وضع مستقل فيها حتى تكون من باب الاشتراك

(وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) للمضم في النفس يعني تشبيه النية بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ النية إلا أن المراد به السبع ادعاء كما أشار إليه في المفتاح من أن يحمل هنا اسم النية اسما للسبع مرادفا له بأن ندخل النية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه يجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كانظي النية والسبع لحقيقة واحدة

الاستعارة التصريحية المشمولة للتعريف إنما أريد باللفظ فيها معنى الطرف الآخر حقيقة ولو حمل كلامه على ما ذكر لزعم إطلاق الطرف المراد في كلامه على حقيقة مجازة والجمع بين الحقيقة والمجاز لاسم إلى التعريف ممنوع وعلى تقدير جواز فلا بد من قرينة التعميم وهي منتفية وأيضاً وكان نحو هذا الحمل مقبولا جوابا لم يرد بحث لدفعه بحمل الكلام على ما لا يحتمله ظاهره إذ كل كلام يمكن فيه ذلك ولما كان حاصل هذا منع إرادة السبع بالنية في المثال وبيان أن المراد بها الموت الحقيقي وكان فيه مظنة أن يقال إذا كان المراد نفس الموت لا السبع فما بال الاظفار أضيفت لها مع أنها معارضة الانتفاء عنها فلا أولاً أنه أريد بالنية معنى السبع لم يكن معنى لذكر الاظفار معها وإضافتها لها لأن ضم الشيء لغيره معناه هدر ولغو وتحتاشي عنه اللفظ البليغ أجاب عن ذلك بقوله (و) لا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ النية وإضافة الاظفار لها إذ (إضافة نحو الاظفار) في الاستعارة المسكنة إنما كانت لأنها (قرينة التشبيه) المضم في النفس لأنها تدل على أن النية ألحقت في النفس بالسبع فاستحققت أن يضاف لها ما يضاف له من لوازمه فإضافة الاظفار حينئذ مناسبة لتدل على التشبيه المضم وهذا الاعتراض كأنه من أقوى الاعتراضات على السكاكي وقد أجيب عنه بنحو ما أوردناه ودفعناه آنفا وحاصله مع البسط أن النية في نحو وإذا النية أنشبت أظفارها مستعملة في غير معناها وهو السبع ادعاء لأن جعلنا النية نفس السبع وأنكرنا أن تكون غير هافصح لنا بذلك الاعتبار أننا استعملنا أحد الطرفين في الآخر ولما كان هنا مظنة أن يقال جعل النية نفس السبع للمبالغة في التشبيه يقتضي إطلاق لفظ السبع عليها لا إطلاق لفظ النية عليه حتى يصح لنا أن نطلق لفظ النية الذي هو ل واحد الطرفين ونعني به الآخر زاد المحجب بيانا يظهر به الأمران معا أعني وجه اثبات السبعية لها ليم للفترس قلت وهذا لا يدل لأن السكاكي لا ينكر أن يكون المراد بالنية الموت ولك أن تقول المراد بها الموت بقيد كونه على صورة السبع كما حققناه آنفا وهذا القدر هو الذي أوقع المصنف في هذا الاعتراض

اللفظي فتخرج عن الاستعارة ثم إن حصل ما أفاده أن السبع تحته فردان والنية اسم لفرد منهما وهذا لا يقتضي الترادف لأن المترادفين اللفظان للترادف مفهوما وما صدقا وهنا الاسد أعم من النية لأن المراد منها فرد من فردي الاسد إلا أن يقال مراده بالترادف الصدق فكأنه قال من أن يحمل اسم النية اسما للسبع الادعائي وصدقا عليه كذا قال يس وهو غير وارد لأن هذا ترادف تخييلي كما أشار له بقوله ثم نخيل الخ لتحقيقي (قوله ثم نخيل) ينبغي أن يضبط بصيغة التكسّم المعلوم عطفًا على تدخل أي ثم بعد إدخال التشبيه في جنس التشبيه نذهب على سبيل التخيل أي على سبيل الإيقاع في الخيال أي لا على سبيل التحقيق إذ لترادف على سبيل الحقيقة لأنه ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشيء واحد (قوله لحقيقة واحدة) أي وهي الموت المدعى سبعيته وقوله كيف يصح استفهام إنكاري بمعنى التني أي لا يصح ومصبه قوله ولا يكونان مترادفين

لان ذلك لا يقتضى كون اسم النية غير مستعمل فيما هو موضوع له على التحقيق من غير تأويل فيدخل في تعريفه للحقيقة ويخرج من تعريفه للجواز وكأنه لما رأى علماء البيان يلقون لفظ الاستعارة على نحو ما نحن فيه وعلى أحد نوعي المجاز اللغوي الذي هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى ويقولون الاستعارة تنافي ذكر طرفي التشبيه ظن أن مرادهم بلفظ الاستعارة عند الاطلاق وفي قولهم استعارة بالكناية معنى واحد فبنى على ذلك ما تقدم ومنها أنه قال في آخر فصل الاستعارة السبعية هذا ما أمكن من (قوله ولا يكونان مترادفين) أى والحال انهما لا يكونان مترادفين أى بل لا يضع الواضع اسمين لحقيقة واحدة الا وهما مترادفان حينئذ يتخيل ترادف النية والاسد (قوله فيتأتى لاسم هذا الطريق) أى وهى ادعاء دخول النية في جنس السبع وتخيل أن لفظيهما مترادفان (قوله دعوى السبعية للنية مع التصريح بلفظ النية) أى انه يتأتى لنا بالطريق المذكورة أمران أحدهما ادعاء ثبوت السبعية للنية لان ذلك لازم لادخالها (٢٠٨) في جنسه فصيح بذلك أن لفظ النية اذا أطلق عليها انما أطلق على السبع

ولا يكونان مترادفين فيتأتى لاسم هذا الطريق دعوى السبعية للنية مع التصريح بلفظ النية وفيه نظر لان ما ذكر لا يقتضى كون المراد بالنية غير ما وضعت له بالتحقيق

الاطلاق على السبعية وان تقدم ما ينفي عن اعادة هذا الوجه ووجه صحة اطلاق لفظ النية على السبع أنه لا يتم صحة الاطلاق المذكور الا بهما معا فقال وذلك أناجعلنا اسم النية مرادفا لاسم السبع ولكن جعلنا اياها مرادفا ليس باحداث وضع مستقل فيها فيكون من باب ابلاغ الاشتراك اللفظي فيها فتخرج عن معنى الاستعارة وانما ذلك بالتأويل فانه صح لنا بطريق المبالغة في التشبيه أن نقول معنى التشبيه فردا من أفراد التشبيه به الا أنه غير متعارف فبذلك صح لنا أن نطلق عليه لفظ التشبيه استعارة تصريحية ونجعل القرينة مانعة من ارادة المتعارف لمانعة من ارادة الحقيقة المدعاة لغير المتعارف كما تقدم في اطلاق الاسد على الرجل الشجاع الذى هو غير المتعارف مع نصب القرينة على عدم ارادة المتعارف الذى هو الحيوان للعلوم مع اشتراكهما بسبب ذلك الادعاء في تشبيه النية بالسبع الحق لها ثبوت السبعية وأن يجعل لفظ النية الموضوع في الاصل للفرد الغير المتعارف منتقلا للمعنى المشترك بينهما وبين الفرد المتعارف الموضوع له لفظ السبع بالادعاء السابق اذ كما صح نقول اللفظ الذى هو السبع عن الخصوص الى العموم فيطلق على الفرد الغير المتعارف بذلك العموم يصح لنا أن ننقل اللفظ الموضوع لغير المتعارف الخاص الى المعنى العام لمصادفته مع لفظ السبع الممكن نقله بالدعوى اذ منزلة موضوعه من المعنى العام بمنزلة موضوع السبع من ذلك المعنى فكما عمم لفظ السبع فليعمم لفظ النية اذ وجه التعميم ادعاء دخول المعنى في غيره وذلك يزحزح أصل وضع اللفظين معالان لفظ النية مبين في الاصل للفظ السبع وقد صار غير متباينين الآن بهذه الدعوى فكأن الواضع بهذا الاعتبار وضع لفظ النية ولفظ الاسد لمعنى عام والمعنى المشترك بين الفردين واذا تخيل وضع اللفظين بعد المبالغة والمزج بين الفردين لمعنى يعمهما بنينا على ذلك تخيل أن ذلك لا يصح الا بالترادف فأثبتناه فتأتى لاسم هذا الطريق أعنى طريق ولم يتأمل أن قول السكاكى ان المراد بالنية السبع لا ينفى ما هو موقوف به من ارادة الموت وقول المصنف ان ادخال النية في جنس السبع للمبالغة لا يقتضى كون اسم النية يستعمل فيما لم يوضع له على التحقيق

الادعائى فصار مستعملا في غير ما وضع له لان النية انما وضعت للموت الحالى عن دعوى السبعية له فيكون استعارة ثانيهما صحة اطلاق لفظ النية على ذلك السبع الادعائى لان ذلك لازم للترادف بين اللفظين فلا يرد أنه لا يناسب لان ادخالها في جنس السبع انما يناسب اطلاق لفظ السبع عليها والحاصل أنه بادعاء السبعية لها أطلقنا أحد الطرفين وغضينا الأخرى الجملة وبالترادف المتخيل صح لنا اطلاق النية على المعنى المراد وهو السبع الادعائى من غير تناف ولا منافاة بين دعوى السبعية للنية وبين التصريح بالنية لان التصريح بها بعد دعوى المرادفة فصارت النية

اسما للسبع فلا منافاة بين ما اقتضته الاستعارة من أن النية من أفراد السبع وبين التصريح بالنية لان التصريح بالنية كالتصريح بالسبع وحينئذ فالنية مستعملة في غير ما وضعت له ولا يخفى أن حاصل ما ذكر أن النية أطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكى أنفا (قوله وفيه نظر) أى وفي هذا الجواب نظر وحاصله أن ادعاء الترادف لا يقتضى الترادف حقيقة فكأننا اذا جعلنا معنى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يضر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل هو مجاز فكذلك اذا جعلنا اسم النية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يضر استعماله في الموت المدعى سبعية مجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة وادعاء السبعية للموت الذى أطلقت النية عليه لا يخرجها عن اطلاقها على معناها حقيقة في نفس الامر اذا ادعاء لا يخرج الاشياء عن حقائقها وهذا حاصل ما ذكره المصنف من الرد أولا (قوله لان ما ذكر) أى من ادعاء السبعية للنية أى الموت لا يقتضى الخ

حتى

سيف فانحنى بالدم وجعلوا نسبة القتل اليه قرينة الاستعارة ولوجعلوا

(٢١٠)

أبطلت حياته بسيف أوغير

وخرادا به الطرف الآخر غير ظاهر بعد

الردان تعريف الاستعارة لا يصدق على المكني عنها لانها نوع من الاستعارة المعروفة بأنها لفظ نقل عن أحد طرفي التشبيه وأطلق على الآخر والمكني عنها لا يصدق عليها أنها لفظ نقل عن أحد الطرفين وأطلق على الآخر ضرورة أن لفظها أطلق على معناه فلم ينقل عنه وأطلق على الآخر وأما يصدق عليها تعريف الحقيقة التي هي أطلق على معناه الذي وضع له في الأصل لكن صدق تعريف الحقيقة عليها وخروجها عن تعريف الاستعارة إنما يصح أن لم تراعى الحقيقة فلما ان روعيت بأن يكون للعنى في الحقيقة أنها كلمة استعملت فيها هي موضوعه له بالتحقيق من حيث أنها موضوعه له كذلك لا يصدق تعريف الحقيقة على المكني عنها فلا تدخل فيه إذ المنية في المثال المذكور لم تستعمل فيما وضعت له بالتحقيق لانها إنما استعملت فيه من حيث أنه مشبه بالسبع أنشبهها ادعى فيه دخوله في جنسه وادعى فيه مرادفة لفظها للفظه فلذلك قيل أنها استعارة والفرق بين الاعتبارين واضح فإنا قلنا دلت منية فلان فإنا استعملت المنية في الموت من حيث أن اللفظ المذكور موضوع الموت حقيقة وإذا قلنا أنشبت المنية أظفارها بفلان فإنا استعملت فيها من حيث تشبيهها بالسبع على الوجه المذكور ويلزم من خروج نحو المنية بالوجه المذكور عن الحقيقة والكنية كونها مجازا أدلا واسطة بعد الاستعمال بين الحقيقة والكنية وبين المجاز وهذا هو الخجاب به عما تقدم لكن لا يتم إذ لم يفد أن نحو المنية استعملت في الطرف الآخر وإنما أفاد خروجها عن كونها حقيقة إلى المجازية المطلقة الصادقة بالإرسال وأما خروجها عنها إلى خصوص الاستعارة المفسرة بكونها كلمة نقلت من أحد الطرفين للطرف الآخر فلم يظهر إلى الآن إذ لا يصدق على نحو المنية في الشاهد المتقدم أنها استعملت بعد نقلها عن أحد الطرفين في الطرف الآخر من حيث أنه الطرف الآخر ضرورة أن حقيقة الطرف الآخر فرع ثبوت الطرف الآخر وأنه هو المستعمل فيه فإذا ثبت اعتبرنا أن الاستعمال فيه من حيث أنه نفس ذلك الطرف الآخر والمنية إنما استعملت في معناها في الطرف الآخر فإن قيل إنما استعملت في الطرف الآخر ادعاء من حيث أنه هو الطرف الآخر ادعاء قلنا تقدم جوابه وهو أن الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها والتعريف إنما دل على الطرف حقيقة لادعاء وتقدم أن هذا التعريف لو صح لم يرد اعتبار على شيء من الكلام لا مكان حمل كل كلام معترض على غير معناه بوجه يصح به المعنى بالأقرينة على أننا نقول لا تصدق الحقيقة في تعريف المجاز فلا يصدق حكمه على الاستعارة بالكنية إذ المجاز ليس مستعملا في غير الموضوع له من حيث أنه ذلك الغير بل من حيث تعلقه بالموضوع له وقد تقدمت الإشارة لهذا ويحاج عنه بأنه مستعمل في الغير من حيث أنه غير متعلق بالموضوع له لأن التعلق يستلزم الغيرية وكذا الغيرية في الحالة الراهنة تستلزم التعلق بمجازا لتشبيه أحدهما بالآخر وتحقيق ذلك أعنى كون الجواب المذكور لا يفيد أن نحو المنية أطلق على الطرف الآخر ولو اعتبرت الجينية أن لفظ المنية مثلا في ذلك الشاهد استعمل في معنى واحد هو معناه لكن له جهتان يصح الاستعمال بكل منهما أحدهما كونه وضع له اللفظ أصالة والآخرى كونه شبه بمعنى الأسد تشبيها أو جب ادعاء دخوله في جنس ذلك المعنى فاستعماله بالوجه الثاني لا يوجب كون المعنى شيئا آخر إذ لا يصدق أنه لم يستعمل في الطرف الآخر الذي لم يوضع له وإنما استعمل في الطرف الذي وضع له وإن كان السبب في الاستعمال حينئذ ادعاء كونه شيئا آخر نعم لو كان مدلول اللفظ مطابقا لتلك الجهة عارية عن المعنى الأصلي صح ما ذكر وليس كذلك للقطع بأن المراد باللفظ الموت لكن مع اعتبار أنها شبهت تشبيها بليغا بغيرها فلم يتم الجواب هذا تقرير ما ذكرنا وما يقال مانع من أن يقال اللفظ الذي استعمل في أحد الطرفين وما ذكره السكاكي من كون الاستعارة بالكنية مجازا عليه إلا كثيرون وصرح به الزمخشري عند قوله

أيضا اللهمنيات استعارة بالكنية عن المطعومات اللطيفة الشبيهة على سبيل التهمك وجعلوا نسبة لفظ القرى إليها قرينة الاستعارة لكان أقرب إلى التخصيص هذا اللفظ وفيه نظر لان التبعية التي جعلها قرينة لقرينتها التي جعلها استعارة بالكنية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا لا يجوز أن يقدرها حقيقة حينئذ لانه لو قدرها حقيقة

(قوله ومراد به الطرف الآخر) إنما ذكر ذلك لان قضية كونه استعارة أن يكون مجازا وأن يكون مرادا به الطرف الآخر حقيقة كما يدل عليه نه به الاستعارة ولا يكفي الادعاء (قوله غير ظاهر بعد) أي إلى الآن لجواز أن لا يكون حقيقة ولا مجازا بل واسطة بينهما لا يقال أنه يدخل في المجاز باعتبار قصد الجينية في تعريفه بأن يقال الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أي من بحيث أنه غير ما وضعت له للامثلة لأننا نقول المنية في التركيب المذكور لم تستعمل في غير الموضوع له من حيث أنه غير بل في الموضوع له وإن كان لا من حيث أنه موضوع له بل

(واختار)

من حيث أنه فرد من أفراد التشبيه به نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث أنه موضوع له لدخل في تعريفه لكنه لم يعرفه بذلك فتأمل

(قوله واختار رد التبعية الى المسكني عنها) لا بد من التقدير في أول الكلام أو في آخره أي واختار رد قرينة التبعية الى المسكني أو واختار رد التبعية الى قرينة المسكني عنها أو أن الحذف في أول الكلام وفي آخره والاصل واختار رد التبعية وقربتها الى المسكني عنها وقربتها وهذا كلام مجمل بينه بقوله يجعل الخ والمحج لا تركاب ماذكر أنه لم يرد التبعية نفسها (٢١١) للمسكني عنها ولم يجعلها أياها كما هو

ظاهر عبارة المصنف وأنص كلام السكاكي في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم المسكنية بأن جعلوا في نطق الحال بكذا الحال التي ذكرها أنها قرينة الاستعارة المبرحة استعارة بالكناية عن التكلم بواسطة البالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله وإذا المنية أنشئت أظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويحصلون إضافة الأظفار إليها قرينة الاستعارة. لكان أقرب الى الضبط انتهى كلامه (قوله وما يشق منها) أي من مصادرها كاسم الفاعل واسم المفعول واسم لرس والمكان والآلة (قوله بجعل) متعلق برد أي وهذا الرد بواسطة جعل أو بسبب جعل قربتها الخ وأنت خير بأن جعل قرينة التبعية مكنا عنها إنما يمكن إذا كانت قرينتها لفظية أم إذا

(واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الحروف والأفعال وما يشق منها (الى) الاستعارة (المسكني عنها) يجعل قربتها أي قرينة التبعية استعارة (مكنا عنها) جعل الاستعارة (التبعية) قربتها أي قرينة الاستعارة المسكني عنها (على نحو قوله) أي قول السكاكي (في المنية وأظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية

التي هو غير أصل وضعه معنى استعماله في غير أصله الذي هو الطرف الآخر أفهامه إياه في الجملة مع القصد الثاني لذلك الأفهام ولو فهم معه غيره وحكم على ذلك الغير لأن الحيثية هي المقصودة بالذات أعني حيثية الاسدية المثبتة بواسطة التشبيه البليغ فالسبع في المثال قد فهم من إطلاق المنية وإطلاق الاستعمال على مثل هذا لا يعد وليس المراد أن يستعمل فيه هو المحكوم عليه في نفس الامر وإن كان ذلك هو الأصل بل أنه هو الذي يفهم بالقصد ومن حيثية ولو كان الحكم في الحقيقة على غيره لأن الحيثية هي التي قصد الاشمار بها في ذلك المحكوم عليه كما ذكرنا في هذا يكون لفظ المنية مستعملا في الطرف الآخر أي مفهما له وقصد من حيث أفهامه لا من حيث وجوده بل لينقل منه الى ذلك الوجود فان قلت لفظ المنية هنا على هذا الجواب هل يستعمل لأفادة هذه الحيثية بطريق التشبيه أو بطريق المجازية الرسالية قلت بل بطريق التشبيه فانا بعد أن شبهنا المنية بالسبع وجعلنا المنية مرادفة له أفهمنا به معنى السبعية ولو لم توجد في الخارج على حد أفهامها في المنية عند التصريح بلفظ السبع في الاستعارة التصريحية لأن المنية على هذا مرادفة للسبع فكيف يفيد السبعية في الرجولية بالازوم لكن بواسطة التشبيه فكذلك لفظ المنية المرادف لهذا التأويل تأمله فانه نهاية ما يمكن هنا ويرد عليه أن نحو الاسد للرجل الشجاع أفهم بالذات الاسدية فيه فعلى ما ذكر يكون حقيقة لأفهامه حيثية هي أصله والله أعلم ثم أشار الى ما ذكره السكاكي في الاستعارة التبعية تهيسدا للاعتراض عليه في ذلك فقال (واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي التي تكون في الحروف والأفعال وما يشق منها كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان المشتق (الى) الاستعارة (المسكني عنها) أي اختار ادخال التبعية في المسكني عنها وذلك بواسطة (جعل) قربتها أي قرينة التبعية (مكنا عنها) وقد تقدم أن مدار قربتها على الفاعل كما في نطق الحال أو على المفعول كتنقيرهم لهنميات أو الحزور كبشرهم بعداب أليم فإذا كانت القرينة في التبعية هي الفاعل مثلا فيجعل ذلك الفاعل استعارة بالكناية بأن يقدر تشبيه الحال بالانسان الناطق ومن المعلوم أن جعل القرينة في التبعية مكنا عنها لا يمكن ان كانت القرينة الحالية وذلك مما يضعف ما ذكر السكاكي فإذا كانت لفظا أمكن ما ذكر (و) تسكمل بجعل الاستعارة (التبعية) التي هي الفعل في المثال (قربتها) أي بجعل الفعل في المثال الذي كان تبعية على مذهبهم هو قرينة المسكني عنها التي هي نفس الفاعل الذي كان قرينة للتبعية تخيلنا تجري التبعية (على نحو قوله) أي على مثل ما قاله السكاكي (في المنية وأظفارها) وقد تقدم الذي قال وهو أن الأظفار استعملت في صورة وهمية على أنها قرينة المسكني عنها والمنية هي الاستعارة بالكناية وجريان التبعية على هذا أن يجعل الحال في نطق الحال استعارة بالكناية ويجعل نطق قربتها على أن يتوهم للحال صورة تعالى الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ص (واختار رد التبعية الخ) ش هذا اعتراض على السكاكي

كانت قربتها الحالية فلا يمكن اذ ليس هنالفظ يجعل استعارة بالكناية وهذا مما يضعف منه السكاكي وذلك كما في قوله تعالى لهم يتقون فان لعل استعارة تبعية لارادته تعالى والقرينة استعالة الترجي لكونه علام الغيوب (قوله على نحو قوله) أي حالة كون ذلك الجمل آتيا على نحو أي طريقة قوله الخ

(قوله وإضافة الاظفار اليها قرينتها) المناسب لمذهب السكاكي أن يقال والاظفار المضافة اليها قرينتها لانها عنده استعملت في صورة وهمية كما مر وكذا يقال فيما يأتي من قوله ونسبة النطق الخ ومن قوله ونسبة القرى الخ أي فالمناسب أن يقال فيهما والنطق للنسب اليها قرينة الاستعارة بدل قوله ونسبة النطق وأن يقال والقرى المنسوب اليها بدل ونسبة القرى (قوله استعارة عن دلت) أي استعارة تبعية لدلت وقوله بقرينة الحال أي بقرينة اسناد النطق للحال وقوله والحال أي وجعلوا الحال حقيقة (قوله استعارة بالكناية عن التسكيم) أي للتسكيم (٣١٣) الادعائي فيشبهه الحال بالتسكيم ويدعى أنه عنده وأن للتسكيم فردين متمارفاً وغير متمارفاً

وأضافة الاظفار اليها قرينتها في قولنا نطق الحال بكذا جعل القوم نطق استعارة عن دلت بقرينة الحال والحال حقيقة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن التسكيم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم تقرهم لهذميات يجعل الهذميات استعارة بالكناية عن الطعومات الشبيهة على سبيل التهم ونسبة القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس وإنما اختار ذلك إشاراً للضبط وتقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكي (أنه ان قدر التبعية) كنطقت في نطق الحال بكذا (حقيقة) بأن يرد بها معناها الحقيقي

النطق بلسان فينقل لفظ النطق لها فتقرر بما ذكر أن ما جعله القوم تبعية جملته هو قرينة على السكنى عنها على أنها تخيلية وما جعلوه قرينة التبعية جملته هو استعارة بالكناية في قولنا نطق الحال بكذا جعل القوم نطق استعارة عن دلت فكانت تبعية لان التشبيه في الاصل بين المصدرين أعني الدلالة والنطق والقرينة على هذه التبعية اسناد النطق الى الحال فصارت الحال في الحقيقة هي القرينة وهي أعني الحال عندهم استعملت في معناها لان الدلالة المرادة في نفس الامر المسندة لها تقبلها وهو يجعل لفظ الحال استعارة بالكناية عن التسكيم الذي له لسان ينطق به وجعل نسبة النطق اليها قرينة الاستعارة بالكناية الموجودة في الحال فالنطق في الحقيقة هو القرينة على نحو ما ذكرنا آنفاً وكذا قولهم تقرهم لهذميات القوم يجعلون تقرهم استعارة تبعية والهذميات قرينتها لما تقدم وهو يجعل الهذميات استعارة بالكناية عن الاطعمة الشبيهة بواسطة تشبيه الهذم بها على طريق التهم ويجعل نسبة القرى اليها استعارة تخيلية باثبات معنى وهي هنالك يشبه اعطاء الطعام للضيف عند نزوله الذي هو القرى أو يجعلها قرينة ينقلها الى الضرب أو الملاقاة بناء على أن القرينة تكون مجازاً حقيقياً وكذا قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم القوم جعلوا فعل التبشير استعارة تبعية للأندار بواسطة التشبيه التكمي والعذاب قرينتها وهو يجعل العذاب استعارة بالكناية عن الانعام بواسطة التشبيه التكمي ويجعل التبشير قرينتها على أنه تخيل بتقدير صورة كمورة التبشير أو على أن ينقل الى الأندار بواسطة التهم بناء على أن قرينة المسكنية تكون مجازاً حقيقياً وعلى هذا القياس غير هذه الامثلة وإنما اختار السكاكي ذلك إشاراً للضبط القريب بتقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكي من ادخال التبعية في السكنى عنها (أنه) أي بأن الشأن أو بأن السكاكي (ان قدر) أي فرض وأثبت (التبعية حقيقة) فيجعل

وهو أنه اختار رد الاستعارة التبعية أي الواقعة في الحروف والمشتقات من المصادر الى السكنى عنها أي أن التبعية قسم من المسكنية أي بأن تجعل قرينتها أي ما أسند اليه مثل تلك التبعية مكنايتها ونجعل التبعية قرينتها أي تخيلية على نحو ما قال في المنية وأظفارها في بيت الهدى فيكون معنى قولنا نطق الحال أن الحال عبر بها عن التسكيم بادعاء دخوله في جنس التسكيمات وقولنا نطق تخيلية وقد رد

وأن لفظ الحال مرادف لفظ التسكيم فاستعير لفظ الحال للتسكيم الادعائي (قوله القرى) بالفاف المكسورة والقصر الضائفة (قوله وعلى هذا القياس) أي في قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم القوم جعلوا بشراستعارة تبعية للأندار بواسطة التشبيه التكمي والعذاب قرينتها وهو يجعل العذاب استعارة بالكناية عن الانعام بواسطة التشبيه التكمي ويجعل بشر قرينتها وفي قوله تعالى ليكون لهم عدواً وحزناً القوم يجعلون اللام استعارة تبعية للعداوة والحزن الجزئين بواسطة تشبيه متعلقهما وهو مطلق عداوة وحزن بالصلة الثائية للاندماط كطلاق محبة وتبين وقرينتها العداوة والحزن والسكاكي يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الدائية للاندماط بأن شبه العداوة والحزن بالهبة والتبني تشبيهاً ضمراً

في النفس وادعينا أن العداوة والحزن عين الهبة والتبني ثم استعير العداوة والحزن للمحبة والتبني الادعائيين ولام التعليل التي (لم) يكون مدخولها باعنا قرينة وكذا قوله تعالى لأصابتكم في جدوع النخل يجعل الجدوع استعارة بالكناية عن الظروف الادعائية واستعمال في قرينة على ذلك والقوم يجعلون اللام استعارة تبعية والجدوع قرينة (قوله وإنما اختار ذلك) أي رد التبعية وقرينتها للسكنية وقرينتها (قوله إشاراً للضبط) أي لاجل أن يكون أقرب للضبط لمسا فيه من تقليل الاقسام فقوله وتقليل الخ عطف علة على معلول وإنما قلت أقسام الاستعارة على ما اختاره لانه لا يقال عليه استعارة أصلية وتبعية بل أصلية فقط (قوله ورد ما اختاره السكاكي) أي من رد التبعية للسكنى عنها وجعلها داخلية فيها (قوله بأنه) أي السكاكي وقوله ان قدر التبعية حقيقة بالبناء للفاعل أي أن جعل

لم تكن استعارة تخيلية لأن الاستعارة التخيلية عنده مجاز كما مرولو لم تكن تخيلية لم تكن الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخيلية واللازم باطل بالاتفاق فيتعين أن بقدرها مجازا وإذا قدرها مجازا لزمه أن يقدرها من قبيل الاستعارة لتكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة

ويحتمل أن ضمير أنه للحال والشأن وقدر بالبلاء للفعول أي ان فرض أن التبعية الغائلا بها القوم باقية على معناها الحقيقي بأن جعل نطقت التي هي التبعية عند القوم في نطقت الحال بكذا مثلامراد به معناها الحقيقي وهو النطق وجعل الحال استعارة بالكناية للتكامل الادعائي ثم لا يخفى قبح هذا التردد لانه لا يقال وجعل التبعية قريته على نحو قوله في النية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والا لم يكن على نحو قوله في النية وأظفارها فكان عليه أن يقول على (٢١٣) نحو للنية وأظفارها ليحسن

هذا التردد (قوله لانه أي التخيلية مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف أي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازا فضلا عن كونها استعارة فضلا عن كونها تخيلية (قوله لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها) أي التي هي من المجاز اللغوي (قوله بذكر المشبه به) أي بذكر اسم المشبه به (قوله الا أن المشبه فيها) أي في التخيلية يجب أي عند السكا كي (قوله بل وهما) أي بل عماله تحقق بحسب الوهم لكونه صورة وهمية محضة كما مر (قوله فلم تكن الاستعارة المسكني عنها) أي على هذا التقدير مستلزمة للتخيلية وإذا لم تستلزم المسكني عنها التخيلية صح وجود المسكني عنها بدون التخيلية كما في نطقت الحال بكذا حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكامل

(لم تكن) التبعية استعارة (تخيلية لأنها) أي التخيلية (مجاز عنده) أي عند السكا كي لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه الآن المشبه فيها يجب أن يكون مالا يتحقق له معناه حسا ولا عقلا بل وهما فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا وإذا لم يكن للتبعية تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (المسكني عنها مستلزمة للتخيلية) بمعنى أنها لا توجد بدون التخيلية وذلك لان المسكني عنها قد وجدت بدون التخيلية في مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أي عدم استلزام المسكني عنها للتخيلية (باطل بالاتفاق) وإنما الخلاف في أن التخيلية هل تستلزم المسكني عنها

نطقت التي هي التبعية في نطقت الحال بكذا مثلامراد به معناه الاصل وهو النطق الحقيقي وإنما فسرنا قدر بأثبت لاعم بأن مجرد التقدير والفرض الوهمي لا يترتب عليه ما يذكر واليه أشار بقوله (لم تكن) تلك التبعية حينئذ استعارة (تخيلية) وإنما قلنا لا تكون تلك التبعية على هذا التقدير تخيلية عند السكا كي (لأنها) أي لان التخيلية (مجاز) لغوي (عنده) أي عند السكا كي لما تقدم أنه جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها التي هي من المجاز اللغوي وهي المفسرة بذكر لفظ المشبه مراد به المشبه به الا أن المشبه فيها عند السكا كي يجب أن يكون مالا يتحقق له معناه حسا ولا عقلا بل صورة وهمية محضة كما تقدم فعلى هذا يكون المراد بنطقت مثلا في نطقت الحال بكذا الصورة الوهمية الشبيهة بالنطق الحقيقي فيكون لفظها مستعملا في غير ما وضعت له بالتحقيق فيكون مجازا اذ لم يرد معناه الذي هو النطق الحقيقي وأما على ذلك التقدير وهو أن يراد بالنطق معناه الحقيقي فلا تكون التبعية مجازا فلا تكون تخيلية لأنها ليست المجاز عنده وإذا لم تكن التبعية على ذلك التقدير تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (المسكني عنها مستلزمة) أي على ذلك التقدير يلزم انتفاء التخيلية عن المسكني عنها فيلزم كون المسكني عنها غير مستلزمة (للتخيلية) وإذا لم تستلزم المسكني عنها التخيلية صح وجود المسكني عنها بدون التخيلية كما في المثال السابق وهو نطقت الحال بكذا حيث استعمل نطقت لمعناه الحقيقي (وذلك) أي لكن عدم استلزام المسكني عنها للتخيلية (باطل بالاتفاق) من أهل الفن وإنما وجد الخلاف في العكس وهو أن التخيلية هل تستلزم المسكني

المصنف عليه بأنه ان قدر التبعية حقيقة يلزم أن لا تكون تخيلية لان التخيلية عند السكا كي مجاز وإذا كانت حقيقة لا تكون تخيلية فيلزم أن لا تكون المسكني عنها مستلزمة للتخيلية وذلك باطل بالاتفاق يعني أن وجود المسكنية دون التخيلية باطل بالاتفاق بخلاف وجود التخيلية دون المسكنية فانه جائز عند السكا كي متى منع عند المصنف كما سبق وقد رد عليه الخطيب بأننا لانسلم الاتفاق على أن

الادعائي وجعل النطق مستعملا في معناه الحقيقي لكن عدم استلزام المسكني عنها للتخيلية باطل باتفاق فبطل هذا التقدير أي جعله التبعية مستعملة في معناها الحقيقي (قوله بمعنى أنها لا توجد) تفسير المعنى لا لانه فلا يقال الصواب حذف لا وأشار الشارح بهذا الى أنه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلا بل المراد به عدم الانفكاك في الوجود لانه ليس المراد أن كلامهم لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخيلية عند السكا كي قد تكون بدون المسكنية (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي بيان عدم استلزام المسكني عنها للتخيلية (قوله على هذا التقدير) أي تقدير كون التبعية حقيقة (قوله بالاتفاق) أي لاتفاق أهل الفن على أن التخيلية لازمة للمسكنية (قوله هل تستلزم المسكني عنها) أي ولا تستلزمها

(قوله فعند السكا كى لاستنزام) أى وعند غيره التخيلية تستنزام المسكنية كما أن المسكنية تستنزام التخيلية فالتلازم عند السكا كى من الجانبين وأما عنده فالمسكنية تستنزام التخيلية دون العكس على ما قال المصنف (قوله كما فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع أى فقد ذكر السكا كى أن الأظفار أطلقت على أمور وهمية تخيلية وليس فى الكلام مكى عنها لوجود التصريح بالتشبيه ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذى يستعار له وأما النجوم فيقولون هذا التركيب ان صح بجعل من ترشيح التشبيه وليس فى الكلام لا مسكنية ولا تخيلية (قوله وبهذا) أى وباعتبار السكا كى التخيلية دون المسكنية فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهليكت فلانا (قوله ظهر فساد ما قيل) (٢١٤) أى مقاله صدر الشر يعة جوابا عن السكا كى وردا لاعتراض المصنف

وحاصل ذلك الجواب أنا نسلم أن لفظ نطق مثلا اذا استعمل فى حقيقته لم توجد الاستعارة التخيلية وأما قولك لكن عدم استنزام المسكنية للتخيلية أى عدم وجودها معها باطل انصافا فممنوع لان معنى قول السكا كى فى المفتاح لانتفك المكى عنها عن التخيلية أن التخيلية مستلزما للمسكنية فتنى وجدت التخيلية وجدت المسكنية لا العكس وحاصل الرد على ذلك الجيب أن السكا كى بعد ما اعتبر فى تعريف الاستعارة بالسكنية ذكر شىء من لوازم المشبه به والتزم فى تلك اللوازم أن تكون استعارة تخيلية قال وقد ظهر أن الاستعارة بالسكنية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية على ما عليه سياق كلام الاصحاب وهذا صريح فى أن المسكنية تستنزام

فعند السكا كى لاستنزام كما فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكا كى بقوله لانتفك المكى عنها عن التخيلية أن التخيلية مستلزما للمسكنية عنها لا على العكس كما فهمه المصنف

عنها ولا معنى أنه قيل ان التخيلية يصح أن توجد وحدها بدون المكى عنها كما ذكر السكا كى فى نحو قولك أظفار المنية الشبيهة بالسبع اذ قد ذكر أن الأظفار أطلقت على أمور وهمية تخيلية وليس فى الكلام مكى عنها لوجود التصريح بالتشبيه ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذى يستعار له وقيل لا يصح وما ذكر ان صح فهو من ترشيح التشبيه وقد تقدم ومن المعلوم أن هذا المثال الذى ذكره السكا كى لى الاستنزام انما فيه التخيلية بدون المسكنية عنها فلم تستلزما للتخيلية المسكنية عنها ولم توجد فيه المسكنية عنها بدون التخيلية فيصح أن المكى عنها عند السكا كى وجدت بدون التخيلية فلم تستلزما المسكنية عنها التخيلية فلا يصح جعل كلام السكا كى وهو قوله لانتفك المكى عنها عن التخيلية على معنى أن التخيلية لا توجد بدون المسكنية عنها ضرورة وجودها دونها فى المثال الذى ذكر فوجب حمله على ظاهره كما فهمه المصنف عنه وهو أن المكى عنها تستلزما للتخيلية وهو المراد بالآزوم السابق دون العكس واذا وجب حمله على ذلك كان الحل على العكس المذكور الذى هو خلاف ذلك فسادا فلا بحث فى كلام المصنف من هذا الوجه نعم يبحث فى كلامه فى حكاية الاتفاق على أن المسكنية عنها لا توجد بدون التخيلية وكيف يصح ذلك مع أن كلام صاحب الكشف مشعر بل مصرح بخلاف ذلك كما تقدم فى قوله تعالى ينقضون عهد الله وأن النقض استعارة نصريحية عن ابطال العهد وهى قرينة للمسكنية عنها التى هى العهد اذ هى كناية عن الحبل فقد وجدت المسكنية عنها عنده بدون تخيل لان النقض الذى هو القرينة ليس بتخييل اذ التخيل اما اثبات حقيقة لغير معناها كما عند الجمهور واما اثبات صورة وهمية كما عند السكا كى على ما تقدم بيانه فان حمل الاتفاق على معنى اتفاق الحصين أعنى السكا كى والمصنف لم يصح أيضا لان السكا كى صرح أيضا بما يقتضى عدم الاستنزام حيث قال فى باب الحجاز العقلى قرينة المسكنية عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية يعنى فتسكون تخيلا كما تقدم وقد تكون أمرا محققا كالانبات فى أثبت الربيع البقل والحزم فى هزم الامير الجند ومن المعلوم

المسكنية تستلزما لخيالية لان المصنف يرى أن الحجاز العقلى استعارة بالسكنية وليس مستلزما لالخيالية قلت والجواب صحيح وبرهانه أن السكا كى ذكره فى آخر الكلام على الحجاز العقلى أنه عنده استعارة بالسكنية وأن المسكنية عنها تنقسم الى ما قرر ينهأ أمر وهمى كالانبات فى قولنا انياب المنية أو أممحقق

التخيلية وقد صرح فيما قيل ذلك بأن التخيلية توجد بدون المسكنية كما فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع نعم أهليكت فلانا فلم من مجموع كلامه أن المسكنية تستلزما للتخيلية دون العكس وأن معنى قوله لانتفك المكى عنها عن التخيلية أن المسكنية عنها مستلزما للتخيلية لا العكس كما فهمه ذلك الجيب (قوله أن التخيلية الخ) خبران (قوله لا على العكس) عطف على قوله أن التخيلية الخ بتقدير أى لا أن كلامه محمول على العكس وهو أن المسكنية مستلزما للتخيلية كما قرر بعضهم وقر رآخر أن قوله لا على العكس عطف على قوله مستلزما للمسكنية أى لا كائنة على العكس ولوحذف على كما فى بعض النسخ كان أوضح أى لان مراده العكس (قوله كما فهمه المصنف) الضمير راجع للعكس أى كما فهمه المصنف هنا بناء على أن مراده بالاتفاق اتفاق السكا كى وغيره من أئمة الفن

(قوله نعم الخ) هذا استدراك على قوله ظهر فساد ما قبل وذلك أن هذا القول الفاسد اعترض على المصنف وإذا كان فاسدا فلا اعتراض عليه من تلك الجهة ولما كان يتوهم أنه لا يمتنع عليه من جهة أخرى استدرك على ذلك بقوله نعم الخ وحاصله أن كلام المصنف يوجب فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المسكني عنها لا توجد بدون التخيلية وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشف مصرح بخلاف ذلك في قوله تعالى ينقضون عهد الله وأن النقض استعارة تصريحية لا بطلان العهد وهي قرينة للمسكني عنها التي هي العهد اذ هو كناية عن الحبل وقد وجدت للمسكني عنها عنده بدون التخيلية لان النقض الذي هو القرينة ليس تخيلا اذ التخيل ايمان بالثبات الشيء افسير ما هو له كما عند الجمهور وأما الثبات صورة وهمية كما (٢١٥) عند السكاكي على ما تقدم بيانه

والنقض ليس كذلك بل استعارة تصريحية تحقيقية (قوله لان كلام الكشف) سيد كره بعد (قوله مشعر) أي مصرح (قوله وقد صرح في الفتح الخ) جواب عما يقال نحمل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق الخصمين السكاكي والمصنف لا على اتفاق القوم الشامل اصحاب الكشف وحيث أن فلائ وجه ذلك الاعتراض الوارد على المصنف من جهة حكاية الاتفاق وحاصل الجواب أن هذا أيضا لا يصح لان السكاكي صرح أيضا بما يقتضي عدم الاستلزام حيث قال في بحث الحجاز العقلي قرينة المسكني الخ (قوله قد تكون أمرا وهميا) أي فتكون تخيلية وقد تكون أمرا محققا أي فلا تكون تخيلية اذ لا تخيل في الامر المحقق عنده فقد أثبت المسكني عنها بالتخييل

نعم يمكن أن ينزاع في الاتفاق على استلزام المسكني عنها التخيلية لان كلام الكشف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في الفتح أيضا في بحث الحجاز العقلي بأن قرينة المسكني عنها قد تكون أمرا وهميا كأظهار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات في أثبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي لانه قد صرح في الحجاز العقلي بأن نطقت في نطق الحال بكذا أمروهمي جعل قرينة للمسكني عنها

أن لا تخيل في الامر المحقق عنده فقد أثبت المسكني عنها فلا تخيل فان قلت قد قررت عنه بما ذكرت أنفا أن المراد بعدم انفكاك المسكني عنها عن التخيلية أنها تستلزم التخيلية لأن التخيلية تستلزم المسكني عنها فإنه نفاه كما في أظهار المنية الشبهة السبع وبدردت على من حمل كلامه على استلزام التخيلية للمسكني عنها ايرد به اعتراض المصنف حيث ألزم وجود المسكني عنها بدون التخيل فرد عليه ذلك القائل بأن قوله لا يقتضي إلا أن التخيلية تستلزم لان المسكنية تستلزم حتى ينقض بوجودها بدون لازما على ذلك التقدير الذي هو كون نحو نطق من نطق الحال حقيقة وعلى ما حكى عنه في الحجاز العقلي يصح كلام ذلك الحامل ويبطل اعتراض المصنف الحامل له على خلاف ذلك لبطان الاتفاق بالوجهين حيث أن معا قلت اعتراض المصنف مبنى على ما أخذته بظاهر تلك العبارة وهو الأقرب لان تأويلها على العكس يتوقف على أنه يقول باستلزام التخيلية للمسكني عنها وهو باطل كما قال في أظهار المنية الشبهة بالاسد وهذا المثال صرح به في باب و ما ذكر من عدم استلزام المسكني عنها للتخيلية صرح به في باب آخر والاعتراض انما هو على ما صرح به من عدم انفكاك المسكني عنها عن التخيلية بمعنى أنها تستلزم التخيلية اذ ينقضه ما ذكره من ادخال التبعية فيها بناء على ارادة الحقيقة بما جعله قرينة للمسكني عنها والحاصل أنه لما صرح في هذا الباب بعدم انفكاك وصرح فيه بعدم استلزام التخيلية للمسكني عنها وجب حمل عدم الانفكاك على ظاهره الذي صرح بما لا يصح معه الحمل على العكس فحمل الحامل عدم الانفكاك على استلزام التخيلية للمسكني عنها باطل بما ذكر في المثال وهو أظهار المنية الشبهة بالاسد اذ ذكره في باب والمصنف يكفيه في البحث أن قوله لا تنفك المسكني عنها عن التخيلية يلزم عدم صحته بما ألزم على ذلك التقدير وأما ما ذكر في الحجاز

كالانبات في قولنا أثبت الربيع البقل لا يقال فقد قال السكاكي ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخيلية لانه قال على تفصيل سند كره في آخر الفصل وهذا هو التفصيل الموعود به وقال الخطيب في شرح الفتح انه يمكن أن تكون التخيلية موجودة في أثبت الربيع فيكون تشبيه الانبات على سبيل

(قوله كالانبات في أثبت الربيع البقل) فقد شبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقي تشبيها مضمرا في النفس وقرينتها الانبات (قوله والهزم في هزم الامير الجند) أي شبه الامير بالجيش استعارة بالكناية وانبات الهزم الذي هو من توابع الجيش له قرينتها (قوله الآن هذا) أي ما صرح به في الفتح في بحث الحجاز العقلي لا يدفع الاعتراض عن السكاكي أي لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا لانه وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل باتفاق لا يدفع الاعتراض الآتي عليه وهو لزوم القول بالتبعية (قوله أمروهمي) أي فيكون نطقت مستعملا في غير ما وضع له لان ذلك الامر الوهمي غير الموضوع له فيكون مجازا ولا شك أن علاقته الشبهة للنطق فيكون استعارة ولا شك أنه فعل والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية

وأيضاً لما جاوز وجود المكنى عنها بدون التخيلية كما في أنبت الربيع البقل ووجود التخيلية بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخيلية (والا) أى وان لم يقدر التبعية التى جعلها السكاكى قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازاً (فتكون) التبعية كنطق الحال مثلاً (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة فى الفعل لا تكون الاتبعية

العقلى فهو يرد على هذا الكلام نقضاً له أيضاً ولا يضر اعتراض المصنف فى شئ أذهب منصرف لهذه العبارة أتى صرح به فى باب الاستعارة المكنى عنها والرد على ذلك الحامل صحيح حيث تأول عبارته على خلاف ظاهرها مع وجود ما ينافيها معها فى بابها نعم لو أمكنه أن يقول عدم الانفكاك أراد به السكاكى غير الاستلزام أصلاً أتى تصحيحه كلام السكاكى لكن لا سبيل اليه فلا بحث على المصنف فى حكاية الاتفاق ومارده على السكاكى مقتضى هذه العبارة فهو وارد على كل حال اما بالالزام السابق كما ألزمه المصنف واما بما صرح به هو فى المجاز العقلى ولو لم يقصد المصنف بالسكاكى يرد عليه اعتراض المصنف لانه اما أن يقول فى شئ من أمثلة التبعية بالمجاز كما صرح بأن نطق فى نطق الحال بكذا استعير لأمروهمى جعل قرينة للمكنى عنها فيأزمه أحد شق الاعتراض وهو الآخر فى إذ نطق على ما صرح به مجاز وهو فعل فيكون تبعية للمصدر المنقول للصورة الوهمية فيأزمه وقوعه فيما فرقه من اسقاط التبعية عن التقسيم وان لم يقل فى شئ من الأمثلة بالمجاز أصلاً ورد عليه بطلان قوله لا تنفك المكنى عنها عن التخيلية فكلام السكاكى المذكور باطل اما بما ذكر المصنف واما بما قال خارجاً عنه صرح بأنه يجوز وجود المكنى عنها بدون التخيلية كما فى أنبت الربيع البقل كما تقدم وجوز وجود التخيلية بدون المكنى عنها كما فى أظفار المنية الشبيهة بالأسد كما تقدم أيضاً فلما جاوز وجود كل منهما بدون الآخرى فلا معنى لقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخيلية سواء حمل على ظاهره وهو الذى فهم المصنف وألزم إبطاله على أحد شق الاعتراض كما لزم بما قاله فى المجاز العقلى أو حمل على عكسه كما قال ذلك القائل ورد عليه بما تقدم بهذا الكلام وهو قوله لا تنفك إلى آخره لا وجه له اما بما ذكره المصنف فى التبعية الزاماً له واما بما ذكره من انفكاك كل منهما عن الآخرى فليست أمراً فان المقام سهل يمتنع وقد اتضح والله الموفق بمذهبه ورد على تعميم كلام السكاكى فى رده كل تبعية إلى المكنى عنها أن ذلك إما يصح ان قامت قرينة على قصد التشبيه فى قربتها وأما ان قامت قرينة على أن المقصود بالذات نفس المصدر المشتق منه فجعلها كناية لا وجه له لان التخيلية يجب أن تكون فى المقصد تابعة للمكنى عنها لما قرر فيها ويمكن أن يجاب عن السكاكى كما قيل بأن مقصوده الزام تقليل التقسيم على مذهبهم وأنه الأولى بهم حيث جعلوا التخيلية حقيقة لغوية لأعلى مذهبهم أو أنه يرجع عن مذهبهم الذى اقتضاه مراعاة شدة المناسبة لمسمى الاستعارة لان نقل مسمى التخيلية للأمر الوهمى أنسب بالاستعارة إلى كونها حقيقة لغوية لمصلحة مناسبة تقليل التقسيم فانظره (والا) أى وان لم يقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازاً وتقدم أن المراد بالتقدير التحقيق والتثبيت فتكون تلك التبعية التى جعلها مجازاً حينئذ (استعارة) لان المجازية التى يثبتها فى هذه القرينة يجعل علاقتها المشابهة وكل مجاز علاقته المشابهة استعارة وإذا كانت استعارة بفرضها مجازاً كانت استعارة تبعية لان الاستعارة فى الفعل لا تكون الاتبعية لما تقدم أن المقصود بالذات فى المشتق مطلقاً هو المعنى المصدرى وغيره يؤخذ بالعموم ولا يتعلق به الغرض

التخيل وهو فاسد فان ذلك مجاز اسنادى ونحن إنما نتكلم فى الاستعارة التخيلية التى هى قسم من مجاز الأفراد قوله (والا) أى وان لم يقدر التبعية حقيقة بل جعلها تخيلية مجازاً فلم يكن ما ذهب اليه مغنياً

(قوله وأيضاً الخ) هذا اعتراض على السكاكى لازم له من كلامه أهمله المصنف وحاصله أن السكاكى صرح فى هذا الباب بعدم انفكاك المكنى عنها عن التخيلية وصرح فيه أيضاً بعدم استلزام التخيلية للمكنى عنها كما فى أظفار المنية الشبيهة بالسبع وصرح فى المجاز العقلى بجواز وجود المكنى بدون التخيلية كما فى أنبت الربيع البقل فلما جاوز وجود كل منهما بدون الآخرى فلا وجه لقوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخيلية لانها قد انفكت عنده فى أنبت الربيع البقل وهزم الاله بر الجند

فلا يكون مذهب اليه مغنيا عن قسمة الاستعارة الى أصلية وتبعية ولكن يستفاد ما ذكره التركيب في التبعية الى التركيب الاستعارة بالسكاية على ما فسرناها ويصير التبعية حقيقة واستعارة تخيلية لما سبق أن التخييلية على ما فسرناها حقيقة لا مجاز

(قوله من رد التبعية) أي من رد قدر بنتها (قوله لانه اضطر الخ) أي وانما لم يكن ما ذكره مغنيا عما ذكره غيره لانه اضطر آخر الأمر الى القول بالتبعية فقد فر من شيء وعاد اليه لانه حاول اسقاط الاستعارة التبعية (٢١٧) ثم آل الأمر على هذا الاحتمال

الى اثباتها كما أثبتنا غيره (قوله وقد يجاب) أي عن لزوم القول بالاستعارة التبعية وحاصله أنا نختار الشق الثاني وهو أن التبعية التي جعلها قرينة للسكاية ليست حقيقة بل مجاز وقولكم فكون استعارة في الفعل والاستعارة فيه لا تكون الا تبعية ممنوع لان ذلك لا يلزم الا لو كان السكاكي يقول ان كل مجاز يكون قرينة للسكاية عنها يجب أن يكون استعارة فيلزم من كونها استعارة في الفعل أن تكون تبعية ولم لا يجوز أن يكون ذلك المجاز الذي جعله قرينة للسكاية عنها مجازا آخر غير الاستعارة بأن يكون مجازا مرسلًا وحينئذ فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية فليس كما أن يقول هب أن نطق في قولنا نطق الحال بكذا مجاز عن دلالة الحال أي افهام المقصود لكن لا يلزم أن يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة لان المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ اليه

(فلم يكن مذهب اليه) السكاكي من رد التبعية الى السكينة عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الأمر الى القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له

بالذات وما يقع فيه التشبيه الذي تنبئ عليه الاستعارة يجب أن يكون هو الأعم والطلوب أحواله في المعنى فقول القائل نطق الحال ان جعل نطق تخيلا والحال استعارة مكينا عنها فان جعل نطق حقيقة أسند لغير أصله كما يقوله الجمهور وجدت السكينة عنها بدون التخيل لان التخيل عنده ليس الا بالصورة الوهمية وان جعله مجازا كان استعارة تبعية لما تقرر أن (ف) يلزم حينئذ أنه (لم يكن مذهب اليه) السكاكي من رد التبعية الى السكينة عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من أنها تبعية فان الاستعارة تنقسم بسبب ذلك الى التبعية وغيرها وانما قلنا لم يفن ما ذكره عما ذكره غيره لانه اضطر آخر الأمر الى القول بالتبعية على تقدير كونها مجازا وغاية ما في ذلك أن ما ذكره وما ذكره غيره حينئذ مجاز معان في شيء واحد وهما مفهومان مختلفان أعني كون نطق تبعية من حيث انها فصل وكونها تخيلا من حيث ان النطق نقل على مذهبه لصورة وهمية ولا يوجب ذلك اسقاط التقسيم الذي فر منه فقد فر من شيء وعاد اليه لانه حاول اسقاط الاستعارة ثم آل الأمر على هذا الاحتمال آخر الى اثباتها كما أثبتنا غيره وقد يجاب عن لزوم القول بالاستعارة التبعية بأن ذلك انما يلزم لو كان السكاكي يقول بأن كل مجاز يكون قرينة للسكينة عنها يجب أن يكون استعارة فيلزم من كونها استعارة في الفعل كونها تبعية واذا صح أن يكون ذلك المجاز الذي جعل قرينة للسكينة عنها مجازا آخر غير الاستعارة لم يلزم القول بالاستعارة التبعية ولوقال بأن القرينة المذكورة مجاز فليس كما أن يقول هب أن نطق في قولنا نطق الحال بكذا مجاز لا يلزم أن يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة لان المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ اليه بعلاقة اللزوم مثلا كما في دلالة الحال فانه يجوز كما تقدم أن يعتبر أن النطق يستلزم الدلالة أي الافهام للمقصود فينقل لفظه لدلالة الحال لان مطلق الدلالة الصادقة عليها لازمة للنطق فيستعمل فيها من حيث كونها دلالة في الجملة فيكون مجازا مرسلًا ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بالدلالة في وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما الى فهم المقصود ولا يضر في الاشتراك كون التوصل في الدلالة من جهة كون التوصل اليه مطاوع معناها لان الافهام الذي هو الدلالة يطاوعه الفهم المتوصل اليه وكون التوصل في النطق بواسطة مطلق الافهام لصدق أنها مشتركان في التوصل في الجملة واذا جاز في المعنى الواحد أن يتجاوز فيه بعلاقة المشابهة عند قصد المبالغة في التشبيه وأن يتجاوز فيه بعلاقة اللزوم كما في النطق مع الدلالة جار أن يراعى في نطقه أنه مجاز علاقته اللزوم فلا يصدق أنه استعارة تبعية نعم يصدق أنه مجاز تبعية

عما ذكره غيره أي لم يكن تقسيم الاستعارة الى مخرجين هبها ومكنى عنها مغنيا عن تقسيمها الى تبعية وغيرها لان نحو نطق استعارة تخيلية مقرونة بالسكينة فهي مجاز واذا كان كذلك فهي تخيلية تبعية بخلاف الاظفار في قوله أنشئت اظفارها فانها تخيلية أصلية فثبت أن تقسيم الاستعارة الى أصلية

(٢٨ - شروح النخيص - رابع) بعلاقة اللزوم مثلا كما في دلالة الحال فانه يجوز أن يعتبر استلزام النطق لها فينقل لفظه لها ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها في وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما الى فهم المقصود فيكون نطق على الأول مجازا مرسلًا وعلى الثاني استعارة (قوله بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة الخ) اعترض بأن المجاز الذي تكون علاقته المشابهة منحصر في الاستعارة فكيف بقول لا يجب أن يكون استعارة والجواب أن مراده كل مجاز يصح أن تكون علاقته المشابهة بأن كان محتلا لها

ونهيها بدليل بقية الكلام وليس المراد علاقته المشابهة بالفعل والالام يصح قوله لا يجب الخ تأمل (قوله علاقة أخرى) أي كالملزومية (قوله فانها لازمة للنطق) أي فنطقت اذا قلنا انه غير مستعمل في حقيقة بل في مجازه وهو الدلالة نقول ان استعماله فيها على جهة المجاز المرسل لعلاقة الملزومية لا على جهة الاستعارة وحينئذ فقول المصنف فيكون استعارة ممنوع فلم يلزم السكاكي القول بالتبعية (قوله وفيه نظر) أي في

(٢١٨)

عن السكاكي لانه صرح بأن نطقت أطلق ههنا على أمر وهمي كاظفار المنية فانها استعارة لأمر وهمي شبه بالاظفار الحقيقية ومن المعالوم أن مقتضى هذا الكلام كون نطقت استعارة من النطق الحقيقي للأمر الوهمي لأنه مجاز مرسل ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقا على أمر محقق عقلي لا على أمر وهمي كما صرح به وبالجملة فالترام السكاكي أن قرينة الملكية اذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يصح لمنافاة ذلك لما صرح به (قوله على أن هذا) أي كون قرينة الملكية اذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يجري في جميع الأمثلة لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير الشابهة (قوله ولو سلم أي جريانه في جميع الأمثلة يعود الخ وحاصله أنه لو سلم أن قرينة الملكية اذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا في جميع الأمثلة

علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فانها لازمة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان السكاكي قد صرح بأن نطقت ههنا أمر مقدر وهمي كاظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا لا يجري في جميع الأمثلة ولو سلم حينئذ يعود الاعتراض الأول وهو وجود المسكني عنها بدون التخيلية

في الفعل ولم يجز الاصطلاح عليه كما تقدم لانه لم يذكر في أقسام المجاز ولم يشتهر بذلك لكن هذا لا يضر في الجواب لان كلامنا الآن فيما تسقط به الاستعارة التبعية وذلك كاف فيه ولولم يذكر ولكن رد عليه أن ذلك قد لا يطرده فيجوز أن يكون ثم محل لا تصلح فيه الاستعارة لاقتضاء المقام المبالغة في التشبيه وعلى تقدير صلاح كل محل لذلك فالترام أحد المجازين وهو كون اللفظ مجازا مرسلا مع صحة الآخر مجرد اسقاط ما لا موجب لاسقاطه وهو تحكم على أن السكاكي لا يصح هذا جوابا عنه لانه صرح بأن نطقت أطلق على أمر وهمي كاظفار المنية فانها استعارة لأمر وهمي شبه بالاظفار الحقيقية ومن المعالوم أن مقتضى هذا الكلام كون نطقت استعارة من النطق الحقيقي إلى الوهمي لوجهين أحدهما انه شبه بالاظفار وهي استعارة عنده والآخر أن النطق بعد فرض مجازا في أمر وهمي لا يصح الا أن يكون استعارة اذ لو كان مجازا مرسلا كان مستعملا في أمره علاقة غير المشابهة تتقرر بينه وبين أصله وبالضرورة أن الصورة الوهمية لاعلاقة بينها وبين النطق الحقيقي الا شبه ولو سلمت صحة كون نحو نطقت مجازا على مذهبه قرينة المسكني عنها مجازا مرسلا في كل صورة وألغى النظر عما اقتضاء قوله ان نطقت نقل للصورة الوهمية خاصه فالترام أن قرينة المسكني عنها تكون مجازا مرسلا دائما فلم يرد عليه حينئذ أن المسكنية خلت عن التخيلية لان التخيلية عنده ليست الا تشبيه الصورة الوهمية بالحسية فاذا كان نحو ما ذكر مجازا مرسلا فلا تخيل اذ لا صورة وهمية شبهت بالمعنى الأصلي وإذا انتفى التخيل بقيت المسكنية عنها بدون التخيلية وهو عين الاعتراض الأول فلم يخرج كلامه عن أحد الاعتراضين اذ متى وجه بما سلم به عن أحدهما دخل عليه الآخر ويمكن الجواب عن عود الاعتراض الأول على تقدير التزام كون القرينة في المسكني عنها مجازا مرسلا بأن نقول قول السكاكي لانفك المسكني عنها عن التخيلية معناه أن التخيلية لا توجد بدون المسكني عنها بمعنى أنها تستلزم المسكني عنها فعلى تقدير كون المسمى بالتبعية مجازا مرسلا لتكون قرينة للمسكني عنها بناء على ما اختاره السكاكي انما يلزم فيه وجود المسكني عنها بدون التخيلية فنقول السكاكي يقول به وجبه اذ لا يقول باستلزام المسكني عنها للتخيلية واللازم على ذلك التقدير وجود المسكني عنها دون التخيلية وهو صحيح وتبعية لا بد منه سواء أكانت التبعية داخلة في المسكنية أم لا قال بعضهم لا يلزم ذلك لأن التبعية والأصلية قسمان للتحقيقية وإذا كانت هذه خيالية لا تنسج تبعية واعلم أن في عبارة السكاكي وقوله التبعية من جنس المسكنية نظرا ينبغي أن يقول من جنس الخيالية كما هو مقصود دغايتيه أن التبعية اذا

وألغى النظر عما اقتضاء قوله ان نطقت نقل للصورة الوهمية يلزم عليه حينئذ أن المسكنية خلت عن التخيلية لان ويمكن التخيلية عنده ليست الا تشبيه الصورة الوهمية بالحسية فاذا كان ما ذكر من القرينة مجازا مرسلا فلا تخيل اذ لا صورة وهمية شبهت بالمعنى الأصلي وإذا انتفى التخيل بقيت المسكنية عنها بدون التخيلية والمصنف قد رد هذا حديث قال سابقا وهو باطل باتفاق واعلم أن الشارح قد جارى المصنف في ذلك وان كان قد ناقشه في ذلك سابقا

(قوله ويمكن الجواب) أى عن قوله ولو سلم يعود الاعتراض الاول لاعن أصل الاعتراض لانه قد صرح بأن نطق مستعمل فى أمر وهمى فقد اضطر آخر الأمر الى القول بالاستعارة التبعية وحاصله أننا لانسلم أن وجود المكنية بدون التخيلية ممنوع عند السكاكى بل هو قائل بذلك وعبر بيمينك إشارة الى أن هذا الجواب من عنده (قوله بأن المراد) أى مراد السكاكى بقوله لانتفك المكنى عنها عن التخيلية وهذا توطئة للجواب ومحط الجواب قوله وأما وجود الخ (قوله أن التخيلية لا توجد بدونها) أى فتكون التخيلية هى التى حكم عليها بأنها لا توجد بدون المكنى عنها وأنت خبر بأن هذا الحل يعبر على ما قدم للشارح من أن قول القائل ان قول السكاكى المذكور معناه

(٢١٩)

استلزام التخيلية للمكنية مما تبين فساد فقه جعل ذلك الحل فاسدا فيها تقدم ومضى عليه هنا (قوله فيما شاع) إشارة لجواب عما يقال كيف تقول ان التخيلية لا توجد بدون المكنية مع أنها وجدت فى قولك أظفار

ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع فى عدم شيوع مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع وإنما الكلام فى الصحة وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخيلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف فى قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله وصابح المفتاح فى مثل أنبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية مثل أظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون استعارة حقيقية على ما ذكر فى قوله تعالى يا أرض ابلعى ماءك ان البلع استعارة عن غور الماء فى الارض والماء

فلا يرد الاعتراض الاول على السكاكى بناء على ما أجيب به أولا من التزام كون القرينة مجازا مرسلا ولكن هذا يتوقف على بيان كيفية دلالة قوله لانتفك المكنى عنها عن التخيلية على معنى أن التخيلية تستلزم المكنى عنها مع أن المتبادر منه هو العكس المعترض وبيان ذلك أن قول القائل هذا لا ينفك عن هذا يحتمل أن يكون معنى الانفكاك المنفى فيه أن الاول لا ينفك عن الثانى أى لا يوجد وحده بدون الثانى كما تقول هذه الغنم لا ينفك عن تلك والانسان لا ينفك عن الحيوان فيلزم كون الاول الذى أسند اليه الانفكاك أخص أو ما يجرى مجراه لان الأخص هو الذى لا ينفك عن الأعم وعلى هذا فهم الكلام أولا ولا يستلزم كون الثانى وهو مدخول عن أخص أو ما يجرى مجراه بل يصح أن يكون أعم فيصح أن يوجد بدون الاول ويحتمل أن يكون المعنى لا ينفك عن الثانى كما تقول لا ينفك الحلم والحياة عن زيد أى لا ينفك عن غيره ومن المعلوم أن الذى لا ينفك عن الثانى لا ينفك عنه غيره والثانى وبالضرورة أن الذى لا ينفك عنه غيره إما أخص أو ما يجرى مجراه فيلزم أن الثانى وهو مدخول عن الثانى لا ينفك عن الثانى لا يوجد وحده دون الاول فهو إما أخص أو ما يجرى مجراه فيصح على هذا كون الاول الذى أسند اليه الانفكاك المنفى أعم وعلى هذا تؤول فى هذا الجواب قول السكاكى لانتفك المكنى عنها عن التخيلية أى لا ينفك عن التخيلية فتكون التخيلية هى التى حكم عليها بأنها لا توجد بدون المكنى عنها وكلا المعنيين تستعمل لمثل تلك العبارة ولو كان الاستعمال فى الاول أقرب فاذا تأولت عبارة السكاكى بهذا لم يرد الاعتراض الاول قاله بعض من تكلم على هذا الكتاب ورد عليه فيما تقدم لان قوله يلزم خلو

كانت خيالية والفرض انها لا تحسن الامم المكنية أطلق عليها مكنية لاقتراها بها وفى نقل المصنف انه اختار رد التبعية الى المكنية نظرا لانه لم يصرح باختيار ذلك بل قال لوجعل التبعية من المكنية

بوجود المكنية بدون التخيلية (قوله ينقضون عهد الله) أى فقد ذكر أن العهد مشبه بالحبل على طريق المكنية وينقضون مستعار ليطولون استعارة حقيقية قرينة للمكنية فقد وجدت المكنية بدون التخيلية (قوله أنبت الربيع البقل) فقد ذكر أن الربيع شبه بالفاعل الحقيقى على طريق المكنية وأن الانبات قرينة لها وهو حقيقة فقد وجدت المكنية بدون التخيلية (قوله فصار الحاصل من مذهبه) أى من مذهب السكاكى فى قرينة المكنية باعتبار ما ذكره فى أما كن متعددة (قوله ابلعى ماء) أى غورى ماء (قوله عن غور الماء) أى لغور الماء وهو منقول عن ادخال الطعام للجوف من الحلق

استعارة بالسكاية عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع

المسكني عنها عن التخيلية بناء على أن نحو نطقت مجاز مرسل نقول على هذا مسلم ولا نقول أن المسكني عنها أخص حتى يرد الرد بهذا الإلزام وإنما نقول بالعكس ولم يرد عليه شيء وبهذا تعلم أن هذا نزوع لما دعى فساداً أولاً فلا مكان الذي ينبغي حينئذ أن يقال هكذا ويمكن الجواب بما تقدم من تفسير عبارة السكاكي بعكس المعنى المعترض فإن قيل ومع هذا فلا يصح لما تقدم أن السكاكي صرح بأن التخيلية لا تستلزم المسكني عنها كما في قوله أظفار النية الشبيهة بالسبع فكيف يصح حمل كلامه على أن التخيلية لا تستلزم المسكني عنها فلنا يحمل على معنى أنها تستلزمها في الفصيح من الكلام أو في الشائع منه ما إذا خلاص أن مثل هذا الكلام ليس بشائع وإنما النزاع في صحته ويقيد هذا الحمل أن الوجه الآخر وهو أن يكون معنى لا تنفك السكينة عن التخيلية أن السكينة لا تستلزم التخيلية إذا حمل الكلام عليه كان حملاً على ما خلاصه شائع فإن عدم استلزام السكينة للتخيلية بأن توجد بدون التخيلية أمر شائع وقد قرره صاحب الكشف في قوله تعالى ينقضون عهد الله وقد تقدم بيانه وقرره صاحب المفتاح في قول القائل أنبت الربيع البقل وقد تقدم بيانه أيضاً ولكن هذا التوجيه في هذا الحمل لا يخفى أنه يضعف ما تقدم من أن قول القائل أن قول السكاكي معناه استلزام التخيلية للمسكني عنهما دون العكس مما ينبغي فساداً وربما يستروح بما قررناه به فيما تقدم ما قد يكون عذراً في ادعاء الفساد فإن قلت فما حصل مذهب السكاكي في قرينة المسكني عنها باعتبار ما تقر في كلامه مفرقا قلت حاصله أن قرينة الاستعارة بالسكينة قد تكون استعارة تخيلية مثل أظفار النية ونطقت الحال لأنه قرر في المثالين أن القرينة لفظ مستعار من معنى حقيقي إلى معنى وهمي فكانت تخيلية فيها وقد تكون استعارة حقيقية كما ذكره في قوله تعالى وقيل يأرض البلي ماءك وذلك أنه قال البلع استعارة عن غور الماء في الأرض وهو منقول من ادخال الطعام من الحاق إلى الجوف وقال أن الماء استعارة بالسكينة عن الغذاء الذي يأكله الحيوان لأن البلع إنما يناسب بحسب أصله الطعام ووجه الشبه في الاستعارة بين ظاهر أمانى البلع فهو ادخال ما تكون به الحياة إلى مقرخي أي من ظاهر إلى باطن من مكان معتاد للادخال أي من أعلى إلى أسفل وهذه الاستعارة في غاية الحسن لكثرة التفصيل في وجه الشبه فيها فقد رويت وجهت وجوب حسن الاستعارة وأمانى الماء فهو كل من الطعام والماء ما تقوم به الحياة ويتقوى به فالأرض تتقوى في نباتها وأشجارها بالماء والحيوان يتقوى بالغذاء ويدخل كل منهما بالتدريج غالباً والحاصل أنه شبه الماء بالغذاء بجاء أن كلامهما تقوم به الحياة ويتقوى به على طريق الاستعارة بالسكينة والبلي مستعار لغوري بجاء أن كلاً ادخال ما يكون به الحياة إلى مقرخي استعارة حقيقية وهي قرينة للسكينة

(قوله استعارة بالسكينة عن الغذاء) أي الذي يأكله الحيوان لأن البلع إنما يناسب بحسب أصله الطعام ووجه الشبه في الاستعارة بين ظاهر أمانى البلع فهو ادخال ما يكون به الحياة إلى مقرخي أي من ظاهر إلى باطن من مكان معتاد للادخال من أعلى إلى أسفل وهذه الاستعارة في غاية الحسن لكثرة التفصيل في وجه الشبه فيها وأمانى الماء فهو كل من الطعام والماء ما تقوم به الحياة ويتقوى به فالأرض تتقوى بنباتها وأشجارها بالماء والحيوان يتقوى بالغذاء ويدخل كل منهما بالتدريج غالباً والحاصل أنه شبه الماء بالغذاء بجاء أن كلامهما تقوم به الحياة ويتقوى به على طريق الاستعارة بالسكينة والبلي مستعار لغوري بجاء أن كلاً ادخال ما يكون به الحياة إلى مقرخي استعارة حقيقية وهي قرينة للسكينة

لكن أقرب إلى الضابط وليس ذلك صريحاً في اختيار هذا قال في الإيضاح لكن يستفاد مما ذكره رد التركيب في التبعية إلى تركيب الاستعارة بالسكينة على ما فسرناها وتصير التبعية حقيقة واستعارة تخيلية لما سبق لأن التخيلية على ما فسرناها حقيقة لا مجاز

﴿فصل﴾ واذ قد عرفت معنى الاستعارة التحقيقية والاستعارة التخيلية والاستعارة بالكناية والتخييل على سبيل الاستعارة فاعلم ان لحسنها شروطا ان لم تصادفها عريت عن الحسن وربما اكتسب قبجها وهي في كل من التحقيقية والتخييل رعاية ما سبق ذكره من جهات حسن التشبيه

﴿فصل﴾ في شرائط حسن الاستعارة (قوله في شرائط الخ) أطلق الجمع على ما فوق الواحد اذ المشروط في حسنهما شرطان رعاية جهات التشبيه وعدم شمهها رائجته لفظا وقوله في شرائط حسن الاستعارة أى في بيان مابه أصل الحسن وما يزيد في حسنهما ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل الخرج عن الحسن الى القبيح قاله في الاطول (قوله التحقيقية) قد تقدم أنها هي التي تحقق معناها حسا وعقلا وهي ضد التخيلية (قوله والتخييل على سبيل الاستعارة) زاد الشارح ذلك لاجل الايضاح لالاختراز عن مجرد التشبيه التخييلي لما عرفت من أن التشبيه التخييلي لا يسمى التخييل (٢٢١) على الاطلاق وقد تقدم أن

﴿فصل﴾ في شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتخييل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين

﴿فصل﴾ ذكر فيه شروط حسن الاستعارة مما ليس من باب حسنهما بزيد التأكيد كما تقدم في الترشيح أنه أبلغ اذ بلغته تفيد أحسنيته وحسن الاستعارة يكون بأمرين مع ما يتعاقبهما الاول حسن أصلها وهو التشبيه والثاني بأن لا تشتمل معرأحة التشبيه ولما ذكر في التشبيه ما يفيد حسنه وقبحه وهو ما شتمل عليه ما ذكره زائد على أركانه اذ من المعلوم أن الزائد على الاركان ليس شرط وجوده بل اما أن يكون مما يحسن به فيكون شرط حسنه أو يكون مما لا يحسن به فيكون موجب قبحه ويدرك فيه أحد المصنفين فيما تقدم بادرارك ذاته لان العقل يهتدي بأدراكه الى كونه مما ينبغي أو بالتخصيص على حسنه أو قبحه كما تقدم في المبتذل والغريب أحال حسن الاستعارة على التشبيه تنبئها على الامر الاول وانما أحال عليه لتقدم حسنه أخذنا وتنصيصا كما ذكرنا فقال (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية) وقد تقدم أنها هي التي تحقق معناها حسا وعقلا وهي ضد التخيلية (والتخييل) على سبيل الاستعارة وقد تقدم أنها هي اللفظ المنقول من معنى مركب الى ماشه بمعناه فان خصصت التحقيقية بالافرادية اصطلاحا كما هو ظاهر عبارة المصنف في تخصيص التخييلية بالتسمية والذكر كان عطف التخييلية على التحقيقية من عطف المبين وان جعلت من التحقيقية بأن لم تخصص التحقيقية بالافرادية كما هو ظاهر عبارة السكاكي كان عطفها من عطف الخاص على العام (برعاية) خير حسن أى حسن الاستعارتين حاصل برعاية (جهات حسن التشبيه) فاذا روعيت تلك الجهات في

ص (فصل حسن كل من التحقيقية الخ) شلما استوفى أقسام الاستعارة والمجاز المركب شرع في ضابط حسن كل منهما فقال: حسن كل من التحقيقية والتخييل وهو المجاز المركب وعطفه على الاستعارة وان كان منها لانه لا يريد الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد بانه وان وجد فيها حسنت والاعريت عن الحسن بل ربما كما اكتسبت قبجها برعاية جهات حسن التشبيه أى الجهات المقتضية لحسن التشبيه المذكور في بابها فان الاستعارة تشبيه معنوى مثل كون وجه الشبه كثير التفصيل وكون حصول

الاستعارة التخييلية هي اللفظ المنقول من معنى مركب الى ماشيه بمعناه فان خصصت التحقيقية بالافرادية كان عطف التخييلية على التحقيقية من عطف المبين وان كانت التخييلية من التحقيقية بأن لم تخصص التحقيقية بالافرادية كان عطف التخييلية عليها من عطف الخاص على العام (قوله) برعاية جهات حسن التشبيه خبر عن حسن أى حسن الاستعارة حاصل بملاحظة جهات أى أسباب حسن التشبيه أى بملاحظة الاسباب المحصلة لحسن التشبيه لان بناءهما عليه فيتبعانه في الحسن والقبح فاذا روعيت تلك الجهات حصل حسن الاستعارة والافات حسنهما بقوات

حسن أصلها (قوله كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين) هذا بيان للجهات التي يحسن التشبيه بمراعاتها والمراد يكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما وذلك كالشجاعة مثلا في زيد والاسد فاذا وجد وجه الشبه في أحدهما دون الآخر فالتحسين كاستعارة اسم الاسد للشجاعة من غير قصد التهمك بعد تقرير تشبيهه وقد يقال ان هذا الوجه من شروط الصحة لامن شروط الحسن اذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع فالاولى اسقاط هذا أعني قوله كأن يكون التشبيه شاملا للطرفين وجواب بعض أرباب الحواشي عن ذلك بأن المراد الشمول الحسى اذ هو الشرط في الحسن وأما الذى يكون شرطاً في الصحة فمطلق الشمول الصادق بالادعائى لوجه له لان الشمول الادعائى ان كان مقبولا كما في التهمك فانما قبل لكونه في حكم الحسى فيكون شرط الصحة والا فهو فاسد لا تنفائه عن حكم الحسى فكيف يجعل الحسى من شروط الحسن مع أن الصحة انما هي باعتبارها كذا في ابن يعقوب وقرر شريحنا العلامة العدوى أن المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما فان وجد في

وأن لا يشم من جهة اللفظ رائحته

أحدهما بأن كان جزءا من مفهومه دون الآخر بأن كان لازماله فات الحسن وذلك كما في استعارة الطيران للعدو في قوله عليه الصلاة والسلام كلما سمع هبة طار إليها (٢٢٢) والجامع قطع المسافة بسرعة في كل وهو داخل في مفهوم أحدهما ولازم

والتشبيه وافيا بإفادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا)

التشبيه وأوقعت الاستعارة بعد رعاية تلك الجهات حصل حسن الاستعارة والافات حسناتها بفوات حسن أصلها وهو التشبيه وتلك الجهات مثل أن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين معا وأما أن وجد في أحدهما دون الآخر فات الحسن كاستعارة اسم الاسد للعجبان من غير قصد التحكم بعد تقدير تشبيهه به ولكن هذا الوجه إنما هو من شروط الصحة لا من شروط الحسن إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع فالاولى اسقاطه في هذا الحل والجواب عن ذلك بأن المراد الشمول الحسي اذ هو الشرط في الحسن وأما الذي يكون شرط للصحة فطلق الشمول الصادق بالادعائي لا وجه له لأن الشمول الادعائي ان كان مقبولا كما في التحكم فاما قبل لكونه في حكم الحسي فيكون شرط الصحة والافه وفساد لا تنفاته عن حكم الحسي فكيف يجعل الحسي من شروط الحسن مع أن الصحة إنما هي باعتبارها ومثل أن يكون التشبيه وافيا بإفادة الغرض المقصود منه كما اذا كان الغرض تزيين وجه اسود فيشبهه بمقلة الظبي ثم يستعار له لفظ المقلة فهذا واف بالغرض ولو شبه لافادة ذلك الغرض بالغراب أو السليحة الجامدة قد نقرتها الديكة أو نحو ذلك ثم استعير واحد من هذه الالفاظ فات الحسن وكذا نحو ذلك مثل كون الوجه غير مبتذل بأن يكون غريبا لظلال كثرة التفصيل أو لندرة الخصور كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه البنفسج بأوائل النار في أطراف كبريت ثم يستعار واحد منهما لما شبه به بخلاف تشبيه الوجه بالشمس ثم تستعار له وتشبيه الشجاع بالاسد ثم يستعار له فان ذلك مما فات فيه الحسن لفوات حسن التشبيه فيه لعدم الغرابة لوجود الابتدال ثم أشار إلى الامر الثاني الذي به تحسن الاستعارة عاطفاه على الاول بقوله (وأن لا يشم) أي حسن كل من التحقيقية والتمثيل حاصل بما تقدم وبأن لا يشم في الاستعارتين (رائحته) أي رائحة التشبيه (لفظا) أي لم يلم لفظ التركيب الذي فيه الاستعارة بشيء من التشبيه بمعنى أنه لا رائحة من جهة اللفظ فلفظا تمييز نحول عن المضاف إليه تقديره أن لا يشم رائحة لفظ التشبيه اما الوجه أو المشبه أو الأداة ويحتمل أن يكون منصوبا باسقاط الخافض أي أن لا يشم رائحة التشبيه بلفظ يدل عليه وأما قال لفظا لان رائحة التشبيه موجودة بالقرينة في معنى الاستعارة اذ هي لفظ أطلق على المشبه بمعونة القرينة بعد نقله عن المشبه به بواسطة المبالغة في التشبيه فلا يمكن نفي اشباع الرائحة ولومعني وعبر بالاشباع إجماعا إلى أن شرط الحسن هو انتفاء الاشباع الذي حده أن لا يخرج به الكلام عن الاستعارة كما في قوله قد زار راره على القمر به فانه ولو ذكر فيه ضمير المشبه ليس على وجه ينفي عن التشبيه وقد تقدم ما فيه في قيمت الحسن لا للصحة وأما انتفاء ما ليس في هذا الحد وهو الذي يخرج الكلام عن الاستعارة فهو شرط الصحة لانه تشبيه اما ضمنا كما في قوله تعالى حتى يقيين لكم الحيط الأبيض من الحيط الأسود من النعجر فان من الفجر هو المشبه بالحيط

المشبه نادر وانحوه وجعل منه الخطيبي كون وجه الشبه في المشبه به ثم وفيه نظر لانه اذا كان كذلك يأتي بالتشبيه بالاستعارة بل ينبغي أن يعكس فيقول ويأتي بتساوي الطرفين حتى يأتي بالتشبيه وأن لا أي وحسنها أيضا بأن لا يشم رائحته أي التشبيه لفظا ولذلك أي ولأجل أن من شرط حسنها أن لا يشم

للاخر على ما مر للشارح وعلى هذا يندفع الاعتراض فتأمل (قوله) والتشبيه وافيا أي وأن يكون التشبيه موفيا بالغرض الذي علق به أي وقصد افادته كبيان امكان الشبه أو تشويبه أو تزيينه وحكم غير ذلك عامر في بيان الغرض من التشبيه فاذا كان الغرض تزيين وجه اسود فيشبهه بمقلة الظبي ثم يستعار له لفظ المقلة فهذا واف بالغرض ولو شبه لافادة هذا الغرض بالغراب واستعير لفظ الغراب له فات الحسن واذا كان الغرض افادة تشويبه وجه منقب بالجرى فيشبهه بالسليحة التي نقرتها الديكة ثم يستعار له لفظها فهذا واف بالغرض ولو شبه لافادة هذا الغرض بشيء آخر منقب واستعير له لفظه فات الحسن (قوله) ونحو ذلك أي مثل ذلك كون وجه المشبه غير مبتذل بأن يكون غريبا لطيفا لكثرة ما فيه من التفصيل أو نادر

الحضور في الذهن كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه البنفسج بأوائل النار في أطراف كبريت ثم يستعار كل واحد منهما لما شبهه بخلاف تشبيه الوجه الجميل بالشمس ثم يستعار له وتشبيه الشجاع بالاسد ثم يستعار له فان ذلك مما فات فيه الحسن لفوات حسن التشبيه فيه لعدم الغرابة لوجود الابتدال (قوله) وأن لا يشم رائحته (الح) يشم بضم أوله مبنيًا للمفعول من أشم ورائحته نائب الفاعل وأما قول الشارح أي وبأن لا يشم (الح) فهو بفتح أوله وضم ثانيه مبنيًا للفاعل

(قوله أى وبأن لا يشم الخ) أشار بهذا الى قول المصنف وأن لا يشم عطف على رعاية أى حسن الاستعارة حاصل برعاية الجهات المصلحة لحسن التشبيه وحاصل بعدم شمه رائحة التشبيه وأشار بقوله من جهة اللفظ الى أن لفظاى كلام المصنف نصب على التمييز وهو محمول عن المضاف اليه أى وأن لا يشم شىء منها رائحة لفظ التشبيه ويحتمل نصبه على نزع الخافض أى أن لا يشم رائحة التشبيه بلفظ يدل عليه وإنما قال لفظا لان شم التشبيه معنى موجود فى كل استعارة بواسطة القرينة لان الاستعارة لفظ أطلق على المشبه بمعونة القرينة بعد نقله عن المشبه به بواسطة المبالغة فى التشبيه فلا يمكن نفي اشتمال الرائحة مطلقا أى من جهة اللفظ والمعنى لان المعنى على التشبيه قطعاً واعلم أن شم رائحة لفظ التشبيه اما ان يكون ببيان المشبه كما فى قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان قوله من الفجر هو المشبه بالخيط الابيض والكلام وان لم يكن على ورة التشبيه لكن لما فسر الخيط الابيض بالفجر كان التشبيه مقدرًا فهو فى تقدير حتى يتبين لكم الفجر الذى هو شبه بالخيط الابيض واما ان يكون بذكر وجه المشبه نحو رأيت أسدا فى الشجاعة لان ذكر الوجه بنى عن التشبيه ويهذى الى التركيب واما ان يكون بذكر الاداة نحو زيد كالاسد واما ان يكون بذكر وجه المشبه على وجه لا يبنى عن التشبيه كما فى قوله قد زرأ زراره على القمر فانه ذكر فيه ضمير المشبه وهو المحبوب لكن ليس على وجه يبنى عن التشبيه كما تقدم بيانه فاشتهام رائحة لفظ التشبيه فى الثلاثة الاول مبطل (٢٢٣) للاستعارة واما اشتمال رائحته على

أى وبأن لا يشم شىء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ لان ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى فى وجه المشبه

فهو ولو لم يكن على صورة التشبيه لكن لما فسر به الخيط الابيض كان من التشبيه لانه بين الاصل المراد فهو فى تقدير من الفجر الذى شبه بالخيط الابيض واما صريحا كهذا أسدى الشجاعة وبجرى جراه رأيت أسدا فى الشجاعة لان ذكر الوجه بنى عن التشبيه ويهذى التركيب اليه بخلاف زرأ زراره على القمر كما تقدم وانما شرط فى حسن الاستعارة أن لا يشم رائحة التشبيه كما فى قوله قد زرأ زراره على القمر لان اشتهام رائحته يبطل كمال الغرض من الاستعارة ومعلوم أن كمال الغرض من إيجاد الشىء هو حسنه وتقصانه فبحه فى الجملة وانما أبطل كمال الغرض لانه أعنى الغرض من الاستعارة اظهار المبالغة فى التشبيه ويحصل ذلك الاظهار بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وادعاء انها مشتركان فى الحقيقة الجامعة لهما وأن اللفظ موضوع لتلك الحقيقة الآن أحد الفردين متعارف والآخر غير متعارف ومقتضى هذا الغرض استواءهما فى ذلك الجامع الذى هو ثمرة ذلك المجعول كالحقيقة الجامعة لان استواء الافراد فى الحقيقة هو الاصل ولا شك أن اشتهام رائحة التشبيه فيه رائحة التشبيه يوصى أى يوصى العلماء أن يكون التشبيه بين الطرفين جليا وذلك اما بنفسه أو بكونه

الوجه الرابع فلا يبطلها الا أنها تكون قبيحة اذا علمت هذا تعلم أن شرط الحسن هو انتفاء الاشتمال الذى لا يخرج به الكلام عن الاستعارة كفى القسم الرابع واما ما يخرج به الكلام عن الاستعارة فهو شرط فى الصحة فمرااد المصنف الاول لا الثانى (قوله أى وبأن لا يشم شىء) المناسب لقول المتن حسن كل أن يقول أى وبأن لا يشم كل من التحقيقية العفيلد شىء بكل (قوله لان ذلك الخ) أى شم رائحة

التشبيه لفظا أى وانما اشترط فى حسن الاستعارة عدم شمه رائحة التشبيه لان ذلك يبطل الغرض من الاستعارة وفيه أن هذا يقتضى انه من شرائط صحتها لامن شرائط حسننا لانه اذا بطل الغرض من الاستعارة انتفت وعاد الكلام تشبيها الآن يقال ان فى الكلام حذف مضاف أى لان ذلك يبطل كمال الغرض من الاستعارة ومعلوم أن كمال الغرض من إيجاد الشىء حسنه وتقصانه فبحه (قوله أعنى) أى بالغرض من الاستعارة (قوله لسانى التشبيه الخ) غلة لعلنا أعنى قوله لان ذلك يبطل الخ أى وانما كان شم رائحة التشبيه مبطلا لكمال الغرض من الاستعارة لما فى التشبيه الخ وحاصل ما ذكره أن شم رائحة التشبيه انما أبطل كمال الغرض من الاستعارة لان الغرض منها اظهار المبالغة فى التشبيه ويحصل ذلك الاظهار بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وادعاء انها مشتركان فى الحقيقة الجامعة لهما وان اللفظ موضوع لتلك الحقيقة الآن أحد الفردين متعارف والآخر غير متعارف ومقتضى هذا الغرض استواءهما فى ذلك الجامع الذى جعل كالحقيقة الجامعة لان استواء الافراد فى الحقيقة هو الاصل ولا شك أن اشتهام رائحة التشبيه فيه اشعار مابا اصل التشبيه والاشعار بأصله يتضمن الالمام الى ما علم من الاصل فى التشبيه والكثير فيه وهو كون المشبه به أقوى من التشبه فى الجامع وكونه أقوى منه ينال الاستواء فيه الذى هو مقتضى الغرض فقوله لما فى التشبيه أى الذى أشم رائحته من الدلالة على أن المشبه به أقوى من المشبه فى وجه المشبه أى والغرض من الاستعارة يقتضى مساواتهما فيه بقولنا لان استواء الافراد فى الحقيقة هو الاصل يتقدم قول سم لان سلم أن الغرض المذكور يقتضى مساوات المشبه والمشبه به فى الجامع الذى هو جعل كالحقيقة

ولذلك يوصى فيه أن يكون الشبه بين طرفيهما جليا بنفسه أو عرف أو غيره والأصار تعمية والغاز لا استعارة وتمثيلا

الجامعة بدليل المشكك فإن بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها وحيث أن منافاة بين التفات في القوة وبين الاشتراك في الجنس فتأمل (قوله أي ولا شرط حسنه) أي ولا لاجل ما قلنا من أن من شروط الحسن في كل من الاستعارتين أن لا يشتم رائحة التشبيه لفظا فصيحا حسنه راجع لكل من الاستعارتين (٣٣٤) (قوله يوصى) بالبناء للمفعول أي يوصى بالبناء بعضهم بعضا عند تحقق حسن

(ولذلك) أي ولا ن شرط حسنه أن لا يشتم رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه) أي ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (لثلاثين) الاستعارة (الغازا) وتعمية

اشعار ما بأصل التشبيه والاشعار بأصله يتضمن الإيماء إلى ما علم من الأصل في التشبيه والكثير فيه وهو كون الشبه به أقوى من الشبه في الجامع وكونه أقوى ينافي الاستواء فيه الذي هو مقتضى الغرض ويضمنه وإنما قلنا ينافي كمال الغرض لانه لو كان منافيا لأصل الغرض بأن لا تفهم المبالغة على الوجه المذكور لا تفت الاستعارة وعاد الكلام تشبيها فان قيل التجزئة يذوقها اشتمام الرائحة فيلزم قبح الاستعارة معه قلت كانتهم خصوا الاشتمام بذكر الشبه أو الوجه لأعلى وجه التشبيه ويحتمل أن يقال بالقبح في التجزئة يحدث كان فيه الإيماء إلى التشبه ويؤيده أن الترشيح بأبلغ منه والله أعلم ثم أشار إلى ما يتعلق بهذا الحسن فقال (ولذلك) أي ولا لاجل ما قلنا من أن شروط الحسن في الاستعارة أن لا يشتم رائحة التشبيه لفظا أي وبسبب ذلك (يوصى) من جهة البناء عند تحقق حسن الاستعارة بوجود هذا الشرط (أن يكون التشبيه) أي ما به المشابهة وهو وجه الشبه (بين الطرفين جليا) بنفسه لكونه يرى مثلكا في تشبيهه الثريا بعنقود الملاحية أو بواسطة عرف كافي تشبيهه زيد مثلا بالناس عريض القفا في البلادة فان العرف حاكم بأن عرض القفا معه البلادة وكما في تشبيه الرجل بالاسد في الشجاعة فان وصف الجراءة ظاهر في الاسد عرفا أو بواسطة اصطلاح خاص كافي تشبيهه النائب عن الفاعل في الغمضية وحصول العائدة بالفاعل في حكم الرفع فان الرفع في الفاعل ظاهر في اصطلاح النحو فيشبه به عند ما يحتاج العلم إلى التشبيه به مثلا وإنما يوصى بكون وجه الشبه جليا في الاستعارة التي فيها عدم اشتمام رائحة التشبيه (لثلاثين) تلك الاستعارة (الغازا) بكسر الهمزة لانه مصدر ألف في كلامه اذا عمى مراده وأخفاه فالغازا مصدر أطلق على المفعول أو هو على اسقاط المضاف أي ذات الغاز ومنه اللفظ بضم اللام وفتح العين وهو المعنى الملفظ به أو اللفظ المستعمل فيه وجمعه الغاز بفتح الهمزة مثل رطب وأرطاب وأصل اللفظ جحر اليربوع وذلك أنه يحفر حجرة إلى أسفل داخل حجرة على استقامة ثم يجعل فيه محتفى يميننا وشمالا فسمى المحتفى فيها لغزا ومقتضى ذلك تسمية الاختفاء فيها الغاز لأنه أخذ ما ذكر وإنما تكون الاستعارة الغازا عند عدم اشتمام رائحة التشبيه لان شرائط الحسن ان روعيت وروعي من جعلها عدم اشتمام الرائحة كانت الاستعارة في غاية البعد عن فهم المراد لان عدم اشتمام رائحة التشبيه يبعد عن الأصل وخفاء الوجه يزيده بعدا فإذا تقوى التباعد عن الأصل لم يفهم المراد وان لم تراعى جميعا بان اتنى عدم اشتمام الرائحة بوجود اشتمامها فذلك مما يقرب إلى الأصل لكن نفيت الحسن

مشهورا نسبة إلى التشبه به كالشجاعة للأسد حتى اذا كان مشهورا لا يحتاج إلى ذكر شيء يدل على التشبيه فحينئذ يصف التشبيه ويبطل حسنه مثلا أي ان لم يكن وجه الشبه جليا فان الاستعارة تصير الغازا كذا قاله ولما قلنا أن يقول وماذا يصير اذ صار الغازا ولا شك أن الانغاز من أنواع البديع المستحسنة وله مواقع

الاستعارة لوجود هذا الشرط وهو عدم اشتمام رائحة التشبيه لفظا (قوله) أي ما به المشابهة (أي وهو وجه الشبه فكأنه قال ولذلك يوصى البناء بعضهم بعضا على جلاء وجه الشبه وإنما رتب التوصي المذكور على ذلك الشرط وهو عدم اشتمام رائحة التشبيه لفظا لا بشرط رعاية جهات حسن التشبيه لان التوصي إنما يحتاج إليه لانه هو الذي له دخل في الخفاء وصبرورة الاستعارة لغزا بخلاف رعاية جهات حسن التشبيه فانه لا دخل له في ذلك كما يعلم مما يأتي (قوله جليا بنفسه) أي لكونه يرى مثلا كافي تشبيهه الثريا بعنقود الملاحية (قوله) أو بواسطة عرف أي عام كافي تشبيهه زيد مثلا بالناس عريض القفا في البلادة فان العرف حاكم بأن عرض القفا معه البلادة وكما في تشبيه الرجل بالاسد في الجراءة فان وصف الجراءة ظاهر في الاسد عرفا (قوله) أو اصطلاح خاص أو بواسطة اصطلاح خاص

كافي تشبيهه النائب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرفع فان الرفع في الفاعل ظاهر في اصطلاح النحاة فيشبه به عندما يحتاج العلم للتشبيه مثلا (قوله لثلاثين) أي وإنما يوصى بكون وجه الشبه جليا في الاستعارة التي فيها عدم اشتمام رائحة التشبيه لثلاثين تلك الاستعارة الغازا أي سبب الغاز أو مغلزة فالغاز بكسر الهمزة مصدر ألف في كلامه اذا عمى مراده وأخفاه أطلق بمعنى اسم المفعول أو على حذف مضاف كما علمت وذلك لانه اذا لم يكن وجه الشبه ظاهرا بل كان خفيا وانضم ذلك لخفاء التشبيه

كما اذا قيل رأيت أسدا وأريد انسان أبخر

بواسطة عدم شم رائحته لاجتماع خفاء على خفاء فتكون الاستعارة لغزا كما قال (قوله أن روعي الخ) شرط في قوله للاستعارة الغلظا (قوله ولم تشم رائحة التشبيه) من عطف المبين أن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن التشبيه لان عدم اشباع رائحة التشبيه ليس من شرائط حسن التشبيه كما لا يخفى لسن المقصود بالذات (٢٢٥)

لا مدخل له في التعمية وان كان من شرائط حسن الاستعارة ومن عطف الخاص على العام أن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن الاستعارة أتى به بعد العام اهتماما به إشارة الى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص لان مناسط التعمية والالغاز عليه عند خفاء الوجه (قوله وان لم يرع الخ) مقابل لقوله ان روعي الخ أي وان لم يرع عدم الاشباع بأن حصل اشباع رائحة التشبيه لفظا فالتحسين ولم تكن الاستعارة لغزا فقولوه وان لم يرع البلاء التحشية والضمير لعدم الاشباع أو بالمشنة فوق والضمير لشرائط الحسن والحاصل أنه اذا خفي وجه الشبه انما تكون الاستعارة الغلظا عند عدم اشباع رائحة التشبيه لان عدم الاشباع يبعد عن الأصل وخفاء الوجه يز يد ذلك بعدا واذا اتنى عدم اشباع الرائحة بوجود اشباعها فذلك مما يقرب الى الأصل لكن بقوت الحسن (قوله

ان روعي شرائط الحسن ولم تشم رائحة التشبيه وان لم يرع فات الحسن يقال ألغز في كلامه اذا عني مراده ومنه اللغز وجمعه ألغاز مثل رطب وأرطاب (كالوقيل) في التحقيقية (رأيت أسدا وأريد انسان أبخر) فوجه الشبه بين الطرفين خفي

وقولنا بأن اتنى عدم اشباع الرائحة بوجود اشباعها إشارة الى أن الشرط الذي تكون معه التعمية وتنفي باتفائه هو الاشباع وأما الشرائط الأخرى فلا مدخل لها ولا مدخلها في التعمية وعدمها ومرادنا بشرائط الحسن هنا شرائط التشبيه ليكون ذكر عدم اشباع الرائحة بعدها من عطف المبين وقد عرفت أنه هو المقصود بالذات وغيره لا مدخل له في التعمية ويحتمل أن يراد بها شرائط حسن الاستعارة فيكون ذكر عدم الاشباع بعدها من عطف الخاص على العام للاهتمام به إشارة لما ذكرنا من أنه المناط في التعمية وعدمها بعدمه فان قلت متى لم يذكر الوجه ولو كان جليا بل ولو كان في التشبيه كان فيه خفاء وتعمية اذا دل دليل عليه قلنا أمافي التشبيه فالغرض حاصل من قولنا يد كعمر لو لم يذكر الوجه وهو أن الحقناه به في شيء مامن الأشياء وأمافي الاستعارة فان الانتقال من وجه الشبه الى المستعمل فيه فإذا كان الوجه جليا في الشبه به حصل الانتقال بالاختفاء والاركان الفهم شططا بالاختفاء فيكون تعمية وتحقيق ذلك أن الغرض من الاستعارة افهام المستعارة من حيث وجه الشبه أو بواسطة فاذا قيل مثلا رأيت أسدا في الحمام فالمراد الاشباع بالأسد الأصلي لينقل منه الى لازمه المشهور وهو الشجاعة والجرأة ثم ينتقل بواسطة القرينة الى من يشارك فيها وهو الرجل الشجاع فالمنتقل اليه آخر هو الرجل المقيد بالشجاعة لأجلها مع اعتبار اخراج مطلق الشجاعة عن الطرفين لتسكون وجهها معا اذ ودخلت احتياج الى آخر ويسلسل ولا يقال المقيد يدخل فيه القيد فيدخل الوجه في الطرف المنتقل اليه المستعمل فيه اللفظ فاذا كان المستعمل فيه هذا الطرف الشبه بقيد الذي هو الوجه السكائن فيه دخل الوجه في ذلك الطرف الذي هو المشبه و المقرر أن الوجه خارج عن الطرفين لانا نقول الوجه مطلق الشجاعة والمنتقل اليه الرجل المقيد بها ويكنى في مابينة الوجه والطرف بأن لا يعتبر الوجه في طرف التشبيه الاطلاق والتقييد لان المطلق خلاف المقيد لمعوم المطلق فاذا تم هذا التحقيق كما تقدمت الإشارة اليه أول الباب فقول متى كان وجه الشبه خفيا انقطع الانتقال منه مطلقا الى الطرف الذي استعمل فيه اللفظ مقيدها فتصير الغلظا اذ لا يفهم من القرينة الا أن المعنى الأصلي لم يرد. وأما أن يفهم أنه أريد الطرف الآخر فلا وذلك (كالوقيل) في الاستعارة التحقيقية (رأيت أسدا) في الحمام (وأريد انسان أبخر) أي خبيث رائحة الفم اذ لا ينتقل من الأسد مع القرينة المانعة عن ارادة الاصل الى الانسان

لا يصلح فيها غيره انما هو له مواضع لا يستعمل فيها والحجاز كيف وقع لبدله من قرينة فر بما كان الالغاز بالحجاز مع قرينة ضعيفة أمادون القرينة فلا يقع استعارة ولا مجازا وقولهم ذلك وان كان من مقاصد الأدباء فالقصد من الاستعارة خلافه ممنوع بل كل من الالغاز وغيره يكون نارة بالحقيقة ونارة بالاستعارة فليحمل ذلك على ما ذالم يقصد التعميم ومثال غير الخلى أن تقول رأيت أسدا ريدنا سانا أبخر أو تقول

(٢٩ - شروح التلخيص - رابع) ومنه اللغز. يضم اللام وفتح الميم وهو المعنى لللفظ فيه أو اللفظ المستعمل في المعنى المذكور وقوله ومنه أي ومن هذا الفعل وهو ألغز في كلامه أي من مصدره (قوله وجمعه) أي جمع اللغز وقوله ألغاز أي بفتح الهمزة (قوله مثل رطب وأرطاب) أي مثله في وزن المفرد والجمع (قوله كالوقيل في التحقيقية) أي التي خفي فيها وجه الشبه (قوله وأريد انسان أبخر) أي منين رائحة الفم (قوله فوجه الشبه) أي وهو البخر بين الطرفين أي الأسد والرجل المنتن الفم خفي أي وحينئذ

وكذا اذ قيل رأيت ابلا مائة لاتجديها راحلة وأريد الناس أوقيل رأيت عودا مستقيما أو ان انسان مؤدب في صباه فلا ينتقل من الأسد مع القرينة المائة من ارادة الأصل الى الانسان الوصف بما ذكرنا لا ينتقل من الاسد مع القرينة المذكورة الا الى الانسان الوصف بل لازم الاسد المشهور وهو الشجاعة والانتقال الى الرجل بدون الوصف لا يفيد في التجوز (قوله مائة لاتجديها الخ) يحتمل أن تكون جملة استثنائية أي مائة منها (٢٣٦) لاتجديها راحلة فهي جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل على أي حال رأيتهم فقيل مائة

(و) في التمثيل (رأيت ابلا مائة لاتجديها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام الناس كابل مائة لاتجديها راحلة وفي الغائي راحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يعني أن الرضى

موصوف بل لازم الأسد المشهور وهو الشجاعة وأما الى البعير فلا لحفائه والانتقال الى الرجل بدون الوصف لا يفيد في التجوز (و) كما اذا قيل في الاستعارة التمثيلية (رأيت ابلا مائة لاتجديها راحلة وأريد الناس) من حيث عزة وجود الكمال مع الكثرة ولا شك أن وجه الشبه المذكور خفي فلا ينتقل الى الناس من الابل من هذه الحيثية وانما قلنا ان هذه الاستعارة تمثيلية لان الوجه منتزع من متعدد لانه اعتبر فيها وجود كثرة من جنس وكون تلك الكثرة يمز فيها وجود ما هو من جنس الكمال وهما شئ وهو أن الكلام اذا كان هكذا فالحفاء من عدم ذكر القرينة المائة عن ارادة الأصل اذ لو قيل رأيت يوم الجمعة في المسجد ابلا مائة لاتجديها راحلة تبين المراد لان قوله مائة لاتجديها راحلة تبين الوجه فالاولى في التمثيل أن يقال رأيت يوم الجمعة في المسجد والامام يخطب ابلا مائة لاتجديها راحلة فان هذه صورة التجوز مع أن الحفاء اذا مفهوم الناس المرتين في المسجد كالابل والمتبادر أنهم كالأبل في البهيمية وقلة الفهم وكبر الاعضاء وطولها مثلا اذ هذا هو المتبادر وقد ينتقل الى أنهم في غاية الصبر لان الابل مشهورة بالصبر على ما تستعمل وأما عزة الكمال مع الكثرة فلا تفهم وانما قلنا هكذا لان كلامنا فيما تحقق فيه التجوز مع الحفاء ولا يتحقق الا بالقرينة ولو ذكر القرينة في المثال مع الائمة الى الوجه اتفنى الحفاء وبه يعلم أن الوجه ان كان خفيا أو أشير الى ما يوجب اليه فان لم يدع رجوع الكلام الى التشبيه لم يكن الغازو بالجملة ان ما ذكر من التمثيل ليس بظاهر لعدم القرينة وعلى تقدير وجودها فان كان من التشبيه فهو خارج عما نحن بصدده فلا يصح التمثيل وان كان من المجاز فلا خفاء لظهور المراد فان قيل لو قيل مثلا الناس كالأبل كان الغاز الحفاء وجه الشبه المراد من التشبيه فيكون الغاز أيضا فعلى هذا لا يختص الغاز بالمجاز بل يجري في التشبيه أيضا وظاهر ما تقدم أن عدم ذكر الوجه في التشبيه لا يميزه الغاز وظاهر الاطلاق أعنى سواء خفي الوجه أو ظهر قلنا المقصود من الاستعارة كما سحرنا التوصل بالوجه الى المراد ومتى خفي انقطع التوصل كما تقدم وأما التشبيه فان كان القرض مجرد الالحاق لم يضر الحفاء وان كان القرض الالحاق بوجه خاص فلا بد من البيان ان خفي كما في الحديث الشريف الذي أخذت منه هذه الاستعارة المثل بها فلذلك أشير الى الوجه في التشبيه في قوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لاتجديها راحلة فكون التشبيه الغاز عند عدم ذكر الوجه مع خفائه أمر عارض بخلاف المجاز وقوله صلى الله عليه وسلم مائة لاتجديها راحلة يحتمل أن يكون جملة

رأيت ابلا مائة لاتجديها راحلة تريد الناس بل حق مثل ذلك أن تأني بالتشبيه كما قال صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لاتجديها راحلة وكذلك تشبيهه صلى الله عليه وسلم المؤمن بالنحلة والحامة فان قلت رأيت نحلة أو خامة كنت كما قال سيبويه مانعنا تاركنا لكلام الناس نقله الامام غفر الدين والزنجاني وزاد

منها لاتجدي فيها راحلة ويحتمل أن يكون مائة نقتل للابل وابعده وصف للمائة أي ابلا معدودة بهذا القدر الكثير الموصوف بأنك لاتجدي فيها راحلة (قوله وأريد) أي بالابل الموصوفة بالوصاف للذكورة حال الناس من حيث عزة وجود الكمال مع كثرة أفراد جنسه ولا شك أن وجه الشبه المذكور خفي اذ لا ينتقل الى الناس من الابل من هذه الحيثية وانما كانت هذه استعارة تمثيلية لان الوجه منتزع من متعدد لانه اعتبر وجود كثرة من جنس وكون تلك الكثرة يمز فيها وجود ما هو من جنس الكمال واعترض على المصنف في التمثيل بما ذكر بأن الكلام اذا كان هكذا كان الحفاء فيه من عدم ذكر القرينة لامة عن ارادة الأصل لان جهة خفاء وجه الشبه اذ لو قيل رأيت يوم الجمعة في المسجد ابلا مائة لاتجديها راحلة تبين المراد فالاولى في التمثيل أن يقال رأيت يوم الجمعة في

المسجد والامام يخطب ابلا مائة لاتجديها راحلة فان هذه صورة التجوز مع الحفاء اذا مفهوم أن الناس المرتين في المسجد كالأبل والمتبادر أنهم كالأبل في كل وقلة الفهم وكبر الاعضاء وطولها مثلا اذ هذا هو المتبادر أو أنهم كالأبل في غاية الصبر لان الابل مشهورة بالصبر على ما تستعمل وأما عزة الكمال مع كثرة أفراد الجنس فلا تفهم وانما كان الاولى ذلك الذي قلناه من المثال لان كلامنا فيما تحقق فيه التجوز مع الحفاء ولا يتحقق التجوز الا بالقرينة ولو ذكر القرينة في المثال مع الائمة الى الوجه اتفنى الحفاء وبه يعلم أن الوجه ان كان خفيا أو أشير الى ما يوجب اليه فان لم يدع رجوع الكلام الى التشبيه لم يكن الغازو بالجملة ان ما ذكر من التمثيل ليس بظاهر لعدم القرينة وعلى تقدير وجودها فان كان من التشبيه فهو خارج عما نحن بصدده فلا يصح التمثيل وان كان من المجاز فلا خفاء لظهور المراد فان قيل لو قيل مثلا الناس كالأبل كان الغاز الحفاء وجه الشبه المراد من التشبيه فيكون الغاز أيضا فعلى هذا لا يختص الغاز بالمجاز بل يجري في التشبيه أيضا وظاهر ما تقدم أن عدم ذكر الوجه في التشبيه لا يميزه الغاز وظاهر الاطلاق أعنى سواء خفي الوجه أو ظهر قلنا المقصود من الاستعارة كما سحرنا التوصل بالوجه الى المراد ومتى خفي انقطع التوصل كما تقدم وأما التشبيه فان كان القرض مجرد الالحاق لم يضر الحفاء وان كان القرض الالحاق بوجه خاص فلا بد من البيان ان خفي كما في الحديث الشريف الذي أخذت منه هذه الاستعارة المثل بها فلذلك أشير الى الوجه في التشبيه في قوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لاتجديها راحلة فكون التشبيه الغاز عند عدم ذكر الوجه مع خفائه أمر عارض بخلاف المجاز وقوله صلى الله عليه وسلم مائة لاتجديها راحلة يحتمل أن يكون جملة

و بهذا ظهر أنهما لا يجنيان في كل ما يجي فيه التشبيه

للارتحال عليه كذا قال بعضهم وفي الأطول أي بعده لوضوح حاله وحمل الاثقال عليه (قوله المنتخب من الناس) أي المختار منهم لحسن خلقه وزهده وقوله في عزه وجوده أي في قلة وجوده مع كثرة أفراد جنسه وهذا وجه التشبيه (قوله المنتخب) أي المختارة لجل الاثقال لقوتها وهي مرادفة للداحلة وأشار بقوله التي لا توجد في كثير من الأبل إلى أن المراد من العدد الكثيرة (قوله وبهذا) أي بما ذكر وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينتفي فيه الاستعارة لثلا نصير الغازا (٢٢٧) وتعمية ظهر أن التشبيه أعم أي

من الاستعارة أي عموما مطلقا لأن العموم إذا أطلق إنما ينصرف له وتنبه بقوله محلا على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق إذ لا يصدق التشبيه

على الاستعارة كما أن الاستعارة لا تصدق على التشبيه ثم إنهم يعلم مما هي الآن التشبيه ينفرد عن الاستعارة فتضم له ما هو معلوم من اجتماع التشبيه والاستعارة فبذلك يشب أن تشبيه أعم مطلقا وأعلم أن ما ذكرهنا من العموم المتعلق باعتبار المحل منظور فيه للنسبة بين التشبيه مطلقا سواء كان حسنا أولا وبين الاستعارة الحسناء

وماسيأتى عند قوله ويتصل به الخ مما يفيد أن بينهما العموم والخصوص الوجهي فذلك منظور فيه للنسبة بين التشبيه الحسن والاستعارة الحسناء في تصادق حيث لإخفاء ولا اتحاد وتنفرد الاستعارة حيث الاتحاد كما في مسألة

المنتخب من الناس في عزه وجود كالنجبية المنتخبة التي لا توجد في كثير من الأبل (وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا) إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة الغازا كما في المثالين المذكورين فإن قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جها ت حسن التشبيه ومن جعلتها أن يكون وجه التشبيه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلالته في الاستعارة

استثنائية أي مائة منها لا توجد فيها راحة إذ كانه قيل ماعنى ذلك فقيل مائة منها لا تجد فيها راحة ويحتمل أن يكون مائة نعتا للأبل وما بعده وصفا لمائة كابل معدودة بهذا القدر الكثير الموصوف بأنك لا تجد فيها راحة وعلى كل فقد ظهر أن فيه الإيحاء لوجه الشبه المتصوّد لحنائه وهو أن الناس في عزه وجود السكامل كالأبل في عزه الكمال مع الكثرة في كل منهما إلا أن مصدوق السكامل في الناس هو المذهب من القبايح الزاهد فيما لا ينبي ومصدوقه في الأبل النجيب التحمل للثقال الحسية وذلك أن الراحة في اللغة هو البعير المهد للرحل وحمل الأثقال لقوته سواء كان جملا أو ناقة فالعنى أن الرضى شرما وطبع بالمنتخب أخلاقا وزهدها في عزه وجوده مع كثرة جنسه كالنجبية المعدة للرحل التي لا تسكاد توجد مع كثرة الأبل وإنما خص التحقيقية والتمثيلية بالتمثيل بما لا يكون بالخفاء الغازا إشارة إلى أن المكنى عنها ليست في منزلتها في الأغراض عند خفاء الوجه وإن كانت مثلهما في مجرد الحسن وذلك أن المذكور فيها لفظ المشبه لمعناه وقرينة ذكر اللوازم التي بها كمال الوجه أو قوامه تبين التشبيه والوجه وتزيل الغازا كما أشرنا إليه في المثال المنقول عن الحديث الشريف من أن ذكر ما يوجب إلى الوجه وإن كان خفيا يزيل الغازا وذلك ظاهر وإن كان يمكن أن يدعى أن القرينة مع الخفاء مائتا كدبه البعد في فهم المراد ولو كان ثم إجماع تأمله (وبهذا) المذكور وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينتفي فيه الاستعارة لثلا نصير الغازا وتعمية (ظهر أن التشبيه أعم) من الاستعارة (محلا) بمعنى أن كل محل صحت فيه الاستعارة صح فيه التشبيه ولا يصح العكس كايما وهو أن كل ما صحت فيه الاستعارة صحت فيه التشبيه وذلك أن المحل الذي يكون فيه الوجه خفيا لا تصح فيه الاستعارة لثلا تسكون الغازا كما في المثالين بل الواجب أن يؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الناس بالأبل كما في الحديث الشريف ويؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الرجل بالسبع في البحر والحق في الرجل بالأسد في البر

الزنجباني وكان تسكيفا بعلم الغيب بل حق مثل ذلك أن يؤتى بالتشبيه كما قال صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحة (وبهذا) أي يكون التشبيه قد يكون الجلي وغيره والاستعارة لا تسكون إلا الجلي (ظهر أن التشبيه أعم محلا من الاستعارة والتمثيل) فمضى وجد محل الاستعارة وجد محل التشبيه من غير

العلم والنور الآتية وينفرد التشبيه حيث الخفاء وحينئذ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتى (قوله إذ كل ما يتأتى) أي إذ كل محل تتأتى فيه الاستعارة أي الحسناء يتأتى فيه التشبيه وذلك حيث لإخفاء في وجه الشبه ولم يقل التشبيه بين الطرفين بحيث يصيران كأنهما متحدان (قوله كما في المثالين المذكورين) أي في المثالين وهما رأت أسدا مريدا به انسانا أبحر رأت ابلا الخ فتحتج فيها الاستعارة الحسناء ويجب أن يؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الناس بالأبل كما في الحديث الشريف ويؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الرجل بالسبع في البحر ويفرق بأن التشبيه يتصور فيه إجمال لما يتعلق الغرض به في بعض التراكيب والمجاز ليس كذلك وإن كانا مستويين في الاشتناع عند الخفاء إذ لم يذكر الوجه في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه وإذا صح التشبيه فيما ذكر من المثالين دون الاستعارة

وعما يتصل بهذا أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين بحيث صار الفرع كأنه الأصل لم يحسن التشبيه

كان أعم محلا (قوله ينافي ذلك) أي لأن من لوازم كون وجه الشبه بعيدا غير مبتدل أن يكون غير جلي فكأنهم اشتطوا في حسنها كون وجه الشبه جليا وكونه غير جلي وهذا تناف (قوله فيجب أن يكون) أي وجه الشبه ملتبسا محالة من الجلاء هي أن لا يصير إلغازا وأن يكون ملتبسا بمحالة . (٢٢٨) من العرابة هي أن لا يصير مبتدلا فالأطوب فيه أن يكون متوسطا بين

ينافي ذلك قلنا الجلاء والخفاء ما يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير إلغازا ومن العرابة بحيث لا يصير مبتدلا (ويتصل به) أي بما ذكرنا من أنه إذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه (أنه إذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحد

الجملة وقد تقدم التفريق بين جنس التشبيه والمجاز في ذلك فإن التشبيه يتصور فيه إجمال بما يتعلق الغرض به في بعض التراكيب والمجاز ليس كذلك ولو كانا مستويين في الامتناع عند الخفاء إذا لم يذكر الوجه في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه فإذا صح هذا التشبيه فيما ذكر دون الاستعارة كان أعم محلا وورد على الأعمية المذكورة أنه إن أريد الاستعارة والتشبيه الحسنان كان بينهما عموم من وجه لتصادقهما حيث لا خفاء ولا اتحاد وانفراد الاستعارة حيث الاتحاد كما في مسألة العلم والنور الآتية وانفراد التشبيه حيث لا خفاء كما في مسألة الأبل والناس وإن أريد أن لا يوافق قبح الاتحاد محلا لصحة التشبيه مع القبح في العلم والنور وصحة الاستعارة مع القبح في الخفاء وعلى هذا يكون الإيصال السابق وما يتصل به إيصال بذكر المندوب لا إيصال بواجب غير أن المندوب في البلاغة كالواجب فعليه يكون بينهما عموم من وجه ثم إن مقتضى ما ذكرناه إذا أريد الحسن اجتنب كون وجه الشبه مبتدلا واجتنب كونه خفيا أما اجتنب الابتدال فلا شرطه في حسن الاستعارة حسن التشبيه وحسن التشبيه باجتناب وجه الابتدال وأما اجتنب الخفاء فمقرر من الإلغاز والتعمية وترك الابتدال وأما يحصل بالعرابة المقتضية للخفاء وترك الخفاء رجوع عن العرابة إلى الابتدال فجاء في مقتضى الشرطين سواء قلنا أنهما شرطا حسن أو شرطا صحة تناف وتنافع ويجب بأن العرابة تقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون الوجه من العرابة بحيث لا يصل إلى المرتبة المقتضية للإلغاز ويكون منها بحيث لا يصل إلى مرتبة الابتدال فالأطوب على الوجوب أو الحسن هو العرابة المتوسطة بين الابتدال والخفي وهما طرفا غاية القبح وألنوع وقد تقدم تمثيل كل واحد من هذه الأقسام فافهم ثم أشار إلى ما يناسب ما ذكر وهو أنه إن خفي الشبه منعت أو قبح الاستعارة وحسن التشبيه بقوله (ويتصل به) أي بما ذكر ومعنى الاتصال به أنه ينبغي أن يذكر متصلا بما ذكر للنسبة بينهما بالتقابل لا يجب كل منهما عكس ما أوجبه الآخر لأن ما ذكر يوجب حسن التشبيه دون الاستعارة وهذا يوجب حسن الاستعارة دون التشبيه وهذا المتصل بما ذكر هو (أنه) أي الشأن هو ما أشار إليه بقوله (إذا قوى التشبيه) أي ما وقع به التشابه (بين الطرفين) لكثرة الاستعمال فكثرت ملاحظة ما وقع به التشابه (حتى اتحد) أي صار

للمبتدل والخفي (قوله) ويتصل به أي وينبغي أن يذكر متصلا بما ذكرنا وعقبه أنه إذا قوى الخ وذلك للنسبة بينهما من حيث التقابل لأن كلا منهما يوجب عكس ما يوجبه الآخر وذلك لأن ما ذكر سابقا من خفاء الوجه يوجب حسن التشبيه وما ذكر هنا يوجب حسن الاستعارة دون التشبيه كذا في اليعقوبي وذكر بعضهم أن قوله ويتصل به معناه ويناسب ذلك من حيث قياسه عليه قياس عكس (قوله أي بما ذكرنا من أنه الخ) فيه أنه لم يصرح فيما مر بذلك لكنه يفهم من قوله ولذلك الخ أن الاستعارة لا تحسن إذا كان وجه الشبه خفيا وإذا لم تحسن تعين التشبيه فالمراد ما ذكرنا ضمنا لا صريحا (قوله إذا خفي التشبيه) أي وجه الشبه (قوله ويتعين التشبيه) أي عند البلاغة لانهم يحتزون عن غير الحسن لأنه لا تصح

عكس كذا قالوه وفيه نظر فإن الذي ظهر ما سبق أن محل حسن التشبيه أعم من محل الاستعارة لأن محل التشبيه على الإطلاق أعم ومن أسباب حسن الاستعارة أن لا تكون مطلقة بل تكون مرشحة والاف مجردة ص (ويتصل به إلى آخره) ش أي ويتصل بهذا البحث أنه إذا قوى الشبه أي وجه الشبه بين الطرفين حتى اتحد أي صار كأنهما شي واحد وهذا صواب العبارة وإن كانت عبارة الإيضاح حتى صار الفرع كأنه الأصل وليست بجيدة لأنه يفر من شيء وهو التشبيه فيقع في التعبير به لأنه لا يحسن

كالعلم

الاستعارة فيكون منافيا لما تقدم من أن كل ما تنافى فيه الاستعارة يتأى فيه التشبيه (قوله أنه)

أي الحال والشأن (قوله إذا قوى التشبيه) أي وجه الشبه وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه بذلك الوجه (قوله حتى اتحد) أي صارا كالتحد في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر وليس المراد أنهما اتحد حقيقة والكلام محمول على المبالغة

وتعنت الاستعارة وذلك كالنور اذا شبه العلم به والظلمة اذا شبهت الشبهة بها فانه لذلك يقول الرجل اذا فهم المسئلة حصل في قلبي نور ولا يقول كان نورا حصل في قلبي ويقول لمن اوقعه في شبهة اوقعته في ظلمة ولا يقول كأنك اوقعته في ظلمة

(قوله كالعلم والنور والشبهة والظلمة) أى فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهتداء والشبهة بالظلمة في التحير حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود في المشبه بهما فصارا كالتحدين في ذلك المعنى (٢٢٩) فيختل اتحادهما وفي الحقيقة

لا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر الا يصير كتشبيه الشيء بنفسه (قوله وتعنت الاستعارة) أى بنقل لفظ المشبه به للمشبه ثم ان هذا ينافي قوله سابقا ان التشبيه أعم محلا لانه هنا قد تعنت الاستعارة ولم يصح التشبيه والجواب أن المراد تعنت الاستعارة عند ارادة الانيان بالحسن لأن التشبيه ممنوع ويجب الاستعارة بل التشبيه في تلك الحالة جائز الا أنه غير حسن كما يدل لذلك قوله لم يحسن التشبيه فتحصل أن الاستعارة والتشبيه الحسنين بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما حيث لا اتحاد ولا خفاء وانفراد الاستعارة حيث وجد الاتحاد كما في مسألة العلم والنور وانفراد التشبيه حيث وجد الخفاء كما في الاصل والناس وأما مطلق الاستعارة ومطلق التشبيه فهما متحدان محلا وأما التشبيه مطلقا والاستعارة الحسنه فيبينهما العموم المطلق وأن التشبيه أعم محلا وهو محمل قول

كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعنت الاستعارة) لثلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت في شبهة تقول قد وقعت في ظلمة ولا تقول في شبهة كالظلمة

كالتحدين في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر (كالعلم والنور و) ك(الشبهة والظلمة) فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهتداء والشبهة بالظلمة في التحير حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود في المشبه بهما فصارا كالتحدين في ذلك المعنى بحيث يرى أن أحدهما ليس فيه أقوى من الآخر واذا روى اتحادهما في ذلك المعنى تخيل اتحادهما في الحقيقة فيصير كتشبيه الشيء بنفسه (لم يحسن التشبيه) أى اذا قوى التشبيه بين الطرفين عل الوجه المذكور لم يحسن التشبيه بينهما لاشعاره بأن أحدهما أصل والاخر فرع (و) حيث لم يحسن التشبيه (تعنت الاستعارة) بنقل لفظ المشبه به للمشبه وذلك عند ارادة الانيان بالحسن لأن التشبيه ممنوع وتجب الاستعارة وقد تقدم مقتضى هذا الكلام وادعاه على الكلام السابق وهو أن التشبيه أعم محلا والذي تقدم هو أنه ان أراد التشبيه والاستعارة الحسنين فيبينهما عموم من وجه وان أراد مطلقهما فهما متحدان وانما حسنت الاستعارة عند قوة التشبه لثلا يصير الحاق أحدهما بالآخر كتشبيه الشيء بنفسه المنوع وما يقرب من المنوع لأقل من أن يكون قبيحا فعلى هذا تقول اذا فهمت مسألة حصل في قلبي نور مستعيرا للعلم الحاصل في قلبك لفظ النور ولا تقول حصل في قلبي علم كالنور مشبها للعلم بالنور اذ هو كتشبيه الشيء بنفسه لقوة المشابهة بظهور الاهتداء به كافي النور واذا وقعت في قلبك شبهة تقول

التشبيه وتعنت الاستعارة وذلك كتشبيه العلم بالنور والشبهة بالظلمة فيحسن أن تقول في قلبي نور وليس فيه ظلمة ولا يحسن أن تأتي بالتشبيه فتقول كان نوراً في قلبي وكأنك اوقعته في ظلمة قيل ان هذين المثالين غير مطابقين لمقصود لان لفظ النور والظلمة فيهما استعارة والمعنى كأن مثل النور مستقر في قلبي وقد يجاب عنه بالمنع فان قولك كان نوراً في قلبي تشبيه قطعاً لذكر الطرفين وانما جاء الالتباس فيه من جهة أنه تشبيه مقلوب فان أصله كأن المستقر في قلبي نور فقلب وقيل كأن نوراً في قلبي لان الذى يلى كأن هو المشبه فهذا اعتراض والقول بأنه استعارة لا يصح نعم كان ينبغي أن يمثل بتشبيهه لا قلب فيه لأننا لو افهمنا على أن التشبيه المقلوب دون الاستعارة في المبالغة وأما دعوى الاستعارة في كأنك اوقعته في ظلمة ففاسد أيضاً بل هو تشبيه المعنى أنت مثل موقع في ظلمة والظلمة حقيقة بلا شك فتمثيل المصنف بها لا غبار عليه قوله (لا يحسن التشبيه) قريب وقوله (تعنت الاستعارة) قد رد عليه أنه تقدم أنه اذا وصل الامر الى ذلك يأتي بلفظ التشابه لا التشبيه وهو مخاف لقوله هنا تعنت الاستعارة وقد يجاب بأن قوله تعنت الاستعارة انما قصد به نفي التشبيه لا انحصار التعبير في الاستعارة ولذلك قد تحصل المبالغة التي في الاستعارة وأكثر منها بقلب التشبيه كقولك الاسد كزبد ثم لما بين

المصنف سابقا وهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا فتأمل كذا قدر شيخنا العدوى (قوله حصل في قلبي نور) أى مستعيرا للعلم الحاصل في قلبك لفظ النور (قوله ولا تقول علم كالنور) أى ولا تقول حصل في قلبي علم كالنور مشبها للعلم بالنور بجامع الاهتداء في كل اذ هو كتشبيه الشيء بنفسه لقوة الوجه في العلم وهو الاهتداء به كافي النور (قوله واذا وقعت في شبهة) أى واذا وقع في قلبك شبهة (قوله وقعت في ظلمة) أى وقع في قلبي ظلمة مستعيرا لفظ الظلمة للتشبهة (قوله ولا تقول في شبهة كالظلمة) أى مشبها للشبهة بالظلمة لقوة وجه التشبه في الشبهة وهو عدم الاهتداء والتحير كافي الظلمة فيصير ذلك التشبيه كتشبيه الشيء بنفسه

وكذا المكنى عنها حسنها برعاية جهات حسن التشبيه وأما التخيلية فحسنها بحسب حسن المكنى عنها لما يئنا أنها لا تكون الاتباع لها
(قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لم يقل و بأن لا تشمر رائحة التشبيه لفظا لعدم تأنيبه لأن من لوازم الاستعارة بالكتابة ذكرها ومن
خواص التشبيه وذلك يدل على التشبيه فلا ضرر في خفاء وجه التشبيه هناك وأما القرينة الموجودة في الاستعارة مطلقة فهي وان
ظهر بها قصد التشبيه لكن خفاء وجه التشبيه يكسر سورتها بالقال بلزم أن يكون في ترشيح التحقيقية اشهادا لرائحة التشبيه لانه من
لوازم التشبيه فلا يكون أبلغ (٢٣٠) لأننا نقول الفرق أن المذكور في المكنية لفظ التشبيه فذكر خاصية التشبيه به يدل

(و) الاستعارة (المكنية عنها كالتحقيقية) في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه
مضمرة (و) الاستعارة (التخيلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون الاتباع للمكنى
عنها وليس لها في نفسها تشبيه

وقعت في قباي ظلمة مستعيرة لفظ الظلمة للتشبيه ولا تقول وقعت في قباي شبهة كالظلمة مشبهة بالظلمة
لقوة الوجه في التشبيه وهو عدم الانتهاء والتشهير كما في الظلمة ولما كان الكلام السابق ظاهرا في حسن
الاستعارة الحقيقية والتشبيهية أشار الى ما به حسن المكنى عنها والتخيلية فقال (و) الاستعارة
(المكنى عنها) كقبوله

لدى أسد شاكي السلاح مقذف * له لبد أطفاره لم تقسم
حسنها (ك) حسن (التحقيقية) والتشبيهية في أن ذلك إنما يحصل برعاية جهات حسن التشبيه بل هي
أمر وأظهر في ثبوت حسن الرعاية بما ذكر لا سيما على مذهب المصنف إذ ليس ثم لفظ منقول حسنا من
المشبه الى المشبه به وانما هناك تشبيه ضمر ما بتقدير لفظ أو بدون مع المبالغة فيه فكونها كالتحقيقية
في هذه الرعاية واضح على كل مذهب وأما كونها كتمى في أن لا يشتمل فيها رائحة التشبيه لفظا فظاهر عبارة
المصنف اعتباره وفيه بعد لان اشهاد به ذكر المشبه مع المشبه به من غير أن يكون ذلك على وجه يبي
عن التشبيه أو بذكر الآلة لا يكاد يتصور لان الذي يذ كر لفظ المشبه فقط وأما اشهاد بالاشارة الى الوجه
فلا يتخلو منه لان الوازم تشهر بالوجه الا هم الا أن يقال الحسن فيها بعدم الاشهاد الذي يحصل بذكر
الوجه على وجه لا يبنى عن التشبيه كأن يقل اذا أنشبت المنية أطفارها عند اغتيال النفوس بالقهر
والغلبة بطل الحيل فان صح أن نحو هذا التركيب من الاستعارة المكنية لامن التشبيه وهو المتبادر
اذ لا يبنى الوجه عن التشبيه أمكن أن يدعى أن الحسن بعدم نحو هذا الاشهاد تأمله هذا حسن الاستعارة
المكنية عنها (و) (أما الاستعارة (التخيلية) ف(عحسنها) يكون (بحسب) أى في حساب (حسن المكنى
عنها) يعنى أنه بعد بعد عد حسن المكنى عنها تا بعاله واذا حصل عد حسنها بعد عد حسن المكنى عنها كان
حسنها تابع لحسنها لان ما يقال فيه انه معدود في عد كذا أو بعد كذا إنما كان ذلك اذا كان ذلك الشيء
عند قصده يعنى عنه الكذا ومن لازم هذا المعنى عرفا التبعية وهى المرادة هنا هذه العبارة فالحسب
على هذا بمعنى الحساب والعدو يحتمل أن يكون اسما من الاحساب وهو الكفاية فيكون المعنى أنه
يستغنى عن ذكر حسن التخيلية بكفاية حسن المكنى عنها ولا شك أن كفاية الثانية عن الاولى تفيد
التبعية فالمعنى أن التخيلية تابعة في الحسن والقبح للمكنى عنها أما على مذهب المصنف فواضح اذ هي

شروط حسن الحقيقية والتشبيهية (والمكنى عنها) أى حسن الاستعارة المكنى عنها بحسب حسن
التحقيقية والتشبيهية وحسن الاستعارة التخيلية بحسب حسن المكنى عنها أما عند المصنف فلا أنها

على التشبيه والمذكور في
التحقيقية اعط المشبه به
فذكرها من خواصه
يبعد التشبيه فضلا عن
كونه يدل عليه وبما علمت
من أن حسن المكنية
انما هو برعاية جهات حسن
التشبيه فقط بخلاف
التحقيقية والتشبيهية فان
حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه وعدم ثم رائحة
التشبيه لفظا كما مر ظهر
لك حكمة تكلم المصنف
على حسن الاستعارة
التحقيقية والتشبيهية أولا
ثم تشبيه المكنية بالتحقيقية
ثانيا ولم يذكر المكنية
معها أولا دلو كان ثابت
للتحقيقية من اشتراط
الامرين المذكورين في
حسنها تابعا للمكنية لم يكن
اصنيع المصنف وجه
وكان الاولى أن يذكرها أولا
مع الحقيقية والتشبيهية
(قوله لانها تشبيه مضمرة)
هذا على مذهب المصنف
كما مر على مذهب القوم
من أنها لفظ التشبيه به
الضمر في النفس الرموز

اليه بذكر لوازمه (قوله حسنها بحسب حسن المكنى عنها) أى حسنها في حساب حسن المكنى عنها بمعنى أنه
بعد بعد عد حسن المكنى عنها تابع له واذا حصل عد حسنها بعد عد حسن المكنى عنها كان حسنها تابع لحسنها لان ما يقال فيه انه
معدود في عد الشيء الفلانى أو بعد الشيء الفلانى إنما كان ذلك الامر عند قصده يعنى عنه الشيء الفلانى ومن لازم هذا
المعنى عرفا التبعية وهى المرادة هنا هذه العبارة فالحسب على هذا بمعنى الاحساب والعدو يحتمل أن يكون اسما من الاحساب وهو
الكفاية فيكون المعنى أن كرها حسنها بكفاية حسن المكنى عنها ولا شك أن كفاية الثانية عن الاولى تفيد التبعية

﴿فصل﴾ واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كما مضى توصف به أيضا لنقلها عن أعرابها الأصلية إلى غيره

فالغنى أن التخيلية تابعة في الحسن والقبح للسكنى عنها اه يعقوبى (قوله بل هي حقيقة) أى عند الصنف لانها مستعملة في الموضوع له وأما عند صاحب المفتاح القائل بعدم وجوب تبعيتها للسكنى عنها فيقول ان كانت تابعة لها كما في أظفار المنية نشبت بفلان حسنت بحسنها وقبحت بقبحها وان كانت غير تابعة لها فقامت بحسنه وهو محتمل لان يكون الغنى فلا تحسن فقام في كلامه للنفي ويحتمل أنه أشار بذلك لقلة على الأصل ليفيد أنه لا يمتنع أن تحسن اذا ناسب المقام (٢٣١) افهام الصورة الوهمية لتذكرك

الأصل كأن يكون في احضار صورته التأكيد لما سيق له من التشبيه مثلا وانما أن يقول اذا كانت التخيلية عنده استعارة مصرحة مقصودة في نفسها مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالحقيقة فينبغي أن يكون حسنها برعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة للسكنى عنها لا يقتضى أن يكون حسنها تابعا لحسنها نعم يقتضى أن يكون حسن السكنى عنها موجبا لمزيد حسنها الذى هو في نفسها فأنمل

﴿فصل وقد يطلق المجاز الخ﴾

(قوله في بيان معنى آخر) أى وهو الكلمة التى تغير أعرابها الأصلية (قوله على سبيل الاشتراك) أى اللفظى بأن يقال ان لفظ مجاز وضع بوضعين أحدهما للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة والثاني للكلمة

بل هي حقيقة حسنها تابع لحسن متبوعها

﴿فصل﴾ في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم أعرابها) أى حكمها الذى هو الأعراب على أن الإضافة للبيان أى تغير أعرابها من نوع إلى نوع آخر

أعني التخيلية حقيقة سبقت للدلالة على السكنى عنها فان حسن مدلولها حسنت من حيث دلالتها على التى سبقت لأجلها اذ لا بحث لنا عن حسنها من حيث أصل وضعها وأما على مذهب السكاكى فلفظها منقول للصورة الوهمية التشبيهية بمعنى ومن المعلوم أن الصورة بمنزلة المعنى الأصلية ولا بحث لنا عنها من تلك الحثية وانما غرضنا الدلالة بتلك الصورة الوهمية نظرا لأصلها على السكنى عنها فيكون حسنها بحسن مدلولها المقصود بالذات وهو السكنى عنها فهى في حدها تابعة لحسن مادلت عليه أيضا فعند تبعيتها للسكنى عنها تقبح بقبحها وتحسن بحسنها لان الغرض منها الدلالة بها على الصورة الوهمية والأصل فلا دقة فيه والاستعارة انما تحصل بدقة التشبيه وحسنها فلها قال السكاكى وفلما تحسن غير تابعة لها أى لا تحسن غير تابعة للسكنى عنها فمعنى فلما في كلامه النفي ويحتمل أن يشير بذلك لقلة على الأصل ليفيد أنه لا يمتنع أن تحسن اذا ناسب المقام افهام الصورة الوهمية لتذكرك الأصل كأن يكون في احضار صورة التأكيد لما سيق له من التشبيه مثلا وفيه تكاف تأمله

﴿فصل﴾ ذكر فيه معنى يطلق عليه لفظ المجاز ولا يشمله الحد السابق اما بالتشابه بينه وبين معناه السابق فيكون لفظ المجاز فجازا واما بالاشتراك اللفظى وسنبين وجه التشابه الى ذلك المعنى الذى يطلق عليه المجاز أشار بقوله (وقد يطلق المجاز) أى قد يطلق اللفظ الذى هو المجاز (على كلمة تغير حكم أعرابها) أى تغير حكمها الذى هو أعرابها الأصلية بأن اتنى ذلك الأصل وحل محله

لا تكون الاتبعالها وأما عند السكاكى فلا تنها ان لم يتابعها لم يحسن حسننا تابعة بالاستقراء ص ﴿فصل قد يطلق المجاز الخ﴾ ش هذا النوع الآخر من أنواع المجاز وقوله قد يطلق إشارة الى أن تسمية هذا النوع مجاز ليس على التحقيق لان المجاز لفظ مستعمل في غير موضوعه وليس في النقص لفظ مستعمل في غير موضوعه والزيادة أيضا لم يستعمل الزائد في غير موضوعه وفي الثاني نظر لان استعماله للتأكيده استعمال في غير موضوعه لا يقال شرط المجاز العلاقة بين الموضوع وما يستعمل فيه ولا علاقة لانا نقول العلاقة بين تأكيده المعنى وتأسيسه جلية وقد بالغ الجرجاني في عبد القاهر في الرد على من سمي هذا مجازا وقال السكاكى رأى أن يقال هو مشبه للمجاز وملحق به لا اشتراكهما في التعدي عن الأصل قوله (على كلمة) دخل فيه الاسم والفعل والحرف (تغير حكم أعرابها) أى نقل

التي تغير حكم أعرابها الأصلية فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال (قوله أو التشابه) أى مشابهة الكلمة التى تغير أعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها الأصلية وذلك بأن شبهت الكلمة المنتقلة عن أعرابها الأصلية بالكلمة المنتقلة عن معناها الأصلية بجامع الاتقافا عن الأصل في كل واستعير اسم المشبه به وهو لفظ مجاز للمشبه وعلى هذا الاحتمال فإطلاق لفظ مجاز على الكلمة التى تغير أعرابها الأصلية مجاز بالاستعارة (قوله وقد يطلق المجاز) أى قد يطلق هذا اللفظ يعنى على سبيل الاشتراك أو التشابه كما علمت وأشار بقلة ذلك الإطلاق لان الإطلاق الشائع هو ماصر (قوله على أن الإضافة للبيان) هذا غير متعين لجواز أن تكون الإضافة حقيقية ويراد بحكم الأعراب ما يترتب عليه من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك (قوله أى تغير أعرابها من نوع) أى من أنواع الأعراب

لحذف لفظ أوز زيادة لفظ أما الحذف فكتة قوله تعالى وأسأل القرية أى أهل القرية فأعراب القرية فى الأصل هو الجر حذف المضاف وأعطى المضاف إليه اعرابه ونحوه قوله تعالى وجاء ربك أى أمر ربك وكذا قولهم بنو فلان يطؤهم الطريق أى أهل الطريق

الى نوع آخر من أنواعه وذلك بأن زال النوع الأصلى الذى تستحقه السكامة وحل محله نوع آخر (قوله بحذف لفظ الخ) الباء سببية متعلقة بتغير أى ان ذلك التغير يحصل بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحققت به نوعا من الاعراب فلما حذف حدث نوع آخر أو بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة استحققت قبله نوعا من الاعراب فحدث بز يادته نوع آخر من الاعراب وخرج بقوله بحذف لفظ الخ تغير اعراب غير فى جاء فى القوم غير يز يد فان غيرا كان مرفوعا صفة غير الى النصب على الاستثناء لا بحذف ولا زيادة بل بنقل غير من الوصفية الى كونها أداة استثناء وخرج أيضا ما اذا لم يتغير حكم الاعراب بالزيادة كما فى قوله تعالى فبارحمة من الله وما اذا لم يتغير بالنقص كما فى قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كذوى صيب فلا تسمى السكامة مجازا وقد دخل فى تعريفه المذكور ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير (٢٣٢) حكم اعراب زيد بن زيادة مالا لكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد من

(بحذف لفظ أوز زيادة لفظ) فالأول (كقوله تعالى وجاء ربك وأسأل القرية) الثانى مثل (قوله ليس كمثل شيء أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة المحبى على الله تعالى (و) أسأل (أهل القرية) اعراب آخر فلاضافة فى قوله حكم اعرابها بيانية على هذا وذلك التغير يحصل (ب) سبب (حذف لفظ) لو كان مع تلك الكلمة استحققت به نوعا من الاعراب فلما حذف حدث آخر (أو ب) سبب (زيادة لفظ) كانت الكلمة استحققت قبله نوعا من الاعراب فحدث بز يادته نوع آخر من الاعراب فان قلنا ان اطلاق لفظ المجاز بالنسبة فوجهه ان الكلمة التى استحققت فى أصلها نوعا من الاعراب ثم اتصلت بآخر بز يد أو بنقص تشبه المنقولة من معنى الى معنى آخر فى استعمال كل منهما فى حال هو خلاف الأصل فعليه يكون لفظ المجاز فيه مجازا وان قلنا بالتشريك كان هذا الوجه بسبب التسمية فيكون اللفظ مشتركا وقد علم الفرق بين التسمية بسبب والنقل لمعنى محتبر الدلالة فى المنقول اليه فان الأول تبقى معه التسمية ولو اتبنى المعنى الذى هو السبب ومع بقائه لا يشعر به اللفظ بخلاف الثانى وقد تقرر بهذا أن تغير حكم الاعراب يكون بنقص لفظ ويكون بز يادته فلو لم يتغير حكم الاعراب بالزيادة كما فى قوله تعالى فبارحمة من الله أو لم يتغير بالنقص كما فى قوله تعالى أو كصيب أى كذوى صيب لم تسم الكلمة مجازا وانما تسمى مجازا بتغيرنا شيء عن زيد فالأول وهو الغير الذى يكون بنقص فتسمى الكلمة بسببه مجازا (كقوله) تعالى (وجاء ربك) والمثل صفافا وقوله تعالى حكاية عن أولاد يعقوب (واسأل القرية) التى كنا فيها عن الاعراب التى كان لها قبل الحذف والزيادة (بحذف لفظ) حرفا كان أم فعلا أم اسما (أوز زيادة لفظ) كذلك لان الفعل قد يزداد كما زاد كان وعلم أن عبارة المصنف تقتضى أن المجاز فى مجاز الزيادة وهو السكامة التى تغير بز يادة غيرها اعرابها وليس كما قال بل التجوز هو فى نفس الكلمة الزائدة فالحذف (كقوله تعالى وجاء ربك) والأصل وجاء أمر ربك فكان اعراب رب الجر فتغير بالحذف وصار الى الرفع لانه أعطى اعراب المضاف المحذوف (وكقوله تعالى وأسأل القرية) أى أهلها على أحد الأقوال المتقدمة

النصب الى الرفع بحذف احدى نونى ان ودخل فيه أيضا نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع أن هذه ليست بمجاز كما صرح به فى المفتاح فهو تعريف بالأعم بناء على جوازه (قوله فالأول) أى وهو التغير الذى يكون بنقص تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله والثانى) أى وهو التغير الذى يكون بزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله لاستحالة) علة المحذوف أى وانما لم يعمل على ظاهره لاقطع باستحالة المحبى على الله تعالى وذلك لان المحبى عبارة عن الانتقال من حيز الى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم المحلى الذى له رجل ومطلق الجوهرية مستحيلة على

للقطع

آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم المحلى الذى له رجل ومطلق الجوهرية مستحيلة على

الله تعالى فضلا عن الجسمية المخصوصة فاذالم يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالة وجب حمله على وجه يصح فقد رضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الصادق والقرينة على ذلك المقدر الامتناع العقلى فان قلت كما يستحيل المحبى على الرب يستحيل أيضا محبى أمره لان الراد بأمره حكمه المحكى عنه وهو معنى من المعانى وقد علمت أن المحبى مخصوص بالجسم المحلى قلت الامر وان كان المحبى محالا عليه أيضا لأنه يصح اسناد المحبى اليه مجازا ليكون كناية عن بلوغه للخطابين فيقال على وجه الكثرة جاء أمر السلطان انينا أى بلغنا وان كان الجائى فى الحقيقة حاملا وهذا الاسناد كثير حتى قيل انه حقيقة عرفية بخلاف اسناد المحبى اليه تعالى فانه لا يصح حقيقة ولا مجازا الاستحالة بلوغه لينا فوجب أن يكون الكلام بتقدير المضاف ليصح الكلام ولو بالتجوز فى المقدر أيضا كذا قال بعضهم وأورد عليه أن امتناع وجه من التجوز وهو كون الاسناد اليه تعالى كناية عن البلوغ لا يقتضى امتناع تجوز آخر فلا يتعين الاضمار اذ يمكن أن يقال أسند المحبى اليه تعالى لكونه آمرا بالأمر وبالبلاغ فهو كالاسناد الى السبب الأمر فيكون من المجاز

وأما الزيادة فكقوله تعالى ليس كمثله شيء على القول بزيادة الكاف أى ليس مثله شيء فاعراب مثله فى الأصل هو النصب فزادت الكاف فصار جراً فان كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغيير الاعراب كما فى قوله تعالى أو كصيب من السماء إذا ضربه أو كمثل ذوى صلب فجندف العقلى وعليه فيخرج الكلام عما نحن بصدده اه يعقوبى (قوله للقطع الخ) أى وإنما حمل على تقدير المضاف للقطع بأن المقصود من الآية سؤال أهل القرية لا سؤالها نفسها لأن القرية عبارة عن الابنية المجتمعة وسؤالها واجابتهما خرة للعادة وان كان يمكن السكّن ليس مراداً فى الآية بل المراد فيها سؤال أهلها للاستشهاد بهم فيجيبوا بما يصدق أو يكذب لا سؤالها لأن الشاهد (٣٣٣) لا يكون جماداً (قوله لم يكن من هذا القبيل) أى بل من قبيل

الحجاز بمعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له املافة مع قرينة لانها حينئذ مجاز مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال (قوله لان المقصود الخ) علة لحذف أى وإنما حمل على زيادة الكاف لان المقصود الخ (قوله لا نفي أن يكون شيء مثل مثله) أى لانه لا مثل له تعالى حتى ينفي عن ذلك المثل من يكون مثله (قوله لانه خبر ليس) أى وشيء اسمها وإنما صح الاخبار بمثل عن النكرة مع أنها مضافة للضمير لان مثل لتوظفها في الابهام لاتعرف وحينئذ فالأخبار حاصل بنكرة عن مثلها فأندفع ما يقال انه يلزم على هذا الاعراب الذى ذكره الشارح الاخبار بالعرفه عن النكرة لان اسم ليس نكرة وخبرها معرفة بالاضافة للضمير وهو ممنوع (قوله وقد تغير الى الجر

للقطع بأن المقصود هنا سؤال أهل القرية وان جمعت القرية مجازاً عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله) شيء لان المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى لاننى أن يكون شيء مثل مثله فالحكم الاصلى لك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالحجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلى كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلى وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من الحجاز هو نفس الاعراب

والعبر التي أقبلنا فيها (و) الثانى وهو التغير الذى يكون بزيادة فتسمى الكلمة بسببه مجازاً (كقوله تعالى ليس كمثله شيء) وهو السميع البصير فقوله تعالى وجاء بك على اسقاط المضاف (أى جاء أمر بك) وإنما يجعل على ظاهره للقطع باستحالة المعجى على الله تعالى اذهوالات انتقال من حيز الى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم الخفى الذى له الرجل ومطابق الجوهرية مستحيلة على الله تعالى فضلاً عن الجسمية المخصوصة فاذ لم يحمل على الظاهر لاستحالته وجب حمله على وجه يصح فقدر المضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الصادق والامر ولو كان المعجى عليه محالاً أيضاً اذهوالات الحكم للضمن للكتاب والمحكى عن الأمر يصح اسناد المعجى اليه مجازاً لىكون كناية عن البلوغ فيقال على وجه الكثرة جاء أمر الملك الينا أى بلغ وان كان الجائى فى الحقيقة حامله وهذا الاسناد كثير حتى قيل انه حقيقة عرفية بخلاف اسناد المعجى اليه تعالى لا يصح حقيقة ولا مجاز لاستحالة البلوغ فوجب أن يكون الكلام بتقدير المضاف ليصح ولو بالتجاوز فى المقدراً أيضاً كذا قيل وورد عليه أن امتناع وجه من التجوز وهو أن يكون الاسناد المذكور كناية عن البلوغ لا يقتضى امتناع تجوز آخر فلا يتعين الاضمار اذ يمكن أن يقال أسند المعجى اليه تعالى لسكونه تعالى أمراً به وبالبلاغ فهو كالاسناد الى السبب الأمر فيكون من الاسناد العقلى وعليه فيخرج الكلام عما نحن بصدده وأما قوله تعالى واسئل القرية فهو على اسقاط المضاف أيضاً أى واسئل أهل القرية وإنما حمل على تقدير المضاف للقطع بأن المراد فى الآية سؤال أهل القرية لا سؤالها نفسها

فى باب الابهجاء ويرد على المصنف انه ليس من شرط مجاز الحذف أن يتغير الاعراب فقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جره كما هو احدى اللتين ومنه قراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالجر ويكون من مجاز الحذف والزيادة كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فان الامام نفي الدين اختار أن مثل زائدة وهو أحد القولين والشهور تمثيله بقوله تعالى ليس كمثله شيء أى ليس مثله شيء فالكاف زائدة وكان مثله منصوباً بتغير حكم اعرابه وصار جراً قلت وقد ذكر الوالد فى تفسيره كلاماً حسن فى هذه الآية ها أنا أذكره بنصه لما فيه من الفوائد: كثر كلام الناس فى الجمع بين الكاف ومثل وواحد منهما يكفي فى هذا المعنى وتحصل من ذلك على خمسة أوجه أذكرها بعد تقرير الاشكال وهو أن الجمع بينهما يوجب بظاھر

(٣٠ - شروح التلخيص رابع) بسبب زيادة الكاف) أى لان الكاف ما حرف جر أو اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاماً مما يقتضى الجر (قوله كذلك وصفت به الخ) هذا صريح فى أن المسمى بالحجاز هو كثر بك ولفظ القرية ولفظ المثل وليس المسمى بالحجاز هو الاعراب المتغير وهو ما قاله المصنف (قوله هو نفس الاعراب) أى المستعمل فى غير محله الاصلى فالنصب فى القرية يوصف عنده بأنه مجاز لانه تجوز فيه بنقله لتبر محله لان القرية بسبب التقدير محل لاجر وقد أوقع فيها النصب وقوله وظاهر عبارة المفتاح أى لانه قال فى قوله تعالى وجاء بك الحكم الاصلى فى الكلام لك بك هو الجار وأما الرفع فمجاز وصرح أيضاً بأن النصب فى القرية فى قوله تعالى

ذوى دلالة يجمعون أصابعهم في آذانهم (٢٣٤) عليه وحذف مثل لمدل عليه عطفه على قوله كمثل الذى استوقد ناراً اذ لا يخفى

وما ذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل يكون نفيًا للمثل بطريق الكناية

وان كان يمكن الحمل عليها عند قيام القرينة على ارادته كما اذا قال الانسان اصاحبه اعتبر بهذه القرية الحالية واسألها عن أهلها أين ذهبوا وكيف كانوا فيها ثم اضمحلوا فان المقصود هنا بسؤالها مخاطبتها فلا اعتبار بمخاطبة الاطلاع للتجسس والتجسس تنزيلا لها منزلة المحيىب في الدلالة على المراد اذ يشهر حالها بالجواب وهو هنا أنهم كانوا فيها فنفوا وكالوقيل من جانب من له العناية من أولياء الله تعالى اسأل هذا السكان أو هذه القرية لتجيبك عند قصد اظهار خرق العادة بانطاقها اذ هو أمر يمكن فلا يمنع حمل السؤال حينئذ على حقيقة ونحو هذين التقديرين يمتنع في الآية فوجب الحمل على ما يصح ومنه تقدير المضاف وهو الاقرب ويحتمل أن تكون القرية مجازا عن أهلها من باب اطلاق اسم المحل على الحال فيخرج المثال عما نحن بصدده من أن التجوز بتغير حكم الاعراب بالتقدير وعلى هذا يكون معنى قولنا أصل هذا الكلام واسأل أهل القرية معناه أن هذا أصله قبل التجوز باطلاق اسم المحل على الحال وأما قوله تعالى ليس كمثل شيء الممثل به للتغير بالزيادة فالأصل فيه ليس مثله شيء لا قطع بأن المراد في المائل له تعالى لاننى من يكون كمثل هذا لا مثل له تعالى حتى ينفي عن ذلك المثل من يكون مثله فالحكم الاصلى السكان للفظ مثله هو النصب على أنه خبر ليس واسأل يد الكاف انتقل الى حكم الجر لانها ما حرف جر أو اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاهما يقتضى الجر واسأل صح كونه خبر ليس مع كون اسمها نكرة وكونه مضافا للضمير لان اضافة مثل وغير لشدة اسمها مما لا تعرف فصح كونه خبرا عن النكرة التى هى لفظ شيء فلا يرد أن الاخبار بالمعرفة عن النكرة تمتنع فعلى ما ذكرى يكون لفظ ر بك هو المسمى بالمجاز غير حكم اعرابه بنقص المضاف الذى هو أمر ولفظ القرية هو المسمى بالمجاز كذلك للتغير بالنقصان أيضا ولفظ المثل هو المسمى بالمجاز كذلك للزيادة المذكورة وليس المسمى بالمجاز اعراب هذه الكلمات بل المسمى هو تلك الكلمات المماثلة لها بالمجاز المعرف فيما تقدم في نقل كل من اعراب هو أصل الى غيره واستعماله فيه كنقل المجاز من معنى الى آخر وأما الاشتراك اللفظى بسبب وجود ما به التشابه المذكور كما تقدم وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بالتجوز المذكور والمسمى بلفظ المجاز هو نفس الاعراب فانصب في القرية مثلا بوصف بأنه تجوز فيه بنقله غير محله لان القرية بسبب التقدير في محل جر وقد وقع فيها النصب ويسمى ذلك الاعراب بنفسه مجازا لما وقع التجوز فيه وما ذكره المصنف من أن المسمى بالمجاز والموصوف بالتجوز هو الكلمة المعربة لا اعرابها هو الاقرب لوجهين أحدهما كون مدلول لفظ المجاز في الوضعين هو الكلمة بخلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضى مخالفة في المدلولين اذ يكون لفظ المجاز هنا كيفية

أن المنفى مثل المثل لان النفي إنما يتسلط على الخبر والكاف بمعنى مثل وهو خبر ليس وقد دخلت على مثله فيكون المنفى مثل مثله وهو باطل من وجهين أحدهما أن مقصود الآية نفي مثله نفسه لاننى مثل مثله والآخر أن نفي مثل المثل يقتضى اثبات المثل تعالى الله عن ذلك فأقول أحد الاجابة أن الكاف زائدة كقول رتبة * لواحق الاقرب فيها كالملقى * المتق الطول ولا يقل فيها كاطول إنما يقال فيها طول الثانى أنها قلنا كيد وهو قريب من الاول الا أنهم شرحوه بمعنى زائد وهو أن الكاف للتشبيه ومثل للتشبيه فاذا أردت المبالغة جعلت بينهما ما قلت زيد كمثل عمرو ومنه قول أوس ابن حجر * وقلى كمثل جذوع النخيل * وقول الآخر * ما إن كمثلهم في الناس من أحد * وإذا كانت الكاف مؤكدة للتشبيه في الاثبات انسحب عليها هذا الحكم في النفي وقصدها تأكيد كيدنى في الشبه لاننى الشبه المؤكد وأنشد سيبويه * وصاليات كد كما يؤثنين * فادخل الكاف على الكاف

واسئل القرية والجر في كمثلته مجاز وإنما قال ظاهر عبارة المفتاح لا مكان تأويل الرفع بالمرفوع وهكذا (قوله وما ذكره المصنف (أى من أن الموصوف بكونه مجازا في هذا النوع هو الكلمة التى تعتبر اعرابها أقرب مما ذكره السكاكى من أن الموصوف بكونه مجازا في هذا النوع الاعراب المستعمل في غير محله وذلك لوجهين أحدهما أن لفظ المجاز مدلوله في الوضعين هو الكلمة بخلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضى تخالف مدلوليه في الوضعين هنا وما تقدم لان مدلوله في أحد الوضعين الكلمة ومدلوله في الموضع الآخر كيفية الكلمة وهو الاعراب والثانى أن اطلاق المجاز على الاعراب لكونه قد وقع في غير محله الاصلى إنما يظهر في الحذف لان المقدس كالمذكور في الاعراب فانتقل اعراب المقدس المذكور وأما الزيادة فلا يظهر فيها كون الاعراب واقعا في غير محله لانه ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور وله مقتضى وقوع اعرابا آخر في محل مقتضاه وانما هناك زيادة شىء له مقتضى موجود ومقتضاه واقع في محله فتقدير المقتضى للنصب هو ليس لا الاسقاط وليس لايه تبرها مقتضى يكون غير مجاز مع وجود سبب ذلك الغير (قوله ويحتمل أن لا تكون) أى التى

ان التشبيه ليس من صفة المنافقين العجيبة الشأن وذوات ذوى صيب وكقوله فما رحمة من الله لنت لهم وقوله لئلا يعلم أهل الكتاب الكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء زائدة وقوله بل يكون أى السلام نفيا (٢٣٥) أى مسوقا لنفى المثل (قوله الذى

هى أبلغ) أى من الحقيقة

التي هى مقتضى زيادتها

ووجه الاباغية أنه يشبه

دعوى الشيء بالبيئة فكانه

أدعى نفي المثل بدليل صحة

نفي مثل المثل وتوضيح

ما ذكره الشارح من

الكناية أن تقول ان

الشيء اذا كان موجودا

متحققا فمضى وجد له مثل

لزم أن يكون ذلك الشيء

الموجود المتحقق مثالا لذلك

المثل لان المثلية أمر نسبي

بينهما فاذا نفى هذا اللازم

وقيل لامثل ذلك

المتحقق لزم نفي المازوم وهو

مثل ذلك المتحقق لانه

يلزم من نفي اللازم نفي المازوم

والا كان المازوم موجودا

بل لازم وهو باطل فآله

تبارك وتعالى متحقق

موجود فلو كان له مثل كان

الله مثالا لذلك المثل

المفروض فاذا نفى مثل ذلك

المثل الذى هو لازم كان

مقتضيا لنفي المازوم وهو

وجود المثل فصح ان نفي المثل

المثل والحاصل أنه لو لم

ينف المثل عند نفي مثل

المثل لم يصح نفي مثل المثل

لان الله موجود فلو كان

له مثل كان الله تعالى مثالا

لذلك المثل فيكون مثل

المثل موجودا فلا يصح

نفيه حينئذ لسن النفي

صحيح لوقوعه فى كلام المولى فتعين أن يكون المراد من نفي مثل المثل نفي مثل المثل متصل به الى نفي المثل

وهو معنى الكناية لانه أطلق نفي اللازم وأريد نفي المازوم (قوله لان الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفي الموجود (قوله فاذا نفى مثل مثله) أى

التي هى أبلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفى مثل مثله

الكلمة لان نفسها ومثلها فيما تقدم نفس الكلمة وثانيهما أن اطلاق لفظ المجاز على الاعراب كما هو ظاهر كلام السكاكى سببه كما تقدم أن الاعراب وقع في غير أصله وذلك ربما يدعى ظهوره في النقصان لان المقدر كالمذكور فالقرية في قوله تعالى وأسأل القرية حكمها الجر بتقدير المضاف فقد وقع النصب في محل الجر الذى هو الاصل بسبب التقدير الذى هو كالتدكير فصيح أن الاعراب في النقصان الذى يستدعى التقدير واقع في غير محله فيسمى مجازا وأما الزيادة كما في قوله تعالى ليس كمثل شيء فلا يظهر فيها كون الاعراب واقعا في غير محله وهذا النوع من المجاز يشمله وانما قلنا لا يظهر في الزيادة لانه ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور وله مقتضى أو وقع اعرابا آخر في محل ممتضاة وانما هناك زيادة شيء له مقتضى موجود ومقتضاة واقع في محله فتقدير المقتضى للنصب هو ليس لالاسقاط وليس لايعتبر لها مقتضى يكون غير مجاز مع وجود سبب ذلك الغير وكذا لا يظهر ما ذكر في النقص في نحو سؤال القرية باضافة السؤال الى القرية لوجود الجر بالاضافة والجر بها هو الاصل وتقدير جر آخر مخالف للجر باضافة أهل تعسف بلا فائدة . ثم هذا المثل أعني ليس كمثل شيء انما يكون من هذا النوع من التجوز بناء على الظاهر من أن الكاف مزيدة للتقوية المفيدة للاعتناء وذلك لأن التبادر أن الكلام لمسيق لنفي المثل واسقاط الكاف يفيد دل ذلك على زيادة الكاف ويحتمل أن لا تكون زائدة فيفيد الكلام نفي المثل بطريق الكناية التي هى أبلغ من الحقيقة التي هى مقتضى زيادتها ويتبين ذلك بوجهين أحدهما أن الشيء اذا كان موجودا متحققا فمضى وجد له مثل تبع ذلك أن هذا المثل لذلك المتحقق له مثل هو ذلك الموجود المتحقق لان المثلية أمر نسبي بينهما فاذا نفى هذا التابع وهذا اللازم فليل لامثل لمثل ذلك المتحقق لزم نفي المتبوع والمزوم وهو مثل ذلك المتحقق ضرورة أنه لو وجد كان ذلك المتحقق مثالا فآله تبارك وتعالى متحقق موجود فلو كان له مثل كان هو أعني الله تعالى مثالا لذلك المثل المفروض وجوده له فاذا نفى مثل لذلك المثل لزم نفي ذلك المثل له تعالى والالم يصح النفي لان وجود ذلك المثل حينئذ يستلزم أن له مثالا هو الله تعالى المتحقق فلا يصح نفي مثل المثل الانفى المثل ألا يصح نفي اللازم التابع الانفى المازوم المتبوع فان قيل نفى مثل المثل الذى هو معنى قولنا لا مثل مثله يشعر بوجود المثل فكيف يكون كناية عن نفيه قلنا القضية السالبة لا تقتضى وجود الموضوع والحمول اذا كان أمرا غير اعتبارى ينتفى عن الموضوع لعدم وجود ذلك الموضوع كما ينتفى عنه لعدم اتصافه به وهو هنا لو وجد لا نصف بالحمول اذا موضوع القضية هنا هو المثل ومحمولها وجود المثل لذلك المثل ولو وجد كان له مثل هو الله تعالى فنفي هذا المحمول لنفي الموضوع والافلو وجد الموضوع استلزم المحمول فلا يصح نفيه اذا لا يصح نفي اللازم مع وجود المازوم وطريق اللازم أن ثم موجودا متحققا فلو وجد له مثل كان هذا المتحقق مثالا لذلك

الثالث زيادة مثل وأشدوا عليه * مثلى لا يقبل من مثل سا * الرابع وهو قريب من الثالث وينبغي تنزيل الثالث عليه أن لفظة مثل يكفى بها عن الشخص نفسه اذا قصدوا المبالغة قالوا مثلك لا يخلل لانهم اذا نفوه عن سبب مسده وعن هو على أخص صفاته فقد نفوه عنه ونظيره قولك لا سرى العرب لا تخفر الهم فيكون أبلغ من قولك أنت لا تخفر ولك أن ترد الاربعة الى وجهين التأكيدي والكناية * الخامس لبعض المتكلمين أن نفي المثل له طريقان نفيه ونفى مثله لان من لازم المثل أن له مثالا ونفى اللازم يدل على نفي المازوم فتحمل الآية على نفي المثل بهذا الطريق من غير زيادة

صحيح لوقوعه فى كلام المولى فتعين أن يكون المراد من نفي مثل المثل نفي مثل المثل متصل به الى نفي المثل وهو معنى الكناية لانه أطلق نفي اللازم وأريد نفي المازوم (قوله لان الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفي الموجود (قوله فاذا نفى مثل مثله) أى

فلا توصف السكامة بالجواز وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في التكبير على من أطلق القول بوصف السكامة بالجواز الحذف أو الزيادة
الذي هو اللازم (قوله لزوم نفي مثله) (٢٣٦) أي الذي هو ملزوم (قوله فلم يصح نفي مثل مثله) أي على تقدير وجود

لزم نفي مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لسكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفي مثل مثله كما تقول
ليس لأخى زيد أخ أي ليس لزيد أخ نفيًا للزوم بنفي لازم مع الله أعلم

المثل فنفي مثل المثل على هذا التقدير نفي اللازم والتابع بالنظر للتحقق فيقتضي نفي اللازم والاصح
وجود اللازم بلا لازم فقد صح أنه نفي مثل المثل ليتوصل به إلى نفي المثل وهو معنى الكناية ونظير ذلك قولك
لزيد الذي لأخيه ليس لأخى زيد أخ قصدًا لنفي أخيه لانه لما كان زيد موجودًا لزم كونه أخًا لذلك الأخ
على تقدير وجوده فلما استلزم وجوده وجود أخيه وهو زيد لم يصح نفي الأخ عن ذلك الأخ للفروض الا
لعدمه واللازم وجود اللازم وهو الأخ المفروض بدون لازمه وهو ثبوت أخ له لكن الكلام هنا لا يصح
الابتناء للموضوع المستلزم لذلك المحمول لكن الذي ينبغي على هذا أن يكون مجازًا متفرعًا عن الكناية
لأن المعنى الأصلي باعتبار الاثبات ممنوع والكناية يشترط فيها إمكان المعنى الأصلي ويجب أن النفي
هو الوجود في الكلام ولا يستلزم الاثبات دائمًا وذلك النفي تمكنه من الانتقال من المعنى إلى النفي الآخر قيل
إن الأولى على هذا التقدير أن يكون الكلام حقيقة استعمل في معناه على المذهب الكلامي من باب البدع
ليستدل به على القصد ويدل على ذلك قولنا في بيانه أنه لا مثله له تعالى لانه لما نفى في الآية مثل مثله دل
على انتفاء مثله إذ لو وجد له مثل كان الله تعالى مثلاً لذلك المثل لكن نفي عن المثل مثله فدل على انتفائه
أي انتفاء مثله تعالى فلم يأت كناية يكون من التعبير بنفي اللازم عن نفي المثل وما ذكر من البيان لبيان
اللازمة وعلى أنه من المذهب الكلامي حقيقة سبق للاستدلال به على نفي المثل له تعالى وما ذكر من
البيان هو تحقيق ذلك الاستدلال فليتأمل وثاني الوجهين وما له مع الأول واحد بالنسبة إلى أن
الكلام كناية ولو كان طريق اللازم مخلفًا لاذن يكون هذا من باب نفي الشيء عن هو مثلك وعلى أخص
وصفك إذ يلزم عرفًا من النفي عن مثلك وعن كان على أخص وصفك النفي عنك واللازم التحكم في
ثبوت الشيء لأحد المثلين بدون الآخر فالمثل المفروض نفي عنه مائل له فيلزم أن ينفي المائل عن الله
تعالى كما نفى المائل عن مفروض المائلة له تعالى وعن هو على أخص وصفه وإذا نفى هذا
الطريق المائل له تعالى لزم نفي المثل المفروض ليتوصل بالنفي عنه إلى النفي عنه تعالى فقد تبين أن
الوجه الأول وهذا الآخر متحذنان في نفي المائلة عنه تعالى بطريق اللازم وهو معنى الكناية وهما

ولا مجاز وهذا معنى صحيح غير أن العربي الطبع يجمع من غير تأمل ويصان القرآن والكلام
الفصيح عنه فإن قلت كيف تحكم بصحته وقد ورد بعض المتكلمين عليه أنه يلزم منه نفي الذات قلت
بناء على ظاهر الكلام أن النفي مثل المثل ولم يتأمل تمام المعنى وهو أن النفي مثل المثل عن شيء فإن
شيئًا في الآية اسم ليس والكنافة خبرها والمذلول نفي الخبر عن الاسم والذات يصح أن ينفي عنها أنها مثل
لشئها لانه لا مثل لها ولا يمكن هنا غير هذه الطريق أعني إذا نفينا عنها أنها مثل مثلها انتفى مثلها ولا يمكن
ثبوت المثل ونفي مائلها لأن ضرورة العقل تشهد بمائلة كل من المثلين للآخر اهـ (نبيه) قال
المصنف في الإيضاح فإن كان الحذف والزيادة لا توجب تغيير الاعراب كقوله تعالى أو كصيب من
السماء إذ أصله كمثل ذوي صيب لدلالة ما قبله عليه وكذلك قوله تعالى فيها رحمة من الله لنت لهم
وقوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب فلا توصف السكامة بالجواز قلت إذا كان المعنى المجاز تغيير الكلام
عما كان عليه إلى نقص أو زيادة فأى فرق بين تغيير حكم الاعراب وبقائه ثم لانسلم أن حكم الاعراب
لم يتغير في كصيب فإن صيلا الحذف لسكان مجرور وبالحدوف فصار مجرور واللفظ بالكاف ومن

المثل لكن النفي لمثل المثل
صحيح لو وقع في كلام
الصادق فليكن المثل منفيا
وهو المطلوب (قوله كما
تقول) أي في شأن زيد
الذي لأخ له قصدًا لإفادة
نفي أخ له وتوضيح ما ذكره
من الكناية أنه إذا فرض
أن لزيد الوجود أخ لزم
أن يكون زيد أخًا لذلك الأخ
المفروض وجوده فلما
استلزم وجود الأخ وجود
الأخ لذلك الأخ وهو زيد
لم يصح نفي الأخ عن ذلك
الأخ المفروض واللازم وجود
اللازم وهو الأخ المفروض
بدون لازمه وهو ثبوت
أخ له فظهر أن قولنا ليس
لأخى زيد أخ نفي لللازم
وهو أخوزيد بنفي لازمه
وهو أخو أخيه لأن نفي
اللازم لازم لنفي لازمه فقد
أريد باللفظ لازم معناه
فصدق حد الكناية وإعلم
أن في نفي الكناية في
الآية الشريفة طريقين
أحدهما ما ذكره الشارح
وحاصله أنه أطلق نفي مثل
المثل وأريد منه نفي المثل
ضرورة أن الله تعالى موجود
فلو كان له مثل لزم أن يكون
تعالى مثلاً لذلك المثل فإذا
انتفى أن يكون مثله مثل
لزم انتفاء المثل واللام يصح
النفي وثانيتهما أنه من باب
نفي الشيء عن هو مثلك

أو على أخص أوصافك فيلزم عرفًا نفيه عنك واللازم التحكم في ثبوت الشيء لأحد المثلين دون الآخر فالمثل
المفروض نفي عنه المائل له فيلزم أن ينفي المائل عن الله تعالى كما نفى المائل عن مفروض المائلة له تعالى وكلا الوجهين مذكور في المطول

الكناية

﴿القول في الكناية﴾

الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادة معناه حينئذ كقولك فلاطويل النجاد أي طويل القامة وفلانة تؤوم الضحى أي مرفهة مخدومة غير محتاجة الى السعي بنفسها في اصلاح المهمات وذلك أن وقت الضحى وقت سعى نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسنابه وتحصيل ما يحتاج اليه في تهينة المناولات وتديير اصلاحها فلا تنام فيه من نسائهم الا من تكون لها خدم بنو بنون عنها في السعي لذلك ولا يمنع أن يراد مع ذلك طول النجاد والنوم

(٢٣٧)

﴿الكناية﴾

(قوله أو كنوت) أي بكذا عن كذا حذف من هنا لدلالة الاول عليه وأوفى كلامه لاشك فلي الاحتمال الاول تكون لام السكامة ياء وعلى الثاني تكون واوا والمضارع على الاول يكنى فهو كرى يرى وعلى الثاني

يكنى فهو كدعا يدعو ويرد على الاحتمال الثاني فوهم

في المصدر كناية ولم يسمع كناية بالواو ولا يقال ان الواو

قلبت ياء في المصدر لكسر فانه لا نأقول الكسرة في

نحو ذلك لا توجب قلبا كما في علاوة فالترام الياء في

المصدر يدل على أن الاء ياء وأن الواو في كنوت قلبت

عن الياء سماعا تأمل (قوله اذا تركت التصريح به) أي

بمدخول عن وهو راجع لكنيت وكنوت فهي لغة

ترك التصريح بالشئ (قوله وفي الاصطلاح لفظ الخ)

اطلاقها على اللفظ في الاصطلاح كثير وقد تطلق

فيه أيضا على المعنى الصدى أعني الاتيان بلفظ أريد به

﴿الكناية﴾

في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا أو كنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) أي ارادة ذلك المعنى مع لازمه

مختلفان باعتبار اللزوم في الاول من جهة أن الثلث لا يوجد كان تعالى مثله فيتمتع بالزوم فلزم من ذلك كما قررنا أنه متى نبي مثل الثلث اتفنى الثلث والاولى بالزوم بلا لازم وهذا الأخير طريق اللزوم فيه ما تقرر عرفا وعنده العقل وهو أن في الشئ عمن هو مثلك وعلى أخص وصفك يستلزم الثبوت فافهم والله الموفق منه وكرمه * ولا فرغ من المجاز وهو الباب الثاني من هذا الفن الذي هو أعظم أبوابه شرع في الثالث الذي به تمام الفن وهو باب الكناية فقال

﴿الكناية﴾

وهو مصدر كنيت بكذا عن كذا اذا تركت التصريح به وعليه فلام ياء وقديقال كنوت به عنه بالواو فتكون لامه واوا ولكن هذه اللغة ينافيها المصدر اذ لم يسمع كناية بالواو ولا يقال لعله على هذه اللغة قلبت

في المصدر ياء للكسرة في فائه لا نأقول الكسرة في نحو ذلك لا توجب قلبا فالترام الياء في المصدر يدل

على أن الاء ياء وان الواو في كنوت قلبت عن الياء سماعا وأما في الاصطلاح فتفسر على أنها مصدر بأنها هي الاتيان بلفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه وهي بهذا المعنى أخص من معناها لغة

وتطلق على ذلك اللفظ للمآتي به وهذا المعنى هو الكثير في استعمالها الى تعريتها بذلك أشار بقوله هي (لفظ) خرج عنه ما دل على ليس بلفظ كالاشارة (أريد به) خرج به لفظ الساهي والسكران (لازم معناه) خرج به اللفظ الذي يراد به نفس معناه وهو الحقيقة الصرفة وقد تقدم أن المراد بالزوم هنا

مطلق الارتباط ولو بعرف لا لزوم العقلي (مع جواز ارادته) أي ارادة معناه (معه) أي مع ذلك اللازم الناس من جعل مجاز الزيادة والنقص من مجاز التركيب لا من مجاز الافراد والجمهور على خلافه والحق

معهم ومحل التجوز هو السكامة التي قامت مقام المحذوف في الاعراب والسكامة التي باشرت الزيادة لاما انتزاع كلام المصنف من أن المجاز هو السكامة الزيد عليها وشرط السكاكي في مجاز الزيادة أن يكون

الكلام مستغنيا عن تلك السكامة استغناء واضحا كالياء في نحو بحسبك ونحو كفى بالله دون ليس زيد بمنطق أو ما زيد بقام يوصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ص ﴿الكناية﴾

ش تقدم أن مقاصد هذا العلم التشبيه والاستعارة والكناية وقد تقدم الاول والثاني وهذا القسم الثالث قال (الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جوازه ارادته معه) اعلم أن تحقيق معنى الكناية

لازم معناه مع جواز ارادته معه وهي بهذا المعنى أخص من معناها لغة (قوله لفظ) خرج عنه ما دل على ليس بلفظ كالاشارة والكناية (قوله أريد به لازم معناه) أي لاستعماله فيه والحاصل أن الكناية لفظ له معنى حقيقي أطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقي بل أريد به

لازم معناه الحقيقي وخرج بقوله أريد به لفظ الساهي والسكران والنائم وخرج بقوله لازم معناه اللفظ الذي يراد به نفس معناه وهو الحقيقة الصرفة وقد تقدم أن المراد بالزوم هنا مطلق الارتباط ولو بعرف لا لزوم العقلي (قوله مع جواز ارادته معه) أي مع جواز

ارادة معناه الحقيقي مع لازمه فن قيودها أنها بعد ارادة اللازم بلفظها لا بد أن لا تصحبها قرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقي وحينئذ

فالفرق بينها وبين اللجاز من هذا الوجه أى من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فان اللجاز ينأى في ذلك فلا يصح في نحو قولك في الحلم
أسدان تريد معنى الاسد من غير تأويل لان اللجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة كما عرفت وملزوم معاندة الشيء معاندة ذلك الشيء
فجوز ارادته من اللفظ مع لازمه وهذا القيد أعنى قوله مع جواز الخ مخرج للجاز لا يجوز ارادة المعنى الحقيقي فيه مع المعنى المجازى
عند من يمنع الجمع بين الحقيقة (٢٣٨) واللجاز كالصنف لاشتراطه في قرينته أن تكون مانعة من ارادة المعنى

كافظ طويل النجاد المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (فظهر أنها
تخالف اللجاز من جهة ارادة المعنى) الحقيقي (مع ارادة لازمه) كإرادة طول النجاد مع ارادة طول القامة
فمن قيودها أنها بعد ارادة اللازم بلفظها لا بد أن لا تصحها قرينة تمنع من ارادة المعنى الاصلى مع ذلك
اللازم وذلك كطول النجاد وهو حائل السيف اذا أطلق وأريد به لازم معناه الذى هو طول القامة مع
جواز ارادة معنى طول النجاد نفسه بأن لا توجد قرينة تمنع من ارادة نفس معنى طول النجاد (فظهر)
بما ذكر وهو أن السكناية يصحها جواز ارادة المعنى الاصلى (أنها) أى ظهر بذلك أن السكناية (تخالف
الجاز) السابق لامطاق اللجاز المقابل للحقيقة فانها منه وقيل انها واسطة بينهما (من جهة) أى ظهر
أنها تبين اللجاز من هذه الجهة وهى جهة جواز (ارادة المعنى) الحقيقي فيها (مع ارادة لازمه) أى لازم
للمعنى الحقيقي بخلاف اللجاز فإنه ولو شارك السكناية في مطلق ارادة اللازم به لا بد منه من قرينة مانعة
من ارادة المعنى الحقيقي مع ذلك اللازم وقد تبين أن السكناية واللجاز يشتركان في ارادة اللازم
ويفترقان من جهة أن السكناية لا تصحها قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصلى بل يبق معها جواز ارادة
المعنى الاصلى واللجاز لا بد أن تصحبه قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصلى وهذا يخرج عن حد السكناية إذ
لا يبق معه جواز ارادة الاصل فقوله فظهر أنها أى السكناية تخالف اللجاز من جهة ارادة المعنى
على تقدير مضاف أى من جهة جواز ارادة المعنى كما قررناه به وذلك لوجهين أحدهما أن التقدير
الذكر هو الذى يطابق به الكلام ما قبله وهو تعريف السكناية لانه لم يشترط في ذلك التعريف الا
جواز الارادة لا وقوعها والآخر مطابقة ما تقرر خارجا لان السكناية وجدناها في الخارج كثيرا ما
تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي للقطع بأنه يقع صحيحا قولنا فلان طويل النجاد وجبان السكاب ومهزول
الفصيل على أن يكون طويل

قد منه في أول هذا العلم بما يغنى عن اعادته وحاصله أن السكناية لفظ استعمل في لازم معناه مرادا
باستعماله فيه إفادة ملزومه وبذلك تعلم أن قول المصنف السكناية لفظ أى ريد به لازم معناه أى ريد إفادة
لازم اللفظ وقد تقدم الاعتراض عليه في ذلك وأن السكناية في الغالب أى ريد بها إفادة ملزوم معناها
لا لازمه وقد يكون الامر بالعكس وقوله مع جواز ارادته معه أى مع جواز أن يريد معناه مع ارادة
اللازم فاذا قلت زيد كثير الرماذ فالمراد كرمه ولا يمنع مع ذلك أن تريد إفادة كثرة الرماذ حقيقة لتكون
أردت بالإفادة اللازم والملزوم معا وقد تقدم أنه لا يتخيل أن ذلك جمع بين حقيقة ولجاز ولا بين حقيقتين
لان التعدد هنا ليس في ارادة الاستعمال بل في ارادة الافادة واللفظ لم يستعمل الا في موضوعه وقد
يستعمل اللفظ في معنى ويقصد به إفادة معان كثيرة قال (فظهر أنها تخالف اللجاز من جهة ارادة المعنى)
أى من جهة جواز ارادة إفادة للمعنى الذى هو موضوع اللفظ مع ارادة لازمه قلت هذا يقتضى أن

الحقيق وقد علم عاذكره
المصنف أن السكناية واسطة
بين الحقيقة واللجاز وليست
حقيقة لان اللفظ لم يرد به
معناه بل لازمه ولا مجازا
لان اللجاز لا بد له من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى
للموضوع لو قيل انها لفظ
مستعمل في المعنى الحقيقي
لينتقل منه الى المجازى
وعلى هذا تكون داخلية في
الحقيقة لان ارادة المعنى
الموضوع له استعمال اللفظ
فيه في الحقيقة أعم من أن
تكون وحدها كما في
الصريح أومع ارادة المعنى
كأن السكناية وقوله مع
جواز ارادته معه أى من
اللفظ بحيث يصير اللفظ

مستعملا فيهما معا ولا يرد
أن الصنف لا يجوز استعمال
اللفظ في حقيقته ومجازه
لان محل عدم التجوز اذا
استعمل فيهما على أن كلا
مقصود لذاته وما هنا
أحدهما مقصود تبعا وهو
المعنى الحقيقي وإلى هذا
يشير قوله مع ففائدته

التنبيه على أن ارادة اللازم أصل و ارادة المعنى بتبعية ارادة اللازم كما يفهم من قولنا جاز يد مع الامير ولا يقال جاء الامير بخلاف
مع زيد لان مع تدخل على التبوع لاعلى التابع (قوله كافظ طويل النجاد) الحاصل أن النجاد حائل السيف فطول النجاد يستلزم
طول القامة فاذا قيل فلان طويل النجاد فالمراد أنه طويل القامة فقد استعمل اللفظ في لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الاخبار
بأنه طويل حائل السيف وطويل القامة بأن يراد بطويل النجاد معناه الحقيقي واللازمى (قوله فظهر) أى بما ذكر وهو أن السكناية
يصحها جواز ارادة المعنى الاصلى (قوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي) أى فيها وقوله مع ارادة لازمه أى لازم المعنى الحقيقي

(قوله بخلاف المجاز) أى فانه وان شارك الكناية فى ارادة مطلق اللازم الأنة لا يجوز معه ارادة المعنى الحقيقي وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه للمعنى المجازى الشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال والحاصل أن الكناية والمجاز يشتركان فى ارادة اللازم ويفترقان من جهة أن الكناية يجوز فيها ارادة المعنى الأصلى والمجاز لا يجوز فيه ارادة ذلك لان الكناية لا بد أن لانصحبها قرينة تمنع من ارادة المعنى الأصلى والمجاز لا بد أن تصحبها قرينة تمنع من ارادته واعترض هذا المعصام بأنهم ان أرادوا أن المعنى الحقيقي تجوز ارادته فى الكناية لذاته بخلاف المجاز فهنا ممنوع اذا ارادة (٢٣٩) المعنى الحقيقي لذاته كما لا تجوز

فى المجاز لا تجوز فى الكناية وان أريد أنه تجوز ارادته للانتقال منه للارادة المراد فهذا جائز فى كل من الكناية والمجاز مثلاً جاء فى أسيرى لا تمنع فيه القرينة أى يراد بالاسد السبع المخصوص لينتقل منه الى الشجاع وحينئذ فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز وأوجب باختصار الشق الاول لكن ارادته لذاته لامن حيث انه الفرض اللهم بل الفرض المقصود بالذات هو لازم المعنى فعلم من هذا أن المعنى الحقيقي يجوز ارادته للانتقال منه للراد فى كل من الكناية والمجاز ويتمتع فيها ارادة المعنى الحقيقي بحيث يكون هو المعنى المقصود بالذات وأما ارادته مع لازمه على أن الفرض المقصود بالذات هو اللازم فهذا جائز فى الكناية دون المجاز فتأمل (قوله وقوله من جهة الخ) هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف وحاصله

بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي لازوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكره فى تعريف الكناية ولأن الكناية كثير ما يتخلو عن ارادة المعنى الحقيقي لقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد

النجاد كناية عن طول القامة ويكون جبان السكب كناية عن كثرة الوارد لان جبان السكب أى عدم جراته على من يمر به إنما ينشأ عن كثرة مرور الوارد به فينتقل منه الى كثرة الوارد الدال على كثرة المضايقة ويكون مهزول الفصيل كناية عن السكرم والمضايقة لأن هزال الفصيل يدل على عدم وجدانه اللابن فى أمه وهو يدل على كثرة الاعتناء بأخذ اللابن اسقيه الأضياف وهو يدل على السكرم والمضايقة ويحتمل أن يتوصل الى المقصود فى هزال الفصيل بأنه عديم الأمل من ذبحها وانما تذهب الأمهات من كثرة أضيافه والمآل واحد وان لم يكن الموصوف بهذه الأوصاف ملزوماتها فيكنى بالأول عن ملزومه وان لم يكن لصاحبه نجاد والثانى عن ملزومه وان لم يكن لصاحبه كلب والثالث عن ملزومه وان لم يكن لصاحبه فصيل ومثل ما ذكرنا يكون كناية ولولم يوجد فيما استعمل فيه المعنى الأصلى أكثر من أن يحصى واذا صح الكناية بنحو هذه الألفاظ وقعت الكناية بهامع انتفاء أصل معناها لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقي وانما يصدق أنه يجوز أن يراد بها المعنى الحقيقي فلم يرد الكلام الى الجواز خرجت بنحو هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف فان قيل عند انتفاء معانيها الحقيقية لا يصدق الجواز أيضاً لان معنى صحة الارادة للشيء صحة صدق الكلام فى ذلك الشيء ولا صدق حالة الانتفاء وليس المراد صحة ارادة الألفاظ بلفظه شيئاً وان كان كذلك لوجود مثل هذه الصحة فى المجاز قلنا لان لم يعدم صحة الصدق عند الانتفاء وانما يتحقق عند الانتفاء عدم الصدق على تقدير الارادة لاعدم صحته ضرورة أن الموصوف بهذه الكنايات يصح أن توجد له تلك الأمور بمعنى أن هذه الأمور تجوز فى حقها واذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها واذا جاز الصدق جازت ارادة ما يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه المعانى مستحيلة ورد ما ذكر وأيضاً لو حمل الكلام على ظاهره من أن الكناية

الكناية أريد بها اللازم والملازم معا وهو مخالف لقوله قبيله ان الكناية أريد فيها اللازم مع جواز ارادة الموضوع وما ذكره فيما سبق هو الصواب والذى ذكره هنا ليس بشيء وسياًنى ما يوافق فى آخر الباب قال (بخلاف ارادة المجاز) فان ارادته تنافى ارادة الحقيقة لان المجاز ملازم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء كذا قال المصنف قلت لا يمنع استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازة الى ذلك ذهب كثير منهم الشافعى والفاضيان أبو بكر وعبد الجبار وأبو على الجبائى والغزالى وأبو الحسين وسائر المعتزلة فمنهم من قال يصح مجازاً ومنهم من قال يصح حقيقة وما ذكره من أن القرينة معاندة لارادة الحقيقة ان أراد من ارادته فقط فليس ولا ينتج مقصوده وان أراد أن القرينة مانعة من أن تراد

أن فى كلامه تنافى بين التفرع والمفرع عليه وذلك لان الفرع عليه يقتضى أن ارادة كل من اللازم والملازم فى الكناية جائزة والتفرع يقتضى أن ارادتهما معا واقعة وهذا تنافى وحاصل ما أجاب به الشارح أن فى التفرع حذف مضاف والأصل من جهة جواز ارادة المعنى منها مع ارادة لازمه (قوله ليوافق الخ) أى وانما قدرنا ذلك المضاف لأجل أن يوافق كلامه هنا ما ذكره فى تعريف الكناية إذ لم يشترط فى تعريفها الاجواز الارادة لا وقوعها (قوله طويل النجاد) كناية عن طول القامة لانه يلزم من طول النجاد أى حمائل السيف طول القامة

(قوله وجبان الكلب) كناية عن الكرم لان جبن الكلب أى عدم جراته على من يمر به يستلزم كثرة الواردين عليه لان جبنه انما نشأ من ذلك وكثرة الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه (قوله وممزول الفصيل) كناية عن الكرم أيضا لان هزال الفصيل يستلزم عدم وجود لبن في أمه وهو يستلزم الاعتناء بالضيغان لاخذ اللبن من أمه وسقيه لهم وكثرة الضيغان تستلزم الكرم (قوله وان لم يكن له نجاد الخ) أى واذا سحت الكناية بنحو هذه الالفاظ ووقعت بها مع انتفاء أصل معناها لم يصدق انه أريد بها المعنى الحقيقي وانما يصدق أنه يجوز أن يراد بها المعنى الحقيقي فلم يرد الكلام الى الجواز خرجت هذه الالفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف فان قلت عند انتفاء معانيها (٣٤٠) الحقيقية لا يصدق الجواز أيضا لان معنى صحة الارادة للشيء صحة صدق

الكلام في ذلك الشيء ولا صدق حالة الانتفاء قلت لان لم يصدق عدم صحة الصدق عند الانتفاء ضرورة أن الموصوف بهذه الكناية يصح أن توجد له تلك الأمور بمعنى أنها جائزة في حقه واذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها واذا جاز الصدق جازت ارادة ما يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه المعاني مستحيلة ورد ما ذكر (قوله ومثل هذا) أى القول المتقدم في عدم ارادة المعنى الحقيقي لعدم وجوده (قوله وههنا بحث) هذا جواب عما يقال ان التعريف غير جامع لانه لا يشمل الكناية التي تمتنع فيها ارادة المعنى الحقيقي وقوله وههنا بحث أى فائدة ينبغى التنبيه عليها وحاصلها اعتبار الحثية في التعريف

وجبا أن الكلب وممزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى وههنا بحث لابد من التنبيه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث انها كناية لاتنافى ذلك كما أن المجاز ينافيه

يراد بها المعنى الاصلى ولازمه معا كما هو ظاهر عبارة السكاكي في بعض المواضع كغيره لزمت صحة الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في الكناية وظاهر مذهب المصنف المنع أى منع الجمع بين المجازي والحقيقي مطلقا لقوله في المجاز مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وانما قلنا ظاهر مذهبه المنع الخ لانه لا يمكن أن يحمل كلامه على معنى مع قرينة مانعة عن ارادة الاصل فقط فالمنوع ارادته فقط وأما ارادته ما عا فلا يمنع على هذا فلا يرد البحث ولكن عليه تدخل الكناية في حد المجاز كما لا يخفى وبجواب عن هذا بتقدير وروده بأن الذي لا يصح أن يراد به المعنى المجازي والحقيقي هو المجاز الخاص الذي هو غير الكناية اذ هو المشروط فيه مصاحبة قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لامطلق المجاز الصادق بالكناية بناء على أنها ليست واسطة بين المجاز والحقيقة كما تقدم فان أحد معنيها على هذا مجازي مجامع للحقيقي ويدل على ذلك مقابلته ذلك المجاز بالكناية وأما الجواب عن هذا بأن المنوع الجمع على أن يستوى المعنيان في الارادة لا على أن يكون المجازي أرجح في الارادة كما في الكناية ففيه بحث من ثلاثة أوجه أحدها أن قوله مع قرينة مانعة الخ لا يخرج الكناية عن تعريف المجاز حيث أنه كالزم من الحمل على غير الظاهر كما تقدم لانه على هذا يكون المعنى مع قرينة مانعة من ارادة الأصل على وجه التساوي فيكون الداخل في المجاز هو ما يصحبه قرينة تمتنع من التساوي في الارادة بأن يصحبه قرينة ترجح أحد المعنيين فاذا صحبه قرينة التساوي أو قرينة لا مبرحجة ولا مساوية فذلك هو الخارج عن تعريف المجاز ومن المعلوم أن الكناية ليس في تعريفها الاصححة ارادة المعنيين وذلك صادق بذى القرينة المرجحة الذي هو المجاز على ذلك التعريف وبغيره فتكون الكناية أعم ويازم على هذا التقدير أن لا يصح

الحقيقة مطلقا فمنوع بل القرينة تدل على ارادة المجاز ولا تمتنع ارادة الحقيقة معه وليس من شرط القرينة أن تكون ذكروصف لا يصلح معه ارادة الحقيقة فقد تكون قرينة حالية لارادة المجاز لاننى الحقيقة ثم اذا جوزنا الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا انه مجاز فلا بد له من قرينة تصرف الى الجمع بينهما وبذلك يتضح عدم المنافاة ثم نقول الكناية أيضا وان كانت حقيقة لا بد لها من قرينة تصرف اليها كما أن المجاز لا بد له من قرينة فلم جعلت القرينة الصارفة الى المجاز مانعة من ارادة الحقيقة ولم تجعل القرينة الصارفة الى الكناية مانعة من ارادة معنى الكلمة وما يدل على أن الكناية لا بد لها من قرينة

فقوله في تعريف الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه أى من حيث ان اللفظ كناية وأما من حيث خصوص المادة فقد تمتنع ارادة المعنى الحقيقي لاستحالة والحاصل أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث انها كناية لا ينافى ذلك أى لفظ أريد به لازم معناه بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي لاتنافى جواز ارادة المعنى الحقيقي ثم قد تمتنع تلك الارادة في الكناية من حيث خصوص المادة لاستحالة المعنى لجواز الارادة من حيث انها كناية ومنهنا ومن حيث خصوص المادة بتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله من حيث انها كناية) أى لامن حيث خصوص المادة وقوله لاتنافى ذلك أى ارادة المعنى الحقيقي وقوله كما أن المجاز ينافيه تنظير في النفي

(قوله لكن قد يمتنع ذلك) أى ارادة المعنى الحقيقى وهذا الاستدراك مفهوم الحيثية السابقة فكان الانسب أن يقول وأما من حيث خصوص المادة فقد يمتنع فى الكناية ذلك ادلاوجه للاستدراك (قوله من باب الكناية) أى من حيث ان سلب الشيئية عن مثل مثله يستلزم سلبها عن مثله والالزم التحكم فى نفى الشيئية عن أحد المثلين دون الآخر (قوله كما فى قولهم مثلك لا يبخل) هذا نظير لآية من حيث ان كناية لا من حيث امتناع ارادة المعنى الحقيقى مع لازمه ويحتمل أن يكون نظيره فى ذلك أيضا لان القصد من قولهم مثلك لا يبخل نفى البخل عن المخاطب ولا يصح أن يراد نفى البخل عن مثله أيضا لان اثبات مثله (٢٤١) للمخاطب نقص فى المدح كذا قرير شيخنا

العدوى (قوله لانهم اذا

نفوه) أى البخل وقوله وعن

يماثله أى عمن يماثل

المخاطب (قوله وعن يكون

على أخص أوصافه) أى

على أوصافه الخاصة ملتبسا

بها كالعلم والكرم والعامية

كالحيوانية والناطقة وهذا

المطف تفسيرى لان المائل

هو من كان مشاركا فى

الاوصاف الخاصة كلها

(قوله فقد نفوه) أى البخل

عنه أى عن المخاطب

والالزم التحكم فى نفى

الشيء عن أحد المثلين دون

الآخر (قوله بلغت أثرابه)

جمع ترب بكسر التاء أى

أقرانه فى الدين بأن يكون

ابتداء ولادة الجميع فى

زمن واحد وقوله بلغت

أثرابه أى بالسن (قوله

يريدون بلوغه) أى يريدون

بلوغه بالسن فانه يلزم من

بلوغ أقرانه بالسن بلوغه

بالسن والالزم التحكم اه

سم (قوله متعاقبتان على

معنى واحد) أى واردتان

على معنى واحد على وجه

المعاقبة والبدلية فنفى الماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدى بالعبارة الاولى على وجه الصراحة

وتارة يؤدى بالعبارة الثانية على وجه الكناية وذلك لان مؤداها بالمطابقة نفى أن يكون شىء مماثل له ولانهم ينافون نفى كون الشىء مماثلا

لمثله نفى كونه مماثلا له تعالى اذ لو كان ثم مماثل له تعالى كان الله مماثلا لمثله ضرورة أن مائت لاحد المثلين فهو ثابت للآخر والافتراقت

لوازم المثلين فثبت أن مفاد العبارتين واحد (قوله الاما تعطيه الكناية) أى وهى العبارة الثانية وقوله من المبالغة أى لافادتها المعنى

لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكره صاحب الكشف فى قوله تعالى ليس كمثله شىء أنه من باب الكناية كما فى قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت أثرابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كمثل شىء وقولنا ليس كمثله شىء عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهونى المماثلة عن ذاته لافرق بينهما اما تعطيه الكناية من المبالغة

اخراجها ولا يماثلها وعموم الحد أنوع الحجاز غير الكناية الابلجمل أنوع الحجاز غير الكناية لا بدفهيامن قرينة مرجحة وجعل الكناية مختصة بالقرينة المسوية أو بالثى هى لا مرجحة ولا مسوية ومعلوم أن هذا من التحكم الذى لا دليل عليه وثانيها أنه أن ارى بدالترجيح الذى يكون فى الكناية كون المعنى الحجاز هو المقصود واليه ينصرف التصديق والتكذيب والحقيقى واسطة فالحجاز كذلك اذلا يمتنع ان يقصد الاشعار به لينقل منه الى المراد الذى نصبت القرينة عليه وان ارى يده كونه أهم ولكن يراد الحقيقى معه بحيث ينصب اليه التصديق والتكذيب فهذا ما لا يتحقق اذ ما ينفى الصدق بالتفاهة لا يتحقق أهمية غير عليه وعلى هذا فماتقدم من أن الفرق بين ما يفهم منه بالالزم ولا يكون كناية وما يفهم منه ويكون كناية أن الاصل فى الاول هو المقصود والثانى هو المقصود ينفى أن يحمل على معنى أن الذى ينصرف اليه التصديق والتكذيب هو الاصل فى الاول والالزم فى الثانى لأنهما ينصرف التصديق والتكذيب الى المألوم والالزم فيهما ما الآن أحدهما أهم تأمل وثالثها أن ذلك على تقدير تسليمه لا يدل عليه اللفظ فى تعريف الحجاز ولا فى تعريف الكناية بل يحتاج الى وحى يسمر عنه فبطل الجواب به فافهم وهم يماثل لا بد من التنبيه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية هو أن الكناية من حيث اسمها كناية أى من حيث انها لفظ ارى يده لازم معناه بالقرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقى لانتفى ذلك بمعنى أنها من حيث اقتضاء حقيقة نصب القرينة المانعة لانتفى جواز ارادة المعنى الاصلى كما أن الحجاز من حيث اقتضاء حقيقة نصب القرينة المانعة ينافيه لكن قد يمتنع ذلك أى

كلام المصنف فى آخر هذا الفصل يدل عليه أيضا قول الجرجاني فى دلائل الاعجاز المكنتى عنه لا يعلم من اللفظ بل من غيره الا ترى أن كثير الرما لم يعلم منه الكرم من اللفظ بل لانه كلام جاء عندهم فى المدح ولا معنى للمدح بكثرة الرما وكذلك ولا نباع الاقرينة للاحل لا معنى كثير رما ده أحله (١) فهذا الكلام صريح فى أن الصارف الى الكناية القرينة وكيف لا والكناية على خلاف الاصل لان الاصل فى الكلام أن يراد به ما استعمل فيه وكل خلاف الاصل يحتاج الى القرينة وقال الزنخشري فى قوله تعالى ولا ينظر اليهم فى سورة آل عمران هو مجاز عن الاستهانة بهم تقول فلان لا ينظر الى فلان تريد نفى الاعتداد به فان قلت أى فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه قلت أصله فيمن يجوز عليه

(٣١ - شروح التاخيص - رابع) المعاقبة والبدلية فنفى الماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدى بالعبارة الاولى على وجه الصراحة

وتارة يؤدى بالعبارة الثانية على وجه الكناية وذلك لان مؤداها بالمطابقة نفى أن يكون شىء مماثل له ولانهم ينافون نفى كون الشىء مماثلا

لمثله نفى كونه مماثلا له تعالى اذ لو كان ثم مماثل له تعالى كان الله مماثلا لمثله ضرورة أن مائت لاحد المثلين فهو ثابت للآخر والافتراقت

لوازم المثلين فثبت أن مفاد العبارتين واحد (قوله الاما تعطيه الكناية) أى وهى العبارة الثانية وقوله من المبالغة أى لافادتها المعنى

(١) (قوله وكذلك ولاى قوله فهذا) هو كذلك بالادى وليحرر من أصل صحيح اه مصححه

ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفى المائلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه

قد تمتنع تلك الارادة في تلك الكناية لامن حيث انها كناية لانها من تلك الحينية لا تمتنع لعدم نصب القرينة بل من حيث خصوص المادة لاستحالتها ولا ينافي ذلك كون اللفظ كناية فيجوز أن يكون اللفظ لا تنصب معه قرينة مانعة من المعنى الاصل فيكون كناية لصحة المعنى الاصل ثم يعرض له المنع ليكون الاصل في خصوص الجزئية المستعمل فيها اللفظ مستحيلا ولا ينافي ذلك كونه كناية لان مقتضى حقيقتها وهو أن لا تنصب القرينة على المنع كما في المجاز ما زال مستصحباً كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ليس كمثل شيء أنه من باب الكناية من حيث ان السلب أو الاثبات عن المثل يستلزم عرفاً بعض العقل السلب أو الاثبات عن مماثله كما في قولهم مثلك لا يبخل فان نفى البخل عمن كان مثلك وعلى أخص وصفك يستلزم فنيه عنك والازم التحكم في نفى الشيء عن أحد المثليين دون الآخر فيعتبرون أنهم اذا نفوا البخل عمن يماثل الانسان وعمن يكون على أخص وصفه فقد جعلوا النفي لازماً ويلزم من كونه أعني نفى البخل لازماً لأحد المثليين كونه لازماً للآخر لاستواء الامثال في الوازم وهذا كما يقال بلغت أترابه جمع ترب يكسر التاء وهو القرن أي بلغت أترابه يريدون بذلك بلوغه لان البلوغ اذا ثبت لمن هو قرنه ومثله في السن وصار لازماً لذلك القرن فقد ثبت له مساوئه لذلك القرن في السن والازم التحكم والخروج عن المعتاد فليس كالله شيء وليس كمثل شيء عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفى المائلة عن ذات الله تعالى الكبير وان كان مضمون الاول بالمطابقة نفى أن يكون شيء مماثله تعالى ومضمون الثانية أن يكون شيء مماثل لمثله الا أنه يلزم من نفى كون الشيء مماثلاً لمثله بالمطابقة نفى كونه مماثلاً له تعالى اذ لو كان ثم مماثل له تعالى كان مماثلاً لمثله ضرورة أن ما ثبت لاحد المثليين ثابت للآخر والا فترقت لوازم المثليين ففقد العبارتين واحداً الا أن الثانية تفيد المعنى بطريق الكناية التي هي أبلغ من الحقيقة لافادتها المعنى بطريق الازم الذي هو كادعاء الشيء ببينة فاذا كان قوله تعالى ليس كمثل شيء كناية ولا يخفى فيه أن المعنى الاصل وهو أن يكون له تعالى مثل ومن هو على أخص وصف له نفى عنه مماثل لينتقل من ذلك الى أنه تعالى نفى عنه المثل مستحيل في خصوص هذه المادة التي استعمل لها اللفظ وهو نفى المائل عنه تعالى فانه لا يمكن أن يثبت معها مماثلة تنفي معها مماثلة بخلاف ما لو استعمل مثل هذا الكلام في مادة أخرى كأن يقال ليس كمثل زيد مثل فانه لا يستحيل أن يكون زيد مثل نفى عنه المثل لينتقل منه الى نفى المثل عن زيد وان كان اللفظ يعود الى نفى المائلة أيضاً على كل حال لعموم النفي الا أنها لا تستحيل في ذات هذه المادة ولكن ما ذكر من أن الكناية لا ينافيها المنع من قبل المادة والتشثيل لذلك بقوله تعالى ليس كمثل شيء فيه بحث من وجهين أحدهما أن الامتناع المادي من أقوى الامارات على عدم ارادة الاصل اذ لا تختص قرينة المجاز بالامور اللفظية فليكن قرينة مانعة من الارادة فالاولى أن نحاذر ذلك من المجاز المتفرع عن الكناية بمعنى أن اللفظ قد يكون كناية لصحة المعنى الاصل به كثيراً فاذا عرضت الاستحالة لجملة قرينة على منع الارادة فعادت مجازاً وهذا هو المطابق لما أشرنا اليه فيما تقدم من أن عدم الوقوع بدون الاستحالة لا يمنع الكناية اذ مع الجواز

النظر الكناية فان من اعتد بانسان أعاره نظره ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد والاحسان وان لم يكن ثم نظر ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً بمعنى الاحسان مجازاً عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر انتهى فجعله الزمخشري في حق من لا يجوز عليه النظر مجازاً وفي غيره أصله كناية ثم كثر فصار مجازاً فدل على أنه حيث تمكن الحقيقة تصح الكناية والمجاز جميعاً بحسب الارادة فان أردت نفى النظر ليدل على نفى الاعتداء فكناية وان استعملته في نفى الاحسان كان مجازاً وأشار الزمخشري

بطريق الازم الذي هو كادعاء الشيء ببينة ولما كانت الكناية أبلغ من الحقيقة كان قوله ليس كمثل شيء أو كذا في نفى المثل من ليس كالله شيء (قوله) ولا يخفى ههنا) أي في الآية وهذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب الكشف استدلالاً على قوله لكن قد يمتنع الخ وانما امتنع في الآية ارادة الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته اه سم فان قلت حيث كان يمتنع في الآية ارادة المعنى الحقيقي لاستحالة لما السانع من جعل الآية من قبيل المجاز المرسل وقرينته حالية وهي استحالة ارادة المعنى الحقيقي ولا تكون من قبيل الكناية قلت لعلهم جعلوا الآية من قبيل الكناية لامن قبيل المجاز المرسل نظراً الى أن الاستحالة انما تكون قرينة للمجاز اذا كانت ضرورية لا نظرية كما هنا فتأمل

وفرق السكاكى وغيره بينهما بوجه آخر أيضا وهو أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم (٢٤٣)

(وفرق) بين الكناية والمجاز (بأن الانتقال فيها) أى فى الكناية (من اللازم) إلى الملزوم كالاتقال من طول النجاد إلى طول القامة

بخلاف الاستحالة وقد يجاب عن هذا بأن الاستحالة إنما تكون قرينة أن كانت ضرورية لما إذا كانت بالدليل لأن الدليل قد يضي عن السامع فيجده له على الظاهر والقرينة لا بد من وضوحها والجهة الثانية أن الاستحالة فى المثال مبنية على أن مفاده هو أن ثم مثلا موجودا فى ذلك المثل الموجود مماثل له اذن المعلوم أن وجود المثل له تعالى محال وهذا إنما يجرى على أن السلب عن الشيء يقتضى وجوده وليس بمضى بل المرتضى أن السلب يستلزم وجود السلب عنه ففى المثل عن مثاله تعالى لا يستلزم أن له مما لا يحق يكون محالا بل يستلزم فرضه وان كان محالا ليفهم من نفى المثل عنه نفى عنه تعالى فعلى هذا لا تمنع مادة المعنى من حيث النفى فليفهم فان هذا المعنى من النواضع على الأقدام ولما قدم الفرق المسلم عنده بين المجاز والكناية وهو أن الكناية معها جواز إرادة الأصل بعدم نصب القرينة المانعة والمجاز ليس به ذلك بنصبها أشار إلى فرق آخر بينهما وإلى الاعتراض الوارد عليه فقال (وفرق) يحتمل أن يكون مبنيا للجبهول وهو الأقرب لعدم تقدم الفاعل والفرق بما سيذكره هو السكاكى وغيره ويحتمل أن يكون مبنيا للفاعل والفاعل هو ضمير السكاكى العلم به من أن الكلام فى المباحثة إنما هو معه غالبا (بأن الانتقال) أى فرق السكاكى وغيره بين المجاز والكناية بأن الانتقال (فيها) أى فى الكناية إنما هو (من اللازم) إلى الملزوم كما إذا قيل فلان طول النجاد كناية عن طول القامة فان طول القامة هو الملزوم والأصل وطول النجاد هو اللازم والفرع قد انتقل فى هذه الكناية من اللازم الذى هو طول النجاد إلى الملزوم الذى هو طول القامة لا يقال طول القامة لا يستلزم طول النجاد

فى كلامه السابق إلى أن الكناية والمجاز قد يجتمعان لأنه جعله فى حق من يجوز عليه النظر أصالة الكناية ثم صار مجازا وأعلم أن هذا الكلام من الرخصى يؤهم أن الكناية قد تكون مجازا وقد سرح بذلك قال فى قوله ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع والتعريض أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره وهذا مخالف لما يقتضيه كلام غيره وقد يقال أن الكناية قسمان تارة يراد بها المعنى الحقيقى ليدل به على المعنى المجازى فيكون حقيقة وتارة يراد بها المعنى المجازى لدلالة المعنى الحقيقى الذى هو موضوع اللفظ عليه فيكون من أقسام المجاز وقول من قال الكناية لا تنافى المجاز يريد أنها قد تافى كذلك لخصى بعض أقسامها عليه فهى أما مجاز خاص أو حقيقة خاصة ونريد بقولنا خاص أن الحقيقة والمجاز يراد بها معناها من حيث هما هما والكناية يراد بها المعنى الحقيقى من حيث كونه دالا والمعنى المجازى من حيث كونه مدلولاً ولعله المراد من إطلاق الفقهاء الكناية على المعنى المجازى وستسكلم عليه أن شاء الله تعالى وما يشهد أن الكناية قد تكون نوعا من المجاز قول عبد اللطيف فى قوانين البلاغة وقيل المجاز اسم جنس تحت أنواع الاستعارة والتشبيه والكناية وتقرر مذهب الشافى رحمه الله فى هذه المسئلة قرنا فى شرح مختصر ابن الحاجب وكان المصنف مستغنيا عن التكلف لهذا الفرق بأن يفرق بأن المجاز مستعمل فى غير موضوعه بخلاف الحقيقة فقد قررنا فى سابق أن الكناية حقيقة خلافا للمصنف فى زعمه أنها خارجة عن الحقيقة والمجاز قوله (وفرق) إشارة إلى فرق بينهما ذكره السكاكى وغيره وهو أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم قال وفيه نظر لأن اللازم مالم يكن ملزوما

(قوله وفرق) بالبناء للفعول وهو الأقرب كما قال البيهقى لعدم تقدم الفاعل فيها من وان كان الفرق الذى سيذكره للسكاكى وغيره ويحتمل أن يكون مبنيا للفاعل والفاعل ضمير عائد على السكاكى للعلم به من أن الكلام فى المباحثة غالبا معه والحاصل أن المصنف لما قدم الفرق المرضى عنده بين المجاز والكناية وهو أن الكناية فيها جواز إرادة المعنى الحقيقى لعدم نصب القرينة المانعة والمجاز لا يجوز فيه ذلك أشار إلى فرق آخر بينهما للسكاكى وغيره لأجل الاعتراض الذى أورده عليه (قوله كالاتقال من طول النجاد إلى طول القامة) فطول القامة ملزوم لطول النجاد وطول النجاد لازم لطول القامة لا يقال طول القامة لا يستلزم طول النجاد لصحة أن لا يكون أطول القامة نجاد أصلا فكيف يكون ملزوما لأننا نقول الملزوم عرفى أغلبي وذلك كاف مع وجود القرينة فان قلت مقتضى تشييل الشارح بهذا المثال عند قول المصنف لفظ أريد به لازم

معناه أن طول القامة لازم لطول النجاد وطول النجاد ملزوم له وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا قلت كل من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر وملزوم له لأن كلامهما مساو للآخر وحينئذ فالتشبييل بهذا المثال هنا لا ينافى التشبييل به فيما تقدم

وفيه نظر لان اللازم مالم يكن ملزوما يتمتع أن ينتقل منه الى الملزوم فيكون الانتقال

(قوله أى فى المجاز) سواء كان مرسلأوكان بالاستعارة ولذا عدد الشارح الامثلة (قوله كالانتقال من الغيث الى النبت) أى فانه لازم للطر بحسب العادة والمطر ملزومه وكذلك الشجاعة لازمة للاسد ملزوم لها لسكن الماناسبت الشجاعة الرجل أيضا انتقل من الاسد بواسطة القرينة الى الرجل (٢٤٤) المقيد بالشجاعة فصار الاسد ملزوما والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينة (قوله

(وفيه) أى فى المجاز الانتقال (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث الى النبت ومن الاسد الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم مالم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم ولادلالة للعام على الخاص

لصحة أن لا يكون له نجاد أصلا فكيف يكون ملزوماً لنا نقول اللازم عرفت على ذلك كاف مع وجود القرينة (و) الانتقال (فيه) أى فى المجاز انما هو (من الملزوم) الى اللازم كما اذا استعمل لفظ الغيث لينتقل من تصور معناه الذى هو الملزوم الى معنى النبات الذى هو اللازم والملازم هنا أيضا أغلبي وعرفى وهو كاف مع القرينة وكذا اذا استعمل لفظ الاسد لينتقل منه الى لازمه بالقرينة وهو الرجل الشجاع وقد تقدم أن اللازم فى الحقيقة هو معنى الجراءة لكن المالبست الرجل أيضا انتقل من الاسد بواسطة القرينة الى الرجل المتيد بالجراءة فصار الاسد ملزوما والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينة (وزد) هذا الفرق (بأن اللازم ما) دام (لم يكن ملزوما) بأن بقى على لازميته (لم ينتقل منه) الى الملزوم وذلك لما تقرر أن اللازم من حيث انه لازم أى يلزم من وجود غيره وجوده يجوز أن يكون أعم من ملزومه ضرورة أن مقتضى لازميته أن وجود غيره لا يتخلو عنه فغيره اما مساو أو أخص وأما كون وجوده لا يتخلو عن وجود غيره حتى يكون هو مساويا أو أخص فلا دليل عليه فجاز أن يكون أعم كالحيوان بالنسبة للانسان فلا يتخلو الانسان من الحيوان وقد يتخلو الحيوان من الانسان واذا صح أن يكون اللازم أعم فلا ينتقل منه للملزم اذ لادلالة للاعم على الاخص حتى ينتقل منه اليه وانما ينتقل من اللازم الى الملزوم اذا كان ذلك اللازم ملزوما لبلل الانتقال اليه بأن يكون مساويا لاما بنفسه كالناطق بالنسبة للانسان فانه وان كان يتبادر منه أنه لازم للانسان هو ملزوم له لمساواته

مالم يكن ملزوما) ما مصدرية ظرفية أى مدة كونه غير ملزوم بأن بقى على لازميته ولم يكن ملزوما للملزومه لكونه أعم من ملزومه (قوله من حيث انه لازم) أى من حيث انه يلزم من وجود غيره وجوده (قوله يجوز أن يكون أعم) أى من ملزومه ضرورة أن مقتضى لازميته أن وجود غيره لا يتخلو عنه فغيره اما مساو أو أخص وأما كون وجوده لا يتخلو عن وجود غيره حتى يكون هو مساويا أو أخص فلا دليل عليه فجاز أن يكون أعم كالحيوان بالنسبة للانسان فلا يتخلو الانسان من الحيوان وقد يتخلو الحيوان من الانسان واذا صح أن يكون اللازم أعم فلا ينتقل منه للملزم اذ لادلالة للاعم على الاخص حتى ينتقل منه اليه وانما ينتقل من اللازم الى الملزوم اذا كان ذلك اللازم ملزوما لبلل الانتقال اليه بأن يكون مساويا لاما بنفسه كالناطق بالنسبة للانسان فانه وان كان يتبادر منه أنه لازم للانسان هو ملزوم له لمساواته

يتمتع أن ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم اذا لم يكن ملزوما ملزوماً لانه كان أعم منه ولا بد أن يكون أخص فى الزوم الكلى واللازم وجود الملزوم من حيث هو ملزوم بدون اللازم واذا كان أعم منه فالاعم لا يستلزم الاخص واذا لم يستلزمه امتنع فهمه منه فيمتنع انتقال الذهن اليه قال فى الايضاح ولو قيل اللازم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه اندفع هذا الاعتراض لكن اتجه منع الاختصاص والاشتراط وأجاب الخطيبي بأن الأعم وان لم يستلزم الاخص لسكن لا يتمتع انتقال الذهن اليه بقرينة قلت لاشك أن المصنف يريد بقوله اللازم مالم يكن ملزوما مالم يكن لازما مساويا وحينئذ لا يتجه السؤال من أصله لانا نقول انما كلامنا فى اللازم المساوى وقد أوضحت هذا فيما

الانسان أو بواسطة انضمام قرينة اليه كالعرف كقولنا كناية عن المؤذن رأيت انسانا يلزم المنار فان الانسان الملازم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذن ويصح أن يكون أعم منه لجواز أن تكون ملازمته للمنار لا لادان لسكن قرينة العرف دالة على أنه المؤذن لان ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على أنه المفهوم عرفا فهذا لازم أعم صار ملزوما بالقرينة (وحيثئذ)

حينئذ من الملزوم الى اللازم ولو قيل للزوم من الطرفين من خواص السكانية دون المجاز أو شرط لهاذونه اندفع هذا الاعتراض لكن
انجبه منع الاختصاص والاشتراط

(قوله أى وحين اذ كان اللازم ملزوما) الاولى أن يقول أى وحين اذ كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوما (قوله فلا يتحقق الفرق)
أى بين المجاز والسكانية لان الانتقال فى كل منهما من الملزوم الى اللازم لان الانتقال من اللازم الى الملزوم لا يحصل الا اذا كان اللازم المنتقل
منه ملزوما فينتقل منه من حيث انه ملزوم لامن حيث انه لازم (قوله والسكا كى أيضا معترف الخ) أى وحينئذ فينتقل كدهذا الرد عليه وكان
الاولى للشارح أن يقدم هذا على قول المصنف وحينئذ يكون الخ لا أجل أن يكون سند القول الثامن ورد بأن اللازم الخ وكان يقول ورد بأن
اللازم مالم يكن ملزوما م ينتقل منه والسكا كى معترف بذلك (قوله وما يقال) أى فى (٢٤٥) الجواب عن الاعتراض على السكا كى

وتصحیح فرقه وحاصله
أن مراد السكا كى بقوله
الانتقال فى السكانية من
اللازم الى الملزوم اللازم
المساوى للزومه لان الزوم
بين الطرفين من خواصها
ومراده بقوله والانتقال
فى المجاز من الملزوم الى
اللازم مطلقا لان الزوم بين
الطرفين لا يشترط فى المجاز
وحينئذ فصح تعبيره فى
جانب السكانية بالانتقال
من اللازم ولم يصح التعبير
به فى المجاز فمما ذكره من
التفرقة بينهما (قوله) أو شرط
لها هذا تنويع فى التعبير
فهو بمعنى ما قبله (قوله)
فما لا دليل عليه) أى
فيقال عليه انه لا دليل على
اختصاص السكانية باللازم
بين الطرفين دون المجاز بل
قد يكون الزوم فيها أعم كما
يكون مساويا وكذا المجاز
وحينئذ فالجواب المذكور
ضعيف لان فيه حمل

(و حينئذ) أى وحين اذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم) كفى للمجاز فلا يتحقق
الفرق والسكا كى أيضا معترف بأن اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال ان مراده أن
الزوم بين الطرفين من خواص السكانية دون المجاز أو شرط لهاذونه فما لا دليل عليه وقد يجاب بأن
مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع أطول القامة

عند روم التشبيه لانه يخطر الرجل الشجاع فينتقل منه الى الأسدية فيشبهها وأما به بالتجاوز فالأمر
بالعكس لكن البحث فى المثال خطبه سهل (و حينئذ) أى اذا قرر اللازم مادام لم يكن ملزوما (يكون
الانتقال من الملزوم) الى اللازم لامن اللازم الى الملزوم اذا الغرض أن الانتقال لا يحصل حتى يكون المنتقل
منه ملزوما فينتقل منه من حيث انه ملزوم لامن حيث انه لازم والمجاز كذلك لان الانتقال فيه من
اللزوم الى اللازم فلا يقع الفرق بينهما كما ذكر من أن الانتقال فى السكانية من اللازم الى الملزوم وفى
المجاز من الملزوم الى اللازم اذا الغرض أن اللازم لا ينتقل منه الا اذا كان ملزوما فاتحد المجاز والسكانية
فى المنتقل عنه واليه وهذا الرديأ كدعى السكا كى لاعتراؤه بأن اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال
منه وقد أجيب عن هذا بأن مراده بالانتقال من اللازم فى السكانية مع تصريحه بأنه لا بد أن يكون من
الطرفين بحيث يستلزم كل منهما الآخر وأن ذلك من خواصها وشرط لهاذون المجاز فانه يصح حيث
يكون الزوم من الطرفين وحيث يكون من أحدهما فينتقل من الملزوم منها الى اللازم وليس مراده أن
السكانية ينتقل فيها من اللازم من حيث انه لازم الى الملزوم لانه لا يصح لكان عمومها كما ذكرنا فلا يرده

سبق ولا يلزم من كونه لازما مساويا أن يكون ملزوما لانا نرى باللازم فى هذا الباب ما كان معروضا
لغيره فقد ثبت أن السكانية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم والمجاز ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم
وقد قدمنا فى أول هذا العلم تفصيلا فى هذا الانتقال وأنه يصح فى كل من السكانية والمجاز أن يقال حصل
الانتقال من اللازم الى الملزوم وعكسه باعتبارين مختلفين فليراجع ذلك منه وحاصله أن المصنف
والسكا كى لاختلاف بينهما الا فى التسمية فانهما متفقان على أن ذهن السامع لقولنا كثير الرماد
ينتقل ذهنه من كثرة الرماد الى الكرم غير أن السكا كى يسمى كثرة الرماد لازما وهو الحق لان
اللازم ان كان مشاركا فهو الغرض القائم والملزوم عكسه ويكنى اطباق أهل العلم على قولهم

السكا كى على ما هو تحكم محض (قوله وقد يجاب) أى عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكا كى وكان الاولى أن يزبد أيضا لان
هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور وحاصله أن مراد السكا كى باللازم فى قوله ان السكانية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم ما يكون
وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعاً عن اعتبار الغير كطول النجاد التابع وجوده فى الغالب أطول القامة
وكفى مثل المثل التابع اعتباره وجر يانه فى الأسن لنفى المثل فانهما وان تلازما فى نفس الأمر الا أن الأول منهما أكثر اعتبارا وأسبق
ملاحظة ومراده بقوله ان المجاز ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم أى من المتبوع فى الوجود الخارجى أو فى الاعتبار الى التابع فيه فصحت
التفرقة التى ذكرها بينهما والحاصل أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزوم حتى يتوجه عليه الاعتراض بل مراده بهما التابع والمتبوع وان
لم يكن بينهما لزوم عقلى كطول النجاد أطول القامة وكما اضحك بالفعل للانسان (قوله بأن مراده) أى السكا كى وقوله باللازم أى فى جانب
السكانية وفى جانب المجاز (قوله ما يكون وجوده) أى فى الخارج أو فى الاعتبار وقوله على سبيل التبعية أى لوجود الغير أو لاعتبار الغير

(قوله ولهذا) أى لأجل أن مراده باللازم التابع لا للتعرف جوزأى السكاكى كون اللازم ينتقل منه للمعنى السكناى أخص لان اللازم بمعنى التابع فى الوجود لوجود غيره أو فى الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون أخص بخلاف اللازم المتعارف فانه انما يكون أعم أو مساويا ولا يكون أخص والا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهذا محال (قوله فالسكناية الخ) مفرع على الجواب المذكور أى فالسكناية على هذا أن يذ كراخ (قوله ورديف) عطفه على التابع امامن عطف المرادف أن أريد به نفس التابع أو من عطف المغايران أريد بالتابع ما يتبع وجوده (٣٤٦) وجود الغير كطول النجاد لطول القامة والضحك بالفعل للانسان وبالرديف ما يتبعه

ولهذا جوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالسكناية أن يذ كرم من التلازمين ماهو تابع ورديف ويراد به ماهو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر

لمناقضته لما ذكر وهو أن اللازم مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه ولكن هذا الجواب ضعيف لان فيه حمل السكاكى على ماهو متحكم محض اذ لا دليل على الاختصاص وبعده ارتكاب السكاكى التحكم المحض فالتماس جواب آخر أقعد وقد أجيب أيضا بأن مراده باللازم فى قوله ان السكناية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعا عن الغير كطول النجاد التابع وجوده فى الغالب اطول القامة والتابع اعتباره لاعتبار طول القامة وكفى مثل المثل التابع اعتباره وجريانه فى الالسنى للمثل فانهما ولو تلازما فى نفس الامر الاول، نهما أكثر اعتبارا وأسبق ملاحظة ويدل على هذا أمران اشتراطهما فى اللازم أن يكون ملزوما فان ذلك يدل على أن اللازم لا يبقى على معناه وتجوز به كون اللازم أخص واللازم من حيث انه لازم ليس الامساو يا أو أعم وانما يكون أخص ما يكون تابعا ورديفا فى الوجود والاعتبار ومثله بالضاحك بالفعل للانسان فجعله لازما مع أنه أخص يدل على أن معنى لزومه تبعيته فى الوجود للانسان فالسكناية على هذا أن يذ كرم من التلازمين ماهو تابع ورديف ويراد به ماهو متبوع ومردوف والمراد بالتلازمين ما بينهما لزوم فى الجملة لا ما بينهما التلازم الحقيقى وهو ما يكون من الجانبين بدليل أنه قد ينتقل من الأخص الى الأعم (قوله والمجاز بالعكس) أى فيقال هو أن يذ كرم من التلازمين ماهو مردوف ومتبوع ويراد به الرديف والتابع (قوله وفيه نظر) أى وفى هذا الجواب نظر بالنسبة لقوله والمجاز بالعكس لان للمجاز قد ينتقل فيه من التابع فى الوجود الخارجى الى التبوع فيه كاطلاق النبات على الغيث فى أمطرت السماء نباتا والحاصل أن نحو

النبات ما يكون تابعا مع التلازم يطلق على نحو الغيث مجازا مرسلا كما نصوا عليه فى قولك أمطرت السماء نباتا فلو ولا اختصت السكناية بالاتقال من التابع كان مثل ذلك من السكناية مع أنهم مثاوا به للمجاز ونصوا على أنه منه وقد يجاب عن ذلك برعاية الحثية فى نحو النبات يستعمل فى الغيث وذلك بأن يقال اذا استعمل النبات فى الغيث مثلا من حيث انه رديف للغيث وتابع له فى الوجود غالبا كان كناية وان استعمل فيه من حيث اللزوم الغالب كان مجازا نظير ما تقدم من أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازا مرسلا واستعارة باعتبارين ومع هذا لا يخلو الكلام من مطلق التحكم لان تخصيص السكناية بالتبعية والمجاز باللازم مما لم يظهر عليه دليل الا أن يدعى أن ذلك تقرر بالاستقراء وقرائن أحوال المستعملين اه يعقوبى

النبات ما يكون تابعا مع التلازم يطلق على نحو الغيث مجازا مرسلا كما نصوا عليه فى قولك أمطرت السماء نباتا فلو ولا اختصت السكناية بالاتقال من التابع كان مثل ذلك من السكناية مع أنهم مثاوا به للمجاز ونصوا على أنه منه وقد يجاب عن ذلك برعاية الحثية فى نحو النبات يستعمل فى الغيث وذلك بأن يقال اذا استعمل النبات فى الغيث مثلا من حيث انه رديف للغيث وتابع له فى الوجود غالبا كان كناية وان استعمل فيه من حيث اللزوم الغالب كان مجازا نظير ما تقدم من أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازا مرسلا واستعارة باعتبارين ومع هذا لا يخلو الكلام من مطلق التحكم لان تخصيص السكناية بالتبعية والمجاز باللازم مما لم يظهر عليه دليل الا أن يدعى أن ذلك تقرر بالاستقراء وقرائن أحوال المستعملين اه يعقوبى

ثم السكنية ثلاثة أقسام لأن المطلوب بها إما غير صفة ولا نسبة أو صفة أو نسبة والمراد الصفة المعنوية كالوجود والكرم والشجاعة وأما لها النعت الأولي المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فبها ما هو معنى واحد

(قوله ولا يخفى الخ) جواب عما يقال كيف يكون المراد بالألزام ما يكون وجوده على سبيل التبعية لغيره مع إمكان انفكاكه عن غيره (قوله ههنا) أي في السكنية (قوله امتناع الانفكاك) أي الذي هو اللزوم العقلي بل المراد بالألزام ههنا مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف كما تقدم غير مرة (قوله وهي ثلاثة أقسام) أي بحكم الاستقراء (٢٤٧) وتبع موارد السكيات كذا في شرحه

للمفتاح فاختصاص القسم الثاني بالقسم إلى القرينة البعيدة والواضحة والحقيقية دون القسم الأول والثالث بالنظر إلى الاستقراء والا فاعقل بجوز قسمة كل منها للأقسام المذكورة (قوله) ثانيها أي هذه الكلمة وهي الأولى مع أن الظاهر نذكرها لأن لفظ قسم مذكر (قوله باعتبار كونها) عبارة عن السكنية أي باعتبار كونها معبراً بها أي بلفظها عن السكنية (قوله المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) أي ولا نسبة صفة لموصوف وذلك بأن كان المطلوب بها موصوفاً ولو قال المصنف الأولي المطلوب بها الموصوف، لكان أحسن والحاصل أن المعنى المطلوب بلفظ السكنية أي الذي يطلب الانتقال من المعنى الأصلي إليه إما أن يكون موصوفاً أو يكون صفة والمراد بها الصفة المعنوية كالوجود والكرم والنحوية وإما أن

ولا يخفى عليك أن ليس المراد بالألزام ههنا امتناع الانفكاك (وهي) أي السكنية (ثلاثة أقسام الأولى) ثانيها باعتبار كونها عبارة عن السكنية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فبها) أي فمن الأولى (ما هي معنى واحد)

النبات يستعمل في الغيث وذلك بأن يقال إذا استعمل النبات في الغيث مثلاً من حيث انه رديف للغيث وتابع له في الوجود غالباً كان كناية وإن استعمل فيه من حيث اللزوم والغالب كان مجازاً مثل ما تقدم وهو أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازاً أصلاً واستعمارة باعتبارين ومع هذا كله لا يخلو الكلام من مطلق التحكم لأن تخصيص السكنية بالتبعية والمجاز بالألزام بالمظهر الدليل عليه الآن يدعي أن ذلك تقرر بالاستقراء وقرائن أحوال المستعملين ثم لا يخفك أن المراد بالألزام ههنا كما تقدم غير مأمرة مطلق الارتباط ولو لقرينة وعرف لا اللزوم العقلي الذي هو امتناع الانفكاك ثم أشار إلى أقسام السكنية بعد تعريفها فقال (وهي) أي السكنية من حيث هي (ثلاثة أقسام) ووجه القسمة أن المعنى المطلوب بلفظ السكنية أي الذي يطلب الانتقال من المعنى الأصلي إليه إما أن يكون غير صفة ولا نسبة أو يكون صفة ونعني بالصفة الصفة المعنوية لا النعت النحوي أو يكون نسبة والقسمة حاصرة (فالأولى) أي القسم الأول من هذه الأقسام وعبر عنه بصيغة التأكيد مع أن لفظ القسم مذكر نظراً إلى أن المعبر عنه بهذه الصيغة الكتابة وهي مؤنثة أو باعتبار القسمة أي القسمة الأولى من هذه الأقسام المنسوبة للسكنية هي (المطلوب) أي السكنية التي يطلب (بها) ما هو (غير صفة) وقد تقدم أن المراد بالصفة المعنوية (ولا نسبة) هو عطف على صفة وزاد لأن المعطوف بعد غير منفى ويجوز تأكيده بزيادة لا ومعنى كون السكنية يطلب بها ما ذكر أن يقصد الانتقال من الشعور بمعناها الأصلية إلى القرع الذي استعملت هي فيه وسيأتي معنى طلب الصفة وطلب نسبتها ثم أشار إلى قسمي هذه الأولى بقوله (فبها) أي ثم أن الأولى المطلوب بها غير الصفة وغير النسبة منها (ما) أي قسم (هي معنى واحد) وأنت الضمير باعتبار أن معناه السكنية والمراد بوحدة المعنى هنا أن لا توجد هناك أجناس من المعاني لا ما يقابل التثنية

أن التضاد علاقة معتبرة ص (وهي ثلاثة أقسام الخ) ش السكنية إما أن يكون المقصود بها أي المكنى عنه صفة أو نسبة أو غيرهما وقد يقال إما أن يكون المكنى عنه الصفة أو الموصوف أو اختصاص الصفة بالموصوف الأول المطلوب بها أمر غير صفة وليس المراد النعت بل الوصف المعنوي قل الشيرازي المراد بالوصف ههنا ما هو أعظم من الوصف النحوي كالوجود والكرم وفيه نظر فإن المراد بالوصف ههنا المعنى والمراد بالوصف النحوي اللفظ التابع بشرط فليس بينهما عموم وخصوص وذلك نوعان الأول أن يكون معنى واحداً كقولك المضئاف كناية عن زيد كذا أطلقه المصنف والصواب

يكون نسبة صفة لموصوف والمصنف قسم القسم الأول إلى قسمين والثاني إلى أربعة والثالث لم يقسمه والمرجع في ذلك كله للاستقراء كما علمت وفي بعض الحواشي لم يقل المطلوب الموصوف كما في المفتاح مع أنه أخضر لأجل أن يشمل ما إذا كان المكنى عنه غير الموصوف وغير الصفة وغير النسبة فالحاصل أن المراد بقوله غير صفة ولا نسبة الموصوف وغير الثلاثة كما في قوله تعالى ليس كذلك شيء فإن المكنى عنه نفى المثل وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل فلا بد من ادخاله (قوله فبها معنى واحد) الأولى أن تقول وهي قسمان الأول كذا والثاني كذا إذ قوله فبها كذا ومنها كذا لا يقتضي حصراً أفراد الأولى في هذين القسمين وأن لها أفراداً أخرى وليس كذلك (قوله ما هي معنى واحد) أي فبها لفظ وكناية هي دال معنى واحد أو هي مدلولها معنى واحد لأن السكنية ليست عين المعنى الواحد بل دالة عليه

كقولنا للضيف كناية عن زيد ومنه قوله كناية عن القلب
ونحوه قول البحترى في قصيدته التي يذكر فيها قتله للذئب
فأتبعها أخرى فأضلت نصلها * بحيث يكون اللب والرعب والحقد

والمراد بوحدة المعنى هنا أن لا يكون من أجناس مختلفة وإن كان جمعا كما في الاضغان في المثال الآتي وليس المراد بوحدة ما قبل
التثنية والجمعة الاصطلاحية (قوله مثل أن يتفق في صفة من الصفات) أي كالجامع في المثال الآتي وقوله اختصاص
بموصوف المراد بالاختصاص ما يعم (٢٤٨) الحقيقي كالواجب والقديم وغيره الحقيقي كما إذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا

وصار كاملا فيها بحيث
لا يعتد بمضيافية غيره ثم
الصفة من حيث هي صفة
لا تدل على معين بل على
موصوف ما فيكون
اختصاصها بموصوفها
لأسباب خارجة عن مفهومها
فيكون عارضا (قوله فتذكر
تلك الصفة) أي لفظ تلك
الصفة وقوله ليتوصل بها
أي يتوصل بتصور معنى
ذلك اللفظ الدال على تلك
الصفة الى ذات ذلك
الموصوف لا الى وصف من
أوصافه ولا الى نسبة من
النسب المتعلقة به فيصدق
حينئذ أن المطلوب بلفظ
تلك الصفة الذي جعلناه
كناية غير الصفة وغير النسبة
اذ هو ذات الموصوف وإنما
اشتراط في الصفة المعنى بها
الاختصاص ولو بأسباب
خارجة لما علمت أن الأعم
لا يشتر بالاختصاص وإنما يستلزم

مثل أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى
ذلك الموصوف (كقوله
الضار بين بكل أبيض مخدّم) * (والطاعنين بجامع الاضغان)
الخندم القاطع والضغن الحقد
والجمعة الاصطلاحية بدليل المثال الآتي ثم لا يخفى ما في كلامه من التسامح وهو إطلاق الكناية على
المعنى الأصلي وإنما هي كما تقدم لفظ كان له معنى حقيقي أطلق ليتنقل منه الى لازمه ولكن لما كان
الانتقال من معنى اللفظ سمي المعنى كناية وذلك كما إذا اتفق أن لا شيء صفة اختصت به فيذكر لفظ تلك
الصفة ليتوصل بتصور معناه الى ذلك الموصوف أي الى ذاته لا الى وصف من أوصافه أو الى نسبة من
النسب المتعلقة به فيصدق حينئذ أن المطلوب بلفظ تلك الصفة الذي جعلناه كناية غير الصفة والنسبة
اذ هو ذات الموصوف وإنما اشتراط في الصفة المعنى بها الاختصاص لما تقدم أن الأعم لا يشتر بالاختصاص
وأنما يستلزم المطلوب ما يختص به بحيث لا يكون أعم بوجوده في غيره وذلك (كقوله الضار بين) أي أمدح
الضار بين (بكل أبيض) أي بكل سيف أبيض (مخدّم) بضم الميم وسكون الحاء وفتح الدال المعجمة (١)
وهو القاطع (والطاعنين) أي أمدح الطاعنين أي الضار بين بالرمح (بجامع الاضغان) والجامع جمع
تقييده كما فعل في المفتاح بأن يكون ذلك لعرض اقتضى الاختصاص به ثم عبارة المفتاح
لعرض اقتضى اختصاص المضياف بزيد أي لشهرته بذلك حتى صار كاللازم وهو مقبول والصواب
أن يقال لعرض اختصاص زيد بالمضياف لأن المراد اختصاص زيد بالمضياف ليفهم زيد من لفظ
المضياف لا اختصاص المضياف بزيد والالكانت الكناية ذكر الملزوم والفرض أنها عنده ذكر اللازم
والملزوم يختص باللازم ولا يقال يختص باللازم بالملزوم سواء كان مساويا أم لا وكذلك قوله كناية
عن القلب

الضار بين بكل أبيض مخدّم * والطاعنين بجامع الاضغان
كنى بجامع الاضغان عن القلوب والاضغان جمع ضغن وهو الحقد ونحوه قوله يذكر قتله للذئب
فأتبعها أخرى فأضلت نصلها * بحيث يكون اللب والرعب والحقد

المطلوب ما يختص به بحيث لا يكون أعم لوجوده في غيره (قوله كقوله الضار بين الخ) قال في شرح الشواهد لأعم
قائله (قوله بكل أبيض) أي بكل سيف أبيض والضار بين نصب على المدح أي أمدح الضار بين بكل سيف أبيض مخدّم أي قاطع والخندم
بضم الميم وكسر الدال المعجمة وينها خاء سكون (١) اهـ فني (قوله والطاعنين) أي وأمدح الطاعنين أي الضار بين بالرمح بجامع الاضغان
فبجامع الاضغان كناية عن القلوب كأنه يقول والطاعنين قلوب الاقران لاجل اخراج أرواحهم بسرعة وبجامع الاضغان معنى واحد اذ ليس
أجساما ملتزمة وإن كان لفظه جمعا وذلك المعنى صفة معنوية مختصة بالقلوب لان مدلولها جمع الاضغان ولا شك أن هذا المعنى يختص
بالقلوب اذ لا تجتمع الاضغان في غيرها فان قلت ان صدوق قولنا جمع الضغن هو العلب وإطلاق اللفظ على مصدوق حقيقة فليس هذا
من الكناية قلت ان بجامع وان كان مشتقا لم يرد منه الذات الموصوفة بالصفة بل المراد منه خصوص الصفة وهي جمع الضغن وهذه

(١) قوله الخندم صواب ضبطه بكسر الميم كغيره وليس في كتب اللغة ما ضبطه بالحشي وابن يعقوب اهـ مصححه

فقله بحيث يكون الالب والرعب والحد ثلاث كنايةات لا كناية واحدة لاستقلال كل واحد منها بافاده المقصود ومنها هو مجموع معان كقولنا كناية عن الانسان حتى مستوى القامة عريض الأظفار

لانظمن وحينئذ فيكون الشاعر أطلق الصفة التي هي لازم وأراد محايها وهو الموصوف كناية (قوله وبجامع الأضغان معنى واحد) أى أن المضاف والمضاف اليه دال على معنى واحد وهو جمع الأضغان وهو مختص بالقلب فيصح أن يكنى به عنه وأما بجامع وحده فالمنى الدال عليه وهو الجمع غير مختص بالقلب (قوله ومنها ما هو) أى قسم هو مجموع معان وفي بعض النسخ ما هي أى كناية هي مجموع معان أى هي لفظ دال على مجموع معان بأن تكون تلك المعاني جنسين أو أجناسا متعددة (قوله بأن تؤخذ صفة) أى كنى مثلا وقوله فتضم الى لازم أى كستوى القامة وقوله وآخر أى والى لازم آخر مثل عريض الأظفار وتعبيره أولا بالصفة وثانيا باللازم لمجرد التفنن ولو عبر بالصفة أولا وثانيا أو باللازم كذلك كان صحيحا (قوله لتصير ٢٤٩) جعلتها مختصة بالموصوف أى وإن كانت

كل صفة بمفرد ها غير خاصة به الأتري ان حتى في المثال ليس خاصا بالانسان لوجوده في الحمار وكذلك مستوى القامة فانه موجود في النخل وعريض الأظفار موجود في الفرس وأما جملة الثلاثة فهي مختصة بالانسان وحينئذ فيتوصل بمجموع ذكرها اليه وذلك بأن ينتقل من مفهومها الذي هو غير مقصود بالذات الى ذات الموصوف كما مر (قوله كناية عن الانسان) حال من قولنا بمعنى مقولنا والاعمال فيه معنى الكاف وحينئذ فكناية بمعنى مكنا به أى كقولنا حتى مستوى الخ حالة كون ذلك مكنا به عن الانسان وحينئذ فقوله

حتى مستوى انقامة عريض الأظفار بدل من القول أو بيان له ويجوز أن يكون

وبجامع الأضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هو مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جعلتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا كناية عن الانسان حتى مستوى انقامة عريض الأظفار) وهذا يسمى خاصة مركبة

تجمع اسم مكان من الجمع والأضغان جمع ضغن وهو الحد فمجامع الأضغان كناية عن القلوب فكأنه يقول والطاعنين قلوب الأقران لأجهز نفوسهم بسرعة وهو أعنى المجامع معنى واحد إذ ليس أجناسا ملتئمة وإن كان له ظهرا جمعا وذلك المعنى صفة معنوية مختصة بالقلوب لأن مدلولها كون الشيء محلا لتجتمع فيه الأضغان ولا شك أن هذا المعنى مختص بالقلوب إذ لا تجتمع الأضغان في غيرها لا يقال مصدوق قولنا تجمع الضغن هو القلب وإطلاق اللفظ على مصدوقه حقيقة فليس هذا من الكناية لانا نقول لم يطاق الجمع على القلب من حيث أنه مجمع الضغن إذ لا يقصد الاشعار بهذا المعنى فيه إذ المضروب ذاته لا من حيث هذا المعنى فالمفهوم من مجمع الضغن عند إطلاقه لم يرد وإنما أتى لينتقل منه الى ذات القلب فالمفهوم من اختصاصه جعل كناية عن ذات المقصود ومثل هذا يتصور في كل صفة جعلت كناية عن ذات المقصود فليفهم (ومنها) أى ومن الأولى وهي التي يطلب بها غير الصفة والنسبة (ما) أى قسم (هي مجموع معان) وأنت الضمير لما تقدم والراد بجمعية المعاني ما يقابل الوحدة السابقة وذلك بأن توجد أجناس أو جنسان من الصفات يكون ذلك المجموع هو المختص بالمكنى عنه الموصوف فيتوصل بمجموعها اليه بحيث تكون كل صفة لو ذكرت على حدة لم ينتقل منها الى الموصوف المكنى عنه لمعومها وكيفية ذلك أن يضم لازم الى لازم آخر أو الى لازمين فأكثر فيذكر المجموع فينتقل من مفهومها الغير المقصود بالذات الى ذات الموصوف (كقولنا كناية عن ذات الانسان) بد النامثلا (حتى مستوى القامة عريض الأظفار) فانه لو كنى عن الانسان باستواء القامة وحده شاركه فيه بعض الشجر إذا الراد باستواء

فهذه ثلاث كنايةات كل منها مستقل والنوع الثاني أشار اليه بقوله (ومنها ما هو) أى من الكناية ما فيه (مجموع معان) مطلوب بها غير صفة ولا نسبة (كقولنا كناية عن الانسان حتى مستوى القامة عريض الأظفار) فإن كل واحد من هذه الأوصاف الثلاثة ليس كناية عن الانسان ومجموعها كناية عنه لانه لا يوجد في غيره فهي خاصة مركبة كقولنا في رسم الخفاش طائر مركب وبه يعلم أن قوله عدة

(٣٣ - شروح التلخيص - رابع) فاعلا حذف أى بدا لما حى مثلا فلو كنى عن الانسان باستواء القامة وحده شاركه فيه النخل ولو كنى عنه بالحى شاركه فيه الحمار ولو كنى عنه بهما لساواه التساح كما قيل ولو كنى عنه بعريض الأظفار وحده أو بعريض الأظفار مع الحى ساواها الجمل بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثة فانها يختص بها الانسان فكأن كناية نعم عرض الأظفار مع استواء القامة يقنى عن حى بل قيل الحى مع استواء القامة يقنى عن عرض الأظفار إذ لا يوجد حى كذلك (٢) خلاف ما قيل في التساح والشعبان لان الراد بالقامة ما كان يمتد الى أعلى لا يمتد على الارض (قوله وهذا) أى مجموع الصفات المختصة بالموصوف الذي ينتقل منها اليه يسمى خاصة بسيطة لعدم تركبها العلوم العقلية خاصة مركبة كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف وينتقل منها اليه تسمى خاصة بسيطة لعدم تركبها

(٢) قول الحى إذ لا يوجد حى كذلك كذا في النسخ ولعل فيه سقطا والاصل إذ لا يوجد حى كذلك الا كذلك أى لا يوجد حى مستوى القامة الاعراض الأظفار خلاف ما قيل الخ تأمل اه مصححه

(وشرطهما) أى وشرط هاتين السكنايتين (الاختصاص بالمسكنى عنه) ليحصل الانتقال

القائمة نى الاعوجاج ولو كنى عنه به و بالحق لسواها التماسح كما قيل ولو كنى بعرض الأظفار وحده أو بعرض الأظفار مع الحى ساواه الجمل مثلا بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثة يختص بها الانسان فكانت كناية نعم عرض الأظفار مع استواء القائمة يفتى عن حى بل قيل الحى مع استواء القائمة يفتى عن عرض الأظفار إذ لا يوجد حى كذلك خلاف ما قيل فى التماسح وكذا الأفعوان لان المراد بالقائمة ما يكون الى أعلى لا ما يمتد على الارض وشبهه والخطب فى هذا سهل وتسمى هذه الكناية خاصة مركبة ونقصم ما يندفع به ما توهم من أن الأوصاف صادقة على المسكنى عنه فتكون حقيقة لا كناية (وشرطهما) أى وشرط هاتين السكنايتين وهما قسم الأولى وأفرادها محصورة فيهما وان كان التعبير بمن لا يفيد الحصر واتسكل فى ذلك على ما علم من أن الافراد والجمعية لا واسطة بينهما على ما تقدم (الاختصاص بالمسكنى عنه) أى شرط كون القسمين كناية اختصاص المعنى الواحد بالمسكنى به كناية عنه كما تقدم فى مجامع الاضغان واختصاص المجموع من المسكنى بالمسكنى عنه كما فى قوله حى الخ كناية عن الانسان وهذا لا يختص بهاتين السكنايتين اللتين هما قسم الأولى بل كل كناية كذلك إذ لا يدل الأعم على الأخص ولا ينتقل من الأول الى الثانى وانما نص على ذلك فيهما تذكرة لما علم لئلا يفهل فيتوهم أن الأوصاف أو الصفة ينتقل منها الى الموصوف مع عموم مفهومها فتخرج بذلك التوهم هذه عن قاعدة الكناية والأولى من هاتين أعنى ما هى معنى واحدة ينتقل منها الى الموصوف جعلها السكاكى قريبة أى سهاها قريبة بمعنى أنها سهلة المأخذ أى الأخذ بمعنى أن محاول الاتيان بها يسهل عليه تناولها ويسهل على السامع الانتقال فيها كما يسهل على المتكلم الاتيان بها بعد ادراك وجه الانتقال فيها وانما سهاها سهلة لبساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها الى ضم وصف الى آخر والتأمل فى المجموع حتى يعلم اختصاص هذا المجموع بلاز يدولا نقص وجعل الثانية بعيدة للمأخذ والانتقال لتوقفها بالنسبة للأولى بها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصا بلاز يدولا نقص وذلك يحتاج الى التأمل فى عموم ومخصوص وتوقف الانتقال على ما ذكر وكما توقف الانتقال على تأمل أو الاتيان عليه كان ثم بعد وقد علم من هذا أن مراده بالقرب سهولة الانتقال والتناول للبساطة وبالبعد صعوبة التركيب لان إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا وليس المراد بالقرب هنا انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمسكنى عنه وبالبعد وجودها كما سياتى فالبعد والقرب هنا خلافهما بهذا المعنى الآتى وان كان يمكن مجامعة بينهما لما يأتى لصحة وجود البساطة بلا واسطة وجود التركيب مع الوسائط وقولنا للبساطة وللتركيب للإشارة الى أن الصعوبة والسهولة نسبيتان يحصل كل منهما فى الغالب مما نسبالة وانه وان كانت ثم صعوبة أو سهولة لشيء آخر عارض فهما يندرجان فيما يأتى على ما سيحجى تحقيقه

معان لا يريد أن تكون ثلاثة بل أكثر من واحد قال الخطيبى ويظهر من هذا أن الرسوم اذا ذكرت مجردة عن الرسومات كانت كناية وقال الخطيبى أيضا فى شرح المفتاح ان الحدود والرسوم كناية قال وقد بينا أن دلالة المرفقات كلها على المرفقات دلالة التزم لا غير وفيما قاله نظر لان تطيل بذكره ثم قال (وشرطها) أى شرط الكناية سواء كانت معنى واحدا أم أكثر (الاختصاص بالمسكنى عنه) أى لا يكون موجودا لغير المسكنى عنه والا لما انتقل الذهن فى الكناية الى المسكنى عنه لان الأعم لا يشتر بالأخص ولك أن تقول كل كناية لا بد فيها من هذا الاختصاص فكيف يشترطون ذلك فى هذا النوع فقط وحينئذ هذه العبارة مقابلة والصواب أن يقال شرطها اختصاص المسكنى عنه بالمعنى أو بالمعاني

وشرط كل واحدة منهما أن تكون مختصة بالمسكنى عنه لاتعداه ليحصل الانتقال منها اليه

(قوله وشرطهما الاختصاص بالمسكنى عنه) أى أن يكون للمعنى الواحد المسكنى به مختصا بالمسكنى عنه وأن يكون مجموع المعاني المسكنى بها مختصا بالمسكنى عنه وهذا الشرط لا يختص بهاتين السكنايتين اللتين هما قسم الأولى بل كل كناية كذلك إذ لا يدل الأعم على الأخص ولا ينتقل منه اليه على أن هذا الشرط مستدرك مع ما علم مما مر أن الكناية الانتقال فيها من المألوم للالزم وللزوم مختص قطعا باللائم المسكنى عنه ولما نص على ذلك الشرط فيهما تذكرة لما علم لئلا يفهل فيتوهم أن مجموع الأوصاف أو الصفة ينتقل منها الى الموصوفى مع عموم مفهومها (قوله ليحصل الانتقال) أى منهما لا مسكنى عنه

وجعل السكاكي الاولى قريبة والثانية بعيدة وفيه نظر * الثانية المطلوب بها صفة

(قوله وجعل السكاكي) أى سعى السكاكي (قوله بمعنى سهولة المأخذ) أى الاخذ يعنى أن يحاول الاتيان بها يسهل عليه الاتيان بها ويسهل على السامع الانتقال منها لبساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها الى ضم وصف آخر والتأمل في المجموع ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زيد ولا نقص (قوله وتلفيق) أى تأليف بينهما والعطف مرادف (قوله والثانية بعيدة) أى وجعل الثانية أعنى ماهى مجموع معان بعيدة أى سماها بذلك الاسم (قوله بخلاف ذلك) أى وهى ملتبسة بخلاف ذلك أى أنها بعيدة بمعنى أنها صعبة الاخذ والانتقال وذلك لتوقفها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصا بلا زيد ولا نقص وذلك يحتاج الى التأمل في عموم مجموع الأوصاف وخصوصه ومساواته وكثرتوقف الاتيان أو الانتقال على (٢٥١) تأمل كان بعيدا (قوله غير البعيدة بالمعنى الذى

سيجىء) أى وهى ما كان فيها وسائط والحاصل أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال والتناول لاجل البساطة والمراد بالبعد صوبتهم لأجل التركيب لان إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا وليس المراد هنا بالقرب انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكنى عنه وبالبعد وجودها كإشياء فى بالقرب والبعد هنا تغالفان لهما بهذا المعنى الآتى وان كان يمكن مجامعتهم لصفة وجود البساطة وعدم الوسائط ووجود التركيب مع الوسائط (قوله المطلوب بها صفة من الصفات) يعنى أن يكون المقصود افادته

وجعل السكاكي الاولى منهما أعنى ماهى معنى واحد قريبة بمعنى سهولة للمأخذ والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء (الثانية) من أقسام الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك

ان شاء الله تعالى فتأمل (والثانية) من أقسام الكناية هى (المطلوب) أى التى يطلب (بها صفة) من الصفات بمعنى أن ما قصد افادته وإفهامه بطريق الكناية هو صفة من الصفات ويعنى بها المعنوية لخصوص النعت الذى كانه ومعنى طلب الصفة دون النسبة أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة فى صفة أخرى أقيمت مقام تلك فصار تصور المثبتة المكنى عنها هو المقصود بالذات لان نفس اثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بها وأما طلب النسبة دون الصفة فى ماذا صرح بالصفة وقصد الكناية باثباتها لشيء عن اثباتها المراد فيصير الاثبات بسبب ذلك هو المقصود بالذات وإذا قصدت النسبة والصفة معا فعدم وجود العلم باحدهما أو ما يقوم مقامه والحاصل أن النسبة ان كانت معلومة أو كالمعلومة للتعرض لها فى ضمن صفة كنى بها عن أخرى فالمطلوب تصور الاخرى التى أثبتت فى ضمن اثبات ما أفهمها فتكون الكناية لطلب الصفة وان كانت الصفة معلومة أو كالمعلومة وكنى باثباتها لشيء لينتقل الى اثباتها المراد فالمطلوب ذلك الاثبات وتكون الكناية لطلب النسبة وان جهلا معا بناء على صحته وقصد الانتقال لهما فالمطلوب هماما وتكون الكناية لطلب الصفة والنسبة

قال المصنف وجعل السكاكي الاولى قريبة والثانية بعيدة وفيه نظر كانه يريد أن دلالة الوصف الواحد على الشيء ليست أبعد من دلالة الأوصاف بل ربما كان الحال بالعكس فان الرسم التام يوضح عن الحقيقة بما لا يفصح به الرسم الناقص والتفصيل أوضح من الاجمال وقد يجاب بأن مراد السكاكي أن الاولى قريبة من حيث تناول والاستعمال لان الأعم لا يشعر بالاختصاص قلت هذا القسم بجملة فى عده من الكناية نظرا لان الكناية ما تقابل الصريح والحسو الرسم صريحان فى المعنى وكذلك لكنى التى هى أحد أنواع الاعلام صرحوا بأنها كناية وفيه نظر لان الكنية علم والعلم صريح فى مسماة فلا فرق بين دلالة أبى عبد الله ودلالة زيد المعلمين عليه * الكناية (الثانية المطلوب بها) أى المكنى عنه (صفة) وهى قسمان قريبة وبعيدة لانهما لم يكن انتقال الذهن من الكناية الى المكنى

القائم بالعبر كالجود والكرم وطول القامة لخصوص مدلول النعت الذى ومعنى طلب الصفة الكناية دون النسبة أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقام تلك الصفة فصار تصور المثبتة أعنى المكنى عنها هو المقصود بالذات لان نفس اثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بها وذلك كان يذ كرجين السكاب أو كثرة الرماد لينتقل منه للوجود وأما طلب النسبة بالكناية دون الصفة ففما اذا صرح بالصفة وقصد الكناية باثباتها لشيء عن اثباتها المراد فيصير الاثبات بسبب ذلك هو المقصود بالذات وأما طلب النسبة والصفة معا بالكناية ففما اذا جهلا معا وقصد الانتقال لهما والحاصل أن النسبة ان كانت معلومة أو كالمعلومة للتعرض لها فى ضمن صفة كنى بها عن أخرى كان المطلوب تصور الاخرى التى أثبتت فى ضمن اثبات ما أفهمها وحينئذ فتكون الكناية لطلب الصفة وان كانت الصفة معلومة أو كالمعلومة وكنى باثباتها لشيء لينتقل لاثباتها المراد كان المطلوب ذلك الاثبات وتكون الكناية لطلب النسبة وان جهلا معا بناء على صحته وقصد الانتقال لهما كان المطلوب هماما وتكون الكناية لطلب الصفة والنسبة

وهي ضربان قريبة وبعيدة القريبة ما ينتقل منها الى المطلوب بها بواسطة وهي اما واضحة كقولهم كناية عن طول القامة
طويل نجاد وطويل النجاد

معاعلى ما سأتى فاصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة ولكن اختلافا في الاعتبار والقصد الاولى وعدم فافهم ففي المقام
دقة اه يعقوبى (قوله وهي ضربان الخ) حاصل ما ذكره من الاقسام أن الكناية المطلوب بها صفة اما قريبة أو بعيدة والقريبة
اما واضحة أو خفية والواضحة اما ساذجة أو مشوبة بالتصريح فجملة الاقسام أربعة (قوله الى المطلوب) أى الذى هو الصفة المسكنى
عها لان الكلام في الكناية المطلوب (٢٥٢) بهامضة (قوله بواسطة) أى بين المنتقل عنه والمنتقل اليه وانما يكون الانتقال

وهي ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة فقر يسة)
والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طويل
نجداه وطويل النجاد

معاعلى ما سأتى في فاصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة ولكن اختلافا في الاعتبار والقصد
الاولى وعدم فافهم ففي المقام دقة فاذا تقرر هذا فالمطلوب بها الصفة كان يذ كر جبن السكب لينتقل منه
الى الجود وكان يذ كر كثرة الرماد لينتقل منه لذلك وكذا ما أشبه ذلك وانما كان هذا مطابقت به
الصفة على ما قررناه لان النسبة التي هي اثبات المنتقل اليه ولو تقرر في نفس الامر اذ هو المطلوب لما ناب
عنه اثبات المنتقل عنه وهو الاثبات من جنس ذلك صارت الفائدة والحاصل ادراك معنى المثبت الذي
هو الكرم لاثباته (وهي) أعنى المطلوب بهامضة (ضربان قريب وبعيدة) ثم أشار الى هذا التفصيل
فيها أعنى بيان قريبها وبعيدها مرتباً له على ذكرها اجمالاً فقال (فان لم يكن الانتقال) من
الكناية الى المطلوب الذى هو الصفة المسكنى عنها لان الكلام في الكناية المطلوب بهامضة (بواسطة)
بين المنتقل عنه واليه وذلك بأن يكون الذى يعقب ادراك المعنى الاصل والشعور به هو المسكنى عنه
(ف) تلك الكناية (قريبة) لا تتفاءل الوسائط التي يبعد معانها بالزمن من ادراك المسكنى عنه عن زمن الشعور
بالمعنى الاصلى ولما كان معنى القرب هنا عدم الوسائط أمكن أن يكون المعنى المسكنى عنه خفياً بالنسبة
الى الاصل وان يكون واضحاً ولهذا انقسمت القرية الى الواضحة والخفية والى هذا أشار بقوله
والقريبة المذكورة قسمان لانها ما (واضحة) لكون المعنى المنتقل اليه يسهل ادراكه بعد ادراك
المنتقل منه لكونه لازماً بيننا بحسب العرف أو القرينة أو بحسب ذاته (كقولهم كناية عن طول القامة
طويل نجاد) أى كقولهم فلان طويل نجاد برفع النجاد على أنه فاعل طويل والضمير المضاف اليه
عائد على الموصوف حال كون هذا القول كناية عن طول القامة ولا شك أن طول النجاد اشتهر
استعماله عرفاً في طول القامة ففهم منه الازوم بلا تكاف ادلايتعلق بالانسان من النجاد الامقذاره
وليس ينفذ بينه وبينه واسطة فكانت واضحة قريبة وكانت كناية عن صفة لان النسبة هنا مخرج بها وانما
المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف فكان كناية مطلوباً بهامضة (و) مثل هذا في كونه كناية
مطلوباً بهامضة هي قريبة واضحة قولهم مثلاً فلان (طويل النجاد) باضافة الصفة الى النجاد اذ
عنه بواسطة فهي قريبة والاف بعيدة والقريبة اما واضحة أو خفية فالواضحة كقولهم في الكناية عن
طويل القامة طويل نجاد وذلك كناية ساذجة وكقولهم طويل النجاد وذلك كناية مشتملة على

للمسكنى عنه غير محتاج
لواسطة اذا كان ادراك
المسكنى عنه يعقب ادراك
المعنى الاصلى لفظ الكناية
المشعور به منه (قوله
قريبة) أى فتلك الكناية
تسمى قريبة لا تتفاءل الوسائط
التي يبعد معها غالباً زمن
ادراك المسكنى عنه عن زمن
الشعور بالمعنى الاصلى
(قوله والقريبة قسمان
واضحة وخفية) قد علمت
أن المراد بالقرب هنا عدم
الوسائط وعدم الوسائط
يجمع كون المعنى المسكنى
عنه خفياً بالنسبة للاصل
ويجمع كونه واضحاً فلذا
انقسمت القرية الواضحة
والخفية كما ذكر المصنف
(قوله يحصل الانتقال
منها بسهولة) أى لكون
المعنى المنتقل اليه يسهل
ادراكه بعد ادراك المنتقل
عنه لكونه لازماً بيننا بحسب
العرف أو القرينة أو بحسب
ذاته (قوله كناية) حال من
القول مقدم عليه أى كقولهم

فلان طويل نجاد حالة كون ذلك القول كناية عن طول القامة ولا شك أن طول النجاد اشتهر استعماله عرفاً في

طول القامة ففهم منه الازوم بلا تكاف ادلايتعلق بالانسان من النجاد الامقذاره وليس بينه وبينه واسطة فلذا كانت تلك الكناية
واضحة قريبة وكانت كناية عن الصفة لان النسبة هنا مخرج بها وانما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف فلذا كانت كناية مطلوباً بهامضة
بهاضفة (قوله طويل نجاد) برفع النجاد على أنه فاعل طويل والضمير المضاف اليه عائد على الموصوف والنجاد بكسر النون حمائل
السيف (قوله وطويل النجاد) أى ومثل قوله فلان طويل نجاد في كونه كناية مطلوباً بهامضة هي قريبة واضحة قولهم فلان طويل
النجاد باضافة الصفة للنجاد وانما كان مثله لان الموصوف بالطول باعتبار المعنى في المتأين هو النجاد لا فلان وانما عدد المثال لاجل أن

والفرق بينهما أن الاول

كناية ساذجة والثاني

كناية مشتملة على تصريح

مالمضمن الصفة فيه ضمير

الموصوف بخلاف الاول

ومنها قول الحماسي

أبت الروادف والندى اقمصها

مس البطون وأن تمس ظهورا

يشير للفرق بينهما بقوله

والاولى الخ (قوله ساذجة)

أى خالصة من شائبة

التصريح بالمبنى المقصود

وهو المكنى عنه فقول

الشارح لا يشوبها شئ من

التصريح أى بالمبنى المقصود

تفسير لقوله ساذجة وإنما

كانت خالية من شائبة

التصريح بالمبنى المقصود

لان الفاعل بطويل هو

النجداد لينة تنقل منه الى

طول قامة فلان (قوله

تصريح ما) أى نوع

تصريح بالمقصود الذى هو

طول القامة المكنى عنه فلذا

كانت كناية مشوبة

بالتصريح (قوله لمضمن

الخ) أى وإنما كان فيها

تصريح مالمضمن الصفة

التي هي لفظ طويل الضمير

الراجع للموصوف لكونها

مشقة والضمير عائد على

الموصوف فكانه قيل فلان

طويل ولو قيل ذلك لم يكن

كناية بل تصريح بما بطوله

الذى هو طول قامته ولما لم

يصرح بطوله لضافته

للنجداد وأوى اليه بتحمل

الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تجعل تصريحاً حقيقياً

والاولى) أى طويل نجاهه كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفى الثانية) أى طويل النجداد (تصريح مالمضمن الصفة) أى طويل (الضمير) الراجع الى الموصوف

الموصوف بالطول باعتبار المعنى فى المثالين هو النجداد لافلان وإنما عدد المثال ليشير الى الفرق بينهما بقوله (والاولى) أى والكناية الاولى وهى قوله طويل نجاهه برفع النجداد كناية (ساذجة) أى خالصة لا يشوبها شئ من التصريح بالمبنى المقصود لان الفاعل بطويل هو النجداد لينة تنقل منه الى طول قامة فلان فان قلت اذا كان الذى أثبت له الصفة هو النجداد فلم يتقدم الاثبات للموصوف الذى هو النسبة فتكون هذه كناية طلبت بهامضة ونسبة معاملة الاخبار بالطويل عن زيد الذى طلبت له الصفة اثبات له ولا يصح كون الاثبات فى الحقيقة لسببيه لان الاثبات اللفظي الحاصل بالاخبار مع كون النجداد الذى أسند اليه سببيه ينزل منزلة الاثبات الحقيقي فأغنى ذلك عن طلب الاثبات الذى هو النسبة (وفى الثانية) وهى قوله طويل النجداد بضافة الصفة الى النجداد (تصريح ما) بالمقصود الذى هو طول القامة فكانت كناية مشوبة بالتصريح وإنما كان فيها تصريح ما (لمضمن الصفة) التى هي لفظ طويل (الضمير) وإنما تضمنت الصفة الضمير لكونها مشتقة فهى بمنزلة الفعل لا تخلو من الضمير والضمير عائد على الموصوف وكانه قيل فلان طويل ولو قيل كذلك لم يكن كناية بل تصريح بما بطوله الذى هو طول قامته فلم يصح بطوله لضافته الى النجداد وأوى اليه بتحمل الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تجعل تصريحاً حقيقياً كما جعل قوله تعالى حتى تبين لكم الحيط الابيض من الحيط الاسود من الفجر تشبيها حقيقة كما تقدم لاستعارة مشوبة بالتشبيه لان الموصوف فى نفس الامر بالطول والمقصود نسبة الطول اليه كما اقتضت قواعد العربية هو المضاف اليه وتحمل الصفة الضمير وإنما هو رعاية الامر اللفظي ونفى الامر اللفظي هنا ارتكاب ما حكمت به قواعد الاعراب من أن المشتق لا بد له من الضمير ولو لم يكن الضمير هو المقصود بالوصف فى نفس الامر وصح لنا أن نحمله ضمير غير الموصوف لقضاء ما اقتضته قواعد لان موصوفه الحقيقي سبى صاحب الضمير فكانه هو ولما كان الموصوف حقيقة هو النجداد صار بمنزلة طويل نجاهه فكانت مشوبة بالتصريح لا تصريحاً والدليل على أن حملناه الضمير وهو فاعله لفظاً لانه مضاف لفاعله لفظاً بل لفاعله معنى أنا نقول هند طويلة النجداد بتأنيث الصفة نظر الهند والزيدان طويلان النجداد بتثنيتهما نظر الزيدان والزيدون طول النجداد بحمها نظرا للزيدين فقد أثبتنا الصفة وثنيناها وجنعاها زوما لاسنادها الى ضمير الموصوف فوجب مطابقتها للموصوف ولو أخليناها عن ضمير الموصوف ما جرت عليه بالمطابقة لان الصفة المسندة لغير ضمير ما جرت عليه لا تطابق ما قبلها وقد تقرر ذلك فى محله ولذلك نفردها مذكرة حيث يكون ما أسندت اليه يفتضى فيها ذلك ولو كان الموصوف بها لفظاً مؤنثاً أو مثنى أو جموعاً فنقول هند طويل نجاهها فتذكر الصفة لا طويلاً لانك أسندتها الى النجداد لا الى ضمير هند والزيدان طويل نجاهها والزيدون طويل نجاههم بالافراد بعد التثنية والجمع لاسنادها الى الفرد وهو النجداد لا الى ضمير المثنى والمجموع بخلاف ما اذا أسندتها الضمير ما قبلها فتجرب مطابقتها ولذلك قلنا ان فيها شوباً من التصريح وقد تقدم وجه جعلها كناية لا تصريحاً محضاً فان قلت قد قررت بما ذكر أن نحو النجداد فى نحو المثالين هو الموصوف وتحمل الضمير لرعاية حق الاشتقاق والافتقار له ليس هو المقصود بالوصف لتكون

تصريح مالمضمن الصفة فيه وهى طويل ضمير الموصوف بخلاف المثال قبله فان قولك طويل نجاهه

ليس فى لفظ الطويل منه ضمير لانه مسند الى الظاهر ومنها قول الحماسي

أبت الروادف والندى اقمصها * مس البطون وأن تمس ظهورا

الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تجعل تصريحاً حقيقياً

واما خفية

(قوله ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه) أى لمشايتها للفعل في الاشتقاق والفعل محتاج الى مرفوع مسند اليه فان كل موجودا في اللفظ فذلك والا فهو ضمير مستتر فكذلك الصفة (قوله فيشتمل على نوع تصريح بشبوت الطول له) أى وفي ذلك تصريح بما بالمكنى عنه وهو طول القائمة (قوله والدليل على تضمنه الضمير) أى تضمن طول ولوقال تضمنها أى الصفة كان أولى الآن يقال الضمير في تضمنه للصفة وذكر الضمير باعتبار أنها ووصف أى والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير وتحملها له وأنه فاعل لها لفظا لأنها مضافة لفاعلها لفظا بل لفاعلها في المعنى أنك تقول هند طولية النجاد بتأنيث الصفة نظر الهند والزيدان طوليان النجاد بتثنيتهما نظرا للزيدين والزيدون طول النجاد (٢٥٤) بحجتها نظر للزيدين فقدأثنا الصفة وثنيهاها وجمعنا هالز وما جعلناها مطابقة

للموصوف وماذا كان الا لاسنادها لضميره بخلاف ما اذا خلت عن ضمير الموصوف الذي جرت عليه وأسندت لاسم ظاهر فاتها لاتطابق ما قبلها بل يجب فيها الافراد والتجريد من علامة التثنية والجمع وتذكر لتذكير الفاعل وهو الاسم الظاهر الذي أسندت اليه وتوث لتأنيثه وبالجملة فالصفة كالفاعل ان أسندت لضمير ما قبلها وجبت مطابقتها لما قبلها في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان أسندت لاسم ظاهر وخت عن ضمير ما قبلها وجب فيها الافراد ولو كان الموصوف بها لفظا مثنى أو مجموعا وذكر لتذكير الفاعل ولو كان الموصوف بها مؤنثا وأثنت لتأنيث الفاعل ولو كان

ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بشبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول هند طولية النجاد والزيدان طوليان النجاد فتوثن وتثني وتجمع الصفة البتة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طول نجادها والزيدان طول نجادهما والزيدون طول نجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحاً للقطع بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لاسم لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بأن يتسوق الانتقال منها على تأمل واعمال روية

الصفة كناية وانما جعلناه في منزلة الموصوف للسببية بينه وبين الموصوف فقضينا به حق الاشتقاق وصحح ذلك سببيته اذ لا يصح تحتمل المشتق ضميراً اجنبي من كل وجه غير معتبر الوصفية بحال من الاحوال والا كان في التركيب تحاذل ومنافاة فهل لاحد التركيبين محل يحسن فيه دون الآخر أو هما سواء وانما كل منهما بالنسبة الى الآخر تفن في التعبير قلنا التركيب الذي فيه الاضافة وفيه يوجد تحمل الضمير ويوجد فيه شوب من التصريح انما يحسن اذا حسن جريان الصفة بنفسها على الموصوف بوجود السببية المصححة للجر ان عرفا كقولك فلان حسن الوجه بالاضافة اذ يحسن عرفا فيمن حسن وجهه أن يقال هو حسن أو لا يحسن جرياتها بنفسها ولكن يحسن جريان ما نابت عنه كقولك فلان أبيض اللحية بالاضافة فانه لا يحسن أن يقال لمن ابيضت لحيته أنه أبيض ولكن يحسن أن يوصف بما نابت عنه هذه الصفة وهو الشيخوخة اذ يحسن أن يقال هو شيخ ومثل ذلك فلان كثير البنية أى متقو وأما اذا لم يحسن جرياتها على الموصوف عرفا ولا جريان ما نابت عنه لعدم نيابتها عما يحسن لم يحسن تركيب الاضافة وانما يحسن الاستناد الى السببي بعد الصفة كقولك فلان أحمر فرسه وأسود ثوره اذ لا يحسن أن يقال فيمن حمر فرسه أنه أحمر ولا فيمن سود ثوره أنه أسود فقد ظهر أن تركيب الاضافة له محل لا يحسن فيه وتركيب غير الاضافة ظاهر كلام النحويين أنه يحسن في كل محل فكأنه أعم بخلافهم (أو خفية) هو معطوف على واضحة أى الكناية المطلوب بها صفة ان لم يكن الانتقال بها بواسطة فهي اما واضحة كما تقدم واما خفية وخفاؤها لكون الانتقال فيها لا بواسطة فهي اما واضحة لا تحتاج الى تأمل في المراد حتى يستخرج من خزائنه الحفظ أو يستخرج بالقرينة وهي خفية الدلالة وذلك حيث يكون اللزوم بين المكنى به وعنه فيه غموض ما فيحتاج الى اعمال روية في القرائن وفي سر المعاني

للموصوف بما ذكرنا (قوله في المعنى)

أى في الحقيقة ونفس الامر (قوله عطف على واضحة) أى أن الكناية المطلوب بها صفة ان لم يكن الانتقال فيها المطلوب وهو الصفة بواسطة فهي اما واضحة لا تحتاج الى المراد الى تأمل أو خفية يتوقف الانتقال منها الى المراد على تأمل واعمال روية أى فكر وذلك حيث يكون اللزوم بين المكنى به وعنه فيه غموض ما فيحتاج الى اعمال روية في القرائن وسر المعاني ليستخرج المقصود منها وليس المراد أنها خفية لتوقف الانتقال منها الى المقصود على وسائط لان الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة

(كقولهم

كفة ولهم كناية عن الأبله عريض القفا أن عرض القفا وعظم الرأس اذا أفرط فيما يقال دليل العبادة ألا ترى الى قول طرفة بن العبد:

أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه * خشاش كراس الحية المتوقد

(قوله عن الأبله) أى البليد وقيل هو الذى عنده خفة عقل (قوله عريض القفا) القفا بالقصره وخر الرأس وعرضه يستلزم عظم الرأس غالبا والمقصود هنا العظم المفرط كناية عليه الشارح لانه الدال على البلاهة وأما عظمها من غير افراط بل مع اعتدال فيدل على الهمة والنباهة وكما العقل (قوله فان عرض القفا) المرض هنا بالفتح لان المراد به ما قابل الطول وأما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب وقوله وعظم الرأس من عطف الازم على المزموم لانه مثال آخر (قوله (٢٥٥) فهو) أى العرض مزموم لها أى

البلاهة وهي لازمة له فقد اتقل من المازوم للازم (قوله بحسب الاعتقاد) أى عندهم له اعتقاد فى مزمومته للبليد فان قلت من له اعتقاد لا خفاء بالنسبة اليه ومن لا اعتقاد له لا كناية باعتباره اذ لا يفهم المراد أصلا وحينئذ فجعل الكناية فى هذا المثال خفية لا يظهر قلت لا يلزم من تقدم اعتقاد الزوم حضوره حال الخطاب اذ يجوز أن يكون بعض المعاني الخزونة يدرك لزومها بطلق الالتفات فلا تخفى عنها على المتكلم عند دروم إيجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها ويجوز أن يكون ادراك لزومها يحتاج الى تصفح المعاني والدلالة بالقرائن الخفية الدلالة فيحتاج المتكلم فى إيجادها الى تأمل السامع فى فهمها الى روية فافهم وكون عرض القفا كناية عن البله بلا واسطة واضح باعتبار العرف لان الزوم بينهما متقرر به حتى قيل انه الآن لا خفاء به أصلا وان الخفاء المذكور فيه له فى العرف القديم ولا عبرة بقول الأطباء أما استلزام البله لدلالته على قوة الطبيعة الباغمية المستزمنة للبرودة المستزمنة للغلة لان تدقيقات الأطباء لا عبرة بها فى الخطاب ويجوز أن يكون عرض القفا بعرض الوساد فتكون الكناية عن عرض القفا بعرض الوساد قريبة وعن البله بلا واسطة ولا محذور فى ذلك فانه يجوز أن تكون الكناية قريبة باعتبار بعيدة باعتبار آخر ولما يكن الخفاء فى الكناية عن البله بعرض القفا من جهة الوسط

(كقولهم كناية عن الأبله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو مزموم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد

ليستخرج المقصود منها وذلك (كقولهم كناية عن الأبله) فلان (عريض القفا) والقفا مؤخر الرأس وعرضه يستلزم عظم الرأس غالبا والمقصود هنا العظم المفرط لانه هو الدال على البلاهة وأما عظمه بلا افراط بل مع اعتدال فيدل على علو الهمة والنباهة وكما العقل ولذلك وصف به صلى الله عليه وسلم فدلالة عرض القفا على البلاهة فيه خفاء لانه لا يفهمه كل أحد ولكنه يفهم عندهم من له اعتقاد فى مزمومته للبله فان قلت من له الاعتقاد لا خفاء بالنسبة اليه ومن لا اعتقاد له لا كناية باعتباره اذ لا يفهم المراد أصلا قلت المراد بالخفاء هنا كثرة الجاهلين بالازم فالمعنى أنهم آمنوا بأن تخفى لكثرة الجاهلين وعلى المتكلم بها أن لا يخاطب الامن بظن اعتقاده فان لم يصادف حصول خفاء ولكن هذا بينه وبين قولهم يفهمها باعمال الروية منافية ما الآن يحمل على أنه قد يفهم بالقرينة الآن ولولم يتقدم له اعتقاد ويحتمل أن يكون الخفاء على بابه وانه باعتبار الخطاب والمتكلم اذ لا يلزم من تقدم اعتقاد الزوم حضوره حال الخطاب فيجوز أن يكون بعض المعاني الخزونة يدرك لزومها بطلق الالتفات فلا تخفى الكناية عنها على المتكلم عند دروم إيجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها ويجوز أن يكون ادراك لزومها يحتاج الى تصفح المعاني والدلالة بالقرائن الخفية الدلالة فيحتاج المتكلم فى إيجادها الى تأمل السامع فى فهمها الى روية فافهم وكون عرض القفا كناية عن البله بلا واسطة واضح باعتبار العرف لان الزوم بينهما متقرر به حتى قيل انه الآن لا خفاء به أصلا وان الخفاء المذكور فيه له فى العرف القديم ولا عبرة بقول الأطباء أما استلزام البله لدلالته على قوة الطبيعة الباغمية المستزمنة للبرودة المستزمنة للغلة لان تدقيقات الأطباء لا عبرة بها فى الخطاب ويجوز أن يكون عرض القفا بعرض الوساد فتكون الكناية عن عرض القفا بعرض الوساد قريبة وعن البله بلا واسطة ولا محذور فى ذلك فانه يجوز أن تكون الكناية قريبة باعتبار بعيدة باعتبار آخر ولما يكن الخفاء فى الكناية عن البله بعرض القفا من جهة الوسط

والحصة التى لا ينتقل الذهن فيها بواسطة كقولهم فى الكناية عن الأبله عريض القفا قال الشاعر * عريض القفا ميزانه فى شماله * فان عرض القفا وعظم الرأس اذا أفرط دليل العبادة ولذلك قال طرفة :

أنا الرجل الضرب الذى تعرفونه * خشاش كراس الحية المتوقد

هذا القليل فافهم وظاهر من هذا أن اعتقاد لزوم البلادة لمرض القفا ليس مشتركا بين الناس بل يقتصر به واحددون آخر اذ لا سبيل اليه الا بعد التأمل فان قلت كون عرض القفا كناية عن الأبله بلا واسطة لا يظهر لان الأطباء يقولون أما استلزم عرض القفا البله لانه يدل على قوة الطبيعة الباغمية المستزمنة للبرودة المستزمنة للغلة والبله قلت ما ذكر تدقيق لا يعتبره أهل العرف ولا يلاحظونه وأما ينتقلون منه أولا الى الأبله وحينئذ فكون عرض القفا كناية عن البله بلا واسطة واضح باعتبار العرف لان الزوم بينهما متقرر حتى قيل انه الآن لا خفاء فيه أصلا وان الخفاء المذكور فيه له فى العرف القديم (قوله لا يطلع عليه) أى لا يدركه كل أحد وإنما يدركه من أعمل فكرته ورويته حتى اطلع على المزمومية واعتقدتها

والبعيدة ما ينتقل منها الى المطلوب بها بواسطة كقولهم كناية عن الابله عريض الوسادة فانه ينتقل من عرض الوسادة الى عرض الفقا ومنه الى المقصود وقد جمعه السكاكي من القرية على أنه كناية عن عرض القفا وفيه نظر وكقولهم كثير الرماد كناية عن الضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها الى كثرة الطبايخ ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان (قوله وليس الخفاء الخ) دفعه ما يتوهم من قوله لا يطلع عليه كل أحد أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط (قوله الى المطلوب بها أي وهو الصفة (قوله فبعيدة) أي (٢٥٦) فتلك الكناية تسمى في الاصطلاح بعيدة وذلك لبعدها عن ادراك المقصود

وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان الانتقال) من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن الضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها) أي ومن كثرة الاحراق (الى كثرة الطبايخ ومنها الى كثرة الأكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف

لم تسم عرفا بعيدة وان كان فيها خفاء فهي ولو كانت بعيدة باعتبار الفهم قريبة باعتبار ان في الوسائط ثم أشار الى مقابل قوله ان لم يكن الانتقال بواسطة بقوله (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بتلك الكناية انما هو (بواسطة ف) تلك الكناية (بعيدة) أي تسمى بذلك اصطلاحا لبعدها عن ادراك المقصود منها لاحتياجها في الغالب الى استحضار تلك الوسائط وظاهره أنها بعيدة ولو كانت الوسائط واحدة لان فيها بعدا ما باعتبار ما لا واسطة فيها أصلا ثم مثل للبعيدة فقال (كقولهم كثير الرماد) حال كون هذا القول (كناية عن الضياف) أي كثير الضيافة التي هي القيام بحق الضيف فكثرة الرماد كناية عن الضيافة بكثرة الوسائط ثم أشار الى تلك الوسائط بقوله (فانه) أي انما قلنا ان كثرة الرماد كناية عن الضيافة بكثرة الوسائط لان الشأن هو هذا وهو أنه (ينتقل) من كثرة الرماد الى كثرة (الى كثرة احراق الحطب تحت القدور) ضرورة أن الرماد لا يكثر الا بكثرة الاحراق ولما كان مجرد كثرة الاحراق لا يفيد هنا وليس بالازم في الغالب لان الغالب من العقلاء أن الاحراق لفائدة الطبخ وانما يكون الطبخ اذا كان الاحراق تحت القدور زاده ليفيد المراد وليتحقق الانتقال (و) ينتقل (منها) أي من كثرة الطبخ (الى كثرة الطبايخ) جمع طبخ أي ما يطبخ لان غالب العقلاء أن الاحراق انما هو للطبخ كذا كرنا (و) ينتقل (منها) أي من كثرة الطبايخ (الى كثرة الأكلة) أي الآكلين لذلك المطبوخ فلاكلة جمع آكل وذلك لان العادة أن المطبوخ اما يطبخ ليؤكل فاذا كثر كثر الآكلون له (و) ينتقل (منها) أي من كثرة الأكلة (الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف وذلك لان الغالب أن كثرة الأكلة انما تكون من الضياف اذا الغالب أن الكثيرة

أما عظم الرأس ما لم يفرط فانه دليل على علو الهمة وقد جاء في وصف هذين أني هاله رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان عظيم الهامة وأما البعيدة فهي ما كان انتقال الذهن منها الى السكينة عنه بواسطة كقولهم كثير الرماد كناية عن الضياف فانه ينتقل الذهن من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ثم ينتقل منها الى كثرة الطبايخ ثم ينتقل منها الى كثرة الاكلة ثم من كثرة الضيفان الى المقصود كذا قال المصنف والسكاكي قال ينتقل من كثرة الرماد لكثرة الجمر ومن كثرة الجمر لكثرة احراق الحطب وينبغي أن يجعل المسكن عنه هنا كونه كريما لا كونه مضيفا والا فقول من كثرة الضيفان الى المقصود اذا جعلنا المقصود فيه كونه مضيفا فذلك يحصل بكثرة

فيها لاحتياجها في الغالب الى استحضار تلك الوسائط وظاهره أنها تسمى بعيدة ولو كانت الوسائط واحدة وهو كذلك لان فيها بعدا ما باعتبار ما لا واسطة فيها أصلا (قوله كناية) أي حالة كون ذلك القول كناية (قوله عن الضياف) هو كثير الضيافة التي هي القيام بحق الضيف فكثرة الرماد كناية عن الضيافة بسبب كثرة الوسائط والحاصل أنه يلزم من كون كثير الرماد كناية عن الضياف أن تكون كثرة الرماد كناية عن الضيافة وهذه الكناية اللازمة هي المقصود بالتمثيل لان أصل الموضوع الكناية المطلوب بها صفة من الصفات فتأمل (قوله) فانه ينتقل الخ) أي انما قلنا ان كثرة الرماد كناية عن الضيافة لكثرة الوسائط لانه أي الحال والشأن ينتقل من كثرة الرماد (قوله الى كثرة احراق الحطب تحت القدور) أي ضرورة

أن الرماد لا يكثر الا بكثرة الاحراق ولما كان مجرد كثرة الاحراق لا يفيد وليس بالازم في الغالب لان الغالب من العقلاء أن الاحراق لا يصدر منهم الا لفائدة الطبخ وانما يكون الطبخ اذا كان الاحراق تحت القدور زاده ليفيد المراد وبتحقيق الانتقال (قوله الطبايخ) جمع طبخ أي ما يطبخ (قوله الى كثرة الأكلة جمع آكل) أي الى كسر الآكلين لذلك المطبوخ وذلك لان العادة أن المطبوخ اما يطبخ ليؤكل فاذا كثر كثر الآكلون له (قوله الى كثرة الضيفان بكسر الصاد جمع ضيف) وذلك لان الغالب أن كثرة الأكلة انما تكون من الضياف اذا الغالب أن الكثيرة المعتبرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال

وما يك في من عيب فاني * جبان السكب مهزول الفصيل

ومنها الى المقصود وكقوله

فانه ينتقل من جبن السكب عن الهريري وجه من يدنو من دار من هو بمصدلان يعس دونها مع كون الهريري وجه من لا يعرف طبيعيا له الى استمرار تأديبه لان الامور الطبيعية لا تتغير بموجب لا يقوى ومن ذلك الى استمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوها اثر وجوه ومن ذلك الى كونه مفسداً وانقاص ومن ذلك الى انه مشهور بحسن قرى الاضياف وكذلك ينتقل من هزال الفصيل الى فقد الأم ومنه الى قوة الداعي الى نحرها لسكال عناية العرب بالنوق لاسيا (٢٥٧) التليات ومنها الى صرفها الى الطبايع

(قوله ومنها الى المقصود)

أى وينتقل من كثرة

الضيغان الى المقصود وهو

الضيافية فقول الشارح

وهو الضياف أى مضيافية

الضياف بدليل أن السكالم

في المطالب بها صفة

والفرق بين كثرة الضيغان

والضيافية حتى ينتقل من

أحدهما للآخر أن كثرة

وجود الضيغان وصف

للضياف والضيافية

وصف للضيف بكسر الياء

اذهي القيام بحق الضيف

كما تقدم وهما متلازمان

ولشدة الازم بينهما ر بما

يتوهم اتحادهما فيقال

ليس هناك انتقال وقد ذكر

المصنف أربع وسائط بين

الكناية والمقصود وزاد

بعضهم بعد كثرة الرماد

كثرة الجرف كانت الوسائط

خسة (قوله وبحسب قلة

الوسائط وكثرتها الخ)

وذلك لان كثرة الوسائط من

شأنها خفاء الدلالة وقتلها من

شأنها وضوحها واذا انتفت

رأسا ظهرت شائبة الوضوح

(ومنها الى المقصود) وهو الضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء

المعتبرة المؤدية لما ذكر من الرماد لانكون من العيال (و) ينتقل (منها) أى من كثرة وجود

الضيغان الموصوف (الى المقصود) وهو المضيافية والفرق بين كثرة الضيغان والمضيافية حتى ينتقل

من أحدهما الى الآخر أن كثرة وجود الضيغان وصف للضياف والمضيافية للضيف اذ هي

القيام بحق الضيف كما تقدم وهما متلازمان ولشدة الازم بينهما ر بما يتوهم اتحادهما فيقال ليس

هناك انتقال وقد ذكر المصنف أربع وسائط بين الكناية والمقصود وزاد بعضهم بعد كثرة الرماد كثرة

الجرف كانت الوسائط بخسة والحط في مثل ذلك سهل نعم أن كثرة الوسائط من شأنها خفاء الدلالة

وقتلها من شأنها وضوحها واذا انتفت رأسا ظهرت شائبة الوضوح لان أول ما يدرك في الغالب عند

الانتفات الى اللوازم ما يكون منها بلا واسطة اذ اللازم الملاصق للزوم أظهر وانما كانت الوسائط

موجبة للبعد لان الادراك حينئذ يتوقف على ادراك قبله وذلك مما ينسى الازم ولا يخفى غالباً من

خفاء ادراك بعض الوسائط فمن أجل هذا مع بعد زمان الادراك فيها سميت بعيدة وانما قلنا ان الشأن

في كل منهما ما ذكرنا إشارة الى أن كلامهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن في المنتفية الوسائط الخفاء

كما تقدم في عرض القفا وفي كثرتها الوضوح لمرور الزمن بسرعة الى المقصود اما مع احضارها

لظهورها واما بدون

الضيغان فهو صريح فيه لا مكنى به عنه ومثل أيضا البعيدة بقوله عن الابله عريض الوسادة فانه ينتقل

من عرض الوسادة الى عرض القفا ومنه الى المقصود من الابله وجعله السكاكى من القربة على أنه

كناية عن عرض القفا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن أبي حاتم ان كان وسادك لعريضا وذلك

حين نزلت وكلاهما اثر بوا حتى يتبين لسك الحيط الأبيض من الحيط الأسود فعمله الى خيطين أبيض

وأسود فصار ينظر اليهما قال المصنف وفيه نظر وجه النظر أنه لو كان كناية عن عرض القفا لكان

هو المقصود فلا يكون كناية عن الابله والغرض خلافه والحق أنه يصح أن يكون مثالا لهما فان

قصده الكناية عن الابله فهو مثال للبعيدة أو الكناية عن عرض القفا فهو كناية قريبة

ومن البعيدة قوله

وما يك في من عيب فاني * جبان السكب مهزول الفصيل

فان الزمن ينتقل فيه في الاول من جبن السكب عن الهريري وجه من يدنو وخر وج السكب عن طبعه

الخالف لذلك ثم الى استمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوه القادمين ثم الى كونه مقصدا

للداني والقاصي ثم الى كونه مشهورا بحسن القرى وفي الثاني ينتقل الزمن من هزال الفصيل الى فقد

الأم ومنه الى قوة الداعي لنحرها مع بقاء ولد همام عناية العرب بالنوق ومنها الى صرفها الى الطبايع ومنها

(٣٣) شروح التلخيص رابع)

لان أول ما يدرك في الغالب عند الانتفات الى اللوازم ما يكون منها بلا واسطة اذ اللازم

الملاصق للزوم أظهر وانما قلنا ان الشأن في كل منهما ما ذكرنا إشارة الى أن كلامهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن في الكناية المنتفية

الوسائط الخفاء كما تقدم في عرض القفا وفي كثرتها الوضوح لمرور الزمن بسرعة الى المقصود اما مع احضارها لظهورها واما بدون

الاحضار لكثرة الاستعمال فيسر الانتقال ولا يقال اذا أسرع الزمن لا انتقال بدون احضار فلا واسطة لأننا نقول يكفي في كون

الكناية ذات وسائط وجودها في نفس الامر مع إمكان احضارها عرفاً فأنامل اه يعقوى

ومنها الى أنه مضاف ومن هذا النوع قول نصيب
فيا بك أسهل أبوابهم * ودارك مأهولة عامره
فانه ينتقل من وصف كلبه بما ذكر الى أن الزائرين معارف عنده ومن ذلك الى اتصاله بشاهدته اياهم ليلا ونهارا ومنه الى ازومهم سدة
ومنه الى تسنى مبالغتهم لديه من غير انقطاع ومنه الى وفور احسانه الى الخاص والعام وهو المقصود ونظيره مع زيادة لطف قول الآخر
يكاد اذا ما أبصر الضيف مقبلا * يكامه من حبه وهو أعجم
ومنه قوله
لا أمتع العود بالفصال ولا * أبتاع الاقربة الاجل
فانه ينتقل من عدم امتاعها الى أنه لا يبقى لها فصالحا لتأنس بها ويحصل لها الفرح الطبيعي بالنظر اليها ومن ذلك الى نحرها أولا يبقى
العود ابقاء على فصالحها وكذا قرب الاجل ينتقل منه الى نحرها ومن نحرها الى أنه مضاف ومن لطيف هذا القسم قوله تعالى ولما
سقط في أيديهم أي ولما اشتد ندبهم وحسرتهم على عبادة العجل لان من شأن من اشتد ندبه وحسرتة أن يعرض يده غما فتصير يده
مستوطنا فيها لان فاه قد وقع فيها وكذا قول أبي الطيب كناية عن الكذب
تشتكي ما تشكيت من ألم الشو * في اليها والشوق حيث النحول
الى كم ترد الرسل عما أتوا * كأنهمو فها وهبت مسلام
وكذلك قوله
فان أوله كناية عن الشجاعة
فان أنا لم يحمدك عنى صاغرا
عدوك فاعلم أنني غير حامد
يريد بحمده عنه حفظه
مدحه فيه وإنشاده أي ان
لم أكن أجيد القول في
مدحك حتى يدع وحسنه
عدوك الى أن يحفظه ويلهج
به صاغرا فلا تعدني حامدا
لك بما أقول فيك ووصفه
بالصغار لان من يحفظ
مدح عدوه وينشده فقد
أذل نفسه فكفى بحفظ
عدو المدوح مدحه عن
اجادته القول في مدحه

(٢٥٨)

(الثالثة) من أقسام الكناية (الطلب بها نسبة) أي اثبات أمر لأمر أو نفيه عنه وهو المراد
بالاختصاص في هذا المقام

الاحضار لكثرة الاستعمال حتى يسرع الانتقال ولا يقال اذا أسرع بدون احضار فلا واسطة لأننا نقول
يكفى في كون الكناية ذات وسائط وجودها في نفس الامر مع امكان احضارها عرفا تأمل والله أعلم
(والثالثة) من أقسام الكناية هي (الطلب بها نسبة) والمراد بالنسبة كما هو العرف اثبات أمر لأمر
أو نفيه عنه وقد عبر المصنف في هذا المقام كما يأتي وكذلك غيره بالاختصاص ويرى ما يتوهم من ذلك أن
النسبة المطلوبة لا بد أن تكون على وجه الاختصاص الذي هو الحصر وليس كذلك وإنما المراد

الى أنه مضاف ومن ذلك قوله تعالى ولما سقط في أيديهم (الثالثة الكناية المطلوب بها نسبة) أي أن
ينسب شيء لشيء والمقصود نسبة غيره وجهه الجرجاني من قبيل المجاز الاسنادي وأنشد عليه قول
يزيد بن الحكم يمدح يزيد بن المهلب وهو في سجن الحجاج

أصبح في قيدك السباحة والد * حمجد وفضل الصلاح والحسب

وجعل منه إلا أنه في النفي * يبيت بمنجاة من اللوم يبتها * وستسكلم عليه ان شاء الله تعالى وأنشد

وكذا قول من يعف راعي ابل أو غنم ضعيف العصاب دى العروق ترى له * عليها اذا ما أجذب الناس أصعبا (كقوله
وقول الآخر * صلب العصا بالضرب قد دماها * أي جعلها كالدمى في الحسن والغرض من قول الاول ضعيف العصا وقول الثاني
صلب العصا وهما وان كانا في الظاهر متضادين فانهما كنايةان عن شيء واحد وهو حسن الرعية والعمل بما يصلحها ويحسن
آثره عليها فأراد الاول أنه رفيق مشفق عليها لا يقصد من حمل العصا أن يوجعها بالضرب من غير فائدة فهو يتخير ما لان من العصي
وأراد الثاني أنه جيد الضبط لما عارف بسياستها في الرعي يزجرها عن الراعى التي لا تحسد ويتوخى بها ما تسمن عليه ويتضمن
أيضا أنه يمنعها عن التشرذ والتبديد وأنها لما عرفت من شدة شكيمته وقوة عزيمته تنساق في الجهة التي يريد بها وقوله بالضرب
(قوله المطلوب بها نسبة) ضابطها أن يصرح بالصفة ويقصد بآثارها الشيء الكناية عن اثباتها المراد وهو الوصف بها (قوله أي اثبات أمر
لامر أو نفيه عنه) أي اثبات صفة لموصوف أو نفي صفة عن موصوف (قوله وهو) أي اثبات أمر لمراد بالاختصاص في هذا المقام أي
القسم الثالث وليس المراد بالاختصاص فيه الحصر والحاصل أن الاختصاص المبرر به في هذا القسم في كلام المصنف وغيره المراد به مجرد
ثبوت أمر لمراد كان على وجه الحصر أولا لا خصوص الحصر فقول المصنف فانه أراد أن يثبت اختصاص الخ مراده بالاختصاص مجرد
الثبوت ولذلك قال الشارح أي ثبوتها لا نه لا ليس في البيت أداة حصر وإنما عبر بالاختصاص عن مجرد الثبوت وان كان مجرد الثبوت أهم لان
من ثبت له شيء لا يخلو من الاختصاص به في نفس الامر ولو لم تقصد الدلالة عليه اذ لا بد من تحقق من ينتهي عنه ذلك الشيء في نفس الامر

قدماها تورية حسنة ويؤكد أمرها قوله صلب العسا * الثالثة المطلوب بها نسبة كقول زياد الأعجم
ان السباحة والمروءة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج

(قوله كقوله) أى الشاعر وهو زباد الأعجم من أبيات من الكامل قالها في عبد الله بن الحشرج وكان أميراً على نيسابور فوفد عليه زياد
فأمر بإزالته وبعث إليه ما يحتاجه فأئسده البيت وبعده

ملك أغرم توج ذو نائل * للعنفين عيئنه لم تشنج
ياخير من سعد المنابر بالتقى * بعد النوى المصطفى المستخرج (٢٥٩)

لما أتيتك راجياً لنوالكم
أفيت باب نوالكم لم يرتج
فأمرله بعشرة آلاف درهم
وكان عبد الله بن الحشرج
سيداً من سادات قيس
وأسيراً من أمرائها ولى
عمالة خراسان وفارس
وهذان (قوله ان السباحة)
هى بذل ما لا يجب بذله من
المال عن طيب نفس سواء
كان ذلك للبذل قليلاً
أو كثيراً والندى بذل
الأموال الكثيرة لاكتساب
الأموال الجليسة العامة
كسنة كل أحد ويجمعهما
الكرم والمروءة في العرف
سعة الاحسان بالأموال
وغيرها كالعفو عن
الجناية وتفسير بكمال
الرجولية كما قال الشارح
لكن يرد عليه أنه يقتضى
اختصاصها بالرجل دون
المرأة مع أنها تنصف
بالمروءة الا أن يقال المراد
بالرجولية الانسانية

(كقوله ان السباحة والمروءة) هى كمال الرجولية (والندى) * في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه
أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات أى ثبوتها له (فترك التصريح) باختصاصه بها
بالاختصاص مجرد ثبوت النسبة المقصودة سواء أريد اثباتها على وجه الحصر أم لا فقوله بعد فترك
التصريح بالاختصاص الى السكاية مراده ترك التصريح بما يفيد مجرد الثبوت والسبب سواء كان
ذلك على وجه الحصر أم لا وليس المراد ترك التصريح بما يفيد الاختصاص الذى هو الحصر لانه قد
يكفى عن غير النسبة الحصرية وإنما عبر بالاختصاص عن مجرد الثبوت وان كان مجرد الثبوت أعم
لان من ثبت له الشيء لا يخلو عن الاختصاص به فى نفس الأمر ولو لم تقصد الدلالة عليه الا ليد
من تحقق من يثبت عنه ذلك الشيء فى نفس الأمر ثم مثل للكنية المطلوب بها النسبة فقال
(كقوله)

ان السباحة والمروءة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج
فانه) أى وإنما كان هذا مثالا للكنية المطلوب بها النسبة لان الشاعر (أراد أن يثبت اختصاص ابن
الحشرج بهذه الصفات) الثلاث التى هى السباحة وهى بذل ما لا يجب بذله عن طيب النفس ولولم يكثر
على ظاهر تفسيرهم والندى وهو بذل الأموال الكثيرة لاكتساب الأمور الجليسة العامة كالسنة
من كل أحد ويجمعهما الكرم والمروءة وهى فى العرف سعة الاحسان بالأموال وغيرها كالعفو عن
الجناية وتفسير بكمال الرجولية وذلك يقتضى اختصاصها بالرجل دون المرأة الا أن تفسر الرجولية
بالانسانية لعمومها الذكر والأنثى لانه قد يقال للمرأة رجلة وكما لها بالاحسان المذكور وتفسير بالرغبة فى
التحافظ على دفع ما يعاب به الانسان وعلى ما يرفع على الاقران وهو قريب من الاول والدليل على أنه
أراد اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات فوى الخطاب ومفهوم السلام على ما يقرر وأراد المصنف
بالاختصاص كما تقدم مجرد الثبوت والدليل على ذلك ما علم من أن الكنية فى النسبة لا يشترط فيها كونها
فى النسبة الحصرية بل تجرى فى المطلقة كما أفاده هذا المثال اذ ليس فيه أدا حصر وكما يدل عليه ما أنى
مما مثل به فى المفتاح (ف) حين أراد اثبات الاختصاص الذى هو ثبوت الصفات لمن ذكر (ترك التصريح)

المصنف على كناية الاسناد قول زياد الأعجم
ان السباحة والمروءة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج
فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات فترك التصريح بذلك والتصریح به أن يقول

الشاملة للذكر والأنثى وتفسير أيضاً بالرغبة فى المحافظة على دفع ما يعاب به الانسان وعلى ما يرفع على الاقران وهذا قريب مما قبله (قوله
فى قبة ضربت على ابن الحشرج) فى جعل هذه الصفات الثلاثة فى قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له لانه اذا ثبت
الأمر فى مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (قوله فانه) أى الشاعر وهذا لكون البيت المذكور مثالا للكنية المطلوب بها النسبة
(قوله أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى أراد أن يفيد ثبوت ابن الحشرج لهذه الصفات (قوله أى ثبوتها له)
هو بالنسب تفسير للاختصاص وأشار الشارح بهذا التفسير الى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت والحصول وأن فى عبارة المصنف
قلبا وأن المراد منها أن الشاعر أراد أن يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج (قوله باختصاصه بها) أى ثبوتها له

فانه حين أراد أن لا يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشر جمعها في قبة تنبيهها بذلك على أن محلها ذوقية وجمعها مضروبة عليه لوجود ذوى قباب في الدنيا كثيرين فأفاد اثبات الصفات المذكورة له بطريق السكناية

(قوله بأن يقول الخ) تصوير للتصريح بالاختصاص بها وقوله مختص بها أى بهذه الأوصاف الثلاثة (قوله عطفاً على أن يقول) أى فإلغى ترك التصريح المصور بذلك القول وبنحوه (قوله عطفاً على أنه مختص) أى فالغنى حينئذ بأن يقول انه مختص أو يقول نحوه أى نحو أنه مختص بها من الطرق الدالة على ثبوت النسبة له ووصف كاضافتها له إضافة بتقدير اللام نحو ثبتت سماحة ابن الحشر لان (٢٦٠) اضافتها لتفيد كونها ثابتة له وكاسنادها اليه في ضمن الفعل نحو سمح ابن الحشر وكسندتها اليه نسبة تشبه الاضافة مع الاخبار بالحصول كأن يقال حصلت السماحة لابن الحشر أو السماحة لابن الحشر حاصله وكاسنادها اليه على أنها خبر في ضمن الوصف كأن يقال ابن الحشر سمح بسكون الهم وكذا يقال في الندى والمروءة (قوله وبه يعرف) أى وبما ذكر من الأمثلة يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص المسمى به في كلامهم

(بأن يقول انه مختص بها أو نحوه) مجرور عطفاً على أن يقول أو منصوب عطفاً على أنه مختص بها مثل أن يقول ثبتت سماحة ابن الحشر أو السماحة لابن الحشر أو سمح ابن الحشر أو حصلت السماحة له أو ابن الحشر سمح كذا في الفتح وبه يعرف أن المراد بالاختصاص ههنا الحصر (الى السكناية) أى ترك التصريح ومال الى السكناية (بأن جعلها) أى تلك الصفات (في قبة) تنبيهاً على أن محلها ذوقية وهي تكون فوق الحيمة يتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى على ابن الحشر فأفاد اثبات الصفات المذكورة له باللفظ الدال على هذا الاختصاص ويحصل ذلك التصريح لو أتى به (بأن يقول) ان ابن الحشر (مختص) بهذه الصفات (أو) يقول (نحوه) أى نحو مختص ما يفيد مجرد الثبوت كما تقدم أن المراد بالاختصاص هنا الثبوت لا الحصر فقوله نحوه على هذا منصوب عطفاً على معمول يقول كما قررناه ويحتمل أن يكون مجروراً عطفاً على مدخول الباء أى يحصل ذلك بقوله مختص وبنحو ذلك القول ونحو لفظ الاختصاص في هذا المعنى كل ما يفيد ثبوت النسبة للموصوف اما اضافتها اليه مع الاخبار بحصولها كأن يقول سماحة ابن الحشر حاصله لان اضافتها لتفيد كونها له أو باسنادها اليه في ضمن الفعل كأن يقول سمح ابن الحشر أو بسندتها اليه نسبة تشبه الاضافة مع الاخبار بالحصول كأن يقول حصلت السماحة لابن الحشر أو باسنادها اليه على أنها خبر في ضمن الوصف كأن يقال ابن الحشر سمح أو نحو ذلك ونحو هذا يجري في الندى والمروءة وهذه الأمثلة التي ليس فيها دلالة على الحصر يعلم أن مرادهم بالاختصاص المحل له في المفتاح الثبوت للموصوف لا الحصر وقد تقدم وجه التعبير به عن مجرد الثبوت (الى السكناية) يحتمل أن يتعلق بترك مضمناً معنى التجاوز وما يشبهه بقوله ترك التصريح عادلاً عنه الى السكناية وحصلت تلك السكناية في المعدول اليها (بأن جعلها) أى جعل تلك الصفات لابن الحشر حاصله وواقعة (في قبة مضروبة عليه) أى مضروبة على ابن الحشر والقبة مأوى يشبه الحيمة لأنه فوقها في العظم والاتساع ووجه دلالة اثباتها في القبة على ثبوتها لابن الحشر أنه لما جعل ظرف حصولها قبة ابن الحشر ومعلوم أن تلك الصفات لا تنحصر من محل تقوم به في تلك القبة وهي صالحة لأصاحب القبة الحائز لها والأصل عدم مشاركة سواه في تلك هو مختص بها أى ثابتة له دون غيره الى أن جعلها في قبة مضروبة عليه فأخبر باختصاص القبة بالمضروبة عليه بالسماحة ليفهم منه اختصاصه بالسماحة لانه اذا اختص بالسماحة لزم أن تختص

الحشر وكسندتها اليه نسبة تشبه الاضافة مع الاخبار بالحصول كأن يقال حصلت السماحة لابن الحشر أو السماحة لابن الحشر حاصله وكاسنادها اليه على أنها خبر في ضمن الوصف كأن يقال ابن الحشر سمح بسكون الهم وكذا يقال في الندى والمروءة (قوله وبه يعرف) أى وبما ذكر من الأمثلة يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص المسمى به في كلامهم ههنا أى في هذا القسم الحصر بل المراد به الثبوت للموصوف سواء كان على وجه الحصر أم لا وقوله وبه يعرف الخ استدلال على ما قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص في هذا القسم الحصر وحينئذ فلا تكرار بين ما هنا وما تقدم (قوله ومال الى السكناية) انبان الشارح بمال يحتمل أنه

إشارة الى أن ترك في كلام المصنف مضمناً معنى مال فيكون العطف في كلام الشارح تفسيرياً أى ترك التصريح ومال لانه

عنه الى السكناية ويحتمل أنه إشارة الى أن قول المصنف الى السكناية متعلق بمحذوف عطفاً على قوله ترك التصريح (قوله في قبة) أى حاصله وواقعة في قبة (قوله تنبيهاً) علة لترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الأوصاف للممدوح وميله للسكناية بأن جعلها واقعة في قبة مضروبة على الممدوح أى لأجل التنبيه على أن محل تلك الصفات وهو الممدوح ذوقية وأنه من الرؤساء (قوله وهي تكون الخ) أى والقبة مأوى يشبه الحيمة لأنها تكون فوق الحيمة في العظم والاتساع وهي التي تسمى الآن بالصيوان (قوله فأفاد) أى الشاعر بجعل الصفات في قبة مضروبة على الممدوح اثباتاً له والحاصل أن المصريح به نسبة الصفات للقبة حيث جعلت فيها وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبة فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبة لاصحاحه لها وعدم مشاركة غيره

ونظيره قولهم المجدين ثوبيه والكرم بين برديه قال السكاكي وقد يظن هذا من قسم زيد بطويل نجاهه وليس بذلك فطويل نجاهه
باسناد الطول الى النجاد تصریح باثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القامة فاذا صرح من بعد باثبات النجاد
زيد بالاضافة كان ذلك تصریحا باثبات الطول ازيد فتأمل وكقول الآخر

والمجد يدعو أن يدوم لجيده * عقد مساعي ابن العميد نظامه

فانه شبه المجد بانسان بديع الجمال في ميل النفوس اليه وأثبت له جيذا على سبيل الاستعارة التخيلية ثم أثبت لجيده عقدا ترشيحا

له في تلك القبة فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة الصفات وثبوتها له فهذا هو المعنى عنه (٣٦١) (قوله لانه اذا أثبت الامر) أي الذي

لا يقوم بنفسه كما هنا (قوله

فقد أثبت له) أي لاستحالة

قيام ذلك الامر بنفسه

ووجوب قيامه بمحل ولا يصح

أن يكون قائما بمحل الرجل

وحيزه فيتم بين اثباته للرجل

لان الاصل عدم مشاركة

الغير لذلك الرجل في مكانه

وحيزه (قوله بأن تجعل)

أي بسبب جعل الصفة

وقوله فيما يحيط به أي

بالموصوف فينتقل من ذلك

لاثباتها للموصوف (قوله

المجدين ثوبيه والكرم بين

برديه) المجد الشرف

والكرم صفة ينشأ عنها

بذل المال عن طيب نفس

والثوبان والبردان متقاربان

وثانها بالنظر الى أن

الغالب في اللبس تعدده

وهما على تقدير المضاف

أي بين أجزاء برديه وثوبيه

وانما قدرنا ذلك لان الشخص

المسدوح حل في بينية

أجزاء البردين والثوبين لان

لانه اذا أثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أي مثل البيت المذكور في كون الكناية
نسبة الصفة الى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم المجدين ثوبيه والكرم بين
برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه ثوبيه فان
قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب به صفة ونسبة معا كقولنا أكثر الرماد في ساحة زيد

القبة كان ذلك دليلا على أنه موصوفها وأنه هو الذي قامت به الاستحالة قيامها بنفسها في اثباتها في قبة
تذنيه على أن صاحبها أو موصوفها هو ذوالقبة لان كون الشيء في حيز الانسان مع صلاحته له والاصل
عدم ماسواه يتبادر منه أن ذلك الشيء لمن حصل في حيزه فالسباحة والندى والروءة أو صاف صرح بها
فلم تطلب من ذاتها وانما طلبت نسبتها أي ثبوتها لمن كانت له وقد كنى بثبوتها في القبة على ما قررنا عن
ثبوتها للموصوف فهذه كناية مطلوب بها النسبة أي الثبوت لصاحبها (ونحوه) أي ومثل البيت
المذكور في كونه كناية طلبت بها النسبة أي اثبات الصفة للموصوف بسبب ايقاع تلك النسبة فيما
يحيط بالموصوف ويشتمل عليه في الجملة فينتقل من ذلك الاثبات الى الاثبات للموصوف على ما قررناه في
البيت (قولهم) في مدح ما (المجدين ثوبيه والكرم بين برديه) المجد والكرم معروفان والثوبان
والبردان متقاربان وثانها بالنظر الى أن الغالب في اللبس تعدده وهما على تقدير المضاف أي
بين أجزاء الثوبين والبردين وانما قررناه كذلك لان الشخص حل في بينية أجزاء البردين والثوبين لان

قبة وهو قريب من المجاز الاسنادي ولك أن تقول كل كناية عن وصف كناية عن نسبة لانك اذا
قلت طول النجاد فعناء طال نجاهه فأثبت الطول لنجاهه وانما زيد اثباته لنفسه واعلم أن قول المصنف
اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات هو الصواب وهو عكس عبارة السكاكي حيث سماه اختصاص
الصفة بالموصوف وتبعه الطيبي والصواب الاول فان المقصود أن السباحة ليست لغیر ابن الحشرج
لأنه ليس لغيرها فالطيبي وبقي قسم عكس هذا لم يذكره السكاكي وهو اختصاص الموصوف بالصفة
أي لم يتجاوز الموصوف حقيقة هذا النوع الى وصف آخر كقوله

أضحى يمينك من جود مصورة * لابل يمينك عنها صورة الجود

كذا قال وهو على العكس وانما انعكس عليه في الاول فانعكس في الثاني والصواب أن يسمى كلامنا
القسمين باسم الآخر ونحو قول الشاعر المذكور قولهم المجدين ثوبيه والكرم بين برديه أي لا يتجاوزهما

كلامهما محيط بأكمله أو بعضه على وجه الاشتغال (قوله حيث لم يصرح) أي وانما كان هذا المثال نحو ما تقدم من البيت في كون الكناية
نسبة الصفة للموصوف لانه لم يصرح بثبوت المجد والكرم للمدح بحيث يقال ثبت الكرم والمجد له أو هما مختصان به بل كنى الخ
فالحلية في كلامه للتعليل (قوله بل كنى عن ذلك) أي عن ثبوتها له بكونهما بين برديه وثوبيه أي لان من العلوم أن حصول الكرم
والمجد فيما بين الثوبين لا يتخلو عن موصوف بهما لك وليس الا صاحب الثوبين لان الكلام في الثوبين الملبوسين فأثبت الثبوت
للموصوف بطريق الكناية والكرم والمجد مذكوران فلا يظن ان وانما طلب ثبوتها لموصوفها فكانت الكناية هنا ما طلب بها
النسبة (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف سابقا وهي ثلاثة أقسام وقوله ههنا أي في الكناية (قوله كثرة الرماد في ساحة
زيد) الساحة هي القسحة التي بين بيوت الدار وقدام بابها والمثال المذكور كناية عن الضيافية واثباتها ازيد أما الاثبات فلانالم نثب

للاستعارة ثم خص مساعي ابن العميد بأنها نظامه فنبه بذلك على اعتنائها خاصة بتزيينه وبذلك على محبته وحده له وبها على اختصاصه به ونبه بدعاء المجد أن يدوم لجيده ذلك العقد على طلبه دوام بقاء ابن العميد وبذلك على اختصاصه به وكقول أبي نواس

فما جازه جود ولا حبل دونه * ولكن يصير الجود حيث يصير

فانه كفى عن جميع الجود بأن نكره ونفي أن يجوز عوده ويحل دونه فيكون متوزعا يقيم منه شيء وهذا هو ما أثبتناه بتخصيصه بجبهته بعد تعريفه باللام التي نفيد العموم ونظيره قولهم مجلس فلان مظنة الجود والكرم هذا قول السكاكي وقيل كفى بالشرط الاول عن اتصافه بالجود وبالثاني عن لزوم الجود له ويحتمل وجه آخر وهو أن يكون كل منهما كناية عن اختصاصه به وعدم الاقتصار على أحدهما للتأكيد والتقرير وذكرهما على الترتيب المذكور لأن الاولى بواسطة بخلاف الثانية وكقولهم مثلك لا يبخل قال الزمخشري نفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك فسلوكوا به طريق الكناية لانهم اذا نفوه عن من سده وعن من هو على أخص أوصافه (٢٦٢) فقد نفوه عنه ونظيره قولك للعربي العرب لا تخفر الزمم فانه أبلغ من

قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنياتان احدهما المطلوب به نفس الصفة

كلامهما محيط بكل أو بعضه على وجه الاشتمال ويحتمل على بعد أن يبقى على ظاهره بأن يقدر أن ثوبا سطر فامنه من غير احاطة والآخر سطر الطرف الآخر والخطب في مثل ذلك سهل وانما كان هذا نحو ما تقدم لان هنا أيضا أراد بدليل خطابه أن يثبت المجد والكرم للدوح فترك التصريح بذلك وكفى عنه بجعل ثبوتها حاصلًا في بينية الثوبين لانه معلوم أن حصول المجد والكرم فيما بين الثوبين لا يتخلو عن موصوف هنالك وليس الا صاحب الثوبين لان الكلام في الثوبين الملبوسين فافاد الثبوت للموصوف بطريق الكناية والكرم والمجد مذكوران فلا يطلبان وانما يطلب ثبوتهما لموصوفهما فكانت الكناية هنا ما يطلب بها النسبة على ما تقدم وما يتوهم أن هذا المثال من معنى طلب الصفة كما في قوله طويل نجاه لان في كل منهما اثباتا منسوبا لما أضيف للموصوف فان المجد وقع في بينية مضافة لما أضيف للموصوف والطول أثبت للنجاح المضاف للموصوف ولذلك أتى بهذا المثال ليعلم أنه ليس من معنى طلب الصفة وذلك لوجهين احدهما ما أشرنا اليه من أن الصفة هنا وهي المجد مثلا ذكرت وكفى بنسبتها الواقعة عن نسبتها للموصوف والصفة هنالك وهو طول القامة لم يصرح بها وانما صرح بما يستلزمها

قيل وفي المثال نظر لانه لا يقال كرم برده كما يقال طال نجاه ليعلم منه كرم نفسه كما يفهم طول قامته اذ لا تحقق لكرم البرد ولا مناسبة بينهما بين كرم النفس كما أن طول النجاد تحققا وله مناسبة ولزوم لطول القامة والمصنف أطلق هذا القسم والسكاكي قسمه الى قسمين كما فعل فيما سبق الا أنه سماهما فيما سبق قريبا وبعيدا وهنا سماهما لطيفا وألطف قيل وبقيت كناية استنبطها الزمخشري وهي أن يعمد الى جملة معناها على خلاف الظاهر فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز وهذه في الحقيقة من نوع الإيماء قلت ويذنب أن يكون من الاستعارة بالتمثيل كما تقسم في قوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه قيل وقد يظن أن من

قولك أنت لا تخفرو منه قولهم أيقفت لدانه وبانت أثرابه يريدون إيقاعه وبلغه وعليه قوله تعالى ليس كمثله شيء على أحد الوحيين وهو أن لا يتجمل الكاف زائدة قيل وهذا غاية انفي التشبيه اذ لو كان له مثل لكان مثله شيء وهو ذاته تعالى فلما قال ليس كمثله دل على أنه ليس له مثل وأورد أنه يلزم منه نفيه تعالى لانه مثل مثله ورد بمنع أنه تعالى مثل مثله لان صدق ذلك موقوف على ثبوت مثله تعالى عن ذلك وقول الشنفرى الازدى في وصف امرأة بالعمفة

بيت بمنجاة من اللوم بيتها * اذا ما بيوت باللامه حات

فانه نبه بنفي اللوم عن بيتها على اتفاء أنواع الفجور عنه وبه على برامتها منها وقال بيت دون يظل لمزيد اختصاص وهي الليل بالقواحيث هذا على ماروام الشيخ عبد القاهر والسكاكي وفي الاغاني الكبير يحل بمنجاة وقد يظن أن هنا قسما رابعا وهو أن يكون

كثرة الرماذ ليد ولما أضيف لضميره كما في طويل نجاه حتى تكون النسبة معلومة وانما أثبتناها في ساحتها ليعتقل من ذلك الى ثبوتها له ولما المضافية فلان لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة بل كنيانها بكثرة الرماذ (قوله قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنياتان الخ) حاصله أننا لانسلم أن هذا المثال كناية طلب بها الصفة والنسبة معادل كنياتان احدهما طلب بها النسبة وهي اثبات الكثرة في الساحة والاخرى طلب بها نفس المضافية وهي التصريح بكثرة الرماذ ليعتقل بها الى المضافية لاستلزامها اياها واما أن تسمى مجموع الكنياتين قسما آخر اذ لا حرج في الاصطلاح لكن لو فتحنا هذا الباب لحدث لنا كناية خامسة وهي التي يطلب بها الصفة والنسبة وغيرهما وهو الموصوف كقولنا كثر الرماذ في ساحة العالم حيث دل الدليل كالتشبهة على أن المراد بالعالم زبد فتكون كثرة الرماذ كناية عن الصفة وهي المضافية لاستلزامها اياها واثباتها في الساحة كناية عن نسبتها للموصوف وذكر العالم كناية عن الوصوف على ما تقدم

المطلوب بالكناية الوصف والنسبة معا كما يقال يكثر الرماد في ساحة عمرو في الكناية عن أن عمرا مضيا وبس بذلك اذ ليس ما ذكر
بكناية واحدة بل هو كنايةتان احدهما عن المضافية والثانية عن اثباتها عمرو وقد ظهر بهذا أن طرف النسبة المثبتة بطريق الكناية
يجوز أن يكون مكنيا عنه أيضا كافي هذا المثال ونحوه بدت (٢٦٣) الشفري المتقدم فان حلول البيت بمنجاة

من اللوم كناية عن نسبة
العفة الى صاحبه والنجاة
من اللوم كناية عن العفة
واعلم أن الموصوف في
القسم الثاني والثالث قد
يكون مذكورا كإمر
وقد يكون غير مذكور

في الكناية بالصفة عن
الموصوف (قوله وهي
كثرة الرماد) ضير هي راجع
لاحدها لا الى الصفة
واحداهما نفس الكناية
(قوله يعني الثاني) أي
من أقسام الكناية وهو
المطلوب به صفة والثالث
هو المطلوب به نسبة صفة
لموصوف (قوله قد يكون
غير مذكور) أي لا لفظا
ولا تقديرا لان المقدر في
التركيب حيث كان
يقضيه كالمذكور وانما
قال والوصف في هذين
للاحتراز عن الموصوف في
القسم الاول من أقسام
الكناية فانه لا يتصور
الا كونه غير مذكور لانه
نفس المطلوب بالكناية
بخلاف القسم الثاني
والثالث من أقسام الكناية
فان الموصوف فيها قد
يذكر وقد لا يذكر فمثال
ذكره في القسم الاول من
هذين القسمين وهو المطلوب

وهي كثرة الرماد كناية عن المضافية والثانية المطلوب بها نسبة المضافية الى زيد وهو وجهها في ساحتها
ليفيد اثباتها (والموصوف في هذين القسمين) يعني الثاني والثالث (فديكون) مذكورا كإمر
وقد يكون (غير مذكور

وهو طول النجاد واثباته أغنى عن طلب ثبوت الصفة الذي ناب هو عنه فصار المطلوب نفسها لا ثبوتها
والآخر وهو يرجع الى صورة التركيب وما له هذا أن الطول في طويل النجاد صرح بآثاره للنجاد
فصار حكما عليه ووصفاه وهو قائم مقام طول القامة ولما أضيف النجاد الى الموصوف فهم منه المراد
بسرعة وهو طول القامة للعلم بأن من طال نجاذه فقد طال قامته والثبوت أعنى عنه الثبوت لما
أضيف للموصوف لقيامه مقام المطلوب فكان الثبوت صرح به فلا يطلب الانفس الصفة والمجد لم يجعل
صفة للثبوت وانما جعل واقعا بين أجزائه واذا لم يكن وصفاه لم تضافته كون المجد ثابتا لصاحبه
للايسر له افادة تكون كالصريح فتكون الكناية لطلب الصفة لوجود الثبوت ضرورة أن الثبوت
لم يحصل للثبوت فضلا عن كونه كالتصريح بثبوت المجد للمضاف اليه الذي هو الموصوف فكانت الكناية
لطلب الثبوت الذي هو النسبة نعم لو قال ما جدتو به أمكن استواءهما على أن استلزام طول النجاد لطول
القامة واضح واستلزام مجادة الثوب بمجادة تصاحبه غير واضح فلا تصح الكناية به والوجه الاول أوضح
فليتأمل فان قيل ههنا قسم رابع لم يطلب به الصفة فقط ولا النسبة فقط بل طلب به الصفة والنسبة
معا وذلك كقولنا كثرة الرماد في ساحة زيد كناية عن المضافية واثباتها أما الاثبات فلانا لم ثبت
كثرة الرماد لزيد والاما أضيف اليه كافي طويل نجاذه حتى تكون النسبة معلومة وانما أثبتناها في
ساحتها لينتقل من ذلك الى ثبوتها له وأما المضافية فلانا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة
بل كنيائنا عنها بكثرة الرماد قلنا ليست هذه كناية واحدة بل هي كنايةتان احدهما طلب بها النسبة وهي
اثبات الكثرة في الساحة والاخرى طلب بها نفس المضافية وهي التصريح بكثرة الرماد لينتقل منها
الى المضافية لاستلزامها اياه على ما تقدم وان شئت أن تسمى المجموع قدما آخر فلا حرج في الاصطلاح
ولو فتحنا ذلك الباب حدث لنا خمسة وهي التي يطلب بها الصفة والنسبة وغيرها وهو الموصوف
كقولنا كثر الرماد في ساحة العالم حيث يدل الدليل على أن المراد بالعالم زيد فتكون كثرة الرماد كناية
عن الصفة وهي المضافية لاستلزامها اياها واثباتها في الساحة كناية عن نسبتها للموصوف وذكر
العالم كناية عن الموصوف على ما تقدم تحريره في الكناية بالصفة عن الموصوف فافهم (والموصوف
في هذين القسمين) يعني القسم الثاني من أقسام الكناية وهو المطلوب به صفة وقد تقدم
تحقيقه والقسم الثالث وهو المطلوب به نسبة وقد تقدم بيانه أيضا وقد علم أن الموصوف في أول هذين
القسمين هو الموصوف بالصفة المطلوبة والموصوف في ثانيهما هو الموصوف بالنسبة المطلوبة (فديكون)
ذلك الموصوف فيهما (غير مذكور) لا لفظا ولا تقديرا لان المقدر في التركيب حيث يقضيه

الكناية قسما رابعا وهو أن يكون المقصود بالكناية الوصف والنسبة معا كما قال يكثر الرماد في ساحة
عمرو وقيل وليس ذلك كناية واحدة بل كنايةتان احدهما عن المضافية والثانية عن اثباتها عمرو
ثم قال المصنف الموصوف في هذين أي الكناية الثانية والثالثة قد يكون مذكورا كما سبق

بها صفة قولهم زيد طويل نجاذه فالموصوف بالصفة المطلوبة وهو زيد قد ذكر ومثال ذكره في الثاني وهو المطلوب بها نسبة قوله ان
السباحة والمروءة البيت فان الموصوف بنسبة السباحة والمروءة اليه وهو ابن الحشر قد ذكر وأمثال عدم ذكره في المطلوب بها صفة
والنسبة مذكورة فهو متعذر ضرورة استحالة نسبة لغير منسوب اليه أي حكم على غير محكوم عليه ملفوظ أو مقدر وحينئذ فتي كان

كما تقول في عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده أى ليس المؤذى مسلما وعليه قوله تعالى في عرض المنافقين هدى للذين يؤمنون بالغيب اذا فسر الغيب بالغيبة أى يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم أى هدى للمؤمنين عن اخلاص للمؤمنين عن نفاق

المطلوب به صفة وكانت النسبة موجودة فلا بد من ذكر الموصوف لفظا وتقديرا فذكر لفظا كما في يد كثير الرماد وذكره تقديرًا كأن يقال كثير الرماد في جواب (٢٩٤) هل زيد كريم وأما مثال عدم ذكره والنسبة غير مذكورة فوجود

كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور في الكلام وأما القسم الاول وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة

كالمذكور وأما قال الموصوف في هذين لان الموصوف في القسم الاول من أقسام الكناية هو نفس المطلوب بالكناية فلا يتصور الا كونه غير مذكور بخلاف هذين فقد ذكر وقد لا يقال ذكره في القسم الاول من هذين وهو المطلوب صفة قوتهم كما تقدم زيد طوبى لنجاحه فالموصوف بالصفة المطلوبة وهو زيد قد ذكر ومثال ذكره في الثاني وهو المطلوب به نسبة قوتهم كما تقدم أيضا

ان الساحة والمروءة والنسبة * في قبة ضربت على ابن الحشر ج فالموصوف بنسبة الساحة والمروءة والنسبة وهو ابن الحشر قد ذكر وأما مثال عدم ذكره في المطلوب به صفة والنسبة مذكورة فهو متعذر ضرورة استحالة نسبة لغیر منسوب اليه أى حكم على غير محكوم عليه مملووظ أو مقدر فالمملووظ كقولك زيد كثير الرماد والمقدر كأن يقال ما زيد هل هو كريم أم لا فيقال كثير الرماد فكونه مذكورا لفظا وتقديرا لا اشكال فيه وكونه غير مذكور أصلا ممتنع نعم مثال عدم ذكره والنسبة اليه غير مذكورة أيضا موجود كقولك كثير الرماد في هذه الساحة فان كثرة الرماد كناية طلب به صفة هي الضيافة وإيقاع الكثرة في الساحة كناية عن ثبوت الضيافة لصاحب الساحة ولم يذكر ولهذا يقال عدم ذكره في القسم الثالث من الأقسام وهو الثاني من هذه أعنى المطلوب به النسبة وقد ذكرت الصفة فيجوز وجوده بدون الثاني أعنى المطلوب به صفة لصحة وجود الصفة للعنوية بالنسبة أى حكم على أمر وذلك (كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين) أى كما يقال في التعريض بمن يؤذى المسلمين (المسلم) هو (من سلم المسلمون من لسانه ويده) فان هذا كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذى ولو ذكر لم توجد فيه الكناية عن الصفة لذكرها وهي الاسلام فالكناية عن النسبة مع عدم ذكر الموصوف لا تستلزم الكناية عن الصفة كما في المثال لوجودها والنسبة هنا نفي الصفة لاثبوتها لانه لا يمكن عن النسبة للصفة مطلقا أعنى ثبوتية كانت أو سلبية وهي هنا سلبية اذ هي سلب الاسلام عن المؤذى ووجه الكناية أن مدلول الجملة حصر الاسلام فيمن لا يؤذى ولا ينحصر فيه الا باتفاقه عن المؤذى وسياق وجه تسمية هذه عرضية والعرض بضم

وقد يكون غير مذكور كما تقول في عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن كون المؤذى ليس مسلما وليس المراد اثبات وصف للموصوف المذكور وهو المؤمن بل المراد نفي وصف عن مقابله وهو المؤذى وقد يقال هذا ذكر المازوم لأفادة اللازم لا ذكر اللازم لأفادة المازوم وقد قدمن أن الكناية تنقسم الى النوعين فان قيل بل هو ذكر اللازم لانه يلزم من المقصود وهو

كقولك كثر الرماد في هذه الساحة فان كثرة الرماد كناية عن صفة المضايقة وإيقاع الكثرة في الساحة كناية عن ثبوت المضايقة لصاحب الساحة وهو لم يذكر (قوله كما يقال) الاولى كقولك عليه الصلاة والسلام لانه حديث كما في البحارى وقوله في عرض من يؤذى العرض بالضم الماحية والجانب والمراد به هنا التعريض أى في التعريض بمن يؤذى المسلمين (قوله كما يقال) مثال للقسم الثالث وهو الكناية عن النسبة والنسبة المعنى عنها هنا نفي الصفة لاثبوتها لان نسبة الصفة يتبنى عنها مطلقا سواء كانت ثبوتية أو سلبية وهي هنا سلبية اذ هي سلب الاسلام عن المؤذى (قوله عن نفي صفة الاسلام) الاضافة للبيان وقوله وهو أى المؤذى غير مذكور في الكلام ووجه الكناية

وتكون

هنا أن مدلول الجملة حصر الاسلام فيمن لا يؤذى ولا ينحصر فيه الا باتفاقه

عن المؤذى فاطلق المازوم وأرى باللازم (قوله وأما القسم الاول) أى من هذين القسمين الآخرين وهو الثاني في المتن وليس المراد القسم الاول من الأقسام الثلاثة المذكورة في المتن كأنهم وهذا قال الخدوف أى أما كون القسم الثاني من هذين القسمين نارة يكون الموصوف فيه مذكورا أو نارة يكون غير مذكور فظاهر في جميع أنواعه وأما القسم الاول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه نارة يكون مذكورا ونارة غير مذكور في جميع أنواعه والقصد بذلك أى بقوله وأما القسم الاول الخ تقييد بكلام المصنف فان ظاهره أنه

وقال السكاكي الكناية تنفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة (٢٦٥) فان كانت عرضية فالمناسب أن تسمى

تعريضاً والافان كان بينها وبين السكاكي عنه مسافة متباعدة لكثرة الوسائط كافي كثير الرماد وأشباهه

إذا كان المطلوب بها صفة تارة يكون الموصوف مذكورا وتارة يكون غير مذكور سواء صرح بالنسبة أم لا مع أنه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف فيقيد كلام المصنف بالنسبة للقسم

الاول بالاذم بصريح بالنسبة (قوله وتكون النسبة مصرحاً بها) أي والحال أن النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها وهذا إشارة الى قسم لقسم الثاني لا الى جملة القسم الثاني (قوله أي من جانب وناحية) أي ولما كان المعنى المعرض به منظورا له من ناحية

للمعنى المستعمل فيه اللفظ قيل للفظ المستعمل في ذلك المعنى تعريض (قوله تنفاوت) أي تنوع (قوله وإشارة) عطف مرادف لان الرمز والإشارة شيء واحد وجبئذ فالأنواع أربعة لاختص (قوله وأمثاله) أي من التلويح والرمز والإيماء (قوله بل هو) أي ما ذكر من التعريض وأمثاله أعم من الكناية لان هذه الامور لا تختص بالكناية لان التعريض

وتكون النسبة مصرحاً بها فلا يخفى أن الموصوف بها يكون مذكورا لا عمالة لفظاً أو تقدير أو قوله في عرض من يؤذي معناه في التعريض به يقال نظرت اليه من عرض بالضم أي من جانب وناحية قال (السكاكي الكناية تنفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة) وإنما قل تنفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وأمثاله ما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا في شرح المفتاح

العين وسكون الرأ ور بما ضمت الرأ أيضا هو الجانب يقال نظرت اليه من عرض أي من جانب وناحية ومنه الحديث الشريف مثلت لي الجنة في عرض هذا الحائط أي في جانبه وناحيته والمراد به هنا التعريض أي الإشارة الى جانبه والمعرض به هنا سياتي أنه هو، ومذموم لا مطلق المؤذي بل نفي الاسلام عن مطلق المؤذي مكفى عنه وأما المعرض به فهو شخص معين ويأتي الآن تحقيق ذلك فقد تبين بهذا التحرير أن القسم الاول من هذين القسمين اللذين أشار إليهما المصنف وهو الثاني من الاقسام الثلاثة أعني المطلوب بها صفة لا يتصور فيه حذف الموصوف مع التصريح بالنسبة الى الحكم وإنما يتصور فيه ذلك مطلقا ولذلك كان حذفه مع طلب الصفة مستلزما لحذفه مع طلب النسبة لعدم امكان التصريح بالنسبة مع حذف المنسوب اليه أي المحكوم عليه ولا يلزم من حذفه مع طلب النسبة حذفه مع طلب الصفة لصحة وجود الصفة المعنوية مع حذف الموصوف بالنسبة فلا تذكر فتطلب بالكناية كما في النشال المقول في عرض من يؤذي المسلمين فليفهم ثم أشار الى تنويع السكاكي للكناية بقوله (قال السكاكي الكناية تنفاوت) أي تنوع (الى تعريض و) الى (تلويح و) الى (إشارة وإيماء) أي تنفاوت الى ما يسمى بهذه التسمي واختلف في وجه عدوله عن أن يقال تنقسم الى قوله تنفاوت فقليل إنما عبر بالتنفاوت دون الانقسام لان هذه الامور لا تختص بالكناية لان التعريض مثلا يكون كناية ومجازا كما يأتي والتلويح والرمز والإشارة يطلق كل منها على معنى غير الكناية اصطلاحاً و لغة فالو عبر بالانقسام أفاد أن هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية اذ أقسام الشيء أخص منه ونظر في هذا بوجهين أحدهما أن أقسام الشيء لا يجب أن تكون أخص منه لصحة أن يكون بعض الاقسام أو كلها بينها وبين المتقسم عموم من وجه كما تقدم في تقسيم

أن المؤذي ليس مسلماً أن يكون المسلم من سلم الناس منه قلنا إنما يلزم من كون المؤذي ليس مسلماً أن من سلم الناس منه مسلم و فرق بين قولنا من سلم الناس منه مسلم وقولنا كل المسلم من سلم الناس منه وأعلم أن المصنف لم يصرح بأن هذه الكناية من القسم الثاني أو من الثالث لكن ظاهر كلام السكاكي أنها من الثالث والمطلوب بها نسمة سلبية كما ذكرناه ص (السكاكي الكناية تنفاوت الخ) ش قسم السكاكي الكناية الى خمسة أقسام تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة قال الشيرازي إنما قل تنفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وأمثاله ما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم وفيه نظر لان أقسام الشيء الى أقسام بعضها أعم من القسم لا يتمتع بتقدير أن يكون المراد تقسيم ذلك الشيء بقيد كونه أخص من حقيقته الى أخص من تلك الاقسام كما تقسم الحيوان الى أبيض وأسود أي أبيض وأسود بقيد الحيوانية ولعله إنما عدل عن تنقسم الى تنفاوت إشارة الى أن رتب هذه الاقسام في الكناية متفاوتة في القوة والضعف وقد أشار الزمخشري في قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطيئة النساء الى الفرق بين الكناية والتعريض بأن الكناية أن يذكّر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض بأن يذكّر شيئاً يدل على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للحجاج اليه حينئذ لانسلم عليك ولذلك قالوا * وحسبك بالتسليم معنى نقاضيا *

(٣٤ - شروح التأخر - رابع) مثلاً يكون كناية ومجازاً والتلويح والرمز والإشارة يطلق كل منها على معنى غير الكناية اصطلاحاً ولغة فالو عبر بالانقسام أفاد أن هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية اذ أقسام الشيء أخص منه (قوله كذا في شرح المفتاح) أي للرازي

فالناسب أن يسمى ثلوي بالان التلويج هو أن تشير الى غيرك عن بعد والا فان كان فيها نوع خفاء فالناسب أن تسمى رهزا لان الرهز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الحفية قال :

ورمزت الى تخافة من بعلمها * من غير أن تبدى هناك كلامها

(قوله وفيه نظر) أي من وجهين أحدهما أن تعدية التفاوت بالي انما تصح بتضمنه معنى الانقسام فقد عاد الامر الى الانقسام ثانيهما أن اقسام الشيء لا يجب أن تكون أخص منه لصحة أن يكون بعض الاقسام أو كلها بينها وبين القسم عموم من وجه كما صرح في تقسيم الابيض الى حيوان وغيره والحال أن بين الحيوان والابيض عموما من وجه لصدقهما في الحيوان الابيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الادم (٢٣٦) واختصاص الابيض بنحو العالج وكذا غيره واذا صح أن يكون قسم الشيء

وفيه نظر والا قرب أنه قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها

الابيض الى الحيوان وغيره وقد علم أن الحيوان بينه وبين الابيض عموم من وجه لصدقهما في الحيوان الابيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الادم واختصاص الابيض بنحو العالج وكذلك غيره وهذا الرد لا يخلو عن ضعف فان القسم من حيث هو قسم لا يكون الأخص وهذا هو الاصل وعمومه انما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم مع أن وجود العموم من وجه في الاقسام المعتبر مطلق مصادوقها قليل والآخر أن تعدية التفاوت بالي انما يصح بتضمنه معنى الانقسام فقد عاد الامر الى الانقسام فان كان ذلك يقتضي خصوص الانقسام فلم ينض عنه التفاوت لتضمنه معناه وقيل انما عبر بالتفاوت لان الاقسام تتباير وذلك أصلها وهذه الاشياء يجوز أن تتداخل فصدق في صورة واحدة أو اثنين منها باعتبار مختلف لجواز أن يعبر عن اللازم بالمراد فيكون كناية ومع ذلك تكون بالنسبة الى سامع يفهم بالسباق تعريضا بالنسبة الى آخر رهزا لخفاء اللازم ولم يفهم المعرض به السياق والنسبة الى آخر تلويجا لمهمه كثرة الوسائط كما تقدم في عرض القفا بالنسبة للطباء و آخر ايماء و إشارة لعدم توسط اللوازم مع ظهور الزوم فعبير بالتفاوت فرارا أن يفهم بالاقسام هذه الاقسام بحيث لا يصدق بعضها على بعض في صورة واحدة ويكون اختلافه بالاعتبار كما ذكرنا لأن ذلك هو أصل الاقسام فلما كان ما يتداخل بالصدق في صورة واحدة ويكون اختلافه بالاعتبار كما ذكرنا لأن ذلك هو أصل الاقسام اقسام لان الاقسام لتبايرها لا تتداخل أي أن لا تصادق في صورة واحدة عبر بالتفاوت وهذا التوجيه والاول على تقدير تمامهما انما يفيدان وجه المدلول عن التعبير بالانقسام وأما وجه التعبير بخصوص التفاوت الشعر بالاختلاف في الرتبة مع التساوي في شيء يفهم فلم يظهر بعد على أن هذا التوجيه الثاني يقال فيه ان الوجه بالاعتبارية التي وقع بها الاختلاف يكفي اعتبارها في كونها أقساما متباينة لان صدق كل منهما في تلك الصورة انما هو باعتبار يخالف به الآخر فهي أقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخل بذلك الاعتبار وان اعتبر مجرد المصادوق من غير رعاية أوجه الاختلاف لم يصدق قال الوالد التعريض قد بان قسم يراد به معناه الحقيقي ويشار به الى المعنى الآخر المقصود وقسم لا يراد به معناه الحقيقي بل ضرب مثلا للمعنى الذي هو مقصود التعريض فيكون من مجاز التمثيل ومنه قول

أعم منه فلا ضرر حينئذ في التعبير بتقسيم ولا نسلم أنه يقتضي أن هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية لما علمت أنه يصح أن يكون قسم الشيء أعم منه هذا محصل كلام الشارح وهو مبني على ما اختاره من جواز كون القسم أعم من القسم والمحققون على خلافه لان القسم من حيث هو قسم لا يكون الا أخص وعمومه انما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله قد تتداخل) أي يدخل بعضها في بعض فيمكن اجتماع الجميع في صورة واحدة باعتبارات مختلفة لجواز أن يعبر عن اللازم باسم الملزوم فيكون كناية ومع ذلك قد يكون تعريضا بالنظر لسامع يفهم أن اطلاقه على ذلك الغير بالسباق وقد يكون تلويجا

(والناسب)

بالنظر لسامع آخر لفهمه كثرة الوسائط ولم يفهم المعرض به وقد يكون رهزا بالنسبة لسامع آخر يخفى عليه

اللازم والحاصل أنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن اجتماعها لأنها أقسام حقيقية مختلفة بالفصول لا يمكن اجتماعها فعدل السكاكي عن التعبير بتقسيم لثلايته وهم أنها أقسام حقيقية متباينة كما هو الاصل فيها (قوله وتختلف الخ) عطف على تتداخل من عطف السبب على السبب لان دخول بعضها في بعض واجتماعها بسبب اختلاف الاعتبارات أي العتبارات وبين الاعتبارات بقوله من الوضوح والخفاء الخ وبعد هذا كله فيقال للملامه الشارح ان هذا الوجه الذي استقر به انما أفاد وجه المدلول عن التعبير بالانقسام وأما وجه التعبير بخصوص التفاوت الشعر بالاختلاف في الرتبة مع التساوي في شيء يعبر فلم يظهر على أن هذا الوجه الذي استقر به قد يقال عليه ان الامور الاعتبارية التي وقع بها الاختلاف بين هذه الاشياء يكفي اعتبارها في كونها أقساما

متباعدة لان صدق كل منها في صورة الاجتماع المذكورة انما هو باعتبار يخالف به الآخر فهي اقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخله بذلك الاعتبار وان اعتبر مجرد الصدق من غير رعاية (٢٦٧) أوجه الاختلاف لم يصدق

التفاوت أيضا فلعل الأولى أن يقال انما عبر السكاكي بالتفاوت للاشارة الى أن هذه الاقسام وان استوت في كونها كناية يقع في كونها كناية يقع التفاوت فيها في الجملة أي أنه يفوق بعضها بعضا في رتبة دقة الفهم وظهوره وفي رتبة قلة الوسائط وكثرتها في رتبة قلة الوسائط وكثرتها وذلك مما يؤدي الى التفاوت في الألفية لان الخطاب بها يختلف اذ يناسب بعضها الذكي وبعضها البليغ ما بعد فليفهم ثم لاذ كرهه التسامى وقد تقدم في أنواع الكناية ما يقتضي مناسبة كل من التسامى لمخصوص من تلك الأنواع أشار الى تلك المناسبة فقال (والمناسب لل) كناية (العرضية) بضم العين وسكون الراء وهي التي تساق لموصوف غير مذكور و يشار بها لنسبة لذلك الموصوف تفهم تلك النسبة بالسياق (التعريض) أي المناسب للعرضية تسميتها بالتعريض وانما ناسب لوجود معنى التعريض فيها وهو أن بال الكلام الى عرض أي جانب وناحية يدل على المقصود وذلك الجانب الذي يفهم منه المقصود لا يخفى أنه هو محل استعمال الكلام من القرائن والسياق ويحتمل أن يقال التعريض هو أن بال الكلام الى جانب يفهم بالسياق والقرائن وهو المقصود فاستعمال الكلام فيما يفهم المقصود من غير أن اللفظ مستعمل في ذلك المقصود هو التعريض يقال عرضت لفلان أو بفلان اذا قلت قولاً وأنت تعنيه ومعنى عرضت لفلان باللام أنك توصلت الى نسبة شيء له بالتعريض الذي هو افهام المقصود ومعنى عرضت به أنه التمس تعريضاً به ويحتمل أن تكون اللام والياء للتعليل أي أوقعت التعريض لأجل فلان أو بسبب فلان أي أفهمت المقصود بلا استعمال اللفظ فيه والسبب في ذلك هو اظهار حال فلان فالتعريض مأخوذ من العرض الذي هو الجانب فاذا قلت قولاً له معنى وأنت تريد معنى آخر فكأنك أشرت بالكلام الى جانب هو معناه الأصلي وأنت تريد جانباً آخر هو المقصود الذي أفهمه بالقرائن والسياق وذلك كما تقدم في قولنا المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه تعريض بأن هذا المؤذى الخصوص ليس بمذموم وهو لم يذكر في التركيب وانما خص اسم التعريض بما لم يذكر فيه الموصوف وان كان يصدق على الكناية مطلقاً أنه أطلق اللفظ الذي له جانب هو أصله وأريد به جانب آخر خلاف أصله لان اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف أظهر فخص باسم التعريض الذي هو اعادة جانب آخر وقولنا فكأنك أشرت باداة التشبيه ولم نقل أنك أشرت بلا تشبيه للايماء الى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذي هو الحسى وانما يراد به ما شبه به وهو المعنى وليس مرادنا أنه متى لم يذكر الموصوف كان تعريضاً لصحة أن لا يذكر ويكون الكلام كناية كما في قولك المسلم من لا يؤذى كناية عن كون المؤذى في الجملة ليس بمسلم ولم يقصد تعريضاً بعين ولكن المراد التفريق بينه وبين الكناية مع عموم العلة أي علة التسمية لها وأن هذا هو الذي يحمل عليه الكلام وأنه هو المعتبر حتى سمي ثم المتبادر من ظاهر العبارة أن المعنى المعرض به وهو المدعى في تسمية الكناية تعريضاً هو المسكن فعلى هذا يكون التعريض في باب الكناية هو أن يكنى عن معنى غير مذموم موصوفه ويظهر مما يأتي في قوله والتعريض قد يكون مجازاً أن التعريض في باب المجاز هو أن يعبر عن اللازم بالمعزوم فعلى هذا يكون تفصيل التعريض الى المجاز والكناية أن المدعى المعرض به انصح أن يراد مع الأصل كان ابراهيم صلى الله عليه وسلم بل فعله كبيرهم هذا ولا يحتاج مع هذا الى تكلف جواب ثم قال (والمناسب

(والمناسب للعرضية التعريض) أي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض لانه

التفاوت أيضاً فلو قيل انما عبر بالتفاوت للاشارة الى أن هذه الاقسام وان استوت في كونها كناية يقع التفاوت فيها في الجملة أي يفوق بعضها بعضا في رتبة دقة الفهم وظهوره وفي رتبة قلة الوسائط وكثرتها وذلك مما يؤدي الى التفاوت في الألفية لان الخطاب بها يختلف اذ يناسب بعضها الذكي وبعضها البليغ ما بعد فليفهم ثم لاذ كرهه التسامى وقد تقدم في أنواع الكناية ما يقتضي مناسبة كل من التسامى لمخصوص من تلك الأنواع أشار الى تلك المناسبة فقال (والمناسب لل) كناية (العرضية) بضم العين وسكون الراء وهي التي تساق لموصوف غير مذكور و يشار بها لنسبة لذلك الموصوف تفهم تلك النسبة بالسياق (التعريض) أي المناسب للعرضية تسميتها بالتعريض وانما ناسب لوجود معنى التعريض فيها وهو أن بال الكلام الى عرض أي جانب وناحية يدل على المقصود وذلك الجانب الذي يفهم منه المقصود لا يخفى أنه هو محل استعمال الكلام من القرائن والسياق ويحتمل أن يقال التعريض هو أن بال الكلام الى جانب يفهم بالسياق والقرائن وهو المقصود فاستعمال الكلام فيما يفهم المقصود من غير أن اللفظ مستعمل في ذلك المقصود هو التعريض يقال عرضت لفلان أو بفلان اذا قلت قولاً وأنت تعنيه ومعنى عرضت لفلان باللام أنك توصلت الى نسبة شيء له بالتعريض الذي هو افهام المقصود ومعنى عرضت به أنه التمس تعريضاً به ويحتمل أن تكون اللام والياء للتعليل أي أوقعت التعريض لأجل فلان أو بسبب فلان أي أفهمت المقصود بلا استعمال اللفظ فيه والسبب في ذلك هو اظهار حال فلان فالتعريض مأخوذ من العرض الذي هو الجانب فاذا قلت قولاً له معنى وأنت تريد معنى آخر فكأنك أشرت بالكلام الى جانب هو معناه الأصلي وأنت تريد جانباً آخر هو المقصود الذي أفهمه بالقرائن والسياق وذلك كما تقدم في قولنا المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه تعريض بأن هذا المؤذى الخصوص ليس بمذموم وهو لم يذكر في التركيب وانما خص اسم التعريض بما لم يذكر فيه الموصوف وان كان يصدق على الكناية مطلقاً أنه أطلق اللفظ الذي له جانب هو أصله وأريد به جانب آخر خلاف أصله لان اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف أظهر فخص باسم التعريض الذي هو اعادة جانب آخر وقولنا فكأنك أشرت باداة التشبيه ولم نقل أنك أشرت بلا تشبيه للايماء الى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذي هو الحسى وانما يراد به ما شبه به وهو المعنى وليس مرادنا أنه متى لم يذكر الموصوف كان تعريضاً لصحة أن لا يذكر ويكون الكلام كناية كما في قولك المسلم من لا يؤذى كناية عن كون المؤذى في الجملة ليس بمسلم ولم يقصد تعريضاً بعين ولكن المراد التفريق بينه وبين الكناية مع عموم العلة أي علة التسمية لها وأن هذا هو الذي يحمل عليه الكلام وأنه هو المعتبر حتى سمي ثم المتبادر من ظاهر العبارة أن المعنى المعرض به وهو المدعى في تسمية الكناية تعريضاً هو المسكن فعلى هذا يكون التعريض في باب الكناية هو أن يكنى عن معنى غير مذموم موصوفه ويظهر مما يأتي في قوله والتعريض قد يكون مجازاً أن التعريض في باب المجاز هو أن يعبر عن اللازم بالمعزوم فعلى هذا يكون تفصيل التعريض الى المجاز والكناية أن المدعى المعرض به انصح أن يراد مع الأصل كان ابراهيم صلى الله عليه وسلم بل فعله كبيرهم هذا ولا يحتاج مع هذا الى تكلف جواب ثم قال (والمناسب

المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفي الايمان عن المؤذى مطلقاً من غير فصل فدرده معين (قوله لانه) أي التعريض وهذا لتعليل لكون تسمية الكناية العرضية بالتعريض مناسبة واحاصله أنه انما ناسب لوجود معنى التعريض فيها

(قوله امالة الكلام) أن توجيهه وقوله الى عرض بالغم أى جانب وناحية وقوله يدل أى ذلك العرض بمعنى الجانب على المقصود ويفهم منه وذلك الجانب هو محل استعمال الكلام وسياقه والقارئ كذا تكتب بعضهم وقرر شيخنا العدوى أن قوله امالة الكلام الى عرض أى جانب وهو المعنى الكنائى وقوله يدل أى ذلك العرض على المقصود وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام مثلا قولك المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده معناه الصريح حصر الاسلام في غير المؤذى ويلزم منه نفي الاسلام عن كل مؤذ وهذا هو المعنى الكنائى والمقصود من السياق نفي الاسلام عن المؤذى المعين كزيد وهذا هو المعرض به وليس اللفظ مستعملا فيه بل مستعمل في المعنى الكنائى فالمعنى المعرض به ليس حقيقيا للفظ ولا مجازيا ولا كئنائيا واذا علمت ما ذكر ظهر لك أن الكناية العرضية غير التعريض الا أن المناسب كما قال السكاكي تسميته به لوجود معناه فيها (قوله عرضت لفلان) أى ارتسكت التعريض لأجل اظهار حال فلان فالام للتمثيل (قوله وبفلان) الباء للسببية أى عرضت بسبب اظهار حال فلان (قوله وأنت تعنيه) أى تعنى فلانا وتقصده فالقول ليس مستعملا فيه وإنما تعنيه من عرض ولهذا لم يقل وأنت تعنيه منه (قوله فكأنك أشرت الخ) أى فكأنك لما قلت قولاه معنى أصلى وأردت معنى آخر وهو (٢٦٨) المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام الذى هو حال فلان أشرت بالكلام

امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولاه لغيره وأنت تعنيه فكأنك أشرت به الى جانب وتر يد جانباً آخر

كناية وان لم يصبح الارادته كان مجازا فيكون مفهوم التعريض أخص من مفهوم الكناية والمجاز والتحقيق أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من المجاز ولا من الكناية لان الحقيقة هى اللفظ المستعمل في معناه الأصلي والمجاز هو المستعمل في لازم معناه فقط والكناية هو المستعمل في اللازم مع جواز ارادة الأصل والتعريض أن يفهم من اللفظ معنى السياق والقارئ من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلا ولذلك يكون لفظ التعريض حقيقة تارة كما اذا قيل استأنكلم أنا بسوء فيمقتنى الناس وأريد افهام أن فلانا ممقوت لانه كان تكلم بسوء فالكلام حقيقة وبالمسابق عند وجود فلان متكلماً بسوء كان فيه تعريض بمقتنه ولكن فهم هذا المعنى بالسياق لا بالوضع ويكون مجازا تارة كما اذا قيل رأيت أسودا في الحمام غير كاشف العورة فما مقتوا ولا عيب عليهم تعريضا بمن حضر منهم أنه كشف العورة في الحمام فمقت وعيب عليه فقد فهم المقصود ولكن بالسياق من المعنى المجازى ويكون كناية تارة كما اذا قلت للمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم ويفهم منه بطريق التعريض الذى هو الافهام بالسياق أن فلانا المعين ليس بمسلم فماد كره على هذا من أن الكناية تكون تعريضا معناه أن اللفظ قد يستعمل في معنى مكنى عنه ليلوح بمعنى آخر بالقارئ والسياق كما في هذا فان حصر الاسلام فيمن لا يؤذى من لازمه انقفاؤه عن مطلق المؤذى فاذا استعمل هذا اللفظ في هذا اللازم كناية فان لم يكن ثم شخص معين أذى كان اللفظ

للعرضية أى الكناية المسوقة لموصوف غير مذكور (التعريض والغبرها) أى والمناسب للكناية غير

الى جانب حسى وأردت به جانبا آخر وإنما عبر بقوله فكأنك ولم يقل فقد أشرت الخ بلاثنية للإشارة الى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذى هو الحسى وإنما يراد به ما شبه به وهو المعنى أو أن الكناية للتحقيق أى اذا قلت قولاه وعنت به فلانا فقد أشرت تحقيفا الى جانب وهو المعنى الاصلى الموضوع له اللفظ وأردت به جانبا آخر وهو المعنى المعرض به الذى قصد من سياق الكلام وقد يقال قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضية أى مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لوجود هذا المعنى

في الجميع اذ كل كناية أطلق فيها اللفظ الذى له جانب هو معناه الأصلي وأريد به جانب آخر خلاف أصله ويمكن الجواب (و) بأن اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف أظهر لانه أشير بالكلام لغير مذكور ولا مقدر فكان إطلاق اسم التعريض الذى هو ارادة جازا آخر عليه أنسب وأعلم أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من المجاز ولا من الكناية لان الحقيقة هو اللفظ المستعمل في معناه الأصلي والمجاز هو المستعمل في لازم معناه فقط والكناية هو المستعمل في اللازم مع جواز ارادة الأصل والتعريض أن يفهم من اللفظ معنى السياق والقارئ من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلا ولذلك يكون لفظ التعريض تارة حقيقة وتارة يكون مجازا وتارة يكون كناية فالأول كما اذا قيل استأنكلم أنا بسوء فيمقتنى الناس ويريد افهام أن فلانا ممقوت لانه كان تكلم بسوء فالكلام حقيقة وبالمسابق عند تكلم فلان بالسوء كان فيه تعريض بمقتنه ولكن فهم هذا المعنى من السياق لا من الوضع والثاني كما اذا قيل لك رأيت أسودا في الحمام غير كاشف العورة فما مقتوا ولا عيب عليهم تعريضا بمن كان حاضرا أنه كشف عورته في الحمام فمقت وعيب عليه فالكلام مجازا ولكن قد فهم هذا المقصود من السياق لا من المعنى المجازى والثالث كما اذا قلت للمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم ويفهم منه بطريق التعريض الذى هو الافهام بالسياق أن فلانا

المعين ليس بمسلم فقولهم ان الكناية تكون تعريضا معناه أن اللفظ قد يستعمل في معنى مكنى عنه ايولوج بمعنى آخر بالقرائن والسباق كما في هذا المثال فان حصر الاسلام فيمن لا يؤدى من لازمه انتفاؤه عن مطلق المؤدى فاذا استعمال هذا اللفظ في هذا اللازم كناية فان لم يكن ثم شخص معين أدى كان اللفظ كناية والاجاز أن يعرض بهذا الشخص المعين أنه غير مسلم سبب المعنى اللازم الذي استعمال فيه اللفظ وهو أن مطلق المؤدى غير مسلم (قوله بين اللازم) أى الذى استعمال لفظه وبين الملتزم أى الذى أطلق اللفظ عليه كناية وإنما فسرنا اللازم والمزوم بما ذكر على اصطلاح السكاكى لان أصل السلام له (قوله كما في كثير الرماد) أى فان بين كثرة الرماد والمضيافية المستعملة هي فيها وسائط وهي كثرة الاحراق وكثرة الطبايع وكثرة الاكلة (٢٦٩) وكثرة الاضياف (قوله وجبان

السكب) أى فان بين جبن السكب والمضيافية المستعمل

هو فيها وسائط وهي عدم

جراءة السكب وأنس السكب

بالناس وكثرة مخالطة

الواردين وكثرة الاضياف

(قوله ومزول الفصيل)

أى فان بين مزول الفصيل

والمضيافية تستعمل هو

فيها وسائط وهي عدم الابن

وكثرة شاربيه وكثرة

الاضيايف (قوله التلويع)

أى اطلاق اسم التلويع

عليها وتسميتها به (قوله لان

التلويع الخ) علة لحذف

أى وانما سميت الكناية

الكثيرة الوسايط كما ذكر

تلويحا لان التلويع في

الاصل أن تشير الى غيرك

من بعداى وكثرة الوسايط

بعيدة الادراك غالبا (قوله

والناسب لغيرها) أى لغير

العرضية (قوله ان قلت

الوسائط) المراد بقلتها أن

لا تكون كثيرة وهذا

صادق بانعدامها رأسا

وبوجودها مع القلة (قوله

(و) المناسب (لغيرها) أى لغير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والمزوم كما في كثير الرماد وجبان السكب ومزول الفصيل (التلويع) لان التلويع هو أن تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب (لغيرها) (ان قلت) الوسائط (مع خفاء) في اللازم كعرض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الحفية لان حقيقة الاشارة بالشفة أو الحاجب

كناية والاجاز أن يعرض بهذا الشخص المعين انه غير مسلم بالمعنى اللازم الذى استعمال فيه اللفظ وهو أن مطلق المؤدى غير مسلم واذا فهمت ما ذكر ظهر وجه قوله والمناسب للعرضية التعريض لان العرضية خلاف التعريض لكن المناسب أن تسمى به والا كان ذكر المناسبة ضائعا فافهم (و) المناسب (لغيرها) أى لغير العرضية أن تسمى بتسمية أخرى غير التعريض من التسمية السابقة (فان كثرت الوسائط) بين اللازم الذى استعمال لفظه وبين المزوم الذى أطلق اللفظ عليه كناية فالمناسب أن تسمى به تلك الكناية (التلويع) وذلك كما في كثرة الرماد المستعملة في المضيافية فان بينهما وسائط وهي كثرة الاحراق وكثرة الطبايع وكثرة الاكلة وكثرة الاضياف وكما في مزول الفصيل المستعملة في المضيافية أيضا فان بينهما عدم الابن وموت الأم واطعامها لغيرها وكثرة طاعميه وكثرة الاضياف وكما في جبن السكب المستعمل في المضيافية أيضا فان بينهما عدم جراءة السكب وأنس السكب بالناس وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الاضياف وانما سميت الكناية الكثيرة الوسايط كما ذكر تلويحا لان التلويع في الاصل هو أن يشار الى الشيء من بعد وكثرة الوسايط بعيدة الادراك غالبا (وان قلت الوسائط) أى اخرى اذا انعدمت (مع خفاء) في اللازم بين المستعمل فيه والاصل فالمناسب أن تسمى به تلك الكناية (الرمز) فاما الاول وهو ما قلت فيه الوسايط فيعرض الوسايط كناية عن البله اذ ليس بينه وبين البله الا عرض القفا وأما الثانى وهو ما انعدمت فيه أصلا فيعرض القفا في البله اذ ليس بينهما واسطة عرفا وإنما سميت هذه رمزا لان الرمز أن تشير الى قريب منك مع خفاء الاشارة كاللاشارة بالشفة أو الحاجب فانه إنما يشار بهما غالبا عند قصد الاخفاء كما قال

رمزت الى مخافة من بعلمها من غير أن تبدى هناك كلامها

العرضية (ان كثرت الوسائط) بينها وبين المكنى عنه اطلاق اسم (التلويع) لان التلويع الاشارة للشيء عن بعد (وان قلت) أن الوسائط بين الكناية والمكنى عنه (مع خفاء) أى نوع من الخفاء فالمناسب لهذا (الرمز) وذلك نحو عرض القفا كناية عن الابله ووجه مناسبة أن الرمز الاشارة الى قريب منك خفية بالشفة

مع خفاء في اللازم) أى بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الاصل لللفظ (قوله كعرض القفا وعريض الوسادة) الاول مثال لما انعدمت فيه الوسايط وذلك لانه يمكن عن البله بعرض القفا فيقال فلان عريض القفا أى أنه بله وليس بينهما واسطة عرفا وذلك لانه يمكن بعرض الوسادة عن البله وليس بينهما الا واسطة واحدة لان عرض الوسادة يستلزم عرض القفا وعرض القفا يستلزم البله (قوله الرمز) أى اطلاق الرمز عليها وتسميتها به (قوله لان الرمز الخ) علة لحذف أى وانما سميت هذه رمزا لان الرمز في الاصل الخ (قوله لان حقيقة الخ) أى وانما قيدنا بقولنا على سبيل الحفية لان حقيقة الاشارة بالشفة والحاجب أى والغالب أن للاشارة بهما انما تكون عند قصد الاخفاء

والا فللمناسب أن تسمى ايماء وإشارة كقول أبي تمام بصف ابلا :

أبين فما يزرن سوى كريم * وحسبك أن يزرن أباسعيد

فانه في افادة ان أباسعيد كريم غير خاف وكقول البحتري :

أو ما رأيت المجد ألقى رحله * في آل طلحة ثم لم يتحول

فانه في افادة أن آل طلحة أجاد ظاهر وكقول الآخر :

إذا الله لم يسق الا السكرام * فسقى وجوه بني حنبل وسقى ديارهم باكرا * من الغيث في الزمن الممحل

وكقول الآخر : متى تخلو تميم من كريم * ومسلمة بن عمرو من تميم

ثم قال والتعريض كما يكون كناية قد يكون مجازا

(قوله والمناسب لغيرها) أي (٣٧٠) لغير العرضية ان قلت الوسائط بلا خفاء الایماء والاشارة أى اطلاق

(و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء) كافي قوله :

أو ما رأيت المجد ألقى رحله * في آل طلحة ثم لم يتحول

(الایماء والاشارة ثم قال) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازا

(و) ان قلت الوسائط أو انعدمت (بلا خفاء) فالمناسب أن تسجي به تلك الكناية (الایماء والاشارة) فالتسمية بهما لمعنى واحد فالاول وهو ما قلت فيه الوسائط مع وجود التوسط في الجملة بلا خفاء كقوله :

أو ما رأيت المجد ألقى رحله * في آل طلحة ثم لم يتحول

فان لقاء المجد رحله في آل طلحة مع عدم التحول معنى مجازى اذ لرحل للمجد ولكن شبهه رجل شريف له رحل يخص بنزوله من شاء وجه الشبه الرغبة في الاتصال به فأضمر التشبيه في النفس كناية واستعمل معه ما هو من لوازم التشبه به وهو لقاء الرجل أى الخيمة والنزل ولما جعل المجد ملقيا رحله في آل طلحة بلا تحول لزم من ذلك كون محله وموصوفه آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم وذلك بواسطة أن المجد ولو شبه بذى الرحل هو صفة لا بد له من محل وموصوف وهذا الوسط بين بنفسه فكانت هذه الكناية طاهرة والواسطة واحدة فقد قلت الوسائط مع الظهور وإنما قلنا قلت لان المراد بالقلة هنا ما يصاد الكثرة فصدق ذلك بالواحدة ومن أمثلته عرض الوساد بناء على أنه عرفا ظاهري البله وليس بينهما الا واسطة واحدة هي عرض الفقا وأما الظهور بلا واسطة أصلا فكعرض القفا في البله بناء على ظهوره عرفا كما قيل وإنما سميت هذه اشارة لان أصل الاشارة أن تكون حسيته وهى ظاهرة ومثلها الایماء (ثم قال) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينة على عدم صحة ارادة المعنى

أو الحاجب أو العين (قوله والا) أى وان قلت الوسائط ولم يكن نوع من الخفاء فالمناسب أن يسمى بالایماء أو الاشارة ثم قال) أى السكاكى (والتعريض) كما يكون كناية (قد يكون مجازا) كقولك أذيقني فستعرف

الایماء والاشارة عليها وتسميتها بهما وذلك لأن أصل الاشارة أن تكون حسية وهى ظاهرة ومثلها الایماء (قوله) كافي قوله أو ما رأيت المجد (الح) وجه كون الوسائط فيه قليلة من غير خفاء أن تقول ان لقاء المجد رحله في آل طلحة مع عدم التحول هذا معنى مجازى اذ لا رحل للمجد ولكن شبهه رجل شريف له رحل يخص بنزوله من شاء وجه الشبه الرغبة في الاتصال بكل وأضمر التشبيه في النفس على طريق الكناية واستعمل معه ما هو من لوازم التشبه به وهو لقاء

كقوله

الرجل أى الخيمة والنزل تحميلا ولما جعل المجد ملقيا رحله في آل طلحة

بلا تحول لزم من ذلك كون محله وموصوفه آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم وذلك بواسطة أن المجد ولو شبه بذى الرحل هو صفة لا بد له من موصوف ومحل وهذه الواسطة بينة بنفسها فكانت الكناية ظاهرة والواسطة واحدة فقد قلت الوسائط مع الظهور ثم ان مراده بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواسطة الواحدة مع الظهور كما مر في البيت وكفى عرض الوساد بناء على أنه ظاهر عرفا في البله وليس بينهما الا واسطة واحدة ويصدق بعدم الواسطة أصلا مع الظهور كعرض الفقا في البله بناء على ظهوره عرفا فيه كما قيل (قوله ثم قال الح) أى انتقل السكاكى من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكامة ثم للتباعد بين المبحثين والافلاتاخي بين كلامي السكاكى والحاصل أن السكاكى بعدم مسمى أحد أقسام الكناية تعريضا انتقل بعد ذلك لتحقيق الكلام التعريضي فذكر أنه تارة يكون مجازا وتارة يكون كناية فقوله والتعريض أى الكلام التعريضي أى المعرض به (قوله قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينة على عدم صحة ارادة المعنى الحقيقي

كقولك أذيتني فستعرف وأنت لا تريد المخاطب بل تريد أناسا معه وإن أردتهما جميعا كان كناية

(قوله وأنت تريد أناسا مع المخاطب) جملة حالية أى وأما يكون هذا الكلام التعريض مجازا فى حال كونه كقولك تريد بناء الخطاب أناسا مع المخاطب أى تريد به تهديد أناس مع المخاطب فلا تريد تهديده أى تخويفه (قوله بناء الخطاب) أى فى قولك أذيتني فستعرف (قوله مع المخاطب) صفة لأنسان أى حاضرا مع المخاطب فهو مصاحبه فى الحضور والسماع لا فى الإرادة (قوله أى لا تريد المخاطب) أى لا تريد تهديده (٢٧١) وحيث أردت بهذا الكلام تهديد

غير الخطاب فقط صارت
تاء الخطاب غير مراد بها
أصلها الذى هو الخطاب
وأما أريد به ذلك الإنسان
بمعونة أن التهديد له وإذا
تحقق أنك لا تريد بهذا
الخطاب المخاطب وإنما
أردت غيره للعلاقة كان
هذا التعريض مجازا لأنه
قد أطلق اللفظ وأريد به
اللازم دون المزموم (قوله
وإن أردتهما كان كناية)
أى وإن أردتهما بتساء
الخطاب بقرينة قوله قبل
وأنت تريد بناء الخطاب
يعنى أن الكلام التعريضى
قد يكون كناية حيث لم
تقم قرينة على عدم صحة
إرادة المعنى الأصلى بل
قامت على إرادة الأصلى
وغيره وذلك كقولك أذيتني
فستعرف والحال أنك
أردت تهديد المخاطب
وأناسا آخر معه فحيث
أردتهما بهذا الخطاب كان
كناية لأن الكناية هى
اللفظ الذى يجوز أن يراد به

كقولك أذيتني فستعرف وأنت تريد بناء الخطاب (أناسا مع المخاطب) أى لا تريد المخاطب
ليكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فقط فيكون مجازا (وإن أردتهما) أى أردت المخاطب وأناسا
آخر معه جميعا (كان كناية) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلى وغيره معا والمجاز ينأى إرادة المعنى
الأصلى (ولا بد فيهما) أى فى الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد فى الصورة الأولى هو الإنسان

الحقيقى (كقولك أذيتني فستعرف وأنت) أى أما يكون هذا الكلام التعريض مجازا والحال أنك أنت
(تريد) بهذا الكلام (أناسا مع المخاطب) بمعنى أنك تهديدهما بهذا الكلام ذلك الإنسان (دونه) أى
دون الخطاب فلا تريد تهديده وإذا أردت بالكلام تهديد غير الخطاب فقط صارت تاء الخطاب غير مراد
بها أصلها الذى هو الخطاب وإنما أريد به ذلك الإنسان بمعونة أن التهديد له وليس المراد أن تاء الخطاب
هى التى وقع فيها التجوز باعتبار مدلولها فقط ضرورة أنه لا مناسبة لزومية أو غيرها بين المخاطب وأنسان
غيره وإنما المناسبة على ما سنحقيقه بين التهديد والتهديد لا بين الشخصين ولكن لما نقل لفظ التهديد لم
انتقل التاء أيضا وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب المخاطب وإنما أردت غيره للعلاقة التى سنقرر
كان هذا التعريض مجازا لأنه أطلق اللفظ فيه وأريد به اللازم دون المزموم (و) قد يكون التعريض
كناية حيث لا تقوم قرينة على عدم صحة إرادة المعنى الأصلى بل قامت على إرادة الأصلى وغيره كقولك
أذيتني فستعرف (إن أردتهما) أى إن أردت المخاطب وأناسا آخر معه حين أردتهما (جميعا)
بهذا الخطاب (كان كناية) لأن الكناية هى اللفظ الذى يراد به المعنى الحقيقى ولازمه وأما على أن المراد بها
اللازم كما تقدم وهذا بناء على أن الكناية يراد بها المعنى الحقيقى ولازمه معا وأما على أن المراد بها
هو اللازم اذ فيه يقع التثنية والاثبات وأما الحقيقى فيجوز إرادته لأنه أريد بالفعل فيجب أن يحمل قوله
إن أردتهما على معنى أن تريدتهما وقد تقدم أن لفظ الكناية على الأول يلزم فيه اجتماع الحقيقة
والمجاز وتقدم فيه وأنه يلزم أن لا يصح نحو فلان طويل النجاد كناية عن طول النجارة حيث لا يجاد
لطول القامة وتقدم بسط ذلك فى أول الباب بما أغنى عن إعادته (و) إذا كان التعريض يكون مجازا
ويكون كناية (لا بد فيهما) أى فى الصورتين السابقتين وهما أن يقال أذيتني فستعرف على أن يراد
غير الخطاب فقط فيكون اللفظ مجازا أو يقال أذيتني فستعرف أيضا على أن يراد المخاطب وغيره فيكون
اللفظ كناية (من قرينة) أى لا بد فى صورتى المجاز والكناية من القرينة المميزة حيث اتحد لفظهما وإنما
اختلفا فى الإرادة فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المراد هو غير الخطاب فقط كأن يكون الخطاب

وأنت لا تريد المخاطب بل (تريد أناسا) يسع دونه (وإن أردتهما جميعا كان كناية) قوله (ولا بد فيهما
من قرينة) ظاهر عبارته أنه لا بد فى هذا المجاز وهذه الكناية من قرينة وبشرح الخطيبى كلامه وفيه نظر
لأن كلام المجاز والكناية بجميع أنواعهما لا بد له من قرينة كما قدمنا قال الشيرازى وتبعه الخطيبى

المعنى الحقيقى ولازمه والمجاز لا يراد بهما إلا اللازم كما تقدم وأنت خبير بأنه إذا أريد بناء الخطاب الأمران معا كان اللفظ مستعملا فى المعنى
الحقيقى والمعنى المجازى وهو ممنوع عند البيهاتيين الآن يقال إرادة المعنى الحقيقى هنا لا انتقال لغيره وإن كان كل منهما
هنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك كما فى سم (قوله ولا بد فيهما من قرينة) أى وإذا كان التعريض يكون مجازا
ويكون كناية فلا بد فى الصورتين السابقتين وهما صورة المجاز وصورة الكناية من قرينة تميز أحدهما من الأخرى حيث اتحد
لفظهما وإنما اختلفا فى الإرادة فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المراد هو غير الخطاب فقط كأن يكون الخطاب صديقا وغير

مؤذ كان اللفظ مجازا واذا وجدت القرينة الدالة على أنها هدا معا كأن يكونا معا عدو ين للتسكلم ومؤذ ين له ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر كان اللفظ كناية (قوله وتحقيق ذلك) أى وبين ذلك الكلام على الوجه الحق وهذا جواب عما يقال لانسلم أن آذيتنى فستعرف إذا أريد به غير المخاطب يكون مجازا وإذا أريد به المخاطب ومن معه يكون كناية بل إذا أريد به غير المخاطب يكون على طريقة المجاز وشبهها به من جهة استعمال تاء المخاطب فيما هي غير موضوعه له وليس مجاز حقيقة لعدم العلاقة التى يحصل بسببها الانتقال من المعنى الاصلى للمعنى المنتقل اليه اذ لا مناسبة كزوجة أو غيرها بين المخاطب وانسان غيره واذا أريد به المخاطب وغيره معا يكون (٢٧٢) على طريقة الكناية وشبهها بها من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له وغيره

الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك أن قولك آذيتنى فستعرف كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه

صديقا وغيره مؤذ كان اللفظ مجازا واذا وجدت الدالة على أنها هدا معا كأن يكونا معا عدو ين ومؤذ ين ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر كان اللفظ كناية فان قيل فموجه العدول الى خطاب أحدهما دون خطابهما معا حينئذ قلت الكناية بأن يطلق اللفظ لمنه على أن يفهم منه لازمه بالانتقال أبغ من الحقيقة التى هي خطابهما معا ثم قد يكون للعدول لذلك أسباب كأن يستكشف التسكلم أن يخاطب أحدهما فى صورة لفظه أو يستحي أو يكره جوابه واعتذاره مثلا دون الآخر ولما كان هنا مظنة أن يقال ليس هذا التعريض مجاز حقيقة ولا كناية بل هو على سبيل ما فى ارادة غير المعنى الحقيقى فقط فكان كالمجاز أو ارادة للمعنى الحقيقى وغيره فكان كناية وانما يقال ليس أحدهما ضرورة أن التجاوز فى تاء المخاطب والالفاظ الاخرى على أصلها وليس بين المخاطب وانسان آخر لزوم مصحح للمجاز أو الكناية احتيج الى تحقيق وجه كون هذا التعريض مجاز حقيقة وكناية حقيقة كما هو ظاهر العبارة بنحو ما أشرنا اليه فى تقرير كلام المصنف وتحقيق ذلك أن مدلول التركيب والمقصود منه هو الاعتبار للتجاوز لتاء المخاطب فقط كما تقدم وقولك آذيتنى فستعرف مدلوله والمقصود منه هو تهديد المخاطب بسبب الايذاء وهذا المعنى يلزمه عرفا تهديد من كان مثل هذا المخاطب فى الايذاء ضرورة أن السبب متحد فيهما فان قلت التهديد اللفظى لا يستلزم تهديدا آخر لفظيا والتهديد المعنوى بأن يكون فى اللفظ تخويف غير المخاطب لم يظهر بعدل ومه قلت التهديد اللفظى كما قلت والمعنوى صريحه فى المخاطب ولما كان أثره وهو خوف غير المخاطب حاصل عن تخويف المخاطب وتخويف غير المخاطب الذى هو المؤثر للخوف فى ذلك الغير مستلزم لآثره ولم يوجد فى اللفظ صار اللفظ الذى هو تخويف المخاطب باللفظ مستلزمه لا يجاد آثره فان مستلزم الآثره مستلزم للآثره على أن نأنا أن تقول التهديد ادخال الخوف وهو موجود لغير المخاطب اثره جماع اللفظ وليس مدلوله لآله فكان بنفسه لازما بلا حاجة الى توسط

التهريض على سبيل الكناية أن تكون العبارة مشابهة للكناية مشتركة فى بعض صفاتها كما فى المثال المذكور فانه ليس فيه تصور لازم ولا لزوم ولا انتقال من لازم للزوم الآن فيه سمة من الكناية وهي أن تاء الخطاب مستعملة فيما هي موضوعه لمراد منه ما ليس بموضوع وهو الانسان الآخر قلت فيه نظر بل هو حقيقة الكناية وفيه الانتقال ولو لم يحصل الانتقال لما حصل التهريض بل الانتقال موجود لان اللازم قد يكون لزومه بالقرائن الحالية وأيضا فان قوله آذيتنى فستعرف ناطق بالوعيد

الايذاء

جامعة لهما كأن يكونا عدو ين مثلا صار الكلام الذى هو تهريض كناية باعتبار المعنى المعرض به فظهر لك

أن العلاقة انما هي معتبرة بين التهديدين ولما نقل لفظ التهديد عن مدلوله المقصود منه لزوم انتقال تاء الخطاب عن مدلولها هذا حصل كلام الشارح قال العلامة العقبونى لكن حمل التهريض على أنه مجاز حقيقة باعتبار أو كناية حقيقة باعتبار المعنى المعرض به يقتضى لزوم كون التهريض أبدا مجازا أو كناية لان المعرض به خارج عن الدلالة الاصلية قطعا وحينئذ فلا يخرج عن المجاز أو الكناية لخروجه عن الحقيقة فيلزم على هذا التقدير أن لا يتقرر التهريض مفهوما يختص به عن المجاز والكناية أصلا ضرورة أن المعنى المعرض باستعمال اللفظ وكل معنى خارج عن الدلالة الاصلية ان استعمال اللفظ فيه وحده كان مجازا وان كان يسمى تهريضا

وايس كناية حقيقة اذ لا يتصور فى ذلك لازم ومازوم وانتقال من أحدهما لآخر وحاصل الجواب أن تاء الخطاب ليست هى التى وقع فيها التجاوز باعتبار مدلولها فقط حتى يقال ما ذكر من المنع بل الاعتبار للتجاوز والكناية مدلول التركيب للمقصود منه وقولك آذيتنى فستعرف مدلوله والمقصود منه هو تهديد المخاطب بسبب الايذاء وهذا المعنى يلزمه عرفا تهديد من كان مثل هذا المخاطب فى الايذاء ضرورة أن السبب متحد فيهما فان استعمل هذا التركيب فى اللازم الذى هو تهديد غير المخاطب فقط لقرينة كون المخاطب صديقا مثلا لعلاقة الزوم الذى أوجبه الاشتراك فى الايذاء كان هذا الكلام الذى هو تهريض مجازا فى المعنى المعرض به وان استعمل فى المزوم واللازم معا لقرينة

وان استعمل فيه مع المعنى الاصلى كان كناية وان كان يسمى تعريضا فيكون التعريض فردا من كل منهما لا يخرج عنهما بوجه من الوجود والمحققون على أن له مفهوما مخالفا لجمله لا يخرج عن أحدهما بخلاف لما عليه المحققون وأن أيدها بأنه ان لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية لحنى مقاله الشارح العلامة في شرح المفتاح من أن معنى كون التعريض مجازا أو كناية أنه يرد على طريق أحدهما (٢٧٣) في افادة معنى كافاة ذلك الإلحاح أما

معناه المعرض به فليس التعريض فيه مجازا ولا حقيقة لانه انما دل عليه بالسباق والقرائن ولا عجب في ذلك فان التراكيب كثيرا ما تفيدها في التسمية لمعانيها ولم تستعمل فيها لاحقيقة ولا مجازا كدلالة ان زيدا قائم مثلا على حال الانكار فمعنى كون التعريض مجازا على هذا أن قولك آذيتني فستعرف يدل على تهديد المخاطب مطابقة وبدل على تهديد كل ما سواء لزوما ويفيد بالعرض تهديد معين عند المخاطب بقرائن الاحوال فلما قامت القرائن على ارادة ذلك المدين فقط وأنه هو المقصود بالذات دل على غير الاصل وكانت دلالة على طريق المجاز من جهة دلالة كل على غير الموضوع له فقط وليس التعريض باعتبار ذلك المدين المعرض به مجازا لان الدلالة عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ الى اللازم والمزوم وكونه مقصودا فقط بالقرائن

الايداء فان استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايداء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايداء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا مع

أثره فلمفهم فصار المقصود من الكلام الذى هو تهديد المخاطب بالايداء له لازم هو تهديد غيره بسبب الايداء فان استعمل هذا التركيب فى اللازم الذى هو تهديد غير المخاطب فقط بقرينة كون المخاطب صديقا مثلاً كما تقدم لعلاقة اللازم الذى أوجبه الاشتراك فى الايداء كان هذا الكلام الذى هو تعرض مجازا فى المعنى المعرض به وان استعمل فى اللازم والملازم معا لقرينة جامعة لهما كأن يكونا عديدين معا مثلاً كما تقدم أيضا صار هذا الكلام الذى هو تعرض كناية باعتبار المعنى المعرض به ولا يخف أن ارادتهما معا بأن يكونا كناية على أن ينصرف لهما التصديق والتكذيب معا لا يخلو من النافاة لما ذكرنا من أن الفرق بين الكناية وما تفهم منه اللازم من الكلام الذى ليس بكناية أن اللازم فى الكناية مقصود بالذات وكونه أهم من التركيب مع انتفاء صدق اللفظ بكل منهما لا يكاد يتحقق اللهم الا أن يدعى تحققه بتعسف واعتبار وهمى لا ينبغي أن يلاحظ وذلك بأن يدعى أنه لا مانع من كون الكلام يكذب بانتفاء كل من المعنيين مع كون أحدهما عند التسكيم أهم لشرف وتقدم مثلاً وذلك هو معنى كونه مقصودا بالذات ولا يخفى كونه تعسفا لذلك تركنا التوجيه به فيما تقدم ولكن هذا الجمل أعنى حمل التعريض على أنه مجاز حقيقة باعتبار المعنى المعرض به يقتضى لزوم كون التعريض أبدا مجازا أو كناية لان المعرض به خارج عن الدلالة الاصلية قطعا فلا يخرج عن المجازية والكناية لخروجه عن الحقيقة فيلزم على هذا التفسير أن لا يتصور مفهوم للتعريض يختص به عن المجاز والكناية أصلا ضرورة أن المعنى المعرض به استعمل فى اللفظ وكل معنى خارج عن الدلالة الاصلية ان استعمل فى اللفظ وحده كان مجازا وان كان يسمى تعرضا وان استعمل فيه مع الاصل كان كناية وان كان يسمى تعرضا فيكون التعريض فردا من كل منهما لا يخرج عنهما من وجه ما والناس على أن له مفهوما مخالفا لجمله لا يخرج عن أحدهما بخلاف لما عليه المحققون وان أيدها بهذا الجمل بأنه ان لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على

الترتب على الاذى مخاطبا به المخاطب وترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية وذلك يقتضى بأن الاذى ملازم للمعرفة فكان وعيد المخاطب لازما لوعيد المؤذى لا شرا كما فى الاذى ثم قال الشيرازى أما اذا أردت غير المخاطب وحده فيكون المثال مثل المجاز لاستعمال التاء فيها هي غير موضوع له لانه مجاز حقيقة لتوقفه على الانتقال من اللازم الى اللازم ولا انتقال هنا من ملازم الى لازم قلت وفيه نظر لما سبق من أن اللازم والملازم هنا موجود ولولا ما حصل انتقالا ولما كان ذلك استعمالا للفظ فى غير موضوعه لا للعلاقة وهو خارج عن لغة العرب لكن قول المصنف ان أرادها جميعا كان كناية يقتضى أمرين أحدهما أن الكناية والمجاز فى القسمين لأشبههما كما شرح به الشيرازى كلام السكاكى والثانى أن الكناية أريد فيها المعنيين معا وقد تقدم فى كلامه نظيره وليس بصحيح وأيضا يخالف الكلام فى أول الباب حيث جعل الكناية أريد بها اللازم مع جواز ارادة الموضوع فدل على أنها ليسا مرادين معا

(٣٥ - شروح التلخيص - رابع) لا يخرج به الكلام عن أصله الا ترى الى المجاز الذى صار حقيقة عرفية فان صبروته حقيقة فى العرف لا يخرج عن كونه مجازا باعتبار أصل اللغة فكذلك التعريض لا يخرج عن استعماله الاصلى من أن دلالاته اللفظية على غير المعرض به يكون دلالاته الفرعية السياقية على المعرض به ومعنى كونه كناية أن يراد الاصل والمعرض به معا فيكون على طريق الكناية فى ارادة الاصل والفرع الا أن ارادة الاصل لفظية و ارادة الفرع سياقية وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليفهم انتهى

قرينة دالة على عدم ارادة المخاطب كان مجازا

﴿فصل﴾ (أطبق البلاء

معنى دلالة صحيحة وليس مجازا فيه ولا حقيقة أما كونه ليس بحقيقة فلأن المعنى المعرض به وهو الدلول عليه دلالة صحيحة لا بد أن يكون خارجا عن الدلالة الأصلية إذ التعريض إشارة باللفظ من جانب المعنى الأصلي إلى معنى آخر وإما أنه ليس مجازا فلأن الغرض خروجه عن كل نوع من أنواع المجاز والكنائية ولكن التحقيق الموافق لما قررنا وأشير إليه في البحث السابق أن معنى كون التعريض مجازا أو كناية أنه يرد على سبيل أحدهما وطريقه في إفادة معنى كفاة ذلك الأحسد وأمامه المعرض به فليس التعريض فيه مجازا ولا حقيقة لانه لا يمدل عليه بالسباق والقرائن ولا عجب في ذلك فإن التراكيب كثيرا ما تفيد المعاني التابعة لمعانيها ولم تستعمل فيها لاحقيقة ولا مجازا كدلالة ان زيدا قائم مثلا على حال الإنكار فمعنى ككون التعريض مجازا على هذا أن قولك آذيتني فستعرف بدلى على تهديد المخاطب مطابقة وبدل على تهديد غيره وكل مؤذسواه لزوما وبقيده بالتعريض تهديده عين عند المخاطب بقرائن الاحوال فاما قامت القرائن على ذلك المعين فقط بمعنى أنه المقصود بالذات فقط دل على غير الأصل فكانت دلالاته على طريق المجاز في دلالة غير الموضوع له فقط وليس التعريض باعتبار ذلك المعنى المعرض به مجازا لان الدلالة عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ الى اللازم أو المزموم وكونها مقصودة فقط بالقرائن لا يخرج به الكلام عن أصل كونه تعريضا لان ارادة المعنى الفرعى فقط لا يخرج به الشيء عن أصله ألا ترى الى المجاز الذى صار حقيقة عرفية فان ذلك لا يخرج به باعتبار أصل اللغة فكنا التعريض لا يخرج عن استعماله الأصلي في أن دلالاته اللفظية على غير المعرض به بكون دلالاته الفرعية السياقية على المعرض به ومعنى كونه كناية أن يراد الأصل والمعرض به معا فيكون على طريق الكناية في ارادة الأصل والفرع الآن ارادة الأصل لفظية وارادة الفرع سياقية وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليفهم

﴿فصل﴾ تسكلم فيه على أفضلية المجاز والكنائية على الحقيقة في الجملة فقال (أطبق) أى اتفق (البلاء)

ولا يصح الجمع بينهما إلا بأن نحمل ارادتهما معا على ارادة أحدهما بالاستعمال وهو المخاطب وارادة الآخر بالأفادة وهو جلسه المؤذى (تنبيه) قال الامام فخر الدين قدسكون الكناية في الاثبات وقد تكون في النفي ومثل الثاني بقوله يصف امرأة بالعفة والبيت للشنفى كما أنشده الجرجاني

بيت بمنجاة من اللوم بينها * اذا ما يوت باللامة حلت

فتوصل الى نفي اللوم عنها بنفيه عن بيتها وقد قدمنا الكناية في جانب النفي في قوله تعالى ولا ينظر اليهم (تنبيه) ما ذكرناه من الكناية هو باصطلاح البيانين أما الفقهاء فقد ذكروا الكناتيات والظاهر أنها عندهم مجاز فاذا قال الزوج أنت خلية مريدا الطلاق فهو مجاز ويسميه الفقيه كناية فلو اراد حقيقة اللفظ لسكونه لازم لا لطلاق في وقوع الطلاق نظر ولا أعلم فيه تفلوا ولم تعرضوا للفرق بين الكناية والتعريض الا في باب اللعان فانهم ذكروا التصريح والكنائية والتعريض أقساما وذكروا في الخطبة على الخطبة التصريح والتعريض ولم يذكروا الكناية وذكر الوالد في شرح المنهاج الثلاثة واختار أن الكناية في الخطبة على الخطبة حرام لانها أبلغ من التصريح

ص (فصل أطبق البلاء الخ) ش لما فرغ من مقاصد هذا العلم شرع في ذكر ما بين أقسامه من الرتب في البلاغة فقال أطبق البلاء على أن المجاز والكنائية أى كلامهما أبغ من الحقيقة والتصريح

﴿تنبيه﴾ أطبق البلاء

﴿فصل﴾ تسكلم فيه على

أفضلية المجاز والكنائية

على الحقيقة والتصريح

في الجملة ﴿قوله أطبق

البلاء﴾ أى اتفق أهل فن

البلاغة الشاملة للمعاني

والبيان فالمراد بالاطباق

الاجماع والاتفاق مأخوذ

من قولهم أطبق القوم على

الامر الفلانى أجمعوا عليه

والمراد بالبلاء أهل فن

البلاغة لانهم الذين يظفر

منهم الاجماع ويمكن أن

يراد بالبلاء جميع البلاء

العامون بالاصطلاحات

وغيرهم من أرباب السليقة

ويكون اجماع أهل

السليقة بحسب المعنى

حيث يعتبرون هذه

المعاني أى الحقيقة والمجاز

والتشبيه في موارد الكلام

وان لم يعلموا بالاصطلاحات

أى بلفظ حقيقة ، لفظ

مجاز ولفظ كناية ولفظ

استعارة

على أن المجاز أبلغ من الحقيقة

(قوله على أن المجاز والسكناية) أى الواقعين في كلام بلغاء العرب ومن تبعهم ويشمل قوله المجاز العقلى إلا أن العلة توجب قصره على المجاز اللغوى (قوله أبلغ من الحقيقة) قيل عليه أن أبلغ أن كان مأخوذاً من بلغ بضم اللام بلاغة ففيه أن البلاغة لا يوصف بها المفرد والسكناية كلمة مفردة والمجاز قد يكون كلمة وأيضاً الحال إن اقتضى الحقيقة كانت البلاغة في الاثبات بها ولا عبرة بغيرها من كناية أو مجاز وإن اقتضى المجاز أو الكناية كانت البلاغة في الاثبات بما ذكر ولا عبرة بالحقيقة وإن كان مأخوذاً من بلغ بمبالغة ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى وقد يجاب باختيار الأول وأن الراد البلاغة اللغوية وهى الحسن فقوله أبلغ من الحقيقة أى أفضل وأحسن منها ويصح ارادة الثانى بناء على مذهب الأخفش والمبرد المجوزين (٢٧٥) لصوغ أفعل التفضيل من الرباعى والمعنى أنهما أكثر مبالغة في اثبات المقصود (قوله من الحقيقة والتصرييح) لف ونشر مرتب فقوله من الحقيقة يعود الى المجاز والتصرييح يعود الى المجاز والتصرييح عطف عليه وهو عائد للسكناية وحينئذ فالمعنى المجاز أبلغ من الحقيقة والسكناية أبلغ من التصرييح وربما يؤخذ من مقابلة المجاز بالحقيقة والسكناية بالتصرييح أن الكناية ليست من المجاز لأن التصريح حقيقة قطعاً فلو كانت الكناية من المجاز كان في الكلام تداخل ويحتمل أن يكون الأمر كذلك ويكون ذكر الكناية والتصرييح بعد المجاز والحقيقة من باب ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على الأهمية لأن السبب الموجب لأكثرية المبالغة في الكناية مع التصرييح فيه خفاء حيث قيل أن الكناية يراد بها المعنىان معافلاً تنهض فيها العلة الآتية على وجه الوضوح ويحتمل أن يراد بالمجاز ماسوى الكناية من أنواع المجاز بدليل ذكرها بعده وهو الأقرب ثم أشار الى سبب المبالغة التى زادها المجاز والكناية عن مقابليهما فقال (لأن الانتقال) أى انما قلنا أن المجاز والكناية أبلغ من مقابليهما لأن الانتقال (فيهما) أى في المجاز والكناية انما هو (من المألوم الى اللازم) فلا يفهم المعنى من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من المألوم الى اللازم أما في المجاز فظاهر وأما في الكناية فلا لأن اللازم الذى قيل أن الانتقال فيها منه الى المألوم قد تقدم أنه مادام غير مألوم لم ينتقل منه فصح أن الانتقال فيها من المألوم أيضاً وإذا كان الانتقال فيهما من المألوم الى اللازم (فهو) أى فذلك الانتقال الذى به حصل فهم المراد منها يجرى اثبات معناها لا تجله (كدعوى) ثبوت (الشيء بينة) ووجه كونها كالدعوى بالينة أن تقرر المألوم يستلزم تقرر اللازم لا متناع انفكاك المألوم عن اللازم فصار تقرر المألوم مشعراً باللازم والقرينة مقررة له أيضاً فصار كأنه قرر مرتين على ما حققه وأما قال كالدعوى ولم يقل أن فيهما نفس الدعوى بالينة للعلم بأن

وهو لف ونشر أى المجاز أبلغ من الحقيقة والسكناية أبلغ من التصرييح والسبب في ذلك أن الانتقال في الكناية والمجاز من المألوم الى اللازم أى انتقال ذهن السامع وهذا بناء على رأى المصنف أما السكاكى فانه جعل الكناية انتقالاً من اللازم الى المألوم وعلى التقديرين يصح الدليل لأن اللازم المساوى له

على أن المجاز والسكناية أبلغ من الحقيقة والتصرييح لأن الانتقال فيهما من المألوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء بينة فان وجود المألوم يقتضى وجود اللازم لا متناع انفكاك المألوم عن اللازم أى أهل فن البلاغة الشاملة للمعاني والبيان (على أن المجاز والسكناية) في كلام بلغاء العرب ومن تبهم (أبلغ) أى أكثر مبالغة في اثبات المقصود (من الحقيقة و) من (التصرييح) فقوله من الحقيقة يعود الى المجاز والتصرييح معطوف عليه وهو عائد للسكناية فالمجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التصرييح وربما يؤخذ من مقابلة المجاز بالحقيقة والسكناية بالتصرييح أن الكناية ليست من المجاز لأن التصريح حقيقة قطعاً فلو كانت الكناية من المجاز كان في الكلام تداخل ويحتمل أن يكون الأمر كذلك ويكون ذكر الكناية والتصرييح بعد المجاز والحقيقة من باب ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على الأهمية لأن السبب الموجب لأكثرية المبالغة في الكناية مع التصرييح فيه خفاء حيث قيل أن الكناية يراد بها المعنىان معافلاً تنهض فيها العلة الآتية على وجه الوضوح ويحتمل أن يراد بالمجاز ماسوى الكناية من أنواع المجاز بدليل ذكرها بعده وهو الأقرب ثم أشار الى سبب المبالغة التى زادها المجاز والكناية عن مقابليهما فقال (لأن الانتقال) أى انما قلنا أن المجاز والكناية أبلغ من مقابليهما لأن الانتقال (فيهما) أى في المجاز والكناية انما هو (من المألوم الى اللازم) فلا يفهم المعنى من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من المألوم الى اللازم أما في المجاز فظاهر وأما في الكناية فلا لأن اللازم الذى قيل أن الانتقال فيها منه الى المألوم قد تقدم أنه مادام غير مألوم لم ينتقل منه فصح أن الانتقال فيها من المألوم أيضاً وإذا كان الانتقال فيهما من المألوم الى اللازم (فهو) أى فذلك الانتقال الذى به حصل فهم المراد منها يجرى اثبات معناها لا تجله (كدعوى) ثبوت (الشيء بينة) ووجه كونها كالدعوى بالينة أن تقرر المألوم يستلزم تقرر اللازم لا متناع انفكاك المألوم عن اللازم فصار تقرر المألوم مشعراً باللازم والقرينة مقررة له أيضاً فصار كأنه قرر مرتين على ما حققه وأما قال كالدعوى ولم يقل أن فيهما نفس الدعوى بالينة للعلم بأن

وهو لف ونشر أى المجاز أبلغ من الحقيقة والسكناية أبلغ من التصرييح والسبب في ذلك أن الانتقال في الكناية والمجاز من المألوم الى اللازم أى انتقال ذهن السامع وهذا بناء على رأى المصنف أما السكاكى فانه جعل الكناية انتقالاً من اللازم الى المألوم وعلى التقديرين يصح الدليل لأن اللازم المساوى له خفاء حيث قيل أن الكناية يراد بها المعنىان معافلاً تنهض فيها العلة الآتية على وجه الوضوح ويحتمل أن يراد بالمجاز ماسوى الكناية من أنواع المجاز بدليل ذكرها بعده وهو الأقرب (قوله لأن الانتقال فيها) أى في المجاز والسكناية من المألوم الى اللازم فلا يفهم المعنى المراد من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من المألوم الى اللازم أى في المجاز فظاهر أنه لا يفهم الرجل الشجاع من نفس قولك رأيت أسداً في الحمام بل بواسطة الانتقال من الحيوان المفترس الى لازمه وهو الشجاع وأما في الكناية فلا لأن اللازم الذى قيل أن الانتقال فيها منه الى المألوم قد تقدم أنه مادام غير مألوم لم ينتقل منه فصح أن الانتقال فيها من المألوم أيضاً فالمراد بالمألوم بالنسبة للمألوم في ذهنه وإن كان لازماً خارج (قوله فهو كدعوى الشيء بينة) أى وإذا كان الانتقال فيهما من المألوم الى اللازم فذلك اللازم المنتقل إليه من المألوم كالشيء المدعى بثبوت المصاحب للينة أى الدليل بخلاف الحقيقة والتصرييح فان كلامهما دعوى مجردة عن الدليل فاذا قلت فلان كثير

وأن الاستعارة أبلغ من التشبيه وأن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل على سبيل الاستعارة وأن الكناية أبلغ من الأوصاف بالذكر قال الشيخ عبد القاهر ليس ذلك الواحد من هذه الأمور يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيد خلافه بل لأنه يفيد تأكيد الأثبات المعنى لا يفيد خلافه فليست فضيلة قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساوئه للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل هي أن الأول أفاد تأكيد الأثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني وليست

الرماد كأنك قلت فلان كريم (٢٧٦) لأنه كثير الرماد وإذا قلت رأيت أسدا في الحمام فكأنك قلت رأيت شجاعا

(و) أطبقوا أيضا على (أن الاستعارة أبلغ من التشبيه

للمزوم فيها لم يسبق ليستدل به على ثبوت اللازم بعد تسليم المزوم وأما هنا تركيب استعمل في اللازم حيث يكون المجاز تمثيلا وحيث يكون غيره فاما هناك حكم على لفظ المزوم أو حكم به لينتقل منه إلى أن المحكوم عليه أو به هو اللازم بمعونة المزوم والقرينة مضمون الكلام المجازي والكينائي أما هو الدعوى لا اثباتها بالدليل لئلا كان ذكر الحكم الذي هو المزوم أو الحكم على لفظه أو به فيه اثبات الحكم في الجملة والقرينة تقتضي اثبات اللازم أو الحكم اللازم أو به بمعونة المزوم صار كأنه أثبت مرتين فيكون فيه تأكيد الأثبات ومن المعلوم أن اثبات الشيء بالدعوى ثم اثباته بالدليل يتضمن اثباتين فصار المزوم أو الحكم على لفظ المزوم أو به مع القرينة المقتضية لكون المزوم أما المراد به اللازم والحكم أما هو على اللازم أو به يشبه الحكم بالدعوى والبيئة في أن كلا منهما فيه الإشعار بالثبوت مرتين بخلاف الحقيقة فليس فيها إلا اثبات الحكم لدلول اللفظ فقط وقد تبين بهذا أن أفضلية المجاز والكناية على مقابليهما من جهة أن اثبات الحكم فيها كان على وجه التأكيد والتقرير من ملاحظة ما يشعر به الكلام من كونه كالاثبات مرتين ويحتمل أن لا يرعى اثبات مرتين بل يكون سبب تأكيد الأثبات أن الانتقال من المزوم إلى اللازم متخيل فيه أنه من الانتقال إلى الدعوى من البيئة فيكون مستند التقرير أمرا خياليا والخطاب في ذلك سهل لأن إفادة التقرير حاصل بكلا الاعتبارين والآخر منهما أيسر به علم أن الأبلغية مأخوذة من المبالغة وإن كان أخذ اسم التفضيل منها قليلا لامن البلاغة لأن التركيب فيهما وفي مقابليهما لا بد فيه من المطابقة لمقتضى الحال فإذا حصل ذلك حصلت البلاغة فلا تفاوت فيهما وإن كان اعتبارها في المجاز والكناية أدق لما فيهما من اعتبار المبالغة وشروط إفادتها ثم الحكم المجازي والكينائي الذي لوحظ فيه كونه مقرر للثبوت أكثر من الحكم الحقيقي نريد به كما أشرنا إليه في التقرير حصول مضمون الكلام الذي هو نفس المجاز أو الكناية أو الذي وجد فيه فلا يرد أن يقال المجاز الأفرادي والكناية الفردية لا يتصور فهما تقرير الثبوت وتأكيد كونه لاختصاص الثبوت والتقرير بالأحكام على أن لنا أن نقول يتصور التقرير في المفردات فيستعمل اللازم من المزوم من حيث هو ويتقرر معنى اللازم بالقرينة فكأنه ذكر مرتين فيتقرر في الذهن تقرير للدعوى بالدليل تأمله (و) أطبق البلاء على (أن الاستعارة) التحقيقية والتخييلية (أبلغ من التشبيه) وخرج بالتحقيقية والتخييلية المكنى عنها والتخييلية لانها ليست من المجاز على حكم المزوم فكان أبلغ لأنه كدعوى الشيء ببيئة وفيه نظر سيأتي وأن الاستعارة أبلغ من التشبيه وذلك لأن الاستعارة نوع من المجاز والمجاز أبلغ من الحقيقة الماسية والتشبيه حقيقة سواء كان مذكور

في الحمام لأنه كالأسد كذا قرر شيخنا العلامة العدوي وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن المراد بالبيئة الشاهدان حيث قال ووجه كونهما كالدعوى بالبيئة أن تقرير المزوم يستلزم تقرير اللازم لامتناع انفكاك المزوم عن اللازم فصار تقرير المزوم مشعرا باللازم والقرينة مقرر له أيضا فصار كأنه قرر مرتين مثل الدعوى التي أثبتت بشاهدين من جهة أن في كل تأكيد الأثبات وبهذا يعلم وجه كون الأبلغية في كلام المصنف مأخوذة من المبالغة وأما قال كدعوى ولم يقل أن فيهما نفس الدعوى بالبيئة للعلم بأن المزوم فيهما لم يسبق ليستدل به على ثبوت اللازم وأما هذا تركيب استعمل في اللازم حيث كان المجاز تمثيلا وحيث كان غيره فاما هناك حكم على لفظ المزوم أو حكم به لينتقل منه إلى أن المحكوم عليه أو به هو اللازم

بمعونة المزوم والقرينة بقي شيء آخر وهو أن ما ذكره المصنف من أن المجاز أبلغ من الحقيقة للعللة المذكورة مراده به المجاز لانها التقيد فيخرج غير المقيد وهو لفظ التقيد المراد به المطلق فإنه إذا نظر إلى ما يريد بهذا القبول من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكأن أن أحد المترادفين إذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى هو ذلك المعنى بعينه فلا مذهب في ذلك المشفر إذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به التلك الحقيقة أعني العضو المخصوص وذلك التقيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كأنه بمنزلة أمر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف إطلاق الأصابع على الأنامل فإنه يفيد مبالغة وكذا إطلاق اليد على القدرة يفيد تصورهما بصورة ما هو مظهر لها قاله العصام في الأطول (قوله وأطبقوا أيضا على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) أراد

فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة فراه لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفادنا كيدا لا ثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع من المردوم إلى اللازم فيكون اثبات المعنى به كدعوى الشيء بينة ولا شك أن دعوى الشيء بينة أبان في اثباته من دعواه بلا بينة ولقاتل أن يقول قد تقدم أن الاستعارة أصلها التشبيه وأن الأصل في وجه الشبه أن يكون في الشبه به أتم منه في الشبه وأظهر فقولنا رأيت أسدا يفيد للرمي شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالأسد لأن الاول يفيد شجاعة الاسد والثاني شجاعة دون شجاعة الأسد (٢٧٧) ويمكن أن يحجب عنه يحمل كلام

الشيخ على أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك لأن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور أصلا هذا آخر الكلام

بالاستعارة التحقيقية والتشبيهية وأما المكنية والتخييلية فليس مرادين له لانهما ليسا من المجاز الاخرى عنده (قوله لانها) أي الاستعارة نوع من المجاز والتشبيه نوع من الحقيقة وقد علم أن المجاز أبان من الحقيقة وبالضرورة أن ما كان من جنس الابلاغ يلزم أن يكون أبان مما يكون من جنس غير الابلاغ وإنما أفرد المصنف هذا بالذكر وإن دخل في قوله أطبق الباناء على أن المجاز أبان من الحقيقة اهتماما بشأن الاستعارة لما فيها من الادعاء ولان القابل للحقيقة مخصوصة وهي التشبيه (قوله وليس معنى الخ) المناسب الفاء لان هذا مفرع على ما ذكره المصنف من أن المجاز والمكنية كدعوى الشيء بينة بخلاف الحقيقة

لاها نوع من المجاز) وقد علم أن المجاز أبان من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والمكنية أبان أن شيئا منها يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح

مذهب المصنف وأما قلنا ان الاستعارة أبان من التشبيه لانها نوع من المجاز الذي هو أبان من الحقيقة وما يكون من جنس الابلاغ يلزم أن يكون مما يكون من جنس المردوم عليه في المبالغة فإذا كانت الاستعارة من جنس المجاز الذي هو أبان من الحقيقة اذ فيه الانتقال من المردوم إلى اللازم فكأنه دعوى بالدليل لما تضمنه من الاشعار والتقريرين وكان التشبيه من الحقيقة التي فضلها المجاز في المبالغة لان تمام ذلك التقرر عنها لزم كون الاستعارة أبان من التشبيه لانها من جنس الفضل وهو من جنس الفضول وأما ذكرهما مع دخولهما بحسب الظاهر فيما قبلهما لبيان شأن الاستعارة مع خصوص ما يقابلها لعظم شأنها وكون أبانيتها مخالفة لأبلغية غيرها وذلك أن الانتقال في المجاز المرسل واضح والابلية فيه ليست إلا من جهة تقرير المراد في ذهن الاشعار المردوم باللازم وسوق القرينة إلى خصوصه فكأنه قرر مرتين وأما في المكنية فعند قصد اللازم فقط فأمر الانتقال فيها أيضا واضح وعند قصدهما فالمقصود بالذات فيها هو اللازم وبه سميت مكنية وقد تضمنت طلبه بالقرينة فيحصل بذلك التمكن الذي هو كالاتبات مرتين وبالدليل وليس فيها أيضا باقية الابهة الاعتبار وأما الاستعارة ففيها أيضا الانتقال فإذا قلت رأيت أسدا في الحمام فأول ما يخطر معنى الاسدية الحقيقية والقرينة تصرف عن ارادته فيطلب ذهن المراد للقرينة الصارفة عن الأصل فيفهم بمعونة اللزوم وذلك المفهوم هو الشجاعة الذي هو لازمه فيقرر في ذهن لكونه بعد الطلب ولكون اللزوم من شأنه أن يشعر به والقرينة أوضحته بواسطة اللزوم وقد عرفت أن المراد باللزوم هنا ما يصح معه الانتقال ولو عرف أو قرينة خارجة فكأنه ثبت مرتين كالدعوى مع الدليل وإن شئت قررت التشبيه كما تقدم بين الدعوى

الأداة أو مخدونها فإذا حذف منه شيء لا يكون فيه الاجاز الحذف وفي اطلاق أن المجاز أبان من الحقيقة نظر لان المكنية حقيقة وهي أبان من كل مجاز مرسل ويحتمل أن يقال انها أبان من الاستعارة أيضا وهو تفرع على أن المكنية ليست حقيقة ولا اجازا وينبغي أن يراد بالتشبيه ما ليس بتشابه أما التشابه فسيأتي واختار الوالد في تفسيره أن الاستعارة إنما تحسن حيث يكون المستعار أعلى من المستعار له وأن شرط التشبيه بكان أن يقوى الشبه حتى يتخيل أو يكاد يتخيل أن الشبه عين الشبه به فعلى هذا يكون التشبيه بكان أبان وزاد المصنف في الايضاح أن التخييل على سبيل الاستعارة أبان من التخييل على سبيل الاستعارة (تنبيه) نقل المصنف عن الشيخ عبد الفاهر أن التفاوت بين هذه الرتب ليس لان الواحد منها يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيدها خلافا فليست فضيلة رأيت أسدا على قولنا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواة الاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني

والتصريح فانهم كدعوى الشيء من غير بينة وحاصله أن السبب في كون المجاز والمكنية والاستعارة أبان من الحقيقة والتصريح والتشبيه أن كل واحد من تلك الثلاثة الاول يفيدنا كيدا لا ثبات وهذا لا يفيد خلافا وليس السبب في كون كل واحد من الثلاثة الاول أبان من خلافه أنه يفيد زيادة في نفس المعنى المراد كالسكرم والشجاعة مثلا لا يفيد خلافا لقول الشارح وليس معنى كون المجاز والمكنية أي والاستعارة وقوله أبان أي من الحقيقة والتصريح والتشبيه وقوله أن شيئاً منها أي ومن الاستعارة وقوله بوجب أن يحصل أي ثبت في الواقع ونفس الامر ولو قال أن شيئاً منها يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد الحقيقة والتصريح لكان أوضح

في الفن الثاني وذكر السكاكي بعد المراع منه تفسير البلاغة بما نقله عنه في صدر الكتاب ثم قسم الفصاحة الى معنوية ولفظية وفسر المعنوية بخلوص المعنى عن التعميد وعنى بالتعميد اللفظي على ما سبق تفسيره وفسر اللفظية بأن تكون الكلمة عربية أصلية وقال وعلمة ذلك أن تكون على أسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم لها أكثر لا بما أحدثه المولدون ولا بما أخطأت فيه العامة وأن يكون أجرى (٢٧٨) على قوانين اللغة وأن تكون سليمة عن التناثر فجعل الفصاحة غير

لازمة للبلاغة وحصر مرجع البلاغة في الفيين ولم يجعل الفصاحة مرجعا لشيء منهما ثم قال واذا قد وقفت على البلاغة والفصاحة المعنوية واللفظية فأنا أذكر على سبيل الامتزاج آية تكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحتين ما عسى يسترها عنك وذكر ما أورده الزمخشري في تفسير قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغضض الماء وقضى الامر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين وزاد عليه نكتنا لا بأس بها فرأيت أن أورد تلخيص ما ذكره جاريا على اصطلاحه في معنى البلاغة والفصاحة قال أما النظر فيها من جهة علم

بل المراد أنه يفيد زيادة كيد لا اثبات ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله

مع الدليل وبين هذه الاشياء فان في كل منهما انتقالا من ملازم لازم فيتخيل أن في هذه الاشياء الدعوى والدليل ويتأكد ثبوت معنى كل منها وهو قريب من الاول وأخصر فقد ظهر اشتراك الثلاثة في هذا المعنى وتريد الاستعارة بأن السامع لما سمع لفظ الاسد مثلا وانتقل بالقرينة الى اللازم الذي هو الرجل الشجاع على ما حررناه فيما تقدم واستشعر أنه يعبر باسم الاسد عن هذا الرجل للمشابهة لان العلاقة قد فهمت وأنها للمشابهة فيستشعر من ذلك أنه بالغ في التشبيه حتى سوى بينهما وصيرهما من جنس واحد بحيث يشملهما الاسم على ما تقدم في الاستعارة ففهم من ذلك مساواتهما عند التكلم في الشجاعة الجامعة لهما فهنا مبالغة في التسمية أفادها التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به لان ذلك يشمر باحدهما وكونهما شيئا واحدا وهذه المبالغة لا توجد في الحقيقة التي هي التشبيه كأن يقال زيد كالاسد لان أصل التشبيه الاشعار بكون الوجه في المشبه أقوى فلا مساواة فقد ظهر أن الاستعارة تفيد المبالغة في تسوية المشبهين في الوجه والمبالغة في تقرير اللازم في الذهن بالانتقال وذلك اللازم هو المشبه باعتبار الوجه على ما تقدم تحقيقه فلذا فصلها مع مقارنتها عن الحقيقة والمجاز ثم ان الشيخ عبد القاهر له كلام هنا ففهم المصنف على وجه فاعترضه ثم أجاب ورد عليه الشارح فحمله على وجه آخر وخطأ المصنف في فهمه ورد على الشارح بعض الحققتين بما يظهر أنه هو الحق فلنورد ما يفهم به حاصل ما قال كل منهم وذلك أن الشيخ عبد القاهر قال ليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية

بل الاول أفادت كيدا لا اثبات تلك المساواة بقدها الثاني وليس فضيلة كثير الرما على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة بقدها الثاني بل لان الاول أفادت كيدا لا اثبات كثرة القرى لم يفده الثاني والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع من اللازم الى اللازم فيكون اثبات المعنى به كدعوى الشيء ببينة ولا شك أن دعوى الشيء ببينة أبلغ في اثباته من دعواه بلا بينة قال المصنف لقائل أن يقول الاستعارة أصلها التشبيه والاصل في وجه التشبه أن يكون في المشبه به أتم فقولنا رأيت أسدا يفيد للرئي شجاعة أتم مما يفيدها رأيت رجلا كالاسد لان الاول يشبهه شجاعة الاسد والثاني شجاعة دون شجاعة الاسد ويمكن الجواب عنه بحمل كلام الشيخ على أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك لأن ذلك ليس بسبب في كل شيء من الصور أصلا قلت ما ذكره الشيخ مخالف لاتفاقهم على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة ولو كان كما قال لما كانت الكناية والمجاز أبلغ بل كان الأبلغ هو اثبات التشبيه وأما قوله ان التأكيد إنما هو لتأكيد التشبيه ففيه نظر لان تأكيد التشبيه إنما يكون بما يرد على الجملة من ان واللام مثلا والتأكيد في الاستعارة إنما وقع في لفظ مفرد والتأكيد يكون لمعناه كأن المبالغة في قولك رحيم لتحويل صيغته من فاعل إنما كان لزيادة الرحمة لتأكيد اثباتها وأما قوله ان الكناية ليست أبلغ من التصريح

(قوله بل المراد أي من تكون المجاز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والنصريح والتشبيه قوله أنه أي ما ذكر من كل من المجاز والكناية والاستعارة قوله زيادة تأكيد) الاضافة بيانية (قوله أن الوصف)

ليست

أي الذي هو وجه التشبه (قوله حد السكال) أي مرتبة السكال (قوله وليس بقاصر) أي وليس

الوصف بقاصر في التشبه (قوله كما يفهم الخ) راجع للنفي (قوله بأن يعبر) أي بسبب أن يعبر عنه بعبارة أبلغ كالمجاز والكناية والاستعارة أي أن التعبير بما ذكر لأجل أفادة تغير المعنى في نفس الامر منتف (قوله وهذا) أي المراد التقدم مراد الشيخ عبد القاهر بقوله الخ خلافا للمصنف فإنه حمل كلام الشيخ على محمل آخر ثم اعترض عليه وأجاب عن اعتراضه انظر ذلك في الطول

البيان فهو أنه تعالى لما أراد أن يبين معنى أردنا أن نرد ما أنفجر من الأرض إلى بطنها فارتد وانقطع طوفان السماء فانقطع وأن يعيظ الماء النازل من السماء ففاض وأن يقضى أمر نوح وهو أنجاز ما كنا وعدناه من أغراق قومه فقضى وأن نسوي السفينة على الجودي فاستوت وأبقينا الظلمة غرقى بني السكلام على تشبيه المراد منه بالأمور الذي لا يتأتى منه لكمال هيئته العصيان وتشبيه تكوّن المراتد بالأمور الحزم النافذ في تكون المقصود تصويراً لاقتداره تعالى وأن السموات والأرض وهذه الأجرام العظام تابعة لأرادته كأنها عقلاء بمنزلة قدر فوه حق معرفته وأحاطوا علمها بوجوب الانقياد لأمره وتحتم بذل المجهود عليهم في تحصيل مراده ثم نبى على تشبيه هذا نظم السكلام فقال تعالى قيل على سبيل المجاز عن الإرادة الواقع بسببها قول القائل وجعل قريته المجاز خطاباً للمجاد وهو يا أرض ويا سماء ثم قال يا أرض ويا سماء مخاطباً لهما على سبيل الاستعارة للشبه المذكور ثم استعار (٢٧٩) لغور الماء في الأرض البلع الذي

هو أعمال الجاذبة في المظنوم بجماع الذهاب إلى مقر خفي واستتيع ذلك تشبيه الماء بالغذاء على طريق الاستعارة بالكناية لتقوى الأرض بالماء في الانبات للزروع والأشجار وجعل قريته الاستعارة لفظاً بلي لكونه موضوعاً للاستعمال في الغذاء دون الماء ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المتقدم ذكره ثم قال ماءك باضافة الماء إلى الأرض على سبيل المجاز تشبيهاً لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالملك واختار حبس المطر الاقلاع الذي هو ترك الفاعل الفعل للشبه بينهما في عدم كان وخاطب في الأمرين ترشيحاً للاستعارة ثم قال وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي وقيل بعد المقوم الظالمين فلم يصرح بالفائض والقاضى والسوى والقائل كالم يصرح

ليست مزية قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني

أبلغ أن واحداً من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لأنه يفيد تأكيداً لا ثبات المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً شجاعاً هو والأسد سواء في الشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيداً لا ثبات تلك المساواة له لم يفدها الثاني وعنى تأكيداً لا ثبات أن المساواة أفادها التعبير عن الشبه بلفظ المشبه به لا شعاع ذلك التعبير بالاتحاد بخلاف التنصيص على المساواة كما في الحقيقة فيخطر معه احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض والاتحاد الذي أفاده التعبير يقتضى المساواة في الحقيقة المتضمنة للشجاعة وفيها تأكيداً لا ثبات أيضاً من جهة أن الانتقال إلى الشجاعة المفاد بطريق المجاز كاثبات الشيء بالدليل على ما قررناه آنفاً وهذا أعنى أفاده تأكيداً لا ثباتاً بالانتقال من المألوف إلى الجارى في الكناية والمجاز المرسل كما تقدم وزاد الشيخ متصلاً بما تقدم أن المعنى لا يتغير بنفسه باختلاف الطرق الدالة عليه وإن كانت الدلالة في بعضها بواسطة الانتقال الذي هو التصرف الفعلي وفي بعضها باللفظ كما في الحقيقة ففهم المصنف من جميع ما ذكر أن مراد الشيخ بقوله إن واحداً من هذه الأمور لا يفيد زيادة في المعنى أنه لا يدل على الزيادة في المعنى فليس السبب في الإبلغة دلالة على الزيادة في المعنى وإنما السبب ما فيه من تأكيداً لا ثبات كما قررنا ذلك آنفاً فاعترض عليه بأن ذلك إنما يتجه في غير الاستعارة مثل المجاز المرسل

في المعنى فيمكن الذهاب إليه وأن يقال ليس كثير الرماد يدل على كرم لا يدل عليه كثير القرى ثم كثرة القرى ليست المسكنى عنه بل المسكنى عنه الكرم وكثرة القرى من جملة الوسائط بين المسكنى عنه والمسكنى به وأما قوله أن التأكيد فيه للتشبيه فمنع على نحو منع مقابلة أو ما قوله تأكيداً لا ثباتاً في رأيت الأسد فكأن مراده اثبات وقوع الرؤية على الأسد الافتناء كيداً لا ثباتاً يكون في اثبات المسند للسند إليه فكان حقه أن يمثل بجاء في أسد أو ما تمثله بقولك زيد والأسد سواء فقد يقال هذا المثال أخص من المدعى فإن زيد والأسد سواء من قبيل التشابه المستدعى لاستواء الطرفين لا من قبيل التشبيه المستدعى لرجحان المشبه به فلا يلزم من ثبوت التساوي بين التشابه والاستعارة أن سلمناه ثبوت التساوي بين التشبيه

بقائل يا أرض ويا سماء سلوكاً في كل واحد من ذلك سبيل الكناية أن تلك الأمور العظام لا تتأتى إلا من ذي قدرة لا تكسبه قهار لا يغالب فلا مجال للذهاب الوهم إلى أن يكون الفاعل لشيء من ذلك غيره ثم ختم الكلام بالتعريض إلى السكينة مسلكهم في تكذيب الرسل ظاهراً لأنفسهم ختم اظهار مكان السخط ولجهة استحقاقهم إياه وأما النظر فيها من حيث علم المعاني وهو النظر في فائدة كل كلمة فيها وجبة (قوله ليست مزية) أى فضيلة (قوله أن الأول الخ) هذا خبر ليس والمراد بالأسد والمراد بالثاني رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة (قوله في مساواته) في معنى على أى ليست فضيلة التركيب الأول المشتغل على الاستعارة على التركيب الثاني المحتوي على التشبيه أن الأول أفاد زيادة على مساواة الرجل للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواة الرجل للأسد في الشجاعة ولم يفد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة

كل تقدم وتأخر بين جملته أفلاك أنه اختير يادون سائر أخواتها لكونها أكثر استعما لادلائها على بعد المنادى الذي يستدعيه مقام
أظهار العظمة و يؤذن بالتهاون به ولم يقل يارض بالسكسرتجنا لاضافة التشريف تأكيذا للتهاون ولم يقل يارضها الأرض للاختصار
مع الاحتراز عما في أيها من تكاف التشبيه غير المناسب للمقام لكون المخاطب غير صالح للتنبيه على الحقيقة واختير لفظ الأرض دون
سائر أسماها لكونه أخف وأدور واختير لفظ السماء لمثل ذلك مع قصد المطابقة واختير الابل على ابتلاعي لكونه أخضر ولحيى حظ
التجانس بينه وبين أفعلى وأفر وقيل ماءك بالافراد دون الجمع لدلالة الجمع على الاستكثار الذي يأتيه مقام أظهار الكبرياء وهو الوجه
في افراد الأرض والسماء ولم يحذف مفعول ابلعي لثلاثيهم ما ليس بمراد من تعميم الابتلاع للجبال والتلال والبحار وغيرها نظرا الى مقام
ورود الامر الذي هو مقام عظمة (٣٨٠) وكبرياء ثم اذ بين المراد اختصار الكلام على أفعلى فلم يقل أفعلى عن ارسال

بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيذا لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني والله أعلم * كمل القسم
والكناية لانهما لا يدلان على أزيد مما يدل عليه الحقيقة فالفضيلة فيهما في تأكيذ الاثبات الحاصل
بكونهما كدعوى الشيء بينة فليس السبب في الفضيلة فيهما مادلا لانهما على أكثر مما دلت عليه الحقيقة
بل السبب أن المدلول فيهما فيه تأكيذ اثباته ولم يتأ كد اثباته في الحقيقة فصار أبلغ منها وإن كان
المعنى لا ينقص ولا يزيد على ما كان عليه فيهما وكذا الاستعارة بالنسبة لما مثل به وهو قوله رأيت رجلا
شجاعا هو والأسد سواء في الشجاعة فان دلالة الاستعارة على المساواة كدلالة هذه الحقيقة وأما
الاستعارة باعتبار التشبيه كقولك زيد كالأسد فان السبب في الألفية يكون غير ما ذكر لدلالة الاستعارة
على الاتحاد في الحقيقة المستزمنة للاتحاد في الشجاعة والمساواة فيها والتشبيه يشعر بأن الشجاعة
في الرجل أضعف منها في الأسد لما تقرر أن المشبه أضعف من المشبه به في وجه التشبه بل نقول انها أقوى
دلالة على المساواة من قوله هو والأسد سواء أيضا لما تقدم أن الاتحاد يفيد المساواة ويدل عليها دلالة
أقوى من التصريح بها لاشعار التصريح باحتمال كونها في بعض الوجوه وعلى تقدير تسليمه فيكون في
الاعتراض أن الاستعارة تفيد في المعنى ما هو أقوى من افادة التشبيه أي يدل على السكالك في الوجوه دون
التشبيه وأما قلنا يكفي لان قوله ليست مزية المجاز على الحقيقة أنه يفيد ما هو أكثر أي يدل على ما هو
أقوى عام بظاهره لسلك مجاز ومن جملة المجاز الاستعارة وهي تفيد أكثر وتدل عليه بالنسبة للتشبيه
والاستعارة مطلقا كما ادعاه بل الذي يظهر أن التشابه أبلغ من الاستعارة لان في الاستعارة أصلا وفرا
وليس ذلك في التشابه وأما قوله انه اثبات الشيء بينة فقد قال ان هذا التحققي له وينبغي أن يقال
ادعاء الشيء بينة وحينئذ يضح أم أقول اثبات الشيء بينة مع جعلنا التأكيذ انما هو لاثبات فليس في
اخباره بكثرة الرماد اثبات كثرة الرماد المستلزم للسكرم وبدان كتبت هذا الاشكال رأيت الامام خفر
الدين وقع عليه فحمدت الله تعالى ثم عقبه الامام نضر الدين باعتراض ثان وهو أن الاستدلال بوجود
اللازم على اللازم باطل لان الحياة لازمة للعالم ولا يمكن الاستدلال بوجود الحياة على وجود العالم وفيما
قاله نظرو جوابه أن المراد اللازم المساوى ولا مانع من الاستدلال به بمعنى المعروف ولهذا الشبهة قال
المصنف أن الانتقال في الكناية من اللازم الى اللازم وأما موافقة المصنف له على هذه العلة ومخالفته
له في أن التأكيذ كيد للاثبات بل للاستعارة فيه نظر لان البيئة لا تفيد زيادة الحق انما تؤكد المدعى به

السماء احترازاً عن الحشو
المستغنى عنه من حيث
الظاهر وهو الوجه في أنه لم
يقول يارض ابلعي ماءك
فبلعت وياسماء أفعلى
فأفعلت واختير غيض
الماء على غيض المشددة
لكونه أخضر وأخف
وأوفى لقليل وقيل الماء
دون أن يقال ماء طوفان
السماء وكذا الامر دون
أن يقال امر نوح للاختصار
ولم يقل سويت على الجودي
بمعنى أقرت على نحو قيل
وغيض وقضى في البناء
للمفعول اعتبارا لبناء الفعل
للفاعسل مع السفةينة في
قوله وهي تجري بهم مع
قصد الاختصار ثم قيل
بعدا للقوم دون أن يقال
ليبعد القوم طلبا للتوكيد
مع الاختصار وهو نزول
بعدا منزلة ليعبدوا بعدامع
افادة أخرى وهي استعمال
اللام مع بعدا الدال على

معنى أن البعد جق لهم ثم أطلق الظلم ليتناول كل نوع حتى يدخل فيه ظلمهم لأنفسهم بتكذيب الرسل
هذان من حيث النظر الى الكلام وأما من حيث النظر الى ترتيب الجمل فذلك أنه قدم النداء على الأمر فليل يارض ابلعي وياسماء
(قوله بل الفضيلة) أي فضيلة الأول على الثاني (قوله لاثبات تلك المساواة له) أي للأسد وقوله لم يفده أي ذلك التأكيذ التركيب
الثاني وبيان ذلك أن التركيب الأول أفاد المساواة من حيث التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به لان ذلك التعبير يشعر بالاتحاد ودلالة
الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة التنصيص على المساواة كما في التركيب الثاني فإنه يخطر بباله احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض
والاتحاد الذي أفاده التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به يقتضى المساواة في الحقيقة المتضمنة للشجاعة وفيها تأكيذ الاثبات أيضا
من جهة أن الانتقال الى الشجاعة المفاد بطريق المجاز كاثبات الشيء بالدليل وهذا أي افادة تأكيذ الاثبات بالانتقال من

الثاني

أقلعي دون أن يقال البلى بأرض وأقلعي باسماء جر ياعلى مقتضى اللازم فيمن كان مأمو راحققة من تقديم التنبيه ليمتكن الامر الوارد عقبيه في نفس المادى قصداً بذلك اعنى الترشيح ثم قدم (٢٨١) أمر الارض على أمر السماء لابتداء الطوفان منها ونزولها لذلك

في القصة منزلة الاصل ثم أتبعهما قوله وغيض الماء لاتصاله بقصة الماء ثم أتبعه ما هو المقصود من القصة وهو قوله وقضى الامر أى أتمم الوعد من املاك الكفرة وأنجاء نوح ومن معه في السفينة ثم أتبعه حديث السفينة ثم ختمت القصة بما ختمت هذا كله نظري الآية من جانب البلاغة وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المعنوية ففى كآرى نظم للمعاني لطيف وتأدية لها ملخصة مبينة لاعتقيد يعبر الفسك في طلب المراد ولا التواء يشيك الطريق الى المراد بل ألفاظها تسابق معانيها ومعانيها تسابق ألفاظها وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية فألفاظها على ما ترى عربية مستعملة جارية على قوانين اللغة سليمة عن التافؤ بعيدة عن البشاعة عذبة على العذبات سلسلة على الاسلات كل منها كالماء فى السلاسة وكانعسل فى الحلوة كالانسيم فى الرقة والله أعلم

الملزوم الى اللازم هو الجارى فى السكناية والمجاز المرسل

الثانى والحمد لله على جزيل نواله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله

والضحية السكناية تنافضها الجزئية وأجاب المصنف بأن قوله ليس السبب افادة الزيادة أى الدلالة على ليس على عمومته فى كل مجاز بل يعنى أن ذلك لا يكون سبباً دائماً وإنما يكون سبباً لا بلغة فى الاستعارة مع التشبيه وأما المجاز المرسل والسكناية والاستعارة بالنسبة الى قوائمه والاسدسواء فالسبب فيها هو الامر العام وهو ما فى كل من تأكيد الاثبات الحاصل من الانتقال الى اللازم من اللزوم واعتراض الشارح المصنف رحمه الله تعالى بأنهم لم يفهم كلام الشيخ حيث حمل قوله يفيد زيادة على معنى أنه يدل على الزيادة قال وإنما مراد الشيخ بافادة الزيادة تخصيها فى نفس الامر بدليل قوله ان المعنى لا يتغير فى نفسه وعدم افادة اللفظ للمعنى فى نفس الامر صحيح كما تقدم أن الخبر لا يفيد المعنى فى الخارج لاحتمال انتفاءه ولذلك يحتمل الصدق والكذب وأما باعتبار الدلالة والافهام فلا يحتمل الا الصدق لان المفهوم منه هو ما وضع له معنى كون المجاز أبغ أنه يفيد تأكيد الاثبات كما قررناه لأنه يفيد زيادة فى المعنى فى نفس الامر فانه كما لا يفيد أصل المعنى كما تقدم فى باب الخبر لا يفيد زيادة فيه ولا ينافى ذلك أن يدل على أكثر مما يدل عليه الحقيقة فان الاستعارة دلت على كمال الوجه والتشبيه دل على ضعفه فلا يرد الاعتراض على الشيخ لان المعنى فى نفسه ولودلت الاستعارة على السكناية لا يقتضى ذلك أنها أثرت فيه زيادة فى نفس الامر قال وكثيراً ما يقع فيه الغلط للمصنف من استنباط المعانى من كلام الشيخ لاحتياجه الى من يد التأمل ورد بعض المحققين كلام الشارح بأن ما حمل عليه المصنف كلام الشيخ من تفسير الافادة بالدلالة هو الذى ينبغي أن يصار اليه لانه بما يتوهم أن المجاز دائماً أقوى دلالة وأكثر مدلولاً من الحقيقة فأورد الشيخ هذا البحث ليسين أن ذلك لا يطرد ومثل بما ينتقض فيه الاطراد وهو قوله هو والاسدسواء مع الاستعارة وكذلك السكناية والمرسل ووجه الابغية بالوجه العام لكل ما هو خلاف الحقيقة

وأما تخالف حاله بالبينة وعدمها فى اثباته كما قال عبد القاهر لافى كثرته ووقته فكان من حق المصنف كما منع كلام عبد القاهر أن يمنع دليله ويزنق دليله لمنعه وأما قول المصنف فى الرد على عبد القاهر فقد رد عليه بنفس دعوى مخالفته فكان من حقه أن يرد عليه بدليل صحيح وأما قوله الاصل فى التشبيه أن يكون المشبه به أم فهذا التعجب مخالف قوله فيما ساق انه يكون أم فى بعض الصور دون بعض ثم هذا القدر لا يحصل به مقصوده لان عبد القاهر أن يقول والتشبيه المعنوى موجود فى الاستعارة وبالجمله الذى قاله المصنف هو الحق ولكنه لم يتوصل اليه بطريقة (تنبيه) قولنا فى هذا الفصل كله السكناية والمجاز أبغ هو بالمعنى المعنوى كقولنا بعيل أبغ من فاعل وليس من البلاغة المصطلح عليها فى هذا العلم لا من أحدهما أن تلك لا تكون فى المفرد ولا شك أن المجاز والسكناية يكونان مفردين غالباً نعم ما ذهب اليه عبد القاهر من أن الابغية فى الاثبات يمتشى معه فى تسمية ذلك بلاغة بالاصطلاح. الثانى ان أبغ أفضل تفضيل فإذا حملت على المعنى المعنوى كان على باب من التفضيل لان الحقيقة بائغة المقصود بكل حال فالمجاز أبغ منها فإذا حملناه على الاصطلاحى كان من باغ بالضم وهو دليل على حصول البلاغة فى الحقيقة وليس كذلك لان الحقيقة المجردة لا بلاغة فيها فلا يكون من باغ بالضم بل من باغ بالفتح (تنبيه) لم يتعرض المصنف للتفاوت بين أنواع الاستعارة الذى يظهر أن الاستعارة بالسكناية أبغ من التصريحية وبه صرح الطيبى ولا اشكال فيه على رأى السكاكى فانها كالجامعة بين الاستعارة والسكناية وأما على رأى المصنف فإن وافق على ذلك كان هذا وارداً عليه فى قوله ان المجاز أبغ من الحقيقة وان الاستعارة

(٣٦ - شرح التلخيص رابع) كما مر فثبت أن كلام المجاز المرسل والسكناية والاستعارة لا يدل على أن يدما تدل عليه الحقيقة وأن الفضيلة فى كل واحد من هذه الثلاثة من جهة افادته تأكيد الاثبات الذى لا تنفيده الحقيقة. وهذا وقد تم الفن الثانى

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

(وهو علم

وهو تأكيذ الاثبات وقوله اننى لا يتغير في نفسه باختلاف الطرق معناه ان الطرق لا تدل فيه على أكثر مما كان ولما لم يصرح بالتخصيص وظهر من كلامه العموم وأن كل مجاز لا يدل على أكثر مما يدل عليه الحقيقة أورد عليه المصنف النقض بالاستعارة مع التشبيه ثم أجاب بأن مراده أن ذلك لا يطرد في كل مجاز قال وأما حمل عليه الشارح كلام الشيخ من أن المراد بإفادة الزيادة إفادتها في أصل المعنى خارجا أى انشاؤها في المعنى الخارجى وإيجادها فيه فهو أمر واضح للعالم بأن اللفظ لا تأثير له في المعنى إيجادا ولا زيادة كما أنه لا تأثير لغيره وأما حفظ اللفظ من المعنى الدلالة فحمل كلام الشيخ على من قال الشارح نهاية الركائز وارتكاب لمائة العقول عن التعرض للملم به والاستدعاء عن التشويق به ويدل على ذلك أنه مثل لما اتحدت فيه الدلالة فعدا حاصل كلامه الى ما تقرر من أن المجاز أبان لإفادته التأكيد في المعنى ولا ينفي ذلك أنه ربما تسكون معه الدلالة على أكثر كما في الاستعارة مع التشبيه فلا نصاب أن الحق مع المصنف وكلام الشيخ صحيح بتأويله فلا مز يدعيه * وقد تم الكلام على الفن الثالث والحمد لله رب العالمين حمدا لا يوقم بأدائه جميع المخلوقين والصلاة على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى من تبعه بإحسان الى يوم الدين * والله تعالى المستوفى في الكمال الثالث مع العافية

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

(وهو علم

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

أى العلم المعلوم اضافته الى البديع فالإضافة فيه عهدية والبديع فى اللغة العربى من بدع الشيء بضم الدال اذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غزينا فيه لطيفا ومنه أبدع أى بشىء لم يتقدم له مثال * ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أى الموجد للأشياء بالامثال تقدم ولا تخصص مادته بالله تعالى كما قيل عرفه اصطلاحا كما يؤخذ مما تقدم بقوله (وهو علم) أى ملكة تحصل من ممارسة مسائله أو قواعده المقررة لان كلامهما يتوصل به الى معرفة أى جزئى أبلغ من التشبيه لان الاستعارة بالكناية عند المصنف تشبيه حقيقة لا مجاز الا أن يقول الاستعارة بالكناية إنما كانت أبلغ لاشتمالها على المجاز العقلى كما اقتضاه كلام المصنف فى هذا الباب لا كما اقتضاه كلامه فى علم المعانى حين تسكلم على المجاز العقلى وأما الاستعارة بالتشليل فالظاهر أنها أبلغ منهما كما يقتضيه كلام الزمخشري عند قوله تعالى وما قدر والله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ثم تفاوت كل واحدة من هذه الاستعارات الثلاث الى درجات تظهر ماسبق بالتأمل وأما الكناية والاستعارة فالظاهر أن الاستعارة أبلغ لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة والظاهر أن أبلغ أنواعها ما كان المسكن عنه فيه تشبيه ثم ما كان صفة ثم ما لم يكن واحدا منهما (تنبيه) الكناية والاستعارة قد يكون كل منهما انشاء وقد يكون خبرا وهذا واضح وأما التشبيه فالذى يظهر أنه خبر لان قولك زيد كعمركه خارجى وهو المشابهة لكن فيه خلاف حكاه والد فى تفسيره السمعى بالدر النظيم واختار أنه خبر عما فى نفس المتسكلم من التشبيه كما أن حسنت خبر عن حسبانته قال ولا يختلف الحال فى ذلك بين كائن والسكاف غير أن كائن صريحة فى ذلك من جهة أن موقعا أن تقوى الشبه حتى يتخيل أو يكاد يتخيل أن المشبه هو المشبه به والسكاف محتمة له وللأخبار عن المبالغة الخارجية كقولك مثل * هذا آخر علم البيان بحمد الله ومنه فله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن

(قوله وهو علم) المراد به هنا الملكة لأنها هى التى تكون آلة فى معرفة الوجوه المحسنة أى فى تصورها وفى التصديق بوضبط أعدادها وتفصيلها

(الفن الثالث علم البديع)

(وهو علم

يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة

(قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يعرف به الامور التى يصير بها الكلام حسنا (قوله أى يتصور الخ) تفسير لقوله يعرف أشار به الى أن المراد بالمعرفة هنا تصور معانى تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفصيلها فالمراد بالمعرفة هنا مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق فيعرف بذلك العلم أن الامور المحسنة عدتها كذا وأن الوجه الفلانى يتصور بكذا وليس المراد بالمعرفة هنا الادراكات الجزئية المتعلقة بالفروع المستخرجة من القواعد (٢٨٣) كما سبق فى المعانى والبيان

لانه لا قواعد لهذا العلم حتى يستخرج منها فروع وما قالوه من أن لكل علم مسائل فاما هو فى العلوم الحسكية وأما الشرعية والادبية فلا يتأق ذلك فى جميعها فان اللغة ليست الا ذكر الالفاظ وكذلك علم التفسير والحديث فعلمت من هذا أن المراد بالعلم فى قول المصنف علم الملكة وليس المراد به القواعد ولا التصديق بالقواعد انظر عبد الحكيم (قوله بقدر الطائفة) أشار بهذا الى أن الوجوه البدئية غير منحصرة فى عدد معين لا يمكن زيادتها عليه (قوله والمراد بالوجوه مامر الخ) أشار بهذا الى أن الاضافة فى قوله وجوه تحسين للعهد وحيث فصح التعريف وان دفع أن يقال ان الوجوه المحسنة للكلام مجهولة والتعريف بالمجهول لا يفيد فأشار الشارح بقوله والمراد الخ الى أنه لا جهل فى التعريف لان الاضافة

يعرف به وجوه تحسين الكلام (أى يتصور معانيها و يعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه مامر فى قوله و يتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا و قبولا وقوله (بعد رعاية المطابقة) لمقتضى الحال (و) رعاية (وضح الدلالة) أى الخلو عن التعقيد المعنوى إشارة الى أن هذه الوجوه

من جزئياته أى يعرف بواسطة تقرر الملكة أو القواعد فى النفس أن هذه الجزئية الخاصة مثلما علم البديع والى هذا أشار بقوله (يعرف به) أى يعرف بتلك الملكة أو تلك القواعد وقد تقدم فى صدر الكتاب تحقيق الملكة بما أغنى عن أعادته وعبر بالمعرفة التى تتعلق بالجزئيات للاشعار بأن متعلق الادراك بهذا العلم هو الجزئيات بمعنى أن أى وجه من الوجوه التى هى من علم البديع يرد يعرف بهذا العلم الذى هو الملكة أنه من هذا العلم أى من جزئيات قواعده والى الجزئيات أشار بقوله (وجوه تحسين الكلام) أى يعرف به الامور التى يما يحسن الكلام بمعنى أنا نتصور بتلك الملكة أو تلك القواعد أن هذه الجزئية عما يحسن به الكلام ونذكر ذلك عند عروضة ويحتمل أن يكون المعنى أن مقرر من قواعده هذا الفن يعلم فى الكتب عند الاطلاع عليها ما فى ضمنها من الوجوه التى يحسن بها الكلام فيكون المعلوم متجدين خارجا مختلفين بالاعتبار فهو من حيث انه شئء قرره أهل الفن فى الدفاتر أوفى غيرها يعلم به ومن حيث الاطلاع عليه مباشرة هو المعلوم وهذا هو المناسب لقولهم يتصور به أعداد أوجه التحسين وقوله وجوه تحسين الكلام يحتمل أن يريد بها الوجوه السابقة فى قوله وتنبهها وجوه أخر تورث الكلام حسنا فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الوجوه المشار اليها فيما تقدم وهى الوجوه التى تحسن الكلام وتورثه قبولا بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هذا (بعد رعاية المطابقة) لمقتضى الحال (و) رعاية (وضح الدلالة) تأكيذا وبياناً لما تقدم ومعنى وضح الدلالة الخلو عن

يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضح الدلالة) ش البديع فى اللغة الغريب والبديع فى أسماء الله تعالى الخالق لا عن مثال سبق فهو فاعل بمعنى مفعول وقد تقدم الاعتراض عليهم فى تسميته بهذا الاسم وان الابداع لا ينسب لغيره تعالى لاحقيقة ولا مجازا على ما قيل هذا العلم منزل من الملائكة السابقين منزلة الجزء من الكل أو النتيجة من المقدمات (علم) جنس قال الخطيبى أى علم بالقواعد وفيه نظر فقد يكون المراد بالعلم المعلوم وهو مجاز سائغ مشهور فى الحدود وقد تقدم مثله فى حد علم البيان ويشهد له قوله (يعرف به الخ) وقوله (بعد رعاية المطابقة) إشارة الى رعاية ما يجب اعتباره من علم المعانى من مطابقة الكلام لمقتضى الحال فاللام فيه للعهد وقوله (ووضح الدلالة) إشارة لما يجب اعتباره من علم البيان والمراد ووضح الدلالة المتقدم ذكره (قوله بعد رعاية تطبيقه) يحتمل أن يراد بعدم معرفة رعاية تطبيقه ووضح الدلالة و يكون المراد هو قواعد يعرف

هنا للعهد فكأنه يقول علم يعرف به الوجوه المشار اليها فيما تقدم وهى الوجوه التى تحسن الكلام وتورثه قبولا بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة وعلى هذا قوله بعد رعاية المطابقة ووضح الدلالة تأكيذا وبياناً لما تقدم فقول الشارح الى أن هذه الوجوه الخ المراد زيادة إشارة وتنبيه على ان هذه الوجوه الخ والافعال الوجوه إشارة لما سبق فيه تنبيه على ما ذكره وإشارة اليه تأمل (قوله بعد رعاية المطابقة) أى مطابقة الكلام لمقتضى الحال فأل فى المطابقة امال للعهد أو عوض عن المضاف اليه وقوله بعد رعاية المطابقة أى المعلوم بعلم المعانى ولو قال بعد رعاية البلاغة كان أخصر وقوله ورعاية وضح الدلالة أى وبعد رعاية وضح الدلالة

المعلومة بعلم البيان وقوله أى الخلو عن التعقيد المعنوى تفسير لوضوح الدلالة وأما الخلو عن التعقيد اللفظى فهو داخل فى قوله بعد رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهى تتوقف على الخلو عن التعقيد اللفظى وحاصل كلامه أن تلك الاوجه انما تعد محسنة للكلام اذا (٢٨٤)

انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والظرف أعنى قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام

التعقيد المعنوى وقد تقدم بيانه وحاصل ذلك أن تلك الاوجه انما تعد محسنة للكلام اذا أتى بها بعد رعاية الامرين أعنى بالامر الاول المطابقة لمقتضى الحال وتتضمن ما يتبين فى علم النحو واللغة والتصريف ويدرك بالطبع لان المطابقة لا عبرة بها الا بعد الفصاحة كما تقدمت وتوقف على وجود ما يتبين فى تلك العلوم وما يتبين بالطبع كالتمناظر وبعض التعقيد اللفظى كما تقدم وأعنى بالامر الثانى وضوح الدلالة للمبين فى علم البيان وأما فصله عن المطابقة مع أن المطابقة لا تعتبر الا به اذ هو من النصيحة للاشارة الى العلمين السابقين أعنى المعانى السكفيل ببيان المطابقة والبيان السكفيل بتقرير وضوح الدلالة ولما كان للمبين فى الفن الثانى هو ما يسقط به التعقيد المعنوى فسرنا الوضوح بالخلو عن التعقيد المعنوى ولم نقل فيه الخلو عن التعقيد اللفظى وأدخلناه فيما توقفت عليه المطابقة من أمر الفصاحة عبر التعقيد المعنوى لعدم بيانه فى الفن الثانى ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخل فى البلاغة أو خارجا عنها وأخرج ما لا يدخل فى الفنين السابقين بقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة وهذا الاحتمال لوهم أن ما يند كرى النحو واللغة والتصريف وما يدرك بالنزق داخل فى أوجه التحسين لان المذكور فى الفنين هو نفس أوجه المطابقة وما يسقط به التعقيد المعنوى وانما قلنا بوجه ولم نقل يدخل تلك الامور فى الحسنات جزما لانه يمكن ادخال تلك الامور فى مقتضى الفن الاول بطريق الزوم لانه لا يعتبر ولا يراعى الاربعات ولكن المتبادر الاول فلهمنا الاحتمال الاول وبكل تقدير فقوله بعد رعاية المطابقة الخ يتعلق بقوله تحسين اذا لا معنى لتعلقه بغيره بمعنى أنها تورث التحسين الذى انما يصح ويعتبر بعد الرعاية المذكورة والا كانت تلك الوجوه كتعليق الدر فى أعناق الخنازير ثم أشار الى تفصيل الوجوه البديعية

بها وجوه التحسين ووجوه التطبيق والوضوح ومعرفة التطبيق والوضوح سابقان على معرفة التحسين فيكون للمعاني والبيان جزأين للبديع ويحتمل أن يراد قواعد يعرف بها بعد معرفة التطبيق والوضوح وجوه التحسين فلا يكون المعانى والبيان جزأين للبديع بل مقدمتين له وقد صرحوا بأن المراد هو الاول وفى استخراجهم من منطوق عبارة الصنف عسر لانك اذا قلت عرفت زيدا بعد معرفتى لعمره فالخبر به معرفة زيد مقيمة بسبق معرفة عمره ولا معرفة زيد وعمره وقوله بعد يحتمل أن يكون منصوبا ويعرف وأن يكون منصوبا بالتحسين والحق الذى لا ينزع فيه منصف أن البديع لا يشترط فيه التطبيق ولا وضوح الدلالة وأن كل واحد من تطبيق الكلام على مقتضى الحال ومن الاراد بطرق مختلفة ومن وجوه التحسين قد يوجد دون الآخرين وأدل برهان على ذلك أنك لا تجدهم فى شىء من أمثلة البيان يتعرضون الى بيان اشتمال شىء من معانى التطبيق ولا تجدهم فى شىء من أمثلة البديع يتعرضون لاشتغالهم على التطبيق والاراد بل تجد كثيرا منها خاليا عن التشبيه والاستعارة والكناية التى هى طرق علم البيان هذا هو الانصاف وان كان مخالفا لكلام الاكثرين ولا يخفى أن هذا التعريف

الحال وهذا يتضمن الخلو عن ضعف البألف المبين فى النحو والخلو عن مخافة القياس المبين فى الصرف والخلو عن التنافر المدرك بالنزق وذلك لان المطابقة لا عبرة بها الا بعد الفصاحة والفصاحة تتوقف على الخلو عن هذه الامور المبين بعضها فى تلك العلوم والمدرك بعضها بالنزق والامر الثانى وضوح الدلالة المبين فى علم البيان ولما كان للمبين فى الفن الثانى هو ما يزول به التعقيد المعنوى فسر الشارح وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى ولم يفسره بالخلو عن التعقيد المعنوى واللفظى وأدخلناه فيما توقفت عليه المطابقة من أمر الفصاحة لعدم بيانه فى الفن الثانى (قوله انما تعد محسنة الخ) أى والا كانت كتعليق الدر على أعناق الخنازير (قوله متعلق بقوله تحسين الكلام) أى فهو ظرف لغو أى

(وهى)

أن تحسين الكلام بهذه الوجوه انما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فالواقع بعدهما

هو التحسين فى الملاحظة لافى الوجود لان التحسين مقارن لهانى الوجود وأما اذا جعل ظرفا مستقرا لذى بعدهما هو الحصول فيقتضى أنه متأخر عنهما فى الوجود والتقدير حالة كون التحسين حاصلًا بعدهما

وهذه الوجوه ضربان ضرب يرجع الى المعنى وضرب يرجع الى اللفظ

(قوله ضربان) أى نوعان معنوى ولفظى أى وأما نوع له من بدلتا بكل من اللفظ والمعنى على وجه الاصالة فغير موجود (قوله معنوى) أى منسوب الى المعنى من حيث انه راجع لتحسينه أولا وبالذات بمعنى أن ذلك النوع قصد أن يكون كل فرد من أفراد محسنا للمعنى لذاته وان كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين اللفظ أيضا لكن ثانيا وبالعرض أى التبعية لتحسين المعنى (قوله أولا وبالذات) أولا نصب على الظرفية بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف (٢٨٥)

التنوين مع أنه أفعل
تفضيل فى الأصل بدليل
الاولى والاوائل كالفعل
والافاضل وهذا معنى
قول الصحاح اذا جعلت
أول صفة لم نصرفه تقول
لقيته عاما أول واذا لم
تجعل صفة صرفته تقول
لقيته عاما أولا ومعناه فى
الاول أول من هذا
العام وفى الثانى قبل هذا
العام قاله يس والباء فى
بالذات بمعنى اللام وهو
عطف على قوله أولا أى
راجع لتحسين المعنى
قبل رجوعه لتحسين اللفظ
ورجوعه لتحسين المعنى
لذاته (قوله وان كان
قد يفيد بعضها) أى
بعض الوجوه المدرجة
فى ذلك النوع تحسين
اللفظ أيضا وذلك كما فى
المشاكاة وهى ذكر الشئ
بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته
كأى قوله:

(وهى) أى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) أى راجع الى تحسين المعنى أولا وبالذات وان كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضا (ولفظى) أى راجع الى تحسين اللفظ كذلك

الحسنة فقال (وهى) أى وجوه تحسين الكلام الحاصل بعد الرعاية السابقة (ضربان) أى تلك الوجوه فيها نوعان أحدهما (معنوى) أى ينسب الى المعنى لانه تحسين المعنى أولا وبالذات بمعنى أن ذلك التحسين قصد أن يكون تحسينا للمعنى وذلك القصد متعلق بتحسين المعنى أولا ومتعلق به لذاته وأما تعلق القصد بكونه تحسينا للفظ فيكون ثانيا وبالعرض أى لأجل عروض كون الغرض فيه أيضا وانما قلنا هكذا لان هذه الوجوه قد يكون بعضها تحسينا للفظ لكن القصد الأصلى منها انما هو الى كونها محسنة للمعنى كما فى المشاكاة اذهى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبة ذلك الغير كقوله
* قلت اطبخوا الى جبة وقيصا * فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها فى صحبته فاللفظ حسن لما فيه من إيهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ المطبوخ فى اقتراحها لوقوعها فى صحبته فان تعلق الغرض بتحسينه اللفظى المشار اليه فهو بالعرض وعلى وجه المرجوحية وقيل ان الحسن فيها لفظى لان منشأ اللفظ وفيه نظر لوجوب عدها حينئذ من البديع اللفظى فتأمل وكأى العكس كما أتى فى قوله عادات السادات سادات العادات فان فى اللفظ شبه الجناس اللفظى لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظى والغرض الاصلى الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة (و) ثانيهما (لفظى) أى منسوب الى اللفظ لانه تحسين لفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى باللفظ حسن استحسن معناه تبعوا وان شئت قلت فى التحسين المعنوى أيضا ان كونه بالذات معناه أن ذلك هو المقصود ويتبعه تحسين اللفظ دائما لانه كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه ثم قدم المعنوى لان المقصود الاصل هو المعانى والألفاظ تابع وقوابلها وأما كانت المعانى هى المقاصد لانها مواقع الحقوق اذ بها تقع الاخذة ويحصل الغرض اخذا ودفعا ومثالا وانتهاء واستفعا واضرازا ولذلك يقال لولا المعانى ما كانت الألفاظ محتاجة ولا يقال لولا الألفاظ ما كانت المعانى محتاجة لانه كلما توصل الى المعنى ألغى

من الرسوم غير الحقيقية لما فيه من التعدية التى هى أمراضا فى ص (وهى ضربان الخ) ش وجوه تحسين الكلام البليغ ضربان ضرب يرجع الى المعنى أشار اليه بقوله معنوى وضرب يرجع الى اللفظ أشار اليه بقوله لفظى وقدم ما يرجع الى المعنى لانه أسم وأورد أن الاقسام ثلاثة فان منها ما يرجع اليها وقد يجاب عنه بأن ما يرجع اليها يدخل فى القسمين لا تقسامه الى كل منهما أما المعنوى فهو عبارة عما يزيد المعنى حسنا وقسموه قسمين أحدهما ما يزيد المعنى حسنا لزيادة تنبيه

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا الى جبة وقيصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها فى صحبته فاللفظ حسن لما فيه من إيهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ المطبوخ فى اقتراحها لوقوعها فى صحبته وكأى العكس كما أتى فى قوله عادات السادات سادات العادات فان فى اللفظ شبه الجناس اللفظى لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظى والغرض الاصلى الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة (قوله ولفظى) أى منسوب الى اللفظ من حيث انه راجع لتحسينه أولا وبالذات وان كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضا لكن بطريق التبع والعروض لتحسين اللفظ وهذا معنى قول الشارح كذلك

أما المعنوي فتمه المطابقة وتسمى الطابق والتضاد أيضا وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة

(قوله لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعاني) أي فينبغي حينئذ الاهتمام بالوجه الحسنه لها وتقدمها على الوجوه الحسنه لغيرها (قوله والالفاظ توابع) أي من حيث ان المعنى يستحضر أولا ثم يأتى باللفظ على طبقه (قوله وقوالها) أي من حيث ان المعاني تتلقى منها وتقيم منها وأما كانت

وانتفاعا بأضرارها ولذلك يقال لولا المعاني ما كانت الالفاظ تحتاج لها (قوله فتمه المطابقة) ذكر

(أما المعنوي) قدمه لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعاني والالفاظ توابع وقوالها (فتمه المطابقة وتسمى الطابق والتضاد أيضا وهي الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة) أي يكون بينهما تقابل

اللفظ دون العكس فقال (أما المعنوي) من تلك الحسنات والمذكور في الكتاب منها تسعة وعشرون (فتمه المطابقة وتسمى الطابق والتضاد أيضا) أخذنا من طابق الفرس اذا كان تقع رجله في موضع يده في مشيه لانه وقعت رجله ويده للتقابلتان في موطن واحد كوقوع المختلفين المسمى بالمطابقة هنا في تركيب متحدا وكالمتمجد في الاتصال وفسر المعنوي المسمى بالمطابقة بقوله (وهو) أي المعنوي الذي هو المطابقة وذكر الضمير لرعاية انها معنوي (الجمع) أي هو أن تجمع (بين متضادين) في كلام واحد أو ما هو كالكلام الواحد في الاتصال ولما كان المراد بالتضاد هنا وجود مطابق والتنافي والتضاد الذي هو أن يكون بين شيئين وجوديين غاية الاختلاف فسر المتضادين بقوله (أي معنيين متقابلين في الجملة) أي من غير تفصيل في ذلك التقابل والتنافي بأن يعين مقداره من كونه فيما بين معنيين كالشئيين أو الضدين أو غير ذلك فالمراد بالتضاد والتقابل هنا أن يكون بين الشئيين تناف وتقابل ولو في بعض الصور ومن المعلوم أن المتقابلين في بعض الصور إنما يكون التنافي بينهما باعتبار ذلك البعض من الصور فلهمنا نقول لبيان عموم التقابل سواء كان التقابل حقيقيا كتقابل القدم والحدث أو اعتباريا كتقابل الاحياء والامانة فانهم لا يتقابلان الا باعتبار بعض الصور وهو أن يتعلق الاحياء بحياة جرم في وقت والامانة بامتاته في ذلك الوقت والا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت وسواء كان التقابل الحقيقي تقابل التضاد كتقابل الحركة والسكون على الجرم الموجود بناء على أنهما وجوديان أو تقابل الايجاب والسلب كتقابل الوجود وسلبه أو العدم والمملكة كتقابل العمى والبصر والقدره والعجز بآء على أن العجز في القدرة عمن من شأنه الاتصاف بالقدرة

المصنف في هذا الكتاب تسعة وعشرين وجها من هذا النوع أولها المطابقة وهي لغة الموافقة يقال طابقت بين الشيئين جعلت أحدهما حادو الآخر ويسمى المعنى الذي ذكره مطابقة لأن المتكامل وفق بين المعنيين المتقابلين أو موافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستواءهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما وتكون المطابقة من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا يقال في بقية الوجوه الآتية (قوله

والثاني ما ين يده تناسب والمصنف أطلق المعنوي ليدخل فيه النوعان منه من غير تعيين بعضها عن بعض فذكر أقساما فقال فتمه المطابقة وتسمى الطابق لانه من طابق الفرس اذا وقع رجله مكان يده ومصدر فاعل المفاعلة والفعال وهو تحسين مالم يكسر فيسمج قاله التنوخي وتسمى التضاد وفيه تجوز كإسائي قال الشيرازي وتسمى أيضا التطبيق والتكافؤ قوله (وهي) أي المطابقة (الجمع) أي في الذكر (بين متضادين) أي معنيين متضادين والمراد بالمتضادين المتقابلان في الجملة أي سواء أكان التقابل من وجه ما أم من كل وجه وسواء أكان التقابل حقيقيا أم اعتباريا وسواء أكان بين وجوديين كما هي حقيقة التضاد أم بين وجودي وعدمي أو عديمين فان قوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا ليس فيه تقابل حقيقة بين العلم والنفى والعلم المثلث في الآية ولكن بينهما تقابل في الجملة اذا أخذنا على الإطلاق كذا قاله وفيه نظر لانهما اذا أخذنا على الإطلاق كان بينهما تناقض لانضاد ويمكن الجواب بأنه اذا كان المراد بالتضاد التقابل فهو بين النقيضين أوضح وقد جمع بين الحقيقي وغيره في قوله

وتسمى الطابق والتضاد) أي وتسمى أيضا بالتطبيق والتكافؤ لان المتكامل يكافئ بين اللفظين أي يوافق بينهما (قوله الجمع بين متضادين) أي في كلام واحد أو ما هو كالكلام الواحد في الاتصال وقوله بين متضادين أخذ بالأقل كما في قولهم الكلام

ما تضمن كاهتين بالاسناد والافالجم بين الأمور المتضادة مطابقة ولو كثرت تلك المتضادات (قوله وتناف أي معنيين متقابلين) لما كان توهم أن المراد بالمتضادين هنا خصوص الأمرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وليس ذلك شرطاً بين المصنف أن المراد بالمتضادين هنا ما هو أعم من ذلك أعنى الأمرين الذين بينهما تقابل وتناف (قوله في الجملة) أي ولو في الجملة فليس التنافي في بعض الأحوال شرطاً بدليل التعميم

(قوله وتضاف) تفسير لما قبله (قوله ولوفي بعض الصور) أى ولو في بعض الاحوال ومن المعلوم ان المتقابلين في بعض الاحوال إما يكون التنافي بينهما باعتبار ذلك البعض فلذا قال لبيان عموم التقابل سواء كان التقابل حقيقياً الخ (قوله ولو في بعض الصور) أى كافي الاعتباري فان التنافي فيه باعتبار المتناق (قوله سواء كان التقابل حقيقياً) أى كتقابل الامرين اللذين بينهما غاية الخلاف لذا تيمهما كتقابل القدم والحدوث (قوله أو اعتبارياً) أى كتقابل الاحياء (٢٨٧)

الاباء اعتبار بعض الاحوال وهو أن يتعلق الاحياء بحياة جرم في وقت والاماة واما تته في ذلك الوقت والا فتقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار التعلق عند تعدد الوقت (قوله وسواء كان) أى التقابل الحقيقي تقابل التضاد كتقابل الحركة والسكون على الجرم للوجود بناء على أنها وجوديان (قوله أو تقابل الایجاب والسلب) أى كتقابل مطلق الوجود وسلبه (قوله أو تقابل العدم والمملكة) أى كتقابل العمى والبصر والقدرة والعجز بناء على أن العجز نفي القدرة عمن شأنه الاتصاف بها (قوله أو تقابل التضاييف) أى كتقابل الابوة والبنوة وقيل ان الجمع بين الابوة والبنوة من باب مراعاة النظر لامن المطابقة ورد بأن مراعاة النظر الجمع بين أمور لاتنافي فيها كالشمس والقمر بخلاف ما فيه التنافي كلابوة

وتناف ولو في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً أو سواء كان تقابل التضاد أو تقابل الایجاب والسلب أو تقابل العدم والمملكة أو تقابل التضاييف أو ما يشبه شيئاً من ذلك

أو تقابل التضاييف كتقابل الابوة والبنوة وقيل ان الابوة والبنوة من باب مراعاة النظر ورد بأن مراعاة النظر فيما لاتنافي فيه كالشمس والقمر بخلاف ما فيه التنافي كلابوة والبنوة أو تقابل ما يشبه شيئاً من ذلك كما يشعر بالتنافي لاشتراكه بوجه ماعلى ما بوجب التنافي كما هنا وتلك في قوله

مها الوحش الآن هاتاً وأنس * فنا الخط الآن تلك ذواب

لما في هاتان من القرب وتلك من البعد وكافي قوله تعالى أغرقوا فادخلوا ناراً لما يشعر به الاغراق من الماء المشتعل على البرودة غالباً ويشعر به ادخال النار من حرارة النار وفرضنا هذه الاقسام في التقابل الحقيقي لان وجودها في الاعتبار انما هو باعتبار التعلق والتعلق يعرف حاله من هذه الاقسام وقد علم مما قررنا أن التقابل في بعض الصور يعود معناه الى الاعتباري ومن ذكرنا للاعتباري من غير تخصيص له بصورة دون أخرى يعلم أن الملحق بهذا التقابل داخل في هذا الكلام وسيأتى ذلك للمحقق ثم

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة * ومن اساءة أهل الشر احساناً

فمقابلته الاحسان بالاساءة حقيقية ومقالة الظلم بالمغفرة غير حقيقية واعلم ان اطلاق المطابقة والطباق على الجمع بين المتقابلين واضح بمعنى أن الجامع في الذكر بين المتقابلين طابق بينهما أى قابل كأنه جعل أحدهما منطبقاً على الآخر بمقابلته لاولاهما تطابقاً أى توافقاً في التضاد فان المناسب فيه موافق كما أن التضاد يجعل علاقة كاسبق أو من باب تسمية الشيء باسم ضده وهو الشبه بمطابقة الفرس اذا وضعت رجلها مكان يدها واطلاق التضاد على الجمع فيه بعد لأن التضاد في نفس الامر من المجموع أحدهما مع الآخر لا نفس الجمع وهذا اصطلاح لاشاحة فيه والحاجز فيه سائق ثم أخذ المصنف في تقسيم الطباقي فهو انما يكون بلفظين كما اقتضاه كلام المصنف ولا يرد عليه الاسم المشترك بين ضدين كالجون اذا ذكر مرتين بمعنى فانه لفظان بالشخص نعم مرد عليه اذا قلنا انه يجوز استعمال المشترك في معنيين فأطلقنا الجون مثلاً مردين بمعنى فانه يصدق عليه حد الطباقي وليس فيه لفظان لكن الجمهور لا يجيزون استعمال المشترك في معنيين فهما ما من نوع واحد باعتبار الاسمية أو الفعلية أو الحرفية أو من نوعين هذان أى الجمهور ونقل المطرزي وصاحب المعيار أنه لا بد في الطباقي من مراعاة التقابل فلا يجسب باسم مع فعل ولا بفعل مع اسم وشرط قدامة في الطباقي اتحاد اللفظ أى اشتراك المعنيين المتقابلين في لفظ واحد قال وأما ذكر الشيء وضده من غير اتحاد اللفظ فيسمى التكاثر كذا أنه عنه جماعة منهم حازم وابن الاثير وعبد اللطيف وغيرهم واليه مال ابن الحاجب في المختصر في مسألة المشترك وشرط غير قدامة في التكاثر أن يكون أحد الضدين حقيقة والآخر مجازاً فهو أخص من الطباقي وشرط فيه بعضهم اتحاد المسند اليه وشرط فيه صاحب بدیع القرآن أن يكونا ضدین لأكثر وشرط فيه أن يكون الضدان

والبنوة (قوله أو ما يشبه شيئاً من ذلك) أى أو تقابل ما يشبه شيئاً مما ذكر مما يشعر بالتنافي لاشتراكه بوجه ماعلى ما يوجب التنافي كما هنا وتلك في قوله مها الوحش الآن هاتاً وأنس * فنا الخط الآن تلك ذواب لما في هاتان من القرب وتلك من البعد وكافي قوله تعالى أغرقوا فادخلوا ناراً لما يشعر به الاغراق من الماء المشتعل على البرودة غالباً وما يشعر به ادخال النار من حرارة النار

ويكون ذلك اما بلفظين من نوع واحد اسمين كقوله تعالى وتحسبهم ايقاظا وهم رقودا وفعلين كقوله تعالى ثقي الملك من نشاء وتزع الملك
من نشاء وتزع من نشاء ونزل من نشاء وقول النبي عليه السلام للانصار انكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع وقول ابي صخر الهذلي:
أما والذي أُنكي وأضحك والذي * أمات وأحيا والذي أمره الامر وقول بشار: اذا أيقظتك حروب العدى * فنبه لها عمر أثم
أوحرفين كقوله تعالى لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت وقول الشاعر:

على أنني راض بأن أحمل الهوى * وأخلص منه لاعلى ولالها

(قوله ذلك الجمع) أي بين المتقابلين (٢٨٨) المسمى بالطباق (قوله من أنواع السكامة) أي التي هي الاسم والفعل والحرف

(و يكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع) واحد من أنواع السكامة (اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم
رقودا وفعلين نحو يحيى ويميت أو حرفين نحو لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت) (فان في الالام معنى
الانتفاع وفي على معنى التضضر رأى لا يتنفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها

أشار الى تفصيل في هذا التقابل وهذا الجمع باعتبار اللفظين الدالين على المتقابلين فقال (و يكون) ذلك
الجمع بين المتقابلين المسمى بالطباق (بلفظين) أي عبر عنهما بلفظين كائنين (من نوع) واحد من أنواع
السكامة التي هي الاسم والفعل والحرف واللفظان اللذان هما من نوع واحد ما أن يكونا (اسمين) معا
(نحو) قوله تعالى (وتحسبهم ايقاظا وهم رقود) أي نيام فان اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس
والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبهة العدم والملسكة باعتبار لازمهما وبينهما باعتبار أنفسهما تضاد لان
النوم عرض يمنع ادراك الحواس واليقظة عرض يقتضي الادراك بها وان قلنا ان اليقظة نفي ذلك
العرض كان بينهما عدم وملسكة حقيقة وقد دل على كل منهما بالاسمية (أو) يكونا (فعاين) معا (نحو)
قوله تعالى (وهو الذي يحيى ويميت) وله اختلاف الليل والنهار أفلا تعقلون فان الاحياء والاماتة
ولو صح اجتماعهما في ذات المحي والمميت بين متعلقهما العدم والملسكة أو التضاد بناء على أن الموت
عرض وجودي فالتنافي بينهما استباري وكان لم يجعلهما من الملحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ
بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي في أشداء على الكفار رحماء بينهم وبينهم والليل والنهار في الآية الكريمة
ما يشبه تقابلها تقابل التضاد للاشعار بالظلمة والنور اللذين هما كالبياض والسواد (أو) يكونا
(حرفين) معا (نحو) قوله تعالى (لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت) لان الالام تشعر بالملسكية المؤذنة

حقيقية والافهو تكافؤ كما سبق فان كان اللفظان من نوع واحد فاما ان يكون النوع الواحد هو
الاسم بان يكون اللفظان اسمين كقوله تعالى وتحسبهم ايقاظا وهم رقودا وفعلين كقوله تعالى يحيى
ويميت أو حرفين كقوله تعالى لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت لان لها يدل على الثواب وعليها يدل على
العقاب وفي هذا الكلام توسع فان التقابل بين معني متعاقبي الحرفين لا بين الحرفين ومنه قوله

على أنني راض بأن أحمل الهوى * وأخلص منه لاعلى ولالها

وان كانا من نوعين فهو كقوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه فان أحدهما اسم والآخر فعل وكذلك

(قوله وتحسبهم ايقاظا وهم
رقودا) (الايقظ جمع
يقظ على وزن فاعل أو كفف
بمعنى يقظان والرقود جمع
رافد فالجمع بين ايقاظ
ورقود مطابقة لان اليقظة
تشتمل على الادراك
بالحواس والنوم يشتمل
على عدمه فبينهما شبهة
العدم والملسكة باعتبار
لازمهما وبينهما باعتبار
أنفسهما التضاد لان النوم
عرض يمنع ادراك الحواس
واليقظة عرض يقتضي
الادراك بها وان قلنا ان
اليقظة نفي ذلك العرض
كان بينهما عدم وملسكة
حقيقة وقد دل على كل
منهما بالاسم (قوله نحو
يحيى ويميت) أي من قوله
تعالى وهو الذي يحيى
ويميت وله اختلاف الليل
والنهار أفلا تعقلون فالاحياء
والاماتة وان صح اجتماعهما

في المحي والمميت لكن بينهما باعتبار متعلقهما أعنى الحياة والموت العدم والملسكة أو التضاد بناء على أن
الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري وأن لم يجعلهما من الملحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق
كما يأتي في أشداء على الكفار رحماء بينهم وبينهم والليل والنهار في الآية المذكورة ما يشبه تقابلها تقابل التضاد للاشعار بالظلمة والنور اللذين
هما كالبياض والسواد (قوله لهما ما كسبت الخ) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبت من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبت من المعاصي
(قوله فان في الالام معنى الانتفاع) وذلك لان الالام تشعر بالملسكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتجمل أو الثقل المؤذن
بالتضرر فصار تقابلها أي الالام وعلى كتقابل النفع والتضرر وهما ضدان فكاه قيل لها ثواب ما كسبت من الطاعات فلا يتنفع بطاعتها
غيرها وعليها عقاب ما اكتسبت من المعاصي فلا يتضرر بمعصيتها غيرها كما قال الشارح وبين الشارح ذلك لما في تقابل الالام وعلى من
الحفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم ينه عليه (قوله أي لا يتنفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور

(أو)

واما بلفظين من نوعين كقوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه وقول طفيل
بساهم الوجه لم تقطع أباجله * يسان وهو ليوم الروح مبدول
ومن لطيف الطباق قول ابن رشيق
وقد أطفأوا شمس النهار وأوقدوا * نجوم العوالى فى سماء عجاج
وكذا قول القاضي الارجاني
ولقد نزلت من الملوك بمجاد * فقر الرجال اليه مفتاح الغنى
وكذا قول الفرزدق

لعن الاله بنى كايب انهم * لا يغدرون ولا يفنون لجار
يستيقظون الى نهيق سمارهم * وتنسام أعينهم عن الأوتار
وفي البيت الأول تسكمل حسن اذ لو اقتصر على قوله لا يغدرون لاحتمال الكلام ضربا من المدح اذ تجنب الغدر فديكون عن عفة
فقال لا يفنون ليفيد أنه للمعجز كما أن ترك الوفاء للأوم وحصل مع ذلك إيصال (٢٨٩) حسن لانه لو اقتصر على قوله

لا يغدرون ولا يفنون تم
المعنى الذى قصده لكنه
لما احتاج الى القافية أفاد
بها معنى زائدا حيث قال
لجار لان ترك الوفاء للجار
أشد قبحا من ترك الوفاء
لغيره والطباق قد يكون
ظاهرا كما ذكرنا وقد
يكون خفيا نوع خفاء
كقوله تعالى مما خطاياهم
أغرقوا فأدخلوا نارا باقى
بن أغرقوا وأدخلوا نارا
وقول أبى تمام

(أومن نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فانه قد اعتبر فى الاحياء معنى الحياة والموت والحياة مما
يتقابلان وقد دل على الأول بالاسم وعلى الثانى بالفعل

بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل والنقل المؤذن بالتضرر فصارتا بلفظهما كمتقابل النفع
والضرر وهما ضدان وعبر بالاكتساب فى جانب الشر لان الافتعال يؤذن بالتعمل والتكاف بالتطلب
والنفس لا يذتفع بطاعتها غيرها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وبه يعلم أن التقدير لها نفع أى ثواب
ما كتبت من الطاعة وعليها ضرر رأى عذاب ما كتبت من المعصية (أو) يكون بلفظين (من نوعين)
من أنواع السكامة الثلاثة والمتصور عقلا فى كونه من نوعين ثلاثة أقسام أن يكون أحدهما اسما
والآخر فعلا أو يكون أحدهما اسما والآخر حرفا أو يكون أحدهما فعلا والآخر حرفا لكن الوجود
من هذه الثلاثة واحد وهو ما يكون فيه أحدهما اسما والآخر فعلا (نحو) قوله تعالى (أومن كان ميتا
فأحييناه) فقد عبر عن الموت بالاسم وعن الاحياء المتعلقة بالحياة بالفعل ولا يخفى أن التقابل هنا
اعتبارى وأن المعنى مجازى أى ضالا فهديناه فتقابل الاحياء للموت باعتبار تعلقه بالحياة التى هى ضد

قوله تعالى ووجدك ضالا فهدى ووجدك عائلا فأغنى وهذا مثال للنوعين أحدهما اسم والآخر فعل
وهو أحد الأقسام الممكنة الثانى أن يكون أحدهما اسما والآخر حرفا كقولك ثواب زيد حاصل
وعليه وزره الثالث أن يكون أحدهما حرفا والآخر فعلا مثل أثيب زيد وعليه ما كتبت

على عامله فالانتفاع
الحاصل من الدعاء
والصدقة للغير انتفاع
بثمرة الطاعة لانفسها

(٣٧ - شرح التلخيص - رابع) (قوله أو من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسم العقلية تقتضى أن الجمع
بين المتقابلين بنوعين من أنواع السكامة ثلاثة أقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الوجود من هذه الثلاثة واحد
فقط وهو الأول كذا فى الطول والمراد بقوله لكن الوجود أى فى الكلام البليغ والافتقد وجدت بقية الأقسام فى غيره فمثال الاسم مع
الحرف للصحيح كل مضر وعلى السقيم كل مانافع ومثال الحرف والفعل للصحيح ما يضر وعلى السقيم ما ينفع كذا فى الأطول
والشاهد فى الأول فى مضر مع اللام وفى الثانى فى نافع مع على (قوله نحو أو من كان ميتا فأحييناه) أى ضالا فهديناه فقد عبر عن الموت
بالاسم وعن الاحياء المتعلقة بالحياة بالفعل ولا يخفى أن التقابل هنا اعتبارى لان تقابل الاحياء لموت باعتبار تعلقه بالحياة التى هى ضد
أومسكة للموت والا فالاحياء نفسه لا يقابل الموت وانما لم يجعل هذا المثال من أمثلة للمحقق الآتية لان المقابلة هنا باعتبار ما دل عليه اللفظ
فان الحياة المقابلة للموت دل عليها لفظ أحييناه لان معنى أحييناه أوجدنا فيه الحياة بخلاف الآتى فى المالحق فان قوله فى المثال الأول
رحماء لا يقابل قوله أشداء باعتبار ما دل عليه اللفظ لان الرحمة المدلولة للفظ لا تقابل الشدة بنفسها بل باعتبار سبب ما دل عليه اللفظ
لان الرحمة سببها اللين وهو يقابل الشدة (قوله والموت) أى المعتبر فى ميتا

مها الوحش الا أن هاتا أو انس * قتي الخط الا أن تلك ذوابل
طابق بين هاتا وتلك والطابق ينقسم الى طباق الايجاب كما تقدم والى طباق السلب وهو الجمع بين فعلى مصدر واحد مثبت ومنفى أو أمر
ونهى كقوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا

(قوله وهو ضربان الخ) هذا تنوع آخر للطباق باعتبار الايجاب والسلب (قوله طباق الايجاب) بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما
موجبا (قوله كما مر) أى فى الأمثلة كلها ألا ترى الى وتحسبهم أيقاظا وهم رقود فان الیقظة والرقاد ذكرنا بطريق الاثبات وكذا
يقال فى باقى الأمثلة التى مررت (قوله وطباق السلب) هو داخل فى التعميم السابق فى التقابل (قوله بين فعلى مصدر واحد) ظاهره
التقييد به وإخراج غير الفعلين (٢٩٠) وفعلى المصدرين (قوله فعلى مصدر الخ) الفعلان كيعلمون ولا يعلمون

ومصدرهما العلم والتقابل بينهما تقابل الايجاب والسلب (قوله أحدهما مثبت والاخر منقى) أى فيكون التقابل بين الايجاب والسلب لا بين مدلولي الفعلين وقد تنوع الشارح فيما ذكره من التعريف الصنف فى الايضاح وهو تعريف غير جامع لانه يخرج منه لست بمسلم وأنا عالم ونحو أحسبك انسانا ولست بانسان ونحو ضرب زيدا وما ضرب عمرو ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والأولى أن يقول وهو أن يجمع بين الثبوت والانتفاء قاله فى الأطول (قوله أو أحدهما أمر الخ) أى أو يجمع بين فعلى أحدهما أمر والاخر نهى فان النهى يدل على طلب الكف عن الفعل والأمر يدل على طلب الفعل والكف والفعل متضادان فيكون التقابل باعتبار الفعل والتكليف لا باعتبار مصدر الفعلين لاستوائه وإنما جعل هذا من تقابل السلب والاثبات لان المطلوب فى أحدهما من جهة المعنى سلب وفى الآخر اثبات (قوله فالأول) أى وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر (قوله نحو قوله تعالى) أى ونحو ضرب ولم يضرب (قوله ولكن أكثر الناس لا يعلمون) أى ما أعد لهم فى الآخرة من النعيم ومن فى قوله من الحياة الدنيا امباينة أى يعلمون الظاهر الذى هو الحياة الدنيا ويعدلون عن الباطن الذى هو الحياة الآخرة أو ابتدائية أى يعلمون شيئا ظاهرا ناشئا من الحياة الدنيا وهو التلذذ بالذات المحرمة لا باطنا وهى كونها مزرعة لا آخرة والشاهد فى قوله لا يعلمون يعلمون ظاهرا فان العلم الأول منى والثانى مثبت وبين التنى والاثبات تقابل فى الجملة أى باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة لان التنى علم ينفع فى الآخرة للثبوت علم لا ينفع فيها ولا تنافى بينهما (٢) قول صاحب العروس ثلاثة أقسام الخ كذابا لأصل وأين الثالث فخر اه

ص (وهو ضربان الخ) ش الطباق ينقسم باعتبار آخر وهو أنه طباق الايجاب وطباق السلب وطباق (وهو) أى الطباق باعتبار الايجاب والسلب (ضربان) أحدهما (طباق الايجاب) بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما ذكرا موجبين (كأمر) فى نحو وتحسبهم أيقاظا وهم رقود فقد ذكرت الیقظة والرقاد بطريق الاثبات (و) ثانيهما (طباق السلب) وهو داخل فى التعميم السابق فى التقابل وذلك بأن يجمع بين فعلى مصدر واحد أحدهما مثبت والاخر منقى فيكون التقابل بين الايجاب والسلب لا بين مدلولي الفعلين أو يجمع بين فعلين أحدهما نهى والاخر أمر فان النهى دال على طلب الكف عن الفعل والأمر دال على طلب الفعل والفعل والكف متضادان فيكون التقابل باعتبار الفعل والتكليف لا باعتبار مصدر الفعلين لاستوائه وإنما جعل هذا من تقابل السلب والاثبات لان المطلوب فى أحدهما من جهة المعنى سلب وفى الآخر اثبات فالأول وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر (نحو) قوله تعالى (ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهرا من الحياة الدنيا فان العلم الأول منى والثانى مثبت وبين الاثبات والتنى فيهما تقابل فى الجملة أى باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة لان التنى علم لا ينفع فيها ولا تنافى بينهما (٢) قول صاحب العروس ثلاثة أقسام الخ كذابا لأصل وأين الثالث فخر اه

وقوله ولا تخشوا الناس واخشون وقول الشاعر :

ونسكران شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول

وقول البحرى : يقيض لى من حيث لا أعلم النوى * ويسرى الى الشوق من حيث أعلم

وقول أئى الطيب : ولقد عرفت وما عرفت حقيقة * ولقد جهلت وما جهلت خمولا

وقول الآخر : خلّقوا وما خلّقوا لمكرمة * فكأنهم خلّقوا وما خلّقوا

رزقوا وما رزقوا سباح يد * فكأنهم رزقوا وما رزقوا

قيل ومنه قوله تعالى لا يعصون الله ما يؤمرون أى لا يعصون الله فى الحال ويفعلون ما يؤمرون فى المستقبل وفيه نظر لان العصيان بضاد فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضادا

(قوله والثانى) وهو أن يكون أحدهما أمرا والآخر نهيا (قوله نحو (٢٩١) قوله تعالى) أى ونحو ضرب زيداولا

تضرب عمرا (قوله فلا تخشوا

الناس واخشونى) من

المعلوم أن الخشية لا يؤمر

بها وينهى عنها من جهة

واحدة بل من جهتين

كفى الآية فقد أمر بها

باعتبار كونها لله ونهى عنها

باعتبار كونها للناس

فالتثانى بين الامر والنهى

انما هو باعتبار أصلها

لا باعتبار مادة استعمالها

فتأمل (قوله ومن الطباقي

ما ساء بعضهم تدبيجا)

انما جعله من أقسام

الطباقي ولم يجعله وجها

مستقلا برأسه من أوجه

المعنوية لدخوله فى تعريف

الطباقي لما بين اللوين

أو الالوان من التقابل

(قوله من دمج المطر الارض

إذا زيتها) أى بالوان

(و) الثانى (نحو قوله تعالى فلا تخشوا الناس واخشونى ومن الطباقي) ما ساء بعضهم تدبيجا من دمج المطر الارض اذا زيتها وفسره بأن يذ كرى معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو النورية

الذى علم ينفع فى الآخرة والمثبت علم لا ينفع فيها فالتثانى بين الاثبات والنفى فيها (و) الثانى وهو أن يكون أحدهما أمرا والآخر نهيا (نحو) قوله تعالى (فلا تخشوا الناس واخشونى) ومن المعلوم أن الخشية لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة بل من جهتين كفى الآية فقد أمر بها باعتبار كونها لله تعالى ونهى عنها باعتبار كونها للناس فالتثانى بين الامر والنهى أيضا باعتبار أصلها لا باعتبار مادة استعمالها فانه لا يوجد الا فرضا وتقديرا (ومن الطباقي) نوع ساء بعضهم تدبيجا والتدبيج من دمج

وتسكلم طبقا وليس كذلك وسيأتى ما يوضح هذا ومثال الامر والنهى فلا تخشوا الناس واخشونى قالوا ومنه لا يعصون الله ما يؤمرون يفعلون ما يؤمرون أى لا يعصون الله فى الحال ويفعلون ما يؤمرون فى المستقبل قال المصنف وفيه نظر لان العصيان بضاد فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضادا قلت لا يمتنع أن يكون مضمون الكلامين متضادا بل يعنون أن يكون المدح كوران لوجردا من النفي والاثبات كاتفى أنفسهم متضادين فالتضاد هنا بين العصيان وفعل المأمور به لا ترى أن المصنف وغيره جعلوا من الطباقي وتحسينهم أبقاظا وهم رقاد وان كان تحسينهم أبقاظا يفهم أنهم رقاد فوافق وهم رقاد ولا تضاد وكذلك قوله تعالى وأمن كان ميتا فأحييناه وأخذنا لموت والحياة باعتبار الاسناد لما كان بينهما تضاد فان كان ميتا يفهم أنه نسي ابدالة كان غالبا على الاقتطاع فهو يوافق أحييناه وكذلك فلا تخشوا الناس واخشونى ليس الطباقي بين عدم خشية الناس وخشية الله فان الذى بينهما تلازم لا تقابل بل الطباقي بين مطلق خشية الناس وخشية الله ولا يرد على هذا الا جعلهم ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون طبقا وقيل الطباقي فى الآية بين الحال والاستقبال فى لا يعصون ويفعلون قوله (ومن الطباقي الخ) يشير الى نوع من الطباقي يسمى التدبيج وهو أن يذ كرى معنى من المدح

النبات فذكر الالوان فى الكلام تشبيه بما يحدث بالمطر من ألوان النبات وأنما أخذ من الدمج وهو النقش لان ذكر الألوان كالنقش على البساط (قوله وفسره) أى وفسر ذلك البعض التدبيج (قوله وأغیره) كالهجاء والرأء والغزل (قوله لقصد الكناية أو النورية) أى بالكلام المستعمل على تلك الالوان وأمانة خلوفت جوز الجمع كفى مثال الحر يرى الآتى واحترز بقوله لقصد الكناية أو النورية عن ذكر الألوان لقصد الحقيقة فالتسكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها الفائدة العنى الاصلى وعن ذكرها لقصد المجاز كأن يذ كرا ألوانا وينصب قرينة تمنع من ارادتها بحيث لم يتحقق الجمع بين الألوان الا فى اللفظ دون العنى فلا يكون ذلك من المحسنات المعنوية بل اللفظية كذا ذكر العلامة عبد الحليم وذكر بعضهم أن ذكر الألوان باقية على حقيقةها لا يمنع التدبيج كفى قوله :

ومنشور دعى غدا أحمر * على أس عارضك الأخضر

وكفى قول الصلاح الصفدى : ما أبصرت عينك أحسن منظرا * فيما يرى من سائر الأشياء

كالشامة الخضراء فوق الوجنة الـ * بحمرء تحت اللقطة السوداء

ومن الطباق قول أبي تمام: تردى ثياب الموت حمرا فما أتى * لها الليل الاوهى من سندس خضر
وقول أبي حيوس: طالما قلت للسائل عنكم * واعتمادى هداية الضلال
ان ترد علم حالهم عن يقين * فالفهم يوم نازل أو نزال
نلق يعض الوجوه سود مشار النقع خضر الاكفاف حمرا النصال

(قوله وأراد) أي ذلك البعض وقوله بقرينة الامثلة أي كالمثال الاول (قوله نحو قوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام في مرثية أبي
نهشل محمد بن حميد التي رثاه باحسين استشهدواؤها :

لذا فليجل الخطب وليفسح الامر * وليس امين لم يقض ماؤها عذر

(قوله تردى ثياب الموت) أي جعلها (٢٩٣) رداء لنفسه والمراد أنه لبسها وأراد ثياب الموت الثياب التي كان لابسها

وأراد بالالوان مافوق الواحد بقرينة الامثلة فتدبيج الكناية (نحو قوله تردى) من ترديت الثوب
أخذته رداء (ثياب الموت حمرا فما أتى * لها) أي لتلك الثياب (الليل الاوهى من سندس خضر) يعني
ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقص يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس
خضر من ثياب الجنة فقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل

المطر الارض زينها وأصله الديباج وهو الحرير يشبهه ما وجد بالمطر من ألوان الثياب وفسره ذلك
البعض بأن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوانا لقصديا بحال الكناية في تلك الألوان أو في بعضها أو لقصد
التورية كذلك وأراد بالالوان مافوق الواحد لان الامثلة اشتملت على التدبيج باثنين ولا شك أن هذا
المسمى بالتدبيج داخل في الطباق لان الالوان أمور متعاقبة فهي جزئية من جزئيات الطباق وخصت
باسم التدبيج لتخيل وجود الالوان فيها كوجود الالوان بالمطر فالنصب والتدبيج الكناية (نحو قوله) أي
قول أبي تمام يرثي رجلا مات في الجهاد (تردى) أي لبس من ترديت الثوب أخذته رداء ولبسته (ثياب
الموت) أي لبس ثياب الموت (حمرا) أي في حال كونها حمرة بالدم وهذا هو الذي يدل على أن المراد
بالثياب الثياب الملطخة بالدم لا الثياب التي تلبس للحال لان ذلك يحوج الى جعل الحال الذي هو قوله
حمرا حالا مقدرة (فما أتى * لها) أي فلم يأت لتلك الثياب ولم يدخل (الليل الاوهى) أي وتلك (الثياب
من سندس) أي من حرير لتلك الثياب (خضر) فخص خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروي
مشلها قوله :

وقد كانت البيض القواضب في الوغى * بواتر وهي الآن من بعده بتر
ومعنى البيت أن المرثي لبس الثياب الملطخة بالدم حين قتل ولم يدخل عليه الليل حتى صارت تلك الثياب

أوغیره ألوان لقصد الكناية أو النورية فالاول كقول أبي تمام :
تردى ثياب الموت حمرا فما أتى * لها الليل الاوهى من سندس خضر
فانه كفى بقوله سندس خضر عن دخول الجنة وقد توهم بعض الشارحين أن قوله خضر مجرور واعتذر
عن وصف السندس المفرد بالجمع وليس كذلك فان القافية مرفوعة وخضر خبر وهي ولو كانت مجرورة

غزا غزوة والحدس رداءه * فلم ينصرف الاواكفانه الاجر تردى ثياب الموت الخ وبعده وبالثنائي

كأن بني نهان حين وفاته * نجوم سماء خرمن بينها البدر

كذا قيل ولا ينبغي أن جعله خبرا بعد خبر لا يلائم قول الشارح في شرح البيت ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر
من ثياب الجنة فانه ظاهر في جعل الخضر صفة لسندس وهو الموافق للعرف من أنه اذا ذكر أصل الثوب يجعل اللون صفة لا يصل
لا للثوب فالوجه أن يجعل خضر في البيت خبر مبتدأ محذوف أي هي خضر والجملة صفة لسندس هكذا في الاطول (قوله يعني ارتدى
الثياب الملطخة بالدم) أي لبسها (قوله وقصد بالاول) أي بالوصف الاول وهو حمرة الثياب يعني مع بقية الشطر الكناية عن القتل لان
لتردى ثياب الموت حالة كونها حمرا يلزم منه القتل

لها وقت الحرب وقتل وهو
لابس لها وعلى هذا فاضافة
ثياب الموت لادنى ملابسة
وقوله حمرا حال من ثياب
وهي حال مقدرة اذ الحمرة
حين اللبس لتأخر تلطخها
بالدم عنه اه سم قال يس
وفيه نظر والاظهر أن
المراد بثياب الموت الثياب
التي كفن بها انتهى وفيه
أه يكفن في الثياب التي
مات فيها وهو كان لابسها
قبل حصول الدم فتأمل
(قوله من سندس) هو
رقيق الحرير (قوله خضر)
مرفوع على أنه خبر بعد
خبر لا مجرور وصفة لسندس
لان القوافي مضمومة
الروي فان قبله
وقد كانت البيض القواضب
في الوغى
قواطم وهي الآن من بعده بتر

وقول الحر يرى فمذازور المحبوب الاصفر واغير العيش الاخضر اسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رثى الى العدو الازرق
فياحبذا الموت الاحمر ومن الناس من سمي نحو ما ذكرناه تدبيجاً وفسره بأن يذكروا معنى من المدح أو غيره ألوان بقصد الكناية
أو التورية أما تدبيج الكناية فكيف أتى تمام وبنى أبى حيوس وأما تدبيج التورية فمحافظة الاصفر في قول الحر يرى

(قوله) وبالثاني الكناية عن دخول الجنة) أى وقصد بالوصف الثاني وهو خضرة الثياب الكناية عن دخول الجنة لما علم أن أهل
الجنة يلبسون الحرير الاخضر وصبر ورة هذه الثياب الحر تلك الثياب الخضرة عبارة عن انقلاب حال القتل الى حال النعم بالجنة (قوله)
وتدبيج التورية) أى والتدبيج للشمول على التورية وهى أن يكون للفظ معنيان قريب (٢٩٣) وبعيد ويراد به البعيد (قوله فمذازور)

أى فمن حين اغبر العيش
الاخضر والذي في مقدمات
الحر يرى ذكره هذا بعد
قوله وازور المحبوب الاصفر
هكذا فمذازور المحبوب
الاخضر واغير العيش
الاخضر واخضر العيش
كناية عن طيبه ونعمته
ونجاه لان اخضر العود
والنبات يدل على طيبه
ونعمته وكونه على أكل
حال فيكئ به عن لازمته في
الجلسة الذى هو الطيب
والحسن والسكال واغير
العيش كناية عن ضيقه
ونقصه وكونه في حال
التلف لان اغبر العيش
والمكان يدل على التبول
والنغير والرثاء فيكئ به
عن هذا اللازم (قوله)
وازور المحبوب الاصفر)
أى تباعد وأعرض ومال
عنى المحبوب الاصفر وفي
ذكر هذا اللون وقعت
التورية لأن المعنى القريب
للمحبوب الاصفر هو
الانسان الموصوف بالصفرة

وبالثاني الكناية عن دخول الجنة وتدبيج التورية على قول الحر يرى فمذازور المحبوب الاصفر وازور
المحبوب الاصفر اسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رثى الى العدو الازرق

من السندس وصارت خضرا فقد جمع بين لونين فقط والاول وهو حمرة الثياب كناية عن القتل
لاستلزامه اياه عرفاً مع قرينة السياق والثاني وهو خضرة الثياب كنى به عن دخول الجنة لما علم أن أهل
الجنة يلبسون الحرير الاخضر وصبر ورة هذه الثياب تلك عبارة عن انقلاب حال القتل الى حالة النعمة
بالجنة وأما التدبيج للشمول على التورية وهى أن يكون للفظ معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد
كقول الحر يرى فمذازور المحبوب الاصفر وصف العيش بالاخضر كناية عن طيبه ونعمته وكأله
لان اخضر العود والنبات يدل على طيبه ونعمته وكونه على أكل حال فيكئ به عن لازمته في الجلسة
الذى هو الطيب والحسن والسكال والاغبر كناية عن ضيق العيش ونقصه وكونه في حال التلف لان
اغبر العيش والمكان يدل على التبول والتغير والرثاء فيكئ به عن معنى هذا اللازم وازور المحبوب
الاخضر أى مال عنى المحبوب الاصفر وفي هذا اللون وقعت التورية فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر
هو الانسان الموصوف بالصفرة المحبوبة وازوراره بعده عن ساحة الاتصال والمعنى البعيد هو الذهب
الاخضر لانه محبوب وهو الراد به فكان تورية اسود يومى الابيض بقوله اسود يشلق المجرور بمذام
اسود يومى الابيض مذامير العيش الخ واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال وكثرة الهموم لان
اسوداد الزمان كالليل يناسب الهموم ووصفه بالبياض كناية عن سعة الحال والفرح لان بياض النهار
يلابس ذلك وابيض فودى الاسود فقوله ابيض عطف على اسود والفود هو شر جانب الرأس مما يلي
الاذن وابيضاض الشعر كناية عن كثرة الحزن والهم أو أورد به الحقيقة وأنه انصف شعره بذلك بسبب
الهم حتى رثى الى العدو الازرق أى انتهى في الحال من أجل ما حل من الهموم الى أن رثى الى أى رحنى
العدو الازرق ووصف العدو بالزرق كناية عن شدة العداوة لان أشهر الناس في العداوة وأشدهم فيها
للساميين الروم وأكثرهم زرق العين فاشتهر وصفهم بالعداوة مع زرق أعينهم حتى صار كناية عن كل
عدو شديد العداوة ويحتمل أن يكون كناية عن شدة العداوة وصفائها من شوب خلافها

كان الاحسن الاعتدال بأن سندس اجمع سندس كافي به وأما التورية فمذازور المحبوب
الاخضر واغير العيش الاخضر اسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رثى الى العدو
الازرق فياحبذا الموت الاحمر فقوله المحبوب الاصفر تورية عن الذهب وانما كان تورية لان
المحبوب الاصفر معناه القريب الانسان والبعد الذهب ولا شك في كون الاصفر هنا راد به الذهب

المحبوبة وازوراره بعده عن ساحة الاتصال والمعنى البعيد الذهب الاصفر لانه محبوب وهو المراد هنا فكان تورية (قوله اسود يومى الابيض)
متعاقبه المجرور بمذامير العيش الخ واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال وكثرة الهموم فيه لان اسوداد الزمان كالليل يناسب الهموم ووصفه بالبياض
كناية عن سعة الحال والفرح والسرور لان بياض النهار يناسب ذلك (قوله وابيض فودى الاسود) عطف على اسود يومى والفود شعر
جانب الرأس مما يلي الاذن وابيضاض فوده كناية عن ضعف بنيته ووهنه من كثرة الحزن والهم (قوله حتى رثى الى) أى رثى الى وأشفق على
العدو الازرق أى الخالص العداوة الشديد اقل ان وصف العدو الشديد العداوة بالزرق لانه في الاصل كان أهل الروم أعداء للعرب
والزرق غالبه عليهم ثم وصف كل عدو شديد العداوة بهما على طريق الكناية وان لم يكن أزرق

و يلحق بالطابق شيثان أحدهما نحو قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم فإن الرحمة مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة وعليه (قوله فياحبذا الموت الأحمر) حمرة الموت كناية عن شدته أى الشديديقال احمر البأس اذا اشتد قيل انه أراد بالموت الاحمر القتل وبأى قوله فياحبذا زائدة للتنبيه لاللسداء أى خبذا الموت الأحمر أى وأحبب به ان جاء عاجلا (قوله لا يقتضى أن يكون الخ) أى بل قد تجمع الألوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا والحاصل أن الحريرى قد جمع بين ألوان من الاغبرار والاخضرار والاصفرار والاسوداد والابيضاض والزرقه والحمره وكل تلك الألوان فى كلامه كناية الا الاصفرار فان فيه التورية فقد علم من ذلك أن جمع الألوان لا يجب أن يكون على أنها كلها كنيات أو توريات بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو فاسد (قوله يتعلق أحدهما (٢٩٤) بما يقابل الآخر) أى والحال أنه ليس بين هذين المعنيين اللذين تعلق

فياحبذا الموت الأحمر فاللعنى القريب المحبوب الاصفر انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد هم نافية يكون تورية وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضى أن يكون فى كل لون تورية كما توهم بعضهم (و يلحق به) أى بالطابق شيثان أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية والمزوم (نحو أشداء على الكفار رحماء بينهم) فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين) الذى هو ضد الشدة

لان الزرقه فى اللاء تدل على صفاته فكفى بالزرقه عن مطلق الصفاء الصادق بصفاء العداوة الذى هو شدتها فياحبذا الموت الأحمر أى حبذا فنيا زائدة للتنبيه أى أحبب بالموت الأحمر ووصف الموت بالحمره كناية عن شدتها لان الحمره تدل على شدتها فقد جمع الحريرى ألوانا من الاغبرار والاخضرار والاصفرار والاسوداد والابيضاض والزرقه والحمره وقد تبين لك مما قررنا أن الألوان كلها فى كلامه كناية الا الاصفرار فان فيه التورية وبذلك تبين أن جمع الألوان لا يجب أن يكون على أنها كلها توريات أو كنيات بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو فاسد كما تقرر (و يلحق به) أى بالطابق السابق شيثان أحدهما أن يجمع بين معنيين ليس أحدهما مقابلا لآخر ولكن يتعلق ذلك الأحدهما بمعنى يقابل المعنى الآخر وتعلقه به اما لكونه بينه وبينه لزوم السببية أو بينه وبينه لزوم السببية وذلك (نحو) قوله تعالى فى وصف المؤمنين مع النبي صلى الله عليه وسلم (أشداء على الكفار رحماء بينهم) فقد جمع فى الآية بين الشدة والرحمة ومن المعلوم أن الرحمة لا تقابل الشدة (فان الرحمة) إنما تقابلها الفظاظه والشدة إنما يقابلها اللين لكن الرحمة (مسببة عن اللين) اذ اللين فى الانسان كيفية قلبية تقتضى الانعطاف لمستحقه وذلك الانعطاف

ومن عادة الحريرى استعمال ذلك فيه كقوله * أكرم به اصفر اراقت صفرتة * وقوله * أصفر ذى وجهين كالمنافى * وما زاع أن ينازع فى أن ذلك تورية ويمنع تبادل الزهن من المحبوب الأصفر الى الانسان وقد يترض على المصنف فى قوله ألوان وليس فى البيت السابق الألوان وليس التورية فى كلام الحريرى الا فى واحد منها وجوابه عن الثاني أن المراد أن يذكر ألوان تقع التورية فى بعضها وعنه وعن الاول أنه أراد جنس الألوان لاحقيقة الجمع (قوله و يلحق به الخ) يشير الى أمرين يلحقان بالطابق أحدهما نحو قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة مسببة عن اللين الذى هو

أحدهما بما يقابل الآخر تناف بل يجتمعان كالرحمة والشدة فان الرحمة تكون شديدة وهذا يمتاز عن الطابق وما قيل انه اذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر يتحده فى بينهما التنافى فى الجملة لان منافى للمزوم منافى لازمه وحينئذ فهو مطابق لما يحق به مدفوع لان اللازم قد يكون أعم وحينئذ فمناfi للمزوم لا يجب أن يكون منافيا للزم والحاصل أن الشيء الاول من الشيثين الملحقين بالطابق هو أن يجمع بين معنيين ليس أحدهما مقابلا لآخر لكن يتعلق أحدهما بمعنى يقابل المعنى الآخر وتعلق أحدهما بالمعنى المقابل لا لأمراما لكونه بينه وبينه لزوم السببية أو بينه وبينه لزوم آخر غير لزوم السببية والتقابل هنا

ليس بين المعنيين بل بين أحدهما ومزوم الآخر (قوله فان الرحمة وان لم تكن الخ) حاصله أنه قد جمع فى هذه الآية (و) بين الرحمة والشدة ومن المعلوم أن الرحمة لا تقابل الشدة وإنما تقابل الرحمة الفظاظه والشدة إنما تقابلها اللين لكن الرحمة مسببة عن اللين المقابل للشدة وذلك لان اللين فى الانسان كيفية قلبية تقتضى الانعطاف لمستحقه وذلك لان الانعطاف هو الرحمة فقد قوبل فى الآية بين معنيين هما الشدة والرحمة وأحدهما هو الرحمة له تعلق بتقابل الشدة وهو اللين والتعلق بينهما تعلق السببية أى كون الرحمة مسببة عن اللين وأصل الشدة واللين فى المحسوسات فالشدة فيها الصلابة واللين فيها الضدها وهى صفة تقتضى صحة الغمز الى الباطن والنفوذ فيه والشدة بخلافها ولوقيل ان الشدة لها تعلق بتقابل الرحمة وهى الفظاظه وعدم الانعطاف اصح أيضا لان عدم الانعطاف لازم للشدة التى هى كيفية قلبية توجب عدم الانعطاف لمستحقه (قوله لكنها مسببة عن اللين) أى ومنافى السبب لا يجب أن يكون منافيا للسبب

قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول
عن لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية ومن فاسد هذا الضرب قول
أبي الطيب
لمن تطلب الدنيا اذ لم ترد بها * سرور محب أو أساءه محرم
فان ضد المحب هو المبغض والمحرم قد لا يكون مبغضا وله وجه بعيد والثاني ما يسمى ايهام التضاد كقول دعبيل
لا تعجبي ياسلم من رجل * ضحك المشيب برأسه فبكي

(قوله غير متقابلين) أي ولا يستلزم ما يريد بأحدهما ما يقابل الآخر وهذا (٣٩٥) فاروق مقابلة (قوله نحو قوله)

أي الشاعر وهو دعبيل
بكسر الدال المهملة والباء
الموحدة وبينهما عين
مهملة ساكنة بوزن زبرج
وضبطه بعضهم أيضا
بفتح الباء وفي الباء وجهان
وهو شاعر خزاعي رافضى
كما في الاطول (قوله
لا تعجبي الخ) قبله

ياسلم ما بالمشيب منقصة *
لا سوقة يبق ولا ملكا
لا تعجبي ياسلم البيت بعده
قصر الفوا في عن هوى قبر
وجد السبيل اليه مشتركا
قد كان يضحك في شبته *
والآن يحسد كل من ضحكا
يا ليت شعري كيف حال كما
يا صاحبي اذا دمي سفكا
لا تأخذنا بظلامشي أحدا *
قاي وطرفي في دمي اشتركا
(قوله ياسلم) ترخيم سلمى أو
المراد ياسلمة من العيوب
فيكون السلم بمعنى السلامة
المستعمل في السلامة (قوله
يعني نفسه) عبر عن نفسه

(و) الثاني أجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناه الحقيقين (نحو قوله
لا تعجبي ياسلم من رجل) يعني نفسه (ضحك المشيب برأسه) أي ظهر ظهورا تاما (فبكي) ذلك الرجل
هو الرحمة فهي مسببة عن الكيفية التي هي الالين وأصل الشدة والالين في المحسوسات فالشدة فيها الصلابة
والالين ضدها وهي صفة تقتضي صحة الانغياز الى الباطن فقد قول في الآية بين معنيين هما الشدة
والرحمة أحدهما وهو الرحمة تعلق بمقابل الشدة وهو الالين والتعلق بينهما كون الرحمة مسببة عن الالين
ولو قيل إن الشدة لها تعلق بمقابل الرحمة وهي القفاظة وعدم الانعطاف لصح أيضا لان عدم الانعطاف
لازم للشدة التي هي كيفية كلية توجب عدم الانعطاف مستحقة ومن هذا القسم قوله تعالى ومن
رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله لان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المقابلة
للسكون وكذا قوله تعالى أغرقوا فأدخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاجراق المقابل للاغراق
لاستلزام أحدهما توفد النار والآخر اطفاؤها وقد تقدم فيه وجه آخر من المقابلة وهذا للمحقق يدخل في
التفسير السابق للطباق ضرورة وجود مطابق التناق في طرفيه وعلى تقدير دفع ذلك عن كلام المصنف
فعله على أن المراد بالمقابلة في الجملة أن تكون بأحد الوجهين لا بغيره فقط فيفيد دلالة كل على معنى يقابل
الآخر بنفسه من غير تعيين واحد منهما فلا يندفع عن كلام الشارح لادخاله في الجملة ما يكون بأي
اعتبار فيدخل هذا القسم قطعا كما أشرنا اليه فيما تقدم فافهم (و) الثاني أن يجمع بين معنيين غير
متقابلين ولا يستلزم ما يريد بأحدهما ما يقابل الآخر ولكن عبر عنهما بلفظين يتقابل معناه
الحقيقيين (نحو قوله) لا تعجبي ياسلم من رجل * ضحك المشيب برأسه فبكي

ضد الشدة فلما ذكر السبب عن أحد الضدين كان مع ذكر الآخر كالطباق كذا قاله المصنف وفيه
نظر لان الرحمة من الانسان ليست مسببة عن الالين بل هي نفس الالين لانها رقة القلب وانعطافه وكذلك
قوله تعالى لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله لان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون قال
المصنف ومن فاسد هذا الضرب قول المتنبي

لمن تطلب الدنيا اذ لم ترد بها * سرور محب أو أساءه محرم
فان ضد المحب المبغض والمحرم قد لا يكون مبغضا وله وجه بعيد يريد المصنف أن بين الاجرام والبغض
تلازما بالادعاء كأنه يشير الى أن المحرم لا يكون الامبغضا له لمنافاة حاله حال المحرم ولذلك السرور
والاساءة لا تقابل بينهما الا بهذا الاعتبار والقسم الثاني للمحقق بالطباق و يسمى ايهام التضاد كقول
دعبيل
لا تعجبي ياسلم من رجل * ضحك المشيب برأسه فبكي

رجل لاجل أن يتمكن من الوصف بالجملة وقوله المشيب هو كالشيب عبارة عن بياض الشعر (قوله ظهر ظهورا تاما) أي فهو من باب
التعبير باللازم عن اللازم لان الضحك الذي هو هيئة للفم معتبرة من ابتداء حركة وانتهاء الى شكل مخصوص يستلزم عادة ظهور بياض
الاسنان فبعبير به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل ويحتمل أن يكون شبه حدوث الشيب بالراس
بالضحك بجامع أن كلامهما مع وجود لون بعد خفاؤه في آخر ثم قدر استعارة الضحك لذلك الحدوث واشتق من الضحك ضحك
بمعنى حدث وظهر فهو استعارة تبعية كذا في ابن يعقوب وفي الاطول جعل الضحك كناية عن الظهور اتماما لان الظهور التام للشيب
يجعل صاحبه مضحكة للناس ولان الضحك يستلزم ظهور ما خفي من مستور الشفتين (قوله فبكي ذلك الرجل) أي بتذكر الموت أو

وقوله أي :
وقوله أيضا والشيب

(٢٩٦)

ما ن ترى الاحساب ايضا واضحا * الابحيت ترى المايا سودا
له منظر في العين أبيض ناصع * ولكن في القلب أسود أسفع

وقوله

وتطرى خبب ركاب يصها
محي القر بض الى مميت المال
ودخل في الخاتبة ما يخص
باسم المقالة

وقوله والشيب لا يقابل البكاء إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه التحقيق مقابل للبكاء (ويسمى الثاني إيهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرنا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر (ودخل فيه) أي في الطباق بالتفسير الذي سبق (ما يخص باسم المقالة)

أي فبكي ذلك الرجل من مفارقة ألوان لذات الشيبية وتذكر عوارض الشيب وسلم منادى مرخم وبعد هذا البيت قد كان يضحك في شيبته * والآن بحسبك كل من ضحكا لا تأخذنا بظلامى أحدا * قلب وطرف في دمي اشتراكا

فقد جمع بين الضحك والبكاء والمراد بالضحك ظهور المشيب من باب التعبير باللازم عن المألوم لان الضحك الذي هو هيئة لاغم معتبرة من ابتداء حركة وانتهاء الى شكل مخصوص يستلزم عادة ظهور البياض أعني بياض الاسنان فعبّر به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية الجار المرسل ويحتمل أن يكون شبه حدوث الشيب بالرأس بالضحك بجامع أن كلا منهما معه وجود لون بعد خفاء في آخره قدر استعارة لفظ الضحك لذلك الحدوث وعبر عنه بالفعل فعليه يكون ضحك استعارة تبعية ويكون المراد بالمشيب موضع الشعر من الرأس ويحتمل على بعد أن يريد بالمشيب الجلدة من الرأس ويريد بالرأس مجموع العظم والجلدة ويكون قد شبه انفتاح موضع الشعر عن بياض الشيب بالضحك في وجود انفتاح عن لون خفي كما يقا ضحك الورد أي انفتح فتكون الاستعارة تبعية أيضا وعلى كل تقدير فالمراد بالضحك معنى لا يقابل البكاء لان حاصل المقصود ظهور المشيب وانما التقابل بين الضحك والبكاء باعتبار معنيهما الاصيلين (ويسمى) هذا (الثاني) وهو ما يكون التقابل فيه بين المعنيين الاصيلين دون المعنيين المرادين في الحالة الراهنة (إيهام التضاد) لان المعنيين المرادين كما ينفى المثال لا تضاد بينهما ولكن يتوهم التضاد من ظاهر اللفظين باعتبار معنيهما الاصيلين والفرق بين التدييج الذي فيه السكناية وبين إيهام التضاد مع أن المراد في كل منهما لا يقابل به الآخر في الحالة الراهنة أن السكناية السكناية في التدييج يصح أن يراد بها معناها الاصل فينفي مقابله بخلاف إيهام التضاد فلا يصح فيه معناه الاصل تأمله ثم نبه على جزئي من جزئيات الطباق يسمى باسم مخصوص وانما نبه عليه لافيه من خصوص وتفصيل في أمثله وللتنبيه على أن من جعله قديما مستقلا من البديعيات المعنوية فقد غفل فقال (ودخل) أي دخل في الطباق لشموله التفسير السابق له (ما) أي قسم منه (يختص باسم المقالة) من

فانه لا تضاد بين الشيب الذي هو ضحك المشيب وبين البكاء بل هما متناسبان إلا أنه لما كان الضحك الحقيقي معناه السرور أوهم باستعارته للشيب أنه ضحك حقيقة فقابل به ضد الضحك الحقيقي وهو البكاء ومن الناس من زعم أن الضمير في فبكي يعود الى الشيب بتأويل ودعاه الى ذلك توهم أن المقابلة تستدعي اتحاد المسند اليه وليس كذلك وسيأتي مع عدم الاتحاد في قوله تعالى فأما من من أعطى واتقى الآية وقد جعل من هذا قوله

لو ذقت بردر ضاب تحت مبهما * يا حار مالت أعضائي التي ثملت
فان من سمع يا حار توهم أنه ضد برد وكذلك لو قال يا صاح اطابقه قوله ثملت وقد يعترض عليهم بأن حار لا يوهم المطابقة الا لو شددت راءه وكذلك صاح انما لو كان صاحي لان الموهوم انما هو صاحي بالياء ص (ودخل فيه ما يخص باسم المقالة الخ) ش أي دخل في الطباق ما يسمى مقابلة وهي أي المقابلة

للتأسف على زمان الشباب
(قوله فظهور المشيب
لا يقابل البكاء) بل يكاد
أن يدعي أن بينهما تلازما
(قوله ويسمى الثاني إيهام
التضاد) أي فهو محسن
معنوي باعتبار إيهام الجمع
بين الضدين أي باعتبار
أنه يوقع في وهم السامع
أن المتكلم قد جمع بين
معنيين متضادين فلا يرد
أنه جمع في اللفظ فقط فيكون
محسنا للفظا وقوله ويسمى
الثاني الخ أي بخلاف الاول
فانه ليس له اسم خاص بل
هو عام وهو ملحق بالطباق
(قوله لان المعنيين) أي
الغير المتقابلين والفرق بين
التدييج الذي فيه السكناية
وبين إيهام التضاد مع أن
في كل منهما المعنيين المرادين
لا تضاد بينهما ولكن يتوهم
التضاد من ظاهر اللفظين
باعتبار معنيهما الاصيلين
أن السكناية التي في التدييج
يصح أن يراد بها معناها
الاصل فينفي مقابله بخلاف
إيهام التضاد فلا يصح

فيه معناه الاصل (قوله نظرا الى الظاهر) أي ظاهر اللفظ والحال له على حقيقته الذي هو غير مراد (قوله ودخل فيه الخ) انما أخره عن المالحق لانه قسم برأسه عند الغير فناسب تأخير عن الاول ولمحقاقه وانما نبه على دخوله تنبيها على أن من جعله قديما مستقلا من البديعيات المعنوية فقد غفل (قوله بالتفسير الذي سبق) أي وهو الجمع بين أمرين متقابلين ولو في الجملة

وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معان متوافقة ثم بما يقابلها أو يقابلها على الترتيب والمراد بالتوافق خلاف التقابل وقد تتركب المقابلة من طباق وملحق به مثال مقابلة اثنين باثنين

(قوله وان جعله الخ) الواو للحوال (قوله متوافقين) أى غير متقابلين (قوله على الترتيب) أى يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الاول للاول والثاني للثاني (قوله فيدخل في الطباق) أى انما يدخل هذا النوع المسمى بالمقابلة في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة أى على وجه مخصوص دون آخر اذ ليس التقابل بين كل اثنين من المعاني التي ذكرت ألا ترى أنه لا تقابل بين الضحك والقلة ولا بين البكاء والكثرة في المثال الآتي (٣٩٧) وان كان فيه مقابلة بين الضحك

والبكاء والقلة والكثرة أى وحيث كان في المقابلة جمع بين معنيين متقابلين في الجملة كانت طباقا لصدق تعريفه عليها قال العلامة عبد الحكيم لا يخفى أن في الطباق حصول التوافق بعد التنافي ولذا سمي بالطباق وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي كليهما ايراد المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده واستلزام أحدهما للآخر لا يقتضى دخوله فيه فالخلق مع السكاكى في جعله المقابلة قسما مستقلا من البديعيات المعنوية (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال ان جعل المقابلة داخلة في الطباق دون مراعاة النظر بتحكم لانه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق يصدق عليها باعتبار جمع

وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم) يؤتى (بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين

دون سائر أقسام الطباق والسكاكى وغيره جعله قسما مستقلا من المحسنات المعنوية وليس ذلك بصحيح كما يشهد به تفسير الطباق بالنظر الى تفسير المقابلة وأمثاتها والى ذلك أشار بقوله (وهو) أى ما يختص باسم المقابلة (أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو) يؤتى (بأكثر) من المعنيين (ثم) يؤتى بعد المعنيين أو المعاني (بما يقابل ذلك) لئلا يتأتى به من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) أى يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الاول للاول والثاني للثاني الى آخره وانما يدخل ما يسمى بالمقابلة في الطباق لان فيه الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة أى من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لا يشترط في الطباق حتى يمكن اخراج المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (والمراد بالتوافق) في قولنا في تفسير ما يختص باسم المقابلة وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين (خلاف التقابل) أى المراد بالتوافق في ذلك عدم التقابل وعدم التنافي فيشمل المتناسبين كما يأتى في مراعاة النظر ولذلك توجد المقابلة معه وشمل المتماثلين في أصل الحقيقة مع عدم التناسب في المفهوم كصديق القائم والانسان وشمل الخلافيين كالانسان والطارئ فلما لم يشترط فيها تناسب ولا تماثل

أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر بأن يكون معان متوافقة ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب بأن يكون الاول للاول والثاني للثاني وقال المطر زى في شرح للقامات المقابلة أعم من الطباق فان المقابلة يدخل فيها نحو أنت ابن الدنيا وغيت الجود فلم يعتبر التنافي وصاحب بديع القرآن شرط في المقابلة أن تكون بأكثر من اثنين من الاربع الى العشرة وعلى هذا المراد بالتوافق ليس التناسب بل خلاف التقابل مطلقا سواء كانا متناسبين أم لا ولا شك أن الطباق كله تقابل كما سبق في حده فاسم التقابل صادق عليه الا أنهم اصطلاحوا على تسمية هذا النوع فقط تقابلا وهو ما كان الطباق فيه مكررا فان قلت اذا كان التقابل المراد اخص من الطباق فكيف يدخل في الطباق والاخص لا يدخل في الاعم بل الاعم يدخل في الاخص قلت كثيرا ما يقال عن الفرد انه داخل في الجنس والمراد اعلام أنه فرد من أفراد الجنس غير خارج عنه لم يردوا دخول النوع بجميع أجزائه بل دخول ما فيه من حصة الجنس وذلك

(٣٨ - شروح النايخ - رابع) المتوافقين تعريف مراعاة النظر فأجاب بقوله والمراد بالتوافق في قولنا في تعريف المقابلة أن يؤتى بمعنيين متوافقين الخ عدم التقابل وعدم التنافي فيشمل المتناسبين كما يأتى في مراعاة النظر ولذلك توجد المقابلة معه ويشمل المتماثلين في أصل الحقيقة مع عدم التناسب في المفهوم كصديق القائم والانسان ويشمل الخلافيين كالانسان والطارئ وكالضحك والقلة فانهم مغاير متماثلين وغير متناسبين فلما لم يشترط في المقابلة تماثل المعنيين ولا تناسبها بخلاف مراعاة النظر فانه يشترط فيها ذلك جعلت داخلة في الطباق باعتبار جمع المتقابلين ولم تجعل داخلة في مراعاة النظر باعتبار جمع المتوافقين قال في الاطول وهذا المراد وان رجح دخول المقابلة في الطباق لسن لا ينبغي كون بعضها من مراعاة النظر لانه كما لا يشترط في للمقابلة التناسب لم يشترط عدمه اهـ (قوله متناسبين) أى بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبود الفقير وقوله أو متماثلين أى

قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقول النبي عليه السلام ان الرفق لا يكون في شيء الا زانه ولا ينزع من شيء الا شانه
وقول الذي انى : فنى تم فيه مايسر صديقه * على أن فيه مايسوء الاعادي
وقول الآخر : فوا عجباً كيف اتفقنا فاصحح * وفي ومطوى على الغل غادر
فان الغل ضد النصح والغدر ضد الوفاء ومثال مقابلة ثلاثة بثلاثة قول أنى دلالة :

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتماعا * وأفبح الكفر والافلاس بالرجل
وقول أنى الطيب : فلا الجود يفنى المال والجدم قبل * ولا البخل يبقى المال والجدم دبر
ومثال مقابلة أربعة بأربعة قوله تعالى فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى

في أصل الحقيقة وان اختلفا (٢٩٨) مفهومها فقط كانسان وقائم (قوله المتماثلين لهما) كذا

في نسخة وفي أخرى المتماثلين لهما والاولى أظهر بقرينة قوله لهما وإن كانت الثانية صحيحة أيضا لان المراد المتقابلين بالنسبة لهما فتأمل وحاصله أنه أنى بالضحك والقلة وهما متوافقان ثم بالبكاء والكثرة وهما متوافقان أيضا وقابل الاول من الطرف الثاني وهو البكاء بالاول من الطرف الاول وهو الضحك وقابل الثاني من الطرف الثاني وهو القلة (قوله نحو قوله) أى قول الشاعر وهو أبو دلالة بضم الدال على وزن ثامة من شعراء الدولة العباسية كان في مدة المعتصم بالله (قوله اذا اجتماعا) أى

أومتماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنتين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أنى بالضحك والقلة المتوافقين ثم البكاء والكثرة المتماثلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله : ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتماعا * وأفبح الكفر والافلاس بالرجل أنى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلها من القبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ولا عبرهما شمل السكل وقد عرفت أن المقابلة يكفى في وجودها مطلق التعدد من الطرفين الشامل للاثنية ولما فوقها فدخل في ذلك مقابلة الاثنين بالاثنتين (نحو) قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) ففي أحد الطرفين الضحك والقلة وهما أيضا متوافقان كذلك وقد قابل الاول من الطرف الثاني وهو البكاء بالاول من الطرف الاول وهو الضحك والثاني وهو الكثرة من ذلك الطرف الثاني يقابل الثاني من الاول وهو القلة (و) دخل في ذلك أيضا مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله :

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتماعا * وأفبح الكفر والافلاس بالرجل فالحسن والدين والغنى وهو العبر عنه بالدنيا متوافقة لعدم التنافي بينهما وقد قوت بلت بثلاثة وهى القبح والكفر والافلاس الاول للاول والثاني للثاني والثالث للثالث وهى متوافقة أيضا لعدم التنافي بينهما وان كانت خلافية (و) دخل في ذلك أيضا مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو) قوله تعالى (فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى) فهنا طرف من المقابلة اجتماع فيه متوافقات خلافية أربعة وهى الاعطاء والتقى والتصديق بالحسنى وهى كلمة التوحيد التى هى لإله الله والتيسير لليسرى

اما أن يكون تقابل اثنين باثنين كقوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وتوافق الضحك والقلة لكونهما لا يتقابلان وكذلك البكاء مع الكثرة واما تقابل ثلاثة بثلاثة كقوله :

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتماعا * وأفبح الكفر والافلاس بالرجل فقد قابل أحسن بأفبح والدين بالكفر والدنيا بالافلاس والمراد بالدنيا اليسار والواو في قوله والافلاس اما أن تجعل بمعنى اللعبة واما أن يكون الافلاس مفعولا معه ويدل على ارادة اللعبة قوله فيما قبله اذا اجتماعا واما تقابل أربعة بأربعة كقوله تعالى فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى

والرجل وقوله بالرجل أى اذا اجتماعا بالرجل فى البيت احتباك (قوله بالرجل) ويقاس عليه المرأة بالاولى وأغلب الرجل على المرأة أو أراد بالرجل الشخص مطلقا واما كانت المرأة أولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجلية فكيف يدفع ذلك نقصان المرأة بكونها امرأة (قوله والغنى) أى العبر عنه بالدنيا (قوله فأما من أعطى) أى حقوق أمواله وقوله واتقى أى اتقى الله برعاية أوامره ونواهيه والاعتناء بها خوفا منه تعالى أو محبة فيه أو المراد اتقى حرمات الله وتباعد عنها وقوله وصدق بالحسنى أى بالصلة الحسنى وهى الايمان أو بالله الحسنى وهى ملة الاسلام أو المثوبة الحسنى وهى الجنة أو بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد وقوله فسنيسره لليسرى أى فسنيته لاجبة بأن نوقفه لأعمال الصالحة من يسر الفرس للركوب اذا أمر جها وألجمها ومنه كل ميسر لما خلق له

وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسيسره للعسرى فان المراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه فلم يبق أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يبق قيل وفي قول أبي الطيب

(قوله وأما من بخل) أي النفقة في الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل ولم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) حاصله أن قوله وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسيسره للعسرى محتوي على أربعة أمور مقابلة للأربعة الأولى على الترتيب فالعسرى مقابل للاعطاء والاستغناء مقابل للاتقاء والكذب مقابل للتصديق والتيسير للعسرى مقابل للتيسير للعسرى لان المراد بالتيسير للعسرى التيسير للجنة والتيسير للعسرى التيسير للنار فظهر لك أن المقابلة الرابعة بين مجموع نيسره للعسرى ومجموع تيسره للعسرى لا بين الجزئين الأولين منهما للاتحادهما وعدم المقابلة بينهما ولا بين الجزئين لما نقل في الايضاح انها إنما تكون بين المستقلين والجزور هنا لا يستقل فلا تقع به (٢٩٩) .

تماما لغيره كأن يكونه الحرف صلة لغيره (قوله الابن الاتقاء والاستغناء) أي فان التقابل بينهما فيه خفاء وذلك لان الاستغناء ان فسر بكثرة المال أو بعدم طلب الدنيا للفتنة فلا يكون مقابلا للتقوى وان فسر بشيء آخر غير ما ذكر كان محتاجا لبيان لاجل أن تتضح مقابله لانني فلما قال المصنف والمراد (قوله أنه زهد فيما عند الله) أي من الشوائب الاخرى وليس المراد بكثرة المال يقال زهد في الشيء وعن الشيء زهد عنه ولم يرده ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ كما في المغرب (قوله كأنه استغنى عنه) أي

وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسيسره للعسرى (والتقابل بين الجميع ظاهر الابن الاتقاء والاستغناء فينبه بقوله) والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه استغنى عنه (أي عما عند الله تعالى) (فلم يبق أو) المراد باستغنى (استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يبق)

وهي الجنة والطرف الآخر هو قوله تعالى (وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسيسره للعسرى) فهذه أربعة أخرى تقابل الأولى على الترتيب البخل مقابل للاعطاء والاستغناء مقابل للتقوى والكذب مقابل للتصديق والتيسير للعسرى المقابل للتيسير للعسرى ومجموع مدلول التيسير للعسرى هو المقابل لا الجزور فقط فلا يرد أن الجزور لا يستقل فلا تقع به المقابلة وقد ظهرت المقابلة بين كل فرد وما يقابله الا الاستغناء مع التقوى فان التقوى اما أن تفسر برعاية أو امر الله تعالى ونواهيها والاعتناء بها خوفا منه تعالى أو محبة فيه أو تفسر بنفس خوف الله أو محبة الموجب كل منهما لتلك الرعاية والاستغناء ان كان معناه عدم طلب المال لكثرة فقلا يقابل التقوى بذلك التقوى وان كان معناه عدم طلب الدنيا للفتنة فكذلك وان كان شيئا آخر فمع خفاء فأراد بيان معناه لتوضح مقابله للتقوى فقال (والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى) من الشوائب الاخرى فصار بتركه طلبه (كأنه مستغن عنه) أي لا يحتاج اليه مع شدة احتياجه اليه لو كان له ميز وذلك أن الدافل لا يترك طلب شيء الا ان كان مستغنيا عنه فغير بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله تعالى على وجه الترفع عنه انكارا له وترك طلبه كذلك كفر واذا كان كافرا (فلم يبق) (الكفر) أو (المراد باستغنى أنه) استغنى بشهوات الدنيا (عن) طلب (نعيم الجنة) اما أن يكون ذلك على وجه يؤديه الى انكار النعيم فيكون كافرا ويمود الى اوجه الاول وأما أن يكون ذلك سفها وسفلا بالذمة المحرمة العاجلة عن ذلك النعيم وأيما ما كان (فلم يبق) أيضا وانما قيدناه بالذمة المحرمة لان كل من لم يرتكب المحرمة أصلا لا يخلو شرعا

وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسيسره للعسرى فقد قابل أربعة باربعة فان أعطى يقابل بخل وانقى يقابل استغنى وصدق يقابل كذب والعسرى يقابل العسرى والمراد باستغنى لم يبق أي زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه فلم يبق أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة. واعلم ان هذا ليس

فصار بترك طلبه كأنه استغنى عنه أي لا يحتاج اليه مع شدة حاجته اليه وذلك لان العاقل لا يترك طلب شيء الا اذا كان مستغنيا عنه فغير بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله تعالى على وجه الترفع عنه انكارا له وترك طلبه كذلك كفر واذا كان كافرا فلم يبق الكفر (قوله واستغنى بشهوات الدنيا) أي والمراد باستغنى أنه استغنى بشهوات الدنيا المحرمة عن طلب نعيم الجنة اما لانكاره اياه فيكون كافرا فلم يبق الكفر فيعود الى الوجه الاول وأما أن يكون ذلك سفها وسفلا بالذمة المحرمة عن ذلك النعيم فلم يبق المحرمات وانما قيدناه بالشهوات المحرمة لان كل من لم يرتكب المحرمة أصلا لا يخلو شرعا وعادة من طلب النعيم الاخرى وانما يستلزم لعدم التقوى هو الاستغناء بالذمة المحرمة فعدم الاتقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات بل الاستغناء ملازمة لانه فسر الاستغناء بالشغل بمحرم والشغل بالمحرم يستلزم نفي التقوى التي هي الطاعة بخلاف تفسيره بالزهد فيما عند الله بمعنى الكفر بما عند الله تعالى فهو أظهر في الدلالة

أزورهم وسواد الليل يشفعلى * وأنثى وبياض الصبح يغرى في

مقابلة خمسة بخسة على أن المقابلة الخامسة بين لى و بى وفيه نظر لان اللام والباء فيهما صلنا الفعلين فهما من تمامهما وقدرجح يستأى الطبيب على بيت أنى دلالة بتثرة المقابلة مع سهولة النظم وبأن قافية هذا ممكنة وقافية ذلك مستدعاة فان ما ذكره غير مختص بالرجال وبيت أبى دلالة على بيت أبى الطبيب بمجودة للمقابلة فان ضد الليل المحض هو النهار لا الصبح ومن لطيف المقابلة ما حكى عن محمد ابن عمران الطلحي اذ قال له النصور بلغنى أنك بخيل فقال يا أمير المؤمنين ما أجد فى حق ولا أذوب فى باطل وقال السكاكى المقابلة أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما اذا شرطت هنا

(قوله فيكون الاستغناء مستتبعا) (٣٠٠) أى مستلزما لعدم الاتقاء، وهذا مفرع على الاحتمالين قبله وقوله وهو أى

فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم (وزاد السكاكى) فى تعريف المقابلة قيذا آخر حيث قال هى أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (واذا شرط هنا) أى فيما بين المتوافقين أو المتوافقات

وعادة من طلب النعيم الاخرى وأما المستلزم لعدم التقوى هو الاستغناء بالشهوات المحرمة فعدم الاتقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات بل الاستغناء ملازومه لانه فسر الاستغناء بالشغل بمحرم والشغل بالمحرم يستلزم نفى التقوى التى هى الطاعة بخلاف تفسيره بالزهد فيه عند الله تعالى بمعنى الكفر بما عنده تعالى فهو أظهر فى الدلالة وان كان الكفر ملازوما لنفى التقوى التى هى الطاعة على هذا الخط أيضا وقد تحقق أن الاستغناء ملازوم لنفى النفي كان التقابل بينهما من الملحق الذى هو أن لا يتقابلا بنفسهما ولكن يستلزم أحدهما ما يقابل به الآخر كما فى قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم هكذا قيل ولك أن تقول متى فسر الاستغناء بالشغل بالشهوات المحرمة أو بالكفر كان مضادا للتقوى فلا تضمن اللهم الآن يراد بالشغل بمطابق الشهوات لجرىان العادة أن الشغل بمطابق الشهوة يستلزم غالبا ارتكاب محرم وذلك الارتكاب ضد التقوى ولكن المناسب لقوله تعالى ولطلب بالحسنى تفسيره بالمعصية التى معها الكفر أو براد بالاستغناء مجرد عدم الطلب ولما كان سببه الشغل بالشهوة المحرمة أو الكفر كان ملازوما لعدم الطاعة التى هى التقوى تأمله ثم أشار الى ما زاده السكاكى فى تحقيق المقابلة بقوله (وزاد السكاكى) فى تعريف المقابلة قيذا آخر لاتتقرر حقيقةها عنده الابى وذلك أه قال هى أى المقابلة أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (واذا شرط هنا) يعنى

من الطباقي كما زعم المصنف بل من الملحق به فان استغنى ليس بمضاد لانتفى بل الغنى سبب لعدم الاتقاء المضاد لانتفى كما تقدم فى قوله اتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله هذا ما ذكر المصنف هنا وادفى الايضاح أنه قد يكون مقابلة خمسة بخسة كما قول المتنبي :

أزورهم وسواد الليل يشفعلى * وأنثى وبياض الصبح يغرى في

قال المصنف وفيه نظر لان الباء واللام فيهما صلنا الفعلين فهما من تمامهما وهذا بخلاف اللام وعلى فى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وزاد السكاكى فى التقابل شرطا وهو أنه اذا شرط هنا أمر

عدم الاتقاء مقابل للاتقاء (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) أى فى هذا المثال تدبىه على أن المقابلة قد تركب من الطباقي وقد تركب مما هو ملحق بالطباقي لما علمت أن مقابلة الاتقاء بالاستغناء من قبيل الملحق بالطباقي وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل مقابلة الشدة والرحمة فى قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم والمقابلة بين الثلاثة من الطباقي لا يقال كيف مثل المصنف بالآية لما يدخل فى الطباقي ولم يمثل بها للملحق به لانا نقول صبح ذلك باعتبار اشتغال أغلبها على ما هو فى نفس الطباقي هذا وقد ذكر الواحدى فى شرح ديوان المتنبي أن من مقابلة الخمسة بالخسة

قوله أزورهم وسواد الليل يشفعلى * وأنثى وبياض الصبح يغرى في وفيه نظر لان لى و بى صلنا ليشمع (أمر) ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كما فى الايضاح وأما مقابلة الستة بالسته فنه قول عنتره على رأس عبد تاج عز يزينه * وفى رجل حرق يد دل يشينه

ولم يوجد فى كلامهم أكثر من مقابلة الستة بمثلها (قوله قيذا آخر) أى لاتتقرر حقيقةها عنده الابى (قوله وضديهما) الاولى أن يزيد أو ضدها بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر (قوله واذا شرط) أى واذا قيدت المعانى الاول بقيد فلا بد أن تقييد المعانى المقابلة لها بقيد يضاد القيد الاول والمراد بالشرط هنا الاجتماع فى أمر لا الشرط المعروف لان التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وانما هما أمران اشترك فى كل منهما أمور متوافقة (قوله واذا شرط الخ) أى وأما اذ لم بشرط أمر فى الاول فلا يشترط شيء

والتصديق جعل ضده وهو التيسير مشتركاً بين أضداد تلك وهي النعم والاستغناء والتكذيب وهو منه مراعاة النظرير وتسمى التناسب والاتلاف والتوفيق أيضاً وهي أن يجمع في الكلام بين أمر ما يناسبه لا بالتضاد

في الثاني كما في قوله تعالى فليضعوا قليلاً (قوله أو أضدادهما) كذا في نسخة وصوابه أضدادها بضمير الجماعة لأنه راجع لقوله التوافقات وما قبله أي ضديهما راجع للتوافقات (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) أي وهو الافتراق بل اعتبر فيهما الاجتماع أيضاً والحاصل أن ذلك البيت لا يكون من قبيل المقابلة عند السكاكي اللوقيل وأقبح الكفر والافلاس إذا انفردا مع أن القصود إذا اجتمعا في الشخص فتأمل (قوله أي ومن العنوى) أي ومن البديع العنوى (قوله جمع أمر وما يناسبه) أي أن يجمع بين أمرين متناسبين أو أمور متناسبة فاقصر المصنف على أمرين لأن ذلك أقل ما يتحقق فيه التناسبة (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحته

(أمر شرطية) أي فيا بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أي ضد ذلك الأمر (كما بين الآيتين) فإنه لما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده أي ضد التيسير وهو التيسير المعبر عنه بقوله فسنبسره للعسري (مشاركاً بين أضدادها) وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين من مقابله لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي ومن العنوى (مراعاة النظرير) ويسمى التناسب والتوفيق والاتلاف والتلفيق أيضاً (وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد)

في التوافقين أو التوافقات المآتي بهما أو بها أولاً (أمر) يشترك فيه المتقابلان أو المتقابلات (شرطية) أي شرط في ضدي التوافقين أو أضداد التوافقات المآتي بهما أو بهاتين (ضده) أي شرط ضد ذلك الأمر الشرط أولاً وذلك (ك) مآتي (هما بين الآيتين) السكر بميتين وهما مآتي من أعطى واتق وصديق بالحسن فسنبسره للعسري وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسن فسنبسره للعسري (فإنه لما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أي ضد التيسير وهو التيسير الفاسد بقوله تعالى فسنبسره للعسري لأن التيسير المتعلق بالعسري والعسري أريد به جعله مدحاً بالعسري أو العسري والعسري تضمنت التيسير الذي هو جعله يسيراً كل ما يريد ولذلك فسرت بالجنة والعسري تضمنت التيسير الذي هو جعله يتسرع عليه كل راحة واطف ولذلك فسرت بالنار فالتيسير على هذا جعل (مشاركاً بين أضدادها) أي أضداد الأمور المذكورة أولاً وأضدادها المشتركة في التيسير هي البخل والاستغناء والتكذيب وللمراد بالشرط هنا ما يجتمع فيه التوافقان أو التوافقات لا الشرط للعروف لأن التيسير والتيسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين كما لا يخفى وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر في طرف منه معنى يشترك التوافقان فيه أو التوافقات أن ذكر مقابله كذلك في الطرف الآخر وعلى هذا لا يكون قوله

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا * وأقبح الكفر والافلاس بالرحل

من المقابلة ضرورة أنه ذكر للتوافقين الأولين ما اشتركا فيه وهو الاجتماع ولم يذكر ضده في مقابلهما الذي هو الافتراق وفي التيسير عما يشترك فيه التوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء كما لا يخفى وإنما أخر المقابلة الداخلية في التطابق عن الملحق بالتطابق مع أن المتبادر أن الذي ينبغي هو ذكر الداخل قبل الملحق للاختلاف في هذا الداخل هل هو من التطابق أولاً فتناسب ذكر المتفق وما الحق به ثم ذكر المختلف فيه (ومنه) أي ومن البديع العنوى (مراعاة النظرير) أي ما يسمى بمراعاة النظرير (ويسمى التناسب والتوفيق) والاتلاف والتلفيق (أيضاً) ويؤخذ من معناه وجه التسمية كما سيذكر الآن (وهو) أي المسمى بمراعاة النظرير (جمع أمر وما يناسبه) أي أن يجمع بين أمرين متناسبين أو أمور متناسبة (لا بالتضاد)

شرط ثم ضده كقوله تعالى فأما من أعطى الآيتين فإنه تعالى لما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده مشتركاً بين أضدادها وفي هذا الكلام نظر لأن التيسير ليس شرطاً جعل في أحدهما فجعل في الآخر ضده بل هو مشروط للامور الأولية فجعل مشروطاً للامور الثانية ثم قوله لما جعل التيسير مشتركاً بين هذه الأمور جعل ضده مشتركاً بين أضدادها يقتضي أنه جعل ضد التيسير في الآية الثانية وليس كذلك بل التيسير فيهما مذكور مطلوب جعل كلياً صادقا على الطرفين ليس في أحدهما هذا الأخير غير أن متعلق التيسير الأول وهو ليسرله ضد متعلق الثاني ص (ومنه مراعاة النظرير) ش أي هو من التحسين العنوى قال (ويسمى التناسب والتوفيق أيضاً) ويسمى الاتلاف وكان الاحسن تسميته التأليف لموافقة التوفيق وهو جمع التكامل أمرامع ما يناسبه لا بالتضاد أي

في ادراكه أو لمناسبة في شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما شبه شيئاً من ذلك

كذوله تعالى الشمس والقمر بحسبان وقول بعضهم للهاي الوزير أنت أيها الوزير اسماعيل الوعد شعبي التوفيق يوسف المعفومحمدى
الحافى وقول أسيد بن عنقاء الفزاري: كان الشريا عقلت في جبينه * وفي خده الشعرى وفي وجهه البدر
وقول الآخر في فرس من جلنار ناضر خده * وأذنه من ورق الآس
وقول البحترى في صفة الأبل الانضاء كالقسي المعطفات بل الاس * هم مبرية بل الاوتار وقول ابن رشيق
أص وأقوى ماسمعنا في الندى * من الخبر المأثور منذ قديم أحاديث ترويه السيول عن الحيا * عن البحر عن كف الامير تيم
فانه مناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السيل والحيا والبحر وكف تيم مع مافي البيت الثاني
من صحة الترتيب في العنقة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول أصلها المطر والمطر أصله البحر على
ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح أصلا للبحر مبالغة

(قوله والنسبة بالتضاد الخ) هذا (٣٠٢) يشعر بأن المتضادين متناسبان وهو كذلك من جهة أن الضد أقرب

والنسبة بالضاد أن يكون كل منهما مقابلا لآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع
بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمع بين أمرين (و) نحو (قوله) في صفة الأبل (كالقسي)
جمع قوس (المعطفات) المنحنيات (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) أي منهجوة (بل الاوتار)
بل بالتوافق في كون ما جمع من واحد واحد لصحبته في ادراك أول مناسبة في شكل أول توقف بعض
على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك وبهذا القيد يخرج الطباق لانه جمع بين أمرين متفقين فأكثر
بالتضاد وقد تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل ومطلق التنافي في الجملة ولما كان في هذا الجمع رعاية
الشيء مع نظيره أي شبهة أو مناسبة سمي مراعاة الظاهر والجمع في هذا الباب أيضا قد يكون بين أمرين
(نحو) قوله تعالى (الشمس والقمر بحسبان) أي يجريان بحساب معلوم المقدار في قطعهما للاراج
والادراج الفلكية لا يزدان عليه ولا ينقصان ذلك تقدير العزيز الحكيم فقد جمع بين أمرين وهما
الشمس والقمر ولا يخفى تناسبهما (و) قد يكون ذلك الجمع بين أمور ثلاثة (نحو قوله) في صفة الأبل
المهاريل (كالقسي) جمع قوس وهي معاوية (المعطفات) أي المنحنيات وهو وصف القوس بالتعطيف
من باب الوصف الكاشف أو لاؤ كذا لا يكون الا كذلك (بل) هي ك (الاسهم) جمع سهم (مبرية) أي
منحوتة ووصفها بالبحت أي النجاسة كوصف القوس بالتعطيف (بل) هي ك (الاورار) جمع وتر وهو المحيط
تكون المناسبة بغير المضادة كقوله تعالى الشمس والقمر بحسبان فانه متناسبان غير متضادين
ومنه قوله وهو البحترى يصف الأبل الانضاء المهازيل وقيل الرماح

(كالقسي المعطفات بل الاس * هم مبرية بل الاوتار)

وكقول ابن رشيق أص وأقوى ماسمعناه في الندى * من الخبر المأثور منذ قديم

أحاديث ترويه السيول عن الحيا * عن البحر عن كف الامير تيم

خطورا بالأبل عند ذكر
ضده (قوله مقابلا لآخر)
أي منافيا له (قوله) وبهذا
القيد (أعني قوله لا بالتضاد
يخرج الطباق لانه جمع
بين أمرين متضادين وقد
تقدم أن المراد بالتضاد
مطلق التقابل والتنافي في
الجمع ولما كان في هذا
الجمع رعاية الشيء مع نظيره
بشبه أو مناسبة سمي مراعاة
النظير (قوله) وذلك أي
الجمع بين أمرين يناسبه
لا بالتضاد قد تكون أي قد
يتحقق بسبب الجمع بين
أمرين (قوله بحسبان)
أي يجريان في بروجهما
بحسبان معلوم المقدار
لا يزدان عليه ولا ينقصان
عنه فالشمس تقطع الفلك

في سنة والقمر يقطعه في شهر فهو أسرع منها سير ذلك تقدير العزيز الحكيم (قوله جمع بين أمرين) أي وهما الشمس
والقمر ولا يخفى تناسبهما من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل منهما جسمًا نورانيًا سماويًا ثم انه لا حاجة لقوله جمع بين أمرين مع
قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تارة كيدله (قوله ونحو قوله) أي البحترى وقوله في صفة الأبل أي المهازيل (قوله كالقسي) جمع قوس
وقوله المعطفات أي المنحنيات لانه مأخوذ من عطف العود بتشديد الطاء وعطفه بتخفيفها حذاء ووصف القوس بالتعطيف من باب
الوصف الكاشف أو لاؤ كذا لا يكون الا كذلك فان قوسا بزنة فعل وفعل يجمع على فصول كفلس يجمع على فلول
فكان مقتضاه أن يقال في جمع قوس قوس لاقصى قلت أصل قسي قوس بدليل قوس الشيخ واستقوس أي انحني ورجل مقوس أي معه
قوس قدمت الالام الى محل عين السكامة فصار قسو وفوق الواء منظر فقة فقلت ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فقايت الواو ياء وقلت الضمة كسرة لما سبقت الياء وأدغمت الياء في الياء فصار قسي يضم فاء السكامة ثم لما استقبل
الاتقال من الضمة للسكامة في مثل هذا كسروا فاء السكامة للخفة فصار قسي بوزن فليح بكسر الراء (قوله بل الاسهم) أي بل هي

ومن مراعاة النظر ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى كقوله تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير فإن اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبرة تناسب من يدرك شيئاً فإن من يدرك شيئاً يكون خبيراً به وقوله تعالى ما في السموات وما في الأرض وأن الله هو الغني الحميد قال الغني الحميد لينبغي على أن سله ليس لحاجة بل هو غني عنه جواد به فإذا جاد به حمده المنعم عليه ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى إن تمذهبهم فأنهم عبادك وإن تغفر لهم فإني أنسى العزير الحكيم كالأسهم وهذا اضرب عن التشبيه الأول بالقسي وقوله بل الأوتار أي بل هي كالأوتار فهي هزيلة جداً وهذا اضرب عن التشبيه الثاني ومحصل معنى البيت أن الأبل المهازيل في شكها ورقة أعضائها شابهت تلك القسي بل أرق منها وهي الأسهم بل أرق منها وهي الأوتار (قوله جمع وتر) أي وهو الخيط الجامع بين طرفي القوس (قوله جمع بين ثلاثة أمور) وهي القوس والسهم والوتر بينها مناسبة وفي انتقاله تدل لأن القوس أغلط من السهم المبرى والسهم المذكور أغلط من الوتر والوتر أرقها كلها وقد يكون الجمع بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد متحققاً بسبب الجمع بين أربعة كقول

(٣٠٣)

الوزير اسباعي الوعد
شعبي التوفيق بوسفي
المفوي محمدى الخلق
فجمع بين الأنبياء الأربعة
المرسلين وفيه مناسبة وقد
يكون متحققاً بسبب الجمع
بين أكثر من أربعة كقول
ابن رشيقي بفتح أوله وكسر
ثانيه
أصبح وأفوى ماسمناه في
السدى * من الخبر
المأثور منذ قدیم
أحدث ترويه السبول
عن الحياة بدع البحر عن
كف الأمر يقيم
فقد ناسب فيه بين الصحة
والقوة والسماع والخبر
المأثور والأحدث والرواية
وكذا ناسب بين السيل
والحيا أي المطر والبحر
وكف يقيم مع ما في البيت

جمع وتر جمع بين ثلاثة أمور (ومنها) أي ومن مراعاة النظر (ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير) الجامع بين طرفي القوس فقد جمع بين أمور ثلاثة متناسبة لتقارنهما غالباً في الخيال وهي القسي والسهم والأوتار قيل القصد من تشبيه مهازيل الأبل بهذه الأشياء بيان أنها في المزال فشبهاها أولاً في ضعفها بالقسي ثم أضرب إلى تشبيهها بما هو أدق من القسي وهي السهم ثم أضرب إلى ما هو أدق من السهم وهو الوتر وهذا ظاهر غير أن جل السهم أدق عادة من الوتر فلا يتم هذا الترتيب وقيل أنه شبهها عند الانعطاف بالقسي وعند عدمه بالسهم وعند اجتماعهما بالوتر لجمعه الطرفين المنعطفين من القوس وهذا الوجه الأخير لا يكاد يتحقق فإن الأبل ليس لها في ذاتها امتداد كالسهم ولا الجمع بين الامتداد والانعطف كما في هيئة الوتر مع القوس على أن هذا الأخير لو تم لكان الواجب تشبيهها بمجموع الوتر والقوس كما لا يخفى (ومنها) أي ومن مراعاة النظر التي هي نوع من البديع المعنوي (ما) أي قسم (يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو) أي القسم الذي هي من المراعاة تشابهها هو (أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى) إما لكون ما ختم به كالعلم لما بدأ به أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك وإنما كان هذا نوعاً خاصاً لأن المراعاة هي مطلق الجمع بين المتناسبين سواء كان أحدهما في الختم والآخر في الابتداء كما في تشابه الأطراف أو كانا معاً في الابتداء كما تقدم في المثال أو في الاختتام أو في التوسط والراد بالكلام هنا ما يقصد من التراكيب المفيدة سواء كانت جملة واحدة أو أكثر وذلك (نحو) قوله تعالى (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير) فإن عدم ادراك الأبصار له وهو مدلول الجملة الأولى قوله (ومنها) أي من مراعاة النظر (ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه كقوله تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير) فإن اللطيف يناسب لا تدركه

الثاني من صحة الترتيب في العنونة أذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الأحاديث فإن السبول أصلها المطر والطر أصله البحر على ما يقال والبحر أصله كف المدح على ماداعه الشاعر اه أطول (قوله بما يناسب ابتداءه في المعنى) أي لكون ما ختم به الكلام كالملة لما بدأ به أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك وإنما كان تشابه الأطراف نوعاً خاصاً من مراعاة النظر لأنها الجمع بين متناسبين مطلقاً سواء كان أحدهما في الختم والآخر في الابتداء كما في تشابه الأطراف أو كانا معاً في الابتداء كما تقدم في المثال أو في الاختتام أو في التوسط بخلاف تشابه الأطراف فإنه قاصر على الجمع بين متناسبين أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء قال الفري ولو قال بدل قوله بما يناسب ابتداءه بما يناسب ما قبله كان أولى لأن قوله لا تدركه الأبصار الذي يناسبه اللطيف وإن كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الأبصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام انتهى وأجاب بعضهم بأن المراد بالكلام هنا ما يقصد من التراكيب المفيدة سواء كانت جملة واحدة أو أكثر والمراد بأوله ما ليس باخر وحينئذ فيصدق على قوله تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير أنه كلام وعلى قوله لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار أنه أول

فان قوله وان تغفر لهم يومهم أن الفاصلة الغفور الرحيم ولكن اذا أنعم النظر علم أنه يجب أن تكون ما عليه التلاوة لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه أحد يرده عليه حكمه فهو العزيز لان العزيز في صفات الله هو الغالب من قولهم عزه يعزه عزاً اذا غلبه ومنه المثل من عزيز أى من غاب سلب ووجب أن يوصف بالحكيم أيضاً لان الحكيم من يضع الشيء في محله والله تعالى كذلك الا أنه قد يخفى وجه الحكمة في بعض أفعاله فيتوهم الضعفاء أنه خارج عن الحكمة فكان في الوصف بالحكيم احتراش حسن أى وان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب (٣٠٤) فلا معترض عليك لأحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ومما يلحق بالتناسب

فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركاً للأبصار لان المدرك للشيء يكون خبيراً عما (و يلحق بها) أى بمراعاة النظر أن تجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا

يناسبه قوله اللطيف وكونه مدركاً للأبصار وهو مدلول الجملة الثانية يناسبه قوله الخبير أما مناسبة الخبير لادراكه الأبصار فظاهرة لان الخبير من له العلم بالحقيقتين ومن جملة الحقيقتين بل الظواهر الأبصار فيدركها وأما مناسبة اللطيف لكونه لا تدركه الأبصار فلا تظهر الا لو أراد باللطيف اللطيف العرفي وهو أن يدق الشيء بحيث لا يظفر فانه يناسبه أنه لا يرى لكن لا يراد ذلك هنا لاستحالة وانما المراد باللطيف الرفيق الوصل الأنفاع بلطف ولطف اللهم الا أن يراد باللطيف لازمه تجوزا وهو كونه خفياً في ذاته أو يكون معنى المناسبة ما يكون باعتبار الأصل على وجه الإيهام فافهم ومن لطيف الختم بالتناسبة وخفيها قوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم فان المناسب في بادىء الرأي وهو أن يقال فانك أنت الغفور الرحيم مكان أنت العزيز الحكيم وعند التفتن والتأمل الصواب يفهم أن المناسب هو ما ذكر وهو أنك أنت العزيز الحكيم وذلك أن المحدث عنهم عصاة يستحقون العقوبة والغفران لمن يستحق العقوبة أي بما يكون من العزيز أي الفاهر الغالب الذي لا يعترض على أمره اذا العز يز مأخوذ من عز اذا غلب ثم لما ذكر أن المغفرة للذنوب انما تكون من العزيز الغالب الذي لا اعتراض على أمره تناسب زيادة الحكيم دفعا لما يتوهم من أن العفو عن المستحق خال عن الحكمة فذكر الحكيم إشارة الى أن فعله ذلك الحكمة وسر يراعى قهراً وعدلاً فكأنه يقال ان تغفر لهؤلاء المذنبين فأنت أهل لذلك اذا لا اعتراض عليك لعزتك ومع ذلك ففعلك لا يخلو عن حكمة ولو أخفيت عن الخلق (و يلحق بها) أى ويلحق بمراعاة النظر أمر نسبته للمراعاة كنسبة إيهام التضاد للطبق وذلك الأمر هو أن يجمع بين معنيين غير متناسبين في أنفسهما لعدم وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو عليا أو دلالة أو نحو ذلك ولكن عبر عنهما بلفظين بينهما تناسب باعتبار أصل استعمالهما في معنيهما ولو لم

الأبصار والخبير يناسب وهو يدرك الأبصار هكذا قالوه وقد يقال اللطيف المناسب لعدم الادراك هو من اللطافة بمعنى صفر الحجب وليس المراد هنا أن المراد اللطيف من اللطف الذي هو الرحمة فينبغي أن يسمى هذا من باب إيهام التناسب الذي سيأتي لامن التناسب ومنه قوله تعالى له ما في السموات وما في الارض وان الله هو الغني الحميد فنبه بالغنى على أن ماله ليس بحاجة وبالحميد على أنه يوجد في حمده وقد يقال الختم في الآيتين وقع بما يناسب وسط الكلام لا ابتداء الا أن الصنف جعل الختم بمجموع الجملة ومنه قوله تعالى وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه أحد يرده حكمه فهو الغالب والعزيز هو الغالب والحكيم من يضع الشيء في محله (و يلحق بها)

وعلى قوله وهو اللطيف الخبير أنه آخر تأمل (قوله) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار (أى باعتبار التبادر منه وهو الدقة لأخذه من لطف ككرم اذا دق ورق ومعلوم أن الشيء كلما لطف ودق كان أخفى فلا يدرك بالبصر الا ترى للهواء فانه لما لطف جدا امتنع ادراكه بالبصر عادة وان كان ذلك المسمى محالاً في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤوف بهم وعبرة العنرى قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار فيه تأمل اذ المناسب له اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر له مناسبة اللهم الا أن يقال اللطيف هنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الأبصار ولا ينطبع منها وهذا القدر يكفي في

المناسبة اه (قوله لان المدرك للشيء الخ) لعل الاظهر في بيان المناسبة عبارة ابن يعقوب (نحو) ونصها أما مناسبة الخبير لادراكه الأبصار فظاهرة لان الخبير من له علم بالحقيقتين ومن جملة الحقيقتين بل الظواهر الأبصار فيدركها تأمل (قوله غير متناسبين) أى في أنفسهما لعدم وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو عليا أو نحو ذلك (قوله بلفظين) أى حالة كون المعنيين المذكورين معبراً عنهما بلفظين (قوله وان لم يكونا مقصودين هنا) أى والحال أن مجموع المعنيين المتناسبين لم يقصد في الحالة الراهنة وهذا صادق بأن لا يقصد واحد منهما أو يكون أحدهما مقصوداً دون الآخر كما في المثال المذكور في المتن

نحو قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان ويسمى إيهام التناسب وأما ما يسميه بعض الناس التفويف وهو أن يؤتى في الكلام معان متلازمة في جمل مستوية المقادير أو متقاربتا كقول من يصف سحابة:

تسر بل وشيامن خز وزن طرزت * مطارفها طرزا من البرق كالنبر

فوشى بلا رقم ونقش بلا يد * ودمع بلا عين وضحك بلا نثر

ان يلحقوا أكرر وان يستلحقوا * أشدد وان نزلوا بضنك أنزل

وكقول عنتره:

وكقول ابن زيدون: ته أحتمل واحتمك أصبر وعزأهن * ودل أخضع وقل أسمع ومراطع (٣٠٥) وكقول ديك الجن

احل وامرر وضرو وانفع

ولن واخشن ورش وابر

وانتدب للمالي

فبعضه من مراعاة النظير

وبعضه من المطابقة *

ومنه الارصاد ويسمى

التسهيما أيضا

(نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض لاساق له كالبقول (والشجر) الذي له ساق (يسجدان) أي ينقادان لله تعالى فيما خلقه فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسمى إيهام التناسب) مثل ما مر في إيهام التضاد (ومنه) أي ومن المعنوي (الارصاد) وهو في اللغة نصب الرقيب في الطريق (ويسميه بعضهم التسهيما) يقال بردهم فيه خطوط مستوية

يقصد المعنيين المتناسبين في الحالة الراهنة وذلك (نحو) قوله تعالى (الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) أما تناسب الشمس والقمر فظاهر وقد تقدم ولم يقصد التمثيل باعتبارهما فقط ولكن قصد التمثيل باعتبارهما مع النجم إذ النجم في أصل معناه المتبادر يناسب الشمس والقمر لانه يقترب من معهما في الخيال لكونه جسمان نورانياً سماوياً ففقيه باعتبار معناه الأصلي المتبادر مناسبة وأما باعتبار المراد منه في هذا الاستعمال فلا يناسبهما اذ هو النبات الذي لاساق له والشجر ماله ساق مما يثبت في الأرض والمراد بسجودهما انقيادهما لما يراد منهما فكأنهما خاضعا مستسلما بالقول والفعل لما يراد منهما (و) لأجل أن معنى هذا القسم في الحالة الراهنة لا يناسب وإنما يناسب باعتبار أصل المعنى الغير المناسب (يسمى إيهام التناسب) لنخيل الوهم فيه المناسبة باعتبار ما يتبادر كما مر في إيهام التضاد ولذلك قلنا أن نسبته من مراعاة كنسبة إيهام التضاد من المطابقة (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (الارصاد) أي ما يسمى بالارصاد والارصاد في اللغة هو نصب الرقيب في الطريق ليدل عليه أو ليراقب من يأتي منها يقال رصدت أي راقبت وأرصدته جعلته يرصد أي يراقب الشيء (ويسميه) أي ويسمى هذا الارصاد (بعضهم التسهيما) والتسهيما جعل البرد أي الثوب ذا خطوط كأنها فيه سهام وسيأتي

أي مراعاة النظير (قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) وسمى إيهام التناسب لانه لما ذكر لفظ الشمس والقمر ذكر النجم والمراد به على أحد القولين النبات فذكر النجم بعد ذكر الشمس والقمر يوهم التناسب لان النجم أكثر ما يطلق على نجم السماء المناسب للشمس والقمر بكونه في السماء فهو كما تقدم في إيهام التضاد لكونه مراعاة للنظير في اللفظ لا المعنى ص (ومنه الارصاد) (الخ) ش من أنواع البديع ما يسمى الارصاد لان السامع يرصد ذهنه للقفية بما يدل عليها فيما قبلها ويسمى التسهيما من البرد المسهم أي المخطط الذي لا يختلف ولا يتفاوت فإن الكلام يكون به كالبرد المسهم المستوي الخطوط كذا قال الخطيب والذي في الصحاح أن المسهم المخطط ولم يشترط استواء خطوطه وقيل يسمى تسهيما لان للتكلم يصوب ما قبله عجز الكلام الى عجزه والتسهيما تصوير

(٣٩ - شروح التلخيص - رابع) للشمس والقمر من إيهام التناسب ويسجدان مجاز عن انقيادهما لله تعالى وقوله فيما خلقه أي

من الاتباع بهما (قوله لئلا ماصر في إيهام التضاد) أي أنه بوجه مثل التوجيه الذي وجه به إيهام التضاد بقوله فيما مر لان

المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد فيقال هنا انما سمي بذلك لكون المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب نظرا لظاهر

وبالجملة فنسبة إيهام التناسب من مراعاة النظير كنسبة إيهام التضاد من المطابقة (قوله أي ومن المعنوي) أي ومن البديع

المعنوي (قوله نصب الرقيب في الطريق) أي ليدل عليه أو على ما يأتي منه كما ينصب القطع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونها وهل معهم شيء أو لا يقال رصدته أي نصبته لرقبها وأرصدته جعلته يرصد أي يراقب الشيء (قوله بردهم) (الخ) أي فالتسهيما في الأصل

وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عرف الروى

جعل البردى أى الثوب ذا خطوط كأنها فيه سهام ثم نقل لما قاله لاصنف بجامع التزيين (قوله وهو أن يجعل قبل العجز الخ) أى سواء كان متصلاً بالعجز أو كان هناك فاصل بينهما ووجه تسمية ما يدل على العجز ارساداً أن الارصاد فى اللغة نصب الرقيب فى الطريق ليدل عليه أو على ما يأتى منه وما يدل على العجز نصب ليدل على صفته وختمه وأما وجه تسميته تسهما فلأن ما جعل قبل العجز ليدل عليه من يدعى البيت أو فى الفقرة ليزينه بدلالة على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط فى الثوب الزينة فيه لتزيينه أولاً ولأن ما قبل العجز مع العجز كأنهما خطان مستويان فى البيت أو الفقرة (قوله بمنزلة البيت من النظم) أى بمنزلة البيت الكامل من الشعر فى أن رعابة الروى واجبة فيهما بخلاف المصراع لأنه فرق بينهما من جهة أن البيت يكون يتأخذه والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى قاله عبد الحكيم وفى ابن يعقوب الفقرة ما يكون من النثر بمنزلة البيت من الشعر فى كونه ملتزماً ما بعده بما التزم منه فى الروى كالحرف الملتزم فى (٣٠٦) ختم الآيات (قوله فقول) أى الحريرى وهو مبتدأ خبره فقرة وقوله هو

(وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة) هى فى النثر بمنزلة البيت من النظم فقول هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى والفقرة فى الأصل حتى يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أى على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت (إذا عرف الروى) فقول ما يدل

قرباً ووجه التسمية بكل من الاسمين (وهو) أى والبديع المعنوى المسمى بالارصاد والتسليم (أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو من البيت ما يدل عليه) أى أن يجعل قبل العجز بما ذكر ما يفهم منه ذلك العجز فما يدل نائب فاعل يجعل ثم لما كان ليس من شرطه أن يجعل هناك ما يفهم به العجز ولو توقف ذكر الفهم على معرفة الروى فأحرى إذا وجد هناك ما يفهم به المقصود ولو لم يعرف الروى زاد قوله (إذا عرف الروى) أى الشرط فى كونه ارساداً هو أن يفهم ما جعل هناك العجز ولو توقف الفهم على معرفة الروى والبيت معلوم والفقرة ما هو من النثر بمنزلة البيت من الشعر فى كونه يلتزم فى ختم ما بعده ما التزم فيه والروى هو الحرف الملتزم فى ختم الآيات أو الفقر وأصل الفقرة عظم الظهر ثم استعير لحتى يصاغ على هيئة عظم الظهر ثم استعير لكلام لوضم اليه غيره التزم فى المضموم الحرف الآخر الكائن فى المضموم اليه ولذلك قلنا أنها بمنزلة البيت من الشعر وتسمى كل قطعة مما التزم آخره ذلك الحرف فقرة فقول الحريرى هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة وقوله ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى إذ كل منهما بمنزلة البيت فيما ذكر والسجع هو الكلام الملتزم فيه حرف آخره فهو قريب من الفقرة أو هو نفسها فى المصدق شبه بحلى يطبع بالجواهر فأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية وأضاف اليه الطبع الذى هو من لوازم المشبه به وقرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الوعظة على وجه محرك للقصود (قوله بزواجر وعظه أى بالزواجر من وعظه أى بالامور المألعة للسامع من ارتكاب ما لا ينبغي (قوله فقرة أخرى) أى لأن

كلامهما بمنزلة البيت فيما ذكر أنفاً (قوله والفقرة فى الأصل) الفقرة بفتح الفاء وكسر ها والمراد بالاصل اللغة وقوله فاعل حتى يفتح الحاء وسكون اللام وجمعه حتى يضم الحاء وكسر ها وكسر اللام وتشديد الياء وقوله يصاغ على شكل فقرة الظهر أى فتسكون الفقرة فى الأصل مشتركة بين فقرة الظهر وبين الحلى الذى يصاغ على شكلها ثم استعيرت لكلام لوضم اليه غيره التزم فى المضموم الحرف الاخير الكائن فى المضموم اليه هذا ما يشعر به كلام الشارح وذكر العلامة سم والذى ذكره العلامة ابن يعقوب أن الفقرة فى الأصل اسم لعظم الظهر ثم استعير لحتى يصاغ على هيئة عظم الظهر ثم استعير لكلام لوضم اليه غيره التزم فى المضموم الحرف الاخير الكائن فى المضموم اليه وعلى هذا فقول الشارح فى الأصل أى الأصل الثانى والا فالاصل الاول احدى فقرات الظهر (قوله ما يدل عليه) أى كلمة تدل على العجز أى على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصوره يدل عليها الروى فالتوقف على معرفة الروى هو الصورة فقط (قوله آخر كلمة) أى الكلمة الاخيرة من الفقرة الخ (قوله إذا عرف الروى) أى من حيث انه روى لتلك القافية فمعرفة صيغة القافية من الكلام السابق لا بد منها أيضاً فلا يرد أن معرفة الروى وهو النون فى الآية لا تدل على أن العجز يختلفون لجواز أن

يكون مختلفون ولو قال المصنف اذا عرف الروى مع معرفة صيغة القافية لكان أوضح (قوله فاعل يجعل) أى نائب فاعل يجعل أو على رأى المخشري من أن نائب الفاعل عنده يقال له فاعل (قوله متعلق بقوله يدل) أى أن الارصاد هو أن يؤتى قبل العجز بما يدل على شخصه أى اذا وجد ذلك الشرط وهو معرفة الروى وصيغة القافية فان فقد ذلك الشرط لم توجد تلك الدلالة وان كان ذلك يسمى ارصادا والحاصل أن الارصاد لابد فيه من الدلالة على مادة العجز (٣٠٧) فان عرف الروى وصيغة

القافية وجب أن يدل على صيغته أيضا وان لم يعرف الروى انتفت تلك الدلالة (قوله) ويجب تكرره (أى الروى فى كل منهما أى من الأبيات والفقر (قوله) ما لا يعرف به العجز (أى باعتبار صورته ومادته لا باعتبار مجرد مادته والا فقوله اختلفوا يدل على مادة الاختلاف (قوله) فلو لم يعرف (أى فلو فرض أنه لم يعرف من الآية التى قبلها أن حرف الروى هو النون لربما توهم الخ ظاهره أنه لو عرف أن الروى حرف النون لفهم أن العجز يختلفون وليس كذلك لجواز أن يفهم أنه مختلفون فلاولى أن يقول فلو لم يعرف حرف الروى من حيث انه روى لتلك القافية اذ لابد من العلم بصيغة القافية أيضا ومثل هذه الآية قول الشاعر

فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروى الحرف الذى بنى عليه أو اخر الأبيات أو الفقر ويجب تكرره فى كل منهما وقيد بقوله اذا عرف الروى لان من الارصاد ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلوا ولو لا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز فيما فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه فالارصاد فى الفقرة

الارصاد قوله تعالى وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلوا ولو لا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك قبل هذه الآية وفيما بعدها ولو لا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما فيه اختلفوا ليطابق قوله فاختلوا السكّن معرفة الروى أعانت على ذلك والمراد بالعجز هنا فى البيت القافية فيه وهى السكامة الأخيرة منه وقيل هى من المحرك السابق لساكنين وقعا آخرأ وأما العجز من الفقرة فهو ما نال القافية من الشعر ومن الارصاد قوله

أحلت دمي من غير جرم وحرمت * بلا سبب يوم اللقاء كلامي

فليس الذى حلالته بمحلل * وليس الذى حرّمته بمحرم

فانه لو لا معرفة الروى ومعرفة أن القافية على وزن فعال لتوهم أن العجز هو أن يقال بمحرم مكان الحرام لانه المناسب لقوله بمحلل ولقوله أحلت وحرمت وبهذا علم أن المراد بمعرفة العجز معرفة صيغته وما يتّهم به كما فى هذا المثال وأن المعرفة فلا يكتفى فيها الروى لان الدلالة انما أتت بمعرفة صيغة القافية وأما معرفة مادته فى الجملة فلا تكتفى الا أن يكون ثم صيغ يقبلها المحل ولم يدل الدليل على مخصوص منها فيكتفى المشترك بين تلك الصيغ وأما قلنا ان المقصود هنا الصيغة لانه قد عرف من قوله كلام أن الروى ميم وعرف من قوله أحلت وحرمت وليس الذى حرّمته أن مادة العجز من التحريم ولم يكف ذلك فى كونه ارصادا عندهم هنا لاحتمال أن تكون صيغة العجز أن يقال بمحرم وعينت صيغة القافية الأولى أن الذى يقال هو بمحرام لا بمحرم فالصواب على هذا أن يقال اذا عرف الروى أو مع معرفة صيغة القافية أو ما يشبهها من النثر كذا قيل ولك أن تقول اقتصار المصنف فى المعرفة على الروى صحيح لان معرفته تستلزم معرفة ما يلازمه وذلك كافى فى معرفة العجز لان المراد بمعرفة مادة الروى وما يلازمه كما تقدم فى كلام وحرام لان الألف لازمة وأما معرفة خصوص الصيغة من كل وجه فليس بمطلوب على ما ننبه عليه بعد قائلنا له وجه تسمية ما يدل على العجز ارصادا ظاهر لان الارصاد كما تقدم نصب المراقب على الطريق ليدل عليه أو على ما أتى منه وما يدل على العجز نصب ليدل على صيغته وختمه وأما وجه تسميته تسميها فلاجل أن ما وضع كذلك مزيد فى البيت أو الفقرة ملازم له لين بدلالته على المقصود من عجزه فصار صاحب بديع القرآن هو أن يكون ما تقدم من الكلام دليلا على ما أخرأ بالعكس ومثل المصنف

أحلت دمي من غير جرم وحرمت * بلا سبب يوم اللقاء كلامي

فليس الذى حلالته بمحلل * وليس الذى حرّمته بمحرم

فجرّمته ارصادا يدل على أن العجز حرام اذا عرف أن الروى الميم وأن القافية على وزن فعال ككلام وكلام فلو لم يعرف أن القافية مثل س' وكلام لربما توهم أن العجز بمحرم

كقوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وقوله وما كان الناس الأمة واحدة فاختلافوا ولولا كلمة سبقت من ربك لأقضى بينهم فيما فيه يختلفون وقول زهير

(٣٠٨) سئمت تكاليف الحياة ومن بعش * ثمانين حولاً لأبالك يسأم

(نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) في البيت (نحو قوله إذا لم تستطع شيئاً فعدعه * وجاوزه الى ما تستطيع

بمنزلة الخطوط في الثوب الزيدة فيه لزيده ثم مثل الارصاد في الفقرة فقال وذلك (نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) فان مادة العجز دل عليها قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم اذ يفهم منه بعد قوله ولكن كانوا أنفسهم أن العجز هو من مادة الظلم اذ لا معنى لقولنا مثلاً وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم ينفعون أو يمنعون من الهلاك أو نحو ذلك ويعين كون المادة من الظلم مختومة بنون بعد واو معرفة الروي السكائن فيما قبل الآية اذ قبلها للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين جنات عدن يدخلونها تجري من تحتها الانهار لهم فيها ما يشاءون كذلك يجزي الله للتقنين الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون فقد ظهر أن الفقر رويها نون قبله واو اوياء وذلك يدل بعد معرفة المادة أنها مختومة بنون قبله واو اوياء وبه يعلم كما تقدم أنه لا يتعين خصوص صيغة العجز وأن الروي مع ما يلزمه يكنى في فهم الصيغة وانما قلنا لا يتعين لانه لو قيل في غير القرآن مثلاً بعد الفقرة السابقة ولكن كانوا أنفسهم ظالمين لسكني ولكن من المعالوم بالارصاد لان ابياء والواو يعارضان في القافية وما يناسبها من الفقرة ومثل للارصاد في البيت فقال (و) ذلك (نحو قوله

اذالم تستطع شيئاً فعدعه * وجاوزه الى ما تستطيع)

فان قوله اذا لم تستطع شيئاً فعدعه وجاوزه الى ما يدل على أن مادة القافية من معنى الاستطاعة المثبتة اذ لا يصح أن يقال اذالم تستطع شيئاً فعدعه وجاوزه الى ما لا نستطيع أو جاوزه الى كل ما نستطيع أو الى فعل ما تعرض لك ارادته ولو كنت لا نستطيعه أو نحو ذلك والذوق شاهد صدق في ذلك والروى يدل على أن تلك المادة تختم بالعين قبلها ياء وليس ذلك الا لفظ تستطيع فلا يصح وجاوزه الى ما ينطبق لعدم وجود الروي فيه وتعين خصوص الصيغة هنا من كل وجه لعدم وجدان غيرها وعدم صلاحية سواها في المحل

للتسليم بقوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون فانه لو وقف القاري على أنفسهم لفهم أن بعده يظلمون وكذلك قول الشاعر

اذالم تستطع شيئاً فعدعه * وجاوزه الى ما تستطيع

وفي اشتراط العلم بحرف الروي نظر فان ذلك قد يعلم من حشو البيت الواحد أو صدره وان لم يعلم الروي ألا ترى أنك لو وقفت في هذا البيت على قوله وجاوزه الى ما لم أعلم أن تسكميله تستطيع وكذلك ذكره ابن منقذ وغيره ولم يشترطوا فيه ذلك ولذلك جعل منه الطيبي وإن أو هن البيوت لبنت العنكبوت وقال انه يدل على العنكبوت ومن شرف الارصاد قول ابن نباتة الخطيب

خذها اذا نشدت في القوم من طرب * صدورها عرفت فيها قوافيها

وروي أنه لما بلغت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ثم أنشأنا مخلصاً آخر قال عبد الله بن أبي سرح فتبارك الله أحسن الخالقين فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذلك أنزلت فكان ذلك سبب ردة المذكور

وقول الآخر
اذا لم تستطع شيئاً فعدعه
* وجاوزه الى ما تستطيع
وقول البحرى
أبكيكاً دماً ولو أنى على
* فدر الجوى أبكى بكيتك كادماً
وقوله
أحلت دمي من غير جرم
وحرمت * بالاسباب يوم
اللقاء كلاي
فليس الذي حالته بمحلل
* وليس الذي حرمت به حرام

(قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) أى فيظلمهم ارصاد لانه يدل على أن مادة العجز من مادة الظلم اذ لا معنى لقولنا مثلاً وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم ينفعون أو يمنعون من الهلاك أو نحو ذلك ويعين كون المادة من الظلم مختومة بنون بعد واو معرفة الروي السكائن فيما قبل الآية وهو قوله تعالى الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون (قوله نحو قوله) أى قول الشاعر وهو عمرو بن معديكرب (قوله اذا لم تستطع شيئاً الخ) أى

(ومنه)

فقوله اذا لم تستطع ارصاد لانه يدل على أن مادة العجز من مادة الاستطاعة المثبتة اذ لا يصح أن يقال

اذالم تستطع شيئاً فعدعه وجاوزه الى ما لا نستطيع أو جاوزه الى كل ما نستطيع أو الى فعل ما تعرض لك ارادته ولو كنت لا نستطيعه أو نحو ذلك والذوق السليم شاهد صدق على ذلك ومعرفة الروى يدل على أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء وليس ذلك الا لفظ تستطيع وهو ظاهر

ومنه المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته

(قوله ذكر الشيء) أي كالحياطة في المثال الآتي وقوله بلفظ غيره أي كلفظ الطبخ لوقوع الحياطة في صحبة الطبخ وكما لو قيل لك أسقيك ماء فقلت بل أسقي طعاما فقد ذكرت الطعام بلفظ السقي لوقوعه في صحبة السقي ثم إن التبادر من المصنف أن المشاكلة مجاز لغوي لأنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة بناء على أن اللام في قوله لوقوعه في صحبته تمليلية وأن الوقوع المذكور من العلاقات المعتبرة لرجوعها للمجاورة كما سيأتي بيانه وعليه فقوله ذكر الشيء بلفظ غيره شامل لجميع المجازات والكنايات وقوله لوقوعه في صحبته مخرج لما سوى المشاكلة والقوم وإن لم ينصوا على أن الوقوع في الصحبة من العلاقات فقد نصوا على ما يرجع إليه وهو المجاورة فإن قلت أن وقوع الشيء في صحبة غيره متأخر عن الذكر فكيف يكون علته للذكر قلت المراد بالوقوع في الصحبة قصد المتكلم الوقوع في الصحبة والقصد متقدم على الذكر وقيل المشاكلة قسم ثالث لاحقة للاحقة ولا يجوز أن تكونها غير حقيقة فظاهر لأن اللفظ لم يستعمل فيها وضعه وأما كونها غير مجاز فلم عدم العلاقة المعتبرة لأن الوقوع في الصحبة ليس من العلاقة ولا يرجع إلى المجاورة العسيرة علاقتها لأنها المجاورة بين مدلول اللفظ المتجاوز به وبين مدلول اللفظ المتجاوز عنه أي تقاربها في الخيال والمشاكلة ليست كذلك لأن المشاكلة أن يعدل عن اللفظ الدال على المعنى السراد إلى لفظ غيره من غير أن يكون هناك مجاورة بين مدلولي اللفظين وتقارن بينهما (٣٠٩)

ذكر المصاحب بلفظ غير لاصطحابهما في الذكر ولو كان هذا القدر يكفي في التجاوز أصبح التجاوز في نحو قولنا جاء زيد وعمرو بأن يقال جاء زيد وزيد مدرابه عمرو لوقوعه في صحبته وهو لا يصح ويمكن حمل المصنف على هذا القول فيجعل اللام في قوله لوقوعه في صحبته توقيفية أي ذكر الشيء بلفظ غيره وقت وقوعه في صحبته

ومنه (أي ومن المعنوي) المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه (أي ذلك الشيء) (في صحبته) أي ذلك الغير

ولاشكال في ذلك (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (المشاكلة) أي النوع المسمى بالمشاكلة (وهو) أي وذلك النوع من البديع المعنوي المسمى بالمشاكلة هو (ذكر الشيء بلفظ غيره) أي ذكر المعنى المتبسط في ذلك الذكر بالانتيان بلفظ غير ذلك المعنى فالباء في بلفظ لا يمتنع أن يتعلق الذكر بالمعنى كما هنا يصح من باب نسبة مال الدال للمدلول وخروج بقوله بلفظ غيره الذي كالمتملق بالحقيقة ودخل فيه جميع أنواع المجاز لأن الذكر فيها واقع في معانيها في ألفاظ غير ما على ما تقدم من البحث في الاستعارة بالكناية قوله (لوقوعه في صحبة غيره) يتعلق بذلك كراهي ذكره لاجل وقوعه الخ أو وقت وقوعه وذلك كما لو قيل لك أسقيك ماء فقلت بل أسقي طعاما فقد ذكرت الطعام بلفظ السقي لوقوعه في صحبة السقي ومعنى الوقوع في صحبة الغير أن ذلك الشيء وجد مصاحبا للغير بمعنى أنه ذكر هذا عند ذكر هذا كما في المثال أو عند حضور معناه فسميت الصحبة المذكورة والصحبة العالمية لأنها في التقدير كالمذكورة وإلى ذلك أشار ص (ومنه المشاكلة الخ) ش المشاكلة ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير

وعلى هذا فخرج الكنايات والمجازات بهذا القيد ظاهر لأن شيئا منها ليس من شأنه أن يذكر وقت صحبته للغير وعلى هذا القول فمعنى الوقوع في صحبة الغير أن ذلك الشيء وجد مصاحبا للغير بمعنى أنه ذكر هذا عند ذكر هذا وليس المراد وقوعه في صحبته في قصد المتكلم كما يقوله الأول واعلم أن القول بأن المشاكلة ليست حقيقة ولا مجازا هو ما رآه العلامة ابن يعقوب وعبد الحكيم حيث قال أقول القول بكونها مجازا ينافي كونها من المحسنات البديعية وأنه لا بد في المجاز من لازم بين المعنيين في الجملة والمعنيين في المشاكلة نارة يكون بينهما علاقة من العلاقات المعتبرة في المجاز كإطلاق اسم السبب على جزء السبب عنه المترتب عليه كما في قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فإن السيئة الأولى عبارة عن المصيبة والثانية عبارة عن جزاء المصيبة وبينهما علاقة سببية فأطلق السبب وأريد السبب ونارة لا يكون بينهما علاقة كإطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص وأن في المشاكلة نقل المعنى من لباس إلى لباس فإن اللفظ بمنزلة اللباس ففيها إيراد المعنى بصورة عجيبة فيكون محسنا معنويا وفي المجاز نقل اللفظ من معنى إلى معنى آخر فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضا من هذا القسم إذ فيه أيضا نقل المعنى من لباس إلى لباس لنسكنة ولذا كان البحث عنه من وظيفة المعاني وإن صرح الشارح فيما سبق بكونه من باب المجاز والحقيقة والمجاز والكناية أقسام للسكامة إذا كان المقصود استعمال السكامة في المعنى وأما إذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ للفظ آخر فهو ليس شيئا منها انتهى

(تحقيقاً أو تقديراً) أى وقوعاً محققاً أو مقدرًا

بقوله (تحقيقاً أو تقديراً) أى ذكره بلفظ الغير لوقوعه في صحة ذلك الغير صحة تحقيقى بأن يذ كر عند ذكره أو صحة تقديره لعل به فصار مقدرًا لذكر كالمذكور وإذا كان معنى الوقوع في الصحة ماذ كر خرج جميع أنواع المجاورة لأن شيئاً منها لا تكون علة ذكره وقوعه في صحة الغير ذكرًا أو تقديرًا أما ما سوى المجاز الذى علاقته بالمجاورة كالظرف مع الظروف والملازمة كالجزء مع الكل فظاهر وأما الذى علاقته بالمجاورة أو الملازمة فليس العلة فيها صحة الذكر بل صحة متقرر قبل الذكر هذا إن جعلت اللام في وقوعه لتعليل وإن جعلت توقيفية كما تقدم أيضا فالأخراج حينئذ أظهر لأن شيئاً منها ليس من شرطه أن يذ كر وقت صحبته للغير ولهذا قيل للمشاكلة ليست من الحقيقة ولأن المجاز وقيل إنها من المجاز لأن العلاقة بالحصول بالصحة التكررية والتقديرية ولولم يذ كرها لغيره يؤخذ باعتبارها من المجاورة وكون علاقة المجاز لا بد فيها من التقدم إنما ذلك في الأغلب أو نقول سبقت هنا أيضا فان قصد الاتيان به وإيقاعه في صحة غيره سابق على ذكره بلفظ غيره مصاحبا له وهذا هو الذى يراعى من يقول إن فيه مجاورة التقارن في الخيال والأفلاخنى أن ليس هناك لزوم خيال سابق عن قصد الذكر والتحقيق أن المشاكلة من حيث أنها مشاكلة ليست حقيقة ولا مجازا لأنها مجرد ذكر المصاحب بلفظ غيره لأصطحابها ولو كان نحو هذا التقدير يكفى في التجوز لصح التجوز في نحو قولنا جاء يدومعرو بأن يقال جاء زيد وزيد مراد به عمرو لوقوعه في صحة الغير ولا يصح بل المشاكلة أن يعدل عن لفظ المعنى الى لفظ غيره فى أما كن يستظرف فيها ذلك ولهذا قيل أنها يجوز أن يكون لفظها مجازا وأن لا يكون كذلك فتجاءمه وليس نفسه وكونها مجازا أما باعتبار حكاية اللفظ المجازى عن المصاحب كما تقول لمن تريد أن تطلب منه مالا وقد قال لك رأيت اليوم أسدا بلبده في الحمام أعطى أسدا بلبده من مالك تريد أعطى شيئا ظاهرا من مالك من غير أن تعتبر أن المعبر عنه في لفظك أنت بالاسد شبهته بشئ أو باعتبار تشبيهه بالمذكور كأن تعتبر أن المال المطلوب بمنزلة الاسد في المهابة والفتك في النفس والقلوب فيكون لفظ الاسد مجازا باعتبار تشبيهه المال المراد بالاسد الحقيقي ومشاكلة باعتبار صحبته من عبر عنه بالاسد وكذا لو اعتبرت في المثال الآتى أن الطبخ الحقيقى شبهه بالنسج في الرغبة والحاجة فانه يكون مجازا باعتبار التشبيه ومشاكلة باعتبار المصاحبة ولولم تعتبر تجوز الم يكن حقيقة بل مجرد مشاكلة ولا بد من قرينة ارادة التجوز وقوله في تعريف المشاكلة ذكر الشئ بلفظ الغير لوقوعه في صحة ذلك الغير ظاهر اختصاص المشاكلة بذكر نفس لفظ المصاحب وليس كذلك بل تجرى المشاكلة بلفظ ضد المذكر وتجري بلفظ مناسبه أما جريانها في الضد فكقولك لمن قال لك أنت سبط الشهادة أى مستمر حفظها أو قبولها دائما لم تجعد تلك الشهادة عنى بمعنى أى حافظ لشهادتى ليست قاصرة عن ادراكى كما روى أن القاضى شريح قال مثل الكلام الاول لرجل فقال هو مثل الثانى فقد عبر ببسطة الشهادة الذى أصله انطلاق الشعر وامتداده عن استمرار الشهادة امتداد حفظها أو زمانها مطلق الامتداد الصادق بامتداد أمد قبول الشهادة أو أمد حفظها وعبر عن قصورها بضد السبوطه وهى الجعودة تعبيراً باللزوم عن اللازم لأن الجعودة تستلزم القصور فلذلك قيل لولا مصاحبة السبوطه ما حسن ذكر الجعودة وأما جريانها في المناسب فكما ورد أن رجلا قال لو هب أليس قد ورد أن لاله لا اله الا الله مفتاح الجنة فقال وهب بلى ولكن ما من مفتاح الا له أسنان فان جئت بالأسنان فتحت لك والام يفتح لك فقد عبر عن لاله لا اله بالافتتاح وعبر عن الشرائع والأعمال المعتبرة في الاسلام بالأسنان مشاكلة بالمناسب

تحقيقاً أو تقديراً فالتحقيق كقوله

تحقيقاً أو تقديراً أما الاول فكقوله

(قوله تحقيقاً) أى بأن ذكر ذلك الشئ عند ذكر الغير وقوله أو تقديراً أى بأن ذكر الشئ عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدرًا والمقدر كالمذكور (قوله أى وقوعاً) دفع به ما يوهم أن قوله تحقيقاً راجع لذلك

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لي جبة وقيصا

كانه قال خيطوا لي وعليه قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك وقوله وجزاء سيئة سيئة مثلهم وقوله أي تمام

من مبالغ أفناء يعرب كلها * أي بنيت الجار قبل المنزل (٣١١) وشهد رجل عند شريح

فقال انك لسبط الشهادة

فقال الرجل انها لم تجعد

عني فالذي سوغ بناء الجار

وتجعد الشهادة هو مراعاة

المشاكلة ولولا بناء الدار لم

يصح بناء الجار ولولا بسوطة

الشهادة لامتنع تجعدها

ومنه قول بعض العراقيين

في قاض شهد عنده برؤية

هلال الفطر لم يقبل شهادته

(قوله فالاول) أي فالقسم

الاول من المشاكلة وهو

ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه

في صحبته وقوعا متقنا

(قوله اذا سأله) أي تقول

ذلك اذا سأله الخ وقوله من

غير روية أي تأمل في حال

المستول وقوله وطلبت الخ

نفسه وقوله على سبيل

التكليف أي الا لزام (قوله

والنحكم) أي الا لزام

تفسيره حينئذ فاللغني

اطلب ماشئت من الطبخ

طلب الزاميا (قوله ابتدعه)

أي حصله وأوجده أولا

ومنه اقترح الكلام أي

ابتدعه وابتكره على غير

مثال (قوله غير مناسب)

خبر عن قوله وجعله

وانما كان غير مناسب

(فالاول نحو قوله قالوا اقترح شيئا) من اقترحت عليه شيئا اذا سأله اياه من غير روية وطلبت على سبيل التكليف والتحكم وجعله من اقترح الشيء ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى (نجد) مجزوم على أنه جواب الامر من الاجادة وهي تحسين الشيء (لك طبخه) قلت اطبخوا لي جبة وقيصا أي خيطوا واذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في محبة طبخ الطعام (ونحوه تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك)

اذا لسان تناسب المفتاح وقد عرفت أن التعبيرين في الاولين مجاز وكذا في الثانيين ولذا قيل ان المشاكلة بالضد والمناسب لا تكون الامع تجوز ومن أجل ذلك اقتصر في ذكرها على الامر الاعم الجاري مطلقا وهو المشاكلة بلفظ المصاحب وقد اطنبت شيئا في هذا الموطن لقلة الكلام في المشاكلة على مثل هذه البحوث فيها والله الموفق بمنه وكرمه ولما قدم أن المشاكلة هي ذكر الشيء بلفظ غيره لمصاحبه معه ومن العلوم أن اصطحاب المعنيين يستلزم اصطحاب اللفظين وقد يسمى اصطحاب اللفظين المعبر بهما صحبة تحقيق واصطحاب المقدر والذکور اصطحاب تقدير فهمهما أن يمثل لهما معا فإشار إلى مثال الاول بقوله (فالاول) أي القسم الاول من المشاكلة وهو ما تكون فيه الصحبة التحقيقية (كقوله قالوا اقترح شيئا) أي اطلب ماشئت من الطبخ وتحكم فيه علينا أخذنا من قولهم اقترحت الشيء عليه اذا سأله اياه من غير روية أي تأمل في بغية السؤال وعدمها بل طلبته على سبيل التكليف والتحكم على السؤال وقيل انه مأخوذ من اقترح الشيء اذا ابتدعه وأوجده أولا ولا يخفى أن هذا المعنى غير مناسب هنا لان قوله (نجد لك طبخه) أي نحسن لك طبخ ذلك السؤال مناف له ادعى تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيئا وأوجده نجد لك طبخه ولا معنى ليجاد الطبخ ليطبخ وان حمل على معنى أوجد أصله ليطبخ نافاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعاطه وليس المراد اتنا بطعام نطبخه لك على أن ابتدع أصل الطعام وانشاءه لا معنى له هنا (ونحوه) أي نحو هذا المثال في كونه مشاكلة تحقيقا قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) أي ما في ذانك واطلاق النفس على ذات القديم تعالى

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لي جبة وقيصا

كانه قال خيطوا لي فذكر الخياطة بلفظ ليس لها بل بلفظ الطبخ لوقوعه في قوله نجد لك طبخه واستعمال اطبخوا هنا للمقابلة وقوله نجد الظاهر أنها بضم النون من أجد لكن قال بعض شراح هذا الكتاب انها بالفتح من الوجدان والذي يظهر في قوله اطبخوا أنه ليس من مجاز المقابلة بل من الاستعارة لمشاكلة الطبخ للخياطة والاطعام للكسوة في النفع وأن هذا القسم من الضرب الثاني من أحد قسمي القول بالموجب كما سيحى ان شاء الله تعالى وهو بعينه الاسلوب الحكيم المذكور في علم الممانى ثم نقول مجاز المقابلة بالاستقرار يكون اللفظ المقابل والمقابل كلاهما في كلام متكلم وهنا اطبخوا في كلام شخص وطبخه في كلام آخر قلت وهذا يقتضى أن هذا من مجاز المقابلة وقد قدم المصنف في المجاز المرسل أن هذه الآية من مجاز اطلاق السبب على المسبب وكذلك أن مجاز المقابلة بما يقدم على مقابلة مثل فان الله لا يمل حتى تملوا ومنه قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك والمراد الذات

لانه ينافيه قوله بعد نجد لك طبخه أي نحسن لك طبخ ذلك السؤال وذلك لانه على تقدير أن يكون اقترح مأخوذا من اقترح الشيء ابتدعه يصير المعنى ابتدع شيئا من الاطعمة المطبوخة وأوجده نجد لك طبخه ولا معنى ليجاد الطبخ ليطبخ وان حمل على أن المعنى أوجد أصله ليطبخ نافاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعاطه وليس المراد اتنا بطعام نطبخه لك قاله ابن يعقوب (قوله نجد) بضم النون وكسر الجيم مضارع متكلم (قوله خيطوا) بكسر الخاء العجمة وسكون الياء التحتية (قوله ونحوه) أي نحو هذا

سرق العيد كان الـ * عيد أموال اليتامى

أترى القاضي أعمى * أم تراه يتعمى

وأما الثاني فشكله تعالى صبغة الله وهو مصدر مؤكده منتصب على قوله آمنا بالله والمعنى تطهير الله

المثال في كونه مشاكلة لوقوع (٣١٢) الشيء في صبغة غيره تحقيقاً (قوله حيث أطلق النفس الخ) فالمراد ولا أعلم

حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه في صبغة نفسى (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صبغة الغير تقديراً (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا إلى قوله (صبغة الله) ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون (وهو) أى قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ (مؤكد لآمن بالله أى تطهير الله

لا يصح الالتماس كلة لوقوعه في صبغة من له النفس حقيقة مع ذكرها لفظاً وهذا بناء على أن النفس مخصوصة بالحيوان أو بالحادث الحى مطلقاً ويدل عليه قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وقيل ان النفس في الآيات عام مخصوص بمن يقبل الموت من الحوادث والا فالنفس تطلق على ذاته تعالى أخذاً من قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وعليه فلما مشاكلة لان اللفظ أطلق معناه على غيره لمصاحبة لذي اللفظ ثم أشار الى مثال الثاني بقوله (والثاني) وهو ما يكون مسد كوراً بلفظ غيره لوقوعه في صبغة ذلك الغير تقديراً (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لافرق بين أحد منهم وبين له مساهمون فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وان تولوا فانهم في شقاق فسيكفيكمهم الله وهو السميع العليم (صبغة الله) ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون (وهو) أى قوله صبغة الله (مصدر) على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين من صبغ كالجلسة من جلس ومعلوم أن فعلة بكسر الفاء للهيئة أى لحالة مخصوصة يقع عليها مطلق الصدر فالصبغة لمخصوص من مطلق المصدر وسنبين ذلك (مؤكد) ذلك المصدر الذى هو صبغة (ل) قوله (آمن بالله) لدلالته على لازم الايمان (أى) تطهير الله (بمعنى أن الصبغة أطلقت على التطهير بالايمان من رذيلة الكفر وأما كان التطهير لازماً

ولكنها ذكرت بلفظ النفس لتقدم تعلم ما فى نفسى واعترض بجواز أن يكون المراد بنفسك الذات فتكون حقيقة من غير ملاحظة المشاكلة قلت وعبرة الزخشرى المعنى تعلم ما لى ولا أعلم ما لى ولكنك سلوك بالكلام طريق للمشاكلة والذى فهمتم من هذا الكلام أنه لا يريد أن النفس هنا غير الذات بل ذكر الجملة التى لا جملها عبر عن المعلوم بما فى النفس فلا يكون ارادة الذات والحقيقة منافية للمشاكلة ويمكن أن يقال النفس وان أطلقت على الذات فى حق غير الله تعالى فلا تطلق فى حقه لما فيه من إيهام معناها الذى لا يليق بغير الخلق فلذلك احتججنا الى المشاكلة وقيل لابد من الاقرار بالمشاكلة لان ما فى النفس ان أريد به الضمات فلا مطابقة من جهة الله تعالى فوجب للمشاكلة وان أريد ما فى الحقيقة والذات بالمشاكلة من حيث ادخاله فى الظرفية ومنه قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها على أحد القولين السابقين وجعل منه فى الايضاح قول أنى تمام

من مبالغ أفعاء يعرب كلها * أنى بنيت الجار قبل المنزل

وفيه نظر لان البناء المذكور لم يذكر نظيره فى المنزل تحقيقاً بل تقديره قبل بناء المنزل فهو من القسم الثانى لا الاول بل هو أجدر باسم البعديّة من الثانى لان هذا التقدير لفظى والتقدير فى القسم الثانى معنوى قوله (والثاني) اشارة الى ما اذا كان وقوع ذلك الاسم فى صبغة غيره تقديراً (نحو) قوله تعالى صبغة الله (فانه مصدر مؤكده انتصب بقوله تعالى آمنا بالله ومقابل الصبغة مقدر تقديره

المثال في كونه مشاكلة لوقوع ما فى ذاتك والحاصل أن النفس تطلق بمعنى الذات وبمعنى الروح وحينئذ فلا يجوز إطلاقها عليه تعالى ولو بالمعنى الاول الا على سبيل المشاكلة للإيهام فان قلت قد ورد فى الحديث أنت كما أثبتت على نفسك وفى الآية ويحذر ذكر كرم الله نفسه وكتب ربكم على نفسه الرحمة قلت وان أطلق من غير مشاكلة فى ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة فى غير ما ورد والحق أنه يجوز اطلاق النفس على الذات من غير مشاكلة وليس فى الآية مشاكلة لان اللفظ أطلق على معناه لا على غيره لمصاحبة له فى اللفظ اه من ابن يعقوب ولك أن تقول ان فى الآية مشاكلة على كل من القولين بناء على أن المراد من نفسه تعالى علمه لا ذاته وأن الظرفية مجازية فتأمل (قوله فى صبغة الغير) أى كصبتنا وصبغتم فى حل الآية الآتى (قوله صبغة الله) منصوب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله آمنا بالله تقدر صبغنا الله بالآمان صبغة أى

طهرنا تطهيراً (قوله لانه فعلة) أى لان وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين (قوله وهى) أى الصبغة وقوله الحالة أى لان الهيئة المخصوصة وقوله التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من تحقق العلم فى الخاص (قوله لا آمن بالله) أى لعامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله) باضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكداً لئلا يكون

لان الايمان يطهر النفوس والاصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون هو تطهير لهم فيه فصل بين الصفة والموصوف ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز بالاستعارة لانه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصيغ الغموس في الصبغ الحسى بجامع ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافى ذلك كونه مشاكلة اه يعقوبى (٣١٣) (قوله لان الايمان الخ) علة

لؤكد (قوله مشتتملا على تطهيرا لله الخ) أى من اشتغال اللزوم على لازمه (قوله لمضمون) أى لما تضمنه قوله آمنابالله وهو الفعل الذى قدرناه (قوله

ثم أشار الى وقوع الخ) أى ثم أشار الى وجه وقوع التطهير المعبر عنه بصبغة الله فى صحبة ما يعبر عنه أى المعنى الذى يعبر عنه بلفظ الصبغ وهو الغمس فقال والاصل فيه الخ واو قال المصنف بدل قوله والاصل فيه وبيان ذلك هذه الآية كان أظهر (قوله تقديرا) أى وقوعا مقدرا (قوله يغمسون) أى يدخلون أولادهم فيها الغمس يستحق أن يقال له صبغة لان الماء الاصفر شأنه أن يغير لون ما أدخل فيه الا أنه لم يبد ذلك اللفظ دالا على ذلك المعنى فى الآية الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى قوله فى ماء أصفر أى بشئ يجعلونه فيه كالزعفران يوكل بذلك

لان الايمان يطهر النفوس) فيكون آمنامشتملا على تطهير الله للنفوس لأن مؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنابالله ثم أشار الى وقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديره بقوله (والاصل فيه) أى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه) أى الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فمل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن

(لان الايمان يطهر النفوس) كما ذكرنا من رذيلة الكفر وينفى أسبابه عنها من الجهل والكبر والعداوة لاهله فلما كان الايمان المدلول لا منامة تضمننا أى مستان ما للتطهير كان صبغة الدال على التطهير وكذا لا منالدالته على لازمه البين ومؤكدا للالزم وهو معمول حيث لا منالضمنه بالالزم معناه أو معمول لفعل من لفظه أى صبغنا الله صبغة ولا ينافى ذلك كونه مؤكدا لا منام من جهة المعنى ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز تشبيهى وذلك أنه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصيغ الغموس فى الصبغ الحسى ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه وقد علم ان أصل التطهير التنقية من الأثر المحسوس لكن كثرة استعماله فى المعانى حتى صار حقيقة عرفية ف باعتبار الأصل يكون اطلاق الصبغ على معنى التنزيه عن رذيلة الكفر مجازا و باعتبار كثرة الاستعمال يكون مجازا أيضا عن أصل فلنظ الصبغة انما يعبر به عن معنى التطهير على وجه التجوز ولا ينافى ذلك كونه مشاكلة باعتبار صحته لما يعبر به عنه حقيقة أو مجازا كما تقدم والصحة هنا تقديرية إذ لم يبد ذلك اللفظ الصبغة معنى آخر فيكون اللفظ المذكور للمشاكلة الذكورية ولما كانت الصبغة التقديرية تحتاح الى ما يدل عليها أشار الى ما يدل على المقدر ببيان أصل النزول المصحح لاصل هذا التعبير فقال (والاصل فيه) أى فى نزول الآية المشتبهة على التعبير بلفظ الصبغة أو الأصل فى التعبير بلفظ الصبغة فى الآية للتمزج ومآل الاحتمالين واحد (أن النصارى) أى الأصل فيما ذكر أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم) أى يدخلونهم (فى ماء أصفر) يوكل به القسيس منهم ويضع فيه الملح لثلاثين بطول الزمان فتغير عاتهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من ركة القسيس كما يفترون باظهاره الزهد فجعلوا استغفارهم موجبا للغفرة وفوضوا اليه أمر النساء فيباشر أسرارهن ان شاء وهم راضون بذلك أخزى الله فعلهم (يسمونه) أى يسمون ذلك الماء (المعمودية ويقولون انه) أى الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) من غير دينهم المحمود عندهم إمنة الله عليهم فاذا فمل ذلك أحدهم أى غطس ولده فى ذلك الماء بين يدي القسيس قال الآن صار نصرا نيا حقا وتطهر من سائر الأديان ولما كان التغطيس انما هو فى الماء الاصفر الذى من شأنه أن يغير لون الغطس ناسب أن يسمى ذلك التغطيس بهيئة من الصبغ لكونه ماء

صبغة الله لاصبغتك والمعنى تطهير الله (لان الايمان يطهر النفوس وأصله أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه المعمودية) قال المطرزى وهى لغة ربية لم تسمع الا فى التفسير (ويقولون

(٤٠ ع) - شروح التلخيص - رابع) القسيس منهم ويضع فيه الملح لثلاثين بطول الزمان فتغير عاتهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من ركة القسيس كما يفترون باظهاره الزهد فجعلوا استغفارهم موجبا للغفرة وفوضوا اليه أمر النساء فيباشر أسرارهن ان شاء وهم راضون بذلك (قوله يسمونه) أى ذلك الماء المعمودية اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام ثالث ولادته ثم انهم مزجوه بماء آخر فكأما أخذوا منه شيئا صبوا عليه ماء آخر بدل ما أخذ وهو باقى الى الآن (قوله ويقولون انه تطهير لهم) أى من كل دين يخالف دينهم أى انهم يعتقدون ذلك

فأمر المسلمون بأن يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمن صبغة لاملث صبغتنا وطهرناه تطهيرا لاملث تطهيرنا أو يقول المسلمون صبغنا الله بالايمن صبغته ولم يصبغ صبغتكم وجيء باللفظ الصبغة للمشاكسة وان لم يكن قد تقدم لفظ الصبغ

(قوله صار نصرانيا حقا) أي (قوله فأمرا المسلمون الخ) أمر

(٣١٤)

صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمن صبغة لاملث صبغتنا وطهرناه تطهيرا لاملث تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قوله قولوا آمنا بالله للكافرين وان كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا الله تعالى بالايمن صبغة ولم يصبغ صبغتكم أيها النصارى (فعبّر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكسة) لوقوعه في صبغة صبغة النصارى تقديرا

المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أي يا نصارى ان أردتم التطهير الحقيقي (قوله وصبغنا الله بالايمن) أي غسنا في الايمان الذي

هو كالماء الطهور من صبغ يده في الماء غمسه فيها (قوله بأن يقولوا) أي للكافرين (قوله ولم يصبغ صبغتكم) هذا هو اللفظ المقدر (قوله فعبّر عن الايمان بالله) أي عن التطهير الحاصل بالايمن بالله بصبغة الله لان المعبر عنه بالصبغة هو التطهير الحاصل بالايمن كما مر والحاصل أن الصبغ ليس بمذكور في كلام الله ولا في كلام النصارى ولكن لما كان غمسه أولادهم في الماء الاصفر يستحق أن يسمى صبغا وان لم يشكوا بذلك حين الغمس والاية نازلة في سياق ذلك الفعل صار كأن لفظ الصبغ مذكور (قوله للمشاكسة) أي لمناسبة المعنى المعبر عنه والمعنى الذي يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة اه ليس وهذا مثل ما لورأت انسانا يفرس

مخصوص بصبغ لغرض مخصوص فكأنهم قال صبغة بذلك الماء واطلاق الصبغة المقدر على التغطيس مجزئ سواء أريد نفسه اذ لا يصح حقيقة أو أريد لزمه عندهم وهو التطهير من سائر الاديان وكذا التعبير بالصبغة عن التطهير بالايمن مجاز وهو هيئة مخصوصة لكونه تطهيرا مخصوصا عن شيء مخصوص ولما كان هذا حالهم ونزلت الآية للرد عليهم في ذلك صار التعبير بالصبغة عن الايمان الحقيقي للرد عليهم التغطيسي وتطهيرهم الكفر مشاكسة لانه بقدر هذا اللفظ كأنه صادر منهم بقرينة النزول في شأن الرد عليهم فيما يستحق أن يسمى صبغا فهنا مصاحبة للمعنيين ومصاحبة للفظين إلا أن أحدهما مقدر وهو كالمذكور كما بينا فالآية على هذا نزلت الى المؤمنين وأمروا أن يقولوا للنصارى قولوا مبصغنا أي ان شتم التطهير الحقيقي والايمان المعبر الذي يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا صبغة الله أي قولوا أيها النصارى آمنا بالله وصبغنا الله بالايمن صبغة لاملث صبغتنا وطهرناه به تطهيرا مثل تطهيرنا أي فاذا قلتم ذلك واعتقدتموه فقد أصبتم والافأتم في ضلال فيكون التعبير للمشاكسة لتقدير المرامي فيها ولولم يذكر كدال على ذلك كون النزول لاجل الرد في ذلك المعنى المناسب ان يذكر بلفظ الصبغ هذا على أن الآية نزلت ليخاطب المؤمنين الكافرين بها بمعنى أمروا أن يقولوا للكافرين قولوا مبصغنا وأما على انها خطاب للمؤمنين فالمعنى أن المسلمين أمروا أن يقولوا صبغنا الله تعالى صبغة بالايمن الطاهر لاملث صبغتكم أيها الكفرة بالماء الاصفر التي سميت موهات تقدير من غير الدين المحمود لديكم فيكون النزول لامر المؤمنين بالرد على الكفرة بالحق البين وعبر عن ذلك الحق بالصبغ للمشاكسة لفظ قد وجوده لمناسبة التعبير به كما تقدم والحاصل أن النصارى لما افتضى فعلهم صبغا ونزلت الآية للرد عليهم عبر عن المراد بالصبغة للمشاكسة التقديرية حيث صاحب المعنى المستحق للتعبير بالصبغ ولولم يقع اذ هو مقدر فهو كالمذكور فكانت الصبغة تقديرية وهذا مثل ما لورأت انسانا يفرس شجرا وقلت لآخر اغرس الى الكرام كهذا تريد باغرس اصنع المعروف الى الكرام وعبرت عن الصنع بالفرس لمصاحبة لفرس الحاضر ولولم يذكر فكانت قلت هذا يفرس الاشجار فاغرس أنت الاحسان مثله فان قدرته مجازا للتشبيه في رجاء النفع كان مجاز التشبيه ومشاكسة للصحة وان لم تقدره كان مشاكسة محضة وهذا معنى قوله (فعبّر عن الايمان بالله بصبغة الله) أي عبر في الآية بلفظ صبغة الله عن الايمان بالله كما تقدم (للمشاكسة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذي يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة وهو تغطيس النصارى أولادهم أي لمشاكسة هذا المعنى لذلك المعنى في اللفظ المقدر والمذكور لان المعنى مصاحب هو تطهيرهم فعبّر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكسة) وان لم يتقدم لفظ الصبغ لدلالة

(بهذه) الكرام كهذا تريد باغرس اصنع المعروف الى أهل المعروف وعبرت عن الصنع بالفرس لمصاحبة لفرس الحاضر ولولم يذكر فكانت قلت هذا يفرس الاشجار فاغرس أنت الاحسان مثله فان قدرته مجازا للتشبيه في رجاء النفع كان مجاز التشبيه ومشاكسة للصحة وان لم تقدره كان مشاكسة محضة وكذا يقال في كل مشاكسة ألا ترى أنك اوعيت في المثال السابق أن الطبع الحقيقي شبهه بالنسج في الرغبة والحاجة فانه يكون مجازا باعتبار التشبيه ومشاكسة باعتبار المصاحبة

لان قرينة الحال التي هي سبب النزول من غمس النصارى ولادهم في الماء الاصفر دلت على ذلك كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس
كما يفرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام * ومنه الاستطراد وهو الانتقال (٣١٥) من معنى الى معنى آخر متصل به

لم يقصد بذكر الاول
التوصل الى ذكر الثاني
كقول الحماسي :

وانا لقوم مازي القتل سبة
* اذا مارأته عامر وسلول
وقول الآخر :

اذا ما اتى الله الفتى وأطاعه
فليس به بأس وان كان من جرم

وعليه قوله تعالى يا بني آدم
قد أنزلنا عليكم لباسا يواري

سوءاتكم وربشا ولباس
التقوى ذلك خير ذلك من

آيات الله لعلمهم بذلك
قال الزخشي هذه الآية

واردة على سبيل الاستطراد
عقب ذكر السوات

وخفف الورق عليها اظهارا
للجنة فيما خلق الله من

اللباس ولما في العري
وكشف الغورة من المهابة

والفضيحة واشعارا بأن
التستر باب عظيم من أبواب

التقوى هذا أصله وقد
يكون الثاني هو المقصود

فيذكر الاول قبله ليتوصل
اليه كقول أبي اسحق

الصابي
ان كنت خنتك في المودة ساعة

* فذمت سيف الدولة الحمودا
وزعمت أن له شريكا في العلى

* وجحدته في فضله التوحيدا
قسما لو اني حالف بغموسها

* لغريم دين ما أراد مزيدا
ولأبأس أن يسمى هذا اليهام

الاستطراد

(هذه القرينة) الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى ولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر
ذلك لفظا

فكان الذي يستحقه وهو الصبغة مذكور لاقتضاء المقام تقديره وانما قلنا ان هنا صبغة الصبغة
المذكورة للصبغة المقدرة (هذه القرينة) أعني بقرينة سبب النزول أعني فعل النصارى وهو
تطليسهم ولادهم لانه يستحق كما تقدم أن يعبر عنه بلفظ الصبغة مجازا وأحققة ان صحت قران
النزول لهذا الفعل لقصد الرد عليهم فيه يقيده مصاحبة الصبغة المذكورة للمقدرة لوجود المعنى الذي
يستحق ذكر لفظها فكانه ذكر اذ القدر كالمذكور وقد أطنبت أيضا في تقرير المشاكة التقديرية
لان المصنف لم يبين جهتها لمزيد البيان وتسمية للمشاة كسواء كانت لفظية أو تقديرية بديعا معنويا
بالنظر الى أن لها تعلقا بالمعنى المصاحب اذ هي ذكر ذلك المعنى بلفظ غيره للصبغة بين المعنيين فتنازم
الصبغة بين اللفظين فالقصد بالذات الى تحسين المعنى المصاحب بالتعبير عنه بما يشاء كل التعبير عن

القرينة وغمس النصارى ولادهم عليه كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس كما يفرس فلان تريد رجلا
يصطنع الكرام وهذا الكلام كله من الكشف ونقل عن الزجاج أن صبغة الله يجوز أن يراد به خلقة
الله الخلق أى ابتداء الله الخلق على الاسلام كقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها وقول الناس
صبغ الثوب انما هو تغيير لونه وخلقه وقال القاضي صبغنا الله صبغة وهي فطرته كأنها حلية
الانسان اذ هذان هديته وطهر قلوبنا بطهره وسماه صبغة لانه ظهر أثره عليه ظهور الصبغ قال
الطبي فلي هذا القول لا تكون مشاكة بل استعارة مصرحة بتحقيقية قلت وفيما قاله نظرا لان كل
مشاكة فهي استعارة فكونها استعارة لا ينافي للمشاة كات وقولهم ان صبغة الله مصدر مؤكده هو أحد
الاقوال وقيل منصوب على الاغراء أى الزمواو يبعده ونحن له عابدون الآن بقدر هناك قول وفيه
تكاف والزخشي ذكر هذا لأنه قدس الاغراء بالخبر ورأي عليكم ورد عليه بأن الاغراء اذا كان
بظرف أو مجرور لم يجوز حذفه ويحتمل أن يكون تقديره عليكم تفسير معنى وقيل بدل من قوله ملأه
ابراهيم ونقل عن الاخفش وهو بعيد لطول الفصل وقال أبو البقاء ان تصابه بفعل محذوف أى اتبعوا
وله يريد الاغراء قال في الايضاح بعده هذا النوع * ومنه الاستطراد وهو الانتقال من معنى لمعنى
آخر متصل به لم يقصد بذكر الاول التوصل لذكر الثاني وقال بدر الدين بن مالك ان الاستطراد قليل
في القرآن الكريم وأكثر ما يكون في الشعر وأكثره في المجامع ولم أظفر به الا في قوله تعالى ألا بعدا
لدين كما بعدت ثمود وقول الحماسي :

وانا لقوم مازي القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول

أراد مدح نفسه فاستطرد لنم قبيلتين وعليه قوله تعالى يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم
وريشا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلمهم بذلك قال الزخشي وأورده على سبيل
الاستطراد عقب ذكر خفف الاوراق وماعه اظهارا للجنة فيما خلق الله من اللباس وقد يكون الثاني
هو المقصود فيذكر الاول قبله ليتوصل به اليه كقول أبي اسحق الصابي :

ان كنت خنتك في المودة ساعة * فذمت سيف الدولة الحمودا

وزعمت أن له شريكا في العلى * وجحدته في فضله التوحيدا

قسما لو اني حالف بغموسها * لغريم دين ما أراد مزيدا

ولو لم تتم تبرجوزا كان مشاكة محضة لكن عند ارادة التجوز فلا بد من قرينة ارادته فتأمل (قوله من غمس النصارى الخ)
بيان للقرينة

ومنه الزاوجة وهى أن يزواج بين معنيين فى الشرط والجزاء كقول البحترى :
إذا مانهى الناهى فلج فى الهوى * أصاغت الى الواشى فلج بها الهجر

(قوله وهى أن يزواج بين معنيين) يصح كسر الواو من يزواج على أنه مبنى للفاعل وحينئذ فالفاعل ضمير يعود على التكم ويصح فتح الواو على أن الفعل مبنى للفعول وعليه فثائب الفاعل اما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل والمعنى هو أن يزواج الزواج أى أن يوقع المزوجة لان الفعل المبنى للفاعل لا يمكن له مفعول اذالم يكن له مفعول نائب الفاعل وأما الظرف على قول من قال ان بين ظرف متصرف غير ملازم للتصّب (٣١٦) على الظرفية كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم ورفع بين والا فقد شرط فى الظرف

(ومنه) أى ومن المعنوى (المزوجة وهى أن يزواج) أى توقع الزاوجة على أن الفعل مسند الى ضمير المصدر أو الى الظرف أعنى قوله (بين معنيين فى الشرط والجزاء) والمعنى يجعل معنيين واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (كقوله اذا مانهى الناهى) ومعنى عن حبا (فلج فى الهوى) لزمى

الآخر وتناسب الطابق ومراعاة النظير السابقين من جهة أن فى كل مقابلة شىء شىء فى الجملة ومن ينظر الى أن حاصلها اتيان بلفظ مشا كل لآخر مع اختلاف معنهما يبحث بأنها لفظية كالجناس بين اللفظين والتحقيق ان المعنى دخلها فيها اذ لا ملاصقة المعنى للمعنى وقصد تحسينه لم تصور وقد تقدمت الاشارة الى هذا (ومنه) أى ومن البديع المعنوى (المزوجة) أى النوع المسماة بالزاوجة (وهى) أى للزاوجة (أن يزواج) بفتح الواو على صيغة المبنى للفعول ويحتمل أن يكون بكسر الواو على صيغة المبنى للفاعل وعليه يكون الفاعل هو ضمير التكم أو الناطق أو نحو ذلك وعلى أنه مبنى للجهول يكون الثائب ضميرا يعود للمصدر المفهوم من الفعل والمعنى هى أن يزواج الزواج أى أن توقع المزوجة لان اناية المصدر انما تفيد وقوع ذلك المصدر عند تعاق الغرض به كما قالوا حيل بين العير والنزوان فان حيل فعل مبنى للجهول من الحيولة وبين لاتصح انايته لعدم تصرفه فقدر ان الثائب هو ضمير المصدر والمعنى وقعت الحيولة بين العير بفتح العين وهو الحار والنزوان وهو زوال الذكر أى وقوعه على الأنثى ويحتمل على قول أن يكون الثائب عن الفاعل هو الظرف وان كان غير متصرف وهو قوله (بين معنيين) أى المزوجة هو أن يقارن ويجمع بين معنيين واقعين (فى الشرط والجزاء) أى وقع أحد ذينك المعنيين للزواج بينهما فى مكان الشرط بأن جرى به بعداياته ووقع الآخر فى موضع الجزاء بأن ربط مع الشرط وسبق جوابه والمعنى الزواج فى المعنيين الواقع أحدهما شرطا والآخر جزءا أن يجمع بينهما فى بناء معنى من المعانى على كل منهما فقد ازدوجا أى اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزاء فى ذلك المعنى ثم مثل للزوجة فقال (كقوله اذا مانهى الناهى) أى اذا نهانى الناهى عن حبا وزجرنى الزاجر عن التوغل فى ودها (فلج فى الهوى) أى اذا نهيت عن الحب فترتب على النهى لجأج الهوى فى أى لزومى وأصل اللجأج كثرة الكلام والخصومة والتزامها وادمانها ثم عبر به عن مطلق اللزوم والصادق بلزوم الهوى مجازا من سلامن التعبير باللزوم عن اللزوم بل من التعبير بالمقيد عن

ص (ومنه المزوجة الخ) ش وهو أن يزواج بين معنيين فى الشرط والجزاء كقول البحترى :
إذا مانهى الناهى فلج فى الهوى * أصاغت الى الواشى فلج بها الهجر

اذا وقع نائب فاعل تصرفه واما أن تكون بين زائدة ومعنيين نائب العامل ولا يجوز قراءته على صيغة الخطاب كما فى عبد الحكيم خلافا لما فى يس من اجازته (قوله) واقعان فى الشرط الخ) أعاد هذا أن قول المصنف فى الشرط والجزاء حال من معنيين أوصفه وأن ما وقعت فيه المزوجة محذوف ثم لا يخفى أن المعنيين هما معنى الشرط والجزاء فالشرط نهى الناهى ونهيه هو المعنى الاول والجزاء أصاغت الى الواشى والمعنى الثانى الاصاغة للواشى وحينئذ فالظرفية فى قوله واقعان فى الشرط والجزاء من ظرفية المدلول فى الدال كذا قرر شيخنا العدوى وعبرة ابن يعقوب المراد يجعل المعنيين واقعين فى الشرط والجزاء أن يقع أحد ذينك المعنيين فى

مكان الشرط بأن يؤتى به بعداياته وأن يقع الآخر فى موضع الجزاء بأن ربط بالشرط وسبق جوابه (قوله) (أصاغت مزدوجين) أى مستويين فى أن يرتب الخ وحاصله أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحدهما شرطا والآخر جزءا أن يجمع بينهما فى بناء معنى من المعانى على كل منهما فاذا بنى معنى على كل منهما فقد ازدوجا أى اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزاء فى ذلك المعنى الذى بنى عليهما (قوله كقوله) أى الشاعر وهو البحترى (قوله اذا مانهى الناهى) أى اذا نهانى الناهى عن حبا وزجرنى الزاجر عن التوغل فى ودها (قوله لزمى) أى صار الهوى لازما لى ومن صفاقى وأصل اللجأج كثرة الكلام والخصومة والتزامها وادمانها ثم عبر به عن مطلق اللزوم والصادق بلزوم الهوى مجازا من سلامن التعبير باسم المقيد عن المطلق (قوله فلج) عطف على نهى وجواب الشرط أصاغت وقوله فلج

إذا احترت يوما ففاضت دماؤها * تذكرت القربى ففاضت دموعها

وقوله أيضا

بها عطف عليه (قوله أصاغت إلى الواشى) قيل الصواب رواية ودراية * أصاغت إلى الواشى فلجج به الهجر * بالتذكير لأن قبله كان الشرايا علقت بجديته * وفي نحره الشعرى وفي خده البدر
وفي شرح البيتين أن في قوله فلجج في الهوى وكذا في قوله فلجج بها الهجر قلبا (٣١٧) لأن اللجاج من العاشق في العشق

لأن العشق في العاشق
ومن المشوق في الهجر
لأن الهجر في المشوق اه
فترى فالعنى فلججبت في

الهوى ولجت في الهجر
(قوله الذى يشى حديثه)
مضارع وشى يشى من
الوشى وهو التزيين فقوله

ويزينه أى بأن يأتى به على
وجه يقبل عطف تفسير
والمراد باستماعها لحديث
الواشى قبولها له من إطلاق

اسم السبب على السبب
(قوله فلجج بها الهجر) أى
لزمها ذلك وصار من صفاتها

(قوله لجاج شىء) أى لزوم
شىء وان كان اللازم للشرط
هو الهوى واللازم للجواب

هو الهجر ولا يخفى مافى
ترتب لجاج الهوى على
النهى من المبالغة في الحب
لاقتضائه ان ذكرها ولو

على وجه العيب يز يدحبها
ويشبهه كما قال :
أجد اللامة في هواك لذيدة
حبا لذكرك فليمنى اللوم

ومافى ترتب لزوم الهجران
على وشى الواشى من المبالغة
في ضعف حبها وأنه على
شفا اذ يزيله مطلق الوشى
فكيف يكون الأمر

(أصاغت إلى الواشى) أى استمعت إلى التمام الذى يشى حديثه أى يزينه ويأتى به على وجه يقبل حين ينقله على وجه الاساد بين الناس وبين الأحباء خصوصا ومعنى استماعها لحديث الواشى قبولها له لأنه يعبر بالاستماع عن القبول لاستزامه اياه غالبا وعن عدم القبول بعدم الاستماع لاستزامه اياه كذلك (فلجج بها الهجر) أى استمعت فترتب على استماعها وقبولها لحديث الواشى لجاج الهجر بها أى لزوم الهجر وهو التبعاعد عن الوصال فهى الناهى شرط ترتب عليه لزوم الهوى واصاغة الواشى جوابه ترتب عليه لزوم الهجر لها فقد صدق أن هذا الشرط الذى هو نهى الناهى وجوابه الذى هو اصاغت للواشى معنيان وقعا أى وقع أحدهما في مكان الشرط أى بعد أداة الشرط فصار شرطا ووقع أحدهما في مكان الجواب بربطه بالشرط فصار جوابا وقد زواج أى جمع بينهما في معنى مرتب عليهما معا ولزوم شىء لهما معا لانهما اشتركا في هذا المعنى وهو كاف في الاجتماع والازدواج وان كان اللازم للشرط هو الهوى واللازم للجواب هو الهجر وقد تبين أن معنى المزوجة بين المعنيين في الشرط

والجزء أن يجمع بين الشرط والجزء في ترتب لازم من اللوازم عليهما معا وليس معناها أن يزواج أى أن يقرن بين معنيين واقعين في الشرط وأن يقرن بين معنيين واقعين في الجزء كما هو ظاهر عبارة المصنف بل أن يقرن بين معنيين وقع أحدهما في الشرط والآخر في الجزء في لازم من اللوازم بمعنى أنه يجمع بين الشرط والجزء في معنى واحد ولو كانت المزوجة على المعنى الأول بأن يكون معنى المزوجة في البيت أنه قرن بين معنيين في الشرط وهما نهى الناهى ولجاج الهوى وبين معنيين في الجزء وهما اصاغت إلى الواشى ولجاج الهجر لزم أن قولنا اذا جاء في زيد فسلم على أجلسه وأنعمت عليه من المزوجة لأنه

قرن فيه بين معنيين في الشرط وهما مجيء زيد وسلامه وبين معنيين في الجزء وهما اجلاسه والانعام عليه لأنه يصدق الحد حيثئذ على نحو هذا المثال ولا قائل بأن نحو هذا من المزوجة فوجب الحل على المعنى الأول اذ هو المأخوذ من كلام السلف من أهل البيان ولا يخفى مافى ترتب لجاج الهوى على النهى من المبالغة في الحب لاقتضائها ان ذكرها ولو على وجه العتب يز يدحبها ويشبهه كما قال :

أجد اللامة في هواك لذيدة * حبا لذكرك فليمنى اللوم
ومافى ترتب لزوم الهجران على وشى الواشى من المبالغة في ادعاء كون حبه على شفا اذ يزيله مطلق الوشى فكيف يكون الأمر لو سمعت أورأت عيبا كما قال :

ولاخير في ود ضعيف تزيله * سوابق وهم كلما عرضت جفا
ويروى أصاغت إلى الواشى فلجج بها الهجر فقد زواج بين معنيين هما لجاج الهوى ولجاج الهجر في الشرط والجزء فان أحدهما معطوف على الشرط والآخر على الجزء وقد جعل الخطيب جميع

لو سمعت أورأت عيبا كما قال :
والمباغتان مما يستحسن في كل من الحب والمحبوب فن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر ومن شأن المشوق أن يوصف بالعكس تحقيقا لمعنى العشق والا كان مكافاة ومجازاة في الود فلا يكون من العشق في شىء

ولاخير في ود ضعيف تزيله * هوانف وهم كلما عرضت جفا
والمباغتان مما يستحسن في كل من الحب والمحبوب فن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر ومن شأن المشوق أن يوصف بالعكس تحقيقا لمعنى العشق والا كان مكافاة ومجازاة في الود فلا يكون من العشق في شىء

ولاخير في ود ضعيف تزيله * هوانف وهم كلما عرضت جفا
والمباغتان مما يستحسن في كل من الحب والمحبوب فن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر ومن شأن المشوق أن يوصف بالعكس تحقيقا لمعنى العشق والا كان مكافاة ومجازاة في الود فلا يكون من العشق في شىء

* ومنه العكس والتبديل وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر

(قوله من ظاهر العبارة) أي لأن ظاهرها أن قوله في الشرط والجزاء ظرف لـ (الخ) (قوله إذا قال الخ) أي لانه لا بد فيها أن يكون المرتب على المعنيين الواقعيين في الشرط والجزاء واحدا وهنا المرتب على المجيء غير المرتب على الاجلاس (قوله إذا جاء في الخ) أي فقد جمع هنا بين معنيين في الشرط وهما مجيء زيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما اجلاسه وانما عليه ومن جملة أمثلتها قول الشاعر:

إذا احترت يوما ففاضت دماؤها * تذكرت القربى ففاضت دموعها

احترت بمعنى تحاربت والضمير في تحاربت وفي دماؤها وفي دموعها للفرسان في البيت السابق والمعنى إذا تحاربت هذه الفرسان وتقاتلوا فاضت دماؤها التي سكبوها في القتال ثم إذا تذكرت ما بينهم من القرابة الجامعة لهم فاضت دموعها على من قتل اشفاقا على قطعة الرحم أي أنهم مع كونهم (٣١٨) أقارب تحاربوا وتقاتلوا فزواج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعيين في

من ظاهر العبارة أن الزاوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهى الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين أصاخته إلى الواشى ولجاج المهجر وهو فاسد إذا قائل بالزاوجة في مثل قولنا اذ جاءني زيد فسلم على أجلسه وأنعمت عليه وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف (ومنه) أي ومن المعنوي (العكس) والتبديل (وهو أن يقدم جزء من الكلام على جزء) آخر (ثم يؤخر) ذلك المقدم على الجزء المؤخر أولا والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات

والمباغتة ما يستحسن في باب كل منهما فمن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر والمعشوق أن يوصف بالعكس تحقيقا للمعنى العشق والا كان مكافأة ومجازاة في الود فلا يكون من العشق في شيء قيل إن فها بين الشرط المذكور والجزاء معنى انقلاب اذ لجاج الهوى لزوم شيء للعاشق ولجاج المهجر لزوم عكسه للمشوق ففي أحد الطرفين مامن العاشق للمعشوق وفي الآخر مامن المعشوق للعاشق ولا يخفى ما فيه من التكلف لعدم تبادره ثم إن الضمير في أصاغت وفي لجاها قيل إن الأولى تذكيره فيها ما يطابق البيت ما قبله وهو قوله كان اثر باعقت بجبينه * وفي نحره الشعرى وفي خده البدر

بتذكير الضمائر (ومنه) أي ومن البسيع للمعنوي (العكس) أي النوع المسمى بالعكس والتبديل (وهو) أي النوع المسمى بالعكس هو (أن يقدم في الكلام جزء) على جزء آخر كان في ذلك الكلام مع ذلك المقدم (ثم يؤخر ذلك) الجزء المقدم على ذلك الجزء المؤخر أولا والعبارة المؤدية

ما تقدم راجعا إلى اللفظ والمعنى معا قوله (ومنه) أي من المعنوي (العكس) وسماه في الايضاح العكس والتبديل (وهو أن يقدم في أول الكلام جزء ثم يؤخر) أي يؤخر الجزء المقدم ويقدم الجزء المؤخر

الشرط والجزاء في ترتيب فيضان شيء عليهما وأن المرتب على الشرط فيضان الدماء والمرتب على الجزاء فيضان الدموع (قوله والتبديل) عطف نفسير وانما كان العكس من المحسنات المعنوية لأن فيه عكس المعنى وتبديله أولا ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظ بخلاف رد العجز على الصدر فإنه إيراد اللفظين أحدهما في أول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلذا كان من المحسنات اللفظية كذا ذكر عبد الحكم وحاصله أن الحسن في العكس باعتبار أنه يجعل

المعنى الواحد تارة مستحقا لتقديم لفظه وتارة مستحقا لتأخير مستحقا لتأخير (قوله أن يقدم جزء من الكلام) أراد بالجزء الكلمة دون الحروف فيخرج القلب الآتي نحو مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم

لأن فيه تقديم حروف ثم عكسها أه أطول (قوله والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم) أي بخلاف عبارة المصنف فإنها محتملة لتأخير المراد لأن قوله ثم يؤخر ذلك المقدم محتمل لأن يكون المراد ثم يؤخر ذلك المقدم على ذلك الجزء المؤخر ويحتمل ثم يؤخر ذلك المقدم على غير الجزء المؤخر ويحتمل أن المراد ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الذي كان مؤخرا أو على غيره فلذا قال الشارح وظاهر عبارة المصنف صادق الخ أي ظاهرها بدون التأويل الذي قاله الشارح والافباتا ويل الذي قاله الشارح يخرج ذلك (قوله صادق على نحو الخ) أي لأنه قد قدم جزء من الكلام وهو عادات على جزء آخر وهو السادات ثم أخر ذلك المقدم لان ظاهره يؤخر ذلك المقدم سواء أخر على الجزء الذي كان مؤخرا أولا أو على غيره وصادق على قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لانه قد قدم جزء من الكلام وهو تخشى على جزء آخر وهو الداس ثم أخر الأول وهو تخشى وصادق على قول الشاعر:

سريع إلى ابن العم يطم وجهه * وليس إلى داعي الندى سريع

ويقع على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه كقول بعضهم عادات السادات سادات العادات

(قوله وليس من العكس) بل هو من رد العجز الى الصدر والحاصل (٣١٩) أنك اذا قدمت جزءا من الكلام

على جزء آخر ثم عكست
فقدت ما أخرت وأخرت
ما قدمت كان هذا عكسا
وتبدلا وهو يستلزم تكرار

الجزأين الواقع فيهما
العكس بالتقديم والتأخير
وان قدمت جزءا من
الكلام على جزء آخر ثم

أخرت المقدم على غير المؤخر
كان هذا من رد العجز الى
الصدر وهو لا يقتضي
تكرار الجزأين معا (قوله

ويقع العكس على وجوه)
أى يجىء من مجىء العام
في الخاص أى يتحقق في
تلك الوجوه (قوله أن يقع

بين أحد طرفي جملة وما
أضيف إليه ذلك الطرف)
وذلك بأن تعمد الى المبتدا
مثلا وهو أحد طرفي الجملة

الخبرية اذا كان ذلك
المبتدأ مضافا لشيء
فتجمله مضافا اليه وتجعل
المضاف اليه أولا هو المضاف

على أن ذلك المضاف هو
الطرف الآخر الذى هو
الخبر فيصدق أنه وقع
العكس في أحد طرفي

الجملة باعتبار الآخر فقوله
أن يقع بين الخأى أن يقع
العكس متعلقا بهما أى
بالطرف وما أضيف اليه

لأنه يقع بينهما وقوله أحد
طرفي الجملة أى ويكون

وليس من العكس (و يقع) العكس (على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف
إليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات
مضاف اليه ذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات
على العادات

لعمد على وجه الايضاح قول بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما
قدمت فان هذه العبارة مصروفة بأن المقدم ثانيا هو الذى كان، وتؤخر على ذلك المقدم عليه وهذا يقتضى
تكرار الجزأين الواقع فيهما العكس بالتقديم والتأخير بخلاف عبارة المصنف فانه لما لم يذكر أن المقدم عليه
صير ثانيا مؤخرا عليه لم يقتض تكرر الجزأين على أن التقدم منهما قد أضر والمؤخر قد قدم فصدق كلامه
على نحو عادات السادات هى أشرف العادات لان الجزء في الكلام الذى هو العادات قدم أولا على
السادات ثم أخر ثانيا عنه من غير عادة لفظ السادات وهذا الكلام ليس من العكس فى شيء وكذا نحو
قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فتخشى جزءا قدم ثم أخر وليس من العكس بل هو من
رد العجز على الصدر وهو من البدع اللفظي كما يأتي بخلاف قول هذا ثم تعكس فتقدم ما أخرت
وتؤخر ما قدمت فانه يقتضى أنك استأنفت للمؤخر أولا فتدعى ما يقتضى تكراره وهذا هو المتبادر وان
كان يمكن أن يقال عادات السادات أشرف العادات قد مدنا فيه ما أخرنا أولا بمعنى أنا لما أخرنا لفظ
العادات صار المؤخر أولا وهو لفظ السادات مقدما وقد كان أولا ومؤخر الكن ليس هذا هو المتبادر من
العبارة بل المتبادر انادى كراهنا ثانيا مقدما ولذلك قلنا انها أصرح (ويقع) هذا العكس (على وجوه)
أى على أنواع (منها) أى من تلك الالوجه (أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف اليه) ذلك الطرف
بمعنى أنا نعمد الى المبتدا مثلا وهو أحد طرفي الجملة الخبرية اذا كان ذلك المبتدأ مضافا لشيء فتجمله
مضافا اليه وتجعل المضاف اليه أولا هو المضاف على أن هذا المضاف هو الطرف الآخر الذى هو الخبر
فيصدق أنه وقع العكس في أحد طرفي الجملة باعتبار الآخر ومن لازمه اعتباره في كل من الطرفين
وذلك (نحو) قولهم (عادات السادات سادات العادات) بمعنى أن العادة الصادرة من أفعال من
هو سيد من الناس هى العادة الحسنى التى تستأهل أن تسمى سيدة العوائد فلفظ العادات أحد طرفي
هذا الكلام وهو المبتدأ منه وقد أضيف الى لفظ السادات وقد وقع العكس بينهما بأن قدم منهما ما كان
أولا مؤخرا وأخر ما كان مقدما فقدم العادات على السادات أولا ثم قدم لفظ السادات على العادات
ثانيا فصار الطرف الاول الذى هو المبتدأ مضافا اليه في الخبر وصار المضاف اليه أولا هو المضاف الذى هو
الخبر ولا يقال ان هذا العكس ينبغي أن يعد من البدع اللفظي لان حاصله أن يقدم لفظ على لفظ ثم
يؤخر ذلك اللفظ المقدم ويقدم ذلك المؤخر لأننا نقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر وبذلك صح
الاخبار به عن الاول وحدث معنى في عكس اللفظين يصح الاخبار به أو عنه أو لتعلق به بما يستطرف

لنكتة أى يكون مقصودا لمعنى بدع لا غلطا (و يقع على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفي جملة
وما أضيف اليه) هذه عبارة المصنف ولا يخفى أن قوله يقع على وجوه منها أن يقع فاسد الوضع فانه
جعل الوقوع وجها يقع عليه الشيء وتوقع الشيء لا يكون وجها يقع عليه الشيء (كقول بعضهم
عادات السادات سادات العادات) وانما قال بين أحد طرفي الجملة لانه وقع بين المبتدأ وما أضيف اليه

العكس هو الخبر في تلك الجملة كما في المثال ليكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لان العكس انما وقع في عادات السادات وهو
مفرد لكن لما عكس وحملنا عليه عكسه صار المجموع جملة (قوله عادات السادات سادات العادات) بمعنى أن الامور المعتادة للسادات
أى للاكابر والاعيان من الناس أفضل وأشرف من الامور المعتادة لغيرهم من الناس

ومنها أن يقع بين متعلقى فعلين في جملتين كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وقول الحماسي :
فرد شعورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا

ومنها أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين كقوله تعالى هن لباس لکم وأتم لباسهن وقوله لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن وقوله
ماعليك من حساسهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء وقول الحسن البصري ان من خوفك حتى تلقى الأمن خير من آمنك حتى
تلقى الخوف وقول أنى الطيب : (٣٢٠) فلا يجد في الدنيا لمن قل ماله * ولا مال في الدنيا لمن قل مجده وقول الآخر :

(ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين متعلقى فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي) فالحي والميت متعلقان بيخرج وقد قدم أولا الحي على الميت وثانيا الميت على الحي
(ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن)
قدم أولا هن على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان وقع أحدهما في جانب المسند اليه والآخر
في جانب المسند

وذلك ظاهر وقد تقدمت الإشارة لهذا (ومنها) أى ومن الأوجه التي يقع عليها هذا العكس الذي
هو نوع واحد من البديع المعنوي (أن يقع بين متعلقى فعلين) كاثنتين (في جملتين) فالفعل الواقع
في جملتين لم يقع فيه نفسه تقديم ولا تأخير ولكن وقع فيما بين متعلقيه في الجملتين (نحو) قوله
تعالى (يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) فالفعل الذي هو يخرج هو هو في الجملتين
وقد تعلق في الأولى بالحي الخارج من الميت مثل الدجاج الخارج من البيضة أو الانسان الخارج من
لبنى وتعلق في الثانية بالميت الخارج من الحي مثل البيضة الخارجة من الدجاجة وقد تقدم في أحد
المتعلقين متأخرا في الآخر والعكس اذ قدم الحي على الميت في التعلق الاول وقدم ثانيا الميت على
الحي في التعلق الثاني وقوله متعلقى فعلين الصواب أن يقول متعلقى عاملين ليدخل في ذلك نحو قوله
تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي اذ مخرج عامل غير فصل (ومنها) أى ومن
الوجوه التي يقع عليها العكس الذي هو من البديع المعنوي (أن يقع) ذلك العكس (بين لفظين)
موجودين (في طرفي جملتين) أى أحد اللفظين موجود في الطرف الاول من الجملة الاولى
والثاني منهما موجود في الطرف الآخر منها ثم يقع عكس ذلك في الجملة الثانية فيوجد فيها أحد
اللفظين في الطرف الذي لم يوجد فيه في الاولى ويوجد اللفظ الآخر في غير ذلك الطرف وذلك (نحو)
قوله تعالى (لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن) فهاتان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران

ويصح أن يقال بين طرفي جملة ومأضيف اليهما ومثله قولهم كلام الامام السكلام (ومنها) أن يقع
بين متعلقى فعلين في جملتين كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) قوله متعلق
فعلين فيه نظر لانه يخرج مخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ولا معنى لاجراجه فالصواب
أن يقال متعلقى عاملين ومنه قول الحماسي وهو عبد الله بن الزبير الاسدي :

فرد شعورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا

(ومنها) أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين كقوله تعالى لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن) لا يقال فيه نظر
لانه ليس عكسا تاما لان في احدهما حل بالاسم وفي الاخرى يحلون بالفعل لأننا نقول المراد العكس
بين هن وهم فقط فاللفظان هما هن وهم وطرفا الجملتين هما المبستان ومنه قوله تعالى ماعليك من

ان اللبالي لالانام مناهل
* تطوى وتنشردونها الاعمار
فقصارهن مع الهموم طويلة
* وطولهن مع السرور قصار

(قوله بين متعلقى فعلين)
أى أوما في معناهما نحو
يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي وخروج
الحي من الميت كخروج
الدجاجة من البيضة وخروج
الميت من الحي كخروج
البيضة من الدجاجة (قوله
في طرفي جملتين) أى
موجودين في طرفي كل من
جملتين (قوله لاهن حل
لهم ولاهم يحلون لهن)
هاتان جملتان في كل منهما
ضميران أحدهما ضمير
الذكور والآخر ضمير
الأناث في الجملة الاولى
وجدا لالاناث منهما في
الطرف الاول الذي هو
المسند اليه ووجد ما
لذكور في الطرف الثاني
الذى هو المسند من تلك
الجملة وعكس ذلك في الجملة
الثانية فوجد ما للذكور

في الطرف الاول منها والالاناث في الطرف الثاني منها فصدق أن العكس وقع بين لفظين كاثنتين في طرفي جملتين (ومنها)

(قوله وقع أحدهما في جانب المسند اليه) فيه أن هن في لاهن حل لهم وهم في لاهم يحلون لهن نفس المسند اليه الا أنه واقع في جانبه
فذلك التعبير يومه وقوع الشيء في نفسه وهو فاسد وأجاب بعضهم بأن التعبير بذلك في جانب المسند اليه مشاكلة للمسند والأحسن
أن يقال أن المراد بالوقوع بالنسبة للمسند اليه التحقق من تحقق العام في الخاص أى وهما لفظان تحقق أحدهما في كونه مسندا اليه ووقع الآخر
أى وذكرا الآخر في جانب المسند فتأمل

* ومنه الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالقبض لنسكته كقول زهير
قف بالديار التي لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم

(قوله وهو العود) أى الرجوع (قوله بالقبض) الباء للمصاحبة أى أن يرجع (٣٣١)

المتكلم الى الكلام السابق

مستصحباً في رجوعه اليه
نقضه وإبطاله ويحتمل
أن تكون التعليق أى أن
يرجع اليه لاجل نقضه
وابطاله بكلام آخر (قوله
لنسكته) متعلق بالعود أى
أن الرجوع لقض الكلام
السابق إنما يكون من
القديم إذا كان ذلك النقض
لنسكته وأما عاد المتكلم
لابطال الكلام الاول لمجرد
كونه غلطاً فلا يكون من
البديع والعود بالنقض
لنسكته لأمر لاجل
التحيز والتوله أى الدهش
أو لاجل اظهار التحسر
والتحزن على ما فات فاذا
كان الانسان متولها يحب
شئ صار كالمغلوب على
عقله فرمطاً أن الشئ
واقع وليس بواقع فاذا أخبر
بشئ على خلاف الواقع
لكونه مرغوباً له ثم عاد
لابطاله بالاخبار بالحقيقة
يظهر من ذلك أنه عائد الى
الصدق كرها وفي ضمن
ذلك التأسف على فوات
ما رغب فيه ثم ان العود
لابطال الكلام السابق
تارة يكون بلفظ بلى وتارة
يكون بلفظ لا وتارة يكون
بلفظ أستغفر الله (قوله

(ومنه) أى ومن العنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أى بنقضه وإبطاله
(لنسكته كقوله * قف بالديار التي لم يعفها القدم) أى لم يبلها تطاول الزمان وتقدم المدة عاد الى ذلك
الكلام ونقضه بقوله

أحدهما ضمير جمع المذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو هن وقد وجد مالانث منها في الطرف
الاول الذى هو السند اليه من الجملة الاولى ووجد مالذك كوز في الطرف الثانى الذى هو السند من
تلك الجملة وعكس ذلك في الجملة الثانية فوجد مالذك كوز في الطرف الاول منها ومالانث في الطرف
الثانى منها كما رأيت فصدق أن العكس وقع بين لفظين كائين في طرفي جملتين وذلك ظاهر فإن
قل مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الأوجه فسرها بوقوع العكس لقوله منها أن
يقع وهل هو الامن باب وقوع الشئ في نفسه وهو فاسد قلت لابل وقوع العكس أعم فوقع
مطلق العكس في وقوع مخصوص صحيح من باب وقوع الاعم في الاخص وقد تقدم غير مرة فافهم
(ومنه) أى ومن البديع للعنوى (الرجوع) أى النوع السمي بالرجوع (د) يؤخذ
وجه تسميته من معناه إذ (هو العود) أى الرجوع (الى الكلام السابق) من المتكلم (بالنقض)
أى هو أن يرجع المتكلم الى نقض الكلام السابق وإبطاله فالباء في بالنقض للمصاحبة أى يرجع الى
الكلام السابق مستصحباً في رجوعه اليه نقضه وإبطاله ويحتمل أن تكون الباء للتعليق أى يرجع
اليه لأجل قصد نقضه بإتيانه بكلام آخر فيطالع ويشترط في كون الرجوع الى نقض الكلام من
البديع أن يكون ذلك النقض (لنسكته) كأن يفهم من السياق أن المتكلم لم يعد لابطال الكلام
الاول لمجرد كونه غلطاً وإنما ذلك ل اظهار التحسر والتحزن وكون العود دال على التحسر والتحزن
حتى يجعل لافادته وتكون تلك الافادة هي النسكته فتحقق بما تقرر مثلاً أن الانسان إذا كان متولها
في الحب مغلوباً على عقله ربما يظن الشئ واقعاً وليس بواقع ثم انه قد يستقيم بعد الاخبار بغير
الواقع المرغوب للظنون فيعود الى ابطاله بالاخبار بالحقيقة فيظهر من ذلك أنه عائد الى الصدق كرها
وفي ضمن ذلك أنه متأسف على فوات ما رغب فيه وغيبه الحب عن ادراك خلاف فاذا دل الدليل على
أنه لم يرغب عن عقله حقيقة فهم من عوده أنه في منزله الغيب بالحب للتأسف على ما فات فيفهم منه
أنه أراد أن يظهر التحسر والتحزن على فوات ما أخبر به أولاً وذلك (كقوله * قف بالديار التي لم يعفها)
أى لم يستر آثارها (القدم) أى قدم عهداًر بابها لقرب وقت انتقالهم عن تلك الديار وهذا
مرغوبه لان قرب الاثر مما تستشقى منه رائحة المحبوب ويقرب به وقت الوصال ثم أضرب عن
هذا مظهراً أنه توله في الحب حتى أخبر بغير الواقع للرغبة فيه وفي ضمن ذلك التحسر والتحزن على فواته
وأنه ما عاد الاكارها بديل أن للتصور هو ذلك الاول المرغوب فهو للتأسف عليه فعاد الى ابطاله

حسابهم من شئ وما من حسابك عليهم من شئ ولقاتل أن يقول هذا القسم كله من رد العجز على
الصدر وسيأتى (ومنه) أى من العنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض لنسكته
كقول زهير

قف بالديار التي لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم

(٤١ - شروح التلخيص - رابع) (قوله) اى الشاعر وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين وسكون اللام وفتح
الميم (قوله أى لم يبلها تطاول الزمان) من الابلاء وهو التغير وأشار بقوله تطاول الزمان الى أن المراد بالتقدم في البيت التقدم
الزمانى (قوله وتقدم العهد) أى عهد أربابها وهذا نفسير لمقابلة والمعنى قف بالديار التي لم يغير آثارها قدم عهداًر بابها لقرب وقت

قبل لما وقف على الديار تسلطت عليه كآبة أذهلته فأخبر بما لم يتحقق فقال لم يعفها القدم ثم تاب اليه عقله فتدارك كلامه فقال بلى
وغيرها الارواح والديم وعلى هذا بيت الحماسة
أليس قليلا نظرة ان نظرتها * اليك وكلا ليس منك قليل
ونحوه * فأف لهذا الدهر لابل لأهله * ومنه التورية وتسمى الابهام أيضا وهي

انتقالهم منها وهذا مرغوب للشاعر لان قرب الأثر مما يستشقى منه رائحة المحبوب ويقترب له وقت الوصال (قوله بلى) أى عفاها القدم لان
نفي النفي اثبات فقوله وغيرها الارواح عطف على المحذوف الذى دل عليه بلى (قوله وغيرها الارواح) أى وغير آثارها الرياح فالارواح
جمع ريج لان أصلها الواو (٣٢٢) وانما جاءت الياء لان كسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الواو كقولك

أروح الماء وتروحت
بالمروحة (قوله والديم)
أى وغير آثارها الديم جمع
ديمة وهي السحابة ذات
الطر الكثير سميت بذلك
لدوامها غالبا (قوله
فنقض الكلام السابق)
أى لاجل اظهار تحسره
وتحزنه على فوات ما كان
راغب فيه أولا جل اظهار
التحسر والتوله كما قال
الشارح (قوله بلى عفاها
القدم الخ) أشار بهذا لما
قلنا من أن قوله وغيرها
فى البيت عطف على
محذوف أى بلى عفاها
القدم وغيرها الخ
فلا حاجة للقول بأن الواو
فى قوا وغيرها زائدة
وعطف تغيير الارواح
والديم على عفو القدم من
عطف المفعول على المجرول
لان عفو القدم انما يكون
غالبا بتغير الارواح والديم
ومثال العود لنقض

قال لما وقف بالديار حصلت له كآبة أذهلته فأخبر بما لم يتحقق فقال لم يعفها القدم ثم تاب اليه عقله فتدارك
كلامه فقال بلى وغيرها الارواح والديم كذا قالوه وليس مرادهم ما هو ظاهر العبارة من أنه غلط ثم
استدرك لان ذلك يكون غلطا لا بديع فيه بل المراد أنه توهم الغلط وان كان قاله عن عمد اشارة الى
تأكد الاخبار بالثاني لان الشئ المرجوع اليه يكون بتحقيقه أشد ونحوه
* فأف لهذا الدهر لابل لأهله * وقول الحماسة

أليس قليلا نظرة ان نظرتها * اليك وكلا ليس منك قليل
كذا ذكره فى الايضاح وفيه نظر لان القليل الاول المثبت هو باعتبار الثقة الحقيقية والقليل الثانى
الذنى باعتبار الغنى والسرف فلم يتوارد على معنى واحد فلا رجوع ص (ومنه التورية الخ) ش أى
من المعنوية التورية وهي مصدر ريت الخبر اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان

الكلام السابق بلا قوله * فأف لهذا الدهر لابل لأهله * ومثال العود بأستغفر الله قوله

نزه طسرفى فى تمايرك الغر * وجل بها فكرى من السطر للسطر
فما خلتها الاحداثى بهجة * مكالة الأرجاء بالزهر والزهر
ولكنها أستغفر الله نسخة * مزينة الارقام بالدر والتبر
طربت بها ما فهمت نقوشها * كما طرب النشوان من لذة الخمر (قوله التورية) منقولة من مصدر وري الخبر اذا ستره وأظهر
غيره لان فيها ستر المعنى البعيد بالقرى (قوله ويسمى) أى ذلك النوع الابهام لان فيه خفاء المراد وابهام خلافه

أن يطلق لفظ له معنيان قريب و بعيد ويراد به البعيد منها وهي ضربان مجردة ومرشحة أما المجردة فهي التي لا تتجمع شيئاً بل لا يتم المورى به أعني المعنى القريب كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى

(قوله له معنيان) أى أو أكثر كما في الأطول فهو أخذ بالأقل

(٣٣٣)

وسواء كان المعنيان حقيقيين

أو مجازيين أو أحدهما

حقيقياً والآخر مجازياً

لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال

من أحدهما للآخر وهذا

يمتاز التورية عن المجاز

والسكناية ويعلم أن التورية

ليست من إيراد المعنى

بطرق مختلفة في وضوح

الدلالة حتى تكون من

علم البيان نعم إذا كان

المعنيان مجازيين أو

أحدهما مجازياً كانت

من علم البيان بالنسبة إلى

المعنى الحقيقي لهما

أو لأحدهما وأما بالنسبة

إلى المعنى الذي هو تورية

بالقياس إليه فلاذ لا علاقة

بينهما ولا انتقال من

أحدهما إلى الآخر فتدبر

فانه مما خفي على بعض

الأذكياء قاله عبد الحكيم

(قوله قريب و بعيد) أى

قريب إلى الفهم لكثرة

استعمال اللفظ فيه و بعيد

عن الفهم لقلة استعمال اللفظ

فيه فكان المعنى القريب

سانر للبعيد والبعيد خلفه

وبه صارت التورية من

الحسنات المعنوية فان

إرادة المعنى المقصود تحت

الستر كالصورة الحسية

فلو كان المعنيان متساويين

في الفهم لم تكن تورية بل

اجمالاً وقوله اعتماداً على قرينة أى وان لم يكن هناك قرينة أصلاً لم يفهم إلا القريب فيخرج اللفظ عن التورية

(قوله خفية) أى لأجل أن يذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر

المعنى القريب للبعيد واعلم أن خفاء القرينة لا يشترط أن يكون بالنسبة للمخاطب بل يكفي ولو باعتبار السامعين كما في الأطول

أن يطلق لفظ له معنيان قريب و بعيد ويراد به البعيد اعتماداً على قرينة خفية (وهي ضربان) الأولى (مجردة وهي) التورية (التي لا تتجمع شيئاً بل لا يتم المورى به أعني المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد

هذا النوع المسمى بالتورية والابهام هو (أن يطلق لفظ له معنيان) في نفس الأمر أحدهما (قريب و) الآخر (بعيد ويراد به) حال الإطلاق (البعيد) من معنييه ولا بد أن تكون إرادة البعيد معتمداً فيها على قرينة خفية وأما ان كانت ثم قرينة ظاهرة صار المعنى قريباً بها وان كان بعيداً في أصله فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن ثم قرينة أصلاً لم يفهم إلا القريب فيبطل حكم الإرادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضاً اذ لو جوزناها بلا قرينة أصلاً خرج لفظها عن قانون الاستعمال وهو أفهم المراد فان قيل المعنى البعيد في التورية مرجوح الاستعمال فلا يكون اللفظ فيه المجازاً وهذا المعنى موجود في كل مجاز خفي ثم كل مجاز يكون تورية وظاهر كلامهم التورية حقيقة مباينة للمجاز والا كان كل مجاز من البديع قلت بعد تسليم أن المعنى البعيد لا يكون اللفظ فيه إلا مجازاً لا يلزم منه اتحاد المجاز والتورية فيكون اللفظ مجازاً باعتبار اطلاقه على غير معناه مع وجود القرينة الصارفة له عن الأصل ويكون تورية باعتبار كون المراد بعيداً مع خفاء القرينة لما تقدم أنا نشترط في كونه تورية خفاء القرينة فتلاقي التورية المجاز في مادة واحدة مع كونها غيره فان ظهرت القرينة لم تلاقه أصلاً على أن لنا أن نقول أى مانع من أن يكون أحد معني المشترك بعيداً باعتبار الاستعمال ولوضح النقل بأن اللفظ فيهما مشترك فيظهر كون التورية لا ترتهن بالمجاز (وهي) أى التورية التي هي نوع من أنواع البديع (ضربان) أى قسمان التورية (الأولى) من القسمين (مجردة) أى القسم الأول منها يسمى تورية مجردة (وهي) أى المجردة هي التورية (التي لا تتجمع) أى لم تتجمع شيئاً بل لا يتم المورى به أعني المعنى القريب (الذي هو غير مراد وذلك) (نحو) (قوله تعالى الرحمن على العرش استوى) فان الاستواء له معنيان قريب وهو الاستقرار حساعلى سطح من السطوح و بعيد وهو الاستيلاء والارتفاع على الشيء بالقهر والغلبة وهو مجاز فيه للزوم مطلق الارتفاع للاستقرار ومطلق الارتفاع صادق بالارتفاع القهرى الذى قد يراد من هذين المعنيين المعنى البعيد منهما وهو الاستيلاء والقرينة خفية لانها استحالة الاستقرار حساعليه تعالى المتوقفة على أدلة في الجريمة وليست مما يفهمها كل أحد بلا تأمل فلفظ استوى

كما أنه يجعل وراءه حيث لا يظهر ويسمى أيضاً الابهام وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب و بعيد ويراد البعيد والمراد بقولنا قريب و بعيد قريب الفهم و بعيد فان المعنى نفسه لا يوصف ببعيد ولا قريب والمراد بالمعنيين أكثر من معنى واعلم أن قولهم لفظ له معنيان يراد البعيد بتأني بأن يكون اللفظ له حقيقة ومجاز فإراد مجاز وان كان غير راجح أوجه حقيقة المرجوحة أن كان مجازاً وراجحاً أن يكون مشتركاً ويغلب استعماله في أحدهما بحيث يصير الذهن يتبادر إليه دون الآخر ثم قسم المصنف التورية إلى قسمين مجردة ومرشحة فالجردة هي التي لا تتجمع شيئاً بل لا يتم المورى به ومثله بقوله تعالى الرحمن على العرش استوى فان معناه القريب المورى به ما يقتضيه ظاهر لفظ استوى ومعناه البعيد المراد المورى عنه القدرة والملك كذا قالوه وفيه نظر لان لفظ على يلائم المعنى القريب المورى به عن المراد فان على

في الفهم لم تكن تورية بل اجمالاً وقوله اعتماداً على قرينة أى وان لم يكن هناك قرينة أصلاً لم يفهم إلا القريب فيخرج اللفظ عن التورية (قوله خفية) أى لأجل أن يذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعيد واعلم أن خفاء القرينة لا يشترط أن يكون بالنسبة للمخاطب بل يكفي ولو باعتبار السامعين كما في الأطول

وأما الرشحة فهي التي قرن بها ما يلائم للورى به اما قبلها كقوله تعالى والسما بنيناها بأيدى أى بقوة وانا لموسعون قيل ومنه قول الحماى فلما نأت عنا العشيرة كلها * أنحنأ فحالفنا السيوف على الدهر

فما أسلمتنا عند يوم كريمة * ولا نحن أغضينا الجفون على وتر
فان الاغضاء بما يلائم جفن العين لا جفن السيف وان كان المراد به اغمداد السيوف لان السيف اذا اغمدنا طبق الجفن عليه واذا جرد افتتح للخلاء الذى بين الدفتين واما بعدها كما ظف الغزاة فى قول القاضى الامام أبى الفضل عياض فى صيفية باردة

(قوله وهو استولى) أى فلاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشئ أى ملكه بالقهر والغلبة كما فى قول الشاعر (٣٢٤) قد استوى بشر على العراق * من غير سيف ودم مہراق

وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهى التى تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب (نحو والسما بنيناها بأيدى) أراد بالأيدى معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم اليد

مجاز باعتبار استعماله فى غير معناه بالقرينة وتورية باعتبار ارادة المعنى البعيد بقرينة خفية ولم يقرن بشئ مما يلائم المعنى القريب فتكون مجردة لتجردها عما يرشح خفاءها وهو ذكر ما يلائم القريب كما يأتى وقد يقال العرش الذى هو السرير يلائم القريب الذى هو الاستقرار الحسى (و) التورية الثانية من قسيميا (مرشحة) أى تسمى مرشحة وقد تقدم معنى الترشيح فى باب الاستعارة ووجه التسمية ظاهرا من معناه فالمرشحة عكس المجردة فهى التى تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب الذى هو غير مراد وذلك (نحو) قوله تعالى (والسما بنيناها بأيدى) وانا لموسعون والأيدى جمع يد واليد لها معنيان قريب وهو الجارحة المألومة وبعيد وهو القدرة التى اطلاق اليد عليها مجاز كما تقدم فى باب المراد بها هنا المعنى البعيد الذى هو القوة والقدرة والقرينة استحالة الجارحة عليه تعالى وقد تقدم ما يفهم منه وجه خفاءها فتكون تورية وان كانت مجازا وقد قرنت بما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة وهو البناء لانه انما يعهد بالجارحة والمعهود بالقوة الابداع والخلق فقد رشح فيها معنى التورية وأصلها الذى هو الخفاء بوجود ما يبعد عن المراد مع خفاء القرينة وهذا أعنى كون اليد أطلقت على معناها المجازى البعيد بقرينة خفية فكانت تورية مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين الذين

حقيقها الاستعلاء الحسى الذى ليس بمراد والرشحة هى التى قرنت بما يلائم للورى به اما قبله أو بعده ومثله بقوله تعالى والسما بنيناها بأيدى أى بقوة كذا قال المصنف وشرحه على أن المراد أن بأيدى تورية مرشحة بما يلائمها وهو البناء والظاهر أن المراد أن بأيدى جمع يد بمعنى القوة فيكون أراد باليدى القوى وهو معناها المراد البعيد ومعناها القريب غير المراد الجارحة قلت وفيه نظر لان قوله تعالى بأيدى معنيان القوة فيكون مفردا وجمع يد وهما معنيان مستويان ليس أحدهما قريبا والآخر بعيدا وكل منهما صالح لان يراد فان البناء يكون بالأيدى الذى هو القوة والأيدى التى هى جمع يد ثم لو كان أحدهما قريبا فنهذه ليست كلمة واحدة لها معنيان بل كلمتان فان الأيدى كلمة غير الأيدى فتقرر أن

والمعنى الأول قريب والثانى بعيد والمراد منه فى الآية المعنى البعيد أى الرحمن استولى على العرش الذى هو أعظم الخواقات فأولى غيره والقرينة على ذلك خفية وهى استحالة المعنى القريب وهو الاستقرار حسا على الله تعالى فوق العجم وانما كانت تلك القرينة خفية لنوقفها على أدلة نفي الجرمية وليست ما يفهمها كل أحد (قوله ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب) أى فتكون مجردة لتجردها عما يرشح خفاءها وهو ذكر ما يلائم القريب وقد يقال العرش الذى هو السرير يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار الحسى فلعل الآية من قبيل التورية المرشحة (قوله ومرشحة)

وهذا

ترك المصنف تعريفا لفهمه من تعريف المجردة بطريق المقابلة (قوله وما

يلائم المعنى القريب) أى للورى به عن المعنى البعيد المراد واعلم أن ترشح التورية يذ كر ما يلائم المعنى القريب تارة يكون قبلها وتارة يكون بعدها فمثل المصنف بقوله نحو والسما بنيناها بأيدى للترشيح الواقع قبلها وذلك لان الأيدى جمع يد واليد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو المعنى القريب لها ونطاق على القوة والقدرة وهو معنى بعيدا يد فى الآية معناها البعيد وهو القدرة اعتمادا على قرينة خفية وهى استحالة الجارحة على الله تعالى وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها اذ البناء الذى هو وضع لبنة على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة وأما ما يلائم القدرة فهو الابداع والخلق لا يقال البناء يقتضى القدرة أيضا فكانه يلائم المعنى القريب يلائم البعيد أيضا لانه لا ناول طلب البناء واقتضاؤه للبناء ثم وحينئذ نقوله بنيناها ترشيح للتورية الكائنة فى قوله

كأن كانون أهدي من ملابسه * لشهر تموز أنواعا من الحلل
أو الغزاة من طول المدى خرفت * فما تفرق بين الجدى والحل

بأيد وهو متقدم عليها ومثال ماذا كان ترشيح التورية واقعا بعد هاقون القاضي عياض في وصف فصل ربيع وقت فيه برودة مع أن
شأن فصل الربيع الذي أوله الحمل الدفء وعدم البرودة كأن كانون أهدي من ملابسه * لشهر تموز أنواعا من الحلل

أو الغزاة من طول المدى خرفت * فما تفرق بين الجدى والحل

يعني كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدى في أوائل الحلول في برج الحمل فأراد بالغزاة
معناها البعيد وهو الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد أعنى الرشا الذي هو ولد الظبية حيث ذكر الحرافة وهو
بعد التورية وكذا ذكر الجدى والحمل مرادا بهما معناه البعيد (٣٢٥) وهما البرجان والقريب للجدى

ولد العنز والقريب للحمل

ولد البقرة (٧) وهذه

التورية مجردة لأنها لم تفرق

بشيء مما يلائم المعنى

القريب والحاصل أن

التورية في الغزاة مرشحة

بترشيح بعدها وفي الجدى

والحل مجردة كذلك

والحق أن كلام السوريتين

مرشحة للأولى والأولى

ترشيحها واقع بعدها

والثانية ترشيحها واقع

قبلها كما في الأطول بقى

شيء آخر وهو أن التورية

قد تفرق بما يلائم المعنى

البعيد عكس الآية

المتقدمة لهذه لتسمى

مرشحة تحقيقا وهل

تسمى مجردة وهو الظاهر

أخذنا من أمر فيها المتقدم

وهذا مبني على ما شتهر

يقتضون على ما يبدو ولم يظهر لهم هنا إلا يدى والاستواء الالغنى البعيد وأما عندهم من يوسم بالحقيق
ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان فالكلام تمثيل على سبيل الكناية أو الاستعارة وهو أن مجموع
بنيناها بأيد تنقل عن أصله على طريق التشبيه وأصله وضع لبنه وما يشبهها على أخرى بقوة الأيدى إلى
الاجتماع بالقوة لأن النفس بالمحسوس أعرف أو على طريق الكناية بناء على أن التمثيل يجري فيها فبهر
بمجموع اللفظ التركيبي عن معنى الاجتماع بقاية القوة وفي كايهم ما دلالة وتوقيف على عظمة قدرته وكنهه
جلاله الذي يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالي للشمس على أنه في النهاية في نفس الامر فلا يتم حمل لمفرد
من مفردات هذا التركيب حقيقة ولا يحجز لما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل إلى المعنى كما هو في المنقول عنه

التورية ليست باعتبار الأيدى بل باعتبار إطلاق الأيدى وإرادة القوى فإن أراد الصواب بذكره
القوة أن الأيدى في الآية مفرد فلا يحجز فيه لأن القوة مرادة الحقيقة في الآية ولا تورية لعدم قرب أحد
المعنيين من جهة وضع اللفظ وإن أراد جمع يد بمعنى القوة كما فهموه عنه صح أنها تورية مرشحة
واستعارة مرشحة لسكن لأنسلم أن المراد بقوله تعالى بأيد ذلك بل المراد بالقوة وإذا كان الأيدى القوة فما
الضرورة إلى تأويل بأيد على الأيدى التي تجوز بها عن القوة وقد جزم الرخصي وغيره بأن المراد في الآية
الأيدى المفرد وهو القوة وأعلم أن التورية المرشحة هي نوع من الاستعارة المرشحة في الأصل والتورية
المجردة يدخل فيها الاستعارتان المجردة والطلقة والفرق بين الاستعارة المرشحة والتورية المرشحة هو
أن مع الاستعارة قرينة تصرف اللفظ لها وتجعل المعنى البعيد قريبا والتورية ليست كذلك والغالب
عليها الترشيح بما يبعد إرادة الحجاز ولذلك سميت تورية وإيهاما قال المصنف وقد يكون الترشيح بعد
التورية كقول القاضي عياض

كأن كانون أهدي من ملابسه * لشهر تموز أنواعا من الحلل

أو الغزاة من طول المدى خرفت * فما تفرق بين الجدى والحل

وهو التي لا تتجمل شيئا مما يلائم المعنى القريب فإن ظاهره جاءت شيئا من ملابسات البعيد أولا وذلك كقول عماد الدين

أرى القصد في ثغره محكما * يرينا الصبح من الجوهر

وتكلمة الحسن أيضاها * رويناه عن وجهك الأزهر

ومنشور دمعى غدا أحمر * على آس عارضك الأخضر

وبعت رشادى بغنى الهوى * لاجلك ياطلة المشتري

فإن قوله في ثغره قرينة على أنه ليس المراد بالصباح كتاب الجوهرى الذى في اللغة بل مراده أسنان محبوبه بالشبيهة بالجواهر الصباح
فهو من ملابسات المعنى البعيد (قوله وهذا) أى كون المراد من الاستواء الاستيلاء ومن الأيدى القدرة على طريق التورية (قوله
على ما شتهر) أى وهو مذهب الخلف الأولين

(٢) قوله ولد البقرة صوابه ولد الضأن في السنة الأولى كما في كتب اللغة اه مصححه

واعلم أن التوهم ضربان ضرب يستحكم حتى يصير اعتقادا كما في قوله
 حملناهم طرا على الدهم بعدما * خلطنا عليهم بالطعان ملاسا
 وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه شيء يجري في الخاطر وأنت تعرف حاله كما في قول ابن الربيع
 لولا التطير بالخلاف وأنهم * قالوا مريض لا يسود مريضا
 لقضيت نحبي في فنائك خدمة * لأكون مندوبا قضى مفروضا
 ولا بد من اعتبار هذا الأصل في كل شيء بني على التوهم فاعلم وقال السكاكي أكثره تشبهات القرآن من التورية * ومنه الاستخدام

(قوله بين أهل الظاهر من المفسرين) أي الذين يقتصرون على ما يبدو ويظهر لهم من المعاني ولم يظهر لهم هنا للأيدي والاستواء
 الالغني البعيد (قوله فالتحقيق) (٣٣٦) أي أخذنا من مقتضى تراكيب البيان (قوله أن هذا) أي قوله بينهاها

بين أهل الظاهر من المفسرين والاهل لتحقيق أن هذا تمثيل وتصور اعظمته وتوقيف على كنه جلالة
 من غير أن يتمحل المفردات حقيقة أو مجاز (ومنه) أي ومن المعنوي (الاستخدام

أن كان حقيقة في أصله بقي كذلك وإن كان مجازا فكذلك فكان البناء بالأيدي جعل هنا مرادفا لها
 القوة في البناء ونهاية العظمة في تركيب الشيء وكذلك على العرش استوى يجعل تمثيلا بالثبوت أو
 بالكناية للدلالة على ملكه كل شيء كأنه جعل مرادفا للملك من غير أن يتمحل حقيقة أو مجازا فمرد من
 المفردات بل التجوز باعتبار التركيب فان قلت فعلى هذا الذي جعل من التحقيق هل يصح أن يكون
 التركيب تورية أولا قلت لا مانع من ذلك مع خفاء القرينة لانهم لم يشترطوا في التورية افراد اللفظ فافهم
 (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (الاستخدام) أي ما يسمى بالاستخدام بالخاء والذال المعجمتين ور بما
 يقال بالخاء المهملة وكلاهما معنى القطع ومنه الخضم للقطع يقال خذمه قطعه وأما ما يسمى هذا
 النوع بذلك لان الضمير فيه قطع عما يستحق أن يعود له من المعنى وجعل غيره على ما يأتي في تفسيره المشار

وكأنه نفع إلى لفظ الدرلة وجعل ترشيحه الجدي وهو بعده وابن مالك أنظر إلى لفظ الجدي والجل وجهه
 تورية مرشحة بما قبلها وهو الغزاة وقال ان لفظ الغزاة تورية مجردة وأنه ليس قبله ولا بعده شيء من
 لوازم الأورى به وقال ابن النحوي هما توريثان مجردتان ليست احداهما ترشيحا للآخرى لان شرط
 المرشح به أن يكون صريحا وكل من الغزاة والجدي والجل مشتركان ثم قال المصنف التوهم ضربان
 ضرب يستحكم حتى يصير اعتقادا كقوله

حملناهم طرا على الدهم بعدما * جعلنا عليهم بالطعان ملاسا
 وضرب لا يبلغ ذلك كقول ابن الربيع

لولا التطير بالخلاف وأنهم * قالوا مريض لا يعود مريضا
 لقضيت نحبي في فنائك خدمة * لأكون مندوبا قضى مفروضا

وقال السكاكي أكثره تشبهات القرآن تورية قوله (ومنه) أي ومن المعنوي (الاستخدام) قال
 سمي استخداما لان السكامة خدمت لمعينين وقال الخطابي يسمى أيضا الاستخدام بالخاء المهملة

بأيدي وقوله على العرش
 استوى تمثيل أي استعارة
 تمثيلية بأن شبهت هيئة
 إجماع الله السماء بالقوة
 والقدرة الزاوية بهيئة
 البناء الذي هو وضع لبنه
 وما يشبهها على أخرى
 بالأيدي الحسية ثم استعير
 مجموع بنيناها بأيدي الموضوع
 للهيئة المشبه بها للهيئة
 المشبهة على طريق الاستعارة
 التمثيلية وشبهت الهيئة
 الحاصلة من تصرف المولى
 سبحانه وتعالى في الممكنات
 بالابجاد والاعداد والقهر
 والامر والنهي بالهيئة
 الحاصلة من استقرار الملك
 على عرشه أي سريره ملكه
 بجامع أن كلا ينبي عن
 الملك التام واستعير على
 العرش استوى الموضوع
 للهيئة المشبه بها للهيئة

المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو يقال ان الاستقرار على العرش وهو سرير الملك كما يراى
 الملك بضم الميم أي يلزمه فأطلق اسم المزموم وهو الاستقرار على العرش وأريد بالازم وهو الملك على جهة الكناية (قوله وتصور
 لعظمته) أي حيث شبه القول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع لان البناء بالأيدي جعل كأنه مرادف لقدرته على تركيب
 الاشياء (قوله وتوقيف على كنه جلالة) أي السكنة الذي يمكن أن يدرك وهو السكنة بالاجمال (قوله من غير أن يتمحل) أي من
 غير أن يتكاف للمفردات معنى حقيقى أو مجازى بل تبقى المفردات على ما كانت عليه لما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل الى المعنى مع بقائه
 على حاله في المعنى النقول عنه فان كان في الأصل حقيقة بقي كذلك وان كان مجازا بقي كذلك (قوله الاستخدام) بمعجمتين وبمهملة
 معجمة وبمعجمة ومهملة وكلها (٢) بمعنى القطع يقال خذمه قطعه ومنه الخضم للقطع والذال المعجمتين وبمهملة
 اضمير منقطع عما يستحق أن يعود له من المعنى وجعل لغيره على ما سيأتى في تفسيره (٢) صوابه والاولان بمعنى القطع اه مصححه

وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم بضميره معناه الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما وبالأخر الآخر فالأول كقوله
إذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وإن كانوا غضابا

(قوله له معنيان) أي حقيقيان أو مجازيان أو أحدهما حقيقي والأخر مجازي ولا مفهوم للعنيين بل الأكثر كذلك وقد جمع ابن
الوردى بين الاستخدامين أي الاستخدام في اللفظ ذي المعنيين وذى المعانى في قوله

ورب غزالة طلعت * بقلبي وهو مرعاها * نصبت لها شبا كما من * لجبن تم صdanaها

فقال تلوقد صرنا * الى عين قصدناها * بذلت العين فأكحلها * بطلعتها ومجراها

(قوله ثم يراد بضميره معناه الآخر) أي فالضمير مستعمل في معنى آخر (٣٣٧) لكونه عبارة عن المظهر والضمير

الغائب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع لاستعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يلزم في الاستخدام استعمال اللفظ في معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا أريد بالضمير المعنى المجازي على ما وهم قاله عبدالحكيم ثم ان ظاهر قول المصنف ثم يراد بضميره معناه الآخر أن الاستخدام قاصر على الضمير وذكر الشهاب الحفاجي أنه يكون أيضا بالاستثناء كما في قول البهازي

أبدا حديثي ليس بالـ
منسوخ الا في الدفاتر
فانه أراد بالنسخ الأول
الازالة وأراد به في الاستثناء
النقل أى الا في الدفاتر فانه
ينسخ وينقل ولكن
المعروف أن هذا من شبه
الاستخدام ويكون أيضا
باسم الإشارة كما في قوله
رأى العقيق فأجرى ذاك ناظر
* متمم لج الأشواق خاطره

وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره أي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم يراد بالآخر) أي بضميره الآخر معناه (الآخر) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلطين (فالأول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين و بضميره معناه الآخر (كقوله

إذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وإن كانوا غضابا)

جمع غضبان أراد بالسماء الغيث و بضميره في رعيناه البت وكل المعنيين مجازي

اليه بقوله (وهو) أي الاستخدام (أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما) أي يراد بأحد ذينك المعنيين باللفظ (ثم يراد بضميره) أي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد) باللفظ معنى ويراد (بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد معنى اللفظ اللذين لم يرادا باللفظ بل أريد به غيرهما معا (ثم يراد بالآخر) أي بضميره الآخر معناه (الآخر) الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يرادا وقد أطلق في المعنيين في كلا وجهي التفسير فتناول الكلام ما كان فيه المعنيان المرادان معا باعتبار اللفظين حقيقيتين وما كانا فيه معاجزين وما كان فيه أحدهما حقيقة والأخر مجازا وكذا اذا كان له معان متعددة يجوز أن يطلق على أحدها حقيقة أو مجازا ويود على اللفظ ضمائر بعدد معاني اللفظ حقيقة أو مجازا ويكون إعادة الضمائر كلها استخداما (ف الوجه الأول) من الوجهين المذكورين في التعريف وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين ويراد بالضمير معناه الآخر (كقوله) يصفر ياستهم وتصرهم في بلاد الناس كيف شاءوا

(إذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وإن كانوا غضابا)

بمعنى أنهم يفعلون في بلاد الاقوام ما شاءوا من الرعى ولا يعترض عليهم أحد ولا يقدر على منعهم قوم بل

(وهو) قسما الأول (أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما) سواء كانا متساويين أم لا ثم يؤتى بعده بضمير يعود في اللفظ عليه وفي المعنى على معناه الآخر مثاله قول معاوية بن مالك

(إذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وإن كانوا غضابا)

فانه أراد بالسماء المطر وأراد بالضمير في رعيناه النبات والنبات أحد معني السماء لانه مجاز عنه باعتبار أن المطر سببه وسوغ عود الضمير على النبات وإن لم يتقدم له ذكر ذكر سببه وهو السماء التي

فانه أراد بالعقيق أولا المسكان ثم أعاد اسم الإشارة عليه بمعنى الدم وبالتمييز كما في قوله

حكى الغزال طلعة وافئة * من ذا رآه مقبلا ولافتين أعذب خلق الله ريقا وفا * ان لم يكن أحق بالحسن فمن

فان ذكر الطلعة مما يفيد أن المراد بالغزال الشمس وذكر الفتة يفيد أن المراد به المحبوب (قوله أو يراد بأحد ضميريه) أي أو ضمائره كما في الأطول ولابد أن يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين والا كان أحدهما ليس استخداما وكلامنا في الضمير العائد على وجه الاستخدام وهذا القسم مستلزم للقسم الأول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضمير الاو يتحقق استخدام باعتبار ضمير الاسم الظاهر (قوله وإن كانوا غضابا) أي وإن كان يحصل لهم غضب من رعينات النبات الحاصل في أرضهم فقد وصف الشاعر قومه بالغلبة لمن عداهم

أراد بالسما الغيث وضميرها النبت والثاني كقول البحرى

فسقى الغضا والسما كنيه وان هم * شبهه بين جوانح وضلوع

والسما كنيه للمكان وفي قوله شبهه الشجر

(٣٣٨)

أراد بضمير الغضا في قوله

من الأنعام بأنهم يرعون
كلاهم من غير رضاهم
(قوله فسقى الغضا) هو
بالعين والصاد المعجمتين
نوع من شجر البادية دعا
الشاعر أن يسقى الله الشجر
المسمى بالغضا بحيث ينزل
الحيا في خلاله (قوله
والسما كنيه) أى وسقى
السما كنيه في الغضا والمراد
به المكان الثابت فيه اذ
قد يطلق الغضا على المكان
الثابت فيه ثم بين أنه يطلب
الغيث سما كنيه فيه
وان عذبه فقال وان
هم شبهه الخ أى فطلب
لهم الغيث فسموه الخ
الصحة وان شبهه أى
أوقدوه والضمير للغضا
بمعنى النار التي تنوق فيه
اذ يقال لها غضا أيضا
لتعلقها به والحاصل أنه
ذكر الغضا أولا بمعنى الشجر
وأعاد عليه الضمير أولا
بمعنى المكان الثابت فيه
وأعاد عليه الضمير ثانيا
بمعنى النار الموقدة فيه
واطلاق الغضا على كل
من المكان الثابت فيه
والنار الموقدة فيه مجاز
(قوله بين جوانح وضلوع)

(والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله

فسقى الغضا والسما كنيه وان هم * شبهه بين جوانح وضلوع)

أراد بأحد ضميرى الغضا أعنى المجزى فى السما كنيه المكان الذى فيه شجر الغضا وبالآخر أعنى النصب
فى شبهه النار الحاصلة فى شجر الغضا وكلاهما مجازى

يرعون السكلا بأرضهم وان غضبوا فقد وصفوا بالانتهاء والغلبة حتى انهم يرعون كلا الناس من
غير رضاهم والسما أطلقت على الغيث مجازا لانه نازل من جهة السماء المعلومة ثم أعاد الضمير على لفظ
السماء فى قوله رعيناه باعتبار معنى آخر مجازى أيضا وهو الثبات لانه هو المرعى فقد أريد بلفظ السماء
معنى وأريد بضميرها معنى آخر فهذا من الوجه الأول (و) الوجه (الثاني) من الوجهين المذكورين فى
التعريف وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد معنيينه وضميره الآخر معناه الآخر وقد تقدم فى تفسير
ما يفيد أنه لا بد أن يراد باللفظ غير مفاد الضميرين والا كان أحدهما ليس استخداما وكلامنا فى الضمير
العائد على الاستخدام (كقوله) أى الوجه الثانى مثل ما فى قوله (فسقى الغضا) وهو نوع من الشجر
دعاه بالسقى حيث ينزل الأحباء فى خلاله (والسما كنيه) الضمير فى السما كنيه يعود على الغضا باعتبار
أنه مكان الغضا اذ يطلق عليه الغضا مجازا ثم بين أنه يطلب لهم الغيث وان عذبه فقال (وان هم) أى
نطلب لهم السقى قضاء لحق الصحة وان (شبهه) أى أوقدوه والضمير فيه يعود على الغضا باعتبار
معنى آخر مجازى له أيضا وهو النار التي تنوق لانها تتعلق بشجر الغضا (بين جوانح) جمع
جائحة وهى العظم مما يلي الصدر وهو كناية عن القلب وقوله (وضلوع) من عطف التفسير وشب
النار فى القلب عبارة عن إيذاء شدة الحب اذ كأنه تحترق به الأحشاء من شدته واذايته لان الحب
يوصف بتعذيب كتعذيب النار كما يوصف بالاذاعة قال

ان هذا الهوى نعيم وعز * ضمنا أبدا عذابا وذلا

فقد صدق أنه أطلق الغضا على معنى هو الشجر ثم أعاد عليه الضمير بمعنى المكان مجازا ثم أعاد عليه آخر
بمعنى النار مجازا أيضا لانها تتعلق بها الشب ويصح أن يعود عليه الضمير بمعنى المكان ويراد بنفس اللفظ

أريد بها المطر الثانى أن يراد بأحد ضميرى اللفظ معنى وضميره الآخر آخر كقول البحرى

فسقى الغضا والسما كنيه وان هم * شبهه بين جوانح وضلوع

فانه أراد بضمير الغضا فى قوله والسما كنيه المكان وفى قوله شبهه الشجر والشجر هو أحد معني الغضا
لانه معناه الأصلى أى أوقدوه ولك أن تقول الاستخدام هنا انما كان يعود ضمير شبهه على غير المراد
بالغضا وتوسط ذكر السما كنيه لا اثر له فالمر بان بالحقيقة ضرب واحد لا يختلفان فيما يتعلق
بالاستخدام ولك أن تقول أيضا الضمير الثانى لا يعود على الشجر الذى ادعيت أنه أحد معني الغضا
مراد به الحقيقة بل يعود على الغضا مراد به معناه المجازى وهو نار الشوق لانه لا يقال ان الشوق أحد
معني الغضا فليتأمل وقيل الاستخدام أن تقع الكلمة المحتملة لمعنيين متوسطة بين لفظين أحدهما لمعناها
الواحد والآخر لمعناها الآخر كقوله تعالى لكل أجل كتاب يحو الله ما يشاء ويثبت فان كتاب يحتمل

(ومنه)

الجوانح الضلاع التي تحت الترائب وهى مما يلي الصدر والضلوع مما يلي الظهر الواحد جائحة قاله الله
ثم ان قوله وضلوعى هو الموجود فى جميع نسخ المصنف والصواب بين جوانح وقلوب وذلك لان البيت من قصيدة للبحرئى بائية مطلعها

كم بالكتيب من اعتراض كتيب * وقوام غصن فى غيايب رطيب

ثم ان شب نار الغضا فى قلبه عبارة عن تعذيبه بالحب واذايته به فكأن أحشاه تحترق من شدته كما تحترق بنار الغضا

* ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الاجمال ثم مالسكل واحدا من غير تعيين ثقة بأن السامع يردده اليه فالاول ضربان (قوله وهو ذكر متعدد) أفرد الضمير وان كان قد ذكر أمرين اللف والنشر نظرا لكونهما نوعا واحدا من المحسنات فقوله وهو أي النوع المسمى باللف والنشر وقوله ذكر متعدد أي ذكر معنى متعدد وقوله على التفصيل أي ذكر كائنا على وجه التفصيل بأن يبين كل من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به (٣٢٩) وأعلى وجه الاجمال بأن يعبر عن

المجموع بلفظه يجتمع فيه أفراد ذلك المجموع (قوله ثم ذكر مالسكل واحد) أي ثم بعد ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر

مالسكل واحدا من أفراد ذلك المتعدد وهذا التعريف لا يشمل ما اذا ذكر مالسكل وسكت عما للبعض نحو جاء محبي وعدوى ومن لا أعرفه فأكرمت وشتمت فأفيد أن المحب مكرم وأن العدو مشتموم والثالث غير ملفت اليه الا أن يراد بذكر مالسكل واحد أي ما يكون غالبا بالذكر قاله في الاطول واعلم أن ذلك المعنى المتعدد أولا على وجه الاجمال أو التفصيل هو اللف وذكر مالسكل واحدا من أفراد ذلك المتعدد ثانيا هو النشر وكأن وجه تسمية الاول لعل أنه انطوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فلذا سمي نشر (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين التكلم لشيء مما ذكر

(ومنه) أي ومن المعنوي (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم) ذكر (مالسكل واحد) من أفراد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة) أي الذي بدون التعيين لاجل الوتوق (بأن السامع يردده اليه) أي يرد مالسكل من أفراد هذا المتعدد الى ما هو له لعله بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالاول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان

المكان أيضا فيصدق أنه أريد بأحد الضميرين معنى وأريد بالآخر معنى آخر ولكن يكون الاستخدام في الضمير الواحد هو الثاني كما تقدمت الإشارة اليه فلا يفارق الاول الا في تعدد الضمير في الجملة وأما الاستخدام فليس الا في محل واحد كالاول فلا يفارق بينهما من جهة الاستخدام وظاهر العبارة أن الاستخدام لا يتصور الا مع الاضمار قيل ويتصور في الاضمار بأن يذكر لفظ شبهه مثلا وجهان باعتبار معنيين كائنا لذلك اللفظ كقوله * مثل الغزالة اشراقا وملتفتا * فالغزالة تطلق على الشمس وعلى الحيوان المعلوم وقد شبه بها وجهين أحدهما على أنها شمس وهو قوله اشراقا والآخر على أنها الحيوان وهو قوله ملتفتا ولكن الأقرب أن مثل ذلك من التوجيه المرشح معناه حيث استويا ولو بالقرينة (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (اللف والنشر) أي النوع المسمى باللف والنشر (وهو) أي هذا النوع المسمى باللف والنشر هو (ذكر) معنى (متعدد) ذكر كائنا (على) وجه (التفصيل) بأن يعبر عن كل من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به بفصله عمدا (أو) على وجه (الاجمال) بأن يعبر عن المجموع بلفظه يجتمع فيه ذلك المجموع (ثم ذكر) أي ثم بعد ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر (مالسكل واحد) من أفراد ذلك المتعدد ذكر كائنا (من غير تعيين) أي من غير أن يعين لشيء مما ذكر أو لاهوله مما ذكر نانياو يكون ترك التعيين (ثقة) أي لأجل الثقة أي الوتوق (بأن السامع يردده) أي يرد مالسكل (اليه) أي الى كل ما هو له وأما فعل ذلك حيث يعلم أن السامع يعلم مالسكل بالقرينة اللفظية فيشكل عليها كان يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس هو المرأة والضحك هو الرجل أو المعنوية كأن يقال لقيت صاحب العدو فأكرمت وأهنت ومعلوم أن القرينة هنا معنوية وهو أن المستحق لا كرام صاحب ولا هانة العدو ولما شمل كلامه ما يكون اللف فيه تفصيلا وما يكون اجماليا أشار الى تفصيل الاول منهما ومثاله ثم الى مثال الثاني فقال (فالاول) أي فالقسم الاول مما اشتمل عليه التعريف وهو أن يذكر للمتعدد على التفصيل (ضربان) أي نوعان باعتبار وجود

الامد المحتوم ويحتمل المكتوب وأجل استخدام المعنى الاول ويحتمل استخدام الثاني ص (ومنه اللف والنشر الخ) ش اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد سواء كان اثنين أو أكثر اما مفصلا أو مجملا بأن يشمل ذلك التعدد لفظ عام بالاستغراق أو الصلاحية وهذا هو اللف ثم يذكر مالسكل أي ما يختص به كل واحد من ذلك المتعدد من غير تعيين واحد منها لآخر وثوقا بأن السامع يردده اليه بقرينة حالية واشترط عدم التعيين بشكل عليه ماسيا في واشترط تأخر النشر عن اللف بشكل عليه ماسيا أي أيضا

(٤٢ - شروح التلخيص - رابع) أولا ما هو له مما ذكر نانياو اما في ذلك لانه لو عين لم يكن من باب اللف والنشر بل من باب النقسام (قوله ثقة) أي ويكون ترك التعيين لأجل الثقة أي الوتوق (قوله لعله بذلك بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس هو المرأة والضحك هو الرجل (قوله والمعنوية) كأن يقال لقيت صاحب العدو فأكرمت وأهنت فمعلوم أن القرينة هنا معنوية وهي أن المستحق لا كرام صاحب ولا هانة العدو

لان النشر اما على ترتيب الف كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وقول ابن حيوس .

فعل للدام ولونها ومذاقها * في مقلتيه ووجنتيه وريقه

أراؤكم ووجوهكم وسيوفكم * في الحادثات اذا دجون نجوم

فيها معالم للهدى ومصاح * تجلو الدجى والاخرى بارجوم

وقول ابن الرومي:

(قوله لان النشر) أي وهو ذكر (٣٣٠) مالكل واحد بما في الف (قوله وهو السكون فيه) أي الهدوء بالنوم

وعدم التصرف (قوله

وهو الابتغاء من فضل الله)

أي طلب الرزق بالحركة

والتصرف في الامور

ومناسبة السكون لليل

وابتغاء الفضل للنهار

ظاهرة فقد صدق على

هذه الآية أنه ذكر فيها

متعدد على وجه التفصيل

ثم ذكر مالكل واحد من

المتعدد على سبيل الترتيب

الاول للاول والثاني للثاني

من غير تعيين مالكل

للاستكمال على رد السامع

ما ذكر في النشر لما ذكر

في الف بالمناسبة المعنوية

(قوله فان قيل الخ)

حاصله أنا لانسلم أن هذه

الآية من قبيل الف

والنشر لاشتراطهم فيه

عدم تعيين شيء ما ذكر

ثانيا لما ذكر أولا وقد

وجدنا التعيين في هذه الآية

لان الضمير المحرور في قوله

لتسكنوا فيه عائد على

الليل في نفس الامر قطعا

فقد تبين ما يعود اليه

السكون بضمير فكأنه قيل

لتسكنوا في الليل لان الضمير

لان النشر اما على ترتيب الف) بأن يكون الاول من المتعدد في النشر للاول من المتعدد في الف والثاني للثاني وهكذا الى الآخر (نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر الليل وهو السكون فيه والنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب فان قيل عدم التعيين في الآية ممنوع فان المحرور من فيه عائد الى الليل لاحالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود الى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين

الترتيب وعدمه وذلك (لان النشر) وهو أن يذكر مالكل مما في الف (اما) أن يكون (على ترتيب) ذلك (الف) لان الفرض أن الف فيه تفصيل بذ كر كل فرد فيمكن أن يجاء بالنشر على حسب ما كان في الف بأن يكون الاول من المتعدد في النشر للاول من المتعدد في الف والثاني للثاني وهكذا الى آخره ويمكن أن لا يجاء به كذلك فالاول من هذين الضربين وهو أن يؤتى بالنشر على ترتيب الف (نحو) قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقد ذكر في هذه الآية الكريمة الليل والنهار ثم ذكر ما ليل أولا لتقدمه والذي لليل هو السكون فيه والهدوء بالنام أو بمجرد ترك الحركات والتصرف ومناسبه لليل ظاهرة ثم ذكر ما للنهار ثانيا لتأخره وهو ابتغاء فضل الله فيه أي طلب رزق الله فيه والمناسبة ظاهرة أيضا وعليه انكسر في عدم التعيين فصدق أنه ذكر متعدد على وجه التفصيل والتخصيص على كل ثم ذكر مالكل من المتعدد على الترتيب الاول للاول والثاني للثاني من غير تعيين مالكل للاستكمال على رد السامع ما ذكر في النشر لما ذكر في الف بالمناسبة المعنوية فان قلت فامعنى الف في هذا القسم لان الف هو الضم والجمع ولا ف للتفصيل أولا وانما

فالاول أي ما كان المتعدد فيه مفصلا فسيان لان النشر اما أن يذكر على ترتيب الف بأن يجعل الاول للاول والثاني للثاني على هذا الترتيب أولا مثال الاول ويسمى الف والنشر على السان وهو أحسن القسمين كما صرح به التنوخي وغيره قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان لتسكنوا فيه يعود على الليل ولتبتغوا من فضله يعود على النهار وقيد يقال ان كلا منهما يعود الى الليل والنهار كما ذكره الزمخشري احتمالا في قوله تعالى ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاءكم من فضله وسند كره في آخر الكلام واعلم أن المصنف مثل لهذا القسم بقول ابن الرومي :

أراؤكم ووجوهكم وسيوفكم * في الحادثات اذا دجون نجوم

فيها معالم للهدى ومصاح * تجلو الدجى والاخرى بارجوم

وفيه نظر من وجوه منها أنه اشترط فيما سبق أن لا يكون في النشر تعيين فرد منها الفرد من أفراد الف

وهذا فيه تعيين الأخير للأخير بقوله والاخرى بارجوم فيكون من التقسيم الذي سيأتي لامن الف

والنشر فان الظاهر أن قوله والاخرى جمع أخرى تأنيث آخر بالسكس لا تأنيث آخر بالفتح ومنها أن

(واما

يكن الكلام من باب الف والنشر قطعا وحاصل الجواب أن المراد بعدم التعيين

كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا والضمير يحتمل الليل والنهار بحسب ظاهره وان كان مصدوقه في نفس الامر هو الليل وليس

المراد به الاحتمال في نفس الامر لادامعني له لانه لو أراد بذلك لم يتحقق لف ونشر أبدا لتعيين المراد في نفس الامر في كل فرد من أفراد

النشر (قوله ممنوع) أي فلا يصح التمثيل بالآية لف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين وقوله عائد أي في الواقع وقوله لاحالة أي

قطعا وقوله قلنا نعم أي سلم أنه راجع ليل نظرا لواقع وأما بالنظر لفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحيد فتدفع لتعيين فيه بحسب اللفظ

(او ما على غير ترتيبه) أى ترتيب الف سواء كان معكوس الترتيب

هنا رد مفصل المفصل للنسبة فالمناسب أن يقال رد نشر الى نشر لارد نشر الى لف قلنا فى النشر بيان بعض أحوال المفصل أولا ففيه زيادة تفصيل له باعتبار أحواله فناسب أن يسمى لفان الحال المينة أولا ملفوفة أى لم تذكر ولم تنشر لعدم بيانها وناسب أن يسمى الثانى نشرأ أى بياننا لما انطوى أولا أى انهم وسمى المنهم ملفوفا لان الملفوف منهم فى دخيلاته وسمى للتبيين منشورا لأن المنشور تبذيت دخيلاته فهو من باب تسمية اللازم بالمرزوم وصار حقيقة عرفية فافهم ثم ان الآية السكرية بما يتوهم فيها وجود التعيين لفظا فيما سمي فيها نشرأ فلا يكون من هذا الباب لاشتراطنا فيه عدم التعيين وذلك لان الضمير المحرور فى قوله لتسكنوا فيه عائد الى الليل فى نفس الامر قطعاً فقد تعين ما يعود اليه السكون بالضمير وليس كما تقدم فى قولنا لقيت الشخصين ضاحكا وعابسا لان التأنيث عارض للفظ فصار قرينة واللفظ بنفسه محتمل بخلاف الضمير فهو عبارة عن معاده فساكنه قيل لتسكنوا فى الليل ولوقيل كذلك لم يكن الكلام من هذا الباب ولكن هذا التوهم ضعيف وقد أجيب عنه بأن المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا والضمير يحتمل الليل والنهار بحسب ظاهره وان كان مصدوقه فى نفس الامر هو الليل وليس المراد به الاحتمال فى نفس الامر اذ لا معنى له لانه لو أراد بذلك لم يتحقق لف ونشر أبدا لتعني المراد فى نفس الامر بكل من أفراد النشر ولاجل هذا قلنا ان هذا التوهم ضعيف فلا ينبغي أن يلتفت اليه ولو أورد فى هذا المقام ثم عطف على قوله اما على ترتيب الف قوله (واما) أن يكون أعنى النشر (على غير ترتيبه) أى على غير ترتيب الف وهو أعنى القسم الذى يكون فيه النشر على غير ترتيب الف قسمان أحدهما ما يكون نشره على عكس ترتيب الف بان يكون الاول من النشم للآخر من الف والثانى من النشر للذى يليه الآخر من الف والثالث من النشر للذى يليه ما قبل الآخر من الف وهكذا

لا نسلم أن هذا من الف والنشر لان الظروف اذا كان فى أحد أشياء فيها مناسبة ما يصدق أن يقال هو فيها كما جعل الحج واقعا فى أشهر معلومات واما يقع فى بعضها واذا ثبت هذا فلا يتعين أن لكل واحد من المعالم والمصابيح والرجوم ظرفا من الآراء والوجوه والسيوف لانه اذا كانت المعالم مثلا فى الآراء صدق أن المعالم فى الآراء والوجوه والسيوف لان بين الثلاثة تناسبا يسوغ جعل الواقع فى أحدها واقعا فى الجميع وهو أنها موصلة الى المقصود ألا ترى الى الشاعر كيف جعلها كلها نجومًا فى البيت الاول ومنها أنا وان قلنا انه لا يصح ذلك فما المانع من أن يراد تحقيق المعنى ويدعى أن فى الآراء وحدها معالم للهدى ومصابيح للدجى ورجوما للعدى وكذلك فى الوجوه والسيوف فلا يكون من الف والنشر فى شئ ومنها ساعنا أن هذا لف ونشر فليس هذا من القسم الاول الذى ذكر فيه الف مفصلا كما زعم المصنف بل من القسم الثانى الذى وقع الف فيه مجعلا لان الضمير فيها هو الف فهو كقولك الزيدان قائم وقاعد وكقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى واما التمس ذلك عليه لانه نظر الى التفصيل فى البيت الاول وليس كذلك فان النشر انما وقع للضمير فى قوله فيها لا يقال قوله نجوم يعود الى الآراء وقوله فيها معالم صفة نجوم وقوله ومصابيح معطوف عليه لان قوله والاخرى رجوم لا يمكن أن يكون بقية الخبر لانه يصير تقديره وسيوفكم الاخرى رجوم لان الاخرى رجوم لا يصح أن يكون خبر وسيوفكم ومثال الثانى وهو النشر الملفوف بالتفصيل على غير ترتيب بان يكون أول النشر لا آخر الف وعلى هذا الترتيب قوله أى ابن حيوس

واما على غير ترتيبه كقول
ابن حيوس

وعدم التعيين المشروط انما
هو بحسب اللفظ وذلك
موجود فى الآية لا بحسب
المعنى (قوله) واما على غير
ترتيبه) أى واما أن يكون
النشر على غير ترتيب الف
(قوله سواء كان معكوس
الترتيب) أى سواء كان
نشره على عكس ترتيب الف
بأن يكون الاول من النشر
لآخر من الف والثانى
من النشر للذى يليه الآخر
من الف والثالث من
النشر للذى يليه ما قبل
الآخر من الف وهكذا
وهذا هو المشهور عند الناس
بالف والنشر للشوش
لكن الذى سباه المشوش
فى شرح المفتاح هو القسم
الثانى وهو الخشاط الترتيب
وفى الصحاح التشويش
التخيلط وأنكر صاحب
القاموس ثبوته فى اللغة
وقال وهم الجوهري
وصوابه التهويش

وقول الفرزدق

كيف أسلو وأنت حقف وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا
لقد خنت قوما للجات اليهم * طريد دم أوحاملا ثقل مغرم
لألفت فيهم معطيا أو مطاعنا * وراءك شزرا بالوشيح المقوم

(قوله كقوله) أي الشاعر وهو ابن حيوش بالحاء المهملة والمثناة والتحتية المشددة والثين المعجمة على وزن تنور كذا في عبد الحكيم والذي في شرح الشواهد أنه بالسین المهملة والبيت المذكور من بحر الحقيف (قوله كيف أسلو) أي كيف أصبح عنك وأتخلص من حيك والاستفهام (٣٣٣)

(كقوله كيف أسلو وأنت حقف) وهو التمام الرمل (وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للزغال والقدا لغصن والردف للحقف أو مختلطا كقوله هوشمس وأسود بحر جودا وبهاء وشجاعة

(كقوله كيف أسلو) أي كيف أصبح عنك والاستفهام لأنكار والنفي أي لأسلو عنك (و) الحال أنك (أنت حقف) أي مثل الحقف وهو التراكم من الرمل ومثله النقا وقيل وهو الموافق لبعض أهل اللغة أن الحقف من الرمل ما فيه اعوجاج مع التراكم والنقا ما فيه تراكم في الجملة والمراد هنا المعنى الأول شبهه ردف المرأة أي عجبرتها في العظم والاستدارة (وغصن) أي وأنت مثل الغصن (وغزال) أي وأنت مثل الغزال ولما كان هنا تقدير مضاف أي كيف أسلو وردفك مثل الحقف وقدك مثل الغصن ولحظك مثل الغزال أي مثل لحظ الغزال ووقع الإبهام بحذف ذلك المضاف احتياج إلى تمييزه فأتى بالتمييزات على حسب هذه التقادير فقبل (لحظا) هذا عائد كالأخفى على الغزال وهو الآخر من الالف عادليه أول النثر (وقدا) هذا عائد كالأخفى إلى الغصن وهو الذي يليه الآخر من الالف عادليه ما بعد الأول من النثر (وردفا) هذا كالأخفى أيضا عائد إلى الحقف وهو الأول من الالف عادليه الذي يلي ما بعد الأول من النثر فكان هذا من عكس الترتيب والثاني ما يكون نشره مخلوطا فيعود الأول مثلامن النثر للآخر من الالف ويكون الثاني منه للأول من الالف والآخر منه للوسط من الالف كقولنا هوشمس وأسود بحر جودا وبهاء وشجاعة ولا يخفى اختلاطه لأن الجود وهو الأول من النثر عائد إلى البحر وهو الآخر من الالف والبهاء وهو الثاني من النثر عائد للأول من الالف وهو الشمس

كيف أسلو وأنت حقف وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا

لحظا يموذ إلى غزال وقدا يعود إلى غصن وردفا يعود إلى حقف وقول المصنف على غير ترتيبه يقتضي بظاهره أن من الالف عود بعض إلى بعض مطلقا فيدخل فيه أن يكون أول النثر لا وسط الالف أو لأول ثم الثاني للثالث ونحو ذلك وتقدم الكلام على ذلك في شرح خطبة هذا الكتاب وظاهر كلام غير المصنف تقييد غير الترتيب بأن يكون على عكس الالف وبه صرح في الصباح وعد في البرهان من الالف والنثر وزلزوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا أن نصر الله قريب قال معناه يقول الذين آمنوا متى نصر الله فيقول الرسول ألا أن نصر الله قريب * تنبيه * ر بما يحذف أحد أجزاء الالف لدلالة النثر عليه كقولك في جواب من قال من الإنسان والفرس ناطق وصاهل وقد يحذف أحدهما دون الآخر ومثل بقوله تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من

الناء لانه خطاب لمرأة
كافي البعوني أي والحال
أنك أنت مثل الحقف
(قوله وهو النقا) أي
التراكم المجتمع من الرمل
فالحقف والنقا بالقصر
بمعنى واحد وهو الرمل
العظيم المجتمع المستدير
كما في الأطول يشبه به
ردف المحبوب أي عجيزته
في العظم والاستدارة
وأما بالمد فهو النظافة
(قوله وغصن وغزال) أي
وأنت مثل الغصن ومثل
الغزال ولما كان هنا
تقدير مضاف إذ الاصل
كيف أسلو وردفك مثل
الحقف وقدك مثل
الغصن ولحظك مثل
الغزال أي مثل لحظ
الغزال ووقع الإبهام
بحذف ذلك المضاف احتياج
إلى تمييزه فأتى بالتمييزات
على حسب هذه التقادير
فقبل لحظا وقدا وردفا
أي من جهة اللحظ ومن

جهة القد ومن جهة الردف والمعنى كيف أترك حيك وداعي الهوى من حسن العيين واعتدل القائمة وعظم
الردف موجود فيك واللاحظ في الأصل مؤخر العين والمراد به هنا العين تبارها مجازا (قوله أو مختلطا) عطف على قوله معكوس الترتيب
أي أو كان نشره مختلط الترتيب بأن يكون الأول من النثر للآخر من الالف والثاني من النثر للأول من الالف والآخر من النثر للوسط
من الالف (قوله جودا وبهاء وشجاعة) لا يخفى اختلاط ذلك النثر لأن الجود وهو الأول من النثر عائد للبحر وهو الآخر من الالف والبهاء
وهو الثاني من النثر عائد للأول من الالف وهو الشمس والشجاعة وهو الآخر من النثر عائد للوسط من الالف وهو الاسد

والثاني كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى (٣٣٣) فان الضمير في قولوا لأهل الكتاب من

اليهود والنصارى والعنى وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين القولين ثقة بأن السامع يرد الى كل فريق قوله وأما من الالباس لما علم من التعادى بين الفريقين وتضليل كل واحد منهما صاحبه

(قوله والثاني) هذا مقابل لقوله فالاول ضربان أى والقسم الثانى مما شتم عليه نصارى الف واللف والنشر عليه نصارى الف واللف والنشر (قوله فذكر الفريقان على وجه الاجمال بالضمير) أى من حيث التعبير عنهما بالضمير وهو الواو فى قولوا لانه عائد على الفريقين (قوله ثم ذكر مآكلهما) أى ثم ذكر ما يخص كلامهما فى قوله الا من كان هودا أو نصارى (قوله بين الفريقين أو القولين اجمالا) أى أن المذكور أولا اجمالا على طريق الف يحتمل أن يكون هو الفريقان المعبر عنهما بالواو فى قولوا كما حل به الشارح أولا ويحتمل أن يكون قول الفريقين المستفاد من قولوا ويكون اجمال القول باعتبار التعبير بالفعول المسند الى ضميرهم فالاصل وقالت اليهود وقالت النصارى فلف بين القولين

(والثاني) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال (نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير فى قولوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على وجه الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر مآكلهما (أى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة بأن السامع يرد الى كل فريق أو كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور فى هذا الضرب الترتيب وعدمه ومن غريب اللف والنشر وشجاعة وهو ألا يخرج من النشر عائد الى الوسط من الف (و) القسم (الثاني) مما شتم عليه نصارى الف واللف والنشر وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال فهذا مقابل قوله فالاول ضربان أى القسم الثانى من قسمي التفصيل والاجمال وهو الاجمال منهما (نحو) قوله تعالى (وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فقد ذكر الضمير الجملى لليهود والنصارى فى قولوا لان ضمير الجمل فيه عائد للفريقين أعنى اليهود والنصارى ثم ذكر ما يخص كلامهما فى قوله الا من كان هودا أو نصارى (أى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) فى قوله قالوا أى قائلين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نطق لى بين قولى الفريقين اذ لم يبين فيه مقول كل فريق فالاجمال الموجب لى اما بالنسبة الى الفريقين المذكورين بقوله تعالى وقالوا أى قول الفريقين مذكور وانما سوغ الاجمال فى الف ثبوت التضاد بين اليهود والنصارى فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة فوثق بالعقل فى أنه يرد كل قول الى فريقه أو يرد كل مقول الى قوله (لعدم الالتباس) أى لأن الاشتباه (للعلم بتضليل كل فريق) من اليهود والنصارى (صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه لقوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شىء وقالت النصارى ليست اليهود على شىء وقائل ذلك يهود المدينة ونصارى نجران وهود جمع هاند كما نذر عود ووحد اسم كان وهو الضمير المستتر فيها وجمع خبرها مراعاة للفظ من ومعناها ولا يتصور فى هذا الضرب وهو ذكر المتعدد على سبيل الاجمال الترتيب وعدمه ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر على التفصيل ثم يذكر مآكلهما فى نفس واحد وثق به ذلك قبل أو كسبت فى ايمانها خيرا على أحد النخارىج فيه قوله (والثاني) يشير الى ما كان الف فيه بذكر متعدد على جهة الاجمال وبسمى المشوش (كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فالضمير فى قولوا لأهل الكتاب من اليهود والنصارى فتقديره وقالت اليهود والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى أى قالت اليهود لن يدخل الا من كان هودا والنصارى لن يدخل الا من كان نصارى قال الزمخشري فلف بين القولين لعدم الالتباس قوله (للعلم) بدل من قوله لعدم الالتباس فان العلم حاصل بتضليل كل فريق لصاحبه ونحوه قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى واعلم أن ما ذكره فى هذه الآية الكريمة لا يخلو عن اشكال فان أوفى قوله تعالى أو نصارى أمانا يقدر بعدها قول أولا فان قدر بأن يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لم يصح لان ذلك حينئذ موضع الواو أو ثم انا ولجعلنا أو بمعنى الواو وقدرنا فلو لم نحذفنا خرج عن الف فانه يصير الضمير الاول لليهود فقط وهذا ليس مرادهم قطعا ألا ترى لقول الزمخشري فلف بين القولين وان لم يقدر قولاً بعد أو فكيف ينسب الى أهل الكتاب على الاطلاق هذا القول وهو بحمله غير صادر من أحد منهم بل يخالف لقول كل من الفريقين والذي يظهر لى فى الآية الكريمة أنها ليست من الف والنشر

وقيل وقالوا (قوله لعدم الالتباس) أى لانه لا يلتبس على أحد أن الفريقين اجتماعا وقال ذلك القول لعلنا بأن كل فريق يضا صاحبه فقوله لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور فى هذا الضرب الخ) أى أن هذا الضرب لا يتأتى أن يكون مرتبا ولا مشو

أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لسلك من آحاد كل من المتعددتين كما نقول
الراحة والتعب والعدل والظلم قدس من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا

للتعدد على الاجمال ملفوظا أو مقدرافيق النشر بين اثنين أحدهما مفصل والآخر مجمل كما نقول الراحة
والتعب والعدل والظلم قدس من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا فالراحة والتعب
متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان لسلك منهما فردان ثم ذكر مالا يجتمع في
نشر واحد وهو قدس داخا وهذا النشر راجع الى كل من آحاد كل من المتعددتين فضمير كل من أبوابها
وطرقها راجع الى كل من الاربع المذكورة ولا تنافي في الحكم كسباب الراحة وفتح طرقها لان الراد
أن لها أبوابا فسدوا وفتح آخر فهو أبدا مجهود ويصح رجوع النشر الى المتعدد الأول بأن يرجع شقه

في شيء وإنما المراد نسبة هذا القول بجملة الى كل من اليهود والنصارى غير أنه اجمال وتفصيل بأن
يكون جرد من قول الفر يقين قول كلى تضمنه مقالتهم ما فان قالت اليهودي يدخل الجنة الامن كان هودا
يتضمن أن غير اليهود لا يدخل الجنة وكذلك قول النصارى فنسب الى كل من الفر يقين قوله لا يدخل
الجنة أحد ليس يهوديا ولا نصرانيا ثم ان قلنا الاستثناء من النفي ليس اثباتا فلا حاجة بنا الى الزيادة على
ذلك وان قلنا انه اثبات فوجهه أنهم لما كان مقصودهم الاعظم نفي دخول المسلمين الجنة وكان كل من
فر يقين النصارى واليهود أحقر عند الآخر من الانتساب لعارضته كان قول اليهودي مثلا لن يدخل الجنة
الا يهودي يتضمن نفيه عن غير اليهودي والنصراني كما أشير اليه بالنفي ويتضمن اثبات دخولها لاحد
فريقي اليهود والنصارى لان اثبات دخولها لاحد الفريقين عينا وهم اليهود اثبات لدخول أحد
الفريقين مطلقا لان الاخص يستلزم الاعم فقولهم لن يدخل الجنة الا يهودي يصدق أنه ينسب اليهم
أنهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود والنصارى لان من أثبت قيامه بددون وعمره يصدق عليه أنه أثبت
قيام أحد الرجلين لا يقال فيلزم أن يحكي عنهم أنهم قالوا لن يدخل الا يهودي أو نصراني أو مسلم لانا نقول
لما كان مقصودهم الاصل هو نفي دخول المسلمين صرح بنفيه ولم يذكر الاعم الشامل له ولما لم يكن قول
كل منهم لن يدخل الجنة الا يهودي أكثر قبحا من قوله لن يدخل الجنة الا يهودي أو نصراني حكى من
كلامهم الثاني الذي هو موجود في ضمن قولهم الاول بل هو أبلغ في الشناعة عليهم لانه بينه افساد
غرضهم في اختصاص المسلمين بالابعاد عن الجنة فليتأمل ما ذكرناه فانه حسن دقيق ويحوز أن
يكون في الآية حذف والنقد والى وقالت اليهود والنصارى لن يدخل الجنة الامن كان هودا أو نصارى
فيكون لغا ونشرا بالتفصيل لا لاجمال وفيه نظر لان المذكور هو الضمير الشامل للفريقين فكيف
يكون الحذف (تنبيه) بقى من اللف والنشر قسم ثالث لم يذكره أشار اليه الزمخشري في قوله تعالى
ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغواكم من فضله قال وهذا من باب اللف وترتيبه ومن آياته منامكم
وابتغواكم من فضله بالليل والنهار لأنه فصل بين الفريقين الاولين بالقرينين الآخرين لانهم زمانان
والزمان والواقع فيه كثي واحد مع اعانة اللف على الاتحاد ويجوز أن يراد منامكم في الزمانين
وابتغواكم فيهما واطار الاول لتكرره في القرآن قلت نعم بقى الكلام في صحة ما قاله الزمخشري من
جهة الصناعة وهو في غاية الاشكال لانه اذا كان المعنى ما ذكره يكون النهار معسول ابتغواكم وقد تقدم
عليه وهو مصدر وذلك لا يجوز ثم يلزم ما عطف على معسول عاملين أو تركيب لا يسوغ ثم هذه الواو في
وابتغواكم كيف موقعها فليتأمل وهذا يعكر على ما تقدم من حذف اللف والنشر فانه يشعر أنه لا بد من
تقديم اللف بجملة ثم يأتي النشر بعده وهذا الموضع وقع فيه بعض النشر قبل تسهيل اللف والعجب
أن الطبري عثر بهذا الموضع ومع ذلك حذف اللف والنشر كما ذكره غيره ولم يتنبه لاصلاحه بما يدخل هذا

بخلاف الضرب الاول
(قوله أن يذكر متعددان
أو أكثر) أى أن يذكر
لفان أو أكثر على وجه
التفصيل ثم يؤتى بعد ذلك
بنشر واحد يذكر فيه
مال لكل واحد مما ذكر في
اللفين أو أكثر فقوله الراحة
والتعب لف أول والعدل
والظلم لف ثان وقوله قد
سد الخ نشر ذكر فيه
مال لكل واحد من اللفين
لان قوله قدس من أبوابها
ما كان مفتوحا راجع
للراحة من اللف الاول
والعدل من اللف الثاني
وقوله وفتح من طرقها
ما كان مسدودا راجع
للتعب المذكور في اللف
الاول والظلم المذكور في
اللف الثاني والحاصل أن
الشق الاول من النشر
راجع للاول من كل من
اللفين والشق الثاني منه
راجع لثاني من كل من
اللفين فعنى الكلام أنه سد
من أبواب الراحة والعدل
ما كان مفتوحا وفتح من
أبواب التعب والظلم ما كان
مسدودا

* ومنه الجمع وهو أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد

(قوله أن يجمع بين متعدد في حكم) أي شيء محكوم به كالزينة وإنما أدخل لفظ بين ولم يقل أن يجمع متعدد إشارة إلى أن التعدد يجب أن يكون مصرحاً به في الذكر وليس قولنا البنون زينة الحياة الدنيا من قبيل الجمع وسواء كان الجمع بين التعدد بعطف أو بغيره وسواء كان من نوعين متقاربين أو من أنواع متباعدة وسواء كان ذلك الحكم الذي جمع بين التعدد فيه وقع خبراً عن التعدد كافي الية والبيت أولاً كافي قوله : ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحى وأبو اسحق والقمر

والمراد بالحكم المحكوم به ولو في المعنى (قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا) (٣٣٥) أي يترتب بها الإنسان في الدنيا وتذهب

عن قريب فقد جمع المال والبنون في حكم وهو زينة الدنيا (قوله أي العتاهية) بوزن كراهية لقب لأنني اسحق اسم عيل بن القاسم ابن سويد وقولهم القلب لا يصدر بأب أو أم محله ما لم يشعر بدمج أو ذم كما في أبو الشيخ وأبو لوب (قوله عات يا جاشع بن مسعدة) هذا الشعر من مشطور الرجز (قوله ان الشباب بكسر الهمزة على الحكاية فالبيت من الأشعار المشهورة التي ضمنها أبو العتاهية يعني قد عات هذا البيت المشهور ويجوز فتحها (قوله والفراغ) أي الخلو من الشواغل المانعة من اتباع الهوى والشباب حدة السن مصدر شب الغلام يشب شباباً (قوله أي الاستغناء) تفسير للجنة يقال وجد

(ومنه) أي ومن المعنوي (الجمع وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين أو أكثر (في حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا ونحو قوله) أي قول أي العتاهية عات يا جاشع بن مسعدة * (أن الشباب والفراغ والجد *) أي الاستغناء (مفسدة) أي داعية إلى الفساد (للرأي أي مفسدة *) ومنه (أي ومن المعنوي) التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره

(٣)

النوع وكان يمكن أن يجعل من ألف والنشر قسم رابع وهو عكس الثاني بأن تقول قالت اليهود والنصارى لا يدخلون الجنة كفاي أحد نوعي الجمع والتقسيم الذي سيأتي ص (ومنه الجمع الخ) ش الجمع اصطلاحاً عبارة عن جمع متعدد في حكم اما اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا أولاً كثر كقول الشاعر : ان الشباب والفراغ والجد * مفسدة للرأي أي مفسدة ولولا أن المصنف أشد عليه في الإيضاح قول محمد بن وهيب :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحى وأبو اسحق والقمر
لكنني أقول ان بداعة هذا يشترط فيها الاخبار عن التعدد بمفرد يصدق على الجميع لكونه مصدراً أو نحوه فان زينة ومفسدة كذلك والافتجرا لجمع بين متعدد بعطف أو ثنية أو جمع من غير أن يكونا من نوعين متباعدين غير متناسبين أي بديع فيه قوله في البيت (أي مفسدة) على تأويل المفسدة بالمفسد ولولا ذلك لانت وقال أية مفسدة (ومنه التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد اما في المدح

في المال وجد بكسر الواو وجداف فتحها وجدافضها وجدة أي استغنى فللفعل المذكور أربعة مصادر ثبتت الواو ومثلة والاربع حذفها وتعويض الهاء عنها كمدة (قوله مفسدة للرأي أي مفسدة) أي مفسدة له مفسدة عظيمة والمفسدة الامر الذي يدعو صاحبه للفساد عبر عنه بالمفسدة مبالغة والشاهد أنه قد جمع بين الشباب والفراغ والجد في حكم وهو كونه مفسدة للرأي (قوله إيقاع تباين الخ) ليس المراد التباين المصطلح عليه بل المراد المعنى اللغوي أي إيقاع الافتراق بين أمرين مشتركين في نوع مثل نوال الأمير ونوال الغمام فان النوع الذي يجمعهم مطلق نوال (قوله في المدح أو غيره) أي كالغزل والرثاء والهجو والظفر متعلق بقوله إيقاع أي إيقاع

(١) سقط من جميع النسخ التي تسيرت لنا من شرح ابن يعقوب شرح هذا المحل من قول صاحب التلخيص كقوله ما نوال الأمير إلى قوله أو حاولوا النفع في أشياعهم نفخوا * وبعد بحث المأثرم عنها في الاستانة ومصر والعرب لم يجدوا هاتر كذا محامها يياضاعلمها تيسير للقارئ فيدحضها كتبه مصدحه

كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا وقول الشاعر :

ان الشباب والفراغ والجدّة * مفسدة للمرء أى مفسدة

ومنه قول محمد بن وهيب : ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحى وأبو اسحق والقمر

* ومنه التفريق وهو ايقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره كقوله :

مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سخاء * فنوال الامير بدرة عين * ونوال الغمام قطرة ماء

ونحوه قوله : من قاس جدواك بالغمام فما * أنصف في الحكم بين شكاكين * أنت اذا جدت ضاحك أبدا * وهو اذا جاد داعم العين

* ومنه التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل على التعمين كقول أبي تمام :

فما هو الا الوحي أو حد مرهف * تميل ظباهه أخذعى كل مائل (٣٣٦) فهذا دواء الداء من كل عالم * وهذا دواء الداء من كل جاهل

<p>كقوله : مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين * هي عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء) أوقع التباين بين الوال (ومنه) أى ومن المعنوى (التقسيم) وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل الىه على التعمين وبهذا القيد يخرج الالف والنشر وقد أهمله السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من الالف والنشر وأقول</p>	<p>التباين في المدح أو غيره (قوله كقوله) أى قول الشاعر وهو الوطواط بفتح الواو الاولى وضمها والبيت المذكور مثال لايقاع التباين في المدح بين الاميرين المشتركين في نوع ومثاله في الغزل حسبت جماله بدرا منيرا * وأين البدر من ذاك الجمال فقد أوقع التباين بين جمال ذلك المحبوب وجمال البدر مع أنهما من نوع واحد وهو مطلق جمال (قوله مانوال الغمام وقت ربيع) أى الذى هو وقت ثروة الغمام (قوله يوم سخاء) أى الذى هو وقت فقر الامير لكثرة السائلين وكمال بذله (قوله فنوال الامير الخ) أى فقد أوقع التباين بين النوالين</p>
<p>أو غيره) والمراد بالنوع الواحد ما تحديه اما بالحقيقة أو الادعاء كقوله وينسب للوطواط الشاعر: مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين * ونوال الغمام قطرة ماء وكان ينبغي أن يفسر هذا ايقاع عدم التشابه بين المتشابهين لا ايقاع التباين وعليه قوله : من قاس جدواك بالغمام فما * أنصف في الحكم بين شكاكين أنت اذا جدت ضاحك أبدا * وهو اذا جاد داعم العين ويمكن أن يكون منه قوله تعالى وما يستوى البحران الآية (ومنه التقسيم) وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل من أفراد (اليه على التعمين) والمراد بالاضافة نسبته اليه ويحتز بقوله على التعمين من الالف</p>	

مع أنهم ما من نوع واحد وهو مطلق نوال وقوله فنوال الامير أى كل نوال فيه وكذا يقال في قوله ونوال

الغمام (قوله هي عشرة آلاف درهم) أى وقيل ان بدرة العين جلد ولد الضأن مملوءا من الدرهم كافى القاموس وأنكر أن يكون
بدرة العين اسما لعشرة آلاف أو سبعة أو خمسة انتهى أطول ومن كلامه يعلم أن قول الشارح هي عشرة آلاف درهم تفسير لمجموع
المضاف والمضاف اليه فى يس عن سم فيه نظر (قوله ذكر متعدد ثم اضافة الخ) الاخصر أن يقول ذكر متعدد ثم تعيين ما لكل
(قوله وبهذا القيد) أى قوله على التعمين (قوله يخرج الالف والنشر) أى لما تقدم أنه ذكر متعدد ثم ذكر ما لكل واحد من
غير تعيين ثقة بأن السامع يرد اليه (قوله وقد أهمله السكاكى) أى ترك ذكر هذا القيد وهو قوله على التعمين (قوله أعم) أى
لأنه شرط في الالف عدم تعيين ما لكل واحد وقال هذا ذكر متعدد وضافة ما لكل اليه وهذا صادق بأن يكون هناك تعيين أولا (قوله
وأقول) أى في الجواب عن السكاكى حيث ترك قيد التعمين وصار كلامه محتملا للقول بتباين التقسيم لالف والنشر وللقول بأن

وكقول الآخر ولا يقيم على ضيم يراد به * الا الاذلان عبر الحى والوند
 هذا على الحسف مربوط برمته * وذاشج فلايرثى له أحد
 وقال السكاكى هو أن تذكر شيئاً إذا جزأين أو أكثر ثم تضيف الى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك كقوله
 أدبيان فى بائخ لا ياكلان * اذا صحبا المرء غير السكبد فهذا طويل كظال القناه * وهذا قصير كظال الوند
 وهذا يقتضى أن يكون التقسيم أعم من اللف والنشر

التقسيم أعم عموماً مطلقاً (قوله ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد) أى قيد التعيين لان الاضافة نسبة كل واحد الى صاحبه فهى
 مقتضية للتعين من التكلم وهذا مفقود فى اللف والنشر اذ ليس الخوعلى هذا أى كون الاضافة مغنية عن التعيين لاقتضاها اياه فيكون
 ذكر المصنف لها تائيداً كيدوا الحاصل أبالانسلم أن السكاكى أهمل ذلك القيد حتى يكون (٣٣٧) التقسيم عنده أعم لانه ذكر الاضافة

الستلزمة للتعين فيكون
 التقسيم عنده مبانيا لاف
 والنشر (قوله بل يندكر
 فيه مالسكل) أى من غير
 اضافة والحاصل أنه فى
 التقسيم يضيف للتكلم
 مالسكل واحداً الىه واطافة
 مالسكل اليه تستلزم تعيينه
 فى التقسيم اضافة وتعيين
 من التكلم بخلاف اللف
 والنشر فان التكلم انما
 يندكر ما اسكل واحداً من
 غير اضافة والذى يضيف
 ما لىكل واحد اليه انما هو
 السامع بذنه فالاطافة
 من السامع وكذلك التعيين
 ولاضافة فيه ولا تعيين
 من التكلم (قوله المناس)
 هو جبرير بن عبدالمسيح كما
 فى الاطول (قوله على ضيم
 على بمعنى مع أى مع ضيم
 أى مع ظلم أى لايتوطن فى
 مواطن الظلم أحد الا
 الاذلان (قوله الضمير)

ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة مالسكل اليه بل يندكر فيه مالسكل
 حتى يضيفه السامع اليه ويرده (قوله) أى قول المناس (ولا يقيم على ضيم) أى ظلم (يراد به*)
 الضمير عائد على المستثنى منه المقدر العام (الا الاذلان) فى الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق
 بدل أى لا يقيم أحد على ظلم يقصده الا هذان (عبر الحى) وهو الحمار (والوند * هذا) أى عبر
 الحى (على الحسف) أى النذل (مربوط برمته) * هى قطعة جبل بالية (وذا) أى الوند (يشج)
 أى يدق ويشق رأسه (فلايرثى) أى فلايرق ولايرحم (له أحد) ذكر العبر والوند ثم أضاف

والنشر ومثاله

ولا يقيم على ضيم يراد به * الا الاذلان عبر الحى والوند
 هذا على الحسف مربوط برمته * وذاشج فلايرثى له أحد

(٤٣ - شروح التلخيص - رابع) أى فى به عائد على المستثنى منه المقدر العام أى لا يقيم أحد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك
 الا احد (قوله فى الظاهر) أى فهو استثناء مفرغ حيث أسند الفعل له فى الظاهر وفى الحقيقة أسند الى العام المحذوف (قوله
 عبر الحى) أى هو الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب هنالان الذى يربط ويحمل النذل ويعين ذلك اضافة لاجبى فقول الشارح وهو الحمار
 أراد به الاهلى (قوله والوند) بكسر التاء وفتحها (قوله على الحسف) أى مع الحسف وهو حال من مربوط (قوله قطعة جبل بالية) أى فالعنى
 هذا على النذل مربوط بقطعة جبل بالية يسهل الخلاص معها عن الربط ويحتمل أن المراد هذا مربوط على النذل بتمامه من فرقته الى قدمه
 كما يقال ذهب فلان برمته قاله فى الاطول (قوله أى يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل (قوله فلايرثى له أحد)

❖ ومنه الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيئان في معنى واحد ويفرق بين جهتي الإدخال

لا يخفى أن عدم الرحمة مشترك (٣٣٨) بين غير الحى والود حينئذ فالأولى جعل ضمير له راجع السكل منهما وما يجعل قوله فلا يرى متفرعا

الى الاول الر بط على الحسف والى الثانى الشج على التعيين وقيل لا تعيين لان هذا واما متساويان في الاشارة الى القريب فشكل منهما يحتمل أن يكون اشارة الى العير والى الوند فالبيت من الالف والنشردون التقسيم وفيه نظر لانا لانسلم التساوى بل في حرف التنبيه اعماء الى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج الى تنبيه ما بخلاف المجرى عنها فهذا للقريب أعنى العير وذا لا اقرب أعنى الوند وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تهمل في عبارات البلغاء بل ليست البلاغة الا راية أمثال ذلك (ومنه) أى ومن العنوى (الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال

على الشج والربط (قوله الربط على الحسف) أى مع الحسف (قوله على التعيين) متعلق بأضاف ووجه التعيين أن ذا بدون ها اشارة للقريب وأما مع ها التنبيه فهو اشارة للبعيد (قوله فشكل منهما يحتمل أن يكون اشارة الى العير والى الوند) وحينئذ فلا يتحقق التعيين لا يقال انه يتعين كون الاول لاول والثاني للثاني بقريئة خبر كل منهما لان المراد التعيين في اللفظ وأما بالقريئة فهذا متحقق حتى في الالف والنشر وحيث كان التعيين لفظا في البيت غير متحقق فهو من الالف والنشر دون التقسيم (قوله الجمع مع التفريق) أو ردة كلة مع اشارة الى أن المحسن اجتماعهما وكذا يقال فيما يأتي وإنما لم يذكر اجتماع المحسنات الآخر بعضها مع بعض كأنطبق مع للقابلية لما بين الجمع والتفريق من المقابلة واجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما قاله عبد الحكيم (قوله وهو أن يدخل شيئان) ببناء الفعل للمفعول وشيئان

وقال السكاكى وهو أن تذكري شيئاً إذا جزء من أو أكثر ثم أضيف السكل من أجزائه ما هو له عندك كقوله أديان في بليخ لاياً كالان ❖ اذا صحب المرء غير الكبد فهذا طويل كظل القناه ❖ وهذا قصير كظل الوند وهذا يقتضى أن يكون التقسيم أعم من الالف والنشر كذا قال المصنف قلت لم يظهر فرق بين ما أنشده السكاكى وما أنشده المصنف ولم يظهر لى فى شىء من المثاليين اضافة مال السكل اليه على التعيين لانه ان كان المراد التعيين من خارج فشكل لف ونشر كذلك وان كان من اللفظ فليس في اللفظ غير اسم الاشارة في كل منهما وهو صالح السكل منهما وهذا وذا سواء في قرب المشار اليه (ومنه الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيئان في معنى واحد ويفرق بين جهتي الإدخال

نائب الفاعل أى وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر في معنى أى في شىء محكوم به كالشابهة بالنار والمراد بجمعهما في الحكم أن يحكم عليهما بشىء واحد كما برشده قول الشارح أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار وهذا هو الجمع

كقوله

فوجهك كالنار في ضوئها * وقلبي كالنار في حرها

شبه وجه الحبيب وقلبه نفسه بالنار وفرق بين وجهي التشابه ومنه قوله تعالى وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة * ومنه الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم قسميه أو تقسيمه ثم جمعه فالأول كقول أبي الطيب

(قوله كقوله) أي الوطواط (قوله أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار) أي في المائلة للنار أي وهذا هو الجمع لأنه كما مر الجمع بين متعدد في حكم والشاعر هنا قد جمع بين وجه الحبيب وقلبه (٣٣٩) في المائلة للنار (قوله) ثم فرق

بينهما) أي بين التشبيهين (قوله الحرارة والاحتراق) أي حرارة القلب واحتراقه وفيه إشارة إلى أن اللراد بحر النار حرارتها في نفسها

لأنه يبرها لأنه المناسب لتشبيه القلب بها (قوله وهو جمع متعدد) أي كالروم في البيت الآتي فإنه يتناول النساء والرجال والأولاد والمال والزروع وقوله تحت حكم أي كالشقاء (قوله ثم تقسيمه) أي الحكم أي إضافة مالم يكن متعدد إليه من ذلك الحكم (قوله أي تقسيم متعدد) أي إضافة مالم يكن متعدد إليه ثم جمعه تحت حكم (قوله كقوله)

أي قول الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي في مدح سيف الدولة بن حمدان الحمداني حين غزا خرشنة بفتح الحاء وسكون الراء وفتح الشين المعجمة والنون التي بعدها بلدة من بلاد الروم ولما غزا تلك البلدة اتفق له أنه سبي وقتل منهم ولم يفتحها فقال المتنبي

كقوله فوجهك كالنار في ضوئها * وقلبي كالنار في حرها (أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه الضوء والأمان وفي القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أي ومن المعنوي (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس) أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالأول) أي الجمع ثم التقسيم (كقوله

كقوله فوجهك كالنار في ضوئها * وقلبي كالنار في حرها)

شبه وجه الحبيب وقلبه بالنار وفرق بين وجهي التشبيه ومنه قوله تعالى وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة وهذا في الحقيقة ليس نوعا ثانيا بل نوعا جمع وتفرق إلا أن يخص اسم الجمع بأن يذكر المتعدد أو لا ثم يحكم عليه (ومنه الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو تقسيمه ثم جمعه) فالأول كقوله أي المتنبي

القصيدة تسلية له وقبل البيت الأول قادم القاب أقصى شربها نهل * مع الشكيم وأدى سبرها سرح

حتى أقام على أرباض خرشنة * البدين وبعدها الدهر معتذر والسيف منتظر * وأرضهم لك مصطافى ومربيع والذهير في قادوكندا في أقام للمدوح وهو سيف الدولة والمقارب جمع مقارب ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل والمراد هنا العساكر والنهل الشرب الأول أي غاية شربها النهل مع الشكيم وهو الحديد التي تكون داخل فم الفرس وأدى في سيرها السرعة وقوله الدهر معتذر الخ أي أن الدهر يعتذر إليك حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم والسيف منتظر كرتك عليهم فيشككهم وأرضهم لك وضع إقامة بالصيف

حتى أقام على أرباض خرسنة * تشقى به الروم والصلبان والبيع
للسبي مانسكحوا والقتل ماولدوا * والنهب ماجمعوا والنار مازرعوا
جمع في البيت الأول شقاء الروم بالممدوح على سبيل الاجمال حيث قال تشقى به الروم ثم قسم في الثاني وفصله والثاني كقول حسان
قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا النفع في أشياءهم نفعوا

والربيع (قوله ولتضمنين الإقامة معنى التسليط) فيه إشارة الى تصميم عزم ذلك الممدوح على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن
حولها ولا يفارقها حتى تفتح (قوله عداها بل) أى والا فالإقامة تتعدى إلى أو بالباء (قوله وما حول المدينة) أى من السور كما يدل
عليه قول الأطول جمع راض (٣٤٠) بمعنى السور ولكن المقرر أن الراض هو ما حول المدينة من البيوت كالحسينية

حتى أقام أى الممدوح ولتضمنين الإقامة معنى التسليط عداها بل على فقال (على أرباض) جمع راض
وهو ما حول المدينة (خرسنة) وهى بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصرى
(والبيع) جمع بيعة وهى متعبدتهم وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق أعنى قاذى القناب أى العساكر
جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال (للسبي مانسكحوا والقتل ماولدوا) * ذكر
مادون من اهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذوى العقول وملازمة لقوله (والنهب ماجمعوا والنار
مازرعوا والثاني) أى التقسيم ثم الجمع (كقوله قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا)
أى طلبوا (النفع فى أشياءهم) أى أتباعهم وأنصارهم (نفعوا

والفولة بمصر (قوله تشقى
به) أى بالممدوح أى
بأقامته هناك (قوله
جمع صليب النصرى)
أى جمع صليب وهو
معبود النصرى (قوله
جمع بيعة) بكسر الباء
الموحدة وسكون الياء
المنشة تحت (قوله وهى
متعبدتهم) أى النصرى
وأما متعبد اليهود فيقال
له كنيسة وقيل بالعكس
(قوله وحتى متعلق بالفعل)
أى مرتبط به من حيث
انها عطف الفعل الذى
بعدها عليه وليست جارة
كما يوهمه كلامه لان الجار
لا يجوز دخوله على الفعل
الغير المؤول والمعنى أنه
قاذى العساكر حتى أقام
حول هذه المدينة وقد
شقت به الروم والصلبان
والبيع والراد بشقائها
به هلاكها (قوله جمع فى

حتى أقام على أرباض خرسنة * تشقى به الروم والصلبان والبيع
للسبي مانسكحوا والقتل ماولدوا * والنهب ماجمعوا والنار مازرعوا
فأنى بالجمع فى الأول فى قوله تشقى به الروم ثم قسم ذلك بالبيت الثانى والثانى كقوله أى حسان
قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا النفع فى أشياءهم نفعوا

هذا البيت شقاء الروم بالممدوح (الاولى أن يقول جمع فى هذا البيت الروم الشامل للنساء والأولاد والمال والزرع فى حكم * سعية)
وهو الشقاء ثم قسم ذلك الحكم إلى سبى وقتل ونهب واحراق ورجع لسكل واحد من هذه الاقسام ما يناسبه فرجع للسبي مانسكحوا ومن
النساء وللقول ماولدوا والنهب ماجمعوا وأموالهم والنار مازرعوا فأشجارهم للاحراق تحت القدور ومن روعاتهم للطبخ والحز بالنار
وأما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض له فى التقسيم حتى يقال انه من التعمد المجموع فى الحكم والحاصل أن الشقاء
وان تعلق بالروم والصلبان والبيع الآن التقسيم خاص بشقاء الروم (قوله ذكرا دون من الخ) أى أنه عبر عن نسائهم وأولادهم بما
الموضوعة لغيره الأقل دون من الموضوعة لمن يعقل إشارة الى اهانتهم وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوى العقول (قوله
وملازمة) عطف على اهانة (قوله كقوله) أى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه فى حق الصحابة (قوله أو حاولوا) عطف على

سجية تلك منهم غير محدثة * ان الخلائق فاعلم شرها البدع

قسم في البيت الاول صفة المدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني حيث قال سجية تلك ومن لطيف هذا الضرب قول الآخر :

لو أن ما أتت فيه يدوم لبكم * ظننت ما أنافيه دائماً أبداً

لكن رأيت الليالي غير تاركة * ما سر من حادث أو ساء مطردا ففقد سكنت الى أنى وأنسكم * سنستجد خلاف الحالتين غدا بقوله فافهم من قوله فقد

(٣٤١)

فقال قسم لما قسم لطيف وقد ازداد لطفاً

سكت الى أنى وأنسكم * ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم

حار بوا (قوله سجية) خبر

مقدم وتلك مبتدأ مؤخر

ومنهم صفة سجية وكذا

قوله غير محدثة فقد فصل

بين الصفة والموصوف

بالمبتدأ والمعنى تلك

الخصلة وهي اضرار

الاعداء ونفع الاشياء

غريزة فيهم وطبيعة لهم

وقوله شرها البدع مبتدأ

وخبر والجملة خبران وخمالة

فاعلم اعتراضية بالفاء

وجملة ان الخلائق شرها

البدع مستأنفة جوابا

لسؤال مقدر نشأ من قوله

غير محدثة وهو لم جعلتها

غير محدثة مع أنها

مدحوة مطلقاً (قوله وهي

الابتدعات المحدثات) أي

من الاخلاق وهذا يسان

للمعنى المراد من البدع

في البيت والحاصل أن البدع

جمع بدعة وهي في الاصل

الامر الحادث في الدين

بعد استكمال الكتاب

* سجية) أي غريزة وخلق (تلك) الحصلة (منهم غير محدثة * ان الخلائق) جمع خليفة وهي الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة وهي الابتدعات المحدثات قسم في الاول صفة المدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية (ومن) أي ومن المعنوي (الجمع مع التفريق والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له

أسباب التوصل الى الضرر من كل وجه من مال ومقوله ورأى ورعاية من ذلك وإيجاد النفع لمستحقه يقتضى وجود صفة العقل والكرم ورعاية حق الاحياء ووجود الاموال والرياسة وكل ما يتبع ذلك ثم جمع ما قسم في كونها سجية فيهم بقوله (سجية تلك) أي تلك الحصلة وهي كونهم نافعين وضارين لمن يستحق طبيعة فيهم وغريزة وخلق قديم مركز فيهم فهي (منهم غير محدثة) فهي طبيعة مورثة ثم أجاب عن سؤال مقدر وهو أن يقال لم جعلتها غير محدثة فان هذه الخليفة مدحوة مطلقاً فقال (ان الخلائق) جمع خليفة وهي الطبيعة والخلق الثابت (فاعلم شرها البدع) أي ان الصفات الثابتة الطبيعية أقبحها البدع فاعلم ذلك أيها السائل والبدع كذب جمع بدعة وهي الامور المبتدعات أي المحدثات ومنه البدعة التي هي خلاف السنة لا يقال كون الصفة في الشيء بدعة ينشأ كونها خليفة لازم والخليفة لأنها تقول قد تسمى خليفة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء وهذه هي التي ذمها باعتبار اللازمة قديماً ودواماً فقد ظهر أنه قسم ما وصف به المدوحين الى كونه ضر الاعداء وكونه نفع الاحياء ثم جمعه في كونه سجية غير محدثة قيل الفرق بين التقسيم السابق والجمع مع التقسيم أن التقسيم بذك كرفيه المقسم أولاً مفصلاً والجمع مع التقسيم بذك كرفيه المقسم مجملاً كما في قوله تشقى به الرمح قيل ويلزم عليه أن نحقق قولنا السكامة اما اسم أو فعل أو حرف ايس من التقسيم اعدم ذكر المقسم مفصلاً يعني وليس أيضاً من الجمع مع التقسيم لعدم جمع المقسم تحت حكم والمشهور أنه من التقسيم ولا يخفى ضعف هذا البحث لأننا لم نذكر أنه ليس من التقسيم المذكور بل هو من أحد التقسيمين الآتين فتأمل (ومن) أي ومن البدع المعنوي (الجمع مع التفريق والتقسيم) وهذه التسمية

سجية تلك منهم غير محدثة * ان الخلائق فاعلم شرها البدع قسم أولاً صفة المدوحين ثم جمعها في الثاني وقد يقال أيضاً ليس هذا نوعاً زائداً بل نوعان مجتمعان لا يقال هاجل هذا النوع من الف والشر بأن يبدأ بالشر ثم يأتي بالالف كما يبدأ بالتقسيم ثم يأتي بالجمع اذ لا مانع أن تقول اسكنوا واتبعوا من فضل الله بالليل والنهار لأننا نقول لم يتقدم هنا أيضاً الف نعم يمكن أن يقال هاجل القسم الثاني من الف كذلك كقولنا دخول اليهود الجنة ودخول النصارى الجنة قاله السكامة وقد يقال هذا (ومن) الجمع مع التقسيم والتفريق كقوله تعالى لا تكلم نفس الا باذنه

والسنة والمراد بالبدع هنا في البيت المستحدثات من الاخلاق فالاخلاق بعضها يشبه الفرائز وبعضها مستحدث فشر الاخلاق ما كان مستحدثاً لا ما كان كالفرائز لا يقال كون الصفة في الشيء بدعة ينشأ كونها خليفة لازم والخليفة لأننا نقول قد تسمى خليفة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء (قوله قسم في الاول) أي في البيت الاول (قوله الاولياء) أي الاتباع والأنصار (قوله ثم جمعها في الثاني) أي ثم جمع تلك الصفة في البيت الثاني وقوله تحت كونها سجية الاوضح في كونها سجية غير محدثة حيث قال سجية تلك منهم كافي المطول (قوله وتفسيره ظاهر مما سبق) أي من تفسيرات هذه الامور الثلاثة وحاصله أن يحجم بين متعدد في حكمه ثم يفرق أي يوقع التباين بينها ثم يضاف لكل واحد ما يناسبه

كقوله تعالى يوم يأتي لاتسكنكم نفس الاباذنه فمنهم شقي وسعيد فأما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير وشهيق

(قوله أى أمره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الظاهر وهو اتيان اللولى سبحانه وتعالى والراد يوم يأتي حامل أمره وهو الملك أو الراد بأمره والراد باتيان حصوله (قوله أى هوله) هذا التأويل واجب للأجل صحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه بل للحفاظة على المقصود لان المقصود تفضيع اليوم والمناسب له محيى الهول لا مجرد الزمان (قوله لاتسكنكم نفس) أى لاتسكنكم فيه نفس خذف احدى التاين (٣٤٣) اختصارا (قوله من جواب أوشفاعة) الاختصار عليهم

(كقوله تعالى يوم يأتي) يعنى يأتي الله أى أمره أو يأتي اليوم أى هوله والظرف منصوب بضمائر اذ كر أو بقوله (لاتسكنكم نفس) أى بما ينفع من جواب أو شفاعة (الاباذنه فمنهم) أى من أهل الموقف (شقي) مقضى له بالنار (وسعيد) مقضى له بالجنة (فأما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير) اخراج النفس بشدة (وشهيق) رده بشدة

تقتضى أن هذا النوع فيه معان ثلاثة وقد تقدم كل واحد منها فيوجد الجمع فيه وهو كما تقدم أن يجمع بين متعدد في حكمه ويوجد فيه التفریق وهو كما تقدم أيضا أن يدخل شيان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال ويوجد فيه التقسيم وهو أن يذكر متعدد ثم يضاف ما السكل اليه على التبعين ولما كان معنى هذه الاشياء المجموعة في هذا النوع ظاهرا مما سبق لم يتعرض لتفسيره لظهور أجزائه مما تقدم وأما تعرض لمثاله فقال وذلك (كقوله تعالى يوم يأتي) أى اذكر يوم يأتي الله أى يوم يأتي أمره وقد تقدم ما في اسناد الاتيان الى الامر فالضمير في يأتي عائد الى الله تعالى على تقدير مضاف ويحتمل أن يعود الى اليوم واتيان اليوم عبارة عن حضوره لازوم الحضور للاتيان ولما كان المقصود من حضور اليوم حضور ما يقع فيه قدرهنا مضاف أيضا أى يأتي هوله وشده ورحمته وعذابه فالظرف على هذا أعنى لفظ يوم منصوب على الظرفية بقوله (لاتسكنكم نفس) أى لاتسكنكم نفس في ذلك اليوم مما ينفع من جواب يقبل أوشفاعة تقبل (الاباذنه) أى لاتسكنكم نفس الاباذن الله تعالى كما قال لاتسكنكمون الا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله في الآية الأخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولا ينافي ما تقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والمنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول في موقف وهذا في آخر وتخصيص المأذون فيه بما ينفع من جواب أوشفاعة اما لان غيره لم يعذر فيه أصلا ويسكن هذا لا يناسب قوله تعالى حكاية عنهم ما كنا نعمل من سوء واما لان غيره لا عبرة به فلا دن فيه أو التمكن منه لا ينفع (منهم) أى فمن أهل الموقف وأما جعل معاد الضمير أهل الموقف لان النفس في لاتسكنكم نفس نسكرة في سياق النفي فتعم كل نفس في ذلك اليوم والنفس في ذلك اليوم هي نفوس الموقف فاتحد الراد بالنفس بالمراد بأهل الموقف ولذلك فسر الضمير بأهل الموقف وذلك ظاهر (شقي) أى محكوم له بالشفاعة أى وجوب النار كما اقتضاه الوعيد في الدنيا (و) منهم (سعيد) أى محكوم له بالسعادة أى وجوب الجنة كما اقتضاه الوعد الحق في الدنيا (فأما الذين شقوا) أى حكمهم بالشفاعة (فهم) (في النار) لان ذلك مقتضى وجوبها (لهم فيها زفير) أى اخراج النفس على وجه مخصوص وهو كونه بشدة وتتابع وصوت منكر وأسف (وشهيق) أى ادخال النفس على وجه فمنهم شقي وسعيد فأما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والارض

اما لعدم المنع من غيرهما على الاطلاق أو لانه لا نسب بالسياق من قوله بل هذه الآية فيها أغت عنهم آلتهم الآية ولان عدم السكك بما ينفع هو الموجب لزيادة شدة الهول فان المنع من السكك بغير ذلك كمطالبة الخصم بالحق لا يوجب الشدة اه سم (قوله الاباذنه) أى الاباذن الله تعالى لقوله تعالى في آية أخرى لا يتسككون أى بما ينفع من جواب أو شفاعة الا من أذن له الرحمن ان قلت هذه الآية تفيد أنهم يتسككون باذنه تعالى وهذا مناف لقوله تعالى في آية أخرى يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فقلت هذا في موقف وذلك في موقف آخر واذا اختلف الزمانان فلا معارضة أو أن المأذون فيه الجواب الحق المقبول والمنوع عنه العذر الباطل الغير

المقبول (قوله فمنهم) أى النفس السككنة يوم القيامة وهي أهل الموقف ولذا قال الشارح أى من أهل الموقف (قوله شقي) أى محكوم له بالشفاعة أى دخول النار وهذا شامل لشقي الايمان وهو الكافر وشقي الاعمال وهو العصاة وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط وللسعيد على الاطلاق بدليل ما قرره في قوله الا ما شاء ربك (قوله اخراج النفس بشدة الخ) هذا تفسير للزفير والشهيق بحسب الاصل ثم يحتمل أن يكون هذا المعنى مرادا من الآية ويحتمل أن الراد لهم فيها غم وتعب بسبب تذكرهم ما فاتهم الموجب لهم فيه فشبّه حالهم الذي هم فيه من التعب والغم بحالة من استولت الحرارة على قلبه فصار يخرج النفس بشدة ويرده بشدة واستعمل اللفظ الدال على المشبه به للمشبه

(خالدين)

خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماشاء ر بك ان ر بك فعلا لما ير يد وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماشاء ر بك عطاء غير مجدوذ أما الجمع ففي قوله يوم يأتي لانكم نفس الاباذنه فان قوله نفس متعدد معنى لان النكرة في سياق النفي تعم وأما التفريق ففي قوله فمنهم شقي وسعيد وأما التقسيم ففي قوله فأما الذين شقوا الى آخر الآية الثانية وقول ابن شرف (قوله أي سموات الآخرة وأرضها) وهذه دأمة باقية لا انقضاء لها (٣٤٣) ويدل على أن المراد سموات الآخرة وأرضها قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات (قوله وهذه العبارة كناية الخ) أي أن المراد سموات الدنيا وأرضها ولا ينافي التأييد بها فلأؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لان الكلام من باب الكناية وذلك لان مدة دوام سموات الدنيا وأرضها من لوازمها الطول والمراد طول لانهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك فكأنه قيل خالدين فيها خلودا طويلا لانهاية له فهو مثل قول العرب لا أفعل كذا ما أقام ثبير ومالاح كوكب (قوله وفي الانقطاع) عطف تفسير (قوله أي الوقت مشبهة الله تعالى) أي عدم الخلود ثم يحتمل أن الشارح حمل ماعلى أنها مصدرية ظرفية فيكون الوقت داخلا في معناها لانها نائبة عنه ويحتمل أنه حملها على مجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف الضاف فالوقت مقدر في الكلام (قوله من

(خالدين فيها مادامت السموات والارض) أي سموات الآخرة وأرضها وهذه العبارة كناية عن التأييد وفي الانقطاع (الاماشاء ر بك) أي الوقت مشبهة الله تعالى (ان ر بك فعال لما ير يد) من تخليد البعض كالكفار واخراج البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماشاء ر بك عطاء غير مجدوذ) أي غير مقطوع بل يمتد الى نهاية

مخصوص أيضا وهو كونه بشدة وتتابع وصوت منكر وأسف (خالدين فيها) أي في النار (مادامت السموات والارض) ان حملت السموات على سموات الآخرة لانها هي الدأمة والارض كذلك كما اقتضى أن لا آخرة سموات وأرضا أخرى قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات دل تقييد الخلود بدوامها على الأبدية ولكن يرد عليه أن ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات لا آخرة والمعتقد لذلك لا يفتقر الى أن يخبر بأن الخلود بخلود السموات الآخرة لان ذلك معتقده ومن لا يعتقدها لا يفيد التأييد بها الأبدية باعتباره وان حملت على سموات الدنيا والارض كذلك لزم أنها غير دأمة والجواب أن التأييد بها كناية عن الأبدية كما يقال لا أفعل كذا مادام ثبير أو ما طلع نجم والمراد لا أفعله أبدا وهذا وارد في كلام العرب كثيرا (الاماشاء ر بك) أي الوقت مشبهة ر بك وكون المستثنى هو الوقت ما بتقدير ما مصدرية ظرفية أي الامدة مشبهة ر بك أو بتقديرها مصدرية فيقدر الوقت مضافا أي الوقت مشبهة ر بك والمعنى واحد وهو ظاهر وأما ما يجعل المستثنى غير ذلك لان العموم قبله أعما وجد في الوقت للذكور لان الخلود يتضمن أوقاتا لا تنتهى وفي الموصول الذي هو الذين ولا يأتى الاستثناء منه هنا الابتكاف فلذلك جعل الاستثناء من الأوقات على التقديرين (ان ر بك فعال لما ير يد) لا معترض عليه في مراده ومن ذلك تخليد البعض كالكفرة واخراج البعض كالعصاة غير الكفرة وبهذا علم أن استثناء الوقت انما هو باعتبار بعض الأشقياء وهم العصاة غير الكفرة واعلم أن المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذلك المراد بالسعادة في قوله (وأما الذين سعدوا في الجنة) ما يعم الكبرى والصغرى فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك في التعبير بآله الانفصال وهي أما لان الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا اذ لا يخلو لأمر أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولواجتماع المعاصي المؤمن باعتبارين (خالدين فيها) أي باقين في الجنة الى غير نهاية والحال في الخلقين مقدرة أي مقدرين الخلود أو مقدر لهم الخلود لان الخلود لا يجتمع دخول أحدى الدارين وأما يجامعه تقديره (مادامت السموات والارض) أي مدة دوام السموات والارض وفيه ما تقدم من كونها كالارض آخروية أو دنيوية (الاماشاء ر بك) أي الوقت مشبهة ر بك ويتجه فيه ما تقدم في نظيره (عطاء غير مجدوذ) أي أعطوا ذلك عطاء غير منقطع فهذا المثال فيه جمع الأنفس في

الاماشاء ر بك ان ر بك فعال لما ير يد وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماشاء ر بك عطاء غير مجدوذ) فالجمع في قوله تعالى لانكم نفس لان النفس عامة لانها نكرة في سياق

تخليد البعض) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف فيه استقصائية وكذا يقال في قوله كالفساق (قوله وأما الذين سعدوا) أي بالآيمان وإن شقوا بسبب المعاصي لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فمنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا مع أن شرطه أن تكون صفة كل قسم منفية عن قسميه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقي أو مانع الجمع وهذا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص باعتبارين فتكون ما في قوله وأما الذين سعدوا والمنع الخلود فتعجز الجمع (قوله عطاء) مصدر مؤكد أي أعطوا عطاء والجملة حالية

المقبرواني

لختاني الحاجات جمع بيا به * فهذا له فن وهذا له فن
فلما خامل الدنيا وللعدم العتبي وللخائف الأمان

(قوله ومعنى الاستثناء الخ) جواب عما يقال ماعنى الاستثناء في قوله الاماشار بك مع أن أهل الجنة لا يخرجون منها أصلا وكذا أهل النار لا يخرجون منها والاستثناء يفيد خروجهم لان معنى الآية أن كل أهل النار خالدون فيها في كل وقت والوقت الذي شاء الله عدم الخلود فيه وكذا يقال في أهل الجنة (٣٤٤) ولا شك أن هذا يفيد أن هناك وقتا لا يدخل أحد فيه فيكون أهل كل دار خارجين

ومعنى الاستثناء في الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون في النار كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالآمان والتأييد من مبدء معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذا ذلك باعتبار الابتداء فقد جمع الانفس بقوله لانكلم نفس

الحكم بعدم الكلام الا باذن الله تعالى لان نفسا نسكرة في سياق الذي قطع كما ذكرنا آنفا وفيه تفرق ذلك المجموع بأن جعل منه الشقي والسعيد وفيه تقسيم هذا المتعدد بأن أضيف لفريق السعادة ماله من الخلود في الجنة وأضيف لفريق الشقاوة ماله من الخلود في النار فان قيل الشقاوة قد ذكرت أنها حكم بالنار والسعادة ذكرت أنها حكم بالجنة وهذا هو الاستفاد من التقسيم هنا وقد تقدم أن التقسيم هو أن يضاف لكل من المتعدد ماله لم يذكر ألا كما تقدم في قوله به هذا على الحذف مربوط برمتهم وذات شج الخ قلنا ما ذكر في التقسيم بكني أن يكون غير ما ذكرولو بالانفصال لما أجل أولا وهو هنا كذلك فان كونهم في الجنة أو النار مع ذكر الخلود الاما شاء الله تفصيل لما حكم به وهكذا قوله هذا مربوط وذا يشج تفصيل لما تضمنه الاجمال فقد تبين أن المثال مشتمل على الجمع والتفريق والتقسيم ولذلك يسمى نوع هذا المثال بما يدل على المجموع أما اشتماله على الجمع فظاهر وكذا اشتماله على التقسيم السابق فظاهر لانه قسم المتعدد الذي هو قسم الشقاوة وقسم السعادة المذكورين بالتفصيل أولا بأن أضاف لكل منهما ماله وأما اشتماله على التفريق السابق ففيه بحث لانه كما تقدم انما يتصور بين شيئين جمع بينهما ثم فرق بين جهتي ادخلهما كما في قوله

فوجهك كالنار في ضوئها * وقلبي كالنار في حرها

وهذا المعنى لم يوجد هنا اذ لم يفرق بين جهتي ادخال النفوس في عدم الكلام اللهم الا أن يراد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره صراحة مما تقدم وقد تبين بما ذكر في تقدير المستثنى أن المستثنى من أهل الشقاوة هم عصاة المؤمنين وهم بعض المحكوم عليهم استثنوا من الخلود بقطع العذاب عنهم باخراجهم من النار وادخالهم الجنة والمستثنى من أهل السعادة هم العصاة أيضا استثنوا باعتبار الابتداء لان الخلود لما جعل له مبدءا وهو وقت وجود الدخول في الجملة وجعل ما بعد المبدء هو الاستمرار الى غير نهاية جاز أن يستثنى منه بقطعه في الاستقبال عن البعض كما في الشقاوة ودخول النار وأن يستثنى منه بقطعه ابتداء كذلك كما في السعادة ودخول الجنة وهذا كما تقول بنو فلان ينفق عليهم من يوم العيد الى تمام السنة أو الى الأبد الا في الشهرين الأولين من تلك السنة أو من النفي والتفريق في قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد والتقسيم في قوله تعالى فأما الذين شقوا الآية ثم قال

أى كما في الاستثناء الأول وقوله فكذلك باعتبار أى فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء أى كما في الاستثناء الثاني ثم وذلك لعدم حصول التأييد من ذلك الوقت للمعين ثم ان كلام الشارح هذا يقتضى أن الاستثناء الثاني من الخلود كالأول وأن المعنى فأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدون فيها في جميع الأوقات الذي شاء ربك عدم خلودهم فيه لمنعه بعض الناس من دخولها حين الإذن لأهلها بالدخول والحاصل أن الاستثناء في الوضعين من الخلود باعتبار ما تضمنه من الأوقات لانه يتضمن أوقاتا لا تنتهي لامن الوصول وهو الذين لان الاستثناء منه يلزم عليه ايقاع ما على العاقل تأمل (قوله فقد جمع الانفس بقوله الخ) أى فقد جمع الانفس في التكلم بقوله لانكلم نفس لان النسكرة في سياق النفي أعم

منها في ذلك الوقت وحاصل الجواب أنه استثنى الفساق من الخلد في النار باعتبار الانتهاء ومن الخلد في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوها مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص باعتبار المبدء فظهر أن ما صدق الاستثناء في الاستثناءين واحد (قوله أن بعض الأشقياء لا يخلدون) كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان أى وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفي فيه صرفه عن البعض فعصر الخلود في النار عن كل واحد من أهلها يكفي فيه صرفه عن البعض وهم فساق المؤمنين الذين لا يخلدون فيها (قوله والتأيد الخ) أى والاقامة في المكان أبدا وقوله من مبدء معين أى كالآذن لأهلها في الدخول فيه وقوله كما ينتقض باعتبار الانتهاء

وقد يطلق التقسيم على أمرين أحدهما أن يذ كر أحوال الشيء مضافا إلى كل حال ما يليق بها كقول أبي الطيب
سأطلب حتى بالقنا ومشايخ * كأنهم من طول ما للشموامرد (٣٤٥)

(قوله ثم فرق بينهم) أي
بأن أوقع التباين بينهما بجعل
بعضها شقيا وبعضها
سعيدا بقوله فمنهم شقي
وسعيد وقد يقال إن

هذا ليس من باب الجمع
والتمييز لأن المجموع في
الحكم الذي هو التكلم
الانفس والتمييز متعلق
بأهل الموقف لأن ضمير
فمنهم شقي وسعيد راجعه
الشارح لأهل الموقف
وما كان يتم كون الآية
من الجمع والتمييز إلا
لو كان ضمير منهم راجعا
للانفس وأجاب الشارح
في المطول بأن الانفس
وأهل الموقف شيء واحد
لأن النفس في التكلم
نفس تكرة في سياق التثنية
فنعم ككل نفس في ذلك
اليوم والنفس في ذلك
اليوم هي نفوس أهل
الموقف فتاحد المراد بالنفس
بالمراد بأهل الموقف
وحينئذ فعود الضمير على
أهل الموقف كعوده على
الانفس (قوله أحدهما
أن يذ كر أحوال الشيء
مضافا إلى كل ما يليق به)
المراد بالاضافة مطلق
النسبة ولو بالاسناد
لا خصوص الاضافة للنحوية
وهذا المعنى مغاير للتقسيم
بالمعنى المتقدم لأن

ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد ثم قسم بأن أضاف إلى الاشقياء ما لهم من عذاب
النار وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فأما الذين شقوا إلى آخره (وقد يطلق التقسيم
على أمرين آخرين أحدهما أن يذ كر أحوال الشيء مضافا إلى كل) من تلك الاحوال (ما يليق به كقوله
سأطلب حتى بالقنا ومشايخ * كأنهم من طول ما للشموامرد)

ذلك لا يند فلا ينفق على بعض منهم وعلى هذا لا يرد أن يقل الخلود إنما هو بعد الدخول ودخول
الجنة لا يكون بعده انقطاع لأن لم يرد الاستثناء من وقت الدخول باعتبار ذلك الداخل بل الاستثناء
من وقت الدخول في الجملة أعني من وقت يقع فيه الدخول لا من هذا المستثنى بل من وقع منه الدخول
إيا كان ولو سكن في تأويل الاستثناء في الآية الكريمة على ما ذكرتم جعل من أوجه أحدها أن الظاهر
في استثناء الوقت انصبابه على جميع الأفراد فانك اذا قلت أنهنق على أولادى من يوم كذا إلى كذا
الوقت كذا فمعناه أنك لا تنفق على المجموع في ذلك الوقت لا على البعض وقد جعل الاستثناء في الآية
باعتبار البعض وهم العصاد الذين نفذ فيهم الوعيد والآخر أن في الكلام تدخلا حينئذ كما أشرنا
إليه آنفا لأن للمستثنى من الشقاوة هو المستثنى من السعادة اذ العصاة استثنوا من الخلود في النار
فيلزم استثناءهم من الدخول الأولي وكذا العكس والآخر أن الخلود إنما يمدد انقطاعه باعتبار
الاستقبال كما أن القدم إنما يمتد في اعتبار الماضي والآخر أن الاستثناء لا يكون على نسق واحد لانه
في الأول لقطع الخلود استقبالا وفي الثاني لقطعه من ابتداء أوقاته ولذلك حمل على معنى أن أهل الجنة
لا يتخلدون في نعيمها لخروجهم في بعض الاوقات إلى ما هو أعظم كارضوان والشهود وأهل النار
لا يتخلدون في عذابها لخروجهم في بعض الاوقات إلى عذاب الزمهرير ويرد على هذا الحمل أن الكون
في الجنة يتضمن جميع النعم وحائيا وبديا والكون في النار يتضمن أنواع العذاب المتعددة بعد
وقت الدخول فكيف يصح اخراج بعض الاحوال دون بعض فان قدر في نعيم الجنة المحسوس وفي
عذاب النار الذي هو الحرارة بالخصوص خرج المستثنى عن تناول مع أن التقدير كأنه حكم فلاجل
ما ذكر على التأويلين قيل إن الاستثناء تقديرى أى الاما شاء بك على تقدير مشيئته بمعنى انه لو شاء
الخروج من كايها المكان ويكون في ذلك اشارة إلى أن الخلود ليس بواجب ذاتى بل بالمشيئة وعليه
يكون المراد بالشقاوة الشقاوة الكبرى وبالعادة ما يقابلها كما أن المراد بها على التأويل الثاني ما ذكر
أيضا بناء على أن التكررة تنصرف عند الاطلاق للفرد الاكمل وهذا في غاية البعد عن الدلالة اللفظية
فالوجهان الأولان أقرب لصحتها لفظا على ما فيها فتأمل (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين)
غير ما تقدم والذي تقدم هو أن يذ كر متعدد ثم يضاف لكل من المقصود في التعدد ماله على التعيين
(أحدهما) أى أحد هذين الأمرين اللذين ليس كل منهما من التقسيم السابق (أن تذ كر أحوال
الشيء) بمذ كره (مضافا) أى حال كون تلك الاحوال قد أضيف (إلى كل) منها (ما يليق به كقوله)
أى كقول المتنبي

(سأطلب حتى بالقنا ومشايخ * كأنهم من طول ما للشموامرد)

المصنف (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أن تذ كر أحوال الشيء مضافا إلى كل ما يليق به
كقوله) أى أبي الطيب

(سأطلب حتى بالقنا ومشايخ * كأنهم من طول ما للشموامرد)

(٤٤ - شروح التلخيص - رابع) ما تقدم أن يذ كر متعدد ولا ثم يضاف لكل ما يناسبه على التعيين بخلاف ما هنا فإنه يذ كر
المتعدد و يذ كر مع كل واحد ما يناسبه (قوله كقوله) أى قول أبي الطيب المتنبي (قوله سأطلب حتى بالقنا ومشايخ) القنا بالقاف والنون

نقال اذا لاقوا خفاف اذا دعوا * كثير اذا شدوا قليل اذا عدوا
 بدت راومات خطوط بان * وفاحت عنبرا ورنث غزالا
 وسفرن بدورا وانتقن أهلة * ومسن غصونا والنفتن جاذرا
 وقوله أيضا
 ونحوه قول الآخر
 والثاني استيفاء أقسام الشيء بالذكر كقوله تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق
 بالخيرات باذن الله وقوله يهب لمن يشاء انا وإنا يهب لمن يشاء الذكور

جمع فتاة وهي الرمح وفي بعض النسخ (٣٤٦) بالفتى بالعماء والتاء وهو المناسب للمشايخ قال الواحدي أراد بالعتى نفسه

(نقال) لشدة وطأتهم على الاعداء (اذا لاقوا) أي حاربوا (خفاف) أي مسرعين إلى الاجابة
 (اذا دعوا) * إلى كفاية مهم ودفاعهم (كثير اذا شدوا) لقيام واحد مقام الجماعة (قليل اذا
 عدوا) ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كل حال ما يناسبها بأن أضاف إلى الثقل حال الملافة وإلى الخفة
 حال الدعاء وهكذا إلى الآخر (والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء انا وإنا يهب
 لمن يشاء الذكور

والفنا الرماح وأراد بالمشايخ الكهل من ذكر وروقه وقوله هم كالمرء الذين لا حى لهم من طول اللثام
 عبارة عن لزومهم زى الكبراء وأهل المروءة في عرفهم فقد ذكر المشايخ ثم أشار إلى أحوالهم مضافا
 لكل حال ما يليق به بقوله هم (نقال) على الاعداء من شدة شوكتهم وصعوبة وطأتهم (اذا لاقوا)
 والنقل هنا عبارة عن شدة نكابة اللقى لهم وعجزه عن تحمل أذاهم وهم (خفاف) جمع خفيف
 أي مسرعين بالاجابة (اذا دعوا) إلى كفاية مهم أو دفاعهم (كثير اذا شدوا) لان واحدا منهم
 يقوم مقام الجماعة في النكابة خفكم ما كان منهم حكم الكثير في الافادة (قليل اذا عدوا) لان
 أهل النجدة والافادة مثلهم في غاية القلة فقد ذكر للمشايخ أولا ثم ذكر أحوالهم من الثقل والخفة
 والكثرة والقلة وأضاف لكل حال ما يليق بها فأنضاف للثقل حال الملافة وللخفة حال الدعوة للاجابة
 وللكرة حال الشدة والحمل على الاعداء وللقلة حال العجز ولا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من
 الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والثقل اذ بين كل اثنين منها تضاد وانما لم يكن هذا من قبيل
 التقسيم السابق لان التقسيم السابق يذكر فيه نفس المتعدد مضافا لكل مما قصد من أفراد ما يناسبه
 وهذا لم يذكر فيه نفس المتعدد المذكور أولا وانما ذكرت أحواله وأضيف لكل من تلك الأحوال
 ما يليق بها كما رأيت فافهم (و) القسم (الثاني) من الامرين الذين ليسا من التقسيم السابق
 هو (استيفاء أقسام الشيء) بحيث لا يتصور للقسم قسم آخر غير ما ذكر وذلك (كقوله تعالى)
 في تقسيم الانسان باعتبار أمر الولادة (يهب لمن يشاء انا وإنا) فقط (ويهب لمن يشاء الذكور)
 فقط وقدم الاناث في الذكر على الذكور هنا لان سياق الآية في بيان أنه ليس للانسان ما يشاء من
 الولادة وانما يكون منها ما يشاء الله تعالى والذي لا يريد به الانسان هو الاناث فناسب تقديم الدال عليهن

نقال اذا لاقوا خفاف اذا دعوا * كثير اذا شدوا قليل اذا عدوا
 والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء انا وإنا يهب لمن يشاء الذكور أو يوزجهم

وبالمشايخ قومه وجماعته
 من الرجال الذين لهم لحي
 والانتام وضع اللثام على
 الفم والانف في الحرب
 وكان ذلك من عادة العرب
 ف قوله من طول ما لثموا
 أي شدوا اللثام حالة الحرب
 وفي هذا اشارة إلى كثرة
 حربهم وفي ابن يعقوب
 ان طول اللثام عبارة عن
 لزومهم زى الكبراء وأهل
 الروءة في عرفهم (قوله)
 لشدة وطأتهم أي ثباتهم
 على اللقاء (قوله ودفاعهم)
 أي مدافعة الامر العظيم
 النازل (قوله اذا شدوا)
 بفتح الشين أي حاربوا
 على العدو والثقل هنا
 عبارة عن شدة نكابة اللقى
 لهم وعجزه عن تحمل أذاهم
 (قوله لقيام واحد مقام
 الجماعة) أي في النكابة
 (قوله قليل اذا عدوا) أي
 لان أهل النجدة مثاهم
 في غاية القلة (قوله ذكر
 أحوال المشايخ) أي من

الثقل والخفة والكثرة والقلة (قوله وهكذا إلى الآخر) أي مضاف إلى الكثرة حالة الشدة وأضاف
 إلى القلة حالة العجز ولا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والثقل اذ بين كل اثنين منها تضاد (قوله)
 استيفاء أقسام الشيء) أي بحيث لا يبق للقسم قسم آخر غير ما ذكر ومنه قول النجاة الكلمة اسم وفعل وحرف (قوله يهب لمن يشاء
 انا وإنا) قدم الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث الاتي هن من جملة ما لا يشاءه
 الانسان أهم ثم انه لما حصل للذكر كسر جبره بالتعريف لان في التعريف تنويها أي تعظيما بالذكر فكأنه قال ويهب لمن يشاء
 الفرسان الذين لا يخفون عليهم ثم بعد ذلك أعطى كلاما من الجنسين حقه من التقديم والتأخير فقدم الذكور وأخر الاناث اشارة إلى أن
 تقديم الاناث لم يكن لاستحقاقهن التقديم بل لمقتضى آخر وهو الاشارة إلى أن الله يفعل ما يشاء لا ما يشاءه العبد

أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء عقبا ومنه ما حكى عن أعرابي وقف على حلقة الحسن فقال رحم الله من تصدق من فضل أو آسى من كفاف أو آثر من قوت فقال الحسن مترك لا حد عنده ومثاله من الشعر قول زهير:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله * ولكننى عن علم ما فى غد عسى

ان يعلموا الخير يخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا

وقول طريح: قول أبي تمام فى الإفشين لما أحرق: صلى لها حيا وكان وقودها * ميتا ويدخلها مع الفجار

وقول نصيب: فقال فريق القوم لا وفريقهم * نعسم وفريق ليمن الله ما بدرى

فانه ليس فى أقسام الاجابة غير ما ذكر وقول الآخر: فمها كشيء لم يكن أو كمنازح * بالدار أو من غيبته المقابر

(قوله أو يزوجهم) من الزاوجة وهى الجمع أى أو يجمع لهم من الذكران والاناث (٣٤٧) (قوله ويجعل من يشاء عقبا) أى

لا يولد له أصلا انه علم بالحكمة

فى ذلك قدبر على ما يريد

لا يتعاصى عليه شيء مما

أراد (قوله فان الانسان

الح) حاصله أن الآية قد

تضمنت أن الانسان الذى

شأنه الولادة ينقسم الى

الذى لا يولد له أصلا والى

الذى يولد له جنس الذكور

وقط الى الذى يولد له جنس

الاناث فقط والى الذى يولد

له جنس الذكور والاناث

معا فكانه قيل الانسان

اما أن لا يكون له ولد أصلا

واما أن يكون له جنس

الذكور فقط وامان يكون

له جنس الاناث فقط واما

أن يكون له الجنسان معا

فهذا تقسيم مستوف

لأقسام الانسان باعتبار

الولادة وعدمها واعلم أن

أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء عقبا) فان الانسان اما أن لا يكون له ولد أو يكون له ولد ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى وقد استوفى فى الآية جميع الأقسام

ثم عرف الدال على الذكور باللاشارة الى مرتبتهم والامتنان بهم فكانه قيل ويهب لمن يشاء الجنس المعروف اسكن المجهود كماله لديكم فأعطى للأنثى المناسبة التقديس وأعطى للفظ الذكور مناسبة التنويه والتعريف ثم أتى بهما على أصلهما حقيقة التقديس والتأخير بعد بيان المناسبة الأولى فى قوله تعالى (أو يزوجهم ذكرانا وإناثا) ثم أتى بالقسم المقابل لهذه الثلاثة فى قوله (ويجعل من يشاء عقبا) لا يولد له أصلا انه عليم بالحكمة فى ذلك قدبر على ما يريد لا يتعاصى عليه شيء فى ضمن الآية السكريمة أن الانسان باعتبار شأن الولادة ينقسم الى الذى لا يولد له أصلا والى الذى يولد له جنس الذكور فقط والى الذى يولد له جنس الاناث فقط والى الذى يولد له جنس الذكور والاناث معا فكانه قيل الانسان اما أن لا يكون له ولد أصلا واما أن يكون له جنس الذكور فقط واما أن يكون له جنس الاناث فقط واما أن يكون له الجنسان معا فهذا تقسيم مستوف لأقسام الانسان باعتبار الولادة وعدمها ومن هذا القسم قولهم السكامة اسم أو فعل أو حرف وما يتأمل فيه هنا

ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء عقبا وقد احتج بهذه الآية على انتفاء الخشنى للشكل والحق وجوده وقد اختلف فيه أصحابنا أهو قسم ثالث غير الذكور والانثى أولا والصحيح أنه لا يخرج عنهما وهذه الآية لا يدل عليه اذا كان المراد استيعاب الأقسام الا أن يقال ترك الخشنى لانه نادر والآية سبقت فى معرض الامتنان فنصرت فيها على الغالب وقد جعل الطبيعى من التقسيم الحاصر قوله تعالى هن أم الكتاب وأخر متباهيات وأنكره شارح البرزوى نظرا الى أنه ليس معه حصر وادعى الطبيعى التقسيم الحاصر فى قنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد الآية وفيه نظر لما سبق بخلاف يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور الآية فانها اقتضت وقوع أحد هذه الأمور فلو كان ثم قسم آخر لوقع فثبت الحصر وأشد البغدادى للتقسيم الحاصر قول الثقفى:

ان يعلموا الخير يخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا

السرى فى الاتيان بأوالمقتضية للمباينة فى قوله تعالى أو يزوجهم ذكرانا وإناثا دون الواو المقتضية لاجمع كاذر فمقابل هذا القسم وبعده هو أنه لما عبر بالضمير فى يزوجهم الراجع لثلاثين المذكورين أو أحداها ولم يقل ويهب لمن يشاء أى باللاشارة للمباينة وأن هذا غير ما ذكر أو لا الذكور أو لاهاو الذكور فقط والاناث فقط بخلاف ما لو عبر بالواو فانه يفيد أن الذى اختص بالذكور واختص بالاناث يجمع له بين الذكور والاناث وليس بصحيح لان المراد كما مر ذكر كل قسم على حدته وأما لأقسام الأخرى فلما قال فيها يهب لمن يشاء ويجعل من يشاء فعبّر بالطاهر عن الوهوب له والمجهول له فهم أنها أقسام مستقلة مختلفة فى نفس الامر لان اللفظ الظاهر اذا كرر زاد الغايرة بخلاف الضمير ولما كانت مختلفة عطفت بالواو تنبيهها على توافقها فى الوقوع واشتراكها فى الثبوت كذا قيل لكن يرد أن يقال لم يقل أو يزوجهم من يشاء ذكرانا وإناثا أى يجعل لمن يشاء الذكور والاناث معا فيفيد للمباينة ويجرى الكلام على نسق واحد وقيل فائدة الدول عن النصريح بمن يشاء فى الجملة الثالثة الى التميز وتعبير أسلوب الكلام بالاشارة الى عدم لزوم المشية

* ومنه التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مباينة في كمالها فيه

ورعاية الأصلح أفاده يس نقلا عن السيد وتأمله (قوله وهو أن ينتزع الخ) قال في الأطول هذا لا يشمل بظاهره تحوّل من زيد ونعم وأسا ولا تحوّل من (٣٤٨) زيد أسدين أو أسودا فالأولى أن يقال وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أو أكثر

(ومنه) أي ومن العنوى (التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة) أمر (آخر مثله فيها) أي بمائل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة (مباينة) أي لأجل المباينة وذلك (لكمالها) أي تلك الصفة (فيه) أي في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الانصاف بتلك الصفة

السرفى الاتيان بأوفى قوله تعالى أو يزوجه لم يقل ويزوجهم بالواو كما ذكر فها قبل هذا القسم وبعده قيل ان السرفى ذلك أنه لما عبر بالضمير في قوله يزوجه لم يقل يزوجه من يشاء وأعاد الضمير على من يشاء قبله أي بأول الإشارة إلى المباينة وأن هذا غير ما ذكر أولا والمذكور أولا هو به الذكور فقط أو الأنثى فقط بخلاف ما لوعبر بالواو فإنه يفيد أن الذي اختص بالذكور واختص بالأنثى مجتمع بين الذكور والأنثى وليس بصحيح لأن المراد كما تقدم ذكر كل قسم على حدة ومفيدة أو المتضمنة للمباينة دون الواو والمتضمنة للجمع وأما الأقسام الأخرى فلما قال فيها يجب لمن يشاء ويجعل من يشاء فعبّر بالظاهر عن الموهوب له والمجهول له فهم أنها أقسام مستقلة مختلفة في نفس الأمر لأن اللفظ الظاهر إذا كرر أفاد الغيرة بخلاف الضمير ولكن يرد أن يقال فلم لم يقل ويزوجه من يشاء ذكر أو أنثى أي يجعل لمن يشاء الذكور والأنثى معا يفيد المباينة ويجرى الكلام على نسق واحد وأوجب بأن تلك الأقسام لو علقت جميعها بلفظ المشيئة ولم يعبر بالضمير العائد على ما ذكر لاستشعر أن كل قسم يستحق ذلك المشيئة التابعة لرعاية الأصلح كما يقول المعتزلى لأن أصل المباينة الصريحة أن تكون لحكمة اقتضتها والمشية صالحة للكل فيكون التخصيص لحكمة الرعاية إذا لا يظهر غيرها وحيث ذكر الضمير العائد على القسم الخصوص بالذكور والأنثى وألهمهما استثنى منه بحسب الظاهر وإن كان المراد غير شخص المذكور أن ذلك باعتبار المشيئة المحضة التي لا يجب فيه رعاية الأصلح لأفادته بحسب الظاهر أنه لا يجب عليه تخصيص ذلك الشخص بل لوشاء جعله للجميع فلم أوجدت هذه الفائدة في التعبير بالأضمار عدل إليه ولما عدل ناسب التعبير بأوليفيد المباينة والأفادت الواو أن الذي وهب الذكور فقط أو وهب الأنثى فقط يجعل له الزوج أي الذكور والأنثى معا وهو لا يصح هكذا أشار إليه بعضهم فتعرضنا له مع إيجاز وإيضاح لأنه مما ينتشوف لمثله النفوس لدقته والله الموفق بمنه وكرمه ولكن لا ينبغي مالى كون التعليق بالمشيئة في كل قسم مفيدا لاتباع المصلحة من مجرد الدعوى والتحكم بلا دليل بل المشيئة إنما تفيد عدم الوجوب لوجه من الوجوه سواء كان مصلحة أو غيرها وذلك أصلها تأمل (ومنه) أي ومن البديع العنوى (التجريد) أي النوع المسمى بالتجريد (وهو) أي التجريد (أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر) أي هو أن ينتزع من أمر له صفة أمر آخر فآخر نائب فاعل ينتزع (مثله فيها) أي ويكون الأمر المنتزع من ذي صفة مثل ذي الصفة في تلك الصفة ويدل على أنه منتزع على أنه مثله في الصفة تعبير المتكلم عنه بما يدل على تلك الصفة كما يأتي في الأمثلة (مباينة) أي والمقصود من ذلك الانتزاع إفادة المباينة أي إفادة أنك بالفت في وصف المنتزع منه بتلك الصفة وأما ما بلغ كذلك (أ) أجل (كمالها) أي لادعائك كمال تلك الصفة (فيه) أي في ذلك المنتزع منه وأما قلنا لادعاء السكال إشارة

ص (ومنه التجريد) أي من أنواع البديع التجريد وهو عبارة عن أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المباينة في كمال الصفة فيه حتى أنه ليتجرد منه مثله فيها

أمر آخر أو أكثر مثله فيها انتهى قال الفزرى وهذا الانتزاع دائر في العرف يقال في العسكر ألف رجل وهم في أنفسهم ألف ويقال في الكتاب عشرة أبواب وهو في نفسه عشرة أبواب والمبالغة التي ذكرت مأخوذة من استعمال البلغاء لأنهم لا يفعلون ذلك إلا للمبالغة (قوله آخر) هو بالرفع نائب فاعل ينتزع وأشار الشارح بتقدير أمر إلى أنه صفة لمخدوف (قوله أي لأجل المباينة) أي أن الانتزاع المذكور يرتكب لأجل إفادة المباينة أي لأجل إفادة أنك بالفت في وصف المنتزع منه بتلك الصفة (قوله وذلك) أي ما ذكر من المباينة لكمالها الخ فهو علة للعلّة ويحتمل أن المراد وذلك أي ما ذكر من الانتزاع لأجل المباينة لكمالها الخ فهو علة للمعمل مع علته وأما قدر الشارح ذلك إشارة لدفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغة وأما هو متعلق بكمالها ويصح أن يجعل لام لكمالها بمعنى في صلة المباينة أي

لأجل المباينة في كمال تلك الصفة فيه (قوله لكمالها فيه) أي لادعاء كمال تلك الصفة في ذلك المنتزع منه وأما قلنا لادعاء السكال أن الإشارة إلى اظهار المباينة بالانتزاع لا يشترط فيه كون الصفة كاملة في ذلك الأمر بحسب نفس الأمر بل ادعاء كماله فيه كاف سواء طابق الواقع أم لا ووجه دلالة الانتزاع على المباينة المبنية على ادعاء السكال ما تقرر في العقول من أن الأصل والمنشأ لما هو مثله

وهو أقسام منها نحو قولهم لي من فلان صديق حميم أي بلغ من الصداقة، بلغاصح معه أن يستخلص منه صديق آخر

يكون في غاية القوة حتى صار يفيض بمثلاته فإذا أخذ موصوف بصفة من موصوف آخر بها فهم أنك بلغت في وصفه حتى صبرته في منزلة هي أن من كانت فيه تلك الصفة صار متصفاً بغير أمثاله عنه فهي فيه كأنها تفيض بمثلاتها القوتها كما تفيض الأشعة عن شعاع الشمس وكما يفيض الماء عن ماء البحر وإلى هذا يشير قول الشارح حتى كأنه أي الأمر (٣٤٩) المنتزع منه بلغ الخ (قوله إلى حيث يصح الخ (قوله

إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أي التجريد (أقسام منها) ما يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لي من فلان صديق حميم) أي قريبيهم لأمره (أي بلغ فلان من الصداقة حداً صريحاً معه) أي مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أي من فلان صديق (آخر مثله فيها) أي في الصداقة إلى ان اظهار المبالغة بالانتزاع لا يشترط فيه كونه كاملاً في تلك الصفة في نفس الأمر بل الادعاء كاف سواء طابق الواقع أم لا ووجه دلالة الانتزاع على المبالغة البينية على ادعائك السكالمات تقرر في العقول من أن الاصل والنشأ الماهوم مثله في غاية القوة حتى صار يفيض بمثلاته فإذا أخذ وصف باعتبار تلك الصفة من موصوف آخر بها فهم أنك بلغت في وصفه حتى صبرته في منزلة هي بحيث كانت فيه تلك الصفة منشأ لتفريع أمثالها عنها وإيجادها عنها فهي فيه كأنها تفيض بمثلاتها القوتها كما تفيض الأشعة عن شعاع الشمس وكما يفيض الماء عن ماء البحر فليدفع فانه سهل بمنع ويمثل هذا يعلم أن غرض هذا العلم لا يقبلو سهلاً كالبديع من وجود الدقائق ورعايتها فضلاً عن صحتها كالبيان والمعاني (وهو) أي التجريد (أقسام) عديدة لأن الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف إما من أول الباء أو في والباء إدا دخل على المنتزع منه أو داخله على المنتزع وما يكون بدونه حرفاً إما أن يكون لاد على وجه السكانية أو يكون على وجهها هو اما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه فهذه أقسام أشار إليها إلى أمثلتها بقوله (فمنها) أي من تلك الأقسام ما يكون حاصلها بمن التجريدية (نحو قولهم) في المبالغة في وصف فلان بالصداقة (لي من فلان صديق حميم) أي صديق قريبي كأنه نفسى بحيث يهتم بأمرى كما أهتم أنا به وإنما يقال هكذا إذا قصد اظهار المبالغة في صداقته حتى صار بحيث يفيض عنه صديق آخر وهذا القسم لم يملوا منه إلا بما تدخل فيه من على المنتزع منه ولما كان تسميتها بتجريدية أمراً عاماً لها وللألب لم يفهم من تلك التسمية أمر يشعر اشعاراً ببعض المعاني المعهودة لمن كما أنه كذلك في الباء فيحتاج إلى أن يبين لها ما يناسب من معانيها وكذلك الباء فيما يأتي والناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لأن المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذي هو مدخول من وأما جعلها للبيان فلا تفيد المبالغة فإن بيان شيء بشيء لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ الذي وصف باعتبار ذلك الوصف فسكانه قليل خرج من فلان إلى وأتاني منه صديق آخر حميم فليتأمل فقولهم لي من فلان صديق حميم يفيد المبالغة في وصف فلان بالصداقة (أي بلغ) فلان (من) مراتب (الصداقة حداً) أي مكاناً (صريحاً معه) أي صريحاً مع ذلك الحد وذلك المكان أي صريحاً بمصاحبه لذلك القدر من الصداقة (أن يستخلص منه) أي أن يستخرج من فلان صديق (آخر) حميم (مثله فيها) أي في الصداقة ويذهب أن يعلم أن المبالغة إنما يناسبها كل وهو أقسام منها أن لا يقصد تشبيه الشيء بغيره ويكون التجريد بمن نحو قولهم لي من فلان صديق حميم أي بلغ في الصداقة حداً يصح معه أن يستخلص منه آخر مثله في الصداقة وتسمى من هذه تجريدية

إلى ان اظهار المبالغة بالانتزاع لا يشترط فيه كونه كاملاً في تلك الصفة في نفس الأمر بل الادعاء كاف سواء طابق الواقع أم لا ووجه دلالة الانتزاع على المبالغة البينية على ادعائك السكالمات تقرر في العقول من أن الاصل والنشأ الماهوم مثله في غاية القوة حتى صار يفيض بمثلاته فإذا أخذ وصف باعتبار تلك الصفة من موصوف آخر بها فهم أنك بلغت في وصفه حتى صبرته في منزلة هي بحيث كانت فيه تلك الصفة منشأ لتفريع أمثالها عنها وإيجادها عنها فهي فيه كأنها تفيض بمثلاتها القوتها كما تفيض الأشعة عن شعاع الشمس وكما يفيض الماء عن ماء البحر فليدفع فانه سهل بمنع ويمثل هذا يعلم أن غرض هذا العلم لا يقبلو سهلاً كالبديع من وجود الدقائق ورعايتها فضلاً عن صحتها كالبيان والمعاني (وهو) أي التجريد (أقسام) عديدة لأن الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف إما من أول الباء أو في والباء إدا دخل على المنتزع منه أو داخله على المنتزع وما يكون بدونه حرفاً إما أن يكون لاد على وجه السكانية أو يكون على وجهها هو اما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه فهذه أقسام أشار إليها إلى أمثلتها بقوله (فمنها) أي من تلك الأقسام ما يكون حاصلها بمن التجريدية (نحو قولهم) في المبالغة في وصف فلان بالصداقة (لي من فلان صديق حميم) أي صديق قريبي كأنه نفسى بحيث يهتم بأمرى كما أهتم أنا به وإنما يقال هكذا إذا قصد اظهار المبالغة في صداقته حتى صار بحيث يفيض عنه صديق آخر وهذا القسم لم يملوا منه إلا بما تدخل فيه من على المنتزع منه ولما كان تسميتها بتجريدية أمراً عاماً لها وللألب لم يفهم من تلك التسمية أمر يشعر اشعاراً ببعض المعاني المعهودة لمن كما أنه كذلك في الباء فيحتاج إلى أن يبين لها ما يناسب من معانيها وكذلك الباء فيما يأتي والناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لأن المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذي هو مدخول من وأما جعلها للبيان فلا تفيد المبالغة فإن بيان شيء بشيء لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ الذي وصف باعتبار ذلك الوصف فسكانه قليل خرج من فلان إلى وأتاني منه صديق آخر حميم فليتأمل فقولهم لي من فلان صديق حميم يفيد المبالغة في وصف فلان بالصداقة (أي بلغ) فلان (من) مراتب (الصداقة حداً) أي مكاناً (صريحاً معه) أي صريحاً مع ذلك الحد وذلك المكان أي صريحاً بمصاحبه لذلك القدر من الصداقة (أن يستخلص منه) أي أن يستخرج من فلان صديق (آخر) حميم (مثله فيها) أي في الصداقة ويذهب أن يعلم أن المبالغة إنما يناسبها كل وهو أقسام منها أن لا يقصد تشبيه الشيء بغيره ويكون التجريد بمن نحو قولهم لي من فلان صديق حميم أي بلغ في الصداقة حداً يصح معه أن يستخلص منه آخر مثله في الصداقة وتسمى من هذه تجريدية

المبالغة لأن بيان شيء بشيء لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ الذي وصف فانه يدل على كمال ذلك الشيء باعتبار ذلك الوصف فإذا قيل لي من فلان صديق حميم فسكانه قليل خرج لي من فلان وأتاني منه صديق آخر ولا شك أن هذا يفيد المبالغة في وصف فلان بالصداقة (قوله لي من فلان صديق حميم) أي لي صديق حميم ناشئ من فلان أي مبتدأ ومنزاع منه (قوله أي قريب) تفسير للحميم لقول الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لأمره (قوله من الصداقة) أي من مراتبها وقوله حداً أي مكاناً ومرتبة وقوله صريحاً معه أي صريحاً بمصاحبه لذلك الحد من الصداقة (قوله أن يستخلص منه) أي ينتزع منه ويستخرج منه

ومنها نحو قولهم لن سأت فلانا لتسألن به البحر ومنها نحو قول الشاعر :

وشوها تعدو بي الى صارخ الوغى * بمستلثم مثل الفتيق المرحل

(قوله نحو قولهم) أى فى مقام المبالغة فى وصف فلان بالكرم (قوله لن سأت فلانا لتسألن به البحر) يصح أن تكون الباء للمصاحبة أى لتسألن البحر معه أى شخصاً كريماً كالبحر مصاحبه له ويصح جعله للسببية أى لتسألن بسببه البحر أى شخصاً آخر كالبحر بمعنى أنه سبب لوجود بحر آخر مجرداً منه مما لا لاله فى كونه يسأل (قوله بالغ الخ) أى بناء على أن المراد بالسؤال فى قوله لتسألن به البحر سؤال دفع الحاجة فيكون التشبيه (٣٥٠) بالبحر فى السباحة ويحتمل أن يكون السؤال لدفع الجمل فيكون

(منها) ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم لن سأت فلانا لتسألن به البحر) بالغ فى انصافه بالسباحة حتى انتزع منه بحر فى السباحة (ومنها) ما يكون بدخول باء المعية فى المنتزع (نحو قوله وشوها) أى فرس قبيح النظر لسعة أشداقها وأولاً أصابها من شدائد الحرب (تعدو) أى تسرع (بى الى صارخ الوغى) أى مستعبث فى الحرب (بمستلثم) أى لابس لأمة وهى الدرع والباء للابسة والمصاحبة

المناسبة خروج صديق منه لأن صداقته باغت الى حيث تفيض عنها صداقة أخرى وأما الاستخلاص فانما يناسب الانتزاع بالدعوى وفيها الاشعار بالتطلب والتكافؤ وان كان يفيد أنه قد اشتمل على زائد يستخلص منه الآن المعنى الاول أقوى كما قررناه فيما تقدم (ومنها) أى ومن أقسام التجريد ما يكون حاصله بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم) فى المبالغة فى وصف فلان بالكرم (لن سأت فلانا لتسألن به البحر) فقايل هذا القول بالغ فى انصاف فلان بالمصاحبة حتى صار بحيث ينتزع منه كرم آخر يسمى بحر امثله فى الكرم والباء هذه حيث قامت قرينة على أن المراد بالبحر ما مجرد من مدخولها يناسبها من معانيها الاصلية أن تكون للمصاحبة أى لتسألن مع فلان حين سؤالك له بحراً آخر معه يسأل لكونه مثله فى الكرم ويحتمل أن تكون سببية أى لتسألن بسببه البحر بمعنى أنه كان سبباً لوجود بحر آخر معه مجرداً منه أى خارجاً منه مثله يسأل معه (ومنها) أى ومن أقسام التجريد ما يكون حاصله بدخول الباء التجريدية الداخلة فى المنتزع بعد دخول الاصلية فى المنتزع منه وذلك (نحو قوله وشوها) أى وفرس شوها أى قبيحة النظر والوصف بالشوهاية أى قبح الوجه وان كان قبيحاً فى أصله لكنه يستحسن فى الخيل لأن ذلك يكون لمجرد سعة أشداقها وذلك يدل على كمالها وقوتها وقد يكون ذلك لما يصيبها من شدائد الحرب من الاصابة عند الطعن والضرب وذلك يدل على أنها بما تعدد للشدائد لقوتها وأهليتها وما جرب لللافة ويتشكل عاينها فى الحروب والتصادم وذلك كمال فيها أيضاً (تعدو) أى من وصف تلك الفرس أنها تعدو أى تسرع (بى الى صارخ الوغى) أى الى الصارخ فى مكان الوغى والوغى الحرب والصارخ هو الذى يصيح وينادى لحضور الحرب والاجتماع اليه (بمستلثم)

ومنها أن يقصد تشبيه الشئ بغيره ويكون بالباء كقولهم لن سأت فلانا لتسألن به البحر وسنذكر كيفية التجريد ومنها أن لا يقصد تشبيه الشئ بغيره ويكون بالباء نحو قوله :

وشوها تعدو بي الى صارخ الوغى * بمستلثم مثل الفتيق المرحل

التشبيه بالبحر فى كثرة العلم (قوله فى المنتزع) أى على المنتزع لاعلى المنتزع منه كفى القسم الذى قبله (قوله وشوها) أى ورب فرس شوها (قوله أو لما أصابها من شدائد الحرب) أى من الضربات والطعنات وأول تنويع الخلاف وذلك لأن الشوه قيل انه قبح الوجه لسعة الأشداق جمع شديق وهو جانب القم وقيل قبح الوجه لما أصابه من شدائد الحرب والوصف بالشوهاية لما ذكر وان كان قبيحاً فى الأصل لكنه يستحسن فى الخيل لانه يدل على أنها بما يعدد للشدائد لقوتها وأهليتها وأنها مما جرب لللافة فى الحروب والتصادم وذلك كمال فيها (قوله الى صارخ الوغى) أى الى الصارخ الذى يصرخ فى مكان الوغى والوغى الحرب

والصارخ الذى يصرخ فى مكان الحرب هو الذى يصيح وينادى الفرسان لحضور الحرب والاجتماع اليه لاغات (قوله لأمة) بالهجرة الساكنة وقد تسهل (قوله والباء للابسة والمصاحبة) أى متعلقة بمحذوف على أنها وبحر ورها فى محل الحال من الجور وفى أى تعدو بى حالة كوفى مصاحبة المستلثم آخر وليست الباء للتعدية وليس قوله بمستلثم بدلا من الباء فى قوله بى لأن ذلك يفوت التجريد ولا لانه لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا كان مفيداً للاحاطة ولا للسببية متعلقة بتعدول المعنى حيث تعدو بى بسبب مسلمة وحيدة فيكون المستلثم الذى هو المنتزع سبباً للجرد منه والمقرر هو أن الجرد منه سبب ومنشأ لا العكس نعم يمكن اعتبار السببية بتكافؤ ذلك بأن تدعى المبالغة حتى صار الاصل والسبب فرعاً ومسبباً وانما يحتمل على ذلك لان المبالغة المفيدة للتجريد تنكفى فى الحسن ومتى ما زيد عليها ما أوجب العكس صار الكلام كالرمز وصار فى غاية البرودة كما يشهد بذلك الذوق السليم (قوله والمصاحبة)

(مثل

فلئن بقيت لأرحلن بغزوة * تحوى الغنائم أو يموت كريم

وعليه قراءة من: قرأ فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان بالرفع بمعنى لحصلت السماء وردة

ومنها نحو قول الحماسي

هل من مزيد (قوله بدون توسط حرف) أى بل يؤتى بالمنتزع على وجه يفهم منه الانتزع بقرائن الأحوال من غير حرف مستعان به على إفادة التجريد (قوله نحو قوله) أى قول الشاعر وهو (٣٥٣) فتادة بن مسامة الحنفي نسبة لبني حنيقة قبيلة (قوله فلئن بقيت) أى

(ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله فلئن بقيت لأرحلن بغزوة * تحوى) أى تجمع (الغنائم أو يموت) منصوب باضمار أن أى الآن يموت (كريم) بمعنى نفسه انتزع من نفسه كريماً مبالغة في كرمه فإن قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم إلى الغيبة قلنا لا ينافي التجريد

انصافها بكونها داراً ذات عذاب مخلد حتى صارت بحيث تفيض وتصدر عنها دار أخرى هي مثلها في الانصاف بكونها داراً ذات عذاب مخلد وفي هذا لظرفية فكانه قيل إن ثم داراً أخرى كانت في هذه الدار التي هي دارهم الملائمة لهم التي لا ينفك عنهم عذابها ولا يضعف مع طول الخلود ولا تنفى تشهرم الاحقاب ولا يبدو ولا تنال فيها الراحة باستمرار الارتقاب وكل ذلك للمبالغة في انصافها بالشدّة ولتأويل بأمرها في العذاب وعدم انقطاعه بطول المدة فكانه قيل ما أعظم تلك الدار في لزومها لهم وكونها لا تضعف بالخلود حتى أنها تفيض بدار أخرى مثلها في اللزوم وقوة العذاب بالضعف مع النخيل ودقنا الله برحمته من هولاء عذابها نحن وآباءنا وأولادنا وأزواجنا وأشبائنا وأخواننا وجميع المؤمنين بمحمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم (ومنها) أى ومن أقسام التجريد ما يكون حاصله بدون توسط حرف أصلاً ولكن يؤتى بالمنتزع على وجه يفهم منه الانتزع بقرائن الأحوال بلا حرف يستعان به على إفادة التجريد وذلك (نحو) قوله (فلئن بقيت) حياً (لأرحلن) أى لأسافرن (بغزوة) من وصف تلك الغزوة أنها (تحوى) أى تجمع (الغنائم) أى يجمعها أهلها بمعنى نفسه (أو) بمعنى إلا على حدّها في قولك لا تقتلن الكافر أو يسلم أى الآن يسلم والفعل بعدها منصوب بأن فالعنى تحوى تلك الغزوة الغنائم الآن (يموت كريم) ومعناها لكن أى لكن إن مات هذا الكريم بمعنى نفسه لم يحو الغنائم وإنما كانت كذلك لأن البقاء المتعلق بالغزوة لا يشتمل على الموت ولا شك أن معنى الكلام كما أفاده السياق أني أجمع الغنائم أو أموت فالمراد بالكريم نفسه كما ذكرنا فقد انتزع من نفسه بقرينة المدح بالسكرم كرمياً مبالغة في وصفها بالسكرم دلالة الانتزع على أنه بلغ في السكرم إلى حيث يفيض ويخرج عنه كريم آخر مثله في السكرم وينبغي أن يتنبه هنا إلى أن التكلم بنحو هذا الكلام بما يتبادر منه أنه أقيم الظاهر فيه مقام الضمير يحتمل أن يقصد المبالغة في وصف نفسه بذلك الوصف كما وصف نفسه بالسكرم هنا ثم بالغ حتى انتزع من نفسه كرمياً آخر وقد دلت قرينة المدح هنا على قصد ذلك لأن للمبالغة في المدح أنسب له فيكون تجرّيداً كافرراً ناهٍ ويحتمل أن يراد مطلق التنقطع في التعبير ونحويل الكلام من أسلوب إلى أسلوب ليتجدد فيمال إليه ولا يمل فيكون الثفنا والمعنيان لا تنافي بينهما فيمكن أن يقصد ههما السكّان مما فيكون في الكلام تجريد والثفات فعلى هذا لا يراد أن يقال التعبير بالسكرم من باب الالتفات حيث أقيم الظاهر الذي هو لفظ الكريم مقام الضمير إذ لا يخفى أن الأصل كما قررناه أو أموت والمالم ير دلالة أن يكون بغير حرف ولا يقصد تشبيه شيء بغيره نحو قول الحماسي :

فلئن بقيت لأرحلن بغزوة * تحوى الغنائم أو يموت كريم

وكذلك قوله تعالى فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان على قراءة الرفع أى لحصلت وردة وقيل

حياً وقوله لأرحلن أى لأسافرن وقوله بغزوة المبالغة أو بمعنى اللام كما هو في بعض النسخ (قوله تحوى الغنائم) قال في الطول الجملة صفة لغزوة أى تجمع تلك الغزوة الغنائم أى يجمع أهل تلك الغزوة الغنائم وأنا منهم قال العصام ويحتمل أن ضمير تحوى للخطاب أى تحوى أنت ويكون فيه التفات من التكلم إلى قوله لئن بقيت لأرحلن إلى الخطاب في قوله تحوى الغنائم أى أحوى بها الغنائم وأما على كلام الشارح من أن ضمير تحوى للغزوة فلا التفات فيه والالتفات إنما هو في أو يموت كريم (قوله منصوب باضمار أن) أى لوقوعه بعد أو التي بمعنى الأي لكن إن مات كريم فلا تحوى الغنائم وما ذكره من التنبه هو الرواية في البيت ولا فيجوز رفعه بالعطف على تحوى بخلاف العائد أى لأرحلن لغزوة تحوى الغنائم أو يموت فيها كريم أى أو يستشهد فيها

بالقتل (قوله بمعنى نفسه) أى أن الشاعر يعني بالسكرم نفسه أى لأن معنى الكلام كما أفاده السياق أني أسافر لغزوة أما أن أجمع على فيها الغنائم أو أموت (قوله من قبيل الالتفات الخ) أى وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لأن الالتفات مبنى على الاتحاد والتجريد مبنى على التعدد وهما متنافيان وذلك لأن المعنى المعبر عنه في الالتفات بالطريق الأول والثاني واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه باللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار إذ يقصد أن مجرد شيء آخر غير الجرد منه (قوله قلنا لا ينافي الخ) أى قلنا الالتفات لا ينافي التجريد

وقيل تقدير الاول أو يموت منى كريم والثاني فكأن من مودة كالدهان

(قوله على ما ذكرنا) أى على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فإنه يقتضى أنه قد يجامعه الالتفات اذ المراد بالانحداد فى الالتفات الاتحاد فى نفس الامر لا الاتحاد فيه وفى الاعتبار والمراد بالتعدد فى التجريد التعدد بحسب الاعتبار لافى نفس الامر أيضا حتى ينافى الالتفات والحاصل أن ما لى البيت تجر يد نظر للتغاير الادعاءى والتفات نظرا للاتحاد الواقعى وفى بعض الحواشى ليس مراد الشارح بعدم منافاة الالتفات للتجريد أنه يجوز اجتماعهما فى لفظ واحد قصدا بل مراده أن الالتفات لا ينافى احتمال التجريد فكما صح فى البيت الالتفات يصح فيه التجريد على البداية لافى الاجتماع وذلك لان من المواد ما يصلح لفصد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتفات فقط ومنها ما يصلح لهما معا فالاول كما تقدم فى قولهم لى من فلان صديق (٣٥٣) جميع اذ لا معنى للالتفات فيه للاتحاد الطريقتين

فيه اذ هما غيبة والثانى كقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للالتفات والتجريد فيه بأن يقال انزع تعالى من ذاته ربا مبالغة فى ربه لئلا يظن صلى الله عليه وسلم لانه يلزم الامر بالالة الرب المنتزع والثالث كالتمثال الذى نحن بصدده البحث فيه وهو ان يثبت لأرحل بنزوة الخ فان المنكلم بهذا الكلام يحتمل أنه قصد للمبالغة فى وصف نفسه بالكرم حتى انزع من نفسه كريما آخر فيكون تجر يد او يحتمل أنه أراد التنطع فى التعبير وتحويل الكلام من أسلوب الى أسلوب آخر جديدا فيكون التناثا وأما كون الالتفات والتجريد يجتمعان فى مادة قصدا فلا يصح انتهى كلامه قال العلامة عبد الحكييم والصواب أن اجتماعهما واقع فى صورة

على ما ذكرنا (وقيل تقديره أو يموت منى كريم)

لأننا بين الالتفات والتجريد على ما ذكرنا ذلك الآن وقررناه وظاهر مادفع اليراد المذكور أن الالتفات يجتمع مع التجريد فى لفظ واحد وفى قصد واحد بحيث يراد باللفظ الواحد أن يكون للالتفات والتجريد فى استعمال واحد وفيه بحيث لان معنى الالتفات على الاتحاد ومعنى التجريد على التعدد يعنى أن الالتفات هو أن يعبر عن معنى بعد التعبير عن ذلك المعنى بنفسه أو بعد استحقاق المقام التعبير عنه بلفظ آخر من غير أن يكون ثم اختلاف بين المعبر عنه لفظا أو تقديرا أولا وبين المعبر عنه ثانيا والتجريد هو أن يعبر عن معنى مجرد عن معنى آخر مع اعتبار أن المجرد شئ آخر فعلى هذا لا يصح أن يقصد الالتفات والتجريد فى لفظ واحد لثنائى لازمييهما وتنافى اللوازم يوجب انتفاء المزومات نعم لو قيل فى الجواب انه كما صح الالتفات يصح فيه التجريد على البداية لافى الاجتماع وذلك أن من المواد ما يصلح لفصد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتفات فقط ومنها ما يصلح لهما معا فالاول كما تقدم فى قولهم لى من فلان صديق جميع اذ لا معنى للالتفات فيه للاتحاد الطريقتين فيه اذ هما معا غيبة والثانى كقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للتجريد وهذا الثالث كالتمثال الذى نحن فى البحث فيه والتشليل به على أنه تجر يد يدل على ذلك قرينة المدح كما تقدم كان وجها وأما أنهما يجتمعان قصدا فلا يصح كذا قيل والحق أن الالتفات ان شرط فيه الاتحاد حقيقة ومن كل وجه من غير اعتبار المخالفة أصلا كان منافيا فى القصد للتجريد لوجود المخالفة فيه لان المعنى المجرد قد اعتبر غير المجرد منه وان شرط فيه وجود مطلق الاتحاد فى نفس الامر صح معه اعتبار المخالفة المصححة للتجريد الدال على المبالغة ويتهى الاتحاد فى نفس الامر المصحح لقصد التنطع فى التعبير وقصد تجديد الأسلوب زيادة فى حسن الكلام فليتأمل (وقيل تقديره) أى تقدير الكلام السابق (أو يموت منى كريم) زيادة منى خيئند لا يكون قسما برأسه لعموده الى ما دخلت فيه من على المنتزع

تقديره أى البيت أو يموت منى كريم أى يموت من قبلى رجل غيرى كريم وقيل أو يموت منى كريم يريد نفسه والفرق بينهما بين الاول أن الاول تجر يد بغير حرف وهذا تجر يد بحرف محذوف قال المصنف وفيه نظر يريد فى كون هذا البيت من التجريد بنظر قال الخطيب ان مراده بالنظر أنه من باب الالتفات من التشكلم الى النسيبة لان مراد الشاعر من قوله كريم نفسه ورد بأن الالتفات لا ينافى التجريد بل هو

(٤٥ - شرح التاجيخ - رابع) - يكون الأسلوب المنتقل اليه دالا على صفة كما فيما نحن فيه فهو معنى قوله كريم التفات من حيث انه انتقل من التشكلم للنسيبة وتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة لاجل المبالغة فى الكرم ولا يرد ما قيل ان الالتفات يقتضى الاتحاد والتجريد يقتضى التغاير ولو ادعوا بينهما تنافى لانه إنما يلزم ذلك لو كان اعتبار التنافيين من جهة واحدة بحسب اقتضاء المقام وهنا ليس كذلك لما علمت أن الالتفات من حيث انه انتقل من التشكلم للنسيبة لاجل تجديد الأسلوب والتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة لاجل المبالغة فى الكرم مثلاً وهذا تعلم أن قول الشارح قلنا لا ينافى التجريد معنى قلنا ان الالتفات لا ينافى التجريد وأنه يجوز اجتماعهما معا فى مادة قصدا والحاصل أن التنافى إنما يأتى لو كان المقام مقتضيا لهما بجهة واحدة وأما اجتماعهما فى مادة كل واحا باعتبار فلا ضرر فيه (قوله على ما ذكرنا) فيه أنه لم يتعرض لعدم النفاة سابقا فالاولى لا ينافى التجريد بالمعنى المذكور وقد يجب بأمر

وفيه نظر ومنها نحو قوله :
ونحو قول الآخر :
ياخير من يركب المطى ولا * يشرب كأسا بكف من بخلا
ان تلقى لا ترى غيرى يناظره * نلس السلاح وتعرف جهة الاسد

للمراد على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد كما مر (قوله فيكون من قبيل لى من فلان صديق حميم) أى فيكون مثله من جهة أن من داخله على التنزع منه فى كل ذلك لان المقدر كالمذكور (قوله وفيه نظر) أى وفى هذا القيل نظر (قوله لحصول التجريد وتام المعنى بدون هذا التقدير) أى (٣٥٤) ومن المعلوم أن تقدير شىء زائد فى الكلام إنما يحتاج اليه عند

فيكون من قبيل لى من فلان صديق حميم فلا يكون قسما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله ياخير من يركب المطى ولا * يشرب كأسا بكف من بخلا أى يشرب الكأس بكف الجواد انتزع منه

منه كقولهم لى من فلان صديق حميم وذلك أن المقدر كالمذكور (وفيه نظر) أى وفى هذا القول نظر لان تقدير شىء زائد فى الكلام إنما يحتاج اليه عدم تمام المعنى بدون هذا الكلام المتكلم جرد من نفسه كريما آخر بلا تقدير الجورور بمن لانه عادل بين كونه يحوى الغنائم أو يموت الكريم والجارى على اللسان أن يقال لابد لى من الغنيمة أو الموت فيفهم منه أن المراد بالكريم نفسه والمدح المستفاد من التعبير بلفظ الكريم يقتضى المبالغة المصححة للتجريد وقيل وجه النظر أن الكلام حينئذ يكون التفاتا من التكلم الى الغيبة ويرد بوجهين أحدهما أن الالتفات لو كان هو وجه النظر لم يتوقف على تقدير قوله مئى لان المقام للتكلم بدون تقدير مئى فكيف يقال وفيه نظر لانه التفات مع وجود مثل هذا النظر فى مثال المنظر وهو المصنف والآخر أن الالتفات لا ينال التجريد على ما قرناه آنفا فلا يصح التنظير به فى التجريد (ومنها) أى ومن أقسام التجريد ما يكون مدلولاً فيه على المعنى الجرد بطريق الكناية التى هى أن يعبر بالمرؤم ويراد باللام مع صحة ارادة الاصل وذلك (نحو قوله ياخير من يركب المطى) جمع مطية وهى الركوب من الابل (ولا يشرب كأسا) وهو انا من خمر (بكف من بخلا) أى بكف من هو موصوف بالبخل فقوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن المراد (أى يشرب الكأس بكف الجواد) والجواد تجريد وذلك أن المتكلم (انتزع منه) أى من

واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته فيجعلها شخصا آخر ثم يحاطبه أو يفرضه غائبا ما التوبيخ أو نصيح أو غير ذلك قلت قد سبق لنا عند الكلام على الالتفات من المعانى كناية اجتماع التجريد والالتفات بماضى عن اعادته فيطلب من موضعه غير أن قول المصنف وقيل تقديره أو يموت مئى كريم يقتضى أن التقدير الذى ذكره إنما يكون على القول الثانى وليس كذلك لانه سواء كان تجريدا أو لا فتقدير مئى لابد منه وبهذا نعلم أن قوله فيه نظر لا يعود على القول الثانى وقيل ان وجه النظر هو أن الاصل عدم التقدير اللفظى لأننا اذا قدرنا يموت مئى كريم وجعلناه تجريدا بحرف كان فيه حذف لفظى الاصل عدمه ومنها نحو قوله :

ياخير من يركب المطى ولا * يشرب كأسا بكف من بخلا

فانه جرد من كفه كف غير بخيل والاشارة بهذا النوع الى تجريده ما لم يقصد به التشبيه وهو بغير حرف

عدم تمام المعنى بدون هذا المعنى بدونه وإنما كان هذا الكلام بفهم منه أن المتكلم جرد من نفسه كريما آخر بلا تقدير الجورور بمن لانه عادل بين كونه يحوى الغنائم أو يموت الكريم والجارى على اللسان أن يقال لابد لى من الغنيمة أو الموت فيفهم منه أن المراد بالكريم نفسه والمدح المستفاد من التعبير بلفظ الكريم يقتضى المبالغة المصححة للتجريد (قوله ومنها ما يكون بطريق الكناية) أى مصحوبا بطريق الكناية أى تجر يد مع كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أى قول الشاعر وهو الاعشى (قوله المطى) جمع مطية وهى الركوب من الابل (قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا) أى بكف من هو موصوف بالبخل وحاصله أن ذلك الممدوح وهو المخاطب من

أهل الشر والشأن أن الانسان يشرب بكف نفسه فانتزع الشاعر من ذلك الممدوح شخصا كريما يشرب من كفه الممدوح مبالغة فى كرمه فصار الاصل ويشرب بكف كريم ثم عبر عن ذلك المعنى بالكناية بأن أطلق اسم الزوم وهو نفي الشر بكف البخل وأريد الا لازم وهو الشر بكف الكريم فالتجريد مقدم على الكناية قصدا لكن فى توجيه كون التركيب محتويا عليهما يقدم توجيه الكناية كما فعل الشارح فقوله أى يشرب الكأس بكف الجواد اشارة للمعنى السكائى والكأس انا مملوء من خمر (قوله انتزع) أى الشاعر وقوله منه أى من المخاطب وقوله جوادا أى آخر غير المخاطب الممدوح وقوله يشرب هو أى الممدوح وقوله بكفه أى بكف ذلك الجواد المنتزع

(قوله على طريق الكناية) أى وجرى فى افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم اللزوم الذى هو نفي الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أنه يشرب بكف نفسه فيكون المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله لانه اذا نفي الخ) أى وبيان جريانه على طريق الكناية أن المخاطب اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل بقوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا فقد أثبت له الشرب بكف كريم وذلك لان المخاطب لما تحقق له الشرب فى نفس الامر لكونه من أهل الشرب ولم يكن شر به بكف بخيل فقد كان بكف كريم اذلا واسطة بينهما (قوله فهو ذلك الكريم) أى فهو حينئذ ذلك الكريم فى نفس الامر والحاصل أن الشاعر قد جرد كريما آخر من المخاطب وكفى عن شر به (٣٥٥)

بكفه المستلزم له بنفي الشرب بكف البخيل ولا منافاة بين الكناية وكون المكنى عنه مجردا من غيره فانه كما يصح التعبير عن المجرد بالتصريح يصح بالكناية فلو امتنع التعبير عن المجرد بالكناية لامتنع بالتصريح (قوله وقد خفي هذا) أى كونه انزع منه جوادا على طريق الكناية الذى يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الملامة الخلقى (قوله فرغم الخ) حاصله أن الخلقى زعم أن كلام المصنف فى جعل هذا أى قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا تجريدا فى الكناية لا يصح لان الخطاب فى قوله ياخير من يركب الطي ان كان لنفسه فهو تجر يد لانه صير نفسه أمامه فخطبها وانما يصيرها كذلك بالتجريد واذا كان هذا تجريدا فقوله ولا يشرب

جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم (وقد خفي هذا على بعضهم فرغم أن الخطاب ان كان انفسه فهو تجر يد والا فليس من التجريد فى شيء بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل وأقول الكناية لاتنافية للتجريد على ما قررناه ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا فى قوله

المخاطب (جوادا) آخر (يشرب بكفه) وجرى فى افادة هذا المعنى (على طريق الكناية لانه) أى وبيان جريانه على طريق الكناية التى هى التعبير باللزوم عن اللازم أنه أى أن المخاطب (اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل) وذلك هو المصريح به فى قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا ومعلوم أن ذلك المخاطب من أهل الشرب (فقد أثبت له) أى للمخاطب (الشرب بكف كريم) لان الشرب لما تحقق فى نفس الامر ولم يكن بكف بخيل فقد كان بكف كريم اذلا واسطة بينهما (ومعلوم) أيضا (أنه انما يشرب غالبا بكف) نفسه (فهو) حينئذ (ذلك الكريم) فى نفس الامر ومن البين أن الغرض فى الكناية عن الشرب بكف الكريم بنفي الشرب بكف البخيل انما هو الوصف بالكريم وأما الشرب بالكف فهو واسطة لا تتعلق به الغرض ولكن شر به بكف كريم يستلزم لما كانت الكف للمدوح أنه كريم فالكناية فى الحقيقة عن الكريم لاعتنا كونه يشرب الخمر بكفه وقد يقال ان الشرب مما يتمدح به لزعمهم فى الجاهلية أن فيه مصالح كالشجاعة وزيادة الكرم فعليه تكون الكناية عنه مقصودة أيضا وعلى كل حال فقد جرد كريما آخر من المخاطب وكفى عنه وعن شر به بكفه المستلزم له بنفي الشرب بكف البخيل ولا منافاة بين الكناية وكون المكنى عنه مجردا من غيره فانه كما يصح التعبير عن المجرد بالتصريح يصح بالكناية فلو امتنع التعبير عن المجرد بالكناية لامتنع بالتصريح وقد خفي هذا الذى

وهو كالذى قبله الآن أو يموت كريم تجر يد منطوق وهذا تجر يد بمفهوم لان قوله بكف من بخلا ليس فيه تجر يد بل مفهومه أنه يشرب بها بكف من لم يبخل فكأنه جرد من نفسه غير بخيل وأثبت بالمفهوم أنه يشرب بها بكفه وقد أنكر الطيبي أن يكون هذا تجر يد لأن التجريد يكون من منطوق لا من مفهوم وقيل ان قوله بكف من بخلا كناية وفيه نظر لان الكناية لاتنافية للتجريد ومنها أن يكون بغير حرف ولا يقصد التشبيه وهذا هو الذى قبله الآن هذا اختص بنوع

كأسا بكف من بخلا كناية عن الكريم فيكون وصفا للمجرد أولا ولا تجر يد فى الكناية نفسها لان التجريد يقع أولا وكلام فى كون الكناية تتضمن تجريدا مستقلا ولم يوجد على هذا وان كان الخطاب لغيره كان قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن الكريم الذى هو ذلك المخاطب بواسطة دلالة على أنه يشرب بكف كريم مع العلم بأن الكف كفه وليس من التجريد فى شيء (قوله وأقول) أى فى الرد على ذلك البعض (قوله الكناية لاتنافية للتجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجر يد وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا بنافية للتجريد يد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه الآن لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه

(ومنها مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد في ذلك أن ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم مخاطبه (كقوله

لا خيل عندك تهديها ولا مال * فليسعد النطق ان لم يسعد الحال

قررناه من كون التجريد لا ينافي السكناية على بعضهم فزعم ذلك البعض أن كلام المصنف في جعل هذا تجريدا بالسكناية لا يصح لان الخطاب في قوله ياخير من يركب المطي ان كان لنفسه فهو تجريد لانه صير نفسه أمامه مخاطبا وانما يصيرها كذلك بالتجريد واذا كان هذا تجريدا فقول ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن الكريم ليسكون وصفا للمجرد أولا ولا تجريد في السكناية نفسها لان التجريد يقع أولا والكلام في كون السكناية تتضمن تجريدا مستقلا لم يوجد على هذا وان كان خطبا بغيره كان قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن الكريم الذي هو ذلك المخاطب بواسطة دلالة على أنه يشرب بكف كريم مع العلم بأن السكف كفه ونحن نقول في الرد على هذا البعض ان السكناية لا تنافي التجريد كما قررناه قريبا اذ يصح أن يجرد المعنى ثم يبرعنه بلفظ السكناية كما يصح بلفظ التصريح ونقول أيضا في الرد على ذلك البعض في مقتضى كلامه وهو أنه يصح أن يكون خطابا لنفسه لو كان الخطاب لنفسه لم يكن هذا المثال قسما برأسه بل يكون داخلا فيما بعد وهو التجريد في مخاطبة الانسان نفسه ولكن هذا الرديشوقف بالنسبة الى الطرف الثاني من الاعتراض وهو أنه ان أراد خطاب غيره كان كناية ولا يكون تجريدا على أن المعارض يقول بمخاطبة التجريد بالسكناية وأن ذلك وجه الاعتراض وأما ان كان مراده أن كونه كناية عن ثبوت الكرم يكفي في ثبوت المراد ولا يحتاج الى تطويل المسافة بأن يجرد من المخاطب كريم ثم يكفي عنه حصول التصود بدونه مع انتفاء الدليل على اعتباره فلا يتم الرد الا ببيان أن التجريد مقصود لدليل من الأدلة وأن المجرد هو السكني عنه وقدين ذلك بأن العدول عن الاضمار بأن يقول لا يشرب بكفه حال كونه بخلا مثلا الى المدح بوصف الكرم بطريق الاظهار يدل على قصد المبالغة في المدح لانها أنسب به كما تقدم والمبالغة تقتضي التجريد مع ظهور النباين في التعبير بهذا الظاهر بالدوق السليم تأمله ويتوقف بالنسبة الى الطرف الاول على أن المعارض يقول بصحة حمله على التجريد بواسطة كونه خطبا بنفسه او يقول بأن كلام المصنف يصح بذلك التقدير على أن يكون قسما مستقلا وذلك لانه حينئذ يتجه أن يقال لا يصح كونه مستقلا لدخوله فيما بعده وأما ان أراد الرد على المصنف على كل حال فكانه يقول ان أراد خطاب غيره فهو فاسد لسكنا وان أراد خطاب نفسه فلا يصح أيضا لانه وان كان تجريدا فهو داخل فيما بعده فكيف يصح عنه مستقلا فلا يرد عليه الرد المذكور قطعا لانه نفس اعتراضه حينئذ تأمل فان المسكان سهل ممتنع والسهل الممتنع أصعب من الصعب المحض لانه لا يغتر فيه ولذلك ترأى في مثله أطيل النفس وأبسط العبارة ليوضح المراد والله الموفق بمنه وكرمه ثم أشار الى التجريد بالحاصل بمخاطبة الانسان نفسه وأنه قسم من التجريد فقال (ومنها) أي ومن أقسام التجريد ما تدل عليه (مخاطبة الانسان نفسه) وذلك أن المخاطب أمام الانسان فلا يخاطب نفسه حتى يجعل نفسه أمامه ليخاطبها ولا يجعلها أمامه حتى يجرد من نفسه مخاطبا آخر أي ينتزع من نفسه شخصا آخر يكون مثله في الصفة التي سبق للكلام لبيانها وبيان ما لا يمكنه ان يتكلم به خطابه في مخاطبة الانسان نفسه تستلزم التجريد وذلك (كقوله) أي التنبئ (لا خيل عندك تهديها ولا مال) فهذا الكلام انما سبق لبيان فقره وأنه عديم الخيل والمال أي لا غناء عنده مهدي منه ليكفي بذلك احسان المدح فجرد من نفسه مخاطبا مثل نفسه في هذه الصفة التي هي كونه لا خيل عنده ولا غنى يهدي منه فخاطبه وهو مخاطبة الانسان نفسه كقوله أي التنبئ :

لا خيل عندك تهديها ولا مال * فليسعد النطق ان لم يسعد الحال

ومنها مخاطبة الانسان نفسه كقول الاعشى ودع هرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجل وقول أبي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال * فليسعد النطق ان لم يسعد الحال

(قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه) أي من أقسام التجريد ما تدل عليه مخاطبة الانسان لنفسه لان مخاطبة ليست من أنواع التجريد وانما تدل عليه وذلك لان المخاطب يكون أمام الانسان ولا يخاطب نفسه حتى يجعلها أمامه ولا يجعلها أمامه حتى يجرد منها شخصا آخر يكون مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ليمكن من خطابه وحينئذ فخاطبة الانسان نفسه تستلزم التجريد (قوله مثله في الصفة التي سبق الخ) أي كقصد السال والخيل في البيت الآتي (قوله لا خيل عندك تهديها ولا مال) أي لا خيل ولا مال عندك تهديه للمادح ٢ فاذا لم يكن عندك شيء من ذلك تواسى به المادح فواسه بحسن النطق ٢ قول الحشى للمادح لعله للماح أولا المدح كما في ع ق اه مصححه

ان لم يكن الحال الذى هو
النفى على الاهداء اليه
لعدم وجدانه وعبارة
الاطول المراد بالحال الفقر
والنفى فليست بالاعتذار
بالاعتذار بالفقر على عدم
الاهداء ان لم يكن الحال
الذى هو الفقر على الاهداء
اليه وفيه أن الفقر لا
يساعد ولا يعين على
الاهداء وانما الذى ساعد
ويعين عليه النفى الذى
هو عدمه فتأمل (قوله
المقبولة) أى وهى الاغراق
والتبليغ وبعض صور
الغلو (قوله لان الردودة
الخ) علة لمحو أى
وقيد بالمقبولة لان الردودة
وهى بعض صور الغلو
لا تكون الخ لان الغلو كما
سيأتى ان كان معها لفظ
يقربها من الصحة أه
تضمنت نوعا حسنا من
النخيل أو خرجت مخرج
الهزل والخلاعة قبلت
والا ردت (قوله وفى هذا)
أى التقييد بالمقبولة
(قوله أن المبالغة مقبولة
مطلقا) أى سواء كانت
تبليغا أو اغراقا أو غلوا
وذلك لان حاصلها ان ثبت
فى الشيء من القوة أو
الضعف ما ليس فيه وخبر
الكلام ما بولغ فيه

أى النفى انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال وخطبه (ومنه) أى ومن المعنوى (المبالغة
المقبولة) لان الردودة لا تكون من المحسنات وفى هذا إشارة الى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقا

بقوله لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم تسعد الحال أى وحيث لم يوافق فى تحصيل
الفرض الحال أى النفى لا تمتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة
للمدح بما يمكن (ومنه) أى ومن البديع المعنوى (المبالغة المقبولة) أى النوع المسحى بذلك وقيد
بالمقبولة إشارة الى أن من المبالغة ما لا يقبل فلا تكون من البديع المعنوى ردا على من قال تقبل مطلقا
اذا حصلها أن يثبت فى الشيء من القوة أو الضعف ما ليس فيه وأعذب الكلام كذبه مع إيهام الصحة
 وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا وانما قلنا مع إيهام الصحة وظهور المراد لثلاث يتوهم أن أحدا
من العقلاء يقول فى الكلام الكذب المحض الذى قصدت ووج ظاهره مع فساده انه مستحسن وردا على
من قال لا تقبل مطلقا اذ لا خبر فى كلام أوهم باطلا أو حققه كما قال السيد حسان رضى الله تعالى عنه

قلت وقد يكون ذلك بغير المخاطبة فان قيل أين المبالغة فى التجريد بخطاب الانسان لنفسه قلت كأنه
يجعل نفسه لكامل الادراك كأن فيها نفسا أخرى ومن أحسنه قوله تعالى يوم تأتى كل نفس بما
عملت عن نفسها صيرها لشدة جدالها كأنها تتجادل عن غيرها وتبقى من أنواع التجريد بأن قصد التشبيه ويكون بمن
أو فى نحو رأيت من فلان أو فيه البحر أو لا قصد التشبيه ويكون بالبلاء أو فى نحو لى به أو فيه صديق حميم
فكون المصنف جعل القسم الاول يكون بالبلاء فقط والثانى بمن لا يظهر لى وجهه واعلم أن فى انطباع
بعض هذه الاقسام على حد التجريد السابق نظر لانك فى نحو لا خيل عندك لم تجر دشبنا مثل نفسك فى
صفة بل جردت ذاتا من ذات لا باعتبار صفة الابان تؤول على الصفة واعلم أيضا أن حد التجريد يقتضى
ان يكون المذكور هو المجرى الذى يظهر فى نحو رأيت منك صديقا ذلك فيكون الصديق مجردا
والمخاطب مجردا منه وفى نحو رأيت بفلان البحر أنك جردت من البحر حقيقة أخرى وجعلتها للانسان
أن كانت البلاء للسببية أى بسبب رؤية فلان وان كانت ظرفية فتكون جردت من البحر بحرا آخر جعلته
فى الانسان ويحتمل أنك جردت الاوصاف الجسمانية عن الانسان فاذا قلت سألت بفلان البحر كأنك
جردت عنه اوصافا جسمانية وغيرها فيكون البحر مجردا عنه لا مجردا كأن البحر كان فى ضمنه فلما أزيلت
أوصاف الانسان غير كونه بحر المبقى الالباحر فكان هو المشوول (تنبيه) يؤخذ من كلامهم أن فى
الباء التجريد يدية قولين أحدهما أنها سببية أشار اليه فى الكشف حيث قال فى قوله تعالى فاسأل به خبيرا
أى فاسأل بسؤاله خبيرا كقولك رأيت به أسدا أى برؤيته انتهى ونقل مثله عن أبى البقاء والثانى أنها
ظرفية واقتضى كلام الطيبي على الكشف نقله وأن قوله تعالى فاسأل به لاحاجة فيه الى تقدير سؤاله
بل هى تجريدية من غير هذا التقدير وأما من التجريد يدية فكلام الزمخشري يقتضى أنها بيانية حيث
قال فى قوله تعالى هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين يحتمل أن تكون بيانية كأنه قيل هب لنا قرة
أعين ثم بين القرة بقوله من أزواجنا وهو من قولهم رأيت منك أسدا أى أنت أسد انتهى وفيه نظر لان
من البيانية عند المنبئ لها شرطها أن يتقدم عليها المبين والظاهر أن من التجريد يدية ابتدائية أو ظرفية
ص (ومنه المبالغة المقبولة الخ) ش اختلافوا فى المبالغة فمنهم من لا يرى لها فضلا محتجا بأن خير
الكلام ما خرج مخرج الحق وكان على نهج الصدق ولانها لا تكون الا من ضعيف عاجز عن الاختراع

وأعذب الحديث كذبه مع إيهام الصحة وظهور المراد وحيث أن تكون من المحسنات مطلقا وانما قلنا مع إيهام الصحة وظهور المراد لان
الكذب المحض الذى هو قصدت ووج ظاهره مع فساده لم يقل أحد من العقلاء انه مستحسن

والمبالغة أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا لئلا يظن أنه غير متناه في الشدة أو الضعف

(قوله وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا) أي لأن خبر الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق ولا خير في كلام أوهم كذبا أو حقه كما يشهد له قول حسان رضي الله عنه

وأما الشراب المرء يمرضه * على المجالس إن كسا وان حمى

فإن أشعر بيت أنت قائله * بيت يقال إذا أنشدته صدقا

والذي فيه مبالغة لاصدق فيه فهو (٣٥٨) ليس من أشعر بيت فهذا قولان مطلقان والمختار أن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة كما

وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا ثم أنه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وأما يدعى ذلك (لئلا يظن أنه) أي ذلك الوصف (غير متناه فيه) أي في الشدة أو الضعف

فإن أشعر بيت أنت قائله * بيت يقال إذا أنشدته صدقا

فهذان قولان مطلقان والمختار كما أشار إليه المصنف التفصيل وهو أن المبالغة إن كانت غير غلو قبلت وإن كانت غلو أو سيأتى تفسيره فإن كان معناها بقدرها من الصحة أو تضمنت نوعا حسنا من التخجيل أو خرجت مخرج المزول والخلاعة قبلت والاردب ثم فسر هاء على الإطلاق ليرتب على تفسيرها تفصيلها وبين المقبول منه كما أشار إليه فقال (والمبالغة) على الإطلاق أي من غير تقييد بالمقبولة (أن يدعى لوصف) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولضمنين يدعى معنى الإثبات عداها باللام (بلوغه) نائب فاعل يدعى (في الشدة) متعاقب بقدر أي ذاهبا أو مترقيا في مراتب الشدة (أو الضعف حدا) مفعول بلوغ والتقدير هي أن يدعى مدع أن هذا الوصف بلغ ووصل من مراتب الشدة حدا أي طرفا ومكانا (مستحيلا أو) مكانا (مستبعدا) يقرب من الحال ويحتمل أن تكون في معنى من في قوله في الشدة كما أشارنا إلى ذلك في تقدير أصل الكلام ثم أشار إلى العلة الحاملة للتبليغ على إيجاد تلك المبالغة فقال وأما يدعى ذلك البلوغ لوصف إلى تلك المنزلة (لئلا يظن) أي يتوهم (أنه) أي أن ذلك الوصف (غير متناه) بل متوسط أو هو دون المتوسط (فيه) أي في أحد المذكورين وهما الشدة والضعف ولا اعتبار عود الضعيف إلى أحد الأمرين أفرد وذكره فانك إذا عطف بأو جاز أن تعيد الضمير مفردا مذكرا لأن المحكوم عليه في التعاطفين بأوهو أحدهما كما تقول جاءني زيد وأعمروا كرمته أذ معنى الكلام جاءني أحدهما فأكرمت ذلك الأحدهما في ذلك تفصيل عند بعض النحويين وفهم من قولنا أشار إلى أن العلة الحاملة على إيجاد المبالغة أن قوله لئلا يظن - الخ ليس داخلا في حد المبالغة. وأما هو

والتوكيد بعدم اليأس لدخله ومنهم من يقصر الفضل عليها وينسب الحسن كلها إليها محتجا بأن أحسن الشعر أ كذبه حكاهما في الصباح ومقتضى تعليله أن المبالغة كذب وليس كذلك ولو كانت كذبا لما وردت في القرآن ولا السنة وقسم في الصباح المبالغة إلى ما كان باستعمال في غير موضوع كالاستعارة وما كان بتكرار مثل أو كظلمات في بحر لجي أو تقسيم مثل ونكرم جارنا البيت الآتي وأما المصنف فقد جعل من البديع المعنوي المبالغة المقبولة وقدم المصنف عليها المبالغة مطلقا وهو أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا لئلا يظن أنه غير متناه في ذلك

أشار إليه المصنف (قوله ثم) أنه فسر مطلق المبالغة (أي ولذا أتى بالاسم الظاهر فقال والمبالغة الخ ولم يأت بالضمير بحيث يقول وهي لئلا يعود على المقبولة (قوله مطلقا) أي سواء كانت مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى لوصف) ضمن يدعى معنى يثبت فعده باللام أي أن يثبت لوصف بالدعوى له لا بالتحقيق وقوله بلوغه نائب فاعل يدعى أي أنه بلغ وقوله في الشدة الخ في معنى من أي بلغ ووصل من مراتب الشدة أو الضعف حدا أي طرفا ومكانا مستحيلا أو مكانا مستبعدا يقرب من الحال والأمثلة المذكورة كلها للشدة ولم يثل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي عقلا وعادة كما في الغلو أو إعادة لا عقلا كما في الإغراق وقوله أو مستبعدا أي بأن كان يمكن عقلا وعادة ألا أنه مستبعد

كما في التبليغ (قوله وأما يدعى ذلك) أي بلوغ الوصف لتلك المنزلة دفع توهم أن ذلك الوصف غير متناه فيه أي وتذكير غير بالغ فيه النهاية بل هو متوسط أو دون المتوسط وأتى الشارح بذلك إشارة إلى أن قول المصنف لئلا يظن ليس داخلا في حد المبالغة بل التعريف تم بدونه وأنه بيان للعلل التي تحمل التبليغ على إيجاد المبالغة وبه اندفع ما يقال أن المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ذلك واختار الصام في الاطول أن هذا التعليل من جملة الحدود أنه احتز ذلك عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا أو مستبعدا مع العلة عن قصد دفع الظن المذكور فلا تكون مبالغة والحاصل أن الدعوى المذكورة أن قصد بهادفع الظن المذكور كانت مبالغة وإن لم يقصد به ذلك بل غفل عن ذلك القصد فلا تكون مبالغة هذا محصل كلامه

وتنحصر في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى للوصف من الشدة أو الضعف اما أن يكون ممكنا في نفسه أو الثاني الغلو والأول اما أن يكون ممكنا في العادة أيضا أو الأول التبليغ والثاني الاغراق أما التبليغ فكقول امرئ القيس فعادى عداء بين نور ونعجة * درا كا فلم ينضح بماء فيغسل

(قوله وتذكر الضمير) أى في فيه (قوله باعتبار عوده الى أحد الأمرين) أى فكأنه قال مثلاً يظن أنه غير مثناه في أحد الأمرين والاحتمل لرمفرد وظاهر كلامه انه اذا ذكر متعاطفان بأو يعاد الضمير على أحدهما (٣٥٩) مطلقا وهو ما يقتضاه كلام

كشبر ونقل السبيوطي في النكت عن ابن هشام ان افراد الضمير في المتعاطفين بأو اذا كانت للايهام كما تقول جاءني زيد وأعمرو فأكرمتهم اد معنى الكلام جاءني أحدهما فأكرمت ذلك الاحد فان كانت للتقسيم عاد الضمير عليهم مانعا كما في قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة (قوله في التبليغ) هو مأخوذ من قولهم بلغ الفارس اذا مديده بالعنان ليزداد الفرس في الجري (قوله والاغراق) مأخوذ من قولهم أغرق الفرس اذا استوفى الحسد في جريه (قوله والغلو) مأخوذ من قولهم غلا في الشيء اذا تجاوز الحد فيه (قوله لا بمجرد الاستقراء) أى الحالى عن الدليل العقلي وقوله بل بالدليل القطعي أى مع الاستقراء وفي نسخة العقلي (قوله وذلك)

وتذكر الضمير وافراده باعتبار عوده الى أحد الأمرين (وتنحصر) المبالغة (في التبليغ والاغراق والغلو) لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك (لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فعادى) يعنى الفرس (عداء) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على اثر الآخر في طلق واحد

بيان لملة أصلها وإيجادها وما يحتمل أن يعتبر أنها ان لم تكن بهذه العلة ولهذا القصد بأن كانت مع الغفلة عن ذلك لم نسم مبالغة فيكون التعليل المذكور داخلا في الحد ثم أشار الى حصر أقسامها بقوله (وتنحصر) المبالغة في الجملة (في التبليغ) أى فيما يسمى تبليغا أخذا من قوله بلغ الفارس اذا مديده بالعنان ليزداد الفرس في الجري (والاغراق) أى فيما يسمى بالاغراق أخذا من أعرق الفرس اذا استوفى الحد في جريه (والغلو) أى فيما يسمى بالغلو أخذا من غلى في الشيء تجاوز الحد فيه و يتبين بتفسير مأخذ التسمية وجه مناسبتها للمسميات فانها أتت في تفسيرها وحصر المبالغة في الثلاثة متممرا بالدليل القطعي لا بمجرد الاستقراء و بيان ذلك أن المبالغة كما تقدم هي أن يدعى أن الوصف منته في الشدة أو الضعف الى الغاية فالمدعى هو انتهاؤه الى الغاية لا يخلو اما أن يكون ممكنا عادة و يلزمه كونه ممكنا عقلا أو لا يكون ممكنا عقلا ومن ثم انحصر الثاني في قسمين الأول وهو الممكن عادة وعقلا هو المسمى بالتبليغ لان فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط فناسب معناه اللغوى كما تقدم والثاني وهو أن لا يمكن عادة و يمكن عقلا هو المسمى بالاغراق لانه بلغ فيه الى حد الاستغراق حيث خرج عن المعتاد فناسب المعنى اللغوى أيضا والثالث وهو أن يستحيل عادة وعقلا هو المسمى بالغلو لتجاوزه حد الاستحالة العادية الى الاستحالة العقلية فناسب معناه اللغوى أيضا والى هذا التفصيل وأمثله أشار بقوله (لان المدعى) أى انما انقسمت المبالغة الى الأقسام الثلاثة لان المدعى وهو بلوغ الوصف الى النهاية شدة أو ضعفا (ان كان) هو أى ذلك المدعى (ممكنا عقلا وعادة) وقد علمت ان الامكان العادى يستلزم العقلى دون العكس (فهو) أى فدعوى بلوغه ما ذكر (تبليغ) أى يسمى تبليغا كما تقدم وذلك (كقوله) أى امرئ القيس (فعادى) أى وإلى الفرس (عداء) أى ولا يقال الى موالاة ولاء بين صيدين اذا صرع أحدهما على الآخر في طلق واحد وصرع كنع بصرع كيمنع أى الصيد أو غيره على وجه الارض

الوصف والضمير في قوله فيه مفرد لانه عائد لاحد المتعاطفين بأو وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو ووجه الحصر أن المدعى للوصف من الشدة أو الضعف اما أن يكون ممكنا عقلا وعادة أو لافان كان فيسمى تبليغا كقوله أى امرئ القيس

فعادى عداء بين نور ونعجة * درا كا فلم ينضح بماء فيغسل

أى و بيان ذلك أى انحصار المبالغة في الأقسام الثلاثة بالدليل العقلي (قوله لان المدعى) أى وهو بلوغ الوصف الى النهاية شدة أو ضعفا (قوله فتبليغ) أى فدعوى بلوغه ما ذكر تسمى تبليغا لان فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط فناسب معناه اللغوى المتقدم (قوله كقوله) أى كقول الشاعر وهو امرئ القيس يصف فرسالة بأنه لا يعرق وان أكثر العدو (قوله فعادى عداء) أى الى ذلك الفرس يقال والى بين الصيدين اذا جرح أحدهما على الآخر في طلق واحد أى اذا أتى أحدهما على وجه الارض اثر الآخر في شوط واحد من غير أن يتخلله وقفة لراحة ونحوها

وصف هذا الفرس بأنه أدرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وذلك غير ممتنع عقلا ولا عادة ومثله قول أبي الطيب:
وأصرع أي الوحش قفيته به * وأنزل عنه مثله حين أركب
ونسكرم جارنا مادام فينا * ونبتعه الكرامة حيث مالا
فانه ادعى أن جاره لا يميل عنه إلى جهة الا وهو يتبعه الكرامة وهذا ممتنع عادة وان كان غير ممتنع عقلا

(قوله بين ثور) متعلق بمادى أي وإلى بين ثور ونعجة أي صرع أحدهما أي ألقاه على وجه الأرض على أثر الآخر في طلق واحد أي شوط واحد (قوله درا كا) بكسر الدال (٣٦٠) على وزن كتاب قال سم والظاهر أنه تأكيد لقوله عدا لان معنى التتابع يفهم من

(بين ثور) يعنى الذكر من بقر الوحش (ونعجة) يعنى الانثى منها (درا كا) أي متتابعاً فلم ينضح ماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح أي لم يعرق فلم يغسل ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لعادة فاغراق كقوله ونسكرم جارنا مادام فينا * ونبتعه) من الأتباع أي نرسل (الكرامة) على أثره (حيث مالا) أي سار وهذا ممكن عقلا لعادة بل في زماننا يكاد يلحق بالمتبع عقلا اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا

والطلق للفرس سبق واحد لم يتخلله وقفة اراحة (بين ثور) متعلق بعادى أي وإلى بين ثور وهو الذكر من بقر الوحش (ونعجة) وهى الانثى منه (درا كا) بكسر الدال على وزن كتاب وهو لحاق الفرس الصيد واتباع بعضه بعضا في القتل وهو من أدرك اذ الحق وأدرك هنا بهذا أتبعه اياه وينبغى أن يحمل هنا على معنى أن الموالاة بين الصيدين أتبع بعضها بعضا ليفيد أنه قتل الكثير في طلق واحد ولثلا يكون تأكيذا لقوله عدا (و) من وصف ذلك الفرس الذى تابع بين الصيدين أو تابع بين موالاتهم في طلق واحد أنه (لم ينضح) أي لم يرشح (ب) خروج (ماء) أي عرق (فيغسل) مجزوم عطوف على لم ينضح أي لم يعرق ولم يغسل والغسل المنفى يحتمل أن يراد به غسل العرق ويكون تأكيذا لنفى العرق ويحتمل أن يراد بالغسل بالماء القراح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج إلى الغسل بالماء فمضمون هذا الكلام أن فرسه أدرك ثورا ونعجة أو أثورا ونعجا على الاحتمالين في مضمار واحد وهذه الدعوى أعنى ادعاء بلوغ الفرس في القوة والسبق إلى هذه الحالة ممكنة عادة وعقلا وان كان وجودها في الفرس في غاية الندور ومن ثم كانت مبالغة وتسمى أودعواها تبليغا كما تقدم (وان كان) للدعى (ممكنا عقلا لعادة) هو أي فدعوى بلوغه إلى حيث يستحيل بالعادة وانما بقوله الامكان العقلى (اغراق) أي يسمى اغراقا لما تقدم وذلك (كقوله ونسكرم جارنا مادام) مقيا (فينا) أي معنا وفي مكاننا (ونبتعه) ان رحل عنا وسكن مع غيرنا (الكرامة) واتباع الكرامة للجار ارسالها اليه وبعثا في أثره وابلاغها اياه (حيث مالا) أي حيث صار ووصل فمضمون هذا البيت أنهم يكرمون الجار في مقامه لديهم

وصف الفرس بأنه أدرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق والعداء بالكسر الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما في أثر الآخر وفيه نظر لان هذا اخبار بالواقع غير مبالغة وان كان ممكنا عقلا لعادة سمي اغراقا كقوله

ونسكرم جارنا مادام فينا * ونبتعه الكرامة حيث مالا

الموالاة خصوصاً مع اعتبار الكون على الأثر فيها وذكر بعض شراح ديوان امرئ القيس أنهم يرد الموالاة بين ثور ونعجة فقط وانما أراد التكثير من النعاج والثيران والدليل على ذلك قوله درا كا ولو أراد ثورا ونعجة فقط لاستغنى بقوله فعادى عدا وانما يريد أن الموالاة بين الصيدين أتبع بعضها بعضا فيفيد أنه قتل الكثير في طلق واحد وحينئذ فهو غير تأكيذا كقوله عدا تأمل (قوله فلم ينضح) أي لم يرشح ذلك الفرس الذى عادى بين الصيدين بخروج ماء أي عرق واعلم أن نضح ان كان بمعنى رش كان من باب ضرب وان كان بمعنى رشح كما هنا كان من باب قطع (قوله فيغسل) يحتمل أنه أراد بالغسل المنفى غسل العرق ويكون تأكيذا لنفى العرق

(وهما)

ويحتمل أنه أراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج إلى الغسل بالماء القراح (قوله ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة) أي أو أثورا ونعجا على الاحتمالين السابقين في قوله درا كا (قوله في مضمار) أي في شوط (قوله وهذا) أي ما ادعاه ممكن عقلا وعادة أي وان كان وجود تلك الحالة في الفرس في غاية الندور وعادة (قوله وان كان) أي للدعى وهو بلوغ الوصف إلى النهاية شدة أضعفا (قوله فاغراق) أي فدعوى بلوغه إلى حيث يستحيل بالعادة تسمى اغراقا لان الوصف بلغ إلى حد الاستغراق حيث خرج عن المعتاد فناسب معناه الانوى المتقدم (قوله كقوله) أي الشاعر وهو عمرو بن الأبيهم التغلبي (قوله مادام فينا) أي مادام مقيا فينا أي معنا وفي مكاننا (قوله حيث مالا) أي حيث رحل عنا وسكن مع غيرنا واتباع الكرامة له ارسالها اليه وبعثا في أثره فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار

وهما مقبولان وأما الغلو فمكفول أبي نواس: وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخلق

في حالة كونه مقبلا عندهم وفي حالة كونه مع غيرهم وارتحالهم عنهم فالوصف المبالغ فيه كرههم ولاشك أن أكرام الجار في حالة كونه مع الغير وارتحالهم عنهم حال عادة حتى انه يكاد أن يلتحق بالمحال عقلا في هذا الزمان لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة واعلم أن هذا البيت إنما يصلح مثالا للاغراق اذا حمل قوله وتبعه الكرامة حيث مال على أن المراد ارسال الاحسان اليه الدافع لحاجة وحاجة عياله بعد ارتحالهم عنهم وكونه مع الغير وأما ان حمل على أن المراد اعطاء الجار الزاد عند ارتحالهم وسفره الى أي جهة فلا يصلح مثالا لان هذا لا يستحيل عادة اذ هذا شأن عند الأسخياء وأصحاب الروايات (قوله وهما مقبولان) أي لعدم ظهور الكذب فيهما اللوجب للرد واعلم أن ما ذكره من المقبول والردود انما هو بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر للبيان فالشكل مقبول لانها ليست جارية على معانيها الحقيقية بل كنايةات أو مجازات بالنظر للوادوالأمثلة (٣٦١) فقوله تعالى يكاد يضيء

بجاء مركب عن كثرة صفاته ونوره وقوله عقدت سنا بكها البيت مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقوله يخيّل لي البيت مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله) أي وان لم يكن بمكنا لعقلا ولاعادة) هذا نفى للقسم الاول اعنى قوله وان كان مكنا لعقلا وعادة وترك نفى القسم الثاني اعنى قوله وان كان مكنا لعقلا لعادة بأن يقول أي وان لم يكن بمكنا لعقلا وعادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ بمكنا لعادة متمنا عقلا كما أشار له الشارح بقوله لا متمنا الخ فهو علمه المحذوف أي وترك نفى القسم الثاني لا متمنا الخ أو انه علمه لاقتصاره في تفسيره والا على ما ذكره فيه (قوله

(وهما) أي التبليغ والاغراق (مقبولان والا) أي وان لم يكن بمكنا لعقلا ولاعادة لا متمنا أن يكون بمكنا لعادة متمنا عقلا لا يمكن عادة يمكن عقلا ولا ينمكس (فغلو) كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه * (الضمير للشأن) لتخافك النطف التي لم تخلق) فان خوف النطفة الغير المخلوقة متمن عقلا وعادة

وفي كونه مع غيرهم وارتحالهم عنهم ولاشك أن أكرام الجار لا تقدم جواره في حال كونه مع الغير بحال عادة حتى انه يكاد أن يلتحق بالمحال عقلا في هذا الزمان لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة وهذا المثال إنما يصلح كاذ كذا حمل الكلام على أن المراد اعطاء الجار الاحسان بعد جواره ولو بعد الانفصال والكون مع الغير وادامة ذلك أبدا وأما ان حمل على أن المراد اعطاء الجار زاده حال الارتحال الى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك في بعض الاوقات من الاكابر وذوى الروايات (وهما) أي التبليغ والاغراق (مقبولان) معاني الاطلاق لعدم ظهور الامتناع السكلي فيهما اللوجب لظهور الفساد والكذب (والا) أي وان لم يكن المدعى بمكنا لعقلا ولا يلزم أن يكون بمكنا لعادة أيضا اذ لا يتصور أن يكون شئ بمكنا لعادة متمنا عقلا ضرورة ان الممكن عادة يمكن عقلا ولا ينمكس كليا أي ليس كل ممكن عقلا بمكنا لعادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (فهو) أي فادعاء بلوغ الشئ الى تلك المنزلة وهو أن يكون الشئ غير ممكن عقلا المستلزم لكونه غير ممكن عادة (غلو) أي يسمى بالغلو لما تقدم وذلك (كقوله) أي أبي نواس (وأخفت أهل الشرك) أي أدخلت في قلوبهم الرعب بطشك وهيبتك (حتى انه) أي حتى ان الامر والشأن هو هذا هو قوله (لتخافك النطف) جمع نطفة وهى الماء المخلوق منه الانسان (التي لم تخلق) أي النطف التي لم تخلق منها الانسان بعد أول تخلق

فان كون جاره لا يميل الى جهة الانبئة كرامته مستحيل عادة يمكن عقلا كذا قيل وفيه نظر لا مكان حمل ذلك على تزويد ما يصاحبه في كل جهة يميل اليها كما هي عادة السكران وهذا البيت أنشده عبد اللطيف البغدادي ونكرم ضيفا نوازاه الى عمرو بن الايهم وهما أي التبايع والاغراق مقبولان قوله (والا) أي وان لم يكن المفرد المدعى من شدة الوصف أو ضعفه بمكنا لعقلا فالمبالغة تسمى غلوا كقول أبي نواس: وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخلق

(٤٦) - شروح التلخيص - رابع) اذ كل ممكن عادة يمكن عقلا أي لان الامكان العادي أن يكون الامكان بحكم الوقوع في أكثر الاوقات أو دائما (قوله ولا ينمكس) أي عكسا كليا فليس كل ممكن عقلا بمكنا لعادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله غلو) أي فهو غلو أي أن ادعاء بلوغ الشئ الى كونه غير ممكن عقلا وعادة يسمى بالغلو لنجاوزه حد الاستحالة العادية الى الاستحالة العقلية فاسبب معناه الاغوى المتقدم (قوله) أي الشاعر وهو أبو نواس وهو الحسن بن هاني لقب بأبي نواس لانه كان له عذبتان تنومان أي تتحركان على عاتقيه وهذا البيت من قصيدة له في مدح هارون الرشيد بأنه أخاف السكران جميعا ومن لم يوجد وانما مثل هذا البيت ولم يكنف بأمثلة الاقسام الآتية لأنه مثال للمبالغة الردودة حيث لم يدخل عليها ما يقرر بها الى الصحة ولم تنضم تخيلا حسنا يمكن أن يرد الشاعر انه لتخافك النطف التي لم تخلق فلم تخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخيلا حسنا اه أطول (قوله وأخفت أهل الشرك) أي أدخلت في قلوبهم الخوف والرعب بطشك وهيبتك (قوله حتى انه) بكسر هـ انه ان لدخول اللام في خبره وحينئذ فهي ابتدائية (قوله النطف)

والمقبول منه أصناف أحدها ما أدخل عليه ما يقرب به الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكادزيتها يضيء ولو لم تمسه نار وفي قول الشاعر يصف فرسا ويكاد يخرج سرعة عن ظله * لو كان يرغب في فراق رفيق

جمع نطفة وهي الماء الذي يتخلق منه الانسان وقوله التي لم تخلق أى لم يخلق منها الانسان بعد أو لم تخلق هي بنفسها أى لم توجد فقد بالغ في أخافته أهل الشرك حيث صيره تخافه النطف التي لم توجد ومعلوم أن خوف النطف محال لان شرط الخوف عقلا الحياة فيستحيل الخوف من الموجود (٣٦٢) الموصوف بعلمها فضلا عن خوف المعلوم فهذه المبالغة

(والمقبول منه) أى من الغلو (أصناف منها ما أدخل عليه ما يقرب به الى الصحة نحو) لفظة (يكاد في قوله تعالى يكادزيتها يضيء ولو لم تمسه نار

هي بنفسها أى لم توجد فقد بالغ في أخافته أهل الشرك حتى صيره تخافه النطف التي لم توجد أصلا أو لم يوجد انسانها بعد ومعلوم أن خوف النطف محال لان شرط الخوف عقلا الحياة فيستحيل الخوف من الوجود بدونها فضلا عن خوف المعلوم فهذه المبالغة غلو فنه الردود مثل هذا المثال لعدم اشتماله على شيء مما يأتى من موجبات القبول ومنه المقبول (والمقبول منه) أى من ذلك الغلو (أصناف منها) أى من تلك الاصناف (ما) أى صنف (أدخل عليه) أى ما شتمت الغلو فيه على (ما) أى لفظ (يقرب به) أى يقرب ما وقع فيه الغلو (الى الصحة) لان في ذلك اللفظ عدم التصريح بوقوع ذلك المحال وذلك (نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكادزيتها يضيء ولو لم تمسه نار) فان اضاءة الزيت كاضاءة المصباح محال عقلا فلو قيل في غير القرآن مثاليضيء هذا الزيت بل انار لرُد وحيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال لم يقع واسكن قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قرب المحال من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تسكت أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فلفظ كاد لما دل على التقرب والقرب قريب من الصحة لما ذكر أن المحال قد يقرب به الوهم لاسباب جاءت المبالغة مقبولة في الغلو فان قيل قرب المحال من الوقوع محال في نفسه فيحتاج في ادعائه للمفاد يكاد الى ما يقرب به وذلك يؤدي الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما فسر بما ذكر صار ليس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كأنه أمر ضروري في بعض الصور لما ذكر من توفر أسباب توهمه واقعا فقبس على بعض الصور غيره لان الباب باب المبالغة يتسمع فيه فلا يطلب له حيث عند قريباً بالضرورة مقرب آخر تأمله قيل وينبغي لما مثل بالآية أن يقول بدل قوله يقرب به الى الصحة لا يظهر معه الامتناع تأدبا وهو كذلك ثم ان ما ذكر من كون اضاءة الزيت محالا عقلا غير ظاهر لصحة انصاف كل جسم بما انصف به الآخر اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة أو يراد بالزيت الزيت بقيد كونه غير مضيء كما هو المشاهد وفي كل ذلك تمحل باعتبار اطلاقهم التفصيل لان الظاهر منه الاستحالة الحقيقية المتقررة على الاطلاق والافا كرام الجار نائبا أبدا باعتبار عقول العامة محال وكذا

ثم أخذ للصنف في بيان المقبول من هذه الاقسام فالقسمان الأولان وهما التبليغ والاغراق مقبولان فهمان من البديع (و) الثالث وهو الغلو (المقبول منه أصناف منها ما أدخل عليه ما يقرب به الى الصحة نحو) لفظ يكاد في قوله تعالى (يكادزيتها يضيء ولو لم تمسه نار) ولك أن تقول المستحيل كيف يقرب من الصحة بكاد أو غيرها وكقول الشاعر وقيل هو ابن حميد الصقلي ويكاد يخرج سرعة عن ظله * لو كان يرغب في فراق رفيق

غلو مردود لعدم اشتماله على شيء من موجبات القبول الآتية (قوله منها ما أدخل عليه ما يقرب به الى الصحة) أى من تلك الاصناف صنف أدخل عليه لفظ يقرب الامر الذي وقع فيه الغلو الى الصحة أى الى امكان وقوعه (قوله نحو لفظة يكاد) أى ولفظة او ولولا وحرف التشبيه (قوله يكادزيتها يضيء ولو لم تمسه نار) المبالغ فيه اضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير نار ولا شك أن اضاءة الزيت اضاءة كاضاءة المصباح بل انار محال عقلا وعادة فلو قيل في غير القرآن هذا الزيت يضيء كاضاءة المصباح بل انار لرُد وحيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة لان المعنى يقرب زيتها من الاضاءة والمحال انه لم تمسه نار ومعنى قرب المحال من الوقوع توهم

وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تسكت أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع قيل ان المصنف لما مثل بالآية كان ينبغي له أن يقول منها ما أدخل عليه ما يخرج عنه الامتناع عن الاضاءة بدل قوله ما يقرب به الى الصحة تأدبا وصحة كلام الله زبد عليها فكيف يقال فيه ما يقرب به الى الصحة ثم ان ما ذكر من كون اضاءة الزيت كاضاءة المصباح بل انار محالا عقلا غير ظاهر لصحة انصاف كل جسم بما انصف به الآخر ولصاحبة قدرة المولى لذلك اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة تأمله

والثاني ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقول أبي الطيب: عقدت سنا بكها عليها عثبرا * لوتبتغي عنقا عليه لا مكننا

(قوله ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل) أي ومن أصناف الغلو المقبولة الصنف الذي تضمن نوعا حسنا من تخييل الصحة وتوهمها لكونه ما اشتمل على الغلو يسبق إلى الوهم مكانه لشهود شيء، يغالط الوهم فيه فيتبادر بصرته كما يذاق من المثال وقيد المصنف بقوله حسنا إشارة إلى أن تخييل الصحة لا يكفي وحده إذ لا يتخلو عنه محال حتى أخافة النطف فيما تقدم وإنما المعتبر ما يحسن الصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو وانتفاؤه للوهم بأدنى التفات كما في أخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده فيه حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اهـ يعقوبى (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب التنبى (قوله سنا بكها) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقوله الشارح أي حوافر الجياد أي أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله عثبرا) مفعول عقدت وقوله بكسر العين أي وسكون الأثناء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت وتام البيت كما يأتي * لوتبتغي عنقا عليه لا مكننا * أي لو زدت تلك الجياد سيراسرها على ذلك العنبر لا مكن ذلك العنق أي السير ادعى أن الغبار المرتفع من سنا بك الخيل قد اجتمع فوقه وسهامترا كما متسكنا بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليه الجياد وهذا ممنوع عقلا وعادة لكنه يخيل للوهم تخيلا حسنا من ادعاء كثرت وتوهمه كالارض التي في الهواء بصرته فلا يحيله حتى يلتفت إلى القواعد فصار مقبولا ولقائل أن يقول ان الاستحالة هنا (٣٦٣) انما هي عادية لا مكان مشى الخيل وعنقها في الهواء والريح

فضلا عما إذا وجد جسم آخر معه كالغبار وأجيب بما تقدم من أن المراد بالاستحالة العقلية ولو في عقول العامة فتأمل (قوله ومن لطائف العلامة) أي الشيرازي لما في ذلك من التورية لان قوله ولا تفتح فيه العين له مغنيان قريب وهو النهى عن فتح العين الجارحة في الغبار لئلا يؤذيها بدخوله فيها وليس هذا مرادا وبعيد وهو

ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله عقدت سنا بكها) أي حوافر الجياد (عليها) يعني فوق رؤسها (عثبرا) بكسر العين أي غبارا ومن لطائف العلامة في شرح المفتاح العنبر الغبار ولا تفتح فيه العين وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض البغاليين كان يسوق بغلته في سوق بغداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرط البغلة فقال البغال على ما هو دأبهم بلحية العدل بكسر العين يعني أحد شقي الوقوف فقال بعض الظرفاء على الفور افتح العين فإن المولى حاضر ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة

بقيد كونه غير مكرم كما هو في العرف والشهود (ومنها) أي ومن الأصناف المقبولة من الغلو (ما) أي الصنف الذي (تضمن نوعا حسنا من التخييل) أي تخييل الصحة لكون ما اشتمل على الغلو يسبق إلى الوهم مكانه لشهود شيء، يغالط الوهم فيه فيتبادر بصرته كما يذاق من المثال وقيد بقوله حسنا إشارة إلى أن تخييل الصحة لا يكفي وحده إذ لا يتخلو عنه محال حتى أخافة النطف فيما تقدم وإنما المعتبر ما يحسن الصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو وانتفاؤه حتى لا وهم بأدنى التفات كما في أخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده فيه حسنا فلا يقبل لعدم حسنه ثم مثل لما تضمن النوع الحسن من التخييل فقال (كقوله) أي كقول التنبى (عقدت سنا بكها) أي حوافر الخيول الجياد (عليها) أي فوق رؤسها (عثبرا) مفعول عقدت أي أثارت سنا بك الخيل عثبرا بكسر العين وسكون الأثناء المثلثة وفتح

ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله يعني أبا الطيب:

عقدت سنا بكها عليها عثبرا * لوتبتغي عنقا عليه لا مكننا

النهى عن فتح العين في هذا اللفظ أي لفظ عثبرا لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه وهو المراد لان قصده ضبط السكامة ويحتمل أن المراد لما في ذلك من التوجيه وهو احتمال الكلام لمعنيين ليس أحدهما أقرب من الآخر بناء على استواء المعنيين هنا (قوله وألطف من ذلك) أي بما ذكره العلامة (قوله البغاليين) أي الذين يسوقون البغال (قوله فضرط البغلة) أي أخرجت ريحا من جوفها بصوت (قوله فقال البغال) أي على عادة أمثاله عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحية العدل) أي ما فلت يقع في لحية العدل لافي وجه السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذي لحية على طريق السكينة (قوله يعني) أي بلحية العدل (قوله الوقور) أي الحمل بكسر أولها (قوله الظرفاء) أي الخذاق (قوله افتح العيون) أي اللوى حاضر) هذا الكلام يحتمل معنيين فيحتمل افتح عينك ترى اللوى أي من هو أولى وأحق أن يقع ذلك في لحيته وهو الشاهد حاضرا ويحتمل افتح عين لفظ العدل لتصيب الضرطة مسمى هذا اللفظ فانه حاضر فان كان المعنى المراد منها خفيا كان تورية وان كان المعنى ليس أحدهما خفيا عن الآخر كان توجيهها وهو أقرب هنا الصلاحية كل من المعنيين فهذه الحكاية محتملة للتورية والتوجيه كما أن ما ذكره العلامة كذلك الآن هذه الحكاية ألطف مما ذكره العلامة لما فيها من التفتن الغريب والهجو بوجه لطيف (قوله ومن هذا القبيل) أي احتمال التورية والتوجيه في مادة فتح العين (قوله ما وقع لي في قصيدة) أي في مدح ملك وهو السلطان أبو الحسين محمد كرت وقد ذكرتها في أول المطول سبعة

أبيات (قوله علا) أي ارتفع وقوله يدعوه الوري أي الخلق وقوله ملسكا أي ساطانا (قوله ور ينما فتحو اعينا غدا ملسكا) أي فقوله فتحو اعينا
يحتمل فتحو اعين لفظ ملك أي (٣٦٤) وسطه فعدا بسبب الفتح ملسكا فيكون معناه كذلك ويحتمل أن يراد فتحو اعينهم فيكون نظره

علا فأصبح يدعوه الوري ملسكا * ور ينما فتحو اعينا غدا ملسكا
وعما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي عن الغالب على لهجتهم إمالة الحركات نحو الفتحة أنا في بكتاب
فقلت لمن هو فقال مولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر الى كالمعرف عن سبب ضحكهم
المسترشد لطريق الصواب فرمزت اليه بغض الجفن وضم العين فتفطن للقصد واستظرف ذلك
الحاضرون (لوتبغني) أي تلك الجياد (عشقا) هو نوع من السير (عليه) أي على ذلك العشير (لا يمكن)

الياء المشددة وهو الغبار من الارض وأكثرت أثارته حتى انعقدت تضام وتراكم فوق رؤسها ثم وصف
الغبار بما فيه غلو فقال من وصف ذلك الغبار أنه (لوتبغني عشقا) أي لوتر يد تلك الجياد عشقا أي سيرا
مسرعا (عليه لا يمكن) ذلك العنق وإرادة الخيل السير عبارة عن إرادة أهلها والخطب فيه سهل
فلا شك أن المكان مشي الخيل على الغبار في الهواء وهو مدعى الشاعر محال لضف مقاومته ثقل
الخيل بل مشي الدرة عليه غير ممكن لو هنه ولكن يحل الى الوهم تخيلا لاحتسان من ادعاء كثرته وكونه
كالجبال في الهواء صحتة فلا يحيله حتى يلتفت الى القواعد فصار مقبولا بخلاف اخافة النطق فيما تقدم
ولقاتل أن يقول انما هنا أيضا الاستحالة العادية لا يمكن مشي الخيل وعنقها في الهواء والريح فضلا
عما اذا وجد جسم آخر مره وان أراد الاستحالة العامة أو المقيدة بنفي الامكان كان فيه من التحمل
ما تقدم تأمل وهنا في العشير لطيفة أشار اليها بضمهم وهو الشارح العلامة في شرح المفتاح وذلك أنه
لما فسرنا أشار الى ضبطه بنوع لطيف متضمن للإيهام أو التوجيه فقال العشير الغبار لا تفتح فيه العين
فعدم فتح العين يحتمل أن يراد به عدم فتح عين العشير أي أوله فيكون إشارة الى ضبطه ويحتمل أن يراد
عدم فتح العين العلومة في نفس الغبار والمراد المعنى الأول فان قلنا أنه أبعدا المعنيين كان في كلامه إيهام
وتورية والا فتوجيهه ولكن التوجيه يبعده قصد الضبط بالقرينة إلا أن يجوز تعيين القرينة في
التوجيه وقد كرت هنا أيضا قصة تشتمل على هذه النكتة من فتح العين لارادة معنى خفي فيكون تورية
أو مساو فيكون توجيهها لمناسبتها وهي ألطف بما ذكر العلامة لما فيها من التفطن الغريب والمهجو بوجه
لطيف لما يستحقه بدعوى القائل وذلك أن بعض البغاليين أعنى السائقين للبغال كان يسوق بغلة يسوق
بغداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا بالسوق فضرطت البغلة أي تنفست بصوت ثقل البغال
على عادة أمثاله عند فعل البغلة ذلك تزيها لنفسه عن أن تقابله بذلك الفعل بلحمة العدل بكسر العين
أي ما فعلت يقع بلحمة العدل لافي وجه السائق والعدل بالكسر شرق الورك أي الحمل فقال بعض الحدائق
الظرفاء على العور للبغال افتتح العين فان الولي حاضر وقد أغرب هذا ألفا في نفطه لما فيه إيهام
أو توجيه مع المهجو بلطف وخفاء لان قوله افتتح العين يحتمل افتتح عينك ترى الولي أي من هو الولي
وأحق أن يقع ذلك في لحية وهو العدل أي الشاهد ويحتمل افتتح عين لفظ العدل لتضيق صاحب
ما ذكر كرت فان كان المعنى المراد خفيا في إيهام والافتوجيه وهو أقرب في هذا المثال لصلاحيته ماعما ومن
هذا المعنى أيضا أعنى مافيه تورية أو توجيه في مادة فتح العين ما وقع للشارح في قصيدة له وهو قوله
في مدح ملك من الملوك:

علا فأصبح يدعوه الوري ملسكا * ور ينما فتحو اعينا غدا ملسكا
وفي جميع هذه الأمثلة وكونها من المستحيل عقلا نظرا للعقل لا يمنع أن يضى الزيت وأن يخرج

فوجدوه قد تبدل وصار
ملكا فيتجه فيه التوجيه
أو التورية على ما تقدم
والرب مصدر راث اذا أبطأ
يستعمل كثيرا بمعنى الزمان
لأشعار البطء بالزمان
ويضاف للجمل نائبا عن
الزمان فيقال اجلس ريث
أنا كلك بكاتين أي اجلس
زمانا مقداره ما كلك فيه
كاتين والتقدير هنا أنه غدا
ملك في الزمان الذي مقداره
ما يتحدر فيه العين كذا
قال اليمعوي وهو راجع
لقول بعضهم أن زينا معنى
حيما (قوله) وما يناسب هذا
للمقام أي من جهة أن ضم
العين فيه إشارة لمعنى خفي
وان كانت الإشارة بغير
اللفظ وليس فيه تورية
ولا توجيه ولذا قال وما
يناسب ولم يقل ومنه (قوله)
على لهجتهم أي لغتهم
وكلامهم أي من قوم الغالب
عليهم أنهم يميلون في لهجتهم
وكلامهم بالضم نحو الفتح
(قوله فقلت لمن هو) أي من
هو (قوله فقال) أي ذلك
الآتي بالكتاب لمولانا عمر
بفتح العين وهو يعنى عمر
بضمها (قوله فنظر الى) أي
فنظر ذلك القائل الى وقوله
كالمعرف أي الطالب لمعرفة
سبب ضحكهم لانه خفي عليه
(قوله المسترشد لطريق

الصواب) أي الطالب لطريق الصواب الذي ينبغي عنه سبب ضحكهم وعلوم أن نفي السبب بعد ادراكه فأشار له الشارح بضم
عينه حسا ففهم ذلك القائل أن سبب ضحكهم فتحه لعين عمر وأنه ينبغي لضم عينه (قوله وضم العين) تفسير لما قبله (قوله فتفطن للقصد)
أي وهو ضم عين عمر (قوله واستظرف ذلك الحاضرون) أي اعترفوا بظرافة الشير أي حذقه وفهم للشارح (قوله هو نوع من السير)

وقد جمع القاضي الارجاني بينهما في قوله يصف الليل بالطول:

يخيل لي أن سمر الشهب في الدرجى * وشدت بأهدابى اليهن أجفانى

أى وهو السير السريع (قوله هذا) أى مشى الخيل على القبار (قوله لـ كنه تخيل حسن) أى نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالارض التى فى الهواء (قوله وقد اجتمعا) أى السببان الموجبان للقبول وهما ادخال ما يقرب للصحة وتضمن النوع الحسن من التخيل وإذا اجتمع السببان المذكوران فى الغلو زاد قبوله (قوله ما يقرب به الى الصحة) أى كلف تخيل (قوله فى قوله) أى الشاعر وهو القاضي الارجاني بفتح الراء مشددة بعد همزة مفتوحة نسبة لارجان بلدة من بلاد فارس (قوله (٣٦٥) يخيل لي) أى بوقع فى خيالى وفى وهمى من طول الليل وكثرة سهرى فيه أن

الشهب وهى النجوم سمرت أى أحكمت بالمسامير فى الدرجى أى ظلمة الليل (قوله وشدت) أى وبخيل لي مع ذلك أن شدت أى ربطت أجفانى بأهدابى حال كونها مائلة اليهن أى الى الشهب أى وبخيل لي أن أجفانى مربوطة فى الشهب بأهدابى ادعى الشاعر أن طول الليل وصل لحالته أى أن الشهب أحكمت بالمسامير فى دجاجيه وأن كثرة سهره فيه وصلت لحالته أى أن أجفانه صارت مشدودة بأهدابه فى الشهب ومن المعلوم أن احكام الشهب بالمسامير فى الدرجى وشدت أجفانه بأهداب عينه محال لكن قد تضمن ذلك الغلو تخيلا حسنا اذ يسبق الى الوهم صحته من جهة أن هذا المحسوس تقع الغالطة فيه وذلك أن النجوم لم ابدت

أى الى القادى تراكم القبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أراضى يمكن سيرها عليه وهذا يمنع عقلا وعادة لـ كنه تخيل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال ما يقرب به الى الصحة وتضمن التخيل الحسن (فى قوله) يخيل لي أن سمر الشهب فى الدرجى * وشدت بأهدابى اليهن أجفانى

فقوله فتحوا عيناي يحتمل أن يراد فتحوا عين لفظ ملكا أى وسطه فغدا بسبب الفتح ملكا فيكون معناه كذلك ويحتمل أن يراد فتحوا أعينهم فيه ونظروا اليه فوجدوه قد تبدل وصار ملكا فينتجه فيه التوجيه أو التورية على ما تقدم والريث مصدر راث اذا أبطأ يستعمل كثيرا بمعنى الزمان لاشعار البطء بالزمان ويضاف للجمل نائبا عن الزمان فيقال اجلس ريث أنا أكلمك بكلمتين أى اجلس زمانا مقداره ما كلمك فيه قيل ودخول ما فيه تكفه عن الاضافة الى الجمل وفيه نظر والتقدير هنا أنه غدا ملكا فى الزمان الذى مقداره ما يفتحون فيه العينين وبما يناسب ما ذكره لـ كونه فيه الاشارة بضم العين الى معنى خفى ولولم تكن الاشارة باللفظ ولا فيه نورية ولا توجيه ما ذكره الشارح عن بعض أصحابه وهو أنه أنه بكتاب بكتابه فقال له أئنى الشارح لمن هو فقال ذلك الآتى وهو من قوم يميلون فى لهجتهم وكلامهم بالضم نحو الفتح هو يعنى الكتاب ولولا ناعمر بفتح العين يعنى عمر بضمها وله أراد بعمر غير الفاروق كتب له كتابا الى سائله فاعمال ذلك ضحك الحاضرون فنظر القائل الى سائله كالمعترف بوجه سبب ضحكهم الا أنه خفى عنه كالمستتر شد لطريق الصواب أى كالمطالب لما ينفى عنه سبب ضحكهم ومعلوم أن نفى السبب بعد ادراكه فأشاره السائل بضم عينه حسافهم الساظر أن سبب الضحك فتعنه لعين عمر وأنه ينبغى له ضم عينه فاستظرف ذلك الحاضرون أى اعترفوا بظرافة للشير وفهم المشاره ولما ذكر أن من أسباب قبول الغلو وجود لفظ يقرب من الصحة وكذا وجود تخييل يستحسن على ما أوضحنا ذلك ومن المعلوم أن اجتماع السببين الأخرى فى القبول أى بمثل اجتماعه ما فيه فقال (وقد اجتمعا) أى اجتمع السببان الموجبان للقبول وهما ادخال ما يقرب به للصحة وتضمنه تخيلا حسنا (فى قوله يخيل لي) أى بوقع فى خيالى وفى وهمى (أن سمر الشهب) أى أنه أحكمت الشهب وهى النجوم بالمسامير (فى الدرجى) أى فى ظلمة الليل (و) يخيل مع ذلك أن أى أنه (شدت بأهدابى اليهن أجفانى) أى شدت أجفانى

الفرس عن ظله وأن تعقد حوافر الخيل غبارا ويتكاثف حتى يمكن السير عليه ولا استحالة فى انعقاد الغبار وقد اجتمعا فى قوله أى قول الارجاني يصف الليل بالطول:

يخيل لي أن سمر الشهب فى الدرجى * وشدت بأهدابى اليهن أجفانى

من جانب الظلمة ولم يظهر غيرهما صارت النجوم كالدر المرصع به بساط أسود فيسبق الى الوهم من تخيل المشابهة قبل الاتفات الى دليل استحالة شد النجوم بالمسامير فى الظلمة صحة ذلك ولما ادعى أنه ملازم للسهر وأنه لا يفتقر رؤية النجوم فى الظلمة فصارت عينه كأنها لا تطرف نزلت بأهدابه مع الاجفان بمنزلة جبل مع شئ شديده بجوامع تتعلق وعدم التزلزل فيسبق الى الوهم من تخيل المشابهة بما ذكره صحة ذلك أيضا ولما تضمن الغلو الوجود فى البيت هذا التخيل الذى قرب المحال من الصحة كان ذلك الغلو مقبولا وزاد ذلك قبولاً وتصريحاً بأن ذلك على وجه التخيل لا على سبيل الحقيقة وتخييل المحال وأما بمنزلة قر به من الصحة لـ كونه ذلك فى الغالب ناشئا عن تخييل الاسباب والحال أن التخيل موجود فى نفسه ولفظ يخيل لي يقرب من الصحة فقد اجتمع فى الغلو فى هذا البيت السببان الموجبان لقبوله

والثالث ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقول الآخر أسكر بالامس ان عزمت على الشر ب غدا ان ذا من العجب
(قوله محكمة بالمسامير) أى فى ظلم الليل وهذا محال لان الظلمة عرض والنجوم أجرام ولكن المتكلم لما رأى أجراما بيضا كالجواهر مسمرة
فى جرم أسود كبساط تخيل الوهم (٣٦٦) أن النجوم فى الظلمة كذلك قبل الالتفات الى اسمة حالة ذلك (قوله قد شدت بأهدابها

أى يقع فى خيالى أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن أجفان عيني قد شدت بأهدابها
الى الشهب اطول ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا تخيل حسن ولفظ يخيل يزيد حسنا (ومنها
ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله
أسكر بالامس ان عزمت على الشر ب غدا ان ذا من العجب

بأهدابى الى تلك الشهب فمضمون ما بعد قوله يخيل لى وهو احكام الشهب بالمسامير فى الدجى وشد
الأجفان بأهداب العين محال ولكن تضمن تخيلا حسنا اذ تسبق الى الوهم محته من جهة أن مثل
هذا المحسوس تقع المغالطة فيه كما تقدم فى وجه الشبه الخيالى وذلك أن النجوم بدت فى جانب الظلمة
ولم يظهر بحقيقة كنهه غيرها فصارت النجوم كالدرارص به بساط أسود فسبق الى الوهم من تخيل
الشابهة قبل الالتفات الى دليل استحالة شد النجوم بالمسامير فى الظلمة صحة ذلك ولما ادعى أنه
ملازم للسهر وأنه لا يفتر عن رؤية النجوم فى الظلمة فصارت عينه كأنها لا تفر فى ذلك فزلت أهدابه مع
الأجفان بمنزلة حبل مع شئ شديد فى التعلق وعدم التزلزل خيل للوهم من الشابهة لما ذكر صحة ذلك
أيضا ولما تضمن هذا التخيل الذى قرب هذا الحال من الصحة قبل الغلو الموجود فى البيت وزاد
ذلك قبولا نصريحه بأن ذلك على وجه التخيل لا على سبيل الحقيقة وتخييل الحال واقعا بمنزلة قر به
من الصحة لكون ذلك غالبا ناشئا عن تخيل الأسباب فالتخييل موجود فى نفسه ولفظ التخيل يقرب
من الصحة فاجتمع البيان فان قلت ما ضابط وجود التخيل الحسن قلت المحكم فى ذلك الذوق
وزاد بيانا فى كل جزئية بما يناسب كما أشرنا اليه فى المثالين قال قلت الدجى التى هى الظلمة ان كانت
من قبيل الجرم فتسمير النجوم فى أجرام لا يستحيل وكذا شد الأهداب الى النجوم يمكن باطانتها قلت
النجوم كما هى يستحيل تسميرها بالمسامير المعهودة وهى المتحدث عنها فى الجرم الكفيف فضلا عن
اللطيف الذى معه ما يشبه المشاشة هذا اذا قلنا انها جرم كما هو مبنى السؤال وأما ان قلنا انها عرض
فلا إشكال وهو المنصوص عن الحكماء اذ هى عندهم عدم الضوء وكذا شد الأهداب كما هى الى النجوم
كما هى مستحيل ضرورة فان قيل هذا رجوع لعقول العامة أو حمل الاستحالة على وجود قيد مفيد
وجودها وعند انتفائه ثبت الامكان قلنا ان تحدث عن الاشياء انما هو على حسب معناها المعهود
ومادام ذلك المعنى فالاستحالة متقررة واجازة هذه الامور بالمثل على غير المعتاد خروج عما يفهم من
الخطاب ومثل هذا يقال فى اضافة الزيت والنشئ على الغبار فيما تقدم وفى الكلام بعد لا يخفى فتأمل
(ومنها) أى ومن أصناف الغلو المقبول (ما) أى صنف (خرج مخرج الهزل) أى خرج على سبيل الهزل
وهو الانيان بما يكون للتضاحك (والخلاعة) وهى عدم المبالاة بما يؤتى من منكر أو غيره والانيان بما يراد
من غير رعاية لفساده أو صحته وذلك (كقوله

أسكر بالامس ان عزمت على الشر ب غدا ان ذا من العجب

فان لفظه يخيل لى تقر به الى الصحة وفيه نظر لانها تجمع له صحيحا لان قوله يخيل لى يمكن بأن يكون خيالا
فاسدا وفيه تخيل بليغ وهو تسمير الشهب فى الدجى ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله
أسكر بالامس ان عزمت على الشر ب غدا ان ذا من العجب

الخ) أى وشد الأجفان
بأهدابها فى النجوم
مستحيل لكن لما رأى
للتكلم أجراما معلقة بأحبال
فى أجرام تخيل الوهم أن
الأجفان مع الأهداب
كذلك (قوله حسن) أى
يدرك حسنه الذوق (قوله
ومنها) أى من أصناف الغلو
المقبول (قوله ما أخرج
مخرج الهزل) أى الصنف
الذى أخرج على سبيل
الهزل وهو الكلام الذى
لا يراد به الا المطايبة
والتضاحك وليس فيه
غرض صحيح وأما الخلاعة
فهى عدم المبالاة بما يقول
القائل ادم المانع الذى يمنعه
من غير الصدق (قوله أسكر
بالامس ان عزمت على
الشرب) هذا مبالغة فى
شفقه بالشرب فادعى أن
شفقه بالشرب وصل لحالة
هى أنه يسكر بالامس عند
عزمه على الشرب غدا
ولاشك أن سكره بالامس
عند عزمه على الشرب غدا
محال ان أريد بالسكر
ما يترتب على الشرب وهو
المقصود هنا ولكن لما أتى
بالكلام على سبيل الهزل

أى لمجرد تحسين المجالس والتضاحك على سبيل الخلاعة أى عدم مبالاة به بقبيل ينهى عنه كان ذلك الغلو مقبولا لان
ما يوجب التضاحك من المحال لا يمد صاحبه موصوفا بنقيصة السكذب عرفا واتمال يقبل الغلو الخارج عن المسوغ لانه كذب محض
والسكذب بلا مسوغ نقيصة عند جميع العقلاء ان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف يقال أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما
يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام معنى مجيئه موصوفا بما فى العام لوجوده فيه صحيح (قوله ان ذا) أى سكره بالامس

== ولا شك أن سكره بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال أن أريدي السكر ما يترتب على الشرب وهو المقصود هنا ولكن لما أتى بهذا الكلام على سبيل الهزل لجرّد تحسين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلعة اذ لم يبال بما ينسكّر وما يصح وما يفسد كما يلوح ذلك على برنامج هذا الكلام لدلالته على أنه مشغوف بالشرب وعلى عدم مبالاة به بقبيح ينهى عنه قبل الغلو الموجود فيه لأن ما يوجب التضاحك من

والسكر بالامس للعزم اليوم على الشرب غدا مستحيل لما فيه من تقدم المعلوم على غلته ولو قال أسكر اليوم لما كان مستحيلا فعلا ويكون سبب السكر هو العزم على الشرب بل كان مستحيلا عادة ولك أن تقول كون فعل الجواب ماضيا وفعل الشرط مستقبلا أمر كما يمنع عقلا يمنع لغة فينبغي أن يكون هذا التركيب حينئذ غير صحيح لغة فلا يكون كلاما غريبا فليس ممّا نحن فيه في شيء وليس هذا كقول القائل سكرت أمس لشرب غدا فإن هذا كلام عربي اذ ليس فيه أمر لنظي مخالف لامة العرب فيه يحسن التمثيل لهذا والذي يظهر أن هذا تمثيل فيكون كقولهم زيد يقدم رجلا ويؤخر أخرى الا أن الشبهة به هنا وهي لا تحقيق فان مدلول هذه الالفاظ ليس موجودا بل متوهما وليس من شرط التمثيل أن يكون المشبه به الذي استعير تحقيقا الا ترى أنهم عدوا من التمثيل قوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه واذا تقرر ذلك أتجه لك منع كون هذا القسم غير مقبول فان المبالغة كلما قويت ازداد القبول كما أن الاستعارة كلما زيد فيها اردادت حسنا تنبية ما ذكره المصنف من المبالغات هو فيما يتعلق بالمرکبات وذكر جماعة المبالغة على وجه يعم المفرد والركب فقال الرماني المبالغة على ضرب منها المبالغة في الصفة العدولة غير الجارية فانها جاءت على فعال وفعل وفعل ومفعول عن فاعل مثل مدعس عن دعاس ومطعن عن طاعن ومفعول مثل مطعم وزاد عبد الاطيف البغدادي في قوانين البلاغة فزاد فيها مفعيل وفعل وفعل في النداء مثل يالسكع ويالكع قال الجاحظ قالوا للفارس شجاع فان زاد قليلا قالوا بطل فان زاد قالوا لهمة فان زاد قالوا اكى فان زاد قالوا صديد فان بلغ الغاية قالوا أليس وكذلك يجري الحال في سائر الطبقات مثل السكريم والحليم والبخيل والعالم والجاهل فانهم يقولون سليم الصدر فان زاد قالوا مغفل فان زاد قالوا مائق ثم أنوك ثم معتوه قلت ما ذكره الجاحظ في تفصيل أحوال الفارس فيه مخالفة لغيره قال الفراء رجل شجاع ثم بطل ثم لهمة ثم ذمر ثم جلس وحليس ثم أمعس أليس ثم غشمشم وأبهم وقال مثله ابن الاعرابي وقال غيرهما شجاع ثم بطل ثم صمة ثم لهمة ثم ذمر ونسكل ثم هيك ومحرب ثم جلس ثم أهيس أليس ثم غشمشم وأبهم وقد ذكر الثعالبي في فقه اللغة كثيرا من هذا النوع وذكر ابن الشجري من الامثلة المحولة للمبالغة فعل وفعل ومفعول وذكر أيضا مفعلا من النداء مثل يامكذبان يامكلمان وما ذكرناه من صيغ المبالغة ليس مقتصر اعليه كما أفهمه كلامهما فان للعرب أوزانا لا تنكاد تستعمل الالمبالغة مثل فعل وفعل مثل سكيت وفعله مثل همة قارة وأما ذكر هذه الصيغ من أنواع المبالغات ففيه نظر لان معنى كون هذه الالفاظ للمبالغة أن العرب وضعتها لذلك المعنى بقيد كونه كثيرا فوضعت العرب را حمالا فيبدأ أصل الرحمة ووضعت راحيا ليفيد رحمة كثيرة فراحيم معناه راحم كثيرا فالمعنى المستفاد منه أبلغ من المعنى المستفاد من صيغة راحم وهذا المعنى ليس هو الذي كور في علم البديع لان المبالغة في البديع أن تدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف لخدم استحيل أو مستبعدا ليعلم بذلك أن ميناها في أحدهما فلا يد فيه حينئذ من التمييز عن الواقع من تلك الصفة بعبارة موضوعة لا كثر منه على سبيل المجاز فانت اذا قلت عن شخص كثير الرحمة هو راحم فهذه ليست بمبالغة لانك أخبرت عنه بأشبهه من الصفة على الكثرة التي هي موضوع راحم كما أنك اذا قلت

اذا عزم على الشرب غدا
من العجب أ كد كونه من
العجب مع أنه لاشبهة في
كونه عجباً لانه حكم على
الامر المحقق المشار له بقوله
ذا والحكم عليه ولو بكونه
من العجب بما ينكر لا نكار
وجود ذلك الامر قاله في
الاطول

ومنه) أى ومن المعنوى (المذهب الكلامى

الحال لا يمد صاحبه موصوفاً بنقيصة الكذب عرفاً فإن قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف يقال خرج مخرج الهزل قلت الهزل أعظم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى بجيئه موصوفاً بما فى العام لوجوده فيه صحيح وإنما لم يقبل الفلج الخارج عن السوء لأنه كذب محض والكذب بلا مسوغ نقيصة عند جميع العقلاء فافهم (ومنه) أى ومن البديع المعنوى (المذهب الكلامى) أى النوع المسمى بالمذهب الكلامى

عنه انه كثير الوجة لم تبلغ وكما أنك اذا قلت عندى ألف ليس فيه مبالغة بالنسبة الى من قال عندى واحد ولا بدنى المبالغة من تجاوز نعم تحسن المبالغة اذا قلت زيدر حليم ولم يكن كثير الرحمة بل أردت أن تبلغ فى الرحمة اليسيرة الواقعة منه لغرض من الاغراض فمذهبه حينئذ مبالغة وكذلك اذا قلت عندى ألف رجل وأردت مائة تعظيما لهم فقد تبين بذلك أن هذه الالفاظ ليست موضوعة للمبالغة البديعية وأن من يطلق عليه المبالغة فذلك بحسب اصطلاح النحاة واللغويين نظرا الى ما دل عليه بالنسبة الى ما دل عليه مطلق اسم الفاعل فليتأمل ثم قال الرمانى من المبالغة التعبير بالصفة العامة فى موضع الخاصة كقوله عز وجل خالق كل شيء قال وكقول القائل أنا فى الناس ولعله لا يكون أنا فى الاخسة فاستكثرهم وبالغ فى العبارة عنهم قلت هذا صحيح الا أن التقيد بالخسة لا أدرى مستنده فيه وقد أطلق الناس على واحد كقوله تعالى الذين قال لهم الناس وأريد نعم بن مسعود على ما ذكره جماعة على أن الشافعى رضى الله عنه نص على أن اسم الناس يقع على ثلاثة فما فوقها وأن المراد بالناس فى قوله تعالى الذين قال لهم الناس أربعة ثم جعل الرمانى من المبالغة اخراج الكلام مخرج الاخبار عن الاعظم للمبالغة كقوله تعالى وجاء ربك فأتى الله بنيانهم من القواعد وإن كان المراد جاء أمره وجعل من المبالغة اخراج الممكن الى الممتنع مثل قوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى باج الجمل فى سم الحياض وجعل من المبالغة اخراج الكلام مخرج الشك ومثله بقوله تعالى وإنا لكم على هدى أو فى ضلال مبين ونحو قوله تعالى قل إن كان للرحمن ولد وجعل منه حذف الاجوبة للمبالغة نحو ولورى وهذا كله عرف مما سبق من علم المعانى والبيان قال عبيد اللطيف البغدادى ومتى وقعت المبالغة فى قافية سميت ايقالا وهواناً فى البيت تاما من دون القافية ثم تأتى القافية لحاجة البيت الى الوزن فيزداد المعنى جودة وأنشد

كان عيون الوحش حول خبائنا * وأرحلنا الجزع الذى لم يشعب

وقد تقدم هذا فى باب الإيجاز والاطناب ﴿تنبيه﴾ سمعت بعض المشايخ يقول ان صفات الله تعالى التى هى على صيغة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلها مجازات وهى موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها لان المبالغة أن ثبت للشئ أكثر مما له وصفات الله تعالى متناهية فى السكال لا يمكن للمبالغة فيها والمبالغة أيضا تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك وعرض هذا الكلام على الوالد فاستحسنه ولا شك أن هذا انما يأتى تفريعا على أن هذه الاسماء صفات فإن قلنا أعلام فلا يرد السؤال لان العلم لا يقصد مدلوله الاصلى من مبالغة ولا غيرها وسمعت بعض أهل العلم يقول انما لم يوجد لكثير من الشعراء المسلمين كثير من الشعر يمدحون به رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الشعر انما يحسن بالمبالغة وهى متعذرة فى حقه صلى الله عليه وسلم لان المادحين وإن بذلوا جهدهم لا يصلون الى قطرة من بحره عليه أفضل الصلاة والسلام ص (ومنه المذهب الكلامى الخ) ش من البديع ما يسمى المذهب الكلامى والجاحظ أول من ذكره وأنكر وجوده فى القرآن

ومنه المذهب الكلامي وهو أن يورد التسليم حجة لما يدعيه على طريق أهل الكلام كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا وقوله وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه أي والاعادة أهون عليه من البدء والأهون من البدء أدخل في الامكان من

(قوله وهو إيراد حجة للمطلوب) اللام معنى على متعلقة بحجة وقوله على طريقة أهل الكلام متعلق بإيراد واعلم أن إيراد الحجة للمطلوب متعلق بأداء أصل المعنى وكونها على طريقة أهل الكلام من الحسنات المعنوية لأن المحاورة لا تتوقف على كونها على طريقهم وان كان مرجع ذلك قاله عبد الحكيم وحاصله أن الحسن هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صورة قياس استثنائي أو افتراضي يكون بعد تسليم مقدماته مستلزما للمطلوب وأما إيراد حجة ودليل للمطلوب لآعلى طريق أهل الكلام فليس محسنا لكون الذي ذكره العلامة المعقوبي أن المراد بكون الحجة على طريقة أهل الكلام صحة أخذ المقدمات من المأني به على صورة الدليل الافتراضي أو الاستثنائي لا وجود تلك الصورة بالفعل بل صحة وجودها من قوة الكلام في الجملة كافية كما يؤخذ من الأمثلة انتهى (قوله وهو) أي كونها على طريقة أهل الكلام وقوله أن تكون بالناء المثناة فرق أي الحجة بعد تسليم (٣٦٩) مقدماتها وفي بعض النسخ أن يكون

بالباء التحية والتنه كبير

باعتبار كون الحجة بمعنى

الدليل والبرهان (قوله

مستلزما للمطلوب) أي

استلزاما عقليا أو عاديا

والاستلزام العقلي غير

مشتروط هنا (قوله بعد

تسليم المقدمات) أي

الموجودة بالفعل على صورة

القياس أو المأخوذة من

الكلام المأني به (قوله

لو كان فيهما آلهة إلا الله

لفسدنا) أي لو كان في

السماء والارض آلهة غير

الله لفسدنا وهذا إشارة

لقياس استثنائي ذكر

شرطيته وحذف منه

الاستثنائية والمطلوب

لظهورها أي لكون وجود

الفساد باطل بالشاهدة

وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام) وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب (بحول لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا المزوم وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكفي بها الخطايات دون القطعيات المعتبرة في البرهانيات

(وهو) أي المذهب الكلامي (إيراد حجة) أي الاتيان بحجة (المطلوب) كائنة تلك الحجة (على طريقة أهل الكلام) وطريقة أهل الكلام أن تكون الحجة بعد تسليم المقدمات فيها مستلزما للمطلوب ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعم من ذلك والمراد بكون الحجة على طريقة أهل الكلام صحة أخذ المقدمات من المأني به على ضرورة الدليل الافتراضي أو الاستثنائي لا وجود تلك الصورة بالفعل بل صحة وجودها من قوة الكلام في الجملة كافي كما يؤخذ من الأمثلة وذلك (نحو) قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) أي لو كان في السماء والارض آلهة غير الله تعالى لفسد نظامهما الماترر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة بين التعدد والفساد عادية ويكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورات وإن أراد بالفساد عدمهما بمعنى أن وجود التعدد يستلزم انتفاء السموات والارض وهو محال للمعاشدة ووجه الاستلزام لزوم

(وهو أن يورد التسليم حجة للمطلوب لما يدعيه على طريقة أهل الكلام) وينقسم الى قياس افتراضي واستثنائي واستقراء وتمثيل وهو القياس المذكور في الاصول وأما لم يسموه المنطقي لأن هذا المذهب أصله كما ذكره ابن مالك عبارة عن نصب حجة صحيحة ما قطعية الاستلزام فهو منطقي أو ظنية فهي جدلية غير أنه قد يقال أيضا أهل الكلام مطالبهم بقطعية فكيف تسمى الحجة الظنية كلامية وجوابه أنهم بما يذكرون الحجة الظنية ليحصل من مجموعها القطع كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا فان هذه مقدمة استثنائية ذكر فيها المقدمة الشرطية وتقديره لكنهما لم يفسدا فلم يكن فيهما آلهة فالمقدمة الثانية استثناء نقديض

(٤٧ - شرح التاخيص رابع) فبطل المزوم وهو تعدد الآلهة وقد أشار الشارح لذلك بقوله واللازم أي لوجود آلهة غير الله باطل فكذا المزوم (قوله لأن المراد به) أي بفسادهما وقوله خروجهما عن النظام أي وهذا النظام محقق مشاهد وقوله فكذا المزوم أي باطل (قوله وهذه الملازمة) أي ملازمة الفساد لتعدد الآلهة من الامور المشهورة الصادقة بحسب العرف فقد تقرر في عرف الناس أن الملكة اذا كان فيها ملكان لم تستمر بل تنفسد وقامت من هذا النظام العجيب طويلا ولم يحصل فيه فساد فدل ذلك على عدم التعدد (قوله في الخطايات أي في الامور الخطائية المفيدة للطنن وبالجملة فاللازمة في الشرط عادية والدليل اقناعي لحصوله بالمقدمات المشهورة (قوله دون القطعيات المعتبرة في البرهانيات) أي الأدلة المفيدة لليقين لأن تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام لافساد لجواز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا والحاصل أن هذا الدليل اقناعي لا برهاني وهذا بناء على ما قاله الشارح من أن المراد بالفساد اللازم لتعدد الآلهة الخروج عن هذا النظام المشاهد وأما وأراد به عدم الكون أي عدم الوجود من أصله كانت الملازمة قطعية وكان الدليل برهانيا وذلك لأنه لو تعدد الآلهة لجاز اختلافهم ولو توافقا بالفعل وجواز الاختلاف يلزمه جواز التمايز وجواز التمايز يلزمه عجز الإله وعجز الإله يلزمه عدم وجود السماء

البدء فلاعادة أدخل في الامكان من البدء وهو المطلوب وقوله تعالى فلما أقل قال لأحب الآفلين أى القمر أقل ورى ليس بأقل فالقمر ليس برى وقوله تعالى قل فلم يذبكم بذنوبكم أى أنتم تعذبون والبنون لايعذبون فلستم يبين له ومنه قول النابغة يعتمر الى النعمان حلفت فلم أترك لنفسك ريبة * وليس وراء الله للراء مطلب

لئن كنت قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك الواشى أغش وأكذب : ولكننى كنت امرأ الى جانب * من الارض فيه مستتراد ومذهب

والارض لكن عدم وجودهما باطل بالمشاهدة فما استلزمه من تعدد الاله باطل (قوله وقوله) أى قول النابغة الديباني من قصيدة يعتمر فيها الى النعمان بن النضر ملك العرب بسبب تغيط النعمان عليه بمدحه آل جفنة وهم قوم أصلهم من اليمن فارتحلوا منها ونزلوا بالشام وكان بينهم وبين النعمان عداوة (قوله حلفت) (٣٧٠) أى حلفت لك بالله ما بغضتك ولا احتقرتك ولا عرضت عند مدحى آل جفنة بذكى وقوله

(وقوله حلفت فلم أترك لنفسك ريبة *) أى شيكا (وليس وراء الله للراء مطلب) فكيف يحلف به كاذبا (لئن كنت) اللام لتوطئة القسم (قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك) اللام جواب القسم (الواشى أغش) من غش اذا خان (وأكذب) ولكننى كنت امرأ الى جانب * من الارض فيه) أى فى ذلك الجانب (مستتراد) أى موضع طلب الرزق من راد السكلا (ومذهب) أى موضع ذهاب للحاجات

صحة المعجز عند التناع كان الدليل برهانيا وعلى كل حال فقد حذف الاستثنائية والمطلوب لظهورهما أى لكن وجود الفساد على الاحتمالين محال فوجود التعدد محال (وقوله) أى وكذا نحو قول النابغة معتذرا للنعمان بن النضر فى تغيطه عليه بمدحه آل جفنة (حلفت) لك بالله ما بغضتك ولا خنتك ولا كنت لك فى عداوة (فلم أترك لنفسك) بسبب ذلك اليمين (ريبة) شكافى أى لست لك بمغض ولا عدو (وليس وراء الله للراء مطلب) أى لا ينبغي للحالف بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله إذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالحلف به لانه أعظم من كل شيء فاليمين به كاف عن كل يمين إذ لا يحلف به كاذبا (لئن كنت) اللام لتوطئة القسم بمعنى أنها دالة على القسم المحذوف كما تدل التوطئة على الموطأله (قد باغت عنى خيانة) أى غشا وعداوة وبغضا (لمبلغك) اللام فيه جواب القسم أى والمبلغك تلك الخيانة (الواشى) وهو الذى يذهب بالسكلام على وجه الفساد (أغش) من كل غاش وهو مأخوذ من غش اذا خلى وخدع فى الباطل (وأكذب) من كل كاذب ثم أشار الى سبب مدح آل جفنة ليسكون ذلك ذريعة لنى اليوم عنه فقال (ولكننى) أى ما كنت امرأ أقصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكنى (كنت امرأ الى جانب) أى جهة (من الارض فيه) أى فى ذلك الجانب (مستتراد) موضع طلب الرزق وأصله من راد السكلا أى الربيع اذا دعا طاباله وعبر بالاستترادة هنا عن مجرد طلب الرزق (و) فيه (مذهب) أى موضع الذهاب لطلب الحاجات والارزاق لان

التالى فلازمه نقيض المقدم (ومنه قوله) أى قول النابغة يعتمر الى النعمان

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة * وليس وراء الله للراء مطلب

لئن كنت قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك الواشى أغش وأكذب

ولكننى كنت امرأ الى جانب * من الارض فيه مستتراد ومذهب

فلم أترك لنفسك ريبة أى فلم أبق عندك بسبب ذلك اليمين شكافى أى لست لك بمغض ولا عدو والريبة فى الأصل الامر الذى يريب الانسان أى يقلقه أريد بها هنا الشك كما قلنا وقال فى الأطول المعنى حلفت فى باقى على محبتى واخلاصى لك الذى كنت عليه فلم أترك بسبب هذا اليمين نفسك تهمنى بأى غيرت اخلاصى لك وأبدلتك بغيرك (قوله وليس وراء الله للراء مطلب) أى أنه لا ينبغي للمحالف بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله إذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالحلف به لانه أعظم من كل شيء فلا يكون الحالف به كاذبا فاليمين به كاف عن كل يمين (قوله اللام لتوطئة القسم) بمعنى أنها دالة على القسم المحذوف كما تدل التوطئة على الموطأله (قوله خيانة) أى غشا وعداوة وبغضا (لمبلغك) اللام فيه جواب القسم أى والمبلغك تلك الخيانة (الواشى) وهو الذى يذهب بالسكلام على وجه الفساد (أغش) من كل غاش وهو مأخوذ من غش اذا خلى وخدع فى الباطل (وأكذب) من كل كاذب ثم أشار الى سبب مدح آل جفنة ليسكون ذلك ذريعة لنى اليوم عنه فقال (ولكننى) أى ما كنت امرأ أقصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكنى (كنت امرأ الى جانب) أى جهة (من الارض فيه) أى فى ذلك الجانب (مستتراد) موضع طلب الرزق وأصله من راد السكلا أى الربيع اذا دعا طاباله وعبر بالاستترادة هنا عن مجرد طلب الرزق (و) فيه (مذهب) أى موضع الذهاب لطلب الحاجات والارزاق لان

المحذوف كما تدل التوطئة على الموطأله (قوله خيانة) أى غشا وعداوة وبغضا أو انى رجحت عليك آل جفنة (قوله اللام) جواب القسم) أى دالة على أن المذكور بعدها جواب القسم لاجزاء الشرط اذ هو محذوف دل عليه جواب القسم أى والله لمبلغك تلك الخيانة أغش أى من كل غاش وأكذب أى من كل كاذب فالفضل عليه محذوف (قوله ولكننى الخ) هذا شروع فى بيان السبب لمدحه آل جفنة ليسكون ذلك ذريعة لنى اليوم عنه أى ما كنت امرأ أقصدت بمدحى آل جفنة التعريض بنقصك ولكننى كنت امرأ الخ فهو استمرادك على محذوف (قوله الى جانب من الارض) أى الى جهة مخصوصة من الارض لا يشاركنى فيها غيرى من الشعراء وأراد بذلك الجانب من الارض الشام (قوله أى موضع طلب الرزق) هذا بيان لاستيراد فى الاصل ولكن المراد منه هنا مجرد طلب الرزق كما أن المراد بالمذهب هنا المذهب بقضاء الحاجات فالمعنى فى ذلك الجانب يذهب لطلب الحاجات والارزاق ليسكون ذلك الجانب مظنة الغنى والوجدان (قوله من راد السكلا)

ملوك واخوان اذا مامدحتهم * أحكم في أموالهم وأقرب كفعلك في قوم أراك اصطفتهم * فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا بالقصر أى طلبه والسكر الحشيش (قوله أى في ذلك الجانب ملوك) أشار الشارح بهذا الى أن الملوك مبتدأ حذف خبره لان من المعلوم أن الرزق ليس من ذات المكان بل من ساكنيه وهذه الجملة مستأنفة جواب لسؤال مقدر فكأنه قيل من في ذلك الجانب الذى تطالب الرزق منه فقال فيه ملوك هذا ويحتمل أن يكون ملوك بدلًا من جانب بتقدير المضاف أى مكان ملوك وأنه بدل من مستراد ويكون باقيا على حقيقته وعلى كل من الاحتمالات الثلاثة فقد فهم المقصود وهو أن طلب (٣٧١) الرزق من هؤلاء الملوك (قوله

واخوان) هذا اشارة الى مدح هؤلاء الملوك بالتواضع أى في ذلك المكان ملوك لانصافهم برفعة الملك واخوان بالتواضع أى أنهم مع انصافهم برفعة الملك يصيرون الناس اخوانا لهم ويعاملونهم معاملة الاخوان بسبب تواضعهم فاندفع بذلك التقرير ما يقال ان وصفهم بالاخوة ينافى وصفهم بالملوك لأن الملوك ليس بملك مثلهم فكونهم ملوكا لا يناسب كونهم اخوانا للملوك أى (اذا مامدحتهم) أى اذا مدحتهم (أحكم) أى أجعل حاكما (في أموالهم) متصرفا فيها بما شئت أخذًا وتركًا (وأقرب) بالتوقير والتعظيم والاعطاء (كفعلك) أى كما تفعل أنت (في قوم أراك اصطفتهم) أى اصطفتهم لاحسانك واخترتهم لصنعك وتفضيلك بسبب مدحهم اياك فترتب على احسانك اليهم واصطناعتك اياهم أنك (لم ترهم في مدحهم لك أذنبوا) أى لم تعدهم مذنبين في مدحهم اياك وقد اتج هذا الكلام أى لاعتبار

(ملوك) أى في ذلك الجانب ملوك (واخوان اذا مامدحتهم * أحكم في أموالهم) أنصرف فيها كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير رفيع المرتبة (كفعلك) أى كما تفعل أنت (في قوم أراك اصطفتهم) وأحسن اليهم (لم ترهم في مدحهم لك أذنبوا) أى لاتعابني على مدح آل جفنة المحسنين الى والمنعمين على كآل تعاب قوما

ذلك الجانب مظنة الغنى والوجدان (ملوك) يحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لان من المعلوم أن الرزق ليس من ذات المكان بل من ساكنيه فكأنه قيل من في ذلك الجانب الذى تطالب الرزق فيه فقال فيه ملوك وتكون الجملة كالجواب لسؤال مقدر ويحتمل أن يكون بدلًا بتقدير المضاف أى مكان ملوك وقد فهم المقصود على كل تقدير وهو أن الرزق من هؤلاء الملوك ثم أشار الى مدح هؤلاء الملوك بالتواضع وأنهم يصيرون الناس مع انصافهم برفعة الملك اخوانا فقال (واخوان) أى فيه ملوك بالمعنى واخوان بالتواضع فعلى هذا لا يرد أن يقال وصفهم بالاخوة ينافى مدحهم بالملك للعلم بأن المادح ليس بملك مثلهم فكونهم ملوكا لا يناسب كونهم اخوانا للمادح من وصف أولئك الملوك أى (اذا مامدحتهم) أى اذا مدحتهم (أحكم) أى أجعل حاكما (في أموالهم) متصرفا فيها بما شئت أخذًا وتركًا (وأقرب) بالتوقير والتعظيم والاعطاء (كفعلك) أى كما تفعل أنت (في قوم أراك اصطفتهم) أى اصطفتهم لاحسانك واخترتهم لصنعك وتفضيلك بسبب مدحهم اياك فترتب على احسانك اليهم واصطناعتك اياهم أنك (لم ترهم في مدحهم لك أذنبوا) أى لم تعدهم مذنبين في مدحهم اياك وقد اتج هذا الكلام أى لاعتبار

ملوك واخوان اذا مامدحتهم * أحكم في أموالهم وأقرب كفعلك في قوم أراك اصطفتهم * فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا

يقول أنت أحسنت لقوم مدحوك وأنا أحسن الى قوم مدحتهم فكما أن مدح أولئك لك لا يعد ذنبا فكذلك مدحى لمن أحسن الى لا يعد ذنبا فقوله كفعلك هو الالتزام وهذه الحجة تسمى تمثيلا وهو القياس المذكور في الأصول وهو غاية الزام فى القياس بوصف جامع وهو ظنى وهو يرجع الى الاقتضى أو الاستثنائى الا أن بعض مقدماته ظنية وان كان الالتزام قطعيا وفي هذه الآيات اشكال على النابغة الناظم من وجهين الأول أنه ادعى أنه مدح أقواما فأحسنوا اليه كما أن أقواما أحسن اليهم فمدحوه وهذا عكس ما فعله هو وإنما يحصل الالتزام أن لو قال ملوك حكموني في أموالهم فمدحتهم والا فهو قد جعل مدحه هؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالتزام اذ لم يكن له داع الى الابتداء بمدحهم الثانى في قوله فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا وهل أحد يرى أن مادحه مذنب وإنما كان ينبغى أن يقول فلم يرهم غيرك مذنبين بمدحهم لك فلا شىء ترى أن أنت مذنب بمدحى لغيرك وقد يكون المذهب الكلامى بقياس اقتضى كقوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه أى الاعادة أهون من الابتداء والأهون أدخل في الامكان وهو للمطالع (قوله أغش وأكذب) معناه غاش وكاذب اذ ليس فيه تفضيل

وقوله أحكم بضم الهجزة وتشديد الكاف أى أجعل حاكما في أموالهم ومتصرفا فيها بما شئت أخذًا وتركًا وقوله وأقرب أى بالتوقير والتعظيم والاعطاء (قوله كفعلك أى كما تفعل أنت في قوم أراك اصطفتهم) أى اخترتهم لاحسانك وقوله فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا أى فلم تعدهم مذنبين في مدحهم اياك وأورد العلامة

يس على ما ذكر من الاستدلال ما حاصله أن قوله اصطفتهم فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا يقتضى أنه قدم الاحسان لمادحيه وقوله اذا مامدحتهم أحكم في أموالهم يقتضى تقدم المدح على الاحسان ولا يلزم من تسليم ككون المدح المترتب على الاحسان أنه لا ذنب فيه تسليم أن المدح ابتداء لأجل التوصل لاحسان لا ذنب فيه اذ يصح أن يعاتب على الابتداء بالمدح ولا يعاتب على كونه مكافأة وحينئذ فلم يتم الاستدلال فلو قال الشاعر ملوك حكموني في أموالهم فمدحتهم كفعلك في قوم احسانك أحسن وأجيب بأن الراد بقوله

يقول أنت أحسنت الى قوم فمدحوك وأنا أحسن الى قوم فمدحتهم فكما أن مدح أولئك لك لا يعد ذنباً فكذلك مدحي لمن أحسن الى لا يعد ذنباً

كفعلك في قوم الخ أنك اصطفتهم بسبب مدحهم أياك وأحسنت اليهم بسبب المدح فمدحهم له صدر أولاً قبل احسانه لهم وقوله فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا أى فلم تعدهم مذنبين في مدحهم لك اذ لو كان مدحهم لك ذنباً لما كافأت عليه بالاحسان اليهم وحينئذ فمدح القوم للمخاطب سابق على احسانه كما أن مدح الشاعر لهؤلاء الملوك سابق على احسانهم وقد سلم المخاطب أن مدح القوم للمخاطب الذي ترتب عليه احسانه لهم ليس ذنباً فيلزم أن يكون مدح الشاعر لهؤلاء الملوك الذي ترتب عليه احسانهم له غير ذنب وحينئذ فتم الاستدلال واندفع الاشكال والحاصل أن (٣٧٢)

أحسنت اليهم فمدحوك فكما أن مدح أولئك لا يعد ذنباً كذلك مدحي لمن أحسن الى وهذه الحجة على طريق التمثيل

على مدحهم من قبلك كما لا عتاب من قبلك لمن مدحك ضرورة أن سبب نفي العتاب موجود كما وجد فيمن لم تعاتبهم وهو كون المدح للاحسان فكأنه يقول لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين الى النعمين على كما لا تعاتب قوماً أحسنت اليهم فمدحوك وهذه الحجة ان قصيد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل وهو المسمى عند الفقهاء بالقياس الذي هو أن يحمل معلوم على معلوم لمساواته اياه في علة الحكم وتقريره هنا كما بينا أنه حمل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب في حكم هو نفي العتاب لمساواة الأول للثاني في علة الحكم وهي كون المدح للاحسان فان أراد المصنف بالمدح الكلاسي مطلق الاستدلال المتقرر عند أهل النظر في الجملة كان المثال مطابقاً للبراد على هذا الوجه وان أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الافتراضي والاستثنائي لم يكن المثال يتقرر به هذا الوجه مطابقاً لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الاستثنائي أو الافتراضي ويمكن رده الى الاستثنائي فيقرر هكذا لو كان مدحي آل جفنة ذنباً كان مدح أولئك القوم لك ذنباً وبيان اللازمة اتحاد اللوجب للمدح وهو وجود الاحسان فاذا كان أحد السببين ذنباً كان الآخر كذلك لكن كون مدح القوم لك ذنباً وهو اللازم باطل باتفاقك فالمدح هو كون مدحي لهم ذنباً مثله فنبت الطلب وهو انتفاء الذنب عن المدح ولزم منه نفي العتب اذ لا عتب الا عن ذنب ويمكن رده الى الافتراضي فيقرر هكذا مدحي مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان فلا عتب فيه ينتج مدحي لا عتب فيه ودليل الصغرى الوقوع والملاحظة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك في مادحيه وورد على ما يشير اليه من الاستدلال أن قوله اصطفتهم فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا يقتضي أنه قدم الاحسان لمادحيه وقوله اذا مادحتهم أحكم في أموالهم يقتضي تقدم المدح على الاحسان ولا يلزم من تسليم ايجاب الاحسان

ولك أن تقول هذا النوع كله ليس من البديع لانه ليس في هذا تحسين لمعنى الكلام المقصود بل المعنى المقصود هو منطوق اللفظ فالانيان بهذا الدليل هو المقصود فهو تطبيق على مقتضى الحال فيكون من المعاني لامن البديع وأنشد ابن رشيق في الذهب الكلاسي

فيك خلاف لخلاف الذي * فيه خلاف لخلاف الجميل

لا تعاتب قوماً مدحوك فأحسنت اليهم لان سبب نفي العتاب وهو كون المدح لأجل الاحسان موجود في كما وجد فيمن لم تعاتبهم (قوله أحسنت اليهم فمدحوك) لو قال مدحوك فأحسنت اليهم كان أولى لما قلناه وأورد العلامة يس بحثاً آخر وحاصله أنه لا يوجد أحد يرى مادحه لأجل احسانه مذنباً ولا يعاتبه على ذلك وكون الانسان لا يعاتب من مدحه لطلب احسانه لا يستلزم أن لا يعاتب من مدح غديره لطلب احسان ذلك الغير وحينئذ فلم يتم الاستدلال فكان ينبغي للشاعر أن يقول فلم يرهم غيرك مذنبين بمدحهم لك أى فلائى شئ ترائى مذنباً بمدحي لغيرك وأجيب بأن المراد

بقوله فلم يرهم في مدحهم لك أذنبوا لم يرهم أحد مذنبين في مدحك وأنت من جملة من لم يرهم مذنبين وعبر عن ذلك العموم الذي بالمخاطب والمراد العموم كما يقال لا ترى فلان الامصلي أى لا يراه أحد الامصلي أنت وغيرك واذا كان الناس لا يرون أن مادح المخاطب لأجل احسانه مذنباً لزم أنهم لا يرون الشاعر مذنباً بمدحه آل جفنة لاحسانهم لان سبب نفي العتاب موجود في كل وحينئذ فلا وجه لكون المخاطب يرى الشاعر مذنباً بمدحه لهم (قوله وهذه الحجة) الظاهر أن هذا اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه الابيات للذهب الكلاسي مع أن للذهب الكلاسي هو ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام بأن ذكر قياس اقتراني أو استثنائي مستلزم للمطلوب اذا سلمت مقدماته فالذهب الكلاسي من أنواع القياس والمذكور هنا من قبيل التمثيل الأصولي وهو الخلق معلوم بمعلوم في حكمه لمساواته في علة الحكم وهو قسيم للقياس عند علماء الميزان فكما يقال ان البر بوى لكونه مقتناً فكذا لا يزر بوى لكونه

* ومنه حسن التعايل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي

مقتنايا قال هنا كذلك كما أن مدح الخاطب لاعتاب فيه لكونه للأحسان كذلك مدح الشاعر لآل جفنة لاعتاب فيه لأنه لأجل الأحسان (قوله الذي يسميه الفقهاء قياساً) أي أصولياً وهو حمل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن الخ) هذا إشارة للجواب فكأنه قال لكنه يمكن رده الخ وضمير رده لما ذكر من الآيات أو الحاجة (قوله لو كان مدح الخ) بيان للإزمة اتحاد الموجب للمدح وهو وجود الأحسان فإذا كان أحد السببين ذنباً كان الآخر كذلك (قوله واللازم باطل) أي لكن اللازم وهو كون مدح القوم لك ذنباً باطل بانفاق وقوله فكذا المنزوم أي وهو كون مدح لآل جفنة ذنباً إذا بطل هذا المنزوم (٢٧٣)

ثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عن مدح لآل جفنة ولزم منه نفى العتب إذا عتب الاعن ذنب ويمكن رده إلى صورة قياس اقتراني فيقرر هكذا مدح لآل جفنة مدح بسبب الأحسان وكل مدح بسبب الأحسان لاعتب فيه ينتج مدح لآل جفنة لاعتب فيه دليل الصغرى الوقوع والشاهدة ودليل الكبرى تسليم الخاطب ذلك في مادحيه (قوله حسن التعليل) أي النوع المسمى بذلك الاسم (قوله وهو أن يدعى لوصف ضمن الادعاء معنى الإثبات فعداه لوصف باللام أي أن يثبت لوصف علة مناسبة له ويكون ذلك الإثبات بالدعوى (قوله باعتبار لطيف) متعلق بـ يدعى والمراد بالاعتبار النظر والملاحظة بالعقل والمراد بالاطف الدقة كما

الذي يسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائي أي لو كان مدح لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً واللازم باطل فكذا المنزوم (ومنه) أي من العنوى (حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف) أي بأن ينظر نظراً يشتمل على طيف ودقة (غير حقيقي)

للمدح وكونه لا ذنب فيه تسليم أن المدح ليتوصل به إلى الأحسان لا ذنب فيه فلم يتم الاستدلال إذ يصح أن يعاتب على الابتداء بالمدح ولا يعاتب على كونه مكافأةً ويحجب بأن المراد كما أشرنا إليه في التقرير أنك اصطنعتهم بسبب مدحهم إياك وأحسنيت إليهم بسبب المدح أذلو رأيت المدح ذنباً لما كافت عليه ورد أيضاً أن كون الإنسان لا يعاتب بمادحه الطالب لأحسانه لا يستلزم أن لا يعاتب مادح غيره لطلب أحسان ذلك الغير ويحجب بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جملة من لم يرهم مذنبين وغير عن هذا العموم بالخاطب والمراد العموم كما يقال لا ترى فلاناً لا مصلياً أي لا يراه أحد إلا مصلياً أنت وغيرك والخاطب في مثل هذه الأبحاث سهل وقد تعرضنا لذلك لأنه ما نشجذب القرائع المكشودة وتفتح به البصائر المسدودة والله الوفي بمعه وكرمه (ومنه) أي ومن البديع المعنوى (حسن التعليل) أي النوع المسمى بحسن التعليل (وهو) أي حسن التعليل (أن يدعى لوصف علة مناسبة له) أي أن يثبت لوصف علة مناسبة ويكون ذلك الإثبات بالدعوى ولنضمن يدعى معنى الإثبات عدى إلى الوصف باللام وقد تقدم مثله (باعتبار لطيف) أي ويشترط في كون إثبات العلة المناسبة للوصف من البديع أن يكون إثبات تلك العلة المناسبة مصاحباً للاعتبار أي لنظر من العقل لطيف أي دقيق يحتاج فيه إلى تأمل بحيث لا يدرك المعتبر فيه في الغالب إلا من له تصرف في دقائق المعاني وفي الاعتبارات اللطيفة (غير حقيقي) نعم لا اعتبار بمعنى المعتبر أي يكون غير حقيقي أي غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة في نفس الأمر بل اعتبر علة بوجه يتخيل به كونه صحيحاً كما يأتي في الأمثلة ويحتمل أن يكون نعمنا الاعتبار على أنه مصدر على أصله لأن الوصف إذا كان غير حقيقي في التعليل أي ليس علة في نفس الأمر فاعتباره علة أيضاً غير حقيقي فإن قيل كون الاعتبار لطيفاً إنما يكون بكون الوصف غير مطابق للواقع في التعليل أذلك ثبت لطفه لأن جعل ما ليس بواقع واقعاً على وجه لا ينكر ولا يمج هو الاعتبار اللطيف

وقال عبد اللطيف البغدادي إن المذهب الكلامي كل ما فيه محي العلوم العقلية كقوله :

محاسنه هيولى كل حسن * ومغناطيس أفئدة الرجال

ص (ومنه حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي) ش إنما قال مناسبة وإن كان كل علة مناسبة لبيئ أنها ليست علة بل فيها مناسبة ماباعتبار لطيف معناه بأسر

أشار له الشارح بقوله بأن ينظر الخ أي يثبت لوصف علة حالة كون الإثبات ملتبساً بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة إلا من له تصرف في دقائق المعاني (قوله غير حقيقي) صفة لا اعتبار وفيه أن الذي يوصف بكونه حقيقة أو غير حقيقي الأمر للمعتبر لا الاعتبار وأجيب بأن الضمير في قوله غير حقيقي أي هو راجع للاعتبار بمعنى المعتبر على طريق الاستخدام كما أشار بذلك الشارح بقوله أي لا يكون ما اعتبر الخ والمراد بالحقيقي ما كان علة في الواقع سواء كان أمراً اعتباراً بالوجود في الخارج وغير الحق في ما كان غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة في نفس الأمر بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه صحيحاً كما كان ذلك المعتبر أمراً اعتبارياً أو موجوداً في الخارج

(قوله أى لا يكون الخ) أى يجب أن يكون ما اعتبر من الالة المناسبة لها الوصف غير مطابقة للواقع بمعنى أنها ليست علة له في نفس الامر بل اعتبر كونها علة بوجه يتخيل به كون التعاميل صحيحا فلو كانت تلك العلة التي اعتبرت مناسبة للوصف حقيقة أى علة له في نفس الامر لم يكن ذلك من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه فان قيل كون الاعتبار لطيفا انما يكون بكون العلة غير مطابقة للواقع في التعليل اذ بذلك يثبت لطفه لان جعل ما ليس بواقع واقعا على وجه لا ينسركر ولا يمج هو الاعتبار اللطيف وحيث لا حاجة لقوله غير حقيقي أى غير مطابق لان ذلك هو معنى كون للمعتبر لطيفا قلنا حصر لطف الاعتبار في كون العلة غير مطابقة للواقع ممنوع اذ يجوز في اعتبار العلة المناسبة للوصف أن يكون لطيفا أى دقيقا حسنا وكون مطابقا ما يكون من البدع بشرط فيه أن لا يطابق فلذا وصفه (قوله أى لا يكون الخ) (قوله غير حقيقي) (قوله علة له في الواقع) خبر يكون (قوله كما

(٣٧٤)

أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاديه ليدفع ضررهم فانه ليس في شيء من حسن التعاميل وما قيل من أن هذا الوصف أعني غير حقيقي ليس بمفيد ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي فغلط ومنشؤه ما سمع أن أرباب العقول يطلقون الاعتباري على ما يقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع

فعليه لا حاجة لقوله غير حقيقي أى غير مطابق لان ذلك هو معنى كون للمعتبر لطيفا قلت يجوز أن يكون لطيفا أى دقيقا حسنا ويكون مطابقا ما يكون من البدع يشترط فيه أن لا يطابق فلذلك وصفه بكونه غير حقيقي وذلك كما لو قيل ان العلة في اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم العفريت الذي اعترض له في الالة هي أن لا يتوهم أن سليمان لم يستجب له في طلبه ملكا لا ينبغي لأحد من بعده فان المتبادر أن العلة هي لتحقيق اختصاص سليمان على نبينا وعلنه الصلاة والسلام بما ذكر ولكن هذا الاختصاص لا ينتفي ولو لم يطلق العفريت لانه ملك جميع الشياطين وسخره واله فلا يلزم من تسخير واحد وغلطه في وقت تسخير الكل والماسب هو دفع توهم عدم الاختصاص ولا شك أن هذه العلة ان سحت كانت مطابقة وفيها دقة فلذلك زاد غير حقيقي وبعض الناس توهم أن قوله باعتبار يقتضى كون الوصف المدعى اعتباريا أى لا وجود له خارجا كوجود الامور المتفرقة في نفسها مثل البياض والسودا ما سمع أهل العقول يقولون ان الاعتبار يقابل الحقيقي أى الموجود خارجا توهم أن قوله غير حقيقي مستغنى عنه بذكر الاعتبار وفيه نظر لانه ان أراد بغير الحقيقي ما ليس وجوديا ولو طابق الواقع كما هو ظاهر كلامه لمز عدم مطابقته لأصوله من كون حسن التعليل مالم يطابق ما في نفس الامر وأن اراده مالم يطابق الواقع فكأن الاعتبار المستفاد من قوله باعتبار لطيف مغنيا عما بعده انما يصح ان كان يرى أن كل وصف اعتباري لا يطابق ما في نفس الامر وهو فاسد لوقيل انما احتاج الحادث لسبب لا مكانه كان تعليل بالوصف الاعتباري وهو مطابق ولذلك ألزم على تقدير الاستغناء به عن قوله غير حقيقي أن يكون الاعتباري غير مطابق وهو فاسد وان كان يرى أن الوصف الاعتباري قد يكون غير حقيقي أى غير مطابق وقد يكون حقيقيا أى مطابقا فظاهر أنه لا يستغنى بالاعتبار عن قوله غير حقيقي على أن التحقيق كما تقدم أن الاعتبار اللطيف هو نظر العقل نظرا دقيقا لا كون الوصف اعتباريا فقد ظهر أن ما قاله ذلك الفائل غلط نشأ عما يقال من أن الوصف الاعتباري يقابله الحقيقي وعن اعتقاده أن التعليل لطيف عند البغاة وغير حقيقي أى خيالي وليس حقيقيا بل بالادعاء ولذلك بدأ بقوله أن يدعى

اذا قلت الخ هذا التمثيل للمنى (قوله فانه ليس في شيء) أى في مرتبة من مرات حسن التعاميل لان دفع الضرر علة في الواقع لقتل الاعادى (قوله وما قيل) مبتدأ خبره قوله فغلط وحاصله أن بعض الشراح اعترض على المصنف فقال الاولى اسقاط قوله غير حقيقي لان قوله باعتبار لطيف يفنى عنه لان الامر الاعتباري لا يكون الا غير حقيقي اذ الاعتباري ما وجوده في الخارج والحقيقي ماله وجود في الخارج وحيث لا اعتباري لا يكون الا غير حقيقي قال الشراح وهذا الاعتراض غلط نشأ مما سمعه من أرباب العقول حيث يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي مردين

بالاعتباري ما لا وجود له في الخارج وبالحقيقي ماله وجود في الخارج (وهو) ففهم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أى غير موجود في الخارج فاعترض ونحن نقول المراد بالاعتبار هنا نظر العقل لا كون الشيء اعتباريا أى لا وجود له والمراد بالحقيقي مطابق الواقع لا كون الشيء موجودا في الخارج ولا شك أن ما نظر له العقل تارة يكون حقيقيا أى مطابقا للواقع وتارة لا يكون حقيقيا وحيث نقول المصنف باعتبار لطيف لا يغنى عن قوله غير حقيقي (قوله أن أرباب العقول) بدل ما سمع (قوله ولو كان الامر كما توهم) أى من أن الاعتباري لا يكون الا غير حقيقي أى لا وجود له (قوله لوجب أن يكون الخ) أى والالزام باطل لان المنظور فيه بعض مطابق للواقع وبعض غير مطابق للواقع واذا بطل الالزام بطل المزوم

وهو أربعة أقسام لان الوصف امانات قد يدبان علمته أو غير ثابت أو يدانباته والاول امان لا يظهر له في العادة علة أو يظهر له علة غير المذكورة والثاني امان يمكن أو غير يمكن أما الاول فمكقول أبي الطيب لم يحك نائل السحاب وإنما حمت به فصبيها الرضاء (قوله وهو) أي حسن التعليل أو بعة أضرب أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة للواقع (قوله امانات) أي في نفسها وقصد بما أتى به بيان علمته بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان المرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله أو غير ثابتة) أي في نفسها وقوله أو يدانباتها أي بما أتى به من العلة المناسبة (قوله امان لا يظهر لها في العادة علة) أي غير التي أريد بيانها (قوله وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة) (٣٧٥) أي لان كل حكم لا يخلو عن علة في الواقع

لكن تارة تظهر لما تلك العلة وتارة تخفى لما تقرر أن الشيء لا يكون الحكمة وعلة تقتضيه أما على المذهب الباطل من رعاية الحكمة وجوبا فظاهر وأما على المذهب الصحيح فالقادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الامور على الحكم تفضلا واحسانا منه (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي (قوله السحاب) أي عطاء السحاب وإنما قدرنا ذلك للمضاف لان المناسب أن يشبه عطاء السحاب بنيل المدوح أي أن عطاء السحاب لا يشبه عطاء في الكثرة ولا في العدور عن الاختيار ولا في وقوعه موقعه لان السحاب لا اختيار لها في نزول المطر وآثار ثيلها بالنسبة لآثار عطائه واقعة في غير موقعها ويفهم من عدم مشابهة

(وهو أربعة أضرب لان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة) امانات قد يدبان علمته أو غير ثابتة أو يدانباتها والاول امان لا يظهر لها في العادة علة وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة (كقوله لم يحك) أي لم يشابه (نائل السحاب) أي عطاء السحاب وإنما حمت به أي صارت محمولة بسبب نائل وتفقو عليها

المصاحب للاعتبار يستلزم كون الوصف اعتباريا أي لا وجود له خارجا فافهم (وهو) أي حسن التعليل (أو بعة أضرب) أي ينقسم باعتبار ثبوت العلل وعدم ثبوته ولكن أو يدانباته يمكن أو غير يمكن وباعتبار المدول عن علة ظهرت أولا إلى أو بعة أنواع (لان الصفة) أي أما انقسم إلى الاربعة من جهة أن الصفة التي ادعى لها علة مناسبة (امانات) في نفسها و (قصد) بما أتى به (بيان علمته أو غير ثابتة) في نفسها ولكن (أريد اثباتها و) الصفة (الاولى) وهي الثابتة التي أريد بيان علمتها فسمان لانه (أما أن لا يظهر لها في العادة علة) أخرى غير التي أريد بيانها وإنما قال لا يظهر ولم يقل لا يكون لها علة لان الحكم لا يخلو عن علة في الواقع لما تقرر أن الشيء لا يكون الحكمة وعلة توجهه أما على المذهب الباطل من رعاية الحكم وجوبا فظاهر وأما على المذهب الصحيح فالقادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الامور على الحكم الاختيار والتفضل وإن كان ذلك لا يجب عقلا ثم مثل لهذا انقسم وهو ما لا يظهر له في العادة علة فقال (كقوله) أي كقول المتنبي (لم يحك) أي لم يشبه (نائل السحاب) أي عطاء السحاب (السحاب) أي عطاء السحاب وإنما قدرناه كذلك لان المناسب أن يشبه بالنائل عطاء السحاب لانفسه فيفهم منه أنه لا يحكيك في نائله فكأنه قال لا يشابهك السحاب في عطائه ثم أشار إلى أن اتيان السحاب بكثرة الامطار ليس سببه طلبه مشابته وإنما ذلك لسبب آخر وفي ضمن ذلك زيادة على نفي مشابهة السحاب للمدوح أن السحاب لا يطلب المشابهة بل ليس منها لما رأى من غزير عطائه فقال ليست كثرة أمطار السحاب طلبه مشابته (وإنما حمت) السحاب (به) أي بشهوده أعني بشهود نائله وعلمه بتفوق نائله أن يكون نائل فوق نائله بمعنى أنه كان يتوهم أنه من يطلب محاكاتك في النائل فلما شاهد نائله أنيس من طلب المحاكاة

وهو أربعة أضرب لان الصفة التي تريد أن تثبت لها علة امانات أي لها تحقق وقصد بيان علمته أو غير ثابتة أو يدانباتها باثبات علمته والاولى أي الصفة الثابتة أما أن لا يظهر لها في العادة علة أو يظهر الاول أن تكون صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة كقوله يعني أبا الطيب لم يحك نائل السحاب وإنما حمت به فصبيها الرضاء فالوصف الثابت العلل هو نزول المطر ولا يظهر له في العادة علة فأثبت له علة وهي أن السحاب حمت

الثانين أن السحاب لا يشابهه في عطائه فكأنه قيل لا يشابهك السحاب في عطائك والسحاب قيل جمع سحابة وقيل اسم جنس (قوله وإنما حمت به) لما كان يتوهم أن كثرة أمطار السحاب سببه طلبه مشابهة المدوح في الاعطاء دفع ذلك بقوله وإنما الخ أي ليس كثرة أمطار السحاب لطلبها مشابته لانها ليست من ذلك لما رأته من غزير عطائه وأما حمت به فصبيها مشابهة نائلها لنائله وتفقو نائله على نائلها أي فوقاته وعلوه عليه في الكم والكيف فإما المصوب من السحاب هو العرق الناشئ من الحى التي أصابتها بسبب غيرتها فقول الشارح بسبب نائله أي بسبب تقيظها وغيرتها من عدم مشابهة نائلها لنائله وقوله وتفقو أي علوه عليها أي وتفقو عطائك على السحاب أي على عطائها

فان نزول المطر لا يظهر له في المادة علة وكقول أبي تمام
 علل عدم اصابة الغنى الكريم بالقياس على عدم اصابة السيل للمكان العالي كالضوء العظيم من جهة أن الكريم لا تصافه بعامل القدر
 كالمكان العالي والغنى لحاجة الخلق اليه كالسيل ومن لطيف هذا الضرب قول أبي هلال العسكري
 زعم البنفسج أنه كمناره * حسنا فسلوا من قفاه لسانه
 وقول ابن نباتة في صفة فرس وأدهم يستمد الليل منه * وتطلع بين عينيه الشريا
 سرى خلف الصباح يطير مشيا * ويطوى خلفه الافلاك طيا
 فلما خاف وشك الموت منه * تشبث بالقوائم والحيا

(قوله فصبيها) أي المطر المصوب أي النازل منه الرضاء أي من أجل الرضاء (٢) أي الحمى التي أصابها بسبب غيرتها (قوله فنزل
 المطر من السحاب) أي الذي تضمنه الكلام (قوله وقدعاه) أي علل ذلك النزول (قوله بأنه عرق

حماها) أي بأنه من حماها ذات المرق فهو من إضافة الصفة للوصف وهو على حذف مضاف أي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله بسبب عطاء المدوح) أي بسبب الغيرة من عدم مشابهة عطائها لعطاء المدوح (قوله أو يظهر لها) أي في العادة (قوله عبر العلة المذكورة) أي عبر المادة التي ذكرها التكميل لحسن التعليل (قوله لتكون الخ) أي وأما قيد العلة الظاهرة بكونها غير كورة لأجل أن تكون المذكورة غير حقيقية أي غير مطابقة لما في نفس الامر فتكون من حسن التعليل إذ لو كانت علما للظاهرة هي التي ذكرت لمكان تلك العلة المذكورة حقيقة أي مطابقة للواقع فلا تكون من حسن التعليل كون العلة التي ذكرت غير مطابقة لما في نفس الامر فان ظهرت علة أخرى سواء كانت مطابقة أو غير مطابقة فلا بد أن تكون هذه الماتى بها غير مطابقة لتكون من حسن التعليل كما أنه لا بد أن تكون غير مطابقة لما في نفس الامر فاذا ظهرت علة أخرى سواء كانت مطابقة أو غير مطابقة فلا بد أن تكون هذه الماتى بها غير مطابقة لتكون من حسن التعليل كما أنه لا بد أن تكون غير مطابقة حيث لا تظهر للمألولة أخرى أيضا إذ كونها غير مطابقة لا بد منه في بنائها حسدها وغيرة منه فصبيها أي مطرها الرضاء وهو العرق عقيب الحمى وفيه نظر لان المطر في المادة يكون لمصالح العباد ومنافعهم والثاني وهو أن تكون الصفة ثابتة ويظهر أن لها علة غير المذكورة

(قوله) العلة المذكورة حقيقة أي مطابقة للواقع فلا تكون من حسن التعليل هذا كلامه وقضيته ثبوت الملازمة بين ظهورها في العادة وكونها حقيقية وليس كذلك لجواز أن تكون الظاهرة غير الماتى بها من المشهورات الكاذبة فالما تى بها غير حقيقية فتكون من حسن التعليل والحاصل أنه يشترط في حسن التعليل كون العلة التي ذكرت غير مطابقة لما في نفس الامر فان ظهرت علة أخرى سواء كانت مطابقة أو غير مطابقة فلا بد أن تكون هذه الماتى بها غير مطابقة لتكون من حسن التعليل كما أنه لا بد أن تكون غير مطابقة حيث لا يظهر للمألولة علة أخرى أيضا إذ كونها غير مطابقة لا بد منه في كل موطن من موطن حسن التعليل وبهذا علم أن ذكر كونها لا بد أن تكون غير مطابقة حيث تظهر علة أخرى فيه إيهام اختصاص هذا المعنى بما إذا ظهر غيرها وإيهام أن الظاهر تكون مطابقة حيث ذكر غير المطابقة معها والتحقيق من قررناه من جواز كون الظاهرة غير مطابقة لصحة أن تكون من المشهورات الكاذبة كالمقول هذا متناقص لدوران في الليل بالسلاح اه بقوى

(٢) قول الحمصى أي من أجل الرضاء الخ فيه نظر ظاهر اه مصححه

(٤٨ - شروح النواحيص - رابع) الراجين لكرمه تبعثه على قتل الاعداء ومن جملة الراجين لكرمه الذئاب لانه عودها اطعمها لحوم الاعداء (قوله صدق) أى تحقق رجاء أى مرجو الراجين أى اطعمهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) قاله هنا فى الصفة التى هى قتل الاعداد وهى تحقق ما رجاه الذئاب غير مطابقة للواقع (قوله وهى) أى ما تضمنه البيت وهى انفاؤه اخلاف ما ترجوه الذئاب مع كونه وصفا للندوح بكمال الجود فيه من حيث انه اذا لم يتوصل اليه الا بالقتل ارتكبه وصف له بكمال الشجاعة أيضا حتى ظهرت للحيوانات العجم أى الغير الناطقة التى هى الذئاب ووصف له أيضا بأنه لا تستفز العداوة على القتل لحكمه على نفسه وغلبته اياها فلا يتبعها فانتهى وانه لا يخاف الاعداء لانه قد تمكن بسطوته منهم - حيث شاء

يسرف في القتل طاعة للغضب والحق وكقول أبي طالب المأ موني في بعض الوزراء ببخاري :

مغرم بالثناء صب بكسب الـ * مجدهم تزل السماح ارتياحا
لا بدوق الاغفاء الارجاء * أن يرى طيف مستميج رواحا
وكان تقييده بالروح يشير الى أن العمة انما يحضره في صدر النهار على عادة الملوك فاذا كان الروح فلو افوهو يشاق اليهم فينام ليا نس
برؤية طيفهم وأصله من نحو قول الآخر :

وهذا غير بعيد أن يكون أيضا من هذا الضرب لأنه لا يبلغ في الغرابة والبعده عن العادة ذلك المبالغ فانه قد يتصور أن يريد المغرم التيم
اذ بعد عده بحبيبه أن يراه في المنام فيريد النوم لذلك خاصة ومن لطيف هذا الضرب قول ابن المعتز :

قالوا اشتكت عينه فقلت لهم * من كثرة القتل نالها الوصب
حمرتها من دماء من قتلت * والدم في النصل شاهد عجب
وقول الآخر :

تقول وفي قولها حشمة * أنبكي بعين تراني بها (٣٧٨)
فقلت اذا استحسنيت غيركم * أمرت الدموع بتأديبها

(والثانية) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد اثباتها (اممكنة كقوله ياواشيا حسنت فينا اساءته
* نجى حذارك) أي حذارى اياك (انساني) أي انسان عيني (من الغرق

بلحوم القتلى من الاعداء ولما كان ذلك من المعلوم لنعو يده لم يرض بحجية رجائهم لطلبة طبع السكرم
عليه فصار يقتل الاعداء لتسكيل رجاء الذئاب وفي البيت وصف الممدوح بكال وصف الجود فيه حتى
انه لم يتوصل اليه الا بالقتل ارتكبه ووصفه بكال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات المعجم ووصفه بأنه
لا يقتل حنقا ولا يستفزه العداوة على القتل لحكمه على نفسه وغلبته اياها فلا يتبعها فيما تشتهي
وانه لا يخاف الاعداء لانه تمكن بسطوته منهم حيث شاء كما أشرنا اليه فيما تقدم فالحالة هنا في الصفة التي
هي قتل الاعداء وهي تسكيل رجاء الذئاب غير مطابقة وفيها من اللطف والدقة ما لا يخفى لما
أضمنته من مقتضياتها فانطبق حد حسن التعليل على الاتيان بها فهذان قسمان من الاربعة
المذكورة أولا أحدهما ما يكون في الصفة الثابتة بلا ظهور علة أخرى والأخرى ما يكون فيها مع الظهور
ثم أشار الى تحقيق القسمين الباقيين من الاربعة فقال (والثانية) عطف على قوله والاولى أي
الاولى وهي الثانية فيها قسمان كما تقدم والثانية وهي غير الثابتة التي أريد اثباتها فيها قسمان أيضا
لانها (اممكنة) بمعنى انها مجزوم بانتفاؤها واسكنها ممكنة الحصول (كقوله ياواشيا) أي ياساعيا
بالكلام على وجه الافساد من وصفه أنه (حسنت فينا اساءته) أي حسن عندنا ما قصد هو اساءته
لحسن اساءة الواشي هو الصفة العلة الغير الثابتة على ثبوتها بقوله (نجى حذارك انساني من الغرق)
أي انما حسنت لاجل أنها أوجبت حذارى منك فلم ألبك لثلاث شعر بما عدى ولما تركت البكاء نجا
كاملا على فاعلان وهو لا يجوز الاشادا بل يجب في مثلها الحذف قوله (والثانية) اشارة الى الصفة
العلة الغير الثابتة اما ممكنة وهي الضرب الثالث كقوله أي كقول مسلم بن الوليد :
ياواشيا حسنت فينا اساءته * نجى حذارك انساني من الغرق

وذلك أن العادة في دمع
العين ان يكون السبب فيه
اعراض الحبيب أو اعتراض
الريب ونحو ذلك من
الاسباب الموجبة لا ككتاب
لا ما جعله من التأديب على
الاساءة باستحسان غير
الحبيب وأما الثالث فكقول
مسلم بن الوليد :

ياواشيا حسنت فينا اساءته
نجى حذارك انساني من الغرق

(قوله التي أريد اثباتها)
أي بالعلة (قوله اما ممكنة)
أي في نفسها أي مجزوم
بانتفاؤها لكنها ممكنة
الحصول في ذاتها (قوله
كقوله) أي الشاعر وهو
مسلم بن الوليد (قوله
ياواشيا) أي ياساعيا

بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا اساءته) صفة لواشيا والمراد بإساءته إفساده أي
حسن عندنا ما قصد من الافساد لحسن اساءة الواشي هو الصفة العلة الغير الثابتة وعلمها بقوله نجى حذارك الخ أي لاجل أن
اساءتك أوجبت حذارى منك فلم ألبك لثلاث شعر بما عدى ولما تركت البكاء نجا انسان عيني من الغرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك
نجا انسان عيني (قوله أي حذارى اياك) أشار بذلك الى أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف وهو
تارة يتعدى بنفسه كما في البيت وتارة يتعدى بمن فيقال حذارى منه يعني أن عيوب الشاعر كان متباعد عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر
على البكاء لغراق محبو به خوفا من أن يشعر بذلك الواشي فيأتيه لا ويقول له كيف تبكي على فراقه وهو وصفته كذا ويقول فيك كذا وكذا
والحاصل أن الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشي عندي لانها أوجبت حذارى منه فلم ألبك لثلاث شعر بما عدى ولما تركت البكاء نجا انسان
عيني من الغرق في الدموع فقد أوجبت اساءته نجا انسان عيني من الغرق في الدموع وغرق انسان العين في الدموع كناية عن العمى

فان

فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الناس فيه عقبه بذ كر سببه وهو أن حذاره من الواشى منعه من البكاء فسلم انسان عينه من الغرق في الدموع وما حصل ذلك فهو حسن وأما الرابع فكمنى بيت فارسى ترجمته :

لوم تسكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليها عقد منتطق

(قوله فان استحسان الخ) هذا علة لحذوف أى وانما ملنا هنا البيت للصفة الممكنة الغير الثابتة لان استحسان اساءة الواشى أمر ممكن لكنه غير واقع عادة (قوله لكن لما خالف الناس فيه) أى فى ادعائه (٣٧٩) وقوعه بدون الناس (قوله عقبه الخ) أى ناسب أن يأتى عقبه أى عقب ذكره استحسان اساءة الواشى بتعليل يقتضى وقوعه فى زعمه ولولم يقع فى الخارج وهو أن حذاره منه نجى انسان عينه من الغرق فتجاة انسان عينه من الغرق لحذاره علة لما ذكر من استحسان اساءة الواشى غير مطابقة لما فى نفس الامر وهى لطيفة كما لا يخفى فكان الاتيان بها من حسن التعليل فان قيل هنا أمران عدم وقوع المعلن وكون العلة غير مطابقة وكلاهما غير مسلم

فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف (الشاعر) (الناس فيه) اذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى (بأن حذاره منه) أى من الواشى (نجى انسانه من الغرق فى الدموع) أى حيب ترك البكاء خوفاً منه (أو غير ممكنة كقوله :

لوم تسكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليها عقد منتطق)

انسان عيني من الغرق بالدموع فقد أوجبت اساءة تلك نجاة فى انسان عيني (فان استحسان) أى انما قلنا ان الصفة هنا ولو لم تقع هى ممكنة لان استحسان (اساءة الواشى) معلوم انه (ممكن لكن) هو غير واقع ولذلك كان هذا المثال من قسم الصفة الغير الثابتة و (لما خالف) الشاعر (الناس فيه) أى فى ادعائه الوقوع دون الناس اذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أى ناسب أن يأتى عقبه أى عقب ذكره حسن اساءة الواشى (ت) تعاليل يقتضى وقوعه فى زعمه ولو لم يقع وهو (أن حذاره منه) أى من الواشى (نجى انسان عينه من الغرق بالدموع) التى يتأذى بها وذلك لترك البكاء خوفاً من الواشى فتجاة انسانه من الغرق بحذاره علة لما ذكر غير مطابقة لما فى نفس الامر وهى لطيفة كما لا يخفى فكان الاتيان بها من حسن التعليل فان قيل هنا أمران عدم وقوع المعلن وكون العلة غير مطابقة وكلاهما غير مسلم اذ لا يكذب من ادعى أن الاساءة حسنت عنده لغرض من الاغراض فالصفة للمعللة على هذا ثابتة والعلة التى هى نجاة انسانه من الغرق بترك البكاء لحوف الواشى لا يكذب مدعية لصحة وقوعه فعلى هذا لا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل فامطابقة العلة لا يكون من حسن التعليل ولثبوت الصفة لا يكون من هذا القسم قلت المعتاد أن حسن الاساءة لا يقع لامن هذا الشاعر ولامن غيره فعدم الوقوع مبنى على العادة وترك البكاء للواشى باطل عادة لان من غلبه البكاء لم يبال بمن حضر عادة وأيضاً ترك البكاء له لا يكاد يتفق فى عصر من الاعصار وعلى المعتاد بنى الكلام فدعاوى الشاعر استحسانات تقديرية لان أحسن الشعر أ كذبه فثبت المراد والله الموفق بمنه وكرمه ثم لا يخفى ما فى قوله نجى حذارك انسانى من الغرق من لطف التجوز اذ ليس هنالك غرق حقيقى وانما هنالك عدم ظهور انسان العين فافهم (أو غير ممكنة) عطف على قوله اما ممكنة أى الصفة الغير الثابتة اما ممكنة كما تقدم واما غير ممكنة ادعى وقوعها وعملت بعله تناسبها (كقوله :

لوم تسكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليها عقد منتطق)

فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكنه لما خالف الناس أى ادعى وقوع هذا الاستحسان عقبه بعلته ليكون مقراً بالتصديقه فعلمه بأن حذاره منه نجى انسانه من الغرق فى الدموع قوله (أو غير ممكنة) اشارة الى الضرب الرابع وهو ما كانت الصفة للمعللة فيه غير ممكنة كقوله أى كمنى بيت فارسى ترجمته :

لوم تسكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليها عقد منتطق

وقوعها وحينئذ فلا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل وذلك لانه لمطابقة العلة لا يكون من حسن التعليل ولثبوت الصفة لا يكون من هذا القسم قلت المعتاد أن حسن الاساءة لا يقع من الشاعر ولامن غيره فعدم وقوع الصفة مبنى على العادة وترك البكاء لحوف الواشى باطل عادة لان من غلبه البكاء لم يبال بمن حضر عادة سواء كان واشياً أو غير واش فدعاوى الشاعر استحسانات تقديرية لان أحسن الشعر أ كذبه فثبت المراد اه يعقوبى (قوله أو غير ممكنة) عطف على قوله اما ممكنة أى أن الصفة الغير الثابتة اما ممكنة كما مر واما غير ممكنة ادعى وقوعها وعملت بعله تناسبها (قوله كقوله) أى الشاعر أى وهو المصنف فهذا البيت له

وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه بالعربية بما ذكر وقال كقوليه ولم يقل كقوليه المالتجريد أو نظرا لمعناه فإنه للفارسي تأمل
والجوزاء برج من البروج الفلكية فيه عدة نجوم تسمى نطاق الجوزاء والنطاق والمنطقة ما يشبه الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر
حتى يكون كعقد خالص من الدر وقوله عقد منتطق بفتح الطاء اسم مفعول أى لما رأيت عليها عقدا منتظفا به أى مشدودا في وسطها
كالنطاق أى الحزام واعلم أن لو تفيد نفي مدخولها شرطا وجوبا فشرطها نفي نية الخدمة وجوابها نفي رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لو نفي
هذين النفيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء فخلص معنى البيت أن الجوزاء مع ارتفاعها لها عزم ونية على خدمة ذلك
المدوح ومن أجل ذلك انتطقت أى شدت النطاق تهبطا لخدمته فالو لم تنو خدمته مارأيت عليها نطاقا شدت به وسطها (قوله من
انتطق) أى مأخوذ منه وقوله أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه (قوله غير ممكنة) أى لأن النية بمعنى العزم والارادة وإنما يكون ذلك
من له ادراك بخلاف غيره كالجوزاء (٣٨٠) (قوله قصدا ثباتها) أى بالعلة المناسبة لها وهي كونها منتظمة أى

من انتطق أى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة
المدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا في الإيضاح وفيه بحث لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية
الجوزاء خدمة المدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعني لرؤية علة شبيهة بالنطاق المنطقة

الجوزاء معلومة وهي برج من البروج الفلكية وحولها نجوم تسمى نطاق الجوزاء ومعنى البيت أن
الجوزاء على ارتفاعها لها عزم ونية لخدمة المدوح ومن أجل ذلك انتطقت أى شدت النطاق تهبطا
لخدمته فرؤية النطاق دليل على النية فالو لم تنو خدمته مارأيت عليها نطاقا شدت به وسطها والنطاق
والمنطقة ما يشبه الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر فالانتطاق هنا
أراد به الحالة الشبيهة بالانتطاق وهي كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كاحاطة النطاق الذي فيه
جواهر فصار كعقد من الدر بوسط الإنسان فقد جعل علة الانتطاق في الخارج نية لخدمة المدوح وجعل
الانتطاق دليلا على نية الخدمة لأنه يصح الاستدلال برؤية المعلول على وجود العلة ونحو هذا الاعتبار
هو المفاد بنحو هذا التركيب لغة فإنه إذا جاءك إنسان وكان بحيثه سببا كرامك إماه في الخارج وأردت
أن تستدل على أن الجوىء كان فمكان مسببه الاكرام قلت لو لم تجشنى مأ كرامتك أى لكنى كرامتك
فاتتني التالى فينتفى المقدم وهو عدم الجوىء فينتفى الجوىء المستلزم لالا كرام فعلى هذا تكون العلة كما
ذكرت نية لخدمة المدوح والمعلول هو الانتطاق ومن المعلوم أن انتطاق الجوزاء ثابت اذ المراد به
احاطة النجوم بها كاحاطة النطاق بالإنسان وإذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق ففى
محسوسة ثابتة ونية الخدمة التى هى علتها غير مطابقة فيكون هذا المثال لقسم ما علمت فيه صفة ثابتة
بعلة غير مطابقة كما تقدم في قوله :

لم يحك نائلك السحاب وإنما * حمت به فصبيها الرخصاء

لأن قسم ما علمت فيه صفة غير ثابتة يعنى لأن النية لا تصور الأمن الحى العالم دون الجوزاء وهو
فان نية الجوزاء خدمته صفة غير ثابتة وهي متمنعة فلذلك علمه بقوله لما رأيت عليها عقد منتطق

شادة النطاق في وسطها
(قوله وفيه) أى فيما قبله
في الإيضاح بحث وحاصله
أن أصل لو أن يكون
جوابها معلولا لمضمون
شرطها فإذا قلت أو جشنى
أكرمك كان التركيب
مفيدا أن العلة في عدم
الاكرام عدم الجوىء
وإذا قلت لو لم تأتني لم كرمك
كان التركيب مفيدا أن
العلة في وجود الاكرام
الانسان وظاهر المصنف
أن المعلول مضمون الشرط
والعلة فيه مضمون
الجزاء وهذا خلاف
المشهور المقرر في لو لو
أجرى البيت على المقرر فيها
بأن جعل نية لخدمة المدوح
علة لانتطاق الجوزاء لكان
دلك البيت من الضرب
الاول وهو ما إذا كانت الصفة

التي ادعى لها علة مناسبة ثابتة ولم تظهر لها علة في العادة وذلك لأن المعلول الذى هو انتطاق الجوزاء ثابت
لأن المراد به احاطة النجوم بها كاحاطة النطاق بالإنسان وإذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق ففى محسوسة ثابتة ونية
الخدمة التى هى علتها غير مطابقة وحيد فتأليت المذكور مثل البيت السابق وهو قوله :

لم يحك نائلك السحاب وإنما * حمت به فصبيها الرخصاء

من جهة أن كلامها علمت فيه صفة ثابتة بعلة غير مطابقة وحيد فتأليت المذكور مثل البيت السابق وهو قوله : (قوله لأن مفهوم
هذا الكلام) أى الذى هو البيت أى المفهوم منه بحسب استعمالها في اللغة من كونها لا تمنع الجزاء لا تمنع الشرط (قوله
خدمة المدوح) مفعول المصدر وهو نية وقوله علة الخ خبر أن (قوله علة لرؤية عقد النطاق) أى لأنه معلول له كما قال المصنف
في الإيضاح بقى تنبيه وهو أنه لا يصح تحليل رؤية النطاق بنية لخدمة المدوح إنما يصح أن يعمل بتلك النية الانتطاق المهم الآن تجل
رؤية النطاق كناية عن وجوده فتأمل

(قوله كما يقال) أى كالمفهوم ما يقال فهو تنظير من جهة أن الأول علة والثانى معلول (قوله وهذه) أى رؤية عقد الانطلاق عليها أعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنطق صفة ثابتة وقوله قصد تعليلها بنية خدمة المدوح أى وهى علة غير مطابقة لواقع (قوله وما قيل) أى فى الجواب عن المصنف وفى رد قول المعترض فيكون من الضرب الأول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بأن يراد بالانتطاق الانتطاق الحقيقى وهو جعل الانتطاق الحقيقى فى الوسط لخالقة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقى (قوله فموقع أنه الخ) هذا رد لما قيل (٣٨١) بوجودين الأول مخالفتهما فى

الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقى كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف لصرح كلام المصنف فى الايضاح) أى لان كلامه صريح فى أن العلل نية الخدمة والعللة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله أعنى الحالة الخ) أى وحمل الانتطاق على الحقيقى مع قيام القرينة على ارادة خلافه وهو هيئة احاطة النجوم بالجوزاء حالة للدلالة عن وجهها فلا وجه له (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله الاقرب) أى فى تخريج هذا البيت وحاصله ما ذكره الشارح أن لو هنا ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما هو الشائع فيها بل للاستدلال

كما يقال لولم تجئنى لم أكرمك يعنى أن علة الاكرام هى المحبى وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة المدوح فيكون من الضرب الأول وهو الصفة الثابتة التى قصد علته وما قيل انه أراد أن الانتطاق صفة متممة الثبوت للجوزاء وقد أثبت الشاعر وعلما بنية خدمة المدوح فهو مع أنه مخالف لصرح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشئ لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والاقترب أن يجعل لوهنا مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الأول

يقضى أن العلل هو النية والعللة هى الانتطاق وهذا المعنى لا يدل عليه التركيب ولا يوجد فى المعنى لان النية سبب الانتطاق وليس الانتطاق سببا للنية كما لا يخفى اللهم الا أن يراد بالعللة العللة العامة بمعنى ان علة علمنا بأن نية خدمة المدوح كانت هى انتفاء عدم الانتطاق بثبوت الانتطاق ورؤيته كما ذكرنا انه يستدل بالمعلول على العللة فيكون المعلول علة للعلم بوجود العللة لهذا المعلول فى الخارج لان العللة كما تطلق على ما يكون سببا لوجود الشئ فى الخارج تطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به ذهنا فالانتطاق وان كان معلولا مسببا عن النية فى الخارج يحمل علة للعلم بوجود النية لانه يستدل بوجود السبب على وجود السبب وانتفاء لازم على انتفاء اللزوم المستلزم لحصول المراد كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا فان انتفاء الماسد انتفاء اللازم ويكون علة للعلم بانتفاء اللزوم الذى هو التعدد فيثبت المراد الذى هو الوحدة وهذا ولو كان هو الاقرب لان يحمل عليه المثال لتصحيح كلام المصنف لكن فيه تمحل لان الظاهر أن مرادهم بالعللة ما يكون علة فى الوجود لافى العلم كما تشهد به الامثلة السابقة وأما ما قيل لانه حيجح كلام المصنف من أنه أراد أن الانتطاق صفة متممة للجوزاء اذا الانتطاق صفة مخصوصة بالانسان الذى يشد الانتطاق فى الوسط فهو صفة غير ثابتة علما بعللة هى نية خدمة المدوح غير مطابقة لما فى نفس الامر فيكون المثال لغير الثابتة التى لا يمكن لان الانتطاق غير ممكن فبرد من وجهين أحدهما أن المصنف صرح فى الايضاح كما تقدم بأن الصفة الغير الثابتة وهى العللة انما هى نية خدمة المدوح لا الانتطاق ولم يجعل النية هى العللة كما ذكره هذا القائل والاخر أن الانتطاق أطلق تجوزا على معنى صحيح هو هيئة احاطة النجوم بالجوزاء كما ذكرنا فهو أمر محسوس لا يمكن كونه غير حقيقى وحمله على الانتطاق المعهود مع قيام القرينة على ارادة خلافه حالة للدلالة اللفظية عن وجهها ولا وجه له فتقرر بهذا أن المثال ان حمل على ما يفهم عرفا من التركيب عادالى القسم الاول وهو ما نكون فيه الصفة ثابتة عللت بعللة غير مطابقة فالصفة الثابتة الحالة الشبيهة بالانتطاق والعللة نية خدمة المدوح وان تؤول على العكس أى على أن تكون العللة الانتطاق

بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط لان الشرط علة فى الجزاء فيصح الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشرط وبعدمه على عدمه لان وجود المعلول يدل على وجود علته وعدم وجود المعلول يدل على عدم علته فالشاعر جعل الانتطاق دليلا لنية خدمة الجوزاء للمدوح فاستدل بوجود الانتطاق فى الخارج على وجود نية الخدمة والحاصل أن الشاعر كأنه ادعى دعوة وهى أن الجوزاء قصدها خدمة المدوح واستدل على ذلك بدليل وهو لو لم يكن قصدها الخدمة لما كانت منطقة اسكن كونها غير منتظمة باطل مشاهدة انتطاقها فبطل المقدم وهو لم يكن قصدها الخدمة فيثبت تقبضه وهو المطلوب (قوله أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى) وهو عدم رؤية الانتطاق وانتفاءه يكون برؤية الانتطاق وقوله على انتفاء الاول أى وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاءه يكون بنية خدمته لان نفي النفي اثبات فصح قول

فان نية الجوزاء خدمته بمنفعة * وما يلحق بالتعليل وليس به لبناء الا صرفه على الشك نحو قول أبي تمام:
 ربي شفت ريح الصبار لياضها * الى الازن حتى جادها وهو هامع
 كان السحاب الغرغرين تحتها * حبيبا فمن ترقا لمن مدامع

الشارح فيكون الانتطاق الخ (قوله فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة المدوح أى دليلا عليه) أى كما أن انتفاء الفساد فى الآلة دليل على انتفاء تعدد الآلهة فانتفاء الثانى دليل على انتفاء الأول وكذلك وجوده دليل على وجوده وان كان الأول علة فى وجود الثانى وذلك لان الثانى مسبب عن الأول ولازم له ووجود المسبب يدل على وجود السبب وانتفاء اللازم يدل على انتفاء المزموم (قوله وعلة العلم) أى بوجوده فالعلة كما نطلق على ما يكون سببا لوجود الشئ فى الخارج أطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به ذهنا فلا تنطابق وان كان معلولا ومسببا عن نية الخدمة فى الخارج يجعل علة للعلم بوجود النية أى دليلا عليه ويمكن حمل كلام المصنف فى الايضاح على هذا بأن يقال قوله قصد اثباتها بالعلة وهى (٣٨٢) انتطاق الجوزاء مراده بالعلة الدليل وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكره الشارح من

فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة المدوح أى دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير يمكن (والحق به) أى بحسن التعليل (مابنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه (كقوله كأن السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب للمطرة الغزيرة الماء (غرين تحتها) أى تحت الربا (حبيبا فترقا) الاصل ترقا

والمعول النية صح على أن يراد بالعلة علة العلم ودليلا واسكن فيه محمل كما تقدم وحمله على الظاهر مع ادعاء كون الانتطاق صفة غير ثابتة يرده كلام المصنف فى الايضاح ويرده أن المراد بالانتطاق محسوس وان كانت الالة عليه مجازا وقدم بهذين القسمين الاثر البقرة السابقة وأعنى القسمين ما تكون فيه غير الثابتة ممكنة كما تقدم وما تكون غير ممكنة كما فى هذا المثال لان نية خدمة المدوح محالة من الجوزاء فافهم ولما كان تعريف حسن التعليل انما يشمل بحسب الظاهر ما فيه وجود العلة على وجه الشك ذكره ملحقا بما تقدم فقال (والحق به) أى وألحق بحسن التعليل (مابنى على الشك) أى الانيان بعلة ترتب الاتيان بها على الشك فيؤتى فى الكلام بما يدل على الشك وانما لم يجعل من حسن التعليل حقيقة لان العلة لما كانت غير مطابقة وأتى بها لظهور أنها علة لما فيها من المناسبة المستظرفة لم يناسب فيها الا الاصرار على ادعاء التحقق وعلى ذلك يحمل التعريف كما هو الاصل وأشرنا اليه آنفا والشك يبنى ذلك ثم مثل لهذا الملحق فقال (كقوله) أى كقول أبي تمام

ربي شفت ريح الصبار لياضها * الى الازن حتى جادها وهو هامع
 كأن السحاب الغرغرين تحتها * حبيبا فما ترقا لمن مدامع

قوله (والحق به) أى ألحق بحسن التعليل مابنى على الشك وليس لبناؤه على الشك كقوله أى قول أبي تمام:

كان السحاب الغرغرين تحتها * حبيبا فما ترقا لمن مدامع

البحث تأمل وقوله مع انه أى ذلك الوصف وهو كون نية الجوزاء الخدمة والحاصل أن العلة المذكورة فى الكلام لحسن التعليل قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده فى نفسه كما فى الضرب بين الأولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به وذلك اذا كان المستدل عليه مجهولا فتسكون تلك العلة من باب الدليل وذلك كما فى الضرب بين الاخيرين لعدم العلم بثبوت الصفة بل الغرض اثباتها والبيت المذكور هنا يصح أن يكون من الضرب الاول باعتبار ومن الرابع باعتبار فاذا جمعت نية خدمة الجوزاء للمدوح علة

للانتطاق كان من الضرب الأول وان جعلت الانتطاق دليلا على كون الجوزاء نيتها خدمته كان من الضرب الرابع وهذا ما سلكه المصنف (قوله مابنى على الشك) أى علة أتى بها على وجه الشك بأن يؤتى فى الكلام مع الانيان بتلك العلة بما يدل على الشك (قوله ولم يجعل منه) أى ولم يجعل مابنى على الشك من حسن التعليل حقيقة بل جعل ملحقا به (قوله لان فيه) أى فى حسن التعليل ادعاء أى لتعديق العلة وقوله واصرارا أى على ادعاء التحقق وذلك لان العلة لما كانت غير مطابقة وأتى بها لظهور أنها علة لما فيها من المناسبة المستعذبة لم يناسب فيها الا الاصرار على ادعاء التحقق (قوله كقوله) أى قول الشاعر وهو أبو تمام (قوله كأن السحاب الغر) يطلق السحاب على الواحد وعلى الجمع لانه اسم جنس وهو المراد هنا بدليل رصفه بالجمع وقيل انه جمع سحابة وعليه فوصفه بالجمع ظاهر (قوله جمع الاغر) الاغر فى الأصل الأبيض الجبهة والمراد به هنا مطلق الأبيض أى كان السحاب الأبيض أى كثير المطر لان السحاب المطر أكثر ما يكون أبيض (قوله غرين) أى دفن (قوله أى تحت الربا) أى المذكورة فى البيت قبله وهو قوله:
 ربي شفت ريح الصبار بنسيمها^(١) * الى الازن حتى جادها وهو هامع * (١) قول الحشى بنسيمها العله رواية والا فالثابت فى الأصول لربياها

قول أبي الطيب

رجل الغراء برحلتى فسكرتني * أتبعته الأنفاس للتشيع

وعلة تصعيد الأنفاس في العادة هي التحسّر والتأسف لا ما يجوز أن يكون أياه والمعنى رجل عن الغراء بارتحالي عنك أي معه أو بسببه فسكرته لما كان الصدر محل الصبر وكانت الأنفاس تتصعد منه أيضا صار الغراء والنفس الصعداء كأنهما نازylan فلما رحل ذلك كان حقا على هذا أن يشيعه قضاء لحق الصعوبة * ومنه التفرع وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد اثباته لمتعلق له آخر

الراجح ر بوة وهي التل المرتفع من الارض وقوله شفت من

(٣٨٤)

الشفاعة أي تشفت والنسيم يطلق على

نفس الريح وعلى هبوبها وهو المارد هنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب

الأيض وضمر جادها للربا أي حتى جاد المزن عليها أي على تلك الربا والهامع من المزن الأسائل بكثرة وقوله بعد ذلك كأن السحاب

التزمه المزن فعدل في البيت الثاني عن التعبير بالضمير لبيان معنى المزن

(قوله بالهمز) أي المضموم لانه فعل مضارع وقوله فخفت أي الهزمة

للضرورة بقلها ألفا على غير قياس لان الهزمة التي تبدل ألفا شرط ابدالها

قياسا سكنها والحاصل أنه يقال رقي يرقى كعلم يعلم بمعنى صعدو يقال رقا رقا

بالهمز بمعنى سكن وهو المارد هنا فلما قال الشارح الأصل ترقا بالهمز الخ (قوله

علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب) أي على

الربا وقوله بأنها أي السحاب غيت أي دفنت حبيبا تحت الربا فكان الربا قبره

بالهمز تخفت أي ما تسكن (لهم مدامع) علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيت حبيبا تحت تلك الربا فهي تبكي عليها (ومنه) أي ومن المعنوي (التفريع وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد اثباته) أي اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر)

والضمير في تحتها يعود الى الر في جمع ر بوة وهي ما ارتفع من الارض والمزن معلوم والهامع منه هو الغزير المطر وجاد بالهال أي بالوجود بفتح الجيم وهو المطر الكثير يقال جاد السحاب الارض فهي مجيدة اذا أصابها بالحدود والفرجع أغر وهو في الأصل الأبيض الجبهة والمراد به هنا مطاق الأبيض لان السحاب المطر الأبيض أكثر هموعا من الأسود فهو عبارة عن كثير المطر وترقا هموز خفف للضرورة يقال رقا فلان دمع اذا كان لا ينقطع ومعنى اليتيم أن ربح الصبا شفت للربا الى المزن فجادت به بشفاعتها الى رياض تلك الربا والحال أنه كثير الدموع أي سيلان المطر فصارت السحاب البيضاء لكثرة أمطارها كأنها غيت تحت الربا حبيبا فجعلت تبكي عليه فلا رقا أي ينقطع لهادمع وكان في نحو هذا الكلام بؤى بها كثيرا عند قصد عدم التحقق في الخبر كما تقول كأنك تريد أن تقوم عند عدم جزمك بآراءه القيام وضمن الشاهد أن السحاب البيض يظن أو يشك أنها غيت حبيبا تحت الربا في لمن أجل ذلك لا ينقطع دمعها فكأنها صفة عللت بدفن حبيب تحت الربا ولما أتى بكأن أفادا لم يحزم بأن بكاءه لذلك التغييب فسكرتني بكاؤها الدائم الشك أو الظن في أن سبب ذلك تغييبها حبيبا تحت تلك الربا فقد ظهر أنه علل بكاءها على سبيل الشك والظن بتغييبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما في تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز وبه حسن التعليل هذا ان حمل على ما ذكر من الشك وان حمل على أنه شبه السحاب ببواك غيب تحت تلك الربا حبيبا فجعلت لا رقا لها دمع ويكون التقدير كأن السحاب بواك غيب الخ خرج الكلام عما نحن بصده لكن العلة في المشبه به حينئذ وهي مطابقة فافهم (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (التفريع) أي النوع المسمى بالتفريع (وهو) أي التفريع (أن يثبت لمتعلق أمر حكم) أي أن يثبت حكم من الأحكام لشيء بينه وبين أمر متعلق ونسبة تصحيح الاضافة أو ما يشبهها فالمراد بالمتعلق هنا النسبة ويكون الأثبات لهذا المتعلق أي المنسوب لذلك الأمر (بعد اثباته) أي بعد أن ثبت ذلك الحكم (لمتعلق له آخر) أي لمنسوب له آخر فالمتعلق في الموضعين بفتح اللام ففهم من التعريف أنه لا بد من متعلقين أي

أي تحت الربا والسحاب هنا جمع لانه يستعمل مفردا وجمعا وفي بعض النسخ حبيبا بالياء وفي بعضها حينئذ بالنون واعلم أن قول المصنف وليس بلبناء الأرفيه على الشك فيه نظرا ما أولا فلان ليس في الكلام شك وأما ثانيا فلان كأن ليست للشك على الصحيح بل ترد حيث وقعت الى التشبيه ص (ومنه التفريع الخ) ش التفريع أن يثبت لمتعلق أمر أي لمتعلق لأمر حكم بعد اثباته لمتعلق له آخر

والسحاب تبكي فدموعها تهطل على ذلك القبر والحاصل أن الشاعر يقول أظن أو أشك أن السحاب غيت حبيبا تحت الربا فمن أجل ذلك لا ينقطع دمعها فبكاؤها صفة عللت بدفن حبيب تحت الربا ولما أتى بكأن أفادا لم يحزم بأن بكاءها لذلك التغييب فقد ظهر أنه علل بكاءها على سبيل الشك والظن بتغييبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما في تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز وبه حسن التعليل (قوله فهي) أي السحاب تبكي عليها أي تنزل دموعها على الربا لأجل الحبيب الذي تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو لغة جعل الشيء فرعا غيره (قوله ان يثبت لمتعلق أمر حكم) أي أن يثبت أمر محكوم به على شيء بينه وبين أمر آخر نسبة وتعلق بعد أن يثبت

كقول السكيت

أحلامكم لسقام الجهل شافية * كما دماؤكم تشفى من السكب

ذلك الحكم لمنسوب آخر لذلك الأمر فالتعلق في الموضوعين بفتح اللام والمراد بالتعلق النسبة والارتباط وبالحكم المحكوم به وقوله لمتعلق له أى كائن له وأخر صفة لمتعلق ففهم من التعريف أنه لا بد من متعلقين أى منسوبين لأمر واحد كغلام زيد وأبوه فزيد أمر واحد وله متعلقان أى منسوبان أحدهما غلامه والآخر أبوه ولا بد من حكم واحد ثبت لأحد المتعلقين وهما الغلام والأب بعد اثباته الآخر كأن يقال غلام زيد فرح وفرح أبوه فالفرح حكم أثبت لمتعلق زيد وهما غلامه وأبوه واثباته للثاني أعلى وجه يشعر بتفريع الثاني على الأول (قوله على وجه يشعر بالتفريع) يعنى أنه لا بد أن يكون اثبات الحكم للمتعلق الثاني على وجه يشعر بتفريعه على اثباته للأول وذلك بأن يثبت الحكم ثانياً للمتعلق الثاني مع أداة ليست لمطلق الجمع كأن يقال غلام زيد فرح كما أن أباه فرح وغلام زيد راكب كما أن أباه راكب وعلم من هذا أن المراد بالتفريع (٣٨٤) النبوية في الذكر والتعقيب الصوري من غير أن يكون هناك أداة تفيد

على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راكب (كقوله أحلامكم لسقام الجهل شافية * كما دماؤكم تشفى من السكب)

منسوبين لأمر واحد كغلام زيد وأبوه فزيد أمر واحد وله متعلقان أى منسوبان له أحدهما غلامه والآخر أبوه ولا بد من حكم واحد ثبت لأحد المتعلقين وهما الغلام والأب بعد اثباته الآخر كأن يقال غلام زيد فرح وأبوه فرح فالفرح حكم أثبت لمتعلق زيد وهما غلامه وأبوه ولكن لا بد أن يكون اثباته للثاني على وجه التفريع عن اثباته للأول كأن يقال غلام زيد فرح كما أن أباه فرح فيخرج نحو هذا المثال أعني قولنا غلام زيد فرح وأبوه فرح لعدم التفريع في الإثبات للثاني ولو اتحد الحكم فيهما وأما إخراج نحو زيد راكب وأبوه راكب فمن شرط اتحاد الحكم لانه تعدد الحكم في هذا المثال ولا يحتاج إلى إخراجهم من شرط كون الإثبات للثاني على وجه التفريع ثم مثل للتفريع فقال (كقوله

أحلامكم لسقام الجهل شافية * كما دماؤكم تشفى من السكب) فمدلول السكب الذى هو المدحوحون وهم أهل البيت وأمر واحد له متعلقان وهما الأحلام أى العقول المنسوبة لهم والدماء المنسوبة لهم أثبت لأحد متعلقيه وهو الدماء الشفاء من السكب بعد اثبات ذلك الحكم وهو الشفاء في الجملة لمتعلق آخر وهو العقول ولا يضر في اتحاد الحكم كون الشفاء في أحدهما منسوباً بالسكب وفي الآخر للجهل لاتحاد جنس الحكم والسكب داء يشبه الجنون يشأ إعادة من عضه السكب بصبه ذلك من أكل اللحم الإنسان أو من كثرة سمنه في زمن الحرارة ثم لا يعض أحداً إلا أصابه ذلك باذن الله تعالى ورمدادوى قبل ظهور ذلك الداء في

كقوله أى السكيت أحلامكم لسقام الجهل شافية * كما دماؤكم تشفى من السكب

فانه أثبت لدماهم أنها تشفى من السكب بعد أن أثبت لأحلامهم أنها تشفى من سقام الجهل وقيل ليس هذا بمثال مطابق لأن الحكم المثبت ثانياً ليس هو المثبت أولاً فإن الشفاء من السكب غير الشفاء من الجهل وإنما المصنف نظر إلى أن مطلق الشفاء شيء واحد وإنما قال تشفى من السكب لانه يقال من عضه كلب فالدواء له أن يجمع من دم شريف يشترط الأصعب اليسرى من رجله اليسرى ويؤخذ من دمه قطرة على تمر وتطعمه المعضوض منه فيبرأ وسمى هذا تفريعاً لتفريع المتكلم الثاني فيه على

مطلق الجمع سواء كان بأداة تفريع أم لا وليس المراد أن يكون ذلك الإثبات بأداة تفريع فقط والالام يكن البيت الذى ذكره المصنف من هذا النوع (قوله والتعقيب) عطف تفسير (قوله احتراز الخ) أى وإنما أتى بهذا القيد لأجل الاحتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راكب ونحو غلام زيد فرح وأبوه فرح لعدم التفريع في الإثبات للثاني وإن اتحد الحكم فيهما لالان الواو لمطلق الجمع ثماً قبلها وما بعدها سيان في التقدم لسكل والتأخر لا آخر كذا قرر شيخنا العدوى هذا وفي بعض النسخ احترازاً عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راكب وفيه نظر لأن تفسير

التفريع المذكور يستدعى اتحاد الحكم للمتعلقين وفي المثال المذكور حكمان مخلمان أن ثبتا لمتعلق أمر فلا احتراز عن هذا المثال ليس بقوله على وجه يشعر بالتفريع بل بما علم من اشتراط اتحاد الحكم (قوله كقوله) أى الشاعر وهو السكيت من قصيدة يمدح بها آل البيت (قوله لسقام الجهل) بفتح السين أى لأمر من أمراض الجهل وما في قوله كما دماؤكم زائد لا تمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى فبارحمة من الله أنت لهم أى فبرحمة فتسكون الدماء هنا مجرورة بالسكاف وما بعده أعنى جملة تشفى من السكب في موضع نصب على الحال ويجوز أن يكون الدماء مرفوعاً على الابتداء وما بعده خبر ووجه انطباق التعريف السابق على هذا البيت أن مدلول السكب الذى هو المدحوحون وهم أهل البيت أمر واحد له متعلقان وهما الأحلام أى العقول المنسوبة لهم والدماء المنسوبة لهم أثبت لأحد متعلقيه وهو الدماء الشفاء من السكب بعد اثبات ذلك الحكم وهو الشفاء لمتعلق آخر وهو العقول ولا يضر في اتحاد الحكم كون الشفاء في أحدهما منسوباً بالسكب وفي الآخر للجهل لاتحاد جنس الحكم

فرع من وصفهم يشفاء أحلامهم لسقام الجهل وصفهم يشفاء دماهم من داء السكاب

(قوله هو) أى السكاب بفتح اللام (قوله شبه جنون) أى داء يشبه الجنون (قوله من عض السكاب السكاب) الاول بسكون اللام والثاني بكسرهما والسكاب السكاب فى الاصل كاب عقور يعرض الناس ويأكل لحمهم فيحصل له بسبب ذلك السكاب الذى هو داء يشبه الجنون فيصير ذلك السكاب بعد ذلك كل من عضه (٣٨٥)

ولادواءه أى لذلك الداء

بعد ظهوره أنجع أى أنفع

وأكثرنا نأبرافيه من شرب

دم ملك قيل بشرط كون

ذلك الدم من اصبع من

أصابع رجله اليسرى

فؤخذ منه قطرة على تمرة

وتطعم للمعضوض يجده

الشفاء باذن الله وقيل دم

الملوك نافع لذلك الداء مطلقا

أى من أى محل كان ولهذا

كانت الحكماء توصى الحجاجين

بحفظ دم الملوك لاجل

مداوانهم هذا الداء به

(قوله بناء مكارم) البناء

بضم الباء جمع بان والاساءة

بضم الهمزة جمع آس

وهو الطبيب مأخوذ من

الأسى بالفتح والتصر

وهو المداواة والعلاج والكلم

الجراحات والجمع كاوم أى

أتم الذين تبون المكارم

وترفعون أساسها باظهارها

وأتم الذين تؤاسون أى

تطبقون السكام أى جراحات

القلوب وجراحات الفاقة

وغيرها وأتم الذين دماؤكم

تشفى من السكاب لشرفكم

وكونكم ملوكا (قوله ففرع

على وصفهم يشفاء

هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض السكاب ولادواءه أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسي

بناء مكارم وأساءة كام * دماؤكم من السكاب الشفاء

ففرع على وصفهم يشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم يشفاء دماهم من داء السكاب يعنى أنهم ملوك وأشرف وأرأب العقول الراجحة

المعضوض فلا يظهر وهو صعب البرء بعد ظهوره فى المصاب ولا يفارقه غالبا حتى يموت فقالوا ان انفع أدويته دماء الاشرف قيل ان كيفية ذلك أن يشرب الشر يف من اصبع رجله اليسرى فتؤخذ من دمة قطرة تجعل على تمرة ثم يطعمها المصاب فيأبى باذن الله تعالى ومعنى تفريع اثبات الشفاء من السكاب على اثبات الشفاء لسقام الجهل أن اثبات الشفاء من سقام أى مرض الجهل جعل كالكقدمة والتوطئة لاثبات الشفاء من السكاب ففرع الثانى على الاول فى الذكر وفى جعله مرتب عليه بتوسطه فيه احترازا مما اذا عطف أحد الحكمين على الآخر أود كمرستقلا وليس المراد التفريع فى الوجود فان كون الدماء شفاء لا يترتب فى الخارج على كونهم ذوى عقول تشفى من الجهل وانما يترتب على الشرف الملكى أو الذى لا اله الا الله الذى لا اله الا الله أن شرف العقل كاف فى ترتب الشفاء من السكاب وهو بعيد وعلى تقدير تسليمه فالسقام ان جعلت للتشبيه فالمشبه به هو الاصل المتفرع عنه والمشبه هو الفرع فلم يصح معه التفريع المعهود نعم لو قال فدماؤكم الخ بالفاء كان تفريعا فلها قيل ان المراد بتفريع الثانى عن الاول كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة اليه حتى ان الثانى فى قصد التشكام لا يستقل عن ذكر الاول وقوله كدماؤكم الخ يحتل أن تكون مافيه غير كافية من الجهر فيكون دماؤكم كمجروح ورواجعة تشفى فى وضع الحال ويحتل أن تكون كافية فيكون دماؤكم مبتدأ وتشفى خبره ومعنى البيت أن الممدوحين ملوك وأشرف وأرأب العقول فعقولهم شفاء لجهل مخاطبتهم ودماؤهم شفاء للسكاب وكون دماء الملوك والأشرف أنفع شىء للصاب بالسكاب أمر مشهور عندهم ولذلك قال الحماسي

بناء مكارم وأساءة كام * دماؤكم من السكاب الشفاء

الاول هذا ما ذكره المصنف وقال فى الصباح التفريع ضرر بان الاول أن أتى بالاسم منفيا بما ويقبه بتعظيم أو صافه ثم يخبر بأفعل التفضيل كقول أبى تمام

ماربع مية معمورا يطيف به * غيلان أبهى ربي من ربها الحرب

الثانى أن أتى بصفة يقرن بها أباغ منها فى معناها كقوله * أحلامكم لسقام الجهل * البيت انتهى ولم ينظر ابن مالك فى البيت لا تحاد الوصف بالشفاء بل أسند مع البيت السابق قول ابن المعتز كلامه أخدع من لحظه * ووعده كذب من طبعه

(٤٩ - شروح التلخيص - رابع)

أحلامهم من داء الجهل وصفهم يشفاء دماهم من داء السكاب قال الفهرى أراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية فى الذكر كما يبنى عنه لفظ الوصف لا أن شفاء الدماء من السكاب متفرع فى الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما فى نفس الامر أصلا فلا يرد أن التشبيه فى قوله كدماؤكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ التشبيه به أصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على أن السكام فى مثله ليست للتشبيه بل لجرد التعليل كما قيل به فى قوله تعالى واذكره كما هذا كم اه والحاصل أن المراد بتفريع الثانى على الاول كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث

❖ ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضرر بان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها

جعل الاول وسيلة للثاني أى كالتقدمة والتوطئة له حتى ان الثانى فى قصد التسكام لا يستقل عن ذكر الاول وليس المراد بتفرعه عنه ترتيبه عليه باعتبار الوجود الخارجى اذ لا تفرع بينها أصلا بهذا المعنى خلافا لما فهم منه بعضهم من أن المراد بتفرع الثانى عن الاول كونه مرتباً عليه وتابعاً له فى الوجود ولو بحسب الادعاء فيدعى هنا أن شرف العقل كافى فى ترتيب الشفاء من السكب عليه فور دعليه أن السكب كافى للتشبيه والمشب به (٣٨٦) هو الاصل المتفرع عنه والمشب هو الفرع وحينئذ فالتشبيه يدل على أن أمر التفرع على

(ومنه) أى ومن المعنوى (تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضرر بان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح) (ذلك الشيء) (بتقدير دخولها فيها) أى دخول صفة المدح فى صفة الذم

أى أنتم الذين تبذرون السكام وترفعون أساسها باظهارها وأنتم الذين تؤاسون أى تطوبون السكام أى جرحات القلوب وجراحات الافاق وغيرها فبناء جمع بان وأساء جمع آس كقضاء وقضاء وأنتم الذين دماؤكم تشفى من السكب لشرفكم وكونكم ملوكا (ومنه) أى ومن البديع المعنوى (تأكيد المدح بما يشبه الذم) أى النوع المسعى بذلك (وهو) أى تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرر بان) أى نوعان والمناسب لقوله بعد ذكر الضر بين ومنه ضرب آخر أن يقول هنا هو ضرر بين وكأثر رأى أن الضر بين هما الأكثر أو الأشهر فلم يتعرض للاخر هنا (أفضلهما) أى أفضل الضر بين وهو أولهما (أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح) (ذلك الشيء) فقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى وإنما يستثنى صفة مدح من صفة ذم (بتقدير دخولها) أى بأن يقدر للتسكام أن صفة المدح المستثناة داخلية فى صفة الذم المنفية ثم انه ليس المراد بالتقدير ادعاء الدخول على وجه الجزم والتصميم بل تقدير الدخول على وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء كما يأتى أنا نستثنى هذا العيب من المنفى الذى نقدر أى نفرض دخوله ان كان عيبا هذا اذا كانت الباء على أصلها ولوجعلت بمعنى على أفادت التقدير على وجه التعليق الموجب لسكونه على وجه الشك فلا يحتاج للتنبيه على أنه المراد فافهم وإنما كان ما ذكر من تأكيد المدح بما يشبه الذم لان نفي صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبقى ذم فى المنفى عنه مدح وما نقرر أن الاستثناء من النفي اثبات كان استثناء صفة المدح بعد نفي الذم اثباتا للمدح فجاء فيه تأكيد المدح وسيأتى مزيد بيان لهذا المعنى فى كلام المصنف وأما كان مشبها للذم لانه لما قدر الاستثناء متصلا وقدر دخول هذا المستثنى فى المستثنى منه كان الاثبات بهذا المستثنى لوتم التقدير وصح الاتصال ذمالا للعيب منفى فاذا كان هذا عيبا كان اثباتا للذم لكن وجد مدحا فافهم وفى صورة الذم وليس به ولهذا كان هذا التأكيد مشبها للذم وفى صورته حيث أتى به مستثنى مقدر الاتصال وفائدة تقديره متصلا افادة أن هذا المستثنى لا يثبت العيب الا به ان صح كونه من جنسه فيفيد ذلك تعليق ثبوت العيب على الحال لان الفرض أن المستثنى مدح لاذم فتعليق اثبات الذم على كونه صفة ذم مع

ص (ومنه تأكيد المدح) (الح) ش من البديع المعنوى تأكيد المدح بما يشبه الذم بأن يبالغ فى المدح الى أن يأتى بعبارة يتوهم السامع فى بادى الأمر أنه ذم وهو ضرر بان أفضلهما أى ألغى أن ينفى عن المدح صفة ذم ويستثنى من صفة الذم المنفية صفة مدح مقدر دخول تلك الصفة الحميدة فى صفة الذم ولا بد فى تلك الصفة الحميدة أن يكون بينها وبين الصفة للذمة علاقة مصححة لدخولها فى الصفة

عكس ما ذكره الشارح فأجاب بأن فى الكلام قلبا والاصل دماؤكم تشفى من السكب كما أن أحلامكم لسقام الجهل شافية وهذا كله تكاف لاداعى له (قوله وهو ضرر بان) فيه أن المناسب لقوله بعد ذكر الضر بين ومنه ضرب آخر أن يقول هنا وهو ضرر بين الآن يقال انه رأى أن الضر بين هما الأكثر والأشهر فلم يتعرض للاخر هنا (قوله أفضلهما) أى أحسنهما (قوله صفة مدح) نائب فاعل يستثنى (قوله بتقدير الخ) أى وإنما يستثنى صفة المدح من صفة الذم بتقدير دخولها فيها أى بسبب تقدير التسكام أن صفة المدح المستثناة داخلية فى صفة الذم المنفية وليس المراد بالتقدير ادعاء الدخول على وجه الجزم والتصميم بل تقدير الدخول على وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء كما يأتى أن يستثنى صفة

المدح من صفة الذم المنفية على تقدير أى فرض دخولها فيها ان كانت عيبا هذا اذا كانت الباء على أصلها اللببية فلو جعلت (كقوله بمعنى على وأن المعنى وإنما استثنى صفة المدح من صفة الذم على تقدير دخولها فيها) (افادت أن التقدير على وجه التعليق الموجب لسكونه على وجه الشك فلا يحتاج للتنبيه على المراد فافهم) (يعقوبى) وإنما كان ما ذكر من تأكيد المدح على وجه العموم حتى لا يبقى ذم فى المنفى عنه مدح وما نقرر من أن الاستثناء من النفي اثبات كان استثناء صفة المدح بعد نفي الذم اثباتا للمدح فجاء فيه تأكيد المدح وإنما كان هذا التأكيد مشبها للذم وفى صورته لانه لما قدر الاستثناء متصلا وقدر دخول هذا المستثنى فى المستثنى منه كان

كقول النابتة الذبياني : ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتاب
أي أن كان فلول السيف من قراع الكتاب من قبيل العيب فأثبت شيئاً من العيب على تقدير أن فلول السيف منه وذلك محال فهو في
المعنى تعليق بالمحال كقوله حتى يبيض القار

الأتان بهذا المستثنى لو تم التقدير وصح الاتصال لما لان العيب مني فإذا كان هذا عيباً كان أثباتاً لا لزم لكن وجد مدحاً فهو في صورة
الذم وليس بدم (قوله كقوله) أي الشاعر وهو زياد بن معاوية الملقب (٣٨٧) بالنابتة الذبياني نسبة لذييان

بالضم والكسر قبيلة من
قبائل العرب (قوله من
قراع) بكسر القاف بمعنى
المضاربة والكتاب بالناء
الثناء فوق جمع كتيبة وهي
الجماعة المستعدة للقتال
فقوله لا عيب فيهم نفي لكل
عيب ونفي كل عيب مدح
ثم استثنى من العيب المنفي
كون سيوفهم مفولة من
مضاربة الكتاب على
تقدير كونه عيباً (قوله
أي أن كان فلول السيف
عيباً) جواب الشرط
محذوف أي ثبت العيب
والافلا وأما قوله فأثبت
شيئاً منه فهذا كلام
مستأنف بصيغة الماضي
المبنى للعلوم أي فقد أثبت
الشاعر شيئاً من العيب
وهو فلول السيف على
تقدير الخ وليس بصيغة
المضارع على أنه جواب
الشرط لركه ذلك لفظاً
ومعنى (قوله لأنه كناية
عن كمال الشجاعة) أي
ومحال أن تكون الشجاعة
صفة ذم وإنما كان
فلول السيوف كناية عن

(كقوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول) جمع فل وهو الكسر في حد السيف (من قراع
الكتاب) أي مضاربة الجيوش (أي أن كان فلول السيف عيباً فأثبت شيئاً منه) أي من العيب
(على تقدير كونه منه) أي كون فلول السيف من العيب (وهو) أي هذا التقدير وهو كون الفلول
من العيب (محال) لأنه كناية عن كمال الشجاعة (فهو) أي أثبات شيء من العيب على هذا التقدير
(في المعنى تعليق بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط

كونه صفة مدح تعليق بالمحال كما سيقدره المصنف أيضاً مثل لنأ كيد المدح بما يشبه الذم فقال (كقوله)
أي كقول النابتة الذبياني (ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتاب) الفلول جمع
فل وهو الكسر يصيب السيف في حده وهو القاطع منه والكتاب جمع كتيبة وهي الجماعة المستعدة
للقاتل جيشاً كانت أو بعضه وتكون خيلاً ومؤخرة عنه وأخيراً أغارت من المائة إلى الألف وقراءها
مضاربة أعند اللقاء فقوله لا عيب فيهم نفي لكل عيب ونفي كل عيب مدح ثم استثنى من العيب المنفي
كون سيوفهم مفولة من مضاربة الكتاب على تقدير كونه عيباً (أي أن كان فلول السيف عيباً)
ثبت العيب والافلا (فأثبت) بصيغة الماضي أي أثبت الشاعر (شيئاً منه) أي من العيب (على تقدير
كونه) أي الفلول (منه) أي من العيب (وهو) أي هذا المقدر وهو كون الفلول من العيب
(محال) لأنه لا يمكن من مصادمة الاقران في الحروب وذلك من الدليل على كمال الشجاعة (فهو)
أي فتعلق أثبات شيء من العيب على كون الفلول عيباً (في المعنى تعليق بالمحال) والمعلق على المحال
محال وقد تقدم أن افادة التعليق بالمحال هو السر في تقدير الاتصال قيل إن قوله على تقدير كونه
منه أي من العيب زيادة تأكيد كيد وتوضيح لقوله أن كان فلول السيف عيباً ورد بأنه إنما يلزم ذلك أن قرئ
أثبت بصيغة المضارع فيكون من تنمة كلام الشاعر وأما أن قرئ بصيغة الماضي فهو من كلام المصنف
أخباراً عما أراد الشاعر فلا يكون تأكيداً نعم مجموع أثبت إلى آخره تأكيداً وتوضيحاً لضمون كلام
الشاعر تأمله ومثل هذا التعليق بالمحال أن يقال مثلاً لأفعل كذا حتى يبيض القار أي الزفت وحتى
يلج الجمل أي يدخل الجمل في سم الخياط أي في ثقبه الأبرة لأنه في تأويل الاستثناء على التعليق لأن
المعنى لأفعله على وجه من الوجوه إلا أن ثبت هذا الوجه وهو أن يبيض القار أو يلج الجمل في السم

الدمومة المنفية ومنه قول النابتة الذبياني :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتاب
ونظيره ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * نعب بنسيان الاحبة والوطن
فتخيل في البيت السابق أولاً أن فلول السيوف عيب فدخل في عموم العيب المنفي ثم أخرجه بالاستثناء
فثبت بالأخراج شيء من العيب على تقدير كون فلول السيوف من العيب وهو محال فهو في المعنى تعليق

كمال الشجاعة لأن فلول السيوف إنما يكون من المضاربة عند ملاقات الأقران في الحروب وذلك لازم لكمال الشجاعة فأطلق اسم
اللازم وأراد المزموم (قوله على هذا التقدير) أي وهو كون الفلول من العيب (قوله تعليق بالمحال) أي تعليق على محال في المعنى
ي والمعلق على المحال محال وإنما قال في المعنى لأنه ليس في اللفظ تعليق فقوله لا عيب فيهم غير أن سيوفهم الخ في معنى لا عيب فيهم
أصلاً إلا الشجاعة إن كانت عيباً لكن كون الشجاعة عيباً محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالاً (قوله كما يقال حتى يبيض القار وحتى
يلج الجمل في سم الخياط) أي أن مثل التعليق بالمحال الواقع في البيت ما يقال لأفعل كذا حتى يبيض القار أي الزفت وحتى يلج الجمل أي

فالتأ كيد فيه من وجهين أحدهما أنه كدعوى الشيء ببينة والثاني أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلا فإذا انطق المتكلم بالأو نحوها وحتى يدخل الجمل في سم الحياط أى في ثقب الابرة لانه تأويل الاستثناء المعلق لان المعنى لأفعله على وجهه من الوجوه الآن يثبت هذا الوجه وهو أن يبيض القار أو يلج الجمل في سم الحياط وثبوت هذا الشرط محال ففعل ذلك الشيء محال (قوله والتأ كيد فيه) أى وتأ كيد المدح في هذا الضرب الذى هو استثناء صفة مدح من صفة ذم منفية على تقدير دخولها فيها (قوله من جهة أنه) أى اثبات المدح في هذا الضرب (٣٨٨) (قوله كدعوى الشيء ببينة) أى كاثبات المدعى بالبينة أى الدليل وذلك لانه قد

(والتأ كيد فيه) أى في هذا الضرب (من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شيء من العيب بالحال والمعلق بالحال محال فعدم العيب محقق (و) من جهة (أن الأصل في) مطلق الاستثناء هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال (فقد كراته قبل ذكر ما بعدها)

وثبوت هذا الشرط محال ففعل ذلك الشيء محال (فالتأ كيد فيه) أى في هذا الضرب وهو أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح على تقدير دخولها فيها (من) جهتين (جهة أنه) أى اثبات المدح فيه (كدعوى الشيء ببينة) أى كاثبات المدعى بالبينة وأما قال كدعوى الشيء ببينة ولم يقل انه نفس الاثبات ببينة للعلم بأن ليس هنا استدلال أصلا وأما هنا مجرد الدعوى لكونها تقرر أن الاستدلال قد يكون بأن يقال ان هذا الشيء لو ثبت ثبت المحال فإذا سلم الخصم هذا الزوم لزم قطعا انتفاء ذلك الشيء فيلزم ثبوت نقيضه فإذا كان نقيضه هو المدعى لزم اثباته بحجة التعليل بالحال صار هذا الاستثناء بمنزلة في الصورة المذكورة في الصورة لان التكلم علق ثبوت العيب الذى هو نقيض المدعى على كون المستثنى عيبا وكونه عيبا محال والمعلق على المحال محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالا فيلزم ثبوت نقيضه وهو عدم العيب الذى هو المدعى (قوله أن الأصل في مطلق الاستثناء) أى لافى كل الاستثناء لان الأصل في الاستثناء في الضرب الثانى الانقطاع كما

يأتى اه يس (قوله على تقدير السكوت عنه) أى عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجه عن الحكم

الثابت للمستثنى منه (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى وبيان كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال ما تقرر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز ومن العاوم أن المجاز خلاف الأصل والأصل الحقيقة وهذا وقد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع وقد اختلف فى المراد من ذلك فقولهم الاستثناء المنقطع مجاز يريدون به أن استعمال أداة الاستثناء فى الاستثناء المنقطع مجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحا كالأداة على المتصل وقيل بل المراد أن إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجاز أيضا (قوله فقد كراته) الضمير فى أداته راجع للاستثناء الأثنان قلنا ان المراد بالاستثناء أولا فى الأصل فى الاستثناء الاتصال الأداة كانت الاضافة فى أداته بيانية أو أن الضمير فى أداته راجع للاستثناء بمعنى

توهم السامع قبل أن يتعاقب بما بعدها أن ما أتى بعدها مخرج مما قبلها فيكون شيء من صفة الذم ثابتا وهذا ذم فاذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح أسكونه مدحا على مدح وان كان فيه نوع من الخلابة

المستثنى منه على طريق الاستخدام وان قلنا ان المراد بالاستثناء أولا لفظ (٣٨٩) الاستثناء كان الضمير في أداته عائدا

على أصل الاستثناء (قوله
يعنى المستثنى) أى يعنى
بما بعدها المستثنى (قوله
يوهم) أى يوقع في وهم
السامع أى في ذهنه أن

غرض التكلم أن يخرج
شيئا من أفراد ما نفاه قبلها
و يريد إثباته حتى يحصل
فهم أثبات شيء من العيب
(قوله وتحول الاستثناء
الخ) المراد بشحوله من
الاتصال الى الانقطاع
ظهور أن المراد به الانقطاع
فكانه قال فاذا ولى الاداة
صفة مدح وظهر أن المراد
بالاستثناء الانقطاع بعد
ما توهم الاتصال من مجرد
ذكر الاداة (قوله لما فيه)
أى لما في الاستثناء من
المدح أى من زيادة المدح
على المدح فالمدح الأول
الزائد عليه جاء من نفي
العيب على جهة العموم
حيث قال لا عيب فيهم اذ
من المعلوم أن نفي صفة
الذم على وجه العموم حتى
لا يبقى في النفس عنه ذم
مدح والمدح الثانى الزائد
اشعار الاستثناء لصفة
المدح بأنه لم يجد صفة ذم
يستثنى لان الأصل في

يعنى المستثنى (يوهم اخراج شيء) وهو المستثنى (ما قبلها) أى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه
(فاذا ولىها) أى فاذا ولى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأكيـد)
لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنى فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل
الاستثناء الى الانقطاع

(يوهم اخراج شيء) وهو المستثنى لان الأصل في الاستثناء الاتصال فيفهم أولا بناء على الأصل أنه
أريد اخراج ما دخل (مما قبلها) أى ما قبل أداة الاستثناء، والذى قبل أداة الاستثناء هو المستثنى
منه (فاذا ولىها) أى فاذا ولى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع وتعين
أن المراد به الانقطاع (جاء التأكيـد) لما في ذلك الاستثناء من زيادة المدح على المدح مع أن
الزائد على وجه أبلغ والمدح الأول لازد عليه نفي العيب على العموم حيث قال لا عيب فيهم والمدح
الثانى الذى يداشعار استثناء المدح بعد العموم بأنه لم يجد صفة ذم يستثنى لان أصل الاثبات بالاداة بعد
عموم النفي استثناء الاثبات من جنس النفي وهو الذم فاما أنى بالمدح بعد الاداة فهم منه أنه طلب
الأصل لانه هو الذى ينبغى أن يرتكب فلما لم يجد أى لم يجد الأصل الذى هو استثناء الذم اضطر
الى استثناء المدح فتحول الاستثناء عن أصله الى الانقطاع ولا يخفى أن هذا أبلغ وأنه توجيه يستلج
ويشجع به الصدر فى افادة التأكيـد حقيقة والأول انما أفاد التأكيـد بأمر تخيلى كما تقدم وهو الفرق
بينهما وقوله ذكر الاداة يوهم اخراج شيء دخل لا يتجاوز من محل وإيهام أما التحل فلا ان الإيهام المذكور
انما يتحقق فى الخارج ان فرض أن الاداة ذكرت ثم ذكر المستثنى بعده فله وأما ان ذكر باثرها فلم
يتحقق إيهام اخراج شيء دخل لانه بنفس سماع الاداة سمعت صفة مدح بعدها وإيهام حيث تعلق
بأخراج شيء دخل يحتاج الى مهلة فى حصوله اطوله وأما الإيهام فلا ان هذا الكلام يتبادر منه أن
التأكيـد يتوقف على حصول إيهام استثناء ما هو عيب وأن ذلك التأكيـد لا يحصل حتى يذهب الوهم
الى الاتصال ثم يعود الى الانقطاع وليس كذلك بل انما يتوقف على كون الأصل فى الاستثناء الاتصال
فالعائدة انما هي فى بيان أن التكلم لما كان الأصل فى الاستثناء ما ذكر فهم بعد الفراغ من الكلام
أنه كان طلب الأصل وهو الاتصال اذ هو الذى ينبغى أن يرتكب ويحمل عليه طلب الطالب فلم يجد
فذلك تحول الى الانقطاع باستثناء المدح فيفهم التأكيـد والمدح الذى يطلب معه عيب ولا يوجد
أصلا أو كد فتأمل فان قلت من أين يفهم أن التعاقب كان فى الاستثناء المذكور فان مدلول قولنا مثلا
لا عيب فيه الا لكرم استثناء الكرم فيطلب له وجه يصح اتصالا وانقطاعا وأما أن المعنى لا عيب
الا لكرم ان كان عيبا فلا دليل عليه قلت يفهم من موارد الكلام فان معناه هو ما ذكر عند البلغاء
حتى انه ربما صرح به فيما لمثلا فلان لم نجعله عيبا الاعيب واحد هو حسن الخلق ان كان حسن
الخلق عيبا ولذلك سر وهو أن هذا التعليق يفيد فائزين احدهما ثبوت المدح ببينة كما تقدم

ما بعدها يوهم اخراج شيء مما قبلها وأنه اثبات عيب فاذا جاء المدح بعدها تأكد المدح لان ثبات مدح بعد
مدح وقول المصنف يوهم اخراج شيء مما قبلها فيه نظر لانه قرر أن الاستثناء متصل واذا كان متصلا فذكره
استثناء الاثبات من جنس النفي وهو الذم فلما أتى بالمدح بعد الاداة فهم منه أنه طلب الأصل الذى ينبغى ارتكابه فلما لم يجد ذلك
الأصل الذى هو استثناء الذم اضطر الى استثناء المدح وحول الاستثناء عن أصله الى الانقطاع (قوله فاضطر الخ) أى لا أجل تنعيم
الكلام والا كان الكلام غير مفيد لانه اذا قيل لا عيب فيهم غير لم يكن مفيدا

والثاني أن يثبت لشيء صفة مدح و يعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له كقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا أفصح العرب بيد أنى من قرش

(قوله وتعقب أى تلك الصفة بأداة استثناء (قوله تليها) أى تلى تلك الاداة ونأتى بعدها (قوله له) أى كائنة لتلك الشيء الموصوف بالاولى وظاهره سواء كانت الصفة الثانية مؤكدة لاولى ولو بطريق اللزوم كافي للمثال الاول أو كانت غير ملائمة لها كافي لقوله الآتى هو البدر لأنه البحر زاخرا وذلك لان تأكيد المدح يحصل بمجرد ذكر الصفة المدحية ثانيا ولولم تسكن ملائمة لاولى لحصول المدح بكل منهما (قوله نحو أنا أفصح العرب (٣٩٠) بيد أنى من قرش) وجه تأكيد المدح في هذا أن اثبات الافصحية على جميع العرب

(و) الضرب (الثاني) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (أن يثبت لشيء صفة مدح وتعقب بأداة استثناء) أى يذكّر عقيب اثبات صفة المدح لتلك الشيء أداة استثناء (تليها صفة مدح أخرى له) أى لتلك الشيء (نحو أنا أفصح العرب بيد أنى من قرش) بيد معنى غير وهو أداة استثناء

والاخرى تقرب الاستثناء من الاصل الحقيقى الذى هو الأصل لانه إنما استثنى السكرم في المثال على تقدير كونه عيبا على ذلك التقدير يكون الاستثناء متصلا وان كان الاستثناء بحسب الظاهر ظاهر الانفصال فتأمل (والثاني) من ضربى تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو المفضل منهما هو (أن يثبت لشيء صفة مدح وتعقب تلك الصفة (بأداة استثناء) ومعنى تعقب الصفة بأداة أن تذكر تلك الاداة بعقب اثبات تلك الصفة الموجبة لتلك الشيء (تليها) أى تذكر تلك الاداة حال كونها تليها أى تاتى بعدها (صفة مدح أخرى) كائنة (له) أى لتلك الشيء الموصوف بالاولى ويؤخذ من مثاهم هنا لهذا الضرب أن الصفة الثانية لابد أن تكون مابؤى كد الاولى ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلا زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب وانما يكون من هذا الباب نحو قولك أنا أعلم الناس بالنحو غير أنى أحرر منه أبواب النصر يف لان اثبات الصفة في مقام المدح يشعر بانباتها على وجه الكمال المقتضى لاتقاء جميع أوجه النقصان عن تلك الصفة فإذا أتى بأداة الاستثناء وسبق بعدها ما يشعر به ثبوت الصفة على وجه الكمال بأن يثبت بتلك الصفة المأنى بها ثانيا وجه من أوجه الكمال جاء التأكيد ويحتمل أن يكون ما ذكر منه نظرا الى النقاء الصفتين في المدحية فيحصل المراد بمحصول مجرد التأكيد في المدح بسبب مجرد ذكر مطلق الصفة المدحية ولولم تسكن ما يلائم المذكورة أو لاور بما يدل عليه ما يأتى في قوله هو البدر لأنه البحر زاخرا (نحو) أى مثل أن يقال (أنا أفصح العرب بيد أنى من قرش) فان اثبات الافصحية على جميع العرب يشعر بكمالها والاثبات بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أريد اثبات مخالف لما قبلها لان الاستثناء أصله المخالفة فلما كان المأنى به كونه من قرش المستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قرش أفصح العرب جاء التأكيد كد لا ينجى عند كل ذى طبع سليم وانما كان مدحا بما يشبه الذم لما ذكرنا من أن أصل ما بعد الاداة مخالفتها لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالأصل أن يكون ما بعدها سلب مدح وان كان سلب عيب كافي السابق فالأصل فيما بعدها أن يكون اثبات عيب وهو هنا ليس كذلك فكان مدحا في صورة ذم لان ذلك أصل دلالة الاداة لا يوجب السامع أن يعتقد ويجزم باخراج شيء مما قبلها لأنه يتوهم (الثاني أن يثبت لشيء صفة مدح وتعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له كقول صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من

تشعر بكماله والاثبات بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أريد اثبات مخالف لما قبلها لان الاستثناء أصله المخالفة فلما كان المأنى به كونه من قرش المستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قرش أفصح العرب جاء التأكيد وانما كان مدحا بما يشبه الذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفتها لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالأصل أن يكون ما بعدها سلب مدح وان كان ما قبلها سلب عيب كما في الضرب السابق فالأصل فيما بعدها أن يكون اثبات عيب وهو هنا ليس كذلك فكان مدحا في صورة ذم لان ذلك أصل دلالة الاداة يعقوبى (قوله بيد معنى غير) أعلم أن بيد تستعمل اسما بمعنى غير الاستثنائية فلا تكون مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا يكون الاستثناء

(وأصل)

بها متصلا بل منقطعا وتستعمل حرف تعليل بمعنى من أجل ومن الثاني قول الشاعر
عمد افعلت ذاك بيد أنى * أخاف ان هلك أن ترنى

أى تصوتى مأخوذا من الرنين وهو التصويت فقول الشاعر بيد بمعنى غير أى بيد هنا في هذا الحديث بمعنى غير لان صحة التمثيل به مبنية على ذلك وأما على ما قاله ابن هشام فى الغنى من أن بيد فى هذا الحديث حرف تعليل بمعنى من أجل والمعنى أنا أفصح العرب لأجل أنى من قرش فلا يكون المثال من هذا الباب ومعنى التعليل هنا أن له مدخلا في ذلك لأنه علة تامة (قوله وهو) أى غير أداة استثناء أى فبيد كذلك لانه معناه

وأصل الاستثناء في هذا الضرب أيضا أن يكون منقطعا لكنه باق على حاله لم يقدر متصلا

(قوله وأصل الاستثناء فيه الخ) هذا شروع في بيان أن هذا الضرب إنما يفيد التأكيدي من وجه واحد من الوجهين السابقين في الضرب الأول ليرتب على ذلك أن الضرب الأول أفضل من هذا الضرب قيل الأولى حذف قوله وأصل ويقول والاستثناء فيه منقطع أيضا إذ لا معنى للأصل هنا ويدل لهذا قول الشارح كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع ولم يقل كما أن الأصل في الاستثناء في الضرب الأول أن يكون منقطعا وفي عبد الحكييم قوله وأصل الاستثناء فيه أي الراجع الكثير الاستعمال في هذا الضرب أن يكون المذكور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها بأن يكون ما قبلها صفة خاصة (٣٩١) وما بعدها كذلك وفي تعبيره بالأصل إشارة إلى أنه قد يكون داخلا إلا أنه خلاف الأصل نحو فلان له جميع الحسن أو جمع كل كمال إلا أنه كريم وأما في الضرب الأول فليسكون ما قبل الأداة

(وأصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أيضا أن يكون منقطعا) كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر في الضرب الأول إذ ليس هنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا الضرب

ويفيد فيه إعتان آخران مبدئ بالميم أولا وببدا بالباء من الوجدتين قيل إنها بمعنى غير وعليه بنى المثال وأما ما جعلت بمعنى لأجل كما قيل إنها تدل على ذلك فلا يكون للمثال من هذا الباب كما لا يخفى ثم أشار إلى ما تبين به أن هذا الضرب إنما يفيد التأكيدي من وجه واحد من الوجهين السابقين ليرتب على ذلك أن الأول أفضل منه فقال (وأصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أيضا أن يكون منقطعا) كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع أما الانقطاع في الضرب الأول فلان الفرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافة فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا الضرب فلا تتفاء العموم في المستثنى منه فلم يدخل المستثنى في المستثنى منه وكون الأصل في الضربين الانقطاع لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال لان المتعلق في الأصلين مختلف عموما وخصوصا فن ذلت لم قال أصل الاستثناء فيه الانقطاع كالأول لان لفظة أيضا تدل على ذلك ولم يقل والاستثناء فيهم ما منقطع قلت كذا نهراعي معاشي أن يعرض فيهم ما من تكلف ردهما متصلا فيكون المراد بالأصل ما يبادر من التركيب دون ما يتأول أما التأويل في الأول فكأن يقدر لا شيء فيه إلا هذا الأمر أو يراعي الاتصال بتقدير كون المستثنى عيبا وأما الثاني فكأن يقدر أنا أفصح العرب فلا شيء يحل بفصاحتي إلا أني من قریش ان كان محلا فأشار إلى أن ذلك خلاف الأصل وقد ظهر بما ذكر أن الضربين اشتركا في الانقطاع لكن بين انقطاعيهما مخالفة وهو أن الانقطاع في الأول يقدر متصلا لوجود العموم فيه فيضف التكلف في تقديره والانقطاع في الثاني لا يقدر فيه الاتصال لكثرة التمجيد بكثرة التقدير فيه وإلى هذا أشار بقوله (لكنه) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر في الضرب الأول لما ذكر من سهولة تقدير الاتصال في الأول دون الثاني لان الثاني ليس فيه صفة ذم منفية على وجه العموم فيمكن تقدير دخول المستثنى فيها وهو صفة مدح بتقدير كونها صفة ذم وأما فيه قریش وأصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أن يكون منقطعا) لكنه لا يقدر متصلا كما قررناه في

بالأصل إشارة إلى أنه قد يكون داخلا إلا أنه خلاف الأصل نحو فلان له جميع الحسن أو جمع كل كمال إلا أنه كريم وأما في الضرب الأول فليسكون ما قبل الأداة صفة منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله ليصير متصلا فيفيد التأكيدي من وجهين اتهمى وعلى هذا فلا يضيء راجعة الاستثناء فيه لا لاصلته (قوله أن يكون منقطعا) أما الانقطاع في الضرب الأول فلان محصله أن يستثنى من العيب خلافة فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه وأما الانقطاع في الثاني فلا تتفاء العموم في المستثنى منه فيه (قوله وهذا) أي كون الأصل في الاستثناء في هذا الضرب الانقطاع لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال

لان أصل الانقطاع نظر الحصوص هذا الضرب واصالة الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء وهذا كما يقال الأصل في الحيوان أن يكون بصيرا والأصل في العنقر أن تكون عمياء فالحكم على الحيوان بأصالة البصر له لا ينافي الحكم على نوع منه بثبوت أصالة العمى له وإذا امتنع أنه لا منافاة بين كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال وكون الأصل في الاستثناء الواقع في هذا الضرب الانقطاع تعلم أنه لا تنافي بين كلامي الصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء في الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن ألة رب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم عموم الصفة التي قبل الأداة (قوله لم يقدر متصلا) أي بل بقى على حاله من الانقطاع (قوله إذ ليس هنا صفة ذم منفية عامة يمكن الخ) أي وأما هنا صفة خاصة فلا يمكن تقدير دخول شيء فيها

(فلا يفيد التأكيده الامن الوجه الثاني) وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوجب إخراج شيء مما قبلها من حيث أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيده ولا يفيد التأكيده من جهة أنه كدعوى الشيء ببيئته لأنه مبني على التعليق بالحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا

اثبات صفة لا على وجه العموم فتقدير دخول ما بعد الأداة فيها يحتاج إلى تأويل الكلام بأن يكون المراد في المثال كما أشرنا إليه أنا أفصح العرب فلا شيء يخل بفصاحتي أو لا عيب في فصاحتي إلا أني من قرش إن كان عيبا فيعود حينئذ إلى الاتصال ولا يخفى ما فيه من النقص المحتاج إلى تقدير جملة أخرى لم ينطق بها وإذا لم يكن في هذا الضرب الثاني تقدير الاتصال (فلا يفيد التأكيده الامن الوجه الثاني) فقط وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوجب إخراج شيء مما قبلها من حيث أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيده لا يدلان كون الأصل في الاستثناء الاتصال يقتضي أنه هو المطلوب أو لا فالعادل عنه إلى خلافه يفهم عدم إمكانه ويشعر بأنه طاب فلم يوجد ولا شك أن طلب استثناءه حتى لا يوجد فيستثنى المدح أو كدعوى من مجرد انشائه ابتداء ففيه اثبات مدح على مدح وكون لازم يدعى وجه أبلغ كما تقدم وفي قولنا في تفسير الوجه الثاني تبعه للصنف أن ذكر الأداة يوجب إخراج شيء مما قبلها من حيث أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال لا يفهم أنه ما عدل عنه حتى لم يمكن وأما ذكر الإيهام فلا يفيد في هذا المعنى نعم بما كانت فيه الإشارة إلى وجه تسميته مشبه بالمدح لأن إيهام استثناء ما يخالف ما قبله يقتضي أنه بالذم في أصلها وأما أداة هذا الضرب التأكيده بالوجه الأول وهو أنه كدعوى الشيء ببيئته فلا يصح لأنه مبني على التعليق بالحال والتعليق بالحال مبني على تقدير الاستثناء متصلا فإذا قلنا لا عيب فيه إلا الكرم إن كان عيبا أفاد أن العيب منتف عنه في كل ما فيه من الأوصاف إلا أن كان الكرم عيبا وهو محال بخلاف قولنا أنا أفصح الناس يبني أني من بني فلان الفصحاء فلا معنى للتعليق فيه فإن قلت ما المانع أن يقدر في المثال وشبهه إلا أن يكون كوفي من بني فلان بخلاف الفصحاء فيثبت لي إخلال بها حينئذ يفيد التأكيده من الوجه الأول أيضا قلت يمنع من ذلك كون ذلك غير معتبر في استعمال البلغاء والالصرح به يوما ولو قيل أنا أفصح الناس إلا أني من بني فلان أن كان ذلك بخلاف الفصحاء كان ركيكا بخلاف التعليق بعد العموم كما تقدم فإن قلت قديين للصنف أن أفادة التأكيده بالوجه الثاني متوقف على كون الأداة للاستثناء ليس تشعرا أصله من الاتصال فيستشعر أنه ما عدل عنه إلا لعدم إمكانه فيجيء التأكيده وهو متوقف على تأويل نحو أنا أفصح الناس إلا أني من بني فلان على تقدير العموم أي لا شيء يخل بفصاحتي وإذا قدر كذلك أفاد التأكيده بالوجه الأول أيضا لأنه إن لم يقدر العموم هكذا فاما يدر عموم الاثبات أي لي كل موجب للفصاحة إلا هذا وهو تناقض وإن لم يقدر العموم أصلا كان من باب ذكر المدح بعد المدح كأن يقال أنا أفصح الناس وأنا لي موجب زيادة الفصاحة وليس هذا من تأكيده المدح بما يشبه الذم في شيء قلت من حيث أن الأداة أداء الاستثناء يراعى لها ما يصحح أصلها من الاتصال فيقدر العموم فتفيد بالوجه الثاني ومن حيث أن العموم لم يوجد في اللفظ أني تقديره للمصحح للأداة بالوجه

الضرب قبله فلا يفيد التأكيده الامن الوجه الثاني وهو أن سامعه يتوهم أولا ثبوت صفة ثم يزول ذلك ويتأكد المدح بشكره بخلاف الأول فإنه يفيد بالوجهين السابقين فلذلك قلنا الأول أفضل قال في الإيضاح وأما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأتيا الا قبلا سلاسلها فيجتمعون الوجهين وأما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاسلها فيجتمعون وجهان والثا هو أن يكون الاستثناء من أصله متصلا

(قوله الامن الوجه الثاني) أي من الوجهين المذكورين في الضرب الأول (قوله وهو أن ذكر الخ) حاصله أن الإخراج في هذا الضرب من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها من المستثنى منه وفيها عن الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفي فإذا نبين بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر ذلك بأنه لم يمكن نفي شيء من صفات المدح عنه فيجيء التأكيده (قوله المبني على تقدير الاستثناء متصلا) وهو غير ممكن في هذا لان كلاما المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول أحدهما للآخر فلا يتصور الاتصال فإذا قلنا لا عيب فيه إلا الكرم إن كان عيبا أفاد أن العيب منتف عنه مع كل ما فيه من الأوصاف إلا إذا كان الكرم عيبا وهو محال بخلاف قولنا أنا أفصح الناس يبني أني من بني فلان الفصحاء فلا معنى للتعليق فيه فإن قلت ما المانع أن يقدر في المثال وشبهه إلا أن يكون كوفي من بني فلان بخلاف الفصحاء فيثبت لي إخلال بها حينئذ يفيد التأكيده من الوجه الأول

(ولهذا)

أيضا قلت يمنع من ذلك كون ذلك غير معتبر في استعمال البلغاء والالصرح به يوما ولو قيل أنا أفصح الناس إلا أني من بني فلان أن كان بخلاف الفصحاء كان ركيكا بخلاف التعليق بعد العموم كما مر أه يعقوب

(٥٠ - شروح التلخيص - رابع)
 فروع بعقده عيبا بالنسبة لكفره فقد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها
 صفة مدح هي الايمان والفعل المنفي فيه معنى الذم لانه من العيب فهو في تأويل لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا لكنه ليس بعيب
 وحينئذ فلا عيب فينا قيل ان الاستثناء هنا متصل حقيقة إذ التقدير ما عيب شيئا فينا الا الايمان بخلافه فيما تقدم فانه منقطع وفيه أنه
 ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده إذ ليس فيه تأكيد للدمع بما يشبه الذم إذ حاصل المعنى أنك ما عبت فينا أمرا
 من الامور الا الايمان جعلته عيبا وليس بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا مواصلة فلان
 ليست مما يشكر فالنزاع أيا هو في الستين هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس من تأكيد للدمع بما يشبه الذم في شيء لانه لم يستثن
 مدحا أو كدبه مدحا هو في العيب وانما استثنى أمرا مسلم الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أم لا بخلاف قولنا لا عيب
 فينا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم أخرج فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيد الاول
 من التأكد بالوجهين وهما أن فيه من التعليق ما هو كاثبات الشيء بالبينات وأن فيه الإشعار بطلب ذم فلم يجيده فاستثنى المدح وهو

واعلم أن الاستدراك في هذا الباب يجري مجرى الاستثناء كما في قول أبي الفضل بديع الزمان الهمداني

ظاهره يعقوب (قوله وللماخر) تفسير (قوله يقال نعم منه) بانه ضرب وفهم والاول أكثر ومنه الآية (قوله اذا عابه) أي في شيء وقوله وكرهه أي لأجل ذلك (٣٩٤) الشيء (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبني على التعليق

واللماخر وهو الايمان يقال نعم منه واتنعم منه اذا عابه وكرهه وهو كالضرب الاول في اعادة التأكيده من وجهين (والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (في هذا الباب) أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء كما في قوله)

والآخرى بما يتخالف فيه عاقل فلا يضركون فرعون يتقدمه عيبا بالنسبة لكفره فقد أتى في المثال بأداة استثناء بعدها صفة مدح هي الايمان والفعل المنفي مما فيه معنى الذم لانه من العيب فهو في تأويل لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا قيل ان الاستثناء هنا متصل حقيقة إذ التقدير ما تعيب شيئا منا الا الايمان بخلافه فيما تقدم فانه منقطع أو في حكم المنقطع وفيه أنه ان جمل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده إذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم إذ حاصل المعنى أنك ما عبت فينا أمرا من الامور الا الايمان جعلته عيبا وليس يبيح في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما قولك ما أنكرت من أفعال زيد الاموال فلان وليست مما ينسكرك فالنزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس منه تأكيد المدح بما يشبه الذم في شيء لانه لم يستثن مدحا أكدبه مدحا هو في العيب وانما استثنى أمرا مسلم الدخول وبقى النزاع فيه هل هو كما زعم المخاطب أم لا بخلاف قوائنا لا عيب عندنا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع السكائب فالسؤال بل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيد الاول من التأكيده بالوجهين وهما أن فيه من التعليق ما هو كاثبات الشيء ببيته وأن فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر (والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (في هذا الباب) أي في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ما يفيد (ك) ما يفيد (الاستثناء) لانها أعني الاستثناء والاستدراك من واحد اذ كل منهما لاخراج ما هو بصد الدخول وهما أوحقيقة فانك اذا قلت في الاستدراك زيد شجاع لكنه بخيل فهو لاخراج ما أوهم ثبوت الشجاعة دخوله لان الشجاعة تلازم الكرم كما أنك اذا قلت في الاستثناء جاء القوم الا زيدا فهو لاخراج ما أوهم عموم الناس دخوله وان كان الإيهام في الاول بطريق الملاءمة والثاني بطريق الدلالة التي هي أقوى فاذا أتى بصفة مدح ثم أتى بالاستدراك بعدها صفة مدح أشعر الكلام بأنه لم يحدد حال الاستدراك على الصفة المدحية غير ملائم لها الذي هو الأصل فأتى بصفة مدح مستدركة على أخرى فيجبي التأكيده كما تقدم في الضرب الثاني من الاستثناء ولم يتف عن ذكر الاستدراك بخلاف الافيمكن أن تختص بهذا الحكم لصحة جعلها استثناء بالتأويل كما تقدم وان كانت بحسب الظاهر المراد بمعنى لكن ثم مثل للاستدراك المفيد لتأكيد المدح بما يشبه الذم فقال وذلك (كما في قوله) وهو الايمان وانما جعل هذا ضربا ثالثا لان الاستثناء فيه مفرغ وفي الاولين تام والاستثناء فيه متصل حقيقة وفي الاولين منقطع واتصاله في أحدهما بالآخر لاحقيقة قلت لم يظهر لي أن هذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم لانهم لم يستثنوا الايمان من العيب وانما استثنوه مالا يبيح ولا يلزم من كونه يعيب الايمان بكمرة أن يكون عيبا معناه ليس فينا ما تجعله أنت عيبا الا الايمان ثم قال المصنف ان الاستدراك في هذا الباب كالاستثناء كما في قول أبي الفضل بديع الزمان الهمداني

بالحال كما تقدم ولا يجري ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل أن اعابهم عليه قد وقعت بالفعل لانا نقول اعابته لهم عليه لا تقتضي كونه عيبا في نفسه ولا يخرج ذلك عن كونه حقا لانها باطلة قطعا بمقتضى العقل السليم اه يس (قوله المفهوم من لفظ لكن) أي الدال عليه لفظ لكن (قوله في هذا الباب) لم يقل فيه لشيئا يتوهم عود الضمير للضرب الاخير خاصة (قوله كالاستثناء) أي في افادة المراد وهو تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وحينئذ فبراد بالاستثناء المذكور في تعريف الضمير بين ما يعي الاستدراك وانما كان الاستدراك كالاستثناء في هذا الباب لانها من واحد واحد اذ كل منهما لاخراج ما هو بصد الدخول وهما أوحقيقة فانك اذا قلت في الاستدراك زيد شجاع لكنه بخيل فهو لاخراج ما يتوهم ثبوت من الشجاعة لان الشجاعة تلازم الكرم كما أنك اذا قلت في الاستثناء جاء القوم الا زيدا فهو

لاخراج ما أوهم من عموم الناس دخوله وان كان الإيهام في الاول بطريق الملاءمة وفي الثاني بطريق الدلالة التي هي أقوى فاذا أتى بصفة مدح ثم أتى بالاستدراك بصفة مدح أخرى أشعر الكلام بأن المنكلم لم يحدد حال الاستدراك على الصفة الاولى غير ملائم لها الذي هو الأصل فأتى بصفة مدح مستدركة على الاولى فيجبي التأكيده كما تقدم في الضرب الثاني من الاستثناء (قوله كما في قوله) أي الشاعر وهو أبو الفضل بديع الزمان الهمداني في مدح خلف بن أحمد السجستاني هو

هو البدر إلا أنه البحر زاخرا * سوى أنه الضرعام لكنه الوبل
* ومنه تأكيد الهمزة على المدح وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها

(قوله هو البدر) أي من جهة الرفع والشرف (قوله زاخرا) أي حالة كونه زاخرا أي مرتفعا من تلاطم الامواج وقوله إلا أنه البحر أي
من جهة الكبرم (قوله سوى أنه الضرعام) أي الاسد
(٣٩٥)

(قوله لكنه الوبل) جمع

وابل وهو المطر الغزير ولم

يكتف بوصفه بكونه بحرا

في الكرم عن كونه

وبلا فيه لأن البلدية

تقتضى وجود المطر

بالعمل والبحرية تقتضى

التهيؤ للاخذ من كل جانب

فالكرم المستفاد من

البحرية كالقوة والمستفاد

من البلدية كالفعل فلم

يكتف بالاول عن الثاني

(قوله فقوله الاوسوى

الح) أي فقوله إلا أنه البحر

وقوله سوى أنه الضرعام

مثل بيداني من قریش

من جهة أن كلاما من

الضرب الثاني لانه أثبت

أولا صفة مدح وعقبها

بأداة استثناء يليها صفة

مدح أخرى إلا أن الصفة

الأخرى في البيت قد

تعددت (قوله في هذا

الضرب) أي ضرب بيداني

من قریش وهو الضرب

الثاني والحاصل أن

الاستثناءين والاستدراك

المذكور كل منهما في

هذا البيت من قبيل

بيداني من قریش وهو

الضرب الثاني والتأكيد

هو البدر إلا أنه البحر زاخرا * سوى أنه الضرعام لكنه الوبل

فقوله الاوسوى استثناء مثل بيداني من قریش وقوله لكنه استدراك يفيد فائدة الاستثناء في
هذا الضرب لان الا في الاستثناء المقطع يعني لكن (ومنه) أي ومن المعنوى (تأكيد الهمزة على المدح
وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها) أي
صفة الذم (فيها) أي في صفة المدح

أي بدیع الزمان الهمذان مدح خلف بن أحمد (هو البدر) رفعة وشرف (الإلا أنه البحر زاخرا) أي
مرتفعاً متراً كم الامواج كرماً (سوى أنه الضرعام) أي الاسد شجاعة وقوة (لكنه الوبل) جمع وابل
وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحراً في الكرم عن كونه وبلا فيه لان البلدية تقتضى
وجود المطر والبحرية تقتضى التهيؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة
والمستفاد من البلدية كالفعل فلم يكتف بالاول عن الثاني فقوله إلا أنه البحر وسوى أنه الضرعام بحري
فيهما ماجرى فيما تقدم وهو بيداني من قریش اذ هما استثناء من الضرب الثاني وقوله لكنه الوبل
استدراك يفيد من التأكيد ما يفيد الاستثناء في الضرب الثاني وقد بينا وجه افادة الاستدراك
لأن تأكيد المدح بما يشبه الذم وأنه يكون بالوجه الذي يفيد به الضرب الثاني من الاستثناء ويعلم ما تقدم
في الاستثناء في الضرب الثاني وجه كونه لا يفيد الا باحد الوجهين وهو اشعاره بأنه طلب استدراك
ذم فلم يجده فاضطر الى استدراك مدح وأنه لا يفيد بالآخرى الذي هو وجود تعليق يكون كآيات الشيء
بحجة لتوقفه على تقدير الاتصال وهو مجموع في الضرب الثاني لكونه محمولا على الاستدراك فضلا عما
هو نص في الاستدراك وذلك ظاهر (ومنه) أي ومن البدیع المعنوى (تأكيد الهمزة على المدح بما يشبه
الذم) أي النوع المسمى بذلك (وهو ضربان) كما تقدم في تأكيد المدح بما يشبه الذم (أحدهما) مثل
الاول في تأكيد المدح بما يشبه الذم فهو (أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم) ثابتة
(له) أي لذلك الشيء (بتقدير) أي بواسطة تقدير أو على تقدير (دخولها) أي دخول صفة
الذم (فيها) أي في صفة المدح ومعلوم أن نفى صفة المدح فلاذا أثبت صفة ذم بعدها النفي الذي

هو البدر إلا أنه البحر زاخرا * سوى أنه الضرعام لكنه الوبل

وسبب ذلك أن الاستثناء في اللغة أعم منه في الاصطلاح وقد وقع الاستثناء في القرآن والمراد به الشرط
في قوله تعالى اذ أقسموا ليصر منها مصيحين ولا يستثنون أي لا يقولون ان شاء الله وكيف لا يكون
الاستدراك في هذا الباب كالاستثناء والاستثناء في ضربه في الاصل منقطع والمقطع مقدر بل يمكن بل
قد يعترض على المصنف فيقال ليس هنا غير استدراك ويحاج بأن القسم الاول فرضه متصلا والثالث
متصل حقيقة والثاني صورته استثناء ص (ومنه تأكيد الذم الح) ش هذا القسم على العكس مما قبله
وهو تأكيد الذم بما يشبه المدح (وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة
ذم بتقدير دخولها فيها) ومثله المصنف بقوله فلان لا خير فيه إلا أنه يسى الى من أحسن اليه وفي المثال

فيه من الوجه الثاني فقط ومثال الاستدراك الذي كالاستثناء في الضرب الاول ولا عيب فيهم لكن سيوفهم من قول من قراع الكتاب
(قوله صفة ذم) أي ثابتة لذلك الشيء (قوله بتقدير) أي بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن نفى صفة المدح ذم فلاذا أثبت صفة ذم بعدها
النفي الذي هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لماسبق من الاصل فيما بعد لا تخالفه لما قبلها فيكون ما بعدها اثبات صفة المدح فتأمل

كقولك فلان لاخير فيه الا أنه يسىء الى من يحسن اليه وثانيهما أن ثبت للشئ صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له كقولك فلان فاسق الا أنه جاهل وتحقيق القول فيهما على قياس ما تقدم ومنه الاستنباع

(قوله فلان لاخير فيه الا أنه يسىء الى من أحسن اليه) أى انه انتفت عنه صفات الخير الالهذه الصفة وهى الاساءة للحسن اليه ان كانت خيرا لكنها ليست خبرا وحيداً فلاخير فيه أصلاً ويجرى في هذا ما جرى في الضرب الاول في تأكيده المدح من كون التأكيده فيه من وجهين وذلك لانه كدعوى الشئ (٣٩٦) بينة وهو هنا نفى الخير عنه بالمرّة وذلك لتعليق وجود الخير به في فلان على الحال

وهو كون الاساءة للحسن اليه خبراً للمبنى ذلك على تقدير الاتصال في الاستثناء ولان الكلام من جهة كون الاجل في الاستثناء الاتصال يشمر بأن المتكلم طالب الاصل وهو استثناء المدح ليقع الاتصال فلما لم يحسده استثنى ذمافجاء فيه ذم على ذم قال السبكي في عروس الأفراح في هذا المثال نظر لان الاصل في الاستثناء الاتصال فلا بد أن يكون فيه مناسبة بين الحصلة المستثناة والحاصل المستثنى منها والاساءة الى من أحسن اليه ليس فيها شئ يشبه الخير وعلاقة المضادة هنا بعيدة الاعتبار فينبغي أن يمثل بما صورته صورة احسان كقولك فلان لاخير فيه الا أنه يتصدق بما يسرقه اه يس (قوله وتعقب) أى تلك الصفة وقوله تليها أى تلى تلك الاداة وقوله له أى كاتمة لذلك الشئ

(كقولك فلان لاخير فيه الا أنه يسىء الى من يحسن اليه وثانيهما أن ثبت للشئ صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة أخرى له كقولك فلان فاسق الا أنه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيده من وجهين والثاني من وجه واحد (وتحقيقهما على قياس مام) في تأكيده المدح بما يشبه الذم (ومنه) أى ومن المعنوي (الاستنباع)

هو ذم جاء التأكيده كما تقدم في تأكيده المدح وذلك (كقولك فلان لاخير فيه الا أنه يسىء الى من أحسن اليه) فقد نفيت صفة مدح وهى الخبرية ثم استثنيت بعدها النفي الذى هو ذم صفة هى كونه يسىء لمن أحسن اليه فيجرب فيهما ما تقدم في الضرب الاول في تأكيده المدح لانه لما كان فيه تقدير الاتصال لوجود العموم على أن يكون المعنى لاخير فيه الاساءة للحسن ان كانت خيراً كان فيه تعليق بالحال فيكون كائبات الذم بالبيئة وكان فيه أيضاً من كون الاصل في الاستثناء الاتصال الاشعار بأنه طلب الاصل وهو استثناء المدح ليقع الاتصال فلما لم يجد استثنى ذمافجاء فيه ذم على ذم بوجه أبلغ (وثانيهما) أى وثانى الضربين هنا كالثاني في تأكيده المدح فهو (أن ثبت للشئ صفة ذم وتعقب) تلك الصفة (بأداة استثناء تليها) أى تلى تلك الاداة (صفة ذم أخرى كقولك فلان فاسق الا أنه جاهل) والاتصال الذى يكون معه التعليق بالحال لا يوجد فيها أيضاً كما تقدم فلا يفيد التأكيده بالوجه الاول كما في الضرب الاول وانما يفيد به الثانى وهو أن الاستثناء لما كان أصله الاتصال فاعدول عن الاتصال الى الانفصال يشمر بأنه طلب استثناء المدح فلم يجد فأتى بالذم بوجه أبلغ فقد تبين أن الضرب الاول يفيد بالوجهين والثانى يفيد من وجه واحد كما تقدم مع بسطه ومحرير أبحاثه (تحقيق) وجه افادتهما (أما) كيد يجرى ذلك التحقيق والتقدير (على قياس مام) أى على الاعتبار والنظر لما مر في تأكيده المدح بما يشبه الذم كما أشرنا اليه وتقدم ما أغنى عن إعادة جميعه والاستدراك هنا كالاتثناء اذا الاستثناء المنقطع كالاستدراك فاذا قلت فلان بخيل لكنه كاذب كان من تأكيده الذم بما يشبه المدح (ومنه) أى ومن البديع المعنوي (الاستنباع) أى النوع المسمى

نظراً لان هذا الاستثناء يقدر فيه الاتصال ولا بد أن يكون فيه مناسبة بين الحصلة المستثناة والحاصل المحمودة كما تقدم في عكسه والاساءة لمن أحسن اليه ليس فيها شئ يشبه الخير وعلاقة المضادة هنا بعيدة الاعتبار فينبغي أن يمثل بما صورته صورة الاحسان كقولك فلان لاخير فيه الا أنه يتصدق بما يسرقه وهذا كالأول في افادته تأكيده الذم بوجهين وفي تقدير اتصاله وغير ذلك (وثانيهما) أن ثبت للشئ صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى كقولك فلان فاسق الا أنه جاهل) قوله (وتحقيقهما على قياس مام) أى في جميع الاحكام من أن حكم الاستدراك حكم الاستثناء وغيره ص (ومنه الاستنباع الخ) ش من البديع المعنوي الاستنباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح لذلك الشئ بشئ آخر

الموصوف بالصفة الاولى (قوله والثانى من وجه واحد) أى لان كونه كدعوى الشئ بالبيئة لا يتأتى هنا وهو لانه يتوقف على التعليق وهو بالحال وهو يتوقف على اتصال الاستثناء وهو لا يتأتى هنا لان المستثنى منه هنا صفة خاصة لا يمكن دخول شئ فيها وحيداً بالضرب الثانى انما يفيد التأكيده من جهة أن الاستثناء لما كان الاصل فيه الاتصال والعدول عن الاتصال الى الانقطاع يشمر بأن المتكلم طلب استثناء المدح فلم يجد فأتى بالذم على الذم فأتى تأكيده الذم (قوله وتحققهما) أى وتحقيق وجه افادتهما التأكيده (قوله على قياس مام) أى يجرى على الاعتبار والنظر فيما مر من تأكيده المدح بما يشبه الذم

وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقول أبي الطيب نهبت من الأعمار ما لحويته * لهنت الدنيا بأنك خالد
فانه مدحه بناوغة النهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح
الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنة بخلوده قال علي بن عيسى الربعي وفيه وجهان آخران من المدح أحدهما

(قوله وهو المدح بشيء) أي كالتنهية في الشجاعة وقوله يستتبع أي يستلزم وقوله المدح بشيء آخر أي ككونه سببا لصلاح الدنيا
ونظامها (قوله يستتبع المدح بشيء آخر) أي بقبوله أي يلزمه المدح بشيء آخر (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب التنبلي
(قوله نهبت من الأعمار) أي أخذت منها على وجه القهر والاختطاف (قوله ما لحويته) أي أعمار الوحويتها وضممتها إلى عمره
وهذا مبني على مذهب المعتزلة القائلين ان القاتل قطع على المقتول أجله ولو تركه لعاش (٣٩٧) فاذا جمع ما بقي من أعمار قتلاه إلى

عمره لكان خالد الآخر
الدنيا ومذهب أهل السنة
أنه لم يقطع بل المقتول
مات بانتهاء أجله (قوله
لهنت الدنيا بأنك خالد)
أي لقلل الدنيا هنيئا لك

بسبب أنك خالد فيها أي هنيئا
أهلها بسبب خلوده (قوله
مدحه بالنهاية الخ) أي لأن
اغتيال النفوس وأخذها
قهرًا إنما يكون بالشجاعة
ولما وصف أعمار تلك
النفوس بأنها لو ضمت
لناها كانت خلودا دل
ذلك على كمال شجاعته (قوله
حيث جعل) أي لأنه جعل
قتلاه بحيث يخلد في الدنيا
وارث أعمارهم لكثرة نفوس
ولاشك أن اغتيال النفوس
الكثيرة التي لو اجتمعت
أعمارها لناها لكان بها
خالدًا إنما يكون لكمال
شجاعته وتناهيه فيها
مدحه بالنهاية في الشجاعة

وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله
نهبت من الأعمار ما لحويته * لهنت الدنيا بأنك خالد
مدحه بالنهاية في الشجاعة) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم (على وجه استتبع مدحه
بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) اذ لا تهمة لأحد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي (وفيه)
أثنى في البيت وجهان آخران من المدح أحدهما

بالاستتباع (وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله نهبت) أي أخذت على وجه
القهر والاختطاف (من الأعمار ما لحويته) أي لو اشتعل عليه عمره (لهنت الدنيا) أي لقلل الدنيا هنيئا
لك (بأنك) فيها (خالد) مدلول الكلام بالذات هو أنه نهبت أعمارهم من وصف تلك الأعمار أنه لو حواها صار
بها خالد في الدنيا ولما ذكر أن الدنيا هنا بذلك الخلود فهم أن فيه صلاح الدنيا فمدلول الكلام بالقصد الأول
لأنه مقتضى النسبة الخبرية هو أنه (مدحه بالنهاية في الشجاعة) لأن اغتيال النفوس وأخذها قهرًا إنما
يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو اجتمعت لناها كانت خلودا دل ذلك على أن
القتل ليس أمرًا اتفاقيا يمكن لغير المتناهي في الشجاعة بل القتل عنده لمسايقه من قوة الشجاعة صار
متناولًا لحيثما أريد كتنال الأمور الطبيعية فلما جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم صار نهاية في
الشجاعة ثم لما جعل خلوده تهنا به الدنيا كان المدح نهاية الشجاعة (على وجه) هو كون الخلود تهنا به
الدنيا (استتبع) أي استلزم (مدحه بكونه) أي بكون الممدوح (سببا لصلاح الدنيا) (حسن نظامها)
لأن المراد بتهنته الدنيا تهنته أهلها فلو لم تكن لهذا الممدوح فائدة لأهل الدنيا ما هنتوا ببقائه اذ لا تهنة
لأحد بشيء لا فائدة له فيه وكون القصد هو المدح الأول والثاني تابع ظاهر مما فررنا وظاهر بالدوق السليم
أيضا قال علي بن عيسى الربعي زيادة على ما ذكر من الوجهين (وفيه) أي وفي البيت وجهان آخران من المدح

أي بصفة أخرى وقيل الاستتباع الوصف بشيء على وجه يستتبع وصفا آخر ليعم المدح والذم وفيه نظر
لأنه يتحد حينئذ القسم بعده ومثله المصنف بقول أبي الطيب
نهبت من الأعمار ما لحويته * لهنت الدنيا بأنك خالد
فانه مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه وهو نهبت أعمار هذا الجمل الغفير فاستتبع ذلك مدحه بكونه سببا
لصلاح الدنيا ونظامها فان ذلك مفهوم من تهنته الدنيا بخلوده قوله (وفيه) إشارة إلى وجهين من المدح في

مدلول الكلام بالقصد الأول وأما كونه سببا لصلاح الدنيا فتابع له (قوله على وجه) أي وهو كون الدنيا تهنا بخلوده والحاصل أن
الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة وجعل خلوده تهنا به الدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور وهو تهنته الدنيا بخلوده
مستتبعا ومستلزما مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن نظامها لأن المراد بتهنته الدنيا تهنته أهلها فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة
لأهل الدنيا ما هنتوا ببقائه اذ لا تهنة لأحد بشيء لا فائدة له فيه فقول الشاعر اذ لا تهنة الخ علة لمخدوف قدامته (قوله قال على الخ)
أشار الشارح بهذا إلى أن استخراج الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهره بل هو ناقل لذلك
عن غيره ففيه إشارة للاعتراض على المصنف والربعي بفتح الراء والباء نسبة لبيعة (قوله وجهان آخران) أي غير الاستتباع مدلولان
لذلك البيت بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظم

نه نهب الأعمار دون الأموال الثاني أنه لم يكن ظالما في قتل أحد من مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها فهم مسرورون
سفاته ومنه الادماج وهو أن ضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر

أقوله أنه نهب الأعمار دون الأموال أى وهذا يستلزم مدحه بعلاو الهمة وأن همته أنما تتعلق بمعالى الأمور لان الذى يعيل للبال انما هو
الهمة الدينية والأموال يعطيها ولا ينهبها والارواح ينهبها فالعدول عن الأموال الى الأعمار انما هو علاو الهمة وذلك بما يدح به وقوله أنه نهب الخ
أى مفاد أنه نهب الخ رهو علاو الهمة (٣٩٨) (قوله وذلك) أى نفي نهب الأموال بمفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والاعراض

(أنه نهب الأعمار دون الأموال) كما هو مقتضى علاو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر
والاعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابات وان لم
يستهبر أئمة الأصول (و) الثاني (أنه لم يكن ظالما في قتلهم) والالما كان للدياسرور بخلوده (ومنه) أى
ومن المعنوى (الادماج) يقال أدمج الشيء في ثوبه اذ الفه فيه (وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى) مدحا
كان أو غيره (معنى آخر) هو منصوب مفعول ثان ليضمن

مدلولان بالاستلزام أحدهما يعنى هو ما أفاده (أنه نهب الأعمار دون الأموال) لان ذلك يستلزم كونه
مدحا بعلاو الهمة وأن همته تتعلق بمعالى الأمور فالأموال يعطيها ولا ينهبها والارواح ينهبها فالعدول
عن الأموال الى الأعمار انما يكون علاو الهمة وذلك بما يدح به ولا يقال لا يلزم من الاخبار بنهب
الأعمار العدول عن الأموال والصحة الجمع بينهما فلا يدل الكلام على المدح بعلاو الهمة لانه لا مفهوم للقب
ولا حصر يفيد الاختصاص لانا نقول تخصيص الأعمار بالذكر والاعراض عن الأموال مع أن
النهب أصله أن يتسلط على الأموال يفيد التخصص لانهم يعتبرون مفهوم القلب من جهة أن
تخصيصه بالذكرا انما يكون في محاوراة البلاء وخطاباتهم لفائدة وليس الاخراج ماسواه عن الحكم
والا كان الصواب أن يقول مثلا نهبت كل شيء للإعداء وحيث عدل الى تخصيص الأعمار بالذكر
اعتبره المفهوم عند البلاء في محاوراتهم فكأنه يقول مانهبت الا الأعمار دون الأموال لم لو همتك
ولا يضر الغاء أئمة الأصول مفهوم القلب لان الفائلين بذلك قالوا به بالنسبة لاستفادة الأحكام
الشرعية التى ينبغى أن تحصل من ظن قريب من اليقين وأما اعتبارات البلاء التى يكفى فيها فى رمز
فيصح فيها ما ذكر لان الخطاب فيما بينهم كذلك يتفاهم (و) الوجه الثاني من المدح (أنه لم يكن ظالما في
قتلهم) لان الظالم لا سرور له الدنيا ببقائه بل سرور هاهنا لانه لم يعلم أن كونه ليس بظالم مدح فهم من
التهنئة لاستقامتها اياه فالمدح الاول لازم عما جعل هو الأصل والثاني لازم عما جعل مستتبعا فافهم
(ومنه) أى ومن البديع المعنوى (الادماج) أى النوع المسمى بالادماج وهو لغة الادخال ومنه أدمج
الشيء في ثوبه اذ الفه فيه (وهو) أى الادماج اصطلاحا (أن يضمن كلام سيق لمعنى آخر) بمعنى أن

البيت ذكرهما على بن عيسى الربعى أحدهما (أنه نهب الأعمار دون الأموال) (و) الثاني (أنه لم يكن ظالما
في قتل أحد من المقتولين) قلت لأدرى من أين له دلالة هذا البيت على أنه لم ينهب الأموال وعلى أنه لم
يكن ظالما ولا يخفى أن قوله لهنت الدنيا بأنك خالديها مبالغة فان أعمار المقتولين وان تكاثرت متناهية
والتهنئة لا يجمع الخلود الذى لا نهاية له الا أن ير يد بالخلود لكسك الطويل على حد قوله تعالى ومن
يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدها فيها وكان المصنف في غنية عن ذكر هذا التقسيم بذكر الذى يليه
xx ومنه الادماج وهو فى الأصل لئس الشيء في ثوب والمراد هنا أن يضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر فها هم

عن الأموال لان تخصيص
الشيء بالذكر يقتضى
الحصر (قوله مع أن
النهب بها) أى مع أن
تعلق النهب بالأعمار أليق
بالمدح (قوله وهم) أى
البلاء يعتبرون ذلك أى
التخصيص والاعراض
من حيث ما يفهم منه
(قوله في المحاورات) أى
الخاصات وقوله والخطابات
أى الظنيات (قوله وان
لم يستهبر) أى التخصص
الذكر أئمة الأصول
أى أكثرهم فهو لا يفيد
الحصر عندهم لانه لقب
وهو لا مفهوم له كقولهم
على زيد مدح واعتبره الدقاق
والصبر فى من الأصوليين
وقد يقال هذا ظاهر بالنظر
للجور فقط أى الأعمار
أما اذا نظر لمجموع الجار
والجور فهو قيد وأئمة
الأصول يعتبرون مفهومه
اه يس (قوله أنه لم يكن
ظالما في قتلهم) أى لان الظالم
لا سرور له الدنيا ببقائه
بل سرور هاهنا لانه لم يعلم
أن كونه غير ظالم مدح فهم

من التهنئة لاستقامتها اياه فالمدح الاول لازم المعنى الذى جعل أصلا وهو النهاية فى الشجاعة والمدح الثانى لازم للمعنى الذى
جعل مستتبعا بالفتح وهو كونه سببا لصلاح الدنيا (قوله يقال) أى لغة أدمج الشيء في ثوبه اذ الفه فيه أى أدخله فيه فهو فى اللغة الادخال
مطلقا (قوله وهو) أى اصطلاحا (قوله أن يضمن كلام) أى أن يجعل المتكلم الكلام الذى سيق لمعنى متضمنا لمعنى آخر فالمعنى الآخر
ملفوف فى الكلام فقوله يضمن على صيغة المبني للمفعول والنائب عن الفاعل هو كلام وقوله سيق لمعنى نعت لكلام وقوله معنى آخر
مفعول ثان ليضمن منصوب به بعد أن رفع به المفعول الأول بالنياية (قوله معنى آخر) أراد به الجنس أعم من أن يكون واحدا

فهو أعم من الاستنباع ومثاله قول أبي الطيب: **أقلب فيه أجفاني كأنني * أعدبها على الدهر الذنوب**

كأنني البيت المذكور في المتن أو أكثر كأنني قول ابن نباتة: **ولا بد لي من جملة في وصاله * فمن لي بخل أودع الحلم عنده**
يريد أن وصاله لا يتسرله الا بترك الوقار ومدارة رقبائه وملازمة عتبته والرضا بالطرده والشم وغبرهما من أفعال الجاهل والخل
بالكسر الخليل فقد أدمج في الغزل وهو الكلام الواقع من الحب في شأن المحبوب الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام
عن وجود خليل صالح يودعه حمله وضمن الفخر بالحلم شكوى الزمان لنغير الاخوان حيث أخرج الاستفهام مخرج الانكار تذهبها على
أنه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن أي ايداع الحلم عنده وقد نبه بقوله أودع الحلم عنده على أنه لم يزد على مقارنة الحلم على سبيل
الدوام بل في بعض الحالات أعني حالة وصال المحبوب لاوقوف على الجهل وذلك لأنه لما كان شأنه أن يفعل أفعال الجاهل وكان مريدا
لوصاله عزم على أنه ان وجد من يصلح لان يودعه حمله وأدعه اياه فإن الوداع ثم ترد آخر الامر وأعلم المعنى الآخر وهو المضمون المدح
يجب أن لا يكون مصرحاً ولا يكون في الكلام اشعاراً بأنه مسوق لأجله والا لم يكن (٣٩٩) ذلك من الادماج لما قيل في قوله

أي دهرنا اسعافنا في نفوسنا
وأسعفنا فيمن نحب ونكرم
فقلت له نعماك فيهم أتمها
* ودع أمرنا ان اللهم المقدم
ان هذا الكلام مسوق
للهنئة بالوزارة لبعض
الوزراء وأن الدهر أسعفه
بتلك الوزارة وأن الشاعر
يحبها وضمن ذلك التشكي
من الدهر في عدم اسعافه
هو في نفسه فكانت
الشكاية فيه ادماجا فهو
سهولانه صرح وألا بالشكاية
حيث قال أي دهرنا اسعافنا
في نفوسنا فكيف تكون
مدحجة بل لو قيل ان هذا
الكلام مسوق للشكاية
والهنئة مدحجة كان أقرب
ولا ينافي هذا كون المقصود
بالذات هو التهنئة لان
القصد الذاتي لا ينافي الغادة

ذلك المقصود بطريق الادماج

وقد أسند الى المفعول الأول (هو) لشموله المدح وغيره (أعم من الاستنباع) لاختصاصه بالمدح
(كقوله قلب فيه) أي في ذلك الليل (أجفاني كأنني * أعدبها على الدهر الذنوب)

الكلام الذي سبق لمعنى يحمل متضمنا لمعنى آخر فقوله يضمن على صيغة المنبئ للمفعول والثائب هو
كلام وقوله سبق لمعنى نعت لكلام وقوله معنى آخر للمفعول الثاني ليضمن فهو منصوب به بعد أن رفع
به المنعول الاول بالنيابة وشمل قوله معنى آخر ما يكون مدحا وما يكون غيره (فهو) لأجل شمول
المعنى المضمن المدح وغيره (أعم من الاستنباع) لان المعنى المستتبع أي المضمن للكلام السابق للمعنى
المقصود أولا يشترط فيه أن يكون مدحا فاختص الاستنباع بالمدح وشمل الادماج المدح وغيره فكان
الادماج أعم من الاستنباع وقيل ان الاستنباع هو أن يذ كر معنى على وجه يستتبع معنى آخر فيكون
معناه ومعنى الادماج واحدا فيستغنى بأحدهما عن الآخر ثم مثل الادماج بالمثال الذي يختص به عن
الاستنباع فقال (كقوله) أي كقول المتنبي (أقلب فيه) أي في ذلك الليل (أجفاني) ودل التعبير
بالمضارع على تكرار تغليب الاجفان ليلاً وهو دليل على السهر وأشار بقوله (كأنني أعدبها على
الدهر الذنوب) الى أن هذا التكرار في غاية الكثرة لعل بكثرة الذنوب التي يعدها على الدهر والمقصود
من الكلام وصف الليل بالطول مع السهر لان معه يظهر الطول وكذلك الطول وبينه بأن كثرت فيه
تغليب الأجفان كثرة أوجبته له كونه في منزلة نفسه اذا كان بعد الذنوب على الدهر فكان هنا يحتمل
أن يراد بها الشك أي أوجبته كثرة القلب الى الشك في أي أعد الذنوب ويحتمل التشبيه أي أشبهه بنفسه
في التغليب بنفسه في أعد الذنوب وقد تقدم نظير ذلك والمقصود ذنوب الدهر عليه لاذنوبه في الدهر
اذ لا معنى

من الاستنباع لان ذلك في المدح وهذا مطلق وعلى التفسير الآخر يكونان واحدا ومثاله قول أبي
الطيب يصف طول الليل عاياه :

أقلب فيه أجفاني كأنني * أعدبها على الدهر الذنوب

بأن يؤتى به بعد التصريح بغيره وقول الشاعر أتمها أي أتم ما ابتدأه من النعمى أي الانعام وأترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم
(قوله وقد أسند) أي يضمن (قوله لاختصاصه بالمدح) هذا بالنظر لظاهر تعريف الاستنباع أما لو قيل ان ذكر المدح في التعريف
بطريق التمثيل لا للاختصاص كان مساوياً لادماج قاله عبد الحكيم (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي (قوله أقلب فيه
أجفاني) عبر بالمضارع لدلالته على تكرار تغليب الاجفان ليلاً وهو دليل على السهر والاجفان جمع جفن كقفر وهو غطاء العين من
أعلى وأسفل (قوله كأنني) أي في حالة تغليبها أعدبها أي بالأجفان من جهة حركتها فجعل أجفانه كالسبحه حيث يعدها ذنوب الدهر
فكان كل حركة ذنب وقوله الذنوب أي ذنوب الدهر التي فعلها معه من تفريقه بينه وبين الأوبة مثلاً ومن عدم استقامة الحال لاذنوبه
التي فعلها في الدهر ادلا معنى لعداها على الدهر وكأن هنا يحتمل الشك أي كثر تغليب الاجفان في ذلك الليل كثرة أوجبته الى الشك في أن
أعدبها على الدهر ذنوبه ويحتمل التشبيه أي أشبهه بنفسه في حالة عد الذنوب

فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر وقول ابن المعتز في الحبري :

قد نفص العاشقون ما صنع الـ * هجر بالواهم على ورقه

فان العرض وصف الحبري بالصفرة فأدمج الغزل في الوصف وفيه وجه آخر من الحسن وهو ايهام الجمع بين متنافيين أعنى الإيجاز والاطناب أما الإيجاز فن جهة الادمج وأما الاطناب فلا لأن أصل المعنى أنه أصفر فاللفظ زائد عليه لفائدة ومنه قول ابن نباتة :

ولابد لي من جهلة في وصاله * فمن لي بخل أودع الحلم عنده

فانه ضمن الغزل الفخر بكونه حلما المسكن عنه بالاستفهام عن وجوده داخل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك باخراج الاستفهام مخرج الانكار شكوى الزمان لتغير الاخوان حتى لم يبق فيهم من يصلح لهذا الشأن ونبه بذلك أنه لم يزم على مفارقة حلمه جملة أبدا واسكن اذا كان مریدا وصل هذا (٤٠٠)

فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر ومنه) أى ومن العنوى (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) أى متباينين متضادين كالمح والدم مثلا ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين

لعمد على الدهر ثم بين وجه الادمج كما هو ظاهر بقوله (فانه) أى انما قلنا ان في البيت ادمجا لان الشاعر (ضمن وصف الليل بالطول) وهو المعنى المسوق له الكلام أولا (الشكاية) أى ضمن المعنى المذكور الشكاية (من الدهر) لسكرة ما أصابه من عدم استقامة الحال وتلك الشكاية بها حصل الادمج اذ هى المعنى المضمن ولا يخفى بالدوق السليم كونها غير مقصودة أولا كالاخفى من التركيب فلو صرح بالمعنى المضمن أولا لم يكن ذلك من الادمج كما قيل في قوله :

أى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * وأسعافنا فيمن نحب ونكرم

فقلت له نعماك فيهم أتمها * ودع أمرنا ان اللهم المقدم

فانه قيل ان هذا الكلام مسوق للتنهين بالو زارة لبعض الوزراء وأن الدهر أسعدنى تلك الوزارة وأن الشاعر يحبها وضمن ذلك التنهين من الدهر في عدم اسعافه وفى نفسه فكانت الشكاية فيه ادمجا وهو سهو لانه صرح أولا بالشكاية بل قيل لوجعلت التنهين مدحجة كان أقرب ولا ينافى ذلك كون المقصود بالذات هو التنهين لان القصد الذاتي لا ينافى افادة ذلك المقصود بطريق الادمج بأن يؤتى به بعد التصريح بغيره فافهم (ومنه) أى ومن البديع العنوى (التوجيه) أى النوع المسمى بالتوجيه ويسمى أيضا محتمل الضدين (وهو) أى التوجيه (ايراد الكلام) أى الاتيان بالكلام (محتملا) (لوجهين مختلفين) على حد سواء والمراد بالاختلاف التضاد والتنافى كالمح والدم والسب والدعاء ولا يكفى فيه مجرد كون المعنيين متغايرين فلو قيل رأيت العين في موضع يحتمل على السواء أن يراد رأيت العين الجارية وعين الذهب والنضة لم يكن من التوجيه لان المعنيين متغايران ولا تضاد بينهما

فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر وكثرة ذنوبه * ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لا عور

يصلح لان يودعه حلمه ما ودهه اياه فان الودائع تستمد قيل ومنه قول الآخر يهنى بعض الوزراء لما استوزر

أى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * وأسعافنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم أتمها * ودع أمرنا ان اللهم المقدم فانه ادمج شكوى الزمان وما هو عليه من اختلال الاحوال في التنهين وفيه نظر لان شكوى الرمان مدحج بها في صدره فكيف تكون مدحجة ولو عكس فجعل التنهين مدحجة في الشكوى أصاب * ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين

(قوله فانه ضمن الخ) أى وانما كان في هذا البيت

(كقوله

ادماج لان الشاعر ضمن وصف الليل بالطول أى المأخوذ من

قوله قلب فيه أحنافى لأنه يدل على كثرة تقليب الاجفان وهو يدل على كثرة السهر وهو يدل على طول الليل وهذا المعنى الذى سبق له الكلام أولا (قوله الشكاية) أى المأخوذة من قوله كآنى أعذبها الخ وهو مقول ضمن وتلك الشكاية ما حصل الادمج لاهامعنى تضمنه المعنى الذى سبق أولا مع عدم التصريح بها وعدم اشعار الكلام بأنه مسوق لأجلها (قوله وهو ايراد الكلام) أى الاتيان به (قوله محتملا لوجهين) أى على حد سواء اذ لو كان أحدهما متبادرا لسكان ثورية لا توجهها (قوله أى متباينين) بيان للاختلاف (قوله كالمح والدم) أى وكالسب والدعاء (قوله ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين) أى كما يومه كلام المستف فهو اعتراض عليه أى فلو قيل رأيت العين في موضع فانه يحتمل على السواء أن يراد العين الجارية وعين الذهب والنضة وليس من التوجيه لان المعنيين متغايران ولا تضاد بينهما لحواز اجتماعهما

خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء

كقول من قال لأعور يسمى عمرا

وعليه قوله تعالى واسمع غير مسمع وراعنا قال الزخشي غير مسمع حال من الخطاب أي اسمع وأنت غير مسمع وهو قول ذو وجيهين
يحتمل الذم أي اسمع منادعوا عليك بلا سمعت لأنه لو أجيبت دعوتهم عليه لم يسمع فكان أصم غير مسمع قالوا ذلك اتسكا على أن
قولهم لاسمعت دعوة مستجابة أو اسمع غير محجاب مانع دعواليه ومعناه غير مسمع جوابا يوافقك فكأنك لم تسمع شيئا واسمع غير مسمع
كلاما ترضاه فسمعك عنه ناب ويجوز على هذا أن يكون غير مسمع مفعول اسمع أي اسمع كلاما غير مسمع إياك لأن أذنك لا نعيه نبوا
عنه ويحتمل المدح أي اسمع غير مسمع مكرها من قولك أسمع فلان فلا أنا إذا سمع وكذلك قوله راعنا يهتمل راعنا نكلمك أي أرقبنا
وانتظرنا ويحتمل شبه كلمة عبرانية أو سريانية كانوا ينسابون بها وهي راعينا فكانوا سخرية بالدين وهزا برسول الله صلى الله عليه
وسلم يكلمونه بكلام محتمل ذوون به الشتيمة والاهانة يظهر التوقير والاحترام ثم قال فإن قلت كيف جاءوا بالقول المحتمل
ذي الوجهين بعد ما صرحوا وقالوا سمعنا وعصينا قلت جميع الكفرة (٤٠١) كانوا يواجهونه بالكفر والعصيان

ولا يواجهونه بالسب
ودعاء السوء ويجوز أن
يقولوه فيما بينهم ويجوز أن
لا ينطقوا بذلك ولكنهم
لم يؤمنوا به جعلوا كأنهم
نطقوا به قال السكاكي
وعنه متشابهات القرآن
باعتبار

(كقول من قال لأعور * ليت عينيه سواء) يهتمل متى صحة الدين العوراء فيكون دعاء له والعكس
فيكون دعاء عليه قال (السكاكي ومنه) أي ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتماها
لوجهين مخلفين وتعارف باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين لأن أحد المعنيين في المتشابهات
قريب والآخر بعيد لما ذكر السكاكي نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والاهام
وأما التوجيه (كقول من قال لأعور ليت عينيه سواء) فإنه يهتمل على السواء للمعنيين متضادين أحدهما
أن يكون دعاء عليه والآخر أن يكون دعاء له لأنه يهتمل أن يراد طلب نصحيح الدين العوراء فيكون
دعاء له أو تعوير الصحيحة فيكون دعاء عليه هذا شرط بيت من بيتي هما قوله :

خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء

فاسأل الناس جميعا * أمدح أم هجاء

قوله كقول من قال
لأعور) أي خياط يسمى
عمرا وذلك القائل هو بشار
ابن برد قوله ليت عينيه سواء
عجز بيت وصدره * خاط
لي عمرو قباء * وهذا البيت
من مجز والرملة وبعده
فاسأل الناس جميعا

روى أن رجلا أعطى الخياط اسمه عمرو ثوبا ليخيطه له فقال له الخياط لأخيطه بحيث لا تعلم أقباء هو أم
غيره فقال له هذا الشاعر لئن فعلت ذلك لأقولن فيك شعر لا يدري أهجاء أم غيره فاعطاه خاط له القباء قال
الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن إليه في الخياطة أنه دعاء له لأنه جزء الاحسان لا احتمال أن يكون
أفسد الخياطة بالابرة فدعا عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة وسمى
الدعاء مديحا وهجاء لأن المدعوه يستحق أن يمدح بموجب الدعاء والمدعوع عليه بالعكس قال
(السكاكي ومنه) أي ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمال تلك المتشابهات في الجملة

خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء

كذا أطلقه المصنف ويجب تقييده بالاحتمالين المتساويين فإنه ان كان أحدهما ظاهرا والثاني
خفيا والمراد هو الخفي كان تورية قال السكاكي ومنه متشابهات القرآن باعتبار ونقله المصنف عنه
ولم يمترض وفيه نظر لأن متشابهات القرآن تقدم أنها من التورية لأن أحد احتماليها وهو ظاهر

أمدح أم هجاء
روى أن بشارا أعطى الخياط
أعورا اسمه عمرو ثوبا ليخيطه
له فقال له الخياط لأخيطه

(٥١ - شروح التلخيص رابع) بحيث لا يعلم أقباء هو أم غيره فقال له بشار لئن فعلت ذلك لأقولن فيك
شعر لا يدري أهجاء أم غيره فاعطاه خاط الخياط ذلك الثوب قال بشار ما ذكر في البيتين فإن قلت الظاهر أن الشاعر أراد المدح لأنه بازاء
خياطة وهي الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان وحيث فلا يتجه عدة من التوجيه قلت أراد استواء
الاحتمالين بالنظر لنفس اللفظ وان ترجح أحد الاحتمالين بالنظر للقرينة على أن كون الشعر في مقابلة الخياطة لا يعين كون
الشاعر أراد المدح لاحتمال أن يكون أفسد الخياطة بالابرة فدعا عليه وسمى الدعاء مديحا وهجاء نظرا لكون المدعوه يستحق
أن يمدح بموجب الدعاء والمدعوع عليه يستحق أن يذم ويهجو بموجب الدعاء عليه (قوله لأن أحد المعنيين في المتشابهات قريب والآخر
بعيد) أي وهو المراد من اللفظ كما في مد الله فوق أيديهم فإن للتبادر من اليد الجارحة والمراد منها القدرة وهذا المعنى المراد بعيد من اللفظ
(قوله لما ذكر السكاكي) أي وأما قلنا أن أحد المعنيين في المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر الخ (قوله من قبيل التورية والاهام)
الطيف مرادف أي ومعلوم أن التورية التي هي الاهام إنما تنصرف في معنى قريب وبعيد كما تقدم

• ومنه الهزل الذي يراد به الجد فترجمته نغني عن تفسيره ومثاله قول الشاعر
إذا ما تميمي أذاك مفاخرا * فقل عد عن ذاك كيف أكلك للضب
• ومنه قول امرئ القيس وقد علمت سلمى وإن كان بها * بأن الفتى يهنى وليس بفعل

(قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة) أي بين التوجيه والمشابهات وهذا وجه آخر للفرق وقوله أن المعنيين في التشابهات لا يجب تضادها أي بل يجوز اجتماعهما كالقدرة واليد بمعنى الجارحة أي بخلاف التوجيه فانه يجب فيه تضاد المعنيين كما مر قال العلامة اليقوي بعد أن ذكر جميع كلام الشارح وفي هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعيد فكيف يصح أن تكون (٤٠٢)

ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين في التشابهات لا يجب تضادها (ومنه) أي ومن المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله :

إذا ما تميمي أذاك مفاخرا * فقل عد عن ذاك كيف أكلك للضب

لوجهين مختلفين وتنفرد تلك التشابهات التوجيه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين يعني لان أحد المعنيين للتشابهين قريب وهو غير مراد والاخر بعيد وهو المراد بالقرينة وأما قلنا ان التشابهين منهما قريب وبعيد لما ذكر السكاكي نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومعالم أن التورية التي هي الایهام انما تصور في معنى قريب وبعيد كما تقدم ويجوز أن يكون وجهه المفارقة بين التوجيه والمشابهات هو أن المعنيين في التشابهات لا يجب تضادها بخلاف التوجيه كما تقدم وفي هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعيد فكيف يصح أن تكون التشابهات بوجه توجيه عام كون أحد المعنيين في المشابهات بعيدا وهو المراد كما في قوله تعالى والسماء بئيناها بأيد والرحمن على العرش استوى فالعني المجازي وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضاً ذكر السكاكي أن التشابهات على الإطلاق من التوجيه باعتبار وقد ذكر بعد أن أكثرها له معنى قريب وبعيد وهو يقتضي أن الذي يكون توجيهها من التشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح أن بعض التشابهات يحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصريح لا أنها منه باعتبار فقط وكذا ان صح أن التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (الهزل الذي يراد به الجد) وتسميته أغنت عن تعريفه فيمكن فيه المثال ولذلك لم يعرفه واقتصر على المثال فقال وذلك (كقوله

إذا ما تميمي أذاك مفاخرا * فقل عد عن ذاك كيف أكلك للضب

اللفظ غير مراد وقوله باعتبار يريد باعتبار مطلق الاحتمالين لا باعتبار استواء الاحتمالين فانه لا استواء في احتمال التشابهات قلنا فهذا القدر ينفي أن يكون مما نحن فيه • ومنه الهزل الذي يراد به الجد كقوله

إذا ما تميمي أذاك مفاخرا * فقل عد عن ذاك كيف أكلك للضب

المشابهات بعيدا هو المراد كما في قوله والسماء بئيناها بأيد والرحمن على العرش استوى فالعني المجازي وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضاً قد ذكر السكاكي نفسه أن التشابهات على الإطلاق من التوجيه باعتبار وقد ذكر بعد أن أكثرها له معنى قريب وبعيد وهو يقتضي أن الذي يكون توجيهها من التشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح أن بعض التشابهات يحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصريح لا أنها منه باعتبار فقط وكذا ان صح أن التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم (قوله الهزل الذي

يراد به الجد) أي وهو أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمبالغة ويقصده أمر صحيح في الحقيقة والفرق بينهما وبين التهمك أن التهمك ظاهر جد وباطنه هرل وهذا بعكسه وهو واقع في كلامهم كثيرا كقول الامام مالك لبعض تلامذته حين سأله أن عرف بيت قدامة وكان ذلك البيت يلعب فيه بالحمام ومنه قول ابن نباتة : سلبت محاسنك الغزال صفاته * حتى تحيز كل ظي فيسكا لك جیده ولحاظه ونفاره * وكذا نظير قوله لا يبيكا والجد بـ كسر الجيم ضد الهزل الذي هو اللهو واللعب (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو نواس (قوله اذا ما تميمي الخ) أي فقولك للتميمي وقت مفاخرك بحضورك لا فتخر وقل لي كيف أكل للضب هزل ظاهر لك أنك تريد به الجد وهو ذم التميمي با كاله الضب وأنه لا مفاخرة مع ارتكابه أكل الضب الذي يعافه أشرف الناس وعلم من هذا أن الهزلية باعتبار استعمال الكلام والجدية باعتبار ما قصد منه في الحالة الراهنة (قوله عد عن ذاك) أي جاوز هذا الافتجار بتركه وحدثناعن أكل الضب أن كاله على أي حالة فعد

* ومنه تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنسكتة كالتوبيخ في قول الخارجية

أمر من عدى يعنى بمعنى يتجاوز (قوله وهو كما سماه الخ) كان الظاهر أن يقول وهو ما سماه السكاكي الخ لأنه اعتبر الغاية من حيث أنه يسمى بتجاهل العارف ومن حيث أنه يسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه أو الكاف بمعنى على أى وهو سوق المعلوم الخ بناء على ما سماه السكاكي به (قوله مساق غيره) مصدر (٤٠٣)

المعلوم سوقا كسوق غيره بأن يعبر عنه بما يدل في الاصل على أنه غير معلوم (قوله لنسكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه أن يقدمه على قوله وهو كما سماه الخ إلا أنه أخره ليكون بيان النسكات متصلا به فلو عبر عن المعلوم بعبارة المجهول لانسكتة كأن يقال أزيد قائم أم لا حيث يعلم أنه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء (قوله لا أحب تسميته) أى سوق المعلوم الخ (قوله لو روده في كلام الله) أى كما في قوله تعالى ومالك يمينك يا موسى أى وتسمية السكاك للنسب لله بتجاهل العارف فيه إساءة أدب بخلاف تسميته بسوق معلوم مساق غيره فإنه أقرب إلى الأدب من الأولى وإن كان الغير فيها عبارة عن المجهول لسكن دلالة أسر لعمومه (قوله في قول الخارجية) هى ابلى بنت طريف ترى

ومنه) أى ومن البديع العنوى (تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنسكتة) وقال لأحب تسميته بتجاهل لو روده في كلام الله تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية أيا شجر الخابور) هو نهر من ديار بكر

فهذا كلام هزل في أصله لأنه لو أتاك انسان مفاخرًا وخطبته غير مفاخر في مجلس ممن تريد الطائفة معهم والمضحكة قلت إذا أتاك فلان مفاخرًا فقل له أترك عنك هذا أين أكل الضب كان هزلًا لأنه إنما يقصد به الضحك والطائفة ولكن مقصود الشاعر به الجسد وهو ذم التيممى بأكل الضب وأنه لا مفاخره مع كونه يرتكب أكل الضب الذي يعافه أشرف الناس وهذا التقرير يندفع ما يذهبهم من أن كونه هزلًا مع كونه يذم الجسد متنافيان لأن الهزلية باعتبار أصل استعماله والجدية باعتبار الحالة الراهنة وقوله عد أمر من عداه جملة يعنى الشيء أى عد نفسك عن هذه المفاخرة بتركها وحدنا من أكل الضب وابن بسأل به عن المكان ولكن كثيرا ما يكون السؤال عن المكان كناية عن صاحبه فالمراد بالسؤال عن مكان أكل الضب السؤال عن نفس الأكل والقصد التعمير به والتمسك على الإقرار به (ومنه) أى ومن البديع العنوى (تجاهل العارف) أى النوع السمي بذلك (وهو) أى وهذا النوع يسمى باسمين أحدهما هو ما تقدم والآخر (كما سماه) أى على ما سماه (السكاكي) هو (سوق المعلوم مساق) أى سوقا كسوق (غيره) بأن يعبر عنه بما يدل في الاصل على أنه غير معلوم (لنسكتة) أى لفائدة فإن عبر عن المعلوم بعبارة المجهول لانسكتة كأن يقال أزيد قائم أم لا حيث يعلم أنه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما أشار إليه السكاكي من أنه يقع في قول الله تعالى كما في قوله سبحانه ومالك يمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب إلى الله تعالى تجاهل العارف يعنى بخلاف غير هذه العبارة فإنها أقرب إلى الأدب ولفظ العرف فيها وإن كان عبارة عن المجهول لكن دلالة أسر لعمومه والآخر أنه اكمل في الدلالة على القصود وظاهر عبارة المصنف أن هذا الثاني تعريف للأول الآن السكاكي اختار تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرنا ثم أشار إلى أمثلة النسكتة للشروطة في هذا النوع بقوله وذلك (كالتوبيخ في قول الخارجية أيا شجر الخابور) وهو موضع من ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية

فأوردته على سبيل الهزل والمراد به الجسد قيل لأن تيممنا أكثر أكل الضب وفي هذا نظر لا يخفى والذي يظهر أن قوله كيف أكل الضب هزل لأن ظاهره السؤال عن أكل الضب وهو أمر لا معنى لارادة معناه عند طلب المفاخرة الهزل لكن المراد به الجسد وهو الإشارة إلى أن التيممى حقير عن أن يفاخر وإنما شأنه الاشتغال بأكل الضب ونحوه من المهمم النازلة * ومنه تجاهل العارف وسماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره وسماه ابن المعتز الاعنات لنسكتة أى لا يفعل ذلك الا اعتبار مقصود كالتوبيخ في قول الخارجية قيل هى ابلى بنت طريف ترى أخاها حين قتله يز يدن من يد الشيباني

أخاها الوليد حين قتله اليزيد بن معاوية بعد البيت المذكور

ففى لا يريد العار الامن النقي * ولا الرزق الامن قنى وسيوف

(قوله الخابور هو نهر من ديار بكر) أى في ديار بكر بنبت على حافتيه أشجار وشجر الخابور نوع من ذلك الشجر الثابت على حافتي ذلك النهر والمراد ببكر الذى أضيفت له تلك الديار رجل كان من عظماء الجاهلية

أي شجرة الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف
ألم برق سرى أم ضوء مصباح * أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

وللبالغة في المدح في قول البحتري
أوفى الذم في قول زهير

(قوله مالك مورقا) أي أي شيء * (ع ٤٠) ثبت لك في حال كونك مورقا أي مخرجا لأوراك ناضرا أي ناعما إذا بلا

(مالك مورقا *) أي ناضرا ذاورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف والمبالغة في المدح كقوله
ألم برق سرى أم ضوء مصباح * أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي)
أي الظاهر (أو) المبالغة (في الذم كقوله

(مالك مورقا) أي أي شيء * ثبت لك في حال كونك مورقا أي مخرجا لأوراك ناضرا أي ناعما إذا بلا
يقال أورك الشجر صار ذاورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف) فانه اعلمت أن الشجر لا علم له بابن
طريف ولا بهلاكه فتجاهلت وأظهرت أنها كانت تعتقد علمه بابن طريف وما تراه وأنه يجزع عليه
كغيره جزعا يوجب ذبوله وأن لا يخرج ورقه فلما أورك وبخته على إخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ
تشك في جزعه فإذا كان الشجر يوبخ على عدم الجزع فأحرى غيرة فالتجاهل هنا المؤدى إلى تنزيل ما
لا يعلم منزلة العالم صار وسيلة للتوبيخ على الأبراق ووسيلة إلى أن ما تراه بلغت إلى حيث يعلم بها الجمادات
ولو أنت بما يدل على أنه لا يعلم بابن طريف وأنه من جملة الجمادات ما حسن التوبيخ ولا اتضح ظهور
الماترحة للجمادات فافهم (و) كرا المبالغة في المدح كقوله) أي كما في قوله
(ألم برق سرى أم ضوء مصباح * أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي)

وأراد بالمنظر الوجه والضاحي هو الظاهر حسا ومعنى فانه يعلم أن ليس ثم إلا ابتسامها فالتجاهل ونهر
أنه التبس عليه الأمر فلم يدرك ذلك اللعان المشاهد من أسنانها عند الابتسام لمع برق سرى أم هو ضوء
مصباح أم هو ضوء ابتسامتها السكينة في منظرها الضاحي أفاد التجاهل للمنزل منزلة الجمل غاية المدح
وانها بلغت إلى حيث يتحير في الحاصل منها ويلتبس للمشاهد منها (أو) كالمبالغة (في الذم كقوله)
أي كما في قوله

أي شجرة الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف

فلا استفهام في قولها مالك للتوبيخ وهو تجاهل مع معرفتها أن الشجر لا يتأثر بموت من مات ولقائهم أن
يقول ليست النسكئة هنا رادة توبيخ الشجر بل النسكئة رادة أيهاهم أن الحزن على المذكور من الأمور
العامة حتى لا يختص بها إنسان عن شجر فهو تجاهل فأتى في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لسكينة المبالغة في
المدح على جهة الغلو بالوجه المستحيل كقوله

وأخفت أهل الشرك حتى أنه * لتخافك النطف التي لم تخلق

وانما أفردت ضمير الشجر رعاية لفظه لالعماء واللائث واما أن يكون ذلك لارادة المبالغة في المدح
في قول البحتري

ألم برق سرى أم ضوء مصباح * أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

فانه تجاهل ادعى أنه لشدة مشابهاة ابتسامتها لهذه الأمور صار يشك في أنها الواقع وإن كان غير شاك
وهو أيضا من تناسي التشبيه أو لقصد المبالغة في الذم كقول زهير

فيه معنى الفعل (قوله
كأنك لم تجزع على ابن
طريف) أي فهمي تعلم
أن الشجر لا يجزع لأن
الجزع لا يكون إلا من
العقل فتجاهلت فأظهرت
أنه من ذوي العقل وأنه
يجزع عليه جزعا يوجب
ذبوله وأنه لا يخرج ورقه
فلما أورك وبخته على
إخراج الورق وأظهرت
أنها حينئذ تشك في جزعه
وإذا كان الشجر يوبخ على
عدم الجزع فأحرى غيره
فالتجاهل هنا المؤدى إلى تنزيل
ما لا يعلم منزلة العالم صار
وسيلة للتوبيخ على الأبراق
ووسيلة إلى التشبيه على أن
ما تراه بلغت إلى حيث تعلم
بها الجمادات ولو أنت
تلك القائلة بما يدل على أن
الشجر لا يعلم بابن طريف
وانه من جملة الجمادات
لما حسن التوبيخ ولما
اتضح ظهور الماتر حتى
للجمادات فافهم اه يعقوب
(قوله كقوله) أي الشاعر
وهو البحتري (قوله سرى)
أي ظهر بالليل وهو صفة

وما

لبرق (قوله أم ابتسامتها) أي أم ضوء أسنانها عند ابتسامها (قوله بالمنظر) الباء بمعنى في وأراد بالمنظر

الحال الذي ينظر وهو الوجه فهو بفتح الظاء والضاحي هو الظاهر من ضحا الأبرق إذا ظهر فالشاعر يعلم أنه ليس ثم إلا ابتسامها أسكنه
تجاهل وأظهر أنه التبس عليه الأمر فلم يدرك هذا اللعان المشاهد من أسنانها عند الابتسام لمع برق سرى أم هو ضوء مصباح أم هو
ضوء ابتسامتها السكينة في منظرها الضاحي وهذا التجاهل للمنزل منزلة الجمل مفيد للمبالغة في مدحها وانها بلغت إلى حيث يتحير في
الحاصل منها ويلتبس للمشاهد منها (قوله كقوله) أي الشاعر وهو زهير بن أبي سلمي وبعد البيت المذكور

والتدله في الحب في قول الحسين بن عبدالله الغريبي
وقول ذي الرمة

وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء
بالله يا ظبيات القاع قلن لما * ليلاي منكن أم ليلى من البشر
أيأ ظبية الوعاء بين جلاجل * وبين النفا آنت أم أم سالم
والتحجير في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفارة هل ندلكم على رجل ينبشكم إذا مزقتم كل ممزق انكم لاني
خلق جديد كإن لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه رجل ما والتعريض في قوله (٤٠٥)

أوفى ضلال مبين وفي
مجيء هذا اللفظ على
الابهام فائدة أخرى وهي
أنه يبعث للمشركين على

فمن في كفه منهم خضاب
* من في كفه منهم قناء
(قوله وسوف أخال أدري)
المعنى وأظن أني سأدري
وأعلم بحالهم حاصلًا
خذف مفعولى أخال
وسوف محلاً بعد إخال
وهذه الجملة اعتراضية بين
أدري ومعموله وهو قوله
أقوم آل حصن الخ
وكونها بالواو يدل على أن
الاعتراض قد يكون بالواو
(قوله وهو القياس) أى
في حرف المضارعة الداخل
على الثلاثي (قوله أقوم آل
حصن أم نساء) هذا محل
الشاهد فهو يعلم أن آل
حصن رجال لكنه تجاهل
وأظهر أنه التمس عليه
أمرهم في الحال وإن كان
سيعلمه في المستقبل فلم يدر
هل هم رجال أم نساء وهذا
التجاهل المنزل منزلة

وما أدري وسوف أخال أدري * أى أظن وكسر همزة التنكيم فيه هو الأوضح وبنو أسد تقول أخال
بالفتح وهو القياس (أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على أن القوم هم الرجال خاصة (والتدله) أى
وكان التحجير والتدهش (في الحب في قوله بالله يا ظبيات القاع) وهو المستوى من الأرض (قلن لنا *
ليلاي منكن أم ليلى من البشر)

(وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء)
فانه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر أنه التمس عليه أمرهم في الحال ولو كان سيعلم في
المستقبل فلم يدر هل هم رجال أم نساء فتجاهل المنزل منزلة جهله فيه اظهار بأنهم حيث يلتبسون
بالنساء في قلته غناهم وضعف فاندتهم فكان في التجاهل اظهار لنهاية الذم وأنهم في منزلة النساء وقوله
وسوف الخ جملة اعتراضية بين أدري ومعموله وهو قوله أقوم آل حصن الخ وكونها بالواو يدل على أن
الاعتراض قد يكون بالواو ومعادلته بين النساء والقوم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل هو
مخصوص بالرجال (و) كـ (التولة) أى التحجير والدهش (في الحب) كما (في قوله بالله يا ظبيات القاع)
القاع المستوى من الأرض والله استعطف للظبيات الناديات ليستمعن (قلن لنا * ليلاي
منكن أم ليلى من البشر) فانه يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدري

وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء
فانه ادعى أنهم لشدة شبههم بالنساء في الأوصاف الرذيلة يشك الناظر فيهم أهم قوم أى رجال أم نساء
وفيه أن القوم يختص به الرجال على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم
ولانساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن وقال الزمخشري واختصاص القوم بالرجال صريح في الآية
وفي البيت المذكور وفي قوله اختصاص القوم بالرجال نظر وصواب العبارة أن يقال اختصاص
الرجال بالقوم لما يظهر بأدنى تأمل وأما قوم عاد ونمود ونحو ذلك فقيل يشمل الاناث أيضا تغليبا
وقال الزمخشري ليس بمتناول للفرقيين بل قصد ذكر الذكور وترك ذكر الاناث لانهم توابع لرجالهم
قال وهو في الأصل جمع قائم كصوم وزور ويجوز أن يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب اذا
أكت أحبيت قوما وأبغضت قوما أى قياما انتهى ومراده أنه نقل بعد المصدرية الى اسم الجمع
لكن قوله انه في الأصل جمع فيه نظر لان فعل ليس من أبنية الجوع الاعلى مذهب أبى الحسن (والتدله
في الحب) أى يتجاهل العارف للتدله في الحب (في قوله) وهو الحسين بن عبدالله الغريبي ونسبه ابن
منقذ الى ذي الرمة

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر

الجهل مفيد للمبالغة في ذمهم من حيث انهم يلتبسون بالنساء في قلته نفعهم وضعف فاندتهم (قوله فيه دلالة الخ) أى حيث قابل بين النساء
والقوم فمعدلته بينهم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل هو مخصوص بالرجال لغة و يدلله قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى
أن يكونوا خيرا منهم ولانساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن قال العصام وفيه أنه يجوز مقابلة المجتمع من الرجال والنساء بالنساء
الصرفة فالخى أن القوم اسم لجموع الرجال والنساء بدليل أنا أرسلنا نوحا الى قومه فتأمل (قوله والتدهش) عطف تفسير أى ذهاب
العقل (قوله في قوله) أى الشاعر وهو الحسين بن عبد الله الغريبي (قوله وهو) أى القاع المستوى من الأرض أى الأرض
المستوية وازافة الظبيات اليه لكونها في نفسه وقوله بالله قسم استعطف للظبيات الناديات لتجيبه (قوله ليلاي منكن الخ) أى

الفتنكر في حال أنفسهم وحال النبي صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين وإذا فسكروا فبما هم عليه من اغارات بعضهم على بعض ذرارهم وامتناعه أموالهم وقطع الأرحام وانبيان الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب العقول وتحسن ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي عليه السلام وللمؤمنون عليه من صلة الأرحام واجتناب الآثام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإطعام المساكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا أن النبي عليه السلام والمسلمين على الهدى وأنهم على الضلالة بشتم ذلك على الإسلام وهذه فائدة عظيمة * ومنه القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء

لبي للنسوبة الى من يمكن أي فهو يعلم أن لبي من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدري هل هي من الطيبات الوحشية أم من البشر فلذلك سأل الطيبات (٤٠٦) عن حالها (قوله وفي اضافة لبي الخ) أي أن الاضافة فيها استناداً كثيراً

وفي اضافة ايلي الى نفسه أولاً والتصریح باسمها ثانياً استلذاً وهذا أنموذج من نكت التجاهل وهي أكثر من أن يضبطها القلم (ومنه) أي ومن المعنوي (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء

هل هي من الطيبات الوحشية أم من البشر فلذلك سأل الطيبات عن حالها وبجوز أن يكون هذا المثال لكثرة اللباسة في مدحها بالحسن حيث صارت الى حال الالتباس بالطيبات وفي اضافته ايلي الى نفسه أولاً ثم التصریح باسمها ثانياً استلذاً لا يخفى وهذه النكت مبنية كما أشرنا اليه على أن التجاهل حكم الجهل والافلو بني على العلم الحقيقي فمتحققت نكتة بل يصير الكلام ملاماً يلتفت اليه ثم ما مثله المصنف أنموذج أي أمثلة يسيرة وطرف قليل من نكت تجاهل العارف وفي القاموس أنموذج يفتح النون مثال الشيء والأنموذج بالهزة تصحيف يعني ومم كونه تصحيفاً جرى على الأسن وانما قلنا انها أنموذج من نكت التجاهل لانها أكثر من أن تضبط بالقلم فمنها التعريض كافي قوله تعالى وأنا اواباكم لبي هدى أوفي ضلال مبين ثم يعرض بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله لمعروف ما هذا اشارة الى أنه أحقر من أن يعرف * ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من تتبع تراكيب الشعراء أو غيرهم (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (القول بالموجب) أي النوع السمي بالقول بالموجب (وهو) أي القول بالموجب (ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير) حال كون تلك الصفة الواقعة في كلام الغير (كناية عن شيء) أي دالة على شيء من وصف

كذلك قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح لبي وأنه من القسم السابق وزاد في الايضاح قسماً لاستحسن ذكر مثاله وقد عدوا من تجاهل العارف ما ينبغي أن يسمى تجهيل العارف كقول الكفار لاخوانهم الكفار هل ندلكم على رجل يفتنكم اذا مزقكم كل ممزق فقد جهلواهم مع كونهم عارفين بالنبي صلى الله عليه وسلم فغرض فاسد لهم لعنهم الله ص (ومنه القول بالموجب الخ) من البديع المعنوي ما يسمى بالقول بالموجب وهو قريب من القول بالموجب المذكور في الأصول والجدل وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع ومن أحسنه قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم ويمكن أن يجعل منه قالوا سمعنا وعصينا وقد جعل المصنف القول بالموجب ضربين أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير ولا يحسن دخول الألف واللام على غير وتكون تلك الصفة

من عدم الاضافة وكذلك التصريح باسمها وهذا جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاضمار فما نكتته (قوله وهذا) أي ما ذكره المصنف من النكات أنموذج أي نبذة قليلة (قوله وهي أكثر من أن يضبطها القلم) أي من ذي أن يضبطها القلم أي وهي أكثر من النكات الموصوفة بضبط القلم لها وحينئذ فلا تدخل تحت حصر (قوله القول بالموجب) بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الوجبة للحكم و يفتح الجيم اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذي أوجبه الصفة والمراد بالقول الاعتراف أي اعتراف المتكلم بالصفة الموجبة للحكم في كلام المخاطب مع كونه نافياً لمقصوده من اثباتها لغير

أثبت

من أثبت له المخاطب أو مع حمل كلامه على خلاف مقصوده (قوله أن تقع صفة في كلام الغير) أي كالأعز فانه صفة وقعت في كلام المنافقين دالة على شيء وهو فر يقهم فالمراد بالكناية في كلام المصنف العبارة وليس المراد بالكناية المصطلح عليها وهو الالفاظ المستعمل ليتفهم منه الى اللازم مع جواز ارادة المازود اذ ليس دلالة الأعز على فر يقهم بطريق الكناية لانه لا لزوم بين مفهوم الأعز وفريق المنافقين ويحتمل أن يراد بها معناها المعهود ويكفي في اللازم اعتقادهم اللازم وادعائهم ذلك لانهم يدعون أنهم لازم لمعنى الأعز ثم ان الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالأعز والصفة التي روعي اثباتها لغير المعنى القائم بالغير كالبزة فاختلفت الصفتان وحينئذ في الكلام استخدام لان الصفة المذكورة أولاً في قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير في قوله فتثبتها معنى آخر

أثبت له حكم فتثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم له أو انتفاءه عنه كقوله تعالى يقولون لنرجعنا إلى المدينة ليخرجننا من الأذى ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فانهم كانوا بالأعز عن فريقهم وبالآذل عن فريق المؤمنين وأثبتوا لا أعز إلاخراج فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة (٤٠٧) العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من غير تعرض لثبوت حكم الإخراج للموصوفين بصفة العزة ولا نفيه عنهم

غير تعرض لثبوت حكم الإخراج للموصوفين بصفة العزة ولا نفيه عنهم

(قوله أي لذلك الشيء)

حكم أي تقتضيه فيسه

تلك الصفة لسكونها نعمتا

كلاخراج المؤمنين (قوله

فتثبت لغيره) أي فتثبت

تلك الصفة لغير ذلك الشيء

كأنه ورسوله والمؤمنين

أي لا يسم إلى أن ذلك

الحكم مسلم لزومه لتلك

الصفة ولكن لا يفيدك

أيها المخاطب لأن الصفة

المستلزومة له إنما هي لغير

من عبرت بها عنه فقد

قيل بموجب تلك الصفة

وهو استلزامها للحكم

لكن هو لغير من عبرت بها

عنه (قوله من غير

تعرض إلخ) أي فلو تعرضت

للحكم أثباتا أو نفيًا خرج

السكلام عن القول بالموجب

فأذا قال القوي ليخرجن

القوي من هذا البيت

الضعيف معبرًا بصفة

القوة عن نفسه مثبتًا

لمدلولها حكم الإخراج فان

أثبت الصفة للغير ولم

تعرض للحكم بأن قلت

القوي أنا كان السكلام

أثبت له أي لذلك الشيء (حكم فتثبت لغيره) أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء (من غير تعرض لثبوتها) أي لثبوت ذلك الحكم لغير (أو نفيه عنه نحو يقولون لنرجعنا إلى المدينة ليخرجننا من الأذى ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالأعز صفة وقت في كلام المنافيين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين

ذلك الشيء المذكور أنه (أثبت له حكم) تقتضيه فيه تلك الصفة وتناسبه (فتثبتها) أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة (لغيره) أي لغير ذلك الشيء الذي جعلها غيرك دالا عليه لا يسم إلى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لأن الصفة المستلزومة له إنما هي لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه ويشترط في كونه قولًا بالموجب أن تثبت الصفة لغير المقصود أولاً (من غير تعرض) أي أن تثبت بلا تعرض (لثبوتها) أي لثبوت ذلك الحكم لهذا الغير الذي أثبتت أنت (أو نفيه عنه) أي ومن غير تعرض لنفي الحكم عن ذلك الشيء بل تثبت الصفة ولا تعرض للحكم بوجه فلو تعرضت للحكم أثباتا أو نفيًا خرج السكلام عن القول بالموجب فإذا قال القائل ليخرجن القوي من هذا البيت الضعيف معبرًا بصفة القوة عن نفسه مثبتًا لمدلولها حكم الإخراج فان أثبت الصفة للغير ولم تعرض للحكم وقلت القوي أنا كان السكلام من القول بالموجب وان قلت يخرجك القوي الذي هو أنا لم يكن من القول بالموجب في شيء ثم مثل لما استكمل الشروط بقوله وذلك (نحو) قوله تعالى (يقولون لنرجعنا إلى المدينة ليخرجننا من الأذى) فقد حكى الله تعالى عن المنافقين كلامًا وقعت فيه صفة هي لفظ الأعز حال كونها كناية عن فريق المنافقين كما أن الأذل في زعمهم كناية عن فريق المؤمنين وأثبت فيه لفريق المنافقين الذي هو المكني عنه حكم الإخراج من المدينة لغيره في زعمهم فأثبت الله تعالى في الرد عليهم العزة التي هي مضمون تلك الصفة لغير فريقهم بقوله (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الإخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل العزة لله ثم لرسوله وللمؤمنين لا لغيرهم وبأنهم من إثبات الدلالة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الدلالة كون صاحبها المخرج بفتحها ولم يتعرض لإثبات الحكم ولا نفيه ولكن فهم بالانزاع فكان السكلام من القول بالموجب وقوله أن تقع صفة أن أريد اللفظ كما هو الظاهر فالضعيف

كناية عن شيء أثبت له حكم فتثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم له أو انتفاءه عنه نحو قوله تعالى يقولون لنرجعنا إلى المدينة ليخرجننا من الأذى ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فانهم ذكروا صفة وهي العزة والدلالة باعتبار أن ذكر الأعز والأذل ذكر للعزة والدلالة لانها في مضمونها كناية عن شيء لأنهم عنوان الأعز فريق المؤمنين وأثبتوا لذلك الشيء حكم فانهم أثبتوا لفريقهم أن يخرجوا وللفريق المؤمنين أن يخرجوا فأثبت الله تعالى تلك الصفة وهي العزة للمؤمنين وبذلك أن يقال وأثبت الصفة الأخرى وهي الدلالة ككفار المدلول عليها بتقديم الخبر في قوله تعالى ولله العزة فإيدل على أن لا عزة لغيره ومن لا عزة له ذليل من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم وهو صفة الإخراج أو انتفاءه عنه أي عن الفريق الموصوف بتلك الصفة ولا شك أن عدم ذكر

من القول بالموجب وان تعرضت للحكم بأن قلت القوي الذي هو أنا يخرجك منه لم يكن من القول بالموجب في شيء (قوله لثبوتها أو نفيه عنه) الأولى لإثباته أو انتفاءه عنه (قوله يقولون) أي المنافقون لنرجعنا من غزوة بني المصطلق إلى المدينة

والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذلك كمتعلقه كقوله

(قوله وقد أثبت المنافقون لغيرهم) أى المكش عن بالاعز (قوله فأثبت الله تعالى الخ) أى بعد أن سلم لهم أن الاعز يخرج الأذل فسكانه قيل لهم نعم الاعز يخرج الأذل لكن العزة لله ولرسوله ولأئمة من بعدهم (قوله ولم يتعرض لشبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للوصوفين بالعزة) أى وان كان يترمه ذلك لانه لما أثبت الصفة الموجبة للحكم لهم لزم ثبوت الحكم لهم (قوله على خلاف مراده) أى مراد ذلك الغير وذلك كما لو أطلق الغير لفظا على معنى فيحمله غير من أطلقه على معنى آخر لم يرد المتكلم الاول (قوله مما يحتمله ذلك اللفظ) أى من المعاني التى يحتملها ذلك اللفظ احتمالا حقيقيا (٤٠٨)

وقد أثبت المنافقون لغيرهم اخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى الخ فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لشبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للوصوفين بالعزة أعنى الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا نفيه عنهم (والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) حال كونه خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذلك متعلقه) أى أنما يحتمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله

ثبته الله تعالى عليهم من حيث المعنى على طريق الاستعمال اذ لا يشترط اثبات لفظها كما يفهم من الآية وان أريد المعنى كان الضمير على ظاهره وبأنه توسع في كون المعنى كناية ثم المراد بالكناية هنا اللفظ الدال على المعنى بوجه من الاجمال كدال الاعز على فريق مخصوص في استعمالهم لا الكناية المصطلح عليها وهو اللفظ المستعمل لينقل منه الى اللازم مع جواز ارادة المزوم اذ لا لزوم بين مفهوم الاعز وفريق المنافقين ويحتمل أن يراد بها معناها المعهود ويكفي في اللازم اعتقادهم اللازم وادعائهم ذلك وقد تقدم أن اللفظ المشتق يكون كناية باعتبار مفهومه عن اللازم الذى هو المصدق ولا ينافى ذلك كون الحكم هنا للعزة وبسببها لان الحكم عليه هو المصدق بخصوصه وان كانت العزة سبب ثبوت الحكم له فافهم (و) الضرب (الثاني) من ضربى القول بالواجب هو (حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) بمعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرد المتكلم الاول ولكن انما يحتمله على خلاف المزداد حال كون خلاف المراد (مما يحتمله) ذلك اللفظ بأن يكون اللفظ صالحا للاحتمال عليه ولو لم يرد والا كان الحمل عبثا لا بدعيا وحمله على الخلاف المحتمل (بذلك متعلقه) أى متعلق ذلك اللفظ والمراد بالمتعلق هنا ما يناسب المحمول عليه سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالفعول والجار والمجرر أولا فالاول كقوله * قلت ثقلت اذ أثبت مرارا * الخ والثاني كقوله

لقد بهتوا لما رأوني شاحبا فقالوا به عين ثقلت وعارض أرادوا بالعين اصابة العين وحمله على اصابة عين المشوق بذلك ملائم وهو العارض في الاسنان التى هى سنانها قال

صدقت بأن عينى السكن فى عينها وعارضها لاعتن العائن ووجه كون هذا الضرب من القول بالموجب ظاهر كالاول لانه اعترف بما ذكر مخاطب لكن المعنى غير مراد ولما لم يصرح بنفى المراد صار ظاهره اقرا اما قيل وذلك ظاهر وقد فهم من البيت أن الحمل على خلاف المراد تارة يكون باعادة المحمول كما فى البيت المذكور فى المتن وكما فى قول بعضهم:

جاء أهلى لما رأوني عليلا * بحكم لشرح دائى يسعف
قال هذا به اصابة عين * قلت عين الحبيب ان كنت تعرف

وتارة يكون بدون اعادته كما فى البيت الذى ذكرناه

قلت ثقلت اذا أتيت مرارا * قال ثقلت كاهلي بالايادي قلت طوت قال لابل تطوا بعت وأبرمت قال حبل ودادي

والاستشهاد بقوله ثملت وأبرمت دون قوله طوت ومنه قول القاضي الأرجاني

غاطتني اذ كست جسمي الضنا * كسوة عرت من الاحم العظاما ثم قالت أنت عندى فى الهوى * مثل عيني صدقت لكن سقاما وكذا قول ابن دويدة الغربى من أبيات يخاطب بها رجلا أودع بعض (٤٠٩) القضاة ما لافادعى القاضي ضياعه

ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك يعنى لو تعى

أو قال قد وقعت فيصدق أنها وقعت ولكن منه أحسن موقع وقريب من هذا قول

الآخر

(قوله اذ أتيت مرارا)

اذ ظنرف لقلت أو ثقلت

(قوله قال ثقلت كاهلي)

الكاهل ما بين الكتفين

وقوله بالايادي أى المئتين

والنعم (قوله فلفظ ثقلت

وقم في كلام النسيير) أى

وهو التسكك وقوله بمعنى

حملتك المؤنة أى المشقة

من أكل وشرب باتيانى

لك مرة بعد أخرى وقوله

خمله أى الخاطب وقوله

على تثقيل عاتقه أى

كثفه وقوله ولئن عطف

نفسى بر والحاصل أن

التسكك يقول مخاطبه

ثقلت عليك وحملتك

المشقة باتيانى اليك مرارا

فقال له مخاطب صدقت

فى كونك ثقلت على لكن

ثقلت كاهلى بالمئتين لاحتلتني

المشقة فجعل انيائه اليه

نعماء عديدة حتى أنقلت

قلت ثقلت اذا أتيت مرارا * قال ثقلت كاهلي بالايادي

لفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة فخمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمئتين إن ذكر متعلقه أعنى قوله كاهلي بالايادي

قلت ثقلت اذا أتيت مرارا * قال ثقلت كاهلي بالايادي

قلت طوت قال لابل تطوا * وأبرمت قال حبل ودادي

وبعد

فقوله ثقلت وقع فى كلام الغير وهو بمعنى حملتك المؤنة والمشقة الباطنية والظاهرة باتيانى مرارا عديدة فخمله مخاطب فباحكى عنه التسكك على التثقيل على كاهله بالايادي والمئتين بذكر متعلقه وهو المفعول مع المجرور أعنى قوله كاهلي بالايادي والكاهل ما بين الكتفين والايادي النعم جعل انيائه نعماء عديدة حتى ثقلت كاهله ولا يخفى ما أتت من مثل ما ذكر فى ثقلت لان المراد به التضييق وحمله على أحكام الوداد والتطول فى البيت بمعنى الانعام والثاني وهو ما ذكره المتعلق من غير أن يكون مفعولا ولا مجرورا كقوله

لقد بهتوا لمارأوى شاحبا * فقالوا به عين فقلت وعارض

أرادوا بالعين اصابة العائن وحمله على اصابة عين العشوق بذكر اللام وهو العارض من الاسنان التى هى كالبرد فكأنه قال صدقتم فى عينها وعارضها لآعين العائن ووجه كون هذا الضرب من القول بالموجب ظاهر كالاول لانه اعترف بما ذكر مخاطب لكن المعنى غير مراد والمالم بصرح بنفى المراد صار ظاهره اقرارا بما قيل وذلك ظاهر وقد فهم من البيت أن الحمل على خلاف المراد يكون بعادة الحمل كما فى البيت الأول وبدونه كما فى الثاني وأما قوله

قلت ثقلت اذا أتيت مرارا * قال ثقلت كاهلي بالايادي

قلت طوت قال لابل تطوا * وأبرمت قال حبل ودادي

فانه قال بموجب قوله فى ثقلت وفى أبرمت ولكنه صرفه الى غير مقتضود التسكك وحمله على غير مراده ولا شك أنه ايضا نوع من تجاهل المعارف وفيه لطف باعتبار الرد على التسكك على وجه باغ الغاية فى التأديب وعدم المواجهة بالرد وليس فى قوله قلت طوت قال لابل تطوا قول بالموجب فانه رد عليه بقوله لا وأتيت شيئا آخر فان التطويل غير التناول واعلم أن هذا الضرب الثانى من القول بالموجب هو الاسلوب الحكيم المذكور فى علم المعانى والذي يظهر أن من القول بالموجب قوله

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه * قلت اطيعوا لى جبة وقبضا

لانه قال بموجب قولهم وأجاب بتعيين المطبوع كما سأله وحمل اللفظ الواقع منهم على غير مرادهم فانهم أرادوا حقيقة الطبخ فخله على مطاق الصنع الذى هو أعم من الطبخ والخياطة فطلب فردا من أفراد ذلك النوع وهو الخياطة وسماها طبخا مجازا كما سبق قال فى الايضاح وقريب من هذا قول الآخر

(٥٢ - شروح الناحيص - رابع) عاتقه وبعد البيت المذكور قلت طوت قال لابل تطوا بعت وأبرمت قال حبل ودادي

أى قلت له طوت الإقامة والانيان فقال بل تطوت من التناول والتفضل وقوله وأبرمت أى أملت وقوله حبل ودادي أى قال نعم أبرمت ولكن أبرمت وأحكمت حبل ودادي فقوله وأبرمت قال حبل ودادي من هذا التقبيل أى القول بالموجب بدون إعادة المحمول ومنه أيضا البيت الثالث فى قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعداى

وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن في فؤادى وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن من ودادى والمراد البيتان الأولان ولك أن تجعل نحوهما مضربا ثالثا * ومنه الاطراد وهو أن تأتى بأسماء المدوح أو غيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تسكاف في السبك حتى تكون الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعداى
وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن من ودادى (٤١٠) فكانوا قال نعم صدقتم ولكن صفاؤكم عن ودادى

(ومنه) أى ومن المعنوى (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء المدوح أو غيره و) (آبائه) على ترتيب الولادة من غير تسكاف (في السبك) (كقوله

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعداى
وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن في فؤادى
وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن من ودادى

فالبيت الاخير منه من هذا المعنى لانه حمل قولهم صفت منا قلوب على صفوهم من وداده بذكر المتعلق والبيتان قبله ليسا من هذا المعنى ولكن ما فيهما قريب منه اذ ليس فيهما حمل صفة ذكرت في كلام الغير على معنى آخر وانما فيهما ذكر صفة ظنت على وجه فاذا هي على خلافه فيشبهان هذا المعنى بما فيهما من كون المعنى فيهما في الجملة على الخلاف (ومنه) أى ومن البديع المعنوى (الاطراد) أى النوع المسمى بالاطراد وهو في الاصل تتابع أجزاء الماء واطرادها نقل للكلام السلس المنسبك السبك الحسن فصارت أجزاؤه في حسن تتبعها وعدم تسكافها كأجزاء الماء في اطرادها عرفه بقوله (وهو أن يؤتى بأسماء المدوح أو غيره) (والناسب أن يقال باسم المدوح أو غيره اذ لا تعدد هنا الاسم المدوح أو غيره و) (يؤتى بأسماء) (آبائه) والمراد هنا بالأسماء اثنتان فافوق بدليل المثال (على ترتيب الولادة) أى يؤتى بأسماء الآباء على ترتيب الولادة بذكر الأب ثم أم الأب ثم كذلك (من غير تسكاف) في السبك في نظم اللفظ ونفى التسكاف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفى وقيل المراد بحسن السبك أن لا يفصل بين الأسماء بالنسبة الثبوتية وعليه فليس بخفى وفيه نظر لان استفادة هذا المعنى من حسن السبك خفى بنفسه وذلك (كقوله

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعداى
وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن في فؤادى
وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن من ودادى

قال والمراد البيتان الأولان ولك أن تجعل نحوهما مضربا ثالثا قلت لم يظهر لى ما يميز به هذا عن الضرب السابق حتى يجعل ثالثا ولم يظهر الفرق بين البيت الثالث والاولين * ومنه الاطراد وهو أن تأتى بأسماء المذكور وآبائه مدوحا كان أو غيره على ترتيب الولادة الابن ثم الأب ثم الجد كقول الشاعر

لا عن حقد وأما البيتان الأولان فليسا من هذا القبيل بل ما فيهما قريب منه اذ ليس فيهما حمل صفة ذكرت في كلام الغير على معنى آخر وانما فيهما ذكر صفة ظنت على وجه فاذا هي على خلافه فاشبهها هذا القبيل من جهة كون المعنى فيهما في الجملة على الخلاف وذلك لانه وقع في ظنه أن اخوانه دروع له فظهر له أنهم ليسوا دروعا بل للاعداى وظن أنهم سهام صائبات لا عادية فظهر له أنهم ليسوا كذلك بل سهام صائبة لفؤاده وأما البيت الثالث فقد صدر اللفظ منه فحمله على غير مرادهم (قوله أى ومن المعنوى الاطراد) أى ومن البديع المعنوى الاطراد قيل الظاهر أنه من البديع اللفظي لا المعنوى لان مرجعه لحسن السبك

ان

وقد يقال ان مرجعه لحسن السبك في معنى مخصوص وهو النسب فلمعنى دخل فيه قاله

اليعقوبى فاندفع قول العلامة يس لم يظهر لى رجوع هذا النوع الى الضرب المعنوى بوجه لا بالذات ولا بالعرض (قوله بأسماء المدوح) الأولى أن يقول باسم المدوح أو غيره اذ لا تعدد هنا الاسم المدوح أو غيره والمراد بغيره المذموم أى المهجو أو المرثى (قوله وأسماء آبائه) أراد بالجمع هنا ما فوق الواحد بدليل المثال (قوله على ترتيب الولادة) بان بذكر اسم الأب ثم اسم أبى الأب وهكذا ان قلت لا فائدة في ذلك القيد اذ لا يمكن الاتيان بأسماء الآباء من غير ترتيب والاسكندب الانساب فلا بد من الترتيب اذ لو قيل بعتيبة بن شهاب بن الحارث لكذب قلت لا يتحصر ذكر المدوح وآبائه في الذكر على طريق الانتساب فلو قيل بعتيبة بن شهاب وحارث لكان من الاطراد قاله العصام وتأمله (قوله من غير تسكاف في السبك) أى في نظم اللفظ ونفى التسكاف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره في

ان يقتلوك فقد ثلثت عروشهم * بعثية بن الحارث بن شهاب
وقول دريد بن الصمة : قتلنا بعبد الله خير لدانه * ذؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب
وفيه تعرض للقتول به ولشرف المقتول قيل لما سمعه عبد الملك بن مروان قال لولا القافية لباغ به آدم ومنه قول النبي صلى الله عليه
وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم

النعر يف مضرا لأنه ليس بخفي وقيل نبي التكاف أن لا يفصل بين الأسماء بلفظ (٤١١)

لادلالة له على النسب نحو زيد
ابن عمرو بن خالد والتكاف

في السبك ضد نحو زيد

الفاضل ابن عمرو وأوزيد بن

عمرو التاجر ابن خالد ونحوه

للغنى وفيه أن استفادة

هذا المعنى من حسن

السبك خفية وحيث

فيلزم التعريف بالأخفى

تأمل ويسمى ذكر اسم

الشخص واسم آباءه على

ترتيب الولادة اطرادا لأن

تلك الأسماء في تحديدها

كألاء الجارى في اطراده

أى سهولة انسجامه وجر يانه

(قوله فقد ثلثت) هو بناء

الخطاب أى أهلكك يقال

لهم اذا أهلكهم والعروش

جمع عرش يطلق على المقر

وقوله بعثية أى يقتل

عنبة وهذا مثال لما

ذكر فيه اسم غير المدح

ومثال الاطراد الذى ذكر

فيه اسم المدح الحديث

الآتى (قوله وتضع)

أى ضعف (قوله ان تبجحوا)

أى افتخر واقتلك (قوله

فقد أثرت الخ) هذا

ان يقتلوك فقد ثلثت عروشهم * بعثية بن الحارث بن شهاب

يقال للقوم اذا ذهب عزمهم وتضع حالهم قد ثلث عروشهم يعنى ان تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت
في عزمهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قيل هذا من تنابع الاضافات فكيف بعد من
الحسنات قلنا قد تقرر ان تنابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت من هذا القبيل
كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم الحديث هذا تمام ما ذكر من
الضرب المعنوي

ان يقتلوك فقد ثلثت عروشهم * بعثية بن الحارث بن شهاب

هذا مثال لما ذكر فيه غير المدح وسنمثل بالحديث الشريف الشتم على ذكر اسم المدح يقال
للقوم اذا ذهب عزمهم وتضع أى ضعف وانكسر حالهم قد ثلث عروشهم ويقال لهم اذا أهلكهم
والعرش يطلق على العزو ويجمع بعروش ويعنى الشاعر ان يفتخر واقتلك وفرحوا به فلا يعظم علينا
افتخارهم لأن عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزمهم وهدمت أساس مجدهم
بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بثأر نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة لا يقال تنابع
الاضافات يحل بالفصاحة كما تقدم وهو يشمل الاضافات المتصلة والمنفصلة واذا كان تنابع الاضافات
مخللا بالفصاحة فكيف يعد من البديع لأننا نقول انما يدخل بالفصاحة ان كان فيه ثقل واستكراه
كما تقدم أول الكتاب وأما ان سلم من الثقل والاستكراه حسن ولطف كما تقدم أيضا والبيت

ان يقتلوك فقد ثلثت عروشهم * بعثية بن الحارث بن شهاب

وبهذا المثال تعلم أن اطلاق الأسماء فيه تجوز لأنه ليس في البيت الأبو ان وكقول دريد بن الصمة :

قتلنا بعبد الله خير لدانه * ذؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن
اسحق بن ابراهيم صلى الله عليهم أجمعين ولك أن تقول قد عد المصنف مثل هذا في أول الكتاب
مستهجنا ومثله بقوله :

يا على بن حمزة بن عماره * أنت والله ثلجة في خياره

وما ذكره المصنف من حذف الاطراد هو المشهور ومنهم من يسمى الاطراد ذكر الأسماء مطلقا
وكذلك صنع ابن رشيقي في العمدة فانه جعل الاطراد في قول المتنبي :

وحمدان حمدون وحمدون حارث * وحارث لقمان ولقمان راشد

واعلم أن ابن رشيقي قال عن المتنبي انه جاء بالتعسف كاه في قوله لسيف الدولة :

دليل الجواب المحذوف أى فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك قد أثرت في عزمهم وهدمت أساس مجدهم
بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بثأر نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة (قوله فان قيل هذا) أى البيت وقوله من تنابع
الخ أى من ذى تنابع الاضافات (قوله فكيف يعد من الحسنات) أى مع أنه مخل بالفصاحة (قوله قلنا قد تقرر الخ) حاصله
أن تنابع الاضافات انما يدخل بالفصاحة اذا كان فيه ثقل واستكراه أما اذا سلم من ذلك حسن ولطف والبيت من هذا القبيل مع أنه
ليس فيه الاضافتان (قوله الحديث) أى اقرأ الحديث والحديث المشار اليه هو قوله الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن
يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فقد تنابع فيه الاضافات وسلم من الثقل والاستكراه اذ هو في غاية الحسن والسلاسة

٥ وأما اللفظي فمنه الجنس بين اللفظين ٥ وهو تشابههما في اللفظ

(قوله وأما الضرب اللفظي الخ) (١٢٢) لما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوي شرع في الكلام

(وأما الضرب اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام (فنه الجنس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ) أي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى

من هذا الفيل مع أنه ليس فيه الاضافتان وكيف يخل بالهصاحه اذا سلم من الثقل كما في الحديث الشريف وهو قوله صلى الله عليه وسلم الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب ابن اسحق بن ابراهيم فانه غاية في الحسن والسلاسة هذا تمام ما ذكره من أنواع الضرب المعنوي والرجع فيما يستبدع من أنواعه الى ما يستحسنه ذو الطبع السليم من البلغاء وليس كل من ادعى حسن شيء كان مدعاه بديعا وقد عد من جملة الاطراد والظاهر أنه من اللفظي لان مرجعه الى حسن السبك كذا قيل وقد يقال بل الى حسن السبك في معنى مخصوص هو النسب فلمعنى دخل فيه تأمله ثم شرع في اللفظي فقال * (وأما الضرب اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام (ف) أقسام أيضا (منه) أي من الضرب اللفظي (الجنس بين اللفظين) أي النوع المسمى بالجناس بكسر الجيم (وهو) أي الجنس (تشابههما) أي اللفظين (في اللفظ) أي في التلفظ والنطق بهما لكون السمع فيهما متحد الجنسية كلا أو جلا فلا يكتفي التشابه في لام الكلمة أو عينها أو فائها كما يؤخذ من الامثلة وان كان التشابه في اللفظ صادقا بذلك وانما فسر اللفظ بالتلفظ لانه لو حمل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين في اللفظ ولا معنى لذلك ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل الا التام منه فيخرج منه الجنس الغير التام كذا قيل هذا ويحتمل أن المصنف أطلق اللفظ على ذاتهما أي حروفهما فيكون المعنى تشابه اللفظين في حروفهما كلا أو جلا ثم ان التشابه المذكور لا بد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه الامثلة الاستيئة فسكانه يقول هو أن

فأنت أبو الهيجا ابن حمدان يا ابنه * تشابه مولود كريم ووالد
و حمدان حمدون و حمدون حارث * و حارث لقمان و لقمان راشد
قال وجعلهم أنياب الخلافة بقوله :

أولئك أنياب الخلافة كلها * وسائر أملاك البلاد الزوائد

قالوا هم سبعة بالممدوح والانياب في التعارف أربعة الا أن تكون الخلافة تمساحا أو كلب بحر فان أنياب كل واحد منهما ثمانية اللهم الا أن يريد أن كل واحد نائب للخلافة في زمانه فقط فيصح وفيه من الزيادة على ما قبله أنه زاد في العدد واحدا وأنه جعل كل ابن هو أبوه في الخلافة وكرر كل اسم مرتين في بيت واحد فهم أربعة أسماء انتهى ورد عليه الصقلي في العدة أن هذا ليس من الاطراد وأن هذا ليس تغشفا لان مقصوده لا يصح الا بهذا التكرير قال وقوله انهم سبعة ليس بصحيح بل ستة والحيوان وان كان له أربع أنياب فأما المعول عليه منهن اثنان فللخلافة في كل عصرنا بان الأب والابن انتهى قلت قوله ليس هذا المراد بناء على رأى التأخرين وابن رشيق لعله لا يخصه بذلك وقوله انهم ستة غلط بل سبعة كما قال ابن رشيق فان منهم ابن سيف الدولة المذكور في البيت الاول ص (وأما اللفظي فنه الجنس الخ) ش لما انقضى ما ذكره من أنواع البديع المعنوية شرع في أنواع اللفظية أي التي يحصل بها تحسين اللفظ فقط فقال فنه الجنس بين اللفظين ويسمى التجنيس وهو حسن ما لم يكرر كما سيأتي قال في كثر البلاغة ولم أر من ذكر فائدته وخطري أنها الليل الى الاصغاء اليه فان مناسبة الالفاظ

على أنواع الضرب اللفظي وقد ذكر في هذا الكتاب منها سبعة أنواع (قوله فمنه الجنس) أي النوع المسمى بالجناس بكسر الجيم لانه في الاصل مصدر جناس كقائل قتال الا قال في الخلاصة ٥ لفاعل الفاعل والمفعول (قوله أي في التلفظ) أي في النطق بهما بأن يكون المسموع منهما متحدا الجنسية كلا أو جلا فلا يكتفي التشابه في لام الكلمة أو عينها أو فائها كما يؤخذ من الامثلة وان كان التشابه في اللفظ صادقا بذلك وانما فسر اللفظ بالتلفظ لانه لو حمل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين في اللفظ ولا معنى لذلك ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل الا التام منه فيخرج منه الجنس الغير التام كذا قيل هذا ويحتمل أن المصنف أطلق اللفظ على ذاتهما أي حروفهما فيكون المعنى تشابه اللفظين في حروفهما كلا أو جلا ثم ان التشابه المذكور لا بد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه الامثلة الاستيئة فسكانه يقول هو أن

لا يشابه الا في اللفظ فيخرج ما اذا تشابه من جهة المعنى فقط نحو أسد وسبع للحيوان المفترس كما قال الشارح فليس بينهما جناس وما اذا تشابه في اللفظ والمعنى معا كالتأ كيد اللفظي نحو قام زيد فلاح جناس بينهما (قوله فيخرج) أي بقوله في اللفظ

والناتم منه أن يتفقا في أنواع الحروف

(قوله نحو أسد وسبع) أي فانهما قد تشابهتا في المعنى دون اللفظ بمعنى أن اللفظين (٤١٣) متشابهان من جهة أن معناه واحد فوجه التشبه

بين اللفظين اتحاد المعنى
فالمعنى في هذا هو المعنى
في ذلك كما يقال اشترك
الطرفان في وجه التشبه
وليس المعنى أن لهذين
اللفظين معنيين تشابهتا
والا لورد أن المعنى فيهما
متحد والتشابه يقتضى
التعدد (قوله أوفى بمجرد
العدد) أى ويخرج من
التعريف التشابه في
العدد المجرد عن التشابه
في اللفظ كما في ضرب وعلم
مبنيين للفاعل فلا جناس
بينهما لعدم تشابههما في
اللفظ وان تشابهتا في
العدد (قوله أوفى بمجرد
الوزن) أى ويخرج من
التعريف ما اذا تشابه
اللفظان في الوزن دون
التلفظ ويلزم من التشابه
في الوزن التشابه في العدد
نحو ضرب وقتل مبنيين
للفاعل فلا جناس بينهما
لعدم تشابههما في التلفظ
وان تشابهتا في الوزن والعدد
(قوله والنام منه) هذا
شروع في أقسام الجناس
وهي خمسة التام والحرف
والنافص والمقلوب وما
يشمل المضارع واللاحق
وذلك لان اللفظين ان اتفقا
في كل شيء من أنواع

نحو أسد وسبع أوفى بمجرد العدد نحو ضرب وعلم أوفى بمجرد الوزن نحو ضرب وقتل (والنام منه) أى من الجناس (أن يتفقا) أى اللفظان (في أنواع الحروف)

في وجه التشبه فلا يرد ما ذكر وأما التشابه في اللفظ والمعنى كأسد ينطق به مرتين لمعناه فلا يحتاج الى التعرض لاخرجه لأن التعدد فيه باعتبار الشخص ولا عبرة به وخرج بقوله تشابههما في اللفظ المفسر بما ذكر تشابه المعنيين في مجرد العدد مع اختلاف الوزن كضرب مبنيا للفعول وعلم مبنيا للفاعل وكذا التشابه في الوزن دون التلفظ ويلزم منه التشابه في العدد كضرب وقتل مبنيين للفاعل ثم المعتبر كما أشرنا اليه في التشابه في التلفظ أن يكون مجموع اللفظ كجموع اللفظ أو يكون مابه التشابه معتبرا لتعددته تعددا يستحسن كما نفيد الأمثلة فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه في لام السكامة أو عينها أو فائها نعم الانسكال في التعريف على قرينة منفصلة بما يبحث فيه ثم أشار الى أقسام هذا الجناس وهي خمسة التام والحرف والنافص والمقلوب وما يشمل المضارع واللاحق وفي كل منها تفصيل يأتي وذلك أن اللفظين ان اتفقا في كل شيء فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو الحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب بدأ بالتمام منه فقال (والنام منه) أى والنام من الجناس هو (أن يتفقا) أى اللفظان (في أنواع الحروف) الموجودة في كل

تحدث ميلا واصفا اليها وان اللفظ المشترك اذا حمل على معنى ثم جاء المراد به معنى آخر كان للنفوس تشوف اليه اه والعبارة الثانية قاصرة على بعض أنواع الجناس وكفى التنجيس فخرنا قوله صلى الله عليه وسلم غفار غفر الله لها وأسلم سلمها الله وعصية عصت الله وهو مشتق من حروف الجنس لأن كل من اللفظين المتجانسين من جنس الآخر وهو استعمال اصطلاحى يدل عليه أن ابن سيدة قال في المحكم الجنس الضرب من كل شيء وجمعه أجناس وجنوس وكان الأصمعي يدفع قول العامة هذا بجناس لهذا اذا كان من شكاوه يقول ليس عربيا صحيحا وقول المتكلمين بجناس الشبان ليس بعربى أيضا اما هو توسع فمفسر المصنف جناس اللفظين بأنه تشابههما في اللفظ والمراد باللفظين ما لفظ به أعم من أن يكون كل منهما كلمة واحدة أو أكثر ليدخل الجناس المركب كاسيا قى وقد يقال ان هذا الرسم يدخل نحو قام زيد قام زيد وغيره من التثنية كيد اللفظى فان ادعى أن هذا في الحقيقة لفظ واحد لاتحاد معناه فبقر نحو وتحشى الناس والله أحق أن تحشاه لأن الحشية الثانية غير الأولى فان قال هما متحدتان في جنس الحشية فبقر د عليه نحو زيد بن عمرو و زيد بن بكر فان معناه مختلف فليسكن جناسا وليس كذلك ثم يرد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى أحدهما الاسم والآخر فعل فانهما في اللفظ متحدتان لا متشابهتان بل شيء واحد فان ادعى أنهم متشابهتان فان حقيقتهم مختلفة في المعنى وانما تشابهتا في النطق فيدخل في الجناس نحو زيد بن عمرو و زيد بن بكر كما سبق ويرد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو وليس بجناس ثم ان مطلق التشابه في اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متماثلين في لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها وقوله تشابه اللفظين أى الملقوطين وقوله في اللفظ أى النطق فالأول للفعول والثاني للمصدر قوله (والنام منه) إشارة الى أن الجناس أنواع منها التام وهو (أن يتفقا) اللفظان (في أنواع الحروف) بأن يكون كل حرف في أحدهما هو في الآخر وأما الاتفاق بأشخاص الحروف فمستحيل

الحروف وأعدادها وهياتها وترتيبها فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو الحرف وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وفي كل قسم من هذا الأقسام خمسة تفصيل يأتي وبدأ المصنف منها بالكلام على التام حيث قال والنام منه الخ (قوله في أنواع الحروف) الاضافة للبيان وأما

وأعدادها وهيئاتها

أورد لفظ أنواع تنبها على أن الحروف أنواع والافيكفي أن يقول في الحروف (قوله فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع) أي برأسه فالألف نوع وتحتها أصناف لأنها امامقلوبة عن واو أو ياء أو أصلية والباء كذلك نوع تحتها أصناف لأنها اما مدغمة أو لامشدة أو لا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحتها أصناف والحروف الهجائية إنما تحتها أشخاص لأصناف والجواب ما ذكر أو يقال وهو الأقرب المراد بالنوع هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحتها (قوله وهذا) أي باشتراط الاتفاق في أنواع الحروف الموجودة في اللفظين يخرج عن التام نحو يفرح ويمرح مما انتفاقي بعض الأنواع دون بعض فان يفرح ويمرح قد اختلفا في الميم والفاء فليس بينهما جناس تام (٤١٤) بل لاحق (قوله وفي أعدادها وهيئاتها) الأولى وفي عددها وهيئاتها

فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) في (أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) في (هيئاتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحضر بوقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيين للفاعل والمفعول فانهما على هيتين، مع اتحاد الحروف

منها ما وكل حرف من الحروف الهجائية التسعة والعشرين نوع برأسه فالألف نوع وتحتها أصناف لأنه امامقلوب عن واو أو عن ياء أو أصلية والباء كذلك لأنها امام مدغمة أو لامشدة أو لا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحتها أصناف والحروف الهجائية إنما كان تحتها أشخاص لأصناف والجواب ما ذكر وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحتها واشتراط الاتفاق في أنواع الحروف الموجودة في اللفظين على المقابلة يخرج ما انتفاقي بعض الأنواع دون بعض كيف فرح ويمرح لاختلافهما في الميم والفاء وانما قلنا على المقابلة ليعلم أن الحرف الذي ليس له مقابل من أحد اللفظين لا يعتبر في الاتفاق النوعي هنا فلا يخرج بهذا المبدأ وانما يخرج بقوله (و) في (أعدادها) أي يشترط أيضا الاتفاق في أعداد الحروف بأن تكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر فيخرج نحو الساق والمساق لأن الميم لا يقابلها شيء في المقابل بل هي مزيدة فلم يتفق عدد الحروف في اللفظين ولو أخرج نحو هذا بالاتفاق في أنواع الحروف للوجود ما بعد أيضا (و) في (هيئاتها) أي يشترط أيضا الاتفاق في هيئات الحروف وهيئة الحرف هي حركته أو سكنه فيخرج به نحو البرد بفتح الباء والبرد بصمها لاختلاف الهيئة التي هي حركة الباء فإذا كانت هيئة الحرف حركته المخصوصة أو سكنه كانت هيئة له اعطى كيفية حاصلة باعتبار الحركات والسكنات وهو كونه ذا تحرك مخصوص وحده أو مع سكنه مخصوص سواء اتفقت

إذ يلزم أن يكون لفظا واحدا اللفظين (وأعدادها) أن يكون عدد حروفهما واحدا فيخرج نحو سلا وسلاسل فان أنواع حروفهما واحدة وليس تاما ولو قل عددها لكان أدل وأخصر والمراد بالعدد ماعدا الحرف المشدد فانه وان كان حرفين فانما يعد في هذا الباب حرفا واحدا كما سيأتي (وهيئاتها) أي في الحركات والسكنات فيخرج نحو بل وبل والمراد غير هيئة الحرف الأخير وأما الحركة الاعرابية فاختلافها لا يدفع تمام الجنس لما سيأتي والمراد أيضا غير الساكن من أول حرفي المشدد فلا نظر

إذ ليس توافقي الكلمتين في أعداد الحروف وفي الهيئات إذ ليس لحروف الكلمة الواحدة عدد واحد لكنه أورد صيغة الجمع نظرا للواد والمراد بتوافقي الكلمتين في عدد الحروف أن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر (قوله وبه) أي باشتراط اتفاق اللفظين في عدد الحروف يخرج نحو الساق والمساق لأن الميم لا يقابلها شيء في المقابل بل هي مزيدة فلم يتفق عدد الحروف في اللفظين فليس بينهما جناس تام بل ناقص ولو أخرج نحو الساق والمساق بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة ما بعد أيضا تأمل ولا اعتبار بسكون الحرف المشدد بحرفين كما يأتي والمساق مصدر ميمي بمعنى

السوق (قوله هيئاتها) أي الحروف (قوله نحو البرد والبرد) أي بفتح الباب من أحدهما وضمهما من الآخر (و) (قوله فان هيئة الكلمة الخ) هذا تعليل لمحدوف أي وانما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف زيادة على الاتفاق في أنواعها لان هيئةها أمرزائد عليها فلا يلزم من الاتفاق في أنواع الحروف الاتفاق في هيئةها ولا يلزم من الاتفاق في هيئةها الاتفاق في أنواعها لان هيئة الحرف حركته المخصوصة أو سكنه وهو غيره قال العلامة عبد الحكيم كان الأولى أن يقول فان هيئة الحروف دون الكلمة لان الكلمة في هيئات الحروف دون هيئات الكلمات والحاصل أن هيئة الحروف كيفية حاصلة لها باعتبار حركاتها وسكناتها سواء اتفقت أنواع الحروف أو اختلفت وأما هيئة الكلمة فهي كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها وتقديم بعضها على بعض ولا يعتبر في هيئة الكلمة حركة الحرف الأخير ولا سكنه لان الحرف الأخير عرضة للتغير اذ هو محل الاعراب والوقف فلا يترد اتفاق الكلمتين

وترتيبها فان كانا من نوع واحد كاسمين سمي مائلا كقوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وقول الشاعر
 حديق الآجال آجال * والهوى للمرء قتال

في هيئته (قوله وفي ترتيبها) أى أنه يشترط الاتفاق في ترتيب الحروف بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر وقد تبين من كلام المصنف أن الجنس التام يشترط فيه (٤١٥) شروط أربعة الاتفاق في أنواع

الحروف والاتفاق في أعدادها والاتفاق في هيئتها والاتفاق في ترتيبها (قوله) أى تقديم بعض الحروف على بعض (بعض) هذا تصوير للترتيب في حد ذاته وقوله وتأخير عنه أى تأخير الآخر عن البعض الأول (قوله والختم) هو الموت (قوله فان كانا من نوع واحد) أى سواء اتفقا في الافراد كما مثل المصنف أوفى الجمعية نحو قول الشاعر حديق الآجال آجال * والهوى للمرء قتال

الأول جمع أجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع أجل والمراد به منتهى الأعمار والمعنى عيون النساء الشبيهة بقطيع البقر من الوحش جالبات الموت والعشق قتال للإنسان أو كاتا مختلفين نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الأول مفرد بمعنى حمائل السيف والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الأرض والمعنى فلان طويل حمائل السيف وطلاع للأرض المرتفعة (قوله سمي مائلا)

(و) في (ترتيبها) أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخير عنه به يخرج الفتحة والختم (فان كانا) أى اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر (من نوع واحد) من أنواع الكلمة (كاسمين) أو فعلين أو حرفين (سمي مائلا) جريا على اصطلاح المتكلمين من أن المائلا هو الاتحاد في النوع (نحو ويوم تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) من ساعات الأيام

أنواع الحروف أو اختلفت فنحضر ب وقيل مبنيين للفاعل متحدان في الهيئة اذهى على وزن فعل بفتح الفاء والعين ولا عبارة باللام في الهيئة لان هيئتها عرضة للتغير اذ هي محل اعراب ووقف ونحو ضرب وضرب على أن يكون الأول مبنيا للمفعول والثاني للفاعل أو العكس مختلفان في الهيئة اذهى في أحدهما على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وفي الآخر بفتحهما وهما متحدان في الحروف والاتحاد في الهيئة لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما أن الاتحاد في الحروف لا يستلزم الاتحاد في الهيئة نعم الاتحاد في الهيئة يستلزم الاتحاد في العدد بناء على أن الهيئة كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرته وقلته وصفة حروفه (و) في (ترتيبها) أى يشترط أيضا الاتفاق في ترتيب الحروف بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر فيخرج نحو الختم والفتح وقد تبين بهذا أن الاسم من الجنس له شروط أربعة الاتفاق في أنواع الحروف والاتفاق في أعدادها والاتفاق في هيئتها والاتفاق في ترتيبها ثم فيه تفصيل أشار إليه بقوله (فان كانا) أى اللفظان المتفقان في جميع ما تقدم وهما المتجانسان الجنس التام (من نوع واحد) من أنواع الكلمة التي هي اللفظ المفرد المستعمل وأنواعه الاسم والفعل والحرف وذلك (ك) أن يكونا (اسمين) معا أو يكونا فعلين معا أو يكونا حرفين معا (سمي) الجنس الحاصل بين اللفظين اللذين هما من نوع واحد (مائلا) أخذنا من المائلة التي هي الاتحاد في النوع جريا على اصطلاح المتكلمين في المائلة والمستحق أن يسمى بالمائل جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجنس بينهما لكن لا حجب في الاصطلاح ثم الجنس الذي في الاسمين اما في الجملة كقوله

حديق الآجال آجال * والهوى للمرء قتال
 فالآجال الأول جمع أجل بكسر الهمزة وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع أجل بفتحها وهو أمد العمر واما في مفرد وجمع كقوله

وذى ذمام وقت بالعهد ذمته * ولا ذمام له في مذهب العرب
 فالذمام الأول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع ذمة وهي البئر القليلة الماء واما في مفردين (نحو) قوله تعالى (ويوم تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) أى وقتا يسيرا من اليه بل وجوده كعدمه كإسباني (وترتيبها) خرج به نحو حفر وفرح ووجه حسن هذا القسم أن فيه صورة إعادة وحسن الافادة (فان كانا) أى اللفظان المتفقان في ذلك كله (من نوع واحد كاسمين سمي مائلا) كقوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) ومن هنا تعلم أن

أى سمي جناسا تاما مائلا وفي نسخة سمي مائلا وهي المناسبة لقول الشارح من أن المائلا هو الاتحاد في النوع والمناسب في التعليل لنسخة سمي مائلا أن تلك التسمية بطريق النقل عن اصطلاح المتكلمين من أن المائلا هو الاتحاد في النوع والمناسب في التعليل لنسخة سمي مائلا أن يقال أخذنا من المائلة التي هي الاتحاد في النوع عند المتكلمين ثم ان المستحق أن يسمى مائلا جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا لا يحاسن بينهما ولكن لا حجب في الاصطلاح (قوله ويوم تقوم الساعة) أى القيامة سميت ساعة لوقوعها فيها (قوله يقسم المجرمون)

الأول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع أجل والمراد به منتهى الأعمار وقول أبي تمام
إذا الخيل جابت قسطل الحرب صدعوا * صدور العوالي في صدور السكنا ب
وان كانا من نوعين كاسم وفعل سمي مستوفى كقول

أي يخلف الجرمون أنهم ملبثوا في الدنيا غير ساعة أي الاوقنا يسيرا من ساعات الأيام الدنيوية والساعة اصطلاحاً جزء من أربعة وعشرين جزءاً يتجزأها زمان الليل والنهار في زمن استوائهما يكون الليل منها اثنتي عشرة ويكون النهار كذلك وعند اختلافهما بالطول والقصر يدخل من ساعات (٤١٦) أحدهما في الآخر مانقص من ذلك الآخر وهو ابلاغ أحدهما في الآخر المشار له

(وان كانا من نوعين) اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف (سمي مستوفى كقوله

ساعات الأيام الدنيوية والساعة اصطلاحاً جزء من أربعة وعشرين جزءاً يتجزأها زمان الليل والنهار لليل منها اثناعشر وللنهار منها مثلهما عدد أو تختلف ساعات كل منهما طويلاً وقصراً باعتبار طول كل منهما وقصره فيدخل في الطول من ساعات أحدهما خارج من ساعات الآخر وهو ابلاغ أحدهما في الآخر المشار له بقوله تعالى يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل والساعة في الآية يحتمل أن يراد بها هذه الاصطلاحية ويحتمل أن يراد بها الساعة اللغوية وهي الملاحظة من الزمان وهذا أقرب وبمحمل الشاهد أن الساعة الأولى والثانية في الآية قد انفقا في نوع الاسم وفي جميع الأوجه السابقة إذ لا عبرة باللام التعريفية لأنها في حكم الانفصال فكان الجنس بينهما مما لا قيل انه لا جناس في الآية أصلاً لان لفظ الساعة في القيامة أطلق عليها مجازاً لوقوعها في لحظة فسميت ساعة للاستعانة باللفظ الحقيقي مع مجازيه لا يكون من التجنيس كما لو قيل رأيت أسداً في الحمام وأسداً في الغابة وقد يجب على تقدير تسليم أن لا جناس بين اللفظ الحقيقي ومجازه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة ومثاله بين الفعلين أن يقال لما قال لديهم قال لهم فالأول من القيولة والثاني من القول وأما مثاله في الحرفين فلم يوجد أن يكون في حرف بالنسبة لحقيقته ومجازه انصح وقد تقدم البحث فيه (وان كانا) أي اللفظان المتجانسان الجنس التام (من نوعين) وفيهما حينئذ ثلاثة أقسام أن يكونا اسماً وفعلًا وأن يكونا اسماً وحرفاً وأن يكونا حرفاً وفعلًا (سمي) ذلك الجنس الحاصل بين النوعين (مستوفى) لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر فالأول وهو أن يكون

الحركة الاعرابية لا يكون اختلافها مانعاً من كون الجنس تاماً لان ساعة والساعة مختلفان حركة الآخر وكذلك الألف واللام التعريفية لا تخل بالتام لانها أئدة عن الكلمة ويقال ليس في القرآن جناس تام غير هاقيل ومنه ما روى عنه صلى الله عليه وسلم خلوا بين جرير والجربرى أدى دعوته وزامه ومنه قول الشاعر
حديق الآجال آجال * والهوى للره قتال

الأول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع أجل وهو منتهى العمر ولم يمثلا للفظين من نوعي فعل وهو كثير مثل تر بت يمين المسلم وتر بت يمين الكافر أي استغفرت الأولى وافتقرت الثانية وكذلك من نوعي حرف كقولك ما منهم من قائم (وان كانا) أي اللفظان اللذان بينهما جناس تام (من نوعين سمي) الجنس (مستوفى كقوله) أي أبي تمام

بقوله تعالى يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل والساعة في الآية يحتمل أن يراد بها هذه الاصطلاحية ويحتمل أن يراد بها الساعة اللغوية وهي الملاحظة من الزمان وهذا أقرب وبمحمل الشاهد أن الساعة الأولى والثانية في الآية قد انفقا في نوع الاسم وفي جميع الأوجه السابقة إذ لا عبرة باللام التعريفية لأنها في حكم الانفصال فكان الجنس بينهما مما لا قيل انه لا جناس في الآية أصلاً لان استعمال لفظ الساعة في القيامة مجاز لوقوعها في لحظة فسميت القيامة ساعة للاستعانة باللفظ الحقيقي مع مجازيه لا يكون من التجنيس كما لو قيل رأيت أسداً في الحمام وأسداً في الغابة وكما لو قلت ركبت حماراً ورأيت حماراً تعني بليداً وقد يجب على

مما

تقدير تسليم أنه لا جناس بين اللفظ الحقيقي ومجازه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية وقد اقتصر

المصنف على مثال ما إذا كان الجنس بين اسمين ومثاله بين الفعلين أن يقال لما قال لديهم قال لهم كذا وكذا فالأول من القيولة والثاني من القول ومثاله بين الحرفين أن يقال قد يجد السكريم وقد يعثر الجواد فان قد الأولى للتكثير والثانية للتقليل فالعنى مختلف مع اتفاق اللفظين في نوع الحرفية وفي جميع مامر (قوله اسم وفعل الخ) يعني أن هذا المسمى بالمستوفى ثلاثة أقسام الأول بين اسم وفعل كالبيت والثاني بين اسم وحرف كأن يقال رب رجل شرب رب رجل آخر قرب الأولى حرف فجر والثانية اسم للعصير المعلوم والثالث بين حرف وفعل كقولك علاز يد على جميع أهله أي ارتفع عليهم فعلاً الأولى فعل والثانية حرف (قوله سمي مستوفى) أي لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر وان اختلفا في النوع (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو تمام في مدح يحيى بن عبد الله البرمكي كان

أفي عام أيضا: مامات من كرم الزمان فانه * يحيا لى يحيى بن عبد الله
ونحوه قول الآخر: وسميته يحيى ليحيا فلم يكن * الى رد أمر الله فيه سبيل
والتام أيضا ان كان أحد لفظيه مركبا سمي جناس التركيب ثم ان كان المركب منهما مركبا من كلمة وبعض كلمة سمي مرفوا كقول
الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه * بدمع يحاكي الوبل حال مصابه
ومثل لعينيك الحمام ووقعه * وروعة ملقاء ومطعم صابه

من عظاماء أهل الوزارة في الدولة العباسية وهذا البيت مثال الاسم والفعل (٤١٧) ومثال الاسم والحرف رب رجل

شرب رب آخر فرب الاول.

حرف جر والثاني اسم للعصير

المستخرج من الغناب

ومثال الفعل والحرف

علا زيد على جميع أهله أي

ارتفع عليهم فعلا الاولى

فعل والثانية حرف (قوله

مامات من كرم الزمان)

ماموصولة في محل رفع على

الابتداء وخبره جملة فانه

الخ ومن كرم الزمان بيان

لما أي مذهب عن أهل

الوقت من كرم الزمان

لماضي فصار كالبيت في

عدم ظهوره (قوله فانه)

أي فان ذلك البيت من

الكرم وقوله يحيى يظهر

كالحي وية جدد عند يحيى

ابن عبد الله يعني أن كل

كرم اندرس فانه يظهر

ويتجدد عنده هذا الممدوح

فقد أطلق الموت على

الذهاب والاندرا س مجازا

ومحل الشاهد قوله فانه يحيا

لدى يحيى فان الاول فعل

والثاني اسم رجل (قوله

يحيى اسم الكرم) الاضافة

مامات من كرم الزمان فانه * يحيا لى يحيى بن عبد الله
لانه كريم يحيى اسم الكرم (وايضا) لاجناس التام تقسيم آخر وهو انه (ان كان أحد لفظيه مركبا)
والآخر مفردا (سمى جناس التركيب)

الجناس بين اسم وفعل (كقوله مامات من كرم الزمان) أي مذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان
لماضي فصار كالبيت في عدم ظهوره (فانه) أي فان ذلك البيت من الكرم (يحيى) أي يظهر كالحي
(لدى) أي عند (يحيى بن عبد الله) البرهكي وهو من عظاماء أهل الوزارة في الدولة العباسية فقد ستم
الجناس بين يحيى الاول وهو فعل ويحيى الثاني وهو اسم رجل كما علمت فيسمى مستوفى والثاني وهو أن
يكون بين اسم وحرف كأن يقال رب رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثاني اسم للعصير
المعلوم والثالث وهو أن يكون بين الحرف والفعل كقولك علا زيد على جميع أهله أي ارتفع عليهم فعلا
الاولى فعل والثانية حرف (و) نعود (أيضا) لتقسيم الجناس التام تقسيما آخر وهو أنه (ان كان أحد
لفظيه مركبا) بأن لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين أو كلمة وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين
وكان الآخر مفردا بأن يكون مجموع كلمة واحدة (سمى) ذلك الجناس الذي مجموع لفظ منه مركب
ومجموع الآخر مفرد (جناس التركيب) لتركب أحد لفظيه وفيه حينئذ قدبان لان اللفظين
اما أن يتفقا في الخط بأن يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم المركب هو ما يشاهد من مرسوم المفرد
واما أن لا يتفقا بأن يكون مرسوم أحدهما مخالفا لهيئة مرسوم الآخر ولكل منهما اسم يختص

مامات من كرم الزمان فانه * يحيا لى يحيى بن عبد الله
واعلم أن تسمية الاول بمات والثاني مستوفى قد يقال عكسه أولى لان الاول وقع فيه استيفاء التشابه
بين اللفظين بخلاف الثاني ولعل جوابه أنهم لاحظوا في التماثل حصول الاستواء من كل وجه لان التماثل
كالتشابه لا يكون الا عند التساوي من كل وجه الامابه الاختلاف كما سبق وهذا مثال لاحد الاقسام ولم
يشأوا لغيره فنه أن يختلفا اسما وحرفا كقولك ماما فعت قبيح ومنه أن يختلفا فعلا وحرفا كقوله
إن أن الان ينسلى السكتيا * ثم للتام تقسيم آخر أشار اليه بقوله (وايضا ان كان أحد لفظيه مركبا) أي
سواء كان الآخر مركبا فيكون مركبين أم لا ويسمى جناس التركيب قال في الايضاح ثم ان كان
المركب منهما مركبا من كلمة وبعض كلمة سمي مرفوا كقول الحريري :

ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه * بدمع يحاكي الوبل حال مصابه
ومثل لعينيك الحمام ووقعه * وروعة ملقاء ومطعم صابه
يعني أن المصاب في الاول مفرد والثاني مركب من صاب وميم مطعم ولا نظرا الى الضمير المضاف اليه فيها

(٥٣- شروح الناحيص - رابع) بيانية أي يحيى الكرم ويحده وي نسخة يحيى هو اسم الكرم (قوله تقسيم آخر) أي الى
ثلاثة اقسام متشابه ومفروق ومرفوق فاقسام التام حينئذ خمسة (قوله وان كان أحد لفظيه) أي أحد لفظي الجناس التام مركبا
والآخر مفردا سمي جناس التركيب أي وان لم يكن أحد لفظيه كذلك فهو مامر من المائل والمستوفى فهذا مقابل للمامر ولو جعل
التقسيم السابق ثلاثيا كان أحسن ليسكون تقسيم الجناس التام الى المائل والمستوفى وجناس التركيب والمراد بكون أحد اللفظين
مفردا أن يكون كلمة واحدة والمراد بكونه مركبا أن لا يكون كلمة واحدة بل كلمتين أو كلمة وجزء كلمة أخرى (قوله سمي جناس التركيب

والافان انفاقا في الخط سمي مشابهها كقول أبي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذاهبه * فدعه فدولته ذاهبه
وان اختلفا سمي مفروقا كقول أبي الفتح ايضا كلكم قد أخذ الجا * م ولا جام لنا * م الذي ضر مديرا * عجام لو جام لنا
وقول الآخر :
لا تعرضن على الرواة قصيدة * ما لم تبلغ قبل في تهنيها
فنتى عرضت الشعر غير مهذب * عدوه منك وساوس تهذي بها

أى لتركب أحدهما ظيه (قوله وحينئذ) أى وحين اذ كان بين اللفظين جناس التركيب فان اتفقا لخص وحاصله أن جناس التركيب ينقسم الى قسمين لان اللفظين المفرد (٤١٨) والركب اما أن يتفقا في الخط بأن يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم المركب هو ما يشاهد

وحيثئذ (فان اتفقا) أى اللفظان المفرد والمركب (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم التشابه) لاتفاق اللفظين في الكتابة (كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبه *) أى صاحب هبة وعطاء (فدعه) أى اتركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى وان لم يتفق اللفظان للمفرد والمركب في الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم الفروق) لافتراق اللفظين في صورة الكتابة (كقوله

كلكم قد أخذ الجا * م ولا جام لنا
مالذي ضر مديرا * عجام لو جام لنا

به والى ذلك أشار بقوله (فان اتفقا) أى اللفظان أعنى المفرد والمركب (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم التشابه) لتشابه اللفظين في الكتابة كما تشابه في أنواع الاتفاقات المتقدمة غير الاسمية والفعلية والحرفية وان كان الثاني خص هذا النوع من جناس التركيب باسم الفروق لافتراق اللفظين فيه في صورة الكتابة (قوله كقول أبي الشاعر وهو أبو الفتح البستي نسبة الى بستان بلضم بلدة من أعمال سجستان (قوله فدعه) أى اتركه وابعده عنه فدولته ذاهبه والشاهد في ذاهبه الاول والثاني فالاول مركب من ذا بمعنى صاحب وهبة وهى فعلة من وهب والثاني مفرد اذ هو اسم فاعل المؤثر من ذهب وكتابتهما متفقة في الصورة فالجناس بينهما تشابه (والا) أى وان لم يتفق اللفظان في الخط أعنى اللفظ المفرد والمركب (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم الفروق) لان اللفظين فيه افرقا في صورة الكتابة وذلك (كقوله كلكم قد أخذ الجا * م ولا جام لنا) الجا م انا يشرب فيه الخمر (مالذي ضر) أى أى شئ ضر (مدير الحام) أى لاضرر على مدير الحام وهو ساقى القوم به لانه يديره عليهم حال السقي (لوجام لنا) أى عاملنا بالجميل أى لاضرر عليه في معاملتنا

فالاول مفرد والثاني مركب من كلمة وبعض أخرى قال (والا) أى وان لم يكن المركب منهما مر كبا من كلمة وبعض أخرى وهذا القسم هو الذى اقتصر عليه في التلخيص وقسمه الى قسمين فقال (فان اتفقا في الخط خص باسم التشابه كقوله) أى قول أبي الفتح البستي

اذا ملك لم يكن ذاهبه * فدعه فدولته ذاهبه

فذاهبه الاول مضاف ومضاف اليه والثاني اسم فاعل (والا) أى وان اختلفا في الخط (خص باسم الفروق كقوله) أى قول أبي الفتح البستي

كلكم قد أخذ الجا * م ولا جام لنا * م الذي ضر مديرا * عجام لو جام لنا

وكتابتهما متفقة في الصورة فالجناس بينهما ما تشابه (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو الفتح البستي أيضا (قوله أخذ أى الجا م أى الكاس وهو انا يشرب به الخمر (قوله مالذي ضر مديرا الجا م أى أى شئ ضر مديرا الجا وهو الساقى الذى يسقي القوم بالجا م لانه يديره عليهم حالة السقي (قوله لوجام لنا) أى عاملنا بالجميل أى أنه لاضرر عليه في معاملتنا بالجميل بأن يديره علينا كما ادارهم علينا فلا نغتهم في قوله مالذي الخمر انكارى فيه عتاب على الحاضرين في المجلس وتحسر على حرمانه من الشرب فالالفاظ الاول من المتجانسين وهو جام لنا مركب من اسم لا وخرها وهو الخمر ومع حرف الجر والثاني مركب من فعل ومفعول لكن عدوا الضمير المنصوب للتصليب بمنزلة جزء السكامة فصار المجموع في حكم المفرد ولذلك صح التمثيل بالمفرد ومركب والا كانا مركبين كذا في الحفيد

من هيئة مرسوم المفرد واما أن لا يتفقا بأن تكون هيئة مرسوم أحدهما مخالفة لهيئة مرسوم الآخر فان كان الاول خص هذا النوع من جناس التركيب باسم التشابه لتشابه اللفظين في الكتابة كما تشابه في أنواع الاتفاقات المتقدمة غير الاسمية والفعلية والحرفية وان كان الثاني خص هذا النوع من جناس التركيب باسم الفروق لافتراق اللفظين فيه في صورة الكتابة (قوله كقول أبي الشاعر وهو أبو الفتح البستي نسبة الى بستان بلضم بلدة من أعمال سجستان (قوله فدعه) أى اتركه وابعده عنه فدولته ذاهبه والشاهد في ذاهبه الاول والثاني فالاول مركب من ذا بمعنى صاحب وهبة وهى فعلة من وهب والثاني مفرد اذ هو اسم فاعل المؤثر من ذهب

ووجه حسن هذا القسم أعني التام حسن الافادة مع أن الصورة صورة الاطادة وان اختلنا

وابن يعقوب اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح فيما مر والاخر مفرد أي حقيقة أو تزيلا للأول كان البيت الأول والثاني كافيا هذا البيت الثاني (قوله هذا اذا لم يكن الخ) هذا قيد لقول المصنف والأي وأن لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط خص باسم المفروق فان ظاهره يشمل ما اذا كان المركب مركبا من كلمتين كالتمثال المتقدم أو مركبا من كلمة وبعض كلمة أخرى وأن الجنس في هاتين الحالتين يقال له مفروق وليس كذلك اذا التخصيص باسم المفروق انما هو اذا لم يكن المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة أخرى كما في المثال وأما ان كان مركبا من كلمة وبعض أخرى فانه يخص باسم (٤١٩) المرفو أخذنا من قولك رفا الثوب اذا جمع ما قطع منه بالحياطة فساكنه رفي بعض السكامة فأخذنا الميم من طعم ورفا ناهيا صاب فصارت مصاب وحاصل التقسيم الصحيح للمركب ان يقال ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفو والايكن مركبا من كلمة وبعض أخرى بل من كلمتين فهو متشابه ان تشابه اللفظان في الخط ومفروق ان لم يشابه في الخط بل افتراقه (قوله أهذا مصاب أم طعم صاب) المصاب قصب السكر والصاب صمغ شجر مر ووجه حسن الجنس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو في الحقيقة للافادة ثم أشار الى الأقسام الأربعة الباقية من الأقسام الخمسة التي أشرنا اليها وهي المحرف والنافص وما يشمل المضارع واللاحق والمقابوب يبدأ بالمحرف منها لقربه من التام فقال (وان اختلفا) هو عطف على مجموع الجملة الاسمية وهي قوله والتام منه أن يتفقا لانها في تأويل الشرطية المناسبة لهذه إذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان في جميع الأوجه السابقة فهو التام فيناسب أن

أى عاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والاخص باسم المرفو كقولك أهذا مصاب أم طعم صاب (وان اختلفا) عطف على قوله والتام منه ان يتفقا أو على محذوف أى هذا ان اتفقا وان اختلف لفظا للتجانسين

بالجميل بأن يدير عناينا كما أداره عليكم لفظ الأول من التجانسين مركب من اسم لا وخبرها وهو الميم ورمع حرف الجر والثاني مركب من فعل ومفعول لكن عدوا الضمير للنصب للتصل من أجزاء السكامة فصار المجموع في حكم المفرد ولذلك صح التمثيل به لمفرد مركب والايكانا مركبين والتقسيم على ما قررناه لا يشمله ويصح أن يشمله بأن يكون معنى كلامه ان كان أحد اللفظين مركبا مطلقا سواء كان الآخر مركبا أو مفردا سمي جناس التركيب فيكون ههنا مثالا لبعض ما دخل في التقسيم اذ لم نجعل مقابل قوله ان كان أحد اللفظين مركبا هو أن يكون الآخر مفردا كما في التقرير الأول بل ما هو أهم من ذلك وهو ظاهر ولا يشك أنهما يختلفان في الخط لان الميم في الجام مفروقة وفي جاملنا متصلة ولذلك خص باسم المفروق ثم التخصيص باسم المفروق انما هو اذا لم يكن للمركب مركبا من كلمة وبعض كلمة أخرى كما في المثال وأما ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة أخرى فانه يخص باسم المرفو أخذنا من رفا الثوب جمع ما قطع منه بالحياطة وذلك نحو قوله هذا مصاب أو طعم صاب والمصاب قصب السكر والصاب صمغ شجر مر ووجه حسن الجنس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو في الحقيقة للافادة ثم أشار الى الأقسام الأربعة الباقية من الأقسام الخمسة التي أشرنا اليها وهي المحرف والنافص وما يشمل المضارع واللاحق والمقابوب يبدأ بالمحرف منها لقربه من التام فقال (وان اختلفا) هو عطف على مجموع الجملة الاسمية وهي قوله والتام منه أن يتفقا لانها في تأويل الشرطية المناسبة لهذه إذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان في جميع الأوجه السابقة فهو التام فيناسب أن

فقوله جاملنا الأول اسم لا وخبرها وقوله جاملنا ثانيا فعل أى عاملنا بالجميل وقد علم بما ذكرناه انقسام الجنس التام والمركب الى ستة أقسام متماثل ومستوفى وكل منهما امام مركب مرفو أو متشابه أو مفروق واعلم أن قول المصنف للمركب منهما يدخل فيه ما اذا كانا مركبين من كلمتين مثل جاملنا و جاملنا وبعضهم فهم أن المراد أن يكون أحدهما مركبا والآخر مفردا وجمل الذي كلمته التجانستان مركبتان نوعا آخر سماه جناس التلغيق ومثله بقول البستي:

الى حقي سمي قديمي * أرى قديمي أراق دمي

ما قطع منه بالحياطة فساكنه رفي بعض السكامة فأخذنا الميم من طعم ورفا ناهيا صاب فصارت مصاب وحاصل التقسيم الصحيح للمركب ان يقال ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفو والايكن مركبا من كلمة وبعض أخرى بل من كلمتين فهو متشابه ان تشابه اللفظان في الخط ومفروق ان لم يشابه في الخط بل افتراقه (قوله أهذا مصاب أم طعم صاب) المصاب قصب السكر والصاب صمغ شجر مر ووجه حسن الجنس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو في الحقيقة للافادة ثم أشار الى الأقسام الأربعة الباقية من الأقسام الخمسة التي أشرنا اليها وهي المحرف والنافص وما يشمل المضارع واللاحق والمقابوب يبدأ بالمحرف منها لقربه من التام فقال (وان اختلفا) هو عطف على مجموع الجملة الاسمية وهي قوله والتام منه أن يتفقا لانها في تأويل الشرطية المناسبة لهذه إذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان في جميع الأوجه السابقة فهو التام فيناسب أن

حسن الجنس التام مطلقا ان صورته صورة الاعادة وهو في الحقيقة للافادة (قوله وان اختلفا الخ) خاصه ان ما تقدم فيما اذا كان اللفظان متفقين في أنواع الحروف وعندها هيئتها وترتيبها فان لم يكونا متفقين في ذلك فهو أربعة أقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف أو في عددها أو في هيئتها أو في ترتيبها وانما حصرنا الاختلاف في هذه الأربعة وجمعنا الخلاف في حالة لاني أ كثر لانهم لا يختلفون في اثنين من ذلك أو أكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعده التشابه بينهما (قوله عطف على قوله والتام منه أن يتفقا) أى فهو من قبيل عطف الجملة الفعلية الشرطية على جملة اسمية لانها في تأويل الشرطية المناسبة لهذه إذ كأنه يقول ان اتفق اللفظان في جميع الأوجه السابقة فهو التام فيناسب أن يقال هنا وان اختلفا الخ ولا يصح العطف على قوله أن يتفقا لانه يلزم نسلط والتام على المعطوف وليس كذلك (قوله أو على محذوف) أى فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية

في هيآت الحروف فقط سمي محرفا من الاختلاف قد يكون في الحركة فقط كالبرد والبرد في قولهم جبة البرد جنة البرد وعليه قوله تعالى ولقد أرسلنا فيهم منذرين فانظر كيف كان عاقبة المنذرين قال السكاكي وكقولك الجوهل امام مفرط أو مفرط والمشد في هذا الباب (قوله لانحراف احدي الهيئتين) أي لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر (قوله والاختلاف) أي في الهيئة وقد يكون بالحركة أي فقط كما (٤٢٠) في المثال الأول وقد يكون بالسكون فقط كما في المثال الثاني

(في هيآت الحروف فقط) أي وانفق في النوع والعدد والترتيب (سمى) التنجيس (محرفا) لانحراف احدي الهيئتين عن الهيئة الأخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) يعني لفظ البرد بالضم والفتح (ونحوه) في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط أو مفرط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدا حرفا واحدا وجعل التنجيس بما الاختلاف قيسه في الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) في هذا الباب

يقول هنا وان اختلفا الخ ويحتمل أن يعطف على مقدر أي هذا ان انفقا كما ذكر وان اختلفا لهظ للتجانسين فاما في هيئة الحروف فقط أو في غيرها مما تقدم فان اختلفا (في هيئة الحروف فقط) ولا يختلفان في الهيئة فقط الا اذا انفقا في النوع والعدد والترتيب (سمى) هذا التنجيس (محرفا) لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر ثم الاختلاف في الهيئة على قسمين أحدهما أن يقع في متحد كالحركة الواحدة مع غيرها والآخر أن يقع في متعدد فالمتحد (كقولهم جبة البرد جنة البرد) فالجبة والجنة جناسهما من اللاحق وليس مانع من بعده والبرد والبرد وقع الاختلاف بينهما في حركة الباء لانها في الأول ضمة وفي الثانية فتحة (ونحوه) أي ونحو ما ذكر في ان الاختلاف في الهيئة فقط مع كونه واقعا في محل واحد كقولهم (الجاهل اما مفرط أو مفرط) الأول من الافراط وهو تجاوز الحد والثاني من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه وإنما نص على هذا لئلا يتوهم أنه من الناقص بناء على أن الحرف المشدد فيه حرفان فيبين أنه من الاختلاف في الهيئة مع اتحاد موضع الاختلاف لان الحرف المشدد في حكم الواحد من هذا الباب لوجوب أحدهما أن اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان في الحرفين ثقل مالا أنه لم يعتبر بقرب أمره والآخر أنهما في الكتابة شيء واحد وأما رد التشديد منفصلة فجعله كالحرف الواحد فلم يذجل من التنجيس التي لم يقع الاختلاف فيه الا في الهيئة لا في العدد ولذلك قال (والحرف المشدد) في هذا الباب

ثم القسم الثاني من الأصل أن يختلف اللفظان في هيآت الحروف فقط أي مع الاستواء في نوعها وعددها وترتيبها فسمى الجناس محرفا كقولهم جبة البرد جنة البرد فالبرد والبرد متفقان فيما عدا الهيئة بضم أول أولهما وفتح أول ثانيهما ومثلهما أيضا بقولهم منع البرد البرد والظاهر أنه تصحيف وان كان محييا في المعنى فان المنقول البرد البرد بفتح الباءين والمراد بالبرد الثاني النوم كقوله تعالى لا يذوقون فيها برد ولا شرابا ومنه قول الشاعر * وان شئت لم أطعم نقاخا ولا بردا * ومنه قوله تعالى ولقد أرسلنا فيهم منذرين فانظر كيف كان عاقبة المنذرين ونحوه الجاهل اما مفرط أو مفرط نقله في الايضاح عن السكاكي ثم استشعر المصنف سؤالا وهو أن مفرط فيه حرف مشدد فخروفه أربعة فلا يكون الاختلاف بينهما وبين مفرط بالهيئات فقط بل بالحروف أيضا فاجاب بأن المشدد في هذا الباب

وهو الجاهل اما مفرط أو مفرط وقد يكون بالحركة والسكون معا نحو شرك الشرك وهو المثال الثالث (قوله جبة البرد جنة البرد) أي الجبة المأخوذة من البرد أي الصوف جنة أي وقاية البرد (قوله يعني الخ) أي أن محل الشاهد البرد والبرد فانهما مختلفان في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء لانها في الاول ضمة وفي الثاني فتحة وأما لفظ الجبة والجنة فمن التنجيس اللاحق بالحرف (قوله ونحوه) أي نجو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التنجيس المحرف لسكون الاختلاف في الهيئة فقط (قوله الجاهل اما مفرط أو مفرط) الأول من الافراط وهو تجاوز الحد والثاني من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه أي أنه مجاوز للحد فيما يفعله أو مقصر فلا يفعل أصلا وليس له الحالة المتوسطة بين الافراط

والتفريط (قوله لان الحرف المشدد الخ) أي وإنما كان هذا المثال من الجناس المحرف ولم يكن من الناقص بناء على أن (في) الحرف المشدد حرفان لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما أي عند النطق بهما دفعة واحدة كالحرف الواحد عدا حرفا واحدا فلذا جعل من التنجيس الذي لم يقع الاختلاف فيه الا في الهيئة لا في العدد (قوله لما كان يرتفع اللسان عنهما) أفهم تنبيه الضمير أن هناك حذفًا والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لسكنه لما كان يرتفع اللسان الخ (قوله في هذا الباب) أي باب التنجيس

يقام مقام الخفف نظر الى الصورة فاعلم وقد يكون في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك وقول أبي العلاء :
والحسن يظهر في بيتين رونقه * بيت من الشعر أو بيت من الشعر

وان اختلفا في أعداد الحروف فقط

(٤٢١)

(قوله في حكم الخفف) أى لأمرين الأول ماتقدم من أن اللسان

يرتفع عند النطق بالحرفين دفعة

واحدة كالحرف الواحد

وان كان في الحرفين ثقل ما

اسكنه لم يعتبر لقرب زمنه

والثاني أنهما في الكتابة

شئ واحد وأما التشديد

منفصلة وحيث كان

المشدد في حكم الخفف

فتكون الراء من مفرط

مكسورة كالراء من مفرط

وحيث يكون الاختلاف

بينهما إنما هو في الهيئة

فقط واختلاف الهيئة في

مفرط ومفرط باعتبار أن

الفاء في أحدهما مفتوحة

وفي الآخر ساكنة وهذا

نوع من اختلاف الهيئة

غير الأول وغير قولهم

البدعة شرك الشرك لأن

الأول اختلاف الهيئة

ففيه باختلاف الحركة

الكائنة في اللفظين

المتجانسين ومفرط ومفرط

اختلاف الهيئة فيه

باختلاف الحركة والسكون

المقابل لها والثبات

وهو شرك الشرك اختلفت

الهيئة فيه باختلاف الحركة

والسكون معا (قوله

البدعة شرك الشرك)

البدعة هي الحدث في

الدين بعد كماله والشرك

(في حكم الخفف) واختلاف الهيئة في مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الأول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا) أى لفظ المتجانسين (في أعدادها) أى أعداد الحروف بأن يكون في أحدهما اللفظين

أعنى باب التجانس (في حكم الخفف) لما ذكرنا مفرط ومفرط إنما اختلفا في سكون الفاء في الأول وفتحها في الثاني ولهذا كان من متحدثي التغير لان الراء فيهما مكسورة ولو شددت في أحدهما والياء مضمومة فيهما فكان التجانس بينهما مما اختلفت فيه الهيئة وما كان فيه الاختلاف في حرف واحد (و) اما متعدد محل التغير كأن يكون الاختلاف في حرف من المتجانسين بسكونه وحركة مقابله وفي حرف آخر بحركته بغير حركة مقابله (كقوله البدعة شرك الشرك) فالاول وهو الشرك أى الشبكة فتح فيه الشين وفتح تحت الراء والثاني وهو الشرك أى السكفر كسرت فيه الشين خالفت حركته في الأخرى وسكنت فيه الراء فخالفت فتحها في مقابله ومعنى كون البدعة شرك للشرك أى اتخاذها دينا وعادة يؤدي الى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك للصيد عادة فانه يؤدي الى وقوعه فيه ثم أشار الى القسم الثالث وهو الماقص بقوله (وان اختلفا) أى اللفظان المتجانسان وعطفه كعطف ما قبله وقد تقدم (في أعدادها) أى أعداد الحروف والاختلاف في العدد يحصل بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائدا أو أكثر من حرف اذا أسقط ذلك الرائد حصل الجنس التام هكذا ذكرناه وهو يقتضي أن الجنس الماقص يشترط فيه أن يكون الباقي بعد اسقاط المزيد مساويا للفظ الآخر

في حكم الخفف نظرا الى الصورة وهذا اصطلاح لامشاحة فيه والأولى معنى لفظنا الى الصورة والجناس أمر لفظي ثم ان الاختلاف في الحركة والسكون لا وجود له في الصورة كما أن الاختلاف بالتشديد والتخفيف لا وجود له في الصورة وبما قلناه صرح الطرزي فقال في أول شرح المقامات واما وقع الاختلاف بالحركة والسكون أو بالتشديد والتخفيف كقولهم البدعة شرك الشرك وقولهم الجاهل مفرط أم مفرط ينبغي أن ينظر فيه الى اللفظ وهو يختلف بالضرورة وأعلم أن المصنف قسم في الايضاح الحرف الى ما كان الاختلاف فيه في الحركة فقط ومثله بمفرط ومفرط نقلا عن السكاكي ولا يصح ذلك فانهم ما اختلفا في السكون لا بالحركة فان الفاء في مفرط ساكنة وفي مفرط متحركة كما سيأتي في الشرك والشرك وهذا لا يرد على المصنف في التلخيص لانه أطلق في مفرط ومفرط نحو البرد والبرد وهو صحيح لانه مثله في مطلق اختلاف الهيئة ثم نقله عن السكاكي ليس بصحيح فان السكاكي مثل به لطلق اختلاف الهيئة ولم يثقل به باختلاف الهيئة بالحركة قوله (وكقولهم) أى قول الناس البدعة شرك الشرك هو مثال للقسم الثاني وهو ما كان اختلافه بهيئة الحركة والسكون أى بأن يكون الحرف الواحد في أحدهما متحركا وفي الأخرى ساكنا كالراء في شرك وشرك والاختلاف بالسكون فقط لا يمكن اذ هو لا يختلف بالحركة قوله (وان اختلفا في أعدادها) إشارة الى القسم الثاني من أقسام الاختلاف وهو

بفتح الراء المهملة بحالة الصائد والشرك بالسكسر اسم مصدر بمعنى الاشراك والمراد الاشراك بالله تعالى ومعنى كون البدعة شرك للشرك أن اتخذنا البدعة دينا وعادة يؤدي لوقوع في الشرك كما ان نصب الشرك للصيد يؤدي عادة لوقوعه فيه (قوله فان الشين من الأول مفتوح الخ) أى قد فابت بالحركة حركة مغايرة لها وبابت بالحركة سكونا (قوله فان الشين الخ) أى ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج ولا نالام المدع في الشين لما عرفت في مفرط ومفرط

سمى نائفاً ويكون ذلك على وجهين أحدهما أن يختلفا بزيادة حرف واحد في الأول كما قوله تعالى والثفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق أو الوسط كقولهم جدى جهدى أو في الآخر

(قوله حرف زائد) أى لا مقابل له في اللفظ الآخر وليس المراد بكونه زائداً أنه زائد على الأصول (قوله إذا سقط حصل الجنس التام) أى لا اتفاق اللفظين في أنواع الحروف وعددها وهيئتها وترتيبها قال العلامة اليعقوبى وكلامهم هذا يقتضى أن الجنس الناقص يشترط فيه أن يكون البقى بعد اسقاط (٤٣٣) المزيد مساوياً للفظ الآخر في جميع ما تقدم وانظر لم لا يقال ان ساواه في كل ما تقدم فناقص التام أو في غير الهيئة

حرف زائد أو أكثر إذا سقط حصل الجنس التام (سمى الجنس ناقصاً) لقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (أما بحرف) واحد (في الأول) مثل والثفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق (بزيادة الميم) (أو الوسط نحو جدى جهدى) بزيادة الهاء وقد سبق أن الشدة في حكم الخفيف (أوفى الآخر

في جميع ما تقدم وانظر لم لا يقال ان ساواه في كل ما تقدم فناقص التام أو في غير الهيئة فناقص الحرف أو في غير القلب فناقص للساووب (سمى) أى ان وقع الاختلاف في العدد سمي هذا الجنس (ناقصاً) لقصان أحد اللفظين عن الآخر في الحروف الموجودة فيه والاقسام العقلية هنا ستة لان الزيادة إما أن تحصل بحرف واحد وإما بأكثر وكلاهما إما أولاً وإما وسطاً وإما آخراً فالجموع ستة من ضرب ثلاثة محال المزيد في نوعي المزيد من اتحاد وتعدد مثل المصنّف بثلاثة أقسام المزيد الواحد ولم يثقل من أقسام المزيد إلا أكثر الأجزاء آخرها إلى هذا أشار بقوله (وذلك) الاختلاف (أما بزيادة) (حرف) واحد (في الأول) أى في أول اللفظ المجانس (نحو) قوله تعالى (والثفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق) فلم يبق في المساق زيد أولاً والباقي مجانس لجموع المقابل كما رأيت (أو) بزيادة الحرف الواحد (في الوسط نحو جدى جهدى) بفتح الجيم فيهما مع زيادة الهاء وسطاً في الثاني كما رأيت والباقي بعد اسقاطها مجانس جناساً تاماً للمقابل إلا عبرة بشد الدال كما تقدم أن الشدة هنا كالخفيف والجذب بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجذب الذى هو أبو الأب فليس مرادها هو الجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب محتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى ان حظى وغناى من الدنيا بمجرد انما بالنفس في المكاسب من غير وصول إليها ويكون (تشكياً) واخباراً بأنه لا يحصل من سعيه على طائل والآخر أن يكون المعنى ان حظى من الدنيا وغناى فيها هو بمشقة وجهى لا بالوراء عنه الأب والجهد ويكون اخباراً بالنجابة في السعى وأنه لا يتوقف في تحصيل الغنى على ورائته تأمله (أو) بزيادة حرف (في الآخر) أى في آخر المجانس ولا يخفى أن المراد بالزيادة هنا كون الحرف لا مقابل له من

القسم الثالث من الأصل أى ان اختلف اللفظان المتجانسان في عدد الحروف (سمى الجنس ناقصاً) لان اختلافهما في عدد الحروف يلزم منه نقصان أحدهما لا محالة (وذلك) النقصان إما بحرف واحد أولاً والذى بحرف واحد إما أن يكون الحرف الناقص هو الأول واليه أشار بقوله (أما بحرف في الأول) ولو قال أول صفة لحرف لكان أحسن (كقوله تعالى والثفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق) فهو جناس ناقص عن التام الحرف الأول وهو الميم (أو) بحرف (في الوسط نحو جدى جهدى) أى حظى ولم يظنر وأما إلى كون الحرف المشدد بحرفين فيكون في كل من الكلمتين حرف ليس في الآخر بل جعلوا المشدد

التمام أو في غير الهيئة فناقص الحرف أو في غير الترتيب يسمى ناقص المساووب (قوله وذلك) الاختلاف إما بحرف الخ حاصله أن أقسام الجنس الناقص ستة وذلك لان الزائد إما حرف واحد أو أكثر وعلى التقديرين فهو إما في الأول أو في الوسط أو في الآخر وقد مثل المصنّف بثلاثة أمثلة لأقسام المزيد الواحد ولم يثقل من أقسام المزيد إلا أكثر الأجزاء آخرها إلى هذا أشار بقوله (وذلك) الاختلاف (أما بحرف) واحد (في الأول) أى في أول اللفظ المجانس لا خروكاً عن الأول أن يقول بحرف واحد هو الأول لان الحرف عين الأول لا مظهر فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وكذا قوله أو في الوسط أو في الآخر (قوله بزيادة الميم) أى في المساق وهى زائدة في الأول والباقي مجانس لجموع المقابل (قوله جدى

جهدى) بفتح الجيم فيهما مع زيادة الهاء وسطاً في الثاني والباقي بعد اسقاطها مجانس جناساً تاماً للمقابل إلا عبرة بشد الدال كما تقدم أن الشدة هنا كالخفيف في هذا الباب والجذب بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجذب الذى هو أبو الأب فليس مرادها هو الجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب محتمل لوجهين فيحتمل أن يكون المعنى ان حظى وغناى من الدنيا بمجرد انما بالنفس في المكاسب من غير وصول إليها فيكون تشكياً واخباراً بأنه لا يحصل من سعيه على طائل ولا نفع فيحتمل أن يكون المعنى ان حظى من الدنيا وغناى فيها بمشقة وجهى لا بالوراء عنه أبائى وأجدادى فيكون اخباراً بالنجابة في السعى وأنه لا يتوقف على ورائته (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون جدى بتشخيف الدال فلا يكون بينه وبين جدى جناس تام

كقول أبي تمام
وقول البحتري
ومنه ما كتب به بعض ملوك المغرب الى صاحب له يدعوه الى مجلس أنس له
يعدون من أيد عواصم * تصول بأسيايف قواض فواض
لئن صدفت عنا فربت أنفس * صوادا الى تلك الوجوه الصواف
أيها الصاحب الذي فارقت عي * نبي ونفسي منه السنا والسنا
نحن في المجلس الذي يهب الرا * حة والمسمع الغنى والغناء
تعاطي التي تنسى من اللذة والرفقة الهوى والهواء
فأنه تلف راحة ومحا * قد أعداك الحبا والحياء

(قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو تمام (قوله ولا اعتبار بالنون) أي في حكم الانفصال أو بصد الزوال
سبب الوقف أو الإضافة (قوله على زيادة من) أي بناء على زيادة من (قوله كما هو مذهب الأخفش) أي المجوز لزيادتها في الالفاظ
(قوله أو على كونها للتبعية) أي أو بناء على كونها للتبعية وقوله (٤٣٣)

كقوله يعدون من أيد عواصم) بزيادة الهم ولا اعتبار بالنون وقوله من أيدي موضع نصب
مفعول يعدون على زيادة من كما هو مذهب الأخفش أو على كونها للتبعية كما في قولهم هز من
عطفه وحرك من نشاطه أو على أنه صفة لمحدوف أي يعدون سواعد من أيد عواصم جمع عاصية من
عصاه صربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وجماعه وتماه
* تصول بأسيايف قواض فواض * أي يعدون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء
صاغات على الاقربان بسيوف حاككة بالقتل قاطعة

الجانس لا كونه من غير الأصول وأن المراد بالآخر والوسط أمكنة متوهمة والا فالحرف بنفسه هو
الأول والوسط والآخر مثل لما فيه زيادة في الآخر فقال (كقوله) أي كقول أبي تمام
(يعدون من أيد عواصم) * تصول بأسيايف قواض فواض
فعواصم وعواصم متساويان الا في زيادة الهم آخر في الثاني وكذا قواض وقواض متساويان الا في
زيادة الباء آخر في الثاني ولا عبرة بالنون في عواصم وقواض لانه في حكم الانفصال أو بصد الزوال
بالوقف أو الإضافة أو غير ذلك وقوله من أيدي يحتمل أن تكون فيه للتبعية اما بتقديره نعمتا لمفعول
محدوف أي يعدون سواعد كائنه من أيد ادا السواعد بعض الأيدي فكأنه يقول يعدون السواعد التي
هي بعض الأيدي واما بأن يحمل كنه في قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أي هز بعض العطف
لان العطف الشق والمضروب منه السكف مثلا وحرك بعض الاعضاء التي يظهر بتحريكها نشاطه

كالخفف كما تقدم في الحرف (أو) بنقص حرف (في الآخر كقوله) أي أي تمام
يعدون من أيد عواصم * تصول بأسيايف قواض فواض

للتبعية أو على أنه صفة لمحدوف ومن المعلوم أنه إذا كان صفة لمحدوف لا يكون مفعولا فالأولى جعله عطفا على المعنى فكأنه قيل من
أيد نصب على المفعول أو لانه صفة لمحدوف (قوله أي يعدون سواعد من أيد) أي كائنه من أيد من ابتدائية أو أنها للتبعية اذ
السواعد بعض الأيدي فكأنه قيل يعدون السواعد التي هي بعض الأيدي (قوله من عصاه صربه بالعصا) وعلى هذا فمعنى عواصم
ضارب بالاعصا والمراد بها هنا السيف بدل ما بعده وقيل ان عواصم من العصيان أي عاصيات على أعدائهم عاصمات لاصدقاهم (قوله
أي يعدون أيديا) أي يعدون للحرب أيديا (قوله ضاربات للأعداء) أي بالسيف وهذا بيان لمعنى عواصم وقوله حاميات
أي حافظات للأولياء من كل مهلكة ومذلة وهذا بيان لمعنى عواصم وقوله حاككة بالقتل أي على الأعداء بيان لمعنى قواض لانه جمع
قاسية من قنسي وكذا ادا حكمه وقوله قاطعة أي لسكر مضر بها من الأعداء بيان لمعنى قواض لانه جمع قاضية من فضبه اذا قطعه
وفي الاطول ان قواض بمعنى قوازل من قضى عليه قتله وهذا أنسب بما في الشارح وحيث أنه تصول على الأعداء بأسيايف قوازل
لأنه جاء وقوازل لسكر مضر بها من الأعداء أو حجبها أو حجبها فليس ذكر القواض به بمعنى عنه الوصف بالقواض اه كلامه

وربما سمي هذا القسم أعني الثالث مطرفا ووجه حسنه أنك تنوهم قبل أن ترد عليك آخر الكلمة كاليم من عواصم أنها هي التي مضت وانما أتى بها للتأكيده حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وفي هذا حصول الفائدة بعد أن يتخلطك اليأس منها الوجه الثاني أن يختلفا بزيادة (٤٣٤) أكثر من حرف واحد كقول الحنساء ان البكاء هو الشفا * ممن الجوى بين الجوانح

(وربما سمي هذا) القسم الذي تسكون الزيادة فيه في الآخر (مطرفا واما بأكثر) من حرف واحد وهو عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر من هذا الضرب الاما تسكون الزيادة في الآخر (كقولها) أي الحنساء (ان البكاء هو الشفا * ممن الجوى) أي حرقه القلب (بين الجوانح) بزيادة النون والحاء ويختلف الوجهان بأن يجعل الفعل في الوجه الثاني كاللازم يتعدى بمن كشربت من الماء ويمكن أن يقدر متعددا في الموضعين فيقدر في الأخير من هزعضوا هو بعض عطفه وحركه عضوا هو بعض أعضاء نشاطه فيعود التبعض فيهما إلى الأول وهما العطف كناية عن السرور لان السرور يهتز فصارته الهزة منزومة للسرور وكذا تحريك النشاط ويحتمل أن تسكون زائدة على مذهب الاخفش القائل بجواز زيادتها في الاثبات خلافا لمن خص زيادتها بالنفي كقولك ما من أحد يقول الحق في هذا الزمان وعليه يكون هو نفس المفعول يمدون أي يمدون أيديا عواصي والعواصي جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا والراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده والعواصم جمع عاصمة من عصمه حفظه والقواصي جمع قاضية من قضى بكذا حكمه والقواصب جمع قاضية من فضبه والمعنى أنهم يمدون أيديا عاصيات أي ضاربات للأعداء بالسيف الذي هو الراد بالعصا هنا عاصيات أي حاميات وحافظات للأولياء من كل مهلكة ومذلة صائلات على الأقران بسيوف قواص أي حاكيات على الأعداء بالهلاك قواصب أي قاطعة لرقاب الأعداء قاتلة لهم (وربما سمي) هذا القسم الذي تسكون فيه الزيادة في الآخر (مطرفا) لتطرف الزيادة فيه أي لكونها في الطرف ووجه حسنه أنه قبل تمام الكلمة تنوهم أن الكلمة الأولى هي التي أعيدت فاذا تمت الكلمة بأن أتى آخرها كاليم في عواصم ظهر أنها كلمة أخرى فتستفاد فائدة من آتامها بعد الأياس وحصول فائدة بعد تنوهم عدمها كحصول نعمة غير مترتبة ولا يخفى أن هذا انما يتم ان تقدمت الكلمة التي لازيادة فيها وأن هذا أيضا انما تتحقق مسكته بعد الاتيان بما يضاهاى الكلمة الأولى من الثانية ولكن مرادهم بنحو هذا الاعتبار كونه بحيث يحصل بشرطه فيعد كالحاصل وقد تقدمت الإشارة إلى نحو ذلك (واما بأكثر) هذا معطوف على قوله اما بحرف أي الاختلاف في الزيادة اما أن يحصل بزيادة حرف واحد كما تقدم واما أن يحصل بزيادة أكثر من حرف واحد وقد تقدم أن هذا القسم فيه ثلاثة أقسام باعتبار تقدم الزيادة وتوسطها وتأخرها وقد تقدم أن المصنف لم يمثل الا القسم التأخر والتسمية فيه تدل على أن غيره لم يوجد في كلامهم أو أقل بحيث لا يتبرر وقد أشار إلى مثاله بقوله (كقولها) أي الحنساء أخت صخر في رد كلام من لامها على البكاء عليه روى أنها بكى عليه حتى ابيضت عينها (ان البكاء هو الشفا * ممن الجوى) وهو حرقه القلب السكائن (بين الجوانح) جمع جاححة وهي ضلع الصدر والبينية كناية عن القلب ولا شك أن الجوانح زيد فيه بعدما يماثل الجوى منه النون والحاء واذا أسقطت النون والحاء صار الباقي مساويا للجوى فكان (وربما سمي هذا) أي القسم الأخير الناقص (مطرفا) ووجه حسنه أنك تنوهم قبل ورود آخر كلمة أنها هي التي مضت وأتى بها للتأكيده وفي ذلك تحصيل فائدة جديدة بعد الأياس منها (واما) أن يكون النقص (بأكثر) من حرف واحد (كقولها) أي الحنساء ان البكاء هو الشفا * ممن الجوى بين الجوانح

(اقوله مطرفا) أي لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر من هذا الضرب الاما تسكون الزيادة في الآخر) أي لعدم اطلاعه على أمثلة الباقي وقال في الاطول انه لم يذكر من هذا الضرب الاما كانت الزيادة فيه في الآخر لاجل بيان اسمه بقوله وربما سمي هذا أي ما كانت الزيادة فيه في الآخر بأكثر من حرف مذيلا وعبر بر بما اشارة إلى عدم اشتراك تلك التسمية اه (قوله أي الحنساء) أخت صخر في رد كلام من لامها في كثرة البكاء عليه روى أنها بكى عليه حتى ابيضت عينها وبعد البيت المذكور

بأعين جودى بالدموع مع المستهلات السوافح والبيت من مجزوء السكامل المرفل وشطره قبل همزة الشفاء فهو مدور ونح رفيل (قوله أي حرقه القلب) هذا بيان لمعنى الجوى بحسب الأصل والراد به هنا مجرد الحرقه بقرينة قوله بين الجوانح أي ان البكاء هو الشفاء

من الحرقه السكائنة بين الجوانح أي الضلوع التي تحت الترائب ما يلي الصدر (وربما كذا في الاطول ولا شك أن الجوانح زيد فيه بعدما يماثل الجوى النون والحاء فاذا أسقطتهما صار الباقي مساويا للجوى فكان من التحنيس الناقص

ور بماسمى هذا الضرب مذيلا وان اختلفا في أنواع الحروف اشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف ثم الحرفان المختلفان ان كانا متقار بين سمي الجنس مضارعا

(قوله هذا النوع) أى الذى زيد في آخره أكثر من حرف (قوله مذيلا) (٤٢٥) أى لان تلك الزيادة في آخره كالذيلا (قوله وان

اختلفا في أنواعها الخ) الاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا ولا كان من الناقص كما تقدم (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط أى فيشترط في كون الاثنان باللفظين المختلفين في نوعية الحروف من البدع الجناسى أن لا يقع الخ (قوله والا بعد الخ) أى والاولو وقع الاختلاف بأكثر من حرف لبعده الخ (قوله كلفظي نصر ونسك) تمثيل للنفي وكذا لفظا ضرب وخرق وكذا ضرب وساب واللفظان الأولان اشتركا في الحرف الأول فقط واللفظان الثانيان اشتركا في الحرف الوسط فقط واللفظان الثالثان اشتركا في الحرف الأخير فقط وليس شيء من ذلك من التجنيس (قوله اللذان وقع بينهما الاختلاف) أى حالة كونهما في اللفظين (قوله ان كانا متقار بين في المخرج) أى بأن كانا حلقين أو شفويين أو من التنبايا العليا

(ور بماسمى هذا النوع (مذيلان اختلفا) أى لفظا للتجانسين (في أنواعها) أى أنواع الحروف (فيشترط أن لا يقع) الاختلاف (بأكثر من حرف) واحدا ولا بعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظي نصر ونسك (ثم الحرفان) اللذان وقع بينهما الاختلاف (ان كانا متقار بين) في المخرج (سمى) الجنس (مضارعا)

من التجنيس الناقص (ور بماسمى هذا النوع وهو ما يزيد فيه أكثر من حرف (مذيلان لان الزيادة كانت في آخره كالذيلا وهذه التسمية هي التي قلنا انها تدل على عدم وجدان زيادة أكثر أو لا أو وسطا أو على فلة الوجدان ويحتمل أن يريد أن المسمى هو الذي وجدت فيه هذه الزيادة آخر فلا تدل على ما ذكرتم أشار الى النوع الرابع من أنواع الجنس وهو ما يشتمل المضارع والملاحق فقال (وان اختلفا) أى اللفظان المتجانسان والعطف في هذه الجملة كما تقدم في مثلها (في أنواعها) أى أنواع الحروف والاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص كما تقدم (فيشترط) (بمعنى أن اللفظين اذا اختلفا في نوعية الحروف على الوجه المذكور فلا يكون الاثنان بهما من البدع الجناسى الا بشرط هو (أن لا يقع) ذلك الاختلاف (بأكثر من حرف) واحدا ولا وقع بأكثر من حرف كائنين فأكثر لم يكن من التجنيس في شيء لبعدهما بينهما عن التشابه الجناسى وذلك ظاهر اذ لو لا ذلك لم يخل غالب الألفاظ من الجنس ويلزم أن يقدّر عليه كل أحد لان التشابه في حرف واحد مع الاختلاف في اثنين فأكثر كثير وذلك مثل نصر ونسك وشل ضرب وفرق ومثل ضرب وسلب فالاولان اشتركا في الاول فقط والثانيان اشتركا في الوسط والثالثان اشتركا في الآخر وليس شيء من ذلك من التجنيس (ثم الحرفان) أى ثم هذا النوع قسمان كل منهما يسمى باسم مخصوص وذلك أن الحرفين المختلفين في اللفظين (ان كانا متقار بين) في المخرج كأن يكونا حلقين معا أو شفويين معا (سمى) الجنس بين اللفظين اللذين كان الحرفان المتباينان فيهما متقار بين (مضارعا) وأما سمي مضارعا لمضارعة اللباين في اللفظين

فقد نقص في الاول عن الثاني حرفان ور بماسمى مانقص عن مجانسه بأكثر من حرف مذيلا وتسمية هذا مذيلا تظهر في المثال المذكور وهو ما اذا كان في الاول نقص عن الثاني بحرفين فانه وقع تذييل الثاني منه بخلاف ما اذا قيل في الجوانح الجوانح الكلمة الأخيرة فيه غير مذيلة والتذييل إنما يكون في الأخير قوله (وان اختلفا في أنواعها) إشارة الى القسم الثالث من أقسام الاختلاف وهو أن تختلف أنواع الحروف فمن شرطه أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف فان كان بأكثر خرج عن كونه جناسا وقوله (فيشترط) لم يكن به حاجة الى هذه الفاء الداخلة على المضارع في جواب الشرط ثم الحرفان اللذان وقع الاختلاف بهما ان كانا متقار بين سمي الجنس مضارعا وهو أى اختلاف الحرفين بالنوع اما في الاول كقول الحريري بيني وبين كنى ليل دامس وطريق طامس فلاختلاف بالطاء والدال وهما حرفان متقار بان كلاهما من الحروف الشديدة أو في الوسط كقوله تعالى وهم ينهون عنه وينأون عنه فوقع الاختلاف بالهمزة والهاء وهما حرفان حلقيان أو في الحرف الأخير نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة فان الاختلاف بالراء واللام وهما من حروف الذلاقة

(٥٤ - شروح التلخيص - رابع) وعلى هذا فالمراد بالمتقار بين في المخرج ما يشمل لتحديد فيه كالدال والطاء والهمزة والهاء (قوله سمي الجنس) أى الذى بين اللفظين اللذين كان الحرفان المتباينان فيهما متقار بين في المخرج (قوله مضارعا) أى لمضارعة اللباين من اللفظين لصاحبه في المخرج

ويكونان اما في الاول كقول الحريري بيني وبين كنى ليل دامس وطريق طامس واما في الوسط كقوله تعالى وهم ينهون عنه وينأون عنه وقول بصهم البرايا أهداف البلايا واما في الآخر كقول النبي صلى الله عليه وسلم الخيل معقود بنواصيها الخير الى يوم القيامة وان كانا غير متقاربان سمي لاحقا ويكونان ايضا اما في الاول كقوله تعالى ويل لكل همزة لقوله تعالى وهم ينهون عنه وقول الحريري لا اعطى زماني بل يحفر دماي

(قوله وهو ثلاثة ضرب) جعل الشارع ضمير هو راجعا للمضارع فاحتاج لتقدير لان الحرف الخ ولو جعل ضمير هو راجعا للحرف للدلول عليه بقوله ثم الحرفان لكان أحسن (قوله لان الحرف الأجنبي) يعني اللباني لمقابله (قوله اما في الاول) أي اما في أول اللفظين وفي كلامه تسامح لان أول اللفظين في الحقيقة هو الحرف ففيه ظرفية الشيء في نفسه فلو حذف في وقال اما الاول لكان أحسن وان كان يمكن الجواب بأنه من ظرفية (٤٣٦) العام في الخاص أو أن في زائدة تأمل (قوله بيني وبين كنى ليل

وهو) ثلاثة ضرب لان الحرف الأجنبي (اما في الاول نحو بيني وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أوفى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أوفى الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أي وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمي لاحقا وهو أيضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لقطة)

لصاحبه في المخرج (وهو) أي المضارع ثلاثة أقسام لان الحرف الأجنبي أعني اللباني لمقابله (اما) أن يوجد (في الاول) أي في أول اللفظين وقد تقدم ما في نحو هذا من التسامح وان الاول في الحقيقة هو الحرف (نحو) قول الحريري (بيني وبين كنى) بكسر الكاف أي منزلي (ليل دامس) أي مظلم (وطريق طامس) أي مطموس العلامات لا يهتدى فيه الى اللراء فداف دافس وطامس بينهما تجنيس المضارعة لان الطاء والدال المتباينتان متقاربتان في المخرج لانهما من اللسان مع أصل الأسنان وقد وجدا أولا فكان الجنس بينهما قسما على حدة (أو) يوجد (في الوسط) أي في وسط المتجانسين (نحو) قوله تعالى (وهم ينهون عنه وينأون عنه) أي يبعدون عنه فينهون وينأون بينهما تجنيس المضارعة لان الهاء والهمزة وهما المتباينتان في اللفظين متقاربتان اذ هما حلقيتان معا وقد وجدا في الوسط فكان قسما آخر (أو) يوجد (في الآخر) أي في آخر المتجانسين (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (الخيل معقود بنواصيها الخير الى يوم القيامة) فبين الخيل والخير تجنيس المضارعة لتقارب مخرج الراء واللام اذ هما من الحنك واللسان وهما آخر فكان الجنس معهما قسما آخر أيضا فالأمثلة من المضارع لتقارب مخرج حروفها المتباينة كما بينا (والا) أي وان لم يكن الحرفان المتباينان متقاربين لتباينهما في المخرج (سمي) الجنس بين اللفظين (لاحقا) لان أحد اللفظين ملحق بالآخر في الجنس باعتبار جل الحروف (وهو) أي الحرف الذي وقع فيه التباين بلا تقارب في المخرج هو (أيضا) أن يكون (في الاول) أي أول المتجانسين (نحو) قوله تعالى ويل لكل همزة لقطة (وههزة قوله (والا) أي ان لم يكن الحرفان اللذان وقع الاختلاف بينهما متقاربين (سمي) الجنس (لاحقا) واللاحق أيضا اما باختلاف الحرفين في الاول كقوله تعالى ويل لكل همزة لقطة أو يقع الاختلاف في

دامس وطريق طامس) هذا من كلام الحريري وهو نثر والسكن البيت والدامس الشديد الظامة من دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدائر المطموس العلامات الذي لا يتبين فيه أثر يهتدى به والشاهد في دافس وطامس فان الدال والطاء حرفان متباينان الا أنهما متقاربان في المخرج لانهما من اللسان مع أصل الأسنان وقد وجدا في أول اللفظين (قوله أو في الوسط) أي أو يوجد في وسط اللفظين المتجانسين (قوله وينأون عنه) أي يبعدون عنه والشاهد في ينهون وينأون فان الهمزة والهاء حرفان متباينان الا أنهما

الهمز

متقاربان في المخرج إذ هما حقيقيان وقد وجد في وسط اللفظين المتجانسين (قوله أوفى الآخر) أي أو يوجد في آخر اللفظين المتجانسين (قوله نحو الخيل الخ) أي نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم الخيل معقود بنواصيها الخير الى يوم القيامة فبين اللام والراء تباين الا أنهما متقاربان في المخرج لانهما من الحنك واللسان وقد وجد في آخر اللفظين المتجانسين والنواصي جمع ناصية وهي منتهى منبت شعر الرأس من جانب الوجه والخير نائب فاعل معقود ومبتدأ خبره معقود (قوله أي وان لم يكن الحرفان) أي التباينان وقوله متقاربين أي في المخرج بل كانا متباعدين فيه (قوله سمي لاحقا) أي سمي الجنس بين اللفظين لاحقا لان أحد اللفظين ملحق بالآخر في الجنس باعتبار جل الحروف (قوله وهو أيضا اما في الاول) أي والحرف اللباني لمقابله من غير تقارب في المخرج اما أن يقع في أول اللفظين المتجانسين أوفى وسطهما أوفى آخرهما

واما في الوسط كقوله تعالى ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون وقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه
لحب الخير لشديد واما في الآخر كقوله تعالى فاذا جاءهم امر من الامن

(قوله المهمز الكسر الخ) حاصله ان همزة مأخوذة من المهمز وهو الكسر وكذا للزة مأخوذة من اللز بمعنى الطعن أى في المحسوسات
وغيرها ثم شاع استعمال المهمز في الكسر في أعراض الناس وكسر العرض هتكة وابطاله بالحق العيب كما شاع استعمال اللز
في الطعن في الاعراض بأن يلحق العيب بصاحبها فقول الشارح والطعن فيها تفسير (قوله وبناء فصلة) أى بضم الفاء وفتح العين
(قوله يدل على الاعتقاد) أى فلا يقال فلان ضحكة ولا لعبة الا لمن كان ملازما لذلك بحيث صار عادلة لا من وقع منه ذلك في الجملة
والشاهد في همزة ولز فان بينهما جناسا لاحقا لان الهاء واللام متباينان ومتباعدان في المخرج لان الهاء من أقصى الحلق واللام من
طرف اللسان ووقافي أول اللفظين المتجانسين (قوله تفرحون) أى (٤٢٧) تتكبرون في الارض وقوله

تمرحون أى تتوسعون في
الفرح فالمرح نهاية الفرع
والشاهد في تفرحون
وتمرحون فان بينهما
جناسا لاحقا على ما قال
المنصف لتباين الفاء والميم
وتباعدهما في المخرج (قوله
وفي عدم الخ) حاصله
أن كون الجنس الذي في
هذه الآية لاحقا في نظر
لان التقارب في المخرج بين
الفاء والميم موجود لانهما
شفوئتان غاية الأمر أن
الفاء من باطن الشفة
السفلى وأطراف الاسنان
والميم من ظاهر الشفتين
ولا يخرجهما ذلك عن
كونهما شفوئتين وسيند
فالجنان في هذه الآية
مضارع للاحق وقد أجاب
بعضهم بأن المراد من
تقارب المخرج هنا قصر
للسافة بين المخرجين وليس

المهمز الكسر واللز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فصلة
يدل على الاعتقاد (أوفى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم
تمرحون) وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر فانهما شفوئتان وأن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث تدغم
احدهما في الأخرى فالفاء والهمزة ليستا كذلك (أوفى الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن

فصلة من المهمز وهو الكسر وكذا المزة من اللز بمعنى الطعن وشاع استعمال المهمز في الكسر من أعراض
الناس وكسر العرض هتكة وابطاله بالزام العيب كما شاع استعمال اللز في الطعن في الاعراض والطعن
في العرض الحاق العيب بصاحبه وبناء فصلة بضم الفاء وفتح العين يدل على لزوم والاعتقاد لان هذا
الوزن يدل في العربية على ذلك ولا يكفي في بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه في الجملة (أو) يكون
ذلك الحرف (في الوسط) أى في وسط المتجانسين (نحو) قوله تعالى ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون (تفرحون وتمرحون بينهما جناس لاحق لاتحاد نوع حروفهما الا الميم
والفاء وهما غير متقاربين ولكن كون هذا من اللاحق فيه نظر لان التقارب في المخرج موجود بين
الفاء والميم اذ هما شفوئتان معا الآن الفاء من طرف الاسنان العلويين وفتح الشفة السفلى والميم من
باطن الشفتين ولا يخرجهما ذلك عن كونهما شفوئتين وقد يجاب بأن جناس التقارب لا يكفي حتى
يوجد نوع خاص منه كان يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما وهما افتراق الموضوعان لما علمت
فالاولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه حب الخير كشيدي لان الدال والهاء
متباعدتان مخرجا اذ الأولى من اللسان مع أصول الاسنان والثانية من الحلق ولا يقال المراد بالتقارب
ما يصح معه الادغام لانهم ذكر اموال المتقارب بين الهاء والهمزة لانهما حلقيتان ولا ادغام بينهما (أو)
يكون ذلك الحرف (في الآخر) أى في آخر المتجانسين (نحو) قوله تعالى (واذا جاءهم امر من الامن)

الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون فوقع الاختلاف في الوسط
بالفاء والميم وهذا فيه اشكال لان الفاء والميم متقاربان لكونهما من حروف الذلاقة ومن حروف الشفة
فكيف يكونان متباعدين أوفى الأخير بنحو قوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن أو الحرف أذاعوا به

بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الليم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خير بأن
هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما على طول السافة بينهما فالأولى لأجل هذا البحث أن يدل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد
وانه حب الخير كشيدي فان الهاء والدال متباينان ومتباعدان في المخرج فان الهاء من أقصى الحلق والدال من اللسان مع أصول الاسنان
(قوله وان اريد الخ) يعنى لو قيل في الجواب عن المنصف ان مراده بالحرفين المتقاربين في المخرج فصح التثنية فيقال في رد هذا
الجواب انهم ذكروا أن من جملة المتقاربين في المخرج الهاء والهمزة كما مر في وهم ينهون عنه وينأون عنه لانهما حلقيتان والحال
انه لا يمكن ادغام أحدهما في الآخر فبطل ذلك الجواب وما زال الاعتراض واردا على المنصف (قوله فالفاء والهمزة) لغة الجواب الشرط
المحذوف أى فلا يصح لان الهاء الخ (قوله ليستا كذلك) أى لا تدغم احدهما في الأخرى مع أنه مثل بهما المتقاربين (قوله امر من
الامن) فالامن والأمر متفقان الا في الراء والنون وهما متباعدتان في المخرج كذا قال المنصف وفيه نظر بل هما متقاربان حتى

وقول البحرى :

هل لما فات من تلاق تلاف * أم لساك من الصباة شاف

وان اختلفا فى ترتيب الحروف سمى جناس القلب وهو ضربان قلب الشكل كقولهم حسامه ففتح لا وليسائه حنفل لا عدائه وقلب البعض كما جاء فى الخير اللهم استر (٤٢٨) عورانا وآمن روعانا وقول بعضهم رحم الله امرأ أمسك ما بين فكيه وأطلق ما بين

كفيه وعليه قول أبى الطيب

منعة منعمة رداح

يكلف له ظها الطير الوقوعا

انه يجوز ادغام احدهما

فى الأخرى لانهما من

حروف الذلاقة التى يجمعها

قولك من بفل وهى تخرج

من طرف اللسان وحينئذ

فالنون والراء يخرجان منه

فالذال الصائب تلاف

وتلاق (قوله وأخر) أى

ذلك البعض فى اللفظ الآخر

(قوله سمى تجنيس القلب)

أى لوقوع القلب أى عكس

بعض الحروف فى أحد

اللفظين بالنظر لآخر وهو

ضربان لانه ان وقع الحرف

الأخير من الكلمة الاولى

أولاً من الثانية والذى قبله

ثانياً وهكذا على الترتيب

سمى قلب الكل والاسمى

قلب البعض وقد ذكر

المصنف مثال كل منهما (قوله

نحو حسامه ففتح لا وليائه

حنفل لا عدائه) أى أن

سيف الممدوح ففتح لا وليائه

اذ به يقع النصر لهم وحنفل

لا عدائه أى هلاك لهم اذ به

يقع موتهم وهذا الكلام

حل لقول الاحنف بن قيس

حسامك فى لا حباب ففتح

بيور محاك فى لا عداء حنفل

ومحل الشاهد حنفل وفتح

وان اختلفا (أى لفظا للتجانسين (فى ترتيبها) أى ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى أحد اللفظين بعض الحروف وأخر فى اللفظ الآخر (سمى) هذا النوع (تجنيس القلب) نحو حسامه ففتح لا وليائه حنفل لأعدائه ويسمى قلب كل (لأنه عكس ترتيب الحروف كلها (ونحو اللهم استر عورانا وآمن روعانا ويسمى قلب بعض (اذ لم يقع الانعكاس الا بين بعض حروف الكلمة

فالأمرو والامن متفقان الا فى الراء والنون وهما متباعداً نخرجنا لان الراء من شد اللسان على الحلق الباطنى على وجه التكرار والنون من شدة على ما يقرب الاسنان العليا وبه يعلم أن تباعد المحل واختلافه كافى فى البعد ولو اشتركا فى وجه ما كما اشترك الحرفان هنا فى حركة اللسان الى أعلى قيل وفى هذا نظر أيضاً لان النون والراء من حروف الذلاقة التى يجمعها قولك من بفل وقد تقدم بيان ما فى قوله فى الأول والوسط والآخ من التسامح وأنه قصد بهما ما كن متوهمه فأطلق عليها ما هو وصف الحرف اذ الحرف هو نفس الأول والوسط والآخ على ما يتبادر والخطب فى ذلك سهل ثم أشار الى النوع الخامس من أنواع التجنيس وهو تجنيس القلب فقال (وان اختلفا) أى وان اختلف اللفظان المتجانسان (فى ترتيبها) أى فى ترتيب الحروف فقط وإنما يختلفان فى ترتيب الحروف اذا اتحد فى النوع والعدد والهيئة ثم الاختلاف فى الترتيب هو أن يقدم فى أحد اللفظين بعض الحروف ويؤخر ذلك البعض فى اللفظ الآخر (سمى) أى ان وقع الاختلاف فى الترتيب سمى ذلك النوع من الجناس (تجنيس القلب) لوقوع القلب أى عكس بعض الحروف فى أحد اللفظين بالنظر الى الآخر وهو قسبان أحدهما أن يقع العكس فى مجموع الحروف (نحو) قول القائل (حسامه) أى سيف الممدوح (فتح لا وليائه) اذ به يقع لأوليائه الفتح والنصر و (حنفل لأعدائه) اذ به يقع حنفل لأعدائه أى موتهم (ويسمى) هذا القسم (قلب كل) لانه عكس ترتيب الحروف كلها لان ما كان فى أحد اللفظين مقدماً صار مؤخراً فى الآخر وما كان مؤخراً فيه صار مقدماً فى الآخر وفيه نظر لان التاء وقعت فى اللفظين فى مكانها وهو الوسط (و) القسم الثانى أن يقع فى بعض الحروف (نحو) قولهم (اللهم استر عورانا وآمن روعانا) فالألف والتاء والنون فى عورانا وروعانا فى محلها وإنما وقع العكس فى العين والواو والراء والواو أيضاً فى مكانها وكأنهم لم يعتبروا فى القلب الوسط (ويسمى) هذا القسم (قلب بعض) لوقوع التبديل فى بعض حروف اللفظين كما رأيت وقد يقال التجنيس على

فوقع الاختلاف بالنون والراء وفيه نظر أيضاً لانهم من حروف الذلاقة قوله (وان اختلفا فى ترتيبها) إشارة الى النوع الرابع من الاختلاف وهو أن يختلفا فى ترتيب الحروف فيسمى تجنيس القلب وهو قسبان أحدهما نحو قولهم حسامه ففتح لا وليائه حنفل لأعدائه قال (و يسمى هذا قلب كل) وهذا أحسن من قوله فى الايضاح يسمى قلب الشكل لان كل لا يدخل عليها الألف واللام فى القياس والثانى نحو ما روى فى بعض الأخبار اللهم استر عورانا وآمن روعانا وكذلك قول بعضهم رحم الله امرأ أمسك ما بين فكيه وأطلق ما بين كفيه وكذلك قول أبى الطيب

منعة منعمة رداح * يكلف لفظها الطير الوقوعا

ويسمى هذا قلب بعض لان عورة وروعة انطفا فى الحرف الأخير وهو التاء فلا قلب فيها وانقلب ما سواها

(فاذا

فانك اذا أخذت الفاء من حنفل ثم التاء ثم الحاء كان فتحاً وان أخذت الحاء ثم التاء ثم الفاء من فتح كان حنفل

فهو قلب للشكل وان كانت التاء التى فى الوسط لم تغير (قوله لانه عكس ترتيب الحروف كلها) أى لان ما كان فى أحد اللفظين مقدماً صار مؤخراً فى الآخر (قوله نحو اللهم استر عورانا وآمن روعانا) فالألف والتاء والنون فى

سمى مقولبا مجنحا وأذا ولي أحد

المتجانسين الآخر سمي

مزدوجا ومكررا ومرددا

عورا تناورا وعائنا محالها

وأنما وقع العكس في العين

والواو والراء والروعات جمع

روعة الخوف أي آمنا بما

نخاف (قوله لأن اللفظين

بمثلة جناحين للبيت) علم

منه أن الجنس القلوب

المجنح مختص بالشعر

(قوله لاح أنوار الهدى الخ)

أي فين لفظي لاح وحال

الواقع أحدهما أوله والآخر

آخره جناس مقولب مجنح

ونظير البيت المذكور قول

ابن نباتة

ساق يرى قلبه قسوة

× وكل ساق قلبه قاس

(قوله وإذا ولي أحد

المتجانسين الآخر) أي

وإذا ولي أحد اللفظين

المتجانسين المتجانسين الآخر

من غير أن يفصل بينهما

بفصل سوى حرف جر أو

حرف عطف وشبه ذلك

(قوله أي تجانس كان)

أي سواء كان ذلك الجنس

الذي بين اللفظين تاما أو

محرفا أو ناقصا أو مضارعا

أو لاحقا أو مقولبا (قوله

ولذا) أي لأجل كون المراد

مطلق الجنس الشامل

لجميع الأنواع السابقة

لا خصوص القلوب (قوله

ذكره باسمه الظاهر دون

المضمرة) ولو كان مراد

المصنف خصوص الجنس

بالقالب

(فإذا وقع أحدهما) أي أحد اللفظين المتجانسين جناس القلب (في أول البيت و) اللفظ (الآخر في

آخره سمي) تجنيس القلب حينئذ (مقولبا مجنحا) لأن اللفظين بمثلة جناحين للبيت كقوله :

لاح أنوار الهدى من * كفه في كل حال

(وإذا ولي أحد المتجانسين) أي تجانس كان ولذا ذكره باسمه الظاهر دون المضمرة المتجانسين

(الآخر سمي) الجنس (مزدوجا ومكررا ومرددا

توافق اللفظين في الخط كسقين ويشفين في قوله تعالى الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعمني

ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين ويسمي تجنيسا خطيا ومن أنواع التجنيس أيضا تجنيس الإشارة

وهو أن يشار إلى اللفظ المجانس بما يدل عليه كقوله × حلفت بخية موسى باسمه × فقد أشير بقوله

باسمه إلى موسى معنى آلة الحلق وهو مجانس لموسى العلم والمراد بموسى رجل مسمى به في الجملة وتامه

* وبهارون إذا مقابلا * وقلب هارون نوره وهو مصنوع يزال به الشعر مرمع وف ثم أشار إلى تفرع

على جناس القلب بقوله (فإذا وقع أحدهما) أي أحد المتجانسين بجناس للقلب (في أول البيت

و) وقع (الآخر) من المتجانسين بالجناس المذكور (في آخره) أي في آخر ذلك البيت (سمي)

هذا التجنيس للقلب الذي وقع لفظ منه في أول البيت والثاني في آخره (مقولبا مجنحا) لأن

اللفظين في هذا الجنس القلبي صارا للبيت كالجناحين للطائر في وقوعهما متوازيين في الطرفين

المتقابلين ومثاله قوله (لاح أنوار الهدى من * كفه في كل حال) فبين لفظي لاح وحال الواقع أحدهما

أول البيت والآخر آخره تجنيس القلب فسمي ذلك التجنيس مقولبا مجنحا ثم أشار إلى تفرع آخر

على مطلق التجنيس لا بقيد كونه مقولبا بقوله (وإذا ولي أحد) اللفظين (للتجانسين) اللفظ

(الآخر) منهما وهو مفعول ولي أي ولي ذلك الأحدا الآخر سواء كان ذلك الجنس بين اللفظين تاما أو

محرفا أو ناقصا أو ماضيا واللاحق أو مقولبا فالمراد بالجناس هنا الجنس لا بقيد كونه مقولبا

بل مطلقه الشامل لجميع الأنواع السابقة ولقد صمد مطلق الجنس أي باللفظ الظاهر والا كان المناسب

إعادة الضمير على ما يليه (سمي) أي إذا توالى المتجانسان مطلقا سمي الجنس بينهما (مزدوجا و)

سمي أيضا (مكررا و) سمي أيضا (مرددا) لازدواج اللفظين بتواليهما وتكرار أحدهما بالآخر

كالتقلب فتح وحنت وفي كفيه وفكيه كذلك لم يقع القلب في الحرف الأخير وفي منعمة ومنعمة كذلك

فان القلب لم يقع في الحرف الأول والأخير بل فيهما بينهما لم يقع فيهما بينهما على الترتيب كما يظهر بالتأمل

ولك أن تقول ينبغي أن يسمى القسم الأول أيضا قلب بعض فان الحرف المتوسط وهو التاء في حنت

وفتح لم ينقلب كما لم ينقلب الأخير في عورة وروعة والآخر الذي أوجب تسمية أحدهما بقلب بعض

والآخر بقلب كل إنما يكون بجعل الأول في أحدهما ثانيا مثلا والثاني ثالثا والثالث أولا ثم أشار

المصنف إلى فرع من ذلك وهو أنه (إذا وقع أحد المتجانسين جناس القلب في أول البيت) وينبغي أن

يقول أو أول الفقرة ليعم النظم والنثر الآن مثله في النثر سياتي في رد المعجز على الصدر (والآخر في آخره

سمي مقولبا مجنحا) كقول الشاعر :

لاح أنوار الهدى من * كفه في كل حال

ولفائل أن يقول إذا سمي هذا مقولبا مجنحا فسميته مقولبا بالكونه جناس قلب وتسميته مجنحا بالكون

كلمتي الجنس فيه واقعيتين في جناحي البيت فلا بدع أن يسمى الجنس التام وغيره من الأقسام السابقة

تاما مجنحا وكذلك الجميع الآن يكونوا لاحظوا مناسبة بين الجناح والقلب لسرعة تقلب الجناح ثم قال

(وإذا ولي أحد المتجانسين الآخر) أي سواء كان من جناس القلب أم لا (سمي مزدوجا ومكررا ومرددا

القلوب المكان المناسب الاتيان بالضمير (قوله سمي مزدوجا ومكررا ومرددا) لازدواج اللفظين بتواليهما وتكرار أحدهما بالآخر وتدادها

كقوله تعالى وجنتك من سبأ بنبا يقين وما جاء في الخبر للؤمنون هينون لينون وقولهم من طلب وجد وجد وقولهم من قرع بابولج ولج وقولهم النبيذ نهر النغم غم وبغير الدسم سم وقوله :

يمدون من أيد عواص عواصم * نضول بأسيا فواض قواض

واعلم أنه يلحق بالجناس شيان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم وقوله تعالى فروح وريحان وقول النبي صلى الله عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة وقول الشافعي رضي الله عنه وقد سئل عن النبيذ أجمع أهل الحرمين على تحريمه وقول أبي تمام * فيلدمع أنجدني على ساكني نجد * وقول البيهقي :

يعشى عن الجند الغبي ولن ترى * في سودأربا لغير أريب

فسمت صروف الدهر بأسا وناثلا * فلما ك موتور وسيفك واتر

(٤٣٠)

وقول محمد بن وهيب

نحو وجنتك من سبأ بنبا يقين) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة مما سبق (و يلحق بالجناس شيان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق السكمتين في الحروف والاصول مع الاتفاق في أصل المعنى (نحو قوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم

وترداده به ولا يضر الفصل بينهما بحرف جر أو حرف عطف وما أشبهه (نحو) قوله تعالى في حكاية كلام المهدي لسلطان (وجنتك من سبأ) اسم رجل أو بلد (بنبا يقين) فسبأ ونبا متواليان وتجنيسهما للاحق وأمثلة الأقسام الباقية ظاهرة مما مر فمثال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعه ومثال المحرف أن يقال هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم جدى جهدى ومثال المقلوب أن يقال هذا السيف للأعداء والاولياء حشف وفتح ثم أشار إلى شيئين ليسا من الجنس الحقيقي ولكنهما ملحقان به في كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجناس فقال (يلحق بالجناس شيان أحدهما أن يجمع) بين (اللفظين الاشتقاق) أي أن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد والمراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق وهو الأصغر الذي يفسر بتوافق السكمتين في الحروف والاصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى بخلاف الكبير كما سيأتي وما أشبهه وذلك (نحو) قوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم) فان أقم مع القيم مأخوذان من القيام أو من قام يقوم ففيهما الاصول من الحروف مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى وهذا النوع من الملحق بالجناس سهل التناول قريب الوجود كما لا يخفى فان كل أحد يتأني له أيما أراد أن يقول مشافلا قائل

كقوله تعالى وجنتك من سبأ بنبا يقين) واعلم ان المصنف أهمل أن يقع الاختلاف في أمرين من الأمور السابقة قوله (و يلحق بالجناس) إشارة إلى ما يلحق بالجناس وإن لم يكن منه في الحقيقة وهو شيان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق أي الصغير بأن يتفق في ترتيب الحروف والهيئات مثل فرح زيد من المرح فقد وقع الاختلاف في ترتيب الحروف والهيئات معا وكقوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم وقوله تعالى فروح وريحان وقوله صلى الله عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة وقول الشافعي رضي الله عنه في النبيذ أجمع أهل الحرمين على تحريمه وقول أبي تمام * فيلدمع أنجدني على ساكني نجد

(قوله من سبأ بنبا يقين) فسبأ ونبا متواليان وتجنيسهما للاحق وذلك لاختلافهما بحرفين متباعدين في المخرج فالباء في بنبا لا دخل لها في التجنيس (قوله ظاهرة مما سبق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة ومثال المحرف أن يقال هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص أن يقال جدى جهدى ومثال المقلوب أن يقال هذا السيف للأعداء والاولياء حشف وفتح (قوله ويلحق بالجناس) أي في التجنيس شيان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق أي الصغير بأن يتفق في ترتيب الحروف والهيئات مثل فرح زيد من المرح فقد وقع الاختلاف في ترتيب الحروف والهيئات معا وكقوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم وقوله تعالى فروح وريحان وقوله صلى الله عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة وقول الشافعي رضي الله عنه في النبيذ أجمع أهل الحرمين على تحريمه وقول أبي تمام * فيلدمع أنجدني على ساكني نجد

السكلام كحسن الجناس

(والثاني

(قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) أي أن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد (قوله وهو)

أي اجتماع اللفظين في الاشتقاق توافق السكمتين الخ وأشار الشارح بهذا إلى أن المراد بالاشتقاق الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق وهو الاشتقاق الصغير المفسر بتوافق السكمتين في الحروف والاصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى فقوله في الحروف والاصول خرج به الاشتقاق الأكبر كالطلب والنلم وقوله مع الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجند والرق والرقم وقوله والاتفاق في أصل المعنى خرج به الجنس التام لان المعنى فيه مختلف ولذا لم يكن هذا جناسا بل ملحقا به لانه لا بد في الجنس من اختلاف معنى اللفظين (قوله فانهما) أي أقم والقيم وقوله مشتقان من قام يقوم أي على المذهب السكوفي ومن مصدر قام يقوم وهو القيام بناء على التحقيق من أن الاشتقاق من المصادر كما هو مذهب البصريين وفي الاطول أقم مشتق من القيام وهو الانتصاب والقيم المستقيم المعتدل الذي لا إفراط فيه ولا تفريط

والثاني أن يجمعهما المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به كقولهم تعالى انما قلتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة

(قوله المشابهة) لوقال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر والمراد بالمشابهة الامر المشابهة فمصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهي ما يشبه الاشتقاق أى وهى اتفاق يشبه الاشتقاق أو الاتفاق الذى يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وقول الشارح أى اتفاق أى سواء كان اشتقاقا كبيرا أو غيره وقوله يشبه الاشتقاق أى الصغبر وقوله وليس باشتقاق أى صغير وفيه انه لا فائدة لذلك لان مشابهة الشيء لا يكون اياه وحاصله أن الاتفاق الذى يشبه الاشتقاق الذى أطلق المصنف عليه المشابهة اتفاق اللفظين فى جل الحروف أو كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لاصل واحد كافى الاشتقاق وليسافى الحقيقة كذلك لأن أصلهما فى نفس الامر مختلف وذلك كافى الآية الآتية فى المتن فانه يتبادر من كون الأول وهو قال فعلا ومن كون الثانى وهو القالين وصفا أنهما من أصل واحد وليس كذلك لان الاول مشتق من القول والثانى من القلى وهو البغض والترك فيبينهما اتفاق يشبه الاشتقاق فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وخرج بقولنا على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لاصل واحد وعواصم والجوى والجوانح فان فى كل جل ما فى الآخر من الحروف وكذلك الحنف والفتح فان فى كل منهما مجموع ما فى الآخر من الحروف وليس من الملحق فى شىء لعدم كون اللفظين يتبادر منهما أنهما يرجعان لاصل واحد كافى الاشتقاق بل هما (٤٣١) من قبيل الجناس والحاصل أنه فى شبه الاشتقاق يتوهم بالظن

لبداءى الرأى أن اللفظين مشتقان من أصل واحد وان كان بعد التأويل يظهر خلاف ذلك وأما فى الجناس فلا يظهر فى بداءى الرأى ذلك (قوله فلفظة

(والثاني أن يجمعهما) أى اللفظين (المشابهة وهي ما يشبه) أى اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة ماموصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أى اشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط افظا ومعنى أما لفظا فلانه جعل الضمير المفرد فى يشبه للفظين وهو لا يصح الا بتأويل بعيد فلا يصح عند الاستغناء عنه وأما معنى فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق بأن يكون فى كل منهما جميع ما يكون فى الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان الى أصل واحد كافى الاشتقاق

وقام قائم وقعد قاعد ونحو ذلك (والثاني) من الأمرين للمحققين بالتجنيس (أن يجمعهما) أى أن يجمع اللفظين (المشابهة) والمراد بالمشابهة الأمر المشابهة فمصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله (وهى) أى المشابهة (ما) أى شىء والشىء الذى (يشبه الاشتقاق) فلفظ ما على هذا امام موصوفة أو موصولة على التفسيرين وذلك الشىء الذى يشبه الاشتقاق وعليه أطلقت المشابهة هو توافق اللفظين فى جل الحروف أو كفاها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد كافى

وفى جعل بعض هذه الأمثلة من الاشتقاق الاصغر نظر (والثاني أن يجمعهما المشابهة) يشير الى ما إذا لم يكن بينهما اشتقاق أصغر بل كان بينهما ما يشبه وهو اشتقاق أكبر أى اتفاق فى الحروف

اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانهما يؤدىان ذلك المعنى اه سم (قوله وزعم بعضهم أنها مصدرية) الحامل له على ذلك ابقاء المشابهة على حقيقة فلما أبهاها على حقيقة من المصدرية احتاج الى جعل ما التى فسرت بها المشابهة مصدرية (قوله أى اشباه اللفظين) مصدر مضاف لعائل أى مشابهة اللفظين الخ (قوله لفظا ومعنى) أى من جهة اللفظ والمعنى (قوله أما لفظا) أى أما بيان الغلط من جهة اللفظ (قوله فلانه جعل الضمير) أى المستتر وقوله للفظين أى لانه جعل فاعل يشبه اللفظين وهما شئ فقد رجع الضمير المفرد للشئ (قوله الا بتأويل بعيد) أى وهو كون الضمير عائدا على اللفظين باعتبار تأويلهما بالمذكور أى اشباه ما ذكر من اللفظين الاشتقاق وهذا تكلف لا يحمل عليه اللفظ مع إمكان الحمل على غيره بدون تكلف (قوله بل توافقهما الخ) ان قلت ان هذا مراد هذا القائل فقد أراد باشباه اللفظين فى الاشتقاق توافقهما فيه وحذف المضاف شائع قلت ان تقدير المضاف تكلف لا داعى اليه للاستغناء عنه بالوجه القريب ان قلت ان الوجه الذى قاله الشارح وهو جعل ماموصولة أو موصوفة موقوف على جعل المصدر وهو المشابهة بمعنى اسم الفاعل وهو تكلف قلت لا تكلف اذا طلاق المصدر بمعنى اسم الفاعل لقربة كثيرة والقربة هنا التفسير تأمل ذلك (قوله بأن يكون فى كل الخ) أى كافى الآية المتقدمة (قوله أو أكثرها) أى كافى الارض وأرضيتم لان الهمة فى الاول أصلية وفى أرضيتم للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن لا يرجعان الخ) أى وان كان يتوهم فى بداءى الرأى رجوعهما لاصل واحد (قوله كافى الاشتقاق) راجع للمنى

وقوله تعالى قال اني لمعلمكم من القالين وقوله تعالى وجنى الجنيتين دان وقول البحرى
واذا ما رباح جودك هبت * صار قول المدول فيها هباء

(قوله نحو قل اني لمعلمكم من القالين) أى قال لوط لقومه اني لمعلمكم من القالين أى الباغضين فان قال وقالين ما يتوهم في بادى النظر وقبل التأمل انهما يرجعان (٤٣٣)

(نحو قال اني لمعلمكم من القالين) فالأول من القول والثاني من القلى وقد يتوهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والرق قد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى انا فلتم الى الارض ارضيت بالحياة الدنيا ولا يخفى أن الارض مع ارضيت ليس كذلك

النظر والتأمل يظهر أن قال من القول والقالين من القلى بفتح القاف وسكون اللام (٢) قال فى الخلاصة

الاشتقاق وليساق الحقيقة كذلك لان أصلهما فى نفس الامر مختلف وذلك (نحو) قوله تعالى (قال اني لمعلمكم من القالين) فقال مع القالين فى أحدهما من الحروف جل ما فى الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثاني وصفا أنهما من أصل واحد وليس كذلك لان الأول من القول والثاني من القلى وهو البغض والترك فيبينهما ما يشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وانما قلنا على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد كافى الاشتقاق لئلا يدخل فى هذا التقسيم نحو عواصم وعواصم والجوى والجوانح فان فى كل من لفظيهما جل ما فى الآخر من الحروف وكذا نحو الحنف والفتح فان فى كل منهما مجموع ما فى الآخر وليس من الملحوظ فى شئ لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور وبعضهم أتى التشابه على ظاهرها وجعل ما الذى فسر بها التشابه فى قوله وهو ما يشبه مصدرية فصار التقدير وهو اشباه أى مشابهة اللفظين الاشتقاق ولا يخفى ما فيه لفظا ومعنى أما لفظا فمجعل الضمير فى يشبه على هذا التقدير وهو مفرد عائدا على الشبهة وهو اللفظان كما فسر به بذلك ولا يصح الابتأويل بعيد وهو أن يقدر أن المعنى ما ذكر أى مشابهة ما ذكر من اللفظين الاشتقاق وعندما كان العمل على الظاهر لا يتكافى لا يحل على غيره وأما معنى فقد جعل اللفظين يشبهان الاشتقاق ومن للعلوم أن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل كونهما متفقين فى ذلك ككونهما مشتقين من أصل واحد وتصحيحه أيضا بتقدير المضاف أى أن يشبه توافق اللفظين الاشتقاق تكافؤا لا حاجة اليه والوجه الذى قررناه ولولزم فيه اطلاق المصدر على معنى اسم الفاعل أقرب لان اطلاق المصدر على اسم الفاعل لقرينة كثير والقرينة هنا التفسير وبعضهم أيضا زعم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير لانه يشبه الاشتقاق للعلوم فى وجود كل الحروف أوجاها

فعل قياس مصدر المعدى من دى ثلاثة كدردا وهو البغض (قوله هو الاشتقاق الكبير) أى فقط (قوله وهذا أيضا غلط) أى بل المراد باعتبار الاشتقاق ما يعم الاشتقاق الكبير وغيره وقوله أيضا أى مثل اللفظ فى المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) أى فهذه الكمات الثلاثة انفقت فى الحروف الثلاثة ولم يكن فيها ترتيب (قوله وقد مثلوا الخ) جملة حالية وهى محط الرد على ذلك المتوهم وقوله فى هذا المقام أى ما يشبه الاشتقاق (قوله ليس كذلك) أى ليس بينهما اشتقاق كبير لان همزة ارضيت ليست أصلية لانها للاستفهام بخلاف همزة ارض فلما يحصل اتفاق فى الحروف الاصول والاشتقاق الكبير يعتبر

فقط من غير اشتراط الترتيب نحو قوله تعالى قال اني لمعلمكم من القالين وقوله تعالى وجنى الجنيتين دان فان قال والقالين يشبهان المشتقين بالاشتقاق الاصغر وليس منه لان القالين من القلى وقال من القول ومعناهما أيضا مختلف (تنبيه) ذكر غير المصنف أنواعا من التجنيس منها التجنيس المعقول وهو ما تقابل فى لفظيه حرقا مدولين متغايرين أصليا أو أوزا ائدان مثل نار ونور وشمال وشمول ومنها التجنيس للقصور نحو سنا وسناء ومثل جنا وجناح ومنها التجنيس التنوين امام قصور نحو شجى وشجن أو منقوص نحو مطاعن ومطاع فى قافية نونية ذكر ذلك كله حازم ومنها تجنيس الاشارة وسماه حازم تجنيس الرسالة وهو أن يكنى عن احدى الكلمتين بقوله

انى أحبك حبا لو تضمنه * سلمى سميك زل الشاهق الراسى

فيه ذلك على أن هناترتيباوا الاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب والحاصل أن تمثيلهم لما يشبه الاشتقاق بهذه الآية التى لا يصح أن تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط

(٢) قوله من القلى بفتح القاف وسكون اللام الخ هذا قياس غير مسموع فى مصدر فى معنى أبغض بل مصدره القلى كالرأى ومدى القلية كما فى كتب اللغة اه مصححه

وومنه رد العجز على الصدر
وهو في النسر أن يجعل
أحد اللفظين المكررين أو
المتجانسين أو الملحقين
بهما في أول الفقرة

(قوله رد العجز) أي ارجع
العجز للصدر بأن ينطق به
كما نطق بالصدر (قوله
المتفقين في اللفظ والمعنى)
أي ولا يستغنى بأحدهما
عن الآخر (قوله في أول
الفقرة) متعلق بجعل أي
هو في النسر أن يجعل في
الفقرة أحد المذكورين
من تلك الأنواع الأربعة
ويجعل اللفظ الآخر من
ذلك النوع في آخر تلك
الفقرة (قوله وقد عرفت
معناها أي في بحث الارصاد
فلذا لم يتعرض لبيانها
وحاصل ما مر أن الفقرة
بفتح الماء وكسرهما في
الاصل اسم لعظم الظهر
ثم استعيرت للحل المصوغ
على هيئته ثم أطلقت على
كل قطعة من فطع الكلام
الواقفة على حرف واحد
لحسنها ولطافتها والتحقيق
أنه لا يشترط فيها أن تكون
مصابة لاخرى فصح
التمثيل بقوله وتعشى
الناس الخ وبقوله سائل
الانيم الخ لان كلا منهما
ليس معه أخرى

(ومنه) أي ومن اللفظي (رد العجز على الصدر وهو في النسر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أي
المتفقين في اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أي التشابهين في اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما)
أي بالمتجانسين يعني اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها
في كل من اللفظين وهو أيضا فاسد لانهم مثلوا لما يشبه الاشتقاق بما لا يصح أن يكون من الاشتقاق
الكبير وهو قوله تعالى انما ظمنا الى الارض أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة وانما قلنا ان ما شأوا به ليس
من الاشتقاق الكبير لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف والاصول دون الاتفاق في الترتيب
مثل القمر والرمق والمرق فهذه الالفاظ الثلاثة بينها الاشتقاق الكبير لاتحادها في الحروف والاصول
دون الترتيب كما لا يتخفى وما شأوا به وهو الارض وأرضيت لم تنفق فيهما الاصول لان الهمزة في أرض
أصلية وفي أرضيت للاستفهام لأصلية مع وجود الترتيب في الحروف المشبهة فيهما وذلك ظاهر (ومنه)
أي ومن أنواع البديع اللفظي (رد العجز على الصدر) أي النوع السامي بذلك (وهو) أي رد العجز
على الصدر يكون في النسر وفي النظم فهو (في النسر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) وهما
المتفقان لفظا ومعنى (أو) أحد (المتجانسين) وهما التشابهان في اللفظ دون المعنى (أو)
أحد (الملحقين بهما) أي بالمتجانسين وقد تقدم أن الملحقين بالمتجانسين قسمان ما يجمعهما
الاشتقاق وما يجمعهما شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) متعلق بأن يجعل أي هو في النسر أن يجعل في أول

أراد بسميها سمي أحد جلي طي وجعل منه الزنجاني وعبد اللطيف البغدادي قوله
حلفت لحية موسى باسمه * وهو روى إذا ما قلبا

وكذلك قول الشماخ

وما روى وان كرمت علينا * بأدنى من موقفة حرون

يشير الى الاروى التي في الجبال قال حازم ومنها تجنيس الاضافة مثل بدر تمام وليل تمام وكقول
البحتري

أياكم التمام أعنت ظلما * على نطاول الليل التمام

(تنبيه) قال في كثر البلاغة جناس التصغير أن يتغير الشكل والنقط مثل يحسون ويحسون
وجناس التحريف أن يتغير الشكل فقط مثل مسلم ومسلم والاه والاهي وجناس التصريف أن تنفرد
احدى الكلمتين عن الاخرى بحرف واحد مثل تفرحون وتفرحون وجناس الترجيع أن يرجع
الكلمة بذاتها غير أنها تزدحرفا واحدا أو حرفين مثل بهم بهم (تنبيه) الصنف الواحد من
التجنيس في الصفة الواحدة لا ينبغي أن يقع بين أكثر من لفظين وأن لا يزدحرفا بالثالث الا حيث يكون
المعنى يقتضى اقتران أشياء يصدق عليها اللفظ متفق باشتراك وتواطؤ فيكون في اقتران تلك الأشياء على
وجوه من التعاقب تحسین للمعنى فيعبر عن تلك الأشياء على جهة تجنيس أو تصدير أو ترديد ونحوه فأما ما
فوق ذلك فمكره عندهم نقله حازم قال وأما مقدار ما يستعمل في القصيدة من أصناف التجنيس فيجب
أن لا يعنى بكثرة كل العناية فان ذلك شاغل عن النظر في المعاني قال وأحق التجنيس أن يحدث تكراره
المشتق والمحقق به وأحقها بالاقبال المركب والمصحف وقال النونخي كل ما يستحسن من البديع اذا
كثر سمح كالتجنيس والطائفة ص (ومنه رد العجز على الصدر الخ) ش أي من أنواع التحسين
اللفظية لا من الجناس كما توهمه الخطيب لتصريح السكاكي وكل من تكلم في هذا العلم بعده بما قلناه رد
العجز على الصدر ويسمى التصدير وهو تارة يكون في النظم وتارة يكون في النثر وفي النثر هو عبارة عن جعلك
أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما أي بالمتجانسين في أول الفقرة والآخرة آخرها

والآخر في آخرها كقوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه وقولهم الحيلة ترك الحيلة وكقولهم سائل اللّهم يرجع ودمعه سائل وكقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا وكقوله تعالى قال اني لعلمكم من القالين

(قوله فتكون الأقسام الخ) (٤٣٤) أي أقسام رد العجز على الصدر في الشّرار بعة وأما في النظم فسيأتي أنها ستة عشر

(و) اللفظ (الآخر في آخرها) أي آخر الفقرة فتكون الأقسام أربعة (نحو قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) في المكررين (ونحو سائل اللّهم يرجع ودمعه سائل) في المتجانسين (ونحو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا) في الملحّقين اشتقاقا (ونحو قال اني لعلمكم من القالين)

الفقرة أحد المذكرين من تلك الأنواع (و) يجعل اللفظ (الآخر) منهما (في آخرها) أي في آخر تلك الفقرة والفقرة في أصلها اسم لعظم الظاهر استعيرت للحل المصنوع على هيئة ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها وإطافتها وقد تقدم بيان معناها في رد العجز على الصدر في الشّرار بعة أقسام لأن اللفظين للوجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها أما أن يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحّقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أو ملحّقين بهما من جهة شبه الاشتقاق فهذه أربعة أي المصنف بأمثلتها على هذا الترتيب فقال القسم الأول وهو ما يوجد فيه أحد المكررين في أول الفقرة والآخر في آخرها (نحو) قوله تعالى (وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) فقد وقع تخشى في أول هذه الفقرة وكرر في آخرها ولا يضر اتصال الآخر بالهاء في كونه آخر لأن الضمير المتصل كالجاء من الفعل (و) القسم الثاني وهو ما يوجد فيه أحد المتجانسين في أول الفقرة والآخر في آخرها (نحو) قولهم (سائل اللّهم) أي طالب المعروف من الرجل الموصوف بالآذمة والردالة (يرجع ودمعه سائل) فسائل في أول الفقرة وسائل في آخرها متجانسان لأن الأول من السؤال والثاني من السيلان (و) القسم الثالث وهو ما يوجد فيه أحد الملحّقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق في أول الفقرة والآخر في آخرها (نحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم انه كان غفارا) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس باشتقاق لأن مادتهما الغفرة ولم يعتبر في الآية لفظ فقلت قبل استغفروا لأن استغفروا هو أول الفقرة في كلام نوح على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام وهي المعبرة أولا ولفظ قات لحكايتها (و) القسم الرابع وهو ما يوجد فيه أحد الملحّقين بالمتجانسين من جهة شبه الاشتقاق في أول الفقرة والآخر في آخرها (نحو) قوله تعالى (قال اني لعلمكم من القالين) فبين قال والقالين شبه اشتقاق وبه ألحقا بالمتجانسين كما تقدم فهذه أربعة أقسام من رد العجز على الصدر الذي يوجد في الشّر ثم أشار إلى رد

نفرج العكس نحو عادات السادات سادات العادات فإنه إنما وقع فيه أحد اللفظين في أول سبعة والآخر في آخر الأخرى نحو قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فأحد اللفظين المكررين في أول الآية ولا يتخذ في ذلك تقدم الواو لأنه يصدق على الفعل بعدها أنه في أول الفقرة وإن لم يكن أولها والآخر هو تخشاه في آخرها وهذا مثال المكررين وبه يعلم أن من شرط التجانس اختلاف المعنى ومثال المتجانسين قولهم سائل اللّهم يرجع ودمعه سائل لأن الأول من السؤال والثاني من السيلان ومثال ألحق بالمتجانسين من المشتقين اشتقاقا أصغر قوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا فإن غفارا واستغفروا يرجعان لمادة واحدة وإنما جعل استغفروا أول الفقرة وإن كان أولها فقلت لأن المراد بالفقرة في كلام نوح عليه السلام المحكي لافي الحكاية ومثال الملحّقين بالمتجانسين من الضرب الثاني الراجع إلى الاشتقاق الأكبر نحو قال اني لعلمكم من القالين وهذا على العكس مما

وإنما كانت أقسامه في الشّر أربعة لأن اللفظين للوجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها أما أن يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحّقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أو ملحّقين بهما من جهة شبه الاشتقاق فهذه أربعة وقد مثل المصنف لها على هذا الترتيب (قوله نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) فقد وقع تخشى في أول هذه الفقرة وكرر في آخرها ولا يضر اتصال الآخر بالهاء في كونه آخر لأن الضمير المتصل كالجاء من الفعل لأنه لما كان مفعولا له كان مسن تسمته (قوله سائل اللّهم) أي طالب المعروف من الرجل الموصوف بالآذمة والردالة وقوله

ودمعه سائل أي ودمع السائل ويحتمل ودمع اللّهم وهو أبلغ في ذم اللّهم حيث لا يطبق السؤال قاله في الأطول (قوله في المتجانسين) أي إن سائل الذي في أول الفقرة وسائل الذي في آخرها متجانسان لأن الأول من السؤال

والثاني من السيلان (قوله ونحو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا) لم يعتبر في الآية لفظ فقلت قبل استغفروا لأن استغفروا هو أول فقرة في كلام نوح عليه السلام وهي المعبرة أولا ولفظ قات لحكايتها (قوله في الملحّقين اشتقاقا) أي في الملحّقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق لأن استغفروا وغفارا مشتقان من الغفرة ولذلك الاشتقاق ألحقا بالمتجانسين

قبله لانه اعتبر رد العجز على الصدر في الحكاية لانه وقع بين قال والقائلين وفي الذي قبله اعتبره في الحكاية هذا ما يتعلق برد العجز على الصدر في النثر وأما في النظم فهو أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول أي في أول البيت أو في حشو المصراع الاول أو آخره أو صدر المصراع الثاني فالأقسام حينئذ أربعة كل منها إما أن يكون بالمتكررين أو بالمتجانسين أو بالملحقين بالوجه الاول أو بالوجه الثاني فتكون الأقسام بالضرب ستة عشر ولم يبق إلا أن يكون أحد الطرفين في حشو الثاني والآخر في آخره ولم يذكره المصنف وهو جدير بالطرح لانه ان عدم الفاصل بينهما في اطلاق الرد عليه بعد وان وجد فالمسافة بينهما حينئذ قصيرة وقد يتعد ذلك كما في المنهوك أو المشطور أو المحزوز ويجوز في بعض نسخ التلخيص أو حشو الثاني وهو بعيد لانه لو أراد ذلك لاستثنى عن التعداد وقال

سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعي الندى سريع
سكران سكر هوى وسكر مدامة * أنى يفيق فتى به سكران
تمتع من شميم عرار نجسد * فما بعد العشية من عرار
ولم يحفظ مضاع الجسد شيء * من الأشياء كالمال المضاع

ونحوه قول الآخر
والثاني كقول الحماسي
ونحوه قول أبي تمام

أقسام الحال (قوله) أورد ثلاثة عشر مثالا) فقد مثل للسكرين بأربعة أمثلة وللمتجانسين بأربعة وللملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق بأربعة ولم يمثل للملحقين بالمتجانسين بشبه الاشتقاق الا بمثال واحد (قوله) وأهمل ثلاثة) اما لعدم ظفره بأمثلتها واما اكتفاء بأمثلة الملحقين من جهة الاشتقاق وسنذكر (٤٣٦) ان شاء الله تعالى أمثلتها عند مثال الملحقين بشبه الاشتقاق

والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة (كقوله)
سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعي الندى سريع
فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الاول (وقوله)
تمتع من شميم عرار نجسد * فما بعد العشية من عرار

حشوا وفي آخر المصراع الاول أو في أول الثاني أو في وسطه ومثلها في المتجانسين ومثلها في الملحقين اشتقاقا ومثلها في الملحقين بشبه الاشتقاق وذلك ظاهر ومثلها في المتجانسين الا بأربعة أقسام الحال سقطت أربعة فكان المجموع ستة عشر كما ذكرنا وقد مثل للسكرين بأربعة أمثلة وللمتجانسين بأربعة وللملحقين اشتقاقا بأربعة على هذا الترتيب ولم يمثل للملحقين بشبه الاشتقاق الا بمثال واحد ساقه في أثناء أمثلة الملحقين اشتقاقا لمجموع ماساقه من أمثلة ثلاثة عشر وأهمل ثلاثة وسنمثل نحن عند ذكر مثال الملحقين بشبه الاشتقاق بما بقى له تكميلا للأقسام والى أمثلتها على هذا الترتيب كما ذكرنا أشار فقال (كقوله) أي أول أمثلة المكررين وهي أربعة قوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعي الندى سريع
أي هذا المذموم سريع الى الشر واللامعة في لطمه وجه ابن العم وليس سريع الى العمل بما يدعى اليه من الندى والكرم (قوله) فيما يكون المكرر الثاني في آخر المصراع الثاني والاول وهو مكرر في أول المصراع الاول فأول أقسام المكرر هو ما يكون فيه المكرر الآخر منه في صدر المصراع الاول كالثال (و) ثانيها وهو ما يكون فيه المكرر الاول منهما في حشوا المصراع الاول كقوله
تمتع من شميم عرار نجسد * فما بعد العشية من عرار

تكميلا للأقسام (قوله)
كقوله (أي الشاعر وهو)
المفرب بن عبد الله وهذا
شروع في أمثلة اللفظين
المذكورين وهي أربعة
كما مر وقوله سريع أي هو
سريع ويلطم بكسر الطاء
من باب ضرب أو بضمها من
باب نصرأى يضرب وجهه
بالكف والندى العطاء أي
هذا المذموم سريع الى الشر
والملامة في لطمه وجه ابن العم
وليس سريع الى ما يدعى
اليه من الندى والكرم
(قوله) فيما يكون المكرر الثاني
حال من قوله أي حالة كون
ذلك القول من أمثلة القسم
الذي يكون المكرر الآخر
في صدر المصراع الاول وكذا
يقال فيما يأتي بعده ونظير
هذا البيت قول ابن جابر
غزال أنس بصيد أسدا
فاعجب لما يصنع الغزال

أحدهما في آخره والآخر في شيء من البيت لكن السكاكي ذكر هذا القسم وجعل الأقسام الخمسة ثم
أخذ المصنف في الأمثلة فمثال ما كان الصدر فيه في أول المصراع الأول وهما متسكران قوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعي الندى سريع
ومثال ما كان الصدر منه في حشوا المصراع الأول وهما متسكران قول الحماسي
تمتع من شميم عرار نجسد * فما بعد العشية من عرار

دلالة دل كل شوق * عليه اذ زانه الدلال
(قوله) وقوله تمتع) أي وقول الشاعر وهو الصمة بن عبد الله القسري والصمة بوزن همة في الأصل اسم للرجل الشجاع والذكر من الحياة وسمى به هذا الشاعر وقوله تمتع مقول القول في البيت قبله وهو

أقول لصاحبى والعيس تهوى * بشا بين النيفة فالضمار
والعيس بكسر العين المهملة في الأصل الابل التي تحالط بياضها شىء من الشقرة واحدها أعيس والاشىء عيساء والمراد به هنا مطاقي الابل قوله تهوى أي تتحدر والنيفة والضمار موضعان والنجد ما ارتفع من بلاد العرب وما انخفض منها يسمى غورا وتهامة (قوله) فما بعد العشية من عرار) من زائدة وما بعدها مبتدأ والظرف قبلها خبره وما ماملة وأما قول الشارح في المطول ان من عراري موضع رفع على أنه اسم ما ومن زائدة فقد اعترض عليه بأن شرط عمل ما الحجازية الترتيب وقد اتفقت هنا

والثالث كقوله أيضا
والرابع كقول الحماسي
ومن كان بالبيض الكواعب مغرما * فازلت بالبيض القواضب مغرما
وان لم يكن الامعرج ساعة * قليلا فاني نافع لي قليلها

(قوله وهي) أي العرار بفتح العين المهملة (قوله وردة) أي تطلع وتفرش على وجه الأرض لاساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله) ومنايته أي ومن منابته أي ومن المواضع التي ينبت فيها ذلك العرار (قوله وقوله ومن كان الخ) أي وقول الشاعر وهو أبو تمام حبيب ابن أوس الطائي (قوله الكواعب) بدل من البيض، أو عطف بيان لأنه من إضافة الصفة للوصف كما قيل قوله جمع كاعب في الأطول جمع كاعبة وكل صحيح لان فواعل يأتي جمعا لفاعل وفاعلة (قوله حين يبدو نديها للنهود) أي التي يظهر نديها انهوده وارتفاعه وقوله فمازلت بالبيض جمع أبيض وهذا دليل لجواب الشرط المحذوف ومعنى البيت (٤٣٧) ان من كانت لذته في مخالطة الاناث الحسان فلا ألقت

فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الأول ومعنى البيت استمتع بشم عرار نحمد وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فانا نعدمه اذا أمسينا لخروجنا من أرض نجد ومنايته (قوله ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو نديها للنهود (مغرما) مولعا (فما زلت بالبيض القواضب) أي السيوف القواضب (مغرما) فيما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الأول (قوله وان لم يكن الامعرج ساعة) هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى الاسم المدلول عليه في البيت السابق وهو

أما على الدار التي لو وجدت بها أهلها ما كان وحشام قبليها
(قيل) صفة مؤكدة لفهم القلة من إضافة التعرّيج الى الساعة أوصفة مقيدة

فعرار الأول في حشو المصراع الأول وهو مكرر مع عرار المعجز ومعنى البيت أنه يأمر بالاستمتاع بشم عرار نجد وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة لان الحال يضطرهم الى الخروج من نجد ومنايته عند المساء بالسفر عنها (و) ثالثها وهو ما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الأول (قوله) ومن كان بالبيض الكواعب مغرما * فمازلت بالبيض القواضب مغرما

فمغرما الأول في آخر المصراع الأول وهو مكرر مع مغرما في المعجز والمغرم بالشيء هو المولوم به والكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو أي يظهر نديها في النهود أي في الارتفاع والقواضب جمع قاضب وهو السيف القاطع وهذه القضية شرطية انفاقية لان الولوج بالكواعب يتوهم عمومها للطبيعة الانسانية فيبين أنه اتفاق له خلاف ذلك وأن من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وأنه مولع بالسيوف واستعمالها في محالها في الحروب (و) رابعها وهو ما يكون فيه المكرر الآخر منهم في صدر المصراع الثاني (قوله)

وان لم يكن الامعرج ساعة * قليلا فاني نافع لي قليلها

ومثال ما الصدر منه في آخر المصراع الاول وهما متكرران قول أبي تمام.

ومن كان بالبيض الكواعب مغرما * فما زلت بالبيض القواضب مغرما

ومثال ما كان الصدر منه في أول المصراع الثاني وهما متكرران قول الحماسي

وان لم يكن الامعرج ساعة * قليلا فاني نافع لي قليلها

من الاخبار بالأخص عن الأعم لان الامام مطلق النزول وهو أعم عن التعرّيج الذي هو نزول مع استقرار (قوله ما كان وحشام قبليها) جواب لو أي ما كان موحشا محل القيلولة منها وهي النوم في وقت القائلة أعني نصف النهار يعني ما كان خاليا قبليها وهذا كناية عن تنعم أهلها وشرفهم لان أهل الثروة من العرب يستريحون بالقيلولة بخلاف أهل المهنة فانهم في وقت القائلة يشتغلون بالسعي في أمورهم (قوله لفهم القلة من إضافة التعرّيج الى الساعة) هذا بناء على أن الإضافة لامية أي الامعرجا لساعة أي الامعرجا منسوب بالساعة فالساعة مفعول به للتعرّيج على التوسع لأنها ظرف له وحيث جعات الإضافة لامية استفيدت القلة من تلك الإضافة (قوله أوصفة مقيدة) أي وعلى هذا فالإضافة على معنى في والمعنى الاتمر بجا قليلا في ساعة فعلى الوجه الأول تكون الإضافة مقيدة استيعاب التعرّيج لساعة بخلافه على الثاني فهو صادق باستيعابها وعدمه قال الشيخ يس وكان الفرق بين الوجهين أي جعل الصفة مؤكدة أو مقيدة بالاعتبار

اليه لاني ما زلت لذتي
بمخالطة السيوف القواضب
واستعمالها في محالها من
الحروب (قوله وقوله وان
لم يكن الخ) أي وقول
الشاعر وهو ذو الرمة (قوله)
وان لم يكن الامعرج ساعة
أي وان لم يكن الامام
الاتعريج ساعة فمعرج
اسم مفعول بمعنى المصدر
(قوله أما) أي انزلا في
الدار والثنية لتعدد المأمور
أو لخطاب الواحد بخطاب
الثنى كما هو عادة العرب
(قوله بها أهلها) هذه
الجملة في موضع المفعول
الثاني لوجد ويصح نصب
أهلها بدلا من المساء في
وجدتها وبها هو المفعول
الثاني والامام هو النزول
والتعريج على الشيء
الإقامة عليه والاخبار
عن الامام بالتعريج صحيح

والخامس كقول القاضى الارجاني: دعانى من ملامكها سفاها * فداعى الشوق قبلكما دعانى
وقول الآخر: سل سبيلا فيها الى راحة النف * س برح كآنها سلسبيل
وقول الآخر: ذواب سود كآعنا قيدأرسلت * فمن أجلمها من النفوس ذواب

فيعتبر في الأول التقييد بالساعة قبل الوصف بقليل وفي الثاني يعتبر الوصف بالقالة قبل الوصف بالساعة قال في الأطول ولا مجال لتقييد التعريج
بالصفة قبل تقييده بالاضافة (٤٣٨) حتى يكون كل من الاضافة والوصف مقيداه (قوله أى الاتعريج بقليل في ساعة) فيه

أى الاتعريج بقليل في ساعة (فانى نافع لى قليلها) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة والمعنى قليل من
التعريج في الساعة ينفعنى ويشفى غليل وجدى وهذا فمما يكون السكر الآخر في صدر المصراع الثانى
(وقوله دعانى) أى اتركانى (من ملامكها سفاها) * أى خفة وقلة عقل (فداعى الشوق قبلكما دعانى)
من الدعاء وهذا فمما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الاول

فقليل الاول في صدر المصراع الثانى وهو مكرر مع قليلها في العجز ولا تضر الهاء في كونه في العجز لما تقدم
أن الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به والمعرج بفتح الراء اسم مصدر من عرج بشد الراء على الشيء
إذا أقام عليه وهو خبر لاسم كان الذى هو ضمير يعود على الالمام الذى هو النزول بالشيء المفهوم من البيت
قبله وهو قوله

ألماعى الدار التي لو وجدتها * بها أهلها ما كان وحشا مقيلا
أى وان لم يكن ذلك الالمام وذلك النزول الامعرج أى اقامة ساعة فهو نافع لى والاخبار عن الالمام
بالتعريج صحيح من الاخبار بالأخص عن الأعم لان الالمام الذى هو مطلق النزول أعم من التعريج الذى
هو نزول مع استقرار وقوله قليلا نعت مؤكد لمعرج ساعة لانه يلزم من كونه تعريج ساعة قلته
ويحتمل أن يكون وصفا مقيدا بناء على الانساع في الساعة أى وان لم يكن التعريج الاتعريج بقليل في
ساعة من الساعات النهارية والليلية فهو نافع وقوله قليلها يحتمل أن يكون مبتدأ وخبره نافع والجملة
خبران ويحتمل أن يكون فاعلا بنافع وهو خبران والمعنى انى أطلب منكجا أيها الخليلان أن تسعدانى
فى الالمام بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصارت القليلة فيها والنزول فيها موحشة وأل ووجدت أهلها فيها
ما كان مقيلا موحشا وان لم يكن ذلك النزول وذلك التعريج الاشيئا قليلا فهو نافع لى يذهب بتذكر
الأحباب فيه بعض همى ويشفى غليل ويرفع حزنى ووجدى ثم شرع فى أمثلة المتجانسين وهى أربعة
كما تقدم فقال (و) الأول من أمثلة المتجانسين وهو ما يكون فى الجانسان الآخر منهما فى صدر
المصراع الاول كـ(قوله

دعانى من ملامكها سفاها * فداعى الشوق قبلكما دعانى)

فدعانى الاول بمعنى اتركانى وهو فى صدر المصراع الاول والثانى وهو فى العجز بمعنى الدعوة والسفا بفتح
السين الخفة وقلة العقل ويروى بكسر الشين للمعجمة بمعنى المشافهة والمواجهة بالكلام والمعنى اتركانى
من لومك الواقع منك لاجل سفكها وقلة عقلك أو الواقع منك لمشافهة من غير استحياء فانى لا أنف

ومثال الخامس وهو ما كان الرديف الجانسان والصدر فى أول المصراع الاول قول الارجاني

دعانى من ملامكها سفاها * فداعى الشوق قبلكما دعانى

فان دعانى الاول من الودع بمعنى التترك ودعانى الثانى من الدعاء بمعنى الطلب ومثال السادس وهو

اشارة الى أن معرج مصدر
فينبغى فتح رائه على أنه
اسم مفعول لانه هو الذى
يكون بمعنى المصدر دون
اسم الفاعل (قوله فاعل
نافع) أى أومبتدأ خبره نافع
مقدم عليه والجملة فى محل
رفع خبران (قوله والضمير
للساعة) أى التى وقع فيها
التعريج (قوله والمعنى
قليل الخ) أى ومعنى
البيت الاخير وأما معنى
البيتين معا أطلب منكجا
أيها الخليلان أن تسعدانى
على الالمام بالدار التي
ارتحل أهلها فصارت
القبيلة فيها موحشة
والحال انى لو وجدت أهلها
فيها ما كان محل القبيلة
فيها موحشا لكثرة أهلها
وتنهمهم وان لم يكن ذلك
النزول وذلك التعريج
الاشيئا قليلا فانه نافع لى
يذهب بتذكر الاحباب
فيه بعض همى ويشفى غليل
وجدى (قوله وهذا فمما
يكون السكر الخ) حاصله
أن السكر فى هذا البيت
لفظ قليلا فقد ذكر أولا فى

صدر المصراع الثانى وذكرنا فى عجزه ولا يضر اتصال قليلها بالهاء فى كونه عجزا لما تقدم أن الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (وقوله
(قوله وقوله دعانى الخ) أى وقول الشاعر وهو القاضى الارجاني وقبل البيت اذا لم تقدر أن تسعدانى * على شحنى فسيروا اتركانى
دعانى الخ وبعده أميل عن السوا وفيه برئى * وأعلق بالگرام وقد برانى ألاله ما صنعت بعقلى * عقائل ذلك الحى الجماني
وهذا شروع فى أمثلة المتجانسين وهى أربعة كما مر (قوله أى اتركانى) أشار بذلك الى أن دعانى ثلثة دع من ودع بدع لاتنية دعا
يدعو بمعنى طلب (قوله أى خفة وقلة عقل) هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز أو على أنه مفعول

والسادس كقول الآخر :
والسابع كقول الحريري :
واذا البلابل أفصحت بلغاتها * فانف البلابل باحتساء بلابل
فمشفوف بآيات المثاني * ومفتون برنات المثاني

لأجله وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة والمواجهة بالكلام فيكون نصبا على المصدرية أى ملامة مشافهة أو على الحال والمعنى اتركاني من لومكما الواقع منكما لأجل سفهكما وقلة عقلكما أو الواقع منكما مشافهة من غير استعجاء فاني لا ألتفت الى ذلك اليوم لان الداعي للشوق قد دعاني له وناداني اليه فأجيبته فلا أجيبكما بعده وذلك الداعي الذي دعا للشوق هو جمال المحبوب المشتاق اليه والشاهد في دعاني الواقع في صدر المصراع الاول ودعاني الواقع في عجز البيت فانهما ليسا (٤٣٩) مكرر ين بل متجانسين لان الاول بمعنى اتركاني والثاني بمعنى ناداني لانه من

(وقوله واذا البلابل) جمع بابل وهو طائر معروف (أفصحت بلغاتها * فانف البلابل) جمع بلابل وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبل بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعني البلابل الاول في حشو المصراع الاول لاصدره لان صدره هو قوله واذا (وقوله فمشفوف بآيات المثاني * أى القرآن) ومفتون برنات المثاني) أى

الى ذلك اليوم لان الداعي للشوق الموجب لغلبته على قد دعاني لذلك الشوق وناداني اليه فأجيبته فلا أجيبكما بعده وذلك الداعي للشوق هو جمال المشتاق اليه (و) الثاني منها وهو ما يكون فيه المجانس الآخر منهما في حشو المصراع الاول كـ (قوله :

واذا البلابل أفصحت بلغاتها * فانف البلابل باحتساء بلابل)

فالبلابل الاول في حشو المصراع الاول ولم يجعل مما كان في صدره لتقدم اذا عليه وهو جمع بلبل وهو طائر معروف حسن الصوت والبلابل الثاني في العجز كما رأيت وهو جمع بلبل بالضم الباءين واللام وهي انا من خمر واحتساء الخمر شربها والمعنى انه بأمر بشرب آنية الخمر لدفع الاحزان وهي المرادة بالبلابل المتوسطة وهي التي حركها افصاح الطائر بلغته أى اظهاره لها لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق ويقوى الدواعي الى التلاق ولشال باعتبار لفظ البلابل الاول مع البلابل الآخر وأما للتوسط فانما يكون من هذا الباب مع ما بعده على مذهب السكاكي الذي يعتبر في رد العجز على الصدر حشو المصراع الثاني وعليه فيكون هذا مما يمثل به ذلك القسم (و) الثالث منها وهو ما يكون فيه المجانس الآخر منهما في آخر المصراع الاول كـ (قوله :

فمشفوف بآيات المثاني * ومفتون برنات المثاني)

ما كان الصدر فيه في حشو المصراع الاول وهما متجانسان قول الشاعر :

واذا البلابل أفصحت بلغاتها * فانف البلابل باحتساء بلابل

فان البلابل في المصراع الاول جمع بلبل وهو الطائر وفي آخر البيت جمع بلبل وهو ظرف الخمر والمراد بها هنا الخمر مجازا كذا قاله بعض الشارحين ولا أدري من أين له ذلك ويمكن أن يقال انه جمع بلبله ابريق فسحى ابريق الخمر بلبله من اطلاق اسم الجزء على الكل ومثال السابغ وهو ما كان الصدر منه في آخر المصراع الاول وهما متجانسان قول الحريري :

فمشفوف بآيات المثاني * ومفتون برنات المثاني

أحزان الهوى كذا في الاطول (قوله لان صدره هو قوله واذا) أى فاذا تقدمت على البلابل وحينئذ فالبلابل الاول واقعة في الحشوا في الصدر وعلم من كلام الشارح أن المقصود بالتمثيل لفظ بلابل الثالث مع الاول لانه الثاني لان الثاني ليس في أول المصراع الثاني ولا الاول ولا في حشو الاول ولا في آخره بل في حشو الثاني وهو غير معتبر عند المصنف كما مر بل عند السكاكي (قوله وقوله فمشفوف الخ) أى وقول الشاعر وهو الحريري في المقامة الحرامية وقبل البيت :

بها ما شئت من دين ودنيا * وجيران تنافوا في المعاني

والضمير في بها للبصرة (قوله أى القرآن) أى فمشفوف بآيات القرآن يهتدى بها ويتذكر ما فيها من الاعتبار واعلم أن المثاني تطلق على ما كان أقل من مائتي آية من القرآن وعلى فاتحة الكتاب لانها تنفي في كل ركعة وعلى القرآن بهامة لانه ينشئ فيه القصص والوعود والوعيد والمراد بالمثاني الاول في البيت هذا المعنى كما قال الشارح (قوله ومفتون)

والدعوة بمعنى الطلب والجناناس الذي بينهما متاثل (قوله وقوله واذا البلابل) أى وقول الشاعر وهو الثعالبي (قوله جمع بلبل) أى بضم الباءين (قوله أفصحت بلغاتها) أى خلصت لغتها من اللسنة يقال أفصح الاعجمي اذا نطق لسانه وخلصت لغته من اللسنة والمراد بلغاتها اللغات التي تصدر منها جعل كل نغمة لغة أى اذا حركت البلابل بنغماتها الحسان الخاصة من اللسنة أحزان الاشواق والهوى (قوله جمع بلبل) هو بالفتح والاحتساء الشرب أى فانف الاحزان التي حركها صوت البلابل بالشرب من ابريق الخمر والحاصل أن مراد الشاعر نفي بلابل حدثت من افصاح البلابل لان الصوت اللطيف يحرك

والثامن كقول القاضي الارجاني :
والتاسع كقول البحتري :
أملتهم ثم تأملتهم * فلاح لي أن ليس فيهم فلاح
ضرائب أبدعتها في السباح * فلسنا نرى لك ضريبة

من الفتن بمعنى الاحراق قل الله تعالى يومهم على النار يفتنون أو بمعنى العنوت والرنات جمع رنة وهي الاصوات والمثاني جمع مثني وهو ما كان من الاعوادل وتران فأكثر (ع ٤٠) والفاء في قوله فمشغوف لفصيل أهل البصرة أي فممنهم الصالحون المشغوفون بقرأة

القرآن ومنهم من هو مشغوف بالآلات لله والطرب ومنهم دون ذلك والمقصود مدح البصرة بأنها صر جامع (قوله أي بنغمات) جمع نغمة بمعنى صوت أي أصوات وهذا تفسير لرنات وقوله أوتار الزامير تفسير للمثاني (قوله التي ضم الخ) فيه إشارة الى وجه تسميتها مثاني أي لأنها ثني أي يضم طاق أي وتر منها الى طاق أي وتر آخر حال الضرب عليها (قوله وقوله أملتهم الخ) أي وقول القاضي الارجاني نسبة لارجان بلدة من بلاد فارس والبيت من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضربه موقوف وقولهم أملتهم أي رجوت منهم المعروف والخبر وقوله ثم تأملتهم أي ثم تأملت فيهم وتفكرت في أحوالهم هل هي أحوال من يرجى خبره أم لا وقوله فلاح لي أي فظهر لي بعد التأمل في أحوالهم أنه ليس فيهم فلاح أي فوز وبقاء على الخير وقد أفاد بهم أنه كان على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء أنه ظهر له عدم

بنغمات أوتار الزامير التي ضم طاق منها الى طاق وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول (قوله أملتهم ثم تأملتهم * فلاح) أي ظهر (لي أن ليس فيهم فلاح) أي فوز ونجاح وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني (قوله ضرائب) جمع ضريبة وهي الطبيعة التي ضربت لارجل وطبع عليها (أبدعتها في السباح * فلسنا نرى لك فيها ضريبة) فالثاني الاول في آخر المصراع الاول والثاني في العجز وهما متجانسان اذا المراد بالمثاني الاول القرآن لأنه ثني فيه الفصص والوعد والوعيد ويطلق لفظ المثاني على الفاتحة منه لأنها ثني في كل ركعة والمراد بالمثاني الثاني أوتار الزامير لأنها طاقات ثني أي ضم بعضها الى بعض ورناتها نغماتها والبيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحدا أي هذا مشغوف بآيات القرآن وتلاوته وممتون مع ذلك لركة قلبه بآيات الزامير وأن يكون اثنين أي فهناك مشغوف بالآيات يهتدي بها ويتذكر بها وآخر مشغوف بنغمات الزامير غلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت قبله يعين أحدهما وقد تعين الثاني به لان البيتين للحريري ومقامهما يقتضي المعنى الثاني ولم يجعل الثاني في الموضعين من المحقق اشتقاقا مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسبت فيهما والله أعلم (و) (لأنهم هم) وهو ما اشتقاقا مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسبت فيهما أي رجوتهم ثم تأملتهم) أي تأملت فيهم هل هم من يرجى خبره أولا (فلاح لي) بعد التأمل (أن) أي أنه أو أنهم (ليس فيهم فلاح) أي ليس فيهم بقاء على الخير وفوز بالرجاء وبلوغ الأمل فقوله فلاح في صدر المصراع الثاني وفلاح الثاني في العجز وهما متجانسان فالاول فاء الترتيب مع لاج بمعنى ظهر والثاني بمعنى الفوز والمقام على الخير وذلك ظاهر ثم شرع في أمثلة للمحققين اشتقاقا وهي أربعة كما تقدم فقال (و) أما أمثلة للمحققين اشتقاقا فالاول منها وهو ما يكون فيه الآخر منها في صدر المصراع الاول (قوله ضرائب) جمع ضريبة وهي الطبيعة يضرب الرجل عليها أي يطبع عليها وان شئت قلت ضربت للرجل أي أوجدت فيه وطبع عليها (أبدعتها) أي أبدعت تلك الضرائب وأنشأها في العالم من غير أن يتقدم لك من الناس منشأها (في السباح) أي في السكرم والاعطاء فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها متنافيان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وأما يتعلق الانشاء بالطبوعات لا الطبيعيات قلنا المراد أنك أنشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الافخيم والبذل لسلك نفيس أعظم بدليل قوله في السباح وتلك الضرائب اختصت بها (فلسنا نرى لك فيها ضريبة)

المثاني الاول القرآن والآخر جمع مثني وهو آله من آلات الله ومثال الثامن وهو ما كان الصدر منه في أول المصراع الثاني قول الارجاني :

أملتهم ثم تأملتهم * فلاح لي أن ليس فيهم فلاح
ومثال التاسع وهو ما إذا كنا ملحقين بالجناس بالاشتقاق الاصغر والصدر في أول المصراع الاول قوله أي البحتري :
ضرائب أبدعتها في السباح * فلسنا نرى لك فيها ضريبة

فلاحهم بأدني تأمل ومحل الشاهد قوله فلاح الواقع في صدر المصراع الثاني وفلاح الثاني الواقع في عجز البيت فانهما متجانسان لان الاول بمعنى ظهر والثاني بمعنى الفوز والاقامة على الخير (قوله وقوله ضرائب الخ) أي وقول الشاعر وهو البحتري وهذا شروع في أمثلة اللفظين الملحقين بالجناسين من جهة الاشتقاق وهي أربعة كما مر والبيت المذكور من بحر المتقارب فوزنه فعول ثمان مرات (قوله التي ضربت للرجل) أي أوجدت فيه وطبع عليها وقوله وهي الطبيعة أي السجية (قوله أبدعتها)

والعاشر كقول امرئ القيس : اذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شيء سواء بخزان

أى أبدعت تلك الضرائب أى أنشأتها في العالم من غير أن يتقدم لأحد من الناس عليك منشأ فيها وقوله في السماح أى السكرم ان قلت كونها طبائع وكوبه أبدعها وأحدثها متنافيان إذ لا معنى لاحداث الطبائع قلت المراد أنك أنشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الأفخم والبذل لسكل نفيس أعظم بدليل قوله في السماح (قوله أى مثلاً) أى بل تلك الضرائب اختصت بها وعلم من كلامه أنه فرق بين الضريبة والضريب فالضريبة عبارة عن الطبيعة التي طبع الشخص عليها والضريب المثل (قوله وأصله) أى وأصل الضريب المثل في ضرب القداح أى أنه في الأصل مثل مقيد ثم أريد به مطلق مثل وقوله في ضرب القداح في معنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع فذبح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار واصله ضرب من اضافة الصفة للوصف أى المثل من القداح المضروبة أى المخلوطة فسكل واحد منها يقال له ضريب لأنه يضرب به (٤٤١)

التعيين في المضاربة (قوله وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقاً) أى من جهة الاشتقاق أى أن هذا مثال للفظين المتجانسين الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وقد وقع أحدهما في عجز البيت والثاني المقابل له في صدر المصراع الاول ووجه كونهما ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أن ضرائب وضرباً يرجعان لأصل واحد وهو الضرب ان قلت ان الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين لاختلاف معناها كما مر اذ لو كانا ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق لآتحد معناها أجاب العلامة ابن

أى مثلاً وأصله المثل في ضرب القداح وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقاً في صدر المصراع الاول (وقوله

اذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شيء سواء بخزان) أى اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظه على غيره مما لا ضرر له فيه وهذا لما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً في حشو المصراع الاول

أى مثلاً فخرائب في أول المصراع الاول مشتق مما اشتق منه لفظ ضريباً الذي في العجز فبينهما الالحاق اشتقاقاً ومعنى الضريب في الأصل المثل من القداح أى كل واحد منها لأنه يضرب به في جملتها وهو مثلها في عدم التمييز في المضاربة لا يقال الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين لأن معنى الضرائب الطبائع والضريب التليل وكما اختلف معنى اللفظين كانا من قبيل المتجانسين لانا نقول الاختلاف في الصدوق لا ينافي الاختلاف في أصل الاشتقاق الذي يقتضى الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتبر في المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان في الضرائب بمعنى الإلزام هذا الاتحاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني بمعنى التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فافهم (و) ثانيهما وهو ما يكون فيه المشتق الآخر منهما في حشو المصراع الاول (قوله :

اذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شيء سواء بخزان) أى في حشو المصراع الاول كما رأيت وهو مشتق مع خزان الذي في العجز من الخزن والمعنى أن الانسان اذا لم يحفظ لسانه على نفسه فلا تثق به في أمرك لأنه لا يخزن لسانه أى لا يحفظه بالنسبة الى فان الضرائب الاشكال والضريب الشسكل والشبيه ومثال العاشر وهو ما كان كذلك والصدوق في حشو المصراع الاول قوله أى امرئ القيس

اذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شيء سواء بخزان

(٥٦ - شروح التلخيص - رابع) يعقوب بأن اختلافهما في الماصدق لا ينافي انهما متحدان في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتبر في المشتقات فيجنس الضرب متحد فيهما وان كان في الضرائب بمعنى الإلزام بعد الاتحاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني وهو الضريب بمعنى التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب (قوله وقوله اذا المرء الخ) أى وقول الشاعر وهو امرئ القيس وهذا البيت من قصيدته التي مطلعها :

فما نيك من ذكرى حبيب وعرفان * وربع عفت آياته منسذ أزمان

وقوله لم يخزن بالخاء والراء المعجمة تين بضم الزاء وكسرها (٢) فهو من باب نصر وفتح (قوله فلا يحفظه على غيره) أى فلا يوثق به في أموره لأنه لا يحفظه بالنسبة الى غيره بالطريق الاولى (قوله لما لا ضرر له فيه) أى وانما ضرره على غيره (قوله وهذا بما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً) أى هذا المثال من أمثلة القسم الذي يكون فيه اللفظان المتقابلان ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق (٢) قوله وكسر هاء ليس في خزن بمعنى حفظ الا الضم فهو من باب نصر فقط وأما خزن كفرح فبمعنى آخر كما في كتب اللغة اه مصححه

وقول أبي العلاء المعري :

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب بهجر الافراط في الحصر

وأحدهما في العجز والملاحق الآخر في حشو المصراع الاول واما كانا ملحقين من جهة الاشتقاق لان يحزن وخزان يرجعان لاصل واحد وهو الحزن فهما مشتقان منه (٤٤٣) (قوله وقوله لواختصرتم) أى قول الشاعر وهو أبو العلاء المعري

وقوله لو اختصرتم من الاحسان أى لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالفوا فيه بل أنيتم بما يعتدل منه زرتكم لكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة ولا غرابة في هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب بهجر الافراط في الصفة المستحسنة منه وهى الحصر أى برودته (قوله في الحصر) بالخاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحين البرد أو ما يفتح الخاء وكسر الصاد فهو البارد (قوله يعنى أن بعدى عنكم لكثرة انعامكم على) فقد عجزت عن الشكر فأنا أستحي من الاتيان اليكم من غير قيام بحق الشكر فهو مدح لهم ويحتمل أن المراد ذمهم أى انهم أكثروا فى الاحسان حتى تحقق منهم جعلهم ذلك فى غير محله سفها فهجروهم لأفعالهم السفية فهذا يشبه أن يكون من التوجيه وفى البيت حسن التعليل (قوله وفى هذا البيت ما

(وقوله لواختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب) من الماء (بهجر الافراط في الحصر) أى فى البرودة يعنى أن بعدى عنكم لكثرة انعامكم على وقد توهم بعضهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول كافى البيت الذى قبله ولم يعرف أن اللفظين فى البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق والمصنف

غيره من باب آخرى بأن كان الضرر مما يتسكلم به عائدا على ذلك الغير لانه لم يتحافظ فيما يضره بنفسه فكيف فيما لا يضره بنفسه وانما يضر غيره ثم أشار المصنف الى مثال من أمثلة الملحقين بشبه الاشتقاق قبل استكمال أربعة الملحقين اشتقاقا ولم يأت للملحقين بشبه الاشتقاق الا بـ فينبغي لنا أن نسوقه على نمط ما قررناه الأمثلة السابقة لينتظم الكلام ونكمل أمثلة هذا القسم تكميلا للفائدة ثم نفسر كمال أمثلة الملحقين اشتقاقا فنقول (و) أما أمثلة الملحقين بشبه الاشتقاق فأحدها وهو ما كان فيه الملحق الآخر منهما يشبه الاشتقاق فى حشو المصراع الاول (كقوله لو اختصرتم من الاحسان) أى لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالفوا فيه بل أنيتم بما يعتدل منه (زرتكم) واسكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال (والعذب) أى ولا غرابة فى هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال الذى لا يطاق لان الماء العذب الذى هو مطلوب فى أصله قد (بهجر الافراط في الحصر) أى فى تجاوز الحد فى الصفة المستحسنة منه وهو خصره بفتح الخاء والصاد أى برودته فقوله اختصرتم مع الحصر بينهما شبه الاشتقاق لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع فى الحشو لسبق لوعليه مأخوذ من مادة الاختصار الذى هو ترك الاكثر والثانى مأخوذ من خصر أى برد لا يقال لامادة للخصر لانه نفسها إذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق بل تجانس إذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول إذ التبادر يكفي فيه التوهم وهذا بناء على أن له فعلا فان قلت فهل هذا البيت مدح أو ذم قلت يحتملهما لانه ان أراد بكثرة الاحسان أنهم أكثروا حتى تحقق منهم جعلهم ذلك فى غير المحل سفها فهجروهم لأفعالهم السفية كان ذما وهو الذى يدل عليه لفظ الهجران وان أراد أنهم أكثروا فعجز عن الشكر فاستحيا من الاتيان اليهم بلا قيام بحق الشكر كان مدحا فيشبه أن يكون من التوجيه تأمله فاذا ظهر أن هذا المثال من الملحقين بشبه الاشتقاق لامن الاشتقاق كما ذكرنا أن المصنف لم يمثل لذلك النوع الا بهذا المردمان توهم من أنه تكرار لمثال للملحقين اشتقاقا اذ هو كما قبله وهو قوله

إذا المرء لم يحزن عليه لسانه * فليس على شيء سواء بخزان

ونظير قوله أى قول المعري

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب بهجر الافراط في الحصر ولعلنا إذا كررنا هذا المثال مع الاول وان كان الاول كافيا لبيان ان لو كانت حرافة فقد يجرى على اختصرتم بنفى أن يكون اختصرتم واقعا فى أول البيت بخلاف الواو فيما سبق فان الواو انما جرى بها

يجمعهما شبه الاشتقاق أى لانه يتبادر فى بادى الرأى أن اختصرتم والحصر من مادة واحدة وليس كذلك لان الاول مأخوذ من مادة الاختصار الذى هو ترك الاكثر والثانى مأخوذ من خصر أى برد لا يقال انه لامادة للخصر لانه نفسها إذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق بل تجانس إذ الخصر لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفي فيه رعاية كونهما مأخوذا من الفعل على قول إذ التبادر يكفي فيه التوهم فتأمل

والحادى عشر كقول الآخر

(قوله لم يذكر من هذا القسم) أعنى كون اللفظين المتقابلين ملحقين بالمشجانسين بسبب شبه الاشتقاق الا هذا المثال أى وكان الاول تأخير بعد استيفاء أمثلة ما يجمعها الاشتقاق قال فى الاطول وهذا مثال لما وقع أحد الملحقين فى آخر البيت والآخر فى حشو المصراع الاول وانما كان واقعا فى حشو المصراع لانه قد تقدم عليه لو وأنت خبير بأن هذا غير جار على اصطلاح العروضيين فان البيت من البسيط ومستعمل فى صدر ولو اخضر متفعلن فاصطلاح علماء البديع مخالف لاصطلاح العروضيين فى الصدر والحشو والعجز فاصطلاح العروضيين أن الصدر هو النفعيلة الأولى من المصراع والعجز النفعيلة الأخيرة وما بينهما حشو ولو كانت تلك النفعيلة كلمة وبعض كلمة أو كلمتين وأما عند علماء البديع فالسكامة الأولى من المصراع صدر والأخيرة عجز وما بينهما حشو فتأمل (قوله وقد أوردتها فى الشرح) فمثال ما يقع أحد الملحقين اللذين جمعتهما شبه الاشتقاق فى آخر البيت والملحق الآخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقاه من لائح لاجى

لاح الاول فعل ماض بمعنى ظهر وفاعله ضمير (٤٤٣) يعود على الشيب فى البيت قبله وهو

نهانى الشيب عما فيه
أفراحي

فكيف أجمع بين الراح
والراح

وقوله يلحى أى يلوم وقوله

على جرى العنان أى جرى

ذى العنان وهو القرس

وقوله الى ملهى أى الى

مكان اللهو وقوله فسحقا

له أى بعدالة من لائح لاجى

أى من ظاهر لائم أى ظهر

الشيب يلو منى على جرى

الحيل الى الاماكن التى

فيها اللهو فبعدالة من

ظاهر لائم قلاح الاول

ماضى يلوح مأخوذ من

اللوحان وهو الظهور

والثانى اسم فاعل من

لحا اذالاه ومثال ما وقع

الملحق الآخر فى آخر المصراع الاول قول الحريرى أيضا

ومضطلع بتلخيص المعانى * ومطلع الى تلخيص عانى

المضطلع بالشىء القوى فيه الناهض به وتلخيص المعانى اختصار الفاظها وتحسين عباراتها والمطلع الناظر وتلخيص المعانى فكك

الاسير فالاول من عنى يعنى والثانى من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر

لعمرى لقد كان الثرى لمكانه * ثراه فأضحى الآن مشواه فى الثرى

ثراه نصب على التميز أى لقد كانت الثرى مكانه من جهة ثروته وغناه يقال لمن أصبح غنيا ذا ثروة أصبح فلان فى الثرى أو فى العسوق

وقوله مشواه فى الثرى أى فى الارض والتراب والشاهد فى ثراه الاول والثرى الثانى فان الاول واوى من الثروة والثانى باى قال العلامة

اليقوى ويضعف كون هذا المثال من الملحق أن أحد اللفظين وهو الثانى لم يشق من شىء حتى يتوهم فيها الاشتقاق من أصل

واحد فالأقرب فيها التجانس الا أن يقال يكفى فى تبادل اشتقاقهما من أصل واحد كون أحدهما مأخوذا من شىء فيسرى الوهم

الى الآخر تأمل (٢) لم يثل اليعقوبى لرابع الملحقين بشبه الاشتقاق ومثله الدسوق بقول الحريرى ومضطلع الخاه مصححه

لم يذكر من هذا القسم الا هذا المثال وأهمل الثلاثة الباقية وقد أوردتها فى الشرح

فى أن الملحق الآخر وفيهما فى حشو المصراع الاول وذلك لان هذا المثال من واد وذلك من واد آخر ولو اشتركا فى اللاحق وثانى الملحقين يشبه الاشتقاق وهو ما يكون فيه الملحق الآخر منها فى صدر المصراع الاول كقوله:

ولا ح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقاه من لائح لاجى

فلاح الاول فعل من اللوحن بمعنى الظهور ولا ح فى العجز اسم الفاعل من لحا ماضى بعده وثالث

الملحقين يشبه الاشتقاق وهو ما يكون فيه الملحق الآخر منها فى صدر المصراع الثانى كقوله

لعمرى لقد كان الثرى لمكانه * ثراه فأضحى الآن مشواه فى الثرى

لان الثراء الاول من الثروة وهى كثرة المال والثرى الآخر هو الارض ويضعف كون هذا المثال من

الملحق أن أحدهما وهو الآخر لم يشق من شىء حتى يتوهم فيها الاشتقاق فالأقرب فيها التجانس وقد

يقال يكفى فى ذلك التبادر كون أحدهما مأخوذا من شىء فيسرى الوهم للآخر (٢) ثم رجع المصنف

الى تكميل أمثلة الملحقين اشتقاقا فقال (و) أما الثالث من الملحقين اشتقاقا وهو ما يكون فيه الآخر

منها فى آخر المصراع الاول

للوصل وليست من حروف المعانى المستقلة غير أنه قد يمنع كون الحصر اسم اشتقاق من الاختصار لان

معناه فيه غير ملاحظ ولولأن المصنف أدخله فى أقسام الاشتقاق لكان يحسن التمثيل به للقسم

الثانى وهو الملحق بالجناس لا يهمل الاشتقاق لكن المصنف طرح أمثلة ذلك النوع كلها ومثال الحادى

عشر وهو ما كان كذلك والصدر فى آخر المصراع الاول قوله :

المطلع بتلخيص المعانى * ومطلع الى تلخيص عانى

المضطلع بالشىء القوى فيه الناهض به وتلخيص المعانى اختصار الفاظها وتحسين عباراتها والمطلع الناظر وتلخيص المعانى فكك

الاسير فالاول من عنى يعنى والثانى من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر

لعمرى لقد كان الثرى لمكانه * ثراه فأضحى الآن مشواه فى الثرى

ثراه نصب على التميز أى لقد كانت الثرى مكانه من جهة ثروته وغناه يقال لمن أصبح غنيا ذا ثروة أصبح فلان فى الثرى أو فى العسوق

وقوله مشواه فى الثرى أى فى الارض والتراب والشاهد فى ثراه الاول والثرى الثانى فان الاول واوى من الثروة والثانى باى قال العلامة

اليقوى ويضعف كون هذا المثال من الملحق أن أحد اللفظين وهو الثانى لم يشق من شىء حتى يتوهم فيها الاشتقاق من أصل

واحد فالأقرب فيها التجانس الا أن يقال يكفى فى تبادل اشتقاقهما من أصل واحد كون أحدهما مأخوذا من شىء فيسرى الوهم

الى الآخر تأمل (٢) لم يثل اليعقوبى لرابع الملحقين بشبه الاشتقاق ومثله الدسوق بقول الحريرى ومضطلع الخاه مصححه

فدع الوعيد فما وعيدك ضاى * أطنين أجنحة الذباب يضير
وقد كانت البيض القواضب في الوغى * بواتر وهى الآن من بعده بتر

والثاني عشر كقول أبي تمام:

أى وقول الشاعر وهو ابن عيينة المهلبى والشاهد فى ضاى

(٤٤٤)

(قوله وقوله فدع الوعيد الخ)

(قوله) فدع الوعيد فما وعيدك ضاى * أطنين أجنحة الذباب يضير
وهذا فيما يكون للملحق الآخر اشتقاقا وهو ضاى فى آخر المصراع الأول (وقوله وقد كانت البيض
القواضب فى الوغى) * أى السيوف القواضب فى الحرب (بواتر) أى قواطع لحسن استعمالها أياها
(فهى الآن من بعده بتر) جمع أبترا لم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا فيما يكون للملحق الآخر
اشتقاقا فى صدر المصراع الثانى

فك (قوله) فدع الوعيد فما وعيدك ضاى * أطنين أجنحة الذباب يضير
فبين ضاى ويضير اشتقاق ملحق والأول منهما فى آخر المصراع الأول والثانى فى المعجز والمعنى أن
وعيدك أى إخبارك بأنك تنالنى بمكرهه دعه فإنه لا يجديك معى شيئا لانه بمنزلة طنين أجنحة الذباب
وذلك الطنين لا يبالى به فكذا وعيدك (و) أما الرابع من الملحقين اشتقاقا وهو ما يكون فيه الآخر من
الملحقين فى صدر المصراع الثانى فك (قوله)

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * بواتر وهى الآن من بعده بتر
فالبواتر فى صدر المصراع الثانى والبتر فى المعجز وهما مأخوذان من مادة البتر وهو القطع والمعنى أن
السيوف البيض القواضب أى القواطع من ذاتها كانت فى الحروب قواطع لرقاب الأعداء من استعمال
المدوح أياها لمعرفته لذلك وتدر به وشجاعته وهى الآن بعد موته ترى مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق
بعده من يستعملها كاستعماله هذا تمام أمثلة رد المعجز على الصدر ثم أشار الى نوع آخر من البدع اللفظى

فدع الوعيد فما وعيدك ضاى * أطنين أجنحة الذباب يضير
ومثال الثانى عشر وهو ما كان ملحقا بالجناس بحسب الاشتقاق الأصغر والصدر فى أول المصراع
الثانى قول أبي تمام:

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * بواتر وهى الآن من بعده بتر
فانهما مشتقان من البتر وهو القطع وقد سكت المصنف عن مثل الأقسام الأربعة للملحق بالجناس
بحسب الاشتقاق الأكبر لقلة استعمالها * تنبيه * زاد بعضهم من أنواع الجنس جناس الأضمار
وهو أن يضمركنا الاسناد ويذكر ألفاظ مرادفة لأحدهما فيدل المظهر على الضمر
كقول الخلى :

وكل سيف أتى باسم ابن ذى يزن * فى فتكه بالمعنى أو أتى هرم
فان ابن ذى يزن اسمه سيف واسم أتى هرم سنان وذكر الامام فخر الدين وغيره جناس الإشارة وهو
أن يطوى أحد ركبي الاسناد كقول (٢)

* تنبيه * قسم صاحب بدیع القرآن رد المعجز على الصدر الى لفظى وهو ما سبق والمعنى وهو
ما رابطة معنوى كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا أهديتكم فان
معنى صدر الكلام مناقض مع عجزه والفرق بين هذا الضرب وبين التسميم أن تقاضى هذا معنوى

أى أن السيوف البيض القواضب فى ذاتها كانت فى الحروب قواطع لرقاب الأعداء لحسن استعمال المدوح أياها (ومنه)

لمعرفته بكيفية الضرب بها وتدر به وشجاعته (قوله فهى الآن) أى بعد موته بتر أى مقطوعة الفائدة اذ لم يبق بعده من يستعملها
كاستعماله والشاهد فى قوله بواتر وبتر فان البواتر والبتر مما يجمعهما الاشتقاق لانهما مأخوذان من البتر وهو القطع (قوله جمع أبترا)
أى مقطوع الفائدة (٢) كذا بياض بأصل العروس على انه ذكر جناس الإشارة ومثاله فيما تقدم قريبا اهـ مصححه

ويضير فانهما مما يجمعهما
الاشتقاق لانهما مشتقان
من الضير بمعنى الضرر
وقد وقع الاول فى آخر
المصراع الاول والثانى
فى عجز البيت ومعنى البيت
دع وعيدك أى إخبارك
بأنك تنالنى بمكرهه فانه
لا يجديك معى شيئا لانه
بمنزلة طنين أجنحة الذباب
وذلك الطنين لا ينالنى منه
مكرهه فكذا وعيدك
(قوله وقوله وقد كانت
الخ) أى وقول الشاعر
وهو أبو تمام فى مرثية محمد
ابن نهشل حين استشهد
وقبل البيت
نوى فى الترى من كان يحيا
به الورى

* ويضم صرف الدهر نائله
الفعر
أى سكن فى التراب من
كان يحيا به الورى ومن كان
عطاؤه كثيرا الكثرة يزيد
على حوادث الدهر
ويسترها فالفعر الاول
بمعنى السر والثانى بمعنى
الكثير والثالث العطاء
(قوله وقد كانت البيض
القواضب فى الوغى بواتر)

٥٥ ومنه السجع وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهذا معنى قول السكاكي الاسجاع في النثر كالتقوافي في الشعر

(قوله ومنه السجع) اعلم أن هنا ألفاظاً أربعة ينبغي استحضار معانيها لكثرة دوراتها على الألسن فيزول الالتباس السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاجاً لآخرى والفقرة مثلها أن شرط مزاجتها الأخرى والا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أو لا كما هو ظاهر كلامهم وأما الفاصلة فهي السكامة الأخيرة من القرينة التي هي الفقرة وأما السجع فقد يطلق على نفس الفاصلة الموافقة لآخرى في الحرف الأخير منها و يطلق على توافقي الفاصلتين في الحرف الأخير وإلى هذا أشار المصنف بقوله قيل وهو تواطؤ أي توافقي الفاصلتين أي السكمتين اللتين هما آخر الفقرتين حالة كونهما من النثر وقوله على حرف واحد على بمعنى في متعلق بتوافق أي توافقي الفاصلتين في كونهما على حرف واحد كائن في آخرهما (قوله من النثر) (٤٤٥) أي سواء كان قرآناً أو غيره

كذا في الأطول ومقابل قوله

في النثر قوله الآتي وقيل السجع غير مختص بالنثر (قوله كالتقافية في الشعر)

أي من جهة وجوب التواطؤ

في كل على حرف في الآخر

(قوله يعني الخ) إشارة

لجواب بحث وارد على قول

المصنف وهو أي هذا

التفسير معنى قول السكاكي

السجع في النثر كالتقافية

في الشعر وحاصل البحث

أن التقافية في الشعر لفظ

ختم به البيت أما الكلمة

نفسها أو الحرف الأخير

منها أو غير ذلك كأن يكون

من الحرك قبل الساكنين

إلى الانتهاء على اختلاف

المذاهب فيها وعلى كل حال

فليست التقافية عبارة من

تواطؤ الكلمتين في آخر

البيتين وحينئذ فالمناسب

لتشبيه السكاكي السجع

بها حيث قال السجع

(ومنه) أي ومن اللفظي (السجع قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) في الآخر (وهو معنى قول السكاكي هو) أي السجع (في النثر كالتقافية في الشعر) يعني أن هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله والافالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعني توافقي الفاصلتين في الحرف الأخير وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر

فقال (ومنه) أي ومن البدعي اللفظي (السجع) أي النوع المسمى بالسجع (وهو) أي السجع (تواطؤ) أي توافقي (الفاصلتين) وهما السكمتان اللتان في آخر الفقرتين من النثر بمنزلة القافيتين في البيتين (على حرف واحد) أي توافقي الفاصلتين في كونهما على حرف واحد في آخر كل منهما وربما يفهم من إضافة التوافق إليهما أن لهما حالتين التوافق وعدمه وفي كلا الحالتين يسميان فاصلتين وهو الأقرب لكلامهم (وهو) أي وهذا التفسير (معنى قول السكاكي هو) أي السجع (في النثر كالتقافية في الشعر) ومن المعلوم أن التقافية في الشعر هي لفظ ختمت به البيت أما الكلمة نفسها أو الحرف الآخر منها أو غير ذلك كان تكون من الحرك قبل الساكنين إلى الانتهاء على ما تقرر من المذاهب فيها وعلى كل حال فليست التقافية عبارة عن تواطؤ الكلمتين في آخر البيتين فالمناسب في التشبيه بها أن يراد بالسجع في كلامه اللفظ لا توافقه الذي هو مصدر هو وصف لذلك اللفظ أعني موافقة ذلك اللفظ لمثله في الحرف الآخر فيدل على أن السكاكي أراد بالسجع اللفظ هذا التشبيه ويدل عليه أيضاً تعبيره عنه بلفظ الجمع حيث قال إنها أي الاسجاع كالتقوافي في الشعر إذ لو أراد المصدر لمعب بالافراد لان المصدر لا يجمع الا اذا أريد به الأنواع وإرادة الأنواع لا تتعلق بها الغرض هنا فتعينت إرادة اللفظ وإذا تقرر هذا تبين أن يكون المراد بقول المصنف وهو معنى قول السكاكي الخ أن ما ذكرنا هو محمول

وتقاضى التسليم لفظي ص (ومنه السجع الخ) ش من البدعي اللفظي السجع مأخوذ من سجع الحام وهو تعريده وهو محمود وقال الرماني السجع عيب وكأنه يريد ما يقصد لفظه غير تابع للمعاني ويسمى غير ذلك فواصل كما سيأتي عن غيره قال الخفاجي السجع محمود إنما الاستمرار عليه في الدوام لا يحمده ولذلك لم تجيء فواصل القرآن كلها على سبيل السجع بل فيه ذلك نارة وغيره أخرى (قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) يعني السكمتين اللتين هما آخر القريبتين (وهو معنى قول السكاكي هو في النثر كالتقافية في الشعر وهو) ثلاثة أضرب (مطرفان مختلفان) أي

في النثر كالتقافية في الشعر أن يراد بالسجع اللفظ أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى في الحرف الأخير منها لا موافقة الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين وحينئذ فلا يصح قول المصنف وهو معنى قول السكاكي الخ وحاصل الجواب أن مراد المصنف بقوله وهذا التفسير أي تفسير السجع بالموافقة المذكورة معنى قول السكاكي السجع في النثر كالتقافية في الشعر أن هذا التفسير محمول كلام السكاكي وفائدته لأنه عينه وذلك أن تسمية السكاكي الفاصلة سجعاً إنما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل إلى أن العلة التي أوجبت التسمية هي السمة بالسجع في الحقيقة وفي القصد (قوله يعني) أي المصنف وقوله أن هذا أي تفسير السجع بالتواطؤ المذكور وقوله مقصود كلام السكاكي أي المقصود منه لأنه عينه (قوله والا فالسجع الخ) أي والانقل أن هذا التفسير بالتواطؤ هو المقصود من كلام السكاكي بل قلنا أنه عينه فلا يصح لأن السجع الخ

وهو ثلاثة أضرب مطرف ومتواز وترصيع لان الفاصلتين ان اختلافنا في الوزن فهو السجع المطرف كقوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا

(قوله في أواخر الفقر) حال من اللفظ أى حالة كون اللفظ كائناً في أواخر الفقر (قوله ولذا) أى ولاجل كون السجع عند السكا كى نفس اللفظ المتواطىء لا المعنى المصدرى (٤٦) وهو التواطؤ ذكره السكا كى بلفظ الجمع أى والسجع لا يجمع الا اذا كان بمعنى

في أواخر الفقر ولذا ذكره السكا كى بلفظ الجمع وقال انها في الشعر كالقوافي في الشعر وذلك لان القافية لفظ في آخر البيت اما السكامة نفسها والحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الأبيات على حرف واحد فالجواب أن السجع قد يطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار توافيقها للسكامة الأخيرة من الفقرة الأخرى وقد يطلق على نفس توافيقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أى السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلافنا) أى الفاصلتان (في الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا)

كلام السكا كى وفائدته بمعنى أن تسمية الفاصلة سجما إنما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فماد الحاصل الى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة في الحقيقة وفي القصد وفيه نظر لان الكلام في نحو ير الاصطلاح ولا يلزم من كون الشيء علة في التسمية الاصطلاحية كون تلك العلة هي المسماة نعم ان تقرر للسكا كى كون التوافق هو المسمى جاز أن يقال وهذا مراده على معنى تقدير المضاف أى توافيق الفواصل في الشعر كتوافيق القوافي في الشعر وهو خلاف الظاهر نعم ان حمل التشبيه على الظاهر اقتضى جريان الخلاف في حد الفاصلة كما جرى في حد القافية ولكن هذا ليس بمعهود فلما افتتح باب التأويل في كلام السكا كى جاز حمله على ما ذكره والخطب سهل في مثل هذا فتحصل من ظاهر ما تقرر عند المصنف والسكا كى ان السجع قد يطلق على توافيق الفاصلتين وقد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة لموافقها للسكامة الأخيرة من فقرة أخرى ومرجع المعنيين واحد وقد عرفت ما فيه الآن يقال ان تسمية التوافق هو الاصطلاح وهو الأصل وتسمية الكلمة على وجه التجوز فتعقبن كون المرجع واحداً لأن المقصود بالذات في التسمية هو التوافق وههنا أربعة ألفاظ ينبغي احضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على الالسن السجع والفاصلة والقريئة والعقرة فالقريئة قطعة من الكلام جعلت مزوجة لأخرى والعقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لأخرى والآخرى كانت أهم سواء كانتا متسجعتين أو لا كما هو ظاهر كلامهم وأما الفاصلة فهي كما تقدم الكلمة الأخيرة من القريئة التي هي الفقرة وأما السجع فهو توافيق الفاصلتين أو هو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى كما هو ظاهر كلام السكا كى كما تقدم (وهو) أى السجع ثلاثة أضرب (مطرف) أى الأول منها يسمى المطرف وإنما يسمى المطرف (ان اختلافنا) أى اختلفت الفاصلتان اللتان وقع فيهما السجع (في الوزن) لانه لا يلزم من الاتفاق في الحرف الأخير وهو المسمى بالتقفية هنا الاتفاق في الوزن وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن نوح على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) فالفاصلة من القريئة الأولى وقارا ومن الثانية أطوارا وهما مختلفان وزنا كما لا يخفى وإنما سمى مطرفاً لانه خارج في التوافق الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتي أولاً ولأن ما وقع به الفاصلتان (في الوزن نحو قوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) قلت وينبغي أن يكون المعبر هو الوزن الشعري لا التصريفي وحينئذ فوقارا وأطوارا يصلحان في بيتين من قصيدة

اللفظ ولو أراد المصدر لعبر بالافراد لان المصدر لا يجمع الا اذا أريد به الانواع واردة الانواع ليس في كلام السكا كى ما يدل عليها فتعينت ارادة اللفظ وهذا دليل أول على أن السجع عند السكا كى نفس اللفظ (قوله وقال انها) أى الاسجاع في الشعر كالقوافي في الشعر ومن هذا يعلم أن قول المصنف هو في الشعر الخ رواية لكلام السكا كى بالمعنى (قوله وذلك لان القافية الخ) أى وبيان ذلك أى وبيان كون السجع عنده نفس اللفظ المتواطىء الخ أن القافية الخ وهذا دليل ثان على أن السجع عند السكا كى نفس اللفظ فلو قال ولأن القافية الخ كان أوضح (قوله على تفصيل) أى اختلاف (قوله وليست عبارة الخ) أى فلما شبه الاسجاع بالقوافي التي هي ألفاظ قطعا علم أن مراده بالاسجاع الالفاظ الموافقة للمعنى المصدرى (قوله ومرجع المعنيين واحد) أى وهو التوافق المذكور فان المعنى

الثاني نفس التوافق والأول السكامة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة اه سم وقوله ومرجع المعنيين واحدهو المراد بقوله السابق يعني ان هذا مقصود كلام السكا كى (قوله أى الفاصلتان) أى الكلمتان الاخيرتان من الفقرتين (قوله في الوزن) ينبغي أن يكون المعبر هنا الوزن الشعري لا الوزن التصريفي وقوله ان اختلافنا في الوزن أى مع الاتفاق في التقفية أى الحرف الاخير بقريئة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق في الحرف الأخير

والا فان كان مافى احدى القرينتين من الالفاظ أو أكثر مافيهما مثل ما يقابله من الاخرى فى الوزن والتقفية فهو الترتيب كقول الحريرى فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه وكقول أبى الفضل الحمذاني: ان بعد السكدر صفوا وبعد المطر صحا وقول أبى الفتح البستي: ليسكن اقدامك توكلأ واحبجلك تأملا

(قوله فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا) أى أن الوقار فاصلة من الفقرة الاولى والاطوار فاصلة من الفقرة الثانية وقد اختلفا فى الوزن فان ثانى وقارا محرك وثانى اطوارا ساكن وانما سمي مطرفا لانه خارج فى التوغل فى الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتى أولان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو الطرف وهو الحرف الاخير دون الوزن كذا قال اليعقوبى وقال العصام سمي مطرفا اخذاه من الطريف وهو الحديث من المال لان الوزن فى الفاصلة الثانية حديث وليس هو الوزن الذى كان فى الاولى (قوله أى وان لم يختلفا فى الوزن) أى بل انفاقا فيه كما اتفقا فى التقفية (قوله القرينتين) أى الفقرتين سميت بذلك لانهما

تقارن الاخرى (قوله مثل ما يقابله من القرينة الاخرى) أى مثل ما يقابله من الالفاظ الكائنة فى القرينة الاخرى يعنى ماعدا الفاصلتين لان الموضوع حصول الموازنة فى الفاصلتين فلا معنى لادراجها فى هذا الاشتراط (قوله فى الوزن) متعلق بمنزل لانه فى معنى مماثل (قوله فترصيع) أى فالسجع الكائن على هذه الصفة يسمى ترصيعا تشبيها له يجعل احدى الاوثنين فى المقدمى بمقابلة الاخرى المسعى لغة بالترصيع وكان الاولى للصنف أن يقول فرصع على صيغة اسم المفعول ليناسب قوله

فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أى وان لم يختلفا فى الوزن (فان كان مافى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أى أكثر مافى احدى القرينتين (مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى فى الوزن والتقفية) أى التوافق على الحرف الاخير (فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه) فجميع مافى القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الاولى وأما لفظ فهو فلا يقابله شئ من الثانية ولوقال بدل الاسماع الأذان

التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو الطرف وهو الحرف الأخير دون ما يعم وهو الوزن (والا) تختلف الفاصلتان وزنا بل انفاقا فيه كما اتفقتا فى التقفية (ف) حيثئذ (ان كان مافى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أى أكثر مافى احدى القرينتين من الالفاظ (مثل ما يقابله من) الالفاظ فى القرينة (الاخرى) والثلية (فى الوزن والتقفية) والمراد بالتقفية هنا كما تقدم التوافق فى الحرف الاخير (فترصيع) أى فالسجع الكائن فى الفاصلتين على هذه السورة يسمى ترصيعا تشبيها له يجعل احدى الاوثنين فى المقدمى بمقابلة الاخرى مثل ما فاعله تيرى فى الترتيب مساواة القرينة لالاخرى بعد توافق فاصلتهما وزنا وتقفية ثم مثل لما فيه المساواة فى الجميع بقوله (نحو) قوله (فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه) شبه ترتيب السجع بصاحبة خيار الالفاظ يجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبير بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالسكناء (ويقرع الاسماع بزواجر وعظه) شبه الاسماع بأبواب تقرر بالأصابع لتفتح فعبير بما ذكر أيضا على طريق الاستعارة بالسكناء فلا شك أن

واحدة من بحر واحد كالرجز والكامل (والا) أى وان لم تسكن الفاصلتان على وزن واحد (فان كان مافى احدى القرينتين أو أكثره) أى مافى احدهما (مثل ما يقابله من الاخرى فى الوزن والتقفية فهو ترصيع) وينبى أن يقول مرصع ليوافق قوله فطرف وقوله فمتواز (نحو) قول الحريرى (فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه) وهذا يصح أن يكون مثالا لما حصل الترتيب

أولا فطرف وقوله بعد فتواز (قوله نحو فهو يطبع الخ) هذا مثال لما فيه المساواة فى الجميع وقوله يطبع الاسجاع بجواهر لفظه أى يزين الاسجاع بالفاظه الشبيهة بالجواهر فى طبع استعارة تبعية أو أنه شبه ترتيب السجع بصاحبة خيار الالفاظ يجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبير بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالسكناء (ويقرع الاسماع بزواجر وعظه) شبه الاسماع بأبواب تقرر بالأصابع لتفتح فعبير بما ذكر على طريق المسكنة أيضا كذا فى اليعقوبى وقال العصام يطبع أى يعمل يقال يطبع السيف والدرهم عمله والاسجاع السكامة المقفيات والجواهر جمع جوهر الشئ النفيس واضافتها للفظه من اضافة المشبه به للمشبه وأفرد اللفظ فى موضع ارادة التعدد لكونه فى الاصل مصدرا وقوله ويقرع أى يصدق والمراد لازم الدق وهو التأثير أى يؤثر فى الاسماع بزواجر وعظه وعلى هذا فلا استعارة فى الكلام وعمل الشاهد أن وعظه فاصلة موازنة للفاصلة الاولى وهى لفظه فخرج السجع حيثئذ عن كونه مطرفا من كل كلمة من القرينة الاولى موافقة لما يقابله من القرينة الثانية وزنا وتقفية وذلك لان يطبع موازن ليقرع والقافية فيهما العين والاسجاع موازن للاسجاع والقافية فيهما العين أيضا وجواهر موازن لزواجر والقافية فيهما الراء (قوله فلا يقابله شئ من الثانية) هذا جواب أمأى لا يقابله شئ من الثانية أى حتى يقال انه مساو له أو غير مساو له والحاصل أن هذا المثال نسلت فيه جميع

والاقوم السجع التوازي كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وفي دعاء النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اني أدركك في نحوهم وأعوذ بك من شرورهم وشرط حسن السجع اختلاف قرينتيه في المعنى كما مرلا كقول ابن عباد في مهزومين : طاروا واقين بظهورهم صدورهم وبأصلهم نحوهم

المتقابلات (قوله كان مثالا لما يكون الخ) أى لأن الأذان ليست موافقة للاسجاع في التقفية اذ آخر الاسجاع العين وآخر الأذان التون ولا في الوزن بحسب اللفظ الا ان كانت موافقة بحسب الاصل لان أصل أذان أذان بوزن أفعال ولا ينظر للاصل في مثل ذلك على أنه يجوز أن يكتفى في عدم التوافق بعدم الموافقة في التقفية وان كانت الموافقة في الوزن حاصلة بالنظر للاصل (قوله أى وان لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره (٤٤٨) مثل ما يقابله من الاخرى) أى بأن كان جميع ما في احدى القرينتين من

كان مثالا لما يكون أكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله في الاولى (والا فتوازي) أى وان لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع التوازي (نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا

قوله فهو لأمقابل له من القرينة الاخرى وباقي الالفاظ مساوية لما يقابلها وزنا وتقفية فيطيع مساو ليقرع والاسجاع مساو للاسماع والجواهر مساو لاجر والفاصلة مساوية للأخرى فهذا امثال لما تساوت فيه جميع المتقابلات ولو بدل الاسماع بالاذان كان مثالا لما تساوى فيه الجمل لان الأذان لا يساوي الاسجاع تقفية ولو ساءوا وزنا وهو ظاهر (والا) يكن جميع ما في القرينة من المتقابلات مساويا لما يقابلها ولأجل ما فيها مساويا وهو صادق بأن يقع الاختلاف في الجمل وأن يقع في السكل وأن يقع في النصف وصادق بكون الاختلاف في الوزن والتقفية معا بكونه في أحد هما دون الآخر وهذا كما مع فرض الاتفاق في نفس الفاصلتين لان الاختلاف هنا انما يفرض في غيرهما (فتوازي) أى فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا لتوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكتفى فيها أدنى اعتبار اذ الغرض تمييز أجناس للمقاصد بالتسمية ثم مثل لما وقع فيه الاختلاف في نصف القرينتين وهو جميع غير الفاصلتين مهما لاغيره لكفايته فقال وذلك (نحو) قوله تعالى (فيها سرر مرفوعة) هذه قرينة (وأكواب موضوعة) هذه أخرى فلفظ فيها لا يقابل لفظ من الاخرى وسرر وهو نصف ما بقي لان الهبة هنا بالالفاظ دون نفس الحروف يقابله من الاخرى أكواب وهو نصف الاخرى وهما مختلفان وزنا وتقفية معا كما لا يخفى وقد يختلف النصف المقابل في الوزن فقط ويكون متوازيا كقوله تعالى والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا فالمرسلات مع العاصفات متفقان

فيه في جميع القرينتين ان قدرنا أولهما يطبع وان جعلنا أولهما فهو كان مثالا لما حصل في أكثرهما قوله (والا) أى وان لم يكن بين الالفاظ القرينتين تقابل وكانت الفاصلة موازية لأختها (فالسجع يسمى متوازيا كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) وشرط حسن السجع اختلاف قرينتيه

المتقابلات أو أكثر ما فيها أو نصفه مخالفا لما يقابله من القرينة الاخرى في الوزن والتقفية معا أوفى أحدهما وهذا الاختلاف المذكور بالنظر لما عدا الفاصلة لان التوافق في الحرف الاخير منها معتبر في مطلق السجع (قوله التوازي) أى السمي بذلك لتوازي الفاصلتين أى توافقهما وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكتفى فيها أدنى اعتبار (قوله لاختلاف الخ) أى وانما كان السجع في هذه الآية متوازيا لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية أى وأما الفاصلتان وهما مرفوعة وموضوعة فتوافقتان وزنا وتقفية ولفظ فيها لم يقابلها شيء من القرينة الاخرى (قوله وقد

يختلف الوزن فقط) هذا من جملة ما دخل تحت الالفبي صادقة بثلاثة أمور لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية وقد صادق بالاختلاف فيهما أوفى أحدهما أى وقد يختلف وزن ما في القرينتين من السجع للتوازي من غير اختلاف في التقفية أى مع توافق الفاصلتين كما هو الموضوع فعرفا وعصفا في الآية التي مثل بها متوازيان والقافية فيهما واحدة وأما المرسلات والعاصفات فغير متوازيين لان مرسلات على وزن مفعلات وعاصفات على وزن فاعلات ومتوافقتان في التقفية وقد يقال ان المعتبر في السجع الوزن العروضي كما مر والوزن المذكور لا ينظر فيه الى اتحاد الحركة ولا سكون الحرف أصليا أو زائدا بل بالنظر لرفعه فيه مقابلة متحرك بمتحرك وساكن بساكن فالخبر أن السجع في الآية المذكورة مرصع لان مرسلات وعاصفات متحدان وزنا وقافية (قوله عرفا) قال ابن هشام ان كان المراد بالمرسلات الملائكة وبالعرف المعروف فعرفا اما مفعول لأجله أو نصب بنزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلات للعروف أو بالعروف وان كان المراد بالمرسلات الأرواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فاتصبا عرفا على الحال والتقدير أقسم بالأرواح والملائكة المرسلات متتابعة

وقد

قيل وأحسن السجع مانساوت قرائته كقوله تعالى في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم ما طالت قرينته الثانية كقوله والنجم اذا هوى ماض صاحبكم وما غوى أو الثالثة كقوله تعالى خذوه فغلوه

(قوله وقد تختلف) أى فى التوازى التقفية فقط دون الوزن فى اعتبار فيه التقابل وهو غير الفاصلتين (قوله حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت) أى نعم الله على من حصل عنده ملك الناطق وهو الرقيق (٤٤٩) والصامت كالخيل ونحوها والعقار فحصل على وزن هلك وقافيتهما مختلفة

وقد تختلف التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قيل وأحسن السجع مانساوت قرائته نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أى بعد أن لا تنساوى قرائته فالأحسن (ما طالت قرينة الثانية نحو والنجم اذا هوى ماض صاحبكم وما غوى أو) قرينته (الثالثة نحو خذوه فغلوه

تقفية ولم تتقا وزنا وكل منهما نصف القرينة كذا قيل وفيه نظر لان المعبر من الوزن هنا الوزن الشعرى كما قيل لا الوزن النحوى وعليه فهم امتوافقان إذ التجرى فى مقابلة التجرى والساكن فى مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات فى النحو للفعلات والمصافات الفاعلات وقد تختلف التقفية فقط فيما يترتب فيه التقابل دون الوزن ويكون متوازيا أيضا كقولنا حصل الناطق والصامت أى حصل عندنا اكتساب العبيد واكتساب غيرهم مما لا ينطق وهلك الحاسد والشامت وهو الذى يفرح بنزول المصائب فينبى حصل وهلك تخالف فى التقفية دون الوزن وكذا بين الناطق والحاسد وأما الصامت والشامت فهما فاصلتان لا بد فيهما من التوافق هنا ثم أشار الى بيان أحسن السجع والى مراتبه فقال (قيل وأحسن السجع مانساوت قرائته) فى اللفظات وأحسن هذا الأحسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزلة اتفاقه ولقرب سجع من السجع بخلاف التطويل وأحسنه ما كان من لفظين وينتهى الأقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احدى القرينتين تكرارا للآخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين بظهورهم صدورهم وبأصلاهم تحورهم فان الظهور بمعنى الأصلاب والصدور بمعنى النحور ثم مثل مانساوت قرائته فقال وذلك (نحو) قوله تعالى (فى سدر مخضود) هذه قرينة (وطلح منضود) هذه أخرى (وظل ممدود) هذه أخرى وقد تناسوت فى كون كل مركبة من لفظين (ثم) بلى مانساوت قرائته فى الحسن الساكن باعتبار التساوى (ما طالت قرينته الثانية نحو) قوله تعالى (والنجم اذا هوى) هذه قرينة (ماض صاحبكم وما غوى) هذه الثانية وهى أكثر فى الكلمات مما قبلها فهى أطول (أو) طالت قرينته (الثالثة) فهو بلى للتساوى فى الحسن أيضا (نحو) قوله تعالى (خذوه) هذه قرينة (فغلوه) هذه

فى المعنى قوله (قيل) أى قال جماعة من الأدباء (وأحسن السجع مانساوت قرائته) ليكون شبيها بالشعر فان أبياته متساوية (كقوله تعالى فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) وعلمته أن السجع ألف الانتهاء الى غاية فى السجعة الأولى فاذا زيد عليها ثقل عليه الزائد لانه يكون عند وصولها الى مقدار الأولى كمن توقع الظفر بمقصوده من فهم المراد له ولم يجده أمامه كذا يظهر قوله (ثم) أى ثم ان كانتا مختلفتين فالأحسن من المختلفتين (ما طالت قرينته الثانية) ولا اختصاص للثانية بذلك بل يستحسن حيث لا تستوى القرائن أن تكون كل واحدة أطول مما قبلها (كقوله تعالى والنجم اذا هوى ماض صاحبكم وما غوى) قوله (أو الثالثة) أى أو طالت قرينته الثالثة على ما قبلها (نحو) قوله تعالى (خذوه فغلوه) ثم الجحيم صاوه) وكلام المصنف يقتضى أن تطويل الثانية على الثالثة حيث

(٥٧ - شروح النسخ رابع) أما لو كانت بعد فقرتين فأكثر لا يصح لان الأولين حينئذ بمثابة واحدة (قوله والنجم اذا هوى ماض صاحبكم وما غوى) أى فهان قرينتان والثانية أكثر فى الكلمات من الأولى فهى أطول منها (قوله خذوه فغلوه) هما قرينتان متساويتان فى أن كلا منهما كلمة واحدة ولا عبرة بحرف الفاء لما أتى به لترتب فى كون الثانية من كلمتين وأما قوله ثم الجحيم صاوه فهو قرينة ثالثة وهى أطول من كل مما قبلها وقول المصنف أن قرينته الثالثة عطف بأشارة الى أنه فى مرتبة ما قبله

ثم الجحيم صلوه وقول أفي النذل المسكين إلى له الأمر الطاع والشرف اليافع والعرض المصون والمال المضاع وقد اجتمع على قوله تعالى والعصر ان الانسان لني خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ولا يحسن أن تولى قرينة قرينة أقصر منها كثيرا لان السجع اذا استوفى أمده من الأولى بطولها ثم جاءت الثانية أقصر منها كثيرا يكون كالشيء المتبوتر ويقي السامع كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها والذوق يشهد بذلك ويقضى بصحته ثم السجع اما قصير كقوله تعالى والرسلات عرفا فالعصاف عصفاء أو سويل كقوله تعالى إذ يريكم الله في منالك قليلا ولو أراكم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الأمور ولكن الله سليم علم بذات الصدور وإذ يريكم وهم اذ التقيتم (٤٥٠) في أعينكم قليلا ويقضى الله أمرا كان مفعولا وإلى الله ترجع الأمور أو متوسط كقوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان روا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومن لطيف السجع قول البديع الهمداني من كتابه إلى ابن فريقون كتابي والبحر وان لم أره فقد سمعت خبره والليث وان لم ألقه فقد تصورت خلقه والملك العادل وان لم أكن لقيته قد لقيت ضيقه ومن رأى من السيف أثره فقد رأى أكثره واعلم أن فواصل الأسجاع موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفة عليها لان الغرض أن يزواج بينها ولا يتم ذلك في كل صورة

ثم الجحيم صلوه من التصلية (ولا يحسن أن يولى قرينة) أي يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا) لان السجع قد استوفى أمده في الأولى بطوله فاذا جاء الثاني أقصر منه كثيرا يبق الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها وانما قال كثيرا احترازا عن قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل (والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز)

أخرى وهما متساويتان في أن كلا منهما كلمة واحدة ولا عبرة بحرف الغاء لما في به للتريب في كونهما من كلمتين (ثم الجحيم صلوه) هذه الثالثة وهي أطول من كل ما قبلها (ولا يحسن أن يولى قرينة) أي لا يحسن أن يؤتى بقرينة بعد أخرى موالية لها (أقصر منها) أي من الأولى (كثيرا) وانما قال كثيرا احترازا لما إذا أتى بالقصر بعد الطول ولكن قصر الثانية قليل فانه لا يضرب وقد ورد في التزيل كقوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل فان الأولى من تسع كلمات بحر في الجر والاستفهام والثانية من ست ولم يضرب فيؤخذ منه أن الزيادة بالثلث لا تقصر بخلاف ما إذا قصرت الثانية كثيرا فانه يقيح لان السجع قد استوفى أمده في الأولى بطوله فاعتبر ذلك الأمده فصار هو أمده المطاوع في الأخرى فاذا أتى بها قصرة قصرا كثيرا اصر السجع كمن يريد الانتهاء إلى غاية ثم يعثر دونها ففاجأه خلاف ما يرقب وهو ما يستقبح وذلك كما لو قيل خاطبني خليلي وشفاني بكلامه الذي هو كالجواهر النفيس فاقضيت به أحسن تنفيذ وسدوق السليم شاهد بقبح ذلك ثم أشار إلى أمر يرتكب في اكتساب حسن السجع وبين أنه معتفر حتى صار أصلا فقال (والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز) أي الأصل الذي لا بد من طول احدهما وعكسه سواء وفيه نظر لان ايقاع طويلة بعد قصيرتين متساويتين أولى من الفصل بين المتساويتين بطويلة ويدخل في قوله أو الثالثة استحسان طول الثالثة عن غيرها فيدخل في هذا الاطلاق ما ذكرناه من أن الثالثة يستحسن أن تكون أطول من الثانية وأن تكون الثانية أطول من الأولى وعلى هذا (ولا يحسن أن يولى قرينة) قرينة (أقصر منها كثيرا) أي لا يحسن أن تأتي قرينة قصيرة بعد قرينة طويلة لان السجع اذا استوفى أمده من السابقة لطولها وكانت اللاحقة أقصر بكثير كان كالشيء المتبوتر ويصير السامع كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها هذا الذي ذكرناه هو المشهور وصرح الحفاجي بأنه لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى لكن رأيت في مختصر الصناعتين للعسكري أن الأحسن أن تكون الثانية أقصر من الأولى فلا أدري أهو غلط من الناسخ أم لا قوله (والأسجاع) يشير إلى أن الأسجاع (٢) وينبغي أن يقول القرائن المسجعات فان السجع هو التواطؤ كما سبق للتواطؤ (مبنية على سكون الأعجاز) أي أصلها أن تكون ساكنة الأعجاز أي الاواخر أي

ثم الجحيم صلوه من التصلية (ولا يحسن أن يولى قرينة) أي يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا) لان السجع قد استوفى أمده في الأولى بطوله فاذا جاء الثاني أقصر منه كثيرا يبق الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها وانما قال كثيرا احترازا عن قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل (والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز)

(قوله من التصلية) أي الاخرق بالنار (قوله ولا يحسن أن يولى الخ) أي بأن تكون قرينة طويلة والقرينة التي بعدها قصيرة قصرا كثيرا بالنسبة إليها سواء كانت القصيرة ثانية

بالنظر لأصل الكلام أو ثالثة أو أربعة وذلك كما لو قيل خاطبني خليلي وشفاني بكلامه الذي هو أي أمدا مثل الأولى أو قريبا منها فاذا سمع القصير كثيرا فاجأه خلاف ما يرقب وهو ما يستقبح (قول احتراز الخ) أي فان زيادة الأولى على الثانية انما هو بكلمتين (١) الأولى تسع كلمات بهمزة الاستفهام وحرف الجر والثانية ست كلمات وهذا غير مضر اذا مضى انما هو الزيادة بأكثر من الثلث وأما الزيادة بالثلث فأقل فلا تقصر (قوله والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز) أي أن سكون الأعجاز أصل

(١) قول الحشوي بكلمتين صوابه بثلاث كلمات اه مصححه

المراد أنه لا يقال فيه ذلك لعدم وجوده في نفس الامر بل المراد أنه ينهي أن يقال ذلك لرعاية الأدب واتعظيم القرآن وتوحيده عن التصريح بمناصله أن يكون في الدواب المعجم (قوله هدير الحمام) أي أصويته وقوله ونحوه بالرفع عطفا على المضاف أي ونحو المهدير كمنصوبت الناقة لأعلى المضاف إليه لأن المهدير قاصر على الحمام والحاصل أن كلاما من هدير الحمام وأصويته الناقة يقال له السجع في الأصل ثم يقل لفظ سجع من هذا المعنى للمعنى المذكور في هذا الفن وحينئذ فلا يصح بوجوده في القرآن لما ذكر (قوله وقيل لعدم الخ) أي وقيل النهي عن أن يقال ذلك لعدم الإذن الشرعي بإطلاقه (قوله وإنما الكلام) أي وإنما الخلاف في أسماء الله هل يحتاج في إطلاقها لاذن أو لا

وقيل انه لا يقال في القرآن أسجاع وإنما يقال فواصل وقيل السجع غير مختص بالنثر ومثاله من الشعر قول أبي تمام
تجلى به رشدى وأثرت به يدي * وفاض به ثمدي وأورى به زندي

وقد يقال ان القرآن كلام الله فلا يسمى كاه ولا جزؤه إلا بما لا يهمل فيه ولا نقصان فياساعلى تسمية الذات والسجع هدير الحمام ففيه
من إيهام النقص ما يمنع اطلاقه (٤٥٣) (قوله بل يقال للأسجاع في القرآن) أي باعتبار القرآن

(بل يقال) للأسجاع في القرآن أعنى الكلمة الأخيرة من الفقرة (فواصل وقيل السجع غير مختص
بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلى به رشدى وأثرت) أي صارت ذاترة (به يدي) *

من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم أسجعا كما سجع الجاهلية فتأمله (بل يقال) للأسجاع في القرآن
وأعنى بالأسجاع هنا السكام الأواخر من الفقر بناء على ما قال السكاكي من أن السجع يطلق على نفس
الكلمة (فواصل) أي الذي يقال في الأسجاع باعتبار القرآن فواصل ولا نسمي باسم الأسجاع تأديا
كما تقدم ثم إن مقتضى ما تقدم اختصاص السجع بالنثر حيث قيل أنه في النثر كالفافية في الشعر وحيث
قيل توافق الفاصلتين إذا فصلتان مخصوصتان في أصلها بالنثر وحيث أطلقنا على ما في الشعر فتوسع
(و) لكن (قيل السجع غير مختص بالنثر) بل يكون فيه كما تقدم وفي النظم (ومثاله من النظم قوله
تجلى به رشدى) أي ظهر بهذا المدوح رشدى أي بلوغى للمقاصد بارشاده وارفاده وهذه قرينة ذات
سجعة في النظم (وأثرت به يدي) أي صارت يدي بهذا المدوح ذات ثروة أي كثرة مال لا اكتسابها
منه جاهها واعطاء وانما قلنا جاهها لأن اكتساب المال بالجاه أعظم من اكتسابه بالاعطاء لأن الجاه يفيض

(بل) إنما (يقال فواصل) أما مناسبة فواصل فلعله تعالى كتاب فصلت آياته وأما اجتناب أسجاع فلان
أصله من سجع الطير فيشرف القرآن الكريم عن أن يستعار لشئ فيه لفظ هو في أصل وضعه لاطاثر
ولا جل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في اسم السجع الذي يقع في كلام أحاد الناس
ولان القرآن صفة الله تعالى ولم يجز وصفها بصفة لم يرد إلا الذن بها كالأجوز ذلك في حقه عز وجل وان
صح المعنى على أن الحفاجي قال في سر الفصاحة أنه لا مانع في الشرع أن يسمى ما في القرآن سجعا ونحن
لأنواقفه على ذلك وليس الحفاجي ممن يرجع إليه في الشرعيات قال الحفاجي أيضا السجع الذي يقصد
في نفسه ثم يحمل المعنى عليه والفواصل هي التي تتبع المعاني غير مقصودة في نفسها قال ولهذا سميت
رءوس الآيات فواصل ولم تسم أسجعا ونقل عن الرمان أن الفواصل بلاغة والأسجاع عيب قال وليس
بصحيح ثم قال الفواصل ضربان ضرب يكون سجعا وهو ما تأملت حر وفه في المقاطع مثل والطور
وكتاب مسطور وضرب لا يكون سجعا وهو ما تقرر بت حر وفه في المقاطع ولم تتناول وحكي القاضي
أبو بكر في كتاب الانتصار خلافا في تسمية الفواصل سجعا ورجح أنها تسمى بذلك وقوله (وقيل السجع
الح) يريد أن ما سبق من تعريف السجع يقتضى أن السجع لا يكون إلا نثرا وقال بعضهم السجع قد
يكون في النظم وإليه الإشارة بقوله وقيل السجع غير مختص بالنثر وهي عبارة مقلوقة والصواب أن
يقول النثر غير مختص بالسجع لان اختصاص السجع بالنثر أن لا يكون شئ من النثر إلا مسجعا وهذا
لا يقوله أحد واختصاص النثر بالسجع أن لا يكون السجع إلا نثرا وهو المقصود وقدمنا للسجع
الواقع في النظم بقوله أي قول أبي تمام

تجلى به رشدى وأثرت به يدي * وفاض به ثمدي وأورى به زندي

(قوله أعنى الكلمة
الأخيرة من الفقرة) الأولى
أعنى أي بالأسجاع هنا
السكام الأواخر من الفقر
وقول المصنف بل يقال
فواصل مبنى على مقاله
السكاكي من أن السجع
يطلق على الكلمة الأخيرة
من الفقرة أذهى التي يقال
لها فاصلة لأعلى أن
السجع موافقة الكلمات
الأخيرة من الفقرة (قوله
فواصل) أي لمناسبة ذلك
لقوله تعالى فصلت آياته
(قوله وقيل السجع غير
مختص بالنثر) هذا عاطف
على محذوف والاصل
والسجع مختص بالنثر
أخذنا ما تقدم حيث قيل
أنه في النثر كالفافية في
الشعر وحيث قيل أنه
توافق الفاصلتين إذا
فصلتان مخصوصتان
بالنثر واطلاقهما على ما في
الشعر توسع وقيل غير
مختص بالنثر بل يكون
فيه كما تقدم وفي النظم
بأن يحمل كل شطر من
البيت فقرتين لكل فقرة
سجعة فإن اتفق فقرتا

الشرطين فهو غير نشطير أو الأفهو نشطير أو بأن يحمل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كأفمية ابن مالك وفاض
وجوهرة اللقاني (قوله قوله) أي قول أبي تمام وقوله تجلى به رشدى بهذا المدوح وهو نصر المذكور في البيت السابق أعنى قوله
سأحمد نصرا ما حبيت واننى * لأعلم أن قد جل نصر عن الحمد

تجلى به رشدى أي ظهر به رشدى أي بلوغى للمقاصد وهذه قرينة في النظم وقوله وأثرت به يدي أي وصارت يدي بهذا المدوح ذات

وكذا قول الحنساء
وكذا قول الآخر
وهو ظاهر التكاف وهذا القائل لا يشترط التقفية في العروض والضرب كقوله
وزند ندى فواضله وري * وزند ندى فضائله نصير

ثروة أى كثيرة مال لا كسبها منه جاها وعطاء قرينة أخرى في النظم ساجعت ما قبلها (قوله فواضله) أى بالمدوح تسمى قرينة
ساجعة لما قبلها (قوله والمراد به المال القليل) أى على طريق الاستعارة بجماع (٤٥٣) القلة أو النفع في كل وهذه

الفقرة باعتبار المراد منها
كالتأكيدها لما قبلها (قوله
وأورى) بفتح الهمزة والراء
فعل ماض وزندى فاعله

وضمير به للمدوح أى أورى
بالممدوح زندي (قوله
أى صار ذاورى) أى
صار زندي ذا نار بعد أن
كان لا نار له فالهمزة في
أورى للصورورة وصيرورة
زنده ذاتار كناية عن ظفـره
بالمطلوب لان الزند اذا لم
يكن ذا وري لم ينل منه
المراد وان كان ذا وري
نيل منه المراد فأورى على
هذا فعل ماض وفاعله
زندي فهو موافق لما قبله
في كون الفاعل غير ضمير
للتكلم (قوله على أنه
متكلم المضارع) الأولى
على أنه مضارع التكلم
(قوله من أوريت الزند
أخرجت ناره) أى المعنى
حينئذ وأورى أنا بالمدوح

وفاض به تسمى هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال القليل (وأورى) أى صار ذاورى
(به زندي) وأما أورى بضم الهمزة على أنه متكلم المضارع من أوريت الزند أخرجت ناره فتصحيـف
ومع ذلك يأباه الطبع

على صاحبه من كل جانب وهذه قرينة أخرى في النظم بسجعتها (وفاض به تسمى) أى وفاض
بالممدوح تسمى أى مائى القليل اذ التمدد في الأصل هو الماء القليل وهذا الكلام عبارة عن كثرة المال
فهذه قرينة بسجعتها كالتأكيدها لما قبلها (وأورى به زندي) أى صار زندي بهذا الممدوح ذاورى وهذه
أيضا سجمة في هذا البيت أربع سجمات موقوفة على المال والورى خروج النار من الزند ويكنى
به عن الظفر بالمقصود لان الزند اذا لم يكن ذاورى لم ينل منه المراد واذا كان ذاورى نيل منه فأورى على
هذا فعل ماض وفاعله زندي فهو موافق لما قبله في كون فاعله غير ضمير للتكلم وأما ضبطه بضم الهمزة
على أنه مضارع وفاعله ضمير للتكلم فتصحيـف ويأباه الطبع أيضا والدليل على أنه تصحيـف أمران
أحدهما عدم مطابقته لما قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة بسبب كونه ظاهرا فلم يجر الكلام
على نمط واحد وجريانه مع امكانه أنسب لبلاغة الشاعر والآخر أن العرف جرى بأن يقال أورى أنا
زندي على أن يكون المعنى أظفر بالمراد وأما آياة الطبع آياه فان فيه الإيحاء الى ما ينافي للمقام لان فيه
الإيحاء الى أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لاورى انه ثم
صار بالممدوح ذاورى أنسب لمقام المدح من أنه يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع مباشرته وورى
بالتسبب فالعبارة الأولى وهى أورى بصيغة الماضي تقتضى أنه صار زنده ذاورى بعد انعدامه والثانية
تقتضى أن له أصل الورى والتسبب وبلغ كماله بالممدوح ولا يخفى أن الأولى على هذا أنسب على أنه
يتجه أن يقال معنى أورى على حذف مضاف أصير زندي ذاورى فيستوى الاعتباران في هذا المعنى
ويحتمل أن يكون وجه التصحيـف وآياة الطبع الوجهان معا وهو أقرب من التكلف والتدقيق الذى
لا يحتاج اليه والضمائر في تجر به الخ عائدة على نصر في البيت قبله وهو قوله

سأحمد نصرا ما حبيت واننى * لأعلم أن قد جمل نصرا عن الحمد

والذى يظهر أن المعنى بالسجع في النظم مالم تكن كل قرينة منه بيتا كاملا فان القرينتين في البيت
الواحد لا يصدق عليهما بمجرد أنهما في النظم فانهما لو تجردا عن بقية البيت لم يكونا نظما فلا خلاف في المعنى

زندي أى أخرج بسببه نار زندي (قوله فتصحيـف) أى تغيير لشكل الكلمة لانه بضم الهمزة وكسر الراء مع أنها مفتوحة حنان والدليل
على أنه تصحيـف عدم مطابقته لما قبله في الفاعل من جهة كون فاعله ما قبله من طريق الغيبة بسبب كونه اسما ظاهرا فلم يجر الكلام
على نمط واحد وجريانه مع امكانه أنسب لبلاغة الشاعر (قوله يأباه الطبع) أى لانه يوى الى ما ينافي للمقام وذلك لان فيه إيحاء الى أن
عند الشاعر أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لاورى له ثم صار بالممدوح ذاورى أنسب بمقام المدح
من كونه يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع وجود أصل النار فيه والحاصل أن العبارة الاولى وهى أورى بصيغة الماضي تقتضى أنه صار
زنده ذاورى بعد انعدام وريه والثانية تقتضى أن له أصل الورى وبلغ كماله بالممدوح ولا يخفى أن الأولى بمقام المدح أنسب من الثانية

ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير وهو أن يجعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها كقول أبي تمام

(قوله ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير) حاصله أنه إذا بنينا على القول بأن السجع مختص بالنثر فما يوجد في النظم مما يشبه السجع يعد من المحسنات الشبيهة به وإذا بنينا على القول بأن السجع يوجد في الشعر أيضا فنقول السجع الموجود فيه قيمان ما لا يسمى بالتشطير وهو الذي تقدم وما يسمى بالتشطير (قوله وهو جعل كل من شطري البيت الخ) أي أن يجعل كل مصرع من البيت مشتملا على فقرتين والفقرتين اللتين في المصراع الأول مخالفتين للتين في المصراع الثاني في التقفية كما في البيت الآتي فان الشطر الأول فقرتان وفاقتهما اليم والشطر الثاني فقرتان أيضا وفاقتهما الباء وسمى هذا النوع بالتشطير لجعل الشاعر سجعتي الشطر الأول مخالفتين لاختيهما من الشطر الثاني وشمول أمر يفسر السجع السابق لهذا النوع المسمى بالتشطير باعتبار كل شطر فانه مشتمل على سجعيتين مقفيتين الآخر وان كان لا يشمل (٤٥٤) باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاقهما في التقفية (قوله مخالفة لاختها)

(ومن السجع على هذا القول) أي القول بعدم اختصاصه بالنثر (ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها) أي للسجعة التي في الشطر الآخر فقوله سجعتي موضع المصدر أي مسجوعا مسجعة لأن الشطر نفسه ليس بسجعة أو هو مجاز تسمية للسكل باسم جزئه (كقوله

(ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير) أي إذا بنينا على القول بأن السجع مخصوص بالنثر فما يوجد في النظم مما يشبهه يعد من المحسنات الشبيهة به وإذا بنينا على هذا القول وهو القول بأنه يوجد في الشعر فهو قيمان ما لا يسمى بالتشطير وهو الذي تقدم وما يسمى بالتشطير (وهو) أي السجع المسمى بالتشطير في الشعر هو (جعل كل من شطري البيت سجعة) أي جعل كل شطر صاحب سجعة (مخالفة لاختها) أي مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر ومن لازم ذلك أن يكون في كل شطر سجعتان متفقتان ضرورة أن السجع موافقة فاصلة لاخرى في الحرف فثبت حكم بأن السجعة في الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم رعاية شطر السجع أن في كل شطر سجعيتين ليتحقق معنى السجع فيه فثبت أن تكون سجعته مخالفتين لسجعتي الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنتين من الأفراد فأكثر وإنما قررناه على تقدير المضاف أي جعل كل من الشطرين صاحب سجعة لما علم أن السجعة إما توافق فاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة الذي هو ظاهر العبارة بل هو ذو سجعة ويحتمل أن يكون لفظ سجعة منصوبا لا على اسقاط المضاف بل بوصف محذوف أي جعل الشطر مسجوعا بسجعة ويحتمل أن يكون أطلق السجعة على مجموع الشطر الذي وجدت فيه تجوزا من إطلاق الجزء على السكل فيصح الكلام بلا تقدير (كقوله) أي ومثال ما يسمى من السجع تشطيرا قول أبي تمام مدح المعتصم حين فتح عمورية

قال (ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير وهو أن يجعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها) أي يجعل في كل من شطريه سجعته على روي مخالف لروي سجعتي الشطر الآخر (كقوله) يعني أنا تمام

أي بأن لا يتوافقا في الحرف الأخير (قوله فقوله سجعة الخ) هذا شروع في جواب اعتراض واحد على كلام المصنف وحاصله أن ظاهر قوله وهو جعل كل من شطري البيت سجعة أن كل شطر يجعل سجعة وليس كذلك إذ السجعة إما السكامة الأخيرة من الفقرة أو توافق الفقرتين في الحرف الأخير كما مر فكان الأولى للمصنف أن يقول وهو جعل كل شطر فقرتين مخالفتين لاختيهما وحاصل الجواب أن قوله سجعة ليس مفعولا ثانيا لجعل بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف أي جعل كل من شطري

تدبير

البيت مسجوعا مسجعة أي مسجوعا مسجوعا وهذا صادق بكون الشطر فقرتين فعلم أن قوله سجعة مصدر مؤكدة بمعنى مسجوعا ومن العالم أنه يلزم من جعل كل شطر مسجوعا مسجوعا أن يكون كل شطر فيه فقرتان ليتحقق معنى السجع فيه (قوله في موضع المصدر) أي معنى المصدر (قوله لان الشطر الخ) علة محذوف أي وليس مفعولا ثانيا لجعل لان الشطر الخ (قوله أو هو مجاز الخ) جواب بالتسليم وكأنه يقول سلمنا أن سجعة مفعول ثان لجعل لكنه أطلق السجعة على مجموع الشطر الذي وجدت فيه تجوزا من إطلاق اسم الجزء على السكل وإطلاق اسم الجزء على السكل يرجع لتسمية السكل باسم الجزء الذي قاله الشارح (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام في مدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم والبيت المذكور من قصيدة من البسيط مطلعها

السيف أصدق أنباء من الكتب * في حدته الحدبين الجدد والعب

تدبير معتصم بالله منتقم * لله مراتب في الله مرتب

* ومنه ما يسمى التصريح وهو جعل العروض مقفاه تقفية الضرب كقول أبي فراس :

بأطراف المنقفة العوالى * تفردنا بأوساط العالي

وهو ما استحسن حتى أن أكثر الشعر صرع البيت الاول منه ولذلك متى خالفت العروض الضرب في الوزن جاز أن تجعل موازته اذا كان البيت مصرعا كقول امرئ القيس :

ألا أنعم صباحا أيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

أتى بعروض الطويل مفاعلين وذلك لا يصح اذا لم يكن البيت مصرعا ولهذا خطي أبو الطيب في قوله :

تفكره علم ومنطقه حكم * وباطنه دين وظاهره ظرف ومنه الموازنة وهي أن (٤٥٥) تكون الفاصلتان متساويتين

(قوله تدبير معتصم بالله)
هذا مبتدأ وخبره في
البيت الثالث بعده وهو
قوله

لم يرم قوما ولم يهتد الى بلد
الا تقدمه جيش من الرعب
أى لم يقصد تدبيره
قوما ولم يتوجه الى بلد
الا تقدمه الرعب وقوله
معتصم بالله هو المدوح
وقوله منتقم لله أى اذا
أراد أن ينتقم من أحد
فلا ينتقم منه الا لأجل
الله أى لأجل انتهاك
حرماته لا لحظ نفسه وذلك
لعدائته وقوله مراتب
في الله بالعين العجمة أى
راغب فيما يقربه من رضوان
الله وقوله مراتب بالقاف
أى من الله أى منتظر
الثواب من الله وخائف
منه أنزال العذاب عليه
فهو خائف راج كما هو

تدبير معتصم بالله منتقم * لله مراتب في الله (أى راغب فيما يقربه من رضوانه) (مراتب)
أى منتظر ثوابه وخائف عقابه فالشرط الاول سبعة مبنيّة على اليم والثانية سبعة مبنيّة على الباء
(ومنه) أى ومن اللفظي (الموازنة وهي تساوى الفاصلتين) أى السكمتين الأخيرتين من الفقرتين
أو من المصراعين

(تدبير معتصم) هذه سبعة (بالله منتقم) هذه أختها (لله مراتب) هذه سبعة الشرط الثاني
(في الله مراتب) هذه أخت التي قبلها ولا يخفى أن سبعة الشرط الاول باليم وسبعة الثاني بالباء فهذا
تشطير لانه جعل سبعة الشرط الاول مخالفتين لأختهم ما من الشرط الثاني وقد وجد السجع في البيت
بلا سكون وبه يعلم أن المدول الى السكون في السجع انما هو عند الحاجة اليه وقد وصف المدوح
في البيت بأنه من يعتصم بالله أى يتحصن به تعالى ويتوكل عليه وينتقم من انتقم منه لله أى لأجل
أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجو أن يرفع عنه
عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين (ومنه) أى ومن البديع اللفظي (الموازنة) أى النوع
المسمى بالموازنة (وهي) أى الموازنة (تساوى الفاصلتين) والمراد بالفاصلتين هنا ما يعم الفاصلتين
في النثر فهما السكمتان الأخيرتان فيما يعتبر مزاجا لمقابله فيشمل السكمتين الأخيرتين في الفقرتين
والفقرتان من النثر جزما وهما المرادتان بالفاصلتين فيما تقدم وقد سبق أن ذلك الاطلاق هو الاكثر
والاصل ويشمل السكمتين الأخيرتين من المصراعين فلهذا أن الموازنة تكون في النثر وفي النظم

تدبير معتصم بالله منتقم * لله مراتب في الله مراتب

قال في الايضاح ثم السجع ينقسم الى قصير وطويل ومتوسط ثم قال ومنه ما يسمى التصريح وهو
جعل العروض مقفاه تقفية الضرب ومن أحسنه قول أبي فراس :

بأطراف المنقفة العوالى * تفردنا بأوساط العالي

ص (ومنه الموازنة الخ) ش الموازنة منهم من عدها من ضروب السجع وجعله أربعة أضرب
ومنهم من لم يعدها منه وهو الصحيح فقوله منه يريد من التحسين اللفظي (وهي تساوى الفاصلتين) لا يريد

صفة المؤمنين السكمل (قوله فالشرط الاول سبعة) جعل الشرط سبعة بناء على ما مر له من التجوز والمراد أن الشرط الاول
مختو على سبعة مبنيّين على اليم والثاني مختو على سبعة مبنيّين على الباء قال ابن يعقوب وقد وجد السجع في البيت بلا سكون
وبه يعلم أن المدول الى السكون في السجع انما هو عند الحاجة اليه وذلك عند اختلاف الحركات الاعرابية في أواخر الفواصل كما مر
(قوله أى السكمتين الأخيرتين الخ) أشار الشارح بهذا التفسير الى أن اطلاق المصنف الفاصلتين على ما ذكر من قبيل استعمال
السكامة في حقيقة مجازها ودفع الشارح بهذا ما عارض به بعضهم على المصنف من أن ظاهر قوله الفاصلتين أن الموازنة لا تكون
الا في النثر لان الفاصلة مختصة بالنثر مع أنها كما تكون في النثر كالآية التي مثل بها تكون أيضا في الشعر كما مثلوا لذلك بقول الشاعر :

هو الشمس قدراو الملوكة كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

فالكواكب والجداول متفقتان في الوزن مختلفتان في التقفية والجداول جمع جدول وهو النهر المغير فكأن الكرام تستقي منه

في الوزن دون التقفية كقولہ تعالى ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة

(قوله دون التقفية) هي اتفاق المزدوجين في الحرف الاخير (قوله ونمارق) جمع نمرقة بضم النون وفتحها وهي الوسادة الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية وقوله مبثوثة أى مفروشة (قوله على ما بين في موضعه) أى وهو علم التوافق فانهم ذكروا هناك أن تاء التأنيث ليست من حروف القافية ان كانت تبدل هاء في الوقف والافتتحة كتاء بنت وأخت (قوله وظاهر قوله الخ) الحاصل أن قول المصنف دون التقفية يحتمل أن يكون على ظاهره وأن المعنى أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا يتفقا في التقفية فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقفية بخلاف السجع فإنه يشترط فيه الاتفاق في التقفية فهما متباينان وعلى هذا فالموازنة لا تصدق على نحو قوله تعالى سرر مرفوعة وأكواب موضوعة لوجود التوافق في التقفية وشرط الموازنة عدم الاتفاق فيها وتباين اللوازم يقتضى تباين المزمومات قال في الطول ويحتمل أن يكون مراد المصنف دون التقفية فلا يشترط التوافق فيها وإذا لم يشترط في الموازنة التوافق في التقفية جاز (٤٥٦) أن تكون مع التقفية ومع عدمها بشرط اتحاد الوزن

وعلى هذا فيكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لانه شرط فيه اتحاد التقفية ولم يشترط فيه اتحاد الوزن فيصدقان في نحو سرر مرفوعة وأكواب موضوعة من وجود الوزن والتقفية معا وينفرد السجع بنحو مالك لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا لوجود التقفية فيكون سجما دون الوزن فلا يكون موازنة وتنفرد الموازنة بنحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة لوجود الوزن فيكون موازنة دون التقفية فلا يكون سجما (قوله حتى لا يكون الخ) أى لانه وجد فيه التساوى

(في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) فإن مصفوفة ومبثوثة متساويتان في الوزن لافي التقفية اذ الأولى على الفاء والثانية على التاء ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بين في موضعه وظاهر قوله دون التقفية أنه يجب في الموازنة عدم التساوى في التقفية حتى لا يكون نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مباينة الأعلى رأى ابن الأثير فإنه يشترط في السجع التساوى في الوزن والتقفية ويشترط في الموازنة التساوى في الوزن دون الحرف الاخير فنحو شديد وقريب ليس بسجع وهو أخص من الموازنة وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية

معا ويدل على ذلك الأمثلة الآتية (في الوزن دون التقفية) أى الموازنة هي أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا يتفقا في القافية وقد تقدم أن المراد بالتقفية هنا حيثما أطلقت اتفاق مزدوجين في الحرف الاخير ولا يختص ذلك بالقافية الشعرية وذلك (نحو) قوله تعالى (ونمارق مصفوفة) هذه فقره (وزرابى مبثوثة) هذه أخرى فالفاصلة في الفقرة الأولى مصفوفة وفي الثانية مبثوثة وهما متفقتان في الوزن الشعرى دون التقفية ضرورة مخالفة الفاء في الأولى للتاء في الثانية ولا عبرة بهما التأنيث في التقفية على ما تقرر ذلك في علم الشعر والتقفية هنا بانه لذلك وقوله دون التقفية يحتمل أن يكون على ظاهره كما قررنا أى يتفقا في الوزن ولا يتفقا في التقفية فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقفية وعليه فالموازنة لا تصدق على نحو قوله تعالى سرر مرفوعة وأكواب موضوعة لوجود التوافق في التقفية وشرط في الموازنة عدم الاتفاق فيها وتباين اللوازم يقتضى تباين المزمومات ويحتمل أن يكون الكلام على تقدير أى يشترط في الموازنة التوافق في الوزن دون اشتراط التوافق في التقفية وإذا لم يشترط فيه التوافق في التقفية جاز أن تكون مع التقفية وعدمها بشرط اتحاد الوزن في القرآن فقط بل يريد القرينتين (في الوزن دون التقفية نحو قوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابى

في التقفية وقوله ويكون عطف على النفي وهو لا يكون وقوله مباينة أى لانه شرط (فان) في السجع التساوى في التقفية وفي الموازنة عدم التساوى فيها (قوله الأعلى رأى ابن الأثير) أى فلا يتباينان وحاصله أن ابن الأثير شرط في السجع التوافق في الوزن وفي التقفية أى الحرف الاخير وشرط في الموازنة التوافق في الوزن ولم يشترط فيها التوافق في الحرف الاخير وهو التوافق في التقفية فالموازنة عند الكلام الذى يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان مع ذلك متفقا في التقفية أم لا فالسجع عنده أخص من الموازنة لانه شرط فيه ما في الموازنة وزيادة فنحو سرر مرفوعة وأكواب موضوعة سجع وموازنة ونحو شديد وقريب اذا ختم بهما قرينتان لا يكون من السجع لعدم التقفية ويكون من الموازنة لوجود الوزن واعتراض عليه بأنه يلزم على كلامه أن نحو مالك لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا ليس من السجع لعدم الوزن ولان الموازنة لذلك أيضا فيكون خارجا عن النوعين وهو في غاية البعد (قوله دون الحرف الاخير) أى ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير الذى هو التقفية

فان كان ما في احدى القريتين من الالفاظ أو أكثر ما فيها مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن خص باسم المائلة كقوله تعالى وآتيناهما الكتاب المبين وهديناها الصراط المستقيم وقول أبي تمام

(قوله أو أكثره) أي أو كان أكثر ما في احدى القريتين من الالفاظ (٤٥٧) (قوله من القريسة الأخرى)

أي من الالفاظ التي في القريسة الأخرى (قوله سواء مائله الخ) هذا التعميم إنما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عداها هو الحديث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالتميم ظاهر على كلام المصنف (قوله خص هذا النوع) جواب ان والمراد بهذا النوع ما تساوت المتقابلات التي في قريتيه أو كلها وقوله باسم المائلة أي يقال هذه الموازنة بمائلة فاما المائلة نوع من مطابق الموازنة فهي بمنزلة الترتيب من السجع (قوله وهي) أي الموازنة لا تختص الخ ويلزم من عدم اختصاص الموازنة بقبيل المائلة بقبيل اختصاص المائلة نوع للموازنة وكل ما ثبت لجنس ثبت لنوعه (قوله على ما ذهب اليه البعض) أي نظرا الى أن الشعر لوزنه أنسب باسم الموازنة (قوله بل يجرى) أي اسم المائلة وقوله في القبيلين أي الشعر والنظم (قوله وآتيناهما الكتاب المبين) هذه قريسة وقوله وهديناها

(فان كان ما في احدى القريتين من الالفاظ (أو أكثره مثل ما يقابله من) القريسة (الأخرى في الوزن) سواء مائله في التقفية أو لا (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المائلة) وهي لا تختص بالشعر كما توهم البعض من ظاهر قولهم تساوى العاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجرى في القبيلين فلذلك أورد مثالين (نحو) قوله تعالى (وآتيناهما الكتاب المبين) وهديناها الصراط المستقيم

وعليه فيسكون بينهما وبين السجع العموم من وجه لانه شرط فيه اتحاد التقفية بالشرط اتحاد الوزن فيصدقان في نحو سرمر مرفوعة أو كواب موضوعة لوجود الوزن والتقفية معا وينفرد السجع بشحو ما لم يكن لا ترحوون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا لوجود التقفية فيكون سجعادون الوزن فلا يكون موازنة وتنفرد للموازنة بشحو وعماق مصفوفة وزراني مبثوثة لوجود الوزن فيكون موازنة دون التقفية فلا يكون سجعاً وأما ان الأثير فان صح ما نقل عنه كان السجع أخص مطلقاً من الموازنة لانه شرط في السجع التوافق في الوزن والتقفية وشرط في الموازنة التوافق في الوزن دون أن يشترط الحرف الأخير وهو التوافق في التقفية فال موازنة عنده هي ما يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان ذلك مع التقفية أولا فنحو سرمر مرفوعة أو كواب موضوعة سجع وموازنة ونحو شديد وقريب اذا ختم بهما قريتان لا يكون من السجع لعدم التقفية ويكون موازنة لوجود الوزن فقد ظهر على هذا أن السجع أخص لانه شرط فيه ما في الموازنة وزيادة سواء خص بالشعر أو علم ولكن على هذا يلزم أن نحو ما لم يكن لا ترحوون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا ليس من السجع لعدم الوزن ولا من الموازنة لذلك أيضا فيخرج عن النوعين وهو غاية في البعد فلعل النقل في نسخة الناقل لم يحرر عن ابن الأثير فانظره والله أعلم ثم أشار الى تفصيل في الموازنة نحو الذي تقدم في السجع فقال (فان كان ما في احدى القريتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أي ما في احدى القريتين من الالفاظ (مثل ما يقابله من) الالفاظ في القريسة (الأخرى) بمعنى أنا ان وجدنا جميع ما في القريسة مساوياً لباقيها من الأخرى أولم نجد الجميع مساوياً بل وجدنا البعض وكان ذلك البعض أكثر والمساواة تعتبر (في الوزن) ولا يشترط وجود تلك المساواة في التقفية بناء على أن الموازنة تصدق على ما في التقفية كما تصدق على غيره (خص) هذا النوع من الموازنة وهو ما تساوى المتقابلات في قريتيه أو كلها (باسم المائلة) فقوله خص جواب ان أي ان كان ما في احدى القريتين مثل جميع المتقابل أو مثل جله خص ما كان فيه ذلك باسم المائلة فيقال هذه الموازنة بمائلة ثم الموازنة لا تختص بالشعر كما أشرنا الى فيما تقدم بل تجرى في الشعر خلافا لما توهمه بعضهم من اختصاصها بالشعر أخذنا بظاهر قولهم هي تساوى العاصلتين بناء على أن الفاصلتين يختصان بالشعر وقد تقدم أنهما قد يطلقان على ما في الشعر توسعاً وخلافاً لمن زعم اختصاصها بالشعر لانه أنسب بوزنه باسم الموازنة ولما كانت توجد في القبيلين أعنى الشعر والشعر أورد المصنف لهذا النوع منها مثالين مثال من الشعر ومثال من الشعر فأشار الى مثال الشعر بقوله (نحو وآتيناهما الكتاب المبين) هذه قريسة (وهديناها الصراط المستقيم) هذه مقابلتها الكتاب من الأولى

مبثوثة ثم ان كان ما في احدى القريتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن خص باسم المائلة نحو وآتيناهما الكتاب المبين (وهديناها الصراط المستقيم) وفيه نظر لجواز أن يكون وهديناها

(٥٨ - شرح التلخيص - رابع) الصراط المستقيم قريسة ثانية مقابلة لما قبلها وفي كل من القريتين أربع كلمات غير العاصلة والتوافق بينهما في ثلاثة من الأربعة وهي ألفل وفاعله ومفعولاه ولا تخالف الالف الفعل فهنا مثال لما تساوى فيه الجمل في الوزن ولم يوجد هنا تساوى التقفية ومثال التساوى في الشكل في الشعر قوله تعالى وعماق مصفوفة وزراني مبثوثة كما تقدم

مها الوحش إلا أن هاتا وأانس * قنا الخط إلا أن تلك ذوابل
فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا * وأقدم لما لم يجد عنك مهربا

وقول البحترى:

(قوله وقوله) أى قول الشاعر وهو أبو تمام فى مدح نسوة (قوله مها الوحش) أى هن كمها الوحش فى سعة الأعين وسوادها وأهدابها والمها بضم الميم كافى معاهد التصبص وبفتحها كافى سم (قوله إلا أن هاتا) فيه أن هاتا للمفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا وأجيب بأنه مفرد حكما (قوله وأانس) أى يأنس بهن العاشق بخلاف مها الوحش فانها نوافر (قوله قنا الخط) أى هن كقنا الخط فى طول القند واستقامته والقنا جمع قناة وهى الرمح والخط بفتح الخاء موضع باليامة تصنع فيه الرماح وتنسب إليه الرماح المستقيمة (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول وهو ضد النعومة والنضارة يقال قنا ذابل أى رقيق لاصق القشر (٤٥٨)

وقوله مها الوحش) جمع مهاة وهى البقرة الوحشية (الأن هاتا) أى هذه النساء (أوانس * قنا الخط إلا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضر والثلاثان مما يكون أكثر ما فى إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى ليدم تماثل آتيناهما وهديناهما وزنا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول أبى تمام:

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا * وأقدم لما لم يجد عنك مهربا
وقد كثرت ذلك فى الشعر الفارسى وأكثر مدائح أبى الفرج الرومى من شراء الحجيم على المائلة وقد اقتنى الأنورى أثره فى ذلك

موازن للصراط من الثانية بخلاف آتيناهما وهديناهما فهذا مثال للتساوى فيه الجلى فى الوزن ولم يوجد هنا التساوى فى التقفية ومثال التساوى فى السكل من الشعر قوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابى مبسوطة ثم أشار الى مثاله من النظم فقال (وقوله مها الوحش) أى هى مها الوحش فى سعة الأعين وسوادها وأهدابها وفى جمال أعضائها فلما جمع مهاة وهى البقرة الوحشية (الأن هاتا) أى لكن هؤلاء (أوانس) يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدد فى الفضل بهذا المعنى وهن أيضا (قنا الخط) فى طول القند واستقامته والقنا جمع قناة وهى الرمح والخط موضع باليامة وهو خط هجر تنسب إليه الرماح المستقيمة (الأن تلك) أى تلك الرماح (ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة فضلعن الرماح بكونهن نواعم لاذوابل فالنساء هؤلاء كمها الوحش وزدن بالأنس وكالقنا وزدن بالنضارة والنعومة فهما من المصراع الاول موازن الثانى وأوانس من الاول موازن للذوابل من الثانى والآن فيهما متفق لكن هاتا فى الاول وتلك فى الثانى غير متوازنين فهذا مثال من الشعر للتساوى فيه الجلى ومثال متساوى فيه السكل قول أبى تمام:

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا * وأقدم لما لم يجد عنك مهربا
ولاشك أن كل لفظ من المصراع الاول موازن لما يقابله من المصراع الثانى والمعنى أن هذا الأسد

الصراط المستقيم جزء الفاصلة ويكون آخرها وتركنا عليهما فى الآخرين هذا هو الظاهر فلا تكون تلك فاصلة غير مقفاة نعم يصح التمثيل بالبيت المذكور وهو لآبى تمام:

مها الوحش إلا أن هاتا وأانس * قنا الخط إلا أن تلك ذوابل

قاله فى الأطول (قوله وهذه النساء نواضر) أى لاذبول فيها وحاصله أن الشاعر يقول ان هؤلاء النساء كمها الوحش وزدن بالأنس وكالقنا وزدن بالنضارة والنعومة (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مساحعة لان التخالف بين الفعلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله وكذا هاتا وتلك الخ) حاصله ان مها من المصراع الاول موازن لقنا من المصراع الثانى وأوانس من الاول موازن للذوابل من الثانى والآن فيهما متفق وأما هاتا فى الاول وتلك فى الثانى فهما غير متوازنين وحينئذ فهذا المثال من الشعر للتساوى فيه الجلى (قوله ومثال الجميع) أى ومثال متساوى فيه جميع ما فى

احدى القرينتين جميع ما فى الأخرى (قوله قول أبى تمام) أى فى مبدع الفتح بن خاقان ويد كرمبارزته للاستدلال (ومنه) فى أحجم وأقدم للأسد والمعنى أن هذا الأسد لما لم يجد مطمعا فى تناولك لفتوك عليه أحجم وتباعدا عنك ولم يعرف أنه لا ينجو منك أقدم دهشا فادماة تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاة لاشجاعة وأقدم فى المصراع الثانى موازن للاحجم فى المصراع الاول ولما لم يجد فى الثانى موازن لنظيرتها فى المصراع الاول وعنك موازن لفيك ومهربا موازن لمطمعوا وليس فى البيت موافقة فى التقفية قال فى الأطول والتمثيل بهذا البيت للموافقة فى الجميع فيه نظر لان لما لم يجد السكر فى البيت لا يقال فيه تماثل بل هو عينه وحينئذ فتكون المائلة فى البيت باعتبار الأكثر هذا وما ذكره الشارح هنا من نسبة هذا البيت لآبى تمام هو الصواب خلافا لما فى المطول من نسبة لبحترى قاله شيخنا (قوله وقد كثرت ذلك) أى تساوى جميع ما فى إحدى القرينتين جميع ما فى الأخرى فى الوزن (قوله على المائلة) أى مشتملة على المائلة فى الجميع (قوله الأنورى)

* ومنه القلب كقولك أرض خضره وقول عماد الدين الكاتب للقاضي الفاضل : سر فلا كباك الفرس وجواب القاضي دام علاه باد وقول القاضي الارحاني مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم (٤٥٩)

بفتح الهمزة وسكون النون من شعراء الفرس (قوله بحيث لو عكسته) أى عكست قراءته الاولى بأن بدأت بحرفه الأخير ثم بما يليه ثم بما يلي ما يليه وهكذا الى أن وصلت الى الحرف الاول (قوله كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام) أى كان الحاصل هو الكلام الاول بعينه ولا يضر في القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات ولا تخفيف ما شدد أولا ولا تشديد ما خفف أولا ولا قصر ممدود ولا مد مقصور ولا نصير الالف همزة ولا الهمزة ألفا (قوله كقوله) أى الشاعر وهو القاضي الارحاني (قوله وهل كل الخ) استفهام انكارى بمعنى النسق والمقصود وصف خباياه من بين الاخلاء بالوفاء (قوله في مجموع البيت) أى حال كون القلب في مجموع البيت لاقى المصراع منه وحاصله أن القلب الواقع في النظم تارة يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا لا آخر كما في

(ومنه) أى ومن اللفظي (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير الى الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجرى في النثر والنظم (كقوله:

مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم
في مجموع البيت وقد يكون ذلك في المصراع كقوله * أرانا الاله هلالا أنارا

لما لم يجد فيك لقوتك فغلبه طمعا في تناولك فاحجم ولم اعرف أنه لا يشجولئك أقدم دهشا فاقدما تسلم منه لنفسه لعل به عدم النجاة لالاشجاعة وهذا النوع وهو تساوى السكلى هو الاحسن والتزمه في أكثر مدحه بعض الشعراء كما في الفرج الرومي من شعراء المعجم فجعل مدحه على المائلة واقتفى أثره في ذلك الا نوري قيل ان أكثر شعر الفرس على نمطه (ومنه) أى ومن البديع الالهظى (القلب) أى النوع المسمى بالقلب وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكست قراءته الأولى بأن بدأت بحرفه الأخير ثم بما يليه ثم بما يلي ما يليه وهكذا الى الحرف الاول كان الحاصل من ذلك العكس هو هذا الكلام بعينه وهذا القلب يجرى في النظم والنثر (كقوله) أى ومثاله في النظم قوله:

(مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم)

ولاشك أنك لو بدأت بالميم الأخيرة من البيت وقرأت منه البيت الى أوله لوجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك لا يضر في القلب فان الضبط فيه لا عبرة بما كان منه أولا لان التغير في القلب جائز حتى في قصر الممدود ومد المقصور وحذف الالف وتصغيره همزة وتصغير الهمزة أله فكل ذلك يصح معه القلب وهذا في القلب الذي يكون في مجموع البيت ويلزم من كونه يرجع بالقراءة من الأخير الى ماقرأ أولا كون مقولوب الشطر الثاني نفس قالب الاول ومقولوب الاول هو نفس قالب الثاني ليلزم عود البيت كما كان أولا وقد يكون القلب في المصراع كقوله * أرانا الاله هلالا أنارا * فان كان صيرت الالف الأخيرة الحاصلة من الوقف همزة وصيرت المقطوعة في أنارا كالوصلية وصيرت الاولى كالوقفية وصيرت المقطوعة في الاله ألفا والالف في هلالا مقطوعة كاهمزة لان ذلك جائز كما تقدم وبدأت بعض السكنات والحركات جاء

ص (ومنه القلب الخ) ش من وجوه التحسين القلب وهو أن يكون الكلام اذا قلبت حروفه لم تتغير قراءته وهو غير القلب السابق في النجيس وغير القلب السابق في علم العاني ومثاله المصنف بقوله أى الارحاني:

أحب المرء ظاهره جميل * لصاحبه وباطنه سليم

مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم

فانه يمكن أن يقرأ من آخره لا أوله كما يقرأ من أوله لا آخره ويرد عليه أمور أحدها أن تشديد دال مودته وتخفيف دال تدوم يتعذر معهما القلب لكانه ماش على اصطلاحهم من أن التشديد كالخفف وقد تقدم الاعتراض عليه الثاني أن واو الضمير في مودته تمنع من القلب لانها تكون عند القلب فاصلة بين التاء والهاء من مودته الثالث أن الحركات واختلافها يمنع القلب واقلاب الحرك ساكنا وعكسه ومثله المصنف بقوله تعالى كل في فلك والتمثيله سالم من السؤال الثاني دون الاول وقوله تعالى وربك

أرانا الاله هلالا أنارا * فان هذابت من مشطور المتقارب واذا قلبت المصراع الأخير خرج المصراع الاول واذا قلبت المصراع الاول خرج المصراع الأخير وتارة لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه وأما كل مصراع فلا يخرج من قلب الآخر كما في قوله مودته تدوم الخ

وفي التنزيل كل في فلك وفيه ور بك فكبر

(قوله ور بك فكبر) أي بالفاء حرف العطف وهو الواو لخروجه عن ذلك ومن قبيل القلب الواقع في الآية قولهم قاع مركب ببيكر معلق (قوله والحرف المشدد في حكم الخفيف) أي لأن المنظور له في القلب الحرف المكتوب فلا يضر في القلب اختلاف لامي كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا والحرف المقصور (٤٦٠) في حكم المدود ولذا تحقق القلب في أرض خضراء ولا اعتد بالهمزة ولذا لم يضر ذلك

(وفي التنزيل كل فلك ور بك فكبر) والحرف المشدد في حكم الخفيف لأن المعتبر هو الحروف المكتوبة وقد يكون ذلك في المفرد نحو سلس وتغير القلب بهذا المعنى لاجتناس القلب ظاهر فإن للقلب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه ثمة

القلب تاما (و) مثاله في التثنية تعالى (في التنزيل كل في فلك) فلك ان قرأته من الأخير وبدلت بعض الحركات وصيرت المشدد خفيفا والعكس لما تقدم أن المشدد في هذا الباب كالخفيف جاء القلب وكذلك قوله تعالى (ور بك فكبر) وهو ظاهر وقد يكون القلب في المفرد كاظ سلس وهو بفتح اللام وكسرهما فالأول مصدر والثاني وصف والفرق بين تجنيس القلب وبين القلب من وجهين أحدهما أن تجنيس القلب يجب أن يذكّر فيه اللفظ الذي هو المقلوب مع مقابله والآخر أن تجنيس القلب لا يجب أن يكون أحد المتجانسين فيه نفس مقلوب الآخر إذ قرئ من آخره كالقمر والرقم فإن الجمع بينهما تجنيس القلب ولو قرئ أحدهما من آخره على الترتيب لم يكن نفس الآخر بخلاف القلب هنا فيذكر اللفظ للمقلوب وحده وحيثما قرئ من آخره كان نفسه كسلس كما تقدم وهذا في المفرد وأما في المركب فقد يذكّر المقلوبان معا كما في * أرانا لاله هلالا أمارا * وقد تقدم في قوله * مودته تدوم لكل هول * لكن تجنيس القلب أكثره في المفرد مع وجوب ذكر بجانبه بخلاف القلب وإذا جوز أن تجنيس القلب في المركب جاز أن يدعى تصادقهما في نحو * أرانا لاله هلالا أمارا * لوجود المتجانسين قلبا

فكبر أي من غير مراعاة الواو وهو أوضح الأمثلة لأخبار عليه ومثله في الإيضاح بقول العماد الكاتب للقاضي الفاضل سرفلا كبا بك الفرس وحواف الفاضل له بقوله دام علا العباد فأما كلام العماد فلا يصح القلب فيه لأن ألف فلا تنسقط في القلب للوصل وألف الفرس الساقطة للوصل تعود في القلب فلا ينقلب بحاله أبدا وفيه تغيير الحركات كما سبق وأما جواب الفاضل فعليه السؤال أيضا لأن ألف العماد في أحد التركيبين دون عكسه والحركات تتغير وأنشدوا أيضا

عج تم قربك دعد آمنة * انما عدد كبرق منتجع

وهو فاسد فإن آمنة لا ينقلب إنما أبدا لما لا يخفى فإن آمنة ألف بعد الهمزة ونون واحدة وليس في آخرها ألف وليس كذلك إنما هذا الذي ذكره المصنف هو قلب الحروف وبقى عليه نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدلوا فما ظلمت لهم دول * سعدوا فما زالت لهم نعم

بذلوا فما شحت لهم شيم * رفعوا فما زلت لهم قدم

فهو دعاء لهم فإذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم وهو

نعم لهم فما سعدوا * دول لهم ظلمت فما عدلوا

قدم لهم فما رفعوا * شيم لهم شحت فما بذلوا

بذلوا فما شحت لهم شيم * رفعوا فما زلت لهم قدم

فهو دعاء لهم ولعكس صار دعاء عليهم هكذا نعم لهم فما سعدوا * دول لهم ظلمت فما عدلوا

قدم لهم فما رفعوا * شيم لهم شحت فما بذلوا

فليس الخارج بالقلب هنا الكلام الأول بعينه (قوله لتجنيس القلب) وهو أن يقدم في أحد اللفظين المتجانسين بعض الحروف ويؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر أي مثل اللهم استر عورتنا وآمن روعاتنا وكما في رقم هذا الكتاب في القمر (قوله بخلافه) أي بخلاف

ولا يضر اختلاف الحركات ولا انقلاب المحرك ساكننا وعكسه ولهذا استشهدوا بقول العماد للفاضل سرفلا كبا بك الفرس وجواب الفاضل له دام علا العباد ولا يضر سقوط ألف علا في الوصل وعود ألف الفرس الساقطة في الوصل (قوله وقد يكون ذلك) أي القلب (قوله نحو سلس) هو بفتح اللام وكسرهما فالأول مصدر والثاني وصف ودخل بنحو كاشك وكلك وخوخ وباب وشاش وساس واعلم أن ما ذكره المصنف من القلب المراد به قلب الحروف ومن القلب نوع آخر يقال له قلب الكلمات وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته بأن ابتدأت بالكلمة الأخيرة منه ثم بما يليها وهكذا إلى أن تصل إلى الكلمة الأولى منه يحصل كلام مفيد مغاير للأول المقلوب كقوله

عدلوا فما ظلمت لهم دول

سعدوا فما زالت لهم نعم

بذلوا فما شحت لهم شيم

فهو دعاء لهم ولعكس صار دعاء عليهم هكذا

نعم لهم فما سعدوا

دول لهم ظلمت فما عدلوا

قدم لهم فما رفعوا

شيم لهم شحت فما بذلوا

* ومنه التشریع وهو بناء البيت على قافيتين يصح للمعنى على الوقوف على كل واحدة منهما كقول الحریری
ياخطب الدنيا الدنية انها * شرك الردي وقرارة الاكدار

الابیات

تجنيس القلب فانه لايجب أن يكون أحدهما التجانس فيه نفس مقابله الآخر اذا قرئ من آخره لاترى الى القمر والرقم فان الجمع بينهما تجنيس
القلب ولو قرئ أحدهما من آخره على الترتيب لم يكن نفس الآخر (قوله ويجب (٤٦١) ثمة الخ) أى يجب في تجنيس القلب
أن يذكر اللفظ الذى هو

ويجب تمة ذكر اللفظين جميعا بخلافه هنا (ومنه) أى من اللفظي (التشريع) ويسمى التوشيح
وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين يصح للمعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين
فان قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو أن يبنى
الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرین أو ضربین من بحر واحد فعلى أى القافيتين
وقفت كان شعرا مستقيا فلما القافية انما هي آخر البيت فلبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان
البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والالم تسكن الاولى قافية (كقوله
ياخطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) أى الحسيسة (انها * شرك الردي) أى حيلة الهلاك
(وقرارة الاكدار) أى مقر الكدورات فان وقفت على الردي فالبيت من الضرب الثامن من الكامل

وكما قرئ أحدهما من آخره صار نفس الآخرة تامله (ومنه) أى ومن البديع اللفظي (التشريع) أى
النوع المسمى بالتشريع قيل ان تسميته بهذا لا تخلو من قلة أدب لان أصل التشريع تقرير أحكام
الشرع وهو وصف الباري أصالة ووصف رسوله نيابة فالاولى على هذا أن يسمى ببعض ماسمى به من
غير هذه التسمية فانه يسمى التوشيح وذا القافيتين والتسمية الاخيرة أصرح في معناه والتوشيح في
الاصل التزيين باللاكى ونحوها (وهو) أى التشريع الذى هو التوشيح وذا القافيتين (بناء البيت على
قافيتين) أو أكثر بحيث (يصح للمعنى) والوزن (عند الوقوف) أى مع الوقوف (على كل منهما) أى كل
من القافيتين اللتين بنى البيت عليهما أو بلغه ما يكون في جميع القصيدة وانما قلنا أو أكثر ليعلم أن البناء على
أكثر يسمى التشريع أيضا وان كان يلزم من البناء على أكثر وجود البناء على قافيتين الا أنه حيث
اقصر على ذكر القافيتين ر بما يتوهم اختصاص التشريع بهما وزدنا بعد قوله يصح للمعنى قولنا والوزن
نصريحا بما يفهم من قوله على قافيتين اذ البناء على القافية يستلزم صحة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى
قافية الا مع الوزن فلي هذا لا يراد أنه بنى على المصنف ذكر لانه مفهوم من ذكر القافية وانما صرحنا نحن
لزيادة الايضاح فالتشريع حينئذ هو أن يبنى الشاعر أبيات القصيدة جميعها أو بعضها على قافيتين
بحيث يصح المعنى والوزن عند الوقوف على كل منهما على أن يكون الوزن مع خصوص كل من القافيتين
من بحر غير بحر الاخرى أو من ضرب غير ضرب الاخرى مع كونها من بحر واحد أو بنى الابيات على
قواف متعددة وانما لم يذكر المصنف ولم يثل له لانه - تكاف قليل الوجود والوجود كثير وعليه
تبني القصائد ما يكون من قافيتين (كقوله) أى ومثال ما بنى على قافيتين قول الحریری:
(ياخطب الدنيا الدنية انها * شرك الردي وقرارة الاكدار)

قوله (ومنه التشریع) وهى عبارة لا يناسب ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع
للطهر وكان الاتنى اجتنابها وحاصله أن المراد بناء البيت على قافيتين يصح للمعنى على الوقوف عند كل
منهما والمراد أن يكون على وزنين يصح أن يكون كل منهما يتناسق الا كقوله الحریری
ياخطب الدنيا الدنية انها * شرك الردي وقرارة الاكدار

القلب مع مقابله بخلاف
القلب هنا فيذكر اللفظ
القلب وحده (قوله
التشريع) أى النوع
المسمى بالتشريع قيل
ان تسميته بهذا لا تخلو
عن - قلة أدب لأن أصل
التشريع تقرير أحكام
الشرع وهو وصف للباري
أصالة ووصف رسوله نيابة
فالاولى أن يسمى ببعض
ماسمى به من غير هذه
التسمية فانه يسمى التوشيح
وذا القافيتين والتسمية
الاخيرة أصرح في معناه
والتوشيح في الاصل التزيين
باللاكى ونحوها (قوله
يصح للمعنى) المراد بصحة
المعنى تمامه (قوله فان
قيل الخ) اعتراض على
المصنف حيث لم يشترط
صحة الوزن مع اشتراط
صحة للمعنى مع أن الشعر
لا يتحقق بدون صحة الوزن
(قوله ذات قافيتين) صفة
لقصيدة فلا لها للجنس
أو حال منها (قوله قلنا الخ)
حاصله أن لفظ القافية
مشعر باشتراط الوزن لان

القافية لا تكون الا في البيت فيستلزم تحققها تحقق استقامة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى قافية الا مع الوزن (قوله كقوله)
أى الشاعر وهو الحریری في مقاماته (قوله ياخطب الدنيا) أى ياطلها من خطب المرأة طلبها وبعدها البيت
دارمى ما ضحكك في يومها * أبكت غدا تبا لها من دار
فقد بنى هذه الابيات وكذا سائر القصيدة على قافيتين اذ يصح أن يقال فيها
غارها لا تنقض وأسبرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار
ياخطب الدنيا الدنية انها شرك الردي

دارمتى ما أضحكك * في يومها أبكت غدا
 غاراتها لا تنقضى * وأسيرها لا يفتدى
 كما يصح قراءة كل بيت على تمامه وكل من الوجهين على قافية وضرب فان وقفت على لفظ الردى من البيت الاول ولفظ غدا في الثانى
 ولفظ يفتدى في الثالث وهو القافية الأولى كان البيت من الضرب الثامن من الكامل وان وقفت على لفظ الاكدار في البيت الأول
 ودار في الثانى والاختار في الثالث (٤٦٢) كان البيت من الضرب الثانى منه وبيان ذلك أن أصل البحر الكامل

وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثانى منه والقافية عند التحليل من آخر حرف في البيت
 الى أول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع
 حركة السكاف من شرك والقافية الثانية هى من حركة الدال من الاكدار الى الآخر وقد يكون
 البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن لطيف ذى القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسى
 وهو أن تكون الاماظ الباقية بعد القوافى الاول .

أى مقرر السكدرات وبعده :

دارمتى ما أضحكك من يومها * أبكت غدا بعد الها من دار
 غاراتها لا تنقضى وأسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار
 فقد جعل لهذه الايات وكذا سائر أيات القصيدة قافيتين احدهما صاحبة الروى الذى هو الدال
 فتكون الايات هكذا يا خاطب الدنيا الدينية انها شرك الردى

دارمتى ما أضحكك * من يومها أبكت غدا غاراتها لا تنقضى * وأسيرها لا يفتدى
 وعليها تكون الايات من الضرب الثامن من الكامل والآخرى صاحبة الروى الذى هو الراء وبها
 كمل البيت الذى استشهد به الصنف وعليها تكون الايات من الضرب الثانى من الكامل أيضا
 والقافية قيل انها هى السكامة الاخيرة من البيت فتكون على الاعتبار الاول. هى لفظ الردى في
 البيت الاول ولفظ غدا في الثانى ولفظ يفتدى في الثالث وتكون على الاعتبار الثانى هى الاكدار
 في البيت الاول ودار في الثانى والاختار في الثالث وقيل هى من الساكن الاخير في البيت الى ساكن

الايات المشهورة قال ابن النحوية وفي عبارة صاحب المثل هو أن يبنى الشاعر شعره على بحرين
 والصواب ان يقال على ضربين فان ذلك لا يتأتى في بحرين وانما الصواب أن يقال على ضربين من بحر
 واحد قلت فيه نظر فقد يكون ذلك من بحرين اذا كان البيت من المديد على فاعلاتن فاعلن فاعلاتن
 فاعلاتن فاعلن فاعلاتن أمكن الشاعر أن يجعل بعض البيت على فاعلاتن أربع مررات فيكون من
 الرمل الجزو مثاله أن يقول

ليتهم سموه باسم سوى ذا * ألما التشرع دين فويم
 فانه يمكن أن يسقط منه فيقول

ليتهم سموه باسم * ألما التشرع دين
 فينقلب من المديد الى الرمل ثم اعلم أن التقيد بقافيتين لامتى له فقد يكون أكثر ومن أغرب
 ما رأيت فيه أيات الحريرى من أول الكامل فانه بناها على سبع قواف وهو
 جودى على الستهر الصب الجوى * وتمطى فى بوصاله وترحمى
 ذا المبلى المتفكر القلب الشجى * ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى

فقد وجد على القافيتين لأن الأكثر من القافيتين لا يوجد الا اذا وجدت القافيتان وقول المصنف بناء البيت على
 قافيتين يحتمل فقط ويحتمل قافيتين فأكثر فنحن نريد الاحتمال ولا اعتراض على المصنف قلت الظاهر من قوله هو بناء البيت
 على قافيتين أن يكون مبنيًا عليهما فقط (قوله وهو قليل) من ذلك قول الحريرى:

جودى على الستهر الصب الجوى * وتمطى بوصاله وترحمى
 ذا المبلى المتفكر القلب الشجى * ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى

متفاعلاتن ست مررات وأنه
 يسدس على الأصل تارة
 ويربع مجزواترة أخرى
 وضربه الثانى هو سدسه
 الذى يروضه سألته
 وضربه مقطوع فالايات
 المذكورة على القافية
 الثانية من هذا القبيل
 وأما ضربه الثامن فهو
 مبرمه الذى أجزأه
 الاربعة سألته والايات
 على القافية الأولى كذلك
 (قوله من آخر حرف في
 البيت الخ) فيه ادخال من
 على الآخر وادخال الى
 على الاول وهو خلاف
 المشهور وكان الاولى
 العكس (قوله يليه) أى
 بلى ذلك الآخر أى قبل
 ذلك الآخر وقوله مع الحركة
 التى قبل ذلك الساكن
 أى وأما حرف تلك الحركة
 فخارج عنها (قوله وقد
 يكون البناء على أكثر من
 قافيتين) أى فلو قال
 المصنف هو بناء البيت
 على قافيتين أو أكثر كان
 أحسن ان قيل اذا وجد
 البناء على أكثر من قافيتين

بحيث

* ومنه ولزم مالا يلزم وهو أن يحكىء قبل حرف الروى وما فى معناه من الفاصلة

المستتهر هو الموضع الذى لا يبالى بما قبل فيه والصب العاشق والجوى هو الحروق بنار العشق أو الحزن فهذه الايات مبنية على قواف متعددة الاولى رائية فى المستهر والمتفكر فيقال من منهوك الرجز : جودى على المستهر * ذا المبتلى المتفكر
والثانية بائية فى الصب والقلب فيقال من مشطور الرجز الاحد : جودى على المبتلى الصب * ذا المبتلى المتفكر القلب
والثالثة يائية فى الجوى والشجى فيقال من مشطور الرجز : جودى على المستهر الصب الجوى * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى
والرابعة فائية فى تعطى واكشفى فيقال من مجز و الرجز : جودى على المستهر الصب الجوى وتعطى * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفى
والخامسة هائية فى وصاله وحاله فيقال جودى على المستهر الصب الجوى * وتعطى بوصاله * ذا المبتلى

المتفكرى القلب الشجى *

ثم اكشفى عن حاله

والسادسة ميمية فى ترحى

ولا نظامى (قوله بحيث اذا

جمعت الخ) أى بأن يؤخذ ما

بعد القافية الاولى من كل

بيت ويجمع المأخوذ وينظم

(قوله الالتزام) أى لان

التكلم شاعرا كان

أو نارا لزم نفسه أمرا

لم يكن لازما له (قوله

والتضمين الخ) أى لتضمينه

قافيته مالا يلزمها (قوله

والاعنات) أى الإيقاع

فيا فيه عنت أى مشقة

لان الزام مالا يلزم فيه

مشقة (قوله قبل حرف

الروى) أى من القافية

ويؤخذ من قول الشارح

لانه يجمع بين الايات أن

الإضافة غير بيانية والمعنى

قبل الحرف الذى يجمع بين

الايات ويحتمل أنها

بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أى ومن اللفظي (لزم مالا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات أيضا (وهو أن يحكىء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا من رويت الحبل اذا قلته لانه يجمع بين الايات كما أن القتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال (أو ما فى معناه) أى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الايات وفاعل يحكىء هو قوله يليه مع الحرف الذى هو قبل الساكن الاول أو مع حركته فهو على الاعتبار الاول من السكاف فى شرك الردى أو من حركته فى البيت الاول الى الأخير ومن السكاف أو من حركته فى أ بكت غدا فى الثانى ومن الياء أو من حركته فى يقتدى فى الثالث وعلى اعتبار حركة ما قبل الساكن فلا مدخل لحرفها فى القافية بخلاف اعتبار الحرف وعلى الاعتبار الثانى ظاهرة وبيان جميع ما قيل فيها وكذا بيان حقيقة الضم بين موكول لفن آخر والعادة أن ما يحكىء فى فن من غيره يوكل ببيان لمكانه حتى ان تعرض له فى المحكىء فيه اذا لم تتوقف مسائل الفن على تصوير تفاصيله يمد من الفضول المنهى عنه وقد علم بما ذكر أن التشريع يكون بالقافيتين أو أكثر وقد تقدم أنه لم يعتبر هذا الأكثر قلته وتكلفه قيل ومن لطيف ذى القافيتين نوع يوجد كثيرا فى الشعر الفارسي وهو الذى تكون فيه الالفاظ الباقية بعد القافية فى الاول بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى والوزن ولم يبين هل من شرطه أن يكون الباقي من مجموع ما عتبرت فيه القافيتان شعرا جميعا حتى لا تفضل لفظة تسكون حشا أو يكفى فى حسن ذلك وجود شعر من الباقي ولو يتناول بشرط فى المضموم كونه باحدى قافيتي الاول وهو ظاهر لجواز أن يكون بقافية أخرى (ومنه) أى ومن البدع اللفظي (لزم مالا يلزم) أى النوع المسمى بلزوم مالا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين لتضمينه قافيته مالا يلزمها والاعنات أى الإيقاع فيما فيه عنت بفتح حين أى مشقة وشدة (وهو) أى لزوم مالا يلزم المسمى بما ذكر (أن يحكىء قبل حرف الروى أو) يحكىء قبل (ما فى معناه) أى قبل ما فى معنى الروى (من الفاصلة) بيان لما أطلق الفاصلة على (ومنه) أى من التحسين اللفظي (لزم مالا يلزم وهو أن يحكىء قبل حرف الروى أو ما فى معناه من الفاصلة)

بيانية لانهم قد يعبرون بالروى بدون حرف مراد به الحرف المذكور (قوله وهو الحرف) أى الأخير من القافية (قوله فيقال قصيدة لامية) أى ان كان الحرف الأخير من قافيتها لامية وهكذا (قوله من رويت الحبل) أى مأخوذ من قولك رويت الحبل (قوله اذا قلته) أى ويلزمه الجمع (قوله لانه) أى الروى (قوله بين قوى الحبل) أى طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد (قوله وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال) أى والحرف الأخير من القافية الذى تنسب اليه القصيدة يجمع بين الايات (قوله أو ما فى معناه) عطف على حرف الروى أى أو يحكىء قبل الحرف الذى فى معناه (قوله يعنى الخ) أشار الشارح الى أن قوله من الفاصلة بيان لما فى معناه وأنه أطلق الفاصلة على الحرف الذى يختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم السكك والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقي وهو السكامة الأخيرة من الفقرة أى حال كونه كائنا من الفاصلة

ماليس بلازم في مذهب السجع كقوله تعالى فاذا هم مبصرون واخوانهم يدعونهم في التي ثم لا يقصرون

(قوله مالميس بلازم في السجع) ماعبارة عن شيء كما قال الشارح (قوله يعني أن يؤتى قبله) أي قبل ما ذكر من حرف الروى أو الحرف الذى فى معناه وقوله بشيء أى أمور ثلاثة حرف وحركة معا كما فى الآية الآتية والابيات المذكورة بعدها وحرف فقط كالقمر ومستمر فى قوله تعالى افترت الساعة وانشق القمر وان روا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وحركة فقط كقول ابن الروى : لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها * لأوسع مما كان فيه وأرغد حيث التزم فتح ما قبل الدال وقوله لما تؤذن (٤٦٤) من تقدم اللمة على العلول (قوله لو جعل القوافى أو الفواصل اسجعا) أى

بأن حولت القوافى عن وزن الشعر وجعلت اسجعا وكذلك الفواصل اذا غيرت عن حالها وجمعت اسجعا آخر (قوله لم يلزم الاتيان بذلك الشيء) أى فى تلك الاسجاع المقرضة (قوله ويتم الخ) أى لكون السجع يتم بدونه فهو فى قوة التعليل لما قبله (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أى لم يعرف معناه المراد منه والحاصل أن هذا المعترض فهم أن مراد المصنف بالسجع الفواصل فاعترض عليه وقال كان الاولى له أن يزيد النافية بأن يقول مالميس بلازم فى السجع أى الذى يكون فى الفواصل ولا فى القافية التى تكون فى الشعر وأوافق قوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه وهو حرف السجع ورد شارحنا على هذا المعترض بما حاصله أن هذا المعترض لم يفهم مراد المصنف لانه ليس

(مالميس بلازم فى السجع) يعنى أن يؤتى قبله بشيء لوجعل القوافى أو الفواصل اسجعا لم يتجى الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بذونه فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول مالميس بلازم فى السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد بقوله يجبى قبل كذا مالميس بلازم فى السجع أن يكون ذلك فى بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر

الحرف الذى هو معنى الروى وهو الحرف الذى تختتم به فاصلة من الفواصل وقوله (مالميس بلازم فى السجع) فاعل يجبى يعنى أن لزوم مالا يلزم هو أن تأتى بحرف قبل الروى أو ما يجرى مجرى الروى من حرف الفاصلة بحرف لا يلزم ذلك الحرف فى السجع بمعنى أن القوافى أو الفواصل لو جمعت ذوات اسجاع بأن حولت القوافى عن وزن الشعر وجعلت الفواصل مسجعة لا يلزم الاتيان بهذا الحرف لأنى به قبل ذلك الروى فى القافية وقيل ما ختمت به الفاصلة فى النثر فعلى هذا لا يقال كان ينبغي أن يقول هو أن يؤتى بحرف لا يلزم فى السجع الذى يكون فى الفواصل ولا يلزم فى القوافى التى فى الشعر ليوافق قوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه وهو حرف السجع فكأنه يقول الاتيان بهذين بمالا يلزم قبلهما لانه ليس مراده بالسجع الفواصل وانما مراده أن الفواصل التى هى أعم من السجعة وغيرها وكذا القوافى لزوم مالا يلزم فيها ما وجبى بحرف آخر قبل ما ختمت هى به لا يلزم ذلك الحرف تلك القوافى ولان تلك الفواصل على تقدير جعلها اسجعا وتحويلها الى خصوص السجع ومعنى تحويلها الى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة وهذا ولو كان فيه بعض التكافؤ حتى بما قبل كما سيظهر فمن أورد ما تقدم فلم يفهم مراد المصنف وان كان ما يذكره هو المتبادر لان الفواصل والاسجاع من واحد فبقي ذكر القوافى وبدل على أنه ليس مرادا أنه لو أراد ما ذكره لكان المناسب أن يقول مالميس بلازم فيهما بالأضمار والروى فى البيت هو الحرف الأخير من القافية الذى ينسب اليه القصيدة فيقال هذه القصيدة رائية ان كان حرف قافيتها رأء أولامية ان كان لاماً وأدالية ان كان دالا وهكذا جميع الحروف وهو مأخوذ امامن رويت الحبل اذا نثنت لانه يجمع بين الابيات كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل أى طاقاته وهى خيوطه المعدة لفتله والغالب أن يكون كل منها مجزوا من عدة خيوط واماماً مأخوذ من رويت البعير اذا شددت عليه الرواء بكسر الراء وهو الحبل الذى يجمع بين الأحمال لجمع الحرف بين الابيات أو من رويت اذا نثرت حتى أذهبت العطش لان الحرف اذا وجد فى القصيدة على وجهه أغنى عن طلب غيره ولذلك كان الاتيان بأخر قبله من أو السجعة (مالميس لازما فى السجع) والاولى أن يقال فى التقفية ليعم السجع والنظم كالماء

مراده بالسجع الفواصل وانما مراده أن الفواصل والقوافى لزوم مالا يلزم فيها هو أن يجبى شيء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشيء تلك القوافى ولان تلك الفواصل على تقدير جعلها اسجعا وتحويلها الى خصوص السجع وبدل على أن ما فهمه ذلك المعترض ليس مرادا للمصنف اتيانه بالسجع اسما ظاهرا اذا الفواصل والاسجاع من واحد ولو أراد المصنف ما ذكره لكان المناسب أن يقول مالميس بلازم فيهما بالأضمار أى فى الفاصلة والقافية تأمل (قوله ثم لا يخفى أن المراد الخ) حاصله أن المراد بقول المصنف أن يجبى قبل حرف الروى أو قبل ما يجرى مجرى السجع أن يؤتى بما ذكر فى بيتين أو فى فاصلتين فأكثر كما سياتى فى التمثيل فانه لو لم يشترط وجوده فى أكثر من بيت أو فاصلة لم يحل بيت ولا فاصلة منه لانه لا بد أن يؤتى قبل حرف الروى

وقوله فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقول الشاعر
سأشكر عمرا إن تراخت منيتي * أأدى لم تمن وإن هي جلت

أو ما جرى مجراه بحرف لا يلزم في السجع فقولته مثلا
قد جىء قبل الروى الذى هو اللام يم وهو حرف لا يلزم في السجع وعليه يكون البيت من هذا النوع وليس كذلك وإنما يكون الايمان
المذكور من هذا النوع ان التزم في بيتين فأكثر أو في فاصلتين فأكثر (٤٣٥) (قوله والا) أى والا يكن المراد أن يكون

ذلك فى بيتين الخ يكون
التعريف غير مانع اشموله
كل بيت على حدته مع أن
البيت ليس من هذا النوع
أى لزوم ما لا يلزم (قوله
وهو ليس بالزوم فى السجع)
أى لو حولناه وجعلناه سجعا

(فهو فالراء) أى فى تقهر
وتنهر بمنزلة حرف الروى
أى الذى فى القافية من
جهة التواطؤ على الختم به
(قوله وبجىء الهاء قبل الخ)
أى وكذا فتحة الهاء قبلها
لزوم ما لا يلزم (قوله لصحة
السجع بدونها) أى لو
حولناه الى سجع آخر نحو
فلاتقهر ولا تبصر ولا تصفر
كما ذكر فى قوله تعالى
اقتربت الساعة وانشق
القمروان يروا آية يعرضوا
ويقولوا لاسحر مستمر (قوله
وقوله) أى الشاعر وهو محمد
ابن سعيد الكاتب (٢) فى
مدح عمرو بن سعيد وسبب
مدحه له بذلك أنه دخل
عليه فرأى كهم مشوقا من
تحت فبعث اليه بعشرة
آلاف درهم (قوله ان
تراخت منيتي) أى اذا
تأخرت مدتى وطال عمري
شكرت عمرا أى أدبت

والافنى كل بيت أو فاصلة يحىء قبل حرف الروى أو ما فى معناه ما ليس بالزوم فى السجع كقوله
قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فؤمل
قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بالزوم فى السجع وقوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه اشارة
الى أنه يجرى فى الشعر والنظم (نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروى
وبجىء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تقهر ولا يسحر (وقوله
سأشكر عمرا ان تراخت منيتي * أأدى) بدل من عمرا (لم تمن وإن هي جلت)

لزوم ما لا يلزم ثم المراد بالانبان بحرف آخر قبل الروى أو قبل ما يجرى مجراه أن يؤتى به فى بيتين
أو فى فاصلتين فأكثر كما سيأتى فى التمثيل لانه لو لم يشترط وجوده فى أكثر من بيت أو فاصلة لم يحل بيت أو
فاصلة منه لانه لا بد أن يؤتى قبل حرف الروى بحرف لا يلزم فى السجع فقولته مثلا

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فؤمل
قد جىء قبل الروى بالميم وهو حرف لا يلزم فى السجع وعليه يكون البيت من هذا النوع وليس كذلك
وانما يكون الايمان المذكور من هذا النوع ان التزم فى بيتين فأكثر أو فى فاصلتين فأكثر والازوم فى
السجع هو حرف واحد آخر تبنى عليه الفواصل ولا يشترط بناؤها على حرف آخر ياتزم فيها كما التزم
هو فلزوم ما لا يلزم هو لزوم حرف آخر فى بيتين أو فاصلتين فأكثر قبل الاخير كما التزم ذلك الاخير وقد
فهم من هذا أنه يجرى فى الشعر والنثر فهو فى النثر (نحو) قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر وأما
السائل فلا تنهر) فالراء فى تقهر وتنهر بمنزلة الروى من القافية فى التواطؤ على الختم به وهو كاف
فى باب السجع فى الفواصل اذ لا يشترط فيه الا التواطؤ فى الحرف الواحد وقد جاء قبل تلك الراء
فيهما هاء فكان التزام الهاء فى الفاصلتين من التزام ما لا يلزم فيهما لتحقيق السجع بدون تلك الهاء كما
لو ختمت فاصلتين بتقهر ويسخر فانه سجع ولو اختلف الحرف الذى قبل الآخر (و) أما التزام ما لا يلزم
فى المظم فكذلك (قوله سأشكر عمرا) يقال شكرته أى شكرت نعمته ويقال شكرت له نعمة فهو يتعدى
الى النعمة بنفسه والى صاحبها باللام وقد يتعدى الى صاحبها بتقدير هاء فكأنه هنا يقول سأشكر نعم عمرو
(ان تراخت منيتي) أى اذا تأخرت مدتى وطال عمري شكرت عمرا أى أدبت حق شكر نعمته بالمبالغة
فى اظهارها وفى الثناء عليه بها وخدمته عليها فالمراد بالشكر الموعود به أكمله بالمبالغة والافقد شكرها
بذكرها وحبها عليها وثمائه عليه بها (أأدى) جمع أيد واليدى جمع يذ وهى النعمة فهو جمع
الجمع وهو بدل اشتغال من عمرو بتقدير الرابط أى سأشكر عمرا أشكر أأدى له (لم تمن) أى لا تمن
عمرو بتلك الايدى ولا يذكرها بممنابها (وان هي جلت) أى وان عظمت ما عظمت ويحتتمل

فى قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) وقوله تعالى فاذا هم مبصرون ثم قوله تعالى
ثم لا يقصرون وكقول الشاعر:

سأشكر عمرا ان تراخت منيتي * أأدى لم تمن وإن هي جلت

(٥٩ - شروح التلخيص رابع) حق شكر نعمته بالمبالغة فى اظهارها والثناء عليها والمراد بالشكر الموعود به أكمله بالمبالغة
والافقد شكره بذكرها وثمائه عليه بها (قوله بدل من عمرا) أى بدل اشتغال من عمرا وينبغى أن يقدر الرابط أى أأدى له لوجوبه
فى بدلى البعض والاشتغال والايدى جمع أيد وهى النعم والايدى جمع يد بمعنى النعمة فهو جمع الجمع (قوله وان هي جلت) ان وصلية
(٢) قوله وهو محمد بن سعيد الخ الذى فى العاهد أن الايات من الطويل لعبد الله بن الزبير الاسدى فى عمرو بن عثمان بن عفان اه مصححه

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
رأى خلتي من حيث يخفى مكانها * فكانت قدى عينيه حتى تجلت
يقولون في البستان للعين لذة * وفي الحمر والماء الذى غير آسن

وقول آخر

والخلة حالية أى وان كانت جلية في نفس الامر فهو لا يقطعها ولا يمين بها (قوله أى لم تقطع) بل هى دائما مسترسلة فتنبأ مأخوذ من المان وهو
القطع (قوله أولم تخط بمنة أى بذكرها (٤٦٦) له على وجه المنة (قوله فتى) أى هو فتى من صفته أنه لا يحجب الغنى عن كل

أى لم تقطع أولم تخط بمنة وان عظمت وكثرت

(فتى غير محجوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت)

زلة القدم والنعل كناية عن نزول الشر والحنة (رأى خلتي) أى فقرى (من حيث يخفى مكانها) *
أى لاني كنت أسترها عنه بالتجمل (فكانت) أى خلتي (قدى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت
وزالت باصلاحها ياها بأياديها يعنى

أن يريد لم تقطع بل استرسل منه من المان الذى هو القطع فالعنى أشكر أياي عمر والى لم تمن أى لم تقطع
أولم تخط بمن أى بذكره لها على وجه المنة وان عظمت ما عظمت فانه لا يقطعها ولا يمين بها (فتى)
أى هو فتى من صفته انه (غير محجوب الغنى عن صديقه) أى يصل غناه كل صديق له ولا يستقل
به عن الاصدقاء (ولا مظهر الشكوى) أى وهو غير مظهر الشكوى (اذا النعل زلت) أى يتجمل
بالصبر والتحمل اذا وقعت شدة أو نزات محنة وشر يقال زلت النعل اذا نزلت مصيبة فزال النعل كناية
عن الوقوع في الشدة وصفه بنهاية كمال المروءة وحسن الطبع وأنه لا يتضعضع للشدائد ولا يشكوها
الله تعالى وبزهره أخلاءه عن مشاركتة في الشدة ويؤثرهم حيث ترك التنسكي لهم يخلوهم عن
معاناة مضايقه وأنه اذا كان في الغنى لم يستأثر به على الاحباء بل يعيهم به ويكرمهم بالتمتع في لذائده
على طريقة قوله اذا افتقر الحر لم يفرقه وان أيسر الحر أيسر صاحبه (رأى خلتي) بفتح الحاء أى
فاقتى وحاجتى (من حيث يخفى مكانها) ورؤية الخلة رؤية آراها أو المراد العلم بها وكونه براها مع أن
صاحبها يخفى مكانها بالتجمل واظهار آثار الغنى يدل على شدة الاهتمام بأمر الاصحاب حتى يطالع على
أسرارهم في ضررهم قصد الرفق بهم (فأما رأى خلتي) كانت قدى عينيه (أى كالفدى في عينيه وهو
المودد الواقع في العين وهو أعظم ما يهتم به بالته لانه واقع في أشرف الاعضاء (حتى تجلت) أى لم تزل
الفاقة كالفدى لديه حتى أجلاها أى اذنبها فتجلت أى ذهبت فقص وصفه بنهاية المروءة حتى ان فاقة
أصحابه لديه بمنزلة المودد الواقع في أشرف أعضائه حتى يزلهوا يكشفها فكشفت باصلاحها بأيادي
الناحية لها وفي هذا الكلام من القوة ما لا يخفى غرر الروى هو التناء وقد جى قبله بلام مشددة مفتوحة
في هذه الابيات والاثبات بها البس بلازم في السجع فكان من التزام ما لا يلزم فانك لو ختمت قرائن
فتجلت ومدت وحقت وانشت ونحوها كان توافق فواصلها في التناء سجيما وان اختلفت فيما قبلها
ومن أمثلة التزام ما لا يلزم في الشعر قوله

يقولون في البستان للعين راحة * وفي الحمر والماء الذى غير آسن

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

رأى خلتي من حيث يخفى مكانها * فكانت قدى عينيه حتى تجلت

صديق له ولا يستقل به عن
الاصدقاء (قوله ولا مظهر
الشكوى) بالرفع عطف
على غير الواقع صفة لا يخبر
(قوله كناية الخ) فالعنى
أن من صفته أنه لا يظهر
الشكوى اذا نزلت به الباء
وابتلى بالشدّة بل يصبر
على ما ينوبه من حوادث
الزمان ولا يشكو ذلك الله
فقد وصف الشاعر ذلك
الممدوح بنهاية كمال المروءة
وحسن الطبع حيث ذكر
أن ذلك للمدوح من صفته
أنه اذا كان في غنى ويسر
لم يستأثر به بل يشارك فيه
أصحابه واذا كان في عسر
وتضعضع لا يشكو من
ذلك الله ولا يظهر تلك
الحالة لأحد من أصحابه
فأصدقاؤه ينتفعون بمنافعه
ولا يتضررون بمضاره أصلا
بل لا يحزنون به لانه يخفيها
ولا يظهرها لهم (قوله رأى
خلتي) أى أبصر أماره
فقرى وهى تقطع كم
القميص (قوله أى فقرى)
هذا تفسير مراد الالف الخلة
بالفتح الحاجة بمعنى

الاحتياج وهو أعم من الفقر وكونه براها مع كون صاحبها يخفيها لتجمل واظهار آثار الغنى يدل على اهتمامه بأمر
أصحابه حتى يطالع على أسرارهم قصد الرفق بهم (قوله من حيث يخفى مكانها) خفاء المكان مبالغة في خفاء الشيء أو المراد بمكانها وجودها يعنى
لكمال رقبه لحالى رأى حاجتى في موضع أخفيها فيه (قوله فكانت قدى عينيه) أى فلما رأى خلتي كانت كالفدى أى الغماص الذى
في عيبه وهو أعظم ما يهتم به بالته لانه وقع في أشرف الاعضاء فزال بها الجها حتى تجلت (قوله بأياديها) أى نعه

إذا شئت أن تلقى المحاسن كلها * ففي وجه من تهوى جميع المحاسن

وقد يكون ذلك في غير الفاصلة أيضاً كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل وأصل الحسن في جميع ذلك أعني القسم اللفظي كما قال الشيخ عبدالقاهر هو أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني فإن المعاني إذا أرسلت على سجيتهما وترك ما تريد طلبت لا نفسها الالفاظ ولم تسكتس الاما يلقى بها فان كان خلاف ذلك كان كما قال أبو الطيب :

إذا لم تشاهد غير حسن شيئا * وأغصانها فالحسن عنك مغيب

وقد يقع في كلام بعض المتأخرين ما حصل صاحبه فرط شغفه بأمور ترجع الى ماله اسم في (٤٦٧)

البديع على أن ينسى أنه يتسكك
ليفهم ويقول لبيد ونحو

من حسن اهتمامه جعله كالداء اللازم لأشرف أعضائه حتى تلافاها بالاصلاح خرف الروي هو التاء وقد جرى قبله بالام مشددة مفتوحة هـ وليس بالازم في السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنذ وانشقت ونحو ذلك (وأصل الحسن في ذلك كله) أي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس)

(قوله من حسن اهتمامه)
أي اهتمام عمرو الممدوح
بازالة فقره (قوله جعله)
أي المذكور وهو الخلة
أي فقر المادح ولو قال
جعلها أي الخلة كان أظهر
أو أنه ذكر الضمير الرابع
للخلة نظرا لكونها بمعنى
الفقر (قوله حتى تلافاها)
ما زال يعالجه حتى تداركه
بالاصلاح قوله وهو ليس
بالازم) أي وكل من اللام
والفتح ليس بالازم في
السجع في كل من الآية
والايات نوعان من لزوم
مالا يلزم أحدهما التزام
الحرف كالهاء واللام والثاني
التزام فتح ذلك الحرف
(قوله لصحة السجع) أي
المقروض بدونها أي
لو جعلت القوافي سجعاً
لم يلزم فيها ذلك (قوله أصل
الحسن الخ) أي والامر
الذي لا بد أن يحصل ليحصل
الحسن بجميع المحسنات

إذا شئت أن تلقى المحاسن كلها * ففي وجه من تهوى جميع المحاسن
ثم التزم مالا يلزم ما في الحرف والحركة معا كالمثلين واما في الحرف فقط كما لو ختمت بيتاً بشعر وآخر بشعر
واما في الحركة فقط بأن تكون متحدة مع اختلاف الحرف كقوله

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والا فما يبكيه منها وانها * لأوسع مما كان فيه وأرغد

ولما فرع ما قصد الاتيان به من البديع اللفظي أشار الى سكتة تصحح الحسن بهذا البديع فقال (وأصل الحسن في ذلك كله) أي الأمر الذي لا بد أن يحصل ليحصل الحسن في جميع المحسنات اللفظية كما يقال أصل الجود الغنى أي الأمر الذي لا بد أن يحصل ليحصل الجود واطلاق الأصل على شرط الشيء صحيح لتوقف المشروط على الشرط كتوقف الفرع على الأصل (أن تكون الالفاظ) أي الأصل في ثبوت الحسن بما ذكره وأن تكون الالفاظ (تابعة للمعاني) وذلك أنه إذا كان المقصود بالذات الحسن للمعنى أي افادة معنى يطابق فيه اللفظ مقتضى الحال ويكون فيه فصيحاً فحينئذ يكون الاتيان بالمحسنات اللفظية مقبولا (دون العكس) أي دون أن يكون الحسن اللفظي أي البديع

قوله (وأصل الحسن في ذلك كله) أي في النوع اللفظي (أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس) تنبيه على أن أنواع البديع كثيرة وقد صنف فيها أو أول من اخترع ذلك عبد الله بن المعتز وجمع منها سبعة عشر نوعاً وقال في أول كتابه وما جمع قبلي فنون البديع أحد ولا سبقني الى تأليفه مؤلف وألفته سنة أربع وسبعين ومائتين فمن أحب أن يقتدى بنا ويقصر على هذه فليقلع ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئاً الى البديع ورأى فيه غير رأينا فله اختياره وعاصره قدامة الكتاب فجمع منها عشرين نوعاً توارداً منها على سبعة فكان جملة ما زاده ثلاثة عشر فتسكامل بها ثلاثون نوعاً ثم تبقوا الناس فجمع أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين ثم جمع ابن رشيق القيرواني مثلها وأضاف إليها خمسة وستين باباً من الشعر وتلاهما شرف الدين الشافعي فبلغ بها السبعين ثم تسكامل فيها ابن أبي الأصبع وكتاب الحرر أصبح كتب هذا الفن لاشتماله على النقل والنقد ذكر أنه لم يؤلفه حتى وقف على أربعين

اللفظية كما يقال أصل الجود الغنى أي الأمر الذي لا بد أن يحصل ليحصل الجود والغنى والأمر الذي لا بد أن يحصل ليحصل الشيء شرطه واطلاق الأصل على شرط الشيء صحيح لتوقف المشروط على الشرط كتوقف الفرع على الأصل (قوله في ذلك) أي فيما ذكر من المحسنات اللفظية وفي معنى الباء أي أن شرط حصول الحسن بتلك المحسنات اللفظية أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني بأن تكون المعاني هي المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها وإنما أتى بقوله كما لئلا يتوهم أنه يختص بالآخر منها وهو الزام مالا يلزم (قوله أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني) أي الواقعة الحاضرة عنده بأن تلاحظ أولاً مع ما يقتضيه الحال من تقديم أو تأخير أو حصر أو غير ذلك فإذا أتى بالمحسنات اللفظية بعد ذلك فقد تم الحسن وإن لم يثبت بها كفت النسكات العنوية

إليه أنه إذا جمع عدة من أقسام البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عناه في عمية وأن يقع السامع طلبه في خبط عشواء هذا ما تبسر
بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء يذكرها فيه بعض المصنفين منها ما يتعين إهماله لعدم دخوله في

(قوله أي لأن تكون المعاني توابع للألفاظ) تفسير لقوله دون العكس لاقوله العكس لفساد المعنى (قوله لأن تكون المعاني
توابع للألفاظ) لأنه لو كانت (٤٦٨) المعاني توابع للألفاظ لفات الحسن وانقلب إلى القبح لأنه إذا اختل وجب

أي لأن تكون المعاني توابع للألفاظ بأن يؤتى بالألفاظ متكيفة مصنوعة فيتعين المعنى كيفما كانت
كما يفعل بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق
لإفادة المعنى ولا يبالون

اللفظي هو الأصل ويكون الحسن المعنوي تابعاً له لأنه إذا اختل موجب البلاغة بطل التحسين اللفظي
فهذا الكلام تذكرة لما تقدم من أن وجوه البديع إنما تعتبر بعد وجود البلاغة التي لها تعلق بالمعنى
وبالحسن الذاتي وعليه يقال ينبغي أن لا تنحصر المحسنات اللفظية بالذكر بل وكذلك البديع المعنوية إنما
يعتبر أن وجد الحسن الذاتي المتعلق بالمعنى الأصلي ولكن لما كان اللفظ في التعلق بالمحسنات اللفظية
أكثر نبه عليه دون المعنوية هذا إن جعلنا الإشارة لأقرب مذكور وهو الحسن اللفظي ويحتمل أن
تكون لمطلق البديع فلا يرد ما ذكر ويلزم من كون المقصود بالذات المعنى وقصد إفادة ما يطابق الحال
كون الألفاظ غير متكيفة بل تأتي بها للمعاني حيث تركت على سجيبتها التي تنبغي لها من المطابقة لأن

كتاباً في هذا العلم أو بعضه وعددها فصولها تسعين وادعى أنه استخرج هو ثلاثين سلمه منها عشرون
وباقها متداخلاً أو مسبوقة به وصنف ابن منقذ كتاب التفریع في البديع جمع فيه خمسة وتسعين
نوعاً ثم إن السكاكي اقتصر على سبعة وعشرين ثم قال ولك أن تستخرج من هذا القليل ما شئت
وتلقب كلاماً من ذلك بما أحببت ثم إن صفي الدين بن سرايا الحلي عصرنا جمع مائة وأربعين نوعاً
في قصيدة نبوية في مدح صلى الله عليه وسلم ثم إن المصنف ذكر من البديع المعنوية ثلاثين نوعاً ومن
البديع اللفظية سبعة أنواع وذكر بينهما أموراً ملحقاً بها يصلح أن تعد أنواعاً أخرى ما أذكر شيئاً
مما ذكره الناس ليسكون مضافاً لما سبق فعليك باعتبار ما هو داخل منها في كلام المصنف وما ليس بداخل
وباعتبار ما يبينها من التداخل وما أنبه في أنشائها على شيء من ذلك * الثامن والثلاثون التوقيف
وهو إثبات التكامل معاني من المدح والوصف والتشبيه وغيرها من الفنون التي يفتتح بها الكلام في جملة
منفصلة عن أخذها بالسجع غالباً مع تساوي الجمل في الزينة أو بالجميل الطويلة كقوله تعالى الذي
خلقني فهو يهدين الآيات ويوصل الليل في النهار ويوصل النهار في الليل * التاسع والثلاثون
التسميط وهو تجميع مقاطع الكلام من ثمر أو نظم على روى مخالف روى ذلك البيت أو تلك السجعة
كقول ابن أبي حفصة:

هم القوم إن قالوا أفادوا وإن دعوا * أجابوا وإن أعطوا أطابوا وأجزلوا

ومثاله في الشعر وروى بك أعلم عن في السموات والأرض ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وآتيناه داود
زبوراً وهذا القسم ذكر المصنف منه ما يتعلق بالنظم حتى تكامل على السجع هل يدخل في النظم أولاً
بأن يكون التناوب وهو مدح الشيء ثم ذمه أو ذمه ثم مدحه ونحو ذلك أمام من كلام شخصين كقوله
تعالى قالوا إنما أرسل به مؤمنون قال الذين استكبروا إنما بالذي آمنتم به كافرين وأما أن يتغاير كلام
الشخص الواحد في وقتين كقول قريش عن القرآن الكريم ما سمعنا بهذا في آياتنا الأولى فإنه اعترف

البلاغة بطل التحسين اللفظي وهذا الكلام
تذكرة لما تقدم من أن
وجود البديع إنما يعتبر
بعد وجود البلاغة التي
لها تعلق بالمعنى وحسن
المعاني وعليه يقال كان
ينبغي أن لا تنحصر المحسنات
اللفظية بالذكر بل وكذلك
البديع المعنوية إنما يعتبر
إذا وجد الحسن الذاتي
المتعلق بالمعنى الأصلي
لكن لما كان اللفظ في
التعلق بالمحسنات اللفظية
أكثر نبه عليه دون
المعنوية هذا إذا جعلت
الإشارة لأقرب مذكور
وهو المحسنات اللفظية كما
صنع الشارح أما إن جعلت
لمطلق البديع فلا يرد
ما ذكر (قوله بأن يؤتى
بالألفاظ الخ) هذا تصوير
للمعنى وهو كون المعاني
توابع للألفاظ وقوله
متكيفة أي متكيفة فيها
غير متروكة على سجيبتها
(قوله مصنوعة) أي قصد
فيها إلى الصناعة وتحصيل
الحسنات اللفظية وحاصل
ذلك أنه إذا كان الحسن
اللفظي أو البديعي مطلقاً

بجفاء

هو المقصود بالذات كانت الألفاظ متكيفة مطلوبة وتحقق في ضمن ذلك الإخلال بما

يطلب للمعاني من الاعتبارات المناسبة لمقتضى الحال فتكون تلك المطالب غير مرعية في تلك المعاني إذ المقصود بالذات الألفاظ البديعية
وإيجادها لا الحسن المعنوي فربما لم تحل الألفاظ حينئذ من خفاء الدلالة حيث تكون كناية أو مجازاً ومن ركاه حيث تكون حقيقة
بأن لا يراعى فيها الاعتبار المناسب فتكون الألفاظ البديعية في تلك المعاني كعمد من ذهب ركب على سيف من خشب أو كشياب

فن البلاغة نحو ما يرجع في التحسين الى الخط دون اللفظ مع أنه لا يخلو من التكلف ككون الكلمتين، التاليتين في الخط وكون الحروف منقوطة أو غير منقوطة ونحو ما لا أثر له في التحسين كما يسمى التزديد أو الهدم (٤٦٩)

فأخيرة على ذات مشوهة

وأما إذا كان المقصود بالذات

إفادة المعنى كانت الألفاظ

غير متكلفة بل تأتي بها

للمعنى حيث تركت على

سجيتها التي تنبغي لها من

المطابقة لمقتضى الحال

لان ما بالذات لا يتكلف فيه

وإذا لم يتكلف جاء الكلام

بأشتماله على ما يقتضيه

الحال حسنا حسنا ذاتيا

فإذا جاء حسن زائد على

الذاتي وهو البديعي صار

ذلك الحين البديعي تابعا

للذاتي فيخاد الحسن الذاتي

بالحسن البديعي (قوله

بخفاء الدلالات) أي إذا

كانت الألفاظ مجازات

أو كناية وقوله وركاكة

المعنى أي إذا كانت الألفاظ

حقائق (قوله فيصير) أي

اللفظ وفي نسخة فتصير

بالتاء الفوقية أي الألفاظ

البديعية (قوله بل الوجه)

أي الطريق وقوله أن تترك

المعنى أي الواقعة

والخاضرة عتده (قوله

ألفاظا تليق بها) أي من

حيث أشتملها على مقتضى

الحال (قوله وعند هذا)

أي عند الأتيان بالألفاظ

التي تليق بالمعنى (قوله

والبراعة) مرادف لما

قبله وقوله الكامل أي في

البلاغة وقوله من القاصر

بخفاء الدلالات وركاكة المعنى فيصير كغمدة من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعاني على سجيتها فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر وحين رتب الحريري مع كمال فضله في ديوان الانشاء

ملا يقصد بالذات لا يتكلف فيه وإذا لم يتكلف جاء الكلام حسنا وتبعنا لان مقتضى الحال طلب حسنا ذاتيا فاعتبر في اللفظ بالأهمية فتكامل كما ينبغي فاداء حسن زائد على الذاتي وهو البديعي صار ذلك الحسن البديعي تابعا للذاتي فتي كل منهما على سجيته وأصله ولم يتحول الكلام بالنسبة لأحد منهما الحسن و يلزم من جعل الحسن اللفظي أو البديعي مطلقا هو المقصود بالذات كون الألفاظ متكلفة مطلوبة ويتحقق في ضمن ذلك الإخلال بما يطلب للمعاني فتكون تلك المطالب غير مرغوبة في تلك المعاني إذا قصد بالذات تلك الألفاظ البديعية وإيجادها لا الحسن للمعنى فربما تخلى الألفاظ حينئذ من خفاء الدلالة حيث تكون كناية أو مجاز أو من ركاكة حيث تكون حقيقة بالأبراع فيها الاعتبار المناسب فتصير الألفاظ البديعية في تلك المعاني كغمدة من ذهب ركب على سيف من خشب وقلنا تدر في أعناق

بالعجز ثم قالوا في وقت آخر لو نشاء لقننا مثل هذا وكان الأصل أن لا يعد هذا حسنا بل عيبا لكنه لوقوعه في وقتين مختلفتين في غير هذا المثال عد من المحاسن * الحادى والاربعون القسم وهو الحلف على المراد بما يكون فيه تعظيم القسم أو غير ذلك بما يناسبه كقوله تعالى فورب السماء والارض انه لحق مثل ما أنكم تنطقون أقسم الله تعالى بما يتضمن عظمته * الثانى والاربعون السلب والایجاب وهو بناء الكلام على نفي الشيء من وجه وإثباته من وجه آخر كقوله تعالى فلا تقل لها أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما وهو يرجع الى الطباق * الثالث والاربعون الاستدراك اما بعد تقدم تقرير كقوله تعالى اذ يرى كهم الله في منامك قليلا ولوأرا كهم كثيرا لغشائم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم أو بعد تقدم نفي كقوله تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وماريت اذ رميت ولكن الله رمى وهذا القسم يرجع الى الطابق أو الى الرجوع وقد سبقا * الرابع والاربعون التلفيق وهو اخراج الكلام مخرج التعليم وهو أن يقع السؤال عن نوع من الأنواع تدعو الحاجة لبيان جميعها فيجواب بحواب عام عن المسئول عنه وعن غيره ليبنى على عموم ما بعده من الصفات المقصودة كقوله تعالى ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم فانه وقع جوابا عن قولهم انه صلى الله عليه وسلم أبوزيد بن حارثة فلم ينص على زيد بل عمم لينبئ عليه خاتم النبيين لان كونه خاتم النبيين يناسب أنه ليس أبأ أحد لانه لو كان له ولد بالغ لكان نبيا وقديقال ان هذا يرجع الى الاستطراد وقد سبق * الخامس والاربعون جمع المختلفة والمؤتلفة وهو أن يجمع بين ممدوحين بعمان مؤتلفة في مدموح ما ثم يرتد ترجيح أحدهما على الآخر فيأتى بعمان تخالف معنى النسوية بحيث لا ينقص الممدوح الآخر كقوله تعالى وداود وسليمان الى آخر الآية الكريمة * السادس والاربعون التوهم وهو ما أن يوثق بكلمة بوجه ما بعدها أن المتكلم أراد تصحيفها أو بوجه أن فيه لحنا أو أنه قلب عن وجهه أو أن ظاهره فاسد المعنى أو أراد غير معناها ويكون الأمر بخلاف ذلك في الجميع ولهذا الأقسام أمثلة ذكرها صاحب بدیع القرآن لم أر التطويل يذكرها * السابع والاربعون الانساع وهو كل كلام تنسع تأويلاته فتفاوت العقول فيها الكثرة احتمالا لانه لنكتة ما كفوا نوح السور * الثامن والاربعون سلامة الاختراع من الابتداع وهو أن يخترع الاول معنى

أي فيها وذلك لان مقتضيات الأحوال التي يشتمل الكلام عليها لا تنضب لكثرة استعمالها وكما كثرت رعايتها ازداد الكلام بلاغة (قوله في ديوان الانشاء) أي حين رتب كاتبا عند الملك يكتب المراسلات للملوك والوزراء والعلماء

بعض المتأخرين مما هو داخل

(٤٧٠)

فيما ذكرناه كما سماه الايضاح فانه في الحقيقة راجع الى الاطناب أو خلط فيه

(قوله عجز) أي ذنه كاف
انشاء ألفاظ مطابقة لمعان
واقعية ومتنضيات أحوال
خارجية وتكون تلك
الألفاظ مع ذلك مصاحبة
لبديعيات والحال أنه إنما
كانت له قوة على انشاء
ألفاظ لمعان مع بديعياتها
تناسب أحوالا مقسدة
مختلفها كما أراد (قوله
فقال ابن الخشاب) أي في
سبب عجزه وكان معاصرا
له (قوله رجل مقاماتي)
أي له قوة على انشاء الألفاظ
المستحسنة الطلاقة المعاني
التقديرية المتخيلة لاعلى
انشاء الألفاظ المستحسنة
الطابقة إلى الواقعية
لأن المقامات حكايات
تقديرية (قوله وذلك)
أي ومعنى ذلك أي كونه
رجلا مقاماتيا (قوله
لأن كتابه) أي كتاب
الحريرى السمي بالمقامات
(قوله فأين هذا) أي
كتاب معانيه فرضية من
كتاب معانيه واقعية
وحاضرة (قوله أمر به في
قضية) أي عينية فإن
هذا لا يكتب ما أراده بل
ما أمر به وهذا أخص بزم
من القدرة عليه القدرة
على الأول وهو الكتابة
لما أراده دون العكس لأن
كتابة ما يريد الإنسان
وبختره سهل التناول

عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتي وذلك لأن كتابه حكاية تجرى على حسب ارادته ومعانيه
تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به في قضية وما أحسن ما قيل

الخنازير وإذا كان الواجب هو أن يكون المقصود بالذات الاتيان بألفاظ تطابق في دلالتها مقتضى الحال
وتفيد معنى يناسب الواقعة الفعلية الخارجية فلا شك أن الأحوال التي تساق لها المعاني لا تنضبط
لكثرتها فبرعاية المعاني التي تناسب الوقائع على تفاصيلها فيه تظهر البلاغة والقوة والبراعة ويتبين
الكامل من القاصر ولهذا يكون الإنسان له قدرة على إيجاد ألفاظ لمعان تحسن تلك الألفاظ في تلك
المعاني بمدإيجادها فيها وفي أحوال تناسبها ولكن تلك الأحوال لم تقع بعد بل هي أمور فرضية
فتصير رعاية الحال تابعة للحسن اللفظي لأن الحال المناسبة اجتلبت بعد الحسن اللفظي والواجب
كون الحسن اللفظي تابعا لرعاية الحال الواقعة ومع ذلك لا تكون له قوة على إيجاد ألفاظ لمعان تطابق
الحال الحاضرة والحالة الراهنة ولهذا لما رتب الحريرى في ديوان الانشاء أى كاف انشاء معان بألفاظ

لم يسبق اليه ولم يتبع عليه وأمثله كثيرة * التاسع والأربعون التوليد وهو أن المتكلم يدرج صرا
من البديع بنوع آخر في تولد منهما نوع ثالث ومثله بقوله تعالى قل رب احكم بالحق * تمام
الجنسين النوارى ويسمى الاغراب والطرفة وهو أن يذكر الشيء المشهور على وجه غريب بزيادة
أو تغيير يصيره غريبا وقد تقدم هذا في أنواع التشبيه وهو أن يكون وجه التشبيه مشهورا مبتدلا
ولكن بالحق به ما يصير غريبا خصوصا * الحادى والخمسون اللجاء وهو ذكر اعتراض وجواب
ومثله بما لا طائل تحته * الثانى والخمسون التخيير وهو إثبات البيت أو الفقرة على روى يصلح
لاشياء غيره فيتخير له كلمة كقوله

ان الغريب الطويل الذيل متهون * فكيف حال غريب ماله قوت

فانه يصلح موضع قوت مال كسب نسب كذا قيل وكثير من الناس ينشده ماله طول فحينئذ
يكون ترجيح طول لرد العجز على الصدر * الثالث والخمسون التنظير وهو النظر بين كلامين متفقين
في المعنى أو مختلفين أيهما أفضل الرابع والخمسون الاستقصاء وهو ذكر جميع عوارض الشيء ولو أزمه
وذاتيته وهو غريب من مراعاة النظر ومن استيفاء الأقسام السابقين الا أن هذا نوع برأسه *
الخامس والخمسون التشكيك وهو أن يأتي بالكلام بكلمة يشك السامع هل هي أصلية أولا
كقوله تعالى اذا تدانتم بدين فان بدين يشك السامع هل هي أصلية أولا حتى يحقق النظر فيجدها
أصلية لأن الدين له محامل منها الجزاء مثل كاتدين تدان * السادس والخمسون البراءة ومحملها
التهجاء وهو كما قال أبو عمرو بن العلاء وقد سئل عن أحسن التهجاء فقال هو الذى اذا أنشدته العذراء
في خدرها لا يفتح عليها * السابع والخمسون التسليم وهو أن يفرض محالا اما منقيا أو مشروطا
بشرط يحرف الامتناع ليسكون ما ذكره ممنع الوقوع لامتناع شرطه كقوله تعالى ما اتخذ الله من
ولد الآية وهذا يدخل في المذهب الكلامى * الثامن والخمسون الافتنان وهو أن يؤتى في الكلام
الواحد بقنين متضادين أو مختلفتين كالجمع بين الفزل والحاسة أو متفقين وهو كثير * التاسع
والخمسون إثبات الشيء للشيء بنفيه عن غيره كقول الخنساء

وما بلغت كف امرئ متناولا * من الجذالا والذى نلت أطول

* الستون التردد وهو تعليق الكلمة الواحدة في الصراع الواحد أو الفقرة الواحدة مرتين متعلقة
بشيئين كقوله

هو يننى وهو يت التسانيات الى * أن شبت فانصرفت عنهن آمالى

في الترجيح بين الصاحب والصابي ان الصاحب كان يكتب كما يريد والصابي كان يكتب كما يؤمر
وبين الحالين بون بعيد

أطابق بذاك المعاني للدولة مقتضى الحال وتكون مع ذلك مع بدعياتها عجز وقد كانت له قوة وكال في
انشاء الفاظ لمعان مع بدعياتها تناسب أحوالاً مقدره تجتنب كما أراد فقال فيه ابن الحشاش حينئذ
الحري رجل للمقامات أي رجل له قدرة على المعاني المستحسنة المطابقة للتقدير لالمعاني المستحسنة
للمطابقة للواقع لان المقامات حكايات تقديرية فاذا رام ايجاد البديعات مع المناسبة البلاغية تأت
له بفرض المستحيلات وفرض الملمع وبين هذا وبين ماذا أمران يكتب في قضية عينية واقعة
ما يناسبه ابون بعيد فان هذا أخص يلزم من القدرة عليه القدرة على الاول دون العكس لان الاول من
كتابة ما يريد الانسان ويخترعه وهو سهل التناول بالتجربة والثاني من كتابة ما يؤمر به وهو صعب الاعلى

فما هو بنى وهو يت بالغانيات في مصراع واحد وقد يحصل التردد في كل من المصراعين كقوله
يربك في الروع بدر الاح في غسق * في ليل عريسة في صورة الرجل
فرد في كل من المصراعين مرتين * الحادى والستون التعطف وهو كالتريد الان الكلمة مذكورة
في مصراعين وهو أعم من الزاوجة من وجه فان تلك يشترط فيها الشرط والجزاء ولا يشترط فيها
التكرار في مصراعين أو فترتين وهذا يشترط فيه التكرار في مصراعين ولا يشترط أن يكون في الكلام
شرط وجزاء وينفصل هذا والذي قبله عن رد المعجز على الصدر بأن ذلك يكون المعجز فيه آخر الضرب
أو آخر الفقرة وهذان يكون إعادة الكلمة فيهما فيما وراء القافية * الثاني والستون التوسيع
وقد فسره بأن يأتي في آخر الكلام بشئ مفسر بمعطوف ومعطوف عليه مثل قوله

إذا أبوقاسم جادت لنا يده * لم يحمد الا جودان البحر والطر

وهذا في الحقيقة أحد نوعي الالف والنشر * الثالث والستون التطرير وهو اشتغال الصدر على تخبر
عنه يتعلق به شيئان والمعجز على خبر مقيد بمثله كقوله

كان الكأس في يدها وفيها * عقيق في عقيق في عقيق

* الرابع والستون المؤاخذة وهو أخص من الانسلاف وهو أن تكون معاني الالفاظ متناسبة
كقول ذي الرمة

لماء في شفتيها حوة امس * وفي الثنايا وفي أنيابها شنب

احترازا عن مثل قول السكيت

وقد رأينا بها خودا منعمة * بيضا تكامل فيها الدل والشنب

وذكر الشنب مع الدل غير مناسب وهذا في الحقيقة نوع من اختلاف اللفظ والمعنى * الخامس
والستون الاستطراد وقد قدمناه عند ذكر الزاوجة أو فترتيها منها * السادس والستون الإشارة
ذكرها قدامة وقال دلالة اللفظ القليل على المعنى الكثير فم حينئذ من الإيجاز وقد سبق *
السابع والستون الإحجام وهو يعلم مما سبق * الثامن والستون الانفصال وقد فسره بما هو في
معنى الاحتراز المتقدم في الإيجاز والاطناب * التاسع والستون البسط وفسره بما هو في معنى
الاطناب وكذلك الإيضاح * السبعون التتميم وقد تقدم في الاطناب وكذلك التكميل والتذييل *
الحادى والسبعون التوشيح وهو أن يكون في صدر الكلام ما يدل على القافية كذا سماء العسكرى
وهذا هو الارصاد الآن فيه قيد الدلالة بصدر الكلام والارصاد أعم من ذلك * الثاني والسبعون
التكرار وقد تقدم في الاطناب * الثالث والسبعون المراجعة وهي حكاية محاورة بين التكمال

كما سماه حسن البيان ومنها
ملا بأس بذكره لاشتماله
على فائدة وهو شيئان
أحدهما القول في السرقات

(قوله في الترجيح) أي
التفضيل وقوله يكتب كما
يريد أي كالحري وقوله
يكتب كما يؤمر أي كبن
الحشاش (قوله يكتب
كما يريد) أي يكتب لما يريد
من الالفاظ لانه لم يقصد
إفادة معنى واقعي فالمعاني
تابعة لما أراد من تلك
الالفاظ المصنوعة (قوله
كما يؤمر) أي فالفاظه التي
يكتبها تابعة للمعاني التي
أمر بها بمعنى أن تلك المعاني
تطلب تلك الالفاظ (قوله
بون بعيد) أي فرق بعيد
وان الحالة الثانية أشرف
من الاولى وقد علمت أنه
يلزم من القدرة على الحالة
الثانية القدرة على الحالة
الاولى دون العكس

ولهذا قال قاضي قم حين كتب اليه صاحب أيها القاضي بقم قد عز لك وقيم والله

الافوياء ولهذا استحسن ما قيل في الترجيح بين صاحب والصافي ان صاحب يكتب كما يريد بتقديره والصافي يكتب كما يؤمر وقد عرفت أن بين الحاليين بونا بعيدا الأثرى الى صاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذي هو فعل أمر وقم الذي هو اسم مدينة فاعلم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل بلا سبب لقاضي تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضي بقم قد عز لك فقم ففطن القاضي بأنه لا غرض في المعنى وأنه لا يناسب حاله وحال الملك فصار الكلام فيه كالمزول فقال القاضي والله ما عزاني الا هذه السجعة فان قلت عند تقدير الحال نظير الحاضرة فانشاء ما يطابقها كانشاء ما يطابق الحاضرة فلا فرق بين الحاليين قلت هناك اعتبار أن أحدهما أن يفرض الحال أولا فكأنه يقول كيف تخاطب من وقع له كذا فلا شك أن من له قوة على الاحوال التقديرية

وغيره وهو أعم من الاجزاء السابق كقول واضح الجن

قالت ألا لا تلجسن دارنا * ان أبانا رجل غائر
أما رأيت الباب من دوننا * قلت فاني وائب ظافر
قالت فاني الليث (١) عادية * قلت وسيفي مرهف بار
قالت أليس البحر من دوننا * قلت فاني ساجح ماهر
قالت أليس الله من فوقنا * قلت بلى وهو لونا غافر
قالت فاما كنت أعيتنا * فأت اذا ماهجع السامر
واسقط علينا سقوط الندي * لييلة لاناه ولا آمر

الرابع والسبعون التذييل وقد تقدم في الاطناب * الخامس والسبعون الاعتراض وقد سبق في المعاني * السادس والسبعون المتابعة وهي اثبات الاوصاف في اللفظ على ترتيب وقوعها كقوله نعالى خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقه وقول زهير

يؤخر في موضع في كتاب فيدخر * ليوم الحساب أو بهجل فينقم

* السابع والسبعون التعريض وهو الدلالة بالمفهوم بقصد التسلية * الثامن والسبعون التهمك وقد سبق في الاستعارة التهمكية * التاسع والسبعون الائتلاف وهو أنواع منها الائتلاف اللفظ والمعنى وهو أن تكون الالفاظ تليق بمقصود الكلام فله معنى الرشيقي اللفظ الرقيق والمعنى المفعم اللفظ الجزل ومنها ائتلاف اللفظ مع اللفظ وهو أن يختار من الالفاظ التي يعبر بها عن معنى ما يبينه وبين بعض الالفاظ المذكورة ائتلاف كقول البيهقي * كالكسبي المعطفات * البيت السابق في مراعاة النظير ومنها ائتلاف المعنى بالمعنى وهو اشتغال الكلام على معنى مع أمر ملائم له وأمر مخالف فتقر به بالملائم أو يكون الامران لا يمتين فيقرب به منهما ما هو أكثر ملائمة له كقوله في تشابه الاطراف ومنه قوله تعالى ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنت لا تعلم فيها ولا تضحي فانه لم يراع مناسبة الرى للشبع والاستظلال للباس في نوع المنفعة بل روى مناسبة اللبس للشبع والاستظلال للرى في كونهما تابعين للباس والشبع ومكملين لمنافعهما اذ رعاية ذلك أدخل في حسن الوعد والامتنان بذلك أصول النعم ثم توابعها ومنها ائتلاف اللفظ والمعنى مع الوزن وهو نوعان الاول أن يأتي باللفظ من غير حاجة الى تقديم وتأخير يتمتع مثله في الشعر والى زيادة ونقصان والثاني أن يوفق به مع الوزن من غير حاجة الى اخراج المعنى عن وجه الصحة ومنها ائتلاف القافية أو الفاصلة بسائر الآيات أو البيت كقوله في تشابه الارصاد وقد يقال ان هذا من الارصاد ومنها الائتلاف مع الاختلاف وهو

الشعرية وما يتصل بها
والثاني القول في الابتداء
والتيخلص والانتفاء فعدنا
فيهما فصلين ختمنا بهما
الكتاب

(قوله ولهذا) أى لاجل
أن بين الحاليين بونا بعيدا
(قوله حين كتب اليه
الصاحب) أى ابن عباد
وزير الملك

(١) قوله قالت فاني الليث
الح كذا في الاصل ولا
يخلو من تحريف أدى الى
خلل المعنى واصله فان
الليث عادية كقوله مصدحه

ما عزاني الالهة السجعة

على هذا الوجه عموما تكون له في الوقائع الحاضرة غالبا والآخر إيجاد اللفظ ثم يفرض له ما يطابق ولو لم يقع وهذا هو الأسهل كما وقع للملك مع القاضي وبهذا يعلم أن الحر يرى لا ينبغي أن يقال إن عجزه لما ذكر بل الغالب أن ذلك الحياء عرض أو نحو ذلك والا فلا قرب أهنا كما يأتي بما يناسب بعد التقدير الذي هو بمنزلة الاتيان للحالة الراهنة فافهم

ضر بان الاول أن تكون المؤلفات بمنزلة عن المختلفة كما في قول الشاعر :

أبي القلب أن يأتي السدير وأهله * وان قيل عيش بالسدير غزير
به البق والحمى وأسعد تحفه * وعمر وبن هند يعتدى ويجور
والثاني ما كانا متداخلين كقوله :

وصالحكم هجر وحكمكم فلي * وعطفكم صدوسا لكم حرب

* الثمانون الخطاب العام وقد تقدم ذكره في علم المعاني والمقصود منه أن يخاطب به غير معين ايذانا بأن الأمر لعظمته حقيق بأن لا يخاطب به أحد دون أحد كقوله تعالى ولو ترى اذ اوقفوا على النار وقوله صلى الله عليه وسلم بشر المشائين في الظلم ورجعوا بما يتخاطب واحد بالثنية كقوله :
* خليلي مراني على أم جندب * قال الطيبي والمراد به عموم استغراق الجنس في المفرد فهو كالآلف واللام الداخلة على اسم الجنس قال وتسميته خطابا عاما مأخوذا من قول صاحب الكشف ما صابك يا انسان خطاب عام * الحادي والثمانون التغليب ويسمى ترجيح أحد المعلومين على الآخر وقد تقدم شيء من التغليب في المعاني وتقدم أن ابن الحاجب قال من شرطه تغليب الأدنى على الأعلى كالقمرين لأن القمر أضع نوراً من الشمس وجعل الشمس فراً لا بدع فيه بخلاف العكس وكذلك العمران لان جميع فضل عمر في أبي بكر وأبو بكر أفضل رضى الله عنهما وقد عكس الطيبي هذا فقال هو أن تضع أدنى الشئين موضع أعلاهما ومافاله ابن الحاجب أسدوا وسلم وقد جعل من ترجيح أحد الأمرين على الآخر بل أنتم قوم تجهلون تغليباً للخطابين على الغائبين وقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وإن كانا إنما يخرجان من الملح * الثاني والثمانون الغزو ويسمى الاحجية والمعنى وهو قريب من التورية وأمثله لا تكاد تنحصر وفيه مصنفات للناس * الثالث والثمانون الابداع وهو ما يتبدع عند الحوادث المتجددة كالامثال التي تخترع وتضرب عند الوقائع * الرابع والثمانون الكلام الجامع وهو أن يجيء المتكلم مثلاً في كلامه بشيء من الحكمة والوعظة أو شكاية الزمان والأحوال وأمثله كثيرة * الخامس والثمانون ارسال المثل وهو أن يورد المتكلم مثلاً في كلامه وقد عرف ذلك في علم البيان في مجاز التمثيل * السادس والثمانون الترقى وهو أن يذكر معنى ثم يردف بأبلغ منه كقوله عالم نحرير وشجاع باسل وهذا قد يدخل في بعض أقسام الاطناب * السابع والثمانون الانقباس وسيأتي في كلام المصنف * الثامن والثمانون الموارد بالراء المهمة من الارب وهو الحاجة والعقل وقيل من ورب العرق اذا فسد وهو أن يقول الانسان كلاماً يتوجه عليه فيه المؤاخذة فاذا أنكر عليه شخص استعجز بعقله ما يتخلص به بتعريف كلمة أو تصحيحها أو زيادة أو نقص أو غير ذلك كقول أبي نواس في خالصة جارية الرشيد :

لقد ضاع شعري على بابكم * كما ضاع عقد على خالصة

فاما بلغ الرشيد وأنكر عليه قال إنما قلت ضاع فقال بعض الحاضرين هذا بيت ربيت عيناه فأبصر * التاسع والثمانون الهجاء في معرض المدح وهو أن يهجو بالفاظ ظاهرها المدح وباطنها القدح

(قوله ما عزاني الالهة السجعة) أي لانه لا غرض له في عزلي ولا حامل له عليه الا ذكر هذه السجعة فهي المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعاً والمعنى تابعاً له سم وحاصله أن صاحب أراد أن يجانس بين قم الذي هو فعل أمر وبين قم الذي هو اسم مدينة فلهذا لم ييسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليفاً أنشأ العزل لقاضي تلك البلدة فكتب اليه البيت المذكور فتأمل القاضي وقال انه لا غرض له في المعنى وهو العزل وانه لا يناسب حاله بلا سبب ولا حال الملك فصار الكلام كالحزل ثم تفنن وقال والله ما عزاني الالهة السجعة

﴿ خاتمة في السرقات الشعرية ﴾

أى يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن المقبول منها وغير المقبول هذا هو الرادفصار المبحوث عنه وفيها يتوهم أنه ظرف لها قال في الاطول وخص السرقة الشعرية بالذكر لأن أكثر السرقة يكون فيه فلا ينافي أن السرقة تكون في غير الشعر أيضا وله أدخل ذلك في قوله وما يتصل بها اهـ (٤٧٤) (قوله مثل الاقتباس الخ) وجه اتصال هذه الامور بالسرقات الشعرية

﴿ خاتمة ﴾

للفن الثالث (في السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والخل والتاميح (وغير ذلك) مثل القول في الابتداء والتخلص والانهاء وانما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهم غيرنا لان المصنف قال في الايضاح في آخر بحث المحسنات اللفظية هذا ما ينسب لي باذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا

﴿ خاتمة ﴾

أى هذه خاتمة للفن الثالث وليست خاتمة لما ذكر في الكتاب الشامل للفنون الثلاثة اذ لا يرجع معناها الى ما تشترك فيه الفنون الثلاثة أو ينفع فيها حتى تكون خاتمة لمجموع ما في الكتاب وسنقرر ذلك قريبا ثم بين موضوع هذه الخاتمة بذكر ما يبحث عنه فيها بقوله (في السرقات الشعرية) أى هذه الخاتمة يبحث فيها عن السرقات الشعرية ببيان كيفية ذلك وبيان المقبول من ذلك وغيره فصار المبحوث عنه فيها متوهم الظرفية لها فهي في السرقات الشعرية (و) في (ما يتصل بها) أى بالسرقات الشعرية كالاقتباس والتضمين والعقد والخل والتاميح وستأتى معاني هذه الألقاب ووجه اتصال هذه السرقات كون كل من القبولين فيه ادخال معنى كلام سابق في لاحق (و) هي أيضا في (غير ذلك) أى يذكر في الخاتمة ما ذكر من

وهذا يدخل في قسم التوجيه كقوله :

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة * ومن إساءة أهل السوء إحسانا
كأن ربك لم يخلق لحشيتك * سواهم من جميع الناس إنسانا
بالتسعون التخخير وهو البيت يأتي على قافية مع كونه يسوع أن يقي بقواف كثيرة كقول ديك الجن :

قولى لطيفك يثنى * عن مضجعي عند المنام
فعسى أنام فتسطنقني * نار تأجج في العظام
جسد تقلبسه الاكف على فراش من سقام
أما أنا فسكنا علم * متفهل لوصلك من دوام

فانه يصلح مكان منام رقاد هيجوع هيجود وسن وكان عظام فؤاد ضلوع كبود بدن ومكان سقام قتاد دموع وقود حزن ومكان دوام معاد رجوع وجود فمن الحادى والتسعون حصر الجزى في السكلى

ص (خاتمة في السرقات الشعرية الخ) ش

هذه الخاتمة الموعود بذكرها في أول الكتاب بدفراغ المقدمة والعنوان الثلاثة وهي في أنواع السرقات الشعرية وما يتصل بها وهو الكلام على الاقتباس والتضمين والعقد والخل والتاميح وقوله

الى

واما بعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسا غير داني وهذا .
قسمان الاول ما يرجع لتحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما في الجناح الخطى كما في يسقين ويشفين وكما في أبيات القصيدة أو رسالة حروفها كلها منقوطة أو غير منقوطة أو حروف بنقط وحرف بدونه أو كلمة بنقط كل حرف وفيها والاخرى بدون نقط وأعلام يكن في هذا حسن لان هذا يرجع للشكل المرئى لا للمعنى والحسن المسموع هو المعتبر ومع ذلك لا يتعلق به غرض البلغاء غالبا والثاني من

كون كل من القبولين فيه ادخال معنى كلام سابق في لاحق (قوله مثل القول في الابتداء والتخلص والانهاء) قال في الاطول جمعها مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجامع أن كلاما يجب فيه مزيد الاحتياط (قوله لأن المصنف قال في الايضاح) أى الذى هو كالشرح لهذا المتن (قوله من أصول) أى مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ) هذا ظاهر في كون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعير بالبقاء ولا بقوله في علم البديع الخ) وكذا قوله والثاني مالا بأس بذكره لاشتغال الخ فان هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن (قوله وهو) أى الباقي قدما (قوله ما يجب ترك التعرض له) أى ما يجب ترك عدمه من هذا الفن وان ذكره ذلك البعض ووجوب ترك عدمه من هذا الفن اما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أصلا

الى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الأبواب والثاني مالا بأس
بذكره لاشتغاله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها

السرقات وما يتصل بها ويذكر فيها غيرها مما فيه حسن غير ذاتي مثلها وذلك كالقول في الابتداء
والتخلص منه الى غرض آخر وكالقول في الانتهاء وذلك ببيان أن هذه المواطن ينبغي أن يعتنى بها
ويزداد الكلام بها حسنا وانما جمع هذه الأشياء في الخاتمة ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد
منها بابا على حدة لوجهين أحدهما أن كلامها ليس أمرا يعم كل كلام ويغلب مكان جريانه في كل موطن
أما في السرقات فظاهر خروج النثر وكذا فيما يتصل بها لاختصاصها بالأخذ عن الغير وأما في الابتداء
والانتهاء والتخلص فلخروج ما ليس في تلك الحال وهذا الوجه بينهما يمكن أن يجعل هو السر في جميعها
لاشتركا فيه والوجه الثاني أن الحسن فيها دون الحسن في غيرها مع سهولة التناول فلم يجعل بابا لقلة
الاهتمام بشأنها ويسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بأمرها أما في السرقات فلما علم
من أن الابتداء أرفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغييرا وكذا فيما يتصل بها وأما في الابتداء
وما والا فاعلم من أن رعاية تمام الحسن في جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا
هو السر في جميعها وانما جعلت هذه الخاتمة المشتملة على ما ذكر من هذا الفن الأخير دون مجموع ما في
الكتاب كما جعلها بعضهم لوجهين أحدهما أن النصف وهو من أبواب الفن وعن يقتدى به في مداركه
جعلها في الايضاح من هذا الفن حيث قال في آخر المحسنات اللفظية هذا ما تبسر لي بأذن الله تعالى
جمعه وتحريره من أصول الفن يعني من مسائل هذا الفن الثالث وبقيت أشياء يعني مما تعد منه
يذكرها بعض المصنفين في علم البديع وهو أي ما يذكره بعض المصنفين قسنا أحدهما ما يجب ترك
التعرض له أي ترك عدمه من هذا الفن وان ذكره ذلك البعض وجوب ترك التعرض له اما
لكونه غير راجع الى تحسين الكلام أصلا وانما يعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسنا
غير ذاتي وهذا قسبان لانه اما راجع الى تحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما تقدم في جناس الخط
كافي ما بين يشفين ويسقين ويجرى مجرى هذا أن يؤتى بقصيدة أو رسالة حروفها كلها منقوطة
أو كلها غير منقوطة أو حرف بنقط وحرف بدون أو كلمة بنقط كل حروفها وأخرى بدون نقط وانما قلنا
كذلك لان هذا يرجع الى الشكل المرئي لا السموع والحسن المسموع هو المعتبر ومع ذلك لا يتعلق به
غرض البلغاء غالبا والثاني من قسمي هذا القسم مالا يسل كونه حسنا أصلا بل المعتبرون من الفصحاح
جازمون باخراجه عن معنى الحسن كالألة كلة مثلها على غرضين كأن تقول جاءني غلام زيد يدحقيق
بالاحسان وكذا موصوف ثم تذكر له أوصاف عديدة كأن يقال جاءني زيد تاجرا عقلا كبيرا السن
علما بالغة فهذا ما يجوزم بأنه لا يعد من المحسنات واما لكونه راجعا الى تحسين الكلام لكن ذكر في
تقدم من الاطناب والايجاز والمساواة فقد تقدم أن بعض تلك الأشياء قد يكون من المحسنات عند كونها
لم يعتبر فيها مطابقتها لمقتضى الحال فذكرها هنا خلوعن الفائدة لتقدم صورتها هناك نعم لو ذكرت فيها
هذه النسكته وأنها يصح أن تكون من البابين بالاعتبار بن حسن لكن لا يختص ذلك بها أو ما ذكرها
على أنها من هذا الفن جزافا وخلوعن الفائدة والثاني ما يذكر في هذا الفن ما يتصل بها مالا بأس بذكره
منه لاشتغاله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها هذا كلام
المصنف مع زيادات تتعلق بمعنى كلامه وهو يدل على أن هذه الأشياء من هذا الفن لقوله بقيت أشياء
منه ولا يضر ذلك بحثه في بعضها واسقاطها منه لان كلامه يقتضى تسليمه كون هذه الأشياء المضمومة
وغير ذلك المراد منه ما يتعلق بكيفية الابتداء والتخلص والانتهاء أما ما يتعلق بالسرقات الشعرية

قسمي هذا القسم مالا يسل
كونه حسنا أصلا بل البلغاء
جازمون باخراجه عن
معنى الحسن وذلك كذكر
موصوف ثم يذكر له
أوصاف عديدة كأن يقال
جاءني زيد عقلا تاجرا
كبيرا السن علما بالغة ونظيره
من القرآن هو والله الذي
لا إله الا هو الملك القدوس
السلام الخ فهذا ما يجوزم
بأنه لا يعد من المحسنات واما
لكونه راجعا الى تحسين
الكلام لكن ذكر في
تقدم في الاطناب والايجاز
والمساواة كالتذييل
والاكميل والارصاد فقد
تقدم أن بعض هذه الأشياء
قد يكون من المحسنات
عند كونها لم يعتبر فيها
مقتضى الحال فذكرها
هنا خلوعن الفائدة لتقدم
صورتها هناك (قوله
والثاني الخ) هذا محل
الشاهد في نقل كلام
الايضاح ولا شك أن هذا
يدل على أن السرقات
الشعرية وما يتصل بها من
فن البديع وحينئذ
فالخاتمة المشتملة على البحث
عماد كخاتمة للفن الثالث
لا خاتمة للكتاب خارجة
عن الفنون الثلاثة

﴿الفصل الاول﴾ اعلم أن اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة والذكاء فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا نحوهما فان هذه أمور متقررة في النفوس متصورة لاهل العقل يشترك فيها الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم

(قوله اتفاق الخ) هذا توطئة وللقصود بالذات قوله فالأخذ والسرقة (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين أي حال كونه ملتبساً بلفظ التثنية لا بلفظ الجمع وليس صلة لاتفاق ولا للقائلين والمعنى اذا قال قائلان قولاً واتفقا في الغرض العام الذي يقصده كل أحد وإنما أعربه مثني لان الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعدداً وقائل المأخوذ ولو متعدداً أيضاً وفي الأطول القائلين بالجمع والمراد مافوق الواحد أو أنه بالتثنية اقتصار على أقل من يقع منه الاتفاق (قوله في الغرض) متعلق باتفاق أي (٤٧٦) في المعنى المقصود وقوله على العموم أي حال كونه ذلك الغرض

(اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يعد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استعانة ولا أخذاً ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى (لتقرره) أي تقرر هذا الغرض العام (في العقول والعادات)

للخاتمة منه وهذا الوجه كافٍ أعني كون المصنف عداه منه لأنه من أهل الفن المقتدي بهم في مداركه كما ذكرنا الوجه الثاني مما يدل على أهميته ما أشار إليه بقوله غير راجع الى تحسين الكلام وهو أن هذه الأمور ترجع كما أشرنا إليه أولاً الى حسن غير ذاتي وكل ما فيه حسن غير ذاتي فهو داخل في حده هذا الفن الثالث ثم مهد ليان السرقات وما يقبل منها قوله (اتفاق القائلين) هو بصيغة التثنية لا بصيغة الجمع يعني أنه اذا قال قائلان قولاً وإنما أعربناه مثني لان ذلك يكفي ولا حاجة لزيادة قائل على اثنين في المراد لان الغرض هو النظر فيما بين كل اثنين باتفاقهما (ان كان في الغرض) الكائن (على) وجه (العموم) بأن يكون ذلك الغرض مما يتناوله ويقصده كل أحد (كالوصف بالشجاعة و) كالوصف (بالسخاء) وحسن الوجه وبهائه ونحو ذلك كاعتدال القامة وسعة العين (فلا يعد) الاتفاق على هذا الوجه (سرقة) اذا نظر فيه باعتبار شخصين تقدم أحدهما وآخر الآخر وكما لا يعد ذلك الاتفاق سرقة لا يعد استعانة بأن يعتقد أن الثاني منهما استعان بالآخر في التوصل اليه ولا أخذاً بأن يدعى أن أحدهما أخذه من الآخر ولا نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى كالاتهاب والاغارة والعصب والسخ و ما أشبه ذلك مما يأتي من الالتفات واما قلنا ان هذه الألقاب تؤدي المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد الى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ماسيأتي ان شاء الله تعالى وانما يعد الاتفاق في الغرض على العموم من السرقة وما يرجع اليها (ل) أجل (تقرره) أي تقرر ذلك الغرض العام (في العقول) جميعاً (و) في (العادات) جميعاً فلم يخص ابتداءه بعقل مخصوص حتى يكون غيره أخذه له منه ولا بعبادة وأنواعها فلا شك أن القائلين اذا اتفقا فاما أن يكون اتفاقهما فيما يشترك الناس فيه وهو المراد بقوله في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة والذكاء فذلك لا يسمى سرقة قوله (فلا يعد) فيه نظر لادخال الفاء على لا يعد سرقة وهو جواب شرط لا يدخل على مثله الفاء ثم يصبر معناه اتفاق القائلين لا يعد سرقة وهو فاسد فان الاتفاق لا يمكن أن يكون سرقة بل السرقة أخذ أحدهما من الآخر (لتقرره) أي مثل ذلك (في العقول والعادات) يشترك فيها الفصيح

على العموم أي يقصده عامة الناس أي كل أحد منهم وقوله ان كان في الغرض على العموم يتضمن أمرين أحدهما كون الاتفاق في نفس الغرض لافي الدلالة عليه وثانيهما كون الغرض عاماً وقابل الاول بقوله وان كان في وجه الدلالة أي وان كان اتفاق القائلين في الدلالة على الغرض وترك مقابل الثاني وهو ماذا كان اتفاق القائلين في الغرض الخاص وحكمه حكم ماسيأتي وهو أن تحكم فيه بالتفضيل لان المعنى الدقيق مما يتفاوت الناس في ادراكه فيمكن أن يدعى فيه السبق والتقدم والزيادة وعدم ذلك (قوله والبهاء) هو الحسن مطلقاً أي تعلق بالوجه أو بغيره (قوله ونحو ذلك) أي

كرشاقة القدأي اعتدال القامة وسعة العين والذكاء والبلادة (قوله فلا يعد هذا الاتفاق سرقة) أي اذا نظر فيه باعتبار شخصين أحدهما متقدم والآخر متأخر قال في الأطول وقوله فلا يعد سرقة هو بفتح الدال ويصح ضمها على أنه خبر بمعنى السهوى فهو مفيد وجوب عدم العدلان مطلقات العلوم مصروفة الى الوجوب اه (قوله ولا استعانة) أي ولا يعد ذلك الاتفاق استعانة بأن يعتقد أن الثاني منهما اسعان بالاول في التوصل للغرض (قوله ولا أخذاً) أي بأن يدعى أن الثاني أخذه من الاول (قوله ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى) أي كالاتهاب والاغارة والعصب والسخ و ما أشبه ذلك من الألقاب الآتية وانما كانت هذه الألقاب تؤدي هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد الى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض (قوله لتقرره في العقول) أي جميعاً وفي العادات جميعاً فلم يخص ابتداءه بعقل مخصوص حتى يكون غيره أخذه له منه ولا بعبادة وزمان

فيشترك

وان كان في وجه الدلالة على الغرض وينقسم الى اقسام كثيرة منها التشبيه بما توجد الصفة فيه على الوجه البليغ كما سبق ومنها ذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن له الصفة كوصف الرجل حال الحرب بالابتسام وسكون الجوارح وقلة الفكر كقوله حتى يكون أو بآب ذلك الزمان مأخوذاً منهم وعموم العقول يستلزم عموم العادات والعكس وأما جمع بينهما كيداً (قوله فيشترك الخ) أي فيسبب استواء العقول فيه والعادات يشترك فيه الفصيح والخ والمراد بالاعجم هنا ضد الفصيح كما أن المراد بالمفهم هنا مفتوح الحاء ضد الشاعر أي من لا قدرة له على الشعر وإذا كان جميع العقلاء مشاركين في ذلك الغرض لتقرر في عقولهم فلا يكون أحدهم أقدم ينقل عنه لعدم اختصاصه به (قوله وإن كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة (٤٧٧) أي طريق الدلالة على الغرض)

بأن ذكر أحدهما ما يستدل به على ثبوت الغرض من شجاعة أو سخاء أو جمال كان ذلك الدليل الذي استدل به على ثبوت الغرض تشبيهاً أو حقيقة أو مجازاً أو كناية أو ذكر الآخر كذلك كما لو قال أحد القائلين زيد كالبدري في الاضاءة أو كالاسدي في الشجاعة أو كالبحري في الجود أو كغير الرماة أو قال رأيت أسداً في الحمام يعني زيدا وقال القائل الآخر عمرو مثل ذلك (قوله طريق الدلالة الخ) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض أي العام متعلق بالدلالة (قوله كالتشبيه الخ) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليسكون لفظاً لأن وجه الدلالة لفظ (قوله وكذا ذكر هيئات) أي أوصاف والمراد الجنس

فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفهم (وإن كان) اتفاق القائلين (في وجه الدلالة) أي طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه والمجاز والكناية) وكذا ذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له أي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له

و زمان حتى يكون أو بآب ذلك الزمان مأخوذاً منهم وعموم العقول يستلزم عموم العادات والعكس فالجمع بينهما كيداً كيدولاً استوت في العقول والعادات اشترك في الفصيح والاعجم وهو ضد الفصيح هنا واستوى فيه الشاعر والمفهم بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أي الذي لا قدرة له على الشعر فلا يكون فيه أحد العقلاء أغلب لتساوهم فيه ولا أقدم ينقل عنه لعدم اختصاصه به دون من قبله وبعده ثم الاتفاق في نفس الغرض على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق في الغرض لافي الدلالة عليه بل الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهي الدلالة بالحقيقة وثانها كون الغرض عام الإدراك فيخرج به الغرض الخاص أي المعنى الدقيق الذي لا يستخرجه إلا الأذكاء وإن كانت الدلالة عليه بالحقيقة لا بالمجاز كما في نحو حسن التعليل فإن قوله ما به قتل أعاديه ولكن يبقى اختلاف ما ترجو الذئاب معنى لطيف مدلول عليه بالحقيقة ومن العلوم أن الأغراض أي المعاني الدقيقة مما تفاوت الناس في ادراكها فيمكن أن يبدى فيها السبق أي الغلبة أو التقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف هنا لأنه معلوم لا تفصيل فيه وإنما تعرض لمفهوم الاتفاق في نفس الغرض وهو الاتفاق في الدلالة على الغرض لما فيه من التفصيل واليه أشار بقوله (وإن كان) أي اتفاق القائلين لافي نفس الغرض بل (في وجه الدلالة) أي طريق الدلالة على ذلك الغرض بأن يكون أحد القائلين دل على الغرض بالحقيقة (كالتشبيه) بالنسبة لاثبات الغرض الذي هو ثبوت وجه الشبه أو فائدته والآخر كذلك أو دل عليه أحدهما بالتجوز أو الكناية والآخر كذلك ثم عطف على قوله كالتشبيه قوله (وكذا ذكر هيئات) أي ذكر أوصاف (تدل على الصفة) التي هي الغرض (ال) أجل (اختصاصها) أي اختصاص تلك الهيئات (بمن) أي بوصف (هي) أي تلك الصفة التي هي الغرض (له) أي لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيئات مستلزمة للصفة التي هي الغرض والاتصال من اللزوم إلى اللازم كناية فعمل أن ذكر الهيئات داخل فيما يقابل الحقيقة المثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للكناية ثم مثل لذكر الهيئات لينتقل منها إلى الغرض فقال

والاعجم (وإن كان) أي الاتفاق (في وجه الدلالة) فذلك أقسام منها التشبيه بما توجد الصفة فيه على الوجه البليغ على ما سبق في البيان ومنها ذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي

وقوله تدل على الصفة أي التي هي الغرض كما إذا قيل زيد يتהלل وجهه عند ورود العاقاة عليه أو عمرو يبدس وجهه عند ورود العاقاة عليه فإن التهلل لازم لذات الجواد فينتقل من الوصف بالتهلل لذات الجواد وينتقل منها الوصف بالجود على جهة الكناية لا لتقال من اللزوم للآزم وكذا يقال في البوس وإذا علمت هذا علم أن قول المصنف وكذا ذكر هيئات الخ عطف على ما قبله من قبيل عطف الخاص على العام لأن ذكر الهيئات من قبيل الكناية المذكورة فيما قبل (قوله لاختصاصها الخ) علة لتدل أي لأجل اختصاصها بموصوف هي أي تلك الصفة التي هي الغرض أنه أي لذلك الموصوف فيلزم أن تكون الهيئات مستلزمة للصفة التي هي الغرض والاتصال من اللزوم للآزم كناية (قوله بمن ثبتت تلك الصفة له) أي بموصوف ثبتت له تلك الصفة التي هي الغرض

كان ذنانها على قسماهم * وان كان قدشف الوجوه لفاء
وكذا وصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة والارتياح لرؤيتهم ووصف البخیل بالعبوس وقلة البشر مع سعة ذات اليد ومساعدة الدهر
فان كان ما يشترك الناس في معرفته لاستقراره في العقول والعادات كتشبيه الفتاة الحسنة (٤٧٨)

(كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البخیل بالعبوس)
عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فن كوصف (البخیل بالعبوس)
(فان اشترك الناس في معرفته) أى في معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيهما) أى في العقول
والعادات (كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالانفاق في هذا النوع من
وجه الدلالة كالانفاق في الغرض العام في أنه لا يعدسقة ولا أخذنا

(كوصف الجواد) أى ذات الجواد لان حيث ما يشعر بالجود (بالتهلل) أى يكون الوجه فرحا
مسرورا (عند ورود العفاة) جمع عاف وهو السائل فان هذه الهيئات أعني كون الانسان متهلل
الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب هو ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود
فالوصف بالهيئات لذات الجواد لينتقل منه الى وصفه بالجود لا بما يشعر بالجود حتى يكون الانتقال
غير مفيد ويجرى مجرى ذلك ذكر الهيئة الواحدة وانما جمعها باعتبار كون الجمع أظهر كمن مضمون
المثال أو باعتبار الواقع (و) كوصف (البخیل بالعبوس) وهو تلون الوجه تلونا يدل على
الاجتماع عند ورود العفاة (مع سعة ذات اليد) أى وصفه بالعبوس لاجل ذلك في وقت وجود سعة
ذات اليد أى الغنى وكثرة المال فان ذكر هذه الهيئات أعني كونه عبوسا وكون ذلك عند ورود العفاة
وكون ذلك عند سعة اليد يدل على البخل فهذه من الدلالة السكناية أيضا وانما قيد بوجود سعة ذات
اليد لان العبوس عند ذلك هو الدال على البخل وأما العبوس عند الفقر فهو يدل على الجود لان عبوسه
يدل على تأسفه على ما فات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال وأما البخل فهو يرتاح لذلك العذر
ويطمئن به فلا يتصور منه العبوس اذا كان الاختلاف في وجه الدلالة من حقيقة كتشبيه أو تجوز
كسكناية أو مجاز استعارة أو ارسال (ف) حينئذ (ان اشترك الناس في معرفته) أى في معرفة وجه
الدلالة (لاستقراره) أى ذلك الوجه (فيهما) أى في نفوس الناس وفي عقولهم وعاداتهم
لشيوخه قديما وحديثا حتى صار شيئا تداولته الخاصة والعامة وذلك (كتشبيه) الرجل (الشجاع
بالاسد) أى في الشجاعة (و) تشبيه الرجل (الجواد بالبحر) في السكرم (فهو) أى فذلك الوجه
المتفق عليه العام الادراك (كالاول) أى كالانفاق في نفس الغرض العام في أنه لا يعدسقة ولا أخذنا
ولا نتخذ ذلك لتساوى الناس فيه كالاول وقد علم من هذا أن الاتفاق الذى يحصل فيه التفاوت أو
عدمه يكون في نفس الوجه كتشبيه كما ذكر أو كالمجاز الخصوص أو السكناية ولا يراعى عند اختلاف
الوجه الاجهة المعنى كأن يقع فيه التشبيه لشخص ويقع فيه التجوز الآخر فيكون قسما آخر اختلف
فيه الوجه وانفق المعنى فهو ما علم وأخص والامور المعتبرة هنا ثلاثة الاتفاق في المعنى مع اتحاد الوجه
والانفاق في المعنى مع الاختلاف في الوجه والانفاق في الوجه مع اختلاف المعنى لكن على وجه

له هذه عبارة المصنف وصوابه العكس وهو أن يقال لاختصاص من هي له (كوصف الجواد بالتهلل
عند ورود العفاة) عليه (والبخیل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته لاستقراره
فيها) أى في العقول (كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر) (فهو كالاول) وان

بالشمس والبدر والجواد
بالغيث والبحر والبلد
البيطى* بالحجر والحمار
والشجاع الماضى بالسيف
والنار فالانفاق فيه كالانفاق
في عموم الغرض وان
كان مما لا ينال الا بفسر

(قوله بالتهلل) أى الابتسام
والبشاشة (قوله بالعبوس)
هو تلون الوجه تلونا يدل
على الغم (قوله عند ذلك)
أى عند ورود العفاة عليه
(قوله مع سعة) أى كثرة
ذات اليد قال في الاطول
راجع للتهلل والعبوس
لان تهلل الجواد لا يكون
عند قلة المال عند ورود
العفاة والعبوس مع قلة
ذات اليد ليس من خواص
البخیل وذات اليد هو المال
سمى ذات اليد لان اليد
تفعل معه ما لا تفعل مع
قتفه فكانه يأمر السيد
بالاعطاء والامساك واليد
كالمملوك له اها قوله فمن
أوصاف الاسخياء) لان
عبوسه في تلك الحالة دليل
على كرمه لانه يحصل له غم
على عدم كثرة ما بيده ليكرم
منه العفاة (قوله فان اشترك
الخ) هذا دليل جواب

الشرط في قوله وان كان في وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ
(قوله لاستقراره فيهما أى في العقول والعادات) أى بحيث صار متداول بين الخاصة والعامة (قوله كتشبيه الشجاع بالاسد) أى
في الشجاعة كتشبيه البليد بالحمار في البلادة وتشبيه الوجه الجميل بالقر في الاضاعة والمراد بتشبيه الكلام الدال عليه ليكون لفظا
كامر (قوله من وجه الدلالة) بيان لهذا النوع أى الذى هو الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض

(والا)

ولا يصل اليه كل أحد فهذا الذي يجوز أن يدعى فيه الاختصاص والسبق وأن يقضى بين القائلين فيه بالتفاضل وأن أحدهما فيه أفضل من الآخر وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه وهو ضربان أحدهما ما كان في أصله خاصيا غريبا والثاني ما كان في أصله عاميا مبتدلا لكن تصرف فيه بما أخرجه من كونه ظاهرا ساذجالي خلاف ذلك وقد سبق ذكر أمثلتهما في التشبيه والاستعارة إذا عرفت هذا

(قوله أي وإن لم يشترك الناس في معرفته) أي معرفة طريق الدلالة على الغرض بأن كان لا يصل اليه كل أحد لكونه مالا ينال إلا بفكر بأن كان مجازا مخصوصا أو كناية أو تشبيها على وجه لطيف (قوله جاز) أي صح أن يدعى فيه الخ بخلاف ما تقدم فانه لا يصح أن يدعى فيه ذلك فهذه الحالة هي التي يمكن فيها تحقيق السرفة لكن لا يتعين فيها السرفة ولذا فصلها (٤٧٩) كما يأتي (قوله من وجه الدلالة)

أي الذي هو الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض (قوله سبق والزيادة) يحتمل أن المراد بالسبق التقدم أي جاز أن يدعى أن أحدهما أقدم والاخر أخذه من

(والا) أي وإن لم يشترك الناس في معرفته (جاز أن يدعى فيه) أي في هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه (وهو) أي مالا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) أحدهما (خاصي في نفسه غريب) لا ينال إلا بفكر (و) الآخر (عامي) تصرف فيه بما أخرجه من الابتدال إلى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى الغريب الخاصي والمبتدل العامي الباقي على ابتداله وللتصرف فيه بما أخرجه إلى الغرابة

التشابه كتشبيه الميت المصوغ بالدم باللباس ثم تشبيه السيف اليابس عليه الدم بالمعد فهذه يمكن فيها التفاوت وأما الاختلاف في الوجه والمعنى أو في المعنى فقط لا على وجه التشابه كتشبيه النسان بالرمح ثم تشبيه الآخر بالادرة فيه (٢) فلا يكون من هذا القبيل (والا) يشترك الناس في معرفة الوجه المعبر به عن المعنى (جاز أن يدعى في) أي أن يدعى في هذا الوجه من الدلالة بأن يكون مجازا مخصوصا أو كناية أو تشبيها على وجه لطيف (السبق) أي إذا كان غريبا أمكن ادعاء سبق أي غلبة أحد الآتين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل (والزيادة) أي وزيادة أحدهما على الآخر في الغلبة والآخر نقص منه ويحتمل أن يراد بالسبق التقدم أي يجوز حينئذ أن يدعى أن أحدهما أقدم والاخر أخذه من ذلك الأقدم (وهو) أي مالا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض كالدلالة بالتشبيه والدلالة بالتجوز الخاص (ضربان) أي نوعان أحدهما (خاصي في نفسه غريب) لا يدركه من ذاته إلا الأذكاء كتشبيه الشمس بالمرأة في كف الاشل وكالتجوز باطلاق الاحتباء على ضم العنان الذي في فم الفرس لقربوسه كما تقدم فنحو ذلك غريب لا يدرك إلا بفكر (و) الآخر (عامي) يدركه كل أحد في أصله لكن (تصرف فيه) بما أخرجه من الابتدال إلى الغرابة كما مر في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله :

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * إلا بوجه ليس فيه حياة

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتدل عامي لكن أضاف إلى ذلك كون عدم الحياة من الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه نفرج بذلك عن الابتدال وقد تقدم بسطه وكافي التجوز في اطلاق

كان بما لا ينال إلا بفكر ولا يصل اليه كل أحد فهذا هو الذي يجوز أن يدعى فيه سبق التقدم التأخر وزيادة التأخر على التقدم وهو ضربان أحدهما ما كان خاصيا غريبا في أصله والثاني عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتداء والظهور والسذاجة إلى خلاف ذلك من الغرابة كما مر

(قوله خاصي) أي منسوب للخاصة أي هذا المفهوم لا يطلع عليه إلا الخاصة وهم البغاة (قوله غريب) تفسير لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة لأن من لوازم كونه غريبا أن يكون خاصيا لا يعرفه إلا الخاصة (قوله لا ينال إلا بفكر) تفسير لغريب أي لا يدركه إلا الأذكاء كتشبيه الشمس بالمرأة في كف الاشل وكالتجوز باطلاق الاحتباء على ضم العنان الذي في فم الفرس لقربوسه (قوله والاخر عامي) أي يعرفه عامة الناس (قوله الباقي على ابتداله) هذا زائد على ما هنا (قوله وللتصرف فيه بما يخرج الخ) أي كما في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله : لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * إلا بوجه ليس فيه حياة فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتدل عامي لكن أضاف لذلك كون عدم الحياة من الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا

نقول الأخذ والسرقة نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر

الوجه فخرج بذلك عن الابتدال وكما في التجوز في إطلاق السيلان على سير الابل في قوله * وسالت بأعناق الطلى الأباطح * فانه مبتذل ولكنه تصرف فيه باسناده الى الأباطح وادخال الاعناق فيه فيخرج بذلك عن الابتدال (قوله فلا أخذ والسرقة الخ) الفاء الفصحة أي واذا تقرر هذا فالأخذ الخ (٤٨٠) وحاصله أنه لما ذكر أن القائلين إذا انفقا في وجه الدلالة على الغرض وكان ذلك

(فالأخذ والسرقة) أي ما يسمى بها بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله اما) حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو) حال كونه (وحده) من غير أخذ شيء من اللفظ السيلان على سير الابل فانه مبتذل ولكن تصرف فيه باسناده الى الأباطح وادخال الاعناق فيه فخرج بذلك عن الابتدال وقد تقدم أيضا بسطه ونحو هذا التقسيم سبق في التشبيه والاستعارة أن منهما الغريب الذي لا خاصة والمبتذل العامى الباقي على ابتذاله والمتصرف فيه بما أخرجه عن الابتدال كالتالين فان قلت اتفاوب في الوجه ان كان غير حقيقة ظاهر وأما ان كان حقيقة وهو التشبيه فلا غرابة فيه الامن جهة المعنى فلا يدخل في الغرابة من جهة وجه الدلالة لأن المعنى ان كان غريبا فذاك والا أمكن التشبيه من كل أحد بلا تكلف فلا تفاوت فكيف عد التشبيه من هذا القسم قلت يقع فيه التفاوت من جهة ادراك صلاحية المعنى له أولا وأيضاً الدلالة على التشبيه قد تكون تصرف في الألفاظ وتعتبر الحالة المعهودة للتشبيه كما تقدم في قوله * لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الخ فيقع فيها التفاوت نعم حسن الدلالة لا ينفك عن غرابة المعنى لافي الحقيقة ولا في المجاز تأمل وذلك كاف في ادعاء سبق والزيادة * ولما ذكر ما لا يعد من باب السرقة أشار الى تقسيم ما هو من بابها سواء كان منها لكونه دقيقا غير عام الادراك مع كون وجه الدلالة فيه متجدا بكونه حقيقة أو كان منها لكونه وجه الدلالة التي ليست بشائعة لامن جهة كونه معنى غريبا كما تقدم أن ما يعد من السرقة قسمان فقال واذا ميزت بين ما يكون من السرقة وما لا (فالأخذ والسرقة) أي الأخذ الذي هو السرقة في الجملة من أي قسم هو أعنى سواء كان من قسم وجه الدلالة أو من قسم دقة المعنى فقط (نوعان) أي ينقسم أولا الى نوعين (ظاهر) بأن يكون لوعرض الكلامان على أي عقل حكم بأن أحدهما أصله الآخر بشرطه للمعلوم (وغير ظاهر) بأن يكون بين الكلامين تغيير محجوج في كون أحدهما أصله الآخر الى تأمل (أما) الأخذ (الظاهر) من النوعين (فهو) أن يؤخذ المعنى كله مع ظهور أن أحدهما مع الآخر وأما زدنا هذا القيد لان غير الظاهر فيه المعنى أيضا الا أنه مع خفاء والدوق السليم يميز ذلك في الأمثلة وهو حينئذ ثلاثة أقسام لان الأخذ المعنى كله (أما) أن يكون (مع) أخذ (اللفظ كله أو) يكون مع (أخذ بعضه) أي أخذ بعض اللفظ وترك البعض (أو) يكون مع أخذ المعنى (وحده) بدون أخذ شيء من اللفظ أصلا بل يبدل جميع الكلام بتركيب آخر ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها مع بقاء النظم لانه كما سيأتي في حكم أخذ اللفظ كله فالمراد بأخذ المعنى وحده تحويله الى صورة أخرى تركيبيا وافرادا كما سيأتي في الأمثلة ولا ضرر في العية السكائنة في قولنا أخذ المعنى كله مع أخذه وحده لان الصحبة بين المعنى كله ووجدته لا بين المعنى كله وبين نفسه وهو ظاهر ثم أشار الى بيان قبيح هذا القسم أمثلة القسمين في التشبيه والاستعارة اذا عرف ذلك فلا أخذ والسرقة نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر

الوجه لا يعرفه كل الناس اما الترابته في ذاته أو بسبب التصرف فيه جاز أن يدعى أن أحدهما أخذ ذلك الوجه من الآخر وسرقه منه شرع في بيان أقسام الأخذ والسرقة بقوله فلا أخذ والسرقة الخ (قوله أي ما يسمى بهذين الاسمين) أشار بهذا الى أنهما اسمان مترادفان مدلولهما واحد لأنهما يتغايران (قوله ظاهر) أي بأن يكون لوعرض الكلامان على أي عقل حكم بأن أحدهما أصله الآخر بشرطه المتقدم وهو كون وجه الدلالة لا يعرفه كل الناس قوله وغير ظاهر) أي بأن يكون بين الكلامين تغيير يحجوج العقل في حكمه بأن أحدهما أصله الآخر الى تأمل (قوله أما الظاهر) أي أما الأخذ الظاهر (قوله فهو أن يؤخذ المعنى كله) أي مع ظهور أن أحدهما من الآخر وأما زدنا ذلك القيد لان غير

(فان

الظاهر منه أخذ المعنى أيضا لكن مع خفاء والدوق السليم يميز ذلك (قوله او حال كونه وحده)

أشار الشارح بتقدير ذلك الى أن قوله أو وحده عطف على قوله اما مع اللفظ أي يؤخذ المعنى وحده من غير أخذ اللفظ كله أو بعضه فلم حينئذ أن الأخذ الظاهر صر بان أحدهما أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه والثاني أن يؤخذ المعنى وحده وهذا الثاني يلزمه تغيير النظم بأن يبدل جميع الكلام بتركيب آخر ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها مع بقاء النظم لان هذا في حكم أخذ اللفظ كله والضرب الأول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ واما بعضه وفي كل منهما اما أن يحصل تغيير في النظم

فهو أن يؤخذ المعنى كله أمام اللفظ كله أو بعضه أو ما وحده فإن كان المأخوذ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم مردود لأنه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده: إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته * على طرف الهجران أن كان يعقل أو لا يحصل تغييره فأنقسام الأخذ الظاهر خمسة وقد ذكر المصنف هذه الأقسام الخمسة بقوله فإن أخذ الخ (قوله الواقع بين المفردات) أي مفردات اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه وذلك بأن يكون اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه (٤٨١) منه متحدين تأليفا متعديين شخصا

باعتبار اللفظين (قوله لأنه سرقة محضة) أي غير مشوبة بشيء آخر ليس للمسروق منه وعلوم أن السرقة المحضة أشد في الحرمة من السرقة المشوبة بشيء من غير مال المسروق منه (قوله ويسمى) أي هذا الأخذ المذموم نسخا أي لان القائل الثاني نسخ كلام غيره أي نقله ونسبه لنفسه من قولهم نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر (قوله وانتحالا) الانتحال في اللغة ادعاء شيء لنفسك أي أن تدعى أن ما غيرك لك يقال انتحل فلان شعر غيره إذا ادعاه لنفسه (قوله كما حكى) أي كالأخذ الذي حكى (قوله) عن عبد الله بن الزبير (بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة شاعر مشهور وهو غير عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي فإنه بضم الزاي وفتح الباء والأول قدم على الثاني يستعطيها فلما حرره من العطاء قال لعن الله ناقة حملتني إليك فقال له الثاني أن وراكبها (قوله) أنه فعل ذلك) أي النسخ

(فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لأنه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معنى ابن أوس إذا أنت لم تنصف أخاك) أي لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه (وجدته * على طرف الهجران) أي هاجر لك مبتدلا بك وبأخوتك (ان كان يعقل

أعنى الظاهر وإلى بيان غير قبيحه فقال (فإن أخذ) اللفظ كله (اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين اللفظين أي بين اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه وذلك بأن يكون كل من اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه متحدا نوعا وعدم تغييره هو اتحاد نوعا من كل وجهه وإنما اختلف شخصه فإن بينهما ترتيبا وتأليفا متعدد اشخاصا باعتبار اللفظين وليس مرادنا باللفظين ما وقع فيه التركيب الأول لأنه لا يتعين أن يكون لفظين ولا ثلاثة حتى يثنى أو يجمع (فهو مذموم) أي أن أخذ جميع اللفظ بلا تغيير فذلك الأخذ مذموم (لأنه سرقة محضة) أي غير مشوبة بشيء آخر ليس للمسروق منه فإن السرقة المحضة أشد في الحرمة من السرقة المشوبة بشيء من غير مال المسروق منه (ويسمى) هذا الأخذ المذموم (نسخا) لأنه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه وذلك (كما) أي كالأخذ الذي (حكى عن عبد الله بن الزبير) وهو الشاعر المعلوم وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي المعلوم وإنما المراد به شخص آخر كان قد قدم على عبد الله بن الزبير الصحابي المعروف فلما حرره من العطاء قال ابن الزبير أعنى هذا المذكور هنا للسيد عبد الله بن الزبير لعن الله ناقة حملتني إليك فقال له السيد عبد الله بن الزبير الصحابي أن وراكبها (أنه فعل ذلك) أي الأخذ الذي روى أن الإنسان المذكور فعله أي أوقعه (يقول معنى ابن أوس) وهو قوله (إذا أنت لم تنصف أخاك) أي إذا لم تعطه النصفة بفتح النون والصاد وهي اسم مصدر للانصاف الذي هو العدل وتوفية الحق ومعنى إعطاء النصفة أي العدل إيقاعه (وجدته) أي إذا لم تنصفه وجدته (على طرف الهجران) أي على الطرف الذي هو الهجران فلاضافة بيانية وكون الهجران طرفا باعتبار أنه مكان خارج وطرف عن المكان الأوسط الذي هو المواصله ويحتمل أن تكون الإضافة على أصلها بأن يجعل للهجران طرفان والمقام يقتضي أن الذي يكون عليه المظالم هو الأبعد والخطب في ذلك سهل وكثيرا ما تعرض لأمثال هذه المباحث لأن بعض النفوس يصعب عليها الوقوف على حقيقتها (ان كان يعقل) أي إذا لم تنصفه وجدته مهاجرا لك مبتدلا بك غيرك

فإن يؤخذ المعنى كله أمام اللفظ كله أو بعضه أو ما وحده (فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) فهو مذموم لأنه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا ومغالبه كما حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده قول ابن أوس: إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته * على طرف الهجران أن كان يعقل

(٦١ - شروح التلخيص - رابع) والانتحال وهو نائب فاعل حكى أو أنه بدل اشتغال من عبد الله في فعل ذلك بقول معنى تأمل (قوله معنى) بضم الميم وفتح العين وهو غير معنى بن زائدة فإنه بفتح الميم وسكون العين (قوله أخاك) أي صاحبك (قوله أي لم تعطه النصفة) بفتح النون والصاد اسم مصدر بمعنى الانصاف الذي هو العدل وتوفية الحق فقوله ولم توفه حقوقه عطف تفسير على ما قبله ومعنى إعطاء النصفة أي العدل إيقاعه (قوله على طرف الهجران) أي على الطرف الذي هو الهجران بكسر الهاء فلاضافة فيه بيانية وكون الهجران طرفا باعتبار توهم أن المواصله مكان متوسط بين المتواصلين وأن الهجر طرف لذلك المكان خارج ويحتمل أن تكون الإضافة على أصلها بأن يجعل للهجر طرفان والذي عليه المظالم هو الأبعد منهما (قوله ان كان يعقل) أي وجدته هاجرا

ويركب حد السيف من أن نضيمه * اذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل
فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني فأشدد كلمته التي أولها :
لعمرك ما أدري واني لأوجل * على أيننا تعدو المنية أول

لك ورافضاً صحتك ان كان له عقل يطلب به معالي الأمور لانه لاخير في محبة من لا يرى لك مآثرى له فكيف بصحبة من يظلمك ولا ينصفك
وأما من لا عقل له فبرضى بأدنى الأمور بدلا عن أعلاها فلا يقيم له وزن في الامارات ولا يلتفت اليه في التخصيص بالمكرمات (قوله
ويركب) أى ذلك الأخ الذى (٤٨٢) لم تنصفه (قوله حد السيف) أى طرفه القاطع (قوله أى

ويركب حد السيف) أى يتحمل شدة تأثير السيف وتقطعه تقطيعا (من أن نضيمه) * أى
بدلا من أن تظلمه (اذا لم يكن عن شفرة السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مزحل)
أى مبعد فقد حكي أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت
بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني فأشدد قصيدته التي أولها :
لعمرك ما أدري واني لأوجل * على أيننا تعدو المنية أول

رافضا لصحتك ان كان له عقل يطلب به معالي الأمور لانه لاخير في محبة من لا يرى لك مآثرى له فكيف
من يظلمك ولا ينصفك وأما من لا عقل له فبرضى بأدنى الأمور بدلا من أعلاها فلا يقيم له وزن في
الامارات ولا يلتفت اليه في التخصيص بالمكرمات (ويركب) ذلك الأخ الذى لم تنصفه (حد السيف)
أى طرفه القاطع وهو يحتمل أن يراد به الحقيقة على سبيل المبالغة أى يكون معك بحيث لو فرض
أنه هاجرك لقيه حد السيف وركبه ركوبا يقطعه لفعل ذلك بدلا (من أن نضيمه) أى أن تذله
وتظلمه ويحتمل أن يكون كناية عن الشدة والشدّة أى يركب اذا لم تنصفه مشاق وتأثيرات
واذابات لان ركوب حد السيف ملزوم للاذابات والمشاقي الجملة (اذا لم يجد) أى يركب شفرة السيف
ليترك اذا لم يجد (عن شفرة السيف) أى عن حد السيف الحقيقي أو عن الشدائد اللازمة في
الجملة لحد السيف على الاحتمالين السابقين (مزحل) يحتمل أن يكون بالراء المهملة أى يركب ما ذكر
اذا لم يجد عنه بعدا وارتحالا ويحتمل أن يكون بالزاي المعجمة أى بعدا وانفصالا وزوالا وفي القاموس
زحل يعنى بالزاي المعجمة عن مقامه كمنعزال واما قلنا ان ابن الزبير المذكور فعل ذلك بقول معن
السابق لما حكي أن ابن الزبير المذكور دخل على معاوية رضى الله عنه فأشده هذين البيتين
فقال له معاوية لقد شعرت بضم العين أى صرت شاعرا بعدى أى بعد ملاقاتي الاولى يا أبا بكر ثم ان
عبد الله بن الزبير المذكور لم يفارق المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني على معاوية فأشدد
يديه قصيدته التي أولها * لعمرك ما أدري واني لأوجل * على أيننا تعدو المنية أول *

ويركب حد السيف من أن نضيمه * اذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل
فقال له معاوية لقد شعرت بعدى ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس فأشده كما مته
التي أولها .

لعمرك ما أدري واني لأوجل * على أيننا تعدو المنية أول

يتحمل الخ) أشار بهذا
الى أنه لم يرد بركو به حد
السيف المعنى الحقيقي
بل المراد تحمّل ما ذكر
فكانه قال ويركب ما هو
بمنزلة القتل بالسيف (قوله
من أن نضيمه) بفتح
التاء والضيم الظلم والذل
وأشار الشارح بقوله بدلا
الى أن من ليدل ويصح
جعلها للتلميل أى من أجل
ضيمك أى ظلمك وذلك له
بعدم انصافك (قوله عن
شفرة السيف) بفتح الشين
المعجمة أى حده القاطع
وفي الكلام حذف مضاف
أى اذا لم يكن عن ركوب
حد السيف وأراد بحد
السيف هنا الأمور الشاقة
التي هي بمنزلة القتل مثل
ما مر وقوله مزحل بفتح
الميم والحاء المهملة وبينهما
زاي معجمة أى بعد
وانفصال والمعنى ويركب
الأمور الشاقة التي تؤثر
فيه تأثير السيف مخافة أن

يلحقه الضيم والعار متى لم يجد عن ركوبها بعدا (قوله وقد حكي الخ) الفاء للتعليل أى
واما قلنا ان ابن الزبير فعل ذلك بقول معن السابق لانه قد حكي الخ (قوله دخل على معاوية) أى وكان معاوية قاعدا عليه وعنده غيظ
منه (قوله لقد شعرت بعدى) بضم العين أى لقد صرت شاعرا بعد علمي بأنك غير شاعر أو بعد مفارقتي إياك فأنت قبل أن أفارقك لم تقل
شعرا وقد صرت بعد مفارقتي شاعرا (قوله يا أبا بكر) كناية لعبد الله بن الزبير (قوله فأشدد قصيدته) أشدد يتعدى لمفعولين يقال
أشددنى شعرا ففعله الاول هنا محذوف أى فأشدد قصيدته (قوله لا ووجل) من الوجل وهو الخوف وموضع على أيننا نصب لانه مفعول أدري
وقوله واني لأوجل اعتراض وتقدم بالتثنية المعجمة بمعنى تصبح وذكر بعضهم انه بالعين المهملة من الدو وللنية الموت وأول معنى
على الغم لقطعه عن الاضافة ونية معناها كما في قول بعد أى أول كل شيء وحاصل المعنى ما أدري من الذى تعدو عليه المنية منا قبل

حتى

حتى أتى عليه وفيها ما أنشده عبد الله قبل معاوية على عبد الله وقال له ألم تخبرني أنهما لك فقال المعنى واللفظ له وبعد فهو أخى من الرضاة وأنا أحق بشعره وقدروى لأوس ولزهر في قصيدتهما هذا البيت

إذا أنت لم تعرض عن الجهل والحناء * أصبت حلما أو أصابك جاهل

فنى يشترى حسن الثناء بماله * اذ السنة أشبهاء أعوزها القطر

فنى يشترى حسن الثناء بماله * ويعلم أن الدائرات تدور

وقد روى لبعض المتقدمين مدح معبدا أجاد طويس والسريجي بعده * وما قصبات السبق إلا لمعبد

ولأبى نواس محاسن أصناف المغنين حجة * وما قصبات السبق إلا لمعبد (٤٨٣) وحكى صاحب الاغانى فى

أصوات معبد

لمنى على فنية ذل الزمان لهم

* فما يصيبهم إلا بما شاءوا

وفى شعر أبى نواس

دارت على فنية دال الزمان لهم

* فما يصيبهم إلا بما شاءوا

وفى هذا المعنى ما كان

التفسير فيه بإبدال كلمة

أو أكثر بما يرادفها كقول

امرئ القيس

الآخر وأنى لا أخاف ما يقع

من ذلك (قوله حتى أتىها)

أى واستمر على انشاد

القصيدة حتى أتىها (قوله

فاقبل معاوية الخ) أى

التفت اليه لأنه معه فى

المجلس (قوله أنهما) أى

البيتين وقوله ألم تخبرني

أنهما لك يقتضى أن عبد الله

ابن الزبير أخبر معاوية

بذلك وهذا الاستفهام

انكارى (قوله وبعد فهو

أخى الخ) هذا اعتذار من

ابن الزبير فى سرقة

حتى أتىها وفيها هذا البيتان فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال ألم تخبرني أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو أخى من الرضاة وأنا أحق بشعره (وفى معناه) أى فى معنى ما لم يغير فيه النظم (أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها) يعنى أنه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة

دع للكارم لا ترجل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى

أى لأدري الذى تعد عليه النية مناقيل الآخروانى لا أخاف ما يقع من ذلك ثم استمر على انشاد القصيدة حتى انتهى وفيها هذا البيتان فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له ألم تخبرني أنهما أى البيتين لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد هذا فهو أخى من الرضاة وأنا أحق بشعره وقول معاوية ألم تخبرني يدل على أنه أخبره أولا بأن البيتين له ويحتمل أن يكون نزل حاله فى إظهاره أنهما ولم ينسبهما لصاحبهما متمشيا منزلة الاخبار قليل ولعلهم يقصد بنسبتهما لنفسه الكذب والاختصار بل لعله يريد أنهما لى ومناسبان لحالى فعناهما ثابت لدى وعندى وهذا أيضا هو مراده بقوله المعنى لى أى أنا الموصوف بهما وهما معبر بلفظهما عن المعنى الحاصل لى وقوله وبعد هذا فهو أخى من الرضاة وأنا أحق بشعره اعتذار ملجى يستظهره أهل الجاس فلا شك أن ابن الزبير المذكور أتى بقول معن كما هو من غير تبديل للفظ ولا تغيير للنظم فهو سرقة محضة (وفى معناه) أى وفى معنى ما لم يغير فيه اللفظ والنظم (أن يبدل) أى ولا يغير هيئة اللفظ التركيبية ولكن يبدل (بالكلمات) الافرادية (كلها أو بعضها ما يرادفها) بأن يأتي بدل كل كلمة بما يرادفها أو يأتي مكان البعض دون البعض بما يرادف لان المرادف يتنزل منزلة رديفه فلازم أحدهما من القبح لازم للآخر لسهولة ذلك التبديل فهو يبدأ أيضا مذموما وسرقة محضة ومثال تبديل جميع الالفاظ بالمرادف مع بقاء المعنى والنظم أن يقال فى قول الحطيئة

دع للكارم لا ترجل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى

حتى أنشده ما أنشده عبد الله فأقبل معاوية على عبد الله وقال ألم تخبرني أنهما لك فقال المعنى لى واللفظ له وبعد فهو أخى من الرضاة وأنا أحق بشعره قلت والذى يتفق له ذلك أن ادعى أن هذا النظم له كان كاذبا وإن لم يدع فهذا ليس بسرقة بالكيفية (وفى معناه) أى معنى ما أخذ اللفظ كله مع المعنى وكان مذموما (أن يبدل بالكلمات أو بعضها ما يرادفها) لان المترادفين كاللفظ الواحد كقول امرئ القيس

البيتين ونسبتهما لنفسه يستظهره الحاضرون وقوله وأنا أحق بشعره أى لكمال اتحاده به ولا يخفى برودة هذا الاعتذار خصوصا وهو غير أخ له من النسب (قوله وفى معناه) أى ومن قبيله فى كونه مذموما وسرقة محضة أن يبدل الخ لان المرادف ينزل منزلة رديفه فلازم أحدهما من القبح لازم للآخر قال فى الأطول وحمل ذمه اذا لم يعد التبديل للكلام حسن سجع أو موازنة أو زيادة فصاحة أو سلامة للشعر فان أفاد ذلك ترجيح على الأصل وزاد عليه قبولا (قوله أن يبدل بالكلمات كلها) أى كما فى بيت الحطيئة فانه بدلت كلماتها كلها وقوله أو بعضها أى كما فى بيت امرئ القيس فانه قد بدلت بعض كلماته (قوله دع الكارم) البيت مقول قول الحطيئة وقوله ذر الماثر الخ مقول ليقال وقوله دع الكارم أى دع طلبها والكارم جمع مكرمه بمعنى الكرامة والغبية بكسر الباء وضمتها كم ذكره فى المختار بمعنى الحاجة والطلب وقوله الطاعم الكاسى أى الآكل المسكوب والمعنى لست أهلا للكارم والمسالى فدعها لغيرك

وقولا بها صحبي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي وتجمل
وقولا بها صحبي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي وتجمل
وكقول العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه
وقول الفرزدق
وكقول حاتم
وقول الاعور

(٤٨٤) الاكل والستر باللباس فانك تناله بلاطلب يشق كطلب المعالي (قوله لمطلبها)

وافنع بالمبشرة وهي مطلق
أى لمطلبها فقد بدل كل
لفظ من البيت الاول
بمرادفه فذر مرادف لدع
والماتر مرادف للكارم
ولا تذهب مرادف لقوله
لا ترحل وقوله لمطلبها
مرادف لبقيتها واجلس
مرادف لاقعد والآكل
مرادف للطاعم واللباس
مرادف للكاسى وأما قوله
فانك أنت فخذ كور في
البيتين باللفظ وإنما كان
هذا من ابدال الشكل لان
فانك من الامور العامة
فالمراد ماعداء (قوله
وقولا) جمع واقف
كشاهد وشهود من
الوقف بمعنى الحبس لامن
الوقوف بمعنى اللبث
لانه لازم والمذكور

ذر الماتر لا تذهب لمطلبها * واجلس فانك أنت الآكل اللباس
وكما قال امرؤ القيس
وقولا بها صحبي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي وتجمل
فأورده طرفة في دليته لأنه أقام تجلدا مقام تجمل

ذر الكارم لا تذهب لمطلبها * واقعد فانك أنت الآكل اللباس
فقد بدل كل لفظ من التركيب بمرادفه والمعنى لست أهلا للكارم والمعالي فدعها فترك واقنع بالمعيشة
وهو مطلق الأكل والستر باللباس فانك تناله بلاطلب يشق كطلب المعالي على أنه لو قيل هكذا لم يخل
اللباس مكان الكاسى من قبح الثقل الوزنى ومثال تبديل البعض قول طرفة في قصيدته الدالية

وقولا بها صحبي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي وتجمل
فانه بيت امرئ القيس ولم يزد فيه على تبديل تجمل بتجلد ووقولا من الوقف الذى هو الحبس بدليل
تعبه الى الملقى لامن الوقوف اللازم أى نيك حال كون أصحابي واقفين أى حاسبين مطيهم على
يقولون لانهلك بالحزن وتجمل أى ادفع ذلك الاسى بالتجمل والصبر ويجرى تبديل البعض أو
الشكل فى القبح بالمرادف تبديله بالضد لقرب تناوله كما لو قيل فى قول السيد حسان
بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الأنوف من الطراز الاول
سود الوجوه لثيمة أحسابهم * فطس الأنوف من الطراز الآخر

وقولا بها صحبي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي وتجمل
وقول طرفة وقولا بها صحبي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي وتجمل
قلت وفى تسميته سرقة نظر فان الظاهر أن هذا من تطابق الخواطر والتوارد لأن ابن السكيت

فى البيت متعدد فعوله مطيهم وصحبي فاعله وانتصاه على الحال من
فاعل نيك وعلى معنى لاجل أى ففانك فى حال وقوف أصحابي مراكمهم لاجل فائلين لانهلك أسي أى من فرط الحزن وشدة الجزع
وتجمل أى اصبر صبرا جميلا أى وادفع عنك الاسى بالتجمل أى الصبر الجميل (قوله لانهلك) هو بكسر اللام وماضيه هلك بفتحها
قال تعالى ليهلك من هلك عن بينة (قوله فأورده طرفة) هو بفتح الطاء والراء المهملتين (قوله الا أنه أقام تجلدا مقام تجمل) فقد
أبدل بعض الكلمات بما يرادفه ونظير هذا قول العباس بن عبد المطلب

وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التى كنت تعلم
فقد أورده الفرزدق فى شعره الا أنه أبدل تعلم بتعرف (تنبيه) يجرى مجرى تبديل الشكل أو البعض المرادف فى القبح تبديل الشكل أو
البعض بالضد مع رعاية النظم والترتيب وذلك لقرب تناول الضد كما لو قيل فى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه فى مدح آل البيت
بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الأنوف من الطراز الاول سود الوجوه لثيمة أحسابهم * فطس الأنوف من الطراز الآخر
وشم بضم الشين جمع أشم من الشم وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء فى أعلاه وهو وصفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد هنا
لجداى أنهم من النخبة الاول فى الجود والشرف

وان كان مع تغيير لنظمه أو كان المأخوذ بعض اللفظ سمي اغارة ومسخافان كان الثاني أبغ من الاول لاختصاصه بفضيلة كحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح أو زيادة معنى فهو مدوح مقبول كقول بشار :

من راقب الناس لم يظفر بحاجته * وفاز بالطيبات العاتك اللهج

(٤٨٥)

(قوله أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه

قوله أو أخذ بعض اللفظ

عطف على كان ويحتمل أنه

فعل وهو خبر كان واسمها

ضمير الشأن (قوله مع

تعبير لنظمه) محترز قوله

السابق من غير تغيير

لنظمه وقوله أو أخذ بعض

اللفظ محترز قوله كفه فهو

على اللف والنشر المشوش

(قوله أو أخذ بعض اللفظ)

أي سواء كان فيه تغيير

للنظم أولا (قوله اغارة)

أي لانه اغار على ماهو للغير

فغيره عن وجهه والمراد

بتغيير النظم تغيير التأليف

والترتيب الواقع بين

المفردات (قوله ومسخا)

لانه بدل صورة ما للغير

بصورة أخرى والغالب

كونها أفصح والمسخ في الأصل

تبدل صورة بما هو أفصح

منها (قوله اما أن يكون

الثاني أي الكلام الثاني

الذي هو متعلق الأخذ

(قوله أبغ من الاول) أي

من الكلام الاول للمأخوذ

منه والمراد بالبلاغة هنا

ما يحصل به الحسن مطلقا

لا خصوص البلاغة

المعومة بدليل الامثلة

(وان كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير لنظمه) أي نظم اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ) لا كله (سمى) هذا
الاخذ (اغارة ومسخا) ولا يخلو اما أن يكون الثاني أبغ من الاول أو دونه أو مثله (فان كان الثاني أبغ)
من الاول (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد في الاول كحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح أو زيادة معنى
(فمدوح) أي فالثاني مقبول (كقول بشار من راقب الناس) أي حاذرهم

ثم أشار الى مفهوم قوله من غير تغيير لنظمه بقوله (وان كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير لنظمه)
أي لنظم اللفظ والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا
تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك امامع
افادة المعنى مثلا بطريق الزوم ان أقيدا ولا صراحة وهو الاكثر أو بدون ذلك ويدل على أن هذا هو
المراد ما يأتي من الامثلة ثم ما يكون بتغيير النظم اما أن يكون مع أخذ كل اللفظ (أو) مع (أخذ بعض)
ذلك (اللفظ) لا كله (سمى) أي ان كان الأخذ مع تغيير النظم سمي ذلك (اغارة) لانه اغار على
ماهو للغير فغيره عن وجهه (و) سمي أيضا (مسخا) لانه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى والغالب
كونها أفصح والمسخ في الأصل تبدل صورة بما هو أفصح منها ثم الكلام الذي هو متعلق هذا الأخذ
السمى بالاغارة ثلاثة أقسام لان ذلك الكلام اما أن يكون أبغ من الاول فيكون مقبولا غير مذموم
أو يكون أدنى فهو مذموم غير مقبول أو يكون مثل الاول فهو أبعد من الذم وأقرب الى القبول فأشار
الى هذه الاقسام على هذا الترتيب فقال (فان كان) الكلام (الثاني) أي الذي هو متعلق الاخذ المذكور
(أبغ) من الكلام الاول للمأخوذ منه (لاختصاصه) أي لاختصاص الثاني عن الاول (بفضيلة)
لم توجد في الاول كحسن السبك الذي هو البعد عن أحد التقيدين اللفظي والمعنوي والاختصار
حيث يناسب المقام وكالايضاح لمعنى هو مظنة الغموض وهذا يدخل طرف منه في حسن السبك
المبعد عن التعقيد وهو ترك الغموض الذي هو ليس من غرابة اللفظ بل كالحلل في المازم وان شئت
قلت يدخل في حسن السبك الإختصار بناء على أنه هو جودة اللفظ في الجملة أو زيادة معنى يناسب المقام
لم يوجد في الاول (فمدوح) أي ان اختص الثاني بمثل بعض هذه الفضائل فذلك الثاني مدوح مقبول
لان تلك الزيادة أخرجه الى طرف من فضاء الابتداء وذلك (كقول بشار من راقب الناس) أي

عده في السرقات قوله (وان كان) أي ذلك الأخذ (مع تغيير لنظمه أو أخذ) للمعنى مع (بعض اللفظ سمي)
ذلك اللفظ (اغارة ومسخا) ومنهم من جعل المسخ اغارة الصورة الحسننة قبيحة والشهور الاول واذا قلنا
به (فذلك قسمان) (ان كان الثاني) أي كلام السارق (أبغ) من الاول أي السرورق منه (لاختصاصه)
أي إختصاص الثاني (بفضيلة) كالايضاح أو الاختصار أو حسن السبك أو زيادة معنى (وهو) (مدوح)
أي مقبول (كقول بشار) أولا

من راقب الناس لم يظفر بحاجته * وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

(قوله كحسن السبك) المراد به الخلو عن التعقيد اللفظي والمعنوي (قوله أو الاختصار) أي حيث يناسب المقام (قوله مقبول)
أي فاغارة ومسخ مقبول لان تلك الزيادة أخرجه الى طرف من الابتداء (قوله كقول بشار) قبله :

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما في التلاقى ولا في غيره حرج

وبعد البيت وبعده : أشكو الى الله هما لا يفارقتي * وشرا في فؤاذي الدهر تلتج

(قوله من راقب الناس) أي من خاف منهم وترقب عقابهم كما قيل أو من راعاهم ومشى على مزاجهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يمتنعون

وقول سلم الحاسر :
فبيت سلم أجود سبكا وأخضر وكقول الآخر :
خلفنا لهم في كل عين وحاجب * يسمر القنا والبيض عينا وحاجبا
وقول ابن نباتة بعده :
خلفنا بأطراف القناني ظهورهم * عيوننا لها وقع السيوف حواجب
فبيت ابن نباتة أبلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الإشارة إلى انهزامهم ومن الناس من جعلهم ممتساوين

فيقدم عليه (قوله لم يظفر بحاجته) لأنه ربما كرهها الناس فيتركها لأجلهم فتفوت مع شدة شوقه إليها (قوله وفاز بالطيبات) أي ومن لم يراقبهم ولم يبال بهم فاز بالظفر بالطيبات الحسية كالظفر بالعشوق والمعنوية كشفاء غيظ النفوس بالأخذ بالنار مثلاً وهذا الذي لا يراقب الناس هو الفاتك أي الشجاع الذي عنده الجراءة على الإقدام على الأمور قتلاً أو غيره من غير مبالاة بأحد (قوله اللهج) أي اللامزم لطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلاً كان أو غيره فقول الشارح أي الشجاع تفسير للفاتك وقوله الحريص على القتل أي له ولوع به تفسير للهج (٤٨٦) (قوله وقول سلم) بفتح السين وسكون اللام الملقب بالحاسر لحسره

(لم يظفر بحاجته * وفاز بالطيبات الفاتك اللهج) أي الشجاع القتال الحريص على القتل (وقول سلم) بعده (من راقب الناس مات غماً) أي حزنا وهو مفعول له أو تمييز (وفاز باللذة الجسور) أي الشديد الجراءة فبيت سلم أجود سبكا وأخضر لفظاً

راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يشتهون فيقدم عليه (لم يظفر بحاجته) كلها لأنه ربما كرهها الناس فيتركها لأجلهم فتفوت مع شدة شوقه إليها (وفاز بالطيبات الفاتك اللهج) أي من لم يراقبهم ولم يبالهم باله فاز بالظفر بالطيبات الحسية كالظفر بالعشوق والمعنوية كشفاء غيظ النفوس بالأخذ بالنار وهذا الذي لا يراقب الناس هو الفاتك أي المتقدم على المقتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أي اللامزم لطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلاً كان أو غيره (وقول سلم) أي كقول بشار مع قول سلم الحاسر وسمى خاسراً لأنه ورث مصحفاً من أبيه فباعه فاشتري به عوداً يضرب به (من راقب الناس مات غماً) أي لم يصل لمراده فيبقى مغموماً من فوات المرادو يشتد عليه الغم كشدة الموت فقد دل على فوات الحاجة بموت الغم الذي هو أخص منه ولذلك قلنا إن تغيير النظم يكون بالدلالة على المعنى بغير وجهه الأول (فاز باللذة الجسور) والجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح في المعنى وأخص في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالمرغوب ومن راعاهم فاته المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى بالحاجة لتأمل ما هو أخص وأفصح وأخضر لفظاً كما لا يخفى وما بين هذين البيتين ظاهر كاذر وافي بنفسه أن لفظ الفاتك اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ اللذة والاختصار قديدي عسدم مناسبتة لان الغرض

(وقول سلم) ثانياً

من راقب الناس مات غماً * وفاز باللذة الجسور

(وان)

الأسناد للسبب قال في الاطول ومع صحة حمل الكلام على الحقيقة في
للفعل لا يصار إلى المجاز الذي في التمييز (قوله وفاز الخ) الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير
(قوله أي الشديد الجراءة) أي فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح في المعنى وأخضر (قوله فبيت سلم الخ) الحاصل أن المعنى في
البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالمرغوب فيه ومن راقبهم فاته المطلوبه لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى من
غير تأمل لوضوحه وأخضر لفظاً لان لفظ الجسور قائم مقام لفظي الفاتك اللهج كذا في ابن يعقوب وقرر بعضهم أنه إنما كان أجود
سبكاً لأنه رتب فيه الموت على مراقبة الناس وأما بيت بشار فقد رتب فيه على مراقبة الناس عدم الظفر بالحاجة والاول أبلغ وفي
الاطول وإنما كان بيت سلم أجود سبكاً لكونه في غاية البعد عن موجبات التعقيد والتأخير ونحو ذلك اه قال في المطول
يروى عن أبي معاذ رواية بشار أنه قال أنشدت بشار أقول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخف منه وأعذب والله لا أكت اليوم ولا
شربت اه فعل مراد الشارح بحجوة سبكه خفة ألفاظه وعذوبتها وتأمل ذلك

وان كان الثاني دون الأول في البلاغة فهو مذموم مردود كقول أبي تمام
هيهات لا يأتي الزمان بمثله * ان الزمان بمثله لبخيل

(قوله وان كان الثاني) أي وان كان الكلام الثاني وهو المأخوذ من الأول وهو المأخوذ منه وقوله في البلاغة أي في الحسن وليس المراد بهامطابقة الكلام الخ لوجودها في كل منهما (قوله مذموم) أي لانه لم يصحبه شيء يشبه أن يكون به مبتدع الحسن بل هو نفس الأول مع رذيلة اسقاط ما في الأول من الحسن (قوله كقول أبي تمام) هو (٤٨٧) الأصل وهو من بحر الكامل

(قوله في مرثية محمد بن حميد) بزنة رويده أي حين استشهد في بعض غزواته والمرثية بتخفيف الياء وقد تشدد كما قيل القصيدة التي يذكر فيها الزناء أي محاسن الميت (قوله هيهات لا يأتي الخ) هيهات اسم فعل ماضٍ معناه بعد وفاعله محذوف تقديره بعد انبات الزمان بمثل ذلك المرقى بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد نسياني له بدليل ما قبله وهو قوله

أنسى أبانصر نسيت اذا نهى
من حيث يتنصر الفتى وينيل
وقوله أنسى أحسدي
الهمزتين فيه محذوفة على
نقط أفترى على الله كذبا
والاستفهام انكارى ونبيل
من الانالة وهي الاعطاء
(قوله ان الزمان بمثله
لبخيل) أي ان الزمان
ببخيل بايجاد مثله في
الماضي والمستقبل وهذه
الجملة مستأنفة جوابا
لسؤال مقدر كأنه قيل

(وان كان) الثاني (دونه) أي دون الأول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الأول (فهو) أي الثاني (مذموم كقول أبي تمام) في مرثية محمد بن حميد
(هيهات لا يأتي الزمان بمثله * ان الزمان بمثله لبخيل)

التوصية بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكيد فأنظره (وان كان) الكلام الثاني (دونه) أي دون الأول في البلاغة والمراد بالبلاغة هنا ما يحصل به الحسن مطلقا لخصوص البلاغة المعلومة بدليل الامثلة وانما يكون دونه بفوات فضيلة وجدت في الأول (فهو) أي فالكلام الثاني (مذموم) اذا لم يصحبه شيء يشبهه أن يكون مبتدع الحسن بل هو نفس الأول مع رذيلة اسقاط ما في الأول من الحسن وذلك (كقول أبي تمام) في مرثية محمد بن حميد (هيهات) أي بعد ما تبين من اتیان الزمان بمثل المدوح بدليل قوله (لا يأتي الزمان بمثله) أي بمثل هذا المبرق المدوح (ان الزمان بمثله لبخيل) هو كجواب سؤال مقدر كأنه قيل لماذا لا يأتي الزمان بمثله هل لانه بخيل بمثله أو لاستحالة مثله فقال ان الزمان بمثله لبخيل فالتأكيدهنا بان لان المقام مقام أن يتزدود يسأل هل بخل الزمان بمثله أو لم يبخل بل استحاله ولما كان هذا معنى الكلام وهو يشعر بإمكان المثل لكن منع من وجوده بخل الزمان ورد هنا أن الكلام قاصر وأن صوابه التعبير بما يفيد الامتناع لا بما يفيد الامكان إلا أنه منع من الوجود عارض هو بخل الزمان وأجيب بأن بخل الزمان عبارة عن الامتناع أي نفي الاتيان فهو كناية لان البخل بالشيء يستلزم انتفاء فعله ويؤيده قوله لا يأتي الزمان بمثله فكأنه قال ان الزمان يستحيل في حقه الاتيان به وفيه تصف ونسبة التأثير الى الزمان من الموحدا لغير لان المراد به تلبسه بالفعل وذم الزمان بالفعل أو مدحه به لا يضر من الموحدا أيضا لانه ينزل منزلة العاقل للكتسب وهو يدل على اكتسابه شرعا وطبعيا فلذلك تجد أهل العلم لا ينكرون الانكار على الزمان ولو كان المراد أن الزمان مؤثر حقيقة ثم يذم على تأثيره لكان كفرا وما ورد يسب ابن آدم الدهر وأنا الدهر أقلب الليل والنهار يحتمل أن يراد به يسبون الزمان ويعتقدون أنه مؤثر وأنا المؤثر في الحقيقة فكأنهم سبوا المؤثر حين سبوا الزمان من حيث أنه مؤثر تسخطا للاقدار ويحتمل أن يراد بتسخطون الأقدار ويسبون بها الزمان مع علمهم أن لا تأثير له ولا ينفعهم في نفي الاسم بالتسخط نسبتهم الاقدار لانها لي وهم يملكون وعلى كل حال فسب الدهر على أنه مؤثر مخطئ لانه ان عني أنه المؤثر دون الاله فظاهر وان عني أنه منشارك فكذلك وان عني سب مطلق المؤثر فالكفر ظاهر ويحتمل أن يكون ما ورد على معنى الانكار على فان الثاني تأجود سبكا وأوجز (وان كان) الثاني (دونه) أي دون الأول (فهو مذموم) مردود (كقول أبي تمام)

هيهات لا يأتي الزمان بمثله * ان الزمان بمثله لبخيل

لماذا لا يأتي الزمان بمثله هل لانه بخيل بمثله أو لاستحالة مثله فقال ان الزمان بمثله لبخيل فالتأكيدهنا بان لكون المقام مقام أن يتزدود يسأل هل بخل الزمان بمثله أو لم يبخل بل استحاله ولما كان هذا معنى الكلام وهو يشعر بإمكان المثل لكن منع من وجوده بخل الزمان أو رد على أبي تمام أن الكلام قاصر وأن صوابه التعبير بما يفيد امتناع وجود المثل لا بما يفيد امكانه إلا أنه منع من الوجود عارض هو بخل الزمان وأجيب بأن المراد ببخل الزمان بوجود مثله امتناع وجود مثله على سبيل الكناية لان البخل بالشيء يستلزم انتفاء فعله وجوده واذا انتفت فعله وجوده بقي امتناعه فصار حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمثله لامتناع وجود مثله في الماضي والمستقبل ونسبة التأثير

وقول أبي الطيب
فإن مصراع أبي تمام أحسن سبكا من مصراع أبي الطيب أراد أن يقول ولقد كان الزمان به بخيلا فعدل عن الماضي الى المضارع للوزن
الى الزمان من الموحدا لا تقصر لان المراد بها تلبيه بالفعل ودم الزمان بالبخل ومدحه بالكرم لا يضر من الموحدا أيضا لانه ينزل منزلة العاقل
للكتب وهو يذم على اكتسابه شرعا وطبعيا وما نزل منزلته كره (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدي الزمان سخاؤه)
أي سرى سخاؤه الى الزمان والاعداء أن يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره (قوله فسخابه) أي فيجاد الزمان بذلك الممدوح (قوله
كذا ذكره ابن جني) أي في شرحه لديوان أبي الطيب وعلى ما ذكره من ككون المعنى أن الزمان طرأ عليه سخاء الممدوح قبل
وجوده فسخابه على الدنيا يلزم عليه أن يكون سخاؤه الذي لم يوجد موصوفا بالعدوى وهذا غلو لما مر من أن المبالغة اذا كانت غير
ممكنة عقلا وعادة كانت غلوا ممنوعا وهنا كذلك فهم مثل قوله وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخفق
(وقوله وأخرجه من العدم الخ) (٤٨٨) تفسير بقوله فسخابه وقوله ولولا سخاؤه أي الزمان وقوله الذي استفاده

وقول أبي الطيب (أعدي الزمان سخاؤه) يعني تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه الى الزمان
(فسخابه) وأخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه
لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى
وانما المراد سخابه على وكان بخيلا به على فلما أعدها سخاؤه أسعدني بضمي اليه وهدايتي له لما أعدي
سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام على كل من
تفسيرى ابن جني وابن فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ

الغافلين مطلقا وأنه لا ينبغي أن يسب على الفعل مطلقا لأنى أنا الفاعل في الحقيقة ولكن هذا يعارضه
اذن الشعر في سب المكاف لما ينزل منزلته كهو تأمله (وقول أبي الطيب) أي كقول أبي تمام الذي هو
الأصل مع قول أبي الطيب الذي هو المأخوذ

(أعدي الزمان سخاؤه فسخابه * ولقد يكون به الزمان بخيلا)

فقول أبي الطيب ولقد يكون به الزمان بخيلا مأخوذ من قول أبي تمام ان الزمان بمثله لبخيل وظاهر
أن الأول أحسن من الثاني لان الثاني عبر بصيغة المضارعة والمناسب صيغة للفعل بكادلت عليه الجملة
الاسمية في الأول لان أصلها الدلالة على الوقوع مع زيادة أفادتها الدوام والثبوت وأفادة الثانية التقليل
بظاهر قدم المضارع وأيضا المراد أن الزمان كان بخيلا به حتى أعدها بسخائه فلا تناسب المضارعة
اذلا معنى لكونه جاد به الزمان وهو يدل على المستقبل لانه بعد الجوده خرج عن تصرفه وحمله
على معنى ولقد يكون الزمان بخيلا في المستقبل باهلا كما لم فيه من نظام العالم تكلف لادليل عليه ومع

وقول أبي الطيب) بده

أعدي الزمان سخاءه فسخابه * ولقد يكون به الزمان بخيلا

أي تعلم الزمان منه السخاء فيجاد بأن أخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل

منه أي من الممدوح وقوله
لبخل أي الزمان وقوله به
أي بالممدوح (قوله وقال
ابن فورجة) أي في شرحه
لديوان المذكور وفورجة
بضم الفاء وفتحها وحاصل
الخلافا بين الشيخين أن
قوله فسخابه معناه على
ما قال ابن جني فجاد به على
الدنيا بإيجاده من العدم
وعلى ما قال ابن فورجة
فجاد به على وأظهره لي
وجمعي عليه وكذا قوله
ولقد يكون به الزمان بخيلا
أي على باظهاره الى جمعي
عليه أو بخيلا على الدنيا
بإيجاده من العدم (قوله
فاسد) الاولى غير مقبول
لغلوه اذ ليس بفاسدا لأن
يقال غير المقبول عند

البلغاء فاسد عندهم (قوله لان سخاء غير موجود) بإضافة سخاء

لما بعده أي لان سخاء شخص غير موجود فسخاء اسم ان وقوله لا يوصف خبرها وقوله بالعدوى أي بالسريان للغير (قوله وانما المراد
الخ) أي وانما المراد ان الممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا بالممدوح على أي باظهاره لي وهدايتي له فلما أعدي سخاؤه
الزمان سخا الزمان بذلك الممدوح على بضمي اليه وهدايتي له فالمدوح ليس سخاء شخص غير موجود بل سخاء شخص
موجود (قوله فالمصراع الثاني) أي من بيت أبي الطيب (قوله على كل الخ) متعلق بمأخوذ أي سواء قلنا ان مصراع أبي الطيب ان الزمان
بخيل بما يجاد ذلك الممدوح أو بإصالة الى الشاعر (قوله لا يشترط الخ) جواب عما يقال ان المصراعين بين معنييهما مغايرة وذلك لان معنى
مصراع أبي تمام ان الزمان بخيل بوجود مثل الممدوح المرثي ومعنى مصراع أبي الطيب ان الزمان بخيل بما يجاد ذلك الممدوح أو بإصالة للشاعر
فالبخل في الأول متعلق بالمثل وفي الثاني متعلق بنفس الممدوح واذا كان المصراعان متغايرين فكيف يكون أحدهما مأخوذا من الآخر

عدم

فان قلت المعنى ان الزمان لا يسمح بهلاكه قلت السخاء بالشيء هو بذله لاغير فاذا كان الزمان قد سخاه فقد بذله فلم يبق في نصريفه حتى يسمح بهلاكه أو يبخل به

(قوله عدم تغاير العنيين أصلاً) أى بالسكينة وعدم تغايرهما بالسكينة هو اتحادهما فكأنه قال اذ لا يشترط في هذا النوع من الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان في أصل البخل وان اختلفا من جهة متعلقة (قوله والام يكن مأخوذاً منه) أى مع أن الصنف جعله مأخوذاً منه (قوله أيضاً) أى كما لا يكون مأخوذاً منه على تأويل ابن فورجة (قوله لان أتمام الخ) أى فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان لا مغايرة بحسب الراء وذلك لان بخل الزمان بمثله في بيت أى تمام كناية عن بخله به كما تقدم كذا قرر شيخنا العدوى وهو تعليل لقوله اذ لا يشترط الخ (قوله (٤٨٩) ولكن مصراع أبى تمام الخ) استدراك على قوله

فالمصراع الثانى اى من بيت أبى الطيب مأخوذ من المصراع الثانى من بيت أبى تمام وحاصله أن قول أبى الطيب ولقد يكون بخل الزمان بخله بغير لکن اعدامه وافناؤه

عدم تغاير العنيين أصلاً كما توهمه البعض والام يكن مأخوذاً منه على تأويل ابن جنى أيضاً لان أتمام علق البخل بمثل المرئى وأبى الطيب بنفس الممدوح هذا ولكن مصراع أبى تمام أجود سبكا لان قول أبى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ المعنى على المضى فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخله بغيره لا يسمح بهلاكه أى لا يسمح بهلاكه لأنه سبب صلاح العالم والزمان وان سخاؤه وجوده وبذله لاغير لکن اعدامه وافناؤه

ذلك فمصراع أبى تمام أحسن منه لاستغناءه عن هذا التكاف فعلى تقدير التصحيح بما ذكر لا يخرج به عن المفوضية ولا يضر في كونه مأخوذاً منه كون البخل في الأول متعلقاً بالمثل وكونه في هذا متعلقاً بنفس الممدوح لان المصراعين اشتراكاً في الحاصل ولو اختلف الاعتبار اذ الحاصل من الثاني أن وجود هذا الممدوح من الزمان لا يكون الا على الانفراد لبخله به فلم يوجد منه الا بسبب خاص وقد اشترك العنيين في انفراد وجود الممدوح من الزمان وبخله بمثله وبه يعلم أنه لا يضر في الأخذ بتغاير في المعنى والتعير اذ اذ وقع الاشتراك في الحاصل ولموع زيادة شيء اذ لا يشترط الاتحاد في المعنى من كل وجه لم يكن المصراع الثاني مأخوذاً من الأول على كل تقدير عما يفسر به هنا لانا ان فسرنا البيت الثاني بمعنى ان الزمان كان بخله أولاً ثم اعداه أى أعدى الزمان وجود الممدوح بأن تعلق به في عدم الممدوح فصار الزمان سخاؤه ولولا سخاؤه الذى أعدى الزمان لبخل بمثله على الدنيا ولاستبقاه لنفسه فهو يفيد أن الذى بخل به أولاً هو نفسه وكلام أبى تمام يفيد أن الذى بخل به هو مثله فالعنيين مختلفان ولو اتحد المآل والحاصل كما قررنا أن البخل به لا بسبب خاص يفيد البخل به لا انتفاء ذلك السبب كما قررنا والبخل بمثله مع وجوده يفيد البخل به لا لسبب خاص وهذا تأويل ابن جنى ويلزم فيه أن قوله أعدى الزمان سخاؤه من باب الغلو كما تقدم في قوله * حتى انه لا يخافك النطف التي لم تخلق * لان الجود لم يوجد قبل وجود الممدوح حتى بعدى الزمان ولهذا عدل عنه ابن فورجة وان فسرناه بما قال به ابن فورجة فقرار من هذا اللازم وهو أن المراد أن الممدوح كان موجوداً سخياً وكان الزمان بخله باظهاره لما

به الزمان على أهل الدنيا واستبقاه لنفسه فبيت أبى تمام أجود سبكا لان بيت أبى الطيب احتاج فيه الى أن وضع يكون موضع كان وأجيب بجواز أن ير يد أن الزمان قد يكون بخله به فلا يوافق على هلاكه ورد عليه بأن الزمان بعد أن سمح به لم يبق له فيه تصرف وفيه نظر لجوار أن يكون جاداً برازاه ولم يسمح

(٦٣ - شروخ التلخيص - رابع) بخل به في المستقبل لانه بعد الجوده خرج عن تصرفه فيه ان قلت للمعنى وان كان على المضى الا أنه عدل للمستقبل قصداً للاستمرار والحكاية الحال الماضية كما تفر في أمثاله قلت لا يحصل بخل الزمان بعد اعداء سخائه ايامه يحسن حمل المضارع على الاستمرار وعلى حكاية الحال الماضية اه فترى (قوله فان قيل) أى في الجواب عن كون بيت أبى الطيب دون بيت أبى تمام وحاصله أن الانسليم أن بيت أبى الطيب دون بيت أبى تمام لان كلام أبى الطيب على حذف مضاف أى ولقد يكون بهلاكه الزمان بخله وهلاكه استقبالي وجيئذ فالتعبير بالمضارع واقع في موقعه (قوله والزمان وان سخاؤه وجوده الخ) جواب عما يقال ان السخاء بالشيء هو بذله لاغير والزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه أو يبخل وحاصل الجواب أن انسلم أن ايجاده لم يبق في تصرفه بعد السخاء به لما فيه من تحصيل الحاصل وأما اقناؤه فهو باقى بعدنى تصرفه فله أن يسمح بهلاكه

وان كان مثله فالخطب فيه أهون وصاحب الثاني أبعد من المذمة والفضل لصاحب الأول كقول بشار
يا قوم أذني لبعض الحى عاشقة * والأذن تعشق قبل العين أحيانا
وانى امرؤ أحببتكم لمكارم * سمعت بها والاذن كالعين تعشق
(٤٩٠) لم يبيكنى الا حديث فراقكم * لما أسر به الى مودعي

وتول ابن الشحنة الموصلى
وكذا قول القاضي الارجاني
هو ذلك البر الذي أودعتم
في سمعي ألقية من مدهمى
وقول جارا لله
وقائلة ما هذه الدرر التي *
تساقطها عينك سمطين
سمطين

فقلت هي الدر التي قد حشباها
أبومضرا أذنى تساقط من عيني
وكقول أبي تمام
لوحار مرناد المنية لم يجد
الا الفراق على النفوس دليلا
وقول أبي الطيب

وأن يبخل به فنى الشاعر
ذلك (قوله باقى بعد) أى
بعد وجوده فى تصرفه أى
قله أن يسمح بهلا كه وأن
يبخل به فنى الشاعر ذلك
والحاصل أن إيجاد
واغداه كانا بيد الزمان
فسخا بإيجاده ولم يسخ
بأعدامه قط لكونه سببا
لصلاح الدنيا (قوله قلنا
هذا) أى تقدير المضاف
المذكور (قوله لاقربنة
غلبه) أى فلا يصح وبعب
محتمه الخ (قوله لاستغناؤه

باقى بعد فى تصرفه قلنا هذا تقدير لاقربنة عليه و بعد صحتته فصراع أى تمام أجود لاستغناؤه عن مثل
هذا التكاف (وان كان) الثانى (مثله) أى مثل الأول (فأبعد) أى فالثانى أبعد (من الذم والفضل للأول
كقول أبى تمام لوحار) أى تحير فى التوصل الى اهلاك النفوس (مرناد المنية) أى الطالب الذى هو
المنية على أنها إضافة بيان (لم يجد) * الا الفراق على النفوس دليلا * وقول أبى الطيب

وهذا بقله لعزاة أمور عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد على به أى بالاتصال به
والوقوف عليه بعد سخائه عنى فالمعنى أن الزمان هادى الى به بعد البخل بالهداية ففرقه وأغناى كأن
المعنى ولقد كان الزمان بخيلا باظهاره وهو مخالف للبخل بإيجاد مثله أيضا فعلى هذا التقدير أيضا لا يكون
ما خوذ من الأول ولكونه أظهر فى عدم الأخذ لم يتعرض له فى الشرح ويرجع المعنى على هذا التقدير
الى حاصل واحد أيضا لانه اذا بخل باظهار وجوده الى لعزاة فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده الالسبب
فيلزم البخل بوجوده لان فى اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ففى فائدته كنفية باعتباره فى وجوده الالسبب
من شأنه مع فائدته البخل به الالسبب خاص فيلزم البخل بأمثاله لاتقاء السبب وأيضا يشتركان فى
البخل بالشئ لعزاة فى الجملة وهو يكتفى فى الاتفاق وان فسرناه كما تقدم بأن الزمان جاد به وهو بخيل
فى المستقبل باهلا كه فهو أظهر فى مخالفة لكن يرجع اليه على هذا التقدير أيضا لانها قد اشتركا أيضا فى
عزاة شئ خاص عند الزمان بسبب خاص ولذلك انفر دحتى بخل باهلا كه للحاجة اليه وحده وان شئت
قلت لانه يلزم من البخل باهلا كه دون غيره ان غيره لا يبخل باهلا كه لعدم وجود مثل أوصافه فى ذلك الغير
فيلزم أن وجوده منفرد عن الغير فلا يوجد له مثل فيلزم البخل بالمثل فقد قرر بما ذكره رجوع كل
من الوجه الثلاثة فى حاصل المعنى شئ واحد فحصل بما تقرر أن الاتفاق فى حاصل المعنى يصحح هذا
الأخذ ومن توهم أن المخالفة فى الجملة مانعة من الأخذ وانها موجودة فى أحده هذه التقادير المحتملة دون
غيره فقد غلط (وان كان) الكلام الثانى فى الأخذ للمسمى بالاغارة (مثله) أى مثل الكلام الأول فى البلاغة
(فهذا الثانى) (أبعد من الذم) أى هو حقيق بأن لا يلزم بخلاف الكلام الثانى الذى هو أدنى كما تقدم
وانما قلناه كهذا لان ظاهر العبارة يقتضى أن ثم بعيدا من الذم وهذا أبعد منه وليس كذلك الأما الأول فهو
أبعد من هذين أن لا يلزم وأما ما يليه فهو مذموم فلا يتصف بالبعد من الذم (و) لكن مع كونه أبعد من
الذم انما (الفضل) (الكلام الأول) لاله (كقول أبى تمام

لوحار مرناد المنية لم يجد * الا الفراق على النفوس دليلا)

هذا الكلام الأول (وقول أبى الطيب

بعد ذلك بهلا كه (وان كان مثله) أى ان كان الثانى مثل الأول فى البلاغة والفضل (فأبعد من الذم)
مما قبله ولكن الفضل للسابق كقول أبى تمام

لوحار مرناد المنية لم يجد * الا الفراق على النفوس دليلا

فانه مثل قول أبى الطيب بعده

لولا

(قوله فالثانى أبعد من الذم) أى حقيق بانه لا يلزم فاعل التعضيل ليس

على بابها وانما قلناه كهذا لان ظاهر العبارة يقتضى أن هناك بعيدا من الذم وهذا أبعد منه وليس كذلك (قوله دليلا) مفعول يجد الأول
مفعوله الثانى محذوف أى لها وقوله الا الفراق استثناء من قوله دليلا وقوله على النفوس متعلق بدليلا بمعنى طريقا وفى الكلام
مذموم مضاف والمعنى لو تحيرت المنية فى وصولها لهلاك النفوس لم تجد لها طريقا يوصلها لذلك الفراق الأحبة

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت * لها النيايا الى أرواحنا سبلا
واعلم أن من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل على السرقة باتفاق الوزن والقافية أيضا كقول أبي تمام :

مقيم الظن عندك والأمانى * وان قلقت ركابي في البلاد
ولا سافرت في الآفاق الا * ومن جدواك راحتي وزادي

(٤٩١)

وقول أبي الطيب

واني عنك بعد غد لغاد *
وقلبي عن فنائك غير غاد
محبك حينما اتجهت ركابي *
وضيفك حيث كنت من
البلاد

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت * لها النيايا الى أرواحنا سبلا
الضمير في لها للنية وهو حال من سبلا والنيايا فاعل وجدت وروى يد النيايا فقد أخذ المعنى كله مع لفظة
النية والفرق والوجدان وبدل بالنفوس الأرواح

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت * لها النيايا الى أرواحنا سبلا

هذا الثاني ومعنى البيت الأول أن مرتاد النية أي النية التي ترتاد أي تطلب النفوس كطلب
الرائد للكلال فلا زيادة بيانية إذ ليس للنية مرتاد غير ما لو حار أي لو تحير ذلك المرتاد الذي هو النية في
طلب النفوس بسبب خفاء أما كنهها عليه لم يجد ذلك المرتاد دليلا يدل على النفوس المطلوبة له إلا الفراق
فجعل دليل النية على النفوس محصورا في الفراق أي فراق الأحبة وقيد كونه دليلا بحال الحيرة في
طلب النفوس ومعنى البيت الثاني أن مفارقة الأحباب هي الموصلة للنية عند طلبها للأرواح فلولاها
ما اتصلت النية بالأرواح فيفهم أن الموصلة مانعة من الوصول الى الأرواح فالفراق إما أن يكون
دليلا أو جزءا من الدليل ومن المعلوم أن المراد بالحيرة في البيت الأول رغبة النية في النفوس وطلبها
لها وقد علم أن التوصل مطلقا لا يكون إلا بالطلب فالتقييد بالحيرة لا يحتاج إليه لوجهين أحدهما أن
الطالب للشيء يتحير عند انتفاء الدليل فلا يحتاج لذكر التحير والآخر ما تقرر من كون النية لا عدولها
إلا بالنفوس فهي أبدا طالبة لها متحيرة عند عدم الدليل وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل
للمنية على النفوس إلا الفراق أما في الأول فواضح وأما في الثاني فان لولا تفيد أن نفي الفراق بنفي التوصل
كما أشرنا إليه فلم انحصر التوصل في الفراق على أنه دليل أو جزء الدليل فمعنى كل من البيتين يعود الى
معنى الآخر فما يقال من أن في الأول الحصر والتقييد بالحيرة فجاء أبلغ من الثاني لاعبرة به وقد ظهر أن
أبا الطيب أخذ المعنى كله مع لفظ النية والفراق والوجدان وبدل النفوس بالأرواح وهما متساويان
في البلاغة فكان الثاني أبعد من الذم ثم أشار الى مقابل قوله وان أخذ اللفظ كله أو بعضه مع تغيير
لنظمه وهذا المقابل هو أن يأخذ المعنى وحده كما مع تغيير النظم من غير أن يأخذ اللفظ بعضا أو كلا وقد
تقدم أن تغيير النظم بوجود غير الدلالة الأولى بحيث يقال هذا كلام وتر كيب آخر سواء كانت الجملتان

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت * لها النيايا الى أرواحنا سبلا

كذا قالوه والذي يظهر أن بيت أبي الطيب أحسن لأنه أصرح في المراد قال في الإيضاح ومن هذا الضرب
ما هو قبيح جدا وهو ما يدل على السرقة باتفاق الوزن والقافية كقول أبي تمام :

مقيم الظن عندك والأمانى * وان قلقت ركابي في البلاد
ولا سافرت في الآفاق الا * ومن جدواك راحتي وزادي

وقول أبي الطيب :

واني عنك بعد غد لغاد *
وقلبي عن فنائك غير غاد
محبك حينما اتجهت ركابي *
وضيفك حيث كنت من البلاد

النية بالأرواح فيفهم أن الموصلة مانعة من الوصول للأرواح وحينئذ فلا دليل ولا طريق لتوصل النية بالأرواح إلا الفراق
فما يقال أن بيت أبي تمام الحصر دون بيت أبي الطيب فيكون الأول أبلغ من الثاني لاعبرة به وظهر ما قاله الشارح أن أبا الطيب
أخذ المعنى كله مع بعض اللفظ لأنه أخذ لفظ النية والفراق والوجدان وبدل النفوس بالأرواح وان البيتين متساويان في البلاغة فلذا كان
الثاني غير مذموم

وان كان المأخوذ المعنى وحده سمي إلاما وسلخا وهو ثلاثة أقسام كذلك أولها كقول البحتري :
تصدحيا أن تراك بأوجه يبدأ في الذنب عاصيها فليطعها
وقول أبي الطيب :
وجرم جره سفهاء قوم * وحل بغير جارمه العذاب
فإن بيت أبي الطيب أحسن سبكا وكأ أنه اقتبس من قوله أنه لم يكن لنا بفعل السفهاء منا وكقول الآخر :
ولست بنظر إلى جانب الغنى * إذا كانت العلياء في جانب الفقر
وقول أبي تمام بعده :
يصد عن الدنيا إذا عن سودد * ولو برزت في زى عذراء ناهد
فبيت أبي تمام أخصر وأبلغ لأن قوله ولو برزت في زى عذراء ناهد زيادة حسنة وكقول أبي تمام :
هو الصنع ان يعجل فخبر وان يرث * فلليرث في بعض المواضع أنفع

(قوله وان أخذ المعنى وحده) أي دون شيء (٤٩٣) من اللفظ وهذا عطف على قوله فان أخذ اللفظ فهو شروع في الضرب

<p>(وان أخذ المعنى وحده سمي) هذا الأخذ (الإلاما) من ألم إذا قصد وأصله من ألم بالمنزل إذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط عن المني جلدا وألبسه جلدا آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أي مثل ما يسمى اغارة ومسحا لأن الثاني اما أبلغ من الأول أو دونه أو مثله (أولها) أي أول الأقسام وهو أن يكون الثاني أبلغ من الأول (كقول أبي تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) أي الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعني قوله (ان يعجل فخبر وان يرث *) أي يبطؤ (فلليرث في بعض المواضع أنفع) والاحسن أن يكون هو عائدا</p>	<p>الثاني من الظاهر من الأخذ والسرقة (قوله من ألم إذا قصد) أي لان الشاعر يقصد الى أخذ المعنى من لفظ غيره (قوله وأصله) أي وأصل الإلاما مأخوذ من ألم بالمنزل اذا نزل به فالإلاما في أصل اللغة معناه النزول ثم أر يدمنه سببه وهو القصد كما هنا لان الشاعر قد قصد أخذ المعنى من لفظ غيره (قوله وهو) أي السلخ في اللغة كشط الجلد الخ وقوله فكأنه مرتب على محذوف أي واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأن الشاعر الثاني الذي أخذ معنى شعر الأول كشط من ذلك المعنى جلدا وألبس ذلك المعنى جلدا</p>
<p>من جنس الشرطية مثلام لا يقال (وان أخذ المعنى وحده) دون شيء من اللفظ (سمي) هذا الأخذ (الإلاما) وهو في الأصل مصدر ألم بالمنزل إذا نزل به ويعبر به عن القصد الى الشيء وسمى به هنا الآخر لنزوله بالمعنى وقصده إياه والتسمية يكفي فيها أدنى ملازمة (و) سمي أيضا (سلخا) لانه سلخ المعنى عن اللفظ الأول كسلخ الشاة عن الجلد وكشطها عنه وذلك أن اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس المعنى من جهة الاشتغال عليه بالدلالة فأخذ المعنى عنه كشط الجلد عن صاحبه (وهو) أي والكلام الذي تعلق هذا الأخذ بمعناه (ثلاثة أقسام كذلك) أي كالكلام الذي يسمى الأخذ فيه اغارة ومسحافه وأيضاما أن يكون أبلغ من الأول المأخوذ منه أو يكون دونه في البلاغة أو يكون مثله فيها (أولها) أي أول الأقسام الثلاثة وهو الذي يكون أبلغ من الأول (كقول أبي تمام : هو الصنع ان يعجل فخبر وان يرث * فلليرث في بعض المواضع أنفع)</p>	<p>الجدل فكأن الشاعر الثاني الذي أخذ معنى شعر الأول كشط من ذلك المعنى جلدا وألبس ذلك المعنى جلدا</p>
<p>قوله (وان أخذ المعنى وحده) أي ولم يؤخذ شيء من اللفظ (سمي إلاما وسلخا) من الإلاما وهو اقتراف الصغائر أو مقاربة المعصية من غير وقوعها (وهو ثلاثة أقسام كذلك أولها) أن يكون الثاني أبلغ بالفضل (كقول أبي تمام : هو الصنع ان يعجل فخبر وان يرث * فلليرث في بعض المواضع أنفع</p>	<p>آخر (قوله فان اللفظ الخ) أي وأما كان اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد لان اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس للمعنى من جهة الاشتغال عليه بالدلالة (قوله وهو) أي الكلام الذي تعلق الأخذ بمعناه (قوله أي مثل ما يسمى اغارة) أي مثله في الانقسام الى ثلاثة أقسام وأن تلك الأقسام الثلاثة عين الأقسام الثلاثة المتقدمة (قوله لان الثاني اما أبلغ من الأول) أي فيكون بمدوحا وقوله أو دونه أي أو دون الأول في البلاغة فيكون مدموما وقوله أو مثله أي مثل الأول في البلاغة فيكون بعيدا عن الذم (قوله ضمير الشأن) أي مبتدأ أول والصنع بمعنى الاحسان مبتدأ ثان والجملة الشرطية خبر للبتدأ الثاني والخبر خبر ضمير الشأن أي الشأن هو أن الاحسان ان يعجل فخبر وان يتأخر فقد يكون تأخيرها أنفع (قوله وان يرث) من راث يرث أي يبطؤ وتأخر ومنه قولهم أمهلت ريثا ففعل كذا أي ساعة فعله (قوله أي يبطؤ) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وبعده همز من يبطؤ ببطا إذا تأخر (قوله والأحسن أن يكون هو عائدا الى حاضر) أي يفسره قوله الصنع الذي جعل خبرا عنه وأما كان هذا الاحتمال أحسن من الأول لان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيد الأول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه إذ فيه</p>

آخر (قوله فان اللفظ الخ) أي وأما كان اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد لان اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس للمعنى من جهة الاشتغال عليه بالدلالة (قوله وهو) أي الكلام الذي تعلق الأخذ بمعناه (قوله أي مثل ما يسمى اغارة) أي مثله في الانقسام الى ثلاثة أقسام وأن تلك الأقسام الثلاثة عين الأقسام الثلاثة المتقدمة (قوله لان الثاني اما أبلغ من الأول) أي فيكون بمدوحا وقوله أو دونه أي أو دون الأول في البلاغة فيكون مدموما وقوله أو مثله أي مثل الأول في البلاغة فيكون بعيدا عن الذم (قوله ضمير الشأن) أي مبتدأ أول والصنع بمعنى الاحسان مبتدأ ثان والجملة الشرطية خبر للبتدأ الثاني والخبر خبر ضمير الشأن أي الشأن هو أن الاحسان ان يعجل فخبر وان يتأخر فقد يكون تأخيرها أنفع (قوله وان يرث) من راث يرث أي يبطؤ وتأخر ومنه قولهم أمهلت ريثا ففعل كذا أي ساعة فعله (قوله أي يبطؤ) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وبعده همز من يبطؤ ببطا إذا تأخر (قوله والأحسن أن يكون هو عائدا الى حاضر) أي يفسره قوله الصنع الذي جعل خبرا عنه وأما كان هذا الاحتمال أحسن من الأول لان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيد الأول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه إذ فيه

وقول أبي الطيب :
فيت أبي الطيب بلغ لاشتماله على زيادة بيان

ومن الخير بقاء سيبك عنى * أسرع السحب في السير الجهم

الحكم بأن ذلك المتعقل هو الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكرناه سم قال يس وقوله لا كون الضمير للشأن خلاف الظاهر أي
لأنه مخالف للقياس من خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوما وأن مفسره لا يكون الاجمالة وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه إلا ابتداء
أو أحدا نواسخه وأنه ملازم للأفراد (قوله إلى حاضر في الذهن) وهو الموعود به (٤٩٣) (قوله وهذا كقول الخ) أي وهذا الأعراب

على الاحتمال الثاني

كالاعراب الكائن في قول

أبي العلاء فإن الضمير فيه

عائد على متعقل في الذهن

يفسره ما بعده المخبر به عنه

ولا يصح أن يكون ذلك

الضمير ضمير الشأن لأن الخبر

الواقع بعده مفرد وضمير

الشأن إنما يخبر عنه بجملة

والخاص أن الضمير في

بيت أبي تمام يحتمل أن

يكون ضمير الشأن ويحتمل

أن يكون عائدا على متعقل

في الذهن وأما في بيت أبي

العلاء فيتمين أن يكون

عائدا على متعقل في الذهن

ولا يجوز أن يكون ضمير

الشأن لأن ما بعده لا يصلح

للخبرية عنه فهو نظير

البيت الأول على الاحتمال

الثاني فيه (قوله ما لم

خيال) ما زائدة ولم بفتح

أوله وضم ثانيه من لم لم

كرد يرد بمعنى نزل وحصل

وضمير لم للمجرى أي حتى

إذا لم * وحصل من هذا

الذي يهجرنا فهو خيال

لأنه لعدم الاعتبار به بمنزلة

العدم الذي هو خيال

إلى حاضر في الذهن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطية ابتداء كلام وهذا كقول أبي العلاء :

هو المهجر حتى ما لم خيال * وبعصود الزائرين وصال

وهذا نوع من الأعراب لطيف لا يكاد يتنبه له إلا الأذهان الرائضة من أئمة الأعراب (وقول أبي

الطيب ومن الخير بقاء سيبك) أي تأخر عطائك (عنى * أسرع السحب في السير الجهم) أي

السحاب الذي لا ماء فيه وأما ما فيه ماء فيكون بطيئا ثقيل المشي فكذا حال العطاء

هذا الكلام الأول (وقول أبي الطيب :

ومن الخير بقاء سيبك عنى * أسرع السحب في السير الجهم)

هذا الكلام الثاني فقد اشترك البيتان في أن تأخر العطاء يكون خيرا أو نفع ولا يكن بيت المتنبي فيه أجود

لأنه زاده حسنا بضرب للثلل به بالسحاب فكأنه دعوى بالدليل إذ كانه يقول العطاء كالسحاب فيطو

السحاب في السير أكثر نفعاً وسريعا وهو الجهم أي السريع سيرا أقل نفعاً وكذلك العطاء بطيئاً أكثر

نفعاً فكان تأخر عطائك أفضل من سرعته ولا يخفى أن البطء في السحاب خلاف البطء في العطاء لأنه في

السحاب في مسيره وفي العطاء في عدم ظهوره في زمان انتظاره مع أن الأول يفيد أن الريث أي البطء

أنفع في بعض المواضع دون بعض والثاني يفيد أنه من الممدوح لا يكون إلا خيرا وهو كد في المدح وأما

الأول فيشعر بأنه قد يكون من الممدوح خبر أو قد لا يخفى يستحى مثلا لتأخر العطاء حياء يوجب الزيادة

يكون خيرا وحيث لا يكون مثلا كذلك لا يكون أنفع بخلاف البيت الثاني وقوله هو الصنع الضمير

لشأن أي الشأن هو هذا وهو قوله الصنع أي الاحسان أن يعجل فيخير وإن يبطئ أي يبطئ فقد يكون

أنفع ويحتمل أن يكون عائدا على حاضر في الذهن يفسره الصنع والجملة بعده مستأنفة وعود الضمير على

ما في الذهن صحيح لأنه تارة يتعين كافي قوله هو المهجر حتى ما لم أي ما ينزل خيال * من هذا الذي

يهجرنا * وبعض صدود الزائرين وصال * أي لم نزل ممن هجرنا حتى الصدود لأننا لا نلقاه لا بقظة

ولا مناما والصدود قديمد وصال بالنسبة لثله هذا المهجر وتارة لا يتعين كافي قوله هو الصنع أن يعجل

الخ * وإنما قلنا يتعين في قوله هو المهجر لأننا لو جعلناه للشأن احتاج إلى جملة يخبر بها عنه ولا جملة كذلك

في قوله هو المهجر الخ ومثله أن هي الأحيات الدنيا أي أن الحياة الأحيات الدنيا ولا يصح أن يكون

الضمير للشأن هنا وهذا الأعراب أعني جعل الضمير عائدا على حاضر في الذهن لطيف لا يكاد يتنبه

له إلا الأذهان الرائضة أي المرتاضة بالأعراب من أئمة العربية لأن البنطن لحاضر ذهننا يلثم

الكلام فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الإجمال ويصح به المعنى بما يلقى

خبر منه قول أبي الطيب :

ومن الخير بقاء سيبك عنى * أسرع السحب في السير الجهم)

(قوله وبعض صدود الخ) أي أن لم نزل من الذي هجرنا حتى الصدود لأننا لا نلقاه لا بقظة ولا مناما والصدود قديمد وصال بالنسبة لهذا

المهجر (قوله الرائضة) أي المرتاضة والممارسة لصناعة الأعراب (قوله ومن الخير بقاء سيبك عنى) أي لأن بطءه وعدم سرعته

يدل على كثرته كالسحاب فإنه لا يسرع منها إلا ما كان خاليا عن الماء وأما السحاب التي فيها ماء فإنها بطيئة المشي (قوله الجهم)

بفتح الجيم كافي الأطول

وثانيها كقول بعض الاعراب :
 وريحها أطيب من طيبها * والطيب فيه المسك والعنبر
 وإذا أدنيت منها بصلا * غلب المسك على ريح البصل
 وعلى عدوك يا ابن عم محمد * رصدان ضوء الصبح والظلام
 فإذا تنبسه رعته وإذا هدا * سلت عليه سيوفك الاحلام
 وقول أبي الطيب :
 ترى في النوم رمك في كلاه * ويخشى أن يراه في السهاد
 فقصر يد كرس السهاد لانه أراد اليقظة ليطلق بها النوم فأخطأ اذ ليس كل بقطة سهاد وإنما السهاد امتناع السكرى في الليل وأما المشيقة
 بالنهار فلا يسمى ساهدا وكقول البحترى :
 وإذا تألق في الندى كلامه المصقول خلت لسانه من عضبه
 وقول أبي الطيب :
 كان السنهم في النطق قد جعلت * على رماحهم في الطعن خرصانا
 فان أبا الطيب فاته ما أفاده البحترى (٤٩٤)
 بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخيلية

ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان لاشتغاله على ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) أي ثاني الاقسام وهو أن
 يكون الثاني دون الاول (كقول البحترى وإذا تألق) أي لم (في الندى) أي في المجلس (كلامه
 * المصقول (المنقح) خلت) أي حسبت (لسانه من عضبه) أي سيفه القاطع (وقول أبي الطيب :
 كان السنهم في النطق قد جعلت * على رماحهم في الطعن خرصانا)

ولا ينبغي له كل أحد وهو حيث يتأق الاعراب بضمير الشأن أفضل من الاعراب بالاضمار الشأن
 وذلك لان ضمير الشأن خلاف الاصل لكونه ملازما للأفراد وملازما للأخبار بالجملة وكونه لازما
 للابتداء أو الناسخ فلا يعمل فيه غيرهما وكونه لا يتبع وعوده على ما بعده وفائدته التي هي الاجمال ثم
 التفصيل موجودة في هذا الأخير مع زيادة أفادة حكمين لان قوله هو الصنع ان يجعل فخيرا لا يفيد
 اثبات الصنعة واثبات ذلك الصنع ان يجعل فكذا وان يرث فكذا بخلاف ما لجعل شأنا وثانيها أي ثاني
 الاقسام السكائنة للكلام الذي فيه أخذ المعنى وحده وهو ما يكون أدنى من الكلام الاول المأخوذ منه
 في البلاغة (كقول البحترى وإذا تألق) أي لم (في الندى) أي مجلس الاجتماع للحدث (كلامه
 المصقول) أي المنقح المصنى من كل ما يشينه (خلت) أي حسبت (لسانه من عضبه) أي من
 سيفه القاطع هذا الكلام الاول (وقول أبي الطيب كان السنهم في النطق) أي عند النطق (قد
 جعلت * على رماحهم في الطعن) أي عند الضرب بالقنا (خرصانا) مفعول ثان لجعلت وهو جمع

فانه اشتمل على زيادة التشبيه بالسحب وان السحب أسرعها جاما لاء فيه (وثانيها) وهو ما كان الاول
 فيه أحسن (كقول البحترى :

وإذا تألق في الندى كلامه المصقول خلت لسانه من عضبه
 فانه خير من قول أبي الطيب :

كان السنهم في النطق قد جعلت * على رماحهم في الطعن خرصانا

(قوله في بيت أبي الطيب
 زيادة يسان) أي للمعنى
 المقصود وهو ان تأخير
 العطاء يكون خيرا وأنفع
 والخاص ان البيتين
 اشتركا في المعنى وهو ان
 تأخير العطاء يكون خيرا
 وأنفع لكن بيت أبي الطيب
 وهو المتأخر منهما أجود
 لانه زاد حسنا بضرب المثل
 له بالسحاب فكأنه دعوى
 بالدليل اذ كأنه يقول
 العطاء كالسحاب فكأن
 بطن السحابة من السحاب
 أكثر نفعاً من سريرها وهو
 الجاه فكذلك عطاؤك
 بطيئه أكثر نفعاً من
 سريره فكان تأخير عطاؤك
 أفضل من سرعته وقد
 يقال ان البطء في السحاب

خلاف البطء في العطاء لان البطء في السحاب في سريره وفي العطاء في عدم ظهوره على أن
 البيت الاول يفيد ان البطء أنفع في بعض المواضع دون بعض فيكون من المدوح تارة خيرا وتارة لا يكون والثاني يفيد أن
 البطء من المدوح لا يكون الاخيرا وهو أوكد في المدح وحينئذ فالبيتان متفاوتان في المعنى فلا يصح التمثيل بهما تأمل (قوله
 وهو أن يكون الثاني دون الاول) أي وهو أن يكون الكلام الثاني المأخوذ دون الكلام الاول المأخوذ منه في البلاغة والحسن
 (قوله كقول البحترى) هذا هو القول الاول (قوله أي المجلس) أي المثل * بأشراف الناس (قوله المنقح) أي المصنى من كل
 ما يشينه والمصقول في الاصل معناه المجوف تفسير الشارح له بالمنقح تفسير مراد (قوله أي حسبت لسانه من عضبه) أي طمنت أن
 لسانه تاشي من سيفه القاطع أو أن من زائدة أي ظننت أن لسانه سيفه القاطع فشبه لسانه بسيفه بجامع التأخير (قوله وقول أبي
 الطيب) هذا هو القول الثاني (قوله في النطق) أي في حالة النطق أو عند النطق في الكلام حذف مضاف وأن في معنى عند وكذا
 يقال في قوله في الطعن (قوله قد جعلت على رماحهم) أي قد جعلت خرصانا على رماحهم عند الطعن أي الضرب بالقنا

وكقول الخنساء : وما بلغ المهدون للناس مدحة * وإن أطبوا الا وما فيك أفضل
وقول أشجع : وما ترك المداح فيك مقالة * ولا قال الا دون ما فيك قائل
فإن بيت الخنساء أحسن من بيت أشجع لما في مصرعاه الثاني من التعقيد إذ تقديره ولا قال قائل الا دون ما فيك وثالثها كقول الأعرابي :
ولم يك أ كثر الفتيان مالا * ولكن كان أرحبهم ذراعا

(قوله بالضم والكسر) أى فى الفرد وكذا فى الجمع (قوله وهو السنان) أى لان خرسان الرماح أستها كما أن خرسان الشجر
أغصانها (قوله والنفاذ) عطف تفسير (قوله فيبت) (٢٩٥) البحتري أبلغ) حاصله أن كلا من

البيتين تضمن تشبيه
اللسان بآلة الحرب فى
النفاذ والمضاء وإن كانت
الآلة المعتبرة فى الأول
السيف والآلة المعتبرة
فى الثانى الرمح ولكن بيت
البحترى أجود لانه نسب
فيه الثانى والصقالة
للكلام وهما من لوازم
السيف على حد التثنية
والاظفار فكان فى كلامه
استعارة بالسكينة فازداد
بهذا حسنا بخلاف
بيت أبى الطيب وتقرير
الاستعارة المذكورة أن
يقال شبه الكلام الموجب
لتأثير المضاء والنفاذ فى
نفوس السيف الموجب
للتأثير من الجذ والقطع
وطوى ذكر المشبه به
ورمز اليه بذكر شئ
من لوازمه وهو التأتى
والصقالة على طريق
الاستعارة بالسكينة وثابت
التأتى تخييل والصقالة

جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعنى أن ألسنهم عند النطق فى المضاء والنفاذ تشابه ألسنتهم
عند الطعن فكأن ألسنهم جعلت أسنة رماحهم فيبت البحتري أبلغ لما فى لفظى تأتى والمصقول
من الاستعارة التخيلية فإن التأتى والصقالة لكلام بمنزلة الأظفار للمنية ولزم من ذلك تشبيه كلامه
بالسيف وهو استعارة بالسكينة (وثالثها) أى ثالث الأقسام وهو أن يكون الثانى مثل الأول
(كقول الأعرابي) أبى زياد :

(ولم يك أ كثر الفتيان مالا * ولكن كان أرحبهم ذراعا)

خرص بضم الخاء وكسرها وهو سنان الرمح وهذا هو الكلام الثانى ولا شك أن كلامهم ما تضمن تشبيه
اللسان بآلة الحرب فى النفاذ والمضى وإن كانت الآلة المعتبرة فى الأول السيف والآلة المعتبرة فى
الثانى الرمح ولكن بيت البحتري أجود لانه نسب فيه التأتى والصقالة للكلام وهما من لوازم السيف
على حد ذكر المنية والاظفار فكان فى كلامه استعارة بالسكينة فيما يتعلق بالمشبه فازداد بهذا حسنا
بخلاف كلام المتنبي مع أن فى بيت المتنبي قبحان من جهة أخرى وهو أن المتبادر من كلامه أن ألسنهم
قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى وفى الأول أيضا الدلالة على التشبيه بفعل الظن وهو
أقوى من الدلالة بكان فإن قلت ليس فى كلام البحتري استعارة بالسكينة وإنما فيه ترشيح بالتشبيه
لأن المشبه بالسيف فى الحقيقة هو الكلام لا اللسان لأن الموصوف بوجه الشبه وهو النفوذ والتأثير فيما
يتعلق به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبي بترشيح
التشبيه كإزعمت على أن لا نسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاء
فى الأرواح كالسيف فى تلبسه بما يوجب التأثير من الجذ والقطع ولا ينافى ذلك اعتبار الاستعارة
بالسكينة فيما تحقق به وجه الشبه وهو الكلام بنسبة لوازم السيف له (وثالثها) أى وثالث
الأقسام التى هى للكلام الذى فيه أخذ المعنى وحده وهو ما يكون مثل الأول المأخوذ منه فى البلاغة
(كقول زياد) (الأعرابي ولم يك) أى الممدوح (أكثر الفتيان) أى الأقران (مالا) * ولكن
كان هذا الممدوح (أرحبهم) أى أوسعهم (ذراعا) أى أوسعهم يقال فلان رجب الراحة

فإن أبى الطيب فاته ما فاده البحتري بقوله تأتى وقوله المصقول من الترشيح (وثالثها) وهو ما كان الثانى
فيه مثل الأول (كقول الأعرابي :

ولم يك أ كثر الفتيان مالا * ولكن كان أرحبهم ذراعا

ترشيح لأن مجموعهما تخييل كما هو ظاهر الشارح لأن التخيل لا يكون الا واحدا ويؤيد بيت البحتري على بيت أبى الطيب
أيضا بان فيه حسب التأتى وهو أقوى فى الدلالة على التشبيه من كان على أن فى بيت أبى الطيب قبحان من جهة أخرى وهو أن المتبادر من
كلامه أن ألسنهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله للكلام) أى الذين أثبتهما للكلام (قوله بمنزلة الأظفار
للمنية) أى بمنزلة الأظفار التى أثبتت للمنية (قوله ولزم من ذلك) أى من اثبات التأتى والصقالة للكلام لأن التخيلية والسكينة
متلازمان على ما سبق (قوله وهو استعارة بالسكينة) الضمير للتشبيه بناء على مذهب للصنف فى الاستعارة بالسكينة أو للسيف بناء
على مذهب القوم فيها (قوله مثل الأول) أى فى البلاغة (قوله كقول الأعرابي) هذا هو الكلام الأول والثانى قول أشجع الآتى
(قوله ولم يك أ كثر الفتيان مالا) أى لم يكن الممدوح أكثر الأقران مالا

وقول أشجع : وليس بأوسعهم في الغنى * ولكن معروفه أوسع
وكذا قول بكر بن النطاح : كأنك عند الكرى حومة الوغى * نفر من الصف الذي من ورائكما
وقول أبي الطيب : فسكانه والطن من قدماه * متخوف من خلفه أن يطعنا
وكذا قول الأخرى كراثة مات : الصبر يحمد في المواطن كلها * إلا عليك فانه مسدوم
وقول أبي تمام بعده : وقد كان يدعى لابس الصبر حازما * فأصبح يدعى حازما حين يجزع وأما غير الظاهر

(قوله رحب الباع والذراع) الرحب (٤٩٦) الواسع والباع قدر ممد اليدين والذراع من طرف المرفق الى طرف الأصبع الوسطى (قوله

أى أسخاهم يقال فلان رحب الباع والذراع ورحبهم ما أى سخى (وقول أشجع وليس) أى المدوح يعنى جعفر بن يحيى (بأوسعهم) الضمير للملوك (في الغنى) * ولكن معروفه (أى احسانه) (أوسع) فالبيتان متماثلان وهذا ولكن لا يعجبني معروفه أوسع (وأما غير الظاهر

ورحب الباع ورحب الذراع يعنى أنه سخى وهو مجاز مرسل من إطلاق اسم للملابس وهو سعة الذراع أو الباع الذى هو مقدار اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لأن الراحة والذراع والباع بها يحصل المعطى عند قصده فإذا اتسع كثر ما ملأوه فلا يست السعة الكثرة عند العطاء فأطلقت السعة على الكثرة بتلك الملازمة مع القرينة وهذا هو الكلام الاول (وقول أشجع وليس) أى المدوح الذى هو جعفر بن يحيى (بأوسعهم) أى بأوسع الملوك (في الغنى) أى فى المال (ولكن معروفه) أى احسانه (أوسع) من معروفهم وهذا هو الكلام الثانى فقد اتفق البيتان على أن المدوح لم يزد على الأقران فى المال ولكن فاقهم فى الكرم وهما متماثلان اذ لم يختص أحدهما بفضيلة عن الآخر فكان الثانى أبعد من الذم كما تقدم فى ثالث أقسام الاول ولكن لا يخفى أن الاول فاق الثانى فى التعبير عن الكرم بطريق التجوز ولهذا قيل ان معروفه لا يجب وقيل ان وجه كونه لا يجب أن العروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أى الشئ المعروف منه كناية عن الدبر أوسع فاستهجن هذا التعبير لما عهد فيه من هذا المعنى ولا يخفى أن هذا التوجيه إنما يتجه ان صح الاخبار عن العروف بقوله أوسع مراد به هذا المعنى على وجه الكثرة والا فلا يخفى فساده لوجود العروف فى الكلام البليغ ولا يعثر به الاستهجان بوجه تأمله * ولما فرغ من الأخذ بالظاهر وأقسامه شرع فى غير الظاهر فقال (وأما) الأخذ (غير الظاهر) أقسام ولم يعددها الى الأبلغ والأدنى المذموم والمساوى الابدع عن الذم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فان اعترافهم بوجه أخرى خارجة عن معنى الأخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتى وأما كثر هذه الأنواع يعنى كلها

فانه مثل (قول أشجع

وليس بأوسعهم في الغنى * ولكن معروفه أوسع)

كذا قال المصنف وقد يقال الاول أحسن لسلامته من حذف الفضل عليه والاستعارة للأرنب فيه هذه أنواع الأخذ الظاهر ص (وأما غير الظاهر) ش الأخذ غير الظاهر أنواع

أى سخى) أى فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم اللابس بكسر الباء وهو سعة الباع أو الذراع على للملابس بفتحها وهو كثرة المعطى لأن الباع والذراع بهما يحصل المعطى عند قصد دفعه فإذا اتسع كثر ما ملأوه فلا يست السعة الكثرة عند الاعطاء فأطلقت السعة على الكثرة بتلك الملازمة مع القرينة (قوله وقول أشجع) أى فى مدح جعفر بن يحيى البرمكى (قوله الضمير للملوك) أى

فى البيت السابق

يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع أى يقصد الملوك غايته التى بلغها فى الكرم والحال أنهم لا يصنعون من المعروف والاحسان كما يصنع (قوله فى الغنى) أى فى المال (قوله أوسع) أى

من معروفهم (قوله فالبيتان متماثلان) أى لانفاقهما على افادة أن المدوح لم يزد على الأقران فى المال ولكن فاقهم فى الكرم ولم يختص أحدهما بفضيلة عن الآخر فلما كان الثانى بعيدا عن الذم (قوله ولكن لا يعجبني معروفه أوسع) أى وحينئذ فالبيتان ليسا متماثلين بل الاول أبلغ فتمثيل المصنف بهذين البيتين للقسم الثالث لا يتم ووجه عدم الاعجاب أن أرحمهم ذراعا يدل على كثرة الكرم بطريق المجاز بخلاف معروفه أوسع فانه يدل على ذلك بطريق الحقيقة فالبيت الاول قد ازداد بالمجاز حسنا وقيل وجه كونه لا يعجبه أن العروف قد يعبر به عن الدبر أى الشئ المعروف منه وهو الدبر أوسع وفيه بعد لان الكلام البليغ لا يعثر به الاستهجان (قوله وأما غير الظاهر) أى وأما الأخذ غير الظاهر وهو ما يحتاج لتأمل فى كون الثانى مأخوذا من الاول اذ علمت ضابطه تعلم أن التماثل الآتى فى التشابه ينبغى أن يعمل من الظاهر لان ادراك كون الثانى أحله الاول ظاهر لا يحتاج لتأمل ولم يقسم المصنف

فنه أن يتشابه معنى الاول ومعنى الثانى كقول الطرماع بن حكيم الطائى :

لقد زادنى حبا لنفسى أتى * بغيض الى كل امرى غير طائل

وقول أبى الطيب : وإذا أتتكَ مذمتى من ناقص * فهى الشهادة لى بأتى كامل

فان ذم الناقص أبا الطيب كغض من هو غير طائل الطرماع وشهادة ذم الناقص أبا الطيب كزيادة حب الطرماع لنفسه وكذا قول أبى العلاء المعرى فى مراثية :

وما كافة البدر المنير قديمة * ولكها فى وجهه أثر اللطم

وقول القيسرانى : واهوى الذى أهوى له البدر ساجدا * ألت ترى فى وجهه أثر الترب

وأوضح من ذلك قول جرير : فلا يمنعك من أرب لحاهم * سواء ذو العمامة والحجار

وقول أبى الطيب : ومن فى كفه منهم قناة * كمن فى كفه منهم خضاب

غير الظاهر الى الأبلغ والادنى للمدح والمساوى فى البلاغة

(٤٩٧)

البعيد عن الذم لان أقسام

غير الظاهر كلها مقبولة

من حيث الاختلاف فان

اعتراها ردم من جهة أخرى

خارجة عن معنى الاختلاف

كانت غير مقبولة (قوله

فنه أن يتشابه المعنيين)

أى فأقسامه كثيرة ذكر

المصنف منها خمسة كلها

مقبولة القسم الاول منها

أن يتشابه المعنيين أى

معنى البيت الاول المأخوذ

منه ومعنى التالى المأخوذ

أى من غير نقل للمعنى

لحل آخر فغابر ما بعده

(قوله أى حاجة) أى

تردها منهم (قوله لحاهم)

بضم اللام وكسرهما فاعل

يمنع وقوله جمع لحية (أى

بفتح اللام وكسرهما (قوله

سواء ذو العمامة الخ) أى

فنه أن يتشابه المعنيين) أى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير فلا يمنعك من أرب) أى حاجة (لحاهم) جمع لحية يعنى كونهم فى صورة الرجال (سواء ذو العمامة والحجار) يعنى أن الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف (وقول أبى الطيب :

ومن فى كفه منهم قناة * كمن فى كفه منهم خضاب)

واعلم أنه يحوز فى تشابه المعنيين اختلاف البيتين .

ومقبولة (منه) قسم هو (أن يتشابه المعنيين) أى معنى البيت الاول المأخوذ منه ومعنى البيت الثانى المأخوذ بلانقل (كقول جرير فلا يمنعك من أرب) أى من حاجة تردها عندهم (لحاهم) فاعل يمنع أى يمنع أصحاب اللحية جمع لحية لانهم فى المعنى نساء وان كانوا فى الصورة رجالا فلا تمنعك صورتهم مع انتفاء المعنى الذى تقع به المنع ولذلك قال (سواء) منهم (ذو العمامة) (ذو الحجار) يعنى أن رجالهم ونساءهم متساوون فى الضعف فلا مقاومة للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم هذا هو البيت الاول (وقول أبى الطيب ومن فى كفه منهم قناة) أى رمح (كمن فى كفه منهم خضاب) أى صبغ الحناء هذا هو البيت الثانى وقد اشتبه البيتان فى المعنى من جهة افادة كل منهما أن الرجال لهم من الضعف مثل ما للنساء الآن الاول أهدا التساوى والثانى أتى بأداة التشبيه والاول عبر عن النساء بذوات الحجار وعن الرجال

(فنه أن يتشابه المعنيين) أى المعنى الاول والمعنى الثانى (كقول جرير :

فلا يمنعك من أرب لحاهم * سواء ذو العمامة والحجار

وقول أبى الطيب :

ومن فى كفه منهم قناة * كمن فى كفه منهم خضاب)

فشكل من البيتين يدل على عدم المبالاة بالرجال الا أنهم مختلفان لان الاول دل على مساواة النساء للرجال

(٣٣ - شروح الملخص - رابع) لان الرجال، منهم والنساء سواء فى الضعف فلا مقاومة للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم

فقوله سواء الخ جملة مستأنفة فى معنى العدة والعمامة بالكسر تطلق على المغفر وعلى البيضاء وعلى ما يلبس على الرأس وحملها على الاولين

أبلغ وعلى الثالث أوفى بقوله والحجار (قوله وقول أبى الطيب) أى فى مدح سيف الدولة بن حمدان وخضوع بنى كلاب وقبائل العرب

له (قوله قناة) أى رمح وقوله خضاب أى صبغ الحناء والبيت الاول أى بيت جرير هو المأخوذ منه بيت أبى الطيب هو الثانى المأخوذ

والبيتان متشابهان فى المعنى من جهة افادة كل منهما أن الرجال لهم من الضعف مثل ما للنساء الآن الاول أهدا التساوى والثانى

أتى بأداة التشبيه والاول عبر عن النساء بذوات الحجار وعن الرجال بذوى العمامة والثانى عبر عن النساء بذوات الخضاب وعن الرجال

بذوى القنات فى أ كفههم والاول أيضا جعل ذلك التساوى علة لعلمهم منهم تناول الحوائج منهم بخلاف الثانى (قوله واعلم الخ) هذا

دخول على كلام المصنف الآتى (قوله اختلاف البيتين الخ) فيجوز أن يكون أحد البيتين تغزلا والآخر مديحا أو هجاء أو افتخارا

(١) قوله بفتح اللام ليس فى اللحية الا الكسر كفى كتب للغة اه مصححه

ولا يفرك من البيتين المتشابهين (٤٩٨) أن يكون أحدهما نسبيا والآخر مديحا أو هجاء أو افتخارا أو غير ذلك فإن الشاعر

تشبيها ومديحا وهجاء وافتخارا ونحو ذلك فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس لينظمه احتال في إخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته وإلى هذا أشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينقل المعنى إلى محل آخر

بدوى العمامة والثاني عبر عن النساء بذوات الخضاب وعن الرجال بدوى القناعات في كنههم والاول أيضا جعل ذلك التساوي عادة للامر بتناول الجوانح لديهم بخلاف الثاني فإن قلت قد تقدم في قسم الظاهر أنه لا يشترط فيه التساوي في المعنى من كل وجه ولأن بوجود المعنى للساخوذ لفظ المأخوذ منه وإنما يشترط الاتحاد في المعنى الحاصل في الجملة وإن كان بين القائلين اختلاف ما وهذا المثال لغير الظاهر كذلك لاشتراك البيتين كما بينت في الحاصل الذي هو كون الرجال لهم من الضعف مثل ما للنساء ولا يضر التعبير المخالف ولا مصاحبة شيء آخر كما في البيت الاول قلت الفرق بين الظاهر وغيره قد تقدم وهو أن غير الظاهر لا بد أن يكون بحيث لا يدرك كون الثاني من الاول إلا بتأمل كما يتضح في الأمثلة بعد والدوق السليم شاهد بذلك وأما هذا المثال فوجه الخفاء أن الاول سوى بين مفهوم ذي العمامة والجماري مصدوقهما والثاني شبه مفهوم من في كفه خضاب بمن في كفه قناعات باعتبار مصدوقهما فيبادر قبل التأمل أن المعنيين لما اختلفت المفهوم فيهما مختلفان بخلاف ما تقدم فالمعنى ظاهر الاتحاد هذا والحق أن هذا المثال قريب من الظاهر بل ينبغي أن يجعل منه والمثال الذي فيه التشابه بلا ظهور كقوله :

لقد زادني حبا لنفسي أني * بغيض إلى كل امرئ غير طائل
وقوله : وإذا أتتك مذمتي من ناقص * فهي الشهادة لي بأنى كامل

فمعنى البيت الاول أن بغض مائس بطائل لي لا فائدة فيه يزيدني حبا في نفسي لاني أعلم بذلك أنه ما بغضني إلا لكونه لم يناسب ما فيه من المعاني والاخلاق ماني ومعنى الثاني أنه إذا ذممتي ناقص ذميت في نفسه كان ذمه شهادة بكما لي ومعلوم أن البغض يستلزم عادة ذم المبعوض وحب الانسان نفسه يستلزم ادراك كمالها فالمعنيان مشتبهان في أمر يعمهما وان اختلف مفهومهما وذلك الذي يعمهما هو أن مباحة الرذال واذا يتهم للانسان تفيد رفعة لكن لحفاء أخذ أحدهما من الآخر لان التماثل إنما هو باعتبار هذا الامر العام الذي بعد است شمار الاختص منه فخر لا فيه بمنزلة الاخصين باعتبار الجنس الاعلى جعل الثاني أي أخذه من خلاف الظاهر والدوق السليم شاهد بذلك فتأمل ولما كان غير الظاهر مشعرا بالحاجة إلى التأمل صح فيه نقل المعنى من مكان إلى آخر إذ غاية ما فيه زيادة الخفاء ولا ينافيه فيصح أن ينقل المعنى من نسب أي وصف بالجمال يقال نسب بكسر سين المضارع إذا شبب بامرأة أي ذكر منها ما يلائم الشبيبة والفتوة إلى مدح وبالعكس وإلى هجاء وافتخار ونحو ذلك وبالعكس ونقل المعنى من بعض الثلاثة الأخيرة إلى آخر وبالعكس وذلك يمكن من الشاعر الحاذق عند قصد اختلاس المعنى وإخفائه فيحتمل فيه حتى ينظمه على غير نوعه الاول وعلى غير وزنه وقافيته فيدخل في غير الظاهر على هذا ما نقل من نوع إلى غيره سواء كان للنقل عنه وإلى هجاء أو مدح أو من غير ذلك وإلى هذا القسم وهو للنقل من محل إلى آخر مطلقا أشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينقل المعنى إلى محل آخر) بأن يكون المعنى وصفًا

الحاذق إذا عمد إلى المعنى المختلس لينظمه تخيل في إخفائه فغيره عن لفظه وعدل به عن نوعه ووزنه وقافيته * ومنه النقل وهو أن ينقل معنى الاول إلى غير محله

أورثاء (قوله تشبيها) التشبيب ذكر أوصاف المرأة بالجمال وفي بعض النسخ نسبيا يقال نسب ينسب بكسر سين المضارع إذا تشبب بامرأة أي تغزل بها ووصفها بالجمال والمراد ههنا من الأمرين ذكر أوصاف المحبوب مطلقا ذكرنا أو أثني (قوله ونحو ذلك) أي ويجوز اختلافهما بنحو ذلك كالاختلاف في الوزن أو القافية (قوله المختلس) أي الذي اختلسه وأخذه من كلام غيره (قوله فغيره عن لفظه ونوعه) أي فغير لفظه وصرفه عن نوعه كالمدح أو الذم والافتخار أو الرثاء أو الغزل (قوله وإلى هذا أشار بقوله) أي وإلى هذا القسم وهو نقل المعنى من نوع من هذه الأنواع لنوع آخر أشار الخ ونوجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى إلى محل آخر وهذا صادق بأن ينقله من التشبيب إلى أحد المذكورات (قوله أن ينقل المعنى إلى محل آخر) بأن يكون المعنى وصفا

كقول

وينقل من موصوف لموصوف آخر كنهله ستر الدم من الفتى إلى السيف في المثال الذي ذكره المصنف أو يكون المعنى مدحا فينقل للهجاء أو الرثاء أو العكس

كقول البحتري سلبوا وأشرفت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا
يدس النجيع عليه وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمد (٤٩٩)

نقله أبو الطيب الى السيف فقال :
ومنه أن يكون معنى
الثاني أشمل من معنى
الاول كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم *
وجدت الناس كلهم غضابا

(قوله وأشرفت الدماء

عليهم) أى فظهرت الدماء

عليهم ملابسة لاشراق

شعاع الشمس وأتى بقوله

محمره لننى مايتوهم من

غلبة الاشراق عليها حتى

صارت بلون البياض

(قوله فكأنهم لم يسلبوا)

أى فلما ستروا الدماء بعد

سلبهم صاروا كأنهم لم

يسلبوا لان الدماء للمشرقة

عليهم سارت ساترة لهم

كاللباس المعلوم وهذا

البيت هو المنقول عنه

المعنى وبيت أبي الطيب

الآتى هو المنقول فيه

المعنى (قوله النجيع) هو

الدم المائل الى سواد

(قوله وهو مجرد) أى

والحال أن السيف خارج

من غمده (قوله فكأنما

هو مغمد) أى فصار

السيف لما ستره النجيع

الذى له شبه بلون الغمد

كأنه مغمد أى مجمول فى

الغمد (تسوله فقل

المعنى) أى وهو ستر الدم

كاللباس من القتل الى

السيف أى لانه فى البيت

(قوله

كقول البحتري سلبوا) أى ثيابهم (وأشرفت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا) أى لان
الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول أبي الطيب يدس النجيع عليه) أى على السيف (وهو
مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمد) لان الدم اليا بس بمنزلة غمده فنقل المعنى من القتل والجرحى
الى السيف (ومنه) أى من غير الظاهر (أن يكون معنى الثانى أشمل) من معنى الاول
(كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا)

المنقول وصفا على جهة أخرى (كقول البحتري سلبوا) ثيابهم (وأشرفت الدماء) أى ظهرت
الدماء (عليهم) ملابسة لاشراق شعاع الشمس (محمرة) وزاد محمرة لننى مايتوهم من غلبة الاشراق
عليها حتى تصير بلون الاشراق البياض (ف) لما ستر وابل الدماء بعد سلبهم صاروا (كأنهم لم يسلبوا) لان
الدماء المشرقة عليهم صارت ساترة لهم كاللباس المعلوم هذا هو المنقول عنه المعنى (وقول أبي الطيب
يدس النجيع) أى الدم المائل الى السواد (عليه) أى على السيف (وهو) أى السيف (مجرد) (مجرد
عن غمده) أى والحال أن السيف خارج عن الغمد (ف) صار السيف لما ستره النجيع الذى له شبه بلون
الغمد (كأنما هو مغمد) أى مجمول فى غمده لستره بالنجيع كما يستره الغمد هذا هو المنقول فيه
المعنى فالكلام الاول فى القتل وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس ونقل هذا المعنى الى موصوف آخر
وهو السيف فوصفه بأنه ستره الدم كستر الغمد فان قات النقل فيه تشابه المعنيين أيضا ضرورة
أن فى كل من البيتين الدلالة على ستر الشيء بعد تجرده فلم جعل هذا القسم من غير الظاهر مطلقا ولم
يجعل من قسمه الذى هو تشابه المعنيين قلت فرق بين التشابه بالنقل كما فى قوله يسوء ذوالعمامة واختار *
مع قوله : ومن فى كفه منهم قناة * كمن فى كفه منهم خضاب

ولذلك قيدناه فيما تقدم وبين التشابه مع النقل فان هذا أدق وأخفى فمن جعله من التشابه ثم جعله من غير
الظاهر أراد التشابه السكأن مع النقل تأمله (ومنه) أى ومن غير الظاهر (أن يكون معنى) البيت (الثانى
أشمل) وأجمع من معنى البيت الاول (كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا)

هذا هو المشمول الاول فقد أفاد بهذا الكلام أن بنى تميم ينزلون منزلة الناس جميعا فى الغضب فغضبهم
غضب جميع الناس ويلزم أن رضاهم هو رضا جميع الناس لان المتابعة فى الغضب تقتضى المتابعة
فى الرضا لاقتضائه الراسة المفيدة لذلك فتحصل منه أنه أقام بنى تميم مقام الناس جميعا فى أعلى ما يطلب

كقول البحتري :

سلبوا وأشرفت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا

وفول أبي الطيب :

يدس النجيع عليه وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمد

فانه أخذ معنى بيت البحتري ونقله الى السيف (ومنه) أى من غير الظاهر (أن يكون معنى الثانى أشمل)
من الاول (كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا

الاول وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس ونقل هذا المعنى لموصوف آخر وهو السيف فوصفه بأنه ستره الدم كستر الغمد (قوله
أشمل) أى أجمع

وقول أبي نواس :

ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد
(ومنه القلب) وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول معنى بذلك لقلب المعنى الى نقيضه كقول أبي الشيص :

(قوله لانهم) أي بنى نعيم وقوله يقومون مقام كلهم أي مقام كل الناس وقد أفاض جرير بهذا الكلام أن بنى نعيم ينزلون منزلة الناس جميعا في الغضب (قوله وقول أبي نواس) (٥٠٠) بضم النون والهمزة (١) أي قوله لهارون الرشيد لما سجن العضل

البرمكي وزيره غيره منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيرا الى أن في الفضل شيئا مما في هرون وأن في هرون جميع ما في الفضل وما في العالم من الحصول مبالغة وقيل البيت

قولا لهرون إمام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد أنت على ما فيك من قدرة فاست مثل الفضل بالواجد ليس على الله بمستنكر * الخ روى أن هرون لما سمع الأبيات أطلق النضل من السجن والاحتفال الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أي لا تجرد مثل العضل في خدمتك وطاعتك (قوله أن يجمع

العالم) أي صفات العالم السكاكية وهذا البيت أشمل من الأول لان الأول جعل بنى نعيم بمنزلة كل الناس الذين هم بعض العالم والبيت الثاني جعل للممدوح بمنزلة كل العالم الذي هو أشمل من الناس لان الناس بعض العالم (قوله وغيرهم) أي من

لانهم يقومون مقام كلهم (وقول أبي نواس .

ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد)

فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول كقول أبي الشيص :

وأعلى ما يطلب هو رضا الناس جميعا (وقول أبي نواس) لهارون الرشيد لما سجن الفضل البرمكي غيره منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيرا الى أن في الفضل شيئا مما في هارون وأن في هارون جميع ما في الفضل وما في العالم من الحصول مبالغة

قولا لهرون امام المهدي * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما فيك من قدرة * فاست مثل الفضل بالواجد

(ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد)

وروى أنه أطلقه من السجن لما سمع الأبيات وهذا البيت هو الأشمل الثاني وهو يفيد أنه أقام الممدوح مقام جميع العالم لجمعه جميع أوصافه فهو أشمل مما في بيت الباحثي لاختصاصه باقامة الممدوحين مقام الناس في الرضا والغضب وهو أفاض اقامة واحد مقام جميع الناس في كل شيء ولا يخفى خفاء الأخذ بينهما فانه لولا اعتبار اللوازم الخفية ما فهم انتشاء الأول من الثاني كما قررنا ولم يتعرض للعكس وهو أن يكون الأول أشمل مع امكانه وكأنه لعدم وجدان ماله (ومنه) أي ومن غير الظاهر (القلب وهو) أي القلب (أن يكون معنى) البيت (الثاني نقيض معنى) البيت (الأول) كأن يقرر البيت الأول حب اللوم في المحبوب لانه لا يقرر الثاني أنه مذموم لانه أخرى فيكون التناقض والتناقض بين البيتين بحسب الظاهر وان كانت الالة تنفي التناقض لانها مسماة من الشخصين فيكون الكلامان غير كذب معا ومعلوم أن من كانت عنده الالة الاولى صح الأول باعتبارها ومن كانت عنده الثانية صح

وقول أبي نواس :

ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد)

فالثاني أشمل لان الأول دل على الاختصاص بحالة الغضب كدأ قيل وفيه نظر لانهم اذا كانوا هم جميع الناس في حال الغضب كانوا جميع الناس في كل حال وقيل لان الأول خاص بنى نعيم والثاني شامل لهم وغيرهم وهو فاسد لان المراد بالواحد في الثاني واحد معين خاص والأحسن أن يقال الثاني شامل لان العالم أشمل من الناس لانه كل موجود حادث والذي يظهر أن يقال الثاني أبلغ باعتبار أنه صريح في أن الناس كلهم ذلك الواحد بخلاف الأول فانه لا يلزم من غضب الناس كلهم لغضب بنى نعيم أن يكونوا هم جميع الناس لجواز أن يريد أن الناس تع لهم يفضيرون لغضبهم لكن النعيم عن هذا بأنه أشمل فيه نفس * ومنه أيضا القلب وهو أن يكون المعنى الثاني نقيض المعنى الأول لقلب المعنى الى نقيضه فهو مأخوذ من نقيضه كقول أبي الشيص :

أحد

اللائكة والجن واعلم أن الرواية الصحيحة ليس على الله بدون واقبل ليس وهو من بحر السربع

مستفعلن مستفعلن فاعلاتن فدخله حذف السبب فصار فاعلن وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف في صدر الشطر (قوله أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول) وذلك كأن يقرر البيت الأول حب اللوم

(١) قوله بضم النون والهمزة هو غير مهموز كما في كتب اللغة اه مصححه

أجد الملامة في هوائك لذيدة * حبا لذكرك فليعلمني اللوم
وقول أبي الطيب
وأحبه وأحب فيه ملامة * ان الملامة فيه من أعدائه
وكذا قول أبي الطيب أيضا
والجراحات عنده نغبات * سبقت قبل سببه بسؤال
فانه ناقض به قول أبي تمام
ونعمة معتف جدواه أحلى * على أذنيه من نغم السماع
وقد تبعه البحرى فقال
نشوان يطرب للسؤال كأنما * غناه مالك طي أو معبد

في المحبوب لعله ويقرر الثاني بغض اللوم في المحبوب لعله أخرى فيمكن (٥٠١) التناقض والتنافي بين البيتين

بحسب الظاهر وان كانت
العلة تنفي التناقض لانها
مسلمة من الشخصين فيكون
الكلامان معا غير كذب
ومعلوم أن من كانت
عنده العلة الأولى صح
الكلام باعتبارها ومن كانت

عنده الثانية صح الكلام
باعتباره فالتناقض في
ظاهر اللفظين والانتظام
باعتبار العلل (قوله أجد
الملامة) أي أجد اللوم
والانكار على (قوله في
هوائك) يكسر الكاف
خطاب مؤت أي في شأنه
أو بسببه (قوله بالذكر)
أي وأما وجدت اللوم فيك
لذيذا لا أجل حب لذكرك
واللوم مشتمل على ذكرك
(قوله والانكار باعتبار
الفيد) أي راجع للقيد
فالمسكر في الحقيقة هو
مصاحبة تلك الحال فالمعنى

كيف أحبه مع حب فيه
ملامة بل أحبه فقط (قوله
كما يقال أنصلى وأنت محدث)
أي فالمسكر هو وقوع الصلاة

أجد الملامة في هوائك لذيدة * حبا لذكرك فليعلمني اللوم
وقول أبي الطيب (أحبه) الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال أعني قوله
(وأحب فيه ملامة) * كما يقال أنصلى وأنت محدث على تبريز وأوالحال في المضارع الثبت كما هو
رأى البعض أو على حذف البتة أي وأنا أحب ويجوز أن تكون الواو للطف والانكار راجع الى الجمع
بين أمرين أعني محبته ومحبته الملامة فيه (ان الملامة فيه من أعدائه) وما يصدر من عدو المحبوب
يكون مبعوضا وهذا نقض معني بيت أبي الشيص لكن كل منهما باعتبار الآخر

الكلام باعتباره فالتناقض في ظاهر اللفظين والانتظام باعتبار العلل والحال وذلك (كقوله أجد
الملامة) أي اللوم والانكار على (في هوائك لذيدة) أي أجد ذلك اللوم فيك لذة لتناهي حب فيك حتى
صرت تأنذ بمطلق ذكرك على أي وجه كان والى هذا أشار بقوله (حبا) أي وأما وجدت لها لذيدة لأجل
حب (لذكرك) على أي وجه كان (فليعلمني اللوم) جمع لأنم وهذا هو الأول النقوض (وقول
أبي الطيب

أحبه وأحب فيه ملامة * ان الملامة فيه من أعدائه)
وهذا هو الثاني الناقض للأول وأما كان اللوم فيه من العدو لان الحب يتضمن كمال المحبوب ورفعته
واللوم على أمر فيه تعظيم لاحد وكما لا يكون الامن عدوه المبعوض له وان كان يمكن أن يكون اللوم
رفقا بالموم وانقاء عليه لكنه خلاف الأصل بل لا يسمى في الحقيقة لوما بل عزاء وحسلا على التصبر
بالتفكير والواو في وأحب فيه ملامة يحتمل أن تكون وأوالحال من غير تقدير للبتة على مذهب من
يجوز موالة المضارع الثبت وأوالحال أو بتقدير المبتدأ على مذهب من لا يجوز أي كيف أحبه مع حب
فيه الملامة فالمسكر في الحقيقة هو مصاحبة تلك الحال لا كونه يحبه مع مفارقة حبه لمضمون هذه الحال
كما يقال أنصلى وأنت محدث فالمسكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي وكما تقول

أجد الملامة في هوائك لذيدة * حبا لذكرك فليعلمني اللوم
وقول أبي الطيب

أحبه وأحب فيه ملامة * ان الملامة فيه من أعدائه
فبيت المتنبي وأبي الشيص متناقضان لان أبا الشيص صرح بحب الملامة والتنفي في حبها بهزمة الانكار
بقوله أحبه وأحب فيه ملامة وقديقال للمسكر بهزمة الانكار ما يليها والذي يليها حبه وهو غير
منكر وجوابه أن المعنى أجمع بين الأمرين مثل أنما أمرت الناس بالبر وتسون أنفسكم أو يقال

مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي وكما تقول أنسكأ وأنت بين يدي الأمير فالمسكر هو كونه يتسكأ مع كونه بين يدي الأمير (قوله على
تجويز الخ) أي بناء على تجويز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال (قوله والانكار راجع الى الجمع بين الأمرين) أي كيف يجتمع حبه
وحب اللوم فيه في الوقوع منى بل لا يكون الا واحدا منهما (قوله وهذا) أي بغض اللوم في المحبوب نقض معني بيت أبي الشيص أي لانه
جعل اللوم في المحبوب محبوبا (قوله لكن كل منهما باعتبار) أي لكن كل من كراهة الملامة وحبا باعتبار غير الاعتبار الآخر فحبة اللوم
في البيت الأول من حيث اشتغال اللوم على ذكر المحبوب وهذا محبوب له وكرهته في الثاني من حيث صدوره من الأعداء والصادر
منهم يكون مبعوضا وأشار الشارح بهذا الاستدراك الى أن التناقض بين معنى البيتين المذكورين بحسب الظاهر وفي الحقيقة

ومنه أن يؤخذ بعض المعنى و يضاف اليه زيادة تحسنه

لاتناقض بينهما أصلا لاختلاف السبب في كل (قوله ولهذا) أى لأجل أن كلاما من المعنيين باعتبار (قوله في هذا النوع) أى نوع القلب وقوله أن بين أى الشاعر السبب (٥٠٢) كما في البيتين المذكورين فإن الأول علل حب الملامة بحبه لذكره والثاني علل كراهيته

ولهذا قالوا الأحسن في هذا النوع أن يبين السبب (ومنه) أى من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى و يضاف اليه ما يحسنه

أتسكلم وأنت بين يدي الأمير فالنكر هو كونه يتكلم مع كونه بين يدي الأمير و يحتمل أن تكون تلك الواو للعطف والعطف بالواو وإن كان لا يقتضى الماعية لكن يقتضى الاجتماع في الحكم بحبه وحب اللوم فيه يقتضى عطف أحد هما على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط الإنكار أى كيف يجتمع حبه وحب اللوم في الوقوع منى وهذا النوع الأحسن فيه بيان العلة بل لا بد فيه من بيانها لانه إن لم يبينها فهو دعوى للنقض بلاينة وهو غير مسموع فلو قال هنا أأحبه وأحب فيه ملامة كان دعوى لعدم الصحة بلا دليل ولا يفيد بل الكلام المنقوض ينبغي فيه بيان العلة أيضا لان هذا النزاع أخرج لباب المعارضة والابطال وهو يقتصر لدليل التصحيح والابطال فناسب الاتيان بالعلة من الطرفين فلا بد منها الآن تكون ظاهرة كقول أى تمام

ونعمة معترف جدواه أحلى * على أذنيه من نغم الدماح

والمتقن الطالب والجسدى النفع والجماع أريد به ما يحسن سماعه كالعود ومعنى البيت أن هذا المدح لفرط محبته للكرم والاعطاء تصير عنده نعمة السائل لحب سؤاله لاعطائه أحلى من نغمة العود ونحوه وهذا الحكم علته ظاهرة وهى حب الاعطاء والكرم فانه هو السبب في كون نعمة السائل كنغمة العود وقد ناقضه المتن بقوله

والجراحات عنده نغمت * سبقت قبل سببه بسؤال

السبب هو العطاء فقد جعل المتن نغمت السؤال عند المدح تؤذيه كالجرح وهو نقض لاستحسانها وذلك حيث تسبق تلك النعمة سببه أى عطاءه والعلة أيضا ظاهرة وهى حبه الاعطاء بلا سؤال فلو سبقت نغمت السؤال عطاءه أثرت فيه تأثير الجرح فكانه يقول إذا كانت نعمة السؤال كالعود عند ذلك المدح فهو مدح النعمة عنده كالجرح لانه يحب الاعطاء بلا سؤال فقد تناقض الكلامان وإن اختلفا علة وعلا ووجه الكلام الذى هو نقض للأول مأخوذ من ذلك الأول فإن المتبادر أن نقبض الشئ ينافية لأنه منه ولا هو هو بعينه ولم يزد إلا السلب في الإثبات والعكس وزيد بالسلب والإثبات هنا الاتيان بالمنافي في الجملة وأيضا نقض الشئ فرع الشعور به فذلك الشئ هو الحامل على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن الأول فافهم وانظر رأى المعنيين أبلغ التلذذ بلومه في المحبوب أو بغض اللوم في المحبوب والأظهر التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضى شغل القلب ببغض اللوم والفناء في الحبيب مطلقا بحيث لا يحس إلا بحبه أعظم من العداوة بسببه (ومنه) أى ومن غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى) من الكلام الأول ويترك البعض ثم لا يقتصر في الكلام الثانى على ذلك (و) لكن (يضاف) الى ذلك البعض المأخوذ (ما يحسنه) من المعانى ومفهوم هذا الكلام أنه إن لم يصف اليه شئ أصلا

التقدير وأنا أحب ويكون جملة حالية وإنما قدرنا أما لان المضارع الثابت لا يقع حالا بالواو * (ومنه أن يؤخذ بعض المعنى السابق و يضاف اليه ما يحسنه

لها بكونها تصدر من الأعداد وإنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب لأجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة كذا قال يس وقال العلامة العقبوني إنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب بل لا بد فيه من بيانها لانه إذا لم يبينه كان مدعى للنقض من غير بينة وهو غير مسموع فلو قال هنا أأحبه وأحب فيه ملامة كان دعوى لعدم المحبة بلا دليل وذلك لا يفيد بهذا النوع أخرج لباب المعارضة والابطال وهو يقتصر لدليل التصحيح فلا بد منه في الطرفين قوله أن يؤخذ بعض المعنى و يضاف اليه ما يحسنه أى أن يؤخذ بعض المعنى من الكلام الأول ويترك البعض الآخر ثم لا يقتصر في الكلام الثانى على بعض المعنى المأخوذ من الأول بل يضاف لذلك البعض المأخوذ ما يحسنه من المعانى ومفهوم هذا الكلام أنه إذا لم يصف اليه شئ أصلا كان من الظاهر لان

مجرد أخذ المعنى من الأول كلا كان أو بعضا لا لبس فيه فيعد من الظاهر وكذا إذا أضيف اليه ما لا يحسنه كقول من الزيادة فانه يكون من الظاهر لان المأخوذ حينئذ ولو قل لا لبس فيه بخلاف أخذ البعض مع تزينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرج عن سبب الاتباع الى الابتداء فكانه مستأنف فيخفى

كقول الأفوه الاودي : و ترى الطير على آثارنا * رأى عين ثقة أن ستمار
وقد ظلت عقبان أعلامه ضحى * بعقبان طير في الدماء نواهل

(قوله و ترى الطير على آثارنا رأى عين) أى تبصر الطير و راء نابعة لنامعينة كذا قال يعقوب في قال في الاطول الا تار جمع أثر بمعنى العلم أى مستعينة على أعلامنا متوقفة فوقها فتكون الاعلام مظلة لها (٥٠٣) وانما كد قوله ترى بقوله رأى عين

لثلاث يتوهم أنها بحيث ترى لمن أمعن النظر بتسكاف لبعدها ولثلاث يتوهم أن المعنى أنها لما تبعتنا كأنها ربت ولو لم تزل تبعدها لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله وهو بحيث يرى في فعله لولا المساع (قوله حال) أى من الطير بناء على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله مما يتضمنه) أى من العامل الذى يتضمنه المجرور الذى هو قوله على آثارنا وعلى هذا الاحتمال فقوله ثقة أن ستمار جواب لسؤال مقدر اذ كأنه قيل لمساذا كانت الطيور على آثارنا نابعة لتأقيل كانت على آثارنا وتبعتنا لوثوقها بأنها ستار أى ستتطم الميرة أى الطعام أى لحوم من تقتلهم (قوله ظلت) هو بالبناء للمفعول وعقبان أعلامه نائب الفاعل والعقبان بكسر أوله جمع عقاب واضافته للاعلام من اضافة المشبهة للشبه أى ظلت أعلامه الشبيهة بالعقبان في تلونها وفخامتها لان الاعلام بمعنى الرايات

كقول الافوه : و ترى الطير على آثارنا * رأى عين) يعنى عيانا (ثقة) حال أى واثقة أو مفعول له بما يتضمنه قوله على آثارنا أى كائنة على آثارنا لوثوقها (أن ستمار) أى ستتطمع من لحوم من تقتلهم (وقول أبى تمام وقد ظلت) أى ألقى عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان أعلامه ضحى * بعقبان طير في الدماء نواهل) من نهل اذا روى تقيض عطش

فظاهر لان أخذ المعنى من الاول لا لبس فيه كلا كان أو بعضا فيعد من الظاهر وانما اذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كالمدم فيكون المأخوذ ولو قل لا لبس فيه أيضا فيصير من الظاهر بخلاف البعض مع تزينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرجهم عن سنن الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف فيخفى ثم مثل لما ذكر وهو أن يؤخذ البعض مع اضافة ما يحسن به اليه فقال (كقول الافوه و ترى الطير على آثارنا) أى تبصر الطير و راءنا نابعة لنا (رأى عين) أى معانية وانما كد قوله ترى بقوله رأى عين لثلاث يتوهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمعن النظر بتسكاف لبعدها ولثلاث يتوهم أن المعنى أنها لما تبعتنا كأنها ربت ولو لم تزل تبعدها لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى في فعله لولا المانع (ثقة) مصدر بمعنى اسم الفاعل وهو حال من الطير أى تراها حال كونها واثقة ويحتمل أن يكون مفعولا من أجله من العامل التضمن للجبرور الذى هو على آثارنا أى ترى الطير كائنة على آثارنا لأجل وثوقها (أن ستمار) فكان ثقة على هذا جوابا لسؤال مقدر اذ كأنه قيل لما اذا كانت الطيور على آثارنا كم فقال كانت على آثارنا وتبعتنا لثقتها بأن ستمار أى بأنها ستتطمع من لحوم القتلى يقال ماره أنه بالميرة أى الطعام وأطعمه اياه هذا هو للأخوذ منه (وقول أبى تمام وقد ظلت) بالبناء للجهرول (عقبان) نائب فاعل ظلت أى ألقى الظل على عقبان (أعلامه ضحى) و اضافة عقبان الى الاعلام من اضافة المشبه الى المشبه أى الاعلام التى هى كالعقبان في تلونها وفخامتها فالمراد بالعقبان الاعلام نفسها وقيل الاضافة على أصلها من مبانة الاول للثاني والمراد بعقبان الاسلام الصور التى على حد الاعلام من ذهب أو فضة أو غيرها وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت (بعقبان) متعلق بظلت أى ظلت عقبان الاعلام بعقبان (طير) لانها لزمت فوق الاعلام فألفت ظلها على الاعلام ومن وصف عقبان الطير أنها (في الدماء نواهل) أى نواهل في الدماء ونواهل جمع ناهل اسم فاعل من نهل اذار وى ضد عطش وهذه الحال يحتمل أن تكون على طريق التقدير أى يؤول أمرها حال تظليلها الاعلام الى أن تكون بعد أن تضع الحرب أوزارها أو بعد وقوع القتلى أولها نواهل في الدماء فكأنه يقول ظللتها لرجائها النهل في الدماء ويحتمل أن تكون حقيقة وأنها تلزم الاعلام حال كونها قد نهلت في الدماء ويلزم أنها شبت من اللحوم وانما

كقول الافوه : و ترى الطير على آثارنا * رأى عين ثقة أن ستمار
وقول أبى تمام : وقد ظلت عقبان أعلامه ضحى * بعقبان طير في الدماء نواهل

فيها ألوان مختلفة كالعقبان وقال الخنخالى الاضافة حقيقية على معنى اللام والماد بعقبان الاعلام الصور المعمولة من ذهب أو غيره على هيئة عقبان الطير الموضوعة على رأس العلم بمعنى الراية وهذا يتوقف على أن تلك الصور التى وضعت على رأس الاعلام صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت (قوله بعقبان طير) متعلق بظلت أى ظلت عقبان الاعلام بعقبان طير لانها لزمت فوق الاعلام ألقت ظلها عليها (قوله في الدماء) أى من الدماء فى معنى من متعاقبة بنواهل الذى هو صفة لعقبان طير أى ظلت عقبان الاعلام

أقامت مع الرايات حتى كأنها * من الجيش إلا أنها لم تقابل
فان الأفوه أقاد بقوله رأى عين قربها لانها اذا بعدت تخيلت ولم تر وانما يكون قربها نوعا للفريسة وهذا وكذا المعنى المقصود ثم
قال ثقة أن ستار فجعلها وثيقة بالبرية وأما أبو تمام فلم يلم بشيء من ذلك

بعقبان طير من صفتها اذا وضعت الحرب أو زارها الهل أي الرى من دماء القتلى فتظليل العقبان للاعلام لرجاها النهل من الدماء
ووثوقها بأنها ستطعم من لحوم القتلى (٥٠٤) قوله لو وثوقها بأنها ستطعم لحوم القتلى أي ولرجائها الرى من دماها (قوله حتى كأنها من

الجيش) أي حتى صارت
من شدة اختلاطها برؤس
الريح والاعلام من أفراد
الجيش إلا أنها لم تقابل
أي لم تبشر القتال وهذا
استدراك على ما تبوهم
من الكلام السابق من أنها
حيث صارت من الجيش
قالت معه (قوله فان
اباعام الخ) أي وانما كان
كلام أبي تمام بالنسبة
لكلام الأفوه السابق مما
ذكرناه وهو أخذ بعض
المعنى ويضاف إليه
ما يحسنه لان ابا تمام الخ
(قوله لم يلم) من الم راى
وما تقدم في قوله حتى ما يلم
خيل من الم التلاى والاول
بمعنى أخذ والثاني بمعنى
وقع وحصل (قوله لا تخيل)
أي لا تخيل ترى على سبيل
التخيل بأن يكون هناك
من البعد ما يوجب الشك
في المرئى (قوله وهذا) أي
كون الطير قربا من الجيش
بحيث يرى معاينة مما
يؤكد المعنى المقصود للشاعر
وهو وصفهم بالشجاعة
والافتداع على قتال الاعادى

لزمت حينئذ لتتوق لحوم القتلى المتأخرة بعد شبعها من الاوائل والاول انسب بحال الطير (أقامت)
تلك العقبان (مع الرايات) أي الاعلام وثوقا بأنها ستطعم لحوم القتلى ثانيا أو ابتداء على التقديرين
(حتى كأنها * من الجيش) أي لزمت الرايات حتى صارت من شدة اختلاطها برؤس الريح والاعلام
من أفراد الجيش ومن أجزائه فلما صارت كأنها من أفراد الجيش حسن أن يقدر أنها عانت الجيش
وقالت معه فلذلك استدرك فقال (الأنها لم تقابل) أي لسنكها لم تبشر القتال ثم بين ما أسقطه
أبو تمام من المعنى الكائن في البيت للأخوذ منه وما زاد يفسن به ما أتى به من ذلك المعنى بقوله (فان
أبا تمام) أي انما كان كلام أبي تمام بالنسبة لكلام غيره السابق مملحا كرهنا لان أبا تمام (لم يلم) أي لم
ينزل ولم يأت (بشيء من معنى قول الأفوه رأى عين) للدال على كمال قرب الطير من الجيش بحيث ترى
عيانا لا أنها ترى على سبيل التخيل. بأن يكون ثم من البعد ما يوجب الشك في المرئى هل يرى أم لا أو
يوجب عدم الابصار فيعود معنى الرؤية الى ظن الوجود أو يتقنه وكون الطيور قريبة بحيث
ترى معاينة يدل على أن كمال شجاعتهم وقلمهم للاعدى عادة مستمرة حتى صارت الطيور عند التوجه
تلقن ذلك وتهوى الى قرب النزول لان ما سيحصل عندها لا اعتياده كالحاصل ولا ألم شيء من معنى قوله
ثقة أن ستار الدال على مثل ما دل عليه رأى عين بل هذا أصرح في الدلالة لان قربها بحيث ترى
انما هو الثقة بالبرية والثقة لا يعتياد ذلك وكونه معتادا يدل على كمال الشجاعة والجزالة على القتلى فكلا
العنيتين يؤكد المقصود الذي هو الوصف بالشجاعة ويقدحوا اعتراض قول المصنف ان ابا تمام لم يلم
بمعنى رأى عين بأن قوله طلبت بعقبان طير يفيد قرب الطير من الاعلام ولذلك وقع ظلمها عليها اذ لو
بعدت عن الجيش ما وقع ظلمها على الرايات واذ بان وقوع الظل لا يستلزم القرب بدليل أن الظل للطير
يمر بالارض أو غيرها ويحس وان كان الطير في الجو بحيث لا يرى والحق أن وقوع الظل لا يستلزم القرب

أقامت مع الرايات حتى كأنها * من الجيش إلا أنها لم تقابل
فان أبا تمام) أسقط بعض معنى بيت الأفوه (لم يلم بشيء من معنى قوله رأى عين) الدال على قربها (ولابن)

وذلك لان قربها انما يكون لأجل توقع الفريسة (قوله لا اعتيادها) أي والثقة منها بالبرية لا اعتيادها ذلك وكون
ذلك معتادا يدل على كمال الشجاعة والجرأة على القتلى فكلا العنيتين أي معنى رأى عين ومعنى ثقة أن ستاره يؤكد المقصود الذي هو
الوصف بالشجاعة ومقيدله (قوله الم) أي انبان بمعنى قوله رأى عين أي وحينئذ فلا يتم قول المصنف ان ابا تمام لم يلم بمعنى قول
الأفوه رأى عين (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أن وقوع ظل الطير على الرايات لا يستلزم قربها منها بدليل ان ظل الطير يمر بالارض
أو غيرها والحال ان الطير في الجو بحيث لا يرى (قوله نعم الخ) هذا اعتراض ثابن على قول المصنف ان ابا تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه

لكن زاد على الافوه بقوله الا انها لم تقاقل ثم بقوله في الدماء نواهل ثم باقامتها مع الرايات كأنها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقاقل وهذه الزيادات حسنت قوله وان كان قد ترك بعض ما أتى به الافوه

رأى عين الخ وحاصله أن قوله حتى كأنها من الجيش فيه الملام (٥٠٥) بمعنى قوله رأى عين وحينئذ

فلا يتم ما قاله المصنف الا أن يقال ان قول المصنف فان أبا تمام لم يلم بشيء الخ أى في البيت الاول قتأمل (قوله اذا كانت قريبا منهم مختلط بهم) أى لان المختلط بهم) أى لان المنفصل عن الشيء البعيد عنه لا يعد من أفراد وقوله فربما خبر كان ولم يؤثته لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلط لانه تابع (قوله لم يعد عن الصواب) ويزيد هذا تأكيداً لقوله أقامت مع الرايات لان محبة الرايات تستلزم القرب (قوله زيادات أى ثلاثة (قوله أعنى أى بالمعنى المأخوذ من الافوه نساير الخ) وهذا المعنى بعض معنى بيته (قوله بمعنى قوله الخ) أشار بذلك الى أن مراد المصنف بالاول الاول من تلك الزيادات الاول في كلام الشاعر لانه أخرفه (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى أن المفهوم من الايضاح أن ضمير قوله وبها راجع لاقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش والمراد بالاول الاول من الزيادات

اذا كانت قريبا منهم مختلط بهم لم يعد عن الصواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى نساير الطير على آثارهم (بقوله الا انها لم تقاقل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (بمعنى حسن الاول) يعنى قوله الا انها لم تقاقل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا انها لم تقاقل ذلك الحسن الابدأن تجعل الطير مقيدة مع الرايات معدودة في عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضاً من المقابلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقيل معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول

كما قيل لصحة أن يعد الطير في الجو ويظهر ظله وأما عدم استلزامه للرؤية فمحل نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم تحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه وعلى هذا اذا كانت رؤية العين لا تستلزم القرب المفرط استوى المعنيان واعتراض أيضاً بأن قوله حتى كأنها من الجيش قد يقال ان فيه الملام بمعنى قوله رأى عين فانها اذا تكون من الجيش اذا كانت قريبة منهم مختلطة معهم والا فلن فصل عن الشيء البعيد عنه لا يعد من أفراد ويزيد هذا تأكيداً لقوله أقامت مع الرايات لان محبة الرايات في المسكانية تستلزم القرب فلو جزم بأنه الملام بمعنى رأى العين كان صواباً (ولكن) أى ان أبا تمام لم يلم بشيء مما ذكر ولكنه (زاد عليه) أى على الافوه زيادة محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه وهو نساير الطير على آثارهم ووجودها معهم عند الزحف وفي وقته (بقوله) أى زاد عليه بأمر ثلاثة أحدها قوله (الا انها لم تقاقل وبقوله) أى وثانيها قوله (في الدماء نواهل وباقامتها) أى وثالثها قوله أقامت (مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها) أى وبهذه الزيادة الأخيرة من كلام المصنف وهى اقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (بمعنى حسن الاول) فى كلام المصنف أيضاً وهو قوله الا انها لم تقاقل لانه لو لم يقل أقامت مع الرايات حتى كأنها من الجيش بل قال لقد ظلت عقبان أعلامه ضحى * بعقبان طير في الدماء نواهل

ثم قال الا انها لم تقاقل لم يحسن وكذا لو قال أقامت مع الرايات الا انها لم تقاقل لم يحسن لان الاستدراك انما يحسن فيما من شأنه أن يتوهم فيه خلاف المستدرك والذي يتوهم معه خلاف المستدرك مما ذكر هنا هو أنها أقامت مع الرايات حتى صارت معدودة من الجيش مظنونة منه بناء على أن كأن في قوله كأنها من الجيش لظن الوقوع ويكون ادعائها أنها أو أنها شبيهة بأفراد الجيش بناء على أن كأن للتشبيه أى كأنها فرد من أفراد الجيش فيحسن توهم كونها تقاقل حيث ظنت من الجيش أوحيت شبهة بفرد من أفرادها إذ من جملة ما يحتمل من أوجه التشبه كونها مقابلة وقد تقدمت الإشارة لهذا فاذا حسن

معنى (قوله ثقة ان ستار) الدال على التأكيد (لكن زاد عليه بقوله الا انها لم تقاقل) الدال على أن لها قدرة على القتال (وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها) أى بهذه الزيادات (بمعنى حسن الاول) المأخوذ أو بهاتيم حسن قوله الا انها لم تقاقل ثم قال المصنف

(٣٦ - شروح التلخيص - رابع) وهو قوله الا انها لم تقاقل الاول في كلام أبى تمام لانه أخرفه وبيان ذلك أنه لو قيل ظلت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاقل لم يحسن هذا الاستدراك لان مجرد وقوع ظاهراً على الرايات لا يوقع في الوهم أنها تقاقل مثل الجيش حتى يستدرك عليه بالنفي بخلاف اقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش فانه مظنة أنها أيضاً تقاقل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى

(وأكثر هذه الأنواع) للذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف

تخيل قتالها حسن استدراك أنها لم تقابل وأما كونها مع الرايات نواهل في دماء القتلى وتظليلها الأعلام فلا يحسن معه تخيل قتالها كالجيش اذ انظر الى ما ذكر من حيث هو وان روعي أن كونها مع الرايات نواهل في الدماء وتظليلها لما يوجب اختلاطها مع الجيش ويشعر بها وذلك يقتضي عدها منه وتخيل قتالها أمكن الاستدراك باعتبار هذا اللزوم ولكن لا يحسن الاستدراك كحسنة في التصريح بكونها من الجيش لحفاء هذا اللزوم ولأن الاستدراك لا يتشكل فيه غالباً على اللزوم والذوق السليم شاهد صدق على عدم حسنة كحسنة مع ذكر كونها من الجيش وقيل ان الضمير في قوله بها عائد الى الأمور الثلاثة التي ذكرها المصنف وهي التي زادها أبو تمام وان المراد أن تلك الأمور حسن معنى البيت الاول أي المعنى الذي أخذ به أبو تمام من بيت الافوه الاول وهو تساير الطيور على آثارهم واتباعها في الزحف وفيه تكافؤ لا يحتاج الى التقدير وإبهامه أن حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما في الايضاح أيضاً فان قلت ما وجه تحسين هذه الأمور للأخوذ من الافوه قلت اقامتها مع الرايات وكونها مختلطة بالجيش يفيد المقصود من كمال شجاعتهم وأن الطيور دائماً تنقش بهم في القتل وتشجعهم من قتالهم والاستثناء يزيد حسناً لمناسبته ولكن هذا يفيد الإلزام بمعنى رأي العين والوثوق بالمبرة كما تقدم ولا يناسب كلام المصنف إلا أن يقال معنى قوله لم يلم أنه لم يأت بذلك على وجه يبين بل يحتاج الى تأويل وفيه ضعف والأحسن بناء على كلام المصنف أن يقال في الجواب ان ذكر كونها نواهل في الدماء يفيد أنها لا تتكافؤ كل اللحم لكثرة القتلى بل تكتفي باحتساء الدماء وما في معناها مما يسهل كالسكب والطحال وفي ذكر كونها مقيمة مع الرايات حتى كأنها من الجيش - كناية لحال عجيبة من الطيور مع الجيش في تظليلها الجيش حتى كأنها مسخرة لهم كما سخرت لسلطان عملي نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام مع زيادة أن ذلك ضحى والمعهود أن الطير تعيل ضحى فقد انضح وجه كون تلك الزيادة مفيدة لحسن المأخوذ فان قلت أي فائدة لزيادة قولك اثر ما تقدم من الآيات هذا هو الاول المأخوذ منه وهذا هو الثاني المأخوذ ونحو هذا مما تقدم فانه معلوم أن الاول أول والثاني ثان قلت المراد بيان أنه الاول في نفس الأمر والثاني في نفس الأمور ولا يلزم من كونه أول في الكلام أو ثانياً كونه كذلك في نفس الأمور ان كان ذلك يؤخذ بطريق المناسبة والخطب سهل لان هذا الكتاب مبني على قصد كمال البيان والله الوافي به وكرمه (وأكثر هذه الأنواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها) أي ونحو هذه الأنواع (مقبولة) لما فيها من نوع تصرف والظاهر أن نحوها معطوف على هذه أي وأكثر نحو هذه الأنواع مقبول وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول وان من نحو هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضاً وتعليامهم المقبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضي قبول جميع أنواع غير الظاهر أعني ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف غير الظاهر ولا يقال لا يلزم من خفاء الاخذ حسن الكلام لصحة قبحه من عدم استكمال شروط البلاغة أو الحسن لاننا نقول كلامنا فيما يوجب القبول باعتبار المأخوذ منه احترازاً عما ظهر أنه سرقة وأقسام غير الظاهر كلها كذلك وعروض عدم القبول من جهة أخرى لا بحث لنا عنه الآن وبهذا يعلم أن الأولى أن يقال ان هذه الأنواع ونحوها مقبولة وكون التعبير بالكثرة لا اعتبار ما يعرض من الرد العارض فيه ضعف لما ذكرنا أنه لا بحث لنا

وهذه الأنواع ونحوها أكثرها مقبولة

أخذه أبو تمام من بيت الافوه الاول وهو تساير الطير على آثارهم واتباعها لهم في الزحف (قوله وأكثر هذه الأنواع الخ) أي الأنواع التي ذكرها المصنف لغير الظاهر وهي خمسة كما مر وقوله ونحوها أي ونحو هذه الأنواع وهذا اشارة الى أنواع اخر لغير الظاهر لم يذكرها المصنف والظاهر أن نحوها معطوف على هذه أي وأكثر هذه الأنواع وأكثر نحو هذه الأنواع مقبول وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ومن نحوها ما ليس بمقبول وتعليامهم القبول بوجود نوع من التصرف يقتضي قبول جميع أنواع غير الظاهر ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر منها ويؤيد ذلك أن الأخذ بالظاهر يقبل مع التصرف فكيف غير الظاهر الذي لا يملك عن التصرف فكان الأولى للمصنف أن يقول وهذه الأنواع ونحوها مقبولة ويحذف لفظة أكثر تأمل

(وأكثر هذه الأنواع) وهي خمسة (ونحوها) ما فيه نكتة غير ما ذكره (مقبولة) أشبه باعتبار المعنى أو بإضافة الأكثر لجمع ومن نحوها الاحتذاء وهو أن يتدىء التكلم أسواً ما في غير ذلك الاسلوب

* ومنها ما أخرجه حسن التصرف من قبيل الأخذ والاتباع إلى حيز الاختراع والابتداع وكل ما كان أشد خفاءً كان أقرب إلى القبول هذا كله إذا علم أن الثاني أخذ من الأول وهذا لا يعلم إلا بأن يعلم أنه كان يحفظ (٥٠٧) قول الأول حين نظم قوله أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذ منه

(قوله أي من هذه الأنواع)

أي التي تنسب لغير الظاهر

مطلقاً لا تقيد كونها مذكورة

(قوله من قبيل الاتباع)

أي كونه تابعاً لغيره وقوله

إلى حيز الابتداع أي

الاحداث والابتكار فكانه

غير مأخوذ (قوله وكل

ما كان أشد) أي وكل ما كان

السلام للمأخوذ من غيره

أشد خفاءً من مأخوذ آخر

(قوله بحيث لا يعرف الخ)

أي وذلك بأن يكسب من

التصرف وإدخال اللطائف

ما أوجب كونه لا يعرف

بما أخذ منه وإن أصله ذلك

المأخوذ منه إلا بعد مزيد

تأمل وإمعان نظر (قوله

مز يد تأمل) أي وأما أصل

التأمل فلا بد منه في غير

الظاهر (قوله كان أقرب

إلى القبول) أي ما ليس

كذلك (قوله لكونه أبعد)

أي لكونه صار بتلك

الخصوصيات واللطائف

الزائدة فيه أبعد (قوله أي

الذي ذكر) أي فافراد

هذه بتأويل الشارح بما

ذكر فلا منافاة بينه وبين

التأكيد بقوله كله (قوله

من ادعاء سبق أحدهما)

أي للآخر وقوله وأخذ

أي وادعاء أخذ الثاني من

(بل منها) أي من هذه الأنواع (ما يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع وكل ما كان أشد خفاءً) بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الأول إلا بعد مزيد تأمل (كان أقرب إلى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداع (هذا) أي الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالاسم الذي ذكره (كله) إنما يكون (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذ منه والأفلا يحكم بشيء من ذلك

عن ذلك الآن (ومنها) أي ومن هذه الأنواع التي تنسب لغير الظاهر مطلقاً لا بقيد كونها مذكورة (ما أخرجه حسن التصرف) الواقع من حذف الآخر ومعرفة كيفية التعيين (من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع) فإن حسن الصنعة يصير المصنوع غير أصله حتى في المحسوسات فإن الشيء كلما ازدادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب إلى الخروج عن الأصل والجنس الإبري إلى الجوهر مع الجبر والمسك مع الدم (وكل ما كان) الكلام للمأخوذ من غيره (أشد خفاءً) من مأخوذ آخر وذلك بأن يكسب من التصرف وإدخال اللطائف ما أوجب كونه لا يفهم أنه مأخوذ منه وإن أصله ذلك للمأخوذ منه إلا بعد مزيد التأمل وإمعان النظر (كان أقرب إلى القبول) مما ليس كذلك وذلك أنه يصير بتلك الخصوصيات الزائدة أبعد من الاتباع وأدخل في الابتداع لما ذكرنا وتقرر أن زيادة اللطائف تخرج عن الجنس الآخر إلى قول أبي نواس

ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالمي واحد

مع أصله فيما تقدم وهو قوله

إذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا

فانه لا يفهم أن الأول من الثاني إلا بإمعان النظر واعتبار اللوازم كما تقدم وذلك انه أخذ مجرد اقامة الشيء مقام الكثير فكساه بكسوة أرفع من الأولى وجعل ذلك منسوباً لقدرة الفاهر الحكيم وانه لا يستنكر منه جعل ذلك في فرد واحد من جميع العالم فكان أبعد من اقامة بني تميم مقام الناس في الغضب والرضا (هذا) الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما للآخر وادعاء أخذ الثاني من الأول وحديثه يتفرع على ذلك كون الثاني مقبولا أو مردودا ويتفرع على ذلك أيضاً تسمية كل من الاقسام السابقة بالاسم الذي ذكره (كله) أي كل ذلك إنما هو (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) يعني أن جعل الكلام الثاني سرقة ومأخوذاً من الأول إنما يترتب ويحكم به فيتفرع عليه كونه مقبولا أولاً وتسميته بما تقدم ان علم أن الثاني أخذ من الأول أما بإخباره عن نفسه أنه أخذ أو يعلم أنه كان حافظاً للكلام الأول قبل أن يقول هذا القول الثاني واستمر حفظه إلى وقت نظمه هذا الثاني كأن يشهد شاهد انه أنشد له الكلام الأول قبل قوله اشاد ايظن به حفظه واستمراره إلى وقت النظم وإنما اشترط استمرار العلم إلى وقت القول لانه ان ذهب عن الحافظة جملة فينبغي أن يعد

من غير أن يأخذ لفظاً ولا معنى كمن يقطع من الأديم لعل على قياس لعل صاحبه (بل منها ما يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع) أي الأخذ (إلى حيز الابتداع) أي الاختراع (وكل ما كان أشد خفاءً) من واحد من هذه الأنواع ونحوها (كان أقرب إلى القبول هذا كله) من أقسام الأخذ والسرقة بجميع أنواعها إنما هو (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) لا يعلم ذلك إلا بقراره وقوله (لجواز) يتعلق بمحذوف

الأول (قوله بأن يعلم) بيان لسبب علم أن الثاني أخذ من الأول (قوله والأفلا يحكم) أي وإن لم يعلم أخذ الثاني من الأول بأن علم العلم أو جهل الحال بشيء من ذلك أي من سبق أحدهما واتباع الآخر ولا بما يترتب على ذلك من القبول أو الرد أو أثار الشارح بقوله

لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل تواردها لحواطر أى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ والسرقه كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه :
مفيد ومتلاف اذا ما أنيته * تهمل واهتز اهتزاز المهند
فقيل له أن يذهب بك هذا للخطيئة فقال الآن علمت أنى شاعر اذ وافقته على قوله ولم أسمعه ولهذا لا ينبغي لأحدث الحكم على شاعر
والا فلا يحكم بشئ الى أن قول (٥٠٨) المصنف لجواز الخ على الخدوف (قوله لجواز أن يكون الاتفاق) أى اتفاق القائل الاول

(لجواز أن يكون الاتفاق) فى اللفظ والمعنى جميعاً وفى المعنى وحده (من نوادر الحواطر أى مجيئه
على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ) كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه :
مفيد ومتلاف اذا ما أنيته * تهمل واهتز اهتزاز المهند
فقيل له أن يذهب بك هذا للخطيئة فقال الآن علمت أنى شاعر اذ وافقته على قوله ولم أسمعه

من نوادر الحواطر وان كان أقرب الى الاخذ من محض التوارد وأما لم يعلم أخذه من الاول
ولا ظن ظناً قريباً من العلم فلا يحكم على الثانى بأنه سرقة ولا أخذ لا بالقبول ولا بعدمه وذلك
(لجواز أن يكون الاتفاق) بين القائل الاول والثانى فى اللفظ والمعنى أوفى المعنى وحده كلاً أو
بعضاً (من نوادر الحواطر أى مجيئه) أى الحاطر (على سبيل الاتفاق من غير قصد) أى بلا قصد
من الثانى (الى الاخذ) من الاول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ور ودخاطره وذلك
اللفظ وذلك المعنى على قاب الثانى ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى
يقصد الاخذ منه ويحتمل أن يراد بالحواطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق
من توارد عقليين على أمر واحد أى ور ودما عليه وتلقيهما اياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين
الثانى بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه كما يحكى عن ابن ميادة وهو اسم امرأة انه
أنشد لنفسه

مفيد ومتلاف اذا ما أنيته * تهمل واهتز اهتزاز المهند

أى يفيد هذا الممدوح أموالاً للناس ويتلفها على نفسه اذا ما أنيته أى اذا أنيت هذا الممدوح تهمل
أى تنور وجهه فرحاً بسؤالك اياه لما جبل عليه من الكرم واهتز بأرحية ارادة العطاء اهتزاز السيف
المهند فى البريق والاشراق فلما أنشد هذا البيت قيل له أين يذهب بك هذا للخطيئة أى قد ضللت فى
ادعائك لنفسك ما هو غيرك كيف تذهب وكيف عذرت نفسك به لا أعذر لك فى هذا الضلال يقال
للضلال الذى لا منفذ له الى الانفصال عن الورطة أين تذهب بنفسك أى أنت ضال لا سبيل لك الى
الخروج مادمت على ما أنت عليه فقال ابن ميادة الآن علمت أنى شاعر أى حين وافقت من سلم له الشعر
فى اللفظ والمعنى مع انى لم أسمعه ولم أثقله عن صاحبه ومثل هذا ما روى أن الفرزدق لما ضرب الاسير
بأمر سليمان بن عبد الملك فباعه السيف ثم قال كأنى بجزير يهجونى اذا سمع بهذا ويقول :

سيف أبى رغوان سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم

فما حضر جزير أخبر الخبر فأنشد البيت ثم قال كأنى بالفرزدق قد أجابنى فقال :

ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم * اذا أثقل الاعناق حمل المعارم

فما حضر الفرزدق أخبر بالهجو فقط فأنشد البيت المذكور بعينه مع غيره فتمتع بالحاضر ونما
أى ولا يجوز الحكم بذلك ابتداء لجواز (أن يكون الاتفاق) أى اتفاق القائلين فى اللفظ أوفى المعنى
(من) (قيل (توارد الحواطر) أى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ فإذا لم يعلم الاخذ قيل

والقائل الثانى (قوله أو فى
المعنى وحده) أى كلاً
أو بعضاً (قوله أى مجيئه)
الضمير للحاطر المفهوم
من الحواطر أى مجيئه
الحاطر على سبيل الاتفاق
وقوله من غير قصد الى الاخذ
تفسير لما قبله والمراد من
غير قصد من القائل الثانى
للاخذ من القائل الاول
يعنى أنه يجوز أن يكون
اتفاق القائلين بسبب ورود
خاطر هودك اللفظ وذلك
المعنى على قاب الشانى
ولسانه كما ورد على الاول من
غير سبق الشعور بالاول
حتى يقصد الاخذ منه
(قوله ميادة) بفتح الميم
وتشديد الياء اسم امرأة
سوداء وهى أم الشاعر فهو
ممنوع من الصرف للعامة
والثانيث (قوله أنه أنشد
لنفسه) أى انه أنشد بيتاً
ونسبه لنفسه (قوله مفيد
ومتلاف) أى هذا الممدوح
يفيد الاموال للناس أى
يعطيها لهم ويتلفها على
نفسه (قوله اذا ما أنيته
تهمل الخ) التهمل طلاقة
الوجه والاهتزاز التحرك
والمهند السيف المصنوع

(فاذا

من حديد الهند أى اذا أنيت هذا الممدوح تهمل أى تنور وجهه فرحاً بسؤالك اياه لما جبل

عليه من الكرم واهتز بارادة العطاء اهتزاز السيف المهندى فى البريق والاشراق (قوله أين يذهب بك) كلام يقال للخطيئة
الضال تنبيهها على الصواب أى أنك قد ضللت فى ادعائك لنفسك ما هو غيرك أين تذهب بنفسك أى أنت ضال لا سبيل لك الى الخروج
مادمت على ما أنت عليه (قوله هذا للخطيئة) الخطيئة اسم لشاعر معلوم سعى بذلك لقصره وقيل لدمامته (قوله اذ وافقته على قوله)

بالسرقة ما لم يعلم الحال والا فلا ينبغي أن يقال قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا فيغتنم به فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ونسبة النقص إلى الغير * وبما يتصل بهذا الفن القول في الاقتباس والتضمين والمقد والحل والتلميح أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث

أى والحال أنه سلم له أنه شاعر (قوله قيل) أى فى حكاية ما وقع من التأخر بعد التقدم (قوله قال فلان كذا) أى من بيت أو قصيدة (قوله وقد سبقه إليه) أى إلى ذلك القول فلان فقال كذا أى سواء كان مخالفاً للثاني باعتبار ما (٥٠٩) أولاً وانما قلنا أو قصيدة لجواز تواردها

الحواطر فى معنى القصيدة مثلاً بل وفى لفظها لان الخالق على لسان الأول هو الخالق على لسان الثانى (قوله ليغتنم الخ) علة لمخدوف أى فإذا لم يعلم أن الثانى أخذ من الأول قيل قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا ولا يقال ان الثانى أخذه من الأول ليغتنم الخ لانه لو ادعى سرقة مثلاً أو عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى الخ أى لو عين نوعاً كالسرقة أو عدمها اه سم (قوله ونسبة النقص إلى الغير) أى الشاعر الثانى لان أخذ الثانى من الأول لا يخلو عن انتقاص الثانى باعتبار أن الأول هو المنشئ له (قوله ومما يتصل الخ) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية ففيه إشارة إلى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر وفى بعض النسخ ويتصل بالقول فاعل يتصل أى القول فى السرقات يتصل به القول

(فاذا لم يعلم) أن الثانى أخذ من الأول (قيل قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص إلى الغير (ومما يتصل بهذا) أى بالقول فى السرقات (القول فى الاقتباس والتضمين والمقد والحل والتلميح) بتقديم اللام على الميم من لجه اذا أبصره وذلك لان فى كل منها أخذ شئ من الآخر (أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام) نظماً كان أو نثراً (شيئاً من القرآن أو الحديث)

انفق لكل منهما مع صاحبه وإذا تحقق أن شرط دعوى كون الثانى سرقة باعتبار الأول أو أخذها أن يعلم أن الثانى أخذ عن الأول وجب ترك نسبة الثانى إلى السرقة (فاذا لم يعلم) أن الثانى أخذ عن الأول (قيل) فى حكاية ما وقع من التأخر بعد التقدم (قال فلان كذا) وكذا من بيت أو قصيدة (وقد سبقه إليه) أى إلى ذلك القول (فلان فقال كذا) سواء كان مخالفاً للثاني فى اعتبار ما أولاً وانما قلنا أو قصيدة لجواز تواردها والحواطر فى معنى القصيدة أيضاً بل وفى لفظها فان الخالق على لسان الأول هو الخالق على لسان الثانى ولا يقال اذا لم يعلم الأخذ أنه أخذ من الأول اعتناء بفضيلة الصدق وفرار من دعوى علم الغيب وفرار من نسبة النقص إلى الغير لان أخذ الثانى من الأول لا يخلو من مطاق الانتقاص فى الثانى باعتبار الأول للمنشئ له بل بتقديم استعانة شاعر آخر وهما انتهى ما أورده مما يتعلق بالسرقات الشعرية ثم شرع فيما يتصل بها فقال (ويتصل بهذا) أى بما تقدم وهو القول فى السرقات الشعرية (القول) فاعل يتصل أى القول فى السرقات يتصل به القول أى الكلام (فى الاقتباس و) الكلام فى (التضمين و) الكلام فى (المقد و) الكلام فى (الحل و) الكلام فى (التلميح و) وهو مأخوذ من ملح اذا أبصر فاللام فيه مقدمة على الميم وليس من ملح اذا حسن حتى يكون بتقديم الميم كما قديتوهم وسيأتى تفسير هذه الألقاب قريباً ويلزم من كون القول يتصل بالقول كونها فى نفسها اتصال بالسرقات ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بما تعلق المناسب فيناسب أن يوصل الكلام عليها بالكلام على السرقات ووجه المناسبة أن فى كل من معنى هذه الألقاب أخذ شئ من شئ سابق مثل ما فى السرقات كما تقدم ثم شرع فى بيان هذه الألقاب على ترتيبها فقال (أما الاقتباس) منها (فهو أن يضمن الكلام) سواء كان ذلك الكلام نظماً أو نثراً (شيئاً) مفعول ثانٍ ليضمن والأول وهو الكلام مرفوع على أنه نائب (من القرآن) أى أن يؤتى بشئ من لفظ القرآن فى ضمن الكلام (أو) يؤتى بشئ من لفظ (الحديث)

قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا ص (ومما يتصل بهذا الخ) ش أى مما يتصل بالكلام فى السرقات بمناسبة له (الاقتباس والتضمين والمقد والحل والتلميح) أما الاقتباس فهو (مأخوذ من اقتباس الضوء وهو) أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث (النبوى على قوله أفضل الصلاة والسلام والمراد بتضمينه أن يذكر كلاماً وجد نظمته فى القرآن أو السنة مراد به غير القرآن فلو أخذ

أى الكلام فى الاقتباس (قوله من لجه اذا أبصره) أى وليس مأخوذاً من ملح اذا حسن حتى يكون بتقديم الميم (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى وبيان اتصال القول فيها بالقول فى السرقات الشعرية المقتضى كونها فى نفسها اتصال بالسرقات أن فى كل الخ ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بما تعلق المناسب من جهة أن فى كل من هذه الألقاب أخذ شئ من شئ سابق مثل ما فى السرقات (قوله أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث) أى أن يؤتى بشئ من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث فى ضمن الكلام قال العصام ومما ينبغي أن يلحق بالاقتباس أن يضمن الكلام شيئاً من كلام الذين يتبرك بهم وبكلامهم خصوصاً الصحابة والتابعين

لاعلى أنه منه كقول الحريري فلم يكن الا كلامه البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب وقوله أنا أنبئكم بتأويله وأميز صحيح القول من عليه . وقول ابن نباتة الخطيب فيأنيها العلة للمطرقون أما أنتم بهذا الحديث مصدقون مالم لا تشفقون فورب السماء والأرض انه الحق مثل ما أنكم تنطقون وقوله أيضا من خطبة أخرى ذكر فيها القيامة هناك رفع الحجاب ويوضع الكتاب وجمع من وجبه الثواب وحق عليه العقاب فيضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله المذاب وقول القاضي الفاضل وقد ذكر الأفرنج وعصبا زادهم الله غضبا وأوقدوا نارا للحرب جعلهم الله لها خطبا وكقول الحماسي

أذارت عنها سسولة قال شافع * من الحب ميعاد السلاو المقابر
ستبقى لها في مضمرة القلب والخصا * سريرة وذ يوم تبلى السرائر

وقول أبي الفضل بديع الزمان الهمداني
لآل فريعون في المكرمات * يداؤلا واعتذار أخيرا (٥١٠) اذا ما حالت بغفاهم * رأيت نعيها وملسكا كبيرا

لاعلى أنه منه) أى لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه منه كما يقال في أثناء السلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا ومثلا لاقتباس بأربعة أمثلة لانه امامن القرآن أو الحديث وكل منهما اما في الشئ أو في النظم فالأول (كقول الحريري فلم يكن الا كلامه البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب

في ضمن الكلام بشرط أن يكون المأني به على أنه من كلام المضمّن بكسر الميم (لاعلى أنه منه) أى المأني به من القرآن أو الحديث ومعنى الانيان بشيء من القرآن على أنه منه أن يؤتى به على طريق الحكاية كأن يقال أثناء السلام قال الله تعالى كذا وكذا فهذا خارج عن التضمين وكذا معنى الاتيان باللفظ على أنه من الحديث أن يقال مثلا قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا فمثل ذلك ليس من التضمين لانه سهل التناول فلا يفتقر الى نسج الكلام نسجا يظهر منه شيء آخر فيعد مما يستحسن فيلحق بالبديع ومن هذا ألحقت معاني هذه الالتاب بالبديع كما في السرقات المسجوعة نسجا مستحسنا وسمى الانيان بالقرآن أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذنا من اقتباس نور المصباح من نور القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الأنوار العلمية ثم ان الاقتباس لما عرفه بأن يدخل في الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه ودخل في الكلام النظم والنثر اشتمل على أربعة أقسام انيان بقرآن في نثر انيان به في نظم انيان بحدِيث في نثر انيان به في نظم فأنى المصنف بأربعة أمثلة على هذا الترتيب وأشار الى الأول منها وهو اقتباس القرآن في نثر بقوله (كقول الحريري فلم يكن الا كلامه البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب) أى لم يكن من الزم الا كلامه بالبصر أى لم يوجد من الزمان الامثل

مراد ا به ان القرآن اسكان ذلك من أفصح القبيح ومن عظام المعاصي نعوذ بالله منه وهذا هو معنى قول المصنف (لاعلى أنه منه) أى من القرآن أو الحديث وقد مثله المصنف بقول الحريري فلم يكن الا كلامه البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب وكقوله أيضا أنا أنبئكم بتأويله وأبين صحيح القول من

وقول الأبيوردى
وقصائد مثل الرياض أضعها
في باخل ضاعت به الاحساب
فاذا تشاهد الرواة وأبصر وال
ممدوح قالوا ساحر كذاب
وقول الآخر
لاناشر معشر اضلوا الهدى
فسواء أقبوا أو أدروا
بدت البغضاء من أفواههم
والذي يخفون منها أكبر
وقوله

خلة الغانيات خلة سوء
فانقوا الله يا أولى الألباب
واذا ما أسلموهن شيئا
فاستلوهن من وراء حجاب

(قوله لاعلى أنه منه) أى
بشرط أن يكون المأني به على
أنه من كلام المضمّن بكسر
الميم لا على أنه من القرآن
أو الحديث فقوله شثمان

القرآن الخ أى كلاما يشبه القرآن أو الحديث فليس المضمّن نفس القرآن أو الحديث لما سبق (و) الثانى
أنه يجوز في اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز نقله عن معناه الوارد فيه فلو كان المضمّن هو القرآن حقيقة كان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره اه سراجى (قوله يعنى الخ) أتى بالعناية اشارة الى أن النفي ليس منصبا على التقيد وهو الوجه والطريقة بل على القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث فمفسر الشارح المأني أولا على ظاهره ثم أشار لبيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) مثال للنفي أى الانيان بشيء من القرآن أو الحديث على وجه فيه اشعار بأنه منه (قوله ونحو ذلك) مثل وفي الحديث أو وفي التنزيل كذا (قوله فانه لا يكون اقتباسا) أى لان هذا ليس من التضمين في شيء لسهولة التناول فلا يفتقر الى نسج الكلام نسجا يظهر منه شيء آخر فيعد مما يستحسن فيلحق بالبديع (قوله فالأول) أى وهو الاقتباس من القرآن في النثر (قوله فلم يكن الا كلامه البصر الخ) أى لم يكن من الزمان الا كلامه البصر أى لم يكن من الزمان الامثل ما ذكر في العلة واليسارة فأنشد فيه أبوزيد السروجي وأغرب أى أتى بشيء غريب بديع وهذا كناية عن سرعة الاشاد الغريب وحتى في قوله حتى أنشد بمعنى الغاء فقد اقتبس الحريري هذا من قوله تعالى وما أمر الساعة الا كلمح البصر

وقول الآخر ان كنت أزمعت على هجرنا * من غير ماجرم فصبر جميل وان تبدلت بناغيرنا * خسبنا الله ونعم الوكيل وكقول الحريري وكتبان المقرز هادة وانتظار الفرج بالصبر عبادة فان قوله انتظار الفرج بالصبر عبادة لفظ الحديث وقوله قلنا شامت الوجوه وقبح اللسع ومن برجوه فان قوله شامت الوجوه لفظ الحديث فانه روى لما اشتدت الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصاء فرمى بها وجوه المشركين وقال شامت الوجوه (٥١١) أى قبحت واللسع قيل هو اللثيم وقال أبو عبيد هو العبد وكقول عباد

وقال لى ان رقيبى

* سىء الخلق فداره

أو هو أقرب وظاهر أنه أتى به لاعلى أنه من القرآن (قوله والثاني) أى وهو الاقتباس من القرآن في الدظم (قوله ان كنت أزمعت) بكسر التاء خطابا مؤثث كما هو الرواية (قوله أى عزمت) أشار الى أن الارماع هو العزم يقال أزمع على الشيء عزم عليه (قوله من غير ماجرم) ما زائدة أى من غير جرم أى من غير ذنب صدرنا (قوله فصبر جميل) أى فأمرنا معك صبر جميل اقتبس هذا من قوله تعالى حكاية عن يعقوب بل سوت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل (قوله من غير ماجرم) ما زائدة أى من غير جرم أى من غير ذنب صدرنا (قوله فصبر جميل) أى فأمرنا معك صبر جميل اقتبس هذا من قوله تعالى حكاية عن يعقوب بل سوت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل وهو الذى لا شكوى فيه

(قوله وان تبدلت بناغيرنا) أى وان اتخضت غيرنا بدلا منا فى الصعبة (قوله خسبنا الله) أى فيكفينا الله فى الاعانة على هذه الشدة التى هى قطعك حبل وصالنا (قوله ونعم الوكيل) أى

(و الثانى مثل (قول الآخر ان كنت أزمعت) أى عزمت (على هجرنا * من غير ماجرم فصبر جميل وان تبدلت بناغيرنا * خسبنا الله ونعم الوكيل) (و) الثالث مثل (قول الحريري قلنا شامت الوجوه) أى قبحت وهو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتدت الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصاء فرمى بها وجوه المشركين وقال شامت الوجوه (قبح) على اللبني للفعول أى لمن من قبحه الله بالفتح أى أبعده عن الخير (اللسع) أى اللثيم (ومن برجوه) (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) أى الحبيب (لى ان رقيبى * سىء الخلق فداره) من المداراة وهى للملاطمة

ما ذكرنا شديدا وأغرب أى أتى بشئ غريب اقتبس من قوله تعالى وما أمر الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب وظاهر أنه أتى به لاعلى أنه من القرآن (و) الى الثانى منها وهو اقتباس قرآن فى نظم بقوله (كقول الآخر ان كنت أزمعت) يقال أزمع على الشيء اذا عزم عليه أى ان كنت عزمت (على هجرنا * من غير ماجرم) أى من غير ذنب صدرنا إليك (فصبر جميل) أى فأمرنا معك صبر جميل اقتبس من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل سوت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل (وان تبدلت بناغيرنا) أى اتخضت غيرنا بدلا منا فى الصعبة والمحبة (خسبنا الله) فى الاعانة والكفاية فى هذه الشدة التى هى قطعك حبل وصالنا (ونعم الوكيل) المفوض اليه فى الشدائد اقتبس من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة الله وفضل (و) الى الثالث منها وهو اقتباس حديث فى نثر بقوله (كقول الحريري قلنا شامت الوجوه وقبح اللسع ومن برجوه) اقتبس شامت الوجوه من قوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين شامت الوجوه وذلك أنه روى أنه صلى الله عليه وسلم لما اشتدت الحرب يوم حنين أخذ كفا من حصي فرمى بها وجوه المشركين فقال شامت الوجوه أى قبحت وتغيرت بانكسارها وانهمز ما عودها بالحية ما تريد فلما فعل ذلك انهمز المشركون واللسع اللثيم وقبح بضم القاف وكسر الباء مبنى للجهول من قبحه بفتح القاف والباء يقبحه بفتحها أيضا مع تخفيفها فى الكل بمعنى لئنه الله تعالى وأبعده قال تعالى ويوم القيامة هم من الملقوبين (و) الى الرابع منها وهو اقتباس حديث فى نظم بقوله (كقول ابن عباد قال لى ان رقيبى * سىء الخلق فداره) أى فدار الرقيب وهو فمل أمر من

عليه وقول الآخر :

ان كنت أزمعت على هجرنا * من غير ماجرم فصبر جميل
وان تبدلت بناغيرنا * خسبنا الله ونعم الوكيل

فان آخر البيتين مقتبس وكقول الحريري قلنا شامت الوجوه وقبح اللسع أى العاصق أو اللثيم أو العبد ومن برجوه شامت الوجوه مقتبس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم حين رمى يوم حنين كفا من الحصاء وقال ذلك ومنه أيضا قول ابن عباد :

قال لى ان رقيبى * سىء الخلق فداره

المفوض اليه فى الشدائد اقتبس هذا من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة الله وفضل (قوله والثالث) أى وهو الاقتباس من الحديث فى النثر (قوله وهو) أى شامت الوجوه لفظ الحديث (قوله وقال شامت الوجوه) أى قبحت وتغيرت بانكسارها وانهمز ما عودها بالحية فلما فعل ذلك انهمز المشركون (قوله وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله أى لمن) بمعنى أبعده عن الخير (قوله من قبحه الله بالفتح) أى بفتح القاف والباء مع تخفيفها وبابه تنفع ينفع (قوله والرابع) أى وهو اقتباس الحديث فى النظم (قوله ان رقيبى) الرقيب الحافظ والحارس (قوله فداره) أى لئلا يمنى عنك وقوله سىء الخلق أى قبيح الطبع غليظه

قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمسكاره اقتبس من لفظ الحديث حفت الجنة بالمسكاره وحفت النار بالشهوات والاقتباس منه ما لا يتقل فيه اللفظ المقتبس عن معناه الأصلي الى معنى آخر كما تقدم ومنه ما هو بخلاف ذلك

(والخاتمة) بالخاء المعجمة والتاء المثناة فوق أى الخادعة وفى بعض النسخ والحاية بالخاء المهملة والياء التحتية وهى الخادعة أيضا والتحيل (قوله وضمر (المفعول) أى وهو الهاء فى داره (قوله دعنى) أى انركنى من (٥١٢)

والخاتمة وضمر المفعول للرقب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمسكاره) اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمسكاره وحفت النار بالشهوات أى أحيطت أى لا بد لاطالب الجنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لا بد لاطالب الجنة من مشاق التكاليف (وهو) أى الاقتباس (ضر بان) أحدهما (ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدم) من الأمثلة (و) الثانى (خلافه) أى ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي

المدار أو هى المالا طعة أى رقيبى قبيح الطبع غليظه فلا طفه لثقال معه المطاوب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمسكاره)

اقتبس هذا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمسكاره وحفت النار بالشهوات أى أحيطت كل منهما بما ذكر بمعنى أنه لا يوصل الى الجنة حتى ترسكب دونها مشاق المجاهدة والتكاليف والنار تجلب اليها الشهوات فصارت لكونها توصل اليها بسبب حملها على المعصية وكونها سببا شرعيا سابقا لدخولها كالشئ المحيط بغيره فلا يوصل اليه الا منه ومراده أن من طلب الجنة وجهك يتحمل مشاق الرقباء واذابهم وغيرهم فلا يتوقف على المداراة والملاطفة كما أن من طلب جنة الآخرة يتحمل مشاق المجاهدة للقيام بالتكاليف (وهو) أى الاقتباس من حيث هو (ضر بان) أى نوعان أحد الضربين (ما) أى الاقتباس الذى (لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي) بل أريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الأصلي بعينه (كما تقدم) فى الأمثلة فان قوله كليم البصر أو هو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمان كما أريد فى الأصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهدت الوجود أريد به قبيح الوجود وتغيرها كما أريد فى الأصل وكذا حفت الجنة بالمسكاره فان المفهوم فى الأصل والفرع واحد وان كان المراد بمصدق الفرع خلاف الأصل لان الاختلاف فى المصدق لا عبرة به والا كان غالب الالفاظ مختلفا (و) الضرب الثانى (خلافه) أى خلاف ما لم ينقل

قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمسكاره

فانه مقتبس من قول النبي صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمسكاره قيل وقد يكون الاقتباس بتضمنين شئ من الفقه أو الأثر أو الحكمة فالفقه كما روى عن الشافعى ولم يصح عنه

خذوا بدمى هذا الغزال فانه * رماني بسهمي مقلتيه على عمد

ولا تقتلوه اننى أنا عبده * ولم أر حرا قط يقتل بالعبد

وفيه نظر لان هذا أولى بأن يعد من التاميع وأما أخذ الأثر فهو من العقود سبأ فى وقد يقال القسم الذى قبله أيضا من العقد (ثم الاقتباس نوعان) أحدهما (ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي) قبل الاقتباس الى معنى غيره كالأمثلة السابقة (و) الثانى (خلافه) وهو ما نقل عن معناه قبل الاقتباس

المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفا عما ذكره فى القرآن والحديث عبره فى هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر (كقول

مثلا والمفهوم واحد ما يندىكون استعمال حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الأمثلة) أى فان قوله كأمح البصر أو هو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمان كما أريد به فى الأصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهدت الوجود أريد به قبيح الوجود وتغيرها كما أريد به فى الأصل وكذا حفت الجنة بالمسكاره فان المفهوم فى الأصل والفرع واحد وان كان المراد بمصدق الفرع خلاف الأصل لان الاختلاف فى المصدق لا عبرة به

الأمر بمدارة الرقيب وملاطفته (قوله وجهك) متداخلة خبره الجنة وما بعدها دل منها بصار قد والمعنى على التشبيه (قوله أى أحيطت) أى كل منهما بما ذكر فلا يتوصل لكل منهما الا بارتكاب ذلك بمعنى أنه لا يوصل للجنة حتى ترسكب مشاق المجاهدة والتكاليف والنار تجلب اليها الشهوات فصارت لكونها توصل اليها بسبب حملها على المعصية كالشئ المحيط بغيره فلا يوصل اليه الا منه (قوله لاطالب الجنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله من تحمّل مكاره الرقيب) ولا يدفع فيه مداراته ولا ملاطفته (قوله وهو ضر بان) أى الاقتباس من حيث هو ضر بان (قوله ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي) أى بل أريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء معناه الأصلي المفهوم منه بعينه (قوله عن معناه الأصلي) المراد به

كقول ابن الرومي : لئن أخطأت في مدحي * لك ما أخطأت في منعي
لقد أنزلت حاجاتي * بواد غير ذي زرع
ولأنس بتغيير يسير لأجل الوزن أو غيره كقول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه

(قوله كقول ابن الرومي) أي من بحر المزج وهو مفاعيلن مفاعيلن أربع مررات (قوله لئن أخطأت الخ) أي والله إن كنت أخطأت في مدحك لك ونك لا تستحق المدح ما أخطأت في منعي لك ونك لا تستحق النزع لأنني مدحت من لا يستحق المدح وقبل البيتين ألا للذي لهم * مدد الله إلى نفع لسانك فيك محتاج إلى التخليع والقطع (٥١٣) وأنبأني وأضراسي إلى التكسير والقلم

(قوله واد لأماء فيه ولا نبات)

أي وهو أرض مكة للمشرفة

(قوله وقد نقله ابن الرومي)

أي على وجه الحجاز المرسل

أو الاستعارة قال اليعقوبي

لا يقال وجهك الجنة حفت

بالمكاره نقل إلى الجنة هي

الوجه وإلى حفوف بالمكاره

التي هي مشاق الرقيب

والاصل الجنة الحقيقية

والمكاره التي هي التكاليف

فكيف يعد مالم ينقل

لأننا نقول لا تجوز هنا لأن

الوجه شبه بالجنة والمكاره

أريد بها مصدوقها لأنه

أريد بها مشاق الرقيب وهو

أحد مصادقها وقد تقدم

أن الاتحاد في المفهوم

يكفي ولا عبرة باختلاف

المصدق بمدا اتحاد المفهوم

فلا تجوز ههنا ومن لطيف

هذا الضرب الذي نقل فيه

المقتبس عن معناه قول

بعضهم في جميل دخل

الحمام خلف رأسه

تجرد الحمام عن قشر لؤاؤ

وألبس من ثوب الملاحه

مليوسا

(كقول ابن الرومي : لئن أخطأت في مدحي * لك ما أخطأت في منعي

لقد أنزلت حاجاتي * بواد غير ذي زرع)

هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا أني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لأماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي إلى جنب لآخر فيه ولا نفع (ولأنس بتغيير يسير) في اللفظ المقتبس (للو وزن أو غيره كقوله) أي كقول بعض المغاربة

عن الأصل فالخلاف ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي (كقوله :

لئن أخطأت في مدحي * لك ما أخطأت في منعي لقد أنزلت حاجاتي * بواد غير ذي زرع)

فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى ربنا أني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع ومعناه في القرآن على ظاهره وهو واد لأماء فيه ولا نبات وهو شعب مكة للمشرفة وقد نقله الشاعر وهو ابن الرومي إلى جنب لآخر فيه ولا نفع على وجه التجوز ومعنى البيتين أني أن غلطت في مدحك بأن مدحك مع أنك است أهلا فقد اتفق مع غلطى أنك ما غلطت في منعي ما طلبت منك لأن المنع والمخل وصفك وما جاء من الفعل على وفق وصف صاحبه لا يعد صاحب ذلك الفعل غاطا فيه أنك بمنزلة واد لا زرع فيه فأنت جنب لآخر فيه فالمنع منك ليس ببدء ولا خطأ وإنما الخطأ من الطالب في مثلك وفي هذا الكلام من الذم بعد المدح مالا يخفى ولا يقال وكذا قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره لأنه نقل إلى جنة هي الوجه وإلى حفوف بالمكاره التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التي هي التكاليف فكيف يعد مالم ينقل لأننا نقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها لأنه أريد بها مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن الاتحاد في المفهوم يكفي ولا عبرة باختلاف المصدق بسد اتحاد المفهوم فلا تجوز ولما كان ظاهر العبارة أن الاقتباس هو الاثبات بنفس لفظ القرآن أو الحديث بلا تغيير نبيه على أنه يسمى الاقتباس وإن وقع فيه تغيير إذا كان يسيرا فقال (ولأنس بتغيير يسير) في اللفظ المقتبس ويسمى اللفظ معه مقتبسا أو ماذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شامت الوجوه قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك والتغيير المقتبس عند يسارته يكون إذا قصد به الاستقامة (للو وزن أو) الاستقامة (أخره) أي غير الوزن كاستواء القرائن في النثر ثم مثل للتغيير اليسير لأجل الوزن فقال (كقوله) أي كقول بعض المغاربة حين مات

كقول ابن الرومي : لئن أخطأت في مدحي * لك ما أخطأت في منعي

لقد أنزلت حاجاتي * بواد غير ذي زرع

فان بواد غير ذي زرع مقتبس من القرآن الكريم ونقل عن معناه وهو حقيقة الوادى إلى معنى مجازي (ولأنس) في الاقتباس (بتغيير يسير) لوزن أو غيره كقوله) أي بعض المغاربة عند موت بعض أصحابه

(٦٥ - شروح الساجي - رابع) وقد وردت الموسى لزين رأسه * فقلت لقد أنبت سؤلك ياموسى

فقوله لقد أنبت سؤلك ياموسى اقتباس من الآية ولكن النادى هنا الجديدة المعروفة بخلاف النادى في الآية فان المراد به الرسول المعلوم صلوات الله على نبينا وعليه وسلامه وأراد الشاعر بقشر اللؤاؤ ثوبا وباللؤاؤ بدنه (قوله ولا بأنس بتغيير يسير الخ) أي ويسمى اللفظ معه مقتبسا وأما ادغير كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شامت الوجوه قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك (قوله أو غيره) أي غير الوزن كاستقامة القرائن في النثر (قوله أي كقول بعض المغاربة) أي حين مات صاحب له

وقول عمر الخيام :
 سبقت العالمين الى العالى * بصائب فكرة وعلو همه
 قد كان ما خفت أن يكونا * انا الى الله راجعون
 ولاح بحكمته نور الهدى في * ليل للضلالة مدلهمة
 وكقول القاضي منصور المروى الازدى :
 فلو كانت الاخلاق تحوى ورائة * ولو كانت الآراء لا تشعب
 لأصبح كل الناس قد ضمه هوى * كما أن كل الناس قد ضمه أب
 اقتبس من لفظ الحديث ، اعملوا (٥١٤) كل ميسر لما خلق له (وأما التضمين) فهو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه

(فد كان) أى وقع (ما خفت أن يكونا) * انا الى الله راجعون وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون
 (وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير) بيتا كان أو مافوقه أو مصراعاً أو مادونه
 (مع التنبيه عليه) أى على أنه من شعر الغير (ان لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء)

له صاحب (فد كان) أى قد وقع (ما خفت أن يكونا) أى أن يقع (انا الى الله راجعون) اقتبس من قوله تعالى وبشر الصابرين الذين أصابهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون فقد نقص عما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضمير من انا اليه قصدا لاستقامة الوزن (وأما التضمين) من الالفاظ السابقة (هو) أى فعناه (أن يضمن الشعر) خرج البثر فلا يجرى فيه التضمين ولا يختص به الشعر لم يشترط فيه أن ينبه على أن الكلام لغير المضمن بل يجوز فيه التنبيه وعدمه عند الشهرة كإسائي وذلك لان ضم كلام الغير فى الشعر على وجه يوافق المضمون اليه مما يستبدع اذ ليس سهل التناول ولذلك عد فى الحسنات (شيئاً) أى هو أن يدخل فى الشعر شيئاً (من شعر الغير) خرج به ما اذا ضمن شيئاً من نثر الغير فلا يسمى تضميناً بل عقداً كإسائي وأطلق فى الشيء المضمن ليشمل تضمين بيت أو فوقه أو مصراع أو دونه فان كل ذلك يسمى تضميناً والأحسن أن يقول بدل قوله من شعر الغير من شعر آخر ليشمل ما اذا ضمن شيئاً من شعر نفسه من قصيدة أخرى مثلاً ولكن لقلة التضمين على هذا الوجه لم يعتبره (مع التنبيه عليه) أى مع التنبيه على أنه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك الشعر المضمن (مشهوراً) (اصاحبه) (عند البلغاء) (لكثرته وشبوع

عليه ان لم يكن مشهوراً عند البلغاء كقول بعض المتأخرين قيل وهو ابن التلميذ الطبيب النصرانى كانت بلهنية الشيبية سكرة فصحت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت أنتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثانى لمسلم بن الوليد الاضارى وقول عبيد القاهر بن طاهر التميمى اذا ضاق صدرى وخفت العدى تمثلت بيتا بحالى يلىق فبالله أبلغ ما أرتجى وبالله أدفع ما لا أطيق

قد كان ما خفت أن يكونا * انا الى الله راجعون
 وفى تسمية هذا اقتباساً من لفظ هذا اللفظ ليس فى الاصل من القرآن والورع اجتناب ذلك كله وأن ينزه عن مثله كلام الله وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما اذا أخذ شئ من القرآن الكريم وجعل بيتاً ومصرعاً فان ذلك من الاساءة ما لا يناسب للمؤمنين كقوله :

كتب المحبوب سطرا * فى كتاب الله موزون

لن تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون

قراءة لعاصم * لغسبرها موافقه

ان نغف عن طائفة * منكم نغف طائفة

ص (وأما التضمين الخ) ش أى التضمين أن تجعل فى ضمن الشعر شيئاً من شعر غيرك ولو بعض مصراع فان كان مشهوراً فشهرة تغنى عن التنبيه عليه وان لم يكن مشهوراً فلينبه عليه خوفاً أن يظن به السرقه

(قوله قد كان ما خفت الخ) أى قد وقع الموت الذى كنت أخاف أن يكون (قوله وفى القرآن الخ) أى فقد اقتبس الشاعر ذلك من الآية وحذف منها ثلاثة أشياء اللام من لله وانا والضمير من انا اليه وزاد لفظ الى لأجل استقامة الوزن (قوله أن يضمن الشعر شيئاً من شعر

الغير) أى أن يدخل فى الشعر شيئاً من شعر الغير وخرج البثر بهوله أن يضمن الشعر فلا يجرى فيه التضمين وإنما اختص التضمين بالشعر لان ضم كلام الغير فى الشعر على وجه يوافق المضمون اليه مما يستبدع اذ ليس سهل التناول ولذلك عد فى الحسنات بخلاف ضم كلام الغير فى البثر فانه لا يستبدع فيه وخرج بقوله شيئاً من شعر الغير ما اذا ضمن الشعر شيئاً من نثر الغير فلا يسمى تضميناً بل عقداً كإسائي وكان الاولى ابدال قوله من شعر الغير بقوله من شعر آخر ليشمل ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئاً من شعر نفسه من قصيدة أخرى مثلاً ولكن لقلة التضمين على هذا الوجه لم يعتبره المصنف (قوله بيتا كان الخ) وهذه الاربعة امام التنبيه أو عدمه ان كان مشهوراً فالقسام ثمانية مثل المصنف لقسم منها وهو تضمين المصراع مع التنبيه بقوله سأنشد الخ ومثل الشارح لقسم ثمان منها وهو تضمين المصراع بدون تنبيه وتركا أمثلة الباقى (قوله ان لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء) أى ان لم يكن ذلك الشعر المضمن مشهوراً

وهذا

وقول ابن العميد
هبت له ريح اقبال فطار بها * نحو السورور والجاني الى الحزن * كانه كان مطويا على لحن * ولم يكن في ضروب الشعر أنشدني
ان السكرام اذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألفهم في المنزل الحشن
البيت لا في تمام وكقول الحريري
على اني سأنشد عند بيعي * أضعوني وأى فنى أضعوا
المصراع الاخر قبل هولاء العرجي وقيل لامية بن أبي الصلت وتمام البيت
(٥١٥) * ليوم كريمة وسداد ثغر *

عند الباغاء نسبت له لصاحبه
والا ولا يحتاج للتنبيه عليه
(قوله وبهذا يتميز) أى
هذا القيد أعنى اشتراط
التنبيه عليه اذا كان غير
مشهور يتميز التضمين عن
الاخذ والسرقة وذلك لان
السرقة وان كان فيها تضمين
شرا أيضا الا أن السارق
يبدل الجهد في اظهار كونه
له والمضمين يأتي به منسوجا
مع شعره مظهر أنه لغيره
وانما ضمه اليه ليظهر
الحذق وكيفية الادخال
للمناسبة (قوله كقوله الخ)
هنا مثال لتضمين المصراع
مع التنبيه على انه لغيره
فان قوله سأنشد نبه به
على أن المصراع الثاني لغيره
وهو قوله أضعوني الخ
(قوله الذى عرضه) فى
الختار عرض الجارية للبيع
بأبه ضرب (قوله عند
بيعي) فى بعض النسخ يوم
بيعي (قوله أضعوني الخ)
مفعول أنشد (قوله للعرجي)
بسكون الراء وهو عبدالله

وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة (كقوله) أى كقول الحريري يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه
أبو زيد للبيع

على اني سأنشد عند بيعي * أضعوني وأى فنى أضعوا
المصراع الثاني للعرجي وتمامه * ليوم كريمة وسداد ثغر * اللام فى ليوم لأم التوقيت والكرهية
من أسماء الحرب وسداد الثغر

انشاده وبهذا القيد أعنى اشتراط التنبيه عليه الا أن يكون مشهورا فتعفى شهرته عن التنبيه نخرج
السرقة والاخذ لان فيها تضمين شعر أيضا وانما افترقا في أن السارق يبدل الجهد في اظهار كونه له
والمضمين يأتي به منسوجا مع شعره مظهر أنه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الحذق واظهار كيفية الادخال
للمناسبة ولما شغل الكلام تضمين بيت أو أكثر أو مصراع أو أقل كانت هنا ثمانية أقسام تضمين بيت مع
التنبيه على أنه لغيره أو بدون التنبيه لشهرة هذان قسمان وتضمين أكثر مع تنبيهه أو بدون هذان
قسمان أيضا وتضمين المصراع بتنبيهه أو بدون هذان قسمان أيضا وتضمين دون المصراع بتنبيهه
أو بدون هذان قسمان أيضا مجموع ذلك ثمانية أربعة فى تضمين البيت والاكثر وأربعة فى تضمين المصراع
والاقل والامثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغى الاستغناء بمثالى البيت عن مثالى الاكثر اطول
الاكثر مع قلته وجوده ولكون طريق التنبيه فيهما واحدا لافصاله فيهما عن المضمين كما ينبغى الاستغناء
بمثالى المصراع عن مثالى الاقل لان طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمين في بيت واحد غالبا مع قلته
وجوده أيضا فالحتاج اليه على هذا مثالان لتضمين البيت ومثالان للمصراع فاما مثال تضمين المصراع
مع التنبيه فإشار اليه فقال (كقوله) أى الحريري حاكيا ما قاله الغلام الذى عرضه أبو زيد للبيع
(على اني سأنشد عند بيعي * أضعوني وأى فنى أضعوا)

فقوله سأنشد به به على أن المصراع الثاني لغيره وهو قوله * أضعوني وأى فنى أضعوا وتمامه
* ليوم كريمة وسداد ثغر * والكرهية لفظ يعبر به عن الحرب لانها مكروهة عند اشتدادها كما قال
الحرب أول ما تكون فينة * تسمى بزيتها لكل جهول
حتى اذا اشتعلت وشب ضرامها * ولت عجوزا غير ذات حليل
شمطاء تنكر لونها وتغربت * مكروهة للشم والتقبيل

بذكر ما يدل على نسبه لقائله كقوله أى الحريري

على اني سأنشد عند بيعي * أضعوني وأى فنى أضعوا
فان النصف الثاني قبل للعرجي وقيل لامية بن أبي الصلت وتمامه * ليوم كريمة وسداد ثغر *

ابن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه نسبة للعرج موضع بطريق مكة (قوله وتمامه) أى تمام المصراع الثاني فالاصل هكذا
أضعوني وأى فنى أضعوا * ليوم كريمة وسداد ثغر
كأنى لم أكن فيهم وسيطا * ولم تلك نسبتى فى آل عمرو
وبعد هذه الايات من قصيدة قالها العرجي حين حبس فى شأن قتيل قتله ثم ان الغلام الذى عرضه أبو زيد بالسروجى للبيع وهو هودل
أخبر عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع ينشد ما ذكره من شعره الذى أنشده عند بيعه المصراع الاول من البيت الاول من كلا
العرجي ونبه بقوله سأنشد على أن المصراع الثاني لغيره والحريري يحكى ما قاله ذلك الغلام (قوله والكرهية من أسماء الحر

ولاحاجة الى تقديره لتعام المعنى بدونه ومثله قول الآخر

قد قلت لما أطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس
أعذاره السارى المعجول ترفقن * ما في وقوفك ساعة من باس
المصرع الاخير لاني تمام وكقول الآخر
كننا معا أمس في رؤس نكابده * والعين والقلب منافي قدي وأذى
والآن أبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا

أى لانها تستكره عند اشتدادها (قوله بكسر السين) (٥١٦) أى واما بفتحها فهو الخلاص من الدين بفتح الدال (قوله أى أضعوني في

بكسر السين سده بالخيل والرجل والنفر موضع المخافة من فروج البلدان أى أضعوني في وقت الحرب
وزمان سدا الثغر ولم يراعوا حتى أحوج ما كانوا الى وأى فى أى كاملا من الفتیان أضعوا وفيه تنديم
وتخطئة لهم وتضمن للمصرع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر :

قد قلت لما أطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس

وسداد الثغر هو بكسر السين بمعنى سده والثغر هو الموضع الذى يتخفى منه العدو من فروج البلدان
واللام في ليوم كريمة توفيقية وأى استفهام أربده التعظيم كما تقول عندي غلام وأى غلام أى هو
أكل الغلمان واللام يحتمل أن تتعلق بأضعوني فيكون المعنى أنهم أضعوني في وقت الكريمة ووقت
حاجتهم لسداد الثغر فقد أضعوني أحوج ما كانوا الى مع أى أكل المحتاج اليهم ويحتمل أن يتعلق بما
يفيده أى من الكمال أى أضعوني وأنا أكل الفتیان في وقت الكريمة وفي وقت الحاجة لسد
الثغراذ لا يوجد من الفتیان من هو مثلي في تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان
الكريمة وسداد الثغر وعلى كل حال في الكلام تنديم المضيعين وتخطئهم على اضعاء مثل هذا الغافل
وهذا البيت قيل انه للرجي وهو عبدالله بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه
وسمى الرجى نسبة للرجى بسكون الراء موضع بطريق مكة وقيل لامية بن أبى الصلت. وأما مثال
تضمن للمصرع بدون التنبيه لاشتهاره فكقوله :

قد قلت لما أطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس

أعذاره السارى المعجول ترفقن * ما في وقوفك ساعة من باس

فقوله ما في وقوفك ساعة من باس مصرع معلوم لاني تمام والوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من
الحدين والشقيق ورد أحمر والغض هو الطرى اللين والروضة بقعة هى منبت الأشجار النخارية
والآس هو الریحان ويقال له روض أخضر والهمزة في أعذاره للنداء والنداء هو ما يلقى من الشعر
على الحدما يليه من الرأس والسارى فى الأصل الماشى بالليل والمعجول وصف له والمعنى انى أقول
له حين رأيت قد أطلعت وجناته حول حمرتها التى هى كالورد شعر من جهة خده كأنه في التلون والطيب
شجر الآس في روضته يا عذاره السارى المعجول وإنما نادى عذاره لأنه هو المشغوف به وكثيرا ما يشب
به فاستغنى بنداؤه عن نداء صاحبه لأنه هو الآخذ بزمام قلب اللنادى ووصفه بأنه السارى لأنه مشتمل
على سواد كسواد الليل فكأنه سار بالليل وبالمعجول لان فيه تظهر عجلة المسرع وقوله ترفقن هو فعل
أمر بنون توكيد خفيف من الترفق وهو الاستمسالك بالرفق واما مثال تضمن البيت مع التنبيه
على أنه لغير الضمن فكقوله :

فقد نبه على تضمنه بقوله انشد فان الانشادا بما يكون لشيء قد سبق نظمه وقوله تضمن شيئا من شعر

وقت الحرب الخ (أشار
الشارح الى أن اللام في
قوله ليوم كريمة بمعنى في
وأنها متعلقة بأضعوني
(قوله ولم يراعوا حتى أحوج
ما كانوا الى) أى ولم يراعوا
حتى حال كونهم أشد
احتياجا الى مدة كونهم اى
وجودهم وأحوج حال من
الوافي يراعوا وما مصدرية
ظرفية وكان نامة والى
متعلق بأحوج (قوله وأى
فتى) مفعول لأضعوا
مقدم عليه وأشار الشارح
بقوله اى كاملا الى أن أى
في البيت استفهامية اريد
به التعظيم والكمال كما تقول
عندي غلام واى غلام
أى هو أكل الغلمان وان
المراد بأى فتى نفسه لاعلى
التدعيم هذا ويصح تعلق
قوله ليوم كريمة بما يفيد
اى من الكمال أى أضعوني
وأنا أكل الفتیان في وقت
الكريمة وفي وقت الحاجة
لسداد الثغراذ لا يوجد
من الفتیان من هو مثلي
في تلك الشدائد وعلى هذا

يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسداد الثغر بخلافه على الاحتمال الاول (قوله وفيه تنديم ومخطئة)
أى وفي الكلام تنديم المضيعين وتخطئة لهم من حيث أنهم أضعوا وباعوا من لاغنى عنه لكونه كاملا في الفتوة (قوله وتضمن الخ)
هذا استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبر (قوله لما أطلعت) أى أبدت وأظهرت وقوله وجناته فاعل أطلعت والوجنات
جمع وجنة وهى ما ارتفع من الحدين (قوله حول الشقيق) أى حول الحد المشبه للشقيق وهو فى الاصل ورد أحمر استعاره الشاعر
للحد الأحمر (قوله الغض) أى الطرى اللين (قوله روضة آس) مفعول أطلعت والروضة منبت الاشجار والآس الریحان أى لما أظهرت

أشار الى بيت أى تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونهم وقد علم بهذا أن تضمين مادون البيت ضرر بان وأحسن وجوه التضمن أن يزيد المضمّن في الفرع عليه في الاصل بنسكته

وجنانه شيئاً أخضر كالآس والمراد به شعر العذار لان الشعر في حال نباهة يعيل للخضرة (قوله أعذاره) الممزة للداء والعذار هو ما يوجد من الشعر على الحدو السارى في الاصل الماشى بالليل وهو بالنصب صفة لعذار الا أنه نسكته لضرورة وانما نادى عذار لانه هو المشغوف به فاستغنى بدائه عن نداء صاحبه لانه هو الآخذ بزمام قلب المنادى ووصفه بأنه السارى لانه مشتمل على سواد كسواد الليل فكأنه سار بالليل والمجول لان فيه تظهر عجلة للسرع (قوله ترفقا) (٥١٧) أمر من ترفق وأصله ترفقن مؤكّد بالنون الخفيفة قلبت ألفا

لوقوعها في الوقف بعد فتح فهو حينئذ يفتح العاء وبالألف بعد القاف وذ كر بعضهم أن ترفقا مصدر منصوب بفعل مقدر أى ترفق بمعنى ارفق فعلى هذا يقرأ بضم الفاء منونا (قوله المصراع الاخير لأنى تمام) أى وهو صدر بيت له وتمام ذلك البيت بتقضى حقوق الاربع الادراس بتنبية سكنت المصنف والشارح عن مثال تضمين البيت مع التنبية على أنه من شعر الفروع مع عدم التنبية انكالا على الشبهة ومثال الاول قول بعضهم اذا ضاق صدرى وخفت العدا

أعذاره السارى المجول ترفقا * مالى وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لأنى تمام (وأحسنه) أى أحسن التضمن (ماراد على الاصل) أى شعر الشاعر الا ل (بنسكته) لا توجد فيه

اذا ضاق صدرى وخفت العدا * ثملت بيتا بحالى يلبق فبالله أبلغ ما أرتجى * والله أدفع ما لا أطيق وأما مثاله بدون التنبية لأجل وجود الشبهة فكقوله : كانت بلهنية الشبية سكرة * فصحت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت أنتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل فان البيت الثانى مشهور لمسلم بن الوليد الانصارى والبلهنية بضم الباء سعة العيش و رخاء الحال ورجع الجمع الامر ان التنبية والشبهة فيكون التنبية كالتأ كيد وذلك كقوله : كأنه كان مطويا على إحسن * ولم يكن في قديم الدهر أنشدنى ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألفهم في المنزل الحشن والاحسن الضماني والشحناء ثم تضمين أقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى بلا تقدير كأن تقدم في * أضاءونى وأنى فنى أضاءوا * وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله : كنا معا أمس في بؤس نكابه * والعين والقلب منافى قذى وأذى والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا يعنى اذا ما أسهلوا ذكروا الى آخر بيت أى تمام السابق ولا بد من تقديره ليمت المعنى ولكن لا يعدون هذا من تضمين البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الوجود بعنه (وأحسنه) أى وأحسن التضمن (ما زاد على الاصل) أى على شعر الشاعر الاول (بنسكته) لم توجد في ذلك حيث ضمن شطرا مثلا لا يفيد نسكته في الكلام الاول زائدة على ما كان فهو أدنى من هذا و به يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لنسكته والا فالزيادة على المضمّن لا بد منها فلم يحتز بطلاق الزيادة عن شى وانما الغيرة في نظر فانه بما ضمن الانسان شعره شيئاً انظمه من شعر سابق ولا يشترط في التضمن أن يكون بعض بيت فر بما ضمن القصيدة البيت أو البيت من شعر الغير (وأحسنه) أى التضمن (ما زاد) وينبغى أن يقول ما زاد فيه المضمّن (على الاصل بنسكته كالنورية والتشبيه في قوله) أى صاحب

كانت بلهنية الشبية سكرة * فصحت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت أنتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى (قوله ما زاد على الاصل بنسكته) أى بأن يشتمل البيت أو المصراع للتضمن في شعر الشاعر الثانى على لطيفة لم توجد في شعر الشاعر الاول (قوله بنسكته لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن كون المزيد لنسكته والا فالزيادة على المضمّن لا بد منها فلم يحتز بطلاق الزيادة عن شى وانما احتز بكونها نسكته زائدة عما اذا كانت الزيادة لغير ذلك اه يعقوبى

كالتورية والنشيدية في قول صاحب التعبير : اذا الوهم أبدى لي لما هو ونفرا * تذكرت ما بين العذيب وبارق
ويذكرني من قدما ومدامى * بحر عوالينا وبحرى السواقي

ذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد لقرينة

(٥١٨)

(قوله كالتورية) قد تقدم انها

(كالتورية) أى الابهام (والتشبيه في قوله اذا الوهم أبدى) أى أظهر (لى لماها) أى سمرة شفتيها
(ونفرا) * تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني (من الاذكار) من قدما ومدامى
* بحر عوالينا وبحرى السواقي) انتصب بحر على أنه مفعول ثان ليذكرني وفاعله ضمير يعود
الى الوهم وقوله
تذكرت ما بين العذيب وبارق * بحر عوالينا وبحرى السواقي

احترز بكونها نسكته زائداً على ما كان فالحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك ونلك النسكته (كالتورية)
وقد تقدم انها مرادفة للايهام وأن معناهما أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد البعيد
لقرينة وقد تقدم الفرق بينهما بين المجاز في مادة يكون فيه اللفظ مجازاً (و) كـ (التشبيه) للوجودين (في)
قوله اذا الوهم أبدى لى) أى أظهر لى (لماها) أى حمرة شفتيها (ونفرا) أى فاهاهو من عطف
الكل على وصف الجزء (تذكرت) جواب اذا (ما بين) مفعول تذكرت (العذيب وبارق) وأراد بالعذيب
الذى هو تميز العذبة شفة المشوقة وبالبارق فاهاهو تشبيه بالبرق فى لسان أسنانه والذى بينهما
هو ما يص من ريقها وهذا الشطر أعنى قوله تذكرت الخ شطرا بيت لأبى الطيب المتنبي وسيأتى فى
البيت الثانى شطره الآخر والبيت قوله :

تذكرت ما بين العذيب وبارق * بحر عوالينا وبحرى السواقي

فالعذيب وبارق قصد بهما المتنبي موضعين معنيين وذلك هو معناهما القريب المشهور وقد تقدم
ما أراد المضمن من معناهما البعيد لانه أدنى فى الشهرة من مراد المتنبي فكان فى كلام المضمن تورية
وايهام حيث أطلق اللفظين وأراد بهما معناهما البعيد فهذا البيت تضمن التورية ثم أشار الى
ما تضمن نسكته التشبيه بقوله (ويذكرني) من الاذكار بقطع الهمزة وفاعله ضمير يعود على الوهم
أى ويذكرني الوهم (من قدما ومدامى) بحرور ومعطوف عليه ومن فيها لا ابتداء يعنى أن منشأ
اذكار الوهم إياى هو احضار قدما واحضار مدامى أو حضورهما (بحر) مفعول ثان ليذكرني
(عوالينا) أى رؤس رماحنا (وبحرى السواقي) معطوف على بحر يعنى أنه اذا حضر قدما وحضر
تتابع دموعى أذكرني الوهم بذلك الموضع الذى تجر فيه العوالى أو جرى العوالى والموضع الذى تجرى
فيه سواقي الخيل أو جرى الخيل لان قدما يشبه العوالى والراح فى الخمايل والطول فتذكر به ودموعى
تشبه فى تتابعها وسرعتها سبق الخيل فيذكر بها فقد تضمن هذا البيت بماز يد على المضمن وهو شطر
بيت المتنبي الذى هو مطلع قصيدته أعنى قوله :

تذكرت ما بين العذيب وبارق * بحر عوالينا وبحرى السواقي

التشبيه ولا يخفى أن الشطر الاول لما كانت نسكته التورية فقد نقل عن معناه الاصلى نظير ما تقدم فى
الاقتناس وانه قد ينقل لغير معناه كما فى قوله :

التعبير اذا الوهم أبدى لي لما هو ونفرا * تذكرت ما بين العذيب وبارق

ويذكرني من قدما ومدامى * بحر عوالينا وبحرى السواقي

فان الصراعين الثانيتين لأنى الطيب وقد زاد عليهما التضمن الاول التورية والثانى التشبيه كذا قالوا فيه

(قوله فى قوله) أى

الوجودين فى قوله اذا

الوهم الخ فان البيت الاول

فيه تضمين مشتمل على

التورية والثانى فيه

تضمين مشتمل على التشبيه

(قوله اذا الوهم الخ)

المراد اذا تخيلت لماها

ونفرا (قوله ونفرا)

أراد به أسنانها وقوله

تذكرت جواب اذا وقوله

ما بين العذيب وبارق لف

ونشر مرتب اذ مراده

بالعذيب شفتها وبالبارق

أسنانها وبما بينهما

ما يص من ريقها (قوله

من الاذكار) قطع الهمزة

وسكون الذال المعجمة

الذى فعله رباعى وهو

أذكر لا ثلاثى وهو ذكر

وقوله من الاذكار أى

لا من الاذكار الذى هو

الاتعاظ (قوله من قدما)

مطلق يبيد كنى ومن

للابتداء أى من تبختر

قدما وتمايل وقوله ومدامى

هى ومن جريان مدامى

بدليل ما أتى فى الشرح

وقوله بحر عوالينا أى

بحر رماحنا العالية راجع

لتبختر قدما أى تمايله

وقوله وبحرى السواقي

أى وجرى الخيل السواقي راجع لجريان مدامى والمعنى أن الوهم يذكرك من تبختر قدما جراح الرماح وتمايلها

للمشابهة بينهما ويذكره من جريان مدامى جريان الخيل السواقي للمشابهة بينهما (قوله على أنه مفعول ثان ليذكرني) أى
ومفعوله الاول ياء التمسك

المصرعان الأخيران لأبي الطيب ولا يضر التغير اليسير ليدخل في معنى الكلام لقول بعض المتأخرين في يهودى به داء العذب
أقول لمعشر غلطوا وغضوا * عن الشيخ الرشيد وأنكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يضع العمامة تعرفوه
البيت لسحيم بن وثيل وأصله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفونى

(قوله مطلع قصيدة) أى أولها فالشاعر الثانى أخذ الشطر الأول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثانى وجعله شطرا ثانيا (قوله
والعذيب وبارق موضعان) هذا شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمّن بعد ذلك وقوله موضعان هذا معناهما القريب
المشهور وسيأتى معناهما البعيد (قوله ظرف للتذكر) أى وعلى هذا فما زائدة ومجروما عطف عليه مفعول التذكر وقوله أو للجر أى
والجر وما عطف عليه مفعول للتذكر وما زائدة وقوله أو ما بين مفعول أى على أن ما موصولة وبين صلتها والحاصل أن ما في قوله ما بين العذيب
يصح أن تكون موصولة مفعولا لتذكرت وصلتها الظرف بعدها أى تذكرت الذى استقر بين العذيب وبارق وعلى هذا
فمجرى ويجرى بدلان من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون (٥١٩)

المصدر الذى هو جر الرماح
واجراء الخيل ويصح أن
يكون مفعول تذكرت
مجر ويجرى وبين ظرف
لتذكرت أو لجر ويجرى
قدم عليهما لكونه ظرفا
وما زائدة على الوجهين
(قوله على عامله المصدر) أى
لان بحر معناه الجرو ويجرى
معناه الاجراء (قوله والمعنى)
أن معنى البيت الاصلى
الذى هو بيت أبي الطيب
وقوله أنهم أى القائل وقومه
(قوله بين هذين الموضعين)
أى العذيب وبارق (قوله)
وكانوا يجرون الرماح
ويساقون على الخيل
الاول اشارة لمعنى قوله بحر
عوالينا لان العوالى
الرماح والثانى اشارة لمعنى

مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف للتذكر أو للجر والمجرى انبعاثا في
تقديم الظرف على عامله المصدر أو ما بين مفعول تذكرت ومجرى بدل منه والمعنى أنهم كانوا يزولوا بين هذين
الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويساقون على الخيل فالشاعر الثانى أراد
بالعذيب تصغير العذب يعنى شفة الحبيبة وبارق نقرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذا تورية
وشبه تبختر قدحها بتمايل الرمح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق (ولا يضر) في التضمين
(التغير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودى به داء العذب

لقد أنزلت حاجاتى * بواد غير ذى زرع
بخلاف الشطر الثانى ومعنى بيت المتنبي أنه تذكر ما بين الموضعين أعنى العذيب وبارق وهو أنهم كانوا
يزولوا هنالك ويجرون الخيل السوابق في ذلك المكان ويجرون العوالى على الأرض عند مطاردة
الفرسان ومقابلة الأفران فنقله الشاعر مفردا كما رأيت لسكنة فجاء أحسن من غيره وقد تقدم
اعراب ما يحتاج اليه من بيتي المضمن وأما اعراب بيت المتنبي ففيه وجهان أحدهما أن يكون قوله
ما بين مفعول تذكرت على أن ما موصولة أى تذكرت الذى بين العذيب وبارق وأبدل منه بحر عوالينا
على أنه اسم مكان أو مصدر والآخرا أن يكون قوله بحر عوالينا مفعول تذكرت وما بين ظرف بناء
على أن ما زائدة اما لتذكرت ويكون التقدير تذكرت بحر العوالى وذلك التذكر وقع بين العذيب
وبارق واما للجر على أنه مصدر وقدم عليه معمولا الذى هو الظرف لانه يتوسع في تقديم الظرف على
عامله وان كان مصدرا فيكون التقدير تذكرت جر العوالى واجراء السوابق حين وقع ذلك الجر
والاجراء بين العذيب وبارق (ولا يضر) في التضمين (التغير اليسير) بل يسمى ادخال ما هو من
شعر الغير في شعر الانسان على الوجه المذكور تضمينا ولو وقع فيه تغيير يسير لقصد انتظامه ودخوله
نظرا لأن المصراع استعارة لا تشبهه الآن يريد التشبيه المعنوى (ولا يضر) في التضمين (التغير اليسير)

قوله ويجرى السوابق وقوله عند مطاردة الفرسان أى طرد بعضهم بعضا (قوله فالشاعر الثانى أراد الخ) أى قد زاد على أبي الطيب بهذه
التورية والتشبيه (قوله نقرها) أى أسناتها وقوله التشبيه بالبرق أى في لمعانه وليس القصد التشبيه بل التورية فقط (قوله وهذا
تورية) أى لان المعنى القريب للعذيب وبارق للوضوعان وكذلك المعنى القريب لما بينهما وهو جر الرماح والتسابق على الخيل
بين هذين الموضعين فذكر هذه الألفاظ الثلاثة وأراد من كل منها المعنى البعيد هو ما ذكره الشارح بقوله يعنى شفة الحبيبة
(قوله وشبه تبختر قدحها) أى تشبيها ضمنيلا لاصريحا والحاصل أن الشاعر الثانى زاد على أبي الطيب بالتورية في ثلاثة مواضع وبالتشبيه
الضمنى (قوله ولا يضر في التضمين التغير اليسير) وأما التغير الكبير فانه يخرج به المضمّن عن التضمين ويدخل في حدد السرفة أن عرف
أنه لغير والفرق بين القليل والكثير موكول الى عرف البغاء (قوله لما قصد تضمينه) متعلق بالتغير أى لا يضر التشبيه في الكلام
الذى قصد الشاعر تضمينه وادخله في كلامه (قوله ليدخل الخ) أى لأجل أن ينضم لمعنى الكلام ويناسبه وهذا علة للتغير (قوله في يهودى
أى ذمالة بكونه أقرع (قوله به داء العذب) هو مرض يسقط الشعر من الرأس وهو يسمى بالقراع

ور بماسمى تضمين البيت فما زاد استعانة وتضمن المصراع فما دونه تارة ايداعا وتارة رفوا

(قوله أقول لمعشر) أى جماعة من اليهود غلطوا في حق ذلك اليهودى حيث ذكره على وجه السليح بما يناسب ما كان يفتخر به عليهم والا فهم لم يغلطوا في تبعيده واحتقاره (قوله وغضوا) أى أبصارهم عند رؤيته احتقارا به وقوله عن الشيخ يعنى ذلك اليهودى ومراده بالرشد الغوى الضال (٥٢٠) على وجه التهكم (قوله هو ابن جلا) هذا مقول القول أى هو ابن

شعر جلا الرأس منه وانكشف الشعر والمراد بكونه ابنا لذلك الشعر أنه ملازم له (قوله وطلاع الثنايا) بالرفع عطفا على ابن أى وهو وطلاع الثنايا أى ركب صلاب الأمور وهى مشاق داء الثلب ومشاق الذل والهوان وقوله متى يضع العمامة أى من على رأسه تعرفوه أى تعرفوا دأه وعييه ولا يتركتم افتخاره (قوله البيت) أى الثانى وهو قوله

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفونى لسحيم ومراده الافتخار وانه ابن رجل جلا أمره واتضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره في الحرب ونكايته بناء على أن المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو أنه متى يضع لثامه بالعمامة يعرفوه لشهرته بخلاف الاول فان مراده التهكم بالحدث عنه (قوله فغيره) أى الشاعر الاول الى طريقة الغيبة (قوله ليدخل في المقصود)

أقول لمعشر غلطوا وغضوا * عن الشيخ الرشيد وأنكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يضع العمامة تعرفوه البيت اسحيم بن وثيل وهو أنا ابن جلا على طريقة التكلم فغيره الى طريقة الغيبة ليدخل في المقصود (ور بماسمى تضمين البيت فما زاد) على البيت (استعانة وتضمن المصراع فما دونه ايداعا) كأنه أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير (ورفوا) كأنه رفاق خرق شعره بشئ من شعر الغير

بالمناسبة في معنى الكلام بذلك التغيير اليسير لتوفيق تضمينه على وجه المناسبة للمراد على ذلك التغيير واحتراز بذلك من التغيير الكثير فانه يخرج به الضمن عن التضمن ويدخل في حد السرفقة ان عرف أنه للغير والفرق بين اليسير والكثير موكول الى عرف البلاء فما يقال فيه هو ذلك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الأمر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو لخالفته إياه في أمور تبعد فكثير فالنغير اليسير الذى لا يخرج به الشئ عن التضمن كما في قول الشاعر في يهودى أصابه داء الثعلب وهو داء يتناثر منه الشعر

أقول لمعشر غلطوا وغضوا * عن الشيخ الرشيد وأنكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يضع العمامة تعرفوه فقلت الثانى لسحيم بن وثيل بنفسه وهو قوله

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفونى ولم يغير فيه الا التكلم بالغبية كما رأيت ومراد الشاعر الاول الافتخار وانه ابن رجل جلا أمره وانفجع وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره في الحرب ونكايته بناء على أن المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو أنه متى يضع لثامه شعر جلا الرأس منه وانكشف عن الرأس وانه طلاع الثنايا أى ركب صلاب الأمور وهى مشاق داء الثلب ومشاق الذل والهوان ومراده بالرشد الغوى على وجه التهكم وبكونه متى يضع العمامة يعرف أنه متى يضع عن رأسه العمامة يعرف دأه وعييه وأراد بالمعشر اليهود وغلظهم ذكره على وجه التهكم لمناسبة لظاهر ما يفتخر به والا فليغلطوا في تبعيده وانكاره وانما غيره الى الغيبة ليدخل أى ينظم بالمقصود ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التهكم متحدث عنه لامتحدث عن نفسه كما في الأصل (ور بماسمى تضمين البيت فما زاد) أى فأكثر من البيت كتضمن بيتين أو ثلاثة (استعانة) لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذا بالظاهر (و) ر بماسمى أيضا (تضمن المصراع فما دونه) كمنصفه (ايداعا) لانه لقلته كأنه أمانة أودعت عند من له سعة يودع لأجلها فما أتى به من المصراع أودونه لكونه شيئا قليلا كأنه أودعه سعة شعره (ورفوا) ور بماسمى أصحاب البيت فما زاد استعانة (و) يسمى (تضمن المصراع فما دونه ايداعا ورفوا) ولا يحفى

أى لينتظم بمقصوده ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التهكم متحدثا عنه لامتحدثا عن نفسه كما في الأصل (قوله فما زاد على البيت) أى كتضمن بيتين أو ثلاثة (قوله استعانة) أى لانه لسكرته كان الشاعر استعان به وتقوى على تمام المراد بخلاف ما هو دون البيت ورب في كلام المصنف على أصلها وهو التقليل (قوله فما دونه) أى كمنصفه (قوله كأنه) أى لانه أى الشاعر (قوله ورفوا) أى اصلاحا لان رفوا الثوب اصلاح خرقه فكان الشاعر لقلته المصراع وما دونه أصلح به خرق شعره أى خلله كما يرفأ الثوب بالحيط الذى هو من جنسه

(وأما العقد) فهو أن ينظم شئاً على طريق الاقتباس أماً عقد القرآن فكقول الشاعر

أنتنى بالذى استقرضت خطا * وأشهد معشراً قد شاهدوه

فإن الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيته الوجوه
وأما عقد الحديث فكما روى الشافعى رضي الله عنه عمدة الخير عندنا كلات * أربع فالفن خير البر

اتق للشبهات وازهد ودع ما * ليس يعينك واعملن بنيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات وقوله عليه السلام ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام
من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه وقوله عليه السلام (٥٢١) أما الاعمال بالنبات وأما عقد غيرهما

(قوله أو غير ذلك) أى
بأن كان مثلاً أو حكمة
من الحكم المشهورة (قوله
لاعلى طريق الاقتباس)

قد تقدم أن النظم الذى
يكون من القرآن
والحديث على طريق
الاقتباس هو أن ينظم
أحدهما لا على أنه من
القرآن أو من الحديث
بلا تغيير كثير فإذا نظم
أحدهما مع التغيير
الكثير خرج عن
الاقتباس ويدخل في
العقد وكذلك إذا نظم
مع التنبيه على أنه من
القرآن أو من الحديث

كأن يقال قال الله كذا
وقال النبي كذا فإنه
يخرج بذلك أيضاً عن
الاقتباس ويدخل في
العقد فتحصل أن نظم
غير القرآن والحديث
عقد بلا قيد إذا دخل

أو أما العقد فهو أن ينظم شئاً (قرأنا كان أو حديثاً أو مثلاً أو غير ذلك) (لاعلى طريق الاقتباس)
يعنى أن كان النثر قرآناً أو حديثاً فنظمه أما يكون عقداً إذا غير تغييراً كثيراً أو أوشب إلى أنه
من القرآن أو الحديث وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيفما كان إذا دخل فيه
للاقتباس

عطفاً على قوله أيداعاً أى يسمى تضمين المصراع لمادونه رفقوا أيضاً ورفو الثوب إصلاح خرقه فكأنه
ألفته أصلح به خرق شعره كما يرفأ الثوب بالحيط الذى هو من جنسه (وأما العقد) من الالقاء
السابقة (فهو) أى نعمته (أن ينظم نثر) سواء كان ذلك النثر المنظوم في أصله قرآناً أو كان حديثاً
أو مثلاً أو غير ذلك ككلام حكمة مشهور عن صاحبه إلا أن النثر للنظوم إن كان غير قرآن وحديث
فنظمه عقد فلا حاجة للتقييد بشئ آخر وإن كان قرآناً أو حديثاً فيقيد بأن يكون النظم (لاعلى
طريق الاقتباس) وقد تقدم أن النظم الذى يكون في القرآن والحديث على طريق الاقتباس هو أن
ينظم أحدهما لا على أنه من القرآن أو الحديث بلا تغيير كثير فإذا نظم أحدهما مع التغيير الكثير خرج
عن الاقتباس فيدخل في العقد وكذا إذا نظم مع التنبيه على أنه من القرآن أو من الحديث وذلك كما
تقدم يحصل بأن يذكر للنظوم على الحكاية كأن يقال قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه
وسلم كذا فإنه يخرج بذلك عن الاقتباس أيضاً ويدخل في العقد فتحصل من هذا أن نظم غير القرآن
والحديث عقد بلا قيد ونظم القرآن أو الحديث إنما يكون عقداً إن نبه على أنه من القرآن أو
الحديث أو غير كثيرهما والا فنظمهما اقتباس خارج عن العقد وقد تقدم فمثال العقد في القرآن لكونه
نبيه على أنه منه قول بعضهم

أنتنى بالذى استقرضت خطا * وأشهد معشراً قد شاهدوه

فإن الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيته الوجوه

يقول إذا تدابتم بدين * إلى أجل مسمى فاكتبوه

مناسبة هاتين التسميتين (وأما العقد الخ) ش المقدان يؤخذ الكلام النثر فينظم لا على
طريق الاقتباس أى لا كما يفعل في الاقتباس سعى عقداً لأنه كان نثراً عموماً لا يفصل نظماً معقوداً

(٦٦ - شروح الناحيص - رابع) فيه للاقتباس لأنه إنما يكون في القرآن والحديث ونظم

القرآن والحديث إنما يكون عقداً إن نبه على أنه من القرآن أو الحديث أو غير تغييراً كثيراً والا كان نظمهما اقتباساً وإلى ذلك
كله أشار الشارح بقوله يعنى أن كان النثر أى الذى يراد نظم قرآناً أو حديثاً الخ فالنثر في قول المصنف أن ينظم نثراً شاملاً للقرآن
والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد في القرآن والحديث فقط لأن الاقتباس لا يكون الا فيهما (قوله إذا غير تغييراً
كثيراً) لأنه لا يتغير في الاقتباس من التغيير إلا اليسير كما هو القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أوشب)
أى سواء كان غير تغييراً يسيراً أو لم يغير أصلاً (قوله كيفما كان) أى سواء غير تغييراً يسيراً أو كثيراً أو لم يغير قال فلان كذا أولاً

فكقول أبي العتاهية

مابال من أوله نطفة * وجيفة آخره يفخر

عقد قول على رضى الله عنه ومالابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة وقوله أيضا

كفى حزنا بقدنك ثم اتى * نفقت تراب قبرك عن يديا وكانت في حياتك لى عظات * وأنت اليوم أو عظم منك حيا
قيل عقد قول بعض الحكماء فى الاسكندر لما مات كان الملك أمس أنطق منه اليوم وهو اليوم أو عظم منه أمس وقيل هو قول المؤيد

مات قبلا للملك وقول الآخر

يا صاحب البنى ان البنى مصرعة * فاربع فخير فعال المرء أعدله

فلو بغى جبل يوما على جبل * لاندك منه أعاليه وأسفله

عقد قول ابن عباس رضى الله عنهم مالو بنى جبل على جبل لك الباغى وقول الآخر

البس جديديك انى لابس خلقى * ولا جسد يدلىن لا يلبس الخلقا

(قوله كقوله أى الشاعر وهو أبو العتاهية (٥٢٢) من قصيدة من السريخ (قوله يفخر) بفتح الحاء لانه من باب نفع وقبل البيت

عجبت للانسان فى فخره

وهو غدا فى قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما

يرجو ولا تأخير ما يحذر

وأصبح الامر اى سيرة

فى كل ما يقضى وما يقدر

(قوله الجملة حال) أى

جملة يفخر حال من من

وصح بجى الحال من

الضاف اليه للاحية

الضاف للسقوط والعامل

ما تضمنه ما والتقدير

أسأل عمن أوله نطفة فى

حال كونه مفتخرا (قوله

عقد قول على الخ) أى فهو

عقد لما ليس بقرآن

ولا حديث بل عقد لحكمة

ومثال عقد القرآن قول

بعضهم

(كقوله

مابال من أوله نطفة * وجيفة آخره يفخر)

الجملة حال أى مابال مفتخرا (عقد قول على رضى الله عنه ومالابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة

وفد نبه على أنه من القرآن بقوله يقول ومثاله فى الحديث للتنبيه مع التغيير الكثير لانه لا منافاة بينهما

فصح أن يجمعهما مثال واحد قول الشافعى رضى الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البرية

اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعينك واعملن بنيه

فقد عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات من تركها سلم ومن

أخذها كان كالزانع حول الحصى يوشك أن يقع فيه وقوله صلى الله عليه وسلم ازهد فى الدنيا يحبك الله

وازهد فيما فى أيدي الناس يحبك الناس وقوله صلى الله عليه وسلم من حسن المرء تركه ما لا يعنيه

وقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ولا يخفى ما يقابل كل حديث

من الكلمات الشعرية على هذا الترتيب كما لا يخفى ما فى العقد من التغير الكثير وأما عقد غير القرآن

والحديث (كقوله مابال من أوله نطفة * وجيفة آخره يفخر) وجملة يفخر فى محل نصب على الحال

أى مابال مفتخرا وصح بجى الحال عن الضف اليه لان الضاف لصد السقوط والعامل ما تضمنته

ما والتقدير أسأل عن حاله مفتخرا ولو قيل حينئذ أسأل عنه مفتخرا فى هذه الحال صح وهذا

البيت (عقد) فيه (قول) مولانا (على رضى الله تعالى عنه) مالابن آدم والفخر (أى أى شئ

ثبت لابن آدم فيثبت له الفخر أى أى جامع بينهما) (وأما أوله) (أى أصله) (نطفة وآخره جيفة)

بالوزن كقوله يعنى أبا العتاهية

مابال من أوله نطفة * وجيفة آخره يفخر

فانه أخذ من قول على رضى الله عنه مالابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة قال المصنف وقد

وأما

ألتى بالذى استقرض خطا * وأشهد معشرا قد شاهدوه

يقول اذا تداينتم بدين * الى أجل مسعى فاكثبوه

فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيئته الوجوه

فقد نبه على أنه من القرآن بقوله يقول ومثال العقد مع التغيير الكثير والتنبيه اذ لا منافاة بينهما فصح جمعهما فى مثال واحد

قول الامام الشافعى رضى الله عنه عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البرية

اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعينك واعملن بنيه

فقد عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات فمن تركها سلم ومن أخذها كان كالزانع حول الحصى

يوشك أن يقع فيه وقوله صلى الله عليه وسلم ازهد فى الدنيا يحبك الله وازهد فيما فى أيدي الناس يحبك الناس وقوله صلى الله عليه وسلم

من حسن المرء تركه ما لا يعنيه وقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ولا يخفى ما يقابل كل حديث

من الكلمات الشعرية على هذا الترتيب كما لا يخفى ما فى العقد المذكور من التغير الكثير (قوله والفخر) مفعول مع أى أى شئ ثبت

لم يزل سوء الظن يقتاده ويصدق توهمه الذي يعتاده حل قول أبي الطيب :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونهم * وصدق ما يعتاده من توهم

وكقول صاحب الوشي المرفوم في حل المنظوم يصف قلم كاتب فلا تحظى به دولة إلا فخرت على الدول وغنيت به عن الخيل والحول وقالت أعلى الممالك ما يبني على الأقلام لأعلى الأسل حل قول أبي الطيب أيضا * أعلى الممالك ما يبني على الأسل *

وكقول بعض كتاب المعصر في وصف السيف أورثه عشق الرقاب نحولا فبكي والدمع مطر تزيد به الحدود محولا حل قول أبي الطيب أيضا (٥٢٤) في الحدان عزم الخليط رحيلا * مطر تزيد به الحدود محولا وأما التلميح

(لم يزل سوء الظن يقتاده) أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (و يصدق) هو (توهمه الذي يعتاده) من الاعتقاد (حل قول أبي الطيب :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونهم * وصدق ما يعتاده من توهم)

يشكو سيف الدولة واستأعاه لقل أعدائه (وأما التلميح) صح بتقديم اللام على الميم من له إذا بصرة ونظر إليه وكثيرا ما سمعهم يقولون لمخ فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تلميح إلى قول فلان وأما التلميح بتقديم الميم بمعنى الاتيان بالشئ الملمح كما في التشبيه والاستعارة فهو هنا غلط محض

الاتصاف بما يستقيم فاستعمل الكلام الذي يدل على الحالة الثانية في الحالة الأولى على وجه التمثيل (لم يزل سوء الظن يقتاده) أي لما كان قبيحا في نفسه قاس الناس عليه فساء ظنهم في كل شئ فصار سوء الظن يقوده إلى ما لا حاصل له في الخارج من التخيلات العاسدة والتوهمات الباطلة (و) لم يزل (يصدق توهمه الذي يعتاده) يعني أنه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد فلم يحصل بسبب ذلك إلا على الأثم والعداوة لأن أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاده السوء عداوة وقد (حل) في هذا الكلام المسجع على ضرب من التعجوز خسن سبكه بذلك وطابق في إفادة المراد (قول أبي الطيب) التنبئ يشكو سيف الدولة وأنه استمع قول الاعادى فيه وأن سبب ذلك هو سوء فعله وأصراره على السوء للناس فظن أن الناس كذلك (إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونهم * وصدق) أي في الناس (ما يعتاده من توهم) أي من أمر يتوهمه في الناس لا اعتياده مثله في نفسه فان من الكلام المشهور أن الانسان لا يظن في الناس أن يفعلوا معه إلا ما يعتقد أن يفعل معهم ومن كلام العامة إنما يظن للذنب ما يفعل فلو لم يحسن السبك كما لو قيل كما اشتهر على الألسن أن الانسان لا يظن الا مثل فعله ومثل ذلك لم يقبل ولو لم يقع موقعه كما لو مدح به على الاطلاق وقيل لا ينبغي للانسان أن يظن بالناس الا ما يقتضيه فعله واعتقاده بالقياس لم يقبل لانه لم يطابق المعنى السلم وإنما المدح سوء الظن في مواضع الحذر لا بالقياس مطلقا (وأما التلميح) من

لم يزل سوء الظن يقتاده ويصدق توهمه الذي يعتاده فانه حل قول أبي الطيب :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونهم * وصدق ما يعتاده من توهم

ص (وأما التلميح الخ) ش التلميح وقد يسمى التلميح وهو أن يشير المتكلم في كلامه إلى قصة أو مثل

الثانية في الحالة الاولى على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أي أنه لما كان قبيحا في نفسه وقاس الناس عليه ظانين بهم كل قبيح صار سوء الظن يقوده إلى ما لا حاصل له في الخارج من التخيلات الفاسدة والتوهمات الباطلة (قوله و يصدق توهمه) حال من مفعول يقتاده أي لم يزل سوء الظن يقوده في حال كونه مصدقا لتوهمه الذي يعتاده أي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه فلم يحصل بسبب ذلك إلا على الأثم والعداوة لأن الظن السيئ بالناس اثم ومعاملة الناس باعتقاده السوء عداوة (قوله حل) أي في هذا السجع قول أبي الطيب أي وزاد عليه قوله وحفظت نخلاته (قوله قول أبي الطيب) أي شكاية من

سيف الدولة حيث استمع لقول الاعادى فيه وأن سبب ذلك هو سوء فعله فظن أن الناس كذلك (قوله إذا ساء فعل المرء الخ) أي إذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيئ ظنه بالناس ويصدق في أوليائه وأتباعه ما يخطر بباله من الامور التي توهمها منهم لا اعتياده مثله من نفسه وبعد البيت المذكور : وعادى محبيه لقول عدائهم * وأصبح في ليل من الشك مظلم (قوله صح بتقديم اللام) أي الذي صح وتحرر عند المحققين أنه هنا بتقديم اللام وأما ما قاله بعضهم أنه يجوز تقديم الميم وأنه لا فرق بين التلميح والتلميح فليس بشئ (قوله من له) أي بتشديد الميم (قوله ونظر إليه) أي نظر مراعاة أي راعاه ولا حظه (قوله وكثيرا الخ) هذا تأكيد لكونه بتقديم اللام (قوله لمخ فلان هذا البيت) أي نظرا إليه وراعاه بمعنى لاحظته (قوله وفي هذا البيت تلميح إلى قول فلان) أي نظر ومراعاة له (قوله فهو هنا غلط محض) أي نشأ من توهم اتحاد الاعام بالأخص لان الاتيان بالشئ الملمح أعمن التلميح الذي

فهو أن يشار الى قصة أو شعر من غير ذكره فالاول كقول ابن المعتز
أترى الجيرة الذين تداعوا * عند سير الحبيب وقت الزوال

مثل صاع العزير في أرحل القو * م ولا يلمدون ما في الرحال
لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الحدر تطلع
نضاضوها صبح الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المزع

وقول أبي تمام

هو النظر الى شعر أو قصة أو مثل (قوله وان أخذ مذهبا) أي (٥٣٥) وان جعل ذلك مذهبا للشارح

الامثلة حيث سوى بين
التلميح والتلميح وفسرها
بما قاله المصنف (قوله
أن يشار في غوى الكلام)
أي في أنثائه كذا قرر
بعض الاشياخ وقرر بعضهم
أن في بمعنى الباء أي أن
يشار بفحوى الكلام أي
بقوته وقرائنه المشتمل
عليها (قوله أو مثل سائر)
أي شائع بين الناس وزاد
الشارح المثل على المتن
إشارة الى أن فيه قصورا
وأنة لا مفهوم للقصة
والشعر بل في الاطول
أن من التلميح الإشارة الى
حديث أو آية كما يقال
في وصف الاصحاب رضى
الله عنهم والصلاة على
الاصحاب الذين هم نجوم
الاقتداء والاهتداء
فان فيه تلميحاً لقوله صلى
الله عليه وسلم أصحابي

وان أخذ مذهبا (فهو أن يشار) في غوى الكلام (الى قصة أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكره)
أي ذكر واحد من القصة أو الشعر وكذا المثل فالتلميح اما في النظم أو في الشعر أو في كل منهما
اما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلاً نصير ستة أقسام والمذكور في الكتاب مثال التلميح في النظم الى
القصة والشعر (كقوله

الافاق السابقة (فهو) أي معناه (أن يشار الى قصة أو شعر) أو مثل سائر في الناس (من غير
ذكره) أي من غير أن يذكر المثار اليه بنفسه ومن غير استقصائه ولكن يشار اليه إشارة يفهم بها من
قوة الكلام ومن القرائن المشتمل عليها الكلام وفهم الشيء من قوة الكلام وقرائنه هو الفهم بفحوى
الكلام فالإشارة الى ما ذكر بالتصريح بل بالفحوى مع ذكر شيء منه أو كله يتضح ذلك بالأمثلة وهذا
أعنى التلميح مأخوذ من لمح بتقديم اللام اذا نظر وكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المثار اليه وراعاه
ولذلك تسميهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تلميح الى قول فلان بتقديم اللام
ولما كان التلميح بتقديم اللام في هذا المعنى مما يستلزم ويستحسن فهو من الاتيان بشيء ملبح توهم
بعضهم أنه بتقديم الهم وأنه من ملح الشاعر بنسبة اللام اذا أتى بشيء ملبح وهو سبب ونشأ من توهم اتحاد
الاعم بالخاص لان الاتيان بالشئ الملبح اعم من التلميح الذي هو النظر الى شعر أو قصة أو مثل فيشار
اليه بفحوى الكلام فمن جزم بأنه بتقديم الهم وتمذهب بذلك تبعاً لغيره فهو غلط والسبب ما ذكر واذا
علم أن المثار اليه في التلميح ثلاثة أشياء القصة والشعر والمثل والمثار من جهته اما نظم أو نثر صارت
أقسامه ستة من ضرب اثنين في ثلاثة والمذكور في الكتاب مثالان مثال التلميح في النظم الى القصة
ومثاله في النظم الى الشعر وسنمثل بباقي الأمثلة فأشار الى مثاله في النظم الى القصة فقال (كقوله) أي

كقول أبي تمام

لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الحدر تطلع
نضاضوها صبح الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المزع

أو شعر من غير ذكره فالاول كقول أبي تمام

كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وكقول الشاعر
فان فيه تلميحاً لقوله تعالى لكم دينكم ولي دين (قوله أي ذكر واحد) أشار الشارح الى أن الضمير لواحد لان العطف بأو حينئذ
فلا يفترض على المصنف بعدم مطابقة الضمير لمرجعه (قوله فالتلميح اما في النظم أو الشعر) أي لان الكلام المثار في خواص القصة
أو الشعر اما نثر أو نظم (قوله والمذكور في الكتاب) أي في المتن مثال التلميح الخ أي ترك أمثلة التلميح في النثر بأقسامه الثلاثة
وكذا ترك مثال التلميح في النظم للمثل (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام وقبل البيت المذكور
لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الحدر تطلع

فوالله ما أدري أحلام نائم * أملت بنأماً كان في الركب يوشع أشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليهما السلام واستيقافه الشمس فانه روى أنه قاتل الجبار بن يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل قتالهم فعد الله فردله الشمس حتى فرغ من قتالهم والثاني كقول الحريري واني والله لطالما تلقيت الشتاء بكافاته وأعددت له الأهباب قبل موافاته أشار الى قول ابن سكرة جاء الشتاء وعندي من حوائجه * سبع اذا القطر عن حاجتنا حبسا كن وكيس وكانون وكاس طلا * بعد السكباب وكس ناعم وكسا وقوله أبيضات مليئة نابية أو مابه الى قول النابغة

نضاضوها صبغ الدجنة وانطوى * ليهجتها ثوب السماء المجرع
والضمير في آخرهم ولهم للأحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحوم الهوى فلو بأي جعلها دائرة حول الحبيبة يقال حام الطير على الماء دار حوله وحومه جله (٥٣٦) يحوم وطير القلوب ما يختلج فيها من الخواطر ووقع جمع واقع أى والحال

أن تلك الطيور ساكنة غير متحركة والمراد بالشمس الاول الحقيقي في ادعاء أى المحبوبة المدعى أنها شمس حقيقة والراغم الذليل وذلة الليل يمجى الشمس أى طلعت علينا شمس الحبيب قهراً عن ليل المحبس والباء في قوله بشمس للتعجرب بفجر جرد من الشمس شمساً أخرى ظهرت لهم من جانب الحدر أى الهودج ونضاضها أى أذهب والصبغ اللون والدجنة الظلمة أى أزال ضوءها لون الظلمة والمراد بثوب السماء المجرع النجوم وانطواؤها خفاؤها بالنضوء أى وخفيت النجوم التي هي ثوب السماء المجرع ليهجتها والضمير في ضوءها وبهجتها الشمس الطالعة من الحدر المجرع ذو اللونين لان لون السماء غير لون السكاك والاحلام جمع حلم بالضم ما يراه النائم في النوم (قوله وصف) أى ذكر وقوله وطلوع شمس الخ أى وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) أى طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الحدر في الليل حتى كأنه لا يمكن عادة ذكر الشمس (قوله وتجاهل الخ) أى فكأنه يقول خلط على الامر لما شاهدت فلم أدركه أنا نائم ومأربته حلم أم شمس الحدر أملت بنأماً نزلت بالركب فعاد ليهم نهاراً ثم حضر يوشع فردد الشمس (أشار) ذلك الى قصة يوشع على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (و) الى (استيقافه الشمس) أى طلبه من

فوالله ما أدري أحلام نائم * أملت بنأماً كان في الركب يوشع
فانه أشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام واستيقافه الشمس فانه قاتل الجبار بن يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب ويدخل السبت فلا يحل قتالهم فعد الله تعالى فردله أى وخفيت النجوم التي هي ثوب السماء المجرع ليهجتها والضمير في ضوءها وبهجتها الشمس الطالعة من الحدر المجرع ذو اللونين لان لون السماء غير لون السكاك والاحلام جمع حلم بالضم ما يراه النائم في النوم (قوله وصف) أى ذكر وقوله وطلوع شمس الخ أى وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) أى طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الحدر في الليل حتى كأنه لا يمكن عادة ذكر الشمس (قوله وتجاهل الخ) أى فكأنه يقول خلط على الامر لما شاهدت فلم أدركه أنا نائم ومأربته حلم أم شمس الحدر أملت بنأماً نزلت بالركب فعاد ليهم نهاراً ثم حضر يوشع فردد الشمس وعلم من هذا ان في البيت مقدمة محذوفة وهي أم شمس الحدر (قوله وتجاهل الخ) مرادف لما قبله (قوله فردد الشمس) أى ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها غابت بالفعل ثم ردها كذا قيل (قوله يوشع) هو ابن نون فتى موسى أى صاحبه (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه من الله تعالى وقوفها (قوله أدبرت) أى كادت أن تغرب (قوله خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم) أى من قتالهم فهي لم تغرب بالفعل لكنها غابت بت الغروب فلما دعا الله حبست له حتى فرغ من قتالهم فقد حصل نوع من الظلام وظهرت الشمس في الظلام مثل ظهور الشمس في الليل المظلم هذا محصل كلام الشارح وفي بعض العبارات ما يفيد أن الشمس غربت بالفعل وردت له بعد غروبها ويدل لذلك قول ابن السكبي في ثابته وردت اليك الشمس بعد مغيبها * كما أنها قد ما يوشع ردت

وقول غيره
أشار إلى البيت المشهور
ومن التاميع ضرب يشبه اللغز كجاري أن تميميا قال لشريك النخري
المستجير بعمره عند كرتته * كالمستجير من الرمضاء بالنار
أرق وأحن منك في ساعة الكرب
مافي الجوارح أحب إلى من البازي

(٥٢٧)

فقدل إذا كان يصيد القطا
أشار التميمي إلى قول جرير
أنا البازي المطل على نهر
* أنيخ من السماء لها انصبابا

(قوله فيدخل السبت)
أي فدخل ليلته (قوله)
فلا يحل له قتالهم (لأنه كان
متعبدا بشرعية موسى
ومن شرعته حرمة العمل
في يوم السبت وليلته
(قوله فردله الشمس) أي
أمسكها عن الغروب (قوله
التي ترمض) يقال رمض
يرمض كذهب يذهب وفي
الختار أنه من باب طرب
(قوله حال من الضمير في
أرق) أي أوقع خبرا عن
عمره وفي هذا الأعراب
نظر إذ تقديم معمول اسم
التفضيل عليه لا يجوز
في المشهور إلا في مثل هذا
بسر أطيبت منه رطبا وزيد
مفردا أنفع منه ما وليس
هذا الموضع منه فالوجه
أن يجعل قوله مع الرمضاء
صفة لعمره والنار بالجر

عطف على الرمضاء أي لعمره
المصاحب للرمضاء والنار
في الذكر أي لعمره الذي
ذكر معه الرمضاء والنار
في البيت الآخر وعمره
الذي ذكر معه الرمضاء

فيدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فردله الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله لعمره)
اللام للابتداء وهو مبتدأ (مع الرمضاء) أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي تحترق حال من
الضمير في أرق (والنار) مرفوع معطوف على عمره أو مجرور معطوف على الرمضاء (تلتظي) *
حال منها وما قيل أنها صلة على حذف الموصول أي النار التي تلتظي تعسف لاجتماعه (أرق)
خبر المبتدأ من رقه إذا رجمه (وأحن) من حنى عليه تلطف وتشفق (منك في ساعة الكرب أشار إلى
البيت المشهور) وهو قوله (المستجير) أي المستغيث (بعمره عند كرتته *) الضمير للموصول أي
الذي يستغيث عند كرتته بعمره (كالمستجير من الرمضاء بالنار

الله تعالى وقوف الشمس لما عزمت على الغروب وذلك أنه روي أن قتاله للجبّار بن الذين أمره الله تعالى
بقتالهم كان يوم الجمعة فأدبرت الشمس وكادت أن تغرب فخاف أن تغرب فيدخل السبت فلا يحل له
قتالهم فيفوت كمال قتالهم وغلبتهم حينئذ فسأل الله تعالى فردله الشمس عن الغروب حتى فرغ من
قتالهم ثم أشار إلى مثال التاميع في النظم إلى الشعر فقال (كقوله لعمره)
(مع الرمضاء) أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي تحترق وأنظر في حال من الضمير في أرق أي
لعمره وأرق حال كونه مع الرمضاء وفي هذا الأعراب تقديم الحال على العامل الذي هو اسم تفضيل ولا يجوز
في المشهور إلا في نحو زيد مفردا أنفع من عمرو ما ناوليس هذا الموضع منه وقوله (والنار) يحتمل أن
يكون مجرورا عطفا على الرمضاء فيكون في حيز الحالية وقوله (تلتظي) حال منه أي مع النار حال كونها
تلتظي أي تتوقد وأما جعل تلتظي صلة للموصول المحذوف ففيه حذف الموصول وبقاء صلتها ولا يرتكب
الانحراف فلا حاجة إليه مع إمكان ما هو أقرب ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه معطوف على
المبتدأ الذي هو عمره والخبر عنهما معاقوله (أرق) وصح الأخبار باسم التفضيل عن اثنين لأفراد
منسكرا وهو مأخوذ من الرقة التي هي الرحمة ويحتمل أن تكون النار مرفوعة على الابتداء
وتلتظي خبره وإنما صحت هذه الأوجه لأنه ليس المراد أحد هذه المعاني على الخصوص وإنما أراد
الإشارة إلى بيت صحب فيه عمرو ذكر النار وذكر الرمضاء فصح مع ذلك كل أعراب أذ لم يعين
المعنى (وأحن) من حنى عليه تلطف وتشفق عليه يعني أن عمرا السكائن مع ذكر الرمضاء والنار
أرق وأحن (منك في ساعة الكرب) وقد (أشار) بذلك (إلى البيت المشهور) وهو قوله (المستجير
بعمره عند كرتته) أي الذي يستغيث بعمره في وقت كرتته فالضمير يعود على الموصول
(كالمستجير من الرمضاء بالنار) أي كالفار من الأرض الرمضاء إلى النار ولهذا البيت قصة وهي أن امرأة

الشمس حتى فرغ من قتالهم وحكاية المصنف لهذه القصة ولها يقتضي أن الشمس لم تكن غربت
وأن المعجزة في استيقافها وآخرها يدل على أنها غربت ثم طلعت وكل من النوعين قد اتفق لئلا ينال الله
عليه وسلم على ما ورد في بعض الأحاديث وأما الإشارة إلى شعر فثله المصنف بقوله :
لعمره مع الرمضاء والنار تلتظي * أرق وأحن منك في ساعة الكرب

أشار إلى البيت المشهور

المستجير بعمره عند كرتته * كالمستجير من الرمضاء بالنار

والنار في البيت الآخر وعمره وقتل كليب فكأنه قيل لقاتل كليب أرق منك يا أيها المخاطب (قوله معطوف على عمرو) أي فيكون مبتدأ
ثانيا وأرق خبرا عنهما (قوله تلتظي) أي توقد (قوله لاجتماعه) أي لا مكان ارتكاب ما هو أقرب منه (قوله الكرب) بوزن الضرب
وهو الغم الذي يأخذ النفس (قوله كالمستجير من الرمضاء بالنار) أي كالفار من الأرض الرمضاء إلى النار

تيم بطرق اللؤم أهدى من القطا * ولوسلكت طرق الكارم ضلت

وأشار شربك الى قول الطرمح

(قوله وعمرو وهو جساس بن مرة) هذا سهو من الشارح لان عمرا هو عمرو بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما الآخر ويتضح ذلك بذكر القصة التي ذكر في شأنها البيت المذكور وحاصلها أن امرأة تسمى البسوس ذهبت لزارة أختها الهيلة وهي أم جساس بن مرة ومعها ناقة لجارها (٥٢٨) وكان كليب من كبار تغلب وجساس المذكور من بكر بن وائل وحمي كليب

وعمر هو جساس بن مرة وذلك لانه لما رمى كليباً ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمرو أغثنى بشر بة ماء فأجهز عليه فليل المستجير بعمر والبيت

تسمى البسوس ذهبت لزارة أختها وهي أم جساس بن مرة ومعها ناقة لجارهم وكان كليب من كبار تغلب وجساس المذكور من بكر وحمي كليب أرضاً فلا يرى فيها غيره إلا إبل جساس لمصاهرة بينهما ثم خرجت ناقة الجار التي مع خالته في إبل جساس فأصرها كليب وعرف أنها ليست من إبل جساس فرماها بسهم فأبطل ضرعها فرجعت حتى بركت بفناء جساس وضرعها يشخب دماً ولبنافصاحت البسوس واذا له واغر بقاء فقال جساس اسكني يا حرة وألق أعقرن خلاها وأعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحى فركب جساس فرسه حتى لحقه فرمى ظهره فسقط فقال يا جساس أغثنى بشر بة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك فولى عنه وأتبعه عمرو بن الحرث حتى وصل اليه فقال له يا عمرو أغثنى بشر بة ماء فأجهز عليه فليل :

المستجير بعمر وعند كربتته * كالمستجير من الرمضاء بالنار

واليه يشير بقوله لعمر ومع الرمضاء الخ ونسبت الحرب بين بكر وتغلب أربعين سنة كلها تغلب على بكر ولذلك قيل في المثل أشأم من البسوس وبما ذكرناه يعلم أنه ليس المراد بعمر جساس كما قيل بل المراد به عمرو بن الحرث فهذان مثالان للتلميح في النظم الى الشعر أو القصة وأما مثاله في النظم الى المثل فكقوله * ومن دون ذلك خراط القتاد * أشار به الى المثل السائر وأصله لكليب وذلك أنه لما سمع قول جساس لأعقرن خلاها وأعز على أهله منها ظن أنه يريد خلا لكليب يسمى عليان فقال دون عليان خراط القتاد فصار مثلاً يضرب لكل أمر شاق لا يوصل اليه إلا بتكليف عظيم فيقال دون خراط القتاد والعناد شجر صلب له شوك كالابر وخربله أن تمر اليد عليه من أعلاه الى سفله حتى يذثر منه شوكه هذه أمثلة النظم الثلاثة وأما أمثلة النثر فنال الإشارة الى القصة والشعر من النثر قول الحريري فبت بليلة نابيه وأحزان يعقوبيه فأشار بقوله لبليلة نابيه الى قول النابغة :

فبت كدأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم نافع

وأما الإشارة الى مثل فكقوله :

من غاب عنكم نسيتموه * وقلبه عندكم رهينه

أظنكم في الوفاء بمن * صحبته صحبة السفينه

فال في الايضاح ومن التلميح ما يشبه اللغز كما روى أن تميمياً قال لشرىك النخيري ما في الجوارح أحب الى من البازي فقال اذا كان يصيد القطا أشار التميمي الى قول جرير :

أنا البازي الطل على نيمر * أتيج من السماء لها انصبابا

وأشار شربك لقول الطرمح

تيم بطرق اللؤم أهدى من القطا * ولو سلسكت طرق المكارم ضلت

فصل

فرسه وأجهز عليه أي قتله فليل المستجير بعمر واليه يشير قول الشاعر عمرو مع الرمضاء الخ ونسبت الحرب بين بكر وتغلب أربعين سنة كلها تغلب على بكر أي أن قبيلة كليب التي هي تغلب كانت لها الغلبة على قبيلة جساس التي هي بكر في تلك المدة ولذا قيل في المثل أشأم من البسوس وأصل المثل المشهور وهو سد كليب في الناقة هذه القصة ومن هذا يعلم أن عمر غير جساس وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة وأخو الزبير المهمل الطاهرو خال امرئ القيس وكان كليب أعز الناس

أرضاً من العالية وهي أرض الحجاز لا يرى فيها غير إبله إلا إبل جساس لمصاهرة بينهما ثم خرجت ناقة الجار التي مع خالته في إبل جساس فأصرها كليب وعرف أنها ليست من إبل جساس فرماها بسهم فأبطل ضرعها فرجعت حتى بركت بفناء جساس وضرعها يشخب دماً ولبنافصاحت البسوس واذا له واغر بقاء فقال جساس اسكني يا حرة وألق أعقرن خلاها وأعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحى فركب جساس فرسه وأخذ رمحه ولحفه فرماها في ظهره فسقط كليب فوق جساس عنده فقال له كليب يا جساس أغثنى بشر بة ماء فقال له جساس تركت الماء وراءك ثم ولى عنه فأتاه بعده عمرو بن الحرث حتى وصل اليه فقال يا عمرو أغثنى بشر بة ماء فنزل عمرو اليه من على

﴿الفصل الثاني﴾ ينبغى للتكلم أن يتأنيق في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون أعذب لفظاً وأحسن سبكاً

في العرب بلغ من عزه أنه لا يحبر فغلب ولا يكرم رجلاً ولا يحصى حمى إلا باذنه وإذا جلس لا يمر أحد بين يديه إجلالاً (قوله من الخاتمة) إنما كان ذلك الفصل من الخاتمة من جهة أن كلاماً اشتمل على محسن غير ذاتي (قوله أو كاتبا) أراد به التأثر لانه المقابل للشاعر (قوله أي تتبع الآتي) بكسر (ا) النون والمد كما ذكره بعضهم وفتح النون والقصر كما صرح به بعضهم (قوله الأحسن) تفسير لما قبله فهو على حذف أي التفسيرية والمراد الاحسن من الكلام والمراد بتبعه لأحسن الكلام في هذه المواضع الثلاثة اجتهدا في طلب أحسن الكلام لئلا يأتي به فيها (قوله في الروضة) هي البستان (قوله إذا وقع فيها) أي إذا كان حالاً (٥٣٩)

فيها متنبها أي طالبا وناظرا لما يوقته (قوله حتى تكون) أي لأجل أن تكون مخفي تمليلية (قوله أعذب لفظاً) أي من غيرها وهذا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بأن تكون النخ وقوله وأحسن سبكاً متعلق بالمرکبات لان التعقيد لا يكون الا فيها (قوله بأن تكون في غاية البعد) هذا تفسير مراد وكذا ما بعده والاعذوبة اللفظ تتناول حسن السبك وحمية المعنى وحسن السبك يتناول عذوبة اللفظ وحمية المعنى وكذا حمية المعنى تتناول عذوبة اللفظ وحسن السبك فربما يتراءى التكرار في كلام المصنف لحمل الشارح كلامه الثلاثة على محمل واحد خاص أعذوبة اللفظ بالسكون في غاية البعد عن

﴿فصل﴾ من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتها (ينبغي للتكلم) شاعرا كان أو كاتبا (أن يتأنيق) أي يتتبع الآتي الاحسن يقال تأنيق في الروضة إذا وقع فيها متنبها لما يوقته أي يعجبه (في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظاً) بأن تكون في غاية البعد عن التنافر والثقل (وأحسن سبكاً) بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد

وللساورة المقابلة والاصابة والضئيلة بالضاد المعجمة الحية الدقيقة والرش الحيات الدهق والناقع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى فصية يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ومثال الاشارة الى المثل من الشر قوله فيهما من هرة تقي أولادها أشار به الى لئلا للعلوم وهو قولهم أعق من الهرة تأكل أولادها وبتمت الامثلة الستة والله الموفق بمنه وكرمه ثم شرع في فصل من الخاتمة به ختمها وختم الكتاب فقال

﴿فصل﴾ من الخاتمة في حسن الابتداء والانتها والتخلص وإنما جعلناه من الخاتمة لانه إنما اشتمل على ما هو من الحسن غير الذاتي كما في الخاتمة (ينبغي للتكلم) شاعرا كان أو كاتبا (أن يتأنيق) أي أن يتتبع الآتي وهو الاحسن من الكلام بأن يطلبه حتى يأتي به يقال تأنيق في الروضة إذا وقع فيها متنبها أي كان فيها حال كونه يتتبع أي يطلب وينظر ما يوقته أي يعجبه يقال آتقه كذا أعجبه لآتق هو تطلب الأحسن والنظر في الشيء يأتق بما يوق أي يعجبه منه (في ثلاثة مواضع) أي ينبغي للتكلم أن يجتهد في طلب أحسن الكلام لئلا يأتي به في ثلاثة مواضع من كلامه (حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة من كلامه (أعذب لفظاً) من غيرها وعذوبة اللفظ حسنة وهو يشمل ما يكمل به حسنة وحلاوته من كل وجه ولكن خص تفسير أعذوبته هنا بكونه غاية في البعد عن التنافر واستتفال الطبع لان العذب الحسى يقابله حساسا ينافر الطبع ويشغل عليه فتناسب تخصيصه بهذا المعنى لما ذكر مع ما في ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده (و) حتى تكون المواضع الثلاثة أيضا (أحسن سبكاً) من غيرها وحسن سبك اللفظ أيضا حسن صياغته أي إيجاد تركيبه وإيجاد ذاته فهو أيضا بهذا الاعتبار يشمل أوجه حسنة من قبل نفسه ومعناه ولكن خصت أحسنه سبكاً هنا بكونه غاية في البعد عن التعقيد اللفظي وعن التقديم والتأخير للمبس وكون الأنفاظ متقاربة في الحز الزهوي ضد الركاكسة

ص (فصل * ينبغى للسبك الخ) ش لا شك أن هذه المواضع الثلاثة هي محط شوق النفوس فينبغى التأنيق فيها وهو طلب النيقية وهو حسن التدبر حتى تكون أعذب لفظاً وأحسن سبكاً وأصح معنى

(٦٧ - شروح التلخيص - رابع) التنافر واستتفال الطبع لان العذب الحسى يقابله حساسا ينافر الطبع ويشغل عليه فتناسب تخصيصه بهذا المعنى (قوله والثقل) عطف تفسير أو عطف سبب على مسبب وأورد على الشارح أن الاحتراز عن التنافر والثقل من الحسن الذاتي الحاصل بلم المعاني وحينئذ فتكون رعاية الحسن في هذه المواضع الثلاثة من رعاية الحسن الذاتي فلا يكون هذا الحسن من البديع فلا يكون هذا الفصل من الخاتمة التي هي من البديع وأجيب بأن البعد عن التنافر والثقل يبحث عنه في علم المعاني وغاية البعد عن ذلك يبحث عنه في علم البديع والشارح قال بأن تكون في غاية البعد الخ والغاية أمر زائد محسن وأورد عليه أنه كان عليه أن يزيد الغاية في البعد عن مخالصة القياس في كلامه قصور وأجيب بأن الباء بمعنى الكاف كما وقع ذلك في كلام كثير من الأفاضل كالنووي (قوله بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد) أي اللفظي

(١) قوله بكسر النون الخ كلام الضبطين خطأ بل هو بفتح النون والمد أفعل تفضيل وانظر كتب اللغة اه مصححه

وأصح معنى

(قوله والتقديم والتأخير للبلس) هذا كناية عن ضعف التاليف وعطفه على ما قبله من عطف السبب على المسبب لان ضعف التاليف سبب في التعقيد اللفظي وقوله للبلس صفة للتقديم والتأخير لانهما شيء واحد (قوله وأن تكون الالفاظ الخ) انما يظهر في محل الاخبار وعبر بالالفاظ دون المواضع لانه لو اضر لعاد الضمير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقار بها بعضها من بعض وليس مرادا بل المراد تقارب ألفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) أى متشابهة (قوله في الجزالة) هى ضد الركاكة (قوله والمتانة) أى القوة وهو تنسب لمقبله (قوله والرقه) هى ضد الغلظ (قوله والسلاسة) أى السهولة (٥٣٠)

والتقديم والتأخير للبلس وأن تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقه والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكتسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغ صياغة تناسب وتلاؤم (وأصح معنى) بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتدال ومخالفة العرف والمتانة وهى بمعنى الجزالة والرقه والسلاسة وهما بمعنى لطف اللفظ ونسبته ضد الغلظ المستعجب والتقطع المستكره ويكون المعاني مناسبة لألفاظها وذلك بأن لا يكتسى اللفظ الشريف المعنى الخسيس كأن يكون بالفاظ مجنسة لمعان ترمى بالعراء لعدم مطابقتها للراد أو العكس كعنى شريف عليه لفظ سخيف كالألفاظ غريبة متنافرة الحروف لمعنى مطابق وانما ينبغي أن يصاغ اللفظ والمعنى بالناسب والتلاؤم فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك وحاصل هذه الجمل المفسر بها حسن السبك أن يكون اللفظ فصيحاً لا تعقيد فيه ولا شيء يخل بالفصاحة ولا ابتدال فيه مع معنى مرعى فيه ما ينبغي لمطابقته مقتضى الحال لان جزالة اللفظ ورفقه وسلاسته ترجع الى نفي الابتدال والتنافر وكون المعنى شريفاً واللفظ شريفاً يرجع الى المطابقة مع السلامة بما يخل بالفصاحة وانما يخص حسن السبك نفي ما يخل بالعصاة مع معنى مطابق لان حسن سبك الحلى مثلاً الذى هو المحسوس انما يقابله عدم الالتئام أو الالتئام على وجه مستكره ولا يخفك أن حسن السبك على هذا أحص من عذوبة اللفظ فان قلت فحسن السبك على هذا لأخصيه في تفسيره لشموله جميع أنواع الحسن فقلت بل في أنواع البديعيات وهى مما يحسن السبك فان قلت فعلى هذا تكون رعاية الحسن في هذه المواضع من رعاية الحسن الدائى فلا يكون هذا الحسن من البديع فلا يكون هذا الفصل من الحاشية التى هى من البديع (قلت) اذا كان المعنى أنه ينبغي أن تراعى الزيادة في الحسن سواء كان ذلك الحسن ذاتياً أم لا كان المنبذ عليه في هذا الفصل هو القدر الرائد على أصل الواجب والزائد ليس بأمر لازم فهو من البديع فافهم (و) حتى تكون تلك المواضع الثلاثة (أصح معنى) أى أن يرد في صحة المعنى وبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصحة المعنى لا بد منها في كل شيء وصحة المعنى تحصل بالسلامة من التناقض والسلامة من الامتناع والبطان والسلامة من الابتدال الذى هو في معنى الفساد حيث لا يطابق والسلامة من مخالفة العرف لان مخالفة العرف البليغى كالغربة الخلة بالصاحبة أو هى نفسها ونحو ذلك كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب وقد عرفت أن صحة المعنى بهذا الاعتبار داخل فيما قبله وبه علم أن هذه الاوصاف أعنى عذوبة اللفظ وحسن السبك برعاية مقتضى الفصاحة وقوله (حتى تكون الخ) ينبغي أن يكون غاية لتعليقها حسن المطلع مثلاً ليس علة لدعوة

وهو تفسير أيضاً لما قبله (قوله من غير أن يكتسى الخ) تفسير لما قبله ولو قال بأن لا يكتسى الخ لكان أوضح (قوله اللفظ الشريف) أى لاشبهه على الحسنات البديعية (قوله المعنى السخيف) أى الذى لا فائدة فيه للسامع لعدم مطابقته للحال (قوله أو على العكس) الأولى حذف على أى يكتسى اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغ صياغة تناسب وتلاؤم) بأن يكون كل من اللفظ والمعنى شريفاً وشرف اللفظ بشماله على الحسنات وشرف المعنى بمطابقته للحال وحاصل هذه الجملة المفسر بها حسن السبك أن يكون اللفظ لا شيء فيه يخل بالفصاحة ولا ابتدال فيه مطابقاً لما يقتضيه الحال خالياً معناه عن التعقيد وذلك لان جزالة اللفظ ورفقه

وسلاسته ترجع لنفي ابتداله وتنافره وكون المعنى شريفاً واللفظ شريفاً يرجع للمطابقة مع السلامة بما يخل بالفصاحة (قوله وأصح معنى) أى أن يرد في صحة المعنى وبرعاية الزيادة المذكورة كان من هذا الباب والافصحة المعنى لا بد منها في كل شيء (قوله بأن يسلم) أى المعنى من التناقض وزيادة صحة المعنى تحصل بسلامة المعنى من التناقض أى من إيهام التناقض والافصحة والسلامة من التناقض واجب لاستحسن وكذا يقال فيما بعد (قوله والامتناع) أى والسلامة من الامتناع أى البطان بأن يكون المعنى باطلاً وهذا لازم لما قبله (قوله والابتدال) أى وسلامة المعنى من الابتدال أى الظهور بأن يكون ذلك المعنى له غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أى وسلامة المعنى من مخالفة العرف لان مخالفة العرف البليغى كالغربة الخلة بالصاحبة أو هى

* الاول الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان كما ذكرنا اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه وان كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفضه وان كان في غاية الحسن فمن الابتداء آت المختارة قول امرى القيس * ففانك من ذكرى حبيب ومنزل * وقول السابقة الجمدى
كأنى لهم يا أميمة ناصب * وليل أفا سيه بطى الكواكب
وقول أبى الطيب أنظنى من زلة أعتب * قلبى أرق عليك مما تحسب
وأرىك أمماء الغمامة أم خمر * بنى برود وهو فى كبدى جمر (٥٣١)
وقوله

نفسها (قوله ونحو ذلك)
أى كالتسليم من عدم
المطابقة لمقتضى حال
المخاطب (قوله لانه) أى
الابتداء بمعنى الابتداء به
وقوله يقرع بمعنى يصيب
وفرع من باب نعم كما فى
المصباح (قوله فان كان
عذبا) الاولى التعبير بأفعل
التفضيل ليلام ما مر أى
فان كان أعذب من غيره
(قوله اقبل السامع على
الكلام فوعى) أى حفظ
جميعه لانسياق النفس
اليه ورغبتها فيه من حسنة
الاول واستصحابها للذة
للساق السابق (قوله والا
أعرض عنه) أى والا يكن
الابتداء عذبا حسن السبك
صحيح المعنى أعرض عنه
السامع لقبه (قوله
فلا ابتداء الحسن) هذا
مبتدا خبره قوله كقوله
وقوله فى تذكار الاحبة
والمنازل حال وليس خيرا
لان الابتداء الحسن ليس
خلاصا بما ذكر بل يكون
فى الغزل وفى وصف أيام
البعاد بين الاحبة وفى

ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى
أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والأعرض عنه وان كان الباقي فى غاية الحسن فلا ابتداء الحسن
فى تذكار الاحبة والمنازل (كقوله)
فقد انبثك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول وخومل
السقط منقطع الرمل حيث يبدق واللوى رمل معوج ملتو والدخول وخومل موضعان
وصحة المعنى برعاية مقتضى البلاغة ولا تحفى أوجه مناسبتها فكان لكل وصف معنى يخلف للآخر
والخطب فى ذلك سهل ثم بين المواضع الثلاثة التى ينبغى أن يعتنى بها فيما ذكرنا كقوله (أحدها)
أى أحد تلك المواضع (الابتداء) لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل
السامع على الكلام فوعى جميعه لانسياق النفس اليه ورغبتها فيه من حسنة الاول واستصحابها للذة
المذاق السابق والا يكن الابتداء حسن السبك عذبا صحيح المعنى نافر السمع بالمقابلة الاولى فيعرض
عنه جملة وان كان الباقي من الكلام حسنا لان السمع قاطعه الابتداء القبيح وهذا أمر تجرئى
والابتداء الحسن فى تذكار المنازل والاحبة (ك) حافى (قوله) أى امرى القيس
(فقد انبثك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول وخومل)
السقط هو الموضع الذى يتقطع فيه الرمل أو الرمل المنقطع بنفسه واللوى هو الرمل المعوج ولا شك
أن انقطاع الرمل إنما هو عند اعوجاجه بالارياح لا عند تراكمه والدخول وخومل موضعان والبراد
بين أما كن الدخول وأما كن حومل وبذلك تحت البيئية التى لا تكون الا فى متعدد وصح بذلك
عطف حومل بالفاء عليه ليفيد أن له بيئية أيضا وأمالو كانت البيئية معتبرة بين الدخول وخومل لم
يصح العطف بالفاء لوجوبه بالواو اذهى التى تعطف مالا يستغنى عنه أما حسن الشطر من هذا البيت
فسلم لانه أهداه أنه وقف واستوقف وبكى واستسكى وذكر الحبيب والنزل فى شطر واحد بلطف مسبوكة
لانه قيد فيه ولا توافر ولا ركاكة وأما الشطر الثانى فلم يتفق له فيه ما اتفق فى الاول لان اللفاظ لم تخل
من كثرة مع لفظ المعنى ومن تمحىل التقدير للصحة وغرابة بعض اللفاظ وأحسن منه قول السابقة فى
ذكر الهم فى الابتداء
كأنى لهم يا أميمة ناصب * وليل أفا سيه بطى الكواكب

حروفه وكلماته بل المعنى يتأنى الى أن تكون هذه المواضع الثلاثة بهذه الصفة (أحدها الابتداء) وهو
للمطلع لانه اول ما يقرع السمع فاذا كان بهذه المثابة اقبل السامع على الكلام ووعاه والأعرض عنه
وإن كان حسنا وأحسن الابتداء آت المختارة قول امرى القيس * ففانك من ذكرى حبيب ومنزل
فيل لاسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله الملك الضليل وقف واستوقف وبكى واستسكى

استجاب الودع فى التورك على الدهر وعلى النفس وفى المدح وغر ذلك (قوله ففانك من ذكرى حبيب ومنزل) خطاب الواحد
خطاب الواحد بخطاب الاثنين وأن الفعل مؤكّد بالخفيفة قلب التون أما اجراء للوصل مجرى الوقف وقوله من ذكرى حبيب أى
من أجل تذكار حبيب فاسم المصدر بمعنى المصدر وقوله بسقط اللوى مثبات السين والباء بمعنى عند السقط كما قال الشاعر منقطع الرمل
حيث يبدق أى طرفه الدقيق واللوى هو كما قال الشاعر رمل معوج ملتو أى منعطف بعضه على بعض هذا هو البراد والمعنى ففانك
عند طرف الرمل الموج أى اللوى الكائن بين الدخول وخومل ولا شك أن انقطاع الرمل إنما هو عند اعوجاجه بالارياح لا عند تراكمه

وقوله

فراق ومن فارقت غير مذمم * وأم ومن عمت خير ميمم
أترأها لكثرة العشاق * تحسب الدمع خلقة في الساق
زموا الجمل فقل للعاذل الجاني * لعاصم اليوم من مدرار أجفاني

وقوله الآخر

وينبغي أن يتجنب في المديح ما يتطير به فإنه قد يتفأل به المدح أو بعض الحاضر من كباري أن ذا الرمة أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته
البائية * ما بال عينك منها الماء ينكسب * قال هشام بل عينك ويقال ان ابن مقاتل الضرير أنشد الداعي العلوي قصيدته التي أولها
* موعداً أحبابك بالفرقة غد * فقال له الداعي موعداً أحبابك ولك للثل السوء وروى أيضاً أنه دخل عليه في يوم مهرجان وأنشد

(قوله والمعنى الخ) أي ليصح العطف (٥٣٢) بالقاء وهذا جواب عما يقال ان بين لا تضاف إلا بعد كذا قال دخلت

بين القوم ودارز يدين دار
عمرودار بكر و بين هنا أنا
أضيفت لواحد وحينئذ
فلا يحسن العطف بالقاء
فالواجب العطف بالواو لأنها
هي التي تعطف ما لا يستغنى
عنه والحاصل أن بين
لا تضاف إلا متعدد والا فلا
تحسن القاء وإنما تحسن
الواو وحاصل الجواب أن
في الكلام حذف مضاف
أي بين أجزاء الدخول
والأجزاء متعددة فيصير
الدخول مثل اسم الجمع
كالنوم فصيح التعبير بين
والقاء والشاهد في الشطر
الأول من البيت فإن صاحبه
وهو امرؤ القيس قد
أحسن فيه لأنه أفاد به أنه
وقف واستوقف وبكى
واستبكى وذكر الحبيب
والسنزل بلفظ مسبوك
لا تعقيد فيه ولا تنافر
ولا ركاسة وأما الشطر
الثاني فلم يتفق له فيه

والمعنى بين أجزاء الدخول (و) في وصف الدار (كقوله

قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جمالها الايام)

خلع عليه أي نزع ثوبه وطرحة عليه (و) ينبغي (أن يتجنب في المديح ما يتطير به) أي يتشاءم به
(كقوله موعداً أحبابك بالفرقة غد) مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير

يقال نصبه الله إذا أنعبه (و) الابتداء الحسن أيضاً في وصف الدار (ك) ما في (قوله

قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جمالها الايام)

يقال خلع عليه أي نزع ثوبه عليه بمعنى أنه نزع وطرحه عليه ولتضمن خلع طرح عدى وعلى وفي نسبة
الخلع الى جمال الايام دلالة على تشبيه الايام برجل له لباس جميل نزع على غيره لجمال الايام لباس
ألبسه ذلك القصر وكذا قوله

فراق ومن فارقت غير مذمم * وأم ومن عمت غير ميمم (٢)

أي لا ينبغي أن يفارق الذي فارقت غير مذموم ولأن تؤم أي تقصد غيره والذي قصدت ليس أهلاً لأن
يقصدوكذا قوله في الغزل أرى بك أم ماء الغمامة أم خمر * بني برود وهو في كبدى جمر
تدل في ريق المحبوت فتجاهل فكأنه التمس عليه هل هو ريق أم ما زال أم خمر وأخبر بأنه في شبه غاية
العدو به والبرودة وفي قلبه جمر لأنه يزيد القلب ولوعا وحبا يتحرق به كالجر وكذا قوله في الرفق والرحمة
أنظننى من زلة أتعجب * فإني عليك أرق مما تحسب

أي لا أعانبك على زلة ولا تظن ذلك يصدر مني فإن قلبي عليك شديد الشفقة فهو أكثر مما تحسب في الرفق
والرحمة (وينبغي أن يتجنب في المديح) أو الغزل عند خطاب من يتوقع منه التطير وهو غير مراد
(ما يتطير به) أي الكلام الذي يتشاءم (به) وهو نائب فاعل يتجنب (كقوله موعداً أحبابك بالفرقة غد)

وذكر الحبيب ومنزله في مصراع واحد وقوله أي قول الأشجع في تهنئة البناء

قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جمالها الايام

(و) يجب في علم البديع على المتكلم (أن يتجنب في المديح ما قد يتطير به كقوله) أي قول ابن مقاتل
الضرير ينشد الداعي العلوي * موعداً أحبابك بالفرقة غد * فقال له الداعي موعداً أحبابك يا ضرير ولك

أنشدها

ما اتفق في الاول لان ألفاظه تحمل من كثرة مع قول المعنى ومن تحمل التقدير للصحة وغرابة بعض

الالفاظ وقد نبه المصنف بإرادته شرط البيت على أنه ينبغي في حسن الابتداء حسن المصراع (قوله وفي وصف الدار) أي وحسن
الابتداء في وصف الدار وأراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أشجع السلمي
(قوله خلعت عليه جمالها الايام) ضمن خلع معنى طرح فعاده للفعول الثاني بلى والمعنى ان الايام نزعَتْ جمالها وطرحته على ذلك
القصر ونظير البيت المذكور في حسن الابتداء في وصف الديار قوله يا أنحاميوك فاسلم أيها الظلل (قوله وطرحة عليه) إشارة لما ذكرناه
من التضمن (قوله في المديح) أي في ابتدائه (قوله بالفرقة) ضم القاء وسكون الراء اسم موضع لأنه توهم معنى آخر فيسببه كان يتطير منه

(١) قوله غير ميمم هذا من كلام المتنبي والذي شرح عليه العكبري خير ميمم بالخاء لا بالعين وضبط طارق ويمت بصم التاء وراجعه كتيبته مصححه

لا تقل بشري ولكن شريان * غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به وقال أعمى يتدى بهذا يوم المهرجان وقيل بطعه وضربه
 خمسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ في ثوابه وقيل لما بنى المعتصم بالله قصره بالميدان وجلس فيه أنشده اسحق الموصلي :
 يادار غيرك البلى ومحاك * ياليت شعري ما الذي أهلك فتطير للمعتصم بهذا الابتداء وأمر بهدم القصر ومن أراد ذكر الديار والأطلال
 في مدح فليقل مثل قول القطامي * أنا محيوك فاسلم أيها الطلل * أو مثل قول أشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جلالها الأيام
 وأحسن الابتداء ما تناسب المقصود ويسمى براعة الاستهلاك كقول أبي تمام بنى المعتصم بالله بفتح عمورية وكان أهل التنجيم زعموا
 أنها لا تفتح في ذلك الوقت السيف أصدق * بناء من السكتب * في حده الحد بين الجدد والاعاب
 يبيض الصفايح لاسود الصحائف في * متونهن جلاء الشك والريب وقول أبي محمد الخازن بهنيء ابن عباد هو لولده بنه
 (قوله أنشده الداعي العلوي) نسبه له لأنه من ذريته روى أن ابن مقاتل الضرر (٥٢٣) المذكور دخل على الداعي العلوي في يوم

المهرجان فأشده
 لا تقل بشري ولكن شريان
 في غرة الداعي ويوم المهرجان
 فتطير به الداعي وقال له
 يا أعمى يتدى بهذا يوم
 المهرجان يوم الفرح والسرور
 وألقاه على وجهه وضربه
 خمسين عصا وقال اصلاح
 أدبه أبلغ من ثوابه أي
 أحسن من الاعطاء له ويوم
 المهرجان أول يوم من فصل
 الحريف وهو يوم فرح
 وسرور ولعب وروى أنه
 لما بنى المعتصم بالله قصره
 بميدان بغداد وجلس فيه
 أنشده اسحق الموصلي
 يادار غيرك البلى ومحاك
 ياليت شعري ما الذي أهلك
 فتطير للمعتصم وأمر بهدمه
 (قوله فقال له الخ) أي

أنشده الداعي العلوي فقال له الداعي موعدا حبائك يا أعمى ولك المثل السوء (وأحسنه) أي أحسن
 الابتداء (ما مناسب المقصود) بأن يشتمل على إشارة ماسبق الكلام لأجله (و يسمى) كون الابتداء
 مناسباً للمقصود (براعة الاستهلاك) من برع الرجل إذا فاق أصحابه في العلم أو غيره (كقوله في التهنئة
 وهو مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرر أنشده الداعي العلوي فقال له الداعي حين نشاءم بما ذكر موعدا
 حبائك أنت يا أعمى ولك المثل السوء أي الحال القبيح وكقول ذي الرمة بين يدي هشام بن عبد الملك
 * ما بال عينك منها الدمع ينسكب * فقال له هشام بل عينك أنت ولما بنى المعتصم بالله قصره
 وجلس فيه أنشده اسحق الموصلي * يادار غيرك البلى ومحاك * فتطير للمعتصم بهذا الابتداء
 وأمر بهدم القصر وإنما حسن الابتداء الذي لا تطير به في ذكر الديار مثلاً مثل ما تقدم قصر عليه
 تحية إلى آخره وقوله * أنا محيوك فاسلم أيها الطلل * (وأحسنه) أي أحسن الابتداء (ما مناسب
 المقصود) أي والملائمة تحصل باشتغال الابتداء على ما يشعر في الجملة بما سبق الكلام من أجله فإذا
 سبق مثلاً لبيان علم من العلوم كالقصة فاشتغال ابتداءه على ما يشعر بأفهام المسكفين وأحكامها هو من
 أحسن الابتداء (و يسمى) كون الكلام مناسباً للمقصود أو الكلام بنفسه المناسب للمقصود
 (براعة الاستهلاك) والاستهلاك في الأصل أول ظهور الهلال ثم استعماله في مطلق افتتاح الشيء والبراعة
 مصدر برع الرجل بضم الراء وفتحها إذا فاق أقرانه في العلم أو غيره فإضافة البراعة إلى الاستهلاك على
 معنى الملازمة أي البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملازمة للاستهلاك أي لا ابتداء الكلام
 وتلك البراعة التي هي مناسبة الكلام هي (ك) ما في (قوله في التهنئة) التي هي إيجاد كلام يزيد
 المثل السوء (وأحسن الابتداء ما مناسب المقصود) يتضمنه شيئاً في معنى ماسبق الكلام لأجله ليكون
 دالاً عليه (و يسمى) ذلك (براعة الاستهلاك) أي فضيلته (كقوله) أي أبي محمد الخازن بهنيء ابن عباد

رداً عليه وقوله موعدا حبائك يا أعمى أي لا موعدا حبائك (قوله ولك المثل السوء) أي الحال القبيح (قوله بأن يشتمل الخ) أي ومناسبتها
 للمقصود تحصل باشتغاله على إشارة أي على ذي إشارة أي تحصل باشتغاله على ما يشترط للمقصود الذي سبق الكلام لأجله لا أجل
 أن يكون المبدأ مشعراً بالمقصود والانتها الذي هو المقصود موافقاً لما أشير له في الابتداء ولا يشترط وضوح الإشارة بل ولو كانت
 خفية فإذا سبق الكلام مثلاً لبيان علم من العلوم كالقصة فيشتمل ابتداءه على ما يشعر به مثل أفعال المسكفين وأحكامها وإذا سبق
 الكلام لمسح الذي صلى الله عليه وسلم ليشتمل ابتداءه على ذي سلم وكأظمة ونحو ذلك من علانته وأراضى بلده (قوله ويسمى كون
 الابتداء) أي كون الكلام للابتداء مناسباً للمقصود براعة الاستهلاك وظاهره أن براعة الاستهلاك اسم للسكون المذكور والأولى أن
 يقول ويسمى الابتداء المناسب للمقصود براعة الاستهلاك كما في الأطول وقرر شيخنا العدوي أن براعة الاستهلاك تطلق على كل من
 الأمرين (قوله من برع الرجل) بضم الراء وفتحها فهو من باب ظرف وخضع (قوله إذا فاق أصحابه) أي فالبراعة معناها الفوقان
 والاستهلاك في الأصل عبارة عن أول ظهور الهلال ثم نقل لأول كل شيء وفي الأطول الاستهلاك هو أول صوت الصبي حين
 لولادة أو أول المطر ثم استعمال لأول كل شيء وحينئذ فمعنى قولهم لا ابتداء المناسب للمقصود براعة الاستهلاك براعة أي أول ما ابتدأ
 فائق لغيره من الابتداء أت أي التي ليست مشعرة بالمقصود (قوله في التهنئة) بالهمز وهي إيجاد كلام يزيد سروراً بشيء مفروح به

وقول الآخر :
 بشري فقد أنجز الاقبال ماوعدا * وكوكب المجد في أفق العلا صعدا
 أبشر فقد جاء ماتريد * أباد أعداءك المبيد
 وكقول أبي الفرج الساوي برئى بعض الملوك من آل بويه أظنه بفخر الدولة
 هي الدنيا تقول بملء فيها * حذار حذار من بطشى وفتسكى
 وكذا قول أبي الطيب برئى أم سيف الدولة :
 نعد المشرفية والعوالى * وتقتلنا المنون بلا قتال
 وترنط السواق معقرات * وما ينحجن من خبث الليالى

(قوله يهنيء صاحب) أى ابن عباد أستاذ الشيخ عبد القاهر (قوله بشري فقد أنجز الاقبال الخ) إنما كان هذا من البراعة لانه يشعر بأن ثم امراسرورابه وأنه أمرحدث وهو رفيع في نفسه مهنأ به ويبشر من سر به ففيه ايماء الى التهنئة والبشرى التي هي المقصود من القصيدة (قوله وكوكب المجد الخ) (٥٣٤) يمتثل أن المراد بالسكواك المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسما فأنبت له كوكبا

بشري فقد أنجز الاقبال ماوعدا * وكوكب المجد في أفق العلا صعدا
 مطمح قصيدة لأبي محمد الخازن يهنيء صاحب بولدا لبنته (وقوله في المرتبة هي الدنيا تقول بملء فيها *
 حذار حذار) أى احذر (من بطشى) أى أخذى الشديد (وفتسكى) أى قتلى فجأة مطمح قصيدة
 لأبي الفرج الساوي برئى بفخر الدولة

سرور بعروج به

(بشري فقد أنجز الاقبال ماوعدا * وكوكب المجد في أفق العلا صعدا)
 وهو مطمح قصيدة لأبي محمد الخازن يهنيء صاحب بولدا لبنته وإنما كان عن البراعة لانه يشعر بأن
 ثم امراسرورابه وأنه أمرحدث وهو رفيع في نفسه مهنأ به ويبشر من سر به ففيه ايماء الى التهنئة
 والبشرى التي هي المقصود من القصيدة وكذا قول أبي الطيب في التهنئة بزوال المرض
 المجد عوفى إذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى أعدائك السقم
 (و) كما في (قوله في المرتبة هي) أى القصة التي تتلى هي هذه وهي قوله (الدنيا تقول بملء فيها)
 واللى بكسر الليم مايعلا الشئ والمعنى أنها تقول ذلك جبهة بلاخفاء لان ملء الكلام الفم يشعر
 بظهوره والجهر به بخلاف الخفى في طرف من الفم (حذار حذار) أى احذر احذر (من بطشى) أى
 أخذى الشديد بالقوة (وفتسكى) أى قتلى لكم فجأة أى لاتفعلوا عن اهلاكى لكم بل اجعلوه نصب
 أعينكم واستعدوا له بالقوى والصبر وهذا مطمح قصيدة لأبي الفرج الساوي برئى بفخر الدولة ملوكا من
 ملوك آل بويه وكذا قول أبي الطيب برئى سيف الدولة:

نعد المشرفية والعوالى * وتقتلنا المنون بلا قتال

بمولود لبنته * بشري فقد أنجز الاقبال ماوعدا * وكقول أبي الفرج الساوي في المرتبة :
 هي الدنيا تقول بملء فيها * حذار حذار من بطشى وفتسكى

هو المولود ويحتمل أنه أراد
 بكوكب المجد ما يعرف
 به طالع المجد أى أن هذا
 المولود ظهر به وعلم به طالع
 المجد وكون كوكبه في
 غاية الصعود (قوله صعدا)
 بكسر العين كما في المختار
 (قوله وقوله في المرتبة)
 أى قول الشاعر وهو أبو
 الفرج الساوي نسبة
 لسادة مدينة بين الرى
 ومحمدان في مرتبة فخر
 الدولة ملك من ملوك
 العرب والمرتبة بتخفيف
 الياء القصيدة التي يذكر
 فيها محاسن الميت وبعد
 البيت المذكور

فلا يفرركم منى ابتسام
 فقولى مضحك والفعل مبكى

بفخر الدولة اعتبروا فاني * أخذت الملك منه بسيف هلك
 وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم في سلك ملك
 فلو شمس الضحى بجاءته يوما * لقال لها عتوا أف منك
 ولو زهر النجوم أنت رضاه * تأبى أن يقول رضيت عنك
 فأسمى بعسدا ما فرع البرايا * أسير القبر في ضيق وضنك
 يقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك

اه

يقال فرعت قومي علوتهم بالشرف أو الجمال والضحك الضيق (قوله هي الدنيا الخ) الضمير للقصيدة والجملة الواقعة بعد الضمير تفسر
 لهو لللى بكسر الليم مايعلا الشئ ويقتضها المصدر والمراد هنا الاول والمراد أنها تقول ذلك جبهة بلاخفاء لان ملء الكلام الفم يشعر
 بظهوره والجهر به بخلاف الكلام الخفى فانه يكون بطرف الفم ثم ان الدنيا لا تقول لها فلما راد تبديل الأبدان وتقليب الأحوال وقوله حذار

الثاني التخلص ونعني به الانتقال مما شبب الكلام به من تشبيب أو غيره الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما لان السامع يكون مترقبا للانتقال من التشبيب الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرر من نشاط السامع وأعان على اصفاء ما بعده

الى آخر المصراع في محل نصب مفعول تقول (قوله أى الخروج) أى وليس المراد به المعنى الاصطلاحي لاسيما في كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدى الخ) هذا استدلال على دعوى محدوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من أيامه واللهم والغزل (قوله واللهم والغزل) أى وذكر اللهم وذكر الغزل أى النساء وأوصافهن (قوله وذلك يكون الخ) أى ذكر أيام الشباب الخ يكون في ابتداء قصائد الشعر وقوله فسمى ابتداء كل أمر تشبيهاً أى على جهة المجاز (٥٣٥) المرسل والحاصل أن التشبيب في الاصل

ابتداء القصيدة بذكر أمور الشباب ثم نقل لا ابتداء القصيدة بل والكلام في الجملة سواء كان فيه ذكر اللهم والغزل وأيام الشباب أم لا فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه

استعمل اسم التقييد في المطلق ولهذا النقل عمنه المصنف فيما شبب الكلام به حيث قال سوله (٢) كان ماشب به الكلام تشبيهاً أى ذكر الجمال أو كان غيره (قوله وابن لم يكن في ذكر الشباب) أى ولا اللهم ولا الغزل (قوله من تشبيب) بيان لما وقوله كالادب أى الاوصاف الادبية وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما هو محط الفائدة (قوله وغبر ذلك) أى كالمحج والمهجوع والتوسل (قوله أى بين ماشب به الكلام) أى ابتدى به (قوله واحترز بهذا) أى

(وثانيتها) أى وثانى المواضع التى ينبغى للتسكيم أن يتأق فيها (التخلص) أى الخروج (ماشبب الكلام به) أى ابتدىء الكلام وافتتح به وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب قال الامام الواحدى في ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل أمر تشبيهاً وان لم يكن في ذكر الشباب (من تشبيب) أى وصف للجمال (أو غيره) كالادب والافتخار والشكايه وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما) أى بين ماشبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا عن الافتضاب واراد بقوله التخلص معناه اللغوى والافتاضلخلص في العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة

(وثانيتها) أى وثانى المواضع التى ينبغى للتسكيم أن يتأق فيها (التخلص) أى الخروج (ماشبب الكلام به) أى ابتدىء الكلام وافتتح به وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب قال الامام الواحدى التشبيب ذكر أيام الشباب وذكر اللهم والغزل ولما كثرا يفاعه في أوائل القصائد نقل عرفا الى ابتداء القصيدة بل والكلام في الجملة سواء كان فيه ذكر اللهم والغزل وأيام الشباب أم لا فتبين أن المراد بالتشبيب كما قلنا افتتاح الكلام وابتداءه سواء كان ما ابتدىء به (من تشبيب) وهو ذكر الجمال ووصفه (أو) كان من (غيره) أى من غير التشبيب كالادب أى الاوصاف الادبية والافتخار وهو معروف والشكايه وغير ذلك كالمهجوع والمدح والتوسل (الى المقصود) متعلق بالتخلص أى الثانى هو التخلص الى المقصود مما بدىء به الكلام (مع رعاية الملاءمة) أى المناسبة (بينهما) أى بين ماشبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا أعنى كون ماشبب به الكلام بينه وبين المقصود ملاءمة عن الافتضاب وظاهر العبارة أن التخلص الكائن مع المناسبة ينبغى أن يتأق فيه بشىء آخر زائد عليه والمقدر أن التخلص في الجملة أعنى التخلص اللغوى وهو الخروج من أول الكلام غيره في الجملة ينبغى أن يتأق فيه برعاية المناسبة بينه وبين المتأخص اليه فاذا روعيت فيه حصل التأق وحصل التخلص الاصطلاحي وهو الخروج مما شبب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد بالتخلص المذكور اللغوى ثم يقدر ضمير يعود عليه على طريق الاستخدام خبره التخلص بتعلق بقوله بما شبب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التى ينبغى التأق فيها التخلص والتخلص الذى حصل فيه ذلك التأق هو التخلص مما شبب به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وهذا يعلم أن الكلام

(وثانيتها التخلص مما شبب الكلام به) مأخوذ غير المقصود (من تشبيب أو غيره الى المقصود) والتشبيب في البديع أن يمد قبل الشروع في المقصود ما يمهده من التغزل قبل المدح أو التثني على الخطاب الهائل تلطفاً أو التذنيه على السماع للخطاب العظيم وغير ذلك (مع رعاية الملاءمة بينهما) أى بين ماشبب

بقوله مع رعاية الملاءمة بينهما (قوله عن الافتضاب) أى وهو الخروج والانتقال من شىء الى شىء آخر من غير مراعاة ملاءمة بينهما فهو ارتجال المطلوب من غير توطئة اليه من التسكيم وتوقع من الخطاب في الصحاح الافتضاب الافتطاع وافتضاب الكلام ارتجاله (قوله معناه اللغوى) وهو مطلق الخروج والانتقال أى وليس المراد به معناه العرفى لان التخلص في العرف هو الانتقال الخ فالمراد المصنف بالتخلص التخلص الاصطلاحي لزم التسكيم ار في كلامه لان قوله ماشبب الكلام به الى المقصود مع رعاية الملاءمة من جملة مدلوله

وأن كان بخلاف ذلك كان الامر بالعكس فن الخصاص المختارة قول أبي تمام
يقول في قومس قومي، قد أخذت ❖ منا السري وخطا المهرية القود

(قوله وانما ينبغي أن يتأني في الشخص) أي في الانتقال للقصود (قوله لان السامع يكون مترقبا الخ) أي أن السامع اذا كان أهلا للاستماع
لكونه من العارفين بحسن الكلام يكون مترقبا الخ (قوله كيف يكون) أي على أي حالة يكون ذلك الانتقال (قوله فان كان حسنا)
أي فان كان ذلك الانتقال حسنا وقوله متلائم الطرفين أي متناسب الطرفين أعني المتقل منه وهو ما فتتج به الكلام والانتقل اليه
وهو المقصود وهذا بيان لكونه حسنا وقوله حرك ذلك أي الانتقال وقوله من نشاطه من زائدة (قوله وأعان على اصغاء مابعد) أي
وأعانه ذلك الحسن على اصغائه واستماعه لما بعده وهنا بيان لتجريك نشاطه (قوله والافعال العكس) أي وان لا يكن الافتتاح حسنا لعدم
وجود النسبة عدوهم السامع الشاعر انليس أهلا لان يسمع فلا يصغي اليه ولواتي بما هو حسن بعده واعلم أن التخلص قليل في كلام
التقدمين وأكثر انتقالهم من قبيل (٥٣٦) الاقتضاب وأما اللأخرون فقد لهجوا به فيه من الحسن والدلالة على براعة المتكلم

والمراد بالتقدمين شعراء
الجاهلية والحاضرين
والمراد بالمتأخرين الشعراء
الاسلاميون الذين لم يدركوا
الجاهلية قال في الاطول
ثم ان التأني في الشخص
ليس مبنيًا على عدم صحة
الاقتضاب وليس دائرا على
مذهب المتأخرين كما يكاد
بتقرر في الوهم القاصر بل
مع حسن الاقتضاب اذا عدل
عنه الى التخلص ينبغي أن
يتأني فيه (قوله كقوله)
أي الشاعر وهو أبو تمام في
مدح عبد الله بن طاهر
(قوله في قومس) بضم
القاف وفتح الميم وهو متماق
بيقول (قوله اسم موضع)
أي منسج بين خراسان
وبلاد الجبل وافيهم

لا يصح بمجرد جعل الشخص يراد به معناه اللغوي مع تعلق ما بعده وذلك ظاهر ووجه كون تلك
النسبة من التأني الذي ينبغي أن يراعى في الشخص أن السامع اذا كان أهلا للاستماع لكونه من
العارفين بحسن الكلام يترقب الانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون لان من المعلوم أن من
قصد شيئا وابتدأ بغيره فقد جعل ذلك العبر كالموسيقى الى المقصود فلا بد أن تكون بينهما مناسبة ومواسلة
والاتصال انما يظهر عند انتهاء الوسيلة واردة الانتقال فاذا جاء حسنا للملاءمة بين طرف المفتتح به وطرف
المقصود حرك من نشاط السامع لوجود تلك الملاءمة المطالبة واعانه ذلك الحسن على الاصغاء لما بعده
لاعتقاد كون صاحبه برع وصار أهلا لايجاد الحسن والانوجد تلك المناسبة فات الحسن المنتظر
فيعدوهم السامع الشاعر ليس أهلا أن يستمع فلا يصغي اليه ولواتي بما هو حسن بعده فالتخلص الحسن
لوجود الارتباط والنسبة (كقوله يقول في قومس) وهو اسم موضع (قومي وقد أخذت ❖ منا
السري) أي والحال أن السري قد أخذت منا أي أثرت فينا ونقصت من قوانا والسري هو المسمى ليلا
فهو مصدر يؤثته بعض العرب بتوهم أنه جمع اذ هو على وزن من أوزان الجمع (وخطا المهرية) عطف
الكلام به وبين المقصود (كقوله) أي قول أبي تمام

يقول في قومس قومي وقد أخذت ❖ منا السري وخطا المهرية القود

بالاندلس أيضا كذا في الاطول وفي لاساب قومس محل بين بسطام الى سمنان (قوله قومي) فاعل يقول
وقوله وقد أخذت الخ جملة حالية من الفاعل وقوله منا أي من هذا الشخص وقومه أي نقص منا القوي واثر فينا السري وحركات
الابل وأنت العمل وهو أخذت مع أن الفاعل وهو السري مذكر على لغة بني أسد فانهم يؤشرون السري والهدى توهمانه جمع سرية
وهدية وانما توهموا ذلك لان هذا الوزن من أبنية الجمع بكثرة ويقل في أبنية المصادر ونظرا للضاف المحذوف أي مزاوله السري (قوله
أي اثر فينا السري الخ) أشار بذلك الى أن أخذت في قومس في السري بمعنى السري ليلا وأن المراد بتأثير السري لايهمهم نقص قوتهم
(قوله عطف على السري) أي والمعنى وقد أثرت فينا السري ونقصت من قوانا وأخذت منا أيضا خطا المهرية أي مشبهها وتحرر بكها اياها
ففاعل التأثير فيهم والنقص في قواهم شيان السري وخطا المهرية (قوله لاعلى الجور في منا) أي لان فيه مانعا من جهة اللفظ
وهو العطف على الضمير الجور من غير إعادة الجار ومن جهة المعنى أي لان التقدير حينئذ وقد نقصت منا السري ونقصت السري
أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص السري من خطا المهرية من حيث انها خطأ وحمله على ان السري طال فتنقص قوى المهرية
كما تنقص قوانا وكفى عن ضعفها ونقص قوتها بنقص خطاها تكلف لأحاجة اليه على أن هذا لا يناسب قوله أمطلع الشمس الخ لانه

جمع

أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا * فقلت كلا ولكن مطلع الجود وقول مسلم بن الوليد أجلك ما تدبرين أن رب ليلة * كأن دجها من قرونك ينشر

يفيد أنها قافية لاضعيفة فتأمل (قوله جمع خطوة) أى بالضم وهو اسم لما بين القدمين وأما الخطوة بالفتح

(٥٣٧)

فاسم لقل القدم وتجمع

على خطأ كركوة وركاه

(قوله إلى مهرة بن حيدان)

مهرة بفتح الميم وسكون

الماء وحيدان بفتح الحاء

المهلة وسكون الياء الشناة

(قوله أى قبيلة) أى من

الذين أبلمهم أنجب الأبل

وهو راجع لمهرة قال في

الانساب مهرة قبيلة من

قضاعة سميت باسم أبيها

مهرة بن حيدان (قوله

أمطلع الشمس الخ) يصح

نصبه على أنه مفعول لتؤم

أى أنبغى وأطلب أن تؤم

أى تقصد بنا مطلع الشمس

ويصح رفعه على أنه مبتدأ

خبره تبغى أى تطلب أن

تؤمه وتقصد بنا أى معنا

وعلى كل حال فالجملية فى محل

نصب مفعول القول ومطلع

الشمس أى محل طلوعها

أما السجاء الرابعة أو المحل

للمشار له بقوله تعالى حتى

إذا بلغ مطلع الشمس

وجدها تطلع وهذا هو المراد

فإن قلت ما معنى طلبه

قصد مطلع الشمس مع أنه

إنما يطلب مطلع الشمس

بعبارة لا قصد قلت المراد

بقصد مطلع الشمس التوجه

والذهاب اليه وكثيرا ما يطلق

على التوجه والذهاب قصدا

جمع خطوة وأراد بالمهريّة الأبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان أى قبيلة (القوم) أى الطويلة الظهور والاعناق جمع أقود أى أثرت فينا مزاولة السرى ومسيرة المطايا بالخطا ومفعول يقول هو قوله (أمطلع الشمس تبغى) أى تطلب (أن تؤم) أى تقصد بنا * فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه (ولكن مطلع الجود

على السرى أى أخذت منا السرى وأخذت منا خطا المهريّة أى نقصت منا المهريّة بخطاها ومشبها وتحريكها يائنا ونكف مسيرتنا معها لأن ذلك مما يتعب وينقص من قوتنا فهو كعطف أخص على أعم وليس معطوفا على المجرور في قوله منالأنه يكون التقدير نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهريّة ولا معنى لنقص السرى من خطا المهريّة من حيث أنها خطا وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهريّة كما نقص قوتنا وكفى عن ذلك بنقص خطاها فكيف لا حاجة إليه لوجود غيره فإن قلت فيه البالغة في نقص قواهم حيث أفضى بطوله إلى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهريّة قلت لا يتعاق غرض بهذه المبالغة في المقام لأن المقصود الأخبار بتشكيهم بطول السير ليخرج منه إلى المقصود والمعنى الأول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه فالعطف بدون إعادة المجرور لا يرتكب مع إمكان غيره وقد أمكن هنا والخطا جمع خطوة وهو ما بين القدمين في السير والمهريّة الأبل المنسوبة إلى مهرة ابن حيدان أى قبيلة تنسب إليهم بلهم لخصوص جودتها ثم صار لقبها على الأبل الجياد مطلقا (القوم) وصف المهريّة وهى الأبل الطويلة الظهور والاعناق جمع أقود وقد علم مما قررنا أن المعنى أنهم قالوا ما يذكر بعد والحال أن مزاولة السرى أثرفهم ومعاناة مسيرة المطايا بالخطا أوسيرها بهم نقص منهم ومقولهم هو قوله (أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا) أى لما طال السير قالوا أنبغى أى أطلب أن تقصد بنا مطلع الشمس أى موضع طلوعها فإن قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو أن تطلب أنما يطلب مطلع الشمس بعينه فأت المراد بالقصد التوجه والذهاب إلى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه التعلق به فكأنهم قالوا أطلب بهذا المشى أن تتوجه إلى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة نهايتها فافهم (فقلت لهم) كلا أى ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فإني لأطلب بكم مطلع الشمس (ولكن) أطلب بكم (مطلع الجود) فقد خرج بالمناسبة الجوابية إلى المدح الذى سباه مطلع الجود فكان فيه حسن التخلص ومن حسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبى الطيب

نودعهم والبسين فينا كأنه * قنا ابن أبى الهيثم جاء في قلب فيلق

الفيلق الجيش ومن حسن التخلص قول أبى الطيب يمدح الفيت المعجلى

مرت بنا بين تريها فقلت لها * من ابن جانس هذا الشادن العربا

فاستضحكت ثم قالت كالمفيت يرى * ليث الشرى وهو من عجل إذا انتسبا

أى قالت أنا بالنسبة إلى قومى في كونى وحشية الصورة والعينين أنسية الذنب كالمفيت ليث المعنى

أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا * فقلت كلا ولكن مطلع الجود

(تنبيه) التخلص باب اعتنى به المتأخرون دون المتقدمين وقال بعض الناس لم يأت فى القرآن الكريم التخلص ونفله ابن الأثير فى الجامع عن الغامى وحمله على ذلك أنه وجده يقع متكاملا فى الغالب والقرآن

(٦٨ - شروح التلخيص - رابع) لتعلقه به فكأنهم قالوا أطلب بهذا المشى أن تتوجه بنا لمطلع الشمس (قوله ردع للقوم) أى

ارتدعوا وانزجروا عما تقولون من طلب التوجه بكم لمطلع الشمس وتنهوا على أن لا توجه لقصده (قوله ولكن مطلع الجود) أى ولكن

أطلب التوجه بكم لمطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد الكريم فقد انتقل من مطلع الشمس إلى المدح الذى سباه مطلع الجود

وقول أبي الطيب يمدح المغيث العجلى

وقوله أيضا

سهرت بها حتى تجلت بغرة * كغرة يحيى حين يذكر جعفر
مرت بنا بين تريبها فقلت لها * من أين جانس هذا الشادن العربا
فاستضحكت ثم قالت كالمغيث يرى * بليت الشرى وهو من عجل اذا نسبنا
خليلى مالى لا أرى غير شاعر * فكلم منهم الدعوى ومنى القوائد
فلا تعجبا ان السيوف كثيرة * ولكن سيف الدولة اليوم واحد
وقد ينتقل من انفس الذين شب (٥٣٨) الكلام به الى المايلاثة ويسمى ذلك الاقتضاب وهو مذهب العرب الاولى ومن يليهم من

الخضرين كقول أبي تمام
لورأى الله أن في الشيب خيرا
جوارته الابرار في الخلد شيما

مع رعاية المناسبة بينهم
جهة أن كلامه لا يطلع امر
محمود به النفع فكان فيه
حسن التخلص (قوله أى
مما شب به الكلام) أى
ابتدئ به (قوله الى
ما لا يلائمه) أى الى مقصود
لا يلائمه بحيث يستأنف
الحديث المتعلق بالمقصود
من غير ارتباط له وانصال
بما تقدمه (قوله ويسمى
الاقتضاب) والحق أنه
واقف في القرآن كما في قوله
تعالى حافظوا على الصلوات
والصلاة الوسطى فانه قد
انتقل من الكلام على
النفقة والتعة للامر
بالحفاظ على الصلاة
ولا ملازمة بينهما وكما في
قوله تعالى لا تحرك به
لسانك لتعجل به اذ لا مناسبة
بينه وبين قوله قبل أحسب

وقد ينقل منه) أى مما شب به الكلام (الى المايلاثة ويسمى ذلك الانتقال (الاقتضاب)
هو فى اللغة الاقتطاع والارتجال (وهو) أى الاقتضاب (مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من
الخضرين) بالخاء والصاد المعجمتين أى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال فى الاساس
ناقة مخضرمة أى جدد نصف أذنفا ومنه الخضرم الذى أدرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه
حيث كان فى الجاهلية (كقوله
لورأى الله أن فى الشيب خيرا * جوارته الابرار فى الخلد شيما)

والصورة عجل النسب وهذا التخصص نهاية الحسن (وقد ينقل منه) أى مما شب به الكلام (الى ما لا
يلائمه) فيستأنف حديث المقصود من غير ربط واتصال (ويسمى ذلك الانتقال السكأن بلا ربط
ومناسبة (الاقتضاب) وهو فى اللغة الاقتطاع والارتجال أى الاتيان بالشىء استنما فابغته أطلق على
الاتيان بالكلام بعد آخر بلا ربط ومناسبة لا نقطاع الاول عن الثانى (وهو) أى الاقتضاب (مذهب
العرب الاولى) أعنى الجاهلية (و) مذهب (من يليهم من الخضرين) والخضرم بالصاد والخاء المعجمتين
وفتح الزاء هو الذى أدرك الجاهلية والاسلام معا مثل لبيد وقال فى الاساس ومثله فى القاموس يقال ناقة
مخضرمة بفتح الزاء اذا جدد أى قطع نصف أذنفا ومنه الخضرم وهو الذى أدرك الجاهلية والاسلام
وسمى بذلك لانه لما فات جزء من عمره فى الجاهلية فسكانه قطع نصفه أى ما هو كالنصف من عمره لان
ما صادف به الجاهلية وكان حاصله منه فيها ملغى لاعتباره به كالمقطوع ثم مثل للاقتضاب فقال (كقوله)
أى كقول أبي تمام

(لورأى الله أن فى الشيب خيرا * جوارته الابرار فى الخلد شيما)

لا كلمة فيه قال التنوخى ليس كما قال فى القرآن الكريم التخلص قال تعالى ليس له دافع من الله ذى
المعارج فتخلص من ذكر المذاب الى صفاته عز وجل (وقد ينقل منه) أى مما شب به الكلام (الى ما لا
يلائمه) ويسمى الاقتضاب وهو مذهب العرب الجاهلية) أى الجاهلين فان من شأنهم
الانتقال من غير مناسبة (ومن يليهم الخضرين) من قولهم ناقة مخضرمة أى جدد نصف
أذنفا والخضرم من أدرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية قال المصنف
(كقوله أبي تمام

لورأى الله أن فى الشيب خيرا * جوارته الابرار فى الخلد شيما

الانسان أن لن نجعل عظامه الى آخر الآيات (قوله لا نقطاع) أى لان فى هذا قطعاً عن المناسبة (قوله الارتجال) بالحيم أى
الانتقال من غير تهيز (قوله وهو مذهب العرب الجاهلية) أى كأمري القيس وزهير بن أبى سلمى وطرفة بن العبد وعنترة (قوله ومن
يليه من الخضرين) أى مثل لبيد وحسان بن ثابت وكعب بن زهير (قوله أى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) أى الذين مضى بعض
عمرهم فى الجاهلية وبعضهم مضى فى الإسلام (قوله جدد) بالدال المهملة أى قطع نصف أذنفا (قوله كأنما قطع نصفه) أى سمى
بذلك لانه لما فات جزء من عمره فى الجاهلية صار كأنه قطع نصفه أى ما هو كالنصف من عمره لان ما صادف به الجاهلية وكان حاصله
منه فيها ملغى لاعتباره به كالمقطوع (قوله كقوله) أى قول الشاعر وهو أبو تمام وهو من الشعراء الاسلامية كان موجودا فى زمن
الدولة العباسية وذهم للشيب جريا على عادة العرب فلا ينافى ما ورد من الأحاديث بمدحه (قوله لورأى الله) أى لوعلم الله أن فى الشيب

كل يوم تبدى صروف الليالي ✖ خلقا من أنى سعيد غريبا ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص كقول الفائل بعد حمد الله أما بعد

خير أو قوله جاورته الضمير لله تعالى والمراد بالخلق الجنة والمراد بالابرار خيار الناس أى لأنزل الله الأبرار في المنزل الذى خصهم به من الجنة في حال كونهم شيئا لأن الإليق أن الأبرار يجاورونه على أحسن حال ولأن الجنة دار الخير والكرامة (قوله جمع أشيب) أى بمعنى شائب (قوله ثم انتقل من هذا الكلام) أى المفاد لم الشب (قوله إلى ما لا يلائمه) أى إلى مقصده (٥٣٩) لا يلائمه وهو مدح أنى سعيد بأنه تبدى أى تظهر الليالي منه خلقا

جمع أشيب وهو حال من الأبرار ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال (كل يوم تبدى) أى تظهر (صروف الليالي ✖ خلقا من أنى سعيد غريبا) ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أى دأبهم وطريقتهم لا ينافى أن يسلكه المسلمون ويتبعوه وهم في ذلك لأن البيتين المذكورين لأبى تمام وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتى اعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك الجاهلية فكيف يكون من المخضرمين (ومنه) أى من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) في أنه يشو به شيء من المناسبة (كقولك بعد حمد الله أما بعد)

أشيب بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من الأبرار (كل يوم تبدى صروف الليالي ✖ خلقا من أنى سعيد غريبا) فقد انتقل من ذم الشيب في البيت الأول إلى مدح أنى سعيد بأنه تبدى أى تظهر منه الليالي خلقا أى طبائع غريبة لا يوجد لها نظير من أمثاله فيها ولا ربط بينهما ولا مناسبة فهذا الانتقال من الاقتضاب وأما ما يقال من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا لزم الشيب قبله فلا وجه له لأن للتبادر مدح أنى سعيد ولأن اللفظ لا يشعر بالمناسبة إذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلا وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خبر أو نحو هذا ممكن مادعى على ما فيه من البرودة فافهم وقلنا إن الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين لا يقتضى أن غيرهم لا يرتكبه تبعاله بل يجوز أن يستعمله غيرهم تبعاله كما وقع لأبى تمام في المثال وليس منهم أذهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية فالتمثال لا يجب أن يكون من العرب أو المخضرمين لصحة عدم الاختصاص بهم فلا يعترض بأن أبا تمام ليس منهم إذ لم يدرك الجاهلية فلا يكون من المخضرمين لأن الاعتراض لا يرد إلا لوقال المصنف الاقتضاب هو ما صدر من العرب والمخضرمين فيفهم أن ما صدر من غيرهم ليس من الاقتضاب ولم يقل المصنف ذلك وأما قال هو مذهب العرب والمخضرمين ولا يلزم من كونه مذهبهم أن لا يصدر من غيرهم فلا تختص التسمية بما صدر من ذكر وقد خفي الفرق بين كونه مذهباً وكونه لا يصدر إلا منهم فيلزم أن لا يسمى إلا ما صدر منهم على بعضهم فجعل الأول نفس الثاني واعتراض بما ذكر وهو سهو (ومنه) أى ومن الاقتضاب الذى هو ابتداء المقصود بل رط وملاءمة بينه وبين طرف ما شيب به الكلام (ما) أى انتقال (يقرب) أى يشبه (من التخلص) الاصطلاحى وهو الانتقال على وجه المناسبة والربط العنوى كما تقدم وذلك (كقولك بعد حمد الله) أى بعد أن حمدت الله تعالى وصليت على رسوله صلى الله عليه وسلم مثلاً (أما بعد) كذا وكذا واقع فإن فيه شائبة

كل يوم تبدى صروف الليالي ✖ خلقا من أنى سعيد غريبا
فانه تخلص من غير مناسبة وقد أورد عليه أن أبا تمام ليس من المخضرمين بل كان في زمن المعتصم من الدولة العباسية ولعل المصنف لم يرد أنه مخضرم بل قصد تمثيل التخلص بالمناسبة (ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص) بأن يكون فيه مناسبة غير تامة (كقولك بعد حمد الله أما بعد) فان فيه مناسبة ما

وهذا المعنى) أى قوله ثم كون الاقتضاب الخ (قوله فكيف يكون من المخضرمين) فلا يصح أن يكون من المخضرمين وظاهر كلام المصنف أنه منهم (قوله أى من الاقتضاب) أى الذى هو الاتيان بالمقصود بل رط ومناسبة بينه وبين ما شيب به الكلام وقوله ما يقرب من التخلص أى اقتضاب أو انتقال يشبه التخلص الاصطلاحى في كونه يخاطبه شيء من المناسبة ولم يجعل هذا القسم تخلصاً قريبا من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود ولا يخلص منباده على ذلك (قوله بعد حمد الله) أى بعد أن حمدت الله وصليت على رسوله (قوله أما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله حال مقيدة أى كقولك أما بعد حالة كونها واقعة بعد أن حمدت الله

قيل وهو فصل الخطاب .

(قوله فانه كان كذا وكذا) أشار بذلك الى أن المراد أما بعد مع جملة التي هي فيها وبه يندفع ما يقال ان السياق في أقسام الكلام التي ينبغي للكلام أن يتأق فيها وأما بعد ليست كلاما (قوله فهو اقتضاب) أي فلا انتقال المحتوي على أما بعد اقتضاب (قوله من جهة الانتقال من الحمد والثناء) أي على الله ورسوله وقوله الى كلام آخر أي كالسبب الحامل على تأليف الكتاب مثلا (قوله فجأة) أي بقتة وقوله من غير قصد الخ بيان للفجأة وقوله وتعليق تفسير لما قبله (قوله من غير قصد الخ) تفسير لقوله فجأة (قوله بل قصد نوع من الربط) أي من حيث الاتيان بأما بعد لانها بمعنى مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فالامر كذا وكذا وتحقيق ذلك أن حسن التلخيص فيه القصد الى إيجاد الربط بالنسبة (٥٤٠) على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين

فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر من غير ملازمة لكنه يشبه التلخيص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أي قولهم بعد حمد الله أما بعد هو (فصل الخطاب) قال ابن الاثير والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لان التلخيص يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميد الله فإذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب معناه

أني بأحدهما وهو الثاني بقتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد آخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فالامر كذا وكذا أفاد أن كون الامر كذا مربوط بوجود شيء بعد الحمد والثناء على وجه اللزوم ولما أفادت ما ذكر ارتباط ما بعدها بما قبلها لأفادت ما يقع بعده ولا بد فله يؤت بما بعدها على وجه يقال فيه انه لم يرتبط بما قبله بل هو مرتبط به من حيث التعلق فأشبه بهذا الوجه حسن التلخيص ولما كان ما بعدها شيء آخر لا ربط فيه بالنسبة كان في الحقيقة اقتضابا (قوله بل قصد نوع من الربط)

من المناسبة وهو اقتضاب من جهة أنه انتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر بلاربط معنوي ولا ملازمة بين الطرفين ووجه وجود شيء من شائبة المناسبة فيه أنه لم يؤت معه بالكلام الثاني فجأة كائنه من غير قصد الى ارتباط وتعليق بين الطرفين أي طرف الانتهاء الكائن لما بعده وطرف الانتهاء الكائن لما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شيء بعد حمد الله والثناء فانه كان كذا وكذا وتحقيق ذلك أن حسن التلخيص فيه القصد الى إيجاد الربط بالنسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أني بأحدهما وهو الثاني بقتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء فكذا وكذا أفاد أن ذلك الكذا مربوط بكل شيء وواقع على وجه اللزوم بالضرورة بعد الحمد والثناء ولما أفاد ما ذكر ارتباط ما قبله بما قبله لأفادته الوقوع بعده ولا بد فله يؤت بما بعده على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه بهذا الوجه حسن التلخيص ولما كان ما بعده شيء آخر لا ربط فيه بالنسبة كان في الحقيقة اقتضابا وبه يعلم أن جعل وجه الشبهة أنه لم يؤت بما بعده فجأة وحده لا يكفي لان حسن التلخيص فيه الاتيان بشيء آخر فجأة ولكن بضرب من المناسبة فافهم (قيل وهو) أي قولهم بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله أما بعد (فصل الخطاب) أي هو المسمى بهذا اللقب الذي هو لفظ المدح اتفاقا لانه فصل بين الخطاب الاول والثاني على وجه لا تنافر فيه ولا سهاجة بل وجه وقيل هو فصل الخطاب وقد سبق الكلام على ذلك في شرح خطبة هذا الكتاب وما يقرب من

الفصل

أي والربط يقتضي المناسبة بين للعاق والعاق عليه فالتعاقب يتضمن نوع مناسبة

(قوله على معنى مهما الخ) مرتبط بمحذوف أي من حيث الاتيان بأما بعد لانها بمعنى مهما يكن الخ (قوله هو فصل الخطاب) أي هو المسمى بهذا اللفظ والمراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتي (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد من نيل كلامه تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقبيل مع أن المحققين أجمعوا عليه (قوله الى الغرض المسوق له) أي الذي سبق الذكر والتحميد لأجله (قوله فصل بينه) أي بين ذلك الغرض وبين ذكر الله بقوله أما بعد أي فلفظ أما بعده حينئذ فاصل في ذلك الخطاب أي الكلام المخاطب به وهو المشتمل على الثناء وعلى الغرض المقصود على وجه لا تنافر فيه ولا سهاجة بل على وجه مقبول كما مر وعلم من هذا أن فصل في قولهم فصل الخطاب صدر بمعنى فاصل وأن الخطاب يعني الكلام المخاطب به وأن الاضافة على معنى في

وكقوله تعالى هذا وان للطاغين لشراً ما ب أي الامر هذا أو هذا كما ذكر وقوله تعالى هذا ذكر وان للفتن الحسن ما ب

(قوله الفاصل من الخطاب) أي من الكلام وقوله أي الذي يفصل أي يميز بين الحق والباطل فكل كلام يميز بين الحق والباطل يقال له فصل الخطاب على هذا القول (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أي والاضافة على معنى من (قوله وقيل للفصول) أي البين العلوم من الخطاب أي من الكلام فكل كلام يعمله المخاطب به (٥٤١) علما بما يقال فيه فصل الخطاب على

هذا القول (قوله فهو

بمعنى المفعول) أي

والاضافة على معنى من

أيضا (قوله هذا وان

لطاغين) أي هذا المذكور

للمؤمنين والحال أن

لطاغين الخ (قوله فهو

اقتضاب) أي لان ما بعد

هذا لم يربط بما قبلها

بالمناسبة ولكن فيه نوع

ارتباط ووجه الربط هنا

أن الواو في قوله وان اللطاغين

واو الحال وواو الحال

تقتضي مصاحبة ما بعدها

لما قبلها برعاية اسم

الإشارة المتضمن لمعنى

عامل الحال وهو أشير

فالحاصل للربط واو الحال

مع لفظ هذا (قوله أي

الأمر حسدا) أي الامر

الذي يتلى عليكم هو هذا

والحال أن كذا وكذا واقع

(قوله أو مبتدأ محذوف

الخبر) أي أو مفعول

فعل محذوف أي اعلم

هذا أفعال فعل محذوف

أي مضى هذا والحال

أن كذا وكذا (قوله بعد

أن ذكر جمعا من الأنبياء)

أي وهم أيوب في قوله تعالى

الفاصل من الخطاب أي الذي يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل وقيل للفصول من الخطاب وهو الذي يتبينه من يخاطب به أي يعلمه بينا لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله) تعالى عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعني من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كما في قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان اللطاغين لشراً ما ب) فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف (أي الامر هذا) والحال كذا (أو) مبتدأ محذوف الخبر أي (هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكوراً مثل قوله تعالى) بعد ما ذكر جمعاً من الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للفتن الحسن ما ب) نائبات الخبر أعني قوله ذكر

مقبول كما أشرنا اليه قال ابن الاثير والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لان التسليم بفتح في كل أمر ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميده يعني الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم فاذا أراد الخروج منه الى الغرض المسوق له الكلام فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد فسمي فصل الخطاب واشتهر بذلك مع قبوله لحسن الفصل به وقيل معنى فصل الخطاب الكلام الفاصل من الخطاب بين الحق والباطل وعلى هذا فالصدر أعني لفظ الفصل بمعنى اسم الفاعل وقيل معناه الكلام المفصول من الخطاب أي يتبينه من يخاطب به أي يعلمه بينا لا يلتبس عليه وعلى هذا فالصدر وهو لفظ المفصل بمعنى اسم المفعول (وكقوله تعالى) هو عطف على قوله كقولك بعد حمد الله تعالى يعني أن من جملة الاقتضاب القريب من التخلص الاصطلاحى وهو ما يكون بالمناسبة الربطية ما يكون بلفظ هذا كما في قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان اللطاغين لشراً ما ب) فالانتقال معه اقتضاب لان ما بعده لم يربط بالمناسبة بينه وبين ما قبله وليسكن فيه نوع ارتباط وقد تقدم أن مجرد الربط هو وجه الشبهة في أما بعد وكذلك هنا ووجه الارتباط أن الواو للحال في قوله وان اللطاغين فقد أفاد الكلام بمعونة اسم الإشارة المصحح للحالية لان فيمرأة الفعل أن ما بعده واقع في صحة ما قبله فكان فيه ارتباط أشبه بالتخصيص ولفظ هذا اما أنه خبر مبتدأ محذوف (أي الامر) الذي يتلى عليكم هو (هذا) والحال أن كذا وكذا واقع وصاحب الحال هو المشار اليه وهو المشار اليه وهو معنى الخبر أو المبتدأ لانه مشار اليه في المعنى (أو) هو مبتدأ محذوف الخبر أي (هذا كما ذكر) والحال كذا وكذا وصاحب الحال هو المشار اليه وهو مصدوق المبتدأ (و) قد يكون الخبر في مثل هذا التركيب مذكوراً مثل (قوله تعالى) بعد ذكره جمعاً من الانبياء على نبينا وعليهم أفضل الصلاة والسلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للفتن الحسن ما ب) فأثبت الخبر بعد لفظ هذا الذي يساق للانتقال وصاحب

التخلص نحو قوله تعالى هذا وان اللطاغين لشراً ما ب أي الأمر هذا أو هذا كما ذكر فان قوله وان اللطاغين الآية بيان لحال المصاة والذي قبله وهو قوله تعالى قاصرات الطرف أثراب هذا ما توعدون ليوم الحساب تبين لحال اللتين فتوسط هذا بينه وبين ما بعده ومثاله أيضاً قوله تعالى هذا ذكر وان للفتن الحسن ما ب

واذ كر عبدنا أيوب و إبراهيم واسحق ويعقوب في قوله واذا كر عبدنا إبراهيم واسحق ويعقوب ألى الأيدي أي أعجاب القوى في العبادة والابصار أي البصائر في الدين واسماعيل واليسع وذو الكفل في قوله واذا كر اسماعيل واليسع وذو الكفل وقد اختلف في نبوته قيل كمل مائة نبي فروا اليه من القتل وقوله هذا ذكر أي لهم بالشاء الجليل وقوله وان للفتن أي الشاكر لهم ولغيرهم لحسن ما ب أي مرجع في الآخرة وقوله جنت عدن بدل من حسن ما ب (قوله الجنة) هي قوله لحسن ما ب وقوله أهلها وقوله للفتن

ونحوه قول الكاتب هذا باب هذا فصل

(قوله وهذا مشعر الخ) أى أن ذكر الخبر في هذا التركيب مشعر بأنه المحذوف في نظيره كقوله تعالى هذا وإن للطاغين لشر مآب لان الذكر يفسر المحذف في النظير فلفظ هذا فيما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر والحاصل أن التصريح بالخبر في بعض المواضع نحو هذا ذكر يرجح احتمال كونه (٥٤٣) مبتدأ محذوف الخبر على بقية الاحتمالات (قوله في هذا المقام) أى مقام

وهذا مشعر بأنه في مثل قوله تعالى هذا وإن للطاغين مبتدأ محذوف الخبر قال ابن الأثير لفظ هذا في المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنه) أى من الاقتضاب القريب من التلخيص (قول الكاتب) هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث الى آخر (هذا باب) فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يتبدى الحديث الآخر بفتة

الحال هو المشار اليه الذى هو معنى المبتدأ لوجود الإشارة التي فيها راحة الفعل وذكر الخبر في هذا التركيب يشعر بأنه هو المحذوف في نظيره وهو قوله تعالى هذا وإن للطاغين لشر مآب لان الذكر يفسر المحذف في النظير فلفظ هذا فيما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر قال ابن الأثير لفظ هذا في هذا المقام أى في مقام الانتقال من غرض الى آخر هو من الفصل الذى هو أحسن من الوصل يعنى هو مما يفصل به بين كلامين فصلا هو أحسن عند البلاء من حسن التلخيص الذى هو الوصل بالمناسبة قال وهى أى لفظة هذا علاقة أكيدة أى وصلة بين المتقدم والمتأخر يتأكد الاثنان بهما بين الخروج من كلام الى كلام آخر وما يدل على أنها أحسن من التلخيص وقوع الانتقال بها كثيرا في الكلام العجز وأيضا الربط بها انما هو على وجه الحالية الحقيقية وهى مطردة بخلاف الربط بالمناسبة كالجوابية في قوله * فقلت كلا ولكن مطلع الجود * كالتشبيه في قوله

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فقد لا يخلو من تحمل وعدم مطابقة ما في نفس الامر (ومنه) أى من الاقتضاب القريب من التلخيص (قول الكاتب) أى الشاعر اذ الكاتب هو مقابل الشاعر عند ارادته الانتقال من حديث الى آخر (هذا باب) في كذا لانه ترجمة على ما بعده ويقيد أنه انتقل من غرض الى آخر واللم يحتج بالنيوب فلما كان فيه التنبيه على أنه أراد الانتقال لم يكن الاثنان بما بعده بفتة فكان فيه ارتباط ، وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجدت فيه البتة أيضا لان لما أتى بفت ما هو فيه لسنك بمناسبة فعلية قال نفي البتة لا يكفي في الربط بل التنبيه على أنه أراد الانتقال من شيء الى غيره يتضمن الجمع بين الشئين في ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط وقد يجاب بأن الكلام الذى فيه الربط بالمناسبة لا بفتة فيه أصلا لان البتة هى مجيء ما لا يرتقب ولا يناسب وإنما زدنا في تقييد البتة ما لا يناسب لان المناسبة تقتضى أن الثانى من طريق الاول ومن ثم فلهما نفس ما هو بعيد عن نمط الارتباط تأمله فان فيه دقة ومن هذا اقبيل لفظة أيضا عند الفراغ من غرض وأرد الاثنان بفرض آخر لانه يشعر بأن الثانى يرجع به على المتقدم وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق ولم يؤت بالشأنى فجأة

فانه انتقل من ذكر الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم الى بيان ما عدلهم من الذم بتوسط هذا ذكر وناسب ما قبله لما بعده وما يقرب من التلخيص أيضا قول الكاتب اذا فرغ من باب وأراد الشروع

(ونالها)

قوله بعد تمام كلام والشروع في كلام آخر وأيضا كذا وكذا (قوله فان فيه نوع ارتباط) أى لانه ترجمة على ما بعده ويقيد أنه انتقل من غرض لآخر واللم يحتج للنيوب فلما كان فيه التنبيه على ارادة الانتقال لم يكن الاثنان بما بعده بفتة فكان فيه ارتباط ما ولفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب يشعر بأن الثانى يرجع به على المتقدم وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق ولم يؤت بالثانى فجأة

الانتقال من غرض الى غرض آخر (قوله من الفصل الذى هو أحسن من الوصل) أى ما يفصل بين كلامين فصلا أحسن عند البلاء من التلخيص الذى هو الوصل بالمناسبة وذلك لان لفظ هذا ينه السامع على أن ما سيلي عليه بعدها كلام آخر غير الاول ولم يؤت بالكلام الثانى فجأة حتى يشوش على السامع سمعه لعدم المناسبة وأما التلخيص المحض فليس فيه تنبيه السامع على أن ما ياتي هل هو كلام آخر أولا (قوله وهو علاقة الخ) أى ولفظ هذا علاقة أكيدة أى وصلة بين المتقدم والمتأخر وقوله وكيدة أى قوية شديدة أى يتأكد الاثنان بها بين الخروج من كلام والدخول في كلام آخر وقوله وهو علاقة وكيدة كالعلة لما قبله وهو أحسنية هذا في مقام الانتقال من الوصل بالمناسبة (قوله هو مقابل الشاعر) أى لما أراد الشاعر (قوله هذا باب) أى وكذا

وفول أبي تمام في خاتمة قصيدة فتح عمورية
 ان كان بين صرف الدهر من رحم * موصولة أو ذمام غير مقتضب
 فبين أيامك اللاتي نصرت بها * وبين أيام بدر أقرب النسب
 فبين أيامك اللاتي نصرت بها * وبين أيام بدر أقرب النسب
 وأحسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام كقول الآخر
 بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * وهذا دعاء للبرية شامل
 فلاحظ لك الهيجاء سرجا * ولا ذاق لك الدنيا فراقا
 وقوله

ولا ينبغي من شكر السابق عدم تيسر اللاحق قال بعضهم والذي حصل به الانتهاء في المثال جميع البيتين وقرر شيخنا العدوي أن محل
 الشاهد قوله فاني عاذر وشكور لانه يقتضى أنه قبل العذر وإذا قبله فقد انقطع الكلام فقبول العذر يقتضى انقطاع الكلام فهو من قبيل
 الانتهاء الذي آذن بانتهاء الكلام وقرر أيضا أن في اتيان المصنف بهذين البيتين تورية لان معناهما القريب ما قصده الشاعر والبعيد
 ما قصده المصنف وهو أن كتابه (٥٤٤) قد خدمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويشبه عليه

(قوله ما آذن بانتهاء الكلام)
 أى ما أعلم بأن الكلام قد
 انتهى والذي يعلم بالانتهاء
 اما لفظ يدل بالوضع على
 الختم كلفظ انتهى أو تم
 أو كمل ومثله نساءه حسن
 الختام وما أشبه ذلك
 أو بالعادة كأن يكون
 مدلوله يفيد عرفا أنه لا يؤتى
 بشئ بعده ولا يبقى للنفس
 تشوف لغدبه بعد ذلك
 مثل قولهم في آخر الرسائل
 والكتابات والسلام
 ومثل الدعاء فان العادة
 جارية بالختم به كافي البيت
 الآتي به واعلم أن الانتهاء
 لا يؤذن بانتهاء الكلام يسمى
 براعة مقطع (قوله تشوف)
 أى انتظار (قوله كقوله)
 أى الشاعر وهو أبو العلاء
 المعري كذا في المطول ونسبه ابن فضل الله إلى الطبيب المتنبى قال في معاهد النصيص ولم أر هذا البيت في ديوان واخذه منها
 (قوله يا كهف أهله) أى يا كهف يا بؤى اليه غيره من أهله والمراد بأهله جنسه بدليل ما بعده والكهف في الاصل النار في الجبل يؤوى
 اليه ويلجأ اليه استعبرهنا للرجاء (قوله وهذا دعاء للبرية شامل) الإشارة لقوله بقيت الخ وقد وجه الشارح الشمول بقوله لان بقاءك
 سبب الخ وحاصله أنه لما كان بقاءه سببا لنظام البرية أى كونهم في نعمة وسبب اصلاح حالهم برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم عن
 بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه كان الدعاء ببقائه دعاء بنفع العالم ومراده بالبرية الناس وما يتعلق بهم وإنما آذن هذا الدعاء
 بانتهاء الكلام لانه قد عورف الاتيان بالدعاء في الآخر فاذا سمع السامع ذلك لم تشوف لشيء وراءه ومثل ذلك قول المتنبى
 فدشرف الله أرضا أنت ساكنها * وشرف الناس اذ سواك انسانا
 فان هذا يقتضى نفي كل مادمح به مدحوه فلم أنه قد انتهى كلامه ولم يبق للنفس تشوف لشيء وراءه وكذا قوله
 فلاحظ لك الهيجاء سرجا * ولا ذاق لك الدنيا فراقا

ان كان بين صرف الدهر من رحم * موصولة أو ذمام غير مقتضب
 فبين أيامك اللاتي نصرت بها * وبين أيام بدر أقرب النسب
 بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * وهذا دعاء للبرية شامل
 فلاحظ لك الهيجاء سرجا * ولا ذاق لك الدنيا فراقا

وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن وجوه البلاغة وأكملها

وفي ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكان مؤلفه يدعوا له بأنه يبقى بين أهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه نفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن لزبد جميع ما صنف في هذا الفن (قوله وهذه المواضع الثلاثة) يعنى الابتداء والتخلص والانتهاه (قوله فقد قلت عنايتهم بذلك) أى السهولة وعدم السكاف لا لقصورهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فواتح السور) أى القرآنية وخواتمها والفواتح والخواتم جمع فاتحة وخاتمة أى ما به افتتاحها وما به اختتامها من جمل ومفردات والسور جمع سورة وهى جملة من القرآن مشتملة على فاتحة وخاتمة وأى أقلها ثلاث ويقال فيها سورة بالهمز وتركه فبالهمز مأخوذة من أسأرا إذا فضل بقية من السور رأى من المشروب وإنما سميت بذلك لانها فضلة وبقيّة من القرآن وأما بلاهمز فأصلها من المهموز لسنها سهلت فهى مأخوذة مما علمت على كل حال وقيل انها على الثانى مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبلد سميت بذلك لاحاطتها بآياتها كاحاطة البناء بالبلد ومنه السور لاحاطته بالسور وذكر بعضهم أن السورة تطلق على

(٥٤٥)

الفرآن بذلك لارتفاع شأنها من أجل أنها كلام الله (قوله واردة على أحسن الوجوه) أى آية ومشملة على أحسن الوجوه أى الشروب والأنواع التى هى من تضييات الاحوال فقول الشارح من البلاغة حال من الوجوه أى حالة كون تلك الوجوه متعلق البلاغة (قوله وأكملها) عطف مرادف وأتى به المصنف اشارة الى أن كتابه قد كمل فهو براعة مقطع (قوله لما فيها من التفنن) أى ارتكاب الفنون أى العبارات المختلفة وهذا علة لقوله واردة النخ (قوله وأنواع الاشارة) أى اللطائف

وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون فى التأنق فيها وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك (وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها) من البلاغة لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة وكونها بين أدعية وصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه

مصلحه كان الدعاء ببقائك دعاء ينفع العالم ونعنى بالعالم الناس وما يتعلق بهم وإنما آذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام لانه لا يبقى عند النفس ما يخاطب به هذا المخاطب بعد هذا الدعاء ولان العادة جرت بانتهاء الدعاء ومثل ذلك قوله :

فلا حظت لك الهيجا سرجا * ولا ذاقك الدنيا فرقا

وهذه المواضع الثلاثة يعنى الابتداء والتخلص والاختتام مما يبالغ المتأخرون فى التأنق فيها لاسيا التخلص لدلالتة على براعة الشاعر أو الكاتب وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك كاشهدت بذلك فصاد كل فريق (وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها) يعنى أن فواتح السور القرآنية وخواتمها واردة على أكر ما ينبغى من البلاغة وأعلى ما يراعى من البراعة فتجد فيها من الفنون أى المعانى المختلفة المطابق كل منها لما نزل له المفيد لأكمل ما ينبغى فيه ما لا يشحصر وتجد فيها من أنواع الاشارة أى اللطائف البشار إليها مما يناسب كل منها ما نزل لأجله ومن خطوط به ما لا يقدر قدره فتجد فى الفواتح تحميدات وتزيينات لعلام الغيوب تعجز جميع العقول عن استقصاء مذاق حسنها وإيجازها وطباقها كفى قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا برهم يعدلون هو الذى خلقكم من طين ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده ثم أنتم تموتون وهو الذى فى السموات وفى الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون وكفى قوله تعالى سبع لله ما فى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم له ملك السموات والأرض يحيى ويميت وهو على كل شىء قدير هو وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها جملة وتفصيلا من الفصاحة والبلاغة

(٦٩ - شروح السليخ - رابع)

المناسب كل منها لما نزل لأجله ومن خطوط به وهذا أى قوله لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة راجع لفواتح السور وذلك كالتحميدات المفتحة بها أوائل بعض السور كسورة الانعام والكهف وفاطر وسبأ وكالابتداء بالنداء فى مثل يأياها الناس يأياها الذين آمنوا فان هذا الابتداء يوقظ السامع وينبهه للاصغاء لما ياتى اليه وكالابتداء بحروف التهجى كالم وحى فان الابتداء بها مما يحرض السامع ويبعثه على الاستماع الى اللقى اليه لانه يقرع السمع عن قريب وكالابتداء بالجلل الاسمية والفعلية لسكات يقتضيها اللقائم تعلم مما تقدم (قوله وكونها بين أدعية) أى دائرة بين أدعية وهذا راجع لقوله وخواتمها فالكلام محمول على التوزيع فوافق كلامه هنا ما فى الطول من أن خواتم السور إما أن تكون أدعية كآخر البقرة أو وصايا كآخر آل عمران يأياها الذين آمنوا اصبروا واخبروا ومواعظ كآخر اذا زلزلت أو تحميدات كآخر الزخرف وآخر الصافات وقوله وغير ذلك أى بأن تكون فرائض كآخر النساء أو تبيجلا وتعظما كآخر المائدة وهو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الخ أو وعدا أو وعيدا كآخر الانعام ورفعنا بعضهم فوق بعض الخ وغير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفس بعدها انقطع ولا تشوف لشيء آخر

يظهر ذلك بالتأمل فيها مع التدبر لما تقدم من الأصول والله الوفي للخيرات
تم والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله ومحبه وسلم تسليما كثيرا

(قوله وأصاب محزه) بالخاء المهملة والزاي المعجمة أى موضعه الذى يليق به والمحزى الاصل موضع القطع أى يده هنا موضع اللفظ
من العبارة على طريق المجاز المرسل (٥٤٦) والعلاقة الاطلاق والتقيد (قوله وكيف لالح) يصح رجوعه لكلام

وأصاب محزه بحيث تقصر عن كنهه وصفه العبارة وكيف لا لكلام الله سبحانه وتعالى فى الرتبة
العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا المعنى عما قد يخفى على بعض الاذهان
لما فى بعض الفوائج والخواتم من ذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار الى ازالة
هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الأصول والقواعد المذكورة فى الفنون
الثلاث التى لا يمكن الاطلاع على تفصيلها وتفاريعها الا بالعلام الغيوب

الاول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شىء علم ولما سمع بعض الصحابة قول مسيلة الكذاب
يا صفعدة بنت صفد عين أعلاك فى الماء وأسفلك فى الطين لا للماء تسكرين ولا البحر تغيرين وقوله
الفيل ما الفيل وما أدراك ما الفيل له ذنب وثيل وخرطوم طويل تعجب من غرابة من اغتر بقوله فقال
وأن هذا من قوله تعالى سبح لله فى آخر الآية وكذا قوله فى الخاتمة سبحان ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقل الحمد لله الذى لم يتخذوا دولا ولم يكن له شريك فى الملك ولم
يكن له ولي من الدن وكبره تكبيرا وتجدى الفوائج والخواتم أو التوسط أدعية كفى الفاتحة وآخر
البقرة وتجد وصايا كفى خاتمة آل عمران والفرائض كفى خاتمة النساء والتبجيل والتعظيم كفى خاتمة
المائدة والوعود والوعيد كفى خاتمة الانعام وغير ذلك كالتنبية لا يقاط بالنساء كفى يأبى الناس
وكافتتاح السور بالحروف التى لم تفهم ليتحجر العقل فيشوف والاوامر والنواهي المناسبة وغير ذلك
عما وقع موقعه وأصاب محزه أى مفصله بحيث لم يجد عما يناسبه بوجه وكل ذلك فى النهاية بحيث تقصر
عن كنهه وصفه العبارة وبحيث يحجز بأنه لا يبقى للنفس بعد سماع خواتمها تشوف لما وراء ذلك ولا بعد
سماع فوائجها عدول لغير ما هنالك وكيف لا يكون الامر أعظم من ذلك وكلام الله تعالى فى الرتبة
العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد أخرج من البلاغة وأعجز الكمل من الفصحاء
ولما كان هذا أعنى كون فوائج السور وخواتمها على أكل الوجوه عما قد يخفى على بعض الاذهان لما
فى بعض الفوائج والخواتم من ذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك كذكر الغضب
والذم كفى قوله تعالى فى الفاتحة يأبى الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
شئ عظيم وكما فى أول
الفرقة وقوله تعالى تبت
يدا أبى لهب وتب وقوله
سأل سائل بعذاب واقع
للكافرين وذكراها فى
الخواتم كقوله تعالى غير
المغضوب عليهم ولا الضالين

وجميع الأنواع تقصر عنه العبارات كالتحميدات لافتتاح بها أوائل السور والابتداء بالنداء فى نحو
يأبى الناس والابتداء بالسملة التى هى مفتاح كل خير والابتداء بالحروف نحو ألم وكذلك الخواتم
من الادعية والوصايا والفرائض والمواظو والوعيد والتحميد الى غير ذلك مما يظهر كثير منه
بالديهة وكثير بالتأمل كالدعاء آخر البقرة والوصايا فى نهاية آل عمران والفرائض فى خاتمة النساء

المتن أى وكيف لا تكون
فوائج السور وخواتمها
واردة على أحسن الوجوه
والحال أن كلام الله الخ
ويصح رجوعه لكلام
الشارح قبله (قوله ولما
كان هذا المعنى) أى
ورود فوائج السور وخواتمها
على أحسن الوجوه وأكملها
(قوله من ذكر الاهوال
والافزاع) أى التى قد
يتوهم عدم مناسبتها
للابتداء والختم (قوله
وأحوال الكفار) أى كما
فى أول براءة (قوله وأمثال
ذلك) أى مثل ذكر الغضب
والذم وذكر الاهوال
وما مائلها فى الابتداء
كقوله تعالى يأبى الناس
اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
شئ عظيم وكما فى أول
الفرقة وقوله تعالى تبت
يدا أبى لهب وتب وقوله
سأل سائل بعذاب واقع
للكافرين وذكراها فى
الخواتم كقوله تعالى غير
المغضوب عليهم ولا الضالين
وان شئت لك هو الا بتر (قوله
يظهر ذلك) أى كون
الفوائج والخواتم واردة
على أحسن الوجوه

وأكملها وقوله بالتأمل أى فى معانى الفوائج والخواتم (قوله مع التذكر لما تقدم من
الأصول والقواعد المذكورة فى الفنون الثلاثة) أى الدالة على وجه الحسن وان لكل مقام خطا يناسبه وأن هذا المقام يناسبه
من الخطاب كذا وهذا هو المراد بتفاريها وتفصيلها فالمراد بتفاريها وتفصيلها كذا يناسبه من الخطاب
كذا (قوله والقواعد) عطف تفسير وقوله التى لا يمكن الخ نعت للأصول والقواعد المذكورة كاهو ظاهر

(قوله فانه يظهر بتد كرها) أى بتد كرام من الاصول والقواعد وقوله أن كلا من ذلك أى ما ذكر من الاحوال والاوضاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك (قوله مشتملة) راعى المعنى فأنت وقوله على لطف الفاتحة أى على لطف ما افتتحت به وقوله وحسن الفاتحة أى ما اختتمت به والوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته مثلاً سورة براءة لما نزلت بمنابذة الكفار ومقاطعهم بدت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم وعذابهم والنبذ اليهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى (٥٤٧)

قيل لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم فوصفه بما لا عذر لأحد يستمع في ترك أتباعه ثم أمره بالاكْتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شيء فهذه الالفاظ من النهاية في الحسن لانها غاية في المطابقة لمقتضى الحال وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدت بحمد المسئول ووصفه بالاوصاف العظام لان ذلك أدى للقبول ولتجتمع النفس عليه في السؤل ثم قيد المسئول بأنه هو الذى لا يكون للغضب عليهم ولا الضالين اظهاراً للاختصاص وتعريضاً لغير المؤمنين انهم لا ينالون ما كان للداعين ما كان للداعين (قوله بالحسن) أى بالحالة الحسنى وهو الموت على الإيمان لانه يترتب عليها كل أمر حسن (قوله بالذخر الاسنى) هو بالذال المعجمة وهو ما يكون في الآخرة بخلاف ما يكون في الدنيا فانه بالذال المهملة * وقد انتهى ما أردت جمعه ولله

فانه يظهر بتد كرها أن كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وأن كلا من السور بالنسبة الى المعنى الذى يتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن الفاتحة . ختم الله تعالى لنا بالحسن ويسر لنا الفوز بالذخر الاسنى بحق النبى وآله الاكرمين والحمد لله رب العالمين

ومقاطعهم بدت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم وعذابهم والنبذ اليهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزز عليه ما عنتم حريص عايكم بالمؤمنين رءوف رحيم فوصفه بما لا عذر لأحد يستمع في ترك أتباعه ثم أمره بالاكْتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا والاستغناء به عن كل شيء فهذه الالفاظ هي النهاية في الحسن ومعان هي الفصوى في المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدت بحمد المسئول ووصفه بالاوصاف العظام لان ذلك أدى للقبول ولتجتمع النفس عليه في السؤل ثم قيد المسئول بأنه هو الذى لا يكون للغضب عليهم ولا الضالين اظهاراً للاختصاص وتعريضاً لغير المؤمنين انهم لا ينالون ما كان للداعين ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها الاعلام الغيوب فبرعاية ما تقدم وتذكره يظهر ما ذكره وأن الفواتح والحواشي على أحسن الوجوه وأكملها * وقد انتهى المراد من هذا الشرح المبارك ختم الله لنا ولقارئه بالحسنى وأخبر دعوا وان الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وأمام المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم (وجدت في بعض النسخ ما نصه) وكان الفراغ من تأليفه بمكناسة الحر رسة يوم الجمعة في منتصف النهار في الرابع والعشرين من المحرم عام ثمانية بعد المائة والالف

والتبجيل والتعظيم في خاتمة المائدة والوعد والوعيد في آخر الانعام فسبحان العزيز الحكيم (في نسخة الاصل ما نصه) قال المؤلف رحمه الله فرغت منه بين المغرب والعشاء من ليلة الاثنين عاشر جمادى الاولى سنة ثمان وخمسين وسبعمائة والحمد لله كما يحب بنا ويرضى وصلى الله على نبيه المصطفى وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

الحمد والممنة ونسال مولانا الكريم الوهاب أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به كائنفع بأصوله وأن يختم بالصالحات أعمالنا و يبلغنا في الدارين آمناً . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم * قال جامع الفقير محمد الدسوقي فرغ جمعه ثمانية وعشرين من شهر شوال سنة ألف ومائتين وعشر من الهجرة النبوية

* فهرست الجزء الرابع *

صفحة	صفحة
٣٤٨ ومنه التجريد	٢ الحقيقة والمجاز
٣٥٧ ومنه المبالغة المقبولة	٢٠ المجاز مفرد ومركب
٣٦٨ ومنه المذهب الكلامي	٢٩ علاقات المجاز للرسول
٣٧٣ ومنه حسن التعليق	٤٥ تقسيم الاستعارة الى تحقيقية وغيره
٣٨٣ ومنه التفریع	١٥٠ فصل في بيان الاستعارة بالكناية
٣٨٦ ومنه تأكيده المصحح بما يشبه النظم	والاستعارة التخيلية
٣٩٥ ومنه تأكيده النظم بما يشبه المصحح	١٦٦ فصل عرف السكاكي الخ
٣٩٦ ومنه الاستنباع	٢٢١ فصل في شرائط حسن الاستعارة
٣٩٨ ومنه الادماج	٢٣١ فصل وقد يطلق المجاز الخ
٤٠٥ ومنه التوجيه	٢٣٧ الكناية .
٤٠٦ ومنه القول بالموجب	٢٧٤ فصل تكام فيه على أفضاية المجاز
٤١٠ ومنه الاطراد	والكناية على الحقيقة والتصریح
٤١٢ وأما اللفظي فمنه الجناس الخ	في الجملة
٤٣٣ ومنه رد العجز على المصدر	٢٨٢ الفن الثالث علم البديع
٤٤٥ ومنه السجع	٢٨٦ أما المعنوي فمنه المطابقة الخ
٤٥٩ ومنه القلب	٣٠٩ ومنه المشاكاة
٤٦١ ومنه التشريع	٣١٦ ومنه المزاجية
٤٦٣ ومنه لزوم ما لا يلزم	٣١٨ ومنه العكس
٤٧٤ سقاة في السرقات الشعرية وما	٣٢١ ومنه الرجوع
يتصل بها	٣٢٢ ومنه التورية
٥٢٩ فصل من الحاشية في حسن الابتداء	٣٢٦ ومنه الاستخدام
والانتهاء والتخلص	٣٢٩ ومنه الالف والنشر

* تم *

(تنبيه)

ليعلم أن كل من تعدى على طبع هذه المجموعة بهذا الترتيب يخاطم قانونا ويلزم بالتعويض

